



نقابة المحامين  
لجنة المكتبة والفكر القانوني  
مكتبة المحامين

# قانون الإجراءات الجنائية

وقانون حالات الإجرام والظمن بالنقض

الدكتور محمد بن عبد الله

محام بالنقض

أستاذ القوانين الجزائية - جامعة الجزائر  
وعضو مجلس إدارة جمعية الدولة  
للسياسة الجنائية - الدفاع الاجتماعي

١٩٩١



الجمعية الوطنية للطلبة  
والطلبة  
والطلبة  
والطلبة  
والطلبة




 اللجنة  
 الوطنية  
 للطلاب  
 والطلبات  
 في  
 الجامعات  
 الأردنية  


عليه السلام




 الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
 National Society for Human Rights  
 الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
 الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



الجمعية الوطنية للطلبة  
والطلبة  
والطلبة  
والطلبة  
والطلبة



عليه السلام





عالمی  
الہیات



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
National Society for Human Rights




 وزارة التعليم والتعليم العالي  
 وزارة التعليم والتعليم العالي  
 وزارة التعليم والتعليم العالي  




الحقبة



2



اهداءات ٢٠٠٣

١. د/ محمد توفيق محمد الرويني

الإسكندرية



# قانون الإجراءات الجنائية

## وقانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض

مع تعليق فقهي تحليلي ومقارن  
للنصوص وقضاء النقض والتعليقات العامة للنيابات

الدكتور حسن علام

عمام بالنقض

أستاذ القوانين الجزائية ( جامعة الجزائر )  
المستشار ورئيس الدائرة بمحاكم الاستئناف - سابقاً  
وعضو مجلس إدارة الجمعية الدولية  
للسياسة الجنائية و الدفاع الاجنابي »

طبعة ثانية منقحة وفقاً لآخر التعديلات



# تقدمة

## للطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية ثم قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض ( في المواد الجنائية ) - مع التعليق على النصوص تشريعا وفقها في ضوء المبادئ القضائية والتعليقات العامة للنوابات - كجزئين مما بدأ نشره في سنة ١٩٨٢ باسم موسوعة التشريعات والتعليقات والمبادئ القضائية ... وقد صدر قانون الإجراءات الجنائية في مجلدين كجزء أول ، أما الجزء الثاني فتناول قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض في مجلد مستقل مراعاة للقيمة الفنية الخاصة للطعن بالنقض والبحوث المتصلة به ، والتفصيل الذي يتطلبه في التعليق على النصوص والمبادئ القضائية واستظهار أصولها الفقهية والتشريعية مع المقارنة اللازمة بين النصوص والتطبيق القضائي في فرنسا ومصر ، وتمحيص ذلك كله في ضوء النظريات الاصولية للقوانين الجزائية والإجرائية ، وللقانون الجنائي بوجه خاص .

ولقد سعدنا بما ناله منهج تلك المؤلفات من ترحيب وتقدير لدى الزملاء من رجال القانون في الميدان القضائي - الجالس منهم والواقف ، ثم سعدنا من بعد بأن نادى القضاة العتيد في إطار سعى المسؤولين فيه إلى تسهيل حصول أعضاء الهيئة القضائية على المراجع المختارة لتكون في متناول يدهم بأيسر سبيل - قد اتجه إلى توفير طبعة جديدة من الجزئين الأول والثاني من الموسوعة ، تتقح وفقا للتعديلات التشريعية التي جددت والمبادئ القضائية الحديثة التي صدرت في مجال الإجراءات الجنائية والطعن بالنقض في المواد الجنائية .

وكان أن أعدت هذه الطبعة بمراعاة ما أجرى من تعديلات بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، والقانون ١٧٢ لسنة ١٩٨١ ثم القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وأخيرا القانون ١٥ لسنة ١٩٨٣ ، وما جد من مبادئ قضائية بعد صدور الطبعة الأولى ، وما اقتضاه كل ذلك من إضافة وتعديل للتعليقات .

وإذا كان ذلك قد اقتضى جهدا أي جهد في وقت عصيب بشواغله ، فإن التشجيع على المضي فيه وإنجازه رغم كل الصعوبات ، يجب أن يذكر فيه فضل خاص للزميل الكريم المستشار يحيى الرفاعي نائب رئيس محكمة النقض ورئيس نادى القضاة ، الذي تابع خطوات هذا العمل بروح الأخوة والاعتزاز التي يحملها لزملائه ، والغيرة على مصالحهم وعلى ما يرفع شأن الهيئة القضائية تمكينا لها من أداء دورها المقدس في بعث الثقة بدولة القانون .

#### ملحوظة :

نوجه عناية القارئ الكريم إلى أنه بقيت بمواضع معدودة في هذه الطبعة إشارات إلى صفحات من « الموسوعة » ، وهي تشير إلى أرقام الصفحات في الطبعة الأولى من « موسوعة التشريعات والتعليقات والمبادئ القضائية » ، التي كان هذا الكتاب يمثل الجزئين الأول والثاني منها ؛ لذا لزم التنويه .

من

# مقدمة

## الطبعة الأولى لقانون الإجراءات الجنائية

[ الجزء الأول من موسوعة التشريعات والتعليقات والمبادئ القضائية ]

تزخر المكتبة العربية بكتب الفقه الجنائي التي تعرض نظرياته العامة ومدى انطباقها على نصوص القانون المصري . كما أن قضاء النقض قد أثرى تجربتنا في تطبيق تلك النصوص بفيض من الأحكام ذات المبادئ منذ قام في مصر نظام النقض الجنائي .

وفي سبيل الربط بين النصوص القانونية - التي هي في غالبيتها مستوحاة من تشريعات أجنبية ، وبين خبرتنا القضائية المصرية الثمينة التي حصلناها طوال تلك الفترة غير القصيرة - تقوم الحاجة إلى أن تعالج النصوص ذاتها معالجة تتميز بأمرين : أنها تستند إلى إحاطة شاملة بنظريات القانون الجنائي دون كلف يعرض تلك النظريات عرضاً منهجياً دراسياً ، وأنها تواجه على أساس ذلك في التزام ودأب - التجارب القضائية التي تبرزها أحكام النقض ، فتبويبها طبقاً لتسلسل النصوص وترابطها بها في تحليل فقهي مستنير يحدد اتجاهاتها ويبين موضعها من الأصول والنظريات العامة .

ويتحقق بذلك في أن واحد - عرض سهل التناول لثروة المبادئ القضائية المصرية ، وإيضاح علمي وعملي لمرمي النص وارتباطاته الفقهية والتطبيقية ، ويكون ذلك خير معين على استنباط الأحكام في شأن مايجد من وقائع أو مشكلات للممارس وللباحث ، فضلاً عن تيسير الاطلاع على الحلول القضائية المستقرة .

وليس هذا على وجه التحديد - أسلوب مدرسة الشرح على المتن ؛ إذ كان ذلك الأسلوب يتميز بحشد كل ما يعلمه الشارح فيما يتصل بالنص - وهو ما لا نهدف إليه من أجزاء هذه الموسوعة ، وإنما نهدف إلى مجرد توطئة أكتاف النص لمن يبغي الرجوع إليه ، وذلك ببيان ارتباطاته التشريعية والفقهية والاتجاهات العملية في تطبيقه من جانب القضاء ، فضلاً عن تعليمات النيابة العامة في شأنه .

وفي إطار عناية خاصة بإبراز حصيلة الثروة القضائية التي تملكها تم في سبيل ذلك مراجعة ما صدر من أحكام النقض وما نشر في مجموعات المكتب الفنى لمحكمة النقض على مدى ماينوف عن ثلاثين سنة حتى نهاية ١٩٨٠ فضلاً عما تيسر فيما عداها مما نشر

قبل ذلك في مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض - للمرحوم الاستاذ محمود عمر ، وفي مجلة المحاماة ، والمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم ( التي كانت تصدرها وزارة العدل ) ، وقد أشير إلى مجموعات المكتب الفني لمحكمة النقض عند ذكرها كمرجع لمبدأ معين بحرفي « مج » .

وتيسيراً للكشف عن النصوص التي يرجع إليها في موضوع بذاته وما يتصل به من مبادئ قضائية ، تم إعداد فهرس أبجدي حديث لقانون الإجراءات الجنائية الذي يشغل هذا الجزء الأول من الموسوعة يحدد النصوص المتعلقة بكل موضوع ... .. وينشر هذا الفهرس في نهاية ... .. هذا الجزء الأول .

وحرصاً على استمرار الاتصال بتطورات الاتجاهات القضائية من خلال قضاء محكمة النقض ، فإنه سوف تصدر ملاحق سنوية للمجلدين الأساسيين - تتضمن المبادئ الجديدة التي تصدر عن محكمة النقض - مع التعليق عليها كلما لزم ، وكذا متابعة ما قد يجد من تعديلات في نصوص القانون .

ونرجو أن يكون هذا بداية لعمل متكامل في خدمة القانون والعدالة .

القاهرة في مارس ١٩٨٢

د . حسن علام

الجزء الأول

**قانون الإجراءات الجنائية**





## قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية

نحن فاروق الاول ملك مصر  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يلغى قانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم الوطنية ، وقانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم المختلطة . كما تلغى القوانين الآتية :

- ١ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .
  - ٢ - المرسوم بقانون الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ يجعل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأعذار مانوية أو ظروف مخففة .
  - ٣ - المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار .
  - ٤ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية .
- ويستعاض عن هذه القوانين جميعاً بقانون الإجراءات الجنائية المرافق<sup>(١)</sup> .
- وكذلك يلغى كل حكم مخالف لاحكام القانون سلق الذكر .
- ويستمر ضباط البويس المنتخبون للقيام بوظيفة النيابة العامة لدى محكم المرور في عملهم . ويجوز لوزير العدل بناء على طلب النائب العام ان يندب احد رجال البوليس لأداء وظيفة النيابة العامة لدى هذه المحاكم<sup>(٢)</sup> .

وتظل القواعد والإجراءات المعمول بها حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ سارية على الاوامر الجنائية الصادرة في مواد المخالفات قبل هذا التاريخ<sup>(٣)</sup> .

● كان القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥١ ، الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، قد اضاف الفقرة الآتية :

« ولا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ » .

ثم حذفت بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

●● الفقرة الرابعة مضافة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ - الوقائع المصرية عدد ٩٥ غير اعتيادي في ١٧ / ١٠ / ١٩٥١ .

●●● الفقرة الخامسة مضافة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية عدد ١٠٥ مكرر غير اعتيادي في ١٩/١١/١٩٥٦ .

### ● الأثر الفوري للقوانين الإجرائية :

تتصل الفقرة الأخيرة من المادة بمبدأ الأثر الفوري للقوانين الإجرائية ، وهي تعتبر تطبيقاً له لا استثناء عليه - بحيث كان يتعين تطبيق حكمها دون نص .

فالقاعدة في القوانين الإجرائية - طبقاً لهذا المبدأ - أنها تسرى على الإجراء الذي يقع بعد سريان القانون الجديد ، أما الإجراء الذي تم في ظل تشريع سابق فإنه يعطى آثاره طبقاً للتشريع الذي تم في ظله . ومن ذلك الحكم أو الأمر الجنائي - كإجراء ، فإنه فيما يتعلق بآثارهما وأوصافهما ومن حيث القابلية للطعن ونظام الطعن المقرر لأي منهما - يخضع كل ذلك للقواعد والإجراءات السارية وقت صدور الحكم أو الأمر - على نحو ما ورد به حكم الفقرة الأخيرة .

وإنما ورد نص هذه الفقرة في قانون الإصدار لإزالة أي لبس في شأن الأوامر الجنائية التي أدمجت أحكامها في قانون الإجراءات الجنائية وأصبحت فيه غير قابلة للاستئناف بعد أن كان جائزاً في شأنها بمقتضى المادة ٨ من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الملغى بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية .



وقد نصت على قاعدة الأثر الفوري للقوانين الإجرائية ، وفصلت تطبيقاتها المادتان الأولى والثانية من قانون المرافعات ( الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ) . فقد صاغت المادة الأولى قاعدة الأثر الفوري بقولها « تسرى قوانين المرافعات على مالم يكن فصل فيه من الدعاوى أولم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .. » . ونصت المادة الثانية على النتيجة الأساسية لتلك القاعدة وهي أن « كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك » .

وقد نصت المادة الأولى فيما عدا ذلك على حدود ثلاثة لتطبيق قاعدة الأثر الفوري للقوانين الإجرائية في شأن النصوص الخاصة بالاختصاص والمواعيد وطرق الطعن - تراجع . ونخص منها بالذكر ما ورد في الفقرة الثانية (٣) - من أن القوانين المنظمة لطرق الطعن لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها « متى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق » فهذا المعنى هو الذي طبق في شأن تعديل

نظام الأوامر الجنائية ، في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون الإصدار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد أشرنا في مستهل هذا التعليق إلى أنه يعتبر تطبيقاً لقاعدة الأثر الفوري وليس استثناء منها ، بحيث أن حكم هذه الفقرة كان يمتنع إعماله دون نص . ( ولهذا فإنه في صدد التعديل الذي كان قد أجراه القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ في المادة ٢٩٨ أ ج بشأن الأحكام الجائزة فيها المعارضة لم يكن يسرى هذا التعديل وما أجراه من قصر لحالات جواز المعارضة - إلا في شأن الأحكام التي صدرت اعتباراً من ١٩٨١/١١/٥ - وذلك دون حاجة إلى نص خاص ، وطبقاً لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض ( انظر بوجه خاص نقض ١٩٧٢/٢/٢٢ ، ونقض ١٩٦٤/١٢/١ - ادناه على أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ قد ألغى ذلك التعديل . ويسرى إلغاؤه على الأحكام التي صدرت بعده فحسب طبقاً للتفصيل الوارد في التعليق على المادة ٣٩٨ ) .

هذا ، ويلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات إذ اعتبرت تلك الحدود الثلاثة التي أوردها لقاعدة الأثر الفوري - استثناء من تلك القاعدة ، لم تكن دقيقة في صياغتها ، إذ أن من بين تلك الحدود ما يعتبر في صحيح الحال تطبيقاً للقاعدة على نحو ما أسلفنا ( انظر في اعتبار الحالات المشار إليها في هذه الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات - استثناءات أو حدوداً لقاعدة الأثر الفوري - البحث المقارن الوارد في مؤلفنا في القانون القضائي الجزائري - الجزء الأول ١٩٧٤ - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر ، ص ٤١ وما بعدها ) .

وقد وردت في المادة الخامسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية نصوص تتضمن تطبيقات لقاعدة الأثر الفوري في شأن الاختصاص ( فقرة ١ ، ٢ ) ونصوص أخرى تعتبر استثناءات ( فقرة ٣ ) . وفي القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ورد نص المادة ٥٢ منه نموذجاً لتطبيق قاعدة الأثر الفوري في شأن الاختصاص كذلك حيث يقول : « جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محاكم الأحداث تحال إلى المحاكم المذكورة بحالتها » .



هذا ويلاحظ أن قاعدة الأثر الفوري في القوانين الإجرائية لا تترك مجالاً لفكرة القانون الأصلح للمتهم التي تنص عليها م ٥ ، عقوبات ، ذلك أن القانون الجديد « الأصلح » ( إن صح هذا التعبير في شأن الشكليات الإجرائية ) يطبق ، بمقتضى الأثر الفوري ذاته ، على الإجراءات المتعلقة بالجرائم السابقة عليه . غير أن لتطبيق فكرة القانون الأصلح

أوجها خاصة - يراجع في شأنها التعليق على المادة الثانية من قانون الإصدار والمادة ١٥ أ ج .



ويلاحظ في شأن علاقة قانون الإجراءات الجنائية بقانون المرافعات أن ما أشرنا إليه من نصوص قانون المرافعات هو مثال لما يتضمنه ذلك القانون من قواعد عامة أصولية للإجراءات في جميع فروع القانون الإجرائية . فقانون المرافعات يتضمن بوجه عام قواعد أصولية في إجراءات التقاضي لم يعن قانون الإجراءات الجنائية بالنص عليها ، وتعتبر نصوص التشريع في هذا الصدد مكملة بعضها لبعض ، فيطبق نص قانون المرافعات على الإجراءات الجنائية كلما تضمن اختياراً للمشرع في شأن قاعدة إجرائية أصولية لا يكون في قانون الإجراءات الجنائية نص يخالفها . هذا ، وقد نصت المادتان ٢٢٥ ، ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أحكام خاصة في هذا الشأن فيما يتعلق بالمسائل غير الجنائية .

#### ● المبادئ القضائية :

##### ( ١ ) في قاعدة الأثر الفوري وعدم الرجعية :

★ القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل وإن فمضى نقض الحكم وأحيلت القضية إلى محكمة الجنابات المشكلة طبقاً لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد - وهي في حالة الدعوى المطروحة ، هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد - فتكون إجراءات المحاكمة قد تمت صحيحة ( طبقاً للنظام الذي أقره القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥ - انظر المادة ٢٦٦ وتعديلاتها التشريعية ) .

( نقض ١٩٦٥/٥/٣١ مع ١٦ من ٥٢٣ ، ونقض ١٩٦٥/١٠/٤ مع ١٦ من ٦٥٧ )

★ التشريعات الإجرائية المتصلة بطرق الطعن في الأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها وإجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها دون أن ترتد إلى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل ، إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها ، وكان ما أثاره الطاعن من دعوى الفساد في الاستدلال والقصور في التسبب لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها وإنما من

صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن من المدعى بالحق المدني بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفة الذكر قبل تعديلها . ومن ثم فإن الطعن على القرار المطعون فيه لا يكون جائزا .  
(نقض ١٩٦٣/١٢/٩ مجموعة أحكام للنقض س ١٤ ق ٨٨٧ ) .  
(نقض ١٩٨٤/٣/١٤ مج ٣٥ ص ٢٧٤ ) .

★ لما كان الأصل في القانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون الساري وقت صدوره ، أخذاً بقاعدة عدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بعد سريان القرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألفى طريق الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض آنفة الذكر لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية ، دون ماسواها ، فإن الطعن في قرار محكمة الجنائيات الصادر برفض للطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعى بالحقوقي الدتية ، يكون غير جائز .  
(نقض ١٩٨٤/٣/١٤ مج ٣٥ ص ٢٥٤ ) .

★ المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صادر من محكمة النقض بعد العمل به غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فإنها تسري من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها لو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

(نقض ١٩٦٢/١٠/٢ مج ١٣ ص ٥٩٠ ) .  
(وانظر أيضا نقض ١٩٨٣/١/٢٠ مج ٣٤ ص ١٣٥ )

( وانظر التعليق على المادة الثانية من قانون الإصدار والمادة ١٥ أ ج ) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . وإذا كان الحكم المستأنف قد صدر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١ في ظل سريان أحكام المواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ - الخاصة بمحاكم الأحداث ، والتي انتظمها الفصل الرابع عشر - من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية قبل إلغاء ذلك الفصل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، فإن أحكام هذه المواد هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم .  
(نقض ١٩٧٦/٢/٢٢ مج ٢٧ ص ٢٥٧ )

★ لما كان الأصل أن قوانين الإجراءات تسري من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت وكانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبيق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات ، فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أوجه قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وكانت الواقعة

المطروحة تعد بعد أعمال نصوص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ من اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها ومن ثم كان يتعين على محكمة أول درجة القضاء بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . وإذ قضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .  
(نقض ١٩٨٤/١٠/١٤ مع ٣٥ ص ٦٦٣ ) .

★ متى كانت الدعوى العمومية بجريمة القذف قد رفعت على الطاعن في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى الذي لم يكن يتطلب لرفعها تقديم شكوى من المجنى عليه ، فلا يكون ثمة وجه التمسك في صدر رفع الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من قيود لرفعها ، إذ أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً .

(نقض ١٩٥٣/٢/٢٤ مع ٤ ص ٥٦١ ، نقض ١٩٥٦/٤/٢٧ مع ٧ ص ٦٠٤ ) .

★ أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الإجرائية ، إذ الأصل أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً وخاضعاً لأحكام ذلك القانون . ولما كان القانون المنطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم الاستيراد - الذي يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها في ظله - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد في المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار إليه ( في وجه الطعن ) ، فإن تمسك الطاعن بأحكام هذا النص يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٧/٦/٥ مع ٢٨ ص ٦٧٤ ) .

( وقارن نقض ١٩٥٢/٢/٧ الوارد بعد التعليق على المادة الثانية ) .

★ تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية لا ينطوي على قاعدة من قواعد التجريم في قانون العقوبات بل قصد به حماية حق الاستئناف بما يمنع من إساءة استعماله على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون التعديل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية وضعت لكفالة حسن سير العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف ، فتسرى من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل . لما كان ذلك ، وكان إجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد تم صحيحاً على مقتضى المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت حصوله ، فإنه يتعين اعتباره كذلك بغض النظر عما استحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل في شأنها . ومتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة المقررة بالقانون الجديد بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن بإجراء صحيح ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يقتضى نقضه وتصحيحه في هذا الخصوص بإلغاء الغرامة المقضى بها .

(نقض ١٩٦٣/١/٨ مع ١٤ ق ١٦ ) .

★ إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجهاً جديداً من أوجه الطعن استناداً إلى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالإعدام إلا بإجماع الآراء ، وهي قاعدة أصح يستفيد منها الطاعن إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن ما يتحدى به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد في الفصل الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأي المفتي ، فأصبح الحكم بالإعدام وفقاً لهذا التعديل مشروطاً باستيفاء هذين الإجراءين على حد سواء

بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما يبطل الحكم . فالإجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام ، وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة إلى المسائل الموضوعية دون الإجراءات فهي لا تمس إلا النصوص التي تتصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام في إصدار الأحكام من وجوب صدورهما بأغلبية الآراء وفقاً لنص المادة ٢٤١ مرافعات السارى على الدعاوى الجنائية ، واشترطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٢٨١ ج . - . توافق الإجماع عند الحكم بالإعدام لاعتبارات قدرها الحسن سير العدالة - لا تمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ، ولا ينشئ لمقارفيها أعداء وظروفاً تعتبر من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يتدرج تحت مدلول القوانين الإجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الإجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدورهما ، دون أن ترتد إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك فإن التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢/٢٨١ إجراءات لا تسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفياً شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

( نقض ١٩٦٢/١١/٢٧ مع س ١٣ ص ٧٨٩ ) .

( وقارن نقض ١٩٥٢/٢/٧ الوارد بعد التعليق على المادة الثانية ) .

★ من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ - قبل الحكم المطعون فيه - وقد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانون الإجراءات والعقوبات ، لما كان ذلك ، وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن التي يعتبر فيها المتهم حدثاً من خمسة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً وتخفيفه العقوبات التي نص عليها فيه عن العقوبات التي كان منصوباً عليها في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من قانون العقوبات التي ألغاهما ذلك القانون هو قانون أصلح للمتهم - وإذا كان الثابت من صورة قيد ميلاد المحكوم عليه أن سنه وقت ارتكاب الجريمة لم تكن قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة مما تكون معه محكمة الأحداث هي المختصة دون غيرها بمحاكمته طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المنطبق على الواقعة باعتباره قانوناً أصلح للمتهم .

( نقض ١٩٨٦/٢/٨ مع س ٢٧ ص ١٧٤ ) .

★ التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة . قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ بإحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ إلى القضاء العسكري ما لم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها . اختصاص القضاء العسكري بنظرها دون المحاكم العادية .

( نقض ١٩٧٢/١١/٥ مع س ٣٣ ص ١١٥١ ) .

★ من المقرر أن القوانين المنظمة لطرق الطعن في الأحكام عموماً - ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة

لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق .  
( نقض ١٩٨١/١٠/٢٨ مع ٣٢ ص ٧٨٧ ) .

### ( ب ) في علاقة قانون الإجراءات الجنائية بقانون المرافعات :

★ من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية ويتعين الرجوع إليه لاسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو الإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون الساري وقت صدوره وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حريصا على تقدير هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ، ونص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك :

- ١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى .
- ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .
- ٣ - القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق .

وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قيدت حق الاستئناف بالقيود الواردة بها فإنها هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتجدى به الطاعن من تمسك بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

( نقض ١٩٦٢/١٢/١١ مجموعة الأحكام س ١٥ ص ٧٧٤ ) .

★ الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات في المواد الجنائية إلا لتفسيرها من غرض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أولسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصاً فيها يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

( نقض ١٩٦٢/٦/١٢ مجموعة الأحكام س ١٣ ص ٥٥٠ ) .

★ من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات الإجراءات الجنائية ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظيم حالة إغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في



الدعوى بالرغم من إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على أنه ، إذا غفلت المحكمة لحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، فإنه يجب إعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السوى أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها إكمال الفصل فيما أغفله . وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستقد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، وإلا فونت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهمة .

( نقض ١٩٦٢/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض من ١٣ ص ٥٤٦ )

★ إن الدعاوى المدنية التابعة ، تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ، مادام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها من قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات ، فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات . وإذا كان ذلك ، وكانت مجموعة الإجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حيز الدعوى للحكم - تأجيل إصداره لأكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم يجب اتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق الحكم الصادر من المحاكم الجنائية في الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها ، مهما تعدد تأجيل النطق به .

( نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مع ٢٢ ص ٢٨٢ ) .

## ( المادة الثانية )

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٥) .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٦٩ - ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠

## فأروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء ( بالنيابة )  
( عثمان محرم )

وزير العدل  
( عبد الفتاح الطويل )

• نشر بالجريدة الرسمية ( الوقائع المصرية ) في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فبدأ نفاذه اعتبارا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١



## ● التعليق

أثارت الفترة الطويلة بين التوقيع على القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبين نفاذه في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد أن تأخر نشره حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ - مسألة تطبيق بعض أحكامه باعتبارها أصحح للمتهم من يوم صدوره ( طبقاً للمادة ٥ عقوبات ) ، وليس من يوم نفاذه ( بعد ثلاثين يوماً من نشره ) . وجرى قضاء محكمة النقض على اعتبار يوم نشر القانون في ١٥ / ١٠ / ١٩٥١ بدءاً لتطبيقه فيما هو أصحح للمتهم ( انظر نقض ١٩٥٢ / ٢ / ٧ - أدناه ) .

وتطبيق فكرة القانون الأصحح للمتهم في شأن قواعد واردة في قانون الإجراءات الجنائية يثير التساؤل الذي يتردد في القانون المقارن حول تطبيق قاعدة القانون الأصحح للمتهم وما إذا كانت تتعلق بنصوص التجريم والعقاب وحدها أم تسرى على كل القوانين الجنائية ، وفي إطار آخر هل تقتصر على النصوص التي تحدد الجرائم وعقوباتها - أم أن نطاق تطبيقها يمتد على الأقل إلى القواعد التي تتصل بإنزال عقوبة معينة على المتهم أو التي تمنع كلية من إنزال العقاب به - ومن ذلك قواعد تقادم الدعوى الجنائية ( م ١٥ - ١٨ أ ج ) ، وقاعدة الإجماع في إصدار الحكم بالإعدام التي أحدثت بنص خاص وأضيفت إلى المادة ٣٨١ أ ج بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ( راجع نقض ١٩٦٢ / ١١ / ١٧ السابق وروده تحت المادة الأولى ) . وقد جرى قضاء النقض في شأن قاعدة القانون الأصحح على سرياتها في شأن القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية غير أن الأمر يحتاج في هذا الشأن إلى تحديد لمعنى « الموضوع » و « الإجراءات » في القانون الجنائي ( راجع أيضاً نقض ١٩٧٧ / ٦ / ٥ في التعليق على المادة الأولى من قانون الإصدار ، وانظر فيما يلي التعليق على المادة ١٥ أ ج ) .

## ● المبادئ القضائية :

★ إنه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين أنها بينما تنص في فقرتها الأولى على أنه « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » ، فإنها تنص في فقرتها الثانية على أنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيها نهائياً ، قانون أصحح للمتهم ، فهو الذى يتبع دون غيره » والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « صدور القانون » . أما الحكمة في التفرقة بين الحالتين فهي واضحة أيضاً . ذلك بأن الأصل في القوانين - حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ - أن تكون نافذة بإصدارها من جانب الملك وأن الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم بإصدارها وأن هذا العلم يكون مفترقاً بمضى ثلاثين يوماً من تاريخ نشره - فإن هذا إنما أملاه حرص واضع الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكن قد

علموا بصدورها سواء أكان هذا العلم حقيقياً أم مفترضاً . ولذا فإنه بينما خول السلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذها إما بقصر ميعاد الثلاثين يوماً أو مده أو بإجازة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث ، فإنه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه . وإذن فمتى كان قانون الإجراءات الجنائية الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون إصداره - بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، قد نص في المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في مواد الجرح تنقضى بمضي ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، ونص في المادة ١٧ على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها - لما كان ذلك وكان قد انقضى ( على الواقعة محل الاتهام ) أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فإنها تكون قد سقطت بمضي المدة إعمالاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتبار أن المادة ١٧ المشار إليها قانون أصلح للمتهم صدر ونشر فيجب اتباعه دون غيره ولا يكمن أن يكون للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ ( الذي صدر ونشر بالجريدة الرسمية في ١٧ / ١٠ / ١٩٥١ ) والصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ( أضاف هذا القانون فقرة خاصة بهذا الشأن إلى المادة الأولى من قانون الإصدار ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - تراجع ويراجع التعليق عليها ) ، والذي يقضى بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار إليها فيها ( م ١٧ ) بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ - تأثير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلاً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

( نطق ١٩٥٢/٢/٧ طعن رقم ١٣٨٦ من ٢٠ في مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في ٢٥ سنة من ١٩٢٠ رقم



## الكتاب الأول

### فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

● يشمل أربعة أبواب

- الباب الأول : فى الدعوى الجنائية      المواد ٢٠٠.١
- الباب الثانى : فى جميع الاستدلالات ورفع الدعوى      المواد ٦٣.٢١
- الباب الثالث : فى التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق      المواد ١٩٧.٦٤
- الباب الرابع : فى التحقيق بمعرفة النيابة العامة      المواد ٢١٤.١٩٨



# السبب الأول

## في الدعوى الجنائية

### الفصل الأول

فيمن له رفع الدعوى الجنائية  
وفي الأحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب

#### المادة ( ١ )

تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

#### ● الدعوى الجنائية - رفعها ومباشرتها :

الدعوى الجنائية هي سلطة توجيه طلب إلى القضاء له اثره القانوني نحو اتخاذ الإجراءات المقررة لتوقيع الجزاء الجنائي .

وهي في هذه الحدود صورة من الدعوى بأوضاعها العامة في القوانين المنظمة للتقاضى . وتستعمل عن طريق الطلب ، والدفع ، والطعن ( يراجع كتابنا : موجز القانون القضائي الجزائى ، الجزء الأول - المرجع السابق ، ص ٩٣ وما بعدها ) .

ويفرق النص بين رفع الدعوى وبين مباشرتها ، وهو امر يتميز به الدعوى الجنائية . ويورد النص أهم اثر للتفرقة بينهما إذ أنه ترك الباب مفتوحا لرفع الدعوى الجنائية من غير النيابة العامة ، أما مباشرتها فهي مقصورة عليها دون أى استثناء .

ويستعمل النص هنا عبارة رفع الدعوى بمعنى واسع يشمل مجرد تحريكها أمام سلطة التحقيق ( م ٢/٦٣ من القانون ) كما يشمل « رفع » الدعوى الجنائية بالمعنى الضيق - وهو الإجراء الذى تقوم به النيابة العامة ويؤدى إلى عرض الدعوى ( أو إحالتها ) على قضاء الحكم ، سواء في صورة إحالة مباشرة من قبل النيابة العامة في 'أحوال التي تملك فيها ذلك ( قضايا الجنح والمخالفات - م ٢١٤ / و ٢٣٢ من القانون ،

وقضايا الجنايات طبقا للمادة ٢/٢١٤ المعدلة عند إلغاء نظام مستشار الإحالة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وكذا ، عند إحالتها مباشرة إلى الدوائر الخاصة المنشأة بمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٦٦ مكررا ) ، أو في صورة طلب إحالة مقدم إلى السلطة المختصة : قاضى التحقيق أو من يقوم مقامه ( م ١٥٣ / ١١ ج ) .

وتشير المادة إلى وجود أحوال استثنائية يجيز فيها القانون لغير النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية - وذلك بمعناه الواسع - وعلى هذا نجد في نصوص قانون الإجراءات الجنائية أحوالا يشترك فيها مع النيابة غيرها في سلطة « تحريك » الدعوى الجنائية ، وأحوالا أخرى يشاركها غيرها في سلطة « رفعها » بالمعنى الضيق .

**فتحريك الدعوى الجنائية أعطيت سلطة في شأنه لمحكمة الجنايات وللمحكمة النقض - طبقا للمواد ١١ وما بعدها من القانون .**

**ورفع الدعوى أو إحالتها إلى المحكمة أعطى القانون في شأنه حقاً لمن أصابه ضرر من الجريمة :** أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمامها ( ١٢٣٢ ج ) . كما كان لمستشار الإحالة ، طبقا للمادة ١٧٩ قبل إلغاء هذا النظام بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ أن يحيل المتهم إلى المحكمة المختصة عن وقائع جديدة غير واردة بالتكليف العلن إليه بالحضور أمامه ، كذلك كان له أن يحيل للمحكمة متهمين آخرين لم يقدموا إليه من قبل النيابة العامة .

هذا ولجميع المحاكم حق في تحريك الدعوى الجنائية ، أو رفعها والفصل فيها فوراً - في جرائم الجلسات ، على اختلاف في ذلك بين الجنايات وغيرها ، وعلى اختلاف كذلك في مدى هذا الحق ، وإجراءات استعمله - فيما بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية طبقا لنصوص المواد ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مرافعات .

أما الاختصاص بمباشرة الدعوى الجنائية بعد الطلب الذى تتحرك به أمام سلطة التحقيق أو سلطة الحكم فلا يشارك النيابة العامة فيه غيرها فتكون هى الخصم المدعى وليس من قام بتحريك الدعوى ابتداء ، وتواجه النيابة العامة فيها المتهم كخصم مدعى عليه ، كما يكون لها وحدها الصفة في الطعن في الحكم الذى يصدر فيها ( راجع على سبيل المثال المادتين ٤٠٢ ، ٤٠٣ ج ) .

ويلاحظ في هذا الشأن أن طلب المدعى بالحق المدنى - الذى تتحرك به الدعوى الجنائية عند تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات طبقا للمادة ٢٣٢ / ١ ج - لا يؤدي إلى انعقاد الخصومة الجنائية بين صاحب الطلب والمدعى عليه ، وإنما



تتعدد به بينهما الخصومة المدنية في دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة .  
وتتعدد بذات الطلب الخصومة الجنائية بين النيابة العامة وبين المتهم ، وتكون النيابة العامة بعد ذلك هي صاحبة الصفة في مباشرة الدعوى الجنائية بعد تحريكها .

ويلاحظ أن النيابة العامة لا تملك الدعوى الجنائية ولكنها تتصرف فيها كوكيل في الخصومة غير مفوض في الصلح أو التنازل ، فليس لها الصلح مع المتهم ولا التنازل عن الإجراءات بعد رفع الدعوى أمام القضاء ، ففيمما يتعلق بالدعوى الجنائية لا يعرف قانون الإجراءات الجنائية نظام ترك الخصومة المقرر في قوانين المرافعات ، كما أنه إذا تضمن أى تصرف للنسبة العامة بوصفها سلطة اتهام تخليا عن رفع الدعوى الجنائية أو متابعتها أو عن الطعن في حكم صادر فيها ، فإن كل ذلك لا حجية له ولا يقيد في معاودة استعمال سلطاتها في شأنها بناء على نيابتها المستمرة عن الهيئة الاجتماعية ، وذلك ما لم ينقض ميعاد يسقط حقها في إجراء معين . ومن قبيل تلك التصرفات التي لا حجية لها : أمر الحفظ ( ولو اتخذ صيغة أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى لعدم الأهمية انظر التعليق على المادة ٦١ ) .

وكذلك قرار الموافقة على حكم معين - حتى يمضي ميعاد الطعن فيه ، وطلب تأجيل الدعوى لأجل غير مسمى .

وعدم جواز ترك النيابة العامة للدعوى أمام المحكمة - طبقا لصدور الفقرة الثانية من المادة ، مطلق . ولا يؤثر على الدعوى الجنائية ترك المدعى بالحق المدني لدعواه ولو كان هو الذي حرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ( م ٢٦٠ فقرة ثانية ) .

أما وقف الدعوى الجنائية أو تعطيل سيرها المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة فقد يقع بأسباب تؤدي إلى انقضاء الدعوى ذاتها - وذلك كالتنازل عن الشكوى أو الطلب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون . كما يجوز وقف الدعوى في حالة الطعن بالتزوير في ورقة من أوراقها طبقا للمادة ٢٩٧ . وكذلك إذا كان الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى جنائية أخرى ( م ٢٢٢ ) ، أو على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ( م ٢٢٣ ) .

كذلك فإنه إذا ما أحوالت النيابة العامة الأوراق إلى جهة إدارية فوقع جزء إداري بشأن الواقعة ، فلا يحول ذلك دون رفع الدعوى الجنائية على من وقع عليه الجزاء الإداري إذا ما كان الفعل يقع تحت طائلة نص يرتب له عقوبة جنائية - ولو كانت إحالة الأوراق للجهة الإدارية تتم عن اتجاه النيابة العامة إلى حفظ الدعوى .

هذا وقد أنشأ قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ نيابة

عسكرية تتبعه وتختص في شأن العسكريين والجرائم العسكرية بما تختص به النيابة العامة بالنسبة للكافة عن جرائم القانون العام ( راجع المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ من قانون القضاء العسكرى ) . وعند تداخل الاختصاص فإن النيابة العسكرية هي التى تقررها إذا كانت الواقعة تدخل في اختصاصها ومن ثم في اختصاص القضاء العسكرى - طبقا للمادة ٤٨ من ذلك القانون . ( انظر التعليق والمبادئ القضائية الواردين في بداية الكتاب الثانى - مقدمة الباب الاول - في الاختصاص ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيامة العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة إلا وكيلة عنها في استعمالها ، وهي إذا كانت تملك التصرف بالحفظ إلا أنها إذا قدمتها إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة . وليس لها من حق لديه سوى إيداء طلباتها فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ، ولا يقبل الاحتجاج عليها بقولها الصريح أو الضمنى لى أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية ، فلها أن تطعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها ، وهي غير مقيدة بذلك أيضا حين تباشر سلطاتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضما تقتصر مهمتها على مجرد إيداء الراى في الطعون التى ترفع لهذه المحكمة .  
( نقض ١٩٦٤/٣/٢ مع ١٥ ص ١٥٩ )

★ والنيابة العمومية ليس لها التنازل عن الدعوى العمومية التى ائتمنت عليها . فلها أن تستأنف الحكم الصادر فيها حتى ولو بدأ منها موافقتها عليه وقبوله ، أو كانت قد أمرت بحفظ الدعوى الصادرة فيها لى سبب من الأسباب .

( نقض ١٩٤٧/٣/٢٤ مع ٢٨ ص ٥١٢ )

★ وحق النيابة في الاستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ، فيكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائى .  
( نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مع ٧ ص ٥٣٨ )

★ إن النيابة العامة إذا كانت تملك التصرف في الدعوى العمومية قبل تقديمها للقضاء ، فإنها في علاقتها معه لا تملك سوى تحريكها إليه وإيصالها له . ومتى أوصلتها أصبحت ملكا له يتصرف فيها بما يشاء وليس للنيامة من حق لديه سوى إيداء طلباتها فيها ، إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها . فالاستئناف الذى يحصل تحت شرط فاسخ لا شك أنه قد حرك الدعوى فعلا وأوصلها للقضاء فعلا ، وأصبحت في ملكه فعلا ، سواء تحقق الشرط أم لم يتحقق إذ لا سبيل إلى انتزاعها من يده ، مما يدل على أن الاستئناف يكون في ذاته صحيحا ومنجبا أثره والشرط المعلق به غير معتبر لانه مخل بموجب الاستئناف .

( نقض ١٩٣٢/١١/٧ المحاماة س ١٣ ص ٤٩٣ )

( ونقض ١٩٨٧/٣/١٣ مع ٣٣ ص ٣٥١ )

★ من المقرر أن القانون لم يضع قيوداً على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون ومتى رفضت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها . غير مقيدة بطلبات النيابة الشفوية أو المكتوبة إذ ليس لها من حق لدى القضاء سوى إبداء طلبات في الدعوى إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن من أن النيابة قدمته للمحاكمة بالخالف للكتاب الدوري الصادر من مكتب النائب العام والذي يدعوه فيه أعضاء النيابة إلى طلب تأجيل هذه القضايا إلى أجل معين لا يكون مقبولا .

(نقض ١٩٨٢/٣/١٣ مع ٣٣ ق ٣٥١ )

★ وأن دفع الطاعن بأنه صدر منشور من النائب العام بحفظ القضايا التي هي من قبيل الدعوى المرفوعة عليه لا يلتفت إليه ، إذا متى كانت الدعوى رفعت صحيحة وكانت الواقعة معاقبا عليها ، فلا يؤثر عليها فيها منشور يصدره النائب العام من قبيل ما ذكر .

(نقض ١٩٨٨/٢/٢٣ مع ٤٩ ص ٣٠٤ )

(ونقض ١٩٨٩/٣/٢ مع ٥٠ ص ٢٢٢ )

★ وللزام النائب العام بموجب الحصول على ترخيص الرئيس الإداري برفع الدعوى العمومية على موظف لا يترتب عليه بطلان الإجراءات إذا ما رفعت الدعوى بغير اتفاق . لأن الاتفاق أو الخلاف مع الرئيس الإداري على رفع الدعوى أو على حفظها لا يمكن أن ينتج أي أثر قانوني على سيرها . فإذا أمر النائب العام برفع الدعوى العمومية على موظف من غير أن يحصل على ترخيص من رئيسه نفذ أمره وقامت الدعوى العمومية سليمة وأنتجت نتائجها .

(نقض ١٩٣١/٥/٧ مع ١٢ ص ٢٦٧ )

★ وأن القانون حين أوجب على النيابة إخطار النقابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجنح لم يترتب على مخالفة ذلك بطلاناً .

(نقض ١٩٥١/١٠/٨ مع ٣ ص ١٣ )

★ ولا تنافر إطلاقاً بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية ، فقد يكون الفعل مخالفاً إدارياً يعاقب عليها قانون العقوبات ، ولا تثريب على النيابة إذا ما أقامت الدعوى العمومية قبل المتهم لحاكمته على ما أسند إليه من فعل يكون في نفس الوقت مخالفاً إدارياً .

(نقض ١٩٥٥/٢/١٤ مع ٦ ص ٥٢١ )

★ وإن الجزاءات التأديبية التي رسمها قانون المحاماة لمساطة المحامي عن الإخلال بواجب مهنته لا يحول دون محاكمته جنائياً إذا كانت الأعمال التي وقعت منه تكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

(نقض ١٩٤٩/١١/٢٢ مع ٣٠ ص ٤٧٠ )

★ ترك المدعي المدني دعواه . لا يؤثر في الدعوى الجنائية . ما دامت المحكمة قد اتصلت بها لتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً - مثال في شيك بدون رصيد .

(نقض ١٩٨٠/٥/٤ مع ٣١ ص ١٠٥ )

(ونقض ١٩٧٢/٣/٥ مع ٢٣ ص ٢٧٤ )

★ المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، إلا أنها لم تقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع

بالإيقاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها .

(نقض ١٩٦٦/٤/١٩ مج ١٧ ص ٤٦٠)

★ أصبح وقف الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جوازياً للمحكمة الجنائية . فإذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص لقاضى الموضوع سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان مستوجباً لوقف السير في الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف السير في الدعوى الجنائية واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة السائغة التى أوردتها وانتهت منها إلى عدم صحة البيانات الواردة في الإعلام الشرعى فإنها بذلك تكون قد ارتأت ضمناً باستغنائها عن وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم بالورثة من الجهة المختصة .

(نقض ١٩٦٦/٢/١٧ ص ٦٩)

★ الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة . فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير ، والأتحيل إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه وأهمية .

(نقض ١٩٦٨/٢/٢٧ مج ١٩ ص ٢٨٨)

## ( المادة ٢ )

يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون .

ويجوز أن يقوم بإداء وظيفة النيابة من يعين لذلك من غير هؤلاء بمقتضى القانون .

### ● نصوص للمقارنة

تراجع المواد ٢١ وما بعدها من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

وتراجع الفقرة الرابعة المضافة إلى المادة الأولى من قانون الإصدار ( ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ) بشأن ضبط الشرطة القائم بوظيفة النيابة العامة لدى محاكم المرور .

كما تلاحظ بشأن النيابة العامة العسكرية المواد ٥ - ٢٧ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ سنة ١٩٦٦

### ● الادعاء الجنائي ( الاتهام ) كوظيفة للنائب العامة :

تتكمّل المادة عن وظيفة النيابة العامة كسلطة اتهام . وهى إحدى وظائفها المتعددة سواء

في شأن الدعاوى الجنائية أو القضايا المدنية - ويوجه خاص قضايا الأحوال الشخصية - مما نص عليه في قانون المرافعات المدنية والتجارية . وإلى كل هذا تشير المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ حيث تقول « تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانونا ، ولها دون غيرها الحق في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » .

وسلطات النيابة العامة في شأن الدعوى الجنائية لا تقتصر على رفعها ومباشرتها مما تشير إليه المادة الأولى من القانون وهو ما يعرف بسلطة الاتهام بل إن لسلطتها مجالات أخرى :

١ - فهي تهيمن على مرحلة تجهيز الدعوى في سبيل تحريكها - وهو ما يعرف بسلطة الضبط القضائي التي تظهر في مرحلة جمع الاستدلالات . ولأعضاء النيابة العامة في هذا الصدد صفة مأموري الضبط القضائي طبقا للمادة ٢٢ ١/١ من هذا القانون . كما أن غيرهم من مأموري الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم - تابعين للنياية العامة ( م ٢٢ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ) .

٢ - والنيابة العامة تمارس كذلك سلطة التحقيق طبقا للمواد ١٩٩ وما بعدها من القانون ، فتتحرك بذلك الدعوى الجنائية أمام أحد أعضائها - وهو القائم بالتحقيق . وهو يتولى التحقيق في هذه الحالة بسلطة مباشرة من القانون لا يمثل فيها النائب العام أو أيا ممن يكون لهم حق ندبه للتحقيق من رؤسائه في النيابة العامة . ولا يلتزم فيها الخضوع لتوجيهاته في إجراءات التحقيق والتصرف فيه . وإنما للنائب العام سلطة خاصة لإلغاء القرار الصادر بآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في خلال ثلاثة شهور من صدوره طبقا للمادة ١٢١ ج . وذلك كله على خلاف الحال في ممارسة عضو النيابة سلطة الاتهام حيث يلتزم بأوامر وتوجيهات رؤسائه ( قارن في هذا حكم النقض أدناه الصادر في ١٥/١١/١٩٦٥ ) .

٣ - دور النيابة العامة في قضايا النقض الجنائي : تقوم نيابة عامة مستقلة أمام محكمة النقض طبقا للمادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية . وهي لا تعتبر خصما في الدعوى المطروحة ولذلك يمكن حضورها المداولات بغير صوت محدود ، وذلك في الدعاوى المدنية . أما في قضايا النقض الجنائي فإنه لا يسمح للنياية بحضور المداولات ، إذ لا يمكن تجريدها من كونها تمثل جانب الاتهام ( انظر تفصيلا في دور النيابة في قضايا النقض الجنائي - في مقدمة الجزء الثاني الخاص بالطعن بالنقض في المواد الجنائية ) .

## مميزات النيابة العامة في ممارستها لسلطة الاتهام :

تعتبر النيابة العامة في ممارستها لسلطة الاتهام وحدة لا تتجزأ فيعتبر القرار الصادر من أى عضو منها صادرا منها كهيئة واحدة . ولذلك يلزم أن يكون فى حدود وكالته عن النائب العام ، والا يخالف فيه ما يصدر إليه من رؤسائه من توجيهات أو ما يصدرونه من قرارات .

ويعبر عن ذلك كله بأن عمل النيابة كسلطة اتهام يحكمه مبدأن :

### ١ - عدم التجزئة : ( أى جواز إكمال أى عضو من النيابة العامة عمل زميل آخر ) .

وينطبق هذا المبدأ على قيام أحد أعضائها بعمل من أعمال التحقيق بوجه عام فضلا عن سريانه فى شأن أعمال الاتهام . فمبدأ عدم التجزئة يسمح بأن يكمل أحد أعضاء النيابة تحقيق غيره وذلك مع مراعاة قيام الاختصاص المحلى لمن يصدر عنه التصرف ، ففى شأن الاختصاص المحلى تقوم تجزئة قاطعة بين اختصاصات أعضاء النيابة فى ممارستها لسلطة التحقيق .

ويلاحظ فوق ذلك أن مبدأ عدم التجزئة يتحدد بالنصوص التى تقصر بعض الاختصاصات على النائب العام أو المحامى العام ورئيس النيابة ( م ٦٣ ، ٢١٤ ج ) .

٢ - مبدأ القبلية التدريجية : فيتعين فى مجال الاتهام أن يتبع المرعوس فى النيابة العامة أمر رئيسه وإلا كان عمله باطلا . ومع ذلك فإن هذا المبدأ لا يقيد أعضاء النيابة العامة إذا ما حركت الدعوى أمام القضاء إذ يكون ممثل النيابة العامة حرا فيما يبدىه من طلبات أمام المحكمة ، ولهذه القول الفصل فى كل ما يتعلق بواقعة الاتهام .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٤ - تنهض النيابة العامة فضلا عما سلف - بكافة الاختصاصات الأخرى التى تنص عليها القوانين ، أو تقتضيها وتليفتها الإدارية ، وأهمها ما يلى :

( أ ) الإشراف على السجون وغيرها من الأماكن التى تنفذ فيها الأحكام الجنائية ، وذلك بزيارتها والإطلاع على دفاترها والاتصال بأى محبوس فيها .

( ب ) الإشراف على الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم .

(جـ) الإشراف على تحصيل وحفظ وصرف الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية وكذلك الأمانات والودائع ، وتخضع في ذلك لرقابة وزارة العدل .

( د ) الإذن لرجال السلطة العامة بالاتصال بالمحبوسين في السجون . ( م ١٤٠ ج )

(هـ) رفع الدعاوى المدنية في الأحوال التي ينص عليها القانون ، والتدخل الوجوبى والجوازى في الحالات المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ من قانون المرافعات .

( و ) طلب الحكم بإشهار إفلاس التجار .

( ز ) تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ في الدعاوى الجنائية .

( ح ) رعاية مصالح عديمى الأهلية والغائبين والتحفظ على أموالهم والإشراف على إدارتها وفقا لأحكام القانون .

(طـ) إصدار الأوامر الجنائية في الجench التي يعينها وزير العدل بقرار منه وفي المخالفات ، متى كان القانون لا يوجب الحكم فيها بالحبس أو بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التضمنينات أو الرد .

(ى) إصدار القرارات في المنازعات على الحيازة تحقيقا لموجبات حماية الأمن العام وإعمالا لما نص عليه القانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ ببعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية .

(ك) حضور الجمعيات العمومية للمحاكم ، وإبداء الرأى في المسائل التي تتصل بأعمال النيابة العامة ، وطلب دعوة الجمعية العمومية لى محكمة للانعقاد .

(ل) إقامة الدعاوى التأديبية على القضاة وأعضاء النيابة العامة ومباشرتها أمام مجالس التأديب وإبداء الملاحظات عند نظر طلب إحالة القاضى إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى لفقد أسباب الصلاحية .

( م ) عرض القضايا المحكوم فيها بالإعدام على محكمة النقض مشفوعة بمذكرات برأيا في هذه الأحكام .

مادة ٥ - يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة - لدى المحاكم - عدا محكمة النقض - النائب العام والمحامون العامون ورؤساء النيابة ووكلاؤها ومساعدوها ومعاونوها .

ويحل المحامى العام الأول محل النائب العام وتكون له جميع اختصاصاته في حالة غيابه أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه .

ويقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة مؤلف من مدير يعاونه عدد كاف من الأعضاء من درجة محام عام أو رئيس نيابة .

مادة ٧ - يشرف النائب العام على شئون النيابة العامة ، وله الرئاسة القضائية والإدارية على أعضائها .

مادة ٨ للنائب العام أن يباشر اختصاصاته بنفسه ، وله - في غير الاختصاصات المنوطة به على سبيل الانفراد - أن يعهد إلى أى من أعضاء النيابة المعهود إليهم قانونا معاونته ، أو مباشرتها بالنيابة عنه . كما يجوز له أن يضفى اختصاصا شاملا للجمهورية على أعضاء النيابة المتخصصة في بعض أنواع الجرائم .

كما تراجع : في تفصيل اختصاصات النائب العام والمحامين العامين ورؤساء النيابة الكلية والجزئية المواد من ٩ - ٢٦ ، ومن ١٦٨٥ - ١٧٠٦ من التعليمات .

### ● المبادئ القضائية :

★ النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع وممثلة له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي تنيبها وحدها مباشرتها وذلك بإجراء التحقيق بنفسها أو بمن تقده لذلك من مأموري الضبط القضائي ، أو بأن تطلب ندم قاض التحقيق . أو بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية المختصة لمحاكمته في ضوء المحضر الذي حرره مأمور الضبط ، وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم انتهائى .

( نطق ١٩٦٥/١١/٥ مع ص ١٦ ص ٨٦٥ )

★ النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائى . وولايته في ذلك عامة تشتمل على سلطتى التحقيق والادعاء وتنسبط على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيظت به على سبيل الانفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أو مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسما واحدا لا انفصام بين خلاياه .

( نطق ١٩٦٥ / ١١ / ١٥ مع ص ١٦ ص ٨٦٥ )

★ يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذى يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد محل إقامة كل منهم مما يفيد أن وكالتهم في الأصل عامة تبعاً لوكالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لإقامته ، وأن القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق في ندم أحد أعضاء النيابة العامة - ممن يعملون في أية نيابة - سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم ، أم جزئية ، أو كلية ، أو بإحدى نيابات الاستئناف - لتحقيق أية قضية أو إجراء عمل قضائى مما يدخل في ولايته ، ولولم يكن دخالاً بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى في اختصاص ذلك العضو . ومن ثم يكون التعمى على قرار النائب العام الصادر بندب وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة إلى الطاعن بتجاوزة الاختصاص المعقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بإنشائها غير سديد .



(تلفظ ١٩٦٥/١١/١٥ مع س ١٦ ص ٨٦٥)

(وتلفظ ١٩٨٥/٣/٢٨ مع س ٣٦ ص ٤٦٠)

(وتلفظ ١٩٨٥/٥/٢٧ مع س ٣٦ ص ٧١٦)

★ القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء النيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانوناً للنائب العام أو ينقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم . وخاصة أن تقييد ولاية أعضاء النيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفى أنهم يباشرون الدعوى باسمه ويستمدون سلطاتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو يمتأى عن رئاسته أو إشرافه .

(تلفظ ١٩٦٥/١١/١٥ مع س ١٦ ص ٨٦٥)

(وتلفظ ١٩٨٢/١/١٣ مع س ٣٤ ص ٩٥)

★ رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة برئاسة إدارية محضنة لا يترتب عليها أى اثر قضائى .

(تلفظ ١٩٦٥/١١/١٥ مع س ١٦ ص ٨٦٥)

★ إذا كانت النيابة العمومية وحدة لا تتجزأ وكل عضو من أعضائها يعمل النائب العام والعمل الذى يصدر من كل عضو يعتبر كأنه صادر منه ، فإن ذلك لا يصدق إلا على النيابة بصفتها سلطة اتهام ، أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلا يصدق ذلك عليها - ولذلك يجب أن يعمل كل عضو في حدود تلك السلطة مستمداً حقه لا من النائب العمومى بل من القانون نفسه ، لأن هذا هو الذى يعمله طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها من الاعمال القضائية البحتة التى لا يتصور أن يصدر فيها أى قرار أو امر بناء على توكيل أو إنباية .

(تلفظ ١٩٤٢/٦/٢٧ مع س ٥ ص ٦٨١)

★ نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل آخر بتلك الدائرة جائز عند الضرورة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢١ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية الذى حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذى كانت المادة ١٢٧ منه تتضمن ذات الحكم - وهذا النذب يكفى حصوله في أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الإنذن قد وقعه باعتباره مندوباً - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - فإن مفاد ذلك أنه كان مندوباً ممن يملك ندبه قانوناً ولو لم يشر إليه صراحة ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لاعتبار الإنذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش دون ضم دفتر الانتدابات لأن خلو هذا الدفتر مما يفيد النذب لا ينفى حصوله كما لا ينفى حالة الضرورة التى اقتضت ما دام النذب ثابتاً في إذن التفتيش حسبما حصله الحكم منه إذ الأصل في الإجراءات الصحة .

(تلفظ ١٩٧٧/٣/٦ مع س ٢٨ ص ٢٣٤)

★ وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعين لها . وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر في الدعوى من وكيل

النيابة الكلية باعتباره عملاً من أعمال التحقيق يكون صحيحاً غير مخالف للقانون .

(نقض ١٩٧٧/٢/١٣ مج ٢٨ ص ٢٢٦ )

(ونقض ١٩٨٣/١٠/١٣ مج ٣٤ ص ٨٥١ )

★ إن الشارع بمقتضى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها التحقيق قضية برمتها ، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفریق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمه عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم . كما أن لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢١ من القانون سالف الذكر ، وهذا النذب يكفي فيه أن يتم شفاهاً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .

(نقض ١٩٨٣/١٠/٢٣ مج ٣٤ ص ٨٥١ )

★ من المقرر أن النيابة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

(نقض ١٩٧٧/٢/١٤ ص ٢٨ ص ٢٢٦ )

★ من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتنحي لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط فالتنحي غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم . ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة .

(نقض ١٩٦٦/٢/٨ ص ١٧ ق ٢٠ )

★ لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم اختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ومن ثم يكون النفي على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائياً بإصداره على غير سند من القانون .

(نقض ١٩٧٧/٦/١٣ مج ٢٨ ص ٧٥٩ )

## ( المادة ٢ )

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص ، إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من القانون العقوبات . وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

● نصوص للمقارنة :

المادة ٢٧٢ ، والمادة ٢٧٧ عقوبات بشأن جريمة الزنا ، والمادة ٢١٢ عقوبات بشأن السرقة بين الأصول والفروع والأنواع .

● الشكوى كقيد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية :

ويقصد بالشكوى تصريح صادر من المجنى عليه إلى السلطة القائمة بالإجراءات ( النيابة العامة ، أو أحد مأموري الضبط القضائي ) - في شكل بلاغ كتابي ، أو شفهي كاقوال في محضر أو ما إلى ذلك - يفصح عن رغبته في تحريك الدعوى الجنائية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بذلك . ويلاحظ في هذا أن رفع الدعوى المشار إليه في النص يؤخذ بمعناه الأوسع الذي يشمل مجرد تحريك الدعوى -يراجع ما تقدم في التعليق على م ١ ، وكذلك التعليق على م ٩ .

ورفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر إلى المحكمة من قبل المجنى عليه كمدع بالحق المدني يعتبر متضمنا شكواه في الحالات التي تلزم الشكوى لتحريكها .

كما أنه قد يكفي تقديم الشكوى إلى من يكون حاضرا من رجال السلطة العامة في حالة التلبس ( انظر م ٣٩ ) .

ويقدم الشكوى المجنى عليه شخصا ، أو وكيله الخاص ، أو وليه . كما تقبل من الوصي أو القيم في الجرائم الواقعة على المال ( م ٥ ) . وتنظم المادة ١٦ ج بعض الحالات الخاصة في هذا الشأن .

ويكفي أن تقدم الشكوى من أحد المجنى عليهم إذا تعددوا كما يكفي أن تقدم ضد واحد من المتهمين ولو تعددوا ( م ٤ ج ) .

وهي لا تلزم لإجراءات الاستدلال ، أو الإجراءات المخولة لمأموري الضبط القضائي في حالة التلبس فيما عدا القبض على المتهم ( م ٩ ، ٣٩ ) - كل هذا فيما خلا جريمة الزنا التي لا يجوز فيها اتخاذ أى إجراء ولو كان متعلقا بجمع الأدلة - إلا بعد حصول الشكوى ( طبقا لما أوضحه مندوب الحكومة بمناقشات مجلس النواب بجلسة ١٣/٣/١٩٥٠ ) .

وتلزم الشكوى قبل بدء إجراءات التحقيق ( في حدود ما نصت عليه المادة ٩ ف ثانية ج ) ويستمر أثرها حتى النطق بالحكم ما لم يحدث تنازل عنها .

والتنازل من صاحب الشأن في الشكوى قبل تقديمها أو ممن قدمها بعد تقديمها - يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية ( م ١٠ أج ) .

أما بعد صدور الحكم فلا أثر للتنازل إلا في حالات استثنائية حيث يؤدي إلى وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها ( في حالتى : الزنا - م ٢٧٤ عقوبات ، والسرقه بين الاصول والفروع والزوجين - م ٣١٢ عقوبات ) .

هذا وينقضى الحق في الشكوى - ومن ثم تنقضى الدعوى الجنائية بامتناع تحريكها - بمضى مدة الشهور الثلاثة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ، وكذلك بوقاة المجنى عليها قبل تقديم الشكوى في خلال تلك المدة . أما الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا أثر لها ( م ٧ أج ) ومع ذلك فإنه بعد وفاة الزوج الشاكى في دعوى الزنا فإن لأولاده من الزوج المشكو أن يتنازلوا عن الشكوى فتتنقضى الدعوى الجنائية ( م ١٠ فقرة ٤ أج ) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٠٦٤ - يشترط في الشكوى أن تكون موجهة ضد شخص معين بالذات لتحريك الدعوى الجنائية قبله ، فلا يكفى مجرد إبداء الرغبة في محاكمة الجاني إذا لم يكن معروفا لدى الشاكى .

#### ● المبادئ القضائية :

★ اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولوبدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

ولا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدلالات من مأمور الضبط القضائي .

( نقض ١٩٥٦/٢/٩ مع ٧ ص ١٣٨ )

( ونقض ١٩٨٠/٤/٢١ مع ٣١ ق ١٠٠ )

★ متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية المقامتين من الطاعنين الثاني والثالث على المطعون ضده على سند من قوله « .... إن الثابت من مطالعة صحيفتهما أنهما لم تقدمتا من المجنى عليهما ولا من وكيل خاص عنهما ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز رفع

الدعوى بالنسبة لهما عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك . وكان يبين من المفردات المضمومة أن دعوى كل من الطاعنين قد رفعت بناء على طلبه - بإعلان على يد محضر إلى المطعون ضده وأما توقيع محام على هامشها فقد كان إعمالاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - الذي رفعت الدعويان في ظله - فيما توجبه من توقيع محام على صحيفة الدعوى متى بلغت أو جاوزت قيمتها نصاب الاستئناف ، وهي الحال في هاتين الدعويتين ، ومن ثم كان الحكم المطعون فيه مخطئاً إذا قضي بعدم قبولها تأسيساً منه على أن صحيفتها لم تقدما من المجنى عليهما أو وكيلهما الخاص .

(نقض ١٩٧٤/٣/١٢ مع ٢٥ ص ٢٧١ )

★ والمادتان ٢٧٢ ، ٢٧٧ عقوبات إذ قلنا عن المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج ، لم تقصدا بكلمة ( دعوى ) إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى .

(نقض ١٩٤١/٥/١٩ مع ٢٢ ص ٢١٧ )

★ وأن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج ، أي أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ ، امتنع قطعاً بمقتضى الفقرة الأولى من المادة أن يبلغ عنها .

(نقض ١٩٣٣/٣/١٣ مع ١٣ ص ١١٩٣ )

★ ومتى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطبيقه لزوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

(نقض ١٩٣٩/٣/٢ مع ٧ ص ٧٨٧ )

★ وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم دخل منزل المجنى عليه في ليلة معروف أنه لا يقضيها فيه ، وأن الدخول كان بناء على اتفاق بين المتهم وزوجة المجنى عليه لارتكاب جريمة الزنا وأنه لما شعر بحضور البوليس الذي استدعى بناء على طلب آخرين اختفى في دولا ب . فهذه الواقعة ليس فيها ما يفيد أن المتهم حين دخل المنزل قد اتخذ أي احتياطات خاصة لاختفائه فيه عن صاحب البيت رب الأسرة ، بل كان همه ارتكاب فعلته التي اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة ، فهي لا تكون جريمة وجود المتهم ليلاً في منزل المجنى عليه مختفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه . ولكنها تستوجب عقابه بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ على أساس أنه دخل منزل المجنى عليه لارتكاب جريمة فيه وذلك متى كان الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وتبينت الواقعة على هذه الصورة بناء على طلبه .

(نقض ١٩٤٩/٣/٢٢ مع ٣٠ ص ٦٧ )

★ غير أنه إذ أنه تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ عقوبات ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها ، فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

(نقض ١٩٦١/٢/١٣ مع ١٢ ص ٢٠٦ )

★ أما إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة الزنا ، وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطبيقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولو بتهمة أنه دخل منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(نقض ١٩٣٥/١٢/٢٣ مع ١٦ ص ٦٨٠)

★ ومع ذلك فالأصل أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة للجريمة التي خصصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى. ولما كانت جريمتا الاعتداء على ممارسة الدعاية وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية وبين الطاعن بهما - مستقلتين في أركانهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلاضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقاً لرسالتها - ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

(نقض ١٩٦٥/٢/١٥ مع ١٦ ص ١٢٤)

(مثل آخر - في ملف وبلاغ كذب نقض ١٩٧٦/١/٢٦ مع ٢٧ ص ١٣٤)

★ لما كان من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية إنما هو استثناء ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها ، وكانت جريمة البلاغ الكذب المعاقب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست إحدى الجرائم التي حددت حصراً في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى المجنى عليه أو من وكيله الخاص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية عن تهمة الغذف - وهي إحدى تلك الجرائم - وعن تهمة البلاغ الكذب معا ، فإنه إذ تطلب الشكوى بالنسبة للجريمة الأخيرة يكون قد أخطأ في القانون .

(نقض ١٩٧٦/١/٢٦ مع ٢٧ ص ١٣٤)

(نقض ١٩٨٤/٤/٢٦ مع ٣٥ ص ٤٨٣)

★ غير أن قضاء النقض ذهب إلى أن : المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على طلب « شكوى » المجنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه ووقف تنفيذ الحكم في أي وقت يشاء . وإذا كانت الغاية من كل هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينسبط أثرهما إلى جريمة التهديد - مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة أضرارا بعال من ورد ذكرهم بذلك النص ، وكانت الزوجة المجنى عليها نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن ، وكان هذا النزول - الذي أثارته النيابة العامة - يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، وقد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة .

(نقض ١٩٧٤/٦/١٦ مع ٢٥ ص ٥٩٦)

(نقض ١٩٨٠/٥/١٢ مع ٣١ ص ١١٥)

★ لعله مما أورده الشارع من حد وقيد بالمادة ٣١٢ بادية الذكر ، إنما هو الحفاظ على الروابط العائلية

التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينسب أثرهما على جريمة الإلتفاف لوقوعها كالسرقة إضراراً بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص :

( نكض ١٩٨٣/١٢/٢١ مع ٣٤ من ١٠٧٠ )

★ من المقرر أن علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها يعتبر من الوقائع التي رتب عليها المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية أثراً قانونياً بما لا يصح معه افتراض هذا العلم ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول دعوى الطاعن تأسيساً على افتراض علمه بالوقائع التي تضمنتها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على تاريخ رفعها دون أن يعنى الحكم باستظهار ملايسات هذه الشكاوى وما إذا كانت عن الوقائع السابقة ذاتها أم عن وقائع جديدة أخرى ، ودون أن يورد الدليل على العلم اليقيني ، فإنه يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب .

( نكض ١٩٧٤/٣/١٢ مع ٢٥ من ٢٧١ )

★ ولا وجه لترتيب علم المدعى بالحق المدني على علم وكيله .

( نكض ١٩٧٦/٣/٢٩ مع ٢٧ من ٣٦٩ )

★ لما كان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه ، أو من وكيله الخاص ، إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها - ومن بينها جريمة السب - وأنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها ، وكان الشارع قد جعل من مضي هذا الأجل قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الحق في الشكوى لأسباب ارتأها حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تابد سلاحاً للتهديد والإنتزاز أو النكاية ، ومن ثم فإن تقديم الشكوى خلال الأجل الذي حدده القانون إنما ينفي قرينة التنازل ، ويحفظ لهذا الإجراء أثره القانوني ولو تراخت النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية إلى ما بعد فوات هذا الميعاد .

وإذا كانت المطعون ضدها ، قد قدمت شكواها في الميعاد المحدد وأقامت دعواها وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى مخالفة الحكم لنص المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون صحيحاً في القانون ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس في غير محله .

( نكض ١٩٧٤/١٢/٢١ مع ٢٥ من ٨٠٨ )

★ المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية في جريمة الزنا المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات على شكوى الزوج ، نصت في فقرتها الأخيرة على أنه : « لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » . وجريمة الزنا ، جريمة الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادي لها وهو الوطء فعل مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة الأفعال .. ولما كان القانون قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة أشهر تسري حتماً من يوم العلم بمبدأ العلاقة الأشمة لا من يوم انتهاء أفعال المتتابع إذ لا يصح الخلط بين بدء سريان التقادم الذي يحتسب من انتهاء النشاط الإجرامي وبين بدء ميعاد سقوط الحق في الشكوى الذي يرتد إلى العلم بوقوع الفعل المؤثم لأن مدة السقوط أجراها الشارع في نصوصه بعامة من وقت قيام موجب الشكوى بصرف النظر عن تتابع الأفعال الجنائية .

( نكض ١٩٦٧/٢/٢٧ مع ١٨ من ٢٧٠ )

### ( المادة ٤ )

إذا تعدد المجنى عليهم يكفى ان تقدم الشكوى من احدهم . وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد احدهم ، تعتبر انها مقدمة ضد الباقين .

● راجع التعليق على المادة السابقة .

### ( المادة ٥ )

إذا كان المجنى عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة او كان مصابا بعاقة في عقله ، تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه .

وإذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصي او القيم . وتتبع في هاتين الحالتين جميع الاحكام المتقدمة الخاصة بالشكوى .

● راجع التعليق على المادة ( ٣ ) .

### ( المادة ٦ )

إذا تعارضت مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثل له او لم يكن له من يمثل له ، تقوم النيابة العامة مقامه .

● راجع التعليق على المادة ( ٣ ) .

### ( المادة ٧ )

ينقضى الحق في التماس موت المجنى عليه . وإذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا تؤثر على سير الدعوى .

● راجع التعليق على المادة ( ٣ ) .

### ( المادة ٨ )

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في



الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

### ● الطلب كقيد على حق النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية :

يقصد بالطلب في هذا المقام ما يصدر عن إحدى سلطات الدولة أو هيئاتها إلى النيابة العامة مفصحا عن إرادتها في اتخاذ إجراءات تحريك الدعوى الجنائية في صدد جريمة معينة ، وذلك في أحوال يجعل فيها القانون لتلك الجهة أن تقدر مدى ملائمة اتخاذ تلك الإجراءات بوصفها مجنيا عليها ( كما في حالة الجرائم الجمركية ) ، أو ممثلة للمصالح العام بالنظر إلى صفة المجنى عليه ( كما في حالة العيب في رئيس دولة أجنبية أو ممثليها ) .

وقد خص قانون الإجراءات الجنائية - في المادة ٨ منه وزير العدل بتقديم الطلب في حالتي المادتين ١٨١ ، ١٨٢ من قانون العقوبات والمتعلقين بالعيب في رئيس دولة أجنبية أو ممثليها في مصر ، وجعل القانون في المادة ٩ منه لرئيس المصلحة أو الهيئة المجنى عليها في جريمة المادة ١٨٤ عقوبات الحق في تقديم طلب تحريك الدعوى الجنائية بصدها .

وفيما عدا هاتين الحالتين تشترط نصوص متفرقة في قوانين خاصة تقديم الطلب من جهة معينة ، فتلتزم النيابة العامة بعدم اتخاذ أية إجراءات في الدعوى الجنائية قبل تقديم هذا الطلب . وأهم تلك الحالات ما ورد في المادة ٧٥ من قانون الضرائب على الإيرادات رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وفي المادة ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد ، والمادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك .

وتسرى على الطلب الأحكام الخاصة بالتنازل عن الشكوى مما سبق بيانه ( يراجع التعليق على المادة ٣ وكذلك المادة ١٠ والتعليق عليها ) . ولا يتقيد استعمال حق الطلب بمدة معينة - على خلاف ما نصت عليه م ٣ بشأن تقديم الشكوى خلال ٣ شهور .

### ● من التعليمات العامة للنبيات :

مادة ١٠٦٦ - الطلب هو ما يصدر عن إحدى هيئات الدولة سواء بوصفها مجنيا عليها في جريمة أضرت بمصلحتها ، أو بصفتها ممثلة لمصلحة أخرى أصابها الاعتداء ، ويكفي لصحته اشتماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن إسنادها إليه ورفع الدعوى عنها قبله .

مادة ١٠٦٨ - يشترط لصحة الطلب تقديمه من الجهة التي حددها القانون وعلى ذلك :  
١ - يختص وزير العدل بتقديم الطلب في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ ،  
١٨٢ عقوبات وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

٢ - وفي الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ عقوبات تختص الهيئة التي وقعت  
عليها الجريمة - عن طريق ممثلها القانوني - أو رئيس المصلحة الجنى عليها بتقديم  
الطلب .

٣ - ويختص وزير الخزانة أو من يندبه بتقديم الطلب في الجرائم الضريبية المنصوص  
عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٤ - ويختص الوزير المختص بالتعامل بالنقد الأجنبي أو من ينييه بتقديم الطلب في  
الجرائم التي تتم بالمخالفة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل ، ويقصد بالوزير المختص  
في تطبيق القانون المذكور ، الوزير الذي تتبعه وكالة الوزارة للنقد الأجنبي .

٥ - ويختص المدير العام للجمارك أو من ينييه بتقديم الطلب في جرائم التهريب  
الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل وجرائم تهريب التبغ  
المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

مادة ١٠٦٩ - إذا سمح القانون بإنابة في تقديم الطلب فيكفي لذلك مجرد التفويض  
العام في الاختصاص فلا تشترط الإنابة بمناسبة كل جريمة .

أما إذا لم ينص القانون على هذه الإنابة كما هو الشأن في الجرائم المنصوص عليها في  
المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ عقوبات فيتعين صدور توكيل خاص بمناسبة كل جريمة على  
حده إذا لم يمارس صاحب الحق في تقديم الطلب اختصاصه بنفسه .

### ● المبادئ القضائية .

★ متى كان الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لحى ثلاثة أشهر على علم مصلحة  
الضرائب بوقوع الجريمة دون التقدم بالشكوى للنيابة العمومية أقام قضاؤه على أن المادة ٢٨ من القانون  
رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقدير رسوم الدفعة . إذ علقت رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ إجراءات  
فيها على طلب مصلحة الضرائب إنما تهدف إلى حماية مصلحة الخزانة العامة والتي تتمثل في التيسير على  
المصلحة في اقتضاء حقوقها عن المولين الخاضعين لأحكام قانون الدفعة وعلى قيام حسن التقاهم بينها

وبيّنهم وأن هذه الحالات تغاير الحالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لأن الأولى تنس الجريمة فيها الصالح العام بينما تنس الثانية صالح المجنى عليه الشخصي . ورتب الحكم على ذلك أن جريمة الامتناع عن تسديد رسوم الدفعة في المعاد تظل قائمة ويبقى رفع الدعوى فيها ثابتاً ما دام أنها لم تسقط بمضى المدة المقررة قانوناً في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون .

(نقض ١٣/٤/١٩٥٤ مع ٥ ص ١٧٠)

★ لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه » . وكان الخطاب في هذه المادة -وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - موجهاً من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق . ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة للبدء في إجراءات الدعوى الجنائية وهي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه النيابة من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لمركبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب . ولا تتعقد الفسومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجرّيه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تتدبّر لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى إلى جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة الجريمة المتلبس بها .. وكانت إجراءات الاستدلال التي قام بها رئيس مأمورية إنتاج أسبوط قد تمت استناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي ، ويدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب ومن ثم لا جدوى مما يثيره الطاعن من خلو طلب وكيل عام الجمارك باتخاذ إجراءات الضبط في حد ذاتها من بياناته ولا من عدم تثبيت المحكمة من أمره .

(نقض ١١/٢٤/١٩٧٥ مع ٢٦ ق ١٦٧)

(ونقض ٣/٣/١٩٨٥ مع ٣٦ ص ٣٢٢)

★ الإجراءات المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعمل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٢١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والمنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى وأن الأصل أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصاتها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . وأن أحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر ، مما يبيّن الأخذ في تفسيره بالتضييق . وإن أثر الطلب -حتى صدر -يرفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وإذا كان من المقرر أن الطلب في هذا المقام يطلق بالجريمة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها وذلك بقوة أثره العيني . ومن ثم يكون ما يثيره المتهمم من عدم صدور إذن برفع الدعوى قبله في غير محله .

(نقض ١٩٧٧/١٢/٢٨ مع س ٢٨ في ٢١٣)

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٨ مع س ٣٦ ص ٤٦٠)

★ لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع وإن أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وبشرت التحقيق بوصف أنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٧ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون ٦٦ سنة ٦٢ فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركي .

(نقض ١٩٨٥/١/٢٤ مع س ٣٦ ص ١١٧)

★ مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجمارك من أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه في ذلك ، ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن مدير عام جمارك بورسعيد وسيناء هو الذى طلب تحريك الدعوى قبل المطلاعن ضده بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١ وأنه يملك ذلك بموجب التفويض الصادر إليه من مدير عام الجمارك بتاريخ ١٩٦٣/٧/٧ فإن الحكم إذ لم يعتد بهذا الطلب بقالة صدوره من غير ذى صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٣/٦/٩ مع س ٣٤ ص ١٣٦)

## ( المادة ٨ مكرراً )

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً ١٠ ، من قانون العقوبات ، إلا من النائب العام أو المحامي العام .

● مضافة بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ - الجريدة الرسمية عدد ٣١ في ١٩٧٥/٧/٢١ .

## ● التعليق :

النص يتضمن تنظيمياً لرفع الدعوى من النيابة العامة ولا يضع قيداً على حق النيابة العامة في مجموعها في رفع الدعوى الجنائية وكان أولى أن يلحق بنص المادة ٦٢ أ ج ، مع إشارة إليه في المادة ٢٣٢ فيما يتعلق برفع الدعوى بالطريق المباشر .

## ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٠٧٩ - يجب عدم الخلط بين الإذن اللازم لتحريك الدعوى كقيد إجرائي وهو الذي يفصح عن رغبة الجهة المختصة في تحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم وبين قصر الاختصاص في تحريك الدعوى الجنائية على النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة طبقاً للمادتين ٨ مكرراً ، ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لأن هذين النصين إنما يتضمنان تحديداً للاختصاص النوعي لأعضاء النيابة ولا ينصرف إلى تقييد حرية النيابة العامة بالإذن .

## ● المبادئ القضائية :

★ لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المطعون ضده ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تنص به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت فإن حكمها وما بني عليه من الإجراءات يكون معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئناف - حينئذ - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن يتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .  
( نقض ١٩٨٥/١/٢٩ من م س ٣٦ ص ١٨٦ )

## ( المادة ٩ )

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من رئيس الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها .

و في جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الإذن أو الطلب على أنه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة ، وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة إلى شكوى أو طلب أو إذن ( \* )

### ● نص الفقرة الثانية قبل تعديلها .

« وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع دعوى الجنائية إذن أو طلباً من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراء في الدعوى إلا بعد الحصول على هذا الإذن أو الطلب .

### ● المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٦ لسنة ١٩٥٤ :

تلقى المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها بالمواد المبينة بتلك المادة ومن بينها المواد ١٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات .

وتلقى المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أيضاً بأنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها .

ولما كانت المادة ١٨٥ عقوبات تعاقب كل من سبب موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة - كما أنه قد يكون المجنى عليه في المواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ عقوبات موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة فقد ترتب على تطبيق نص المادتين ٣ ، ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية عدم جواز اتخاذ أي إجراء في الدعوى الجنائية إلا بعد الحصول على إذن من المجنى عليه في الجرائم المشار إليها .

ولما كان سبب الموظفين ومن في حكمهم وكذلك القذف في حكمهم يقع في الغالب في غير حضورهم وفي ظروف تقتضي سرعة إجراء التحقيق والتصرف في شأن المتهمين وليس من المصلحة العامة ولا من مصلحة التحقيق نفسه أن يصل إلى الحلق بلاغ من أحد رجال البوليس المطبقين أو من قهرهم بوقوع جريمة من قبيل ما ذكر فلا يتخذ أي إجراء فيها انتظاراً لوصول الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص وقد يتأخر وقوع هذه الشكوى زمناً طويلاً ، وقد يترتب على التأخير في اتخاذ إجراءات التحقيق في هذه الجريمة إخلال بالأمن والنظام .

لذلك رأى إجازة اتخاذ كافة إجراءات التحقيق في جرائم السب أو القذف التي تقع على موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة مما نص عليه في المواد ١٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات - دون أن يتوقف ذلك على شكوى من صاحب الشأن - على أن يطلق رفع الدعوى على إذن هذا الأخير فيكون له أن يطلب رفعها ، كما يكون له أن يتنازل عن حقه ويتفاهى عما وقع عليه من سب أو قذف وذلك في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ويترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

وقد رأى تطبيقاً لهذا الغرض تعديل نصوص المواد ٩ ( فقرة ثانية ) و ١٠ ( فقرة أولى ) و ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالكيفية المبينة بالمشروع المرافق .

### ● التعليق :

أضاف النص المعدل للفقرة الثانية - الشكوى ، إلى الطلب والإذن ، فيما يقرره من لزوم تقديمها قبل اتخاذ إجراءات التحقيق ، وقد كان الأمر مستقراً قبل التعديل على لزوم

الشكوى في الإجراءات السابقة على رفع الدعوى ، رغم عدم ورود ذكر الشكوى في النص ( وإلى ذلك تشير مناقشات مجلس النواب بجلسة ١٢/٣/١٩٥٠ محضر الجلسة من ٢٠ ) ورغم أن المادة ٢ التي تنص على أحوال الشكوى لا تذكر لزومها إلا عند « رفع » الدعوى ولا تشترطها لأي إجراء سابق على ذلك .

أما نهاية الفقرة ، فظاهر أن صياغتها قد شابها تضيد ، حيث لا محل لذكر لفظي الطلب والإذن الواردين بنهاية عبارة الفقرة لعدم تعلقها بمواد قانون العقوبات المشار إليها فيها . إذ هي من أحوال الشكوى دون غيرها - تراجع المادة ٢ والتعليق عليها .

أما عن الإذن فكيف على حق النية العامة في تحريك الدعوى الجنائية - فإنه لم ترد إشارة عنه في قانون الإجراءات الجنائية في غير الفقرة الثانية من هذه المادة . وهو قيد شرع لصفة خاصة في المتهم تجعل من المصلحة العامة تعليق تحريك الدعوى الجنائية على إذن جهة لها تقدير مباشر لتلك المصلحة .

وأهم أحوال الإذن ما يتعلق بحصانة القضاة ( المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ) وما يتعلق بحصانة أعضاء مجلس الشعب ( في المادة ٩٩ من الدستور الدائم لسنة ١٩٧١ ) وكذلك حالة إذن ولي أمر الحدث المنصوص عليه في المادة ( ٧ ) من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ إلى أن رفع الدعوى في حالة المواد الوارد ذكرها في الفقرة الثانية بعد تعديلها إنما يكون بإذن المجنى عليه والمقصود بالطبع هو شكواه طبقاً للمادة ٣ .

ويتميز الإذن بعدم جواز العدول عنه بعد صدوره ( انظر بعده م ١٠ ) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٦٠ - لا تعد أعمال الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة وأياً كان من يباشرها من إجراءات الدعوى الجنائية ، وإنما هي من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارح في توقفها على الطلب أو الإذن .

مادة ١٠٨٠ - لا يتقيد استعمال الحق في مباشرة الإذن برفع الدعوى الجنائية بمضي مدة معينة بل يجوز تقديمه في أي وقت قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

مادة ١٠٨١ - لا يجوز التنازل عن الحق في مباشرة الإذن برفع الدعوى الجنائية كما لا يجوز العدول عنه بعد مباشرته .

مادة ١٠٨٢ - يرتبط الإذن بشخص المتهم لأنه يهدف إلى توفير ضمان لمباشرة وظيفته حسن أدائها .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان البين من الصورة التي اعتنقها الحكم المطعون فيه أنه عند إلقاء القبض على الطاعن كانت الجريمة التي ارتكبها في حالة تلبس وكان المستفاد من نص المادة ٩٩ - ١ من الدستور أنه يجوز في حالة التلبس بالجريمة اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد عضو مجلس الشعب دون إذن سابق من المجلس ، ومن ثم ومع صحة دفاع الطاعن بأنه عضو بمجلس الشعب في أن منعه ببطالان إجراءات القبض عليه والتحقيق معه ومحاكمته يكون بعيداً عن محجة الصواب .

(تقضى ١٩٨٣/٢/٨ مع س ٣٤ ق ٢١٤ )

### ( المادة ١٠ )

لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة ولمجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ و ٣٠٧ من القانون المذكور - إذا كان موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة وكان ارتكب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل ( \* ) .

وفي حالة تعدد المجنى عليهم لا يعتبر التنازل صحيحاً إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى .

والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين .

وإذا توفي الشاكي فلا ينتقل حقه في التنازل إلى ورثته ، إلا في دعوى الزنا ، فلكل واحد من اولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكو منه أن يتنازل عن الشكوى وتنقضى الدعوى .

● الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٤ .

### ● نص الفقرة الأولى قبل تعديلها

« لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي . وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .



## ● التعليق :

يجب النص التنازل عن كل من الشكوى ( م ١٢ ج ) والطلب ( م ٨ ، ١٩ ج ) وذلك دون أن يجيز التنازل عن الإذن لأن من طبيعته أن يصدر قبل اتخاذ الإجراءات فتنتهي السلطة في الإذن بصدوره . وتتقطع الصلة بين الجهة صاحبة الإذن وبين إجراءات الدعوى الجنائية .

والتنازل يحدث اثره إلى ما قبل صدور الحكم البات ( الذى عبر النص عنه بلفظ نهائى ) راجع على سبيل المثال نقض ١٩٧١/٥/٢١ - أدناه .

هذا وتتميز حالة الشكوى في جريمة الزنا ، وفي حالة المادة ٢١٢ عقوبات ( شكوى الوالد أو الابن أو الزوج ) وكذا حالة الطلب في المادة ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - بأن التنازل جائز فيها حتى بعد صدور الحكم البات ، وذلك على خلاف ما هو وارد في نص المادة ، ويؤدى التنازل في هذه الحالة إلى وقف تنفيذ العقوبة .

والمادة ١٢٤ من قانون الجمارك - بوجه خاص - تجعل التنازل عن الطلب اثرا قانونيا متضمنا في ( التصالح ) الذى خول لمدير عام الجمارك بمقتضى تلك المادة . فتتقضى به الدعوى الجنائية أو يوقف به تنفيذ العقوبة حسب الأحوال طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة ، وعلى ذلك فالتصالح في هذه الحالة ليس سببا مستقلا لانقضاء الدعوى الجنائية كما كان بمقتضى المادتين ١٩ ، ٢٠ ج قبل إلغائهما وإنما هو مجرد أسلوب للتنازل عن الطلب اللازم للاستمرار فيها .

( ويراجع التعليق على المادتين ٢ ، ٩ ونص المادتين الملتغيتين ١٩ ، ٢٠ ) .

## ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٠٧٦ - ينقض الحق في التنازل بصدر حكم بات في الدعوى فلا يؤثر في تنفيذ الجزاء الذى تقضى به المحكمة إلا في حالتين :

- ١ - لزوج الزانية أن يوقف تنفيذ الحكم عليها برضاها ثم معاشرتها له كما كانت .
  - ٢ - للمجنى عليه في السرقة بين الأصول والفروع والأزواج أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء ويسرى ذلك أيضا على جرائم التبديد .
- مادة ١٠٧٧ - لا يجوز الرجوع ثانيا في التنازل ولو كان قد صدر قبل تحريك الدعوى الجنائية وكان ميعاد الشكوى مازال متندا .

## ● المبادئ القضائية :

★ إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتماً أن يستفيد منه الشريك ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية في خصوص جريمة الزنا - وهو ما يرمى إليه الشارع بقض النظر عن الماديات في خصوص جريمة الزنا - وهو ما يرمى إليه بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٧١/٥/٣١ مع س ٢٢ ق ١٢٧ )

★ يختلف معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في الأولهما ذو أثر عيني مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها ينسبط على كافة المتهمين فيها ، بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصي يقتصر على شخص الجاني الذي قصد به وقصر عليه - لا اعتبارات شخصية وأواصر عائلية ترتبط بين المجنى عليه والمتهم - ولا تمتد إلى سواء من المتهمين . ومتى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثر يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

(نقض ١٩٥٦/١٠/٨ مع س ٧ ق ١٠٠١ )

★ تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه - وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقه المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير أسراف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها التهم بتبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ سالف الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(نقض ١٩٥٨/١١/١٠ مع س ٩ ق ٨٩١ )

★ إن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى باعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً لدعواه المدنية مردود ، بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر - على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، على الدعوى الجنائية - يستوى في ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة أو عن طريق المدعى بالحق المدني ، بل إنه حتى في الجرائم التي علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه ، فإن تركه لدعواه المدنية لا يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية إلا إذا تنازل عن شكواه أيضاً فضلاً عن تركه لدعواه وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصيغة واحدة . ذلك لأن ترك الدعوى المدنية بخلاف التنازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجب وهو بوصفه تنازلاً عن إجراءات الدعوى المدنية يجب أن يقدر بقدره بحيث لا ينسحب إلى غيره من إجراءات الدعوى الجنائية . ولأن الترك هو محض أثر قانوني يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعد لها دلالة كورقة تنطوي على تعبير عن إرادة المجنى عليه في التقدم بشكواه يكفي لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها بعد أن تحركت تحريكاً صحيحاً واستردت النيابة العامة كامل حريتها في مباشرتها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية

عليها ، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل وإجبتها الفصل فيها مادام أنها قد قامت صحيحة ولم يتنازل الجنى عليه عن شكواه ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره المستأنف في هذا الصدد يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٦/٢/٢٧ مج س ٢٧ في ٣٦٩ )

★ مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوب وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك والذي ألغى القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون ، والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

( نقض ١٩٦٣/١٢/١٦ مج س ١٤ في ٩٢٧ )

★ لما كان المتهم أنتج كحولا مهريا من أداء رسوم الإنتاج ومفشوشا في نفس الوقت وارتكب بذلك فعلا واحدا قامت به الجريمةتان المسندتان إليه ، وكانت الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب من أداء الرسوم قد انتقضت بالتصالح عملا بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٥٦ ، إلا أنه لا تأثير لذلك على الدعوى الجنائية الأخرى الناشئة عن جريمة الفش وذلك طالما لم يصدر في موضوع الواقعة حكم نهائى بالإدانة أو بالبراءة ، لأن مثل هذا الحكم وحده هو الذى من شأنه عملا بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن ينهى الدعوى الجنائية بالنسبة للواقعة برمتها بحيث تمتنع العودة إلى نظرها بناء على وصف آخر للفعل المكون لها . فإنه يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح وذلك بالنسبة للتهمة الأولى فقط .

( نقض ١٩٨٤/١٢/١٣ مج س ٣٥ في ٨٩٧ )

## ( المادة ١١ )

إذا رأت محكمة الجنائيات في دعوى مرافعة امامها ان هناك متهمين غير من اقيمت الدعوى عليهم ، او وقائع اخرى غير المسندة فيها إليهم . او ان هناك جنائية او جنحة مرتبطة بتهمة المعروضة عليها ، فلها ان تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص او بالنسبة لهذه الوقائع . وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون(٥) وللمحكمة ان تنتدب أحد اعضائها للقيام بإجراءات التحقيق . وفي هذه الحالة تسرى على العضو المنسوب جميع الاحكام الخاصة بقاضى التحقيق .

وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة اخرى .

ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى .

● الفقرة الأولى محلة بالرسم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية - عدد ٦٢ مكرر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ .

● نص الفقرة الأولى قبل تعديلها :

« إذا رأت محكمة الجنائيات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من اتهمت الدعوى عليهم . أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم ، أو أن هناك جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها . فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص . أو بالنسبة لهذه الوقائع ، وتحيلها إلى قاضي التحقيق لتطبيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون » .

● حق محكمة الجنائيات في التصدي لتحريك الدعوى الجنائية :

هذا الحق يمثل امتداداً للدور الإيجابي الذي تقوم به المحكمة الجنائية في مواجهتها للدعوى المعروضة عليها ، على خلاف المحكمة المدنية . فالمحكمة الجنائية تتولى دوراً إيجابياً في تحقيق الواقعة محل الاتهام وتملك أن تمد نطاق الاتهام إلى الوقائع المتصلة بالواقعة الواردة بوصف التهمة المعروضة عليها ، والتي تكون مع هذه الواقعة وجه الاتهام الحقيقي وتتدخل في الحركة الإجرامية محل ذلك الاتهام وهي ما تسميه المادة ٢٠٨ / ١١ ج « تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة » ( انظر المادة والتعليق عليها ) . ولكن حدود الدعوى الجنائية المعروضة على المحكمة والتي تملك الحكم فيها ، تقف عند هذا الحد فإذا ما تبين لها من التحقيق الابتدائي أو من تحقيقها بالجلسة أن ثمة جريمة أخرى خارج هذا النطاق أتاها المتهم المعروض أمره عليها ، أو أن ثمة متهمين آخرين ساهموا معه في الجريمة المتهم بها ، أو أنه توجد جرائم أخرى مرتبطة بما هو معروض عليها ، فإنه مع خروج هذا كله عن سلطتها في الحكم - لا يسوغ أن يقف دور المحكمة الجنائية في هذه الأحوال عند حد المشاهدة والتسجيل ، لذلك أعطيت محاكم الجنائيات حق توجيه الاتهام في هذه الأحوال حتى لا يضيع أمره في خضم إجراءات ما هو معروض عليها فعلاً ، فتتحرك الدعوى الجنائية بإجراء من المحكمة ذاتها ، وتحيلها إلى النيابة العامة لتتولى مسئوليتها بما تراه ، أو تحيلها المحكمة إلى أحد أعضائها كقاضي تحقيق ، فتتولى النيابة العامة مباشرة الدعوى بعد ذلك أمامه .

أما إذا عارضت مثل تلك الأحوال على محكمة الجنح ، فإنه بالنظر إلى بساطة إجراءات رفع الدعوى أمام تلك المحكمة ، فإنه يكفي أن توجه النيابة الاتهام الجديد إلى المتهم الحاضر وأن يقبل المحاكمة عنها ( طبقا للمادة ٢٣٢ / ١١ ج ) أو تؤجل الدعوى لرفعها بطريق التكليف بالحضور إلى الجلسة التالية .

ولا يجوز اتباع هذه الإجراءات الأخيرة في شأن جنحة أمام محكمة الجنايات لأن إجراءات الإحالة إلى محكمة الجنايات لا يفرق فيها بين جنائية وجنحة ، فتمسرى في شأنها إجراءات الاتهام المنصوص عليها في هذه المادة .

ويتربط على ذلك أنه قد يمتنع على محكمة الجنايات الفصل في الجنائية المعروضة عليها إذا ما تبين وجود جنحة مرتبطة بها لا تدخل ضمن حدود الدعوى المرفوعة إليها ، ورات إقامة الدعوى الجنائية عنها طبقا لهذه المادة إذ يتعين في هذه الحالة إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى طبقا للفقرة الأخيرة من المادة .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية متروك لمحكمة الجنايات ، تستعمله متى رأت ذلك دون أن تكون ملزمة بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن .  
( نقض ١٩٥٤/١٠/١٩ مع ٦ ص ١١٩ ) .

★ إن حق التصدى المقرر لمحكمة الجنايات إنما هو استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتى الاتهام والمحاكمة ولا يترتب على استعماله سوى تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها ، فليس فى القانون ما يلزم الهيئة التى تقضى فى الدعوى بالتقيد بقرار التصدى وما ورد به من أسباب بل إنها تنتظر الدعوى بكامل حريتها وتقضى فيها بما يطمئن إليه وجدانها دون أن تكون ملزمة بالرد على ما ورد بأسباب القرار المذكور .  
( نقض ١٩٧٦/١٢/٢٠ مع ٢٧ ص ٩٦٠ ) .

★ الأصل أن المحكمة تكون مقيدة بحدود الواقعة التى ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة - إلا أنه اجيز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض ( فى حالة نظر الموضوع بناء على الطعن فى الحكم لثانى مرة ) لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها الشارع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها . ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها . فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى

ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .  
(نقض ١٩٦٢/٤/٣ مع س ١٣ من ٢٠٩ ) .

### ( المادة ١٢ )

للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية حق إقامة الدعوى طبقاً لما هو مقرر بالمادة السابقة .

وإذا طعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثانية فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد المستشارين الذين قرروا إقامتها .

### ● تصدى محكمة النقض لتحريك الدعوى الجنائية :

أعطى الحق لمحكمة النقض في التصدى على نحو ما هو مقرر لمحكمة الجنايات في المادة السابقة ، وذلك في حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية باعتبار أن محكمة النقض تكون في هذه الحالة محكمة موضوع ، فيكون لها ما لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ١١ . على أن لها هذه السلطة أيضاً في حالة الطعن للمرة الثانية في جنحة ، حيث تتصدى للموضوع بدلاً من محكمة الجنح المستأنفة ، ولكنها تتبع في التصدى الإجراءات المقررة لمحكمة الجنايات طبقاً للإحالة على المادة ١١ بمقتضى النص .

هذا والفقرة الثانية ترديد للمبدأ الوارد في المادة ٢٤٧ أ ج - التي تمنع القاضي من نظر دعوى قام فيها بعمل من أعمال النيابة العامة . غير أن هذا المنع يتعلق بقاضى الموضوع فحسب ، ولذلك فإنه لا يمنع من اشتراك في التصدى من مستشاري النقض من نظر الطعن القانونى المحض ( الطعن لأول مرة ) في الحكم الصادر في الدعوى المقامة بناء على التصدى . ( انظر أيضاً الفقرة ٢ من المادة السابقة ) .

### ( المادة ١٣ )

لمحكمة الجنايات أو محكمة النقض في حالة نظر الموضوع إذا وقعت العمال من شأنها الإخلال بأوامرها ، أو بالاحترام الواجب لها ، أو بالتأثير في قضائها ، أو في الشهود ، وكان ذلك في صدد دعوى منغلورة أمامها أن تقيم الدعوى الجنائية على المتهم طبقاً للمادة ١١ .

**● التعليق :**

تبدو قيمة هذا النص في شأن الأفعال المشار إليها فيه ، إذا ما وقعت خارج الجلسة ، أما إذا وقعت بالجلسة فإن القانون يوفر للمحكمة حماية أفضل في هذه الحالة بنص المادتين ٢٤٣ ، ٢٤٤ أ ج .

## الفصل الثانى

### فى انقضاء الدعوى الجنائية

#### ● مقدمة ناصيلية

فى اسباب انقضاء الدعوى الجنائية بوجه عام :

يتميز تشريع الإجراءات الجنائية بأنه - على خلاف قانون المرافعات - قد خصص فصلاً منه لأحكام انقضاء الدعوى ( الجنائية ) . ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للدعوى الجنائية ذاتها ، واندماج الجانبين العقابى والإجرائى فيها .

فالحق فى الدعوى الجنائية ( ويسميه البعض « سلطة العقاب » - يراجع د . محمد عوض الأحول فى رسالته : انقضاء سلطة العقاب بالتقديم ، جامعة القاهرة ١٩٦٤ ) - يأخذ أوضاعاً خاصة تميزه عن الحق فى الدعوى فى قوانين المرافعات بوجه عام . ويرجع ذلك بدوره إلى الطبيعة الخاصة التى تتميز بها قواعد القانونى الجنائى فى مجموعه ، حيث تنتمى قواعده جميعاً ( موضوعية ، وإجرائية ) إلى « الشق الجزائى من النظام القانونى » - ؛ على خلاف الفروع الأخرى للقانون كما سنوضح فيما بعد ( ولذلك فإن الدعوى الجنائية - ككل واحد بإجراءاتها فضلاً عن موضوعها ( بما فيه الجريمة والمسئولية الجنائية المتصلة بها ) - تنطوى بكل عناصرها فى المعنى الواسع لفكرة الجزاء الجنائى ، ولا يفترق فى إطار هذه الفكرة موضوع الدعوى الجنائية عن إجراءاتها . ويترتب على ذلك أن أحكام انقضاء الدعوى الجنائية تتصل بدورها بالموضوع والإجراءات فى ذات الوقت - على نحو ما سبره تفصيله .

كل ذلك على خلاف الحال فى الدعاوى غير الجنائية . فإن « الحق فى الدعوى » أو « سلطة الدعوى » يدخلان فى معنى « الجزاء » الذى يقرره النظام القانونى لحماية الحق الموضوعى ( أو بتعبير آخر ، حماية « مضمون القاعدة القانونية » - باعتبار أن النظام القانونى يتكون من : قواعد ، وجزاء مقرر لحمايتها ) ، ومن ثم فإنه تدخل فى الشق الجزائى للنظام القانونى : الدعوى ، وإجراءاتها ، وقوانين المرافعات بوجه عام . أما موضوع الحق ذاته ( أو مضمون القاعدة القانونية ) - وهو الذى تحميه الدعوى ، فإنه يدخل - على خلاف الدعوى ذاتها - فى صميم الشق الموضوعى ( أو القاعدى ) للنظام



القانونى . ولذلك يرتبط قيام الحق في الدعوى بالحق الموضوعى وينتضيان معا .

( يراجع تفصيل في هذا الشأن في دروسنا للدكتوراه « العقاب بين التقريد والشرعية ، جامعة الجزائر ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ) .

على أن « الجزء الجنائى » بما في ذلك توقيع العقوبة الجنائية ، إنما هو مستوى خاص في الشق الجزائى للنظام القانونى ( دروسنا للدكتوراه بجامعة الجزائر ، المرجع السابق ) - يستقل عن الحق الموضوعى الاصلى ( او مضمون القاعدة القانونية محل الحماية ) ، ولا يتصل هذا الجزء بإعادة التوازن المادى الناشئ عن الإخلال بذلك الحق ( او مضمون تلك القاعدة محل الحماية ) على نحو ما عليه الحال بالنسبة للجزاءات الأخرى كالإعلان ، أو الدفع بعدم التنفيذ ، أو الفسخ أو التعويض أو حتى سحب القرار الإدارى أو إلغائه . ولكننا الجزء الجنائى يتصل بمحاكمة سلوك من أخل بمصلحة يحمىها القانون ( هى مضمون القاعدة القانونية محل الحماية ) - إخلالا يتميز « بالإثم » ( أى بذلك العنصر اللازم لتوافر الركن المعنوى في مختلف أنواع الجرائم - عمدية وغير عمدية وتنظيمية . دروسنا في قانون العقوبات - القسم العام ، جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ١٩٦٢ ) . ولذلك يرتبط قيام الحق في الدعوى الجنائية بما يراه المشرع كفيلا بمواجهة ذلك السلوك الآثم - بصرف النظر عن الحق الموضوعى أو مضمون القاعدة القانونية الذى مسه ذلك السلوك ، وبصرف النظر عن قيام الدعوى في شأن ذلك الحق ذاته . فيحدد المشرع مدة خاصة لإمكان ملاحقة السلوك الآثم بالعقاب ( مدة سقوط الدعوى الجنائية ) كما يقف تلك الملاحقة بوفاء المتهمة لتعلق الأمر بسلوكه الشخصى ، وتنقضى بهذين السببين الخاصين الدعوى الجنائية ، بمقتضى نصوص خاصة في قانون الإجراءات الجنائية .

**وتقوم الدعوى الجنائية في إطار ما تقدم - باعتبارها سلطة قانونية تهدف إلى توقيع** الجزء الجنائى في شأن سلوك يقع تحت نص قانون عقابى ، بالشروط المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . أى أنها ترتبط بجانبى فكرة الجزء الجنائى - جانب التجريم والعقاب ، وجانب الملاحقة الإجرائية - في أن واحد . ولذلك فإن تلك السلطة تنقضى بالأسباب التى نص عليها في قانون الإجراءات الجنائية فضلاً عن الأسباب المؤدية إلى انقضاء صفة الجريمة ذاتها والتى ترد في قانون العقوبات ، وذلك باعتبار شروط قيام الجريمة وإجراءات توقيع الجزء الجنائى كلا لا يتجزأ في إطار نظام الجزء الجنائى بشكل عام كما أسلفنا .

ولذلك كله ، فإن انقضاء الدعوى الجنائية ، كما يحدث بالسبب العام في القوانين

الإجرائية - وهو استنفاد سلطة الدعوى بصدر حكم بات (م ٤٥٤ أ ج) يحدث بالأسباب التي تنفي صفة الجريمة كالعفو الشامل ، وإلغاء نص التجريم كما أنه يحدث بالأسباب الواردة بوجه خاص في قانون الإجراءات الجنائية : كالتنازل عن الشكوى إذا كانت لازمة لتحريك الدعوى (م ١٠ أ ج ، ويراجع التطبيق عليها ) ، وكذلك بالسببين الواردين في هذا الفصل من قانون الإجراءات الجنائية ، وهما وفاة المتهم ، ومضى المدة - على التفصيل الذي يرد بيانه في المواد التالية :

### ● المبادئ القضائية :

★ الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية يتعلق بالنظام العام ، فتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دامت مدونات الحكم ترشح له .

(نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مع س ٢٤ ص ٥٢٨ )

(ونقض ١٩٧٩/٦/٧ مع س ٣٠ ص ٦٤٠ )

★ متى كانت واقعة دعوى الجنحة المباشرة - سواء نظر إليها على أنها كذب أو سب وقع علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، إذ ينبغي فيما لو صح ، - انقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجباً لنقض حكمها .

(نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ مع س ٩ ص ٤٣٥ ) .

★ تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون . ومن ثم كان حظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافره وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه يتعين أن يكون ما أرتأته من ذلك سائفاً في حد ذاته لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - المنثار من المحكوم عليه بقولها باستقلال كل من سندی الدعويين عن الآخر دون أن يبين من الوقائع التي أوردتها ما إذا كان المبلغان المتيقنان بالسندين قد سلما إلى المحكوم عليه في الوقت نفسه والمكان ذاته ، أم لا وطروفاً هذا التسليم وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائياً وبذلك جاء الحكم مشوباً بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤيدة إلى قبول الدفع أو رفضه .

(نقض ١٩٧٥/١١/١٦ مع س ٢٦ ص ٦٩٦ ) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد وإن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنتقض الدعوى الجنائية عنها جميعاً بإصدار حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .

( نقض ١٩٧٢/٤/٣٠ مع ٢٣ من ٦٢٧ ) .

★ لما كان القانون قد أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر اعتبار الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - ومن ثم فإنه إذا أقيمت الدعوى الناشئة عن الجريمة الأخف وصدر فيها حكم بات فإنه يتعين تحريك الدعوى ثانية عن الجريمة الأشد المرتبطة بها ابتغاء تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً باعتبار أن القانون يقرر العقوبة المقررة لأشدهما ، وهذه الأخيرة هي الواجبة التنفيذ دون الأولى ، ولكن لما كان المتهم ينبغي ألا يضار من إجراء غير صحيح لم يكن في وسعه أن يحول دونه - فإن المحكمة الثانية التي تنتظر الجريمة الأشد يجب أن تستنزل من العقوبة التي ستحكم بها العقوبة التي سبق أن قضى بها عليه في الأولى وأن تبين ذلك في مدونات حكمها ، بحيث لا تقضى في منظوقه إلا بالقدر الزائد - مراعاة للعدالة وعدم ترك الأمر إلى جهات التنفيذ - فإن هي رأت أن العقوبة التي وقعت عليه في الجريمة الأولى كافية كمعقوبة للجريمة الأشد فيما لو حكمت هي في الجريمتين ابتداء - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإن من سلطتها النطق بالعقوبة مع النص على عدم تنفيذها اكتفاء بتنفيذ العقوبة المقضى بها في الجريمة الأخف .

( نقض ١٩٨٢/٣/١٨ مع ٣٥ من ٢٢٩ ) .

★ أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم عليهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفتون عليهم أى حق يقر لهم في القانون ، فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب .

( نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ مع ٢٧ من ٧٧ ) .

★ استمرار صاحب العمل الذي لم يرخّص به في إدارته يكون جريمة مستمرة استمراراً متتابعاً متجدداً يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إدارة صاحب ذلك المحل . لما كان ذلك ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادته ، فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها .

( نقض ١٩٧٥/١١/٢ مع ٢٦ من ٦٦٧ ) .

★ من المقرر أنه إذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة مازال ممتداً أمام المحكوم عليه غيابياً - فيتعين إيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتباً على هذا الأصل يكون الحكم الذي صدر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المتهم المحكوم عليه غيابياً - المطعون ضده - معيباً بالبطالان ، إلا أنه لما كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه فإنه ينتج أثره القانوني وتنتهي به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية ، وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من المتهم - المطعون ضده - عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها

وتقتضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما أنها عاودت نظر الدعوى وتصدت لها من جديد حين عرض عليها الاستئناف المقام من المظنون ضده عن الحكم الصادر في معارضته الابتدائية بتأييد الحكم المعارض فيه - وقضت فيها - بحكمها المظنون فيه - بإلغاء الحكم المستأنف وتبرئته مما أسند إليه رغم صدور حكم نهائى سابق منها بإدانته انتهت به الدعوى الجنائية ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( تنقض ١٩٧٥/٦/٢٣ مع ٢٦ من ٥٦٣ ) .

★ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - إن صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحكمة العادية ، فإذا كان الحكم المظنون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

( تنقض ١٩٦٢/٣/١٢ مع ١٣ من ٢٠٦ ) .

## ( المادة ١٤ )

تنقض الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

### ● التعليق :

تتميز الدعوى الجنائية بهذا السبب من أسباب انقضاء الدعوى وهو وفاة المتهم . وهو يتصل بما سبق إيضاحه في مقدمة هذا أن الفصل من أن الجزاء الجنائي يوقع عن السلوك الشخصي للمتهم إزاء مصلحة يحميها القانون وليس لإعادة التوازن إلى القواعد القانونية الموضوعية . فبوفاة المتهم تنتهي الحاجة إلى وضع سلوكه الشخصي محل المحاكمة والجزاء ، ويتصل هذا بما يعرف بمبدأ شخصية العقوبة ، أما إعادة توازن المصالح التي مست موضوعياً فإنه لا يتأثر بوفاة المتهم وتستمر الدعاوى الموضوعية الأخرى في طريقها في مواجهة التركة أو الورثة حتى تصل إلى مستقرها ( انظر م ٢٥٩ ج . وكذلك تراجع بوجه خاص المادة ٢٠٨ مكرراً ، والتعليق عليها ) .

أما المصادرة التي تشير المادة إلى الحكم بها رغم انقضاء الدعوى الجنائية فهي ما اصطلاح على تسميته بالمصادرة العينية ( راجع محمود مصطفى ، قانون العقوبات القسم العام بند ٤٢٩ . السعيد مصطفى الأحكام العامة في قانون العقوبات سنة ١٩٥٢ ص ٦٥٥ ) وهي من تدابير الأمان التي لا تتصل بفكرة المسؤولية الجنائية بمعناها التقليدي

ولذلك لا يمنع من الحكم بها انقضاء الدعوى الجنائية ( الشخصية ) بالنسبة للمتهم الذى توفى .

وجاء فى تقرير لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ أنه زيدت فى آخر هذه المادة عبارة « إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى » لقصر حق المحكمة فى الحكم بالمصادرة على هذه الحالة ، أما إذا توفى المتهم قبل رفع الدعوى فلا يجوز رفعها بعد وفاته وتكون المصادرة بالطريق الإدارى

#### ● من التعليمات العامة للنفايات :

مادة ١٥٢٧ - إذا حدثت الوفاة قبل رفع الدعوى الجنائية امتنع رفعها وتمتع حفظ الأوراق أو التقرير فيها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بوفاة المتهم على حسب الأحوال ولا يمنع ذلك النيابة من الأمر بالمصادرة فى الأحوال المشار إليها فى المادة السابقة ، كتهدير وقاى ، ولكن لا يجوز رفع الدعوى إلى المحكمة ضد المتوفى لطلب الحكم بالمصادرة .

مادة ١٥٢٨ - لا يؤثر سقوط الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، أو بآى سبب خاص بها بعد رفعها فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها - وللمدعى بالحقوق المدنية أن يدخل الورثة ليحصل على الحكم بالتعويض فى مواجهتهم أمام المحكمة الجنائية التى تستمر أمامها الدعوى المدنية قائمة .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان الحكم فى الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن ، التى لم تكن معلومة للمحكمة فى وقت صدوره ، وطلب محامى الطاعن إعادة نظر الطعن لأن الطاعن توفى قبل جلمة النطق بالحكم فإنه يتمين العدول عن الحكم المذكور والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المحكوم عليه إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٦٧/١٧/٤ مع س ١٣ ص ٨٢٤ ) .

★ والحكم الذى يصدر فى الدعوى العمومية بانقضاء الحق فى إقامتها بسبب وفاة المتهم لا يمكن عده حكماً من شأنه أن يمنع إعادة نظر الدعوى إذا تبين أن المتهم لا يزال حياً ، لأنه لا يصدر فى دعوى مريدة بين خصمين مطلين بالحضور ، أو حاضرين يدلى كل منهما بحجت لها ثم تفصل فى الخصومة المرفوعة بها الدعوى أمامها ، بل يصدر غيابياً بغير إعلان لا للفصل فى خصومة أو دعوى بل لمجرد الإعلان من جانب المحكمة بانها لا تستطيع بسبب القول بوفاة المتهم إلا الوقوف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد لأن الحكم لا يكون لميت أو على ميت . فهذا ما تبين أن هذا الإعلان يبنى على أسس خاطئة ، فلا يصح القول بأن هناك

حكما حاز قوة الشيء المحكوم فيه يحول دون العدول عنه .

( نقض ١٩٤٥/١/١٥ المجموعة الرسمية من ٤٦ ص ١٤ ) .

★ وإذا قضى بسقوط الدعوى العمومية لوفاء المتهم ولو بناء على طلب النيابة العمومية ثم تبين أن المتهم لا يزال على قيد الحياة ، كانت ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادي من سلطة محكمة الموضوع لإصلاحه ، وسبيل ذلك الرجوع إليها بالطعن في الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية مادام ذلك ميسورا ، وإلا فالرجوع إلى المحكمة نفسها التي أصدرته لتستدرك هي خطأها . ولا يجوز على كل حال أن يلجأ إلى محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها ، وإنما وظيفتها مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح ، ولأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ . وفي هذه الحالة يتعين القضاء بعدم جواز الطعن لتوجيهه إلى حكم غير قابل له - والنيابة وشأنها أن تطلب إلى المحكمة الاستئنافية التي حكمت بسقوط الدعوى لوفاء المتهم إرجاع الأمر إلى نصائبه والقضاء بالاستئناف المرفوع في الدعوى مادام المتهم على قيد الحياة .

( نقض ١٩٣٩/٤/٢٤ المحلة من ٢٠ رقم ٩ ص ٢١ ) .

★ إن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، وفقد ذلك أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية - وتعتبر الدعوى مهية أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني ، كما هو الحال في الطعن الحالي - ومن ثم فلا محل لإعلان ورقة الطاعن .

( نقض ١٩٧٧/٥/٦ ص ٢٨ من ٦٦٦ ) .

## ( المادة ١٥ )

تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجفح بمضي ثلاث سنين . وفي مواد المخالفات بمضي ستة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

أما الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا (١) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضي الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضي المدة (٥) .

ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة مالم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك (٥٥) .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣ - الجريدة الرسمية عدد ٣٩ في ٢٨/٩/١٩٧٢ .
- أضيفت الفقرة الثالثة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - الجريدة الرسمية - عدد ٣١ في ٣١/٧/١٩٧٥ .

### ● سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة كسبب من أسباب انقضاءها :

محل التقادم هو الدعوى الجنائية - فهي التى تنتقض بمضى المدة ، وعلى هذا ورد نص المادة .

ولا نرى في هذا الشأن محلاً للجدل الذى يدور حول كون التقادم يرد على حق العقاب ، أو حق الادعاء أو على الجريمة نفسها ، أو على المسئولية الجنائية ( كما في القانون الإيطالى - يراجع مأمون سلامة ، الإجراءات الجنائية ص ٢٢٧ وما بعدها . ويراجع : محمد عوض الأحول . انقضاء سلطة العقاب بالتقادم - رسالة للدكتوراه ، جامعة القاهرة ( ١٩٦٤ ) .

فالرأى لدينا أنه في القانون الجنائى - وله طبيعته الخاصة كجزء من الشق الجزائى للنظام القانونى ( راجع مقدمة الفصل ) - لا يؤدى هذا الجدل إلى تحديد طبيعة قواعد التقادم الجنائى بأنها موضوعية أو إجرائية بالمعنى الذى يثور في فروع القانون الموضوعية كالقانون المدنى حيث وردت أحكام التقادم المسقط في المجموعة المدنية ( المواد ٣٧٤ - ٣٨٨ ) ، فيسود الرأى بأن قواعد التقادم تتعلق بأصل الحق أى أنها موضوعية ( ومع ذلك فهناك من يقول في شأن التقادم في المواد المدنية بأنه يصيب الدعوى ولا يصيب الحق - أى أنه وضع إجرائى - انظر د . عبد الحى حجازى ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الثالث ١٩٥٤ ص ٢١٩ . ونحن نؤيد هذا الرأى الأخير باعتبار أن التقادم يصيب الحماية القانونية للحق ، فهو يتعلق بالشق الجزائى من النظام القانونى - الذى يشمل القوانين الإجرائية ، ومن هذا أيضاً أنه يعبر عنه في الفقه الإسلامى بنظام ) عدم سماع الدعوى .

وفي القانون الجنائى يتركز ذلك الجدل حول اعتبار قواعد التقادم إجرائية أو موضوعية - في أثر ذلك فيما يتعلق بتعديل النصوص الخاصة بالتقادم ، وما إذا كان التشريع الجديد في شأنها يسرى بأثر فوري باعتبارها نصوصاً إجرائية ( يراجع التعليق على المادة الأولى من قانون الإصدار ) ، أم أنها لا تسرى على الجرائم السابقة على التعديل ما لم تكن اصلح للمتهم فتسرى من يوم صدورهما طبقاً للمادة ٥ عقوبات .

وقد حسمت محكمة النقض هذا الجدل في حكم صريح مباشر لها في ١٩٥٥/٢/١ ( أدناه ) - أوضحت فيه أنه يعمل في شأن نصوص التقادم بقاعدة الأثر الفوري للقوانين الإجرائية ولو أدى ذلك إلى تسوية مركز المتهم - لأنها تتصل بالنظام العام .

غير أن قضاء النقض كان قد اتجه إلى تطبيق قاعدة القانون الأصلح للمتهم في شأن بعض قواعد التقادم بمناسبة صدور قانون الإجراءات الجنائية برقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ونشره في الجريدة الرسمية في ١٥/١٠/١٩٥١ . فاعتبرت محكمة النقض هذا التاريخ موعداً لتطبيق الأحكام الواردة في القانون فيما هو أصلح للمتهم ( نقض ١٩٥٤/١/١١ أدناه ، ونقض ١٩٥٢/٢/٧ الوارد في التعليق على المادة الأولى من قانون الإصدار - يراجع ) .

ويستدل أصحاب الرأي الآخر بذلك القضاء على أن قواعد التقادم موضوعية - بخاصة مع وجود قضاء صريح أخربان حكم المادة ٥ عقوبات إنما يتعلق بالقواعد الموضوعية دون الإجراءات ( انظر نقض ١٩٧٧/٦/٥ - وارد في التعليق على المادة الأولى من قانون الإصدار ) .

ومع مراعاة أن التفرقة الواردة في هذا الحكم الأخير في شأن نطاق تطبيق قاعدة القانون الأصلح محل نظر في الفقه المقارن وسنعود للتعرض لها فيما بعد ، فإن التعارض الظاهر في قضاء النقض ينتفي جذرياً إذا ما رجعنا إلى الأساس الذي أوصحناه في مقدمة هذا الفصل بشأن طبيعة قواعد القانون الجنائي وانتمائها إلى الشق الجزائي من النظام القانوني ، دون الشق الموضوعي الذي يحدد الحقوق والعلاقات بين أشخاص القانون الخاص والعام على حد سواء . كما أن الشق الجزائي للنظام القانوني ينتظم كل القوانين الإجرائية التي هي في جوهرها تنظيم للحماية القضائية ، أو تنظيم لتوقيع الأجزاء القانونية قضائياً ، ومن ذلك توقيع « الجزء الجنائي » على من تمييز مخالفته للقانون بعنصر « الإثم » .

ومن هذه الوجهة فإن القانون الجنائي يدخل في الشق الجزائي للقانون ، باعتباره يقوم على مجرد توقيع الجزاء على سلوك يتميز بالإثم في إخلاله بمصالح موضوعية مقررّة في فروع أخرى من القانون .

ولما كان الجزء الجنائي يتميز بأنه لا يوقع إلا قضائياً ، ولا يتحدد إلا من خلال الإجراءات القضائية ، فإن القانون الجنائي يرتكز بذلك حول محور « الدعوى الجنائية » ويتميز بذلك بأنه قانون قضائي . بل يمكن القول بأن القانون الجنائي قانون إجرائي أساساً في ارتكازه على الدعوى الجنائية التي تمثل عنصر الجزء الجنائي في النظام القانوني ، والتي نشأت ومورست تاريخياً قبل أن تصدر تقنينات العقوبات ، وكانت سلطة



القاضي في شأنها واسعة تكاد تكون بغير حدود . ثم بدأت الدعوى الجنائية تأخذ وضعها في ظل « مبدأ الشرعية » في إطار ينتظم نوعين من القواعد : قواعد عقابية ، وقواعد شكلية .

فالنصوص العقابية ما هي إلا تحديد لسلطة القاضي « التي تتمثل فيها سلطة الدولة في العقاب » من حيث الأفعال التي يوقع عنها عقاب ، ومن حيث العقوبة التي يملك توقيعها . والنصوص الشكلية تضع من جانب آخر حدود الشكلية الإجرائية التي تحقق الشرعية في إجراءات توقيع الجزاء الجنائي . وتبقى الدعوى الجنائية ذاتها - والتي تمثل سلطة الدولة في العقاب - هي جوهر القانون الجنائي الذي يتخذ بذلك في مجموعه الصفة الجزائية الإجرائية .

وبهذا التحديد لجوانب القانون الجنائي يأخذ وضعه المتميز مستقلا عن فقه القانون الخاص الذي تأثر به ، للأسف ، بعد صدور تقنيات العقوبات فانساق الفقه إلى اعتبارها تقنيا لحقوق موضوعية للدولة سخرت قوانين الإجراءات الجنائية لاقضائها . وخطب بذلك بين حدود الدعوى الجنائية - العقابية ، والشكلية - التي تخدم كلها الوضع الإجرائي للدعوى الجنائية ، وبين فكرة « الموضوع » كقابل للإجراءات في فروع القانون الموضوعية الأخرى .

وقد ظهر أثر ذلك فيما يتعلق بنصوص التقادم في صدد تطبيق قاعدة القانون الأصلح للمتهم ( وهي قاعدة عقابية ) ، كما ظهر من جهة أخرى في تطبيق قاعدة شكلية - في شأن سلطة محكمة الجنب المستأنفة في التصدي طبقا للمادة ٤١٩ أ ج .

ففيما يتعلق بقاعدة القانون الأصلح للمتهم .. وهي قاعدة تضع حدودا عقابية لسلطة القاضي في توقيع الجزاء الجنائي - نجد أن نص المادة ٥ عقوبات ، المتضمن لتلك القاعدة ، لا يتكلم عن موضوع أو عن عقوبة ، وإنما يتحدث عن « عقاب » وذلك بقوله : « يعاقب على » الجرائم بمقتضى القانون المعمول به .. إلخ ، فهو لا يتكلم عن العقوبة المقررة في القانون وقت وقوع الجريمة ، وإنما يتكلم عن القانون الذي يعاقب المتهم بمقتضاها - أي عن القوانين والنصوص القانونية التي تؤدي إلى توقيع عقوبة معينة أو أخرى ، أو تمنع من توقيع عقوبة معينة أو توقيع أية عقوبة معينة أو أخرى ، أو تمنع من توقيع عقوبة معينة أو توقيع أية عقوبة على المتهم - وذلك دون تفرقة بين كون تلك النصوص تتصل بالجريمة ذاتها أو العقوبة القانونية أو الدعوى الجنائية بجميع جوانبها وإبعادها ، فيضمع تطبيق هذه النصوص جميعا لقاعدة القانون الأصلح للمتهم . وإنما يحق أن يستبعد من تطبيق هذا التحديد لسلطة القاضي أي قاعدة القانون الأصلح - القواعد والنصوص التي تضع الحدود الشكلية للشرعية الإجرائية ، دون غيرها - كقواعد الخصومة والغياب والإعلان

وما إلى ذلك . كل ذلك دون إخلال بأن القانون الجنائي قانون إجرائي في مجموعه ينتمي إلى الشق الجزائي للنظام القانوني ، دون تفرقة بين موضوع وإجراءات على النحو الذي تتناوله فروع القانون الموضوعية .

على أن فكرة القانون الأصلح تنحل في هذا النظر - من وجهة أخرى - إلى أنها مجرد تطبيق لمبدأ الأثر الفوري ، في حين يكون الاستثناء منصبا على القوانين التي تشدد العقوبة أو احتمالات توقيفها أو تمد سلطة العقاب إلى أفعال جديدة ، فهي التي لا تسرى على ما سبقها من أفعال في ظل المبدأ الدستوري الذي يحرم رجعية القوانين العقابية . ( انظر المادة ٦٦ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ١٩٧١ ) . أما الخلاف الذي تعرض لحسمه حكم النقض في ١٩٥٢/٢/٧ السابق الإشارة إليه بشأن القانون الأصلح - فإنه ناشئ عن اختلاف الصياغة القانونية بين « تعبيرى » صدور القانون و « نفاذه » ( يراجع الحكم ) ولا يتعلق في نهاية الأمر بالجدل حول اعتبار قواعد التقادم إجرائية أو موضوعية بل بتطبيق قاعدة الأثر الفوري من تاريخ صدور القانون الأصلح لا من تاريخ نفاذه كالقاعدة العامة .

كذلك فإن هذا الجدل لا علاقة له من ناحية أخرى بما حاول القائلون باعتبار أحكام التقادم موضوعية ، أن يتخذوه حجة لهم - من قضاء النقض في شأن حق محكمة الاستئناف في التصدي طبقاً للمادة ١٤١٩ ج ( نقض ١٩٥٩/٣/٢٠ - أدناه ) فإن إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة - إذا كان يؤدي إلى تصديها للدعوى ، فليس ذلك دليلاً على أن ما قضت فيه محكمة أول درجة هو من « الموضوع » بالمعنى الذي يثور في شأنه الجدل . وإنما معنى الموضوع فيما أشارت إليها عبارة الفقرة الأولى من تلك المادة - هو أنه لا يتعلق بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى حسبما تفصح الفقرة الثانية من المادة ذاتها . وبذلك يدخل في معنى الموضوع في هذا الصدد كل ما يتصل ببحث واقعة الدعوى ومن ذلك استمرار سلطة العقاب في شأنها أو انقضاؤها بما يؤدي إلى الحكم ببراءة المتهم .

ويلاحظ أن الحكم بالبراءة في هذه الحالة لا يتساوى مع الحكم برفض الدعوى في دعاوى الحقوق حيث يكون الحكم برفض الدعوى إهداراً لما يزعمه المدعى من حق . أما الحكم بالبراءة فإنه يعلن عن عدم قيام وجه لتوقيع عقاب ( حكم النقض ١٩٥٩/٣/٢٠ ، وكذا نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ - أدناه ) بصرف النظر عن صحة الواقعة أو انطباقها على نص التجريم أو قيام المسئولية عنها . وذلك يحدث في أسباب امتناع العقاب المعروفة في قانون العقوبات ، كما يحدث بسبب انقضاء الدعوى الجنائية - باعتبارها جميعاً حدوداً شرعية لسلطة القاضي في أعمال الجزاء الجنائي أو إجابة الدعوى الجنائية . وفي ضوء هذا يفهم

قضاء النقض الذى يقرن ما بين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية وبين إعلان براءة المتهم ( انظر نقض ١٩/٢/١٩٦٣ - أدناه ) .

وفى إطار كل هذا يأخذ نص الفقرتين ٢ ، ٣ المضافتين إلى المادة ١٥ - وضعهما فقهما ، إذ أنهما صورتان من تقدير خاص للمشرع لمدى إمكان التفاوض عن سلوك معين ، أو ربط المدة التى يتفاوض بعدها عنه ببداية خاصة لا تتصل بوقوع الجريمة على وجه التحديد .

هذا ومن الأحوال التى نص فيها القانون على خلاف المدد المبينة فى المادة ١٥ - حالة المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وذلك بالنسبة للجرائم الانتخابية الواردة فى المادة ٤٢ من ذلك القانون حيث تسقط طبقاً لنص المادة ٥٠ المشار إليها - « بمضى ستة أشهر من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق » .

والنص إذ يقرر مدة لانقضاء الدعوى بدءاً من يوم وقوع الجريمة فإنه يثير تفرقة خاصة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة التى لا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الجنائية فى شأنها إلا منذ تاريخ انتهاء حالة الاستمرار . وفى هذا وردت تطبيقات قضائية عديدة فى أنواع مختلفة من الجرائم المستمرة . وكذلك الشأن فى صدد جرائم العادة إذ تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية من تاريخ آخر فعل يكون حالة الاعتداء .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٣٠ - تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين ، وفى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وفى المخالفات بمضى سنة ، وذلك كله من يوم وقوع الجريمة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وتسرى أحكام انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على الدعوى التى لم تقدم إلى القضاء بعد ، أو قدمت ولم يفصل فيها بحكم نهائى غير قابل للطعن .

أما فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات بالمواد ١١٧ « استخدام العمال سخرة أو احتجاز أجورهم بغير مبرر » ١٢٦ « تعذيب المتهمين لتحملهم على الاعتراف » ١٢٧ « الأمر بقبض المحكوم عليهم أو عقابهم بأشد من العقوبة المحكوم بها أو بعقوبة لم يحكم بها عليهم » ، ٢٨٢ « القبض على الناس بدون حق » ٣٠٩ مكرر « الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين » ٣٠٩ مكرر ١ « إذاعة أو تسهيل إذاعة أو استعمال تسجيل أو مستند متحصل عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة والتى تقع بعد ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ » ، فإن الدعوى الجنائية الناشئة عنها لا تنقضى بمضى المدة .

مادة ١٥٣٢ - لا تسرى أحكام انقضاء الدعوى على الحكم القيايى الذى يصدر من محكمة الجنايات أو من محكمة أمن الدولة العليا فى جنائية ، وإنما يخضع لمد سقوط العقوبة على النحو الذى سيبره بيانه بعد .

**مادة ١٥٤٢** - تنقطع المدة التي تنقضي بها الدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، ويشترط أن يكون التحقيق جنائيا والإجراء قضائيا ، صحيحا في ذاته ، ويقطع التقادم تحريك الدعوى الجنائية بمعرفة المدعى المدني أو أى محكمة يخولها القانون ذلك - كما يقطعه التكاليف الصحيح للمتهم بالحضور أمام المحكمة ولو كانت غير مختصة وكذلك تنقطع المدة بالامر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذ الأمر أو الإجراءات في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى - وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء وتعتبر إشكالات التنفيذ من إجراءات المحاكمة التي تقطع التقادم .

ويعتبر الإجراء قاطعا للتقادم حتى ولو كان الإجراء خاصا ببعض المتهمين دون البعض الآخر .

والإخطار الرسمى الذى تنقطع به مدة التقادم هو الإخطار الذى يقوم به موظف مختص أى له صفة رسمية وموجه إلى شخص المتهم .

### ● المبادئ القضائية :

★ الدعوى العمومية في مواد الجنايات لا يسقط الحق في إقامتها إلا بمضى عشر سنين . ووصف الواقعة خطأ في بادئ الأمر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، وإذا كانت حقيقة الواقع لا تزال معلقة لأن محكمة الجنح اعتبرت الواقعة جنائية ، ومحكمة الجنايات لم تقل كلمتها في شأنها بعد ، فإن القول الفصل بأنها جنحة تسقط بمضى ثلاث سنوات أو جنائية مدة سقوطها عشر لا يكون إلا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره إن كانت جنحة في حقيقتها أو جنائية .

(نقض ١٩٥٥/١٢/٢٧ مع س ٦ في ١٥٥٦ )

★ لما كانت المادة ١٦٠ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية وإن أجازت للنائب العام والمحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا ١ ، من قانون العقوبات أن يحيل بعض الجنايات إلى محكمة الجنح لتقضى فيها وفقا لأحكام تلك المادة ، إلا أن تلك الإحالة ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الجنائية المحالة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات ، وكانت الجريمة المسندة إلى المظعون ضده - وكما رفعت بها الدعوى - جنائية مما نص عليه في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وقعت من موظف عام ، ومن ثم تنقضى الدعوى الجنائية فيها بمضى عشر سنين تبدأ من تاريخ انتهاء خدمة هذا الموظف مالم يكن التحقيق في الجريمة قد بدأ قبل ذلك .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٨ مع س ٣٣ في ٦٣٢ )

★ وأن الحكم الغيابى لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق ، فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصبح حكما نهائيا فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم .

(نقض ١٩٣٢/١٢/٢٦ مع س ١٣ في ١٠٦٢ )

★ وإذا حكم على المتهم غيابيا في جنحة وأعلن إليه هذا الحكم مخاطبا مع أخته التي تقيم معه في مسكن واحد فإنه فيما يختص بسقوط هذا الحكم مضي المدة يعتبر - بعد انقضاء الميعاد المقرر للطعن فيه محسوبا من يوم حصول الإعلان - نهائيا ، فتسرى بالنسبة إليه أحكام المدة المقررة في مواد الجنح لسقوط العقوبة وهي خمس سنوات وذلك لا المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية وهي ثلاث سنوات ، وذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه ويثبت المحكوم عليه للمحكمة عدم علمه به .

(نقض ١٩٤٦/٥/٢١ مع س ٢٧ ق ١٨٢ )

★ وكذلك الحال بشأن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنابة حيث لا يسقط بعضي المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم بسقوطها نهائيا ( م ١٣٩٤ ج ) وإذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بعضي المدة يبطل الحكم السابق ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ( م ٢٩٥ ج ) .

(نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مع س ٢٤ ق ٥٣٨ )

★ متى كان الثابت أن محكمة النقض قررت بجلسته ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ وقف السير في الطعن المرفوع من المتهمين الثاني والثالث حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم الأول ( باعتباره الفاعل الأصلي ) نهائيا وكان يبين من الأوراق أن الحكم الغيابي أعلن إلى المتهم الأول بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ولم يعارض فيه ولم يتخذ في الدعوى أي إجراء من هذا التاريخ إلى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٨ لتحديد جلسة لنظر الطعن . وإذا كان يبين من ذلك أنه قد انقضى على الدعوى من تاريخ إعلان الحكم الغيابي الحاصل بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مدة تزيد على ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بعضي المدة في مواد الجنح دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الطاعنين تكون قد انقضت بعضي المدة ويتعين لذلك القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبانقضاء الدعوى الجنائية بعضي المدة وبرأ الطاعنين مما أسند إليهما .

(نقض ١٩٦٨/٥/١٣ مع س ١٩ ق ٥٤٣ )

★ متى كان الثابت أنه قد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن إلى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بعضي المدة في مواد الجنح دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بعضي المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بعضي المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لا تنقضي إلا بعضي المدة المقررة في القانون المدني .

(نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ مع س ٢٣ ق ١٤٤٦ )

(نقض ١٩٨٤/١/٧ مع س ٣٥ ق ٥٧٧ )

★ وإذا كانت المحكمة قد عرضت للدفع الذي تمسك به المتهم من سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عن تهمة تزوير عقد عرفي وقررت في صدد ذلك الدفع أن تاريخ التزوير هو تاريخ ظهور العقد المزور ، وكونت عقيدتها في ذلك على أن التاريخ العرفي من صنع مزوري العقد يحددونه حسب أمواتهم ، ومن أن هذا التاريخ لا يثبت بوجود ختم لشخص متوفى عليه لأنه لم يقدم لها ما يقنعها بأن هذا هو ختمه الحقيقي ، فإن محكمة الموضوع تكون بذلك قد بحثت في الدفع المقدم من المتهم وبينت رفضه على أساس يؤدي إلى ما ارتأته .

(نقض ١٩٣٩/٢/١٣ مع س ٤٠ ق ١٧٨ )

★ وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأي جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكاً بها ، فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالباً بإلغاء والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يفضي نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من ذلك التاريخ .

(نقض ١٩٥٤/١٢/٦ مع س ٦ ق ٢٤٢ )

(نقض ١٩٧٣/١١/١٤ مع س ٢٤ ق ٨٩٧ )

★ ومتى كانت الواقعة المسندة إلى المتهم هي أنه من مولى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - صاحب شركة الأفلام المصرية - أخفى مبالغ تسمى عليها الضريبة بأن لم يدون بإقرار أرباحه عن سنة ١٩٤٣ مبلغاً .. فإن هذه الجريمة تكون جريمة مستمرة ، وتبقى كذلك مادام مرتكبها يخفي تلك المبالغ ، إذا مادام القانون قد جعل إخفاء مبالغ تسمى عليها الضريبة جريمة معاقباً عليها فإن هذه الجريمة تتكون من حاله تقوم وتستمر مادام هذا الإخفاء المعتمد قائماً ، ويكون الحكم إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بعضى ثلاث سنوات من وقت وقوعها على أساس أن الجريمة وقتية تتم وتنتهي من وقت تقديم البلاغ الكاذب قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٥٢/٢/٢٧ مع س ٣ ق ٧٤٢ )

★ وعدم تقديم إقرار الأرباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشئها إرادة المتهم أو تدخل في تجديدها ، وما بقي حق الخزنة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائماً . ولا تبدأ مدة سقوطها إلا من التاريخ التي تنتهي فيه حالة الاستمرار .

(نقض ١٩٥٦/٦/٥ مع س ٧ ق ٨٤٨ )

★ وإذا كانت الواقعة هي أن المتهم قد أقام بناء بدون ترخيص بناء خارجاً عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً . وإذن فإذا كان قد انقضى على تاريخ تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق في إقامة الدعوى قد سقط .

(نقض ١٩٥٠/٣/١٤ مع س ١ ق ٤٠٠ )

★ وأن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده .

(نقض ١٩٤٢/٢/٢٦ مع س ٢٣ ق ٣٠ )

★ وإن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها من هذا الوقت . وإن ساء القول بأن امتناع الأمين عن رد الأمانة بعد مطالبة بذلك يعد مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية ، فإن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يقع عليه دليل ، أما إذا ثبت لدى القاضى من ظروف الدعوى وقرائنها أن الاختلاس قد وقع بالفعل في تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت في هذا التاريخ ويجب اعتباره مبدأ لمدة السقوط بغض النظر عن المطالبة . وإن كان فإذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوعى كشف الحساب إلى المجلس الحسبى مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد أموال القصر المسلمة إليه على أساس أن

إسقاطه بعض المبالغ التي في ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلا على أنه اختلسها لنفسه فإن هذا يكون صحيحا ولا غبار عليه لأن جريمة خيانة الأمانة تتم كلما أظهر الأمين نيته في تملك الشيء المودع لديه .

(نقض ١٩٤٢/١/٨ مع س ٢٣ في ٢١٧)

★ من المقرر أن اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين ، وإن الدعوى العمومية قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة التي تقتضيها . وإذا كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تجري تحقيقات في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه على الرغم من أن ظروف الحال ونوع المحجوزات من أنها حاصلات زراعية من محصول سنة ١٩٦٢ التي وقع فيها الحجز يشهد بجدية هذا الدفع - في خصوصية هذه الدعوى - فإن حكمها يكون قاصر البيان مخالفا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٩٧١/١/٤ مع س ٢٢ في ٢٠)

★ العبرة في تحقيق جريمة الإقراض بالربا الفاحش هي بمقود الافتراض ذاتها - وليست باقتضاء الفوائد . ولما كان الثابت بالحكم أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أوفرع الدعوى أو المحاكمة ، ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لانقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكان الطاعن فضلا عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذي تشهد مدونات الحكم بنقيضه ، فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض .

(نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ مع س ١٩ في ٥٧٣)

★ وقد جرى قضاء محكمة النقض في الجرائم ذات العادة على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتياذ بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين أخرواحدة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أوفرعها مدة ثلاث سنوات سواء أكانت تلك الوقائع تخص مجنيا عليه واحدا أم أكثر من واحد .

(نقض ١٩٣٩/٥/٢٩ مع س ٢٠ في ١٧٩)

(نقض ١٩٥٠/١/١٦ مع س ٢ في ٤٥)

★ القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها .

(الطعن رقم ١٠٠ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

★ وسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية من النظام العام . واجب على المحكمة أن تفصل فيما إذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت أو أوقف السقوط بإجراءات قانونية ، وإذا لم تفعل وجب نقض الحكم .

(نقض ١٩٢٧/٦/١ مع س ٨ في ٤٧١)

(نقض ١٩٥٥/١٢/٢٧ مع س ٦ في ١٥٥٦)

★ من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم ترشع له .

(نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مع س ٢٤ في ٥٣٨)

★ وإن نصوص القانون الخاصة بالتقديم تتعلق بالنظام العام لأنها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم ، مما يستوجب أعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورهما وإن كان في ذلك تسوية لمركزه مادام أنه لم يصدر في الدعوى حكم نهائي .

(نقض ١٩٥٥/٢/٦ مع ٦ في ٥٠٠)

★ إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف عند نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥/١٠/١٩٥١ الذي استقر قضاء محكمة النقض على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح للمتهم من نصوصه ، فتكون الدعوى العمومية قد انقضت قبل صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولا محل لتطبيق شيء من أحكامها عليها لمساس ذلك بعدم جواز رجعية القوانين الجنائية .

(نقض ١٩٥٤/١/١١ مع ٥ في ٣٣٩ . ويراجع في شأن القانونين المشار إليهما - التطبيق على المادة الأولى من قانون الإصدار ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . راجع أيضاً نقض ١٩٥٢/١٢/٥ مع ٤ في ١٨٠ على التطبيق على المادة الثانية من قانون الإصدار ) .

★ الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتدخل عن نظر الموضوع وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ماله من سلطة فيها .

(نقض ١٩٥٩/٢/٣٠ مع ١٠ في ٣٧٥)

★ إنه وإن كان الفصل في الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالتقديم يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة دون حاجة لبحث مقومات الاتهام وتحصيل دلائله وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم - ولو من تلقاء نفسها ومن غير أن يدفع المتهم بالسقوط ببراءة كل منهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض - إلا أنه لما كان من المقرر أيضاً أن المحكمة غير ملزمة حتماً بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع وإن لها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكماً واحداً - فإنه لا يوجد قانوناً ما يمنعها من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفوع التي إنما رمى صاحبها من إثارتها بلوغ ذات النتيجة بإثبات انتقضاء الدعوى الجنائية لأي سبب من أسباب الانتقضاء وبما يؤدي بالضرورة إلى البراءة .

(نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ مع ١٦ في ٦٢٤)

## ( المادة ١٦ )

لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان .

### ● تقرير لجنة مجلس الشيوخ :

إن القانون الحالي كالتقانون الفرنسي قد خلا من أي نص في موضوع إيقاف المدة وقد اختلفت الفقهاء فيما إذا كانت الدعوى الجنائية تسقط بمضي المدة لعدم رفعها رغم وجود موانع من رفعها سواء أكانت موانع فعلية كتعطيل المحاكم بسبب وجود ثورة



أم لسبب غزو البلاد أو حصرها بجيوش أجنبية ، أم كانت أسباباً قانونية نص القانون فيها على عدم جواز رفع الدعوى أو عدم السمع فيها حتى ينزل المانع كحالة العتة أو حالة توافد الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في مسألة أخرى من اختصاص المحاكم المدنية أو المحاكم الشرعية . فذهب فريق إلى أن المدة يجب إيقافها مادام هناك مانع من رفع الدعوى لأنه من التناقض أن يمنح القانون رفع الدعوى أو السمع فيها ثم يتخذ هذا المانع سبباً لسقوطها . وإليس من العدل أن تسرى المدة ضد النيابة العمومية وهي عاجزة عن رفع الدعوى . ورأى الفريق الآخر أن العلة في سقوط الدعوى في المسائل المدنية مبنية على قرينة تنازل صاحب الحق عن حقه لعدم مطالبته به طوال المدة ، لذلك قرر القانون المدني بأن من لا يمكنه المطالبة لا تسرى ضده المدة لانقضاء تلك القرينة ، أما في المسائل الجنائية فسقوط الحق في الدعوى ليس مبنياً على قرينة تنازل النيابة العمومية عن رفع الدعوى لسكونها عن رفعها فإن النيابة العمومية لا تملك التنازل عن الدعوى بأي حال من الأحوال بل مبنية على نسيان الواقعة من الجمهور بمضى المدة وهذا النسيان يحصل سواء كان سببه الإهمال أو العذر .

وقد رأت اللجنة الأخذ بهذا الرأي الأخير وهو الذي أخذت به محكمة النقض والإبرام المصرية .

### ● التعليق :

يتفق هذا مع الطبيعة الخاصة لفكرة انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، واستقلالها عن فكرة تقادم الحقوق الموضوعية - يراجع ما سلف في التعليق على المادة السابقة .

### المادة (١٧)

تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .

وإذا تعددت الإجراءات التي تنقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تلويع آخر إجراء (٥) .

● ألغيت الفقرة الثالثة من المادة بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - المجلع المصرية - العدد ١٦١ مكرور ١٨/١٢/١٩٥٢ .

### ● نص الفقرة الثالثة المضافة :

« ولا يجوز في أي حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها » .

### ● الإجراءات القاطعة لمدة سقوط الدعوى الجنائية :

توسع نص المادة ١٧ في الإجراءات التي تنقطع المدة المسقطة للدعوى الجنائية . فلم يبق من بعد ما ورد بالنص إجراءات تتعلق بالجرائم - وغير قاطعة للمدة إلا نوعان :

١ - الشكاوى والتبليغات ، ولو تضمنت ادعاء مدنيا ، وكذلك إجراءات تحويلها من النيابة العامة إلى الشرطة لفحصها مادامت لا تتضمن انتدبا للتحقيق .

٢ - إجراءات جمع الاستدلالات ، إذا ما اتخذت في غير مواجهة المتهم .

أما إجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة ، فتقطع المدة بمجرد اتخاذها أو الأمر بها ولو لم يبلغ بها المتهم . والمقصود بإجراءات الاتهام هي إجراءات الإحالة المنصوص عليها في المواد ٢١٤ ، ٢٣٢ ، ٢٧٣ ج .

غير أنه يشترط أن يكون الإجراء مستكملا عناصر صحته . فلا تنقطع المدة بإجراء باطل يصدره من غير مختص ، أو في غير الشكل المقرر كما إذا صدر الذنب للتحقيق شفويا ( م ٧٠ ج ) .

ولكن رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة أو صدور حكم بعدم الاختصاص ، فهذا مما يقطع المدة مادام رفع الدعوى قد تم بإجراءات صحيحة .

كما يلاحظ أن القرارات الإدارية المتصلة بالتحقيق أو المحاكمة - كتحديد موعد التحقيق ، أو جلسة المحاكمة أو تأجيلها - لا يقطع التقادم إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم . ( انظر محمود مصطفى . شرح قانون الإجراءات الجنائية بند ١٠٥ ) وقد يصلح هذا أساسا لما اتجه إليه قضاء حديث لحكمة النقض يعتبر تقرير المتهم بالظن في الحكم الصادر ضده - قاطعا لمدة التقادم ، وذلك بالنسبة للمعارضة والاستئناف على الأقل حيث تحدد لنظر الطعن جلسة عند التقرير يوقع المتهم أو وكيله بالعلم بها ( وذلك كله على خلاف ما ورد بالمادة ١٥٣٦ من التعليمات العامة للنيابات - أدناه ) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٣٤ - تنقطع المدة التي تنتفى بها الدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبه . ويشترط أن يكون التحقيق جنائيا والإجراء قضائيا ، صحيحا في ذاته ، ويقطع التقادم تحريك الدعوى الجنائية بمعرفة المدعى الدني أو أي محكمة يخولها القانون ذلك - كما قطعه التكاليف الصحيح للمتهم بالحضور أمام المحكمة ولو كانت غير مختصة وكذلك تنقطع المدة بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذ الأمر أو الإجراءات في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمي - وتسرى المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر إجراء وتعبير إشكالات التنفيذ من إجراءات المحاكمة التي تقطع التقادم .

ويعتبر الإجراء قاطعا للتقادم حتى ولو كان الإجراء خاصا ببعض المتهمين دون البعض الآخر .

والإخطار الرسمي الذى تنقطع به مدة التقادم هو الإخطار الذى يقوم به موظف مختص أى له صفة رسمية وموجه إلى شخص المتهم .

مادة ١٥٣٥ - لا يقطع التقادم مجرد البلاغ أو الشكوى وكذلك مجرد التأشير من عضو النيابة بتقديم القضية إلى المحكمة الذى يعد أمرا إداريا لا ترفع به الدعوى ، بل بالإعلان الصحيح الذى هو من إجراءات الاتهام القاطعة للتقادم .

مادة ١٥٣٦ - لا يقطع التقادم الإجراء الصادر من نفس المتهم . كالمطعن على الحكم منه ، وكذلك تصرفات المدعى بالحق الدنى والمسئول عنها .

مادة ١٥٣٨ - الأمر يندب خبير يقطع مدة التقادم ، وكذلك الحال بالنسبة إلى محضر إيداع تعريض الخبير ، أما أعمال الخبير ذاتها فلا تقطع المدة على اعتبار أنها أعمال مادية أو فنية لا تذكر الناس بالجريمة .

مادة ١٥٣٩ - الحكم الصادر غيابيا بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية يعتبر آخر إجراء - ولا تنقضى الدعوى الجنائية فيها إلا بمضى عشر سنين على ذلك التاريخ . وذلك ما لم يكن عدم الاختصاص راجعا إلى ما ظهر من الاطلاع على سوابق المتهمين في قضايا السرقات ونحوها فبأن المدة اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية في هذه الحالة هي ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء بوصف أنها جنحة إذ أن هذه الجرائم قلقة النوع وتكون تارة جنحة وتارة جنابة تبعا للعقوبة التى توقعها المحكمة ، فإذا قضت المحكمة بعقوبة الجنح كان الحكم الصادر فيها بمثابة حكم صادر في جنحة ، ويجرى عليه ما يجرى على الأحكام الصادرة في قضايا الجنح من حيث سقوط الدعوى الجنائية والعقوبة .

## ● المبادئ القضائية :

★ لما كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع » ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسمر الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها . وكان من المقرر أن الإعلان بالعضور لجلسة المحاكمة إعلانا صحيحا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - يقطع المدة المستقلة للدعوى . وكانت إجراءات المحاكمة قد تمت في الدعوى متلاحقة دون أن تكتمل هذه المدة حتى صدور الحكم المطعون فيه ، فإنه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

( نطق ١٩٧٧/١/١٦ مع ٢٨ ص ٨٣ )

★ وتأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء

قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٥/٢/٢٦ مع ٢٦ من ١٠٠ )

★ وكذلك أمر المحكمة بالضبط والإحضار .

(نقض ١٩٦٤/١٠/٢٧ مع ٢٥ من ٧٠٤ )

★ لما كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد جرى نصها -بعموم لفظه- على أن إجراءات المحاكمة من الإجراءات التي تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية -وكان الإشكال في التنفيذ هو من قبيل هذه الإجراءات .. وأنه لم تمض بين أي إجراء وآخر من الإجراءات المتخذة في الأشكال المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون الإجراءات ، كما لم تمض هذه المدة بين آخر إجراء منها وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض ، فإنه لا محل للقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

(نقض ١٩٧٥/٢/١٧ مع ٢٦ من ١٦٢ )

★ من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، فإذا كان الثابت من ورقة الإعلان أن المحضر اكتفى فيها بإعلان المعارض لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه بمحل إقامته ، فإن هذا الإعلان يكون باطلا ، وبالتالي غير منتج لأثاره ، فلا تنقطع به المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢١ مع ٢٣ من ٢٠١ )

★ تسليم الإعلان إلى تابع المتهم ، وتسليمه إلى جهة الإدارة لامتناع تابعه عن الاستلام -كلاهما إعلان صحيح يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢١ مع ٢٣ من ٢١١ )

★ متى كان يبين من الإطلاع على المفردات أن المحضر توجه في .. إلى محل إقامة المطعون ضده لإعلانه بالحضور لجلسة .. المحددة لنظر المعارضة ، وخاطب زوجته التي رفضت الاستلام فسلم الإعلان إلى الضابط المنوب ، وتم إخطار المطعون ضده بذلك بخطاب مسجل في .. فإن ذلك هو إعلان صحيح طبقا لما تقضي به المادة ٢/٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادتان ١٠ ، ١١ من قانون الرافعات .. يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٦ مع ٢٣ من ٤٦١ )

★ إذا أحالت المحكمة الجنائية قضية إلى التحقيق للثبوت من جريمة معينة ثم شمل التحقيق وقائع أخرى لإثبات جرائم أخرى ، فإن هذا التحقيق يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عن الجرائم الأخيرة لأن العبرة بما كان موضوع التحقيق فعلا .

(نقض ١٩٣٨/٣/٢١ مع ٣٩ من ٣٦٢ )

★ وإن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، وهذه الإجراءات تشمل بالبداهة استجواب المتهم وسؤال الشهود سواء في التحقيقات الابتدائية أو أمام المحكمة وتكليفه بالحضور والأحكام الغيابية التي تصدر عليه وإعلانه بهذه الأحكام . فإذا قضى الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة دون أن يتعرض لسائر ما اتخذ في حق المتهم أو تم في

الدعوى من الأعمال التي يجب عدها من إجراءات التحقيق التي تقطع سريان المدة يكون لاشك قاصرا واجبا نقضه .

( نقض ١٩٤٧/١/١٤ مع ٤٨ ص ٢٢٩ )

★ وأن إعلان دعوى جنحة مباشرة لا يعتبر قاطعا لمضي المدة مادام صادرا من شخص غير ذي صفة في رفعها .

( نقض ١٩٣٠/٤/١٧ مع ١٠ ص ٨٣٤ )

★ وإجراءات التحقيق الجنائي الذي يحصل بمعرفة الجهات المختصة هي التي تقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية دون إجراءات التحقيق المدني .

( نقض ١٩٢٩/٢/٢١ مع ٩ ص ٦٠٥ )

★ وحصول الإعلان للمتهم بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثة أيام ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوئ الشكل المقرر بالقانون وإنما يكون له اثره فقط في الحكم الذي يصدر بناء عليه ، أما هو إعلان صحيح قاطع للمدة مانع من سقوط الدعوى .

( نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ مع ٤٧ ص ٣٣ )

★ لا يقطع التقادم إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقامة أمام القضاء المدني أم الجنائي ، ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية والمسئول بالحقوق المدنية لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .

( نقض ١٩٧٨/٦/٤ مع ٢٩ ص ٥٥٢ )

★ من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأثير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاتهام . وكان من المقرر أيضا أن الاصل أنه وإن كان ليس بلامزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أن يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلا فإنه لا يكون له اثر على التقادم ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعوته وإلا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، وإذا كان الثابت - على ما سلف أنه قد مضى في صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ سؤال الطاعن في محضر جمع الاستدلال في ١٩٧٤/٦/١٩ وإعلانه وإعلانا صحيحا بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ للحضور بجلسة المحاكمة دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة إذ لا يعتد في هذا الخصوص بتأشير النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة أو بقرارات تأجيل جلسات المحاكمة السابقة على إعلان المتهم طالما أن المحكمة لم تكن قد اتصلت بالدعوى اتصالا صحيحا إلا بالإعلان الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ سالف الذكر فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضي المدة ، وإذا خالف الحكم الطاعون فيه هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

( نقض ١٩٨٢/٥/١٣ مع ٣٣ ص ٥٩٩ )

## المادة ( ١٨ )

إذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

### ● قاعدة عينية انقطاع المدة :

تنتقطع المدة بالنسبة إلى الواقعة الجنائية ذاتها بكل ما يتصل بها من أفعال وكل من يسأل عنها أو عن جانب منها ولو لم يكن الإجراء القاطع للمدة متعلقا به أو بما هو منسوب إليه .

والنص يشير بذلك إلى مبدأ عينية انقطاع المدة ، والتطبيقات القضائية تعطى صورا متعددة في هذا الشأن .

### ● المبادئ القضائية :

★ الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه فاعلها الأصلي بعمله الختامي المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين وكذلك كان أي إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومهها يعتبر قاطعا لمدة التقادم ولو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين ولو بمجهول من بينهم . وهذا هو المعنى الذي تصرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات في نصها على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص من دخل منهم في هذه الإجراءات ومن لم يدخل فيها . وإذن فالحكم الذي يعتبر الحكم الغيابي الذي صدر على متهم هارب هو آخر إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من زميل له متهم معه في القضية عينا من رفع استئناف عن الحكم الصادر ضده هو ورفع نقض عن الحكم الاستثنائي ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك المتهم الهارب من الإجراءات التي يترتب عليها انقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له . ذلك الحكم يعتبر خاطئا متعينا نقضه لأن الصحيح قانونا هو وجوب اعتبار ما رفعه المتهم ، الذي لم يهرب - من طعون ، وما صدر ضده من أحكام قاطعا لحق المدة بالنسبة للمتهم الهارب أيضا ، واعتبار إجراءات تسليم المتهم الهارب قاطعة للتقادم أيضا لأن هذه الإجراءات ليست في الواقع إلا أوامر صادرة بضبطه وإحضاره مما لا يدع شبهة في كونها من إجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق .

( نقض ١٩٣٤/١/١١ مج ٣ ص ١٩١ )

★ من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى وأن هذا الانقطاع يعنى يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولولم يكونوا طرفا في الإجراءات فإنه ويفرض صحة زعم الطاعن الأول من أنه لم يحضر أمام محكمة أول درجة فإن إجراءات محاكمة المتهمين الآخرين في الدعوى أمامها من شأنها أن تقطع مدة التقادم في حقه .  
( نطق ١٩٨٤/٣/١ مع س ٣٥ ق ٣٣٧ )

★ ولما كان .. والد المظنون ضده قد حوكم عن الواقعة ذاتها ( زراعة تبغ ) المسندة إلى المظنون ضده وصدر الحكم ببراءته بتاريخ .. فإن إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التي اتخذت في الدعوى ضد ذلك المتهم الآخر عن الواقعة ذاتها تقطع المدة بالنسبة للمظنون ضده .. ولولم تكن هذه الإجراءات قد اتخذت ضده هو .

( نطق ١٩٧٧/٢/٧ مع س ٢٨ ق ٢١٠ )

## المادة ( ١٩ ) (٥)

## المادة ( ٢٠ ) (٥)

● الفيتا بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ - الملائم المصرية عدد ٤٢ مكرر غير اعتدلى في ١٩٥٢/٥/٢٠ .

● وكاننا ننظمان أحكام الصلح في المخالفات - باعتباره سببا لانقضاء الدعوى الجنائية . ( يراجع التعليق على المادة ١٠ أ ج في شأن الصلح في بعض القوانين الخاصة باعتباره صورة للنزاع عن الشكوى أو الطلب تنقضى به الدعوى الجنائية ) .

### ● نص المقتضى المخالفين :

مادة ١٩ - يجوز الصلح في مواد المخالفات إذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب أو على الحكم بشيء آخر غير الغرامة أو الحبس . ويجب على محور المحضر في الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم ويثبت ذلك في المحضر . وإذا لم يكن المتهم قد سئل في المحضر ، يجب أن يعرض عليه الصلح بإخطار رسمي .

مادة ٢٠ - يجب على المتهم الذي يرغب في الصلح أن يدفع في ظرف ثلاثة أيام من يوم عرضه عليه مبلغ خمسة عشر قرشا في الحالة التي لا يعاقب فيها القانون بغير الغرامة . وخمسين قرشا في الحالة التي يجهز فيها القانون الحكم بالحبس أو الغرامة بطريق الخفة .

و يدفع المبلغ في خزانة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى أى شخص مرخص له بذلك من وزير العدل .





## الباب الثانى

### فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

#### • مقدمة :

يتناول هذا الباب سلطة الاتهام ، فى اختصاصها الذى تنفرد به قبل أن تتصل الدعوى الجنائية بسلطة التحقيق أو سلطة الحكم - أى فى مرحلة تجهيز الدعوى .

فالدعوى الجنائية قد أوكل أمرها إلى النيابة العامة لتقوم فيها وكيه عن المجتمع فى تتبع مظاهر السلوك التى تقع تحت طائلة القانون الجنائى - أى الجرائم ، والتثبت من وقوعها ونسبتها إلى فاعل معين ، فتحرك الدعوى الجنائية ضده لتبدأ بتحريكها إجراءات التحقيق أو المحاكمة . وهذه المهمة التى تقوم بها النيابة العامة حتى تحريك الدعوى هى التى يعبر عنها عنوان هذا الباب بعبارة « جمع الاستدلالات » وهو تعبير عن مرحلة تجهيز الدعوى الجنائية التى تتولاها النيابة العامة ككل صاحب دعوى يجهز أدلة دعواه .

وتقوم النيابة العامة بهذه المهمة بمساعدة أعوان يعطيهم القانون - مع أعضاء النيابة العامة - صفة « مأمورى الضبط القضائى » ولهم ، كما للنيابة العامة ، سلطات فى التحرى عن الجرائم وضبطها وضبط فاعليها واتخاذ الإجراءات اللازمة لجمع الأدلة والتحفظ عليها . وهذه السلطات تختلف باختلاف ظروف الجريمة من حيث كونها فى حالة تلبس أو كونها على درجة معينة من الجسامة أو غير ذلك . وتتضمن هذه السلطات إمكان القبض على المتهم وتفتيشه ودخول المنازل فى أحوال معينة .

وتنتهى هذه المرحلة إلى اتخاذ النيابة العامة موقفا من تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للواقعة والمتهم فيها فتحفظ الأوراق إذا لم ترتحرك الدعوى الجنائية ، أو ترفع الدعوى أمام المحكمة ، أو تتخذ إجراءات تحريكها لدى سلطة التحقيق سواء كان ذلك يندب قاضٍ لتحقيق أو بتوليها التحقيق بنفسها كسلطة تحقيق كما سيلي تفصيله فى نهاية هذا الباب . ويتناول نصوص هذا الباب تفصيل أحكام هذه المرحلة التحضيرية للدعوى الجنائية فى خمسة فصول تغطى الجوانب سالفة البيان ، وعلى نحو ما يلى .

## الفصل الأول

### في مأموري الضبط القضائي وواجباتهم

#### المادة ( ٢١ )

يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى .

#### ● التعليق :

تعبير « مأمور الضبط القضائي » ترجمة تقليدية لعبارة -Officier de la police judiciaire- ويقصد بها كل من أوكل له القانون مسئولية ضبط الوقائع التي يضع لها القانون جزاء جنائيا ، وجمع الأدلة عليها وعلى من ارتكبها مع ضبطه شخصا في بعض الظروف .

ومهمة رجال الضبط القضائي هي البحث عن الجرائم التي وقعت فعلا أو التي هي في سبيل التنفيذ - لضبط وقائعها وفاعليها . ومن ثم فلا يدخل في اختصاصهم اتخاذ إجراءات إدارية لمنع احتمال وقوع جريمة أو أخرى ، كما لا يجوز لهم تشجيع ظهور النوايا الإجرامية في شكل تنفيذي حتى تقع الجريمة فيضبط فاعلوها . فمكافحة الجرائم قبل ارتكابها أو تعقب السلوك المنحرف الذي لم يقع بعد تحت طائلة الفنون هو من اختصاص جهات أخرى ، وتقتصر عنه السلطات المخولة لمأموري الضبط القضائي وقد تدخل في اختصاص ما يسمى بالضبطية الإدارية .

وما يقوم به رجال الضبط القضائي في سبيل جمع الأدلة أو التعرف على وقائع الجريمة أو فاعليها هو ما يسمى بإجراءات الاستدلال ، وما يقدمونه كنتيجة لها يكون مجرد أدلة تحت التحقيق ، أو « استدلالات » ، إلى أن يتم تحقيقها بمعرفة جهة التحقيق أو الحكم فتأخذ وضعها كأدلة تصلح للإدانة .

#### ● من التعليمات العامة للنشيطات :

مادة ٥٧ - الاستدلال هو المرحلة السابقة على تحريك الدعوى الجنائية ، ويباشره مأمورو الضبط القضائي ، ويهدف إلى جمع عناصر الإثبات اللازمة لتسهيل مهمة التحقيق الابتدائي والمحاكمة .

مادة ٨١ - يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق في الدعوى فيدخل في اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لكشف الجرائم وضبط المتهمين فيها .

### ● المبادئ القضائية :

★ لا تترتب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها مادام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها . وإن فمتى كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة إلى القطر المصري لم تقع إلا بتحريض من ضباط حرس الجمارك ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذي استقل تعرفه إلى الضابط وعرض عليه المساهمة في توزيع المخدرات التي يجلبها من الخارج على الباخرة التي يعمل حلاقا بها ، فتظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر إلى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات - فإن ما ينهه الطاعن لا يكون له محل .

(نقض ١٩٥٣/١/٦ مع ٤ ص ٣٤٨)

★ إن ما تثيره الطاعنة بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والإجراءات التي اتخذوها لضبطها - باتفاقهما مع الشاهدين - مردود في الحكم بأن جريمة جلب المخدر وقعت بإرادة المتهمين وبالترتيب الذي وضعها لها وتمت فعلا لحسابها وإن ما اتخذته رجال الشرطة من الإجراءات لضبطهما في هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن بقصد التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(نقض ١٩٧٦/١٠/٢٥ مع ٢٧ ص ٧٧٤)

★ إن مهمة مأموري الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية للكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، ومن ثم فإن كل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لآثره مادام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة ، ومن ثم فلا تترتب على مأموري الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل الباردة ما يسلس المقصود في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة . وإذا كان الحكم قد أوضح - في حدود سلطته التقديرية - ردا على أن الدفع بأن جلب المخدر تم بتحريض من رجال الشرطة أن الدور الذي لعبه ضابط الشرطة لم يتجاوز نقل المعلومات الخاصة بموعد إبحار المركب بشحنة المخدر ووصوله وعلامات التسليم والتسلم توصلنا للكشف عن الجريمة التي وقعت بمحض إرادة الطاعنين واختيارهم . فإن منعا لهم على الحكم في خصوص رفضه هذا الدفع يكون في غير محله .

(نقض ١٩٧٦/٥/٢٣ مع ٢٧ ص ٥٢٧)

(ونقض ١٩٨٠/٢/٢٤ مع ٣١ ص ٤٩)

(ونقض ١٩٨٥/٢/٢٦ مع ٣٦ ص ٣٠٦)

### المادة ( ٢٢ )

يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمالهم ونظيرتهم .

وللنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفات لواجباته ، أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية .

### ● التعليق :

النائب العام هو المشرف الأعلى على الضبطية القضائية وأعضاء النيابة العامة يمثلونه في هذا الإشراف بحكم وكالتهم عنه - وذلك فضلا عن أنهم من مأموري الضبط القضائي ولهم هذه الصفة بمقتضى نص المادة التالية ( م ٢٣ ) .

### المادة ( ٢٣ )

( ١ ) يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

- ١ - أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .
- ٢ - ضباط الشرطة وأمنائها والكوشتيات والمساعدون .
- ٣ - رؤساء نقاط الشرطة .
- ٤ - العمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .
- ٥ - نظار وكلاء محطات السكة الحديدية الحكومية .

ولمدير أمن المحافظات ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية أن يؤديوا الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم .

( ب ) ويكون من مأموري الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية :

- ١ - مدير وضباط إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات الأمن .
- ٢ - مدير الإدارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء الشرطة والكوشتيات وبلحات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن .
- ٣ - ضباط مصلحة السجون .
- ٤ - مدير الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الإدارة .
- ٥ - قائد وضباط أسلحة هجئة الشرطة .
- ٦ - مفتشو وزارة السليحة .

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري

**الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .**

**وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثلبة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .**

● **معدلة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية عدد ٢٠ في ١٩٧٦/٥/٢٠ ، وقد أضاف إلى النص فئة أمناء الشرطة وأجرى تنسيقاً للتعديلات المختلفة التي أجريت عليها منذ صدور قانون الإجراءات الجنائية .**

● **نص المادة عند صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بقانون الإجراءات الجنائية :**

يكون من مأموري الضبط القضائي في دائرة اختصاصهم :

أعضاء النيابة العامة .

وكلاء المديريات والمحاكمات .

حكماء البرابيس في المديريات والمحاكمات ... ووكلاؤهم ، وساعدهم .

مفتشو الضبط ، ووكلاؤهم .

مفتشو البرابيس ، وساعدهم .

مأمورو المراكز والاتسام والبنادر . ووكلاؤهم .

معاونو الإدارة .

مفتشو وضبط المباحث الجنائية .

معاونو البرابيس ، والملاحظون ، والصولات .

الكونسبتلات الحائزون على دبلوم كلية البرابيس .

رؤساء نقط البرابيس .

العدد ومشايخ البلاد .

مشايخ الخفراء .

مأمورو السجون ، ووكلاؤهم ، وضباط مصلحة السجون .

حكماء برابيس المسك الحديدية الحكومية .

قريندان أساس الهجانة وضباطه .

وجميع الموظفين المخول لهم اختصاص مأموري الضبط القضائي بمقتضى قانون ومع ذلك فجميع الموظفين المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مراسيم صادرة قبل العمل بهذا القانون تبقى لهم هذه الصفة .

## ● **التعليق :**

تحدد المادة في فقرتها الأولى ( ١ ) فئات من مأموري الضبط يتقيد اختصاصهم المكاني بدوائر عملهم المحددة في قرارات تعيينهم ، على أنه تسود في هذا الصدد قاعدة أن الاختصاص يقوم بشأن الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم ، ولو امتدت إجراءات الاستدلال في خارج تلك الدائرة .

وتضفى الفقرة الثانية صفة الضبط القضائي على من ورد ذكرهم بها بوجه اختياري .  
وتحدد الفقرة الثالثة ( ب ) فئات لها اختصاص مكاني شامل لجميع أنحاء الجمهورية .

وكلا الفئتين ( ١ ، ب ) لها في نطاق اختصاصها المكاني - اختصاص نوعي عام بجميع أنواع الجرائم .

أما القرارات التي تصدر من وزير العدل بمقتضى الفقرة الرابعة تحدد الاختصاص المكاني والنوعى في آن واحد ، فإذا لم تحدد نطاق الاختصاص المكاني فإنه يتحدد بدائرة عمل من تكون له صفة مأمور الضبط القضائي - طبقا لقرار تعيينه في وظيفته .

والفقرة الأخيرة من المادة تنزل بكل النصوص السابقة على صدور القانون التي تضمنت إعطاء صفة الضبط القضائي لموظفين آخرين - إلى مستوى القرارات الوزارية ولو كانت صادرة بها قوانين أو مراسيم ( قرارات جمهورية ) . وتجعل لوزير العدل - بالاتفاق مع الوزير المختص - أن يصدر قرارات منه بتعديلها .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٦٦ - لا يكفى مجرد كون الشخص من رجال الشرطة لمنحه صفة الضبط القضائي لأن هذه الصفة ترتبط بالوظيفة لا بالدرجة العسكرية .

مادة ١٠٠ - إذا بدأ مأمور الضبط القضائي الإجراءات على أساس وقوع الواقعة في اختصاصه فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها ، واتصلوا بها ، أينما كانوا ، ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخوله له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة ولو تم ذلك خارج دائرة اختصاصه المكاني .

مادة ١٠٢ - إذا خرج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذي أشار إليهم الشارع في المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وتذكر المواد ٦٧ ، ومن ٧٠ - ٧٧ قيام صفة الضبطية القضائية بالنسبة للفئات الآتية .

— ضباط وأمناء وكونستبلات إدارة مكافحة المخدرات وفروعها - في شأن الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في جميع أنحاء الجمهورية .

- ضبط مكاتب حماية الأحداث - في شأن ما يرتكبه الأحداث أو ما يرتكب ضدّهم من جرائم الاستغلال أو التمرّض .
- ضبط المباحث بالهيئة العامة للبريد .
- . معاونون المحققين بمحاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال .
- في خصائص الأعمال التي تنطأ بهم وأثناء تاديتها .
- مديرو إدارات التفنّيش ووكلاؤهم بمراقبات التموين فيما يتعلق بمخالفة قوانين التموين والتسعين الجبرى ، في دائرة المحافظة التي يعملون بها .
- المفتشون البيطريون - بالنسبة لأحكام قوانين قمع الغش والتدليس ومراقبة الأغذية وتداولها .
- مفتشو الصحة - في شأن المخالفات المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم .
- رجال غفر السواحل - فيما يتعلق بجرائم التهريب .
- مأمور الجمارك - فيما يتعلق بأعمال وظائفهم طبقاً للقانون ٩٦ لسنة ١٩٦٣ .

### ● المبادئ القضائية :

★ يبين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٦ سنة ١٩٧١ أن مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام بعضهم ذوو اختصاص عام ولكن في دوائر اختصاصهم فقط كأعضاء النيابة العامة ومعاونيها وضباط الشرطة والبعض الآخر ذوو اختصاص عام في جميع أنحاء الجمهورية ومن بينهم مدير الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الإدارة . اختصاص هذه الفئة الأخيرة ضبط جميع الجرائم مادام أن القانون حين أضفى عليهم صفة الضبطية القضائية لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها مقصورة على نوع معين من الجرائم لا اعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة ولكن الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام .

ومأموري الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص مقصور اختصاصهم على جرائم معينة تحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كيانا خاصا يميزهم من غيرهم وهم الذين عتقهم المادة ٢٣ ( الفقرة الرابعة منها ) .

( نكض ١٩٧٧/١/٢٨ ص ٧٧٥ )

★ 'المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد استبدالها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد منحت انهاء الشرطة سلطة الضبط في دوائر اختصاصهم مما مؤده أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع

الجرائم مادام أن قانون الإجراءات الجنائية حين اضمح عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد إلا بالاختصاص المكنى فلم يحد من ولايتهم فيجعلها مقصورة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام . ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار تنظيمي لا يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما يخلو وزير الداخلية حق إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن أى مما منحها لهم القانون ، بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم .

( نكض ١٩٨٠/٥/٣٠ مع س ٣٦ ص ٧٣٦ )

★ منحت المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة ، مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما اضمح عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها مقصورة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة . وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط ذوي الاختصاص العام ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار تنظيمي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما يخلو وزير الداخلية حق إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم .

( نكض ١٩٧٢/١٢/٣ مع س ٢٣ ص ١٣١٧ )

★ وإذا كان من قام بالتفتيش ضابطا من ضباط مديرية الدقهلية تابعا مباشرة لمديرها وحكمادها فإنه بذلك تكون له صفة مأموري الضبط القضائي بوجه عام بالنسبة لجميع الجرائم بدائرة المديرية فإذا نديته النيابة المختصة بالتفتيش كان إجراؤه سليما ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدير أو الحكماد قد كلف ذلك الضابط بالتحري في نوع معين من الجرائم أو خصصه فترة محددة للتحري في جرائم المخدرات بذاتها ، سواء بالتعاون مع فرغ إدارة المخدرات بالمديرية أو على وجه الاستقلال عنه ، لأن إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام لم يزع اختصاص مدير الدقهلية في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديريته ، وتكليف بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها مشتركين مع ضابط إدارة المخدرات أو مستقلين عنهم مما يدخل في صميم تقديره .

( نكض ١٩٥٣/٧/٩ مع س ٤ في ١١٧٤ )

★ من المقرر أن ضابط مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .

( نكض ١٩٧٤/٢/٢٥ مع س ٢٥ ص ١٩٥ )



★ مأمور الجمرک هو من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٦٢ التى جرى نصحها باعتبار موظفى الجمارک الذين يصدر بتحديد وتوظيفهم قرار من وزير الخزانة من مأمورى الضبط القضائى فى حدود اختصاصهم وقد حدد وزير الخزانة فى قراره ٧١ لسنة ١٩٦٢ هؤلاء الموظفين ومن بينهم مأمور الجمارک .  
( نطق ١٩٧٣/٤/٢٩ مع ٢٤ ص ٥٥٩ )

★ تنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٢ سنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول على أن « يكون لموظفى الجمارک وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وفى سبيل ذلك يجوز لهم وإسائر مأمورى الضبط القضائى فى حالة الاشتباه بتفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ ، ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه فى الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونيه مندوب واحد على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المراكز أو نقطة البوليس حسب الأحوال - والموظفين المذكورين فى جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات » . وإذا كان يبين من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن رئيس مكتب الإنتاج المختص قد أورد فى محضر الضبط ما يبرر قيام حالة الاشتباه لديه وأنه هو الذى باشر بنفسه تفتيش مسكن المطعون ضدها ومن ثم فإن الإجراءات التى اتخذها صحيحة استنادا إلى المادة ٢٢ من القانون ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها ويكون ما ذكره الحكم عن بطلان تلك الإجراءات وعدم جواز التعويل على الدليل المستند منها غير سديد مما يقتضى معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .  
( نطق ١٩٧٣/١٢/١٦ مع ٢٤ ص ١٢٢٠ )

★ واضح من نص المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصاتها ، أن ضباط مكتب حماية الأحداث هم - بحسب الأصل - من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينسب اختصاصهم طبقا لما نص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية بهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه .  
( نطق ١٩٧٣/٥/٢١ مع ٢٤ ص ٦٣٩ )

★ ولا ريب فى أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع يدخل فى ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر فى المحلات .  
( نطق ١٩٥٦/٣/٢٧ مع ٧ ص ٢٩٧ )

★ إذا كان الثابت أن الطاعن يعمل فى خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها فإنه يخضع لقانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقا للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه ، ومن ثم فإن جريمة الاختلاس التى ارتكبتها بسبب تأديته أعمال وتوظيفته تسرى عليها أحكام هذا القانون وفقا لما تقتضى به الفقرة الأولى من المادة الصليبية منه . ولما كان ذلك . وكانت الواقعة على الصورة التى أوردتها الحكم تعتبر فى حالة تلبس بجريمة اختلاس البترول فإنه يحق لضباط القوات

المسلحة بوصفهم من أعضاء الضبط القضائي العسكري القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادتين ١٣ ، ١٦ ، من القانون المذكور وإذا ظهر عرضا أثناء التفتيش أن الطاعن يحرز مادة مخدرة جاز لهم ضبطها عملا بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون .

( نقض ١٩٧٤/٥/٥ مج ٢٥ ص ٤٥٤ )

★ إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع - فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخوله القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة .

( نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ مج ٢٤ ص ١٠٥٣ )

★ لما كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع الموقوفات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجرى كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعنين على اثر ظهور اتصالهما بالجريمة . ولما كان ذلك ، وكان الإنان الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط الموقوفات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فإن قيامه بتنفيذه يكون صحيحا في القانون .

( نقض ١٩٦٣/٢/٥ مج ١٤ ص ٩٧ )

★ من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته في غير أوقات العمل الرسمي بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة - حتى إذا كان في إجازة أو عطلة رسمية - ما لم يتوقف عن عمله أو يمنع إجازة إجبارية .

( نقض ١٩٧٢/١١/٢٠ مج ٢٤ ص ١٠٣٢ )

## المادة ( ٢٤ )

يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم ، وأن ينعنوا بها فورا إلى النيابة العامة .

و يجب عليهم وعلى مرعوسهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا المعينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم ، أو التي يعلنون بها بآية كيفية كانت وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة المحافظة على أدلة الجريمة .

و يجب أن تكتب جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محاضر مواقع عليها منهم وبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على

ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا . وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضيوبة .

### ● واجبات رجال الضبط القضائي وسلطاتهم في شأن جمع الاستدلالات :

توضح هذه المادة واجبات رجال الضبط القضائي في شأن جمع الاستدلالات - وهي مهمتهم الأصلية ، في حالة إبلاغهم أو علمهم بأية كيفية بوقوع جريمة ما . وتحدد المادة ٢٩ سلطاتهم في هذا الشأن .

ويدخل في معنى الحصول على الإيضاحات والتحريك عن الجرائم فيما استقر عليه قضاء النقض ، حق رجال الضبط القضائي ومساعدتهم من رجال السلطة العامة في استيقاف الأشخاص إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الشبهة والريب - وذلك للتحرى عن شخصيته - ويسند قضاء النقض حق الاستيقاف إلى المادة ٢٤ أ ج . ونفصل القول فيه في مقدمة الفصل الثالث ( قبل المادة ٢٤ ) .

أما إجراء القبض على شخص « للتحرى » فإن أساسه قيام دلائل على وجوده في حالة اشتباه - أى على قيام جريمة الاشتباه ضده طبقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، وذلك طبقا لشروط المادة ٢٤ أ ج ( انظر بحثا لنا في مجلة المحاماة السنة الستون ، العدد ٣ ، ٤ مارس وأبريل سنة ١٩٨٠ - ص ٤٠ وما بعدها ) .

ولرجال الضبط القضائي أن يمارسوا - فضلا عن ذلك - بعض السلطات المتصلة بالتحقيق كالقبض وتفتيش الأشخاص ودخول المنازل . وتثبت لهم هذه السلطات بشروط مختلفة تتناولها الفصول الثلاثة التالية من القانون ، وتكتمل السلطات المخولة لأمور الضبط القضائي إذا كانت الجريمة في حالة تلبس .

والمحاضر التي يحررها مأمور الضبط القضائي بما اتخذته من إجراءات هي مجرد تسجيل إداري لما قاموا به ، ولا تعتبر تحقيقا في الأدلة مما هو وصفه التحقيق القضائي - كما أنها لا تخضع للشكليات المقررة في شأنه .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١١٢ - لأمور الضبط القضائي أن يستعين في تحرير محضر جمع الاستدلالات بغيره فلا يشترط أن يحرره بيده ، ولكن يجب أن يكون ذلك في حضرته وتحت بصره .

## ● المبادئ القضائية :

★ ليس بصحيح أن رجال البوليس ليس من حقهم إجراء التحريات إلا عن الوقائع التي تبلغ إليهم لأن المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات ( ٢٤ أ ج ) تجيز لهم أيضا إجراء التحريات عن الوقائع التي « يعلمون بها بأي كيفية كانت » مما يفيد تخويلهم حق التحري عن الوقائع التي يشاهدونها بأنفسهم ولو لم تبلغ إليه .

( نكض ١٩٤٣/١١/١٥ مع س ٤٤ ص ٤٩ )

★ الاستيقظ هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباهه بقرره الظروف وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن مشاهدة رجل الشرطة لمرتب يحمل مقلطا ويقف أسفل الكوبرى في مكان مظلم يبيح للشرطي وهو المكلف بتفقد حالة الأمن أن يذهب إليه ويستوضحه أمره - صحيح في القانون .

( نكض ١٩٧١/١٢/٢٠ مع س ٢١ ق ١٧٩ ص ٧٨٨ )

★ سلطة التحري وجمع الاستدلالات ليست مقصورة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم بل خولها القانون أيضا لمروسيهم ، ولأنك أن رجال البوليس الملكي ( السرى ) هم من مروسى الضبطية القضائية ولهم بهذه الصفة الحق في إجراء التحريات وجمع الاستدلالات .

( نكض ١٩٤٣/١١/١٥ مع س ٤٤ ص ٤٩ )

( نكض ١٩٨٠/٦/٩ مع س ٢١ ص ١٣٩ )

★ من المقرر أن جمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق - على ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل إن القانون يخول ذلك لمساعدتهم - ومادام هؤلاء قد كلفوا بمساعدة مأموري الضبط القضائي فيما يدخل في نطاق وظيفتهم فإنه يكون لهم الحق في تحرير محاضر بما أجروه .

( نكض ١٩٧٢/١/١٠ مع س ٢٤ ص ٤٢ )

★ غير أن : القانون بين مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مروسيهم كرجال البوليس والمخبرين منهم ، فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضاف عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبقها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة ( وليس من ذلك القبض والتفتيش ) .

( نكض ١٩٥٦/٤/٢٥ مع س ٧ ص ٦٥٩ )

★ ومن الواجبات المفروضة قانونا على رجال الضبطية القضائية وعلى مروسيهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات وأن يجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ إليهم أو التي يعلمون بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع - وقيام النيابة العمومية بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود هؤلاء المأمورين عن القيام بهذه الواجبات

بجانبها في ذات الوقت التي تباشر فيه عملها . وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليهم بحثهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها . والمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر مادامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

( نفق ١٩٣٩/١/٢٢ مع س ٤٠ ص ٤٧٠ ونفق ١٩٧٠/١/١٩ مع س ٢١ ص ١٢٩ )

★ إن حالة التلبس الجنائية توجب على مأمور الضبط القضائي - طبقا للمادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية - الانتقال فوراً إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها ، فضلا عن أنها - طبقا للمادتين ٢٤ ، ٤٦ من هذا القانون - تبيح له أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه .

( نفق ١٩٨٥/٥/٣٠ مع س ٣٦ ص ٧٣٦ )

★ إذا قدم المتهم في قضية منظورة أمام المحكمة بلاغاً إلى البوليس يتهم فيه بعض شهود الإثبات في القضية بالسعي في تلفيق شهادات ضده وحقق البوليس هذا البلاغ ثم أصدرت المحكمة قراراً باستبعاد تحقیقات البوليس بطله أنه ليس لأي سلطة أن تباشر أى إجراء في الدعوى بغير إذن خاص من المحكمة مادامت القضية مطروحة أمامها ، فإن المحكمة تكون مخطئة في ذلك ، لأن التحقيقات التي استبعدتها خاصة بجريمة الاتفاق على تلفيق شهادة في القضية وهذا الاتفاق ليس من إجراءات القضية التي لا يجوز لأحد التدخل فيها مادامت منظورة أمام المحكمة ، وإنما هو خاص بجريمة عرضية ارتكبت أثناء وجود القضية الأصلية لدى المحكمة ، فالنيابة والبوليس القضائي حق تحقيق مثل هذه الجريمة ، والنيابة ولكل ذي شأن أن يعتمد على هذا التحقيق ويتحدى به لدى المحكمة والمحكمة حرة في تقديره والأخذ به أو إطرأحه .

( نفق ١٩٣٣/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٣٥ ص ١٢٩ )

★ وأن القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضى التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ، ومؤدى ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحضه ، ومادام هو يوقع عليها إقراراً منه بصحتها ، فلا يهم بعد ذلك إن كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره .

( نفق ١٩٥٢/٢/٣ مجموعة الحكم للنقض س ٣ ص ٧٥٨ )

★ وأن عدم توقيع الشاهد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه إهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات ، وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع ذلك لأن قانون الإجراءات الجنائية وإن كان قد أوجب في المادة ٢٤ منه أن تكون المحاضر التي يحررها رجال الضبط القضائي مشتملة على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا ، إلا أنه لم يربط البطلان على إغفال ذلك .

( نفق ١٩٥١/٧/٣ مجموعة الحكم للنقض س ٥ ص ٨٧٥ )

★ وعدم سؤال المتهم في التحقيقات الأولية ليس من شأنه أن يؤثر في صحة هذه التحقيقات أو المحاكمة ، وهذا في مواد الجنب والمخالفات على الأخص إذ القانون لا يوجب فيها أن تكون المحاكمة مسبوقه بأي تحقيق ابتدائي .

( نفق ١٩٣٩/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ٤١ ص ٢٢٧ )

★ والعبرة في صحة الإجراءات بسلامة التحقيق الذي يجرى أمام المحكمة فعدم مواجهة الشهود للمتهم في تحقيقات البوليس لا يكون فيه مخالفة للقانون يترتب عليها بطلان خصوصاً إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت الشهود في حضور المتهم .  
(نقض ١٩٣٩/١٢/٢٥ مع ٤١ ص ٣٤٨)

★ تنص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه « ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها » مما يستفاد منه أن القانون وإن كان يوجب أن يحرر مأمور الضبط القضائي محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبيناً فيه وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها إلا أنه لم يوجب عليه أن يحرر المحضر في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها . هذا فضلاً عن أن مانص عليه القانون فيما تقدم لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد ولم يترتب على مخالفته البطلان .  
(نقض ١٩٦٥/١/١١ مع ١٦ ص ٣٦)  
(ونقض ١٩٨٠/١/٣١ مع ٣١ ص ٢٧)

★ والفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لم ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكامها مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .  
(نقض ١٩٥٥/١٠/١٧ مجموعة أحكام للنقض ص ٦ ق ١٢١٩)

★ وإن القانون لا يوجب البطلان إذا لم يحرر مأمور الضبطية القضائية محضراً بكل ما يجريه في الدعوى قبل حضور النيابة . وإن كان يوجب عليه ذلك في سبيل تنظيم العمل وحسن سيره .  
(نقض ١٩١٩٤٩/٤/١٨ المعادة ص ٣٠ ص ٩٣)  
(ونقض ١٩٥٨/١١/٣ مع ٩ ص ٨٦٦)

★ وإن مجرد التأخير في تبليغ حوادث الجنايات إلى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ماتجريه من تحقيق في تلك الحوادث .  
(نقض ١٩٥٤/١٢/١٥ مجموعة أحكام للنقض ص ٦ ق ٣١٥)

## المادة ( ٢٥ )

لكل من علم بوقوع جريمة ، يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، إن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها .

### ● التعليق :

حق التبليغ المنصوص عليه في هذه المادة ، يعفى من قام بالإبلاغ عن جريمة - من أية مسطرة عما يصيب المتهم أو غيره من أضرار بسبب هذا البلاغ .

## ( المادة ٢٦ )

يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تادية عمله أو بسبب تاديبته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

## ● التعليق :

في الحالة المنصوص عليها في هذه المادة ينقلب حق التبليغ المنصوص عليه في المادة السابقة - إلى واجب قد يترتب على الإخلال به مساطة إدارية على الأقل . وقد تترتب عليه مساطة جنائية إذا أدى عدم التبليغ إلى الإضرار بالمصالح أو الاموال العامة كما في بعض الصور المنطبقة على المادة ١١٦ مكرر ( ١ ) من قانون العقوبات .

## ● المبادئ القضائية :

- ★ امتناع الموظف أو المكلف بخدمة عن أداء واجب التبليغ عن جريمة يعتبر إخلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة يستوى في القانون مع امتناع الموظف أو المستخدم العام عن أداء عمل من أعمال وتظيفته تطبيقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ التي عدت صور الرشوة وجاء نصها في ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم .
- ( نطق ١٩٦٧/١١/٢٨ مع م ١٨ من ١١٩٦ ) .

## ( المادة ٢٧ )

لكل من يدعى حصول ضرره من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي .

وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى إلى النيابة العامة مع المحضر الذي يحرره .

وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى إلى قاضي التحقيق أن تحيل معها الشكوى المذكورة .

## ● التعليق :

يؤدي مجرد اتخاذ صفة المدعى بالحقوق المدنية في مراحل جمع الاستدلال والتصرف

فيها - إلى بعض الحقوق الإجرائية مثل إعلانه بأمر الحفظ - المنصوص عليه في المادة ٦٢ ج . أما بعد إحالة الأوراق إلى جهة التحقيق فإن هذه الجهة تفصل في قبول المدعى مدنيا بهذه الصفة - في التحقيق فتثبت له الحقوق المتعلقة بها أثناء التحقيق أو لا تثبت ( م ٧٦ ، م ١٩٩ مكررا والتعليق عليها ) .

### ( المادة ٢٨ )

الشكوى التي لا يدعى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات ، ولا يعتبر الشكوى مدعياً بحقوق مدنية إلا إذا صرح بذلك في شكواه أو في ورقة مقدمة منه بعد ذلك أو إذا طلب في إحداها تعويضاً ما .

● انظر المادة ٤٤ والتعليق عليها .

### ( المادة ٢٩ )

لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من تكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولهم أن يستمعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة .

ولا يجوز لهم تحليل الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين .

● التعليق :

سلطات مأمور الضبط القضائي في شأن جمع الاستدلالات على النحو المبين بهذه المادة لا جزء لها ، واستجابة الشهود والمتهم وأهل الخبرة لما يسألهم عنه اختيارية . غير أن سؤاله للمتهم هو شرط لقيام سلطته في احتجازه بعد القبض عليه طبقاً لما سيرد في المادة ٣٦ . وعليه أن يثبت سؤاله عما هو منسوب إليه وأن يثبت أقواله أو امتناعه عن إبداء أقواله أمامه ، ولكنه لا يحق له استجوابه تفصيلاً ( يراجع التعليق على المادتين ١٢٢ ، ١٢٤ ) .

ويتكون من مجموع ما نصت عليه هذه المادة والمادة ٢٤ هيكل واجبات وسلطات مأمور



الضبط القضائي في شأن جمع الاستدلالات - دون سلطاته المتصلة بالتحقيق ( راجع التعليق على المادة ٢٤ ، والفصول الثلاثة التالية ) .

هذا وقد يقوم مأمور الضبط القضائي ببعض أعمال التحقيق بناء على ندبه للقيام بها ( م ٧٠ ) . كما أن سماع الشهود والخبراء بعد حلف اليمين في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية هو تفويض تشريعي ببعض سلطات التحقيق حيث يعتبر سماع الشهود أو عمل الخبير في هذه الحالة قد تم أمام سلطة التحقيق ، وله قوة الدليل المحقق .

أما غير ذلك من السلطات المتصلة بالتحقيق والمخولة لرجل الضبط القضائي في القانون - وهي القبض على المتهم وتفتيشه - فلا تقوم إلا بشروط معينة وفي أحوال أهمها حالة التلبس طبقاً لما تنص عليه الفصول الثلاثة التالية .

#### ● من التعليمات العامة للنيلبات :

مادة ١١١ - يجوز للمحامين الحضور عن ذوى الشأن أثناء إجراءات الاستدلالات ، ولا يجوز منهم من الحضور في أية صورة أو لى سبب .

#### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يجيب المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النياية ما ترى وجوب تحقيقه منه ، وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد به مادام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة ولها أيضاً أن تعول على ما يتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعترافات مادامت قد اطمانت إليها لما هو مقرر من أن الاعترافات في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائفة . ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى اطمانت إلى صدقه ومطابقتها للحق والواقع .

(نقش ١٩٧٧/١/٢ مع ٢٨ من ٥) .

( راجع أيضاً : نقش ١٩٧٤/٣/٢٤ مع ٢٥ من ٣١٧ ) .

( ونقش ١٩٧٣/١١/٢٥ مع ٢٤ من ١٠٥٣ ) .

( ونقش ١٩٨٠/٣/٦ مع ٣١ من ٥٩ ) .

( ونقش ١٩٨٧/٤/٦ مع ٣٣ من ٩٠ ) .

★ أوجب القانون على الخبراء أن يخلطوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدورأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة كما أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس

الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لمسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كلف ذلك - وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز للمأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وإن يطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط في مواد الجنع والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة . فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى ولو لم يحلف مقدمه يمينًا قبل مباشرة المأمورية ، على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرًا من عناصرها مادام أنه كان مطروحًا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة .

( نكض ١٩٧٥/٤/١٣ مع س ٣٦ من ٣٢٣ ) .

## الفصل الثاني

### في التلبس بالجريمة

#### مقدمة :

كان مشروع القانون المقدم من الحكومة يعطى لهذا الفصل عنوان « الجريمة المشهودة » ، فأجرى مجلس الشيوخ تعديله بإعادة استعمال عبارة « التلبس بالجريمة » ، قولاً ( في تقرير لجنة التشريعية ) - بأنها عبارة صحيحة في ذاتها استعملت خمسة وستين عاماً منذ صدور القانون ( قانون تحقيق الجنايات في سنة ١٨٨٢ ) واعتادت عليها الألسن .

غير أن هذه العبارة وإن لم تذكر « تلبس الجاني بالجريمة » إلا أنها تشير في معناها اللغوي إلى علاقة بين الجريمة وفاعلها . ذلك في حين أن المقصود هنا حالة تقوم بين الجريمة وبين رجل الضبط القضائي الذي يشهد ارتكابها بنفسه أو يشهد نتائجها وأثارها عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، كما الحق القانون بهذه الحالة حضور مأمور الضبط حالة متابعة الجاني عقب ارتكابها ، أو رؤيته له بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً ما قد يكون دليلاً على ارتكابها لها ، على تفصيل وارد بالمادة ٢٠ .

وقد كانت المذكرة الإيضاحية للقانون تذكر أنه « يقصد بالجريمة المشهودة الجريمة التي ترى حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة بصرف النظر عن الجاني ، فقد تكون الجريمة مشهودة دون أن يشاهد الجاني ، وقد استبدل هذا النص بالنص الحالي ( نص القانون القديم ) وهو « مشاهدة الجاني متلبساً بالجريمة » ، إذ يروم أن الجريمة لا تكون مشهودة إلا إذا كان الجاني قد ضبط متلبساً ، وهو معنى يخالف المقصود من النص » .

ويرتب القانون على قيام حالة التلبس واجبات وسلطات لمأمور الضبط القضائي سواء في هذا الفصل أو في الفصلين التاليين بشأن القبض على الأشخاص ، وتفتيشهم وتفتيش منازلهم مما يتضمن تعرضاً لحريات الأفراد دون أمر من سلطة التحقيق .

ويرتب القانون بعض السلطات المشابهة للقبض على الأشخاص - لرجال السلطة العامة لأحد الناس ( م ٢٧ ، ١٢٨ ج ) وفي هذه الأحوال يقدر قيام حالة التلبس بالنسبة إلى من يعطيه القانون تلك السلطة شخصياً فيتعين أن يكون هو الذي يشاهد الجريمة في

حالة من الحالات المشار إليها في المادة ٣٠ . فالتلبس يشهد ، ولا يشهد عليه - أي أن السلطات التي تترتب على التلبس تقوم بالنسبة لمن يشهده ، ولا تقوم لمن يتلقى شهادة غيره عليه .

على أنه فيما يتعلق بمأمور الضبط القضائي يتعين أن تكون مشاهدته لحالة التلبس قد تمت دون افتئات على حريات الأفراد ، فلا تكون نتيجة تسور غير مشروع أو تسلل على غير إرادة خالصة من جانب صاحب المكان أو استرقاق للسمع أو ما إلى ذلك في غير الأحوال التي يجيزها القانون - وتراعى في ذلك أحكام المادة ٤٥ أ ج .

« وقد زيدت على الحالات الأربع التي تعتبر فيها الجريمة مشهودة حالة خامسة وهي وجود آثار أو علامات بمرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، كان يوجد به خدوش حديثة أو آثار مكدوف نارى حديث أو دماء ظاهرة بملابسه ، وذلك لأن وجود هذه الآثار والعلامات لا يقل عن حالة حمل الأسلحة والآلات أو الامتعة في الدلالة على ارتكاب الجريمة » .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتشميل فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب . وإن فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية إجراء التفتيش مادام المتهم لم يكن في إحدى حالات التلبس استناداً إلى أن حالته القرب ما تكون إلى حالة التلبس الاعتباري .

( نقض ١٩٣٨/٦/٢٩ للمجلس من ١٩ رقم ١٤٣ من ١٣٣٢ ) .

★ وحالات التلبس واردة في القانون على سبيل الحصر ويجب لكي يحول في هذه الحالات لرجال الضبطية القضائية حق التحقيق وما يستلزمه من قبض وتفتيش في الحدود التي رسمها القانون أن يكون مأمور الضبط القضائي قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى الحالات المذكورة أما إذا كان غيره هو الذي شاهد حالة التلبس فيجب أن يكون مأمور الضبطية القضائية قد انتقل إلى محل الواقعة عقب ارتكابها بيرة سيرة وعين آثارها ومخالم ووقوعها .

( نقض ١٩٣٨/٥/٢٣ المجموعة الرسمية من ٣٩ من ٥٢٧ ) .

★ ولكي يمكن القول بتوافر حالة التلبس يجب أن يكون مأمور الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى حالات التلبس التي عدتها المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ( ٣٠ أ ج ) . وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ التلبس عن طريق الرواية عن شاهد التلبس على حين أنه لا يكون قد شاهد هو بنفسه صورة من الصور المنصوص عليها في المادة الثامنة السالف ذكرها ولا لاستعمال الأمر إلى إمكان إثبات التلبس بشهادة الشهود وهو ما لا يجهزه أحد من رجال القانون إلا في باب الزنا إذ اتفقوا على أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبساً بالجريمة أحد

أمور الضبطية القضائية ، بل يكفى أن يشهد بعض الشهود برويتهم إياه في حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتعذر اشتراط المشاهد في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية .

( نكفص ١٩٣٥/٥/٢٧ للجمعية الرسمية من ٣٦ من ٥٦٥ ) .

( نكفص ١٩٤٣/١١/١٥ للمجلس من ٤٦ من ٣١٠ ) .

( نكفص ١٩٨٣/٥/٢٥ مع ٣٤ في ١٣٨ ) .

★ من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائية من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يفنيه عن ذلك أن يتلقى نياها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماضي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها . اللهم إلا إذا كانت الجريمة متتابعة الأفعال مما يقتضي المضي فيها تدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه .

( نكفص ١٩٧٩/٥/١٧ مع ٣٠ من ٨٥٤ ) .

( نكفص ١٩٨٠/٢/٢٧ مع ٣١ في ٥٥ ) .

★ والتلبس حالة تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها فإذا شوهد منزل المتهم منبعثاً منه نور كهربائي مع أنه غير مشترك عند الشركة في الإنارة وشوهدت أسلاك كهربائية . فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لشركة النور .

( نكفص ١٩٣٧/٤/٥ للمجلس من ١٧ رقم ٥٦٧ من ١١٢٠ ) .

( نكفص ١٩٥٦/٤/١٦ مجموعة أحكام للنكفص من ٧ رقم ١٦٤ من ٥٦٧ ) .

★ من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت في جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء كان فاعلاً أو شريكاً . هذا ولا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها .

( نكفص ١٩٧٩/٤/٣٠ مع ٣٠ من ٥١٤ ) .

★ إذا كان البين من الصورة التي اعتنقها الحكم المطعون فيه وأورد عليها أدلة سائفة لم يجدد الطاعن أن لها أصلها في أوراق الدعوى أنه عند اللقاء القبض على الطاعن كانت الجريمة التي ارتكبها في حالة تلبس وكان المستفاد من نص المادة ٩٩ - ١ من الدستور أنه يجوز في حالة التلبس بالجريمة اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد عضو مجلس الشعب دون إذن سابق من المجلس ، ومن ثم ومع صحة دفاع الطاعن بأنه عضو مجلس الشعب في أن منعه بيطان إجراءات القبض عليه والتحقيق معه ومحاكمته يكون بعيداً من محجة الصواب .

( نكفص ١٩٨٣/٢/٨ مع ٣٤ من ٢١٧ ) .

## ( المادة ٢٠ )

تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة .  
وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجنى عليه مرتكبها ، أو تبعته العامة مع الصباح إثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

## ● التعليق :

يشير النص في الفقرة الأولى إلى مشاهدة رجل الضبط القضائي للجريمة ذاتها - حال ارتكابها - سواء ميز الجاني أو لم يميزه ، أو مشاهدته لأثارها أو نتائجها عقب ارتكابها بجرهه يسيرة . ويركز النص في هذه الفقرة الأولى على مشاهدة ماديات الجريمة دون اعتبار كبير للجاني ، وهذا هو أصل فكرة التلبس أو الجريمة المشهودة مما يتفق وكونها حالة عينية تتعلق بالجريمة ذاتها .

وفي الفقرة الثانية يشير النص إلى حالات التلبس « الاعتباري » وهي حالات تتعلق برؤية رجل الضبط متابعة المجنى عليه الجاني ، أو متابعة العامة له مع الصياح ، أو رؤية الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملاً ما قد يعتبر دليلاً على ارتكابه له - من أسلحة أو أوراق أو آثار أو علامات بجسمه أو ملابسه فتقوم بالنسبة لرجل الضبط في هذه الحالة الواجبات والسلطات المقررة بالمواد التالية والفصلين القادمين ولولم يكن قد شاهد ارتكاب الجريمة أو أثارها بالذات .

## ● المبادئ القضائية :

★ التلبس على ما يبين من نص المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . كما أن حالة التلبس بالجناية تبنيح للماموري الضبط القضائي - طبقاً للمادتين ٢٤ ، ٤٦ من هذا القانون - أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ... ولما كانت المحكمة قد حصلت واقعه الدعوى - بما مؤداه أن حالة التلبس بجناية إحراز جواهر مخدرة قد توافرت بإخراج المحكوم عليه الآخر قطعة الحشيش من جيبه - كمينه - وأن الدلائل الكافية قد توافرت كذلك على اتهام الطاعن ، المرافق له بإحراز باقي كمية المخدر التي أبرزت منها تلك العينة ، فإن المحكمة إذ انتهت إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه - تأسيساً على توافر حالة التلبس التي تبنيحها - تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى على حكمها في هذا الخصوص غير سديد .

( نقض ١٩٧٧/١/٣٠ مع ٢٨ من ١٥٩ ) .

★ حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت أن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المسندة إلى الطاعن لم تكن في أي من حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٢٠ إجراءات والتي تجبزم لأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بدون إذن من النيابة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون ، فإن ما قاله الحكم من قيام حالة التلبس - لأن جريمة السرقة كانت متلبساً بها - لا سند له من القانون .

( نقض ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ من ٤٣ ) .

## أحوال التلبس :

### ( ١ ) قيام التلبس بمشاهدة الجريمة حال ارتكابها :

★ لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى قدم اللقطة إلى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوى مخدر الأفيون الذى عرض عليه شراؤه وهدد له سعره وقرره من أنفه ليشم رائحته ويتأكد من وجوده وكان ذلك منه طوعية واختياراً ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس بتبيح القبض والتفتيش .

( نقض ١٩٧٧/١/٩ مع ٢٨ ص ٤٨ ) .

★ يكفى أن يكون الضابط ( أو الشاهد ) حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء أكان ذلك عن طريق السمع أو النظر أو الشم . على أنه يجدر بالمحاكم أن تتحرز في كل الحالات فلا تقرر القبض أو التفتيش الذى يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذى أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك .

( نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ للمجموعة الرسمية ص ٤٥ ص ١٠٧ ) .

( نقض ١٩٨٣/١١/١٠ مع ٣٤ ق ١٨٧ ) .

★ التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفى لتوافرها أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه أو أدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، متى كان ذلك الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضابط اهتم رائحة الحشيش تنبعث من مقهى المتهم فدخله ، وما أن استدار المتهم وعرف شخصية الضابط حتى ألقي اللقطة من يده على الأرض تبين أنها تحوى حشيشاً ، فإن الحكم - إذ استدل من ذلك على قيام حالة التلبس التى تجيز القبض والتفتيش - إنما يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( نقض ١٩٦٢/٤/٩ ص ١٣ ص ٣٢٢ ) .

★ لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .

( نقض ١٩٨٣/١٠/١٧ مع ٣٤ ق ١٦٢ ) .

★ ويكفى في قيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة معينة فإذا كان من الواضح من بيان الواقعة الذى أورده الحكم ، أن البوابس الملكى شاهد أثناء مروره بورشة هندسة لسم مصر المتهم وهو يخرج من الورشة مسرعاً وبحالة تدعو إلى الشبهة وكان يحمل شيئاً في يده فسأله عنه فأخبره أنه ترانسفورمر وجده في ورشة التليفونات فاقفاده إلى مكتب الضابط القضائي ، فإن من شأن ذلك أن تؤدى عللاً إلى ما استنتجه المخبر من أن الطاعن سارق للجهاز الذى يحمله ويحاول الخروج به من مكان الحادث ، وهو ما يبيح له قانوناً القبض على المتهم واقتياده لتسليمه إلى أقرب مأمور من رجال الضبط القضائي ، إذ يكفى في حال التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة معينة .

( نقض ١٩٥٥/٦/٢١ مجموعة أحكام النقض ص ٦ ص ١١٦٢ ) .

★ لما كان الحكم قد استظهر في بيان واقعة الدعوى وفي رده على دفع الطاعة ببطان إجراءات القبض والتفتيش ، وتوافر حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر في حقها بما أفصح عنه من مشاهدة الضابطين لها في مسألة مسكن زوجها الذي صدر الإنذار بتفتيشه للبحث فيه عن مخدرات ورؤية الضابطين لها وقتئذ وهي تخرج علبة من جيبها وتحاول التخلص منها بإلقائها على الأرض . فإنه لا يؤثر في توافر هذه الحالة ما تثيره الطاعة من أن الضابطين لم يشاهدوا ما بداخل العلبة ومحتوياتها قبل القبض عليها وتفتيشها ، لما هو مقرر من أنه يكفي للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أن تكون هنا مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المدة التي شاهدها .  
( نقض ١٩٧٥/١٠/١٩ مع ٢٦ من ٥٩٦ )

★ ويكفي في التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق بعد ذلك .  
( نقض ١٩٥٦/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٧ من ٢١٩ ) .

★ وإذا شُهِد شخص يحمل سلاحاً فإنه يعتبر قانوناً في حالة تلبس بجنحة حمل سلاح حتى ولو استطاع فيما بعد أن يقدم الرخصة ، إذ لا يشترط في التلبس أن تكون الجريمة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة عناصرها القانونية أو ثابتة على من اتهم بها .  
( نقض ١٩٤٥/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية س ٤٧ من ٨ ) .  
ومع ذلك فقد جرى بعض قضاء النقض على أنه :

★ إذا كان المتهم قد أخرج ورقة من جيبه عند رؤيته لرجال البوليس ووضعها بسرعة في فمه ولم يكن ما حوته الورقة ظاهراً حتى يستطيع رجال البوليس رؤيته فإن هذه الحالة لا تعتبر حالة تلبس بإحراز مخدر .  
( نقض ١٩٤٧/٢/١٥ المحل س ٢٨ رقم ٣٦٥ من ٩٤٢ ) .

★ من المقرر أنه ليس في مضي الوقت بين وقوع الجريمة وبين القبض . ما تنتفي به حالة التلبس كما هي معروفة في القانون مادام تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجل الضبط القضائي هو مما تستقل به محكمة الموضوع .  
( نقض ١٩٧٩/٥/١٧ مع ٣٠ من ٥٨٤ ) .

( ب ) بعد ارتكابها بدرجة يسيرة :

★ لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ، مادام أنه قد بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ، ومادام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .  
( نقض ١٩٧٣/٢/٢٥ مع ٢٤ من ٣٧٣ ) .

★ ولا محل للقول ببطان التفتيش إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه على أثر إطلاق العيار الناري على المجني عليه بقصد قتله أبلغ الحادث إلى نقطة البوليس ثم إلى النيابة ويوشح التحقيق بمكان الحادث يوم حصوله لأن الواقعة على هذا الأساس - لكون التحقيق بدئاً فيه عقب وقوعها بوقت قصير - تعتبر جنائية متلبساً بها ، ومتى كان الأمر كذلك فإن التفتيش الذي أجراه معاون البوليس يكون صحيحاً ولو لم يصدر به إذن من النيابة ، لأن رجال الضبطية القضائية لهم بمقتضى القانون في أحوال التلبس بالجنائية أن يقيضوا على المتهم وأن يفتشوا منزله .  
( نقض ١٩٤٣/٦/٢١ المجموعة الرسمية س ٤٣ من ٤٢٧ ) .



★ إذا بلغ العدة بحادثة عقب حصولها فبادر بالحضور للمحل الذي به جثة القتل وتحقق من حصول الجريمة ، فأسرع في تفتيش منزل المتهم ، اعتبر هذا التفتيش واقعا في حالة تلبس ولا يزيل عن الجريمة صفة التلبس عدم انتقال العدة إلى محل الحادثة إلا بعد وقوعها بساعة أو ساعتين مادام أن الثابت أن العدة بادر بالحضور لحل الواقعة عقب إخطاره مباشرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال باقية .

( نقض ١٦/٣/١٩٣٦ المجموعة الرسمية س ٣٧ من ٣٦٦ ) .

#### الخلاصة :

★ لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن هو الذي لقي بالكيسين واللفافة عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء ، فتخل بذلك عنهم طواعية واختيارا ، فإذا ما التقطهم الضابط بعد ذلك وفتحهم ووجد فيهم مخدرا فإن جريمة إحرازه تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة . ومن ثم فلا جدوى مما يثبته حول بطلان إذن النيابة بتفتيشه لعدم جدية التحريات وعدم تسببه .

( نقض ١٩٧٦/٤/١٩ مع س ٣٧ من ٤٥٣ ) .

★ من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها . لما كان ذلك ، وكانا ضابطا المباحث قد دخلا إلى المقهى لملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام ، فإن تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المادة المخدرة وإلقائها على الأرض يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تتبع التفتيش والقبض .

( نقض ١٩٧٧/٥/١٥ مع س ٢٨ من ٥٩١ ) .

★ مجرد خوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر بعد إلقائه .

( نقض ١٩٦٤/١/٦ مع س ١٥ من ٢١٩ ) .

★ يشترط في التخل الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطواعية واختيارا فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له . ولما كان الحكم قد عول في إدانة الطاعنة على الدليل المستمد من تخليها عن المخدرون أن يمحس دفاعها بأن التخل كان وليد إكراه وقع عليها من الضابط بما أدخله في روعها من وجوب تفتيشها وإرسالها إلى المستشفى لإجرائه أو يرد عليه بما يسوغ به أطراحه ، فإن الحكم المظنون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

( نقض ١٩٦٦/٢/٢١ مع س ١٧ من ١٧٥ ) .

★ ويشترط في التخل الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطواعية واختيار ، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له . وإن فمتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المسروق إلا عندما هم الضابط بتفتيشه ودون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الإجراء فإنه لا يصح الاعتداد بالتخل ويكون الدليل المستمد منه باطلا .

( نقض ٢١/٢/١٩٥٦ مجموعة احكام النقض س ٧ رقم ٧٠ من ٢٢٤ ) .

★ وإذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة مقصوراً على تفتيش منازل الطاعنين وكان الثابت من الحكم أن الطاعنين لم يشاهدوا في حالة من حالات التلبس وقت ضبطها ولم يصدر إذن بتفتيش شخصيهما وأن إلقاءهما للمخدر لم يكن إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليهما وتفتيشهما بغير مسوغ قانوني وذلك كي لا يضبط معهما بحيث لو كان هذا القبض لم يحصل لما وجد المخدر المضبوط. إذا تقرر ذلك فلا يجوز الاستشهاد على الطاعنين بأنهما كان يحملان المخدر المضبوط لأن العثور عليه على هذه الصورة المتقدمة لم يكن نتيجة عمل مشروع إذ انهما إنما اضطررا إلى إلقاءه اضطراراً عند محاولة القبض عليهما بغير حق .

(نقض ١٩٤١/١/١٣ المجموعة الرسمية من ٤٢ ص ٣٤٥) .

#### (ج) التلبس في صورة الصباح خلف الجاني :

وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور أثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجري في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصباح طالعين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي إليه وأمسك به . وعندئذ ألقى بورقة على الأرض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتياده إلى مركز البوليس . فقام الضابط بتفتيش مسكنه فعثر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر . فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس أمام جريمة سرقة متلبس بها بفرض النظر عما يتبين بعدئذ من حقيقة الأمر عنها وإذا فقد كان له أن يقبض على المتهم . وإذا ما ألقى هذا ما بيده بعد ذلك وأدانت المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون .

(نقض ١٩٥٢/٣/٤ مجموعة أحكام النقض من ٣ ص ٥٣٨) .

★ ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطاتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس على المتهم مادامت قد بينت أنه شوهد وهو يجري من محل الحادث بعد حصولها مباشرة والأهالي يصيحون خلفه أنه القاتل وهو يعدو أمامهم حتى ضبط على مسافة ١٥٠ متراً من مكان الحادث .

(نقض ١٩٥١/١/٢٢ مجموعة أحكام النقض من ٣ ص ٥٣٢) .

#### (د) قيام التلبس بحمل المتهم ما يستدل به على ارتكابه الجريمة منذ وقت قريب :

★ من أحوال التلبس الواردة بالمادة ٨ تحقيق جنائيات ضبط الجناة عقب وقوع الجريمة بزمان يسير حاملين أسلحة أو أمتعة يستدل منها على ارتكابهم للجريمة . فإذا ضبط اثنان عقب ارتكاب جريمة السرقة بزمان قريب وكان أحدهما يحمل سلاحاً والآخر يحمل كيساً به فطن من المسروق اعتبراً مضبوطين في حالة تلبس . وفي ضبطهما على هذا الوجه ما يسوغ للمحكمة أن تعتقد أن حمل السلاح كان مقارناً لارتكاب السرقة .

(نقض ١٩٣٠/١١/١٣ المجموعة الرسمية من ٣٧ ص ٢٢٩) .

#### (هـ) قيام التلبس بوجود أثر أو علامات بالجاني :

★ وإن سماع العيارات من الجهة التي شوهد المتهم قادماً « يجري » منها عقب ذلك مباشرة يعتبر من حالات التلبس بالجناية ، والتي تخول أي إنسان أن يقبض عليه ثم يفتشه .

(نقض ١٩٤٢/١٣/١٤ للمصلحة من ٢٤ ص ١٨٨) .

## ( المادة ٣١ )

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فوراً إلى محل الواقعة ، ويعلين الأثر المادية للجريمة ، ويحافظ عليها ، ويثبت حالة الأماكن والأشخاص ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها .

ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فوراً بانتقله ويجب على النيابة العامة بمجرد إخطارها بجناية متلبس بها الانتقال فوراً إلى محل الواقعة .

● محلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

● أضاف التعديل إلى النص الأصل في نهاية الفقرة الأخيرة عبارة « ويجب على النيابة العامة بمجرد إخطارها بجناية متلبس بها الانتقال فوراً إلى محل الواقعة » .

## ● المبادئ القضائية :

★ إن حالة التلبس الجنائية توجب على مأمور الضبط القضائي - طبقاً للمادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية - الانتقال فوراً إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها ، فضلاً عن أنها - طبقاً للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من هذا القانون - تبين له أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه .  
( نكض ١٩٨٥/٥/٣٠ مع ٣٦ ص ٧٣٦ ) .

## ( المادة ٣٢ )

لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مبالغة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر .

وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة .

## ● التعليق :

يحمي هذه السلطات الجزاء المنصوص عليه في المادة التالية .

## ( المادة ٣٣ )

إذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة السابقة . أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور ، يذكر ذلك في المحضر . ويحكم على المخالف بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً\*

● عدلت العقوبة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢

ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي .

## ● التعليق :

يكفى إطلاع المحكمة على المحضر وما أثبت فيه ، لإصدار الحكم فلا تلتزم بسماع شهادة مأمور الضبط القضائي - بالمخالفة لمبدأ شفوية المرافعة في القوانين الإجرائية .  
( انظر م ٣٠٠ والتعليق عليها )

## الفصل الثالث

### في القبض على المتهم

مقدمة :

في التعريف بالقبض ، والأوضاع التي تشته به :

( الضبط ، الإحضار ، الاستيقاف ، الاقتياد )

القبض إجراء يتضمن تقييد حرية متهم بما يلزم لوضعه « ماديًا » تحت تصرف سلطة التحقيق في خلال مدة معينة لاستجوابه والتصرف في أمره قانونًا .

ويشوب استخدام تعبير « القبض » تساهل كبير من جانب الفقه والقضاء ، فضلًا عن نصوص التشريع التي – وإن لم تخل من مثل هذا التساهل – قد جاءت أكثر اتساقًا وأسلم منطقيًا .

فالقبض يرد كمعنوان لهذا الفصل الثالث ، ضمن إجراءات جمع الاستدلالات التي تشغل الباب الثاني من أبواب الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية – « في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » . وعلى العكس لم يرد لفظ « القبض » في عناوين فصول الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق – الأمر الذي يشير ، بداهة ، إلى أن القبض إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي ويتعلق بعمله وليس بذلك من أعمال التحقيق ، بل إن اتخاذ القرار في شأنه موكول إليه أصلاً . ( وسنرى أن الأمر به من جانب سلطة التحقيق هو في الواقع من باب هيمنتها على قيام مأمور الضبط القضائي بمتابعة القيام بما يلزم لإتمام التحقيق ووصوله إلى غايته ) . وإنما ورد تحت ذلك الباب : الفصل الثامن – في التكليف بالحضور وأمر الضبط والإحضار ، ثم الفصل التاسع – في أمر الحبس .

وبالرغم من أنه ورد تحت عنوان الفصل الثامن المشار إليه نصوص تتكلم عن أمر الحبس ( م ١٢٧ ) مع وجود فصل آخر بأمر الحبس – وهو الفصل التاسع ، وعن أمر القبض ( م ١٣٠ وما بعدها ) بما يتجاوز نطاق عنوان الفصل الثامن ذاته – وهو ما يحمل في حد ذاته سمة التساهل وعدم الدقة – إلا أن الواضح في نص المادة ١٣٠ عندما تكلمت عن أحوال الأمر بالقبض أنها تتكلم عن شيء مختلف تمامًا عن التكليف بالحضور (mandat de comparution) وأمر القبض والإحضار (mandat d'amener) الوارد ذكرهما في المادة ١٢٦ . ويعيننا هنا ما ورد من استعمال لعبارة « أمر القبض والإحضار » في تلك المادة

والمادة التالية ( ١٢٧ ) بما يدل على أن المقصود في هاتين المادتين هو « أمر الضبط والإحضار » الوارد ذكره في عنوان الفصل الثامن المشار إليه ، وأن لفظ القبض حل في نص هاتين المادتين خطأ محل لفظ الضبط بحيث يكون ما تعنيه هاتان المادتان هو أمر الضبط والإحضار ( mandat d'amener ) وليس الأمر بالقبض ( mandat d'arrêt ) الذي تذكره في وضوح المادتان ١٣٠ ، ١٣١ .

ونعود إلى تفصيل هذا في تعليقنا على نصوص الفصل الثامن من الباب الثالث - المواد ١٢٦ وما بعدها ( وانظر أيضاً بحثنا في القبض على الأشخاص والحبس الاحتياطي ، مجلة المحاماة السنة الستون العدد ٣ ، ٤ - مارس وأبريل ١٩٨٠ - ص ٤٠ وما بعدها ) . غير أن الذي يتعين الوقوف عنده منذ الآن هو أن القبض « والأمر بالقبض » شيء يختلف تماماً عن أمر الضبط والإحضار الذي لا يسمح بغير إحضار المتهم إلى حيث القائم بالتحقيق دون إبقائه مقيد الحرية لأية فترة زمنية خاصة ، ودون أن يخول للمأمور الضبط القضائي تفتيشه - مما سنعرض له فيما بعد .

( انظر التعليق على المادة ٣٦ ) .

أما القبض فهو على نحو ما عرفناه به في صدر هذا التعليق إجراء يتم في إطاره تقييد حرية المتهم لمدة محدودة في سبيل عرضه على سلطة التحقيق .

ويصدر مأمور الضبط القضائي أمراً بهذا الإجراء من تلقاء نفسه ، وقد يقوم بتنفيذه في ذات الوقت - في أحوال معينة هي ما يتناوله هذه الفصل في المواد ( ٣٤ ، ٣٥ / ٢ ، ٢ / ٣٦ ) .

كما يصدر الأمر به قاضي التحقيق لينفذ عن طريق رجال السلطة العامة وذلك في أحوال وفي ظل شروط أوسع مما يخول فيها للمأمور الضبط القضائي هذا الأمر من تلقاء نفسه - م ١٣٠ أ ج .

غير أنه يلاحظ أن القاضي القائم بالتحقيق لا يصدر أمراً بالقبض على متهم حاضر إذ أن ذلك يتناقض مع طبيعة القبض ذاته باعتباره مقصوداً به تقديم المتهم إلى سلطة التحقيق . وإنما يصدر عند اللزوم أمراً بالحبس - ذلك في حين أن مأمور الضبط يقرر القبض على المتهم الحاضر ليدخل بهذا الإجراء في الوضع القانوني الذي ينتهي به إلى المثل أمام القائم بالتحقيق وتصرفه في شأنه ( م ١٣١ ) .

على أن التنفيذ المادي لأمر القبض قد يتم بواسطة أعوان للضبط القضائي أو عن طريق ضبط المتهم بمعرفة السلطة العامة ، ومع ذلك فإن آثاره القانونية كإجراء يتخذ في سبيل

التحقيق لا يتم إلا بتدخل مأمور الضبط القضائي ( كما في شأن تفتيش المتهم الذي تجيزه المادة ٤٦ ، في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً ، .

( يراجع في قيام سلطة التفتيش في حالة القبض دون حالات أخرى تشبه به كالضبط المخول لرجل السلطة العامة - مأمون سلامة ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ١٩٧٧ ص ٤١٨ ، ٤٦٩ وما بعدها ، وقارن حكم النقض في ١٤/٢/١٩٤٢ الوارد بنهاية المبادئ القضائية تحت المادة ٣٠ ) .

ويلاحظ أن نصوص الفصل الحالي لم تحدد مركز المتهم المقبوض عليه وسلطة جهة الضبط القضائي والاتهام القائمة بالقبض - في شأنه . وإنما الذي يبين حدود ذلك هو المادة ١٣١ حيث ينتهي الأمر بالمتهم إلى المثول أمام سلطة التحقيق في خلال ٢٤ ساعة لا امتداد لها إلا بأمر الحبس الذي يصدر من تلك السلطة ، وإلا الإفراج عنه .

( انظر تفصيل ذلك في التعليق على المادة ١٣١ ) .  
وتسرى أحكام المادة ١٣١ في كل الأحوال التي يتم فيها القبض على المتهم سواء بقرار مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس م ٢٤ ، أو بأمر النيابة العامة في حالة المادتين ٣٥ ، ٣٦ أو بأمر قاضي التحقيق طبقاً للمواد ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٠ ) .

ولما كانت النيابة العامة تجمع في نظام الإجراءات الجنائية المصري بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق ( طبقاً للمادة ١٩٩ أ ج ) فإن عرض المتهم على النيابة العامة من قبل مأمور الضبط القضائي يمكن أن يكون بصفتها سلطة تحقيق فيتم طبقاً للمادة ١٣١ في حالة توقيع القبض عليه بأمر مأمور الضبط طبقاً للمادة ٢٤ . كما يمكن أن يكون عرض المتهم عليها منطبقاً على المادة ٣٦ أ ج - إذا كان مرسلاً إليها بعد تنفيذ أمر الضبط والإحضار مما تشير إليه تلك المادة ، ولا يكون في واقع الأمر مقبوضاً عليه إذ يصدر أمر القبض في هذا الحالة من النيابة العامة طبقاً لنص المادة ذاتها .

وإذ يتعين التمييز بين الحالتين - يبدو هنا وجه الدقة في العبارة التي تستعمل في بعض محاضر استجواب النيابة العامة للمتهمين الذين يرسلون إليها « مقبوضاً عليهم » مع تساهل في استعمال هذا التعبير - حيث تأمر « بالقبض على المتهم » ، والإفراج عنه .. إلخ . فالقبض تأمر به كسلطة رئاسية للضبط القضائي ، والإفراج تقرره كسلطة تحقيق .

ويخلص من كل ما تقدم أن : صور القبض تتحدد بالأحوال الآتية :

١ - السلطة المخولة لمأموري الضبط القضائي جميعاً في حالات التلبس بمقتضى المادة ٣٤ .

- ٢ - السلطة المخولة للنيابة في حالة لجوء مأمور الضبط القضائي إليها في حالة المادة ٢/٣٥
- ٣ - السلطة المخولة للنيابة في حالة إرسال المتهم الغائب بعد ضبطه ( المادتين ١/٣٥ ، و ٣٦ ) .
- ٤ - حالة الأمر بالقبض الذي يصدره قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٢٠ .
- ونتناول في ضوء ما تقدم نصوص هذا الفصل وما تضمنه من حالات القبض مع إرجاء الحالة الأخيرة إلى موضع التعليق على نصوص الفصل الثامن من الباب الثالث - المواد من ١٢٦ - ١٢١ .



ويتعين هنا أن نشير مبدئياً إلى اختلاف سلطة مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس - بين صورتين : فإذا كان المتهم حاضراً فيصدر مأمور الضبط أمره بالقبض عليه ( م ٢٤ ) ، أما بالنسبة للمتهم الغائب فيصدر أمراً بضبطه وإحضاره ( م ١/٣٥ ) - وانظر التعليق على المادتين .

وبفضل ما تقدم من تمييز بين القبض وما قد يسبقه من ضبط وما قد يتلوّه من حبس احتياطي ، يتعين التمييز كذلك بين القبض وبين كل من « الإجراءات التحفظية » المنصوص عليها في الفقرة الثانية المضافة إلى المادة ٣٥ لدى تعديلها بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ، ( وسنعود إليها في التعليق على المادة ٣٥ ) ، وكذلك بين القبض وبين ما جرى العمل وقضاء النقص على تسميته بد الاستيقاف » .

فقد استقر قضاء النقص على أن لمأمور الضبط القضائي أن يستوقف الأشخاص في الأماكن العامة دون أن يتعدى ما يجريه من ذلك إلى الحد من حرية الشخص - ولكن لجرد أن يستوضحه شخصيته ويستفسر عما قد يثير الشبهة في تصرفه في الظرف الذي يوجد فيه ، وذلك إذا ما وضع الشخص نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب .

وهذه الشبهات والريب التي تبرر الاستيقاف ، لا تصل إلى مرتبة الدلائل الكافية على الاتهام - التي يستلزمها القبض ، فضلاً عن أنها لا تنصب على ارتكاب جريمة معينة كما تنصب الدلائل اللازمة للقبض . ولهذا فإن حق الاستيقاف لا يتعلق بصفة الضبط القضائي بالذات بل يثبت لكل رجال السلطة العامة من معاوني الضبط القضائي وغيرهم ، ويتصل إلى حد كبير بسلطة منع الجريمة كما يتصل بسلطة التحري عنها ( م ٢٤ أ ج ) .



ولهذا فإن توافر شروط الاستيقاف لا تبرر في حد ذاتها تجاوز الاستيقاف إلى ما هو من خصائص القبض - مثل إجازة تفتيش المقبوض عليه - غير أن الاستيقاف قد يتبعه تورط الشخص فيما قد يسفر عن قيام حالة التلبس بجريمة تخول لمأمور الضبط القضائي سلطة القبض . ولذلك تبدو أهمية تحديد نوع تعرض مأمور الضبط القضائي لشخص ما في واقعة معينة ، وما إذا كانت توافرت قبل الاستيقاف الشروط اللازمة له ، وأن الاستيقاف لم يتطور إلى قبض إلا بعد توافر شروط القبض .

وفي قضاء النقض أمثلة عديدة لصور الاستيقاف توضح إبعاده وحدوده .

على أنه يلاحظ توسع محكمة النقض في بعض الأحكام الحديثة في استخدام تعبير الاستيقاف ليشمل سلطة الاقتياد المستوقف إلى مأمور الضبط القضائي ( انظر نقض ١٠/٢/١٩٧٤ ، أدناه ) . غير أن الصور التي أقرها قضاء النقض في هذه الأحوال تدخل في نطاق ما خولته المادة ٢٨/٢ لرجل السلطة العامة - في حالة عدم إمكان معرفة شخصية المتهم ، إذ تقوم في هذه الحالة جريمة عدم حمل بطاقة شخصية متلبس بها ، وإلا فلا يقوم لهذا الاقتياد أى أساس قانوني آخر ( وقد أفصح عن هذا الأساس نقض ٩/٦/١٩٧٤ - أدناه ) . أما فكرة الاستيقاف ومبرراته في حد ذاتها فإنها لا تكفي لتبرير الاقتياد ( انظر البحث المنشور بمجلة المحاماة السابق الإشارة إليه عن « القبض على الأشخاص والحبس الاحتياطي » ) .

## ● المبادئ القضائية :

### ( ١ ) التعريف بالقبض :

★ القبض هو مجموعة احتياطات وقتية صرف للتحقق من شخصية المتهم وإجراء التحقيق الأولي ، وهي احتياطات متعلقة بحجز المتهمين ووضعهم في أى محل كان تحت تصرف البوليس لمدة بضع ساعات كافية لجمع الاستدلالات التي يمكن أن يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطي وصحته قانونا . ( نقض ١٥/١٠/١٩١٢ المجموعة الرسمية ص ١٣ من ٣٠٧ ) .

★ القبض على الإنسان إنما يعنى تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة لاتخاذ بعض الإجراءات ضده .

( نقض ١٦/٥/١٩٦٦ مع ص ١٧ من ٦١٣ ) .

وقضت في معرض آخر :

★ تجيز المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، فإذا كان إذن النيابة العامة

بتفتيش محل المتهم قد تضمن الأمر ضبطه ، وكان الإذن بالضبط هو في حقيقته أمرا بالقبض ولا يفترق عنه في مدة الحجز فحسب ، فإن تفتيش شخص المتهم يكون صحيحا في القانون .  
( نقض ١٩٦٧/١٢/١١ مع س ١٨ من ١٩٤٧ ) .

### ( ب ) الاستيقاف :

★ الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم بكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجل السلطة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

( نقض ١٩٧٤/٢/١٠ مع س ٢٥ من ١١١ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١١/٧ مع س ٣٦ من ٩٩٣ ) .

★ الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف .  
وملاحقة المتهم على أثر قراره لاستكناه أمره بعد استيقافا .  
( نقض ١٩٧٠/١/١٢ مع س ٢١ من ٧٤ ) .

★ الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف إنسان وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالأشياء التى تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .  
( نقض ١٩٦٦/٥/١٦ مع س ١٧ من ٦١٣ ) .  
( ونقض ١٩٨٠/٤/٢١ مع س ٣١ ق ٩٩ ) .

★ إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة قد اشتبهوا في أمر المتهم الذى كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيقتان جديدتان من الجلد سالا عن صاحبهما وعمّا تحويانه فتردد في قوله .. وحينئذ قويت لديهما الشبهة في أمره ، فضبطا الحقيقتين واقتادهما إلى مكتب الضابط القضائى الذى فتح الحقيقتين فوجد بإحدهما ثلاث بنادق صغيرة ، وبالأخرى طلقات نارية . لما كان ما تقدم فإن ما أتاه رجال الشرطة وهما ليسا من مأمورى الضبط القضائى على الصورة التى أوردها الحكم - من التصدى للمتهم وضبط الحقيقتين اللتين كانت معه ثم اقتياده لمكتب الضابط القضائى - هو القبض بمعناه القانونى الذى لا تجيزه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائى بالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذا اعتبر ما وقع من رجل الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيقتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك وبالقالتى فلا يمتد بشهادة من قاموا بهذين الإجرامين الباطلين مما يمتنع معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .  
( نقض ١٩٦٦/١١/٢٨ مع س ١٢ ق ٩٣٨ ) .

★ مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة إحدى الشقق لا ينبئ بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية

ما ترتكبه . فالتعرض لها قبض صريح ليس له ما يبرره لأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها - لا تجيز القبض إلا في أحوال التلبس .

( نقض ١٩٨٠/٦/٩ مع ٣١ ق ١٣٨ ) .

★ لما كان مفاد ما أورده الحكم أن مأمور الضبط القضائي ( ضابط الشرطة ) قد استوقف الطاعة والمتهمة الأخرى لاستكناه حقيقة أمرها بعد أن توافرت مبررات الاستيقاف وأنها اقتربا له إثر استيقافهما بأنهما مارستا الدعارة نظير أجر يحدد شقق المنزل وأيد قاطن تلك الشقة هذا الإقرار فإن القبض عليهما عقب ذلك بمعرفة الضابط يكون قبضا صحيحا في القانون .

( نقض ١٩٧٤/١/٢١ مع ٢٥ ص ٤٨ ) .

★ مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنهما أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون .

( نقض ١٩٦٦/١/٣ مع ١٧ ص ٥ ) .

★ الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، ومن ثم فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره بعد استيقافه لا قبضا ، ويكون تخلي المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي انفرط وظهر ما به من مخدرد تم طواعة واختيارا وبما يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش .

( نقض ١٩٧٠/١/٥ مع ٢١ ص ٤٢ ) .

★ متى كان الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكانت المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم أن يحضروه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطي المجنى عليه وزميله قد شاهدا المطعون ضده سائرا في الطريق في ساعة متأخرة من الليل ، فاستترابا في أمره وطلبا إليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره ، فإن هذا يعد استيقافا لا قبضا ، وإذا توافرت مبررات الاستيقاف وعجز المطعون ضده عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر في حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ، فإنه يحق لرجل الشرطة قانونا اقتياده إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره ، فإذا ما أمسكا بملايسه لاقتياده إلى نقطة الشرطة فإن قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني ، بل مجرد تعرض مادي فحسب .

( نقض ١٩٧٤/٦/٩ مع ٢٥ ص ٥٦٨ ) .

★ متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد إيقن بحق لظروف الحادث وملايساته - إن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره . فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يصطحبه إلى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما في الحقيبة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فإن الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

( نقض ١٩٥٨/١/٢٠ مع ٩ ص ٥٤ ) .

★ وإذا توافرت مبررات الاستيقاف حق لرجل الشرطة اقتياد المستوقف إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضاً .  
(نقض ١٠/٢/١٩٧٤ مع م ٢٥ من ١١١ ) .

### ( المادة ٢٤ )

لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه .

● معلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

● نص المادة قبل التعديل :

« لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه في الأحوال الآتية :

( أولاً ) في الجنايات .

( ثانياً ) في أحوال التلبس بالجنح إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

( ثالثاً ) إذا كانت الجريمة جنحة معاقباً عليها بالحبس وكان المتهم موضوعاً تحت مراقبة البرايس أو كان قد أصدر إليه إنذاراً باعتباره متشرداً أو مشتبهاً فيه ، أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

( رابعاً ) في جنح السرقة والنصب والتفليس والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة بالقوة أو بال العنف والقادة والاتجار بالنساء والأطفال وانتهاك حرمة الآداب . وفي الجنح المنصوص عليها في قانون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها .

● المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ :

المادة ٢٤ الحالية تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر في الجنايات عموماً دون طلب أن تكون في حالة تلبس وتجيز هذا القبض في حالات التلبس بالجنح أي كانت العقوبة المقررة لها ، وكذلك إذا كانت الجريمة جنحة معاقباً عليها بالحبس أو كان المتهم موضوعاً تحت مراقبة البرايس أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشرداً أو مشتبهاً فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر ، وأخيراً في بعض جنح معينة نص عليها ولم يعد هذا الحكم متلفاً مع نص المادة ٤١ من الدستور التي تجيز - فيما عدا حالة التلبس بالقبض على أحد أو تعقيب حريته إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة - ومن ثم فقد كان من المزمين مراجعة نص المادة ٢٤ بحيث يصبح حق مأمور الضبط القضائي في أن يأمر بالقبض مقصوراً على حالات التلبس بالجنايات أو بالجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

● التعليق :

المقصود بالأمر بالقبض هنا قرار القبض الذي يتخذه مأمور الضبط القضائي فينفذه

بنفسه أو بواسطة أعوانه في حضوره حيث المتهم حاضر كما يفترض النص . ولا يعنى النص بعبارة « الأمر بالقبض » بطبيعة الحال أن مأمور الضبط القضائي يصدر الأمر إلى جهة أخرى ، وذلك على خلاف « الأمر بالقبض » بمقتضاه الحقيقي - الذى يصدر في حالتى المادة ٣٥ والمادة ١٣٠ ، فإن الأمر يصدر في هاتين الحالتين من سلطة معينة ( النيابة العامة - م ٣٥ ، أوقاضى التحقيق - م ١٣٠ ) ، وتقوم بتنفيذه جهة أخرى هي مأمور الضبط القضائي الذى يصدر الأمر إليه .

وسلطة مأمور الضبط القضائي في القبض تقتصر ، طبقاً للنص ، على أحوال التلبس سواء في الجنايات عموماً ، أو في الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وهذه المدة هي ذاتها التى يستلزمها نص المادة ١٣٤/١ في شأن الحبس الاحتياطي .

وقد كانت المادة ٣٤ قبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تجيز القبض في الجنايات عموماً . ولكن هذا الحكم لم يعد متفقاً مع نص المادة ٤١ من دستور ١٩٧١ التى لا تجيز القبض على أحد أو تقييد حريته فيما عدا حالة التلبس - إلا بأمر من القاضي المختص أو من النيابة العامة ، ومن ثم جرى تعديل النص في القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ليشترط التلبس في الجنايات كما هو مشروط في الجنح .

واشتراط التلبس من ناحية ، واشتراط أن يكون المتهم حاضراً من جهة أخرى - لا يحتم أن تكون الحالة من أحوال التلبس التى يشاهد فيها مأمور الضبط القضائي المتهم حال ارتكابه الجريمة . وإنما يكفي أن تكون الجريمة في حالة تلبس من الناحية الموضوعية طبقاً لما هو مقرر في شأن أحوال التلبس ( تراجع المادة ٣٠ والتعليق عليها ) ، وأن يتواجد المتهم في حضرة مأمور الضبط القضائي في ظل قيام هذه الحالة - سواء بعبء تلبسه له شخصياً ، أو الانتقال إلى مكانه ، أو استحضاره بمقتضى سلطته العامة المقررة في المادة ٣٢ . ولا يعتبر أمره باستحضار المتهم أو تنفيذ الأمر في هذه الحالة قبضاً ، وإنما تبدأ حالة القبض بأن يقرره مأمور الضبط في حضور المتهم . وبذلك فإن التفتيش الذى يحدث قبل مواجهة المتهم لمأمور الضبط القضائي لا يعتبر تفتيشاً يجرى في ظل قيام حالة القبض مما تجيزه المادة ٤٦ ج .

أما إذا لم يتحقق تواجد المتهم في حضرة مأمور الضبط القضائي والجريمة في حالة تلبس ، فإن لهذا الأخير أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ، طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٥ . وعليه عند ضبطه أن يتخذ مع الإجراءات المبينة في المادة ٣٦ ، ويكون قرار القبض قى هذه الحالة من اختصاص النيابة العامة طبقاً لنص تلك المادة .

والنيابة العامة اختصاص بإصدار أمر بالقبض على متهم لم يحضر إليها - في الحالة التي أضيفت بين الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٥ بمقتضى تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - وهي تضم أهم الصور التي أسقطت من نص المادة ٢٤ في تعديلها بالقانون المذكور ( وهي الجنائيات في غير حالة التلبس ، وجنح السرقة والنصب والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف ) . فقد ركز الاختصاص باتخاذ قرار القبض فيها في يد النيابة العامة ( كرئيسة للضبطية القضائية ) ، ويكون ذلك بطلب مأمور الضبط القضائي القائم بإجراءات الاستدلال ، والذي خول له النص الجديد في هذه الحالة اتخاذ ما سماه « الإجراءات التحفظية المناسبة » - إلى حين صدور الأمر بالقبض من النيابة العامة وتنفيذه .

المادة ٢٤ تنص على الشرط العام للقبض ، والذي تحيل عليها فيه المواد التالية أو تردده - إلا وهو قيام دلائل كافية على الاتهام . وتوافر هذا الشرط أمر موضوعي تستقل بتقديره محكمة الموضوع تحت رقابة محكمة النقض فيما يتعلق بضوابط تسبيب الأحكام فحسب .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنائيات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، فإذا لم يكن حاضراً جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره .

( نقض ١٩٧٥/١٢/٢٨ مج ٣ ص ٢٦ )

( نقض ١٩٨٥/٢/٥ مج ٣ ص ٣٦ )

★ وأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، والعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون ، لا بما ينطق به القاضي في الحكم ، وإذا كان ذلك ، وكانت جريمة الامتناع بغير مبرر عن دفع أجرة سيارة قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيتها أو يؤدي هاتين العقوبتين ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها .

( نقض ١٩٧٥/٦/٨ مج ٣ ص ٢٦ )

★ من المقرر وفقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الجريمة تكون متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ذلك بمره يسيرة ، وهي حالة تجيز لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٤ أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنائيات وكذلك في الجنح المشار إليها بهذه المادة . وهذا الحق في القبض يبيح للمأمور بمقتضى المادة ٤٦ تفتيش المتهم كما له طبقاً للمادة ٤٧ في حالة التلبس

بجناية أو جنحة أن يفتش منزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تقيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيه . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الضابط أبصر الطاعن يعرض المخدر على المرشد السرى قد جعل مأمور الضبط القضائي حياجا جريمة متلبس بها فيحق له دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على مقرر لها ويفتش منزله لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستمد من الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ ولأن تنفيذ نطق تطبيقها ونصها عام يؤدي إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقتضي الظروف المحيطة بالحادث - كالحال - واقعة الدعوى - ألا يتقاس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله .

(نقض ١٩٧٢/٦/١٢ مع ٢٣ من ١٩٢٥)

★ لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من كل قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن أي من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة وبتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وإن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع فإن قيام مأمور الضبط القضائي باتخاذ إجراءات التحري والمراقبة والقبض على الطاعن وتفتيشهما وضبطهما يعزونه من جوهر الحشيش وقيام النيابة العامة بمباشرة التحقيق في الواقعة ورفع الدعوى الجنائية بشأنها لا تتوقف على صدور إذن من مدير الجمر ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى البطالان في الإجراءات لعدم الحصول على طلب كتابي من مدير عام الجمارك أو من ينييه قبل مباشرة إجراءات الضبط والتفتيش يكون غير ذي سند من القانون .

(نقض ١٩٧٦/١٠/١٧ مع ٢٧ من ١٩٢٧)

★ لما كان مفاد ما أوردته محكمة الموضوع في مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطي المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك المطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا يبنى بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا الأخير لمادة المخدر المتلبس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه بها أو القرائن القوية على إخفائه ما يفيد في كشف الحقيقة فيها مما يجيز القبض عليه وتفتيشه ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه يكون سديدا في القانون ، ذلك أن القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوي الشبهة والمتشربين وليس مجرد ما يمسو على الفرد من حمة وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه . ولا يصح من بعد الاستناد إلى الدليل المستمد من ضبط المادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين .

(نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ مع ٢٨ من ٤١٦)

★ إن تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداعة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقدير هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم قد استخلص من منطق سليم كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في تفتيش الطاعن فإن النemy عليه بالقصور لا يكون سديدا .

(نقض ١٩٦٨/١٠/١٤ مع ١٩ من ٨٣٥)

★ من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه

قانونى هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها . لما كان ذلك ، وكان ضابطا المباحث قد دخلا إلى المقهى للملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرا النظام ، فبين تخطى الطاعن عن اللقافة التي تحوى المادة المخدرة وإلقائها على الأرض يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يترتب عليه حالة التلبس بالجريمة التي تتبع التفتيش والقبض .  
( نطق ١٩٧٧/٥/٢٨ مع ٢٨ ص ٥٩١ )

★ الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم الماذون بتفتيش شخصه ومقره ومن يتواجدون معهم ، هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط القضائي حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكينا له من أداء المأمورية .  
( نطق ١٩٦٦/٢/٢١ مع ١٧ ص ١٧٥ )

★ من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مقربا عليه ، أو مستمدا منه - وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أيما ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب مادام التدليل عليها سائفا ومقبولا . ولما كان إبطال القبض على المطعون ضده لازمة بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به في إدانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وجود فئات دون الوزن من مخدر المشيش بجيب صديريه الذي أرسله وكيل النيابة إلى التحليل لأن هذا الإجراء والدليل المستمد منه منقوع من القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا إجراء القبض الباطل .  
( نطق ١٩٧٣/٤/٩ مع ٢٤ ص ٥٠٦ )

★ الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز آثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، ونظرا إلى أنها تقتضى تحقيقا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .  
( نطق ١٩٦٦/٦/١ مع ١٧ ص ٧٥٥ )

★ وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجل المباحث رأى المتهم في الشارع وأن المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع في مشيته فارتاب في أمره واقتاده إلى المركز . وبمجرد وصوله إليه استأنن ملاحظ البوليس النيابة في تفتيشه فأذنت وعند تفتيشه وجد بجيبه مادة تبين من التحليل أنها القيقون ، فإن هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه إنه كان وقت القبض عليه في حالة تلبس . وإذن فالقبض باطل ، والإذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك ، لأن استصداره إنما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان للبوليس إذا كانت القرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم أن يعرضها على النيابة لاستصدار إذنها بالتفتيش من غير إجراء القبض .  
( نطق ١٩٦٦/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٨٥ ص ٦٤٥ )

★ لا صفة في الدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا .  
( نطق ١٩٦٧/٢/١٤ مع ١٨ ص ٢١٩ )



## المادة ( ٣٥ )

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره . ويذكر ذلك في المحضر .

وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وإن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه .

وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

● معلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد ٣٩ في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

### ● نص المادة قبل التعديل :

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة . جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر . وينفذ أمر الضبط والإحضار بواسطة أحد المحضرين . أو بواسطة رجال السلطة العامة .

### ● المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ :

ما كانت المادة ٣٥ إجراءات جنائية ، بنصها الحالي تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بضبط المتهم أو إحضاره إذا لم يكن المتهم حاضرا وذلك في الأحوال التي يبيتها المادة ٢٤ قبل تعديلها وهي حالة اتهامه بارتكاب جنائية أو في أحوال التلبس بالجنع أو إذا كانت الجريمة جنحة معاقبة عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة البوليس أو كمن قد صدر إليه إنذار باعتباره متشددا أو مشتبهيا فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر أو كانت التهمة جنحة سرقة أو نصب أو تفالس أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة أو بالعنف أو قيادة أو اتجار بالنساء والأطفال أو انتهاك حرمة الآداب أو جنحة منصوص عليها في قانون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها - وكانت هذه الأحوال بعد تعديل المادة ٢٤ لم تعد قائمة في نص هذه المادة ، كما أن تحويل مأمور الضبط القضائي سلطة القبض فيها لا يتفق مع حكم المادة ٤١ من الدستور التي أوجبت - فيما عدا حالة التلبس - الحصول على أمر من القاضي المختص أو النيابة العامة لجواز القبض على أحد أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد - فإن ذلك كله قد اقتضى إعادة النظر في حكم المادة ٣٥ إجراءات بحيث تستقي سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم ( المقصود هنا ضبطه وإحضاره ) إذا لم يكن حاضرا وذلك في حالات التلبس بارتكاب جنائية أو جنحة معاقبة عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وهي الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٤ بعد تعديلها وفق هذا المشروع ، وذلك باعتبار أن التلبس حالة عينية تلازم الجريمة نفسها ولا تتعلق بشخص مرتكبها ، أما بالنسبة للحالات الأخرى التي يجوز فيها طبقا للنص الحالي لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم غير الحاضر . ( المقصود هنا أيضا ضبطه وإحضاره ) فقد لاحظ المشرع أن من بينها حالات خطيرة مثل الاتهام بارتكاب جنائية ولو لم تكن فهي حالة تلبس أو ارتكاب جنحة من الجنع الهامة وهي السرقة والنصب والتعدى والشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف . فرأى المشرع لذلك ، أن يجيز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا في هذه الحالات بالاحتفاظ على المتهم أو إحضاره ( يلاحظ أنه لم يرد لفظ « الإحضار » في النص المعدل ) وهو إجراء يختلف عن الضبط أو القبض ويعتبر بمثابة إجراء وقائي حتى يطلب من النيابة العامة صدور أمرا بالقبض ، فهذا الإجراء لا يعتبر قبضا بالمعنى القانوني وليس فيه مسلسل بحرية الفرد ، إذ أن هذه الحرية يجب أن يزاوئها في الإطار الاجتماعي للمصلحة العامة وفق ما أشار إليه بعض

الفراح ، فلا مساس بهذه الحرية إذا اطلب من الشخص أن يملك في مكانه لحظت أو لفترة قصيرة مثلما هو مقرر من أن المأمور الضبط القضائي عند انتقاله إلى مكان الحادث في حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من ممارسة محل الواقعة أو الاعتماد عنه حتى يتم تحرير المحضروهما لا يعتبر قبضاً ، وهو رأي يتفق مع قضاء محكمة النقض ( نقض ٢١ فبراير ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ رقم ٢٧ ص ١٧٥ ) .

( انظر حكم النقض المشار إليه ضمن المبادئ القضائية الواردة تحت م ٢٤ ) .

### ● التعليق :

في غير أحوال التلبس وحضور المتهم خلالها ، يكون قرار القبض من اختصاص النيابة العامة كرئيسة للمضبطية القضائية وتحدد هذه المادة سلطة مأمور الضبط القضائي في هذا الشأن في صورتين :

الأولى : حالة المتهم الغائب في جريمة في حالة تلبس ( وهي الصورة الواردة في الفقرة الأولى ) ، وهنا لا يكون لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض إذ القبض لا يكون إلا على متهم حاضر طبقاً للمادة السابقة . وإنما لمأمور الضبط في هذه الحالة أن يصدر أمراً بالضبط والإحضار طوال قيام حالة التلبس وهي الفترة التي تتابع فيها إجراءات الاستدلال بغير انقطاع منذ وقوع الجريمة . غير أن نفاذ هذا الأمر يرتبط باستمرار قيام حالة التلبس ، ويسقط بانتهائها ، إذ أن هذا الإجراء يتضمن تقييد حرية المتهم ، ولا يجوز اتخاذه في غير حالة التلبس إلا بأمر من القاضي المختص أو من النيابة العامة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور ( انظر فيما بعد التعليق على المادة ٤٧ وعلى كلمة المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته ) . ويصدر الأمر من النيابة العامة في هذه الحالة وفقاً للفقرة الثانية من المادة الحالية ( ٣٥ أ ج ) .

وفي هذا يختلف أمر الضبط والإحضار الصادر من مأمور الضبط القضائي في شأن المتهم الغائب وفقاً للمادة الحالية - عن أن القبض والإحضار الذي يصدر من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٣٠ حيث لا يسقط أمر قاضي التحقيق الصادر في حالة التلبس بانتهاء تلك الحالة إذ أنه أمر صادر من جهة التحقيق للقضائية وفقاً للمادة ٤١ من الدستور .

الثانية : حالة المتهم الحاضر في جريمة لم تتحقق فيها حالة التلبس . ولكنه أجاز في شأنها - ضمن جرائم معينة أوردها النص - أن يصدر أمر بالقبض من النيابة العامة بناء على طلب مأمور الضبط القضائي ( الفقرة الثانية المضافة بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

ويلاحظ انه ليس لمأمور الضبط القضائي في هذه الحالة أن يصدر أمرا بالضبط والإحضار طبقا للفقرة الأولى ، لعدم قيام حالة التلبس .

وإنما أجازله النص الجديد أن يتخذ في هذه الحالة الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه .

**والإجراءات التحفظية المناسبة** تماثل ما يكون لمأمور الضبط القضائي بالنسبة لغير المتهم في حالة التلبس طبقا للمادة ٢٢ كالمنع من مغادرة المكان ، ولا ترقى هذه الإجراءات من ناحية تكييفها القانوني وسلطة مأمور الضبط في شأنها - إلى مستوى القبض ولا مستوى الأمر بالضبط والإحضار ، ومن ثم فإنه على وجه الخصوص لا يجوز بناء عليها أو خلالها تفتيش المتهم .

ولم يحدد النص فترة زمنية تمتد خلالها تلك الإجراءات التحفظية ، ولكن نصه على التزام مأمور الضبط القضائي بأن يطلب فورا صدور أمر بالقبض من النيابة العامة ، يحتم ألا تمتد تلك الإجراءات إلى ما يزيد على الوقت اللازم لاستصدار ذلك الأمر ويكون تقدير ذلك في هذه الحالة من اختصاص محكمة الموضوع تحت رقابة سلامة الاستدلال من جانب محكمة النقض .

ويلاحظ أخيرا أن الأمر بالإجراءات التحفظية أو الضبط والإحضار يصدر من مأمور الضبط القضائي لينفذه المحضرون أو رجال السلطة العامة ( فقرة ٣ ) في حين أن القبض يتم في مواجهة بينه وبين المتهم .

### المادة ( ٣٦ )

يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فورا القوال المتهم المضبوط . وإذا لم يات بما يبرئه . يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة .

ويجب على النيابة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تامر بالقبض عليه لو بإطلاق سراحه .

#### ● التعليق :

تحدد هذه المادة سلطة مأمور الضبط القضائي في حالة حضور المتهم أمامه بناء على تنفيذ أمر صادر بالضبط والإحضار بمقتضى المادة ٢٥ . وعلى ذلك فإن النص يفترض

انتهاء حالة التلبس وقت ضبط المتهم ، وإلا فإن ضبطه قبل انتهائها يجيز لمأمور الضبط القضائي أن يقرر القبض عليه ، والا يتقيد بما رسمه نص المادة ٣٦ .

فنص المادة يقصر سلطته على سماع أقوال المتهم ( مجرد سماع أقواله دون استجواب ، وإذا لم ير مأمور الضبط القضائي فيما يبيده المتهم ما يبرئه - يرسله إلى النيابة العامة التي تقوم هي باستجوابه وتأمّر بالقبض عليه أو تأمر بإطلاق سراحه ، فأمر القبض لا يصدر في هذه الحالة إلا من النيابة العامة طبقاً للفقرة الثانية من المادة .

ويلتزم مأمور الضبط القضائي بأن يرسل المتهم إلى النيابة العامة في ظرف ٢٤ ساعة ، والمتهم في هذه الحالة لا يكون في حالة قبض وإنما في حالة حجز ( R'e tention ) لا تخول بالطبع ما يخوله القبض من سلطات وأوضاع قانونية .

وإذا لزم تفتيش المتهم في تلك الفترة لدواعي الأمن قبل إيداعه مكان الحجز بمقرر الشرطة ، فإن ذلك يكون تفتيشاً إدارياً يتقيد بالفرض منه ويبطل فيما يجاوز هذا الفرض ، حيث لا يستند إلى المادة ٤٦ أ ج .

( في هذا المعنى نقض ١٨/٦/١٩٧٥ مج س ٢٦ ص ٥٠٠ - يراجع تحت م ٤٦ ) .

( وقارن مع ذلك بوجه خاص نقض ٢٧/١١/٥٦ س ٧ ص ٢٢٧ ، ونقض ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٤٢ وتعتبر محكمة النقض في هذه الأحكام أن الأمر بالضبط والإحضار يساوي قبضاً ، غير أن هذا الاتجاه يصبح محل نظر بعد تعديل م ٣٤ بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - إذ أنه لم يعد ثم محل لأن يتحول أمر الضبط والإحضار إلى قبض بعد أن امتنع القبض في غير أحوال التلبس طبقاً لما جرى من تعديل للمادة ٢٤ وذلك على التفصيل الآتي ) .

ذلك أن الأمر بالضبط والإحضار إنما يصدر في شأن متهم غائب ( أي غير ممكن للمأمور الضبط القبض عليه في الحال ) وانتهت حالة التلبس قبل حضوره . أي أن الإجراءات التي تجرى في ظل قيام حالة التلبس تكون قد انتهت دون القبض عليه ، ويكون صدور الأمر بضبطه وإحضاره ختاماً للإجراءات التي تمت في ظل قيام تلك الحالة . ذلك في حين أنه لو حضر قبل انتهاء تلك الإجراءات لقامت لمأمور الضبط في شأنه سلطة القبض بمقتضى م ٢٤ ، ولا تكون ثمة حاجة إلى إصدار أمر الضبط والإحضار .

وإنما كان من الممكن أن يتحول أمر الضبط والإحضار إلى قبض عند حضور المتهم بعد انتهاء حالة التلبس ، عندما كان القبض جائزاً في بعض الأحوال رغم عدم قيام حالة التلبس ، كما كان الحال بالنسبة للجنايات ، وكذلك للجنح المنصوص عليها بوجه خاص في الحالة ( ثالثاً ) من المادة ٢٤ قبل تعديلها وبمقتضى مجرد وجود دلائل كافية على الاتهام .

أما وقد استبعد تعديل المادة ٣٤ بمقتضى القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - كل سلطة للقبض في غير حالة التلبس ، فإن انتهاء حالة التلبس أصبح يمنع من تحول الأمر بالضبط والإحضار إلى قبض قانوني - إلى أن يعرض المتهم على النيابة فتقرر القبض عليه إن رأت لذلك محلا ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ( ٣٦ ) .

ويتعين لذلك التمييز في وضوح بين وجود المتهم في حالة حجز على ذمة إرساله إلى النيابة ( rétention à la disposition du Parquet ) بعد ضبطه طبقا للمادة ٣٦ ، وبين وجوده في حالة قبض وإرساله إليها مقبوضا عليه لعرضه على سلطة التحقيق في حالة التلبس طبقا للمادتين ٣٤ ، ١٣١ - مما سبق بيانه في مقدمة هذا الفصل .

وتظل حالة المتهم المضبوط طبقا للمادة ٣٦ وسلطات مأمور الضبط بالنسبة إليه وإلى حين عرضه على النيابة العامة - بخاصة من حيث عدم جواز تفتيشه ، مماثلة لحالة من تتخذ ضده الإجراءات التحفظية طبقا للفقرة الثانية المستحدثة بالمادة ٣٥ ، ومثلها حالة من يضبط بمعرفة رجال السلطة العامة أو غيرهم بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٢٨ - مما يلى بيانه . ( ويراجع في هذه الأحوال د . مأمون سلامة الإجراءات الجنائية ١٩٧٧ ص ٤٧٨ ، ٤٦٩ وما بعدها ) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٦١ - إذا اقتضت ضرورة سؤال متهم عن التهمة أو سماع شاهد بغير حلف يمين بمعرفة عضو النيابة على ظهر محضر الضبط وبغير حضور كاتب ، فإن ذلك لا يعد تحقيقا بل مجرد محضر سماع أقوال إتماما للاستدلال .

مادة ٣٦٩ - إذا عرض مأمور الضبط القضائي على النيابة محضر الاستدلالات بعد حجزه المتهم لمدة أربع وعشرين ساعة ، وطلب من النيابة مد الحجز لمدة أربع وعشرين ساعة أخرى ، فإنه يجب على النيابة ألا تأمر بذلك إلا لضرورة ملحة وأن تبادر إلى استجواب المتهم ضمنا لحريته .

#### المادة ( ٣٧ )

لكل من شاهد الجاني متلبسا بجناية أو بجنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي - أن يسلمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه .

#### ● التعليق :

السلطة هنا مخولة للكافة في أحوال الجنائيات جميعها ، وأما في الجنح فهي مخولة في

الأحوال الجائز فيها الحبس الاحتياطي - أى التى يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور ( طبقا للمادة ١٣٤ أ ج ) .

والسلطة المخولة لكافة الأفراد هنا تتضمن بلا شك استعمال القوة اللازمة للحفاظ ماديا على المتهم لإمكان تسليمه إلى رجال السلطة العامة ولكنها لا تعتبر قبضا بالمعنى القانونى ، فالقبض لا يقوم به إلا مأمور الضبط القضائى .

والمادة تشترط مشاهدة الجانى وقت قيام حالة التلبس ، فهى بذلك أضيق فى أحوالها مما هو مقرر فى شأن سلطة مأمور الضبط القضائى طبقا للمادة ٣٤ التى لا تشترط رؤية مأمور الضبط للجانى حالة التلبس .

فلا تقوم السلطة المخولة للكافة فى هذه المادة إلا لمن شاهد الجانى والجريمة فى حالة تلبس ، بمعنى أنه لا يكفى لقيامها مشاهدة الجريمة ذاتها فى حالة تلبس ، لأن الآثار المترتبة على عينية حالة التلبس ، والسلطات المخولة لمأمور الضبط القضائى بناء عليها - إنما هى آثار وسلطات خاصة بمأمور الضبط القضائى حتى يمكن قيامه بواجباته فى جمع الاستدلالات بطريقة تتناسب مع تلك الحالة .

أما بالنسبة للكافة فإنه يلزم أن تقوم حالة التلبس من ناحيتها المادية والشخصية - أى أن تكون من حالات التلبس التى يشاهد فيها الجانى حال ارتكاب الجريمة أو بعدها ببرهنة يسيرة طبقا للتفصيل الوارد فى المادة ٣٠ .

### المادة ( ٣٨ )

لرجال السلطة العامة ، فى الجناح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس ، أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى .

وبهم ذلك أيضا فى الجرائم الأخرى المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم .

#### ● التعليق :

السلطة المخولة لرجال السلطة العامة فى هذه المادة لا تقتصر فى مضمونها - من حيث ما يتخذ ضد المتهم من تحفظ - ولا تزيد ، على السلطة المخولة للكافة فى المادة السابقة ، ولكنها تختلف فى مداها من حيث أنها تخول اقتياد المتهم إلى حيث يوجد مأمور الضبط القضائى .

كما أنها تختلف من حيث الأحوال التى تقوم فيها هذه السلطة ، فهى تثبت لرجال

السلطة العامة في نطاق أوسع مما تثبت فيه للكافة - وذلك من النواحي الآتية :

أولا : أنها تثبت في أحوال الجنع المتلبس بها الجائز فيها الحكم بالحبس إطلاقا - دون اشتراط جواز الحبس الاحتياطي فيها ، أى ولو كانت عقوبتها لا تزيد على ثلاثة شهور .  
ثانيا : أنه لا يشترط فيها رؤية رجل السلطة العامة للمتهم في حالة التلبس بل يكفي أن تكون الجريمة ذاتها في حالة تلبس .

ثالثا : أن لرجل السلطة العامة هذه السلطة بالنسبة إلى ما هو دون ذلك من الجرائم إذا لم يمكنه معرفة شخصية المتهم - طبقا للفقرة الثانية من المادة - . والحاصل أنه تقوم في هذه الحالة جريمة عدم حمل بطاقة شخصية - في حالة تلبس ، وهي في ذاتها جنحة تجيز لرجل السلطة العامة اقتياد مرتكبها إلى مأمور الضبط القضائي ( راجع مقدمة الفصل ) .

هذا ولم يورد النص إشارة إلى قيام حق رجل السلطة العامة في اقتياد المتهم إلى مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس في الجنايات . والتزام حرقية النص باعتبار القياس أمرا غير وارد في القوانين الإجرائية بخاصة ما يمس منها الحريات العامة - لا يبقى لرجل السلطة العامة في هذه الحالة إلا ما للكافة من مجرد التحفظ على المتهم حتى يحضر مأمور الضبط القضائي ، وهو أمر فيه قدر من الشذوذ ينبغي أن يراعى في إعادة صياغة النص .

#### ● من التعليمات العامة للجنايات :

مادة ١٠١ - رجال السلطة العامة هم المنوط بهم المحافظة على النظام والأمن العام وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأعراض والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليهم القوانين واللوائح من تكاليف .

مادة ١٠٤ - لا يعد رجل الشرطة من مأموري الضبط القضائي وإنما هو من رجال السلطة العامة فليس له أن يجري قبضا أو تفتيشا وإنما كل ما له هو إحضار الجاني في الجرائم المتلبس بها وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي .

#### ● المبادئ القضائية :

★ توافر حالة التلبس بالجريمة يبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط القضائي .

( تقض ١٩٦٦/١/٦ مج ١٥ ص ١٩ )

★ خولت المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه بدوره إلى مأمور الضبط القضائي . ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يفتشوه بل اقتادوا السيارة

بحالتها - وهي جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله إلى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها وهو ما لا يعدو - في صحيح القانون - أن يكون مجرد تعرض مادي يكتسبه واجبهم نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر إلى ما انتهى إليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنها مراقبتهم المشروعة فإن النemy على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .

(نقض ١٩٦٣/٣/٥ مع ١٤ ص ١٤٨)

★ حظر القانون القبض على أى إنسان أو تفتيشه إلا بترخيص منه أو بإذن من سلطة التحقيق المختصة ، فلا يجيز للشرطي - وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - أن يباشر أيا من هذين الإجرامين ، وكل ما خوله القانون إياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجاني في الجرائم المتلبس بها - بالتطبيق لأحكام المادتين ٢٧ ، ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية - ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، وليس له أن يجري قبضا أو تفتيشا ..

(نقض ١٩٦٦/٥/١٦ مع ١٧ ص ٦١٣)

## المادة ( ٣٩ )

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ ، فقرة ثانية ، من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

### ● التعليق :

يلحق القبض هنا بإجراءات رفع الدعوى التى لا تتجاوز مباشرتها قبل تقديم الشكوى طبقا للمادة ٢ من القانون مع مراعاة أنه لا يشمل ذلك النص على إجراءات التحقيق الوارد في المادة ٢/٩ إذ أنه هنا لا يعدو أن يكون ضمن مرحلة الاستدلال الوارد في صدها النص محل التعليق .

ويلاحظ فضلا عن ذلك أن النص هنا قد استخدم لفظ « القبض » بمعنى واسع على غير ما حرص عليه في النصوص السابقة في هذا الفصل - ليشمل مقدماته المادة مما تخوله المادة السابقة لرجل السلطة العامة من إمساك المتهم واقتياده أو « إحضاره وتسليمه » إلى أقرب مأمور للضبط القضائي ليمارس الأخير في شأنه سلطته التى حوالتها له المادة ٣٤ في الأمر بالقبض على « المتهم الحاضر » ويشير إلى هذا التوسع في استخدام لفظ « القبض » ما ورد بعجز المادة من إجازة أن تكون الشكوى لرجل السلطة العامة . فيكون له عندئذ أن يمارس ما حوّلته له المادة ٢٨ ويحضر المتهم إلى مأمور الضبط القضائي الذى يكون له أن



بأمر بالقبض عليه . وإذا كان من أمسك بالمتهم هو شخص عاوى شاهده في حالة التلبس « م ٣٧ » فليس لرجل السلطة العامة أن يقتاده إلى مأمور الضبط إلا بناء على شكوى ممن يملك تقديمها .

والأحوال المستثناة في النص ، من وجوب الشكوى للقبض - هي ذاتها المستثناة عموماً من لزوم الشكوى قبل اتخاذ إجراءات التحقيق بنص المادة ٢/٩ من القانون حيث يكون المجنى عليه موظفاً عاماً إلخ .. والجريمة بسبب أدائه لعمله « تراجع م ٩ والتعليق عليها » .

### المادة ( ٤٠ ) (\*)

لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً . كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً .

• معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ٢٤/٦/١٩٧٢ .

• نص المادة قبل التعديل :

لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً .

• تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشيوخ :

أصلها مادة ٢ ( ل مشروع الحكومة ) وكانت تقضى بأنه لا يجوز القبض على أى شخص أو حبسه إلا في الأحوال المبينة في القانون . وقد رأت اللجنة أن الأمر بالحبس أو بالقبض يجب ألا يكون نافذاً إلا إذا كان صادراً من سلطة مختصة بمقتضى القانون . ولكن لا محل لاشتراط أن يكون الأمر بالحبس أو القبض صادراً في الأحوال الواردة في القانون . لأن هذه الأحوال قد تكون محل خلاف في الرأي ، فليس للسلطة الإدارية المكلفة بتنفيذ الأمر أن تمتنع عن تنفيذه بحجة أنه صادر في غير الأحوال التي يجوز صدوره فيها . بل يجب أن يترك للسلطة المختصة بإصدار الأمر تحديد هذه الأحوال تحت مسؤوليتها .

• المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ :

وتنص المادة ٤٠ الحالية « إجراءات » على أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً . وقد أضاف إليها المشروع النص على أنه يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان وأنه لا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ، وهو الحكم الذى أشارت إليه المادة ٤٢ فقرة أولى من الدستور .

### المادة ( ٤١ )

لا يجوز حبس أى إنسان إلا في السجون المخصصة لذلك ولا يجوز لمأمور أى سجن قبول أى

٩ - إجراءات الطعن بالتفويض

إنسان فيه إلا بمقتضى امر موقع عليه من السلطة المختصة ، والا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

### ( المادة ٤٢ )

لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم . والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يبيدها وعلى مدير وموظفي السجون أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها .

● معلة بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ حيث كان النص الأصلي يعطى ذات السلطة المنوه عنها فيه - إلى قضاة التحقيق ، فرغت من النص الإشارة إليهم بمناسبة تعديل نظام قاضى التحقيق . وإعطاء النيابة العامة سلطة التحقيق بصفة أصلية - بمقتضى القانون سالف الذكر .

### ( المادة ٤٣ )

لكل مسجون الحق في أن يقدم في أى وقت للمأمور السجن شكوى كتابية أو شفهية ، ويطلب منه تبليغها للنائب العامة وعلى المأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد إثباتها في سجل يعد لذلك في السجن .

ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية ، أو في محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة - وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فوراً إلى المحل الموجود به المحبوس وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يامر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية - وعليه أن يحضر محضراً بكل ذلك .

● معلة بالمرسوم بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

● كل نص المادة قبل التعديل يذكره قاضى التحقيق ، إلى جانب النيابة العامة ، فرغت من النص في التعديل بعد تركيز سلطة التحقيق في يد النيابة العامة بالتعديلات التي تمت بالقانون المشار إليه .

### ( المادة ٤٤ )

تسرى في حق الشكلى المادة ٦٢ ولو لم يدع بحقوق مدنية .

● التعليق :

تقضى المادة ٦٢ المشار إليها في النص بإعلان قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة إلى

المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية . وتسوى المادة ٤٤ مقدم الشكاوى الخاصة بوجود  
محبوس بغير وجه حق بالمجنى عليه والمدعى بحقوق مدنية في ضرورة إعلان قرار الحفظ  
إليه ، وذلك لتحقيق قدر من الرقابة لصالح المسجون يكون زمامه في يد غيره ممن لا يخضع  
لقيود الحبس ضماناً لسلامة الإجراءات التي تتخذ بشأن مثل تلك الشكاوى ( راجع  
أيضاً المادة ٢٨ أ ج ) .

## الفصل الرابع

### في دخول المنازل وتفتيش الأشخاص

#### مقدمة :

يتناول هذا الفصل حدود تعرض مأمور الضبط القضائي لحرمة المسكن الخاص والحياة الشخصية - وذلك ببيان الأحوال التي تبرر دخول المنازل بما قد يتيح لمأمور الضبط أن يشاهد بداخلها ما كانت تستره حرمتها ( م ٤٥ ) ، كما يبين الأحوال التي يسمح له فيها بالتدخل لكشف ما يحمله الشخص ، أو يخفيه في مكان يخصه - مما يتصل بالجريمة أو يكشف حقيقتها .

وفيما يتعلق بالتعرض لحرمة المسكن - يشير عنوان الفصل إلى تفتيش المنازل فضلاً عن دخولها ، وتحدد المادة ٤٥ الأحوال الجائز فيها دخول المنازل ، ويعطى نص المادة ٤٧ سلطة لمأمور الضبط في تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس . غير أن المحكمة الدستورية العليا قضت في ١٩٨٤/٦/٢ بعدم دستورية هذا النص لمخالفته للمبدأ الوارد في المادة ٤٤ من الدستور والذي يقرر أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون - فهو لم يستثن حالة التلبس في اشتراط أن يكون التفتيش بأمر قضائي .

وعلى ذلك فإنه مع بقاء عنوان هذا الفصل على حاله ومع بقاء نص المادة ٤٧ في موضعها منه - إلا أنه قد لزمته هذه الإشارة بالنسبة لعنوان الفصل ، كما أن نص المادة ٤٧ قد وضع بين قوسين لحين صدور تشريع يرفعه من عداد نصوص القانون - ذلك مع تذييله بحكم المحكمة الدستورية العليا ، والتعليق الواجب عليه ، ويؤدي سقوط هذا النص إلى أن السبيل القانوني لتفتيش المنازل لا يكون إلا في إطار المادة ٩١ الواردة في الباب الخاص بقاضي التحقيق وهي تطبق في تحقيق النيابة العامة بمقتضى الإحالة في المادة ١٩٩ أ ج - إلى الأحكام المقررة لقاضي التحقيق .

وإذ يقتصر نص المادة ٤٤ من الدستور على استلزام « أمر قضائي » ولا يشير إلى إمكان صدور الأمر من النيابة العامة على نحو ما ورد في المادة ٤١ من الدستور في شأن القبض فإنه لا يفتح المجال لإمكان التفتيش بناء على إذن من النيابة العامة في حالة التلبس بوصف أنها ترأس الضبطية القضائية ودون أن يكون ثم تحقيق مفتوح بمثل ما نظمته الفقرة الثانية من المادة ٣٥ المضافة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن القبض في غير حالة

التلبس . ولا يكون ثم مجال لصدور الأمر بالتفتيش من جانب النيابة العامة إلا حال قيامها بالإجراءات كسلطة تحقيق ووفقا للمادة ٩١ أ ج .

وعلى ذلك فإن سقوط المادة ٤٧ لعدم دستوريتها يجعل المادة ٥١ التى يتضمنها هذا الفصل - واردة على غير محل .

وفيما عد ذلك فإن باقى النصوص الواردة فى هذا الفصل مما يتصل بتفتيش المساكن يمكن أن تؤخذ على أنها قواعد عامة فيما يتبع لدى قيام مأمور الضبط بالتفتيش ببناء على أمر الجهة القضائية القائمة بالتحقيق .

غير أن ثمة أحوالا للتفتيش تجرى خارج نطاق التحقيق ( وهو ما يطلق عليه إجمالا « التفتيش بدون إذن » ) ، وقد يسفر عن ضبط جريمة أو دليل على جريمة ، ومع ذلك يكون للضبط من خلال مثل هذا التفتيش أثره باعتباره جائزا فى حد ذاته لاعتبار أو آخر .

من ذلك حالة التفتيش برضاء المتهم أو « الرضاء بالتفتيش » وهو ما يجرى القضاء على إبرامه . ومن صورته ما يتم من تفتيش إدارى للعمال حالة خروجهم من أماكن العمل إذ أنه من شروط العمل المقبولة مسبقا من طرف العامل ، فيصح هذا التفتيش ، ويعتبر ما يسفر عنه دليلا صحيحا ، ولولم يكن القائم به من مأمورى الضبط القضائى ، لأن التفتيش بالرضا لا يستند إلى سلطة خاصة لمأمور الضبط فى القانون .



كذلك تنص بعض القوانين الخاصة على أحوال أخرى تجيز فيها التفتيش بغير الشروط الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية فيسمى « التفتيش الإدارى » . من ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن الجمارك ، والقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسم الاستهلاك على الكحول ، ولحكمة النقض قضاء فى شأنها نوره بعد هذه المقدمة .

كما أن قانون السجون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ينص فى المادة ٩ منه على أنه يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن ، وأن يؤخذ ما يوجد معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة وتعتبر أحكام النقض ذلك من أحوال « التفتيش الوقائى » التى تجيز أمثلة أخرى منه على نحو مايلي من مبادئ فى هذا الشأن .



هذا ويسير قضاء النقض على أن القيود الواردة على تفتيش المسكن تسرى على السيارات الخاصة . ولكنها لا تمتد إلى المزارع مادامت غير متصلة بالمسكن وكذلك إلى المحل التجارى ، فيجوز تفتيشها بغير إذن .



أما تفتيش الشخص ذاته فجائز فى حق المتهم فى حالة جواز القبض عليه ( م ٤٦ ) كما

أن نص المادة ٤٩ يجيز تفتيش الأشخاص المتواجدين في منزل يجري تفتيشه قانوناً ( بأمر الجهة القضائية المختصة ) وذلك في الحالة الواردة في تلك المادة .



فيذا تجاوز التفتيش كل ما هو مقرر في الحالات المشار إليها - فإنه يقع باطلاً مما يترتب عليه استبعاد الدليل المستمد منه . ويحق الدفع ببطلانه لمن وجه ضده ، والدفع ببطلانه يكون أمام محكمة الموضوع ، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان .

### ● من التعليمات العامة للفتيات :

مادة ٣١٣ - المسكن هو مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة وينصرف إلى توابعه كالحديقة وحظيرة الدواجن والمخزن ، ويمتد إلى الأماكن الخاصة التي يقيم فيها الشخص ولو لفترة محدودة من اليوم كعيادة الطبيب ومكتب انحامى ، ولا تسرى حرمة الأماكن الخاصة على المزارع والحقول غير المتصلة بالسكان .

مادة ٣٤٤ - يجوز إجراء التفتيش في أى وقت ليلاً ونهاراً إذ أن التشريع المصرى لم يقيد إجراء التفتيش بوقت معين .

كما يجوز تفتيش المتهم المأذون بتفتيشه في أى مكان وجد فيه طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص مجرى التفتيش ومصدر الإذن .

كما تراجع المواد ٣٣٧ - ٣٥٩ من التعليمات ، وهى لا تخرج عما ورد بالمقدمة السابقة ، وما تضمنته المبادئ القضائية التالية .

### ● المبادئ القضائية :

#### الرضاء بالتفتيش :

★ الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها إلا في الأحوال التي أباح فيها القانون لمأمور الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حرمة المنازل وما أحاط بها الشارع من رعاية تقتضى حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها وبغير إذن النياية العامة أن يكون هذا الرضاء حراً صريحاً حاصلأ منهم قبل التفتيش وبعد إمامهم بطرقه وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ، وتقدير صحة هذا الرضاء هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى .

( نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ مج ٣ ص ٧٤٠ ) .

★ وإن حرمة المنازل وما أحاط به الشارع من عناية تقتضى أن يكون دخولها برضاء أصحابها . وأن

يكون هذا الرضاء صريحاً لا ليس فيه وحاصلاً قبل الدخول ، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن ، إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبثقاً عن الخوف والاستسلام ، فاستناد محكمة الموضوع إلى هذا الرضاء الضمني لا يصح .

( نقض ١٩٣٤/١١/٣ مع ٣ من ٣٥٦ ) .

( نقض ١٩٨٤/٤/٣ مع ٣٥ من ٣٧٨ ) .

✳ لما كان من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاء صريحاً حراً لا ليس فيه حاصلاً منهم قبل الدخول وبعد إلامهم بظروف التفتيش والفرض منه ويعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ويستوى بعد ذلك أن يكون ثابتاً بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها .

( نقض ١٩٨٤/٤/٣ مع ٣٥ من ٣٧٨ ) .

✳ والزوجة تعتبر قانوناً وكيلة صاحب المنزل والحائز له في غياب صاحبه ، فلها أن تاذن في دخوله ، ويكون التفتيش الذي يجريه رجل البوليس بإذن منها في غيبة صاحب المنزل تفتيشاً صحيحاً في القانون .

( نقض ١٩٥٦/٤/٩ مع ٧ رقم ١٥٠ ، ١٥١ من ٥١٧ ، ٥١٥ ) .

✳ للمتجر حرمة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه ، وأن هذه الحرمة وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضى أن يكون دخوله بإذن من النياية مالم تكن الجريمة متلبساً بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالتعرض لحرمة رضاء صحيحاً ، وأن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من الحيانة لمن صدر عنه الرضاء بتفتيش المكان هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام يقيم قضاءه بذلك على ما سوفه ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أطمأنت إلى أن شقيق المطعون ضده المكلف بمراقبة المتجر لفترة مؤقتة إلى جانب مسئولية عن متجره المجاور لا يعد حائزاً ، وكانت صفة الإخوة بمجرد ما لا توفر صفة الحيانة فعلاً أو حكماً لأخ الحائز ولا تجعل له سلطاناً على متجر شقيقه ولا تخوله أن ياذن بدخوله الغير ، لأن واجب الرقابة التي كلف بها يقتضيه المحافظة على حقوق شقيقه وأولها المحافظة على حرمة متجره المستمدة من حرمة شخصه ، فإن خالف ذلك أو اذن للغير بالدخول ، فإن الإذن يكون قد صدر من لا يملكه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تقرير بطلان تفتيش متجر المطعون ضده لعدم صدور الرضاء بتفتيشه من صاحب الشأن فيه ، ورتب على ذلك قضاء بالبرائة ورفض الدعوى المدنية لا يكون مخالفاً للقانون .

( نقض ١٩٧٨/٢/٢٦ مع ٢٩ من ١٨٥ ) .

✳ إذا كان الحكم قد اعتمد في الأخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود أحد رجال البوليس على باب عتابر السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول الشخص العمل بهذه العتابر يستفاد منه رضاءه بالنظام الموضوع لعمالها ، فإنه يكون صحيحاً في القانون .

( نقض ١٩٥١/١٢/١٧ مع ٣ من ٣٧٧ ) .

✳ متى كانت المحكمة قد استخلصت - في حدود السلطة المخولة لها - ومن الأدلة السائفة التي أوردتها أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحاً غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش ، وكان الطاعنان يطمان بظروفه ، وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً بكتابة صادرة ممن حصل

تفتيشه ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تصح ، ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

( نقض ١٩٦٣/٢/٤ مع ١٤ ص ٨٨ ) .

### التفتيش الإداري طبقاً لقوانين خاصة :

★ من المقرر أن ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين هو نوع من التفتيش الإداري الذي يخرج عن نطاق التفتيش بمعناه الصحيح الذي عناه الشارع في المادة ٤١ سالفه البيان ، وكان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد قصر حق إجراء هذا النوع الخاص من التفتيش على موظفي الجمارك ، فإن مفاد ذلك أن يبقى سائر مأموري الضبط القضائي فيما يجرونه من قبض وتفتيش داخل الدائرة الجمركية ، خاضعين للأحكام العامة المقررة في هذا الشأن في الدستور وقانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ١٩٨٥/٤/٣ مع ٣٦ ص ٥٢٤ ) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمررون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب ، استهدف به الشارع مصالح الخزائنة ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة ، دون أن يتطلب الشارع توافر قبود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون .

( نقض ١٩٧٨/١١/١٦ ق ٢٩ في ٧٨٥ ) .

★ لم يتطلب قانون الجمارك بالنسبة إلى تفتيش الأشخاص داخل الدائرة الجمركية وفي حدود نطاق الرقابة الجمركية توافر قبود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل إنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط به المراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعروفة بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها - كما أن الشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم بتنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .

( نقض ١٩٧٤/٢/١٨ مع ٢٥ ص ١٥١ ) .

★ متى كان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطاعن إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لدى مأمور الجمارك ومساعدته مما دعاهما إلى الاعتقاد أن الطاعن يحاول تهريب بضاعة بطريقة غير مشروعة فقام الثاني بتفتيشه ذاتياً تحت إشراف الأول وهو من رجال الضبطية القضائية ، فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

( نقض ١٩٧٤/٢/١٨ مع ٢٥ ص ١٥١ ) .

★ يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في المناطق الجمركية حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معالاب عليها في القانون العام ، فإنه



يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم من تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

( تقيس ١٩٧٦/٥/٢٣ مع ص ٢٧ من ٥١٩ ) .

★ التفتيش الجمركي من نوع خاص . عدم تقيده بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية أو ما توجيه المادة ٤١ من الدستور . فلا يشترط توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجرى التفتيش من موظفي الجمارك . ويقتصر حق إجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ دون من يعاونهم من رجال السلطات الأخرى .

حقوقهم ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى في مطاردة البضائع المهربة ومتابعتها عند خروجها من الرقابة الجمركية . ومعاينة القوافل المارة في الصحراء وتفتيشها عن الاشتباه وضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل . المادة ٢٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

( تقيس ١٩٨٣/١١/٢٩ مع ص ٣٤ من ١١٠ ) .

★ المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ . بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول - تنص على أن " يكون لموظفي الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وفي سبيل ذلك يجوز لهم وإسائر مأموري الضبط القضائي في أي وقت وبدون إجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها . كما يجوز لهم وإسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه بتفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ، ولايجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال والموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات وتقدير حالة الاشتباه في هذا الخصوص شأنه شأن تقدير الدلائل الكافية التي تبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه طبقاً للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - ويكون بدءاً لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديراً خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التي لها القول الفصل في توافر حالة الاشتباه وقيام المبرر للتفتيش أو عدم توافرها مادام لاستنتاجها وجه يسوغه .

( تقيس ١٩٧٥/١١/٢٣ مع ص ٢٦ من ٧٤٠ ) .

★ لما كانت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حددت أعضاء الضبط القضائي العسكري ومن بينهم ضباط المخابرات الحربية في دائرة اختصاصهم ، وكانت المادة العشرون من القانون المذكور قد نصت على أن لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين من مناطق الأعمال العسكرية ، فإن مؤدى ذلك أن تفتيش الداخلين أو الخارجين - عسكريين كانوا أم مدنيين - من مناطق الأعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو أمر جائز قانوناً ، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنتظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبيرة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل إنه يكفي أن يكون الشخص داخلياً أو خارجاً من مناطق الأعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه ، فهذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف

عن جريمة معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .  
(نقض ١٩٨١/١٢/٢٣ مع ٣٧ من ١٩٩٢ ) .

★ لنن كان مأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها عادة ، إلا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن في الأوقات التي لا يباح فيها للجمهور أن يدخلها ، وليس في عبارة المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٢ من النص على أن مأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الدخان في أي وقت - خروج على هذه القاعدة - إذ قصد الشارع بها أن يكون له حق الدخول للتفتيش الإداري ليلاً أو نهاراً طالما كان المصنع مداراً ، والعبرة في ذلك بالواقع بصرف النظر عن فتح الأبواب أو إغلاقها وذلك بأن الشارع إذ أجاز لمأموري الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إنما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذي يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ، ولا يتعداه بالإجازة إلى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكناً ، ولا يشمل من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الأوقات التي تطلق فيها ولا من حيث الغرض إلا بالقدر الذي يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التي تخرج عن هذا النطاق ، وعلّة الإجازة أن المحال في الوقت الذي تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يعقل أن تطلق في وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من أحاد الناس .

ومتى كان الثابت من مدونات الحكم أن تفتيش المصنع حصل في يوم الراحة الأسبوعية للعمال وفي غيبة صاحبه ومديره المسئول وبغير إذنها ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، ولا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما ذهب إليه من صحة إجراءات التفتيش غير سديد في القانون .  
(نقض ١٩٧٠/٢/٩ مع ٢١ من ٢٦٠ ) .

★ من حق ضابط مباحث التموين وعلى ما نصت عليه المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ دخول المحال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التموينية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ - ما تبين له ارتكاب الطاعن جريمة تموينية بعدم الإعلان عن أسعار السلع وتخزين كمية من الفلفل الأسود الأمر المحظور بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، كان له التفتيش عن تلك المواد داخل المحل للتحقق من وقوع هذه الجرائم ، فإذا ظهر أثناء هذا التفتيش الصحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز له وهو ما مأموري الضبط القضائي أن يضبطهما مادامت أنها ظهرت عرضاً أثناء التفتيش ودون سعي منه يستهدف البحث عنها .  
(نقض ١٩٧١/١٢/٢٧ مع ٢٢ من ٨٣٨ ) .

★ من المقرر أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وهو إجراء إداري أكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسبه قبل التعرض له لكنه ما

فيها مما يجعل أم حيازتها أو إحرارها جريمة تتبع التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتداد الحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

( نقض ١٩٧٧/٥/١٥ مع ٢٨ ص ٥٩١ ) .

★ ومادام الحكم قد أثبت أن المتهم قد أعد غرفتين من منزله للعب القمار وضع فيها الموائد وصف حولها الكراسي ، ويفشى الناس هذا المنزل للعب دون تمييز بينهم بحيث أن من ترد تارة قد لا يترد أخرى ، وأنه يعطى اللاعبين فيشا ويتقاضى عن اللعب نقوداً - فإن هذا الذي أثبتته الحكم يجعل من منزله محلاً عاماً يفشاه الجمهور بلا تفريق للعب القمار مما يبيح لرجال البوليس الدخول فيه بغير إذن من النيابة .

( نقض ١٩٥٣/٣/١٧ مع ٤ ص ٦١٩ ) .

( ونقض ١٩٨١/٣/١ مع ٣٢ ق ٣٠ ) .

### التفتيش الوقائي - تفتيش السجين :

★ إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بأن التفتيش كان لازماً ضرورة إذ أنه من وسائل الترقى والتحوط الواجب توافرها أماناً من شر المقبوض عليه إذا استحدثته نفسه استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون من سلاح على من قبض عليه ، فإن التفتيش يكون صحيحاً .

( نقض ١٩٦٩/١/١٣ مع ٢٠ ص ٩٦ ) .

★ من المقرر أنه مادام من الجائز قانوناً للمأمور الضبط القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق وفقاً للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن المركز تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما يكون محرراً له من سلاح أو نحوه .

( نقض ١٩٨٥/٥/٩ مع ٣٦ ص ٦٤٣ ) .

★ تنص المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجون على أنه : « لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون في أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبطاً ما قد يحوزه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز له نظم وتعليمات السجن حيازتها أو إحرارها » . ولما كان الثابت أن المطعون ضده كان مودعاً بالسجن فإن تفتيشه بواسطة بعض حراسه يتفق وذلك الحق المخول لرجل الحفظ بالسجن ، ويكون بذلك صحيحاً تترتب عليه نتائج ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان هذا التفتيش - تأسيساً على أنه لم يتم معرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه - قد أخطى في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض والإحالة .

( نقض ١٩٧٠/١٠/٢٥ مع ٢٦ ص ١٤٧ ) .

★ متى كان الثابت من الأوراق والمفردات المضمومة أن المطعون ضده كان قد أدخل أحد السجون المركزية - وهو سجن الدقي - وموجود به على ذمة تنفيذ حكم صادر ضده في جريمة سرقة ، فإنه تجرى عليه أحكام لوائح السجن ونظامه - وإذا كانت المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجون تنص على أنه : « لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون في أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبطاً ما قد يحوزه أو يحزنه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز لهم نظم وتعليمات السجن حيازتها أو إحرارها » . ولما كان رئيس وحدة مباحث قسم الدقي من الضباط المخترفين على سجن القسم فإن

التفتيش الحاصل منه في واقعة الدعوى كما هي مثبتة في الأمر المطعون فيه بالأوراق يتفق والحق المخول له ، ويكون بذلك قد وقع صحيحاً ويترتب عليه « نتائجه . ومن ثم فإن الأمر المطعون فيه إذ صدر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية تأسيساً على بطلان هذا التفتيش يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها من جديد .

(نقض ١٩٧٣/٦/٤ مع ٢٤ ص ٧١٩ ) .

★ توجب المادة ٤٢٢ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ المعدل تفتيش السجائين على اختلاف درجاتهم تفتيشاً عمومياً بالفناء الخارجي بالقرب من الباب الرئيسي للسجن عند دخولهم صباحاً وقبل خروجهم وعند عودتهم ظهراً وقبل انصرافهم في المساء . وتخل تلك المادة الضابط حق تفتيشهم كلهم أو بعضهم إذ مأسورة الشك في أمرهم . ولما كانت واقعة الدعوى أنه في صباح يوم الحادث وبينما كان نائب مأمور السجن يستعرض قوة أمن السجن وقع اختياره على الطاعن وآخر من بين السجائين لتفتيشهما تفتيشاً مفاجئاً وفقاً للتعليمات فعثر مع الطاعن على لفافة من ورق الصحف يخفيها أعلى فخذيه تبين أن بداخلها كمية من الشاي وقطعة من مادة الحشيش ، فإن الحكم إذ قضى بصحة هذا التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون . لا محل لما يثيره الطاعن من أن المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها ، فإن هذا تخصيص لمعنى التفتيش بغير مخصص لا يتفق وسند إباحته وهو التثبت من عدم تسرب أية ممنوعات إلى داخل السجن تنفيذاً لما تنص به القوانين المنظمة للسجون ، وهو ما لا يمكن التحقيق منه إلا بالتفتيش الذاتي الدقيق للشخص الواقع عليه التفتيش وبالكيفية التي يرى القائم بإجراءاته أنها تحقق الغرض المقصود منه .

(نقض ١٩٧٩/٥/١٠ مع ٢١ ص ٦٧٤ ) .

★ متى كانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « إذ اشتبه مدير السجن أو مأموره في أي زائر جازله أن يأمر بتفتيشه فإذا عارض الزائر في التفتيش جازمته من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع في سجل يومية السجن » وكانت هذه المادة كما هو واضح من عبارتها لا تستلزم الرضاء الذي يصدر بفعل إيجابى ممن يحصل تفتيشه بل يكفى عدم معارضته في التفتيش - وهو فعل سلبي - مادام الطاعن لم يدفعا بأنهما اعترضتا على تفتيشهما بمعرفة المأمور فإن تفتيش مأمور السجن للطاعنين حين اشتبه فيهما لدى دخولهما سجن النساء في اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحاً بالتطبيق لأحكام هذه المادة مادام أن الطاعنين لم يدفعا بأنهما اعترضتا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ، ومن ثم يكون النفي بطلان التفتيش في غير محله .

(نقض ١٩٦٣/٢/٤ مع ١٤ ص ٨٨ ) .

### تفتيش المزارع ، والسيارات ، والمتاجر الخاصة :

★ من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ، وبالتالي فإن تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن .

(نقض ١٩٧٤/١/٢٧ مع ٢٥ ص ٥٨ ) .

★ لما كانت المادة ٤٥ من قانون الإجراءات قد نصت على أنه لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي مجال مسكون إلا في الأحوال المبينة .. في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو حالة الحريق أو

الفرق أو ما شابه ذلك . ومن ثم فإن إيجاب إذن النياية في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فحسب ، فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن ،  
(نقض ١٩٨٥/٦/٢ مع ٣٦ ص ٧٤٢ ) .

★ من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه نقلاً عن أقوال رئيس قسم مباحث المخدرات أن ضبط هذا الأخير للجوهر المخدر كان بعد تخطي المطعون ضده عن اللقافة التي كان يضعها على فخذه أثناء ركوبه السيارة - وأن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضاً ونتيجة لما اقتضاه البحث بين ركاب السيارة عن الشخص المأذون بتفتيشه مما جعل الضابط حيال جريمة متلبس بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا النظر وقضى ببيان القبض والتفتيش ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٥/١١/٣٠ مع ٢٦ ص ٧٧٨ )

(ونقض ١٩٨٤/٢/٢٤ مع ٣٦ ص ١٤٩ ) .

★ وإن فتح باب سيارة معدة للإيجار وهي واقفة في نقطة المرور لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية . ورجال الضبطية القضائية الحق في هذا الإجراء للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دوائر اختصاصهم .  
(نقض ١٩٥٣/٣/٣٠ مع ٤ ص ٦٦٩ ) .

★ التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما محل التجارة فلا يمكن القول ببيان تفتيش إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، ومادام أن لمأموري الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببيان تفتيش هذا المحل .  
(نقض ١٩٦٩/١٢/٢٤ مع ٢٠ ص ١٣٣٠ ) .

★ لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه أثبت أن الحاضر عن المتهمين قدم مذكرة دفع فيها ببيان التفتيش لكون المكان الذي ضبط فيه المتهمون جزءاً من منزل الطاعن الأول وتم تفتيشه دون إذن من النياية العامة وفي غير أحوال التلبس ، وقد رد الحكم على ذلك الدفع وأطرحه بقوله أن الثابت من سائر التحقيقات التي أجريت أن المتهم الأول أباح الدخول في جزء من منزله لكل طائر وخصص هذا المكان لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ومن ثم فإن مثل هذا المكان يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات وبالتالي يرضى الدفع ببيان التفتيش على غير أساس وكان البين من الحكم أن الطاعن الأول لم يزع حرمة مسكنه ، وجعل منه بفعله محلاً مفتوحاً للعامة يدخله الناس للعب القمار وتحاطي المشروبات فإن هذا الذي أثبتته الحكم يجعل من منزله محلاً عامياً غشاه الجمهور بلا تفريق فإذا دخله أحد رجال الضبط بغير إذن النياية العامة كان دخوله مبرراً لما هو مقرر من أن لرجل السلطة العامة في

دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو إجراء إداري أكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ويكون له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها في حالة تلبس .  
(نقض ١٩٨١/٣/١ مع ٣٢ ص ١٩٢ ) .

### التفتيش عن الأشياء في الأماكن العامة :

★ إن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو التفتيش الذي يكون في إجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجراؤه التعرض لحرية الأفراد ولحرمة المساكن فغير محظور عليهم ، ويصح إجراؤه وتعقب المتهم في أي مكان والاستشهاد به كدليل في الدعوى . ومن ثم فإن التفتيش الذي أجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يحرمه القانون ويصح الاستدلال به .  
(نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ مع ١٩ ص ٨٧٨ ) .

★ وإن التفتيش المحظور على مأموري الضبطية القضائية إجراؤه إلا بترخيص من القانون أو بإذن من السلطة القضائية هو الذي يقع في منزل أو على شخص أي الذي يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرمة المسكن أو لحرية الأشخاص ، أما التفتيش الذي يقع في شيء كمقطف أو سلة في الطريق العام فلا يعد باطلاً ولو حصل في غير حالة التلبس بالجريمة وبدون إذن من النيابة .  
(نقض ١٩٤٤/٤/٢٤ المجموعة الرسمية ص ٤٥ ص ٦ ) .

★ وأن بحث البوليس في محتويات سلة بعد سقوطها في الطريق العام لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذي يريده القانون وإنما هو ضرب من ضروب التحري عن مالكها عله يهتدى إلى معرفته بشيء من محتوياتها ولا جناح عليه في ذلك فإذا هو وجد في هذه السلة مخدراً ( حشيشاً ) وأدانت المحكمة صاحب هذه السلة في تهمة إحراز الحشيش الموجود بها كان حكمها في محله .  
(نقض ١٩٣٦/١/٦ المحللة ص ١٦ ص ٦٩٣ ) .

### بطلان التفتيش :

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهري التي يتعين الرد عليها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه لم يعرض لهذا الدفع أورد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيها اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط الحديد موضوع الجريمة ، فإن يكون قاصراً متعينا نقضه .  
(نقض ١٩٧٤/١٢/١٥ مع ٢٥ ص ٨٥٢ ) .

★ يجب إيداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه فإذا كان المدافع عن الطاعن قد أبدى في مرافعته أن القضية مختلفة من أساسها وأن يراد تصويرها على أنها حالة

تليس وأن التصور المقول به مشوب بأنه غير واقعي ، فإن هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

( نقض ١٩٧٢/١/٩ مع ص ٢٣ ص ٢٠ ) .

★ الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فإن لم يثره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا عن طريق التبعية وحدها . ولما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة لدعوى أن المخدرات ضبطت في سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها يعلم رياسته وأن تفتيش تلك السيارة أو بطلان الإذن الصادر بتفتيشها وأنه لا صفة له في التحدث عن ذلك .

( نقض ١٩٦٣/٤/٨ مع ص ١٤ ص ٢٩٥ ) .

★ متى كان الطاعن لا يدعى أن المخزن الذي وقع عليه التفتيش مملوك له أو في حيازته فإنه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة .

( نقض ١٩٧٧/٦/١٣ مع ص ٢٨ ص ٧٥٩ ) .

★ إن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم إجرائه ، فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الإثبات بمقتضاها صحيحا لا شأنية فيه ، فإن منعى الطاعنة في هذا الشأن لا يكون له محل .

( نقض ١٩٧٦/١/٥ مع ص ٣٧ ص ٢٦ ) .

( ونقض ١٩٨٠/١/٦ مع ص ٣١ ق ١١ ) .

★ إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بهيازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه ، ومن ثم فإن مصلحة فيما يثيره من بطلان التفتيش تكون منتفية .

( نقض ١٩٧٤/١٢/١ مع ص ٢٥ ص ٧٨٢ ) .

★ من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تجمل مقومات نظرا لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

( نقض ١٩٦٤/١/١٣ مع ص ١٥ ص ٥٢ ) .

★ لا يقدح في سلامة الحكم ما استورد إليه من تقرير قانون خاطيء خاص بسقوط حق الطاعن في الطعن على إجراءات التفتيش لعدم إثارتها من المحامي الحاضر معه في تحقيق النيابة لأن الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع وقد أبدى الطاعن هذا الدفع بجلسة المحاكمة .

( نقض ١٩٧٢/٦/٤ مع ص ٢٣ ص ٨٨٤ ) .

## ( المادة ٤٥ )

لايجوز لرجال السلطة الدخول في اى محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون ، او في حالة طلب المساعدة من الداخل او في حالة الحريق او الغرق او ما شابه ذلك .

## ● التعليق :

ذكر النص رجال السلطة ، لكنه باعتبار موضعه في هذا الفصل - ينصرف على وجه التخصيص من بينهم إلى رجال الضبط القضائي . ذلك أن المقصود منه حصر الأحوال التي يكون فيها دخول مأموري الضبط القضائي إلى المسكن مبرراً قانوناً مما يترتب عليه إمكان ممارسة سلطاتهم في ضبط الجرائم ومرتكبيها - إذا ما شاهدوا في أثناء وجودهم بالمنزل بوجه قانوني ، شيئاً يستدعى ممارستهم لتلك السلطات - كالقبض على متهم أو ضبط جريمة يشاهدونها في حالة تلبس عند الدخول إلى المنزل .

وتنصرف عبارة « الأحوال المبينة في القانون » إلى ماورد في المواد التالية ، وكذا لتنفيذ أمر بالتفتيش صادر من سلطة التحقيق ، أو ما ينص عليه في مواضع أخرى من قوانين خاصة مما أشير إليه في مقدمة هذا الفصل . وأما أحوال الاستغاثة من الداخل أو الحريق أو الغرق فهي أحوال ضرورة لا تبرر الدخول لرجال الضبط القضائي وحدهم ولا لرجال السلطة العامة الذين أشار النص إليهم وحدهم كذلك ، وإنما هي تبرر الدخول لكل من يدخل لأداء واجب النجدة . ( انظر فيما بعد : التعليق على المادة ٤٧ وحكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته ) .

غير أن الدخول إلى المسكن يجب أن يكون في الحدود وبالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق الغرض منه ولا تتجاوز ذلك إلى ما يمس حرمة المسكن دون مبرر . فإذا تم التفتيش لضبط سلاح ناري فهو لا يبرر قراءة ما بداخل كتاب أو كراس مدرسي مثلاً ، وإذا دخل مأمور الضبط على صوت استغاثة فليس له أن يفتح الأدراج لضبط مواد مخدرة . وتنص على هذه القاعدة فيما يتعلق بالدخول للتفتيش بالذات المادة ٥٠ .

غير أنه إذا شاهد مأمور الضبط لدى دخوله إلى المسكن متهماً في جريمة كان يصدد جمع الاستدلالات عنها وهي حالة تلبس ، فإن له أن يقبض عليه طبقاً للمادة ٣٤ ج . كما أنه إذا شاهد عند دخوله جماعة يتعاطون مخدراً في حالة تلبس فله أن يضبط الواقعة ويقبض على مرتكبيها .

والنص يتحدث عن دخول المساكن ، ويلحق بها : كل ما يتصل بها ويتبعها كالحديقة



والسطح الخاص والجراج الخاص كمل يشمل الغرف المؤجرة في الفنادق . ولكنه لا يشمل أجزاء المساكن المخصصة للاستعمال العام كالسلم الموصل للشقق . كما يخرج عن نطاقه ما لا يعتبر مسكناً كالمحال العامة ، والسيارات العامة ، أو ما يخص ارتياد الأفراد أو استعمالهم بغير تمييز ، فيكون دخول مأمور الضبط القضائي إليها سليماً من الناحية القانونية كأنه أحد أفراد الجمهور ، وإذا وجد أمامه ما يستدعي ممارسة سلطاته فإن مسارسته لها تكون سليمة قانوناً وتنتج آثارها كما لو كان ذلك كله يتم في الطريق العام . وعلى أساس التفرقة بين العام والخاص من الأماكن يمكن القول بأن النص لا ينصرف إلى المساكن بالمعنى الضيق وإنما هو يحمي حرمة كل مكان خاص كمكتب أو عيادة أو حتى الجزء الخاص لصاحب المقهى داخل مقهاه والجزء الخاص بالإدارة في فندق .

أما دخول المنازل بالتخفي أو التحليل - أي دخول مأمور الضبط منتحلاً صفة خاصة تجعل له مبرراً شخصياً للدخول ، ولو كمرافق لضيف مثلاً - فإن ذلك لا يجيز له أن يعود فيظهر صفته داخل المنزل بعد مشاهدته حالة تلبس عن طريق ذلك الدخول المتنكر ، فذلك التلبس قد شوهد نتيجة لدخول مأمور الضبط بطريقة غير مشروعة وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، ولم يكن يسمح به صاحب الدار وب حرمة لو علم بأن الدخول مشفوع بصفة الضبط القضائي .

قارن مع ذلك حكم النقض في ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٨ - ( أدناه ) حيث صححت آثار حالة التلبس التي جدد بداخل المنزل بعد دخول متنكر باعتبار أن الضبط غير مستهدف أصلاً من دخول مأمور الضبط القضائي . ولعل ما يجد من قضاء المحكمة العليا أن يضع حدوداً حاسمة لهذا الاستثناء . ( وتراجع المادة ٩١ والتعليق عليها في شأن التفتيش الذي يجريه قاضي التحقيق ، أو يؤذن به من القائم بالتحقيق ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن ما هو مقرر من عدم جواز دخول المنازل إلا في الأحوال وبالكيفية المبينة في القانون - يترتب عليه بطلان ما يتخذ بالمخالفة لذلك من إجراءات .  
( نقض ١٩٨٠ / ٤ / ٩ مج ٣١ ق ٨٧ ) .

★ من المقرر أن دخول المنازل ، وإن كان محظوراً على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالاتي الفرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن شأنها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه وإذا كانت محكمة الموضوع قد رأت في نطاق سلطاتها التقديرية أن صدور الأحكام الثلاثة ضد المتهم - يمثل حالة ضرورة - تبيح تعقبه أو دخول منزله بقصد القبض عليه لتنفيذ تلك الأحكام ، وكان تقديرها في ذلك سائفاً ، فإنه لا تنريب عليها في هذا الخصوص ، وإذا أطرح الحكم الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما أثبتت من توافر

حالة الضرورة ضده التي تبيح دخول منزل الطاعن بمناسبة تنفيذ تلك الأحكام فصح بذلك دخول منزله للقبض عليه ، وما أورده ، بعد ذلك من أسباب صحيحة يبرر تفتيش زوجة المتهم في المنزل لتوافر حالة التلبس في شأنها .

( نقض ١٩٨٢/٢/٩ مج س ٣٣ ص ٣٠٦ ) .

★ إن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشاً ، بل هو مجرد عما مادي تقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه .

( نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ مج س ١٨ ص ١٠٤٧ ) .

★ استقر قضاء محكمة النقض على أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

( نقض ١٩٧٧/٥/١٠ مج س ٢٨ ص ٥٩١ )

★ متى كان دخول الضابط ، كشخص عادي ، مع المرشد السري - الذي سبق ترده على الطاعن - في مسكن الأخير ، قد حصل بناء على إذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله ، إذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ، وإنما وقع القبض على الطاعن وضبط المضبوطات - التي عثر بها على آثار المخدر - بعد ما كانت جناية بيع المخدر متلبساً بها ، بتمام التعاقد الذي تظاهر فيه الضابط بشراؤه من الطاعن كمية من المخدر - الذي علم من المرشد أن الطاعن يحزره بقصد بيعه وحقق بعض المدمنين به ، بل وحين صارت جناية إحراز ذلك المخدر متلبساً بها كذلك ، حال ارتكاب الطاعن إياها بمحض إرادته لتسليم المبيع - طوعية فإن الحكم يكون سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

( نقض ١٩٧٨/١٠/٢٦ مج س ٢٩ ص ٧٢٧ ) .

## المادة ( ٤٦ )

وفي الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .

وإذا كان المتهم انثى ، وجب أن يكون التفتيش بمعرفة انثى ينسبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

### ● التعليق :

يلاحظ أن النص لم يرتب جواز التفتيش على حصول القبض ولم يستلزم ترتيباً زمنياً بينهما .

ومع مراعاة أن القبض بمعناه الخاص إجراء قانوني يقوم به مأمور الضبط القضائي بهدف وضع المتهم مادياً تحت تصرف سلطة التحقيق ( راجع مقدمة الفصل الثالث ) لذلك

فإن قيام حالة تجيز القبض ، كما يقول النص - ذلك وحده دون لزوم حصول القبض فعلا - يجيز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم .

ويظهر اثر ذلك بوجه خاص في حالة ما إذا لم يكن ثمة أمر صادر بالقبض من النيابة العامة ( ٢/٣٥ ) ، فإن لمأمور الضبط القضائي في الحالات التي يجوز له تقرير القبض بإرادته وحده - أن يبدأ بتفتيش المتهم ( بعد قبض فعلي وليس قبضا قانونيا ) . فإذا لم يسفر التفتيش عن دليل جديد أو أسفر عما يبرئ المتهم ، فإن لمأمور الضبط ألا يقرر القبض عليه قانونا . ومن ثم فهو لا يلتزم بتقديمه إلى سلطة التحقيق في هذه الحالة .

يقول البعض إن التفتيش الذي يسمح به النص هنا هو نوع من التفتيش الوقائي ، وأنه لا يتم كإجراء من إجراءات التحقيق ( توفيق الشاوي ، رسالته في التفتيش بند ١٦ ) والتفتيش الوقائي هو ما يتم في بداية وضع المتهم تحت سيطرة سلطة معينة - سواء التي قامت بالقبض أو التي ستقوم بالتحفظ عليه ، وذلك لتجريده مما قد يكون حاملا له من أسلحة أو أدوات أخرى يستعين بها للهرب ، ويتقيد لذلك بالغرض الذي أجاز من أجله . ( انظر مقدمة الفصل ) .

غير أن هذا الرأي يتضمن تخصيصا بغير مخصص - فالنص مطلق كما أنه يتصل بتصور أن التفتيش يتلو القبض وهو تصور أوضحنا عدم لزومه .

ولذلك فإن هذا النص يسمح بالتفتيش بحثا عن كل ما قد يفيد في كشف الحقيقة - أوراق أو أدوات أو آثار في الملابس أو بظواهر الجسم .

فالتفتيش هنا حق لمأمور الضبط القضائي في الأحوال التي يكون له فيها إصدار قرار القبض من جانبه ، أو التي يكون فيها الأمر صادرا من النيابة العامة ( م ٢/٣٥ ) . ولا نرى داعيا لاعتباره استثناء يخل فيه مأمور الضبط القضائي سلطة من سلطات التحقيق . وإنما هو سلطة لمأمور الضبط القضائي تكمل صورة مسؤوليته وواجبه في جمع الاستدلالات وتعزيز الاتهام الذي يجري القبض لعرض المتهم به على سلطة التحقيق .

أما في حالة الأمر بالقبض الصادر من سلطة التحقيق ( م ١٣٠ ) ، وكذا الفقرة الثالثة من المادة ١٢٧ ويراجع التعليق عليهما ) فإنه لا يكون لمأمور الضبط أن يفتش المتهم استنادا إلى المادة ٤٦ ، لأن الأمر يكون قد خرج عن مرحلة جمع الاستدلالات ، ويكون التفتيش قد أصبح من اختصاص القائم بالتحقيق أو لمن يندب له لذلك صراحة . ولا يعتبر تنفيذ الأمر بالقبض على المتهم في هذه الحالة من الأحوال التي يجوز فيها القبض ، كما يقول النص وإنما هو تكليف من سلطة أخرى أصبحت هي المسؤولة عن إجراءات التحقيق . وهذه

السلطة لم تندب مأمور الضبط لإجراء التفتيش الذى يعتبر من صميم إجراءات التحقيق الذى تقوم به غير أنه يسمح في هذه الحالة بالتفتيش الوقائى .

ويلاحظ كذلك أنه لا يفنى عن صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش الشخص ، أن تكون قد أذنت بتفتيش منزله ، لأن تفتيش الشخص في هذه الحالة لا يكون من حق مأمور الضبط القضائى إلا بشروط خاصة حددتها المادة ٤٩ .. ( قارن مع ذلك نقض ٦٧/١٢/١١ - أدناه ) .

ويرجع ربط النص بين القبض والتفتيش - في نظرنا إلى أنه وضع على حاسم تابع من طبيعة القبض المخول لسلطة الضبط القضائى كما حددناها ، وأنه إجراء يتضمن قرارا بعرض المتهم على سلطة التحقيق التى تملك التفتيش كما أنه يستند إلى وجود دلائل كافية على الاتهام تقوم جهة الضبط القضائى بتعزيزها في سبيل الوصول إلى أمر بحبسه احتياطيا من جانب السلطة المختصة لاستكمال التحقيق . ويستتبع ذلك أن يخول مأمور الضبط سلطة قد تكون لصالح المتهم كما هي في صالح العدالة - إذ أن تفتيشه مع توافر شروط القبض يصبح مصيرا حتميا للمتهم لدى تسليمه إلى سلطة التحقيق ، والتعجيل به قد يفيد به بأن يستغنى مأمور الضبط عن توقيع القبض عليه . كما أن من ناحية أخرى فتأجيل تفتيشه إلى حين صدور الأمر بذلك من السلطة التى لم تتصل بالإجراءات بعد - يتضمن خطرا أساسيا على ما قد يتخلص منها في الفترة التى تمضى إلى حين عرضه على سلطة التحقيق أو استصدار أمر منها بتفتيشه . أما في حالة القبض تنفيذا لأمر من سلطة التحقيق فإن لزوم تفتيش الشخص يكون قد اتضح للقائم بالتحقيق عند إصداره أمر القبض ومن ثم فعليه أن ينص على التفتيش إن أراد ، وإلا فليس لأحد أن يقوم به كإجراء من إجراءات التحقيق بغير ندب ممن بدأ في التحقيق فعلا . ( انظر أيضا التعليق على المادتين ١٢٧ ، ١٣٠ ) .

### تفتيش الأنثى :

وضعت الفقرة الثانية قاعدة قننت فيها معنى يتصل بالآداب ومن ثم فهى تتعلق بالنظام العام .

فلا يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتش الأنثى بنفسه ( ما لم يكن مأمور الضبط من الإناث ) بما يعتبر تعرضا لأجزاء من جسمها غير جائز تعامله معها مشاهدة أو ملامسة . أما ما لا يعتبر من عورات المرأة فيسرى في حقها ما يسرى في حق الرجال كما إذا تعلق الأمر بشيء تخفيه في يدها أو بين أصابع رجلها .

وعلى مأمور الضبط ( غير الأنثى ) أن يندب أنثى لتفتيش المتهمة الأنثى .

ولم يشترط النص شروطاً معينة في الأنثى التى تندب لهذا الغرض لا من حيث السن أو الثقافة أو المسؤولية الوظيفية أو الاجتماعية ، أو من ناحية حلف اليمين . ومع ذلك فإنه إذا خيف عدم إمكان إدلائها بشهادتها أمام سلطة التحقيق فإنه يجوز تحليفها اليمين - طبقاً للقاعدة العامة الواردة في المادة ٢٩/٢ .

غير أنه لا يغنى عن ندب الأنثى في التفتيش ندب خبير ممن لهم الإطلاع على عورات النساء كالاطباء ، فذلك إنما يجوز للضرورة ولا تتحقق هنا ضرورة . كما أن ندب الأنثى ليس للخبرة الخاصة ، وإنما هو لاعتبارات الطبيعة البشرية والحياة الشخصى .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٣١٢ - يقصد بالشخص كمحل قابل للتفتيش كل ما يتعلق بكيانه المادى ، وما يتصل به ما يرتديه من ملابس أو ما يحمله من أمتعة وأشياء منقولة أو ما يستعمله كمكتبه الخاص أو متجره أو سيارته الخاصة .

مادة ٣٣٩ - يقتضى تفتيش المتهم الحد من حريته الشخصية بالقدر اللازم لتنفيذه دون أن يمتد ذلك إلى النيل من سلامة الجسم أو غيرها من الحقوق الملازمة لشخصيته ، فإذا أخفى المتهم الشيء في موضع العورة منه فلا يجوز المساس بها ، ولكن يجوز في هذه الحالة اللجوء إلى الطبيب لإخراج هذا الشيء بوصفه خبيراً يقدم خبرته في ضبط الدليل بوسيلة لا يستطيع الشخص العادى القيام بها .

#### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن المادتين ٢٤ ، ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - قد أجازتا لمأمور الضبط القضائى في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانوناً .

( نقض ١٩٨٤/١/٣١ مع ٣٥ ق ٩٥ ) .

( ونقض ١٩٥٤/١١/٧ مع ٦ ق رقم ٥٥ ص ١٩٦٢ ، نقض ١٩٥٨/٦/٣ مع ٩ ق رقم ١٣٠/٤/١٩٦٤ ص ١٥ رقم

٥٥ ) .

★ وأن التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة في المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جميع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور الذى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الأول الذى عنوانه ( في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق ) والقول بإن التفتيش المشار إليه في هذه

المادة قصد به التفتيش الوقائي ، هو تأويل يقع دون صيغة التعميم التي ورد بها النص ، وأحال فيها على الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم .

( نقض ١٩٥٤/١١/٢ مع ٦ رقم ٥٥ ص ١٩٦٢ )

( ونقض ١٩٥٨/٦/٣ مع ٩ رقم ١٥٧ ، ١٩٦٤/٤/١٣ ، ١٥ رقم ٥٥ ) .

★ يؤخذ من عموم نص الفقرتين الأولين من المادتين ٢٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشارع وقد خول مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية أن يقتضيه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية مثلبساً بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته ( قبل تعديل المادة ٣٤ بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ) ، لم يشترط لإيقاع هذين الإجرامين ترتبياً معينا . ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعة من بطلان إجراءات الضبط وفساد دليل الكشف على المخدر المستمد منها - استناداً إلى أن القبض عليها كان تالياً لتفتيش عبايتها - لا يستند إلى أساس صحيح في القانون .

( نقض ١٩٦٧/٢/٢٨ مع ١٨ في ٢٩٥ ) .

★ صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضي لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجرائه ولولم يتضمن إذن التفتيش أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجرامين من تلازم .

لأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمرعوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

( نقض ١٩٦٧/٦/١٩ مع ١٨ في ٨٣٨ ) .

★ لما كان من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل كافية على ارتكابهم لتلك الجناية ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط ما أن تقدم من الطاعة عقب اتمامها الإجراءات الجرمية - وكان بادياً عليها التعب والإرهاق - وواجهها بما أسفرت عنه التحريات من حملها مواد مخدرة في مكان حساس من جسمها حتى اعترفت له بذلك ، فإن المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة تكون قد توافرت بما يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة التي تتبع لرجل الضبط حق القبض على الطاعة وتفتيشها .

★ ولا محل للتحدى بسبق تفتيش الطاعة بالجرم . ذلك أن المكان الحساس من جسمها الذي كانت تخفي فيه المخدر لا يصل إليه تفتيشها ذاتياً بمعرفة رجال الجمارك أثر وصولها .

( نقض ١٩٧٦/١/٤ مع ٢٧ في ٩ ) .

★ من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانوناً القبض على المتهم وإيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق وفقاً للمادتين ٢٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون .

وأن المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر . والعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون ، لا بما ينطق به القاضي في الحكم ، وإن كان

ذلك ، وكانت جريمة الامتناع بغير مبرر عن دفع أجرة سيارة قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها .

ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص بصيغة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يجريه من خول إجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيما كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص .

وأن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن المركز تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للقرار أن يتعدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه .  
(نقض ١٩٧٥/٦/١٨ مع ٢٦ ق ٥٠٠ ) .

#### وللمقارنة :

★ إذا قبض ضابط النقطة على شخص تنفيذا للحكم جنائي صدر عليه وفتشه قبل إدخاله المكان المعد للحجز كان تفتيشه صحيحا لأن التفتيش في هذه الحالة لازم لا باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق بل باعتباره من مستلزمات القبض ذاته ، والمقصود منه حماية شخص من يتولى القبض ، وكلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من خول القبض إجراءه على المقبوض عليه صحيحا ، لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازما ضرورة باعتباره من وسائل التوقي والتحوط الواجب توافرها للتأمين من شر المقبوض عليه إذا ما حدثت نفسه ، ابتقاء استرجاع حريته ، بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح ، وكون التفتيش من مستلزمات القبض يخول التفتيش مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .  
(نقض ١٩٤٥/٦/١١ المجموعة الرسمية ٤٦ رقم ١١٠ ص ٢١٠ نقض ١٩٤٥/١٢/٢٤ المجموعة الرسمية ٤٧ رقم ٥١ ص ١٤ ) .

★ تجيز المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، فإذا كان إذن النيابة العامة بتفتيش محل المتهم قد تضمن الأمر بضبطه ، وكان الإذن بالضبط هو في حقيقته أمرا بالقبض وهو لا يفترق عنه إلا في مدة الحجز فحسب ، فإن تفتيش شخص المتهم يكون صحيحا في القانون .  
(نقض ١٩٦٧/١٢/١١ مع ١٨ ق ١٢٤٢ ) .  
(راجع مع ذلك التعليق على المقتنين ٣٦ ، ٣٥ ) .

★ وأنه وإن كان لرجل البوليس ( أو مباحث ) المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط المتهم وإحضاره تنفيذا للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يفتشه عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خشية اعتدائه به عليه أو إيذاء نفسه به ، إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يبدأ فيه إلا بهذا القصد . وإذا ما أسفر التفتيش في هذه الحالة عن وجود مخدر مع المتهم صح الاستشهاد به ، أما إذا كان التفتيش قد أجرى من بادىء الأمر بقصد البحث عن مخدر فإنه يكون باطلا غير جائزا الاعتماد عليه .

(نقض ١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٧٣ ص ٥٣٦ ) .

## تفتيش الأنثى :

★ لما كان مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياؤها إذا مست . فإن ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون إذا هو أمسك بيد المتهمه وأخذ العلبه التي كانت بها على النحو الذي أثبتته الحكم ، ويكون النعى على الحكم بأنه اهدرنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى مثلها ، هو نعى عليه بما ليس فيه .

( تقض ١٩٧٥/١٠/١٩ مج س ٢٦ ق ٥٩٦ )

★ ومناطق ما يشترطه القانون من تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياؤها إذا مست ، وصدر المرأة هولا شك من تلك المواضع ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقولة أن التقاط العلبه المحتوية على مخدر من صدر المتهمه لا يعتبر تفتيشا يمس مواطن العفة فيها ، وقضى بإدانتها اعتمادا على الدليل المستند من هذا التفتيش الباطل وحده ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه .

( تقض ١٩٥٥/١١/١٩ مجموعة احكام النقض س ٦ رقم ٢٩٤ ص ١٣٤١ )

★ وأن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الإناث ، وأنه لا غضاضة عند استحالة تفتيش متهمه بمعرفة أنثى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب - ذلك تقرير خاطيء في القانون .

( تقض ١٩٥٥/٤/١١ مجموعة احكام للنقض س ٦ رقم ٢٤٩ ص ٨٠٨ )

★ أن الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطاعنة بمعرفة طبيب المستشفى لا تؤثر على سلامة الإجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما كان بوصفه خبيرا وما أجراه لا يعدو أن يكون تعرضا للطاعنة بالقدر الذي تستلزمه عملية التداخل الطبى اللازمة لإخراج المخدر من موضع إخفائه في جسم الطاعنة .

( تقض ١٩٧٦/١/٤ مج س ٣٧ ق ٩ )

## [ المادة ( ٤٧ ) ]

( المأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة ان يفتش منزل المتهم ، ويضبط فيه الاشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من إمارات قوية انها موجودة فيه ) .

## ● التعليق :

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥ س ٤ ق دستورية في ١٩٨٤/٦/٢ بعدم دستورية نص المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك استنادا



إلى المادة ٤٤ من الدستور التي تنص على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون، بما يتعارض معه نص المادة ٤٧ ج .

وقد نشر هذا الحكم في ١٤/٦/١٩٨٤

ووفقا للمادة ٣/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم « غير أن قضاء لمحكمة للنقض صدر من ذلك بأن الدستور إذ أورد في المادة ٤٤ نصا صالحا بذاته للأعمال فإن الحكم المخالف له في القانون يعتبر قد نسخ ضمنا بقوة الدستور ذاته .  
ويلاحظ في هذا الشأن :

١ - أن الحكم صدر بعدم دستورية المادة ٤٧ أ ج وحدها في حدود الطعن المرفوع إلى المحكمة الدستورية العليا ، غير أن نص المادة ٤٤ من الدستور يشترط الأمر القضائي المسبب للتفتيش أو مجرد دخول المنزل ، وهو ما يضع موضع التمييز كذلك نص المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويستلزم في الأحوال التي يسمح فيها القانون بدخول المنازل والمشار إليها في تلك المادة - أن يراعى فيها حكم المادة ٤٤ من الدستور .

٢ - أن الحكم قد وصل إلى عدم دستورية نص المادة ٤٧ استنادا إلى مقارنة نص المادة ٤٤ من الدستور بنص المادة ٤١ منه التي استتنت ( دون المادة ٤٤ ) حالة التلبس من اشتراط أمر من القاضى أو النيابة العامة للقبض على المتهم أو تفتيشه ، وبناء عليها كان قد أجرى تعديل المادتين ٣٤ و ٣٥ ج بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لإلغاء ما كان واردا بها من حق لمأمور الضبط القضائي بإصدار أمر بالقبض على المتهم الحاضر في غير -الة التلبس ، وذلك في الجنايات وبالنسبة للموضوعين تحت مراقبة الشرطة ، وفي بعض جنح محددة ، واستبدلت به بالنسبة للجنح المذكورة الإجراءات التي وردت في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ - المضافة بذلك القانون ، والتي يصدر فيها أمر القبض من النيابة العامة - حيث أجازت ذلك المادة ٤١ من الدستور .

٣ - أنه أُلغيت بمقتضى ذلك القانون ذات المادة ٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت تسمح لمأموري الضبط القضائي في حالة الشبهة القوية بتفتيش منازل الموضوعين تحت مراقبة الشرطة - دون رجوع إلى سلطة التحقيق .

٤ - أنه بسقوط المادة ٤٧ لعدم دستوريته تكون المادة ٥١ أ ج التي تحدد أوضاع التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائي من تلقاء نفسه لمنزل المتهم - واردة على غير محل .

( انظر مقدمة الفصل والمواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٨ ، ٥١ والتعليق عليها ) .

## ● المبادئ القضائية

★ إن الدستور قد حرص - في سبيل حماية الحريات العامة - على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده ، فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن للمساكن حرمة ، ثم قضت الفقرة الأولى من المادة ٤٥ منه بأن حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون . غير أن الدستور لم يكتف في تقرير هذه الحماية الدستورية بإيراد ذلك في عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة . ولكن أتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمان ورفعها إلى مرتبة القواعد الدستورية - ضمنها المواد من ٤١ إلى ٤٥ منه - حيث لا يجوز للمشرع العادي أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات وإلا جاء عمله مخالفاً للشرعية الدستورية .

وحيث يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن المشرع الدستوري قد فرق في الحكم بين تفتيش الأشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش في الحالتين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة أساسية فحصول التفتيش تحت إشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلاً عن عدم اشتراطها تسبب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه أم أذن لأمور الضبط القضائي بإجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار إليه عاماً مطلقاً لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي مسبب وذلك هو لنا حرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يؤول إليه وهو موضع سره وسكنته ، ولذلك حرص الدستور - في الظروف التي صدر فيها - على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه مالم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز - وفقاً للمادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد . يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند إعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير أن هذا الاستثناء قد أسقط في المشروع أنتهائى لهذه المادة وصدر الدستور متضمناً نص المادة ٤٤ الحالي حرصاً منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - الماعون فيها - تنص على أن لأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه مما مفاده تخويل أمور الضبط القضائي الحق في إجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

( دستورية عليا في ١٩٨٤/٦/٢ ، القضية رقم ٥ ، ٤ ق دستورية ) .

★ لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى ، صاحب الصدارة فإن على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى ، لزم أعمال هذا النص في يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه .

ولما كان الدستور قد نص في المادة ٤٤ منه على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون » وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصه أو يقيد به مما مؤده أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب .... فإن ما قضى به الدستور في المادة ٤٤ منه من صون حرمة المسكن وإطلاق حظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون ، يكون حكما قابلا للأعمال بذاته ، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن « كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا » ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور « لا ينصرف حكمها بداهة إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة إلى تدخل من الشارع .

ولما كان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في إجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق ، يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان . فإن حكم المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية يعتبر منسوخا ضمنا بقوة الدستورية نفسه منذ العمل بأحكامه دون تريض صدور قانون أدنى ، ويكون دخول المسكن أو تفتيشه بأمر قضائي مسبب لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ .

( نقض ١٩٨٥/١١/٢٠ مع ج ٣٦ في ١٠٢٧ )

★ لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه أثبت أن الحاضر عن المتهمين قدم مذكرة دفع فيها ببطلان التفتيش لكون المكان الذي ضبط فيه المتهمون جزءاً من منزل الطاعن الأول وتم تفتيشه دون إذن من النيابة العامة وفي غير أحوال التلبس ، وقد رد الحكم على ذلك الدفع وأطرحه بقوله أن الثابت من سائر التحقيقات التي أجريت أن المتهم الأول أباح الدخول في جزء من منزله لكل طارق وخصص هذا المكان لتقديم المشروبات وبممارسة ألعاب القمار للعامة ، ومن ثم فإن مثل هذا المكان يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات ، وبالتالي يضحى الدفع ببطلان التفتيش على غير أساس وكان البين من الحكم أن الطاعن الأول لم يرع حرمة مسكنه ، وجعل منه بفعله محلاً مقتوحاً للعامة يدخله الناس للعب القمار وتعاطى المشروبات فإن هذا الذي أثبت الحكم يجعل من منزله محلاً عاماً يقشاه الجمهور بلا تفريق فإذا دخله أحد رجال الضبط بغير إذن النيابة العامة كان دخوله مبرراً لما هو مقرر من أن لرجل السلطة العامة في دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو إجراء إداري أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ويكون له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها في حالة تلبس .

( نقض ١٩٨١/٣/١ مع ج ٣٢ ص ١٩٢ )

## المادة (٤٨) (\*)

● ألغيت بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد ٢٩ في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

● نص المادة الملغاة :

للمأمور الضبط القضائي - وأول غير حالة التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوابيس إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جنائية أو جنحة ، ويكون التفتيش على الترجمة المبين في المادة ٥١ .

● تراجع مقدمة الفصل والتعليق على المادة السابقة .

## المادة (٤٩)

إذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم لو شخص موجود فيه على أنه يخفي معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .

● التعليق

تفترض هذه المادة فيما يتعلق بالمتهم أنه لا يوجد ما يسوغ القبض عليه - وإلا لجاز تفتيشه طبقا للمادة ٤٦ ، وإنما يجري تفتيش منزله حيث يكون مأمور الضبط القضائي منتدبا لتفتيش المنزل فحسب بأمر من سلطة التحقيق ( م ٩١ ) .

أما بالنسبة لغير المتهم من الأشخاص الموجودين بالمنزل عند تفتيشه ، فالأصل أنه لا سبيل لمأمور الضبط القضائي عليهم إذا ما كانت التهمة موجهة إلى المتهم فحسب . ولذلك فإن النص ينشئ بالنسبة إليهم حقا جديدا لمأمور الضبط القضائي تتطلبه الحاجة إلى ضمان فاعلية التفتيش حتى لا يهرب الشيء المطلوب ضبطه عن طريق الموجودين بالمنزل وقت التفتيش .

والنص قد يستند إلى فكره أن ما يحمله أو يخفيه المتهم أو غيره من الموجودين بالمنزل ، إنما يدخل في نطاق البحث عما يوجد بالمنزل الصادر الأمر بتفتيشه ، وأودخل في حيزاته شخصيته لأحد هؤلاء ، وإنما يراعى النص كيانهم الشخصي بتقييد إمدادات التفتيش إلى أشخاصهم بوجود قرائن قوية ، وفيما عدا هذا التفسير يكون النص معرضا لعدم الدستورية ما لم تقم حالة التلبس بشأن جريمة إخفاء الأدلة « م عقوبات » ضد من يتم تفتيشه ، ويستوى في ذلك أن يكون الأمر بتفتيش المسكن قد صدر مجردا أم نص فيه على تفتيش من يوجد فيه وقت إجرائه لأن الإذن بتفتيش الأشخاص المتوافدين لا تتوافره في هذه الحالة مبرراته أو مقاوماته القانونية .

## ● المبادئ القضائية :

★ إنه وإن كان للمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره من الموجودين بالمكان المأذون له بتفتيشه ، إلا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على أن هذا الغير يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى بأنه له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلتها بالمتهم الضالع فيها .  
( نقتض ١٩٦٦/٢/٢١ مع ١٧ ق ١٧٥ ) .

★ متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن محضر التفتيش تضمن أن المطعون ضده الثاني يستخدم الأحداث في توزيع المخدرات ، كما أن الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق النيابة أنه وجد المطعون ضدها الأولي بمنزل المأذون بتفتيشه ( المطعون ضده الثاني ) أنه قام بتفتيشها لما لاحظته من انتفاخ جيب جلبابها وبروز بعض أوراق السلفان التي تستخدم في تغليف المخدرات من هذا الجيب ، فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المطعون ضدها الأولي إنما كانت تخفى معها شيئاً يفيد في كشف الحقيقة مما يجيز للمأمور الضبط القضائي أن يفتشها عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ضبط الحافظات المخدرات في جيبها يكون بمعنى عن البطلان .  
( نقتض ١٩٧٠/٢/٢٩ مع ٢١ ق ٤٧٨ ) .

★ وإذا صدر إذن في تفتيش متهم وتفتيش منزله ثم عند تنفيذه وجد الضابط المتهم وزوجته جالسين على كنية ، ثم لاحظ أن الزوجة مطبقة يدها على شيء فأجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الأقوين ، فإن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة وزوجها الصادر ضده الإذن لا يمنع من سريانه عليها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش .  
( نقتض ١٩٥٢/٢/٢٥ مجموعة أحكام النقتض ٣ رقم ٢٧٢ ص ٧٢٨ ) .

★ متى اقتصر الإذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجرائه أن يفتش المطعون ضده إلا إذا توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أو وجدت دلائل كافية على اتهامه في جنائية إحراز المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقاً للمادتين ١/٣٤ و ١/٤٦ من القانون المذكور ، أو قامت قرائن قوية على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة طبقاً للمادة ٤٩ من ذات القانون .

ولما كان تقدير قيام أو انتفاء التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايته وكذا تقدير القرائن على إخفاء المتهم ما يفيد في كشف الحقيقة يكون بداة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، فلا يصح النعي على المحكمة وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطتها .

ولما كان مفاد ما أوردته محكمة الموضوع في مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطي المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك المطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا يبنى بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا الأخير لمادة المخدر المتلبس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه بها أو القرائن القوية على إخفائه مما يفيد في كشف الحقيقة فيها مما يجيز القبض عليه وتفتيشه ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع بطلان القبض عليه وتفتيشه يكون سديداً في القانون ، ذلك أن القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوي الشبهة والمتشبهين وإيس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة

وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه . ولا يصح من بعد الاستناد إلى الدليل المستمد من ضبط المادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين .  
( تخلص ١٩٧٧/٣/٢٨ مع ص ٢٨ ق ٤١٦ ) .

## المادة ( ٥٠ )

لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها .

### ● التعليق :

القاعدة التي يوردها النص تتفرع مباشرة على مبدأ صيانة حرمة المساكن ، والحرية الشخصية . ذلك أن التعرض لهما استثناء يجب أن يبقى في أضيق الحدود .

والنص يسرى على تفتيش الأشخاص كما يسرى على تفتيش الأماكن ، وذلك لعموميته من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنه تطبيق للمبادئ العامة .

والفقرة الثانية توضح حدود القاعدة إذ تتكلم عن ظهور شيء عرضا لمأمور الضبط القضائي أثناء التفتيش .. فالظهور « عرضا » وما يترتب عليه من سلامة الإجراءات بالنسبة إلى الجريمة الجديدة - يقتضى ألا يكون مأمور الضبط قد قصد البحث فيما يجاوز الغرض الذي يجري التفتيش من أجله ، أو جاوز في تفتيشه الحدود اللازمة للبحث عما يتصل بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ويلاحظ في صياغة النص أنها تسرى على التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط بسلطته الخاصة بجمع الاستدلالات ، كما تسرى على التفتيش الجارى تفريعا على إجراءات تحقيق قائم .

### ● المبادئ القضائية :

★ وإذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح ، فإن له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضا في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعى من جانبه في إجراء التفتيش بحثا عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها ، فإذا هو تجاوز عن هذه الحدود وفتش لغرض الغاية التي أبيع له التفتيش من أجلها كان عمله باطلا . فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي كان يفتش عن سلاح قرر أنه مجرد أن

امسك بمحفظه المتهم شم رائحة الأفيون تتبعث منها ففتشها ، فهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن مبنيا على أنه اشتبه في وجود شيء مما يبحث عنه وإنما فتشها لأنه اكتشف الأفيون بها . وإذن فإذا كانت محكمة الموضوع قد اعتدت في أجازة التفتيش على حق الضابط في البحث عن السلاح الذي كان يبحث عنه ، فإنه كان عليها أن تقول كلمتها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش كان بقصد ضبط المخدر لا بقصد البحث عن السلاح ، لا أن تكفى في القول بصحته على حق الضابط في التفتيش عن السلاح ، وهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

( نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ المجموعة الرسمية ص ٤٢ رقم ٤٠ ص ٦٨ ) .

★ إذا كان البين من الحكم أن المحكمة ألت بالظروف والملايسات التي ضبط فيها المخدر وأطمأنت إلى أن ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وإنما كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الأخيرة ، فلا يصح مجادلته فيما خلصت إليه من ذلك . ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

( نقض ١٩٦٥/٥/١١ ص ١٦ ص ٤٥٧ ) .

★ وإذا كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى مفيدا أن دخول ضابط المباحث المفهي إنما كان بسبب ما شاهده من وجود أشخاص يلعبون الورق ، وأنه لما دخل رأى عرضا ومصادفة زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه بمقتضى القانون فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون في حالة تلبس بغض النظر عن أن الضابط لم يشاهد بيعا ، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة . وإذن يكون للضابط أن يجري التفتيش وأن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ ، فإذا هو عثر في هذه الأثناء على مخدر كان للمحكمة أن تعتمد على ذلك في إدانة المتهم بإحرازه .

( نقض ١٩٥٠/٣/١٤ مج ١ ص ١ رقم ١٧٣ ص ٣٩٦ ) .

★ إذا كان واقعة الدعوى هي أن المتهم ضبط وهو يحزر كمية من المواد المخدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سيارة سحبت منه وقام مكتب المخدرات بإرسالها إلى إدارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانونا بشأنها فتبين عند فحصها أنها مزورة ، فادعاء هذا المتهم أن التفتيش الذي أسفر عن ضبطه هذه الرخصة باطل ليس له من أساس . وذلك بأن ضابط المخدرات حين حصل على الرخصة وبعث بها إلى إدارة المرور لم يضبطها على أنها رخصة قيادة مزورة تنطوي على جريمة جرى التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها ، وإنما هو فعل ذلك تنفيذا لما تقتضيه لائحة المرور في هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تصريحاً مؤقتاً بالقيادة إلى أن يثبت في أمر التهمة المسندة إليه .

( نقض ١٩٥٢/٣/٢٤ مج ٣ ص ٣ رقم ٢٣١ ص ٦٢١ ) .

★ ويعتبر أن التفتيش قد وقع صحيحا إذا ثبت بالحكم أن مفتش الإنتاج دخل محل المتهم بوجه قانوني للبحث فيه عن سجائر اجنبية مهربة ومسرقة من الجيش البريطاني ، وأن ضبط الأصناف المشوشة يدخل في جدول عمل مفتش الإنتاج ، فإذا وجد المفتش كمية مصنوعة من دخان مخلوط فاشتبته فيها ، فإن من واجبه أن يضبطها ويرسلها للتحليل فإذا ما اتضح بعد ذلك أنها تحوى مادة مخدرة فإن العثور على هذه المادة لا يكون نتيجة تفتيش باطل بل تفتيش صحيح .

( نقض ١٩٤٤/١/٢٤ المجموعة الرسمية ٤٤ رقم ٥٢ ص ١٠٦ ) .

★ وأن لائحة الجمارك صريحة في تحويل موظفيها تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .  
( نقض ١٩٤٥/٤/٢٤ مع ٤٦ رقم ٧٠ ص ١١٩ ) .

## المادة ( ٥١ )

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك . وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من إقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك في المحضر .

### ● التعليق :

المقصود هو تفتيش الأماكن ، بطبيعة الحال ، وفقاً للمشار إليه في المادة ٤٧ التى قضى بعدم دستورتيتها . ولذلك تصبح هذه المادة وأردة على غير محل . وإنما يتبع في إجراء التفتيش بناء على أمر سلطة التحقيق الأوضاع الواردة في المادة ٩٢ من القانون .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأمور الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التى يجيز لهم القانون ذلك ، أما التفتيش الذى يقومون به بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والذى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك .

( نقض ١٩٧٢/٦/١٩ مع ٢٣ ق ٩٣٦ ) .

## المادة ( ٥٢ )

إذا وجدت في منزل المتهم أوراق مختومة أو مغلفة بأية طريقة أخرى ، فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها .

### ● التعليق :

تطلع على تلك الأوراق سلطة التحقيق طبقاً للمادة ٩٧ .



### المادة ( ٥٣ )

للمامور الضبط القضائي أن يضعوا الاختتام على الأملكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها .  
ويجب عليهم إخطار النيابة العامة بذلك في الحال وعلى النيابة إذا مارأت ضرورة ذلك الإجراء أن ترفع الأمر إلى القاضي الجزئي لإقراره .

● معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٧ .

● نص المادة قبل التعديل كانت به عبارة « قاضي التحقيق » محل عبارة القاضي الجزئي في النص الحال .

#### ● التعليق :

قد يكون اكتشاف تلك الآثار نتيجة تفتيش بداخل منزل فتوضع الاختتام عليه أو على الجزء المحتوي للآثار أو الأشياء المطلوب التحفظ عليها ، وقد يكون اكتشافها دون تفتيش - أي في أماكن يمكن الوصول إليها بدونه ، وفي هذه الحالة يكون المكان الذي توضع عليه الاختتام في غير حيازة المتهم ، وقد تكون في حيازة آخر يصبح من حقه النظام طبقا للمادة التالية .

### المادة ( ٥٤ )

لحائز العقار أن يتظلم أمام القاضي من الأمر الذي أصدره بعريضة يقدمها إلى النيابة العامة . وعليها رفع التظلم إلى القاضي فوراً .

#### ● التعليق :

وقد يكون المتظلم هو المتهم أو غيره ممن توضع الاختتام على عقار أو جزء منه في حيازته ( وراجع التعليق على المادة السابقة ) .

كما أن التظلم جائز لكل من يتضرر من وضع الاختتام ولو لم يكن حائزا قانونيا للعقار طبقا لما أوضحته مناقشات مجلس النواب لهذه المادة جلسة ١٧/٤/١٩٥٠ ) .

### المادة ( ٥٥ )

للمامور الضبط القضائي أن يضبطوا الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أن يكون قد

استعمل في ارتكاب الجريمة او نتج عن ارتكابها ، او ما وقعت عليه الجريمة . وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وتعرض هذه الاشياء على المتهم ويطلب منه إبداء ملاحظاته عليها ويعمل بذلك محضر يوقع عليه من المتهم ، او يذكر امتناعه عن التوقيع .

### ● التعليق :

تقرر هذه المادة الحق في ضبط الاشياء ضبطاً مستقلاً عن التفتيش - أي ضبط الاشياء التي يعثر عليها مأمور الضبط القضائي دون الالتجاء إلى تفتيش مما تذكره المادة ٤٧ ويكون ذلك بالعثور على مثل تلك الاشياء في الطرق العامة و الحقول أو في الاجزاء المشتركة للمباني السكنية . ( وقد أوضح ذلك مندوب الحكومة في مناقشة لجنة مجلس الشيوخ لمشروع القانون ) .

وأوجب النص عرض تلك الاشياء على المتهم لإبداء ملاحظاته عليها حيث لا يفترض وجوده عند ضبطها أو وجود شاهدين كما هو الشأن في ضبطها عن طريق تفتيش شخصي أو للمنزل ( م ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ) .

## المادة ( ٥٦ )

توضع الاشياء والاوراق التي تضبط في حيز مغلق وتربط كلما امكن ، ويختم ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحضر بضبط تلك الاشياء ويشير إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله .

### ● التعليق :

يقوم مأمور الضبط القضائي بتحرير الاشياء المضبوطة إلى حين عرضها على سلطة التحقيق . ويراعى عند فضها من جانب سلطة التحقيق أن يكون ذلك بحضور المتهم أو وكيله أو بعد دعوتهم لذلك طبقاً لما تنص عليه المادة التالية .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن القانون حين نص على الإجراءات الخاصة بتحرير المضبوطات وفحصها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولم يرتب على مخالفتها بطلاناً . وإن فيكفي أن تقتنع المحكمة بأن المضبوطات لم يحصل بها عيب

( نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض ص ٧ من ٥٤٧ )

( ونقض ١٩٦٦/٥/٢٣ مجموعة أحكام النقض ص ٢٧ من ٥١٠ )

★ من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات

الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط القضائي والمرجع في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع .  
( نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ص ٥٥٩ )

★ ومن المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع إلى القانون العام (قانون الإجراءات الجنائية) مادام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها في إحرار في صدد قانون الغش .  
( نقض ١٩٥٤/١٠/١١ مجموعة أحكام النقض س ٦ ص ٥٩ )

### المادة ( ٥٧ )

لا يجوز فض الاختتام الموضوعة طبقاً للمادتين ٥٣ و ٥٦ إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبّطت عنده هذه الأشياء ، أو بعد دعوتهم لذلك .

#### ● التعليق :

انظر التعليق على المادة السابقة .  
ولم يرد بالنص جزاء على مخالفته ، وقضاء النقض لا يرتب عليها البطلان .

#### ● المبادئ القضائية :

★ نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للخبير أداء مأموريته ، التي أول عملية فيها هي فض الإحرار - بغير حضور الخصوم . وأن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وفحصها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ، ولكنه لم يرتب على مخالفتها أي بطلان .  
( نقض ١٩٥٤/٧/٢٢ مج ٥ ص ٣٥٥ )

### المادة ( ٥٨ )

كل من يكون قد وصل إلى علمه بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة وأفضى بها إلى أي شخص غير ذي صفة أو انتفع بها بأية طريقة كلنت يعاقب بالعقوبات المقررة للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

#### ● التعليق :

المادة ٣١٠ من قانون العقوبات هي التي تتضمن أحكام العقاب على إفشاء سر المهنة .

### المادة ( ٥٩ )

إذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى له صورة منها مصدق عليها من مأمور الضبط القضائي .

### المادة ( ٦٠ )

لمأموري الضبط القضائي في حالة قيامهم بواجباتهم أن يستعينوا مباشرة بالقوة العسكرية .

## الفصل الخامس

### في تصرفات النيابة العامة في التهم بعد جمع الاستدلالات

#### ● مقدمة :

تستكمل بهذا الفصل المرحلة التي تقوم فيها النيابة العامة بدورها الأساسي في تجهيز الدعوى الجنائية ، وذلك بصفتها سلطة اتهام ورئيسة للضبط القضائي . ويكون تصرفها في مصير الدعوى بعد النظر فيما تجمع لديها من استدلالات - في شكل قرار إما بعدم السير في إجراءات الدعوى العمومية ( أمر بالحفظ - م ٦١ ) ، وأما بتحريك الدعوى أمام سلطة الحكم ( محكمة الجنح والمخالفات - م ١/٦٣ ) ، أو أمام سلطة التحقيق - سواء بطلب ندب قاضٍ للتحقيق ( م ٢/٦٣ ) ، أو بتقرير قيامها بنفسها بالتحقيق ( م ١٩٩ ) .

ويجب أن تمر الجنايات بمرحلة التحقيق الابتدائي قبل التصرف في الدعوى وذلك برغم ما قد توحى به صياغة الفقرة الثانية من المادة ٦٣ من أن للنيابة سلطة تقديرية في تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو الاستغناء عن هذه المرحلة ، سواء في الجنح أو في الجنايات . فمن غير أن يغفل نص المادة ذكروسيطة لتحريك الدعوى أمام سلطة الحكم في مواد الجنايات يجعل تحريكها أمام سلطة التحقيق أمراً معيناً في تلك المواد . ولا يكون رفعها إلى سلطة الحكم إلا بأمر من قاضي التحقيق ( م ١٥٨ ) إذا تولى التحقيق ، أو من المحامي العام أو من يقوم مقامه إذا تولت النيابة التحقيق ( م ٢/٢١٤ ) .

وعلى ذلك فإن عضو النيابة العامة الذي يخطر بجنائية في حالة تلبس ، ويؤشر بانتقاله للتحقيق ، إنما يقرر بذلك ضمناً التصرف فيما تم من استدلالات - بتحريك الدعوى أمام نفسه كسلطة تحقيق . ولهذا التحديد أهمية بالنسبة إلى ما انتهت إليه تعديلات قانون الإجراءات الجنائية من جعل النيابة العامة سلطة التحقيق الأساسية طبقاً لما آل إليه نص المادة ١٩٩ في تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ونص المادة ٦٤ في تعديلها بالقانون ٥٣٢ لسنة ١٩٥٣ وما تلاه حتى القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . وسنعود إلى تفصيل ذلك في مستهل الباب الثالث .

#### المادة ( ٦١ )

إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى تآمر بحفظ الأوراق -

### ● التعليق :

كان القانون القديم ينص في المادة المقابلة منه ( م ٢٤ من قانون تحقيق الجنايات ) على أن « يصدر قرار الحفظ في الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه » . كما أن ذلك النص القديم كان يشير إلى أن الحفظ يكون « بعد التحقيق » .

والنص الحالي - إذ استبعد هاتين الإشارتين - قد عبر عن تمييز أكبر بين تصرف النيابة العامة في هذه المرحلة - كسلطة اتهام ، وبين تصرفها بعد التحقيق ( الباب الرابع من هذا الكتاب ) باعتبارها سلطة تحقيق .

فأمر الحفظ يصدر كقرار إداري سابق على تحريك الدعوى الجنائية أما إذا أجرى أي تحقيق في الدعوى فإنه يعتبر تحريكاً لها ، ومن ثم لا يكفي في شأنه أمر الحفظ ويتعين أن يكون التصرف بعد التحقيق بقرار بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بإحالة الدعوى إلى سلطة الإحالة أو الحكم ، والتصرف على أي الوجهين في هذه الحالة من اختصاص المحامي العام أو من يقوم مقامه ( م ٢٠٩ ، ٢١٤ ) .

وعلى ذلك فإن ما يصدر من تصرف من النيابة العامة بالحفظ بعد جمع الاستدلالات وقبل التحقيق هو دائماً قرار إداري بصرف النظر عن الوصف الذي يعطى للأوراق ، والذي هو دائماً وصف مؤقت - سواء قيدت الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية ، أو بدفتر الجنع والمخالفات ، أو أعطيت وصفاً هو في حقيقته جنائية ، أو كانت في حقيقتها جنائية فعلاً . ففي جميع هذه الأحوال لا يزيد أثر أمر الحفظ على أن يكون قراراً إدارياً لا حصانة له من ناحية إمكان تحريك الدعوى العمومية بعد ذلك . ولا يلزم من ثم أن يكون صادراً من المحامي العام أو من يقوم مقامه .

على أن تعليمات النيابة العامة تقضى بأنه في حالة وجود شبهة جنائية فإنه يؤخذ رأي المحامي العام أو من يقوم مقامه في رئاسة النيابة - الكلية قبل الحفظ .

أما إذا جرى التحقيق فعلاً بمعرفة النيابة العامة وصدر الأمر بالحفظ فإنه يأخذ حكم الأمر بالوجه لإقامة الدعوى الصادر طبقاً للمادة ٢٠٩ . ( راجع تفصيلاً لهذه الحالة في التعليق على المادة المذكورة ) .

وكما أن أمر الحفظ لا يمنع النيابة العامة من العودة لتحريك الدعوى الجنائية في أي وقت ، فإنه كذلك لا يمنع من رفع الدعوى بالطريق المباشر من جانب المدعى بالحق المدني طبقاً للمادة ٢٢٢/١ أمام محاكم الجنع والمخالفات ، كما لا يمنع ذلك المدعى من أن يطلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية ندب قاضٍ للتحقيق إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة - طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٦٤ .

هذا وأمر الحفظ - باعتباره مجرد موقف سلبي من سلطة الاتهام لا يدخل ضمن إجراءات الاتهام ، التي تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ١٧ ج . ولا نرى أنه يأخذ حكم إجراءات الاستدلال في أنها تقطع المدة إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي ، لأن الحفظ ليس له طبيعة الاستدلال ، ولأنه ليس من المقرر كذلك أن يخطربه المتهم ، ولا يقبل أن تحفظ النيابة لنفسها حقاً بناء على موقف سلبي كأمر الحفظ .

### ● من التعليمات العامة للنبيات :

مادة ٨٠٥ - يكون أمر الحفظ للأسباب الآتية :

- ( أ ) لعدم كفاية الاستدلالات .
- ( ب ) لعدم معرفة الفاعل ، ويطلب من الشرطة مواءمة البحث والتحري عنه إلا إذا كان محضر الشرطة قد تضمن ذلك ، ويجب ألا يتم التصرف بالحفظ لهذين السببين إلا بعد استنفاد كل الوسائل لتقوية الاستدلالات أو معرفة الفاعل وبعد فوات وقت مناسب .
- ( جـ ) لعدم الجنائية . وذلك إذا تبينت النية أن أركان الجريمة لم تتوافر قانوناً . بغض النظر عن ثبوت الواقعة أو نسبتها إلى متهم معين .

### ومثال حالاته :

- ١ - نقل متاع شخص من مكان إلى آخر بغير قصد الاختلاس بل لسبب آخر لا جريمة فيه .
- ٢ - الحريق بإهمال الذي يقع من المالك أو زوجه أو أحد أولاده أو أحد أقاربه الذين يقيمون معه في معيشة واحدة ولا يمتد إلى ملك الغير . ويلحق بهؤلاء كل من له صلة بهم كخدمهم ونحوهم إذا كانوا يقيمون مع صاحب الدار في معيشة واحدة .
- ٣ - الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦٠ ، ٦٢ ، ١٩٥/٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢/٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ من قانون العقوبات .
- ٤ - عدول الفاعل بمحض إرادته عن إتمام الجريمة التي شرع في ارتكابها .
- ٥ - الشروع في ارتكاب جنحة لم يرد نص خاص في القانون يعاقب على الشروع فيها .
- ( د ) لعدم الصحة : ويكون ذلك إذا أبلغ عن حادث وثبت أن الواقعة المدعى بها لم تقع أصلاً أو أن يقع فعل ويتهم شخص بارتكابه ثم ثبت أن الفعل من عمل المجنى عليه نفسه بقصد اتهام ذلك الشخص .
- ( هـ ) لعدم الأهمية .
- ( و ) لعدم جواز إقامة الدعوى الجنائية .
- وذلك لعدم تقديم الشكوى أو الطلب أو للتنازل عنهما أو لسقوط الحق فيهما .
- ( حـ ) لامتناع العقاب .

ويكون ذلك في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٤٨/٥ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٨٤/١ ، ٩٨/٢ ، ١٠١ ، ١٠٧ مكرر ٢ ، ١٠٨/٢ ، ١٤٤/٥ ، ١٤٦/٢ ، ٢٠٥/١ ، ٢١٠ ، ٢٩١ عقوبات .

(ط) الاكتفاء بالجزاء الإداري : وذلك إذا كان قد تم توقيع جزاء إداري على المتهم من أجل إتيانه الواقعة المعروضة .

مادة ٨٠٧ - يجوز للنيابة رغم ثبوت الواقعة وتوافر أركان الجريمة أن تقر بحفظ الأوراق إذا اقتضت اعتبارات الصالح العام عدم تحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم ، كما إذا كانت الواقعة قليلة الأهمية ، أو كان المتهم طالبا ولم يرتكب جرائم من قبل أو كان قد تم التصالح بين المتهم وبين المجنى عليه ، ويعتمد ذلك كله على فطنة عضو النيابة وحسن تقديره ويكون الحفظ في هذه الأحوال لعدم الأهمية ، ويراعى فيه التنبيه على المتهم بعدم العودة إلى مثل ذلك مستقبلا .

مادة ٨١٠ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري يصدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيم على جمع الاستدلالات ، وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة ولا يقبل تظلما أمام القضاء أو استئنافا من جانب المدعي بالحق المدني والمجنى عليه ، ولهما الالتجاء إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنع والمخالفات إذا توافرت شروطه أو التظلم الإداري للجهة الرئاسية ، والعدول عن أمر الحفظ يجب أن يكون بإشارة مكتوبة من المحامي العام أورئيس النيابة الكلية ، فيجب أن يكون العدول عنه بتأشيرة مكتوبة من المحامي العام لدى محكمة الاستئناف .

مادة ٨١١ - الأمر بحفظ الأوراق لا يقطع التقادم ، ولا تنقضى به الدعوى ، ولا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر .

### ● المبادئ القضائية :

★ الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيم على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة ، ولا يقبل تظلما ولا استئنافا من جانب المجنى عليه والمدعي بالحق المدني وكل ما لهما هو الالتجاء إلى طريق الإدعاء المباشر في مواد الجنع والمخالفات ، دون غيرها ، إذا توافرت له شروطه . وهذا الأمر الإداري يفتقر عن الأمر القضائي بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقتضيه المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى . ولهذا أجيء للمجنى عليه والمدعي بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .

ومجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم بغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدلالات .

( نقتض ١٩٥٦/٣/٧ مجموعة أحكام النقض من ٧ رقم ١٠٩ من ٣٦٩ )

★ وأن المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنع من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجربة النيابة



بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . وإذن فمتى كان الثابت أن وكيل النيابة - وإن كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إدارياً ، فإن هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق إطلاقاً لا يكون ملزماً لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية .

( نقض ١٩٥٦/٣/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٠٢ ص ٣٤٠ )

★ من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هي حقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به . فإذا صدر من النيابة أمر بمجرد الإطلاع على محضر الاستدلالات الذي تلقت من مأمور الضبط القضائي دون أن يستدعي الحال إجراءات أى تحقيق بمعرفتها فهو أمر بحفظ الدعوى ، أما إذا قامت النيابة بأى من إجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قراراً الأوجه لإقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة ولو جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري . وعلى المحكمة إذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه ، وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سائفاً .

( نقض ١٩٦٣/١٢/٢٣ مجموعة أحكام س ١٤ ص ٩٧٧ )

★ يعد الأمر الذي تصدره النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها في شكوى ، بحفظها إدارياً إما ما كان سببه - أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر له حجته التي تنفع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام الأمر قائماً ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد استندت في الأمر الصادر منها إلى عدم أهمية الواقعة المطروحة مادام الأمر قد صدر بعد تحقيق قضائي مباشرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٤ والمواد ١١٩ وما بعدها من قانون الإجراءات - مما يجعله حائزاً لقوة الشيء المحكوم به ويحول دون الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد صدوره إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام في مدة الثلاث أشهر التالية لصدوره . ذلك بأن المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - قد خولت النيابة العامة أن تصدر بعد التحقيق أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لأي سبب كان بغير نص يفيد الحالات التي تصدر للنيابة فيها هذا الأمر على ما فصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر . لما كان ذلك فإنه يكون من الجائز للمدعى بالحقوق المدنية - الطاعن أن يطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة في الشكوى المشار إليها وفقاً لما تقضى به المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإن جانب الأمر - الصادر من مستشار الإحالة بعدم جواز الطعن هذا النظر فإنه يكون خالف صحيح القانون متعيناً نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها .

( نقض ١٩٧٢/٥/٧ مج س ٢٣ ص ٦٥٢ )

## المادة ( ٦٢ )

إذا أصدرت النيابة العامة أمراً بالحفظ وجب عليها أن تعلنه إلى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية ، فإذا توفي أحدهما كان الإعلان لورثته جملة في محل إقامته .

### ● التعليق :

المقصود من الإعلان في هذه الحالة هو إشعار المدعى المدني والمجنى عليه بموقف النيابة العامة سلبيا من تحريك الدعوى الجنائية ، فيكون لأيهما أن يقوم بتحريكها بالطريق المباشر إذا شاء .

وقد ذكر النص المدعى المدني والمجنى عليه بالرغم من أنهما في العادة شخص واحد ، وذلك نظرا لأن إحدى الصفتين قد تثبت لشخص وتثبت الأخرى لشخص آخر ، وذلك كولى أو وصى ، أو كزوج أو أب أو ابن للمجنى عليه أضرب من الجريمة . كما يجب إعلان مقدم الشكوى ولو لم تكن له إحدى الصفتين في الحالة المنصوص عليها م ٤٤ أ ج .

ويتم الإعلان بإخطار رسمي بأى طريق - بالبريد أو غيره - نظرا لأن النص لم يحدد طريق الإعلان أو مواعده ، كما لم يرتب أثرا على عدم إجرائه .

( ترد هذا المعنى - المادة ٨٠٩ من التعليمات العامة للنيابات ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إدارى صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيم على جميع الاستدلالات بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد ولا ويجوز العدول عنه فى أى وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة . ولا يقبل تظلما أو استئنافا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الالتجاء إلى طريق الادعاء المباشر فى مواد الجنع والمخالفات دون غيرها - إذا توافرت له شروطه . وفرق بين هذا الأمر الإدارى وبين الأمر القضائى بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ولهذا أجيئ للمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة المشورة . ( انظر المادة ٢١٠ وتعدلاتها ) .

( نقتض ١٩٧٦/٦/٢٠ مج ٣ ص ٦٦١ )

### المادة ( ٦٣ )

إذا رأت النيابة العامة فى مواد المخالفات والجنع ان الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التى جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

والنيابة العامة فى مواد الجنع والجنايات ان تطلب نوب قاض للتحقيق طبقا للمادة ٦٤ من هذا القانون ، أو ان تتولى هى التحقيق طبقا للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون (٥) .

وفيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها (٥٥) .

واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون ، يجوز للمتهم في الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن ينيب عنه وكيل لتقديم دفاعه مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تامر بحضوره شخصيا (٥٥) .

● عدلت الفقرتان الثانية ، والأخيرة من النص الأصلي - بإرجاع أدناه - بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ ثم عدلت الفقرة الأخيرة بالقانون ١٧١ لسنة ١٩٥٦ - والوقائع المصرية - عدد رقم ٢٤ مكرر ١٩٥٦/٣/٢٥ ( النص أدناه ) - وذلك قبل أن يجرى التعديل المشار إليه بالتالي بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● الفقرتان ٢ ، ٤ حلتا محل الفقرة الأخيرة من النص السابق - بالتعديل الذي أحدثه القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ثم عدلتا إلى صيغتهما الحالية بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٣٩ في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

● النص الأصلي للمادة ٦٣ عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

وللنيابة العامة في مواد الجنح إذا رأت أن هناك محلا لإجراء تحقيق أن تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقا للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .

وإذا رأت في مواد الجنائيات أن الاستدلالات التي جمعت كافية للسعي في الدعوى تحيلها إلى قاضي التحقيق .

● نص الفقرة الأخيرة من النص الأصلي بعد تعديلها بالقانون ١٧١ لسنة ١٩٥٦ :

ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط ، جريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من النائب العام . وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجري بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاملين به

● نص الفقرتين ٣ ، ٤ طبقا لما ورد بهما تعديل القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها .

ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية ، فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن يأمر بالتحقيق أن يجري بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاملين أو أحد رؤساء النيابة العامة به .

● التعليق :

يجوز النص في الفقرة الأولى الاكتفاء بمحاضر جمع الاستدلالات لرفع الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات ، ويتم ذلك طبقا للمادة ٢٣٢ من القانون .

ولم يشر النص إلى التصرف في الجنايات بصيغة جامعة مانعة وإنما أشار في الفقرة الثانية إلى أحوال التحقيق فيها - بمعرفة قاضي التحقيق ، أو بمعرفة النيابة العامة - غير أن الثابت أن الجناية يجب أن تمر بإجراءات التحقيق إعمالاً لنصوص البابين التاليين ، وحيث لم يرد في نص المادة الحالية ذكر لتصرف في الجناية بعد مرحلة الاستدلال إلا باتخاذ إجراءات التحقيق بشأنها . هذا ، والتصرف في الجناية يتم - بعد التحقيق - ممن هو في درجة محام عام على الأقل ( م ٢٠٩ ، ٢١٤ ) .

وقد أوردت الفقرة الثالثة قيوداً خاصاً برفع الدعوى في الجناح التي تقع من موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط - أثناء تأديبه وظيفته أو بسببها فقصر الحق في ذلك على النائب العام والمحامي العام ورئيس النيابة ، واستثنى النص من هذا القيد الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، وأهمها الامتناع عن تنفيذ حكم . غير أنه منعاً من سوء استخدام هذا الاستثناء في رفع الدعاوى بالطريق المباشر - أجازت الفقرة الأخيرة إنابة وكيل عن المتهم في الحضور استثناءً من القاعدة الواردة في المادة ١٢٣٧ ج قبل تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨٢ .

( انظر كذلك م ٢٢٢ والتعليق عليها ) .

والفقرة الأخيرة تتعلق بمثول المتهم أمام المحكمة وكان أولى أن تضاف إلى المادة ١٢٣٧ ج المشار إليها فيها .

#### ● من التعليمات العامة للجنايات :

مادة ١٠٢٥ - يترتب على رفع الدعوى الجنائية بواسطة التكاليف بالحضور أمام المحكمة اتصال سلطة الحكم بالدعوى ، ويزال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة إلى المتهم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها ، وما تجر به النيابة بعد ذلك يعتبر عديم الحجية في خصوص الواقعة المذكورة .

ولا يمنع ذلك النيابة كسلطة استدالات من أن تقوم باتخاذ ما تراه ضرورياً سواء بنفسها أو بواسطة مأمور الضبط القضائي ، بتقديم محضر الاستدالات إلى المحكمة .

مادة ١٠٢٨ - لا يشترط أن يباشر النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى بنفسه في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة ، بل يكفي أن يكلف أحد أعوانه بذلك ، بإذن له برفع الدعوى .

#### ● المبادئ القضائية :

★ لا يشترط في مواد الجناح والمخالفات إجراء أي تحقيق قبل المحاكمة ، ويجوز للقاضي أن يأخذ بما هو في محضر جمع الاستدالات على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التي يتناولها الدفاع وتدور عليها

المنافسة بالجلسة وذلك بغض النظر عما إذا كان محررها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن .  
( نقض ١٩٧٢/١/١٠ مع ٢٣ ص ٤٢ ) . وانظر الفقرة ٢٤ والتعليق عليها .

★ من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تنص به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها ، إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة .

( نقض ١٩٧٢/٢/١٣ مع ٢٣ ص ٢٨٤ )

★ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم بعض شركات النقل التي أدمجت تحت اسم شركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا وتتبع الآن المؤسسة العامة للنقل البرى وأيلولة ملكيتها إلى الدولة إلا أنه نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانونى وعلى استمرارها في مزاوله نشاطها وقد أفصح الشارع في أعقاب هذا القانون عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل هذه للشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات هذا النظام جزءا متما لعقد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ التى حلت محل تلك اللائحة السابقة ) . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العامين في موطن ما أورد نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأمرية والتسبب بالخطأ الجسيم في الحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبقته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فإن المعلن ضدّه في علاقته بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا التى يعمل بها لا يكون قد اكتسب صفة الموظف العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ١٩٧٠/١/٢٥ مع ٢١ ص ١٥٠ )

( نقض ١٩٨٤/١/١١ مع ٣٥ ص ٣٩ ) .

★ ويترتب على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائى بالنسبة إلى المتهم القدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها ، لما كان ذلك ، وكانت دعوى الطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) قد انعقدت فيها الخصومة من قبل صدور قرار النيابة ببدء مأمور الضبط القضائى

- فلا جدوى من الخوض في بحث شرعية هذا القرار على النحو الذي صدر به أو في آثاره مادام أنه قد صدر  
وتنفيذ من بعد زوال ولاية سلطة التحقق باتصال المحكمة بدعوى الطاعن ، وصيرورته عديم الحجية في  
خصوص الواقعة موضوع الدعوى المنسوبة إلى المطعون ضده .  
( نقض ١٩٧٦/٢/٩ مج ٣ ص ٢٧ ) .

★ موظفو الهيئة العامة للحديد والصلب هم من الموظفين العموميين في حكم المادة ٦٢ من قانون  
الإجراءات الجنائية .  
( نقض ١٩٨٠/١٢/٦ مج ٣ ص ٣١ طعن رقم ١٣٠٥ ستة ٤٩ ق ) .

## الباب الثالث

### في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

● مقدمة :

تمت صياغة نصوص قانون الإجراءات الجنائية عند وضعه ، كما تم تبويب الكتاب الثاني منه ، في ظل فكرة أساسية هي استقلال سلطة التحقيق في صورة مشابهة لنظام قاضي التحقيق المعمول به في فرنسا ، واستقلال النيابة العامة بمسئولية الاتهام ورئاسة الضبطية القضائية ومباشرة الدعوى العمومية أمام سلطات التحقيق والحكم .

وبالرغم من أنه يمثل تلك الصياغة كان قد بدأ قانون تحقيق الجنايات السابق ، فتعرضت لتجربة مضادة أجريت فيها التعديلات اللازمة لتركيز التحقيق في يد النيابة العامة ، وبالرغم من أن تلك التجربة المضادة قد استمرت عشرات السنين في التطبيق العملي في مصر منذ ديكريته ٨ مايو سنة ١٨٩٥ حتى نفاذ قانون الإجراءات الجنائية في ١٩٥١/١١/١٥ - إلا أن تلك التجربة لم تستطع أن تفرض نفسها على الصياغة التشريعية للقانون الجديد ( قانون الإجراءات الجنائية ) ، فعاد المشرع عند وضعه إلى منهج قانون تحقيق الجنايات السابق في فصل سلطة التحقيق عن سلطة الاتهام . ولعل ذلك يرجع إلى أن هذا هو ما يتفق مع طبيعة الاتجاهات الدستورية في الفصل بين السلطات ، إذ أن سلطة الاتهام تتبع السلطة التنفيذية بغير منازع في حين أن التحقيق عملية قضائية بلا منازع كذلك . والفصل بينهما ضمانة أساسية من ضمانات الحرية الفردية ، لا يفلو في سبيل توفيرها ثمن .

ولقد صادفت تجربة العودة إلى الأصل بالفصل بين السلطتين في ظل نصوص قانون الإجراءات الجنائية - صعوبات جمة ، ولكنه تم التغلب على معظمها بتعيين عدد كاف من قضاة التحقيق . ومع ذلك فإن التجربة كانت تحتاج إلى مزيد من الصبر والمثابرة لتغير الروتين القديم الذي تكون في ظل قيام النيابة العامة بسلطة التحقيق - إلى روتين جديد متطور سريع فعال يحقق الكفاءة والإنجاز اللازمين لتثبيت أقدام التصحيح المأمول .

على أنه لم تكن تضي سنة واحدة على نفاذ القانون الجديد في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ - حتى صدر القانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ ليعيد الحال إلى ما كانت عليه بحيث يصبح قيام قاضي التحقيق بمهمة التحقيق استثناء ، فيما عداه تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجناح والجنايات - طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق أساسا ( م ١٩٩ معدلة - التي أصبحت أولى مواد الباب الرابع - في شأن التحقيق بمعرفة النيابة العامة ) .

وهكذا عادت - من ناحية الصياغة التشريعية - حالة عدم التوازن بين نصوص البابين الثالث والرابع اللذين يتعرضان لبيان أوضاع التحقيق الابتدائي الذي يجريه قضاء التحقيق قبل إحالة الدعوى إلى قضاء الحكم .

ذلك أن الباب الثالث يشرح في نصوص مفصلة أوضاع التحقيق على أساس أن القائم به هو قاض التحقيق مستقل عن النيابة العامة ، بينما التطبيق اليومي لإجراءات التحقيق بمعرفة النيابة العامة يصطدم عند أي حاجة للرجوع إلى النصوص - بصعوبة قوامها أن النصوص التي وضعت للتحقيق بمعرفة النيابة العامة في الباب الرابع - مجرد نصوص تكميلية في حين أن تفصيل الإجراءات قد أحالت فيه المادة ١٩٩ إلى النصوص الواردة في الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي لا تلتئم صياغتها في كثير من الأحوال مع قيام النيابة العامة به . ولذلك فإن هذه النصوص تطبق في عديد من الحالات بطريق الاسترشاد ، دون أن يكون ثم نص قاطع في شأن ما يتخذ من إجراءات - ذلك في حين أن الأصل أنه لا اجتهاد في الإجراءات .

لذلك كان من اللازم في التعليق على نصوص الفصل الثالث بالذات أن يراعى دائما الرجوع إلى الأصول العامة في شأن إجراءات التحقيق لبيان الأوجه السليمة لتطبيق تلك النصوص على حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة - فضلا عن تطبيقها الأصلي ( الاستثنائي حاليا ) على قاضي التحقيق . ويلزم ذلك بوجه خاص في الأحوال التي نصت عليها المادة ٢/٧ من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة الصادر برقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - والتي خولت فيها للنيابة العامة سلطات قاضي التحقيق . ذلك أن تلك المادة أحالت على النصوص الخاصة بقاضي التحقيق جملة بما فيها النصوص التي قررت للنيابة في شأنها أحكام خاصة في الباب الرابع كتفتيش منزل غير المتهم وضبط المراسلات وما أشبه ( م ٩٤ ، ٩٥ ، ٢٠٦ ) ، ومدد الحبس الاحتياطي ( م ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ) ومثل هذا الوضع يقوم كذلك في تحويل النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق بمقتضى المادة ٢/١٠ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ( انظر أيضا التعليق على المادة ١٩٩ ) .



## الفصل الأول

### في تعيين قاض التحقيق

#### المادة ( ٦٤ ) (\*)

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنائيات أو الجنح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاض التحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، أن تطلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية إذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا الذنب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار إذا تحققت الأسباب المبينة بالفقرة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضى المندوب في حالة صدور قرار بذلك .

● معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ ثم رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في ١٩٥٦/٣/٢١ ثم ألغيت الفقرة الأخيرة من النص المعدل - وذلك بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

#### ● النص الأصلي للمادة :

يندب في كل محكمة ابتدائية وجزئية العدد الكاف من قضاة التحقيق ويكون ندب قضاة التحقيق وتقسيم العمل بينهم بقرار من الجمعية العامة . ويتعين اختصاص قاض التحقيق طبقاً للمادة ٢١٧ .

● نص الفقرة الأخيرة في تعديل سنة ١٩٥٦ والمضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ولا يكون التحقيق في جرائم التلغاف أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر إلا بمعرفة قاض يندبه رئيس المحكمة لمباشرة .

#### ● التعليق :

الواضح من نص الفقرة الأولى أن النيابة العامة هي التي تقدر مدى الحاجة إلى ندب قاض للتحقيق . وما عليها إلا أن تطلب ذلك إلى رئيس المحكمة الابتدائية فيجيبها إلى طلبها .

أما الفقرة الثانية فتجعل لرئيس المحكمة الابتدائية سلطة في تقدير توافر الظروف الداعية لندب قاض للتحقيق ، وذلك في حالة تقديم طلب الذنب من المتهم أو من المدعى بالحقوق المدنية ، وبعد سماع أقوال النيابة العامة .

### ● المبادئ القضائية :

★ لا يجب القانون في مواد الجرح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي ، فهو ليس بشرط لصحة الحكم إلا في مواد الجنائيات ، وإذ كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة ، ومادامت المحكمة قد حققت بنفسها الدعوى واستمعت إلى أقوال المدعى بالحقوق المدنية وبنت قضاها على روايته وعلى ما استبان لها من الاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى البطلان يكون غير سديد .  
(نقض ١٩٧٣/١١/٤ مع س ٢٤ ق ٨٩٧ )

### المادة ( ٦٥ )

لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف نوب مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ، ويكون النوب بقرار من الجمعية العامة وفي هذه الحالة يكون المستشار المندوب هو المختص دون غيره بإجراء التحقيق من وقت مباشرته للعمل .

#### ● نص المادة الملغاة :

في حالة غياب قاضي التحقيق أو مرضه أو حصول مانع وقتي لحرليه يجوز لرئيس المحكمة أن يندب محله قاضيا من قضاة التحقيق أو من قضاة المحكمة عند الضرورة .

### ● التعليق :

حصول النوب بقرار من الجمعية العامة للمحكمة يجعل طلب وزير العدل غير حاسم في رفع يد النيابة العامة عن التحقيق ، فللجمعية العامة أن تقر ما تشاء في الطلب المعروض رفضا أو إبراما ، ( وتورد تعليمات النيابة العامة رأيا مخالفا ) .

وكانت المادة ١٧٠/٣ تنص قبل إلغائها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨٢ على أن يكون للمستشار المنتدب في هذه الحالة اختصاصات غرفة المشورة ومستشار الإحالة ( يراجع النص الملغى للمادة ١٧٠/٣ ) .

### ● من التعليمات العامة للتعليمات :

مادة ٦٣٥ - لا تملك الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف في حالة طلب نوب مستشار للتحقيق من وزير العدل رفض الطلب وإنما يكون لها سلطة اختيار من تراه من المستشارين للتحقيق .

### المادة ( ٦٦ ) (\*)

## المادة ( ٦٧ )

لا يجوز لقاضى التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها إليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون .

### ● التعليق :

كان لهذه المادة مدلول أوسع عند صدور القانون حيث كان قاضى التحقيق يعين من لجمعية العامة للمحكمة لكي يقوم بكل التحقيقات في دائرة معينة ، فكان النص يمنعه مثلاً من أن ينتقل للتحقيق في حالة التلبس دون إخطار من النيابة العامة .

أما في الوضع الحالي بعد القانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ فإن النص يتصل بوجه خاص قاعدة عينية اختصاص قاضى التحقيق ، فهو يتقيد بالجريمة التى يندب للتحقيق فيها ، إن كان لا يتقيد بالمتهم الذى يقدم إليه من سلطة الاتهام . ولا يختص بغير الجريمة التى للب إليه التحقيق فيها - إلا إذا كانت مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

## المادة ( ٦٨ )

● ملغاة بالمرسوم رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

١ نص المادة الملغاة :

لقاضى التحقيق أن يجلس للحكم في القضايا المدنية أو القضايا الجنائية التى لم يباشر تحقيقها فيها .

## الفصل الناصى

### فى مباشرة التحقيق وفى دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها فى التحقيق

#### المادة ( ٦٩ )

مضى احييت الدعوى إلى قاضى التحقيق كان مختصا دون غيره بتحقيقها .

#### ● التعليق :

ترتفع يد النيابة العامة عن الدعوى بإحالتها إلى قاضى التحقيق . وتقتصر علاقتها بها على ما تتقدم به إلى القاضى المحقق من طلبات . وما قد يكلفها به - بطريق الندب - من إجراءات . وهى لا تملك بعد إحالتها إلى قاضى التحقيق أن تحركها بطريق آخر كرفعها مباشرة إلى المحكمة بما لها من حق مقرر أصلا فى الجنب والمخالفات بالمادة ٦٢ وفى الجنائيات بالمادة ٢١٤ المعدلة . كما أن المدعى المدنى لا يملك رفعها بالطريق المباشر ( م ٢٢٢ ) وإنما يكون قاضى التحقيق هو المختص وحده بإجراءات التحقيق ، ومن بينها أوامر التصرف فيه بما فى ذلك أوامر الإحالة إلى المحكمة .

وإذا رفعت الدعوى الجارى فيها التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق - إلى المحكمة ، من جانب النيابة العامة أو من المدعى المدنى ، فإنه يمتنع نظرها على المحكمة التى ترفع إليها ، لا نفاء ولايتها بعد انعقاد الاختصاص لقاضى التحقيق .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٩٨ - إذا تولت النيابة التحقيق بنفسها فلا يجوز قيام رجال الضبط القضائى بعمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ، ولا يمنع ذلك من قيامهم بالتحريات لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية واتخاذ جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع .

#### المادة ( ٧٠ )

لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مامورى الضبط القضائى للقيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ويكون للمندوب فى حدود نديه كل السلطة التى لقاضى التحقيق .

وله إذا دعت الحال لاختلاف إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي بها<sup>(٥)</sup>.

وللقاضي المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقاً للفقرة الأولى.

ويجب على قاضي التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك.

● معلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية عدد رقم ١٦٢ مكرر - في ١٩٥٢/١٢/٢٥.

● نص الفقرة الثانية قبل التعديل كان يذكر قاضي تحقيق الجهة بدلا من عبارة « قاضي محكمة الجهة » الوارد في النص الحالي.

### ● التعليق :

يتعين أن يثبت أمر النذب كتابة ، وذلك كما في حالة النذب للتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق ويعتبر قرار النذب في حد ذاته إجراء من إجراءات التحقيق تترتب عليه آثار إجراءات التحقيق بصرف النظر عن تنفيذه أو عدمه فتقطع به مدة التقادم ، ويكون الأمر الصادر من النيابة بعدم السير في الدعوى بعد نذبها أحد مأموري الضبط القضائي للتحقيق - أمرا بالآ وجه وليس أمرا بالحفظ ( انظر التعليق على المادة ٦١ ) .

ويتقيد عضو النيابة المندوب أو مأمور الضبط القضائي في هذه الحالة بكل شكليات التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق بما في ذلك اصطحاب كاتب لتدوين الإجراءات طبقاً للمادة ٧٣ .

والنذب شخصي فليس للمندوب أن يندب غيره ما لم يصرح له بذلك في أمر النذب - ذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة ، إذ يكون للقاضي المندوب مثل سلطات الأصل .

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق ، فيكفي أن تطلب من النيابة المختصة مطلياً إجراء التحقيق التكميلي بمقتضى مذكرة توضح حدود المأمورية وتكون سلطات النيابة الأخيرة في حدود ما طلب منها مماثلة لسلطات قاضي التحقيق المندوب طبقاً للفترة الثالثة ، ووفق أحكام المادة التالية .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١١٨ - إذا لحالت النيابة الأوراق إلى الشرطة للفحص ، فإن ذلك لا يعد انتداباً منها لأحد رجال

الضبط القضائي لإجراء التحقيق ، وتبعا فإن المحضر الذى يحضره رجل الضبط القضائي في هذه الحالة يكون محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق .

مادة ١٩٣ - إذا استلزم التحقيق مباشرة أى إجراء من إجراءاته في غير دائرة اختصاص عضو النيابة المحقق فعل هذا الآخر أن يبعث بمذكرة مفصلة عن واقعة الدعوى والإجراء المطلوب مباشرة إلى النيابة المختصة ليقوم به أحد أعضائها .

وإذا رأى المحقق ضرورة قيامه بنفسه بهذا الإجراء . جاز له ذلك بعد استئذان المحامي العام ورئيس النيابة الكلية إذا كان الإجراء سيتم في دائرة النيابة الكلية واستئذان المحامي العام لدى محكمة الاستئناف إذا كان سيتم في دائرة نيابة كلية أخرى تدخل في اختصاصه ، أو النائب العام إذا كان سيتم في دائرة محكمة استئناف أخرى .

ومتى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات منه أو من ينوبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

### ● المبادئ القضائية :

★ الإذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة ، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى .  
(نقض ١٠/١٠٩٦١/١٢ مع س ١٢ ص ٧٧٤ ) .

★ لما كان إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وقد أجاز لمأمور الضبط القضائي الذى ندب للفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة .  
(نقض ١٦/٢٣/١٩٧٨ مع س ٢٩ ص ٨٣ ) .

★ مجرد إحالة الأوراق من النيابة العامة إلى أحد رجال الضبط القضائي لا يعد انتدابا له لإجراء التحقيق إذ أنه يجب لا اعتباره كذلك أن ينصب الندب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها . ومن ثم كان المحضر الذى يحضره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الإحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق . فإذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية ، دون صدور أمر من النائب العام بإلغاء هذا القرار إذ أن أمر الحفظ المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية ، إنما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها في الحدود المشار إليها .  
(نقض ١١/١١/١٩٦٥ مع س ١٦ ص ٨٨٥ ) .

## المادة ( ٧١ )

يجب على قاضي التحقيق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض التحقيقات أن يبين المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها .

وللمندوب أن يجري أى عمل آخر من أعمال التحقيق ، لو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت متى كان متصلاً بالعمل المندوب له ولازماً في كشف الحقيقة .

### ● التعليق :

ويترتب البطلان على تجاوز المندوب حدود ما ندب له - باعتبار ذلك مخالفة جوهرية في الإجراءات ، وطبقاً للمادة ٣٣١ أ ج .

ويلاحظ أن الأصل عدم جواز الندب لاستجواب المتهم - طبقاً للمادة ١/٧٠ . وقد أجاز هنا استثناء لدى حضييه هوات البوت . ومع ذلك فإن محصر الاستجواب الخارج عن نطاق هذه الأجازة يمكن أن يعتبر محصر جمع استدالات . ( قرب نقض ١٩٦٥/١١/٢٢ )  
الوارد تحت المادة ٧٠ ) .

## المادة ( ٧٢ )

يكون لقاضي التحقيق ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة ويجوز الطعن في الأحكام التي يصدرها وفقاً لما هو مقرر للطعن في الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي .

### ● التعليق :

انظر المادة ٢٤٣ وما بعدها في شأن حفظ النظام بالجلسة .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن نظام جلسات قاضي التحقيق قد كفلته المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن لقاضي التحقيق ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة . ولما كان حضور ممثل النيابة مع قاضي التحقيق غير واجب قانوناً ، وكانت المادة ٧٢ المشار إليها لم تستوجب سماع طلبات النيابة ولم تحل على المادة ٢٤٤ ، بل أحالت على اختصاصات المحكمة دون تعيين ، فإن مفاد ذلك أنه لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة إلا حيث يكون حاضراً ، أما في الأحوال التي لا تكون النيابة ممثلة

فيها ، فإن المادة ١٢٩ من قانون المرافعات تكون هي الواجبة التطبيق وهي لا توجب سماع النيابة العامة . وإذا كان ممثل النيابة حاضرا في الجلسة مع قاضي التحقيق ، فإن مجرد عدم إثبات سماع أقواله في جرائم الجلسة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، ذلك أن الجوهر في هذا الشأن أن ممثل النيابة ، لو كان حاضرا فيجب أن تمكنه المحكمة من إبداء أقواله وتستمع إليها ، بحيث إذا لم يرهو إبداء أقوال ، فإن ذلك لا يبطل الإجراءات ، فمرجع الأمر إذن هو ما إذا كان ممثل النيابة قد حيل بينه وبين إبداء أقواله . (نقض ١٩٥٣/١١ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٢٣ من ٣١٧ ) .

## المادة ( ٧٣ )

يستصحب قاضي التحقيق في جميع إجراءاته كتابا من كتاب المحكمة يوقع معه المحاضر ، وتحفظ هذه المحاضر مع الأوامر وبقي الأوراق في قلم كتاب المحكمة .

### ● المبادئ القضائية :

★ يشترط القانون لإجراء التحقيق من السلطة التي تباشره اصطحاب كاتب لتدوينه . فإذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي بانتداب من النيابة العامة - ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا - إلا أن هذا المحضر لم يفقد كل قيمة له في الاستدلال . وإنما يؤول أمره إلى اعتباره محضر جمع استدلالات . (نقض ١٩٦١/٢/٢٠ مع س ١٢ من ٢٣٣ ) .

★ تكليف وكيل النيابة عند انتقاله لشخص غير كاتب التحقيق وبعد تحليله اليمين استثناء من حكم المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، أمر جائز قانونا مادام ما اتخذته وكيل النيابة من ندب وتحليف اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لندب كاتب غير كاتب التحقيق ، ولا يغير من الأمر شيئا عدم بيان ظرف الضرورة الذي حدا بالمحقق إلى ندب كاتب آخر غير كاتب المحكمة . (نقض ١٩٦١/٥/٢٩ مع س ١٢ من ٦٢٢ ) .

★ مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه إلا في إجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم وإجراء المعاينة إذ أن هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره إلى مجريات التحقيق بحيث لا تعرفه عن ذلك كتابة المحضر ، أما سائر إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالي أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها . (نقض ١٩٦١/١٠/٣ مع س ١٢ من ٨٤١ ) .

★ ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق وإن كان هو الأصل الواجب الاتباع ، إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق ، إذ أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ،



٣١ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات ما يرى بحسب الحال داعيا لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل إن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به .  
(نقض ١٩٧٥/١١/٣ مع ٣٦ من ٦٥٩) .

### المادة ( ٧٤ )

على رئيس المحكمة الإشراف على قيام القضاة الذين يندبون لتحقيق وقائع معينة بأعمالهم بالسرعة اللازمة وعلى مراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

● معلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل :

يرسل قاضي التحقيق إلى رئيس المحكمة في كل شهر بياناً بما تم في القضايا التي لديه . وعلى رئيس المحكمة مراقبة قيام قضاة التحقيق وغرفة الاتهام بأعمالهم بالسرعة اللازمة . ومراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

### المادة ( ٧٥ )

تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها ومن يخالف ذلك يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

● التعليق :

هذه قاعدة عامة سبق أن أوردت تطبيقاً لها المادة ٥٨ في شأن سرية ما يسفر عنه التفتيش . والمادة ٣١٠ عقوبات تعاقب على إفشاء سر المهنة .

### المادة ( ٧٦ )

لن لحقه ضرر من الجريمة لن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى . ويفصل قاضي التحقيق نهائياً في قبوله بهذه الصفة في التحقيق .

● التعليق :

وأهم ما يترتب على الادعاء مدنياً إمكان الطعن في الأوامر الصادرة في التحقيق طبقاً للمواد ١٦٢ وما بعدها .

والمفروض أن يتم الادعاء مع دفع رسومه المقررة .  
ويخفف من نهائية قرار المحقق في شأن قبول المدعى المدني - أن هذا القرار إذا صدر بالرفض ، لا يمنع من قبوله مدعياً مدنياً أمام المحكمة ( م ٢٥٨ ) إذا ما أحييت الدعوى إليها . ولكن قرار الرفض يحرمه من استئناف الأمر الذي قد يصدر بالألا وجه لإقامة الدعوى ، ولو كان مجنياً عليه ، لأن صفة المدعى المدني لازمة لاستئناف ذلك الأمر ( م ١٦٢ معدلة ) .

أما إذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق ، فإنه يجوز استئناف قرارها بعدم قبول الادعاء مدنياً ( م ١٩٩ مكرراً ) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٥١٩ - إذا تقدم المدعى بالحق المدني بدعواه بموجب طلب بقلم الكتاب في غير الأيام المحددة للتحقيق ، فإنه يتعين على عضو النيابة المحقق إثبات واقعة الادعاء تفصيلاً بمحضر التحقيق في أول جلسة تالية ، مع إثبات واقعة سداد الرسوم أو الإعفاء منها .

### المادة ( ٧٧ )

للنيابة العامة وللمتهم والمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولوكلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق . ولقاضي التحقيق أن يجري التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة ، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق .

ومع ذلك للقاضي التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم ، ولهؤلاء الحق في الاطلاع على الأوراق الملتبته لهذه الإجراءات .

وللخصوم الحق دائماً في استصحاب وكلائهم في التحقيق .

#### ● التعليق :

يتعلق النص منابعاة علانية التحقيق بالنسبة للخصوم ، بحيث تتخذ الإجراءات في مواجهتهم ، وذلك يتعين إخطارهم بها على النحو الوارد بالمادة التالية ( م ٧٨ ) . ويترتب البطلان على منع حضور الخصم أو منع محاميه من الاطلاع بغير مقتضى ، لاتصال الأمر بضمانات التحقيق المتعلقة بالنظام العام .

وقد سوى النص بين المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على نحو ما سار عليه في المادة ٦٢ ( يراجع التعليق عليها ) .

كما سوى النص بين الخصوم ووكلائهم في حق الحضور ، وأضيفت الفقرة الأخيرة باقتراح لجنة مجلس الشيوخ تأكيداً لقاعدة عدم التفريق بين الخصم ومحاميه - حتى لا يكون للمحقق منع المحامي من الحضور مادام الخصم حاضراً لم يرق في حقه سبب لمنعه من الحضور ( انظر أيضاً م ٢/١٢٥ ) .

ويضع النص النيابة العامة على مستوى الخصوم الآخرين في الحضور والغيبة عن التحقيق والإطلاع عليه . أما حين تقوم النيابة العامة بالتحقيق فيثور حق مأموري الضبط القضائي في حضور التحقيق ، إذ أنهم يمثلون في هذه الحالة سلطة جمع الاستدلالات التي تمثلها أيضاً النيابة العامة أمام قاضي التحقيق . غير أنه يلاحظ فارق هام بينهم وبين النيابة العامة ، هو أنهم لا يمثلون سلطة الاتهام التي تمثلها هي كخصم أمام قاضي التحقيق ، ولذلك فإنه ليس لهم حق أساساً في حضور التحقيق ومنعهم منه لا يبطله .

وفيما عدا الحقوق المشار إليها في شأن حضور الخصوم في التحقيق فإن للقائم بالتحقيق أن يجريه في علانية أو في غير علانية حسبما يراه ملائماً وإن كانت تعليمات النيابة العامة تتجه إلى عدم العلانية ( م ٢٧٢ تعليمات أدناه ) .

فالقانون المصري لا يعرف السرية كقاعدة أساسية في التحقيق وحصول إجراءات التحقيق في حضور غير الخصوم لا يبطله ، ولكن يقع على عاتق المحقق مسؤولية أن يبعد عن التحقيق من قد يتأثر به المتهم أو الشاهد عند الإدلاء بأقواله . وتقدير المحقق في هذا الشأن يخضع لرقابة محكمة الموضوع التي لها أن تقبل الدليل أو تستبعده لتوافر ضماناته أو عدم توافرها طبقاً لما تطمئن إليه في حدود سلامة الاستدلال ، وفي حدود ألا يصل الأمر إلى إكراه أدبي للشاهد يبطل شهادته ، أو إكراه للمتهم يبطل استجوابه .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٢٢٦ - يجب على أعضاء النيابة تفادي حضور رجال الشرطة أثناء التحقيق . حتى لا يؤثر حضورهم على إرادة الخصوم أثناء إدلائهم بأقوالهم ، ومع ذلك فإن مجرد حضور رجل الشرطة أثناء التحقيق لا يعد إكراهاً يؤثر على اعتراف المدعى به . إلا إذا ثبت أن الخشية منه قد أثرت فعلاً في إرادته فحصلت على أن يدلي بما أدلى به .

مادة ٢٧٣ - لا يسمح للجمهور بمشاهدة مجريات التحقيق وتعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار . ويجب على أعضاء النيابة والكتابة أن يحرموا على سرية هذه التحقيقات وعلى عدم إفشائها ، ولا يفضوا لمدوبي الصحف والمجلات ووكالات الأنباء وأجهزة الإعلام بأية معلومات عن تلك التحقيقات رعاية للمصالح العام وتقديراً لما قد يؤدي إليه ذلك من ضرر بمصالح هذه التحقيقات لا سيما ما يتعلق بوقائع تنس الاقتصاد القومي أو تهز الثقة في سمعته .

ولا يجوز لأعضاء النيابة العامة أن ينشروا في الصحف آراء في النظم القضائية أو ما يتصل بها ، وكذلك ما يكونون قد وقفوا عليه أثناء عملهم من أمور التحقيق وأسرارها قضائيا حقوقها أو تصرفوا فيها سواء في صورة أبحاث قانونية أو قصص واقعية .

كما يجب على أعضاء النيابة اجتناب السماح لمندوبي الصحف والمجلات بالتقاط صورهم في مقر عملهم الرسمي بالنيابة أو في محال ارتكاب الحوادث الجنائية أثناء قيامهم بالتحقيق أو بإجراء من إجراءاته كالفتيش أو المعاينة .

ويراعى عدم إرسال بلاغات رسمية أو أخبار إلى إدارة المطبوعات بوصفها الجهة الوحيدة المختصة بإذاعة تلك البلاغات أو الأخبار على الصحف إلا عن طريق النائب العام .

ويجوز عند الاقتضاء إصدار أوامر بحظر النشر ، على أن تصدر من المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية ، بعد استطلاع رأى النائب العام في ذلك ، مع تبليغ الأمر فور صدوره إلى رؤساء تحرير الصحف للعمل بمقتضاه ، وإرسال صورة إلى رقابة النشر للعلم به ومراقبة تنفيذه .

### ● المبادئ القضائية :

★ لما كان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات ، وكانت الطاعة لم تدع أمام محكمة الموضوع بأنها منعت من الاطلاع على أقوال الضابط التي تقول إنه ادلى بها في غيبتها في تحقيقات النيابة ، فإن ما أثارته في هذا الصدد أمامها لا يعدو أن يكون دافعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا عن المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه .

( نقض ١٩٧٦/١/٤ مج س ٢٧ ص ٩ ) .

★ يجوز للنيابة العامة إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا لم يتيسر حضوره ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما يراه من عيب فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف أن تحقيق النيابة دليل من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديرها ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله .

( نقض ١٩٧١/٣/٧ مج س ٢٢ ص ١٩٤ ) .

★ إنه وإن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى للنيابة - استثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا ، فإذا ما أجرت النيابة تحقيقا ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه ، على أن الأصل هو أن العبرة أمام المحاكم الجنائية هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ولا يرجع إلى التحقيقات الابتدائية إلا إذا تعذر عليها تحقيق الدليل بنفسها ، وفي هذه الحالة يجب لصحة الحكم ألا يكون الدليل مخالفا للقانون . وفي هذه الصورة وحدها يصح التمسك ببطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية .

والمعينة التي تجريها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، لأن المعاينة إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم . وكل ما له هو التمسك أمام محكمة

الموضوع بما يكون في المعالجة من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على حقيقة من أمرها .  
(نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ المجموعة الرسمية ٤٢ ص ١١) .

★ وإن القانون رتب البطلان على عدم السماح -بغير مقتضى- لحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في غيبته .  
(نقض ١٩٥٦/٣/١٥ مع ٧ ص ٣٦١) .

★ إن المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنع والجنابات ، إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه » .

وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينزاع في أسباب طعنه في أن التحقيق معه تم في حضور محاميه الذي لم يبدئ اعتراض على إجراءات التحقيق ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .  
(نقض ١٩٧١/٦/٢٧ مع ٢٢ ص ٥١١) .

★ إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترتب عليه أي بطلان .  
(نقض ١٩٤٨/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية ٥٠ ص ٩٤) .

★ من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته ، إذ أن سلطات الوظيفة في ذاته بما يسبقه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها مادام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين للإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .  
(نقض ١٩٧٠/٦/٢٢ مع ٢١ ص ٩١٨) .

★ إن مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سزائه بالتحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تلك الأقوال متى اطمأنت المحكمة إلى صدقها ومطابقتها للواقع . (نقض ١٩٧٠/١٢/٢١ مع ٢١ ص ١٢٣٩) .

## المادة ( ٧٨ )

يخطر الخصوم باليوم الذي يبشر فيه القاضى إجراءات التحقيق وبمكنتها .

### ● التعليق :

انظر التعليق على المادة السابقة .

ولم ينص القانون على طريقة أو شكل معين للإخطار . غير أنه يجب أن يثبت حصوله للمتهم شخصيا بطريقة مؤكدة ثابتة بالكتابة أو بإعلان رسمي . أما بالنسبة لباقي الخصوم فيكون الإخطار طبقا للمادة التالية .

### المادة ( ٧٩ )

يجب على كل من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التي يجري فيها التحقيق إذا لم يكن مقيما فيها ، وإذا لم يفعل ذلك ، يكون إعلانه في قلم الكتاب بكل ما يلزم إعلانه به صحيحا .

#### ● التعليق :

يتعين على الخصم أن يخطر المحقق بمحل المختار بإثباته في المحضر أو بإخطار ثابت إلى قلم الكتاب .

### المادة ( ٨٠ )

للنيابة العامة الاطلاع في اى وقت على الاوراق لتقف على ما جرى في التحقيق على الا يترتب على ذلك تأخير السير فيه .

#### ● التعليق :

إذا كانت النيابة العامة هي التي تجرى التحقيق ، فلا ينتقل هذا الحق إلى مأموري الضبط القضائي معاونين لها في التحقيق لأنه يكفي إحاطتها به بصفتها الأخرى كرئيسة لسلطة الضبط القضائي والاستدلال .. فضلا عن تمثيلها لسلطة الاتهام .

### المادة ( ٨١ )

للنيابة العامة وباقي الخصوم ان يقدموا إلى قاضي التحقيق الدفوع والطلبات التي يرون تقديمها أثناء التحقيق .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٥٣٠ - ليس للمدعى بالحق المدني أن يقدم طلبات متعلقة بالحبس الاحتياطي والإفراج المؤقت لا تصالهما بالدعوى الجنائية دون المدنية .

## المادة ( ٨٢ )

يفصل قاضى التحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة في الدفوع والطلبات المقدمة إليه ويبين الأسباب التى يستند إليها .

### ● التعليق :

وإذا كانت النيابة العامة هى القائمة بالتحقيق ، فيلتزم المحقق بما ورد بالنص بما في ذلك إبداء الأسباب التى يستند إليها قراره . وعليه أن يثبت ذلك في المحضر . وتعتبر قراراته في هذا الشأن من قبيل الأوامر المشار إليها في المادة التالية .

## المادة ( ٨٣ )

إذا لم تكن أوامر قاضى التحقيق صدرت في مواجهة الخصوم تبلغ إلى النيابة العامة وعليها أن تعلنها لهم في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها .

### ● التعليق :

يكون إعلان أوامر التحقيق للخصوم بالطرق الرسمية المقررة للإعلان أى بمعرفة المحضرين ، حتى تنتج أثرها قانوناً .

والموعد المحدد للإعلان في النص ( ٢٤ ساعة ) لا يترتب على الإخلال به بطلان أو سقوط ، وإنما يمتد ميعاد الطعن المقرر في المادة ١٦٥ في هذه الحالة لبدء من تاريخ الإعلان - إذا كان للخصم حق في استئناف الأمر ( م ١٦٣ ) .

## المادة ( ٨٤ )

للمتهم وللمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يطلبوا على نفقتهم اثناء التحقيق صوراً من الأوراق ايا كان نوعها ، إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناءً على قرار صادر بذلك .

### ● التعليق :

أما بعد انتهاء التحقيق ، وذلك بصدر أمر برفع الدعوى أو بالأوجه لإقامتها - فإنه يجوز لذوى الشأن الحصول على صور من أوراقه ولو كان قد أجرى بغير حضورهم ، وذلك - كما ورد في تقرير لجنة مجلس الشيوخ عن المادة - « لأن حرمان الخصوم من الاطلاع على المحاضر وأخذ صور منها متفرع عن سرية التحقيق وينتهى بانتهائها » .

## الفصل الثالث

### في نذب الخبراء

#### ● تنويه :

أوردت نصوص هذا الفصل أحكاما تفصيلية في شأن الاستعانة بالخبراء لم يرد ما يقابلها في النصوص التي نظمت الخبرة أمام المحاكم الجنائية ( م ٢٩٢ ، ٢٩٣ آج ) .  
ولذلك استقر قضاء النقض على اعتبار نصوص الفصل الحالي واجبة الاتباع أمام المحاكم ومكملت لنص المادتين الأتفتى الذكر . وعلى هذا أوردنا المبادئ القضائية في شأن نصوص مواد هذا الفصل شاملة ما تعلق منها بالخبرة أمام المحاكم .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المواد ٨٥ - ٨٩ على نذب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق وردهم بمعرفة الخصوم وطلب هؤلاء نذب خبراء استشاريين ، ونظم الإجراءات التي يسير عليها الخبراء في أداء مأموريتهم فنص على وجوب حضور قاضي التحقيق وقت العمل وملاحظته ما لم يقتض الأمر القيام بالمأمورية بدون حضوره ، وأجاز أن يؤدي الخبر مأموريته في جميع الأحوال بدون حضور الخصوم ، كما نص في المادتين ٢٩٢ و ٢٩٣ من القانون المشار إليه على حق المحكمة أن تعين خبيرا واحداً أو أكثر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وأن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة دون أن يشفع ذلك بوضع إجراءات تنظيم النذب بمعرفة محكمة الموضوع ويوضع ضوابط يراعيها الخبراء في أداء مأموريتهم . وسكت الشارع في هذا الباب عن ذلك يشير إلى اكتفائه بما وضعه عنها من تقنين من قبل وأنه لا يرى تعديلا أو إضافة إليها ، وخصوصا وقد أشار إلى التقارير المقدمة في التحقيق الابتدائي ، وأجاز للمحكمة أن تستكمل ما بها من نقض بإعلان الخبراء لتقديم إيضاحات عنها بالجلسة ، ولا محل للاستعانة بنصوص قانون المرافعات إلا عند خلق قانون الإجراءات ذاته من القواعد التنظيمية .

( نقض ١٩٥٤/١١/٦ مج ٦ ص ١٣٦ )

### المادة ( ٨٥ )

إذا استلزم إثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو غيره من الخبراء يجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

وإذا اقتضى الأمر إثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق نظرا إلى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لاي سبب آخر ، وجب على قاضي التحقيق أن يصدر أمرا يبين فيه أنواع التحقيقات وما يراد إثبات حالته .

ويجوز في جميع الأحوال أن يؤدي الخبر مأموريته بغير حضور الخصوم .



### ● التعليق :

إذا حضر المحقق وقت عمل الخبير فإنه يثبت ما يتم في محضره كجزء من الإجراءات الواجب تدوينها .

وإذا لم يحضر فإنه يكتب بما يثبت الخبير في تقريره عن مراحل العمل طبقا للأمر الصادر من المحقق كنص الفقرة الثانية . ولا يعتبر هذا الأمر ندبا للخبير بالحدود القانونية للندب الذي يخوله بعض سلطات التحقيق . وإنما هو استعانة كما يقول النص تخضع كلية لتقدير المحقق ، في ظل الضمانات الواردة في المواد التالية ..

وجواز قيام الخبير بالأمورية بغير حضور الخصوم - يكمله جواز رد الخبير من جانب الخصوم طبقا للمادة ٨٩ .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للخبير أداء مأموريته التي أول عملية فيها هو رفض الإحراز - بغير حضور الخصوم وأن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحرير المضبوطات ورفضها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ، ولكنه لم يرتب على مخالفتها أى بطلان .

(نقض ١٩٥٤/٢/٢٢ مج ٥ ص ٣٥٥)

## المادة (٨٦)

يجب على الخبراء أن يحلفوا أمام قاضى التحقيق يمينا على أن يبدوا رأيهم بالذمة وعليهم ان يقدموا تقريرهم كتابة .

### ● التعليق :

ومن تكون وظيفته هى أداء الخبرة فإنه تكفى اليمين التي يحلفها عند بدء مباشرته لوظيفته عن أداء يمين في كل مهمة تحال إليه من جانب سلطات التحقيق .

### ● المبادئ القضائية :

★ من أدى يمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم . وإذن فإنه لا يعيب الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد أدلى بشهادته أمام المحكمة دون حلف اليمين .

(نقض ١٩٥٤/٦/٢٢ مج ٥ ص ٨١٧)

★ الأصل أن الإجراءات المطلقة بالشكل تعتبر روعيت وأولم يثبت ذلك في أوراق الدعوى ، فإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت أن الخبير المنتدب في الدعوى لم يحلف اليمين القانونية قبل إيداء رأيه ، بل كان لم يترشعياً من هذا أمام محكمة الموضوع ، لا قبل أن يؤدي الخبير مأموريته ولا بعد ذلك ، فإن مجادلته في هذا الصدد أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .  
(نقض ١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ص ٧ رقم ٤٠ من ٣١) .

★ والطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة به على القيام بمأموريته . فإذا كان الطبيب الشرعي الذي تدب في الدعوى قد استعان بأخصائي للكشف على المجنى عليه وتقدير مدى الإصابة ، ثم أقر هو هذا التقرير وتبناه وأبدى رأيه في الحادث على ضوءه ، فليس يقدر في الحكم الذي استند إلى هذا التقرير كون الإخصائي لم يحلف اليمين قبل إيداء رأيه .  
(نقض ١٩٤٩/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ص ٧ رقم ٨٤٦ من ٨١٠) .

★ أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا معينا أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة كما أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ ، ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك - وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لمأموري الضبط القضائية أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهاياً أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط في مواد الجرح والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى وأولم يحلف مقدمه يميناً قبل مباشرة المأمورية ، على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة ..  
(نقض ١٩٧٥/٤/١٣ مع ص ٢٦ في ٢٢٣)

(ونقض ١٩٨٥/١/١٤ مع ص ٣٦ من ١١٧ ، ١٩٨٥/٣/١٧ مع ص ٣٦ من ٤٠٩)

## المادة ( ٨٧ )

يحدد القاضي التحقيق ميعاداً للخبير ليقيم تقريره فيه وللقاضى أن يستبدل به خبيراً آخر إذا لم يقدم التقرير في الميعاد المحدد .

## المادة ( ٨٨ )

للمتهم أن يستعين بخبير استشاري ويطلب تمكينه من الإطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من قبل القاضى على ألا يتربط على ذلك تأخير السير في الدعوى .

## ● التعليق :

ولا يتعين استئذان المحقق أو المحكمة في ذلك ، بل يكفي أن يقدم إليها التقرير الاستشاري مباشرة ، والعبرة في النهاية هي بمدى الثقة فيه .

## المادة ( ٨٩ )

للخصوم رد الخير إذا وجدت اسباب قوية تدعو لذلك . ويقدم طلب الرد إلى قاضي التحقيق للفصل فيه ويجب أن تبين فيه اسباب الرد ، وعلى قاضي التحقيق الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه .

ويترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخير في عمله إلا في حالة الاستعجال بأمر القاضي .

### ● التعليق :

لم يعين النص أسبابا للرد على خلاف الشأن في رد القضاة . وترك الأمر لتقدير القاضي . ويتعين إعلان الخير بطلب الرد لكف يده من العمل ، وعليه في حالة الاستعجال أن يرفع الأمر للقاضي .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٤٩٨ - إذا قدم طلب برد الخير الذي انتدبته النيابة لأداء مأمورية في التحقيق فيجب عرض الطلب في يوم تقديمه على المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية للفصل فيه ويصدر القرار في طلب الرد في مدى ثلاثة أيام من اليوم الذي يقدم فيه إلى النيابة .

ويمتنع على الخير الاستمرار في أداء عمله بمجرد تقديم الطلب برده ما لم يأذن المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية باستمراره فيه لضرورة تقتضيه ذلك .

## الفصل الرابع

### في الانتقال والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

#### المادة (٩٠)

ينتقل قاضي التحقيق إلى أي مكان كلما رأى ذلك ليدتب حالة الامتعة والأشياء والأشخاص ووجود الجريمة ملابيا وكل ما يلزم إثبات حالته .

#### ● التعليق :

المقصود بالنص هو الإجراء المعروف باسم « المعاينة » وقد ورد ذكره في المادة ٢١ بالنسبة لمأموري الضبط القضائي ، كما كان يحيل عليها نص المادة ١٩٨ ( الملقاة ) فيما يتعلق بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة .

وبالرغم من أن النص لم يشر إلى حضور المتهم على نحو ما نصت عليه م ٩٢ بالنسبة للتحقيق فإن قطاعا كبيرا من الفقه يستلزم حضور المتهم لإجراء المعاينة بحيث لا يسرى على هذا الإجراء الاستثناء المتعلق بحالتي الضرورة والاستعجال الوارد في المادة ٧٧ - وذلك أنه لا يتيسر إعادة إجراء المعاينة بكامل ظروفها في حضوره في مرحلة المحاكمة . ( محمود مصطفى . بند ١٩٨ ، مأمون سلامة ص ٥١٣ ) .

غير أن تعليمات النيابة العامة وقضاء النقض يجرى على غير ذلك .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٢٩٤ - المعاينة هي إثبات مباشر ومدى لحالة الأشخاص والأشياء والامتعة ذات الصلة بالحادث ، ويكون ذلك من خلال رؤيتها أو فحصها فحصا مباشرا بواسطة عضو النيابة أو من يندب من مأموري الضبط القضائي ، والمعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا لم يتيسر حضوره .

#### ● المبادئ القضائية :

✳ من المقرر أنه لا يترتب البطلان على إجراء المعاينة في غيبة المتهم ، وكل ما يملك في هذه الحالة هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التي تمت في غيبته من نقص أو عيب .

( نقض ١٩٥٩/١٢/٧ مع س ١٠ ص ٢٠٠ )

( نقض ١٩٨٠/١/٣١ مع س ٣١ ص ٢٧ )

## المادة ( ٩١ )

تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى امر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنسية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

ولقاضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون امر التفتيش مسبباً .

● الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد ٢٩ / ٢٨ / ١٩٧٢ .

### ● التعليق :

لاشك أن تفتيش المنازل - الذى يجريه قاضى التحقيق بنفسه ، أو يأمر به ويندب لإجرائه النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى - هو إجراء متعلق بالتحقيق وعمل من أعمال التحقيق . ولذلك فالنص يقرر في مستهله ما لا لزوم له وقد كان مأخوذاً في هذا الصدد عن المادة ٨٧ معدلة من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى السابق ، ولكن القانون الفرنسى الجديد الصادر في ١٢ / ٣١ / ١٩٥٧ قد خلا من مثل ذلك النص ( م ٩٢ - ١٠٠ من ذلك القانون ) .

والمقصود من الفقرة الأولى ( طبقاً لما جاء في مذكرة اللجنة التشريعية لمجلس النواب ص ٣ ) ألا يباشر المحقق هذا الإجراء إلا إذا سبقه اتهام صريح تؤيده أدلة مقبولة أو قرينة الاحتمال ، ويكون ذلك دائماً مثبتاً في محضر إجراءات التحقيق الذى بدأه المحقق ، ولا يكون بناء على مجرد إخطار مبهم من النيابة العامة ، كما لا يكون مقصوداً منه جريمة مستقبلية .

أما في حالة قيام النيابة العامة بالتحقيق فيجب أن يكون قيامها بالتفتيش أو أمرها به في إطار أنها تمارس سلطة التحقيق وليس سلطة جمع الاستدلالات - بكل ما يستلزمه ذلك من أوضاع وشكليات مثل حصول إخطار سابق بالاستدلالات التى جمعت ، أو عرض المحضر المتضمن لها على النيابة وتأشير عضو النيابة بعد الإطلاع عليه بالأمر بالتفتيش باعتباره بدءاً للتحقيق . ويشترط في كل ذلك أن يتعلق بجريمة وقعت فعلاً ، ولا يكون الغرض منه ضبط جريمة مستقبلية .

والفقرة الثانية تذكر سلطة المحقق في التفتيش بمعنى واسع يتضمن تفتيش منزل

المتهم ، ومنزل غير المتهم ، والأماكن التي ليس لها حرمة كالزراع والأماكن المشتركة في المساكن . ( راجع ما تقدم في تمييز هذه الصور في مقدمة الفصل الرابع من الباب الثاني م ٤٥ - ٥٩ ) .

وفي هذه الحالة الأخيرة لا يتعلق الأمر بتفتيش بالمعنى الصحيح وإنما هو ضبط لثلك الأشياء التي لا تعتبر في حوزة شخص معين في هذه الحالة - كما هو الشأن في حالة المادة ٥٥ التي تقر حق مأمور الضبط القضائي في مثل ذلك .

هذا والأغلب الأعم أن يتم التفتيش بناء على نذب يصدر من سلطة التحقيق إلى مأمور من مأموري الضبط القضائي ، للقيام بهذا الإجراء من إجراءات التحقيق ولما كان معظم حالات التفتيش عن أشياء تعتبر حيازتها جريمة تتم بناء على محضر تحريات يذكر فيها مأمور الضبط القضائي ما جمعه من استدلالات على وجود ما هو محرم حيازته لدى شخص معين ، مما يستلزم أن يكون التفتيش أول إجراء يتخذ في تحقيق هذا الاتهام ، فإن أسفر عن ضبط شيء محرم سار التحقيق في طريقه ، وإلا أغلق بابيه - لذلك جرى العمل على أن يندب مأمور الضبط القضائي ( الذي يكون في العادة من قام بإجراء التحريات ) - لإجراء التفتيش لمسكن المتهم أو شخصه أو كليهما . كما جرى العمل على أن يصدر هذا النذب بعبارة « الإذن بالتفتيش » وهي عبارة أضفت على هذا الإجراء ذاتية خداعة ، وأبعدته - في التصور العلمي - عن حقيقته القانونية ، حيث هو لا يعدو أن يكون جزءاً من إجراءات تحقيق تم افتتاحه وله شكلياته وأوضاعه ، وإن نذب للقيام به مأمور من مأموري الضبط القضائي ، يقوم به بصفته مندوباً للتحقيق وليس بصفته وسلطاته الأصلية كمأمور للضبط القضائي مما تحدده المواد ٢١ - ٦٠ أ ج .

غير أن قضاء النقض يقوم بمهمة دقيقة في هذا الشأن إذ يتولى رد الأمر إلى نصابه في الحالات التي تعرض عليه ، وإن كان لا يستبعد عبارة « إذن التفتيش » تلك العبارة التي يرجع إليها في نظرنا معظم اللبس الذي يحيط بهذا الجانب من إجراءات التحقيق ، والتي نفضل أن تستبدل بها عبارة « النذب للتفتيش » .

وتدور معظم المشكلات العملية التي يعالجها قضاء النقض بشأن هذا الإجراء - حول ما يأتي :

- ١ - النذب للتفتيش ( أو الإذن به ) كإجراء في التحقيق .
- ٢ - من يصدر الإذن ( أمر النذب للتفتيش ) .
- ٣ - الاتهام المبرر للإذن .
- ٤ - الاستدلالات السابقة وجدية التحريات .
- ٥ - تحرير أمر النذب للتفتيش وتسبيبه .

٦ - نطاق النذب للتفتيش وبيانات الإذن الصاربه - تحديد الماذون بتفتيشه ، ومدة الإذن .

٧ - من يقوم بالتفتيش .

٨ - إجراءات تنفيذ النذب للتفتيش ونطاقه .

٩ - صحة الإذن أو بطلانه ، وأثرهما .

وتعالج المبادئ القضائية التالية هذه الجوانب على التوالى :



هذا ويلاحظ - بالنسبة لقيام النيابة بالتفتيش أو إصدارها أمرا بالنذب لإجرائه ( إذن التفتيش ) ، ما تنص عليه المادة ٢٠٦ أ ج من شرط الحصول مقدما على أمر مسبب من القاضى الجزئى إذا ما تعلق الأمر بتفتيش غير المتهم أو مسكنه .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٣١٥ - يجب البدء باتخاذ إجراءات التفتيش بمجرد الوصول إلى محل الحادث على أن يقوم أعضاء النيابة أنفسهم بإجرائه كلما دعت الظروف إلى ذلك ، ويجوز لهم أن يندبوا أحد مأمورى الضبط القضائى للقيام به مع مراعاة ما تقتضيه أهمية للتفتيش المطلوب من اختيار من يندب له .

ولا يجوز بآية حال من الأحوال ندب أحد من غير مأمورى الضبط القضائى لإجراء التفتيش .

مادة ٣١٨ - لا تنقيد النيابة العامة فى التفتيش الذى تأذن به بما يرد فى طلب الإذن ، فلها أن تأذن بتفتيش الشخص ومسكنه ، دون أن يطلب مأمور الضبط الماذون له تفتيش المسكن .

#### ● المبادئ القضائية :

النذب للتفتيش ( أو الإذن به ) كإجراء فى التحقيق :

★ الأصل فى القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجعت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية .

( نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ مع ٢٢ من ٨٠١ )

★ إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه وأن هناك من الدلائل ما يكفى لاحتحام مسكنه الذى كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا فى أحوال خاصة . وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق ، إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فإنها لا تأخذ بالدليل المستمد منه باعتباره أنه

إذا فقد المبرر لإجرائه أصبح عملاً يعرعه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه . وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه في المادة ٩١ منه من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . ولا يجوز الاتجاه إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها . وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح ، فإنما قصد بذلك التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جريمة أو جنحة ، ولم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات ، بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض منه .

(نقش ١٩٥٣/٦/٤ مج ٤ ص ٩٠٩)

★ لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناطبها القانون إجراءه بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية ، ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتوحاً للتحقيق .

(نقش ١٩٦٩/٦/٣٠ مج ٢٠ ص ٩٧٦)

★ وإن كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بعد أن قدرت هي جدية البلاغ المقدم لها عن اتجار المتهم بالمخدرات وكان تقديرها في ذلك مستمداً من التحقيق الذي نذبت أحد مأموري الضبطية القضائية لإجرائه ثم أقرتها محكمة الموضوع على تقديرها ، فلا أهمية لما إذا كان المأمور الذي نفذ أمر النيابة بالتحقيق لم يستصحب كتاباً ، لأنه لا يشترط لاتخاذ إجراءات التفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .

(نقش ١٩٥٤/١/٥ مج ٥ ص ٢١٣)

★ لا يصح النفي بأن إذن النيابة صدر بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه مع أن المأذون له بالتفتيش لم يثبت أن الطاعن يحوز مخدرات في مسكنه ذلك لأن للنيابة - وهي تملك التفتيش بغير طلب - ألا تنقيذ في التفتيش الذي تاذن به بما يريد في طلب الإذن .

(نقش ١٩٧٦/١/١١ مج ٣٧ ص ٥٢)

★ الفيد الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ( عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ إجراءات فيها ، في جرائم تهريب التبغ - إلا يطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه ) ، لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تمقياً لمركبي الجرائم واستجماع الأدلة عليهم والتي من بينها إجراء تفتيش المنازل المأذون به منها ، إذ هو طبقاً لصريح نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ما استقر عليه قضاء النقض عمل من أعمال التحقيق ، فإذا ما اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب وقعت باطلة بطلاناً من النظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لاتخاذها ، ولا يصحها الطلب اللاحق .

(نقش ١٩٦٨/٤/١٥ مج ١٩ ص ٤٥١)

★ الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالأدلة السانقة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن .

(نقش ١٩٧٤/٤/٢٨ مج ٢٥ ص ٤٣٠)



من يصدر الإذن ( أمر النذب للتفتيش ) :

★ إذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في منطق سائق سليم أن مسكن الطاعة هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش الذي وصف في الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذي يشغله بعض أفراد أسرته ، مما مؤداه أن أمر التفتيش قد أنصب على الطاعة باعتبارها إحدى قريباته وأن التحريات دلت على أنها تشاركه في حيازة الجواهر المخدرة . فإنه لا حاجة عندئذ لاستصدار إذن من القاضي بتفتيش مسكنها .

(نقض ١٩٦١/٢/١٣ مع ١٢ ص ٢٠٩)

★ ومتى كان القانون قد نص فيه على أن أعضاء النيابة العمومية يعين لكل منهم مقر عمله فإنه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق ألا يعمل العضو خارج الدائرة التي بها مقره وإلا عد متجاوزاً لاختصاصه ومن ثم فالإذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل متهم خارج دائرته وفي جريمة وقعت في غير دائرة اختصاصه يعتبر صادراً من وكيل نيابة غير مختص ويكون قد صدر باطلاً ويجب استبعاد الأدلة المستمدة من هذا التفتيش .

(نقض ١٩٤٢/٦/٢٢ المجموعة الرسمية ص ٤٣ ص ١٦١)

★ إذا أصدر وكيل النيابة الكلية إذن التفتيش بناء على الطلب المقدم باسم رئيس النيابة لا يكون قد اخطأ .

(نقض ١٩٤٨/٤/١٩ مع ٤٩ ص ٣٦٢)

(نقض ١٩٦١/١/٣٠ مع ١٢ ص ١٤٣)

★ ولما ساعد النيابة حق إجراء التحقيق ، فله أن يصدر إذناً في التفتيش الذي ينتج دليلاً في الدعوى .

(نقض ١٩٤٨/١٠/١١ مع ٧ رقم ٦٤٩ ص ٦٢١)

★ أجاز الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - عند الضرورة تكليف معاون النيابة تحقيق قضية بأكملها ، وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفويًا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذي أصدر إذن التفتيش قد أثبت في صدر الإذن أنه أصدره بناء على نديه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذي أثبتته يكفى لإثبات حصول النذب واعتبار إذن التفتيش صحيحاً ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافاً لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون .

(نقض ١٩٧٠/٢/٢٣ مع ٢١ ص ٢٨٤)

(ونقض ١٩٨٥/١٠/٣٠ مع ٣١ ص ٩٥٤)

★ ومتى كان المتهم قد أسس دفعه ببطلان التفتيش على أن وكيل النيابة الذي أصدر الأمر غير مختص لوقوع الجريمة في دائرة نيابة أخرى ، وأن الضابط الذي بإشره غير مختص كذلك بإجراءاته ، وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم ، وكذلك بالمكان الذي ضبط فيه ، وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة التي يقيم المتهم بدائرتها وأن الضابط الذي بإشره مختص كذلك لوقوع الجريمة في دائرة القسم الذي يعمل فيه - إذ قرر الحكم ذلك فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٥٤/٥/١٢ مع ٥ ص ٦٢٢)

(ونقض ١٩٦٨/٢/٥ مع ١٩ ص ١٢٤)

★ وإن قرار النائب العام يتدب أحد وكلائه المعيّنين بإحدى النيابة الكلية أو الجزئية للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة من شأنه أن يتخصص ولايته بدائرة النيابة التي تدب لها في تلك الفترة فلا يكون له أن يينشر أعمال وظيفته في دائرة النيابة التي تدب لها بالإضافة إلى عمله الأصلي . وإن فتمتى كان الحكم قد أسس قضاءه ببطالان التفتيش على أن وكيل النائب العام بنيابة الزقازيق الكلية الامر به قد أصدر امره أثناء ندبه للعمل بنيابة بندر الزقازيق في إحدى فترات الاجازة الصيفية وإن قرار النائب العام بتدببه في هذه النيابة الجزئية - يجعله مختصاً بأعمال وظيفته دون سواها فإذا هو أصدر أثناء فترة ندبه للعمل بها أمراً بتفتيش منزل المتهم الواقع في دائرة مركز الزقازيق لجريمة وقعت في دائرة هذا المركز فإنه يكون مجاوزاً اختصاصه متى كان ذلك فإن الحكم لا يكون مخطئاً .

(نقض ١٩٥٣/١٠/٢٠ مع ٥ ص ٤٩ )

★ لما كان من المقرر أن العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع ، وكانت المادة الأولى من قرار النائب العام الصادر بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ برقم ١٥ والخاص بإنشاء المكتب الفني الملحق بمكتب النائب العام قد حددت الاختصاصات الممنوحة لرئيس وأعضاء ذلك المكتب وذلك بقولها : « ينشأ بمكتب النائب العام مكتب فني يختص بدراسة ومتابعة وعرض المسائل القضائية والفنية التي تحال إليه منا » . وكان مقتضى ذلك أن قرار إنشاء المكتب الفني المذكور لم يمنع أى من رئيسه وأعضائه سلطة القيام بأى إجراء من إجراءات التحقيق على مستوى أى مكان من أنحاء الجمهورية ، ومن ثم فإن الإذن بالتفتيش الذى أصدره أحد أعضاء المكتب الفني المشار إليه بناء على إحالة محضر التحريات إليه من رئيس ذلك المكتب وبدون أن يتدب لذلك خصيصاً من صاحب الحق في ذلك وهو النائب العام يكون قد وقع باطلاً لصدوره من غير مختص بإصداره ، ويبطل تبعاً لذلك التفتيش الذى يجرى بناء عليه فلا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ولا على ما يثبتونه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع أخباراً منهن عن أمر ارتكبهن مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماداً على أمر تمتعه الآداب وهو في حد ذاته جريمة منطبقاً على المادة ١٢٨ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم المعلوم فيه قد التزم في قضائه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويغدو النعى عليه في هذا الصدد غير سديد .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٦ مع ٣٥ ص ٣٤١ )

★ من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص بإجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو ممن يتدب له تكون صحيحة لا بطالان فيها .

(نقض ١٩٦٤/٦/٤ مع ١٥ ص ٢٣٧ ) .

★ لما كان ما إجراء مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيداً عن دائرة اختصاصه إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداية إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المسروقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجرى كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالهما بالجريمة .

لما كان ذلك ، وكان الإذن الذى صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط الموقوفات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فإن قيامه بتنفيذه يكون صحيحاً فى القانون .  
(نقض ١٩٦٣/٢/٥ مع ١٤ ص ٩٧ ) .

★ لما كانت جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة فإن وقوع الجريمة وإن كان قد بدأ بدائرة محافظة كفر الشيخ إلا أن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة دمنهور التى أصدرت إذن التفتيش مادام تنفيذ هذا الإذن كان معلقاً على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصها - ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنى هذا النظر ، فإنه يكون بمنأى عن الخطأ فى تطبيق القانون .  
(نقض ١٩٧٣/٣/١١ ص ٢٤ ص ٣١٠ )

★ ولا يصح أن ينعى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التى ينتمى إليها مصدر الإذن لأنه ليس فى القانون ما يجبر ذكر الاختصاص المكانى مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .  
(نقض ١٩٦٥/٥/١١ ص ١٦ ص ٤٥٢ )

### الاتهام المبرر للإذن :

★ من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش هو أن رجل الضبط القضائى يكون قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحرمة أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة لما كان ذلك ، وكان الضابط الذى ضبط الواقعة قد أثبت بمحضر تحرياته الذى تقدم به إلى النيابة العامة للحصول على إذن لضبط المظنون ضده وتفتيشه - إن التهم يحتفظ بالمخدر بملابسه - كما ذكرت النيابة بوجه الطعن - ومن ثم يكون إذن التفتيش قد صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهراً لنشاطه فى الاتجار بما مفهمه أن الأمر قد صدر لضبط جريمة محقق وقوعها من مقارنها لا لضبط جريمة مستقبلية . ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك يكون قد أخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون فضلاً عن فساد فى الاستدلال بما يجبر نقضه .

(نقض ١٩٧٤/٣/١٧ مع ٢٥ ص ٢٩٧ )

راجع أيضاً :

(نقض ١٩٧٤/٦/٢٣ مع ٢٥ ص ٦٢١ )

(نقض ١٩٧٤/١٢/٢٢ مع ٢٥ ص ٨٧٦ )

★ متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب الرشوة حوالى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٦٧ وهو ما تتوافره أركان جريمة طلب الرشوة ، وكانت الإجراءات التالية بما فيها إذن التفتيش تهدف إلى القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة ، وهى واقعة لاحقة لطلب الرشوة ، فإن القول بأن الإذن بالتفتيش قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية يكون بعيداً عن محجة الصواب .  
(نقض ١٩٧٠/٤/١٩ مع ٢١ ص ٦١٧ )

★ لما كانت الواقعة كما هى ثابتة فى محضر التحريات التى صدر الإذن بناء عليها على ما نقله الحكم عنها - تفيد أن التحريات السرية دلت على أن المتهم قد عاد لمزاولة نشاطه فى تجارة المخدرات وتوزيعها على عملاء ، وكان الاتجار بالمخدرات لا يعدو أن يكون حيلة مصحوبة بقصد الاتجار فهو فى مدلوله القانونى

ينطوى على عنصر الحيابة إلى جانب دلالة الظاهرة فيها ، كما أن التوزيع مظهر لنشاطه في الاتجار ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٧٤/٦/٢٣ مع ٢٥ ص ٦٢١ )

★ إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشاهد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت تحريات على أن الطاعن يتجر في المخدرات ويقوم بترويجها ويحتفظ بأجزاء منها بمسكنه ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارقتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجعت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( نقض ١٩٧٤/١٢/٢٢ مع ٢٥ ص ٨٧٦ )

★ متى كان يبين أن التحريات قد أسفرت على أن المطعون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة ويروجانها بها ، وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسليم مظهر لنشاطه في الجلب وترويج المواد المخدرة التي يحوزها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارقتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٣/٢/١٦ مع ٢٤ ص ٢٢٣ )

★ إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن استصدار إذن النيابة بالتفتيش ثم بعد أن دلت التحريات على أن المتهمين شحفوا كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الإقليمية فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارقتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة .

( نقض ١٩٨٥/١/٢٤ مع ٣٦ ص ١٦٧ )

★ لا محل لما ينهه الطاعن من أن إذن المحامي العام الأول كان يبيع جلب المخدر المضبوط مما لا يجوز معه معاقبته عن ذلك ، إذ أن ذلك الإذن إنما كان منصرفاً إلى التصريح بمرور ذلك المخدر تحت الإشراف والمراقبة لضبط من قاموا بجلبه خلافاً للأوضاع القانونية ولم يكن تصريحاً باستيراد وتداول الجوهر المخدر .

( نقض ١٩٧٤/١٠/١٣ مع ٢٥ ص ٦٥٤ )

#### الاستدلالات السابقة وجدية التحريات :

★ من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريره عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه وعرف حقيقة التجارة التي يمارسها خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه في قضية مماثلة ، فإن ما انتهى إليه الحكم لم يكن أساساً مجرد الخطأ في اسم المقصود بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور في التحري بما يبطل الأمر ويهدر الدليل الذي

كشف عنه تنفيذه ، وهو استنتاج سائق تملكه محكمة الموضوع ومن ثم فإن منعى الطاعن يكون في غير محله .

( نقض ١٩٧٨/١١/٢٦ مع ص ٢٩ من ٨٣٠ )

★ لما كان الثابت من مطالعة المفردات أن الضابط قد انتقل إلى مسكن المطعون ضده المحدد بالتحريات والإذن فوجد المطعون ضده فيه محرزا المخدر المضبوط على الصورة التي أوردها الحكم وأنه واجه المطعون ضده بالمخدر المضبوط على الصورة التي أوردها الحكم وأنه واجه المطعون ضده بالمخدر المضبوط معه فاعترف له بملكيته له بقصد الاتجار فيه ، واقتصر المطعون ضده في تحقيق النيابة - وهو بصدد الإدلاء بالبليانات المتعلقة باسمه وبمحل إقامته - على ذكر أنه يقيم بالمسكن رقم .. بالمطرية ، دون أن ينفي إقامته بالمسكن الذي ضبط فيه والمحدد بالتحريات وإذن التفتيش ، بل إن وصفه لمسكنه الذي ذكر عنوانه في تحقيق النيابة وموقعه بالنسبة للمساكن المجاورة جاء متطابقا تماما مع الوصف الذي أدلى به الضابط لمسكن المطعون ضده المحدد بالتحريات وتم ضبطه فيه ومتقفا معه في تحديد موقعه من المساكن المجاورة على النحو الذي ذكره الضابط ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه ليس هناك ما يدل على أن المسكن المحدد بالتحريات والصادر بشأنه الإذن ليس مسكن المطعون ضده ، وكان مجرد الخلاف في عنوان المسكن بين ما ورد ببطاقة المطعون ضده العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي إلى عدم صحتها ، بل قد يصح في العقل أن يكون سبب هذا الخلاف راجعا إلى أن المطعون ضده قد غير محل إقامته دون إثباته ببطاقته العائلية أو أن الحارة الكائن بها المسكن تحمل اسمين أحدهما قديم والآخر حديث ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلي به حقيقة الأمر وصولا إلى معرفة هذه الحقيقة . ( نقض ١٩٧٥/١٠/١٩ مع ص ٢٦ من ٦٠٣ )

★ من المقرر أنه وإن كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش إلا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذي وقع التفتيش عليه أو في مسكنه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش ، فإذا ما قصر الحكم في استظهاره واكتفى في الرد على دفع الطاعنة بقوله أن القبض والتفتيش تما وفقا للقانون وبإجراءات صحيحة وهي عبارة قاصرة لا يستطاع معها الوقوف على مصوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو نقل كلمتها في كفايتها بتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق أو تستظهر في جلاء أن الطاعنة هي بعينها التي كانت مقصودة بالتفتيش بالرغم من صدور الإذن باسم مغاير لاسمها ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٣/١١/١١ مع ص ٢٤ من ٩٥٤ )

★ لا يصلح للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ذلك بأن ضبط المخدر وهو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل أنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليل على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجع معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما كان يقتضي من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

( نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ مع ص ٢٢ من ٨٠١ )

★ تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ولا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة خلافا لما ورد بمحضر التحريات لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطان بمقدماتها لا ينتأجها .

( نقض ١٩٧٢/٥/٢١ مع ٢٣ من ٧٥٩ )

★ وإذا كان الضابط المأذون له بالتفتيش قد ذكر أنه هو الذى قام بالتحريات ومراقبة المتهم بنفسه - فى حين ثبت للمحكمة أنه لم يكن يعرف المتهم عند ضبطه فإن إبطال الحكم المطعون فيه لإذن التفتيش لعدم جدية التحريات استنادا إلى ما تقدم يكون سائفا .

( نقض ١٩٨٠/١/١٦ مع ٣١ من ١٦ )

★ لما كانت المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد في تحريه عن المتهم الأول لتوصل إلى عنوان المتهم وسكنه أما وقد جهل وجلا محضره من الإشارة إلى عمله وتحديد سنه فإن ذلك يفصح عن قصور في التحرى يبطل الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع - لما كان ذلك - وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

( نقض ١٩٨٥/٤/٩ مع ٣٦ من ٥٥٥ )

★ ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحرار الجواهر المخدرة للطعن ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحرار كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها .

( نقض ١٩٧٢/١/١٧ مع ٢٣ من ٨١ )

★ من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنته التحريات عن متهمين آخرين أو عن صدور إذن بتفتيشهم لأنه مادام هذا الجزء من التحريات ومن الإذن لا علاقة له بموضوع الدعوى المطروحة فإنه ليس هناك داع يقتضى إثبات الحكم في مدوناته .

( نقض ١٩٧٤/٥/٢٧ مع ٢٥ من ٥٢٣ )

★ لا يقال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من جدية التحريات التى أنبنى عليها خطأ مجرى التحريات في تحديد الجهة الإدارية ( قسم الشرطة ) التابع لها مسكن المطعون ضده محل التفتيش - إذ أن مفاد هذا الخطأ هو مجرد عدم إلمام مستصدر الإذن إلماما كافيا بالحدود الجغرافية لكل من قسمي شرطة ( مينا البصل ) ، ( الدخيلة ) الذى يجمع بينهما حتى واحد ( المكس ) - ولا يعنى البتة عدم جدية التحريات التى تضمنتها المحضر الذى صدر الإذن بموجبها طالما أن السكن الذى اتجه إليه مجرى التحريات وزميله ، وأجريا ضبط المطعون ضده به وتفتيشه ، هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش .

( نقض ١٩٧٥/١٠/٢٦ مع ٢٦ من ٦٢٧ )

★ مجرد الخطأ المادى في ذكر اسم الشارع الذى يقع به حانوت الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحريات .

(نقض ١٩٧٣/١/١١ مع س ٢٤ ص ٧٤٦)

★ لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات - والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به بل له أن يستعين بما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولى إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات .

(نقض ١٩٧٦/٥/٣١ مع س ٢٧ ص ٥٦٩)

★ ولا يوجب حتما أن يكون رجل الضبط القضائى قد أمضى وقتا طويلا في هذه التحريات .

(نقض ١٩٧٨/١٢/٧ مع س ٢٩ ص ٨٧٩)

★ لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة ولا يفصح عنها رجل الضبط القضائى الذى اختاره لمعاونته في مهمته .

ولا محل للاستناد إلى عدم إفصاح الضابط عن مصدر تحرياته في القول بعدم جدية التحرية .

(نقض ١٩٧٣/١/١ مع س ٢٤ ص ٢٧)

**تحريير امر الضبط للتفتيش وتسببيه :**

★ إذن النيابة العامة لأمور الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوبا موقعا عليه بإمضاء من أصدره ، لأنه وفقا للقواعد العامة يجب إثبات إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة يعامل الموقوفون - الأمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج ، ولا يكفى فيه الترخيص الشفوى بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره إقرارا بما حصل منه - وإلا فإنه لا يعتبر موجودا ويضخى عاريا مما يفصح عن شخص مصدره . ذلك أن ورقة الإذن وهى ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا . ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الإذن أو بأى طريق من طرق الإثبات ومن ثم فإنه لا يغنى عن التوقيع على إذن التفتيش أن تكون ورقة الإذن محررة بخط الإذن أو سعونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصورها عنه دون التوقيع عليها مادام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور الإذن باسم مصدره بل بالشكل الذى أفرغ فيه وبالتوقيع عليه بخط مصدره .

(نقض ١٩٦٧/١١/١٣ مع س ١٨ ص ١١٠١)

★ مؤدى نصوص المادتين ٧٢ ، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه إلا في إجراءات التحقيق التى تستلزم تحرير محاضر ، كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم وإجراء المعاينة إذ أن هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره إلى مجريات التحقيق بحيث لا تنوع عن ذلك كتابة المحضر . أما سائر إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهى بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكرة المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالى أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

(نقض ١٩٦١/١٠/١٣ مع س ١٢ ص ٨٤١)

★ وإذن النيابة لمأمور الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوباً موقعاً عليه بإمضاء من أصدره ، فإذا أذنت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ، ولم يكن لإذنها هذا أصل موقع ممن أمر بالتفتيش ، فإن التفتيش يكون باطلاً ، ولو كان تبليغ إذن مثبوتاً في دفتر الإشارات التليفونية .  
(نقض ١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة للقواعد القانونية ص ٥ رقم ١٧٣ ص ٢٢٤ ) .

★ لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن - شأنه في ذلك شأن سائر إجراءات التحقيق - ثابتاً بالكتابة ، وفي حالة الاستمجال قد يكون إبلاغه بالمرة أو بمرقبة أو بغير ذلك من وسائل الاتصال . ولا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضى السرعة . وإنما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت بالكتابة في الأوراق .

(نقض ١٩٧١/١١/١٥ مع ص ٢٢ ص ٦٥٣)

★ العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على تحريات أجراها رئيس مكتب مكافحة المخدرات ، وأن الإذن فقد بعد ذلك مع ملف القضية برقمه ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره مستوفياً لشروطه القانونية استناداً إلى أقوال الضابط والكونستابل التي اطمانت إليها دون مقب عليها - هو من صميم سلطاتها التقديرية ، ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش ، ولا تترتب عليها إذا ما عولت في قضائها على شهادة من أجراه .

(نقض ١٩٦٣/١١/٤ مع ص ١٤ ص ٧٤١)

★ عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتماً عدم وجوده أو سبق صدوره الأمر الذي يتعين معه على المحكمة أن تحقّق قبل الفصل في الدعوى . فإذا كان الثابت من الإطلاح على محضر جلسة المحاكمة أن الضابط الذي أجرى التفتيش شهد بأنه استصدر من النيابة إذناً بتفتيش المتهم ومسكنه وأن الإذن مرفق بقضية أخرى مادّعا المحكمة لأن تطلب من النيابة ضم الإذن المشار إليه ، إلا أنها عادت في نفس يوم الجلسة فرفضت بالبراءة دون أن تمنح للنيابة فرصة لتنفيذ ما أمرت به - فإن هذا الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه .

(نقض ١٩٦١/١٠/١٠ مع ص ١٢ ص ٧٨٩)

★ لم يشترط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره ، وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه .

(نقض ١٩٧٢/٥/٢٢ مع ص ٢٣ ص ٧٨٦)

★ لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ لا يوجبان تسبیب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن التفتيش قد اقتصر على شخص المطعون ضده كما ثبت من المفردات المنضمة أن الإذن الصادر بالتفتيش كان مقصوراً على تفتيش شخص المتهم المذكور دون مسكنه فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى بطلان ذلك الإذن بدعوى عدم تسببيه ورتب على ذلك القضاء ببراءة المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٦/١/١٢ مع ص ٢٧ ص ٦١) (نقض ١٩٨٠/١/٣٠ مع ص ٣١ رقم ٥٠)



★ لم تشترط المادتان ٤٤ من الدستور ، ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قدرا معينا من التسيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش . ولما كان الثابت من المفردات المنضمة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذا لإذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم إليه وقد اشتمل على ما يفيد حيار : الطاعن لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن بإجراء القبض والتفتيش ، بما مؤده أن مصدر الإذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات وأطمأن إلى كفايتها لتسوية الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسباب لإذنه ، فإن في هذا ما يكفي لاعتبار إذن التفتيش مسببا حسبما تطلبه المشرع .  
(نقض ١٩٧٥/٥/٢٦ مج ٣ ص ٤٥٨)

**نطلق الخدب للتفتيش وبيانات الإذن الصادر به :**

★ لم يشترط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش . وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها .  
(نقض ١٩٧٢/٥/٢٢ مج ٣ ص ٧٨٦)

★ ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .  
(نقض ١٩٦١/٣/٢٨ مج ١٢ ص ٣٧٧)

**( ١ ) الشخص والمكان الصادر بشأنهما أمر التفتيش :**

★ إن المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في أحوال نصت عليها تلك المادة ( م ٤٥ أ ج ) فدخول المنازل بدون هذا الأمر في غير تلك الأحوال جريمة منطبقة على المادة ١١٢ عقوبات . وهذا الضمان الذي أرادته الشارع لحرة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين . وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الإذن إذنا جديا يتسنى معه إجراء التفتيش بوجه قانوني فإذا قدم لوكيل النيابة طلب إذن تفتيش منازل اشخاص ( مذكورة أسماؤهم بكشف مرافق الطلب ) فأشرف وكيل النيابة على هذا الطلب بالترخيص في إجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم هم المقصودون بالإذن ، فلا يعتبر هذا الإذن جديا يبيح التفتيش .  
(نقض ١٩٣٥/٢/١١ المحلة قس ١٥ ص ٣١٥)

★ من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى بالاسم الذي اشتهر به . وإن وجود ملف بالاسم الحقيقي للمتهم بمكتب المخدرات ، لا يقتضي حتماً وبطريق اللزوم صدور الإذن بالتفتيش بهذا الاسم دون اسم الشهرة ، ولا يؤدي بالتالي إلى بطلان الإذن .  
(نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مج ٣ ص ٢٢٠)

★ من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر باسم المطعون ضده مقترنا باسم الشهرة وهو الصادر به إذن النيابة ، كما أن

الضابطين اللذين أجريا التحريات وقاما بالضبط والتفتيش قد شهدا بأن صحة اسم المطعون ضده « ..... » وأنه بذاته المقصود بالتحريات فإن ما ذهب إليه الحكم من عدم صحة أمر التفتيش تأسيساً على عدم ذكر بيان صحيح عن اسم المطعون ضده يكون قد خالف القانون وفسد استدلاله .  
(نقض ١٩٧٧/٦/٥ مج ٢٨ ص ٦٩١ )

★ من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته عدم تحديد موقع الزراعة أو خطوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو تحديد إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .  
(نقض ١٩٨٥/٣/١٧ مج ٣٦ ص ٤٠٩ )

★ متى كانت الطاعة لا تنازع في أن مسكنها الذي أجرى تفتيشه هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش وقد تعين فيه تعييناً دقيقاً ، وقطع الضابط بأنها هي ومسكنها المقصود به مما مؤداه أن الأمر المذكور قد أنصب عليها وحدها باعتبارها صاحبة هذا المسكن ، فإن إذن التفتيش يكون صحيحاً بصرف النظر عن حقيقة اسم الطاعة لأن حقيقة الاسم لا تهم في صحة الإجراء الذي اتخذ في حقها إذ أن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم كان الخطأ في الاسم يل أغفال ذكره كلية ليس من شأنه مع تعيين المسكن أن يبطل الإجراء متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .  
(نقض ١٩٧٠/٦/١٥ مج ٢١ ص ٨٩٤ )

★ من المقرر أنه متى صدر إذن التفتيش دون تحديد سكن معين للمتهم فإنه يشمل كل مسكن له مهما تعدد ولا يغير من ذلك أن يكون قد تحدد في طلب الإذن بالتفتيش مسكنان للمتهم المطلوب تفتيشه مادام الإذن قد صدر من النيابة دون أن يتضمن تحديداً للمساكن المأذون بتفتيشها .  
(نقض ١٩٧٦/٥/١٠ مج ٢٧ ص ٤٨٦ )

★ مادام الإذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء متعلق بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة الواقعة بها ، فإنه يكون صحيحاً بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الإجراء الذي اتخذ في حقه ، لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه بعينه المقصود .  
(نقض ١٩٤٥/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٩٠٥ ص ٧٣٧ )

★ ما قرره الحكم المطعون فيه من أن (للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثل في هذه الحيازة وتتوب عنه بل تشاركه فيه ، وأنه على فرض التسليم جداً أن المنزل الذي جرى تفتيشه مستأجر باسم زوج المتهمة الأولى ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الإذن بالتفتيش مادامت المتهمة المذكورة تسكن زوجها فيه ومن ثم فهو في حيازتها وبالتالي يكون الإذن قد صدر سليماً من الناحية القانونية) - هذا الذي انتهى إليه الحكم وجاء بمدونات يتفق وصحيح القانون مما يجعل ما يسفر عنه التفتيش الذي يتم تنفيذه بمقتضاه دليلاً يصح الاستناد إليه في الإدانة .  
(نقض ١٩٦١/٥/٨ مج ١٢ ص ٥٦٦ )

★ والإذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيش الزوجة الموجودة بالمنزل لما في ذلك من المساس بالحرية الشخصية التي كفلها القانون بذاتها وجعلها على قدم المساواة مع حرية المنازل .

(نقض ١٩٤١/١٢/٧ المجموعة الرسمية س ٤٢ ص ٣٦٧)

★ وإذا صدر إذن في تفتيش متهم ومن يتواجد معه في وقت التفتيش ، ثم عند تنفيذه وجد الضابط المتهم وزوجته جالسين على كنية ، ثم لاحظ أن الزوجة مطبقة يدها على شيء فأجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الأفيون ، فإن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة وزوجها الصادر ضده الإذن لا يمنع من سريانه عليها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش .

(نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ مج ٣ ص ٧٢٨)

★ وإذا كان الحكم المطعون فيه أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن مفاتيح السيارة التي ضبطت بها المواد المخدرة كانت مع الطاعن وقت القبض عليه وعمل على ذلك في إدانته فإنه يكون معيبا بالخطأ في الإسناد ، وإذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لوتقطعت إليه وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضماثم متساندة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٩٧١/١٢/٢٢ ص ٢٢ ص ٦٩١)

★ وإذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وإنما كان إذننا منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش . وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه ، بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت هي فيه وفُتشت ، ولم تكن كذلك في حالة من حالات التلبس بالجريمة التي تجيز التصدي لها بالضبط والتفتيش ، فإن تفتيشها يكون باطلا ، ويبطل تبعاً للدليل المستمد منه .

(نقض ١٩٥٢/٥/١٣ مج ٣ ص ٩٢٧)

★ إن التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وإذن فمادام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك ، وعليه يكون إطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر لعدم التنصيص عليه صراحة في الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٢٢ مج ٣ ص ٢٥ ص ٨٧٦)

★ من المقرر أن التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها فإذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك ويكون منعى الطاعن ببطلان تفتيشها على غير أساس .

(نقض ١٩٧٤/٤/٢٨ مج ٣ ص ٢٥ ص ٤٣٠)

★ وأن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم لا يصح أن ينصرف إلى تفتيش شخصه فيكون التفتيش الذي أجرى على الطاعن غير مآذون به قانونا ، ومن ثم فلا يجوز الاعتداد بما كشف عنه من وجود المخدر معه كدليل عليه .

(نقض ١٩٤٩/١/١٠ المجموعة الرسمية س ٥٠ ص ١٤٥)

## ( ب ) مدة الإذن بالتفتيش :

★ الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش كان متهم يعتبر قائماً ويكون التفتيش الذى حصل بمقتضا، صحيحاً قانوناً مادامت النيابة لم تحدد أجلاً معيناً لإجراء التفتيش ، ومادامت الظروف التى اقتضته ل تنفجر .

غير أن عدم تحديد مدة فى الإذن لا يجيز إعادة التفتيش استناداً إلى ذات الإذن الذى سبق تنفيذه .

( نقض ١٩٣٧/١٢/٢٧ المحلقة من ١٨ من ٥٨٩ )

( ونقض ١٨٠/١/٣٠ مج ٣١ رقم ٢٥ )

★ مادام القانون لا يوجب تنفيذ الانتداب للتفتيش فوراً ، فلرجل الضبطية القضائية المنتدب للتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة ، بشرط أن يقع التفتيش فى مدة معاصرة أو قريبة لوقت صدور الإذن .

( نقض ١٩٤٠/١٢/١٦ للمجموعة الرسمية من ٤٢ من ٢١٢ )

★ وأن المادة ( ١٦ ) من قانون المرافعات ( القديم ) .. عبرت .. عن قاعدة واجبة الاتباع فى كل الأحوال وفى جميع المواد ، وهى أنه إذا كان الميعاد المقرر أو المقرر لإجراء عمل من الأعمال أو مباشرة إجراء من الإجراءات قد عين بالأيام ، فإن حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضاً لا بالساعات وعلى أساس عدم إدخال اليوم الأول فى العدد ومباشرة العمل أو الإجراء فى اليوم الأخير . وإذن فالحكم الذى يقول بصحة التفتيش الذى أجري فى يوم ١٤ من شهر كذا للإذن الذى صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشتراط فيه وجوب إجراء التفتيش فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من صدوره - هذا الحكم يكون صحيحاً .

( نقض ١٩٨٤/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ - ٧ رقم ٤٩٤ من ٤٥٤ )

★ وإذا صدر إذن من النيابة إلى مأمور المركز بتفتيش منزل شخص على أن يتم ذلك فى مدة معينة فإن هذا يقتضى احتساب مبدأ هذه المدة من يوم وصول الإذن إلى جهة الإدارة المانوية بالتفتيش ، فلا عبرة بميعاد وصول هذا الإذن إلى معاون البوليس الذى كلف بالتفتيش إذ إرسال الأوراق إليه ليس إلا إجراء داخلياً متعلقاً بتنفيذ التفتيش الذى أذنت به النيابة . ولا تأثير له فى الميعاد الذى حددته له .

( نقض ١٩٤١/٥/٥ للمجموعة الرسمية من ٤٢ من ٤٧٨ )

★ من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الإذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله . ومن ثم فإن الإحالة عليه أو على التحريات التىبنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور .

( نقض ١٩٦٧/١/٩ مج ١٨ من ٤٦ )

( ونقض ١٩٨٥/١/٢٤ مج ٣٦ من ١١٧ )

★ وإذا كان الإذن الصادر بالتفتيش قد وضع فى صيغة امتداد لإذن سابق ولكن كان له مسوغات أخرى غير الإذن الأول وأساس غير أساسه ، فهذا يجعل منه فى حقيقة الأمر إنذاراً جديداً . ويكون على

المحكمة أن تقدر الأساس الذي قام عليه وتحدث عنه بما تراه من جهة صلاحيته لصدور إذن جديد أو عدم صلاحيته . فإذا هي قضت ببطلانه على أساس مجرد وصفه بأنه امتداد لإذن سابق انتهى بإنتهائه أجله ، فإن حكمها بذلك يكون معيباً متعيناً نقضه .  
(نقض ١٩٤٩/١٢/٥ مع ١ ص ١٣٠ )

★ تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملايساته ، لا يعني أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما أن كل إذن منها صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية ، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان .  
(نقض ١٩٦١/٥/١ مع ١٢ ص ٥١٣ )

من يقوم بالتفتيش :

★ إذا كان الضابط المأذون بالتفتيش مصرحاً له بتفتيش مسكن الطاعن ويندب غيره من مأموري الضبط القضائي لذلك ، فإن تفتيش المسكن بمعرفة الضابط الذي أسند إليه تنفيذ من المأذون أصلاً للتفتيش يكون قد وقع صحيحاً .  
(نقض ١٩٧٣/٣/٤ مع ٢٤ ص ٢٦٦ )

★ الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين مادام الإذن لا يملكه هذا النذب .  
(نقض ١٩٦٩/٦/١٦ مع ٢٠ ص ٨٩٠ )

★ المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش وبين من ينديه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، بل يصح أن يتولاه أولهما أو من ينديه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الإذن لا تحتم على ذلك المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه أو ضم من يسرى نديه إليه في هذا الإجراء .  
(نقض ١٩٦١/٣/١٤ مع ١٢ ص ٣٦٠ )  
(ونقض ١٩٨٠/٥/٨ مع ٣٦ ص ٦٢٦ )

★ لما كان إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابية ، وقد أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن ينذب غيره من مأموري الضبط لإجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر النذب الصادر من المندوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة ، لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة .  
(نقض ١٩٧٨/١/٢٣ مع ٢٩ ص ٨٣ )  
(ونقض ١٩٨٥/١٢/٢٦ مع ٣٦ ص ١١٨٠ )

★ من المقرر أنه لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش .  
ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .

( نقض ١٩٧٢/٥/٢٢ مج ٢٣ ص ٧٨٦ )

★ متى كان الإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه إلى رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات ولم يندبانه ويعاونهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - وكان الظاهر من عباراته أن من أصدره لم يقصد أن يقوم بتنفيذه رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات سويا إذ لو أراد ذلك لنص في الإذن صراحة ألا ينفرد أحدهما دون الآخر وما كان قد خولهما ندب غيرهما من مأموري الضبط القضائي لإجرائه . ولما كان لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . ومن ثم فإن التفتيش الذي يقع تنفيذا للإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المندوبين له مادام أن قيام من أذن لهم به معاليس شرطا لازما لصحته . ولما كان الحكم قد استخلص من دلالة الذنب اطلاقه وإباحة أن يتولاه إما رئيس قسم مكافحة المخدرات أو وكيله إذ أن مؤدى صيغته لا تستلزم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح أن ينفرد أحدهما بإجرائه فإن استخلاصه يكون سائقا ويكون التفتيش الذي قام به وكيل القسم قد تم في نطاق إذن التفتيش ووقع صحيحا .

( نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ مج ٢٣ ص ٨٣٠ )

★ إن العبرة في الاختصاص المكاني إنما يكون بحقيقة الواقع وأن تراخي ظهوره إلى وقت المحاكمة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إذن التفتيش قد صدر في ٢١ من يناير سنة ١٩٧٢ من وكيل نيابة مركز أبو تيج بندب النقيب ... « لإجرائه دون أن يشار منه إلى صفته ولا اختصاصه المكاني - وإن كان قد ذكر بصدر محضر التحريات أنه يعمل رئيسا لوحدة مباحث مركز صديفا ، وكان البادئ من أقوال ضابط مباحث مركز أبو تيج في تحقيقات النيابة - وما كشف عنه - بعد ذلك - ككتاب مديرية أمن أسيوط - أن النقيب المذكور كان يعمل - وقت الإذن بالتفتيش - رئيسا لوحدة مباحث مركز أبو تيج - الذي حصل التفتيش بدائرته ، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تجري تحقيقا في هذا الشأن تستجلي فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى قضائها ببطالان الإذن - أما وهي لم تفعل وأرسلت القول بأن مأمور الضبط المأذون بالتفتيش لم يكن مختصا بإجرائه ارتكانا إلى ما جاء بإذن التفتيش رغم خلوه مما يساند ذلك ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

( نقض ١٩٧٦/٥/١٧ مج ٢٧ ص ٤٩١ )

★ لئن كان الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في الإذن بالتفتيش أن ينفذه ولو كان المأذون قد ندبه لذلك - بغير سند من الإذن - بيد أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى المأمور المأذون فيجربها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش ومن ذلك الاستعانة بأعوانه من مأموري الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون تحت بصره ، وإذا ما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مأمور

الضبط القضائي المأذون له بالقبض والتفتيش قد ناط بشرطيين من القوة المرافقة وهما من رجال السلطة العامة - بالتوجه إلى منزل الماطعون ضده الصادر في شأنه الإذن - والتحفظ عليه إبان قيامه هو بتفتيش منزل آخر ، ولما انتهى من هذا ويبلغ منزل الماطعون ضده ألقى الشرطيّين متحفظين عليه أمام حانوت ، فقام بنفسه بتفتيش الماطعون ضده وكان الحكم قد انتهى إلى بطلان إجراءات القبض والتفتيش وما تلاها - تأسيساً منه على وقوع القبض من شرطيّين غير مأذون لهما في ذلك ، في حين أنهما من رجال السلطة العامة من مرموسى المأذون له بالقبض والتفتيش ، دون أن يعرض لدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ الإذن أو مجاوزته ذلك ، فإن الحكم بما أورده من تقرير قانوني دون أن يفتن لذلك الحق ، يكون قد انطوى على خطأ في تأويل القانون مما يتعين معه نقضه والإعادة .

( نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ مع ٢٦ من ٢٦٥ )

#### إجراءات تنفيذ التندب للفتيش ونطاقه :

★ لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن -شأنه في ذلك شأن سائر إجراءات التحقيق - ثابتاً بالكتابة . وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال . ولا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضى السرعة . وإنما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت بالكتابة في الأوراق .

( نقض ١٩٧١/١١/١٥ مع ٢٢ من ٦٥٣ )

★ لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذى يراه مناسباً مادام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن .

( نقض ١٩٧٣/٦/١١ مع ٢٤ من ٧٤٦ )

★ ومادام القانون لا يوجب تنفيذ الانتداب للفتيش فوراً ، فلرجل الضبطية القضائية المنتدب للفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة يشترط أن يقع التفتيش في مدة معاصرة أو قريبة لوقت صدور الإذن .

( نقض ١٩٤٠/١٢/١٦ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٢١٧ )

★ وإذا كانت محكمة الموضوع قد رأت أن النيابة حين أصدرت أمرها بإجراء التفتيش كان لديها من الظروف والعناصر ما يبرر إصداره ، وأن الفترة التى انقضت بين تاريخ صدور الأمر وبين تاريخ حصول التفتيش بالفعل لها مما يسوغها ، وينت ما رآته من ذلك على أسباب مقبولة فلا يصح أن ينعى عليها خطأ فيما ارتأته .

( نقض ١٩٤٥/١٥/١٥ المحلّة من ٢٧ رقم ٩٩ من ٢٤٧ )

★ من المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية مأذوناً به قانوناً فطريقه إجراءات متروكة لراى القائم به ، ومادام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان في الاستطاعة أن يدخله من بابه فلا تثريب عليه في ذلك .

( نقض ١٩٦٤/١٠/١٩ مع ١٥ من ٥٩٧ )

★ من المقرر قانوناً أن لمأموري الضبطية القضائية إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك بطريقة بعينها ، ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . فلا تثريب على الضابط المنتدب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الإذن من طرق باب منزل الطاعن والإعلان عن شخصيته ثم النظر إلى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين علة ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه في مسلك المتهم - ولما كان الحكم لم يعمل بصفة أصلية في القضاء بالإدانة على دليل مستمد من قيام حالة التلبس بالجريمة حال ارتكابها كما شاهدها الضابط ، بل على ما أسفر عنه التفتيش المأذون بإجرائه من ضبط المخدر في حيازة الطاعن . فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال في غير محطه .

(نقض ١٩٦٣/١٠/١٨ مع ١٤ ص ٧١٥)

★ لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة . ولما كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطاتها التقديرية أن الطاعة هي التي أخرجت المخدر من جيبها فإنه لا تثريب عليها إن هي رفضت الدفع ببيان التفتيش المؤسس على أن الضابط هو الذي أجراه بنفسه دون أن يستعين بأنثى في ذلك ، استناداً إلى أن جذب الضابط المخدر من يد الطاعة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى . ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل .

(نقض ١٩٦٦/٣/٧ مع ١٧ ص ٢٥٨)

★ وأن إذن النيابة لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جنائية أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نفيه والغرض المقصود منه إلى غير المنزل الذي إذن بتفتيشه وذلك لما يستلزمه صدور الإذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير لزوم ذلك التفتيش ومقدار احتمال استفادة التحقيق منه . وينبنى على ذلك بطلان الإجراء الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية من القبض على المتهم وحجزه مدة من الزمن تجمع فيها متحصلاته من بول وبراز لما قد يظهر من دليل عليه ، وذلك إذا كان هذا الإجراء لا يستند إلا إلى إذن صدر من النيابة عند إجازتها كل إجراء من الإجراءات على ما في أحدهما من مساس بحرمة المسكن وما في الثاني من اعتداء على الحرية الشخصية .

(نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ المجموعة الرسمية ٤٠ ص ٣١٦)

★ إنه وقد اقتصر الآن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المَطْعُون ضده الأول ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون به بإجرائه أن يفتش زوجته (المَطْعُون ضدها الثانية) إلا إذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جنائية إحراز الجواهر المخدر المضبوط .

(نقض ١٩٦٦/١١/٢٩ مع ١٧ ص ١١٧٣)

★ إنه وإن كان لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود معه في المكان المأذون له بتفتيشه ، إلا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على أن هذا الغير يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحي بأن له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلتها بالمتهم الضالعين فيها .

(نقض ١٩٦٦/٢/٢١ مع ١٧ ص ١٧٥)



★ وإن تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفًا ينطوى على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لاجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التى تقيد التعسف في تنفيذه وهو موكول إليها تنزله المنزلة التى تراها مآدام سائغا . ولما كان الحكم قد أثبت أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر في نصه وتعسف في تنفيذه معا وإن العثور على المخدر لم يتم عرضا بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، فإنه لا تصح المجادلة في ذلك .

(نقض ١٩٧٠/١/٢٦ ص ٢١ مع ١٧٢)

★ إذا كان التفتيش قد استفاد غرضه بضبط الخنجر المضبوط ، وهو من الأسلحة التى ليس لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصديري بعد ضبط السلاح المذكور ، فإن ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفا للقانون ، وبالتالي فإن القرار المطعون فيه - فيما انتهى إليه من استبعاد الدليل المستمد من ذلك الإجراء الباطل - يكون متفقا وحكم القانون الصحيح .

(نقض ١٩٦١/٦/١٩ مع ١٢ ص ٧٧٠)

★ ومآدام إذن التفتيش صادرا بالبحث في منزل عن لحوم مذبوحة ، فتتفيذه يستلزم تفتيش المنزل كله ولو عثر على شاة مذبوحة عند بابيه .

(نقض ١٩٨٤/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٦٤٩ ص ٦٦١)

★ إن ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم المأذون بتفتيشه في جريمة رشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة .

(نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ مع ١٨ ص ٩٦٥)

(ونقض ١٩٨٠/١/٢١ مع ٣١ ص ٢٢)

★ إن ضبط المخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أشياء خاصة بجريمة الرشوة التى كان جمع الاستدلالات جاريا بشأنها - يوجب على المحكمة أن تعنى ببحث الظروف والملاسلات التى تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سعى يستلزم البحث عنه - أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التعسف في تنفيذ إذن التفتيش بالسمى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التى جرى فيها التحقيق - لكى تقول كلمتها في ذلك .

(نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ مع ٢٦ ص ٢٧٧)

(ونقض ١٩٦٧/١٠/١٦ مع ١٨ ص ٩٦٥)

★ من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح) لا يمكن أن يتصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به - جريمة قائمة (في إحدى حالات التلبس) - ولما كان البين من مدونات الحكم أن المتهم عندما أبصر الضابط متجها نحوه حاول الفرار فلم يمكنه وأمسك وتحسس ملايسه من الخارج وأيقن أنه لا يحرز سلاحا بين طيات ملايسه ومع ذلك مضى في تفتيش ملايسه الداخلية فعثر في جيب صديريه على المخدر المضبوط في حين أنه لم يكن مأذونا بالبحث عن مخدر - فإنه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت بغير معقب

أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح وإنما بعد أن تثبت الضابط يقينا أن المتهم لا يحزر شيئا من ذلك وليس في الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على حالة التفتيش ومن ثم يكون قد ساء للمحكمة أن تدعت تصرفه بالتعسف في تنفيذ إذن التفتيش وذلك بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التي صدر بشأنها مما يترتب عليه بطلان التفتيش وإهدار الدليل المستمد منه .

( نقض ١٩٧٠/١/٢٦ مع ٢١ ص ١٧٢ )

★ إن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولها على ما ينكشف من أمر الواقع ، وقد عمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوبه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ ، ١٦٢ ، ٢٤٢ ، ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه ، وذلك تيسيرا لتنفيذ احكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب ، فإذا كان الثابت من محضر التحري أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ضمن عصابة تواططت على ذلك ، فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس ، فأنكشفت جريمة التهريب عرضا أثناء تنفيذه ، فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعا ، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحا ، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط مادام هولم يقوم بأى عمل إيجابي بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التي صدر من أجلها الأمر .

فمن البداية أن الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

( نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ مع ٢٠ ص ٩٧٦ )

**صحة الإذن أو بطلانه وأثرهما :**

★ إن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم إجرائه . فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الإثبات بمقتضاها صحيحا لا شأن فيه ، فإن منعى الطاعة في هذا الشأن لا يكون له محل .

( نقض ١٩٧٦/١/٥ مع ٢٧ ص ٣٦ )

★ لما كان الحكم بعد أن انتهى إلى قبول الدفع المبدئى من الطاعة ببطلان اذنى المراقبة والتفتيش عرض لأقوال المتهم الثانية في تحقيقات النيابة واعتبرها دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن واقعته المراقبة والتفتيش الباطلين واعتمد عليه في قضائه بإدانة الطاعة - وهو مصيب في ذلك - إذ أن بطلان إذنى المراقبة والتفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنها والمؤيدة إلى النتيجة التي أسفرت عنها المراقبة والتفتيش ومن هذه العناصر أقوال المتهم الثانية في حق الطاعة بمحضر تحقيق النيابة اللاحق لإجراء التفتيش . كما لا يمنع المحكمة من الاعتماد على ما جاء بمحضر التحريات السابق على المراقبة والتفتيش الباطلين .

( نقض ١٩٧٦/١/٥ مع ٢٧ ص ٣٦ )

## المادة ( ٩٢ )

يحصل التفتيش بحضور المتهم لو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك . وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينبيه عنه إن أمكن ذلك .

### ● التعليق :

النص الخاص على حضور المتهم إجراء التفتيش فيه تأكيد لقاعدة حضور المتهم إجراءات التحقيق المنصوص عنها بوجه عام في المادة ٧٧ مثله مثل باقي الخصوم . ولهذا فإنه لا تسرى على حضوره التفتيش الاستثناءات الواردة في تلك المادة ، من ضرورة أو استعجال ( راجع ما تقدم في التعليق على المادة ٧٧ ، ومحمود مصطفى المرجع السابق بند ١٩٨ ، بند ٢٠٧ ) . فإذا كان حضوره ممكناً فإن التفتيش بغير حضوره يكون إخلالاً بقاعدة جوهرية يترتب عليه البطلان .

فإذا تعذر حضور المتهم جاز التفتيش في غيابه ولا يترتب على ذلك بطلان .

ولا محل لحضور شهود في التفتيش الذي يجري ضمن إجراءات التحقيق - ولو تم من مأمور للضبط القضائي يكون المحقق قد ندبه لذلك ، وهذا على خلاف ما تشترطه المادة ٥١ في هذه الحالة في حضور المتهم ( أو من ينبيه ) والاحتتم حضور شاهدين . حيث لم يعد لما تنص عليه هذه المادة محل بعد الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ ١ ج ( راجع ما تقدم في التعليق على المادتين ٤٧ ، ٥١ ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك ولا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، وهو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم فيها القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على تدبهم ذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك .

( نقتض ١٩٧٧/٦/٥ مع س ٢٣ من ٩٣٦ )

### المادة ( ٩٣ )

على قاضي التحقيق كلما رأى ضرورة للانتقال للامكنة أو التفتيش أن يخطر بذلك النيابة العامة .

### المادة ( ٩٤ )

لقاضي التحقيق أن يفتش المتهم ، وله أن يفتش غير المتهم إذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة ويراعى في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ .

## ● التعليق :

الحق في تفتيش المتهم هنا مطلق لا يتقيد بحالة تلبس ، أو قبض أو وجود دلائل معينة .

أما الحق في تفتيش غير المتهم ، فإن النص عليه هنا بوجه خاص يفترض أنه لا يعلم بصلته ما في حوزته بالجريمة محل التحقيق ، والا لكان هو ذاته متهماً شخصياً بإخفائها سواء على أساس المادة ٤٤ مكرراً عقوبات ( إذا كانت متحصلة من الجريمة ) ، أو على أساس المادة ١٤٥ عقوبات ( إذا كانت تعتبر دليلاً في شأنها بأي وجه من الوجوه ) .

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق فليس لها تفتيش غير المتهم إلا بأمر مسبب من القاضي الجزئي طبقاً للمادة ٢٠٦ .

ويخضع نذب مأمور الضبط القضائي لتفتيش شخص المتهم أو غير المتهم لما يخضع له نذبه لتفتيش المساكن - من شروط ، ويراجع في هذا ما ورد من تعليق على المادة ٩١ وما ورد بشأنها من مبادئ قضائية ، مع ملاحظة ما تعلق منها بشرط تسبيب الإذن .

كما يلاحظ أن النذب لتفتيش المسكن لا يتضمن إذاً بتفتيش الشخص بل يتعين أن يصدر بتفتيش الشخص نذب خاص ( تراجع بوجه خاص المبادئ القضائية الواردة تحت عنوان بيانات أمر النذب للتفتيش ونطاقه تحت المادة ٩١ ) .

## ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٣٢٦ - متى صدر أمر نذب تفتيش متهم فلمأمور الضبط القضائي أن ينفذ هذا الأمر أينما وجده ، ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في منزل شخص آخر ، لأن الدفع بحرمة المسكن إنما شرع لمصلحة صاحبه ،

## ● المبادئ القضائية :

★ اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، فإذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً ، وهي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية . ولا يفر من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة إليه في إجراء ذلك التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من إجراء من مأموري الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه . إلا أنه متى استوجبت ظروف التفتيش ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة أو كانت هناك ظروف اضطرارية مفاجئة أو حالة ضرورة دعت مأمور الضبط القضائي إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به فإن هذا الإجراء منه أو من يتنبه له تكون صحيحة .

(نقض ١٩٨٢/١٥ مع ٣٣ من ٧١٦)

## المادة ( ٩٥ )

للقاضى التحقيق ان يامر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكتب البريد وجميع البرقيات لدى مكتب البرق وان يامر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية او اجراء تسجيلات لاحديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنسية او في جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر .

وفي جميع الاحوال يجب ان يكون الضبط او الإطلاع او المراقبة او التسجيل بناء على امر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قبلية للتجديد لمدة او مدد أخرى مماثلة .

● معاملة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد ٣٩ في ٢٨ / ٩ / ١٩٧٢ .

● نص المادة قبل التعديل :

للقاضى التحقيق أن يضبط لدى مكتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، وادى مكاتب التلغرافات كافة الوسائل التلغرافية ، كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

● التعليق :

يسرى هذا الحق في شأن خطابات المتهم ومحادثاته التليفونية ، وكذا ما تعلق منها بغير المتهم .

وفي حالة قيام النيابة العامة بالتحقيق ، فليس لها أن تقوم بشيء من ذلك الا بأمر مسبب من القاضى الجزئى طبقاً للمادة ٢٠٦ .

● المبادئ القضائية :

★ لما كان البين من مطالعة المفردات أن الإذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على ندبه من رئيس المحكمة الابتدائية إعمالاً لنص المادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية التي تجيز لرئيس المحكمة ندب أحد قضائها لإصدار إذن المراقبة التليفونية فإن الإذن يكون قد صدر صحيحاً ممن يملكه . ومتى كان مأمور الضبط القضائي قد قام بتنفيذ إذن المراقبة التليفونية بناء على ندبه من النيابة العامة فإن الإجراءات تكون قد تمت وفقاً لصحيح القانون .

( نقض ١٩٧٨/٢/٢٧ مج ٢٩ ص ١٩٣ )

★ لم يشترط القانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الإذن الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية ، كما

أنه لا يلزم أن يعين في هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بتنفيذ الإذن ، وكل ما يشترطه للتنفيذ من مأموري الضبط القضائي المختصين .

والتعديل المدخل على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة الحوادث السلوكية واللاسلكية مسبباً ، إلا أن ذلك لا ينسحب على الأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة الحوادث السلوكية واللاسلكية فلا يلزم تسبيب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك .

(نقض ١٩٧٤/٢/١١ مع س ٢٥ ص ٨٣١)

(ونقض ١٩٨٥/١٠/٩ مع س ٣٦ ص ٨٣١)

### ( المادة ٩٥ مكرراً )

لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكرراً و ٣٠٨ مكرراً من قانون العقوبات قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين أن يامر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه في الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التي يحددها .

● مضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ - الوقائع المصرية - عدد ١٨ مكرراً في ١٩٥٥/٣/٢ .

### ● التعليق :

المادة ٦٦ مكرراً عقوبات خاصة بإزعاج الغير باستعمال أجهزة المواصلات التليفونية ، والمادة ٣٠٨ تعاقب على القذف بطريق التليفون .

ويعتبر رئيس المحكمة الابتدائية في هذه الحالة قائماً بالتحقيق بتعيين من القانون .

ويمكن اعتبار أن ما يتم في هذه الحالة هو صورة خاصة من تطبيق المادتين ٦٧ ، ٦٤ في شأن تعيين قاضي التحقيق . وتحرك الدعوى امامه بناء على طلب المجنى عليه ( دون ادعاء بالحقوق المدنية ) .

### ( المادة ( ٩٦ )

لا يجوز للقاضي التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التي عهد إليهما بها ، ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية .

## ● التعليق :

هذه المادة تطبيق لمبادئ حرية الدفاع وضماناته - التي توجب صيانة الصلة بين المتهم ومحاميه ومن تطبيقاتها فيما سبق - المادة ٧٧ في شأن حق الخصوم دائماً في استصحاب وكلائهم في التحقيق ، والمادة ١٤١ في شأن حق المتهم المحبوس في الاتصال دائماً بالدافع عنه بدون حضور أحد .

## ( المادة ٩٧ )

يطلع قاضي التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا إذا أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسل إليها ويدون ملاحظاتهم عليها .  
وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرز الأوراق المذكورة وله حسب ما يظهر من الفحص أن يأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف القضية أو بردها إلى من كان حائزاً لها أو إلى المرسل إليه .

## ● المذكرة الإيضاحية :

أما عن الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات التي أمر القاضي بضبطها فقد نصت المادة ١٢٨ ( ٩٧ من القانون ) على أن القاضي وحده الاطلاع عليها بحضور الحائز لها أو المرسل إليها كلما أمكن ذلك ، وذلك احتراماً للسرية وتيسيراً للتحقيق .  
ولاحتمال أن تكون الأوراق المضبوطة كثيرة مما يستدعي فرزها شغل وقت القاضي فقد أجاز عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة بفرزها ، وبعد فحص هذه الأوراق فللقاضي أن يأمر بضمها إلى ملف القضية أو ردها إلى صاحبها حسبما يظهر من نتيجة الفحص ، ولاحتمال أن يكون في الأوراق المضبوطة ما يستدعي تليفه لصاحب الشأن في التحقيق مصلحة خاصة به فقد أوجب على القاضي إذا وجد في الأوراق المضبوطة عبارة أو عبارات لا فائدة للتحقيق من بقائها سرية تبليغ صورة منها لصاحبها في الوقت المناسب إذا كان له مصلحة في ذلك .

## ● التعليق :

على المحقق أن يجري الاطلاع بنفسه ، فإذا كانت النيابة هي القائمة بالتفتيش فلا يجوز لها أن تتدب في الاطلاع أحد مأموري الضبط القضائي .

ويتم الاطلاع بحضور المتهم مادام حاضراً أو محبوساً وإلا فإن الاطلاع بغير حضوره يخضع لمثل ما سبق إيضاحه في شأن التفتيش ( راجع التعليق على المادة ٩٢ ) .

## ( المادة ٩٨ )

الاشياء التي تضبط يتبع نحوها احكام المادة ٥٦ .

## ( المادة ٩٩ )

القاضي التحقيق أن يامر الحائز لشيء يرى ضبطه أو اطلاق عليه بتقديمه ويسرى حكم المادة ٢٨٤ على من يخالف ذلك الأمر إلا إذا كان في حالة من الأحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن اداء الشهادة .

## ● التعليق :

يسوى النص بين الامتناع عن تقديم الشيء وبين الامتناع عن الشهادة ( م ٢٨٤ ) سواء في العقاب عن الامتناع ، أو الإعفاء منه لمثل أسباب الاعفاء من الشهادة مثل صيانة سر المهنة . ( وانظر أيضاً المواد ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ) .

## ( المادة ١٠٠ )

تبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى المتهم أو المرسلة إليه أو تعطى إليه صورة منها في أقرب وقت إلا إذا كان في ذلك اضرار بسير التحقيق .

ولكل شخص يدعى حقاً في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق تسليمها إليه . وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وأن يطلب سماع أقواله أمامها .

● محلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● استبدلت في النص الحال عبارة « محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة » بـ « غرفة الاتهام » الواردة في النص الأصلي .

## ● التعليق :

بعد الاطلاع على الخطابات وإثبات محتواها بالتحقيق - لا تكون ثم مصلحة في إبقائها مع سلطة التحقيق ، فتبلغ إلى صاحبها أو تعطى له صورة منها إذا رُوى الاحتفاظ بأصلها ، كل ذلك ما لم يكن من مصلحة التحقيق إخفاء محتواها مؤقتاً .

أما الفقرة الثانية فتتكمّل عن الحق في طلب تسليم الأشياء المضبوطة وتحدد مبدئياً الحق في التقديم بطلب التسليم إلى القائم بالتحقيق ، ثم الحق - في حالة عدم إجابة الطلب - في التظلم إلى محكمة الجناح المستأنفة في غرفة مشورة .

أما قرار المحقق بتسليم الأشياء المضبوطة فيخضع لنصوص الفصل القادم .



## الفصل الخامس

### في التصرف في الأشياء المضبوطة

#### المادة ( ١٠١ )

يجوز أن يؤمر برد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم - ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلاً للمصادرة .

#### ● التعليق :

يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة ما لم تكن الدعوى في حوزة قاضى التحقيق ، كما يصدر الأمر منها إذا صدر من القاضى قرار بنذب النيابة العامة لفحص المضبوطات والتصرف فيها .

والأمر بالرد يصدر من محكمة الجنج المستأنفة في غرفة مشورة إذا رفع الطلب إليها بطريق التظلم طبقاً للمادة ١٠٠ ، أو عند المنازعة على النحو المبين بالمادة ١٠٥ / ٢ .

#### المادة ( ١٠٢ )

يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها .  
وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها يكون إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حبسها بمقتضى القانون .

#### المادة ( ١٠٣ )

يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو محكمة الجنج المستأنفة في غرفة المشورة ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى .

● معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل كان يذكر « غرفة الاتهام » مكان عبارة « محكمة الجنج المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة » في النص الحالي .

## ● التعليق :

المقصود بالمحكمة المشار إليها في عجز المادة - هي محكمة الموضوع التي تحال إليها الدعوى بعد انتهاء التحقيق ، إذا لم يكن قد صدر الأمر بالرد قبل إحالتها إليها .

## المادة ( ١٠٤ )

لا يمنع الأمر بالرد نوى الشأن من المطالبة أمام المحاكم المدنية بمالهم من حقوق ، وإنما لا يجوز ذلك للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب أيهما في مواجهة الآخر .

## ● التعليق :

ليس للأمر بالرد طريق محدد للتظلم منه . وإنما اعتبره القانون مجرد تصرف ولائى يترك الباب مفتوحاً أمام صاحب الشأن ليطلب حقه أمام المحاكم المدنية . وفي حالة واحدة اعتبر للأمر بالرد حجية تمنع تلك المطالبة المجددة - تلك هي حالة صدور الأمر من المحكمة بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية في مواجهة الآخر - بحيث يكون الأمر قد استوفى بذلك شكليات الحكم الفاصل في نزاع . على أنه يتعين في هذه الحالة أن يكون لصاحب الشأن استئناف هذا الحكم طبقاً للقواعد العامة

## المادة ( ١٠٥ )

يؤمر بالرد ولو من غير طلب . ولا يجوز للنسبة العامة ولا للقاضي التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة . ويرفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلم الشيء إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بناء على طلب نوى الشأن لتأمر بما تراه<sup>(٥)</sup> .

● محلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/١/١٩٦٢ .

● استقبلت في النص الحالي عبارة « محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة » بعبارة غرفة الاتهام » في النص الأصلي .

## ● التعليق :

يكون رفع الأمر إلى محكمة الجنح المستأنفة في غرفة مشورة في هذه الحالة ، بناء على إحالة الأوراق إليها من القائم بالتحقيق .

## المادة ( ١٠٦ )

يجب عند صدور أمر بالحفظ ، أو بان لا وجه لإقامة الدعوى أن يفصل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة ، وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى إذا حصلت المطالبة بالرد أمام المحكمة .

### ● التعليق :

التصرف في الأشياء المضبوطة عند الأمر بالحفظ أو بالآ وجه لإقامة الدعوى لا موعده .

ولكن الفصل في الطلب المعروض على المحكمة برد الأشياء المضبوطة يتعين أن يتم مع الحكم في الدعوى - بخاصة أنه يكتسب صفة الحكم على النحو المشار إليه في التعليق على المادة ١٠٤ .

## المادة ( ١٠٧ )

للمحكمة أو لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم للقاضي أمام المحاكم المدنية إذا رأت موجباً لذلك وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة ، أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها (\*) .

● معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● استبدلت في النص الحالي عبارة « محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة » بعبارة « غرفة الاتهام » في النص الأصلي .

### ● التعليق :

تغني هذه الإحالة عن التزام المحكمة بالفصل في طلب الرد على النحو المبين في المادة السابقة .

## المادة ( ١٠٨ )

الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكاً للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك .

### ● التعليق :

تحسب السنوات الثلاث من تاريخ الحكم ، أو من تاريخ الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى . ولا تطبق هذه المادة في حالة الأمر بالحفظ إذ لا يعتبر إنهاء للدعوى ( راجع التعليق على المادة ٦١ ) .

### المادة ( ١٠٩ )

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته ، جاز أن يؤمر ببيعه بطريق المزاد العام ، متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق . وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطلب في الميعاد المبين في المادة السابقة بالثمن الذي بيع به .

#### ● التعليق :

تسرى على المطالبة بالثمن كل الأوضاع المتعلقة برد الأشياء المضبوطة بدءاً من المادة ١٠٠ .

## الفصل السادس

### في سماع الشهود

#### المادة ( ١١٠ )

يسمع قاضي التحقيق شهادة الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم مالم ير عدم الفائدة من سماعهم .

وله أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التي تثبت أو تؤدي إلى ثبوت الجريمة وظروفها وإسنادها إلى المتهم أو براءته منها .

#### ● التعليق :

حق القائم بالتحقيق في سماع الشاهد الذي يطلبه الخصم ، أو عدم سماعه مطلق ، ولا يقبل تظلاً إلا من النيابة العامة طبقاً للمادة ١٦١ إذا كان التحقيق في يد القاضي .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٥٢٨ - يجوز سماع المدعى بالحق المدني كشاهد ، على أن يحلف اليمين .

مادة ٥٢٩ - للمدعى بالحق المدني أن يطلب إلى المحقق سماع شهود الدعوى ، ويجوز له إبداء ملاحظات على أقوال الشاهد بعد الانتهاء من سماعها . وأن يطلب سماع أقوال هذا الشاهد عن نقط أخرى لم يثبتها .

والمحقق دائماً أن يرفض توجيه أى سؤال ليس له تعليق بالدعوى ، أو يكون في صيغته مساس بالغير .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن المشرع ترك لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ١١٠ من قانون الإجراءات الجنائية سلطة التقدير فيمن يرى لزوماً لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن لا يرى في سماعهم فائدة .  
( نلفس ١٩٥٣/٣/٤ مع س ٤ ص ٥٩٠ )

#### المادة ( ١١١ )

تقوم النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يقرر قاضي التحقيق سماعهم ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

وللقاضي التحقيق أن يسمع شهادة أى شاهد يحضر من تلقاء نفسه وفي هذه الحالة يثبت ذلك في المحضر .

### ● التعليق :

إثبات حضور الشاهد من تلقاء نفسه له اعتباره في تقدير شهادته .

## المادة ( ١١٢ )

يسمع القاضي كل شاهد على انفراد ، وله ان يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالثم .

### ● التعليق :

المقصود ألا يسمع أحد الشهود شهادة شاهد آخر قبل أداء شهادته هو . أما بعد أن يسأل الشاهد فلا غبار على حضوره ادلاء غيره بشهادتهم بل قد يفيد ذلك في مواجهته بها بعد ذلك .

### ● من التعليمات العامة للنيلبات :

مادة ٣٣٥ - إذا اقتضى التحقيق عرض المتهم على المجنى عليه أو أحد الشهود للتعرف عليه ، فيجب على عضو النيابة المحقق أن يتخذ الاحتياطات اللازم حتى لا تتعرض عملية العرض لأي طعن ، ومن ذلك عدم تمكين المجنى عليه أو الشاهد من رؤية المتهم قبل عرضه عليه وتغادي صدور أى عبارة أو حركة أو إشارة قد تيسر التعرف عليه ، إثبات أسماء من استخدموا في عملية العرض في المحضر مع بيان سن كل منهم ومحل إقامته وملابسه ويحسن أن يكون هؤلاء في مثل سن المتهم وشكله بقدر الإمكان ، كما يحسن أن يبدأ المحقق بعرض بضعة أشخاص لا يكون المتهم من بينهم ثم يضعه بعد ذلك بين أشخاص آخرين ويعرضه على المجنى عليه أو الشاهد ، ويتبع ذلك في كل عملية استعراف تجربها النيابة حتى تكون محلاً للثقة والاعتبار .

### ● المبادئ القضائية :

★ ليس ثمة ما يحول بين المحقق أو المحكمة وإدراك معاني إشارات الأبكم والأصم بغير الاستعانة بخبير ينقل إليها معاني الاشارات التي يوجهها المتهم ردأ على سؤاله عن الجريمة التي يجرى التحقيق معه في شأنها أو يحاكم من أجلها مادام أنه كان باستطاعة المحقق أو المحكمة تبين معنى تلك الإشارة ولم يدع المتهم في طعنه أو ما فهمه المحقق أو المحكمة منها مخالف لما أراده .

( نقض ١٩٦٦/٤/١٩ مع س ١٧ ص ٤٥٥ )

★ لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها فمن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد اطمأنت إليه . إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشهود أنفسهم .

( نقض ١٩٦٨/٢/٥ مع س ١٩ ص ١٥٦ )

( نقض ١٩٨٠/٤/٢١ مع س ٣١ رقم ٩٩ )

( نقض ١٩٨٥/١/٦ مع س ٣٦ ص ٥٢ )

## المادة ( ١١٣ )

يطلب القاضى من كل شاهد ان يبين اسمه ولقبه وسنه وصناعته وسكنه وعلاقته بالمتهم ويدون هذه البيانات وشهادة الشهود بغير كشط او تحشير .  
ولا يعتمد اى تصحيح او شطب او تخريج إلا إذا صدق عليه القاضى والكتب والشاهد .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن الدفع ببطالان الإجراءات استنادا إلى أن الشهود الذين سمعتهم المحكمة واعتمدت على شهادتهم في قضائها بالإدانة لم يبين في محضر الجلسة سن كل منهم وصناعته ومحل إقامته - هذا الدفع مردود مادام المتهم لم يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان الثابت من محضر الجلسة أن الشهود حلفوا اليمين . وهذا المحضرون خلا من بيان سن كل منهم وصناعته ومحل إقامته وكانت المادة ١٧٠ تحقيق جنایات تقضى بتدوين هذا البيان غير أن إغفال ذلك لا يستوجب البطلان ومن الجهة الأخرى فهذا القصور لم يجهل الشهود عند الطاعن الذى لا يدعى أنه ضرب بسبب هذا الإغفال فلا تكون له مصلحة من وراء إثباته .

( تلغى ١١/١١/١٩٤٧ للمجلس من ٢٨ من ١٩٣١ )

## المادة ( ١١٤ )

يضع كل من القاضى والكتب إمضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وقراره بأنه مصر عليها . فإن امتنع عن وضع إمضاءه أو ختمه أو لم يمكنه وضعه أثبت ذلك في المحضر مع ذكر الأسباب التى يبيدها وفى كل الأحوال يضع كل من القاضى والكتب إمضاءه على كل صفحة أو لأ باول .

## المادة ( ١١٥ )

عند الانتهاء من سماع اقوال الشاهد ، يجوز للخصوم ابداء ملاحظاتهم عليها .  
ولهم أن يطلبوا من قاضى التحقيق سماع اقوال الشاهد عن نقط أخرى يبينونها .  
وللقاضى دائما أن يرفض توجيه أى سؤال ليس له تعلق بالدعوى او يكون في صيفته مساس بالغير .

### ● التعليق :

ويلزم إثبات السؤال الذى يطلب الخصم توجيهه ثم اعتراض القاضى على توجيهه ، وذلك باعتبار هذا كله إثباتا لما تم في جلسة التحقيق ( انظر المادة ٦١٠ من التعليمات العامة للنيابات في التعليق على المادة ١٢٤ ج ) .

## المادة ( ١١٦ )

تطبق فيما يختص بالشهود احكام المواد ٢٨٣ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ .

### ● التعليق :

المواد المشار إليها واردة في الفصل السابع من الباب الثاني ( من الكتاب الثاني ) فيما يتصل بأوضاع أداء الشهادة أمام المحكمة ورد الشهود وأسباب الإعفاء من أداء الشهادة .

## المادة ( ١١٧ )

يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضي التحقيق لتأدية شهادة ان يحضر بناء على الطلب المحرر له ، وإلا جاز للقاضي الحكم عليه بعد سماع اقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تزيد على خمسين جنيتها\* ويجوز له ان يصدر أمراً بتكليفه بالحضور ثانياً بمصاريق من طرفه ، او ان يصدر أمراً بضبطه وإحضاره .

● الغرامة مددة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢

### ● التعليق :

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق تطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ .

## المادة ( ١١٨ )

إذا حضر الشاهد أمام القاضي بعد تكليفه بالحضور ثانياً أو من تلقاء نفسه وأبدى اعتذاراً مقبولة ، جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع اقوال النيابة العامة كما يجوز إعفاؤه بناء على طلب يقدم منه إذا لم يستطع الحضور بنفسه .

## المادة ( ١١٩ )

إذا حضر الشاهد أمام القاضي وامتنع عن أداء الشهادة او عن حلف اليمين ، يحكم عليه القاضي في الجنب والجنبايات بعد سماع اقوال النيابة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر او بغرامة لا تزيد على ستين جنيتها\* .

ويجوز إعفاؤه من كل أو بعض العقوبات إذا عدل عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق .



### ● التعليق :

بدى أن هذا النص لا يسرى على من قام في شأنه سبب للإعفاء من الشهادة الواقعة برمتها أو في شأن جزء منها يتعلق بسر المهنة مثلاً - وتلاحظ في هذا الشأن المواد المحال إليها في نص المادة ١١٦ .

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق تطبق في شأن توقيع العقوبات الوارد ذكرها بالنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ .

### المادة ( ١٢٠ )

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة على الشهود من قاضي التحقيق طبقاً للمادتين ١١٧ و ١١٩ ، وتراعى في ذلك القواعد والأوضاع المقررة في القانون .

### ● التعليق :

يكون الطعن في هذه الأحكام بالإجراءات العادية المقررة للطعن في الأحكام - بالمعارضة والاستئناف ، وذلك باعتبارها صادرة من قاض جزئي .

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق فالقاضي الجزئي هو الذي يصدر تلك الأحكام ( طبقاً للمادة ٢٠٨ / ٣ ) ويكون خضوع حكمه لطرق الطعن المقررة قانوناً أمراً عادياً .

### المادة ( ١٢١ )

إذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته في محل وجوده . فإذا انتقل القاضي لسماع شهادته وتبين له عدم صحة العذر جاز له أن يحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه\*

وللمحكوم عليه أن يطعن في الحكم الصادر عليه بطريق المعارضة أو الاستئناف طبقاً لما هو مقرر في المواد السابقة .

● العقوبة معدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢

### ● التعليق :

يراجع التعليق على المادتين ١١٧ ، ١٢٠ .

**المادة ( ١٢٢ )**

يقرر قاضي التحقيق بناء على مطلب الشهود المصاريف والتعويضات التي يستحقونها بسبب حضورهم لأداء للشهادة .

**● التعليق :**

يكون ذلك بعريضة تقدم من الشاهد إلى المحقق .

## الفصل السابع

### في الاستجواب والمواجهة

#### ● جواز الاستجواب وضمائنه :

الاستجواب إجراء من إجراءات التحقيق يتضمن ، فضلاً عن مواجهة المتهم بالتهمة المسند إليه - مواجهته بالأدلة التي تجمعت ضده ومناقشته فيها وفيما يرد به عليها .

وهو في هذا يختلف عن سؤال المتهم عن التهمة المنسوبة إليه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٢٢ حيث لا يتضمن السؤال إلا إحاطة المتهم بتلك التهمة ليقول ما يشاء في شأنها .

والاستجواب ممنوع في التحقيق النهائي ( الذي تجريه المحكمة ) مالم يقبل المتهم أن يستوجب ( م ٢٧٤ ) - وذلك حيث تكون أدلة الدعوى قد استكملت عناصرها ، ولما في الاستجواب من محاورة لا يقف فيها المتهم من مستجوبه موقف الندية - الأمر الذي يؤثر على أجابته وعلى قدرته في عرض وجهة نظره وحتى مجرد سرد الوقائع سرداً غير مشوب ، مما قد يوقعه في سوء الدفاع ، وقد يخلق حوله شبهات لا أساس لها .

ولولا الحاجة إلى معرفة وجهة نظر المتهم للوصول إلى الحقيقة لساد الرأي القائل بعدم جواز الاستجواب إطلاقاً . غير أنه أجيّز في مرحلة التحقيق الابتدائي - على أن يحاط بكل الضمانات لتتحقق منه الفائدة في اظهار الحقيقة ، مع الاحتياط لمنع آثاره السيئة أو المضلة بقدر الإمكان .

ومن هذا ضرورة أن يجريه قاضي التحقيق بنفسه ولا يندب له أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي ( م ١٧٠ ج ) .

ومن هذا ما ورد من نصوص في شأن حضور المحامي استجواب المتهم وإطلاعه على الأوراق قبل الاستجواب ( م ١٢٤ ، ١٢٥ - فضلاً عن النصوص الخاصة بالحضور والإطلاع عامة والواردة في المواد ٧٧ وما بعدها ) .

ومن ذلك أيضاً ما أقامه القضاء من ضمانات حول كفاية حرية المتهم في الادلاء بأقواله وعدم إجباره على ذلك ، أو إكراهه على الإجابة في اتجاه معين وإبطال الاعتراف كدليل إذا ما صدر تحت تأثيره شيء من ذلك .

هذا وتعتبر مواجهة المتهم بالشهود وأقوالهم ليبدى قوله بشأن ما اختلفت فيه تقاريره

عن تقاريراتهم - تعتبر هذه المواجهة صورة خاصة من الاستجواب تسوى نصوص هذا الفصل بين أحكامها وأحكامه .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل إثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياراً صادراً عن إرادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه كائن ما كان قدره . ولما كان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار بين الانتكار والاعتراف ويؤدى إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضرراً .  
( نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ مع ج ٢٣ ص ١٤٧٢ )

★ من المقرر أن القول ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفاع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقره الذي أثار البطلان أو أن يكون متهم آخر في الدعوى قد تمسك به مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا القرار .  
( نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ مع ج ٢٦ ص ٧٢٦ )

★ إذا كانت وقائع التعذيب حصلت فعلاً ، تعين إطراح الأقاويل التي جاءت على ألسنة الشهود والمستوجبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأى وجه ، ولا يصح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو إكراه أيا كان قدره من الضوالة . أما إذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ بتلك الأقاويل . وأن حضور محامين في تحقيق تجربة النيابة العامة في التكتات التي شهدت وقائع التعذيب ، لا ينفي أنها وقعت .  
( نقض ١٩٦٩/١٠/١٢ مع ج ٢٠ ص ١٠٥٦ )

★ لما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة أن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإصابات المقول بحصولها لإكراه الطاعن عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ، ولما كان الثابت أنه كان بالطاعن إصابات أشار إليها التقرير الطبي الشرعى وقد جاءت نتيجة الكشف الطبي عليه في ٧ يناير ١٩٧٠ كما أنه كانت هناك إصابات أخرى به أشير إليها بالتحقيقات نتجت عن هجوم كلب الشرطة على الطاعن عند عرضه عليه في ٨ يناير ١٩٧٠ ، ولم يعرض الطاعن في شأنها على الطبيب الشرعى أو أى طبيب آخر ، وقد كانت هذه الإصابات معاصرة لاعتراف الطاعن بما اعترف به في أول مرة ، وكان اعترافه اللاحق في اليوم نفسه تالياً للاعتراف السابق وأثر اتجاه كلب الشرطة نحوه في عملية استعراق أخرى « فارتاع » - حسب تعبير المحقق بمحضر الاستعراق المشار إليه - فإذا جاء الحكم من بعد وكان من بين ما استند إليه في إطراح دفاع الطاعن في شأن وقوع إكراه أدى به إلى الإدلاء بما أدلى به في تحقيقات النيابة العامة يقول بأن الإصابات التي وجدت بالطاعن عبارة عن آثار سحقات بوجهه من اثر المقاومة التي أبدتها المجنى عليها والتي حدثت في وقت معاصر للجريمة دون أن يفتن إلى أن الإصابات التي أشار إليها الطبيب الشرعى وفي تقريره ليست هي الإصابات التي ورد بالتحقيقات أنها حدثت بالطاعن عند استعراق كلب الشرطة عليه ، فإنه لا يكون قد ألم بعناصر الدعوى المما كافيًا وأحاط بطروفيها إحاطة كاملة ، وقد أدى به ذلك إلى عدم التعرض لتأثير الإصابات التي نتجت عن وثوب كلب

الشرطة على الطاعن - والتي علل بها إدلائه بما أدلى - في الأقوال التي صدرت منه أثر ذلك مباشرة والصلة بينهما ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ مع ٣٣ من ١٤٥٩ )

★ لا يصح القول كعادة عامة ببيان اعتراف المتهم أمام النيابة استناداً إلى مجرد القول ببيان القبض والتفتيش السابقين عليه . فالاعتراف بصفة عامة يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ، ولهذه المحكمة تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلته بواقعة التفتيش وما نتج عنها ومبلغ تأثيره بها في حدود ما يكتشف لها في ظروف الدعوى وملابساتها وأن تأخذ به إدانته متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلاً عن التفتيش اعتبرته دليلاً قائماً بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه . ومن ثم فإن ما انتهى إليه الأمر المطعون فيه من إطلاق القول بعدم الاعتداد بالاعتراف إذا ما جاء تالياً لتفتيش باطل ، وأنه ليس للاعتراف من قوة تدليلية إلا إذا كان لاحقاً لتفتيش صحيح ، إنما يتضمن تقريراً خاطئاً لا يتفق وحكم القانون .

( نقض ١٩٦٦/١/١٧ مع ١٧ من ٥٠ )

( ونقض ١٩٨٥/١٢/١٩ مع ٣٦ من ١١٣٢ )

★ الأصل أن سلطان الوظيفة في ذاتها - كوظيفة رجل الشرطة - بما تسبغه على صاحبها من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها مادام هذا السلطان لم يستغل في الواقع بأذى مادياً كان أو معنوياً إلى المدلى بالأقوال أو بالاعتراف ، إذ أن الخشية في ذاتها مجردة لا تعد إكراها لا معنى ولا حكماً إلا إذا أثبت أنها قد أثرت فعلاً في إرادة المدلى فحملته على أن يدلى بما أدلى ، وعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتعميم ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه .

( نقض ١٩٧٦/١/٢٦ مع ٢٧ من ١٠٥ )

( ونقض ١٩٧٦/١/٢٩ مع ٢٧ من ١٢٨ )

( ونقض ١٩٨٥/٥/٢٩ مع ٣٦ من ٧٢٤ )

## المادة ( ١٢٣ )

عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق ، يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت اقواله في المحضر .

ويجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات ، أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف علم أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن إلى النيابة والمدعى بالحق المدنى بيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل . ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً وينطق بالحكم مشغوعاً بأسبابه (٥) .

• الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية عدد ٢٩ مكرر (د) في ١٩/٥/١٩٧٥ .

## ● السؤال والاستجواب :

الفقرة الأولى - وهى النص الأصيل للمادة قبل إضافة الفقرة الثانية بتعديل سنة ١٩٥٧ - تتكلم عن « سؤال المتهم » عن التهمة المنسوبة إليه ، ولا تتكلم عن « الاستجواب » الذى تذكره الفقرة الثانية وتتعرض له المادتان التاليتان . والسؤال عن التهمة هو الحد الأدنى الذى يتحدد به موقف المتهم فى التحقيق ، ويحدد المجرى الأساسى للإجراءات بناء على اعترافه بالتهمة أو إنكاره لها . ومن ثم فإن النص يجعله بداية فورية لما يتخذه المحقق مع المتهم ، وبدون انتظار لحضور محاميه الذى تنص عليه المادة التالية .

والفقرة الثانية - المضافة بتعديل سنة ١٩٥٧ - تحدد للمتهم فى القذف بطريق النشر مهلة قصيرة لإبداء نقطة دفاع محددة هى إقامة الدليل على الأفعال التى أسندت إلى الموظف العام أو الشخص ذى الصفة النيابة العامة - حتى يخرج من نطاق نص التجريم طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات . ويقال إن تحديد مهلة قصيرة لتقديم هذا الدليل مقصود بها أن يكون وجود الدليل خلالهما معززاً لحسن نية المسئول عن النشر حيث يشترط حسن النية لاستفادته من إقامة الدليل طبقاً للمادة ٣٠٢/٢ عقوبات . غير أن هذا النص يبدو متعارضاً مع مبدأ حرية الإثبات الجنائي .

ونص الفقرة الثانية يعلق بدء المهلة على حصول أول « استجواب » للمتهم . فإذا لم يتم استجواب وأحيلت الدعوى إلى المحكمة بتكليفه بالحضور أمامها مباشرة ، فإن الميعاد يبدأ فى هذه الحالة من تاريخ التكليف بالحضور ، ويلتزم المتهم بأن يتم خلاله إعلان الأدلة إلى النيابة والمدعى المدنى .

وعجز الفقرة يتعلق بسير الدعوى أمام المحكمة ولا يرتبط بالسؤال أو الاستجواب أو تقديم دفاع المتهم .

## ● المبادئ القضائية :

★ لما كان النعى بخطأ الحكم فى الإسناد حين رد على الدفاع ببطالان الاعتراف لصدوره قبل أن يكشف وكيل النيابة المحقق عن شخصيته بما يناقض هذا الثابت بالأوراق ، مردوداً بأن الفقرة الأولى من المادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « عند حضور المتهم لأول مرة فى التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله فى المحضر » ومفاد ذلك أن المحقق هو الذى يثبت من شخصية المتهم ولم يرتب بطالاناً لإغفال ذلك ، طالما أن الذى أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن .

(نقض ١٩٧٨/٦/١٢ مع س ٢٩ ص ٦١٩)

★ لا يوجب القانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي إلا إذا كان مقبوضاً عليه نفاذاً لأمر من مأموري الضبط القضائي أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق ، أو قبل إصدار أمر بحبسه احتياطياً ، أو قبل النظر في مد هذا الحبس .  
(نقش ١٩٦٦/٥/٣١ مع س ١٧ من ٧٢٦ )

### المادة ( ١٢٤ )

في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم ، أو يواجه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد .

وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة إلى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا القرار أو الإعلان .

ولا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له القاضي ، وإذا لم ياذن به وجب إثبات ذلك في المحضر .

#### ● التعليق :

حضور المحامي اختياري للمتهم ، وليس إجبارياً كما هو في مرحلة المحاكمة في الجنايات ( انظر م ٨٨ ) .

غير أنه إذا وجد للمتهم مدافع فإن حضوره يعتبر إجراء جوهرياً يترتب على إغفاله البطلان . ومع ذلك فإن النص على حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة نص يحتمل كثيراً من التوسع الذي يجب أن يستبعد عندما يتعلق الأمر بضمانات التحقيق وحقوق الدفاع .

وواضح أن حالة التلبس وحدها تسمح بالتجاوز عن هذه الضمانة دون أي معوق .

وللمتهم بالطبع أن يعلن اسم محاميه للمحقق فيثبت في المحضر ، ولكنه يتعين عليه إثباته في تقرير بقلم الكتاب أو إلى مأمور السجن إذا أراد التمسك فيما بعد بحقوقه في شأن حضوره - حتى تكون صفة المحامي واسمه واضحين بغير لبس . كما أن النص يجيز أن يقوم المحامي من جهته بالتقرير بصفته أو إعلانها إلى القائم بالتحقيق ، وذلك كضمان إضافي في هذا الصدد .

وإثبات عدم إذن المحقق للمحامي بالكلام يكون بناء على طلب المحامي طبقاً لما سبق بيانه في التعليق على المادة ١١٥ بشأن سؤال الشهود ( انظر المادة ٦١٠ من تعليمات العامة للجنايات - أدناه ) .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٦٠٣ : يتعين على عضو النيابة المحقق في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة ( تطابق نص م ١٢٤ ج ) ، أن يثبت في محضر الاستجواب ، إما حضور محامي المتهم ، أو دعوت إياه للحضور إن وجد ، أو إثبات عدم وجود محام للمتهم بعد سؤال المتهم عنه .

مادة ٦٠٩ : إذا حضر محامي المتهم ، فلا يجوز له أن يتكلم إلا إذا أذن عضو النيابة المحقق ، فإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر ، ولا تسمع من المحامي مراقبة أثناء التحقيق ، وتقتصر مهمته على مراقبة حيدة التحقيق وإبداء ما يعنى له من دفوع وطلبات وملاحظات على أقوال الشهود كتابة أو شفاهة ، وإذا أبدى المحامي دفعا فرعيا بعدم الاختصاص أو غير ذلك من أوجه الدفوع ، ورأى عضو النيابة عدم وجاهته ، وجب عليه إثباته في المحضر والاستمرار في التحقيق .

مادة ٦١٠ : لا يسمح للمحامي بمقاطعة الشاهد أثناء سؤاله ، وإنما يجوز له بعد الإنتهاء من سماع أقوال الشاهد أن يبدى ملاحظاته عليه ، وأن يوجه له ما يشاء من أسئلة ، على أن يكون توجيهها للشاهد عن طريق عضو النيابة المحقق .

ولعضو النيابة المحقق رفض توجيهه أى سؤال ليس له علاقة بالدعوى ، أو يكون في صيقته مساس بالغير ، فإذا أصر المحامي على توجيهه للشاهد فيثبت السؤال بالمحضر دون توجيهه إليه .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن المادة ١٢٤ - التي أحالت إليها المادة ١٩٩ - من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته - في الجنائيات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد قد استتنت من ذلك حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وإذ كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فما دامت هي قد أقرته عليه للأسباب السانفة التي أوردتها ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعن - من بعد - مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه .  
( نقض ١٩٧٦/٢/١٥ مع ٢٧ ص ٢٠١ )

★ مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات أن المشرع تطلب ضمانته خاصة لكل متهم في جنائية ، هي وجوب دعوة محاميه لحضور الاستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وذلك تطمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه .  
( نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ مع ١٩ ص ٨٩١ )

★ مفاد المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع استن ضمانته خاصة لكل متهم في جنائية هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة ، إلا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وهو التقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن .

( نقض ١٩٧٣/٣/٥ مع ٢٤ ص ٣٠٢ )

★ والدفع ببطالان استجواب المتهم في جنائية وإعترافه المستمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور - رغم عدم تنازله عن الدعوى صراحة - هو دفع جوهري لتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التي كفلها



القانون صيانة لحقوق هذا المتهم مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد عليه ، بما يفنده فإن هى أغفلت ذلك ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في التسييب .

ويتقتضى دعوة محامى المتهم في جنابة لحضور الاستجواب أو المواجهة أن يطن المتهم اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الإقرار أو الإعلان .

(نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ مع ١٩ من ٨٩١)

★ متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن الأول لم يعلم اسم محاميه سواء للمحقق في محضر الاستجواب أو قبل استجوابه بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن ، فإن استجوابه في تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحاً في القانون ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير قويم . ولا يغير من هذا النظر ما يثيره الطاعن من إغفال المحقق دعوة محاميه الذى حضر معه في مرحلة سابقة ، ذلك بأنه فضلاً عن أن الحكم رد على ذلك بما يسوغ اطراحه فإن نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحاً في رسم الطريق الذى يتعين على المتهم أن يسلكه في إعلان اسم محاميه إن شاء أن يستفيد مما أورده هذا النص ، وهو الإجراء الذى لم يحم به الطاعن .

(نقض ١٩٧٣/٣/٥ مع ٢٤ من ٣٠٢)

★ لم يتطلب القانون لدعوة المحامى لحضور استجواب المتهم في جنابة أو مواجهته شكلاً معيناً فقد تتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة .

(نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ مع ١٩ من ٨٩١)

★ إن القانون لا يترتب البطلان إلا على قيام المحقق في جنابة بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمانات المنصوص عليها في المادة ١٢٤ ، ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدعوة محامى المتهم للحضور إن وجد والسماح له بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر المحقق غير ذلك .

ومن المقرر أن خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهى على بيئة من أمره .

(نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ مع ٢١ من ٥٧٨)

## المادة ( ١٢٥ )

يجب السماح للمحامي بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق (٥) .

● الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٣٩ مكرر صادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

## ● التعليق :

تكمّل هذه المادة النصّوس الخاصة بحضور الخصوم ووكلائهم في التحقيق وحقهم في الإطلاع على أوراقه (المادة ٧٧ وما بعدها) .

ولذلك فإن قرار القاضي في شأن اطلاع المحامي على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب يقتضى امرين تتطلبهما جدية الضمان المنصوص عليه في مطلع المادة .

١ - أن يعلم المتهم بموعد إجراء الاستجواب قبل حصوله بوقت مناسب للاتصال بمحاميه .

٢ - ألا يصدر قرار منع المحامي من الاطلاع إلا في إطار قرار صادر بإجراء التحقيق في غيبة المتهم لضرورة ذلك لإظهاره الحقيقة طبقاً للمادة ٢/٧٧ - وليس لمجرد الاستعجال (م ٢/٧٧) .

وتؤكد الفقرة الثانية (المضافة بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢) حق المتهم في صحبة محاميه أثناء التحقيق مما يتضمنه نص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٦٠٥ - ويحق للمتهم نفسه أن يطلع على التحقيق قبل استجوابه أو مواجهته إذا لم يكن له محام .

مادة ٦٠٦ - يجوز للمتهم الاختلاء بمحاميه قبل التحقيق دون حضور أحد من رجال السلطة العامة .

## الفصل الثامن

### في التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار

#### ● مقدمة عامة :

استخدمت في عنوان الفصل عبارات تختلف عما استخدم في نصوص مواده - وذلك فيما يتعلق بمصطلحات الضبط والاحضار ، والقبض والاحضار ، ويحتاج الأمر إلى المقارنة بين مواضع استخدام كل من هاتين العبارتين لتحديد المقصود منها . والنصوص المقابلة في القانون الفرنسى (في المواد ١٢٢ - ١٢٣) من قانون الإجراءات الصادر سنة ١٩٥٧) تستعمل عبارتين متميزتين في هذا الخصوص :

- أمر بالإحضار (mandat d'amener)

- أمر بالقبض (mandat d'arrêt)

وتتشابه شروط القبض الواردة في المادة ١٢٥ فرنسى مع شروط أمر القبض والاحضار الواردة في المادة ١٣٠ أ ج .

كما تتشابه اوضاع أمر الإحضار الواردة في المادة ١٢٢ فرنسى مع مثلتها في نص المادة ١٢٧ أ ج - التى نجدها مع ذلك تستعمل نفس لفظ «القبض والإحضار» الواردة في المادة ١٣٠ .

ولما كانت عبارة أمر الضبط والاحضار الواردة في عنوان الفصل لم ترد في أى نص بالمواد المذكورة فيه - فإن الحاجة تبدو واضحة إلى التقريب بين النصوص لحسم وضع المصطلحات المستخدمة فيها .

وفي ضوء المقارنة السابقة مع نصوص القانون الفرنسى يمكن مبدئياً القول بأن المقصود في المادة ١٣٠ هو أمر القبض (mandat d'arrêt) الواردة أحواله في المادة ١٣١ فرنسى .

كما يمكن القول بأن المقصود في المادتين ١٢٦ ، ١٢٧/٣ هو أمر الإحضار (mandat d'amener) المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة ١٢٢ فرنسى .

على أنه يلاحظ في تعريف المادة ١٢٧ لهذا الأمر - أنها ذكرت اشتماله على تكليف رجل السلطة العامة بالقبض على المتهم إذا رفض بالحضور طوعاً في الحال ويقصد بذلك إكراهه مادياً واقتياده بالقوة إلى قاضى التحقيق ، وهو أمر مسلم به في القانون الفرنسى وينم عنه

نص المادة ١٢٢/٢ المذكور حيث يقول :

Le mandat d'amener est l'ordre donné par le juge à la force publique de conduire immédiatement l'inculpé devant lui .

- كما يصرح به نص خاص في المادة ١٢٠/٢ (فرنسي) يجري كالآتي :

L'inculpé qui refuse d'obéir au mandat d'amener ou qui, après avoir déclaré qu'il est prêt à obéir, tente de s'évader, doit être contraint par la force .

ويبدو أن وجود المضمون المادى للقبض في أمر الضبط والإحضار قد حدا بالمشرع المصرى إلى أن يسميه أمر القبض والإحضار في المادة ١٢٧ ، وكذلك في المادة ١٢٦ قبلها (على ذات النحو الذى يسمى به أمر القبض في المادة ١٢٠) ذلك مع وجود فارق في أحوال إصداره فيما بين هاتين الحالتين ، فهو يصدر في جميع الأحوال في المادة ١٢٦ ، وهو مقيد في المادة ١٢٠ بأحوال محددة .

ولهذا فالواضح من هذه المقارنة - أنه لدى وضع هذه النصوص قد حدث تساهل في التعبير والمصطلحات - برره انطواء أمر الضبط على سلطة في القبض المادى في بعض الأحوال ، على نحو ما سلف ، كما أدى بعد ذلك إلى التسوية بين الحالتين في إجراءات عرض المقبوض عليه على قاضى التحقيق لاستجوابه - وذلك في نص واحد هو المادة ١٢١ . على أن القانون الفرنسى يفرق بين الحالتين حيث يحكم حالة الضبط والإحضار نص المادة ١٢٥ (فرنسي) في حين تحكمها في حالة أمر القبض مادة أخرى هي المادة ١٢٢ (فرنسي) وهما يختلفان أساسا في مدة حجز المتهم إلى حين استجوابه (٢٤ ساعة في الحالة الأولى ، ٤٨ ساعة في الحالة الثانية) .

الخلاصة أنه يمكن القول بأن المقصود في المادتين ١٢٦ ، ١٢٧/٢ هو أمر الضبط والإحضار وإنما قد يتضمن قبضا ماديا - أى استخدام القوة في اقتياده كرها إلى قاضى التحقيق عند عدم الامتثال ، وأن المقصود في المادة ١٢٠ هو أمر قبض أصلا ويكل أوضاعه وأثاره القانونية ، ولكنه مقيد بالحالات المحددة في نص تلك المادة . وكلا الاجراءين مقصود به وضع شخص المتهم تحت تصرف القائم بالتحقيق ، راجع ما تقدم في مقدمة م ٢٤ والتعليق عليها .

ونتعرض لتفصيل ذلك في التعليق على كل مادة على حدة .

ومع ذلك فإن ثم أحكاما لمحكمة النقض - تذهب إلى أن أمر الضبط والإحضار هو أمر

بالقبض لا يفترق عنه إلا في مدة الحجز . ولعل قضاء النقض يشير في ذلك إلى ما أسلفناه من أن الأمر بالضبط والإحضار يتضمن سلطة في القبض على المتهم إذا رفض الحضور طوعاً في الحال كما تنص م ١٢٧/٣ . (انظر على سبيل المثال نقض ١٩٦٧/١٢/١١ مجموعة الأحكام س ١٨ من ١٢٤٢) .

( وانظر تفصيلاً لأوضاع القبض ، والأمر بالقبض والأمر بالضبط والإحضار - في مقالنا عن القبض على الأشخاص والحبس الاحتياطي .. في مجلة المحاماة - السنة ٨٠ - العددان ٢ ، ٤ مارس وأبريل ١٩٨٠ من ٤٠ ) .

### المادة ( ١٣٦ )

لقاضي التحقيق في جميع المواد أن يصدر حسب الأحوال أمراً بحضور المتهم ، أو بالقبض عليه وإحضاره .

#### ● التعليق :

ما سمي في النص بأمر القبض والإحضار هو في حقيقته أمر بالاحضار الفوري أو الاصطحاب (amener) إلى قاضي التحقيق أو القائم به - يتضمن سلطة مخولة للقائم به في «القبض» ( مادياً ) على المتهم إذا رفض الحضور طوعاً في الحال كما تذكر المادة التالية ( م ١٢٧/٣ ) .

والنص يذكر سلطة المحقق في إصدار أمر «بحضور» المتهم في موعد معين ، أو «بإحضاره» طوعاً أو كرهاً - وذلك بالخيار للمحقق حسب الأحوال في جميع المواد .

والمقصود بجميع المواد مواد الجنايات والجنح جميعها - مع خروج مواد المخالفات بالطبع عن نطاق النص لخروجها أصلاً عن نطاق ما يطلب من القاضي تحقيقه ( م ٦٤ ، وكذلك م ١٩٩ فيما يتعلق بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة ) .

وهذه السلطة المخولة في جميع المواد تختلف عن سلطة إصدار أمر مباشر بالقبض (والإحضار) الواردة في المادة ١٣٠ بشأن أحوال محددة . (تراجع مقدمة الفصل كما ينظر التعليق على المادة ١٢٠) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

ملادة ٣٧٠ : يشتمل الأمر الصادر من النيابة بحضور المتهم على تكليفه بالحضور في ميعاد معين ، ولا يُخَوَّل استعمال القوة مع المتهم لإلزامه بالحضور .

ويجوز للنأيابة إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول أن تصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطياً .

### المادة ( ١٢٧ )

يجب أن يشتمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء القاضي والختم الرسمي .

ويشمل الأمر بحضور المتهم فضلاً عن ذلك تكليفه بالحضور في ميعاد معين .

ويشمل أمر القبض والإحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام القاضي ، إذا رفض الحضور طوعاً في الحال .

ويشمل أمر الحبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه في السجن مع بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة .

### ● التعليق :

البيانات الواردة في الفقرة الأولى لازمة في كل الأوامر الاحتياطية ضد المتهم التي يصدرها المحقق سواء منها ما ذكر عنه تفصيل في الفقرة التالية ، أو غيرها مثل الأمر بالقبض الوارد ذكره في المادة ١٣٠ .

وتحديد ميعاد لحضور المتهم في الأمر الصادر بحضوره طبقاً للفقرة الثانية يقتضى أن يستجوب فوراً في ذلك الميعاد وإلا فلا يجوز حجزه بمقتضى أمر صادر بمجرد «الحضور» .

كذلك فإنه بمقتضى التحديد الوارد في نهاية الفقرة الثالثة فإن ما سمي في النص أمراً بالقبض والإحضار لا يتضمن قبضاً مادياً إلا إذا رفض الحضور طوعاً في الحال وهذه العبارة قد أضيفت إلى تلك الفقرة من قبل لجنة مجلس الشيوخ «لأنه يجب ألا يلجأ إلى طرق الإكراه إلا إذا رفض المتهم تنفيذ الأمر الصادر إليه باختياره» .

وهذا التحديد في تقرير اللجنة يفصح عن أمرين هامين :

١ - أن مضمون الأمرين الوارد ذكرهما في المادة ١٢٦ - واحد في الأصل - بمعنى أن كلا منهما إنما هو أمر صادر إلى المتهم بالحضور - إما في موعد معين (الفقرة الثانية) ، وإما صريحة من يقوم بإبلاغه ، فوراً ، فإذا رفض الحضور فوراً تحول الأمر إلى قبض مادي يكره من خلاله على التوجه فوراً إلى المحقق .

٢ - أن هذا القبض إنما هو في هذه الحالة مجرد وسيلة إكراه مخولة لرجل السلطة العامة - وليس إجراء من إجراءات التحقيق يمكن ندب مأمور من مأموري الضبط القضائي لإجرائه . وعلى ذلك فإنه إذا قام بتنفيذه من له صفة الضبط القضائي من رجال السلطة العامة فإن هذا القبض إنما يكون قد تم بمقتضى كونه من هؤلاء ، وليس بمقتضى سلطة خاصة له باعتباره من مأموري الضبط القضائي ، ومن ثم لا تتحرك بمقتضى هذا القبض سلطة التفتيش المنصوص عليها في المادة ٤٦ - ولا يكون لمأمور الضبط القضائي من سلطة مع المتهم إلا ما تخوله له حالة التلبس إن وجدت .

كل ذلك ما لم يندب المحقق مأمورا معينين من مأموري الضبط القضائي لتفتيش المتهم عند القبض عليه . (ذلك مع مراعاة أن تنفيذ الأمر بالاحضار لا يكون في حد ذاته محلا للندب لأنه ليس إجراء من إجراءات التحقيق بل هو مجرد تنفيذ لإجراء آخر هو الأمر ذاته) .

قارن مع ذلك حكم النقض ١١/١٢/١٩٦٧ (أدناه - ولعله ينطبق بوجه أوضح على حالة المادة ١٣٠) .

(وراجع التعليق على المادة ٣٦) .

والفقرة الرابعة من المادة تتكلم عن أمر الحبس رغم أنه قد خصص له الفصل التالي (التاسع) - وذلك كأثر للنقل عن القانون الفرنسي الذي يجمع الأوامر الاحتياطية ضد المتهم جميعا في فصل واحد . ويقابل هذه الفقرة في القانون الفرنسي الفقرة الرابعة من المادة ١٢٢ إجراءات جنائية فرنسي .

ذلك في حين لم يتضمن النص بيانا لمضمون أمر القبض بمعناه الحقيقي الكامل الوارد في المادة ١٣٠ ولم يرد تعريف به في المادة الأخيرة كما لم يرد له تعريف في المادتين ٣٤ ، ٣٦ . (تراجع مقدمة الفصل الرابع من الباب الأول) .

## ● المبادئ القضائية :

★ جاء نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية مطلقا في إلزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانونا ، ومن ثم فإن الدفع ببطلان القبض لأن من اجراه رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك ، يكون على غير أساس .

(نقض ٢١/٥/١٩٧٣ مع ٢٤ ص ٦٤٥)

### المادة ( ١٢٨ )

تعلن الأوامر إلى المتهم بمعرفة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة . وتسلم له صورة منها.

#### ● التعليق :

لا تعطى هذه المادة - على غرار المادة السابقة - أى صفة خاصة للأمورى الضبط القضائى فى شأن الإعلان (أو تنفيذ) أوامر قاضى التحقيق الاحتياطية ضد المتهم . (يراجع التعليق على المادة السابقة) . والعادة أن يكون الإعلان مع تنفيذ الأمر بمعرفة رجال السلطة العامة .

### المادة ( ١٢٩ )

تكون الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق نافذة فى جميع الأراضى المصرية .

#### ● التعليق :

أما تنفيذ تلك الأوامر خارج أراضى الدولة فإنما يستلزم طلب تسليم يرسل إلى الدولة المعنية طبقاً لإجراءات تسليم المجرمين ، وللاتفاقات الدولية الخاصة به كما هو الشأن فى تنفيذ الأحكام الجنائية .

### المادة ( ١٣٠ )

إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول أو إذا خيف هربه ، أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف أو إذا كانت الجريمة فى حالة تلبس ، جاز للقاضى التحقيق أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم وإحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطياً .

#### ● التعليق :

للقائم بالتحقيق ، بمقتضى هذه المادة ، سلطة فى إصدار أمر مباشر بالقبض على المتهم لإحضاره إليه لاستجوابه . والفرض فى ذلك أن ثم عنصراً فى حالة المتهم يجعل أمر الحضور



أو أمر الإحضار مشكوكا في نتيجته ، أو أنه لا محل لترك تنفيذه معلقا بأي درجة على إرادته - كما في حالة التلبس . ولذلك يصدر الأمر مباشرة بالقبض عليه ، وذلك في نطاق أوسع مما تقوم فيه سلطة مأموري الضبط القضائي في القبض طبقا للمادة ٣٤ .

فسلطة قاضي التحقيق في شأن الأمر بالقبض لا تنقيد بجواز الحبس الاحتياطي (أي كون الجريمة معاقبا عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر - م ١٣٤) وذلك على خلاف المادة ٢٤ التي تنقيد سلطة مأموري الضبط القضائي بهذا الشرط .

وهذا الأمر يعلن طبقا للمادة ١٢٨ ، وتنفذه السلطة العامة حيث لا يشير النص إلى اختصاص خاص في شأنه لسلطة الضبط القضائي وذلك على النسخ المتبع في نص المادتين ١٢٧ ، ١٢٨ غير أن سلطة التفتيش التي تقوم مع القبض بمقتضى المادة ٤٦ ج لا تثبت إلا للأمور الضبط القضائي لدى تنفيذ القبض طبقا لهذه المادة وحدها دون المادة ١٢٧ (تراجع التعليق عليها) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٣٧٦ : يعرض أمر المتهم الأجنبي المقبوض عليه على عضو النيابة المحقق ليحيطه علما بأن من حقه إخطار البعثة القنصلية لدولته ، فإن رغب في ذلك تعين الاستجابة إلى طلبه دون تأخير ويأذن عضو النيابة له بمقابلة قنصل دولته أو يصرح له بزيارته في السجن وفق القواعد المقررة في هذا الخصوص ، وفي حدود ما تسمح به ظروف التحقيق ومقتضيات الصالح العام ، وتثبت كل هذه الإجراءات في محضر التحقيق .

#### المادة (١٣١)

يجب على قاضي التحقيق أن يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه . وإذا تعذر ذلك يودع في السجن إلى حين استجوابه ، ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة فإذا مضت هذه المدة ، وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة وعليها أن تطلب في الحال إلى قاضي التحقيق استجوابه ، وعند الاقتضاء تطلب ذلك إلى القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي قاض آخر يعينه رئيس المحكمة وإلا أمرت بإخلاء سبيله .

#### ● التعليق :

هذه المادة تحدد نهاية إجراءات القبض الذي لم تشر النصوص السابقة في هذا الفصل أو في الفصل الثالث من الباب الثاني (الخاص بالقبض على المتهم م ٣٤ - ٤٤) إلى ما يحدد نهايته أو مآل المقبوض عليه . ولذلك ينطبق نص هذه المادة على جميع أحوال القبض سواء

تمت بقرار من سلطة الضبط القضائي أم بأمر من سلطة التحقيق ، لأن القبض في طبيعته الأساسية (راجع مقدمة الفصل الثالث من الباب الثاني) - هو إجراء مقصود به وضع المتهم مادياً تحت تصرف سلطة التحقيق . وهذه المادة هي التي تحدد أوضاع عرضه على سلطة التحقيق ليصبح في ذمتها تتصرف في شأنه بعد استجوابه .

ولذلك يلتزم قاضي التحقيق باستجواب المتهم فوراً ليحدد مصيره . فإذا تعذر ذلك لعدم وجود القاضي أو لانشغاله بما يحول بينه وبين إتمام الاستجواب ، يودع المتهم بالسجن بمقتضى أمر القبض ذاته ( سواء تم بمقتضى المادة ٢٤ ، أو ٣٦ أو ١٢٦ ، أو ١٣٠ ) على ألا يزيد الإيداع عن ٢٤ ساعة ، وعلى ألا يمضى وقت بعد القبض على المتهم دون اقتياده إلى قاضي التحقيق - بغير موجب .

وكذلك الأمر عند انتهاء مدة الإيداع - حيث يتعين على النيابة العامة ألا تترك الوقت يمر بغير داع حتى مثول المتهم أمام المحقق . فإذا كانت النيابة هي القائمة بالتحقيق انتفى أي عذر في تأخير استجوابه إذ يستطيع أي عضو من أعضاء النيابة أن يقوم به طبقاً لقاعدة عدم التجزئة في النيابة العامة (يراجع التعليق على المادة ١٢ ج) .

والنيابة العامة تخلي سبيل المتهم عند عدم إمكان عرضه على القاضي المختص بالتحقيق - بغير ضمان حيث تقوم بذلك بصفتها سلطة الضبط القضائي والاتهام وهي لا تملك تقدير كفالة .

### المادة ( ١٣٢ )

إذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجري التحقيق فيها . يرسل إلى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها . وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه وتحيطه علماً بالواقعة المنسوبة إليه ، وتدوين قواله في شأنها .

#### ● التعليق :

النص يتكلم عن قيام النيابة العامة بالجهة التي قبض فيها على المتهم بأعمال مما تقوم به سلطة الضبط القضائي ، ولا تصل إلى مستوى التحقيق أو استجواب المتهم الممنوع تكليفها به بنص الفقرة الأولى من المادة ٧٠ .

أما في حالة ما تكون النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق أصلاً فإنه يقوم لنيابة جهة القبض اختصاص بالتحقيق على أساس محل القبض على المتهم ( م ٢١٧ ج ) ، فيكون لها أن تستجوبه - على خلاف ما إذا كان التحقيق في يد قاضٍ ندب لإجرائه ، وعلى نحو ما ورد به نص المادة .

### ● المبادئ القضائية :

★ لا ينال من سلامة الحكم استناده إلى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان خارج عن دائرة هذا الاختصاص . ذلك لأن ضبط المتهم في دائرة اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه ويجعل من اختصاصها سماع أقواله عملاً بنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .  
( نقتض ١٩٦٣/١٢/٣٠ مع ص ١٤ ص ١٠٠٣ )

### المادة ( ١٣٣ )

إذا اعترض المتهم على نقله أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل يخطر قاضي التحقيق بذلك وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يتبع .

### ● التعليق :

قد يصدر القاضي في هذه الحالة أمراً بنذب النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي لاستجواب المتهم استثناء - على أساس الفقرة الثالثة من المادة ٧١ .  
هذا ولا تقوم الحاجة إلى ما ورد بالنص إذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق ، وذلك لقيام اختصاص نيابة جهة القبض بالتحقيق طبقاً لما هو مبين بالتعليق على المادة السابقة .

## الفصل التاسع

### في أمر الحبس

#### مقدمة :

يحدد هذا الفصل أوضاع الحبس الاحتياطي الذي يأمر به قاضي التحقيق ، وذلك من ناحية شكل الأمر وشروطه ومضمونه . وتنطبق جميع الأحكام الواردة في نصوص هذا الفصل على التحقيق الذي تجريه النيابة العامة ، فيما عدا مدة سريان أمر الحبس ، وطريقة مده ، وحدود ذلك المد - مما تحكم أوضاعه في حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة ، المواد ٢٠١ - ٢٠٣ ، والمادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة . أما الحد الأقصى للحبس الاحتياطي في الأحوال المحددة في المادتين ٢/١٤٢ ، ٢/١٤٣ فهو من الأحكام الأساسية التي تسرى على تحقيق النيابة العامة .

هذا ولم يضع القانون جزاء محددًا لمخالفة أحكام الحبس الاحتياطي أو تجاوز مدده أو شروطه . غير أن النتيجة المباشرة لهذه المخالفة أن الحبس يكون بغير وجه حق . وبصرف النظر عن أنه يكون في هذه الحالة جريمة معاقبا عليها - على نحو ما تقرره بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (م ١٢٦ ج ف) - فإنه يمكن القول بأن الحبس بغير وجه حق يعتبر على الأقل إكراها يبطل الاستجواب الذي يتم في ظله .

#### المادة ( ١٣٤ )

إذا تبين بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه أن الدلائل كافية ، وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، جاز للقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا .

ويجوز دائما حبس المتهم احتياطيا إذا لم يكن له محل إقامة ثابت معروف في مصر ، وكانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس .

#### ● التعليق :

تحدد هذه المادة الشروط الشكلية والموضوعية لإصدار أمر الحبس - سواء صدر من قاضي التحقيق أم من النيابة العامة .

فالشروط الشكلية - أن يكون صدور أمر الحبس بعد استجواب المتهم ، وليس قبل ذلك ،

وإلا كان باطلا . ويستغنى عن الاستجواب في حالة واحدة هي هرب المتهم . ولا يكفي مجرد غيابه ، وإنما يتعين لإصدار أمر الحبس دون استجواب - أن يثبت للمحقق هرب المتهم ثبوتا إيجابيا يتضمن اتصال علمه بأنه مطلوب للتحقيق ثم قصده إلى التهرب من المثل أمام المحقق والخضوع لإجراء الاستجواب . وعلى ذلك يمكن القول بأن أمر الحبس الصادر دون استجواب يجب أن يسبقه أمر بالحضور أو بالضبط والاحضار يتعذر تنفيذهما بسبب الهرب .

وفي القانون الفرنسي (م ١٣١ إجراءات فرنسي) يكون الأمر الصادر في حالة الهرب هو أمر القبض (mandat d'arrêt) كالمنصوص عليه في المادة ١٣٠ ج . ولا يجوز في هذه الحالة صدور أمر بالحبس (الأمر بالإيداع في السجن mandat de dépôt) إلا بعد الاستجواب (م ١٣٥ إجراءات فرنسي) .

وتم شرط شكلي آخر في حالة التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق هو ما ورد في المادة ١٣٦ من ضرورة سماح أقوال النيابة العامة قبل إصدار الأمر بالحبس .

وأما الشروط الموضوعية : التي يستوجبها النص فهي تتصل بأمريين :

( ١ ) نوع الجريمة ، فلا يصدر أمر الحبس إلا :

- ١ - في جنائية .
- ٢ - في جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر .
- ٣ - في جنحة معاقب عليها بالحبس وأولم يصل إلى ذلك الحد ولكن المتهم ليس له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

ويراعى في كل الأحوال الاستثناء الوارد في المدة التالية ( ١٣٥ ) .

( ب ) كفاية الدلائل القائمة ضد المتهم على ارتكابه الجريمة - وهو أمر يخضع لتقدير سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٣٨١ : الحبس الاحتياطي إجراء من إجراءات التحقيق غايته ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه أو مواجهته كلما استدعى التحقيق ذلك ، والحيولة دون تمكنه من الهرب أو العبث بأدلة الدعوى أو التأثير على الشهود أو تهديد المجنى عليه ، وكذلك وقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه وتهديم الشعور العام الناتج بسبب جسامه الجريمة .

مادة ٣٨٢ : لا يجوز الأمر بالحبس الاحتياطي إلا في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .
- ٢ - إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم جنحة معاقب عليها بالحبس إذا لم يكن للمتهم محل إقامة ثابت معروف في مصر .
- مادة ٣٨٣ : يشترط لجواز الأمر بالحبس الاحتياطي أن يتم استجواب المتهم أو أن يكون هارباً ، وأن يثبت للمحقق أن هناك دلائل كافية تشير إلى نسبة الجريمة إلى المتهم .

### المادة ( ١٣٥ ) \*

لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تلغ بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣ و ١٨٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات أو تتضمن طعنًا في الأعراض أو تحريضًا على إفساد الأخلاق .

\* محلة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥١ - للوائح المصرية - عدد رقم ١١٢ في ١٩٥١/١٢/٦ .

● نص المادة قبل التعديل :

لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجنح التي تلغ بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلا إذا كانت الجريمة تتضمن طعنًا في الأعراض أو تحريضًا على إفساد الأخلاق أو إذا كانت من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧١ و ١٧٩ فقرة ثانية و ١٨٠ و ١٨١ من قانون العقوبات .

● التعليق :

مواد قانون العقوبات المستثناة من عدم جواز الحبس الاحتياطي في جرائم الصحافة - ألغيت منها اثنتان هما المادتان ١٧٣ ، ١٨٠ أما المادة ١٧٩ فهي خاصة بإهانة رئيس الجمهورية علناً .

### المادة ( ١٣٦ )

يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمراً بالحبس أن يسمع أقوال النيابة العامة .

● التعليق :

يعتبر سماع أقوال النيابة العامة شرطاً شكلياً لصحة أمر الحبس الذي يصدره قاضي التحقيق على نحو ما أسلفنا في التعليق على المادة ١٣٤ .

### المادة ( ١٣٧ )

للنيابة العامة أن تطلب في أى وقت حبس المتهم احتياطياً .

#### ● التعليق :

أى أنه لا يشترط أن يصدر أمر الحبس عقب استجواب المتهم ، بل يمكن أن يتراخى عنه إلى حين أن تطلب النيابة حبسه احتياطياً . ولكنه لا يجوز إذا سبق الأمر بالافراج عنه إلا في حدود نص المادة ١٥٠ .

ويلاحظ أن المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ممنوعان من طلب ذلك بنص المادة ١٥٢ .

### المادة ( ١٣٨ )

يجب عند إيداع المتهم السجن بناء على أمر الحبس أن تسلم صورة من هذا الأمر إلى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .

### المادة ( ١٣٩ )

يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه (١) .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ، ما لم يعتمد لها قاض التحقيق لمدة أخرى .

● الفقرة الأولى مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - عدد رقم ٢٩ في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

#### ● التعليق :

المفروض أن يكون تبليغ المتهم بأسباب القبض أو الحبس مع إعلان الأمر إليه طبقاً للمادة ١٢٨ . ويلزم للتحقق من تنفيذ أحكام هذه الفقرة أن يثبت تنفيذ ما بها من ضمانات بالكتابة .

## المادة ( ١٤٠ )

لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة ، وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الإذن<sup>(٥)</sup>

- معدلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .
- نص المادة قبل التعديل كان يذكر « قضى التحقيق » بدلاً من « النيابة العامة » .

### ● التعليق :

أضيفت هذه المادة من جانب لجنة مجلس الشيوخ ، وذلك - طبقاً لما جاء في تقرير اللجنة - لمنع أي تأثير على المتهم داخل السجن أو الاتصال به بدون علم قاضي التحقيق أو بدون إذنه .

### ● المبادئ القضائية :

★ المخاطب بنص المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية بمكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن ، بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات ، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم .

(نقض ١٩٦٦/٢/١٤ من ١٧ من ٢٨٦ )

## المادة ( ١٤١ )

للمنيابة العامة وقاضي التحقيق في القضايا التي ينبغ لتحقيقها في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبالأ يوزره أحد وذلك بدون إخلال بحق المتهم بالاتصال دائماً بالمدافع عنه بدون حضور أحد<sup>(٥)</sup> .

- معدلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .
- نص المادة قبل التعديل كان يذكر « قضى التحقيق » بدلاً من « النيابة العامة » .

### ● التعليق :

يوازن النص بين مصلحة التحقيق في عدم اتصال المتهم بغيره ، وبين حقوق الدفاع في شأن اتصال المتهم بمحاميه . ويقوم حق اتصال المتهم بمحاميه في كل الأحوال سواء كان



التحقيق يتم في حضور المتهم أو في غيابه ( م ٧٧ ) ، وسواء سمح للمحامى بالاطلاع قبل الاستجواب أم لم يسمح له ( م ١٢٥ ) .

### المادة ( ١٤٢ )

ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم . ومع ذلك يجوز للقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم ، أن يصدر أمراً بعد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً .

على أنه في مواد الجناح يجب الإفراج حتماً عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر . وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عندها وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

### ● التعليق :

يلاحظ مبدئياً - أن هذه المادة والمادة التالية لا تسرى على التحقيق الذي تقوم به النيابة العامة ، وإنما تسرى في شأن أمر الحبس الصادر منها بنصوص المواد ٢٠١ - ٢٠٣ في الباب الرابع .

والمفروض أن أمر الحبس يصدر دون تحديد مدة ، ويحدد نص المادة في مستهله مدة قانونية لسريان هذا الأمر - قد يتم إفراج عن المتهم قبل انتهائها طبقاً للمادة ١٤٤ وما بعدها . ثم إن النص يحدد بعد ذلك طريقة مد الحبس إذا لم يكتف قاضي التحقيق بالمدة الأساسية الأولى .

ويسمع قاضي التحقيق أقوال النيابة العامة ، وكذلك المتهم ، قبل الأمر بعد الحبس كما سمع أقوالها قبل إصدار الأمر بالحبس أول مرة ( م ١٢٤ ، ١٢٦ ) .  
ولذلك فإنه في الجرائم التي تخول فيها النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق طبقاً للمادة ٣/٧ من قانون محاكم أمن الدولة والمادة ١٠/٢ من قانون الطوارئ ( راجع التعليق على المادة ١٩٩ ) يتعين عليها لدى ممارسة سلطة قاضي التحقيق في مد الحبس الاحتياطي طبقاً لهذه المادة أن تستدعي المتهم من سجنه لسؤاله عن أقواله بصدد مد الحبس بوجه خاص .

والأمر بمد الحبس لمدة يحددها القاضي وقد لا تصل إلى خمسة عشر يوماً ، وإنما يضع النص حداً أعلى للمدد التي يجوز له مد الحبس إليها ، هو خمسة وأربعون يوماً .

ويلاحظ أن مقتضى التعبير بمد الحبس - وليس « تجديده » يقتضى أن يدخل في حساب الأيام الخمسة والأربعين مدة الحبس الأصلية - على نحو ما هو واضح في نص المادة ٢٠٢/٢ أج في شأن مد الحبس بأمر القاضي الجزئي وهو ما تحيل إليه التعليمات العامة للنيابات في المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٢ - أدناه . ( انظر مع ذلك آراء أخرى في حساب هذه المدد في مقال المستشار مدحت سراج الدين عن مدة الحبس الاحتياطي - مجلة القضاة ١٩٧٢ ص ١٢٨ وما بعدها ) .

ش ٧ والفقرة الثانية تضع مع ذلك حدا أقصى لمدة الحبس في حالة الجنب إذا توافرت فيها شروط ثلاثة .

- ١ - أن يكون الحد الأقصى للعقوبة لا يتجاوز سنة واحدة .
- ٢ - ألا يكون المتهم عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .
- ٣ - أن يكون له محل إقامة معروف في مصر .

### ● المبادئ القضائية :

« انظر نقض ٣١/٥/١٩٦٦ الوارد بعد التعليق على المادة ١٢٢ - في شأن وجوب الاستجواب قبل مد الحبس » .

## المادة ( ١٤٣ )

إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في المادة السابقة . وجب قبل انقضاء المدة سالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمراً بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا قضت مصلحة التحقيق ذلك ، أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة .

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلاً لانتهاه من التحقيق .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور ، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، والإوجب الإفراج عن المتهم في جميع الأحوال (٥) .

### ● نص المادة قبل التعديل :

إذا رأى قاضي التحقيق مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ؟ وجب قبل انقضاء المدة سلفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرها بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .  
ولغرفة الاتهام مد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إلى أن ينتهى التحقيق .

ولها عند الأرميد مدة الحبس الاحتياطي أن تحدد للقاضي أجلًا لإتمام التحقيق . فإذا لم يتم التحقيق في هذا الأجل . وجب عرض الأوراق عليها في نهاية هذا الأجل . ولها في هذه الحالة أن تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى . أو بإحالتها إلى المحكمة المختصة . أو باستمرار التحقيق مع حبس المتهم أو الإفراج عنه .

### ● التعليق :

يتم عرض الأمر على محكمة الجنج المستأنفة في غرفة مشورة بناء على قرار القائم بالتحقيق مع حضور المتهم والنيابة العامة لإبداء أقوالها .

وفي الحالة التي تخول فيها النيابة العامة سلطة غرفة المشورة طبقاً للمادة ١٠/٢ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ فإنه يتعين على النيابة سماع أقوال المتهم في صدر التجديد بوجه خاص قبل إصدار أمر بامتداد الحبس ، وذلك قبل انتهاء المدد المقررة في المادة السابقة ، وقبل أي مد آخر طبقاً لنصوص هذه المادة .

والفقرة الثانية وهي مضافة في تعديل المادة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تتضمن توجيهها للنيابة العامة تمت صياغته في ظل الوضع السائد وهو قيام النيابة العامة أساساً بالتحقيق طبقاً للمادة ١٦٩ معدلة . أما إذا كان القائم بالتحقيق قاضياً أو مستشاراً ، فيكون تطبيق هذا النص برفع مذكرة من جانب النيابة المختصة إلى النائب العام بحالة التحقيق - دون عرض الأوراق عليه حيث لا تكون في حوزة النيابة . ويصدر النائب العام توجيهاته في هذه الحالة فيما يخص موقف النيابة العامة في التحقيق . ويجوز كذلك أن يوجه القائم بالتحقيق تقريراً إلى النائب العام بما هو مطلوب من النيابة العامة لانتهاء من التحقيق .

أما الفقرة الأخيرة - وهي معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإنها تضع حداً أقصى لسلطة غرفة المشورة في مد الحبس الاحتياطي بحيث لا تتجاوز سلطتها في جميع الأحوال ستة شهور . غير أن النص يفرق بين الجنحة والجناية في مصير الحبس الاحتياطي عند مضي تلك المدة .

ففي الجنج لم يترك النص وسيلة لاستمرار التحقيق مع حبس المتهم بعد مضي ستة شهور - فإما أن يكون المتهم قد أعلن بإحالاته إلى المحكمة المختصة فيستمر محبوساً على ذمة المحكمة لا على ذمة التحقيق وتختص هي بالإفراج عنه طبقاً للمادة ١٥١ . وإما أن يخلى سبيله إذا لم تكن الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة ، فيستمر التحقيق بعد ذلك دون ما سبيل إلى استمرار حبس المتهم أو يقرر بالأوجه لإقامة الدعوى .

أما في الجنايات فإن النص ترك الباب مفتوحاً لاستمرار حبس المتهم بأمر من المحكمة المختصة بعد الحبس على النحو المبين بالنص ، وذلك دون صدور أمر بالإحالة للمحاكمة . وعلى ذلك فإن النص ينشئ بهذا الأسلوب جهة اختصاص استثنائية بإجراء من إجراءات التحقيق - وهي المحكمة المختصة لو أن الدعوى أحيلت إلى قضاء الحكم ، ويلاحظ أن تعرضها للأمر بعد الحبس لا يعتبر مانعاً يمنع أعضاءها من الجلوس فيما بعد للحكم في الدعوى ، إذ لا يبدون رأياً في موضوعها .

## الفصل العاشر

### في الإفراج المؤقت

#### المادة ( ١٤٤ )

لقاضي التحقيق في كل وقت سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع اقوال النيابة العامة بالإفراج المؤقت عن المتهم إذا كان هو الذي أمر بحبسه احتياطيا ، على شرط أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده .

فإذا كان الأمر بالحبس الاحتياطي صادرا من محكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة<sup>(٥)</sup> بناء على استئناف النيابة العامة للأمر بالإفراج السابق صدوره من قاضي التحقيق ، فلا يجوز صدور امر جديد بالإفراج إلا منها .

● معلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل كان يذكر غرفة الاتهام ، محل عبارة محكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة في النص الحالي .

#### ● التعليق :

الأصل أن القائم بالتحقيق هو الذي يملك الإفراج في كل الأحوال . ولذلك فإن ما ورد بالنص من عبارة «إذا كان هو الذي أمر بحبسه» - إنما هو سوء صياغة ولا يعتبر شرطا لسلطة قاضي التحقيق في الإفراج .

ولا يعنى بحال من الأحوال أن سلطة الإفراج تكون لغيره إذا كان قد باشر التحقيق بعد حبس المتهم بأمر من النيابة العامة طبقا للمادة ٢٠١ مثلاً . لأن القول بغير ذلك يخالف ما نصت عليه م ٦٩ من اختصاصه وحده بالتحقيق ، ولاشك أن الإفراج هو أحد إجراءاته وغاية ما في الأمر أن تلك العبارة إنما هي تحفظيشير إلى الاستثناء الوارد في الفقرة التالية .

فالفقرة الثانية من المادة تخلع عن قاضي التحقيق سلطة الإفراج إذا كانت محكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة هي التي أمرت بالحبس الاحتياطي ، حتى لا يعدم أثر قرارها إصرارا على رأيه الأول ، فلا يكون الإفراج في هذه الحالة إلا بأمر منها .

#### المادة ( ١٤٥ )

في غير الأحوال التي يكون فيها الإفراج واجبا حتما لا يفرج عن المتهم بضمنان او بغير ضمنان إلا بعد أن يعين له محلا في الجهة الكائن بها مركز المحكمة إن لم يكن مقيما فيها .

## ● التعليق :

الإفراج الحتمى مثل ما نص عليه في المواد ١٤٢/٢ ، ١٤٣/٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ .

وتعيين المحل بدائرة المحكمة لا يعنى إقامته به كما لا يشترط أن يكون مكتب محام .  
وإنما هو سهولة الاتصال به لأغراض التحقيق .

## ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٤١٠ : يجب الإفراج عن المتهم في الحالات الآتية :

( أ ) إذا كان متهما في جنحة الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها لا يتجاوز سنة واحدة ، وكان له محل إقامة معروف في مصر ، ولم يكن عائدا ، ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة ، وذلك إذا مضت ثمانية أيام من تاريخ استجوابه .

( ب ) إذا أصدرت سلطة التحقيق في الواقعة المسندة إليه والمحبوس احتياطيا على ذمتها ، قرارا بالآ وجه لأقامة الدعوى الجنائية .

( ج ) إذا بلغت مدة الحبس الاحتياطى ستة شهور ، دون أن يعلن المتهم بإحالاته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، أو لم يصدر أمر من المحكمة المختصة ، إذا كانت التهمة جنائية بمد الحبس الاحتياطى .

## المادة ( ١٤٦ )

يجوز تعليق الإفراج المؤقت ، في غير الأحوال التى يكون فيها واجبا حتما ، على تقديم كفالة .

ويقدر قاضى التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال مبلغ الكفالة .

ويخصص في الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزءا كفايا لتخلف المتهم عن الحضور في أى إجراء من إجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التى تفرض عليه .

ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتى بترتيبه :

(أولا) المصاريف التى صرفتها الحكومة .

(ثانيا) العقوبات المالية التى قد يحكم بها على المتهم .

وإذا قدرت الكفالة بغير تخصيص ، اعتبرت ضامنا لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التى تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ<sup>(٥)</sup> .

● نص المادة قبل التعديل .

يجوز تطبيق الإفراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا حتما - على تقديم كفالة .

ويقدر القاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، إذا كان أمر الإفراج صادرا منها ، مبلغ الكفالة - ويخصص جزء معين منه ليكون جزءا كفاليا لتخلف المتهم عن الحضور في جميع إجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه . ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتى بترتيبه .

(أولا) المصاريف التي دفعها معجلا المدعى بالحقوق المدنية .

(ثانيا) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

(ثالثا) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

● التعليق :

إذا لم يبين في أمر الإفراج تخصيص لمبلغ الكفالة ، فإنها تكون ضامنة في مجموعها للحضور وعدم التهرب من الحكم ، على أن تدفع منها أولا الالتزامات الثلاثة المشار إليها في نهاية المادة - طبقا لما جرى عليه العمل .

### المادة ( ١٤٧ )

يدفع مبلغ الكفالة من المتهم أو من غيره ، ويكون ذلك بإيداع المبلغ المقرر في خزانة المحكمة نقدا أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة .

ويجوز أن يقبل من أى شخص ملء التعهد بدفع المبلغ المقرر للكفالة إذا أخل المتهم بشرط من شروط الإفراج ، ويؤخذ عليه التعهد بذلك في محضر التحقيق أو بتقرير في قلم الكتب . ويكون للمحضر أو التقرير قوة السند الواجب التنفيذ .

### المادة ( ١٤٨ )

إذا لم يقيم المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم بذلك .

ويرد الجزء الثاني للمتهم إذا صدر في الدعوى قرار بان لا وجه ، أو حكم بالبراءة .

● التعليق :

يراجع التعليق على المادة ١٤٦ وفي حالة عدم التخصيص لا يرد شيء للمتهم المخالف .

## المادة ( ١٤٩ )

لقاضى التحقيق إذا رأى ان حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة ان يلزمه بان يقدم نفسه لمكتب البوليس في الأوقات التى يحددها له في امر الإفراج مع مراعاة ظروفه الخاصة .  
وله ان يطلب منه اختيار مكان للإقامة فيه غير المكان الذى وقعت فيه الجريمة كما له ان يحظر عليه ارتداد مكان معين .

### ● التعليق :

تعتبر أوامر قاضى التحقيق المنصوص عليها في هذه المادة من قبيل تدابير الأمان الاحتياطية - التى يبررها أنها أقل وطأة من الحبس الاحتياطى الذى يقترن انهائؤه باشتراط التدابير .

## المادة ( ١٥٠ )

الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع قاضى التحقيق من إصدار امر جديد بالقبض على المتهم او بحبسه ، إذا قويت الأدلة ضده او اخل بالشروط المفروضة عليه ، او وجدت ظروف تستدعى اتخاذ هذا الإجراء .

### ● التعليق :

توافر شروط الأمر بإعادة حبس المتهم يقدره القائم بالتحقيق تحت رقابة قاضى الموضوع - بخاصة شرط ازدياد قوة الأدلة .

والإخلال بشروط الإفراج يقصد بها ما ورد في المادة السابقة .

أما الظروف التى تجد بعد الإفراج وتبرر إعادة الحبس فهى الظروف التى تبرر الحبس الاحتياطى أساسا ، ومنها توافر شرط جديد من شروط الحبس ، مثل تحول جنحة ضرب أقل من عشرين يوما إلى جنائية ضرب أفضى إلى موت (تراجع المادة ١٢٤ والتعليق عليها) .



وإذا ما صدر أمر جديد بحبس المتهم فإنه يخضع للحدود والمدد وإجراءات المد التى يخضع لها أمر الحبس الأول .



وإذا ظهرت أدلة جديدة وكانت الدعوى قد أحييت إلى المحكمة ، فإن إعادة الحبس تخضع لحكم المادة التالية - هذا مع مراعاة أن النيابة العامة هي التي تقوم بإجراء التحقيقات التكميلية في هذه الحالة طبقا للمادة ٢١٤ مكررا .

### المادة ( ١٥١ )

إذا أحيى المتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوسا أو حبسه إن كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال إليها .

وفي حالة الإحالة إلى محكمة الجنائيات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج أو الحبس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

● معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل .

إذا أحيى المتهم إلى غرفة الاتهام أو إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوسا أو حبسه إن كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال إليها . وفي حالة الإحالة إلى محكمة الجنائيات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص غرفة الاتهام .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج أو الحبس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

● كان صدور المادة في تعديل ١٩٦٢ ينص على أنه وإذا أحيى المتهم إلى مستشار الإحالة إلى المحكمة ..... ثم رفعت من النص عبارة مستشار الإحالة ، يمتنع نص المادة الثالثة من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى نظام مستشار الإحالة .

● التعليق :

راجع التعليق على المادة السابقة .

### المادة ( ١٥٢ )

لا يقبل من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالإفراج عنه .

● راجع التعليق على المادة ١٢٧ .

## الفصل العاды . عشر

### في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

#### المادة ( ١٥٣ )

متى انتهى التحقيق يرسل قاضى التحقيق الأوراق إلى النيابة العامة ، وعليها أن تقدم له طلباتها كتلية خلال ثلاثة أيام إذا كان المتهم محبوسا وعشرة أيام إذا كان مفرجا عنه .  
وعليه أن يخطر بألقى الخصوم ، ليبدوا ما قد يكون لديهم من اقول .

#### ● التعليق :

لا محل للفقرة الأولى في حالة قيام النيابة العامة بالتحقيق . أما عن الفقرة الثانية فالمفروض أن تخطر النيابة العامة الخصوم بانتهاء التحقيق - ولو شفها في مواجهتهم مع إثبات ذلك بالمحضر - ليمارسوا حقهم المقرر في النص .

#### المادة ( ١٥٤ )

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية ، يصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

ويفرج عن المتهم المحبوس إن لم يكن محبوسا لسبب آخر .

ويجب أن يشتغل الأمر على الأسباب التي بنى عليها (\*) .

ويعلن الأمر للمدعى بالحقوق المدنية ، وإذا كان قد توفي يكون الإعلان لورثته جملة في محل إقامته (\*) .

● الفقرتان الأخيتان مضافتان بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ .

#### ● التعليق :

يقصد بأن الواقعة لا يعاقب عليها القانون - كل سبب يمنع قانونا من رفع الدعوى الجنائية - كمضى المدة أو قيام مانع من موانع العقاب أو أى سبب آخر - المذكورة الإيضاحية

القانون . وتعبير النص يشمل فوق ذلك بطبيعة الحال صورة عدم انطباق الواقعة على نص من نصوص التجريم .

والمفروض أن عدم كفاية الأدلة يرد على الإسناد المادى - إسناد الفعل المكون للجريمة إلى المتهم . أما عدم كفاية الوقائع الثابتة للدلالة على توافر عناصر الجريمة ، فإنه يكون صورة من عدم انطباق الواقعة على نص من نصوص التجريم ، وليس صورة من عدم كفاية الأدلة .

والإفراج عن المتهم عند الأمر بالا وجه لإقامة الدعوى هو من صور الإفراج الحتمى المشار إليها في المادة ١٤٥ .

وإعلان الأمر للمدعى بالحقوق المدنية هو لى يستعمل حقه في الاستئناف (م ١٦٢) وليسرى في حقه الميعاد المقرر في المادة ١٦٦ . أما المجنى عليه الذى لم يدع مدنيا فلا يعلن بالأمر على خلاف الحال في أمر الحفظ - م ٦٢ (تراجع المادة ٢٠٩ والتعليق عليها - في شأن الأمر الصادر من النيابة العامة) هذا وإن عدم إعلان الأمر للمجنى عليه لا يخل بحجيتة في مواجهته ، بحيث يعتمنع عليه بصدوره رفع الدعوى بالطريق المباشر . (انظر المادة ٢٢٢ والتعليق عليها) .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجية التى تمنع من العودة إلى الدعوى مادام قائما لم يبلغ قانونا فلا يجوز مع بقاءه قائما إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الأمر فيها لأن له في نطاق حجيتة المؤقتة ما لاحكام من قوة الأمر المقضى به . ولا يغير من ذلك عدم إعلان بالحق المدنى به .

(نقض ١٩٧٨/٥/١٥ مع س ٢٩ ص ٥٢٠)

(ونقض ١٩٨٠/١١/٥ مع س ٣١ ص ١٧٥)

(ونقض ١٩٨٥/١٠/٢٧ مع س ٣٦ ص ١٥٩)

★ دل الشارع بما نص عليه في المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأصل أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى له قوة الأمر المقضى بما يتمتع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ، وهذا الأصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع إلى كافة أطراف الدعوى الجنائية فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الأمر المشار إليه على النيابة العامة - ما لم تظهر دلائل جديدة - وعلى المدعى بالحقوق المدنية ، كما يمتد بالضرورة ومن باب أولى إلى المجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية . وإن كان الشارع قد اكتفى بالإشارة في المواد المتقدمة إلى المدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه الذى استبعد منها بالتعديل المدخل على قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فما ذلك إلا على اعتبار أن المجنى عليه متى قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق فلا تقوم له صفة الخصم في الدعوى ويمتنع عليه بالتالى ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامتها . ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى

ابتداء من بعد صدور ذلك الأمر من سلطة التحقيق . والقول بغير ذلك فيه إهدار لقوة الأمر من طرف لم يتخذ لنفسه صفة في الدعوى وهو ما لا يتفق مع ما هدف إليه الشارع من إحاطة الأمر بأن لا وجه متى صار باتاً - بسياج من القوة يكفل له الاحترام ، ويمنع من معاودة طرح النزاع ذاته أمام القضاء .

(نقض ١٩٦٧/١/٣٠ مع ١٨ ص ١١٧ )

★ يبين من نصوص المواد ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه مادام الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد صدر من إحدى جهات التحقيق ، فلا يجوز مع بقائه قائماً لعدم ظهور أدلة جديدة إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها ، لأن له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ، وهذا يجعل الدفع يسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام ، جائزاً إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدونات الحكم شاهدة لصحته أو مرشحة لذلك .

(نقض ١٩٦٩/١/١٣ مع ٢٠ ص ١٠٥٦ )

★ الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه المبنى على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك إذا كان مبني على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين فإنه لا يجوز حجية إلا في حق من صدر لصالحه .

(نقض ١٩٧٥/٥/١٨ مع ٢٦ ص ٤٣١ )

★ من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية ، وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ مع ٢٤ ص ٦٥٣ )

★ الدفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - دفع جوهرى يتمين أن تعرض له المحكمة إيراداً ورداً ، وإغفال ذلك قصور في الحكم يعيبه .

(نقض ١٩٨٠/١٠/٢٩ مع ٣١ ص ١٧٥ )

★ القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يلتقى في النهاية مع القضاء بعدم قبول الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/١١/٥ مع ٣١ ص ١٨١ )

## المادة ( ١٥٥ )

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة مخالفة يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ، ويخرج عنه إن لم يكن مجسوساً لسبب آخر .

### ● التعليق :

والإفراج هنا أيضاً حتمى كما في حالة المادة السابقة - لأن الحبس الاحتياطى غير جائز في المخالفات ( م ١٢٤ ) .

### المادة ( ١٥٦ )

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنحة ، يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنب التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنب المضرة بالفرد الناس فيحيلها إلى محكمة الجنائيات .

#### ● التعليق :

تكون الإحالة بأمر إحالة يعلن إلى المتهم طبقاً للمادة ٢٣٢ / ١ ، وبمراعاة الإجراءات الواردة في المادة التالية .

### المادة ( ١٥٧ )

على النيابة العامة عند صدور القرار بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية أن تقوم بإرسال جميع الأوراق إلى قلم كتّاب المحكمة في ظرف يومين ويعلن الخصوم بالحضور أمام المحكمة في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة .

#### ● التعليق :

التكليف هنا صادر إلى النيابة العامة في مجموعها باعتبار أن كاتب التحقيق يتبعها إدارياً كما تتبعها أمانة سر محكمة الجنب الجزئية ، فإرسال الأوراق إنما يكون من أحد موظفى النيابة إلى موظف آخر كما أن تحديد الجلسة يكون من جانبها .

### المادة ( ١٥٨ ) (\*)

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية ، وإن الأدلة على المتهم كافية يحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً .

● مدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرّر في ١١/٤/١٩٨١ ، وكانت قد عدلت من قبل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● استبدل تعديل سنة ١٩٨١ عبارة « محكمة الجنائيات » بعبارة « مستشار الإحالة » التى وردت في نص سنة ١٩٦٢ حيث كان نظام مستشار الإحالة قد استحدث بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . وقد ألغاه القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية ، يحيلها إلى غرفة الاتهام ، ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً .

ومع ذلك يجوز له بدلا من تقديم الدعوى إلى غرفة الإتهام أن يصدر أمرا بإحالتها إلى المحكمة الجزئية ، إذا رأى الجناية قد اقترنت بأحد الأعداء القانونية أو بطرف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب . على أن ذلك لا يجوز له إذا كان الفعل جنائيا ارتكب بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .

ويصدر أمر الإحالة المذكور بناء على طلب النيابة العامة ، أو من تلقاء نفس القاضي . ويجب أن يشمل على بيان الأعداء أو الظروف المخففة التي بنى عليها .

والمحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص ، إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب .

### ● التعليق :

يصدر القائم بالتحقيق أمر إحالة يتم بصدوره انتقال الدعوى إلى حوزة محكمة الجنايات ، ودون ارتباط بإعلان المتهم لجلسة محددة - وإنما يتم تكليفه بالحضور أمام محكمة الجنايات بالجلسة التي تحدد فيما بعد من قبل رئيس محكمة الاستئناف طبقا للمادتين ٢٧٠ ، ٢٧١ ج .

ويصدر الأمر بالإحالة في حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة من المحامي العام أو من يقوم مقامه على الأقل طبقا للمادة ٢١٤/٢ ، ووفقا للإجراءات الواردة بها وبالمادة ٢١٤ مكررا ١ .

والمادة قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تتضمن ما يعرف بنظام «التجنيع» الذي ألغى في ذلك التعديل ، وإن كان نموذج محدود من التجنيع قد أعيد فيما بعد بالمادة ١٦٠ مكررا - تراجع .

### المادة (١٥٩) (\*)

يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو محكمة الجنايات في استمرار حبس المتهم احتياطيا أو الإفراج عنه ، أو في القبض عليه وحبسه احتياطيا إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

● معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٥٧ ، ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي استبدل بفرقة الإتهام نظام مستشار الإحالة ، ثم أخيرا بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى هذا النظام (الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكررا ١١/١٩٨١) .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

«يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو غرفة الإتهام في استمرار حبس المتهم احتياطيا ، أو الإفراج عنه ، أو في القبض عليه وحبسه احتياطيا ، إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه» .

## ● التعليق :

أضيفت عبارة «محكمة الجنايات» في تعديل سنة ١٩٥٧ لتلتئم مع مقتضى المادة ١٥٦ فيما يتعلق بحالات إحالة جنح النشر إلى محكمة الجنايات الواردة في المادة المذكورة . ثم أصبح مدلولها شاملا لجميع أحوال الإحالة للجنايات بعد تعديل المادة ١٥٨ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

وتخضع إعادة القبض أو الحبس طبقا لهذه المادة - للشروط الواردة في المادة ١٥٠ ، وإنما هي إشارة هنا إلى استخدام قاضي التحقيق سلطته في هذه المناسبة كأخر تصرف له في شأن المتهم .

## ( المادة ١٦٠ )

تشتمل الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق طبقا للمواد ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٨ على اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبين الواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانوني .

## ( المادة ١٦٠ مكررا )

يجوز للنائب العام أو المحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (١) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى إلى محاكم الجنح لتقضى فيها وفقا لأحكام المادة المذكورة .  
● مضافة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - الجريدة الرسمية رقم ٣١ في ٢١/٧/١٩٧٥ .

## ● التعليق :

هذه حالة تجنيح مما كان منصوباً عليه في المادة ١٥٨ عند صدور القانون وألغى في تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

والمادة ١٩٨ مكررا من قانون العقوبات تنص على عذر قانوني مخفف جوازي للمحكمة وينزل بالعقوبة الأصلية إلى عقوبة الجنحة في جرائم الاختلاس والغدر .

والنص لا يخاطب قاضي التحقيق ، ولهذا فإن مكانه الصحيح هو النصوص المتعلقة بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة في الباب الرابع ، وفي نهاية المادة الأخيرة منه على وجه التحديد (٢١٤) .

وحكم هذه المادة لا يتنافى مع نصوص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة التي تختص بالجرائم المشار إليها في المادة ١١٨ مكررا (١) عقوبات ، بل يكون للنائب العام والمحامي العام أن يستخدموا السلطة المخولة لهما في النص - في إطار أحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

## الفصل الثانى عشر

### فى استئناف أوامر قاضى التحقيق

#### مقدمة :

يفرق بين أوامر التحقيق وإجراءات التحقيق . ويخرج عن معنى الأوامر فى شأن جواز الاستئناف - ما يصدر من أوامر الضبط والإحضار ، أو القبض أو الحبس ، فهذه تعتبر إجراءات احتياطية ضد المتهم ولا تعتبر أوامر بالمعنى المقصود فى نصوص هذا الفصل .

وإنما المقصود فى هذه النصوص هى الأوامر الفاصلة فى الاختصاص ، وفى طلبات الإفراج عن المتهم ، وأوامر التصرف فى التحقيق . أما الأوامر المتعلقة بالتصرف فى الأشياء المضبوطة ، فإن الطعن فيها بطريق التظلم قد نص عليه فى المادة ١٠٠ / ٢ .

والأصل أن الاستئناف وطرق الطعن عموماً لا تكون إلا فى الحالات التى ينص عليها القانون وتحدد المواد ١٦٦ إلى ١٦٤ هذه الحالات ، فلا يقبل فى غيرها .

#### المادة ( ١٦١ )

للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب الخصوم .

#### ● التعليق :

تخرج من نطاق التعميم الوارد بالنص - القرارات المنصوص على نهائيتها مثل القرار بعدم قبول المدعى بالحق المدنى ( م ٧٦ ) ، وقرارات الإحالة إذ أنها تعرض الدعوى برمتها على محكمة الموضوع - ذلك فيما عدا الحالة المنصوص بوجه خاص على حق النيابة فى استئنافها ، فى المادة ١٦٤ .

ويدخل فى نطاق المادة - فى رأى البعض (توفيق الشاوى . تعليق على المادة فى مجموعة قانون الإجراءات الجنائية ١٩٥١) أوامر الحبس فضلاً عن أوامر الإفراج .

وعموم النص كان يؤدى إلى أن للنيابة استئناف قرار الإفراج فى الجنب والجنابات على حد سواء . ولكن تعديل المادتين ١٦٤ ، ١٦٨ بالقانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢ يقوم على أساس قصر حقها فى الطعن على أحوال الجنابات .



## المادة ( ١٦٢ )

للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لا وجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

• معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ٢٨ / ٩ / ١٩٧٢ .

• نص المادة قبل التعديل .

للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لا وجه لإقامة الدعوى .

• اضاف القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ عبارة « ما لم تكن من الجرائم » . الخ المادة .

### • التعليق :

لا بد للمجنى عليه ، ليكون له حق الاستئناف طبقاً للمادة منذ تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن يكون قد قبل كمدعى مدنى ، وتلاحظ في هذا الشأن خطورة قرار قاضي التحقيق في صدد قبول الإدعاء المدنى ، وهو قرار نهائى غير قابل للطعن طبقاً للمادة ٧٦ - هذا في حالة التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق .

أما في حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة فإن قرارها في هذا الصدد قابل للطعن طبقاً للمادة ١٩٩ مكرراً .

والمادة ١٢٣ من قانون العقوبات التى أجاز النص في شأنها استئناف القرارات بالوجه في تهمة موجهة ضد موظف عام - هى التى تعاقب الموظفين على عدم تنفيذ الأحكام أو استعمال سلطة وظائفهم في وقف تنفيذ الاوامر أو أحكام القوانين واللوائح .

ومن المفهوم أن منازعة المدعى بالحقوق المدنية تتناول الدعوى الجنائية مع الدعوى المدنية (المذكورة الايضاحية) .

## المادة ( ١٦٣ )

لجميع الخصوم أن يستأنفوا الاوامر بمسائل الاختصاص ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق .

### • التعليق :

المقصود هنا الاوامر المتعلقة باختصاص قاضي التحقيق بواقعة معينة ، فإذا قضى في الطعن بعدم اختصاصه فلا يترتب على ذلك بطلان ما اتخذته من إجراءات التحقيق .

- ١ ويلاحظ أن هذا النص يستبعد أيضاً المجنى عليه إذ لا يعتبر خصماً إلا بقبوله مدعياً مدنياً (انظر التعليق على المادة السابقة) .

### ● المبادئ القضائية :

- ★ جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .  
(نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مع ٧ ص ٥٤٨)

## المادة ( ١٦٤ )

للنيابة العامة وحدها استئناف الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة طبقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ .

ولها وحدها كذلك أن تستأنف الأمر الصادر في جنحية بالافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً .

- معلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

- نص المادة قبل التعديل :

لا يجوز لغير النيابة العامة استئناف الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى . وذلك مع عدم الإخلال بما للمتهم من الحق في أنه يثبت أن الواقعة التي اثبتت عليها الإحالة لا يعاقب عليها القانون .

### ● التعليق :

يعطى نص الفقرة الأولى حق استئناف أمر الإحالة إلى محكمة الجنح للنيابة العامة ، حتى لا تنتظر عرض الأمر على المحكمة وتطلب إليها الحكم بعدم الاختصاص وتطول بذلك إجراءات الإحالة والمحاكمة ، فيكون في استئناف الأمر اختصاراً للإجراءات حيث يكون لغرفة المشورة أن تلغى الأمر وتقدم الدعوى إلى محكمة الجنائيات إذا رأت أن الواقعة جنحية . كما يكون لها أن تأمر بالآلا وجه لإقامة الدعوى - انظر التعليق على المادة ١٦٧ .

أما بالنسبة للمتهم والمدعى المدني فليس لهما مصلحة في الطعن على مثل هذا الأمر لأنه لا يمس حقوقهما في المرافعة في الموضوع والوصول إلى ما يفيقانه سواء بالنسبة للمتهم فيما يتصل بالدعوى الجنائية ، أو المدعى المدني بالنسبة للدعوى المدنية - مع مراعاة أنه ليس خصماً في غير الدعوى المدنية ، ويستطيع أن يطلب التعويض الذي يناسبه بصرف النظر عن درجة المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

أما عن الفقرة الثانية - وهي مضافة في تعديل سنة ١٩٦٢ - فقد افترضت ما سبق أن أوضحناه من أن حق الاستئناف لا يقوم إلا بنص (انظر مقدمة الفصل) ، فجاءت صياغة الفقرة بما يؤدي إلى « قصر » حق النيابة في استئناف الأمر بالإفراج - على أحوال الجنايات ، فلا يكون لها ذلك في أحوال الجنح ، وذلك بعد أن كان عدم وجود نص قبل تعديل ١٩٦٢ قد فتح الباب للقول باستئناف النيابة للأمر بالإفراج في كل الأحوال بمقتضى عموم نص المادة ١٦١ . ولكن هذا القول كان يستند إلى التسوية بين الأوامر بمعنى القرارات (ordonnances) وبين الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم - وهذه في الواقع لا يدخل من بينها في نطاق جواز الاستئناف إلا الأمر بالإفراج . وقد حدد ذلك في النص الجديد الذي وضع الأمور في نصابها .

هذا وقد عدلت المادة ١٦٨ بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أيضاً لتتلاءم مع ما ورد به تعديل المادة ١٦٤ على نحو ما أوضحنا .

وكان القانون المذكور قد أضاف فقرة ثانية إلى المادة ٢٠٥ لتقرر ذات الأوضاع عن الأمر الصادر من القاضي الجزئي في حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة ، ولكنها ألغيت بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ فاقصر حق النيابة على استئناف أمر الإفراج الصادر من قاضي التحقيق ( م ١٦٤ ) دون الصادر من القاضي الجزئي .

### المادة ( ١٦٥ )

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب .

● معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل .

● يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الإعلان حسب الأحوال .

### ● التعليق :

« قلم الكتاب » بالنسبة لقاضي التحقيق هو القلم الجنائي بالمحكمة التي يجري التحقيق في دائرتها . وهو يتبع النيابة العامة من الناحية الإدارية .

### المادة ( ١٦٦ )

يكون ميعاد الاستئناف أربعاً وعشرين ساعة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ وعشرة أيام في الأحوال الأخرى ، ويبتدئ الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة لباقي الخصوم .

● معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل .

يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للنائب العام عشرة أيام .

● من المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

رؤى توحيد ميعاد استئناف أوامر قاضى التحقيق فأصبح عشرة أيام بالنسبة لجميع الخصوم بما في ذلك النائب العام - فيما عدا استئناف الأمر الصادر بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا في جنابة فقد أصبح أربعا وعشرين ساعة حتى لا يتعطل تنفيذ أمر الإفراج مدة طويلة بغير مبرر (م ١٦٦) كما رؤى وجوب الفصل في الاستئناف في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التقرير - وإلا تعين تنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالإفراج فوراً (م ١٦٨) .

● التعليق :

وحد النص الجديد المدة بالنسبة لجميع الخصوم على أن تمارس النيابة العامة في مجموعها الحق في الاستئناف خلال الموعد المحدد .

المادة ( ١٦٧ )

يرفع الاستئناف إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلا إذا كان الأمر المستأنف صادرا بالوجه لإقامة الدعوى في جنابة فيرفع الاستئناف إلى محكمة الجنائيات منعقدة في غرفة المشورة .

وإذا كان الذى تولى التحقيق مستشارا عملا بالمادة ٢٥ فلا يقبل الطعن في الأمر الصادر منه إلا إذا كان متعلقا بالاختصاص أو بالوجه لإقامة الدعوى ويكون الطعن أمام محكمة الجنائيات منعقدة في غرفة المشورة .

وعلى غرفة المشورة عند إلقاء الأمر بالوجه لإقامة الدعوى أن تعيد القضية معيبة الجريمة المكونة لها والأفعال المرتكبة ونص القانون المنطبق عليها . وذلك لأحالتها إلى المحكمة المخضنة .

وتكون القرارات الصادرة من غرفة المشورة في جميع الأحوال نهائية .

● معلقة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١٩٨١/١١/٤ .

● نص المادة في تعديل ١٩٦٢ :

«يرفع الاستئناف إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلا إذا كان الأمر المستأنف صادرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جنابة فيرفع الاستئناف إلى مستشار الحالة .

«يرفصل في الاستئناف على وجه الاستعجال» .

● نص المادة قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

يرفع الاستئناف إلى غرفة الاتهام . ويتصل فيه على وجه الاستعجال .

### ● التعليق :

المعلول عليه في تحديد اختصاص محكمة الجنح المستأنفة أو محكمة الجنايات بالطعن في القرار بالأول وجه ، هو الوصف الذي أعطى للجريمة كجناية أو جنحة في ذلك القرار بصرف النظر عما يراه الطاعن أو ما تنتهي إليه الغرفة في نظرها للطعن .

وبمقتضى عموم نص الفقرة الثالثة فإنه في حالة ما إذا زارت غرفة المشورة إلغاء الأمر بالأول وجه لإقامة الدعوى مع تكييفها الواقعة على أنها جناية ، فإنها تعيد القضية لإحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصف الذي تحدده مع مراعاة ما يأتي :

١ - يستوى أن تكون غرفة المشورة صاحبة القرار هي غرفة محكمة الجنايات أو محكمة الجنح المستأنفة - أي سواء كان قد صدر الأمر بالأول وجه أصلاً باعتبار الواقعة جناية أو باعتبارها جنحة (على خلاف الحال في ظل نظام مستشار الإحالة الملغى حيث لم يكن لغرفة المشورة بمحكمة الجنح المستأنفة اختصاص في الإحالة إلى محكمة الجنايات) .

٢ - ويكون على قاضي التحقيق (أو عضو النيابة المختص إذا كان الأمر صادراً من النيابة طبقاً للمادة ٢٠٩ ومطبقاً في شأن الطعن فيه الفقرة الثالثة من المادة ٢١٠ معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١) أن يصدر الأمر بالإحالة إلى المحكمة المبينة في قرار غرفة المشورة .

وإعادة القضية إلى قاضي التحقيق على النحو المبين بالنص يجعل لغرفة المشورة دوراً في الاتهام يمنع أعضاها من نظر الدعوى فيما لو عرضت على أي منهم في مرحلة الحكم - على غرار ما يمتنع ذلك على أعضاء محكمة الجنايات في حالة المادة ١١/٣ ج .



تستبعد الفقرة الثانية في شأن قرارات المستشار المنتدب للتحقيق - سلطة النيابة في الاستئناف للقرارات المنصوص عليها في المادة ١٦٤ ، وهي قرارات الإحالة إلى المحكمة الجزئية وقرارات الإفراج المؤقت في جناية .



والمقصود بالفقرة الأخيرة أن قرارات الغرفة بآلة لا يطعن فيها بالنقض بعد إلغاء المواد من ١٩٢ - ١٩٦ بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن قضاء النقض قد استقر على أن لغرفة الاتهام - سواء عند إحالة الدعوى عليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة ، أو عند نظرها الاستئناف المرفوع إليها عن أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة

بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - أن تمحص الوقائع المطروحة أمامها والأدلة المقدمة إليها وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقبة عليها أو لا جريمة فيها .  
(نقض ١٩٥٥/١/١١ مع ٦ ص ٣٧٥)

## المادة ( ١٦٨ )

لا يجوز في مواد الجنائيات تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٦٦ ولا قبل الفصل فيه إذا رفع في هذا الميعاد .  
ولمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بدم حبس المتهم طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٤٣ .

وإذا لم يفصل في الاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ التقرير به وجب تنفيذ الأمر بالإفراج فوراً .

• معجلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢

• نص المادة قبل التعديل :

• لا يجوز تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٦٥ ولا قبل الفصل في الاستئناف إذا رفع في الميعاد .

## ● التعليق :

ينفذ قرار الإفراج في الجنحة فوراً لعدم جواز استئنافه ( راجع التعليق على المادة ١٦٤ ) .

وتمارس غرفة المشورة سلطتها طبقاً للفقرة الثانية من المادة - إذا حل موعد مد الحبس خلال ميعاد الاستئناف ، أو إذا حل والأمر بالإفراج مستأنف أمامها - وذلك لحين الفصل في الاستئناف . على أنه إذا لم يفصل في الاستئناف ذاته في خلال ثلاثة أيام فإن الإفراج ينفذ فوراً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ، ويسقط الاستئناف ذاته وما ترتب عليه من صدور قرار بدم الحبس لو روده في هذه الحالة على غير محل . ولا يجوز إعادة حبس المتهم إلا إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٥٠ .

ويلاحظ أنه إذا اتبع الإفراج في جنائية بأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى فإن الأمر الأول يستأنف أمام غرفة المشورة لمحكمة الجنح المستأنفة ، في حين يستأنف الأمر بالآ وجه أمام

محكمة الجنايات في غرفة مشورتها كذلك - طبقاً للمادة ١٦٧ المعدلة - غير أنه يصدر الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى فإن الإقراج يكون قد تحول إلى اقراج حتمى يتعين تنفيذه فوراً طبقاً للمادة ١٥٤/٢ ورغم استئناف قرار الإقراج أو الأمر بالألا وجه أمام غرفة المشورة المختصة .

## المادة ( ١٦٩ )

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى جاز للجهة المرفوع إليها الاستئناف أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف إذا كان لذلك محل .

● معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢

### ● نص المادة قبل التعديل

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية - جاز لغرفة الاتهام أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف .

### ● التعليق :

استبعد المجنى عليه من النص في تعديل سنة ١٩٦٢ كما استبعد من نص المادة ١٦٢ . واقتصر حكم النص على استئناف الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى دون غيره من أوامر قاضى التحقيق .

### ● المبادئ القضائية

★ من المقرر أن القانون وإن استلزم أن يشمل الأمر الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية - سواء من النيابة العامة أو من مستشار الإحالة بداءة - على الأسباب التى بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة - أو الجنع المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال - الأمر بتأييد أمر النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى في الطعن المرفوع إليه عنه مما مفاده أنه إذا أورد مستشار الإحالة - أو غرفة المشورة - أسباباً للأمر الصادر عنه في هذا الصدد فإنها تعد أسباباً مكملية للأسباب التى بنى عليها أمر النيابة العامة المطروح عليه .

( تلقى ١٩١٩٨٢/١/٢٤ مج س ٣٣ ص ٨٠ )

## الفصل الثالث عشر

### المواد من ١٧٠ . ١٩٢ (ملغاة)

● ملغاة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١١/٤/١٩٨١ .

● عنوان الفصل كان « في غرفة الاتهام » عند صدور قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلى « مستشار الإحالة » إذ كان ذلك القانون قد استحدث نظام مستشار الإحالة وعدل في سبيل ذلك معظم نصوص هذا الفصل . غير أن ذلك النظام قد ألغى بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فالغيت نصوص الفصل جميعها بمقتضى القانون المذكور - ما كان منها قد عدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وما كان منها على حاله منذ صدوره بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . ونوردها جميعاً فيما يلي .

#### ● المذكرة الإيضاحية للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

أثارت ضالة عدد الأوامر الصادرة من مستشار الإحالة بالا وجه لإقامة الدعوى بل وندرتها الانتباه إلى أمرين - أولهما سلامة تقدير النيابة العامة فيما رجحت هي فيه الإدانة في مواد الجنائيات التي أحالتها إليه لاحتالتها إلى محكمة الجنائيات . وثانيهما أن أصبحت مرحلة الإحالة على هذا الأساس مجرد إجراء شكلي ، ولم يحقق الهدف منها بل كانت على النقيض فترة من الزمن ليست بالقصيرة من شأنها تعطيل الفصل في القضايا رغم تزايد عددها الذي يدعو إلى عدالة ناجزة ، هذا فضلاً عما سارت إليه الأمور من أن رؤساء النيابة الكلية قد أصبحوا بدرجة محامي عام له من الخبرة والكفاية ما لمستشار الإحالة ، ومن ثم فلم يكن هناك محل لعدم الاطمئنان إلى إلغاء نظام مستشار الإحالة ، اكتفاء بأن يكون التصرف في الجنائيات للمحامين العامين .

#### ● التعليق :

لعل الانتقادات التي أوردتها المذكرة الإيضاحية للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تصدق بوجه خاص على نظام « مستشار الإحالة » ولا تنطبق على نظام الإحالة بوجه عام عندما كان يتولى قضاء الإحالة من هم دون درجة مستشار ، سواء في نظام قاضي الإحالة الذي كان معمولاً به في ظل قانون تحقيق الجنائيات القديم ، أم نظام غرفة الاتهام الذي صدر به قانون الإجراءات الجنائية في أول أمره بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد قام نظام الإحالة فيما سبق بدوره الذي تبرز أهميته بوجه خاص مع قيام النيابة العامة بسلطة التحقيق .

هذا وبإلغاء مرحلة « قضاء الإحالة » في نظام الإجراءات الجنائية المصرية بإلغاء نصوص هذا الفصل الثالث عشر - أصبحت الإحالة تتم مباشرة من سلطة التحقيق إلى محكمة الجنائيات طبقاً للمادتين ١٥٨ ، ٢١٤ المعدلتين بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .



● وقد نصت المادة الخامسة من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على ما يأتى :

تعاد القضايا المقدمة إلى مستشار الإحالة والتي لم يصدر قرار فيها إلى سلطة التحقيق التى أحالتها إليه للتصرف فيها طبقاً لأحكام هذا القانون .

أما الطعون المرفوعة إلى مستشار الإحالة فى الأوامر الصادرة من سلطة التحقيق والتي لم يصدر قراره فيها فتحال بحالتها إلى غرفة المشورة بمحكمة الجنايات أو بمحكمة الجناح المستأنفة حسب الأحوال لتفصل فيها طبقاً لأحكام هذا القانون . وتعلن النيابة العامة الخصوم بالجلسة التى تحدد لنظرها .

ويتبع فى شأن القضايا والطعون التى أصدر فيها مستشار الإحالة قراره الأحكام التى كانت سارية قبل العمل بهذا القانون .

● نصوص الفصل الثالث عشر قبل إلغائها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١

مادة ١٧٠ - يتولى قضاء الإحالة فى دائرة كل محكمة ابتدائية ، مستشار أو أكثر تعينه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التى تقع فى دائرتها المحكمة الابتدائية فى مبدأ كل سنة قضائية مع مراعاة حكم البند الأول من المادة ٣٦٧ .

وترفع إلى مستشار الإحالة دعاوى الجنايات طبقاً للمواد ١٥٨ و ١٦٧ و ٣١٠ و ٢١٤ ويباشر عدلاً ذلك الاختصاصات الأخرى المخولة له فى القانون .

وإذا كان الذى تولى التحقيق مستشاراً عملاً بالمادة ٦٥ فتكون له جميع الاختصاصات المخولة فى القانون لمحكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة وللمستشار الإحالة .

مادة ١٧١ - على مستشار الإحالة عند وصول ملف القضية إليه أن يحدد الدور الذى ستنتظر فيه وأن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار الانعقاد ويأمر بإعلان المتهم وباقي الخصوم باليوم الذى يحدد لنظر القضية . ويجوز له أن يعقد جلساته فى غير الأيام المعينة لانعقادها أو فى غير مقر المحكمة كلما اقتضت الحال ذلك .

مادة ١٧٢ - تعلن النيابة العامة المتهم وباقي الخصوم بالجلسة لنظر القضية قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ١٧٣ - يعقد مستشار الإحالة جلساته فى غير علانية . ويصدر أوامره بعد الاطلاع على الأوراق الرسمية وسماع أقوال النيابة العامة والمتهم وباقي الخصوم . ويجوز أن يدعو المحقق ليقدم كل ما يلزم من إيضاحات . ويجب أن تشمل أوامره سواء أكانت بالإحالة إلى المحكمة أم بأن لا وجه لإقامة الدعوى على الأسباب التى يبنى عليها .

مادة ١٧٤ - يكون مستشار الإحالة ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة .

مادة ١٧٥ - مستشار الإحالة فى جميع الأحوال أن يجرى بنفسه تحقيقاً تكميليًا ، أو يندب القاضى

الذى تولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة لإجرائه ، وتكون له في حالة قيامه بالتحقيق كل السلطات المخولة لقاضى التحقيق ومتى انتهى التحقيق يصرح للخصوم بالاطلاع عليه ويحدد جلسة يخطر بها المتهم وباقى الخصوم قبل انعقادها بثلاثة ايام على الأقل لسماع اقوالهم ، ويرسل الاوراق إلى النيابة العامة طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

**مادة ١٧٦ :** إذا رأى مستشار الإحالة أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية ، يصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، ويفرج عن المتهم المحبوس احتياطياً ما لم يكن محبوساً لسبب آخر .

**مادة ١٧٧ -** إذا رأى مستشار الإحالة أن الواقعة جنحة أو مخالفة يأمر بإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة ، ما لم تكن من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنح المضرة بأفراد الناس فيحيلها إلى محكمة الجنايات .

وإذا كان الأمر صادر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية يجب على النيابة العامة أن تقوم فوراً بإرسال جميع الاوراق إليها وإعلان الخصوم بالحضور امامها في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة في المادة ٢٣٢ .

**مادة ١٧٨ -** إذا رأى مستشار الإحالة أن الواقعة جنائية وإن الأدلة على المتهم كافية يأمر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

وإذا وجد شك فيما إذا كانت الواقعة جنائية أو مخالفة فيجوز له أن يأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

وإذا جميع الأحوال إذا تبين له أن الجنائية تدخل في اختصاص المستشار الفرد يأمر بإحالتها إليه .

**مادة ١٧٩ -** لمستشار الإحالة في جميع الأحوال أن يغير في أمر الإحالة الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم وأن يضيف الظروف المشددة التى تتبين له ، وأن يدخل في الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين بشرط أن يكون التحقيق قد تناول هذه الوقائع وأن لا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع أو أولئك المتهمين أمر أو حكم حاز قوة الشيء المقضى .

**مادة ١٨٠ -** إذا كانت الواقعة قد سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية سواء كانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو من مستشار الإحالة ، يجب على مستشار الإحالة إذا رأى أن الأدلة على المتهم كافية جاز له إحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه . ويراعى في ذلك حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ .

**مادة ١٨١ -** يعين الأمر الصادر بإحالة الجريمة المسندة للمتهم بجميع أركانها المكونة لها ، وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ، ومواد القانون المراد تطبيقها .

**مادة ١٨٢ -** إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة ، تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها .

فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة ، تحال إلى المحكمة الأعلى درجة .

**مادة ١٨٣ -** في احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية مالم ينص القانون على غير ذلك .

**مادة ١٨٤ -** يفصل مستشار الإحالة في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة المختصة في استمرار حبس المتهم احتياطياً أو في الإفراج عنه أو في القبض عليه وجبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه ، أو قد كان قد أفرج عنه ويتبع عند الإفراج الأحكام الخاصة بالكفالة إذا رأى تعليق الإفراج على تقديمها .

**مادة ١٨٥ -** عندما يصدر مستشار الإحالة أمر بالإحالة إلى محكمة الجنايات يكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم أن يقدم له في الحال قائمة بالشهود الذين يطلب سماع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال إقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها . ويضع مستشار الإحالة قائمة نهائية بالشهود المذكورين مالم ير أن شهادتهم لا تأثير لها على الدعوى أو أن القصد من طلب حضورهم المثل أو النكالية ، ويكلف النيابة العامة إعلان هذه القائمة للمتهم وللمدعى بالحقوق المدنية وإعلان الشهود المدرجين بها بالحضور أمام المحكمة . وللمستشار الإحالة أن يزيد في هذه القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية ، وشهوداً آخرين ويجب إخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة لتبدي ملاحظاتها عليه .

**مادة ١٨٦ -** يعلن كل من الخصوم شهونه الذين لم يدرجوا في القائمة السابقة بالحضور على يد محضر على نفقته مع إيداع مصاريف انتقاليهم قلم الكتاب .

**مادة ١٨٧ -** يجب على النيابة العامة وباقي الخصوم أن يعلن كل منهم الآخر قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل باسماء الشهود الملحقين من قبله ولم تدرج أسمائهم في القائمة المذكورة مع بيان موضوع شهادة كل منهم .

**مادة ١٨٨ -** يندب مستشار الإحالة من تلقاء نفسه محامياً لكل متهم بجناية صدر امر منه بإحالاته إلى محكمة الجنايات ، إذا لم يكن قد وكل من يقوم بالدفاع عنه .

وإذا كان لدى المحامي المنتدب من قبل مستشار الإحالة أعذار أو موانع يريد التمسك بها ، فيجب عليه إيدأوها دون تأخير ، فإذا طرأت عليه بعد إرسال ملف القضية التي قلم كتاب محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانعقاد وجب تقديمها إلى رئيس محكمة الاستئناف .

أما إذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد فتقدم إلى رئيس محكمة الجنايات أو إلى المستشار الفرد حسب الأحوال وإذا قبلت الأعذار يندب محام آخر .

**مادة ١٨٩ -** يرسل ملف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف فوراً وإذا طلب محامى المتهم أجلاً للاطلاع عليه ، يحدد له مستشار الإحالة ميخاداً لا يتجاوز عشرة أيام يبقى أثناءها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى للمحامى الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

**مادة ١٩٠ -** تعلن النيابة العام الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأيام التالية لصدوره .

**مادة ١٩١ -** إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

**مادة ١٩٢ -** إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية فعلى النيابة أن تقوم بإجرائها وتقديم المحضر إلى المحكمة .

### ● النصوص المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قبل تعديلها .

**المادة ١٧٠ -** تشكل غرفة الاتهام في كل محكمة ابتدائية من ثلاثة من قضاتها وفي حالة ما إذا كان التحقيق قد باشره أحد مستشاري محكمة الاستئناف ، تشكل غرفة الاتهام من ثلاثة من مستشاري تلك المحكمة .

**المادة ١٧١ -** تعقد غرفة الاتهام مرة كل أسبوع ، ويجوز عقدها في غير الأيام المعينة لانعقادها كلما اقتضت الحال ذلك . ولها أن تعقد جلساتها في غير مقر المحكمة .

**المادة ١٧٢ -** في الأحوال التي يجب فيها عرض الأمر على غرفة الاتهام ، ترسل النيابة العامة فوراً إلى قلم كتاب المحكمة ، وتعلن الخصوم لتقديم مذكراتهم والمضور في ظرف ثلاثة أيام .

**المادة ١٧٣ -** تعقد غرفة الاتهام جلساتها في غير علانية ، وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترضى لزوم طلبها منهم . ويجوز أن يدعى المحقق ليقدم كل ما يلزم من الإيضاحات .

**المادة ١٧٤ -** لغرفة الاتهام عند النظر في مد العيس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم ، أو في الأوامر الصادرة بالإحالة إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أن تجري تحقيقاً تكميلياً .

**المادة ١٧٥ -** لغرفة الاتهام عند النظر في مد العيس الاحتياطي ، أو في الاستئنافات التي ترفع لها عن قرارات قاضي التحقيق ، أن تتصدى للموضوع وتولى بنفسها إتمام التحقيق ، ثم تصدر أمراً طبقاً للمادة ١٧٩ .

**المادة ١٧٦ -** لغرفة الاتهام عند استكمال حق التصدي طبقاً للمادة السابقة أو عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن تدخل في الدعوى وقائع أخرى ، أو اخلاصاً آخرين ، وأن تجري التحقيق اللازم لذلك .

**المادة ١٧٧ -** في الأحوال المتقدمة في المواد الثلاث السابقة ، يجوز لغرفة الاتهام أن تنتدب أحد أعضائها ليقوم بإجراء التحقيق ، ويكون للقاضي المندوب كل السلطة المخولة للقاضي التحقيق . ولها أن تنتدب لذلك قاضي التحقيق أو النيابة العامة حسب الأحوال .

**المادة ١٧٨ -** متى انتهى التحقيق المذكور في المادة ١٧٥ ، يخطر الخصوم للاطلاع عليه ، ثم يرسل إلى النيابة العامة طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

**المادة ١٧٩ -** إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجعت لديها إدانته ، تقرر بإحالتها إلى محكمة الجنايات . ويجوز لها إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقاً للمادة ١٥٨ .

وإذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة ، تقرر بإحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها . وإذا وجد شك في وصف التهمة التي كلفت جنحه أو جنائية ، يجوز إحالتها إلى محكمة الجنابات بالوضعين لتحكم بما تراه . وتقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق فوراً إلى المحكمة المختصة إليها الدعوى .

وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون . أو كانت الدلائل غير كافية . تصدر غرفة الاتهام أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتأمراً بالإفراج عن المتهم مالم يكن محبوساً لأسباب أخرى .

**المادة ١٨٠ -** إذا كانت الواقعة قد سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية . سواء كانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجهاً للسعي في الدعوى أن تعيّلها إلى محكمة الجنائيات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة . جاز لها أن تعيّلها إلى محكمة الجنائيات بالوضعين لتحكم بما تراه .

**المادة ١٨٣ -** في أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم استئنافية ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية إلا في الحالة المنصوص عليها في المواد ٦٦ وما بعدها من الدستور .

**المادة ١٨٤ -** تفصل غرفة الاتهام في الحبس الاحتياطي طبقاً لحكم المادة ١٥٩ .

**المادة ١٨٥ -** عندما تصدر غرفة الاتهام أمراً بالإحالة إلى محكمة الجنائيات تكلف كلا من النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم أن يقدم لها في الحال قائمة بالشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال إقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .

وتضع غرفة الاتهام قائمة نهائية بالشهود المذكورين ، وتكلف النيابة العامة بإعلانهم ما لم تر أن شهادتهم لا تاترلها على الدعوى أو أن القصد من طلب حضورهم المثل أو النكابة .

ولغرفة الاتهام أن تزيد في هذه القائمة فيما بعد . بناء على طلب المتهم أو المدعي بالحقوق المدنية شهوداً آخرين - ويجب إخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة .

**المادة ١٨٨ -** تعين غرفة الاتهام من تلقاء نفسها مدافعاً لكل متهم بجناية صدر أمر بإحالاته إلى محكمة الجنائيات . إذا لم يكن قد انتخب من يقوم بالدفاع عنه .

وإذا كان لدى المدافع المعين من غرفة الاتهام أعذار أو موانع يريد التمسك بها يجب عليه إبداؤها بدون تأخير . فإذا طرأت عليه بعد إرسال ملف القضية إلى رئيس محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانعقاد . وجب تقديمها إلى رئيس محكمة الاستئناف فإذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد . تقدم إلى رئيس محكمة الجنائيات وإذا قبلت الأعذار . يعين مدافع آخر .

**المادة ١٨٩ -** يرسل في الحال ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة من الاتهام أو المحكمة الابتدائية بهيئة استئناف إلى رئيس محكمة الاستئناف .

وإذا طلب المدافع عن المتهم ميماراً للإطلاع على ملف القضية . تحدد له غرفة الاتهام أو المحكمة ميعاداً لا يتجاوز عشرة أيام يبقي أثنائها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى للمدافع الإطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

## الفصل الرابع عشر

### المواد من ١٩٣ - ١٩٦ ملغاة

● ألغيت بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية - عدد ٤٤ مكرر في ١١/٤/١٩٨١ .

● كان عنوان الفصل « في الطعن في أوامر غرفة الاتهام » عند صدور قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد عدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلى « في الطعن في أوامر مستشار الإحالة » ومع إلغاء القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لنظام مستشار الإحالة ، فإنه في شأن قرارات غرف المشورة التي حلت محله في اختصاصه بنظر استئناف الأوامر بالأوجه لإقامة الدعوى وغيرها من أوامر قاضي التحقيق والنيابة العامة - نصت المادة ١٦٧ ( معدلة ) على أن تلك القرارات تعتبر في جميع الأحوال نهائية - تراجع المادة والتعليق عليها .

● نصوص هذا الفصل قبل إلغائها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

مادة ١٩٣ - للنائب العام والممدى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

مادة ١٩٤ - للنائب العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة .

مادة ١٩٥ - يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين إذا كان الأمر المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو إذا وقع بطلان في الأمر ، أو وقع في الإجراءات بطلان أثر فيه . ويحصل الطعن وينظر فيه بالأوضاع المقررة للطعن بطريق النقض ، ويبتدىء الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم .

مادة ١٩٦ - تحكم المحكمة في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العامة وباقي الخصوم فإذا قبل الطعن ، تعيد المحكمة القضية إلى مستشار الإحالة معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة .

● نص المادة ١٩٥ قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

« لا يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ويحصل بالأوضاع والمواعيد المقررة للطعن في الأحكام بطريق النقض » .

## الفصل الخامس عشر

### في العودة إلى التحقيق لظهور دلائل جديدة

#### المادة ( ١٩٧ )

الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى يمنع من العودة إلى التحقيق إلا إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .  
ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم تعرض على قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى ظهور الحقيقة .  
ولا تجوز العودة إلى التحقيق إلا بناء على طلب النيابة العامة .

#### ● التعليق :

للأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى حجية في نفي الاتهام ، يكون للمتهم حق التمسك بها .  
ولكنها حجية مؤقتة تنتهى بأحد سببين :  
١ - إلغاء الأمر لدى استئنائه أمام غرفة المشورة طبقاً للمواد ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٧ -  
إذا كان صادراً من قاضي التحقيق . و طبقاً للمادة ٢١٠ إذا كان صادراً من النيابة العامة .

٢ - ظهور دلائل جديدة مما تشير إليه الفقرة الثانية من المادة وهي الدلائل التي لا تكون قد عرضت على المحقق أو دخلت في تقديره عند إصدار الأمر بالآ وجه .  
ولا يتحصن الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى ضد هذا السبب الأخير إلى أن تنتهى المدة المسقطه للدعوى الجنائية .

وتحرم الفقرة الأخيرة المدعى المدني من حق طلب العودة إلى التحقيق فلا يكون أمامه إلا تقديم ما يتحصل عليه من دلائل جديدة إلى النيابة العامة التي يكون لها وحدها حق طلب العودة إلى التحقيق .

كما أنه ليس لقاضي التحقيق أن يعود إلى التحقيق من تلقاء نفسه . وينطبق هذا القول على كل من قام بالتحقيق وأصدر الأمر بالآ وجه ابتداء . مع ملاحظة أن النيابة العامة إذا كانت هي التي قامت بالتحقيق أولاً فإنه لا يمتنع عليها - باعتبارها سلطة جمع استدلالات - أن تتابع إجراءات ليس لها إلا صفة الاستدلال ، فإذا تجمع منها ما يقتضى العودة إلى التحقيق ، فلها أن تقرر إلغاء الأمر بالآ وجه والعودة إلى التحقيق في الدلائل الجديدة . ومنذ هذا القرار وحده تبدأ إجراءاتها في أخذ صفة إجراءات التحقيق .

ولقاضي التحقيق أن يرفض العودة إلى التحقيق إذا رأى أنه لم يجد في الدعوى ما يعتبر دلائل جديدة .

ونرى أنه إذا كان التحقيق قد تم بمعرفة قاضي التحقيق بناء على طلب النيابة العامة طبقاً للمادة ١٩٩ ، فإنه لا يجوز لها أن تعيد إجراء تحقيق في الدعوى بنفسها ، لأن ذلك يصطدم بنص المادة ٦٩ التي تجعل الاختصاص لقاضي التحقيق دون غيره متى كانت الدعوى قد أحيلت إليه - ذلك لأن الدعوى تظل قائمة بذات أبعادها الأولى إلى أن تنتضي المدة المسقطه لها .

أما إذا كان التحقيق قد تم بمعرفة مستشار منتدب لهذا الغرض بمقتضى المادة ٦٥ فليس للنياية العامة أن تعود إلى التحقيق إلا بعد عرض الأمر على وزير العدل .

ويلاحظ أنه إذا كان الأمر بالوجه لإقامة الدعوى صادراً من النيابة العامة ، فإنه يقوم سبب ثالث لإهدار حجيته - ذلك هو إمكان إلغائه من قبل النائب العام في خلال ثلاثة شهور طبقاً لنص المادة ٢١١ - تراجع .

### ● المبادئ القضائية :

★ جرى نص المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٢٠٩ - أي بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . وقوام الدليل الجديد وهو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمونة أنه بعد أن قيدت الأوراق برقم عوارض بالنسبة لحادث وفاة أحد المجنى عليها ، صدر فيها أمر الحفظ - وهو في حقيقة أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لسبق صدور انتداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي على الجثة وتوجيهها لبيان سبب الوفاة - حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنى عليه الآخر قيد برقم جنحة وقد سجل فيه آخرون وأسفر عما يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدارها أمرها السابق ، فإن ذلك مما يجيز لها العودة إلى التحقيق ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر في تلك الأدلة التي جددت أمامها .

( تنقض ١٩٧٣/١٢/١٦ مع س ٢٤ من ١٢٢٣ )

( وتنقض ١٩٨٤/١٢/٤ مع س ٣٥ من ٨٦٣ )



## الباب الرابع

### في التحقيق بمعرفة النيابة العامة

#### ● مقدمة :

تمثل نصوص هذا الباب العصب الرئيس لأحكام التحقيق الابتدائي في ظل النظام القائم منذ إعطاء النيابة العامة سلطة التحقيق بصفة أصلية في الجنايات والجنح على السواء ، وذلك في تعديل قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

وإذا كانت المادة ١٩٩ - التي أصبحت أول نصوص هذا الباب - تحيل على الأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية ، فإن واقع الأمر أن النصوص التالية قد حددت الإطار الأساسي لإجراءات التحقيق سواء من ناحية مباشرة التحقيق أو التصرف فيه أو إصدار أهم أمراحتياطي ضد المتهم وهو أمر الحبس . على أن الرجوع إلى النصوص الخاصة بقاضي التحقيق لتطبيقها على التحقيق الذي تقوم به النيابة العامة يقتضي موامة خاصة أشرنا إلى كل حالة منها في مناسبتها في التعليق على نصوص الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق .

( تراجع مقدمة الباب الثالث ) .

ويتعين - فضلاً عن ذلك - الإشارة إلى أن نصين من خارج قانون الإجراءات الجنائية يضيفان إلى النيابة العامة في تحقيق جرائم معينة سلطات قاضي التحقيق بكاملها - أي بما يجاوز النصوص الخاصة الواردة في هذا الباب التي حددت إطاراً خاصاً لإجراءات التحقيق بمعرفة النيابة العامة . وهذان النصان هما : المادة ٢/١٠ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، ثم المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة - الذي حل محل المادة ٢/٥ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين . وسنشير إلى أوجه تطبيقها في التعليق على المادة ١٩٩ .

#### المادة ( ١٩٨ )

##### ( ملغاة )

● ألغيت بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ في ١٢/٢٥/١٩٥٢

● نص المادة الملغاة :

يجب على النيابة العامة في الجنايات المكتسبة بها أن تنتقل فوراً إلى محل الواقعة طبقاً للمادتين ٣١ ، ٣٢ من هذا القانون ويجب عليها أن تغضّر قاضي التحقيق بانتقالها دون أن تكون ملزمة بانتظاره .

## المادة ( ١٩٩ )

فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقاً لأحكام المادة ٦٤ ، تبشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنج والجنبايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

● محلة القانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/ ١٩٥٢ :

● نص المادة قبل التعديل :

« للنيابة العامة أن تبشر التحقيق في مواد الجنج طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية » .

### ● التعليق :

يعطى النص الحالي للنيابة العامة الاختصاص الأصلي بتحقيق الجنبايات والجنج ويجعل اختصاص قاضي التحقيق استثنائياً في حدود ما تطلب النيابة العامة ندبه لتحقيقه من القضايا طبقاً للمادة ٦٤ .

والاحالة الواردة في النص على الأحكام المقررة لقاضي التحقيق يقيد بها بطبيعة الحال - مراعاة عدم تعارضها مع ما هو وارد في النصوص التالية باعتبارها نصوصاً خاصة .

ومع ذلك فإن المادة ١٠ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، والمادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة التي استغفرت أحكام المادة ٥ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن بعض النصوص المتعلقة بحريات المواطنين ، فبطل العمل بهذه الأخيرة بصدر القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - قد تضمنت إحالة أشمل على النصوص الخاصة بقاضي التحقيق بحيث يكون للنيابة العامة في هذه الأحوال السلطات الأوسع المقررة لقاضي التحقيق رغم وجود نص خاص بشأنها في هذا الباب - ونبين أهم آثار تطبيق هذين النصين فيما يلي :

تحقيق النيابة العامة في ظل المادة ١٠ من قانون الطوارئ لسنة ١٩٥٨ .

نصت المادة ١٠ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على أنه « فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية ، تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة ( المنشأة بقانون الطوارئ ) وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة فيها » .

« ويكون للنيابة العامة عند التحقيق كافة السلطات المحولة لها ولقاضي التحقيق وإغرفة الاتهام ( قاضي الإحالة ) بمقتضى هذه القوانين » .

ومؤدى هذا النص فيما نحن بصدده أن النيابة العامة عند توليها التحقيق - تمثل سلطة التحقيق بجميع درجاتها ، ويظهر ذلك على وجه الخصوص في شأن الحبس الاحتياطي الذي جعل القانون الاختصاص به متدرجاً من قاضى التحقيق إلى غرفة المشورة وستعرض لتفصيل ذلك في التعليق على المادة ٢٠١ .

غير أن ما يجب إيضاحه بوجه عام في شأن القضايا التي ينطبق عليها النص - هو أن استخدامه لمعياره القضائية التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة ، يقصر مدى النص في مرحلة التحقيق على القضايا المتعلقة بجرائم مما أنشئت محاكم أمن الدولة ( بمقتضى المادة ٧ من ذات القانون ) للفصل فيها وهي الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه دون الجرائم التي يجوز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه إحالتها إلى محاكم أمن الدولة طبقاً للمادة ٩ من ذات القانون . ذلك أن إحالة هذه الجرائم الأخيرة إلى محاكم أمن الدولة جوازية طبقاً لنص المادة ٩ المشار إليها . وعلى ذلك فلا تختص بها محاكم أمن الدولة إلا بعد قرار إحالتها إليها فعلاً ، وذلك لا يتم إلا بعد التحقيق . ومن ثم فإن منطق تتابع الخطوات الإجرائية في شأن جرائم القانون العام يقتضى أن تكون مرحلة التحقيق الابتدائي قد تمت في ظل الإجراءات العادية ، دون اعتبار للنصوص الخاصة الواردة في قانون الطوارئ ، ثم يبدأ منذ إحالتها إلى محاكم أمن الدولة تطبيق النصوص الخاصة الواردة في ذلك القانون - كعدم قبول الدعوى المدنية ، وعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة فيها ، وخضوعها لإجراءات التصديق مما هو منصوص عليه في المواد ١١ وما بعدها من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

ومع ذلك فإن أهم جرائم القانون العام التي تحال إلى محاكم أمن الدولة هي الجرائم التي أشارت إليها المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ( التي حلت بصدر هذا القانون محل المادة ٢/٥ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ) وخصتها ، في مرحلة التحقيق ، بإجراءات مشابهة لما نص علي في المادة ٢/١٠ من قانون الطوارئ . وهو ما نعرضه فيما يلي . غير أنه يلزم التنويه بأهمية التفرقة في أساس اتخاذ الإجراءات في كل حالة ، لأن الأساس في الحالين هو تشريعات استثنائية - وليس تشريع الإجراءات الجنائية الأصلية - مما تكون معه عرضة للتغيير في كل أن . ذلك فضلاً عن اختلاف الحالتين في بعض التفاصيل مما يتضح فيما يلي :

### تحقيق النيابة العامة في ظل المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة

نصت المادة ٢/٥ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن بعض النصوص المتعلقة بحريات المواطنين على أن « يكون للنيابة العامة في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثالث مكرراً من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بجانب الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق ولا تتقيد في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

ثم صدر القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ونصت المادة ٢/٧ منه على أن « يكون للنيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطة قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي

تختص بها محكمة أمن الدولة العليا . وهذه الجنايات تشمل طبقاً لنص المادة ٢ من نصوص قانون محاكم أمن الدولة - الجنايات الواردة في قانون العقوبات في الأبواب المشار إليها بالمادة ٢/٥ ق ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - بما يكون معه نص المادة ٢/٧ من قانون محاكم أمن الدولة - قد ألغى ، في مجال تطبيقه ، نص المادة ٢/٥ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ، طبقاً لحكم المادة الثانية من نصوص الإصدار للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والتي تقضى بإلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام قانون محاكم أمن الدولة المرافق - والنص القديم يتعارض مع النص الجديد حيث كان يحل النيابة عن القيد التي أشير إليها فيه ، على ما سيلي بيانه .

وتعطي هذه المادة للنيابة العامة سلطات قاضي التحقيق دون غرفة المشورة - على خلاف نص المادة ١٠ من قانون الطوارئ ، ولذلك يكون على النيابة العامة - في تحقيق هذه الجرائم - أن تلجأ إلى غرفة المشورة فيما هو من اختصاصاتها كما يلجأ إليها في التحقيق الذي يقوم به قاضي التحقيق . وقد ألغى النص الجديد في قانون محاكم أمن الدولة ما كان يشتمل عليه نص المادة ٢/٥ ق ٢٧ لسنة ١٩٧٢ من توسيع في سلطة النيابة العامة بأكثريتها هو مقتضى المادة ١٠ من قانون الطوارئ . ذلك بأنه كان يعطى النيابة العامة من التقيد في توليها التحقيق ، من كثير من القيود التي يفرضها قاضي التحقيق نفسه ، وذلك فيما ورد بالمواد التي أشار إليها النص ، فجاء نص المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يعطى النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق دون إعفاء لها من أي قيد من تلك القيود - تراجع المواد المشار إليها في نص المادة ٥ ق ٢٧ لسنة ١٩٧٢ اعلاه .

### المادة (١٩٩ مكرر)

لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة ايام من تقديم هذا الادعاء ، ولئن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة خلال ثلاثة ايام تسرى من وقت اعلانه بالقرار .

- مضافة بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ ثم عدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٢ في ١٧/٦/١٩٦٢ .
- النص القديم قبل التعديل كان عبارة « غرفة الاتهام » محل عبارة « محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة » في النص الحالي .

### ● التعليق :

تحقق هذه المادة ضماناً للمدعى بالحقوق المدنية أكبر مما يوفره النص المقابل في إجراءات قاضي التحقيق ( م ٧٦ ) حيث تحدد هذه المادة مهلة للفصل في قبول المدعى بالحقوق المدنية ، ثم تسمح باستئناف قرار الرفض . وللمدعى مصلحة مؤكدة في قبوله بهذه الصفة بعد أن اقتصر حق الطعن في القرار الصادر بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية على من له هذه الصفة دون مجرد صفة المجنى عليه - تراجع المادة ١٦٢ المعدلة ، كما تراجع المادة ٧٦ والتعليق عليها والمادة ٥١٩ من التعليمات العامة للنيابات الواردة تحتها .

## المادة ( ٢٠٠ )

لكل من أعضاء النيابة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه .

### ● التعليق :

تقابل المادة ٧٠ في إجراءات قاضى التحقيق .

### ● المبادئ القضائية :

★ أجاز الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - عند الضرورة تكليف معاون النيابة تحقيق قضية بأكملها ، وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفويًا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوى ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذى أصدر إذن التفتيش قد أثبت في صدر الإذن أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذى أثبتته يكفى لإثبات حصول النذب واعتبار إذن التفتيش صحيحاً ، ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافاً لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون .

(نقض ١٩٧٠/٢/٢٣ مج ٢١ ص ٢٨٤ ) .

(ونقض ١٩٨٠/٦/٨ مج ٣١ ص ١٣٧ )

★ ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة بتدب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقاً وشاملاً لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذى قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده - وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور للضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ١٩٦٣/٣/٢٥ مج ١٤ ص ٢١٦ )

★ تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الإذن الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية ( م ٢٠٦ ) . كما أنه لا يلزم أن يعين في هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الإذن . وكل ما يشترطه القانون أن يكون من أصدر الأمر مختصاً بإصداره ، وأن يكون المندوب للتنفيذ من مأمورى الضبط القضائى المختصين .

(نقض ١٩٧٤/٢/١١ مج ٢٥ ص ١٢٨ )

## ( المادة ٢٠١ )

الأمر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم ، أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل .  
ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار وأوامر الحبس الصادرة من النيابة العامة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها مالم تعتدها النيابة لمدة أخرى .

## ● التعليق :

تحتسب الأيام الأربعة منسوبة إلى تاريخ القبض على المتهم إذا كان عضو النيابة هو الذى أمر بالقبض عليه كرئيس للضبط القضائي ( م ٣٥ أو ٣٦ ) وتحتسب تلك الأيام الأربعة منسوبة إلى تاريخ تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضاً عليه بقرار من مأمور للضبط في حالة تلبس ( م ٢٤ ) أو بأمر صادر من سلطة التحقيق بضبطه وإحضاره ( م ١٢٦ ، ١٢٧ ) ، أو القبض عليه ( م ١٣٠ ) - تراجع النصوص المذكورة والتعليق عليها .

والتفرقة الواردة في النص بين هذين الوضعين أساسها أن ممثل المتهم أمام النيابة لا يتراخى عن القبض في الحالة الأولى ، أما إذا كان مقبوضاً عليه من قبل ( في الحالتين الأخيرتين ) فإن للسلطة التي قامت بالقبض أن تعرضه على سلطة التحقيق في خلال ٢٤ ساعة ، ولسلطة التحقيق أن تستجوبه في خلال ٢٤ ساعة أخرى ( م ١٣١ ) . ولهذا لزم تحديد موعد ينسب إليه بدء مدة الحبس الاحتياطي ومن المنطقي في هذا الصدد أن ينسب بدء المدة إلى وقت تسليم المتهم إلى النيابة وليس إلى وقت استجوابه حتى لا يتحمل عبء تأخير استجوابه بلا موجب .

## مدة امر الحبس الصادر من النيابة العامة في جرائم امن الدولة وقانون الطوارئ :

بناء على ما خول للنيابة العامة من سلطات قاضى التحقيق بمقتضى قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وقانون تشكيل محاكم أمن الدولة ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ( راجع ما تقدم في التعليق على المادة ١٩٩ ) يصدر أمر الحبس من النيابة العامة في الجرائم التي تسرى عليها تلك النصوص كما لو كان صادراً من قاضى التحقيق ، فينفذ طبقاً للمادة ١٤٢ ج لمدة خمسة عشر يوماً يكون للنيابة العامة مدها مدة أو مدداً أخرى بحيث لا يزيد مجموعها على ٤٥ يوماً - على نحو ما هو مذكور لقاضى التحقيق بالمادة سالفة الذكر - ولا يسرى في هذه الحالة ما تقضى به المادة ٢٠٢ من اللجوء إلى القاضى الجزئى لمدة الحبس - غير أن النيابة العامة تنقيد في أمرها بمد الحبس بالمدد المقررة لقاضى التحقيق والقاضى الجزئى ( ٤٥ يوماً - تراجع المادة ٣٩٠ ، ٣٩٢ من التعليمات العامة للنيابة - ادناه ) .

كما أن النيابة العامة تتقيد في مد الحبس بالشروط المقررة في المادة ١١٤٢ ج بشأن سماع أقوال المتهم قبل إصدار الأمر بمد الحبس .

وتنتهي سلطة النيابة في مد الحبس طبقاً للمادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانتهاء المدة المقررة لقاضي التحقيق ، فيتعين قبل مضي ٤٥ يوماً على بداية الحبس أن تعرض الأمر على غرفة المشورة ( م ٣٩٠ ، ٣٩٢ من تعليمات النيابة العامة ) لكي تمارس سلطتها المقررة لها في المادة ١٤٣ ج ١ .

أما في حالة صدور أمر الحبس طبقاً للمادة ١٠ من قانون الطوارئ، فإن سلطة النيابة في هذه الحالة تغطي المدد المقررة لغرفة المشورة فضلاً عن المقرر لقاضي التحقيق - طبقاً لتحويلها هذه السلطات جميعاً بمقتضى المادة سائلة الذكر . وعلى ذلك فإن للنيابة العامة أن تأمر بمد الحبس لمدة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً بعد انتهاء الخمسة والأربعين يوماً الأولى - طبقاً للمادة ١٤٣ . ولا تتقيد في النهاية إلا بما هو مقرر في الفقرتين الأخيرتين من تلك المادة من عرض الأمر على النائب العام بعد مضي ثلاثة شهور على حبس المتهم ، وعدم تجاوز مدة الحبس ستة شهور دون إحالة القضية إلى المحكمة المختصة ، أو الحصول على أمر منها - في الجنايات دون الجنح - بمد الحبس طبقاً لنهاية نص المادة المذكورة .

على أن امتداد سلطة النيابة في هذه القضايا إلى ما يدخل أصلاً في اختصاص غرفة المشورة دون عرض المتهم أو الأوراق على هيئة محكمة قبل مضي ستة شهور على أقرب الفروض بالنسبة للجنايات ( م ١٤٣ ج ١ ) يعادله ما نصت عليه المادة ٢/٦ من قانون الطوارئ من جواز التظلم من أمر الحبس لدى محكمة أمن الدولة المختصة بحيث يتعين أن يفصل في تظلمه خلال ٣٠ يوماً من تاريخه ويكون له أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة .

( تراجع آراء أخرى في مقال المستشار مدحت سراج الدين عن مدة الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية وقوانين ضمان حريات المواطنين والطوارئ - مجلة القضاة سنة ١٩٧٤ ، المستشار كمال موسى المتينى في كتابه الحبس المطلق عالم الكتب القاهرة ١٩٧٢ ص ٥٤ وما بعدها ومقال للمؤلف عن القبض على الأشخاص والحبس الاحتياطي ، مجلة المحاماة السنة الستون عدد ٣ ، ٤ مارس وأبريل سنة ١٩٨٠ ) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات .

انظر المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٢ من التعليمات - الواردتين بعد التعليق على المادتين ١٢٠٢ ج ١ .

### المادة ( ٢٠٢ )

إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة أربعة أيام أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي ليصدر أمراً بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .  
وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً .

● معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

● نص المادة قبل التعديل كان يذكر « قاضي التحقيق » محل « القاضي الجزئي » في النص الحالي .

### ● التعليق :

سماع أقوال المتهم ضروري قبل الأمر بمد الحبس ، ولا يكتفى النص بإعطائه حق المعارضة بعد صدور الأمر - كما كان الحال في ظل قانون تحقيق الجنايات السابق .

والمفروض أن تحسب مدة الأيام الأربعة الأولى ضمن الخمسة والأربعين يوماً التي تمتد إليها سلطة القاضي في مد الحبس ، لأن السياق يشملها ، ولا يقتصر الحد الأقصى المذكور على المدد التي يأمر القاضي بمد الحبس إليها . على أن تعليمات النيابة العامة تقوم على أساس أن للقاضي الجزئي مدة ٤٥ يوماً يمتد بها الحبس الاحتياطي بعد الأيام الأربعة التي يسرى فيها الأمر الصادر من النيابة العامة .

أما في حالة تمتع النيابة العامة بسلطات قاضي التحقيق - ( راجع التعليق على المادة السابقة ) - فتحسب المدد طبقاً للمادة ١/١٤٢ .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٣٩٠ - الأمر الصادر بالحبس من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة أيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل . فإذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطي فيجب عليها أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي في آخر يوم يسرى فيه أمر الحبس أو في اليوم السابق عليه إذا كان ذلك اليوم جمعة أو عطلة رسمية ليصدر أمره بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم وللقاضي الجزئي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس بمعرفته على خمسة وأربعين يوماً ، فإذا لم ينته التحقيق خلال هذه المدة يتعين إرسال القضية قبل انقضائها بوقت كاف إلى المحامي العام للنيابة الكلية أو رئيسها ليطالب إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة مد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إلى أن ينتهي التحقيق . ويجب سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم عند كل تجديد .



ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاثة شهور ، وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلاً للانتهاء من التحقيق ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور ، مالم يكن المتهم قد أعلن بإحاليته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة .

وإذا كانت التهمة المستندة إلى المتهم جنائية فيجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور بعد الحصول قبل انقضائها من المحكمة المختصة بنظرها على أمر يمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة .

**مادة ٣٩١ -** إذا استجاب القاضي الجزئي ، أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلى طلب مد حبس المتهم احتياطياً ، فلا يجوز عرض ما يقدم بعد ذلك من طلبات الإفراج - خلال سريان مدة الحبس احتياطياً - على القاضي أو المحكمة إلا في الموعد المحدد لتجديد الحبس ، كما لا يجوز استدعاء المتهم من السجن لهذا الغرض قبل ذلك .

ويقوم أعضاء النيابة بالتأشير على ما يقدم من تلك الطلبات سواء إليهم أو إلى القاضي أو إلى المحكمة المذكورة بعرضها مع المتهم على القاضي أو المحكمة في الموعد المحدد لتجديد الحبس .

**مادة ٣٩٢ -** للنيابة إذا باشرت التحقيق في جناية مما تختص بنظره محكمة أمن الدولة العليا أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً لمدة خمسة عشر يوماً ، ويجوز لها بعد سماع أقوال المتهم أن تصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً .

وإذا لم ينته التحقيق ، ورات النيابة مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في الفقرة السابقة وجب اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من هذه التعليمات .

## المادة ( ٢٠٣ )

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة . وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمراً بما تراه وفقاً لأحكام المادة ١٤٣ .

● مدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

ثم عدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي أحل عبارة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة محل عبارة « غرفة الاتهام » في النص السابق .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة وجب على النيابة العامة إرسال الأوراق إلى قاضي التحقيق ليتولى هو إجراء التحقيق .

ولقاضي التحقيق في هذه الحالة مد الحبس الاحتياطي ثلاثين يوماً . فإذا لم ينته التحقيق بعد ذلك . وجب عرض الأوراق على غرفة الاتهام لمد الحبس الاحتياطي كاللمقرر في المادة ١٤٣ .

### ● التعليق :

يتعين عرض الأوراق على غرفة المشورة أيضاً في حالة التحقيق في ظل المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .

أما في حالة التحقيق في ظل المادة ١٠ من قانون الطوارئ ، فإن النيابة العامة هي التي تأمر بمد الحبس على أن تلتزم بسماع أقوال المتهم في شأن المد - إعمالاً لنص المادة ١٤٣/١ ( ويراجع التعليق على المادة ٢٠١ ) .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

تراجع المادة ٢٩٠ الواردة تحت المادة ١٢٠٢ ج .

### المادة ( ٢٠٤ )

للنيابة العامة أن تفرج عن المتهم في أي وقت بكفالة أو بغير كفالة .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٤١١ : يجوز للنيابة أن تفرج عن المتهم في أي وقت بكفالة أو بغير كفالة ، ولها أن تفرج عن المتهم حتى ولو كانت قد طلبت مد حبس المتهم احتياطياً واستجيب لطلبها ، وذلك إذا وجدت بعد الحبس دواع تقتضي الإفراج ، وبظل هذا الحق للنيابة طالما كان التحقيق في يدها ، ولا يجوز الإفراج عن المتهم بكفالة دون استجواب عملاً بما تقرره الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولا يجوز الإفراج عن المتهمين في المواعيد المحددة لعرضهم على القضاة لتجديد الحبس إذا لم يجد في الأوراق جديد .

### المادة ( ٢٠٥ )

للقاضي الجزئي أن يقرر كفالة للإفراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتداد الحبس . وتراعى في ذلك أحكام المواد من ١٤٦ إلى ١٥٠ .

● معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٢٩ في ٢٨/٩/١٩٧٢ وأضيفت فقرة ثانية بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٢ .

● نص المادة قبل التصحيح كان يذكر « قاضي التحقيق » محل « القاضي الجزئي » في النص الحالي .

● الفقرة المضافة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والمضافة بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ :

« وللنيابة العامة في مواد الجنائيات أن تستأنف الامر الصادر من القاضى الجزئى بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا .  
وتراجع في ذلك لحكام المواد ١٦٤ فقرة ثانية ومن ١٦٥ إلى ١٦٨ » .

### ● التعليق :

أعاد القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المادة إلى ما كانت عليه في تعديل سنة ١٩٥٢ ، حيث حذف الفقرة الثانية التى أضيفت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والتى كانت تجيز للنيابة العامة استئناف الامر الصادر من القاضى الجزئى بالإفراج في جنائية على غرار ما هو مقرر في شأن الامر المماثل الذى يصدر من قاضى التحقيق - بمقتضى المادة ١٦٤ / ٢ - تراجع ، ويراجع التعليق عليها .

## المادة ( ٢٠٦ )

لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم او منزل غير منزله إلا إذا اتضح من امارات قوية انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطبات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكتب البرق جميع البرقيات ، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيلات المحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية او جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر .

ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على امر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق .

وإن جميع الأحوال يجب أن يكون الامر بالضبط او الاطلاع او المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ، ويجوز للقاضى الجزئى أن يجدد هذا الامر مدة او مددا أخرى مماثلة .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطبات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها او المرسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها . ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم الأوراق إلى ملف الدعوى او بردها إلى من كان حائزا لها او من كانت مرسلة إليه .

● معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - عدد رقم ٢٩ في ٢٨ / ٩ / ١٩٧٢

### ● نص المادة قبل التعديل .

لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذى تجريه تفتيش غير المتهمين ، او منازل غير المتهمين ، أو ضبط الخطبات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من قاضى التحقيق .

## ● التعليق :

تمائل نصوص المواد ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ في الباب الثالث ( ويراجع التعليق عليها ، وعلى المادة ١٩٩ )

ويلاحظ أن اتخاذ أى إجراء مما هو وارد في هذه المادة يلزم فيه للنياية العامة - طبقاً للفقرة الثانية - الحصول على أمر مسبب من القاضي الجزئى . ويسرى هذا القيد في جميع الأحوال بما في ذلك الأحوال التى تخول فيها النياية العامة سلطات قاضى التحقيق بمقتضى المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، إذ أن هذه المادة لم تحل النياية العامة من القيد الوارد بالمادة ٢٠٦ أ ج ، في حين كانت تعفيها من التقيد به المادة ٢/٥ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ التى ألغيت بمقتضى تعارضها مع المادة ٢/٧ ق ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - راجع ما تقدم في التعليق على المادة ١٩٩ . على أن المادة ٣/٣٣٠ ، ٤/٧٠٦ من التعليمات العامة للنيابات تشير إلى عدم لزوم إذن القاضي الجزئى في الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

## ● من التعليمات العامة للنيابات

مادة ٢٢٢ : يعطى القاضي الجزئى الأمر بالتفتيش للنياية العامة ، لكى تتولى تنفيذه بنفسها أو بواسطة من تندبه من مأمورى الضبط القضائى ، ولا يجوز للقاضى اعطاء هذا الأمر مباشرة لمأمورى الضبط بناء على طلبه .

مادة ٣٣٣ : يجوز للنياية تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر بالتفتيش من القاضي الجزئى ، ولا يشترط أن يكون هذا التكليف بتنفيذ الأمر مسبباً .

مادة ٧٠٧ : لا يملك مأمورو الضبط القضائى ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال وعليه فلا يجوز مخاطبة القاضي الجزئى في ذلك وإنما عليهم الرجوع للنياية في هذا الخصوص وهى التى تطلب الإذن من القاضي الجزئى الذى له أن يرفض أو يأمر به . وبعد ذلك يجوز للنياية أن تقوم بتنفيذ الإذن أو أن تندب لذلك أحد من مأمورى الضبط القضائى .

## ● المبادئ القضائية :

★ التعديل المدخل على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضي الجزئى بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية مسبباً ، إلا أن ذلك لا ينسحب إلى الأمر الصادر من النياية العامة بتكليف أحد مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئى بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النياية العامة بذلك .

( نقض ١٩٧٤/٢/١١ مع م ٢٥ ص ١٢٨ )

( وانظر نقض ١٩٧٤/٢/١١ ضمن مبادئ ٢٠٠ )



ويكون نظر التظلم والفصل فيه على الوجه المبين بالمادة ١٤٤ وما بعدها .  
ويتجدد حق المتهم في التظلم متى انقضى ثلاثون يوما من تاريخ آخر قرار صدر في هذا الشأن .  
والمحكمة المختصة أثناء نظر الدعوى أن تصدر أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهم .

### المادة ( ٢٠٨ مكررا دأ )

يجوز للنائب العام إذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما أو غيرهما من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أن يامر ضمنا بتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية .

كما يجوز له أن يامر بتلك الإجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضمنا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت إليهم من غير مال المتهم .

ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الإدارة أن يعين لإدارة الأموال وكيلًا يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل .

• مضافة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٨٢ في ١٢ / ١٠ / ١٩٦٧ .

### ● التعليق :

الباب الرابع من الكتاب الثامن من قانون العقوبات خاص باختلاس المال العام والعدوان عليه والقدر .

والسلطة المخولة للنائب العام يمارسها كإجراء من الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم ، وتقريبا على ما للنائب العامة من سلطة التحقيق . ويؤكد ذلك ورود هذا الحكم ضمن الباب الرابع الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة . ولذلك لا تقوم هذه السلطة إذا ندب قاضي لتحقيق القضية ، كما لا تقوم إذا ما أحيلت الدعوى إلى المحكمة .

والأمر يكون بمنع المتهم من التصرف أو من الإدارة أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية - المتعلقة بأموال المتهم ، بطبيعة الحال .

والمنع من التصرف هنا يؤدي إلى مجرد عدم نفاذ التصرف في مواجهة ما حددته الفقرة الثانية من المادة التالية ، ولا يبطل التصرف في حد ذاته .

والأمر باتخاذ تلك الإجراءات ضد الزوج أو الأولاد القصر - المنصوص عليه في الفقرة الثانية - يضمن الحقوق المدنية المترتبة للدولة أو المجنى عليه دون الغرامة الجنائية . ويقع على من يؤمر ضده بتلك الإجراءات عبء إثبات أن الأموال المتحفظ عليها إنما آلت إليه من غير مال المتهم .

وقد صدر قرار وزير العدل رقم ٩٩٤ في ٢٨ / ٦ / ١٩٧٦ بشأن قواعد اختيار الوكيل في الإدارة وواجباته وتنظيم سجل قيد الأوامر تنفيذاً للمادتين ٢٠٨ مكررا «أ» ، ٢٠٨ مكررا «ب» من قانون الإجراءات الجنائية . وتشير بعض نصوصه (م ١٢ - ١٤) إلى إمكان الأمر بالإجراء التحفظي من غير النائب العام - رغم أن نص المادة يقصر الاختصاص على النائب العام .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٦٦ : تختص بأوامر المنع من التصرف في الأموال أو إدارتها ، المشار إليها في المادة السابقة إدارة الأموال المتحفظ عليها ، بناية الأموال العامة العليا ، ويخصص للقيد في الإدارة المذكورة الجداول والدفاتر والسجلات المنصوص عليها في المادة ٦٠ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ ، ويجرى القيد فيها طبقاً للأحكام المبينة بالمادة المذكورة .

#### المادة ( ٢٠٨ مكررا «ب» ) (٥)

يجوز لكل ذي شأن أن يتظلم من الأمر المشار إليه في المادة السابقة إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى التي اتخذ الإجراء ضلعاً لتنفيذ ما عسى أن يقضى به فيها أو إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بحسب الأحوال . كما يجوز للنائب العام في كل وقت العدول عما أمر به أو التعديل فيه .

ويجب في جميع الأحوال أن يبين في الأمر الصادر بالتصرف في الدعوى الجنائية أو الحكم الصادر فيها ما يتبع في شأن الإجراء الصادر به الأمر المشار إليه في المادة السابقة ، ولا يحتج عند تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة أو برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو بتعويض الجهة المجنى عليها بحسب الأحوال بأى عمل قانوني يصدر بالمخالفة للأمر المشار إليه من تاريخ قيد هذا الأمر في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

● مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٨٣ في ١٢ / ١٠ / ١٩٦٧

#### ● التعليق :

الحق في التظلم يثبت لكل ذي شأن ، فيثبت للمتهم وزوجه وأولاده ، كما يثبت لكل من تعامل معهم تعاملًا يكون معه الإجراء الذي أمر به النائب العام ماساً بحقوقه قبلهم .

ويكون الاختصاص بنظر التظلم - لغرفة المشورة كلما كانت الدعوى غير منظورة أمام إحدى المحاكم . أما إذا أحييت الدعوى إلى المحكمة بعد الأمر بالإجراء التحفظي ، فإن التظلم منه يرفع إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى - مع ملاحظة ما يأتي :

١ - سلطة النائب العام طبقا لنهاية الفقرة الأولى من المادة في العدول عما أمر به أو التعديل فيه في أي وقت - تنقيد على أية حال بانتهاء اتصال النيابة العامة - كسلطة تحقيق - بالدعوى ، وذلك بإحالتها إلى المحكمة طبقا للقواعد العامة ، فلا يملك التعديل في الإجراء والعدول عنه بعد رفع الدعوى .

٢ - أنه يتعين على النيابة العامة أن تحدد موقفها بالنسبة لما اتخذ من هذه الإجراءات التحفظية في الأمر الصادر بالآوجه لإقامة الدعوى أو في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة طبقا لمطلع الفقرة الثانية ، فإذا كان قرار النيابة هو باستمرار الإجراء المأمور به عند الإحالة إلى المحكمة ، فإنه يتم التظلم إلى المحكمة في شأن ما تم الأمر به من إجراءات طبقا لصدر المادة .

ويراجع التعليق على المادة السابقة في شأن قرار وزير العدل المشار إليه في نهاية النص .

### المادة ( ٢٠٨ مكررا ج ) (٥)

يجوز للمحكمة عند الحكم برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجرائم المشار إليها في المادة ٢٠٨ مكررا د١ - أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها أن تأمر ببناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال نوى الشان ، بجواز تنفيذ هذا الحكم في أموال زوج المتهم وأولاده القصر ، ما لم يثبت أنها آلت إليهم من غير مال المتهم .

● مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٨٢ في ١٢ / ١٠ / ١٩٦٧ .

### ● التعليق :

تقتصر السلطة المخولة للمحكمة في هذه المادة على الالتزامات المدنية ، فلا تشمل تنفيذ الغرامة تمشيا مع مبدأ شخصية العقوبة . ويراجع التعليق على المادة ٢٠٨ مكررا د١ .

### المادة ( ٢٠٨ مكررا د ) (٥)

لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة . دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة و ١٣ مكررا فقرة أولى و ١١٤ و ١١٥ من قانون العقوبات .



وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد لفائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذاً في أموال كل منهم بقدر ما استفاد .

ويجب أن تقبّل المحكمة محامياً للدفاع عن وجه إليهم طلب الرد إذا لم يتيبوا من يتولى الدفاع عنهم .

• مضافة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ - الجريدة الرسمية عدد ٣١ في ٣١/٧/١٩٧٥ .

### ● التعليق :

إذا تولى المتهم بعد رفع الدعوى تستمر الإجراءات في مواجهة الورثة أو المستفيد أمام ذات المحكمة .

أما إذا تولى قبل رفع الدعوى فإنها ترفع للحكم بالرد بعد الوفاة أمام المحكمة الجنائية المختصة أصلاً ولو أن الرد له طبيعة الجزاء المدني ولا يكون في الدعوى متهم بل ورثة أو مستفيدين - ذلك أن قانون الإجراءات الجنائية إنما يخاطب القضاء الجنائي دون غيره ، ويتم إحالتها بمقتضى الإجراءات المعتادة أمام المحكمة المختصة نوعياً بالجريمة - وذلك ضد الورثة والموصى لهم ومن أفاد من الجريمة فائدة جدية .

والنص هنا يتضمن استثناء من القواعد العامة حيث ينشئ اختصاصاً جديداً للمحكمة الجنائية بدعوى مدنية على أساس الإثراء بلا سبب لا على أساس المسؤولية التقصيرية - بالنسبة لمن أفاد من الجريمة ، فضلاً عن أنه يجعل الدعوى المدنية تقوم أمام المحكمة الجنائية غير تابعة لدعوى جنائية .

### المادة ( ٢٠٩ )

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى . تصدر أمراً بذلك وتأمر بالإفراج عن المتهم المحبوس ما لم يكن محبوساً لسبب آخر ، ولا يكون صدور الأمر بان لا وجه لإقامة الدعوى في الجنائيات إلا من المحامي العام أو من يقوم مقامه .

ويجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التي بنى عليها .

ويعلن الأمر للمدعي بالحقوق المدنية . وإذا كان قد تولى يكون الإعلان لورثته جملة في محل إقامته .

• محلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرراً في ١٩٨١/١١/٤ .

● استبدل القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ عبارة المحامي العام بعبارة «رئيس النيابة» في النص الاصل .

● نص المادة قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون لو أن الدلائل غير كافية للاتهام ، تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وتأمرا بالإفراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر .

### ● التعليق :

يفترق نص هذه المادة عن نص المادة المقابلة في إجراءات قاضي التحقيق (م ١٥٤) في أنه لم يحدد أسبابا للأمر بالأوجه لإقامة الدعوى ، فترك للنياية بهذا أن تقرربالوجه لإقامة الدعوى لعدم الجنائية ، أو عدم الصحة ، أو لعدم كفاية الأدلة ، وكذلك لعدم الأهمية أو اكتفاء بالجزاء الإدارى . وراعى في ذلك أن يترك لها فرصة التصرف بمسئوليتها كسلطة اتهام لا كسلطة تحقيق فحسب ، فتوقف إجراءات رفع الدعوى الجنائية دون سبب قضائى ، بل لأسباب تتعلق بمسئولياتها في تقدير مدى ملائمة رفع الدعوى الجنائية .

غير أن التقرير بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية في هذه الأحوال الأخيرة لا يحوز الحجية التى تكون للأمر الصادر لسبب قضائى بعدم الجنائية أوعدم كفاية الأدلة . ومن ثم فإنه يجوز العدول عنه في أى وقت كما يجوز العدول عن أمر الحفظ ، ودون تقيد بالأوضاع المقررة في المادة ٢١١ - وذلك إلى أن تضى المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

وعلى ذلك فإنه يستوى صدور مثل هذا الأمر في جنائية من المحامى العام أو ممن دونه ، ولا يكون في ذلك أكثر من مخالفة للتعليمات ، إذ هو لا حجية له أصلاً . فالواقع أن الأمر الذى يصدر من النيابة العامة لعدم الأهمية أو اكتفاء بالجزاء الإدارى هو أمر بالحفظ بصفتها سلطة اتهام رئيس أمرا بالأوجه لإقامة الدعوى على أساس قيامها بالتحقيق . فهو مجرد موقف سلبي ككل أوامر الحفظ - راجع التعليق على المادة ٦١ .

( قارن نقض ١٩٧٢/٥/٧ مع س ٢٢ ص ٦٥٢ - أدناه ) .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٨٦٤ : إذا قررت النيابة طلب متهم ، ثم أنهت تحقيقها دون سؤاله ، فإن ذلك لا ينطوى على أمر ضمنى بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله .

مادة ٨٦٥ : الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى المبنى على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التى يعاقب عليها القانون يكتسب كأحكام البراءة حجية بالنسبة لجميع المساهمين فيها ، ولا يكون كذلك إذا كان مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يحوز حجية إلا في حق من صدر لصالحه .

**مادة ٨٧٥ :** الأمر الذي تصدره النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية أو اكتفاء بالجزاء الإداري ليس إلا إيقافا للتحقيق عند مرحلة معينة ، ومن ثم فلا يجوز حجية تمنع من العودة للتحقيق ويجوز العدول عنه في أي وقت - ولو بغير ظهور أدلة - طالما لم تنتقض الدعوى الجنائية بمضي المدة .

ولا يجوز للمدعي بالحقوق المدنية الطعن في مثل هذا الأمر .

### ● المبادئ القضائية :

★ الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر . ولما كان الثابت من التحقيقات أن الجريمة موضوع الدعوى قد ارتكبها شخص واحد قاد السيارة وقت وقوع الحادث ودار التحقيق الذي أجرته النيابة العامة حول متهم آخر غير الطاعن وتناول التحقيق استجواب الطاعن وتوجيه التهمة إليه ثم أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على ذلك المتهم الآخر وحده ، فإن هذا التصرف ينطوي حتما على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون ادخاله بعد ذلك متهما في الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وبإدائه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .

( نقض ١٩٧٢/١١/١٩ مع ٢٣ من ١٢٠٧ )

( ونقض ١٩٨٥/١٢/٢٠ مع ٣٦ من ١١٨٨ )

★ الأمرا بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية وإن جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه ، إلا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن كل ما صدر عن النيابة العامة إنما هو اتهامها أربعة غير المطعون ضده بارتكاب الجريمة دون أن تذكر شيئا عنه ، سوى أنها كانت قد قررت طلبه ثم أنهت تحقيقها دون سؤاله ، فإن ذلك لا ينطوي حتما وبطريق اللزوم العقلي على أمر ضمنى يالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله يحول دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المباشر ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٦/١/٢٦ مع ٢٧ من ١١٢ )

★ يعد الأمر الذي تصدره النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها في شكوى يحفظها إداريا أيا ما كان سببه - أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء بصيغة الأمر بالحفظ الإداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه . وهو أمر له حجية التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مدام الأمر قائما ، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد استندت في الأمر الصادر منها إلى عدم أهمية الواقعة المطروحة ، مدام الأمر قد صدر بعد تحقيق قضائي مباشره بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون - طبقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٤ والمواد ١٩٩ وما بعدها من قانون الإجراءات - مما يجعله حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ويحول دون الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد صدوره إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو إلغاء النائب العام في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ،

ذلك بأن المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ - قد خولت النيابة العامة أن تصدر بعد التحقيق أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لأى سبب كان بغير نص يقيّد الحالات التي تصدر النيابة فيها هذا الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة للمدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - أن يطن في الأمر الصادر من النيابة العامة في الشكوى المشار إليها وفقا لما تقضى به المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذ جانب الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم جواز الطعن هذا النظر فإنه يكون قد خالف صحيح القانون متعينا نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها .

(نقض ١٩٧٢/٥/٧ مع س ٢٣ من ٦٥٢)

(ونقض ١٩٨٢/١/٢٤ مع س ٣٣ من ٨٠)

★ من المقرر أن الأمر بالأوجه - كسائر الأوامر القضائية والأحكام - لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن بل يجب - بحسب الأصل - أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات الفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجها للسير فيها فالتأشير على تحقيق يرافقه بأوراق شكوى أخرى محفوظة مادام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأى على عدم رفع الدعوى لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها - لما كان ذلك ، فإن الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر يكون على غير سند ويكون الحكم إذ قضى برفضه قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٨/١١/١٩ مع س ٢٩ من ٧٨٩)

(ونقض ١٩٨٣/١/٢ مع س ٣٤ في ٢٢)

### المادة (٢١٠) (٥)

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم علم أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

ويحصل الطعن بتقرير في لقم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان المدعى بالحقوق المدنية بالأمر .

ويرفع الطعن إلى محكمة الجنائيات منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنائيات وإلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنح والمخالفات . ويتبع في رفعه والفصل فيه الأحكام المقررة في شأن استئناف الأوامر المماثلة الصادرة من قاضي التحقيق .

• عدلت بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي أحل نظام مستشار الإحالة كجهة طعن محل غرفة الاتهام ، ثم عدلت الفقرة الأخيرة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكررا في ١٩٨١/١١/٤ حيث أُلغى مستشار الإحالة واستبدلت به في تلك الفقرة عبارة محكمة الجنائيات منعقدة في غرفة المشورة .

كما عدلت الفقرة الأولى بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ . وذلك بإضافة عبارة مما لم تكن .. الخ الفقرة .

● نص المادة عند صيورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام غرفة الاتهام ، ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٦٢ وما بعدها .

● التعليق :

تقابل المادة ١٦٢ وما بعدها في إجراءات قاضي التحقيق .  
وقد استبعد «المجنى عليه» من نص المادة عند تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ،  
فاقتصرت على المدعى بالحقوق المدنية . (يراجع التعليق على المادتين ١٦٢ ، ١٩٩ ،  
مكررا) .

● المبادئ القضائية :

★ جرى قضاء محكمة النقض على أنه متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد ، فإن  
أي طريق آخر لا يقوم مقامه . وإذا كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تخول  
المدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في ميعاد عشرة أيام من  
تاريخ إعلانه ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن بالأمر المذكور إلى  
أن قرر بالطعن فيه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن طعن المدعى بالحقوق المدنية في الأمر المنه  
عنه ، قد تم في موعده القانوني ، يكون قد أصاب صحيح القانون .  
(نقض ١٩٧٥/١/٢٢ مع ٢٦ ص ٥٥٤ )

★ متى كان الطاعن قد نسب إلى ضابط المباحث وآخر (المطعون ضده) واقعة تحصلها منه على سند  
بطريق الإكراه ، وكانت النيابة العامة قد استبعدت في قرارها قيام إكراه وقع على الطاعن لإجباره على  
التوقيع على السند ، فإن هذا التصرف ينطوي حتما على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل  
ضابط المباحث والمطعون ضده عن هذه الواقعة . وقد استأنفه الطاعن على هذا الاعتبار ضدهما معا ومن  
ثم يكون استئنائه جائزا بالنسبة إلى المطعون ضده ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز  
الاستئناف بالنسبة له قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ومتى كان القرار بأن لا وجه قد  
صدر في تهمة تحصل لضابط المباحث على سند بطريق الإكراه ، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن  
ما قام به الضابط قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة وبسببها فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جواز  
الاستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحا .  
(نقض ١٩٧١/٤/٥ مع ٢٢ ص ٣٤٥ )

★ للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام غرفة المشورة في الأمر الصادر من النيابة العامة في جنحة بالآ  
وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقا للمادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإلغاء الأمر بالآ وجه لإقامة  
الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعني كفاية الأدلة قبل المتهم لتقديمه للمحاكمة .  
(نقض ١٩٦٩/٣/١٧ مع ٢٠ ص ٣٣١ )

★ للمدعى بالحقوق المدنية الطعن على الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أمام الجهة المختصة في أي وقت إلى أن يعلن به وتنقضي ١٠ أيام على الإعلان .  
(تقضى ١٩٨٠/١/٢٩ ق س ١٧٥)

### المادة (٢١١) (٥)

للنائب العام أن يلغى الأمر المذكور في مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره ، ما لم يكن قد صدر قرار من محكمة الجنايات او من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، حسب الاحوال ، برفض الطعن المرفوع عن هذا الامر .

● ملاحظة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ثم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ العدد ٤ مكرري ٤/١١/١٩٨١ الذي اهل عبارة « محكمة الجنائيات » محل عبارة « مستشار الإحالة » - التي كانت بدورها قد حلت محل عبارة « غرفة الاتهام » - في تعديل ١٩٦٢ .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
« للنائب العام أن يلغى الأمر المذكور في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، إلا أنه لا يجوز ذلك إذا صدر قرار من غرفة الاتهام برفض الطعن المرفوع لها من هذا الامر » .

### ● التعليق :

لم تحدد المادة أسبابا لإلغاء الأمر من قبل النائب العام .

ومع ذلك فإن الأمر تتحصن حجته ضد سلطة النائب العام ، إذا ما كان قد رفض الطعن فيه أمام جهة الطعن القضائية بصرف النظر عن أسباب الطعن - قانونية أو موضوعية - وبصرف النظر عن أسباب رفضه .

على أن مجرد رفع الطعن لا يسلب النائب العام حقه في إلغاء الأمر قبل الفصل في الطعن .

كذلك فإن رفض الطعن لا يحول دون العودة للتحقيق إذا ظهرت دلائل جديدة - طبقا للمادتين ١٩٧ ، ٢١٢ .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٨٧١ : للنائب العام أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف المختص إلغاء الأمر بعدم وجود وجه في مدى الثلاثة اشهر التالية لصدوره ، وقراره في ذلك قرار قضائي ، ولا يتوقف على اتباع إجراءات معينة ، بل يجوز له إصداره من تلقاء نفسه أو بناء على تظلم من صاحب الشأن ، ويشترط لإصدار قرار

الإلغاء ألا يكون الأمر قد طعن فيه بالاستئناف أمام (مستشار الإحالة) أو محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، وقضى برفض الطعن المرفوع عنه .

مادة ٨٧٢ : إذا صدر الأمر بعدم وجود وجه من النائب العام ، فلا يجوز له العدول عنه ، وكذلك لا يجوز له إلغاء الأمر الصادر من المحامي العام الأول ، أما إذا صدر الأمر من المحامي العام لدى محكمة الاستئناف فيجوز للنائب العام إلغاؤه .

## المادة ( ٢١٢ )

### ملغاة

● الفيت بالقانون ١٩٧٠ لسنة ١٩٨١ ، وسبق أن عدلت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● نص المادة قبل إلغائها :

للنائب العام والمُدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من مستشاري الإحالة أو محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى . ويتبع في ذلك أحكام المادتين ١٩٥ و ١٩٦ .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

« للمجنى عليه والمُدعى بالحقوق المدنية والنائب العام الطعن بطريق النقض في القرار الصادر من غرفة الاتهام برفض الطعن المقدم من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية في الأحوال وبالأوضاع المقررة في المادتين ١٩٥ ، ١٩٦ . »

## المادة ( ٢١٣ )

الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ .

● التعليق :

تقابل المادة ١٩٧ في إجراءات قاضي التحقيق .

● المبادئ القضائية :

★ جرى نص المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ - أي بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفة أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة

١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه بعد أن قيدت الأوراق برقم عوارض بالنسبة لحادث وفاة أحد المجنى عليهما ، وصدر فيها أمر بالحفظ - هو في حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لسبق صدور انتداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي على الجثة أو تشريحها لمعرفة سبب الوفاة - حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنى عليه الآخر قيد برقم جنحة وقد سجل فيه آخرون وأسفر عما بعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدارها أمرها السابق ، فإن ذلك مما يجيز لها العودة إلى التحقيق ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي جدت أمامها .

( نقض ١٩٧٣/١٢/١٦ مع ٢٤ من ١٢٢٣ )

★ من المقرر أن أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق هو في صحيح القانون أمراً بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية له بمجرد صدوره بحيثية التي تمنع من العودة إلى التحقيق إلا في الحالات وبالكيفية التي قررها الشارع في المادة ٢٠٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، ولو جاء الأمر في صيغة الحفظ الإداري وسواء كان مسبباً أم لم يكن .

( نقض ١٩٨٤/١٢/٤ مع ٣٥ من ٨٦٤ )

### المادة ( ٢١٤ )

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة ، ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنح المضرة بالفرد الناس - فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنائيات مباشرة .

وترفع الدعوى في مواد الجنائيات بإحالتها من المحامي العام أو من يقوم مقامه إلى محكمة الجنائيات بتقرير اتهام تبين فيه الجريمة المسندة إلى المتهم بارتكابها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها ، وترفع به قائمة بمؤدى أقوال شهود وأدلة الاثبات ، وينبذ المحامي العام من تلقاء نفسه محامياً لكل متهم بجنائية صدر أمر بإحالتها إلى محكمة الجنائيات إذا لم يكن قد وكل محامياً للدفاع عنه ، وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنائيات خلال العشرة أيام التالية لصدوره .

ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ .

على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها ، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة ، وفي أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كانت بعض الجرائم من



**اختصاص المحاكم العلية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العلية ما لم ينص القانون على غير ذلك .**

● مجلة أضرها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - للجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكررا من ١١/٤/١٩٨١ .

وكانت قد عدلت بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ ، ثم بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● نص المادة كما صدر بها القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة ثابتة ثبوتها كلفيا على شخص أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور وإذا رأت أن التهمة جنائية تحيلها إلى قاضي التحقيق .

● الفقرة الأولى على حالها منذ عدلت بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ وكانت تنقلها فقرة أخرى هي أصل الفقرة الثانية الحالية ، وكان نصها الآتي :

« وترفع الدعوى في مواد الجنائيات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق التكليف بالحضور أمام «غرفة الاتهام» . واستبدلت بعبارة غرفة الاتهام مستشار الإحالة» في تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - إلى أن عدلت إلى النص الحالي بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

● الفقرة الثالثة مضافة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١/٢/١٩٥٦ .

● أضاف القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ فقرة بين الثانية والثالثة المذكورتين واستبدلت فيما بعد في تعديل ١٩٦٢ ، وكان نصها كالآتي :

« ومع ذلك إذا كانت الجنائية من الجنائيات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ رفعت النيابة العامة الدعوى عنها وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ .

● الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

### ● التعليق :

ترفع الدعوى إلى محكمة الجنب بعد التحقيق - بذات الأوضاع التي ترفع بها بعد جمع الاستدلالات وقبل التحقيق (م ١/٦٣) . ومع ذلك فقد ردد النص الاستثناء الوارد في م ١٥٦ خاصا بجرائم النشر ، وفيها يصدر أمر إحالة يعلن إلى المتهم ويخرج بإعلانه الدعوى من حوزة النيابة ، ثم يجرى تحديد الجلسة وتكليف المتهم بالحضور فيها طبقا للإجراءات المقررة لمحكمة الجنائيات - م ٣٧٤ وما بعدها . وإنما ورد بالنص أن الإحالة تكون إلى محكمة الجنائيات مباشرة - وذلك على حذف قضايا الجنائيات حيث أنها على خلاف هذه الجنب - كانت تمر على غرفة الاتهام أو غرفة المشورة (أو على مستشار الإحالة في الفترة التي قام فيها ذلك النظام) ، وذلك قبل أن يلغى نظام الإحالة بشكل عام بإلغاء نظام مستشار الإحالة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وكأثر لهذا الإلغاء أصبحت الجنائيات جميعا تحال مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنائيات مع اتباع التفصيل الآتي :

في الجنايات يكون رفع الدعوى بإعلان قرار الاتهام إلى المتهم دون تكليفه بالحضور لجلسة معينة . وإنما تحدد الجلسة التي يكلف للحضور بها - بعد إرسال الأوراق إلى محكمة الاستئناف طبقاً للمادة ٢١٤ مكرراً ، ويمقتضى سلطات رئيس محكمة الاستئناف المذكورة في المادتين ٢٧٠ ، ٢٧١ أ ج .

وقد أنشأت المادة ١٦٠ مكرراً حالة تجنّب خاصة من سلطة النائب العام أو المحامي العام وحدهما . (تراجع وإراجع التعليق عليها) .

وكانت المادة ٣٦٦ مكرراً المضافة إلى قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ٥ لسنة ١٩٧٢ - قد أدخلت استثناء خاصاً بجنايات الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بحيث ترفع الدعوى في شأنها مباشرة من النيابة العامة إلى دوائر خاصة من دوائر محكمة الجنايات . ومنذ صدور القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة أصبحت هذه الجنايات تحال إلى تلك المحاكم مباشرة من النيابة العامة طبقاً للمادة ٣ من ذلك القانون فيما عدا جنايات الباب السادس عشر من قانون العقوبات (التزوير) ، فإنها بقيت خاضعة لحكم المادة ٣٦٦ مكرراً ، وما زالت تتميز طبقاً لهذا النص بأن تعرض على دوائر خاصة .



ويلاحظ أن المقصود في الفقرة الثالثة من النص هو الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ منذ تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وليس الفقرة الأخيرة منها حالياً .



هذا وصدر القرار برفع الدعوى من درجة أدنى من المحامي العام يترتب عليه عدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني .. ويلاحظ أن عبارة «من يقوم مقامه» الواردة بالنص بقيت بالنص منذ أن كان يعطى الاختصاص بالتصرف في الجنايات «رئيس النيابة أو من يقوم مقامه» استناداً إلى المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية التي كانت تجيز للنائب العام أن يتدبّر أحد وكلاء النيابة للقيام بعمل رئيس النيابة وليس في القانون ما يجيز التدبّر للقيام بعمل المحامي العام .

وقد تضمنت الفقرة الثالثة من المادة - المعدلة بالقانون ٧٠ لسنة ١٩٨١ ، والفقرة الأخيرة المضافة بذلك القانون - الأحكام التي كانت تنظم إحالة الدعوى إلى المحكمة من قبل مستشار الإحالة قبل إلغاء هذا النظام بالقانون المشار إليه - وذلك في المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٠ - الملغاة (تراجع) .

ويلاحظ بشأن نذب المحامي عن المتهم بجناية أن النص يقصر ذلك على أحوال الإحالة إلى محكمة الجنايات . أما إذا أحيلت الدعوى إلى محكمة الجنح طبقاً للمادة ١٦٠ مكررا فلا يتحتم حضور محام مع المتهم .

هذا وبالنسبة للأحداث ، فإن المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ توجب ذلك أيضاً أمام محكمة الأحداث ، كما تجيز نذب محام للحدث المتهم في جنحة إذا كان سنه يزيد على ١٥ سنة .



وبالنسبة للفقرة الأخيرة ( المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لتحل محل المادتين ١٨٢ ، ١٨٣ للمفاتيح ) يكفي الارتباط البسيط فلا يشترط أن يكون الارتباط غير قابل للتجزئة ، إلا في الحالة الواردة بنهاية المادة ( وأصلها م ١٨٣ الملقاة ) .

فيذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة - بالنسبة إلى متهم واحد - وجبت إحالته عن الجرائم المرتبطة - إلى محكمة واحدة للحكم عليه بعقوبات واحدة عنها طبقاً للمادة ٢٢ عقوبات .

هذا وقد لا تكون الإحالة إلى محكمة واحدة ممكنة في حالة تعدد المتهمين إذا كانت بعض الجرائم المرتبطة من اختصاص محاكم خاصة كمحاكم الأحداث فتخضع لأحكام القانون ٢١ لسنة ١٩٧٤ أو المحاكم العسكرية فتخضع لقواعد الاختصاص الواردة في قانون القضاء العسكرى - وذلك فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٨ مكررا من ذلك القانون ( انظر مقدمة الفصل القادم ) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١١٨٥ : يجب أن ترسل النيابة الكلية إلى محكمة الاستئناف المختصة قضايا الجنايات التي يأمر رئيس النيابة ( أو مستشار الاحالة بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، وتقوم المحكمة الابتدائية بإخطار المحامي الذي يندب في الدعوى للدفاع عن المتهم مع التأشير بذلك في جدول المحامين . وتتولى محكمة الاستئناف وإرسال صور قضايا الجنايات الخاصة بالنيابة إلى النيابة الكلية لتوزيعها على الأعضاء وإرسال الصور الخاصة بالمحامين إلى المحكمة الابتدائية لتوزيعها عليهم .

#### ● المادة ( ٢١٤ مكررا ) :

إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقديم المحضر إلى المحكمة .

### ● التعليق :

حلت هذه المادة محل المادة ١٩٢ الملغاة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى نظام مستشار الإحالة . والتحقيقات التكميلية في هذه الحالة تمارسها النيابة باعتبارها سلطة جمع استدلالات ، وتقدم محضرها بهذه الصفة إلى المحكمة بدليل أن النص يقصر سلطة النيابة في هذه الحالة على تقديم المحضر إلى المحكمة دون أن يخولها اتخاذ أية إجراءات ضد المتهم المحال من قبل . وتبقى سلطة الحبس والإفراج في شأنه للمحكمة طبقاً للمادة ١٥١ ج . أما إذا تعلق الأمر بوقائع جديدة أو بمتهمين جدد بحيث أصبحت الإجراءات متعلقة بجرائم جديدة غير ما هو محال إلى المحكمة . فإنه يكون للنأيبة العامة كامل السلطة في تحقيقها ولو كانت متصلة بالدعوى المنظورة مادامت لا تكون معها وحدة واحدة تشغلها حجية الحكم الذي يصدر فيها ، كما هو الشأن في الجرائم متتابعة الأفعال أو الجرائم المستمرة ولو اقتضت تدخلاً إرادياً متجداً من جانب الجاني ( انظر ١٤٥٤ ج والتعليق عليها ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ التحقيق الذي لا تملك النيابة إجراؤه هو الذي يكون متعلقاً بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما إذا كان التصرف خاصاً بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فإن للنأيبة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التي أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمة أخرى عن ذات الجريمة ، وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد إلى شيء منها لا يكون له محل . مادام الثابت أن الطاعن ساهم في ارتكاب الجريمة .

( نقض ١٩٦٣/٣/٢٦ مع ١٤ من ٢٣٥ )

( نقض ١٩٨٤/٢/١٩ مع ٣٥ من ١٦٣ )

★ وقضى بعد ذلك بأن :

★ النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي وأن من واجبها إجراء التحقيق التكميلي عند الاقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة وتقديم المحضر إليها مباشرة . ومن ثم فإن ما ينهاه الطاعن من بطلان تحقيق النيابة التكميلي الذي أجرى بعد إحالته إلى محكمة الجنايات وبطلان أي دليل لاحق لاسيما تعرف الشاهد عليه لا يكون له سند .

( نقض ١٩٨٤/٢/١٩ مع ٣٥ من ٦٢٣ )

## المادة ( ٢١٤ مكررا د. )

يرسل ملف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف فوراً ، وإذا طلب محامى المتهم أجلاً للاطلاع عليه يحدد له رئيس المحكمة ميعاداً لا يتجاوز عشرة أيام يبقى خلالها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى له الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسمائهم في القائمة سابقة الذكر على يد محضر الحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الإعلان وإيداع مصاريف انتقال الشهود .

● مضافة بالقانون ١٩٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية مج ٤٤ مكرر في ١١/٤/١٩٨١ .

### ● التعليق :

حلت هذه المادة محل المادتين ١٨٩ ، ١٨٦ - المملكتين بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى ألغى نظام مستشار الإحالة .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا قصر المتهم في إعلان شهوده كما تقضى بذلك المادة ١٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية ( التى حلت محلها الفقرة الثانية من نص المادة الحالية ) مع ما كان في الوقت من فسخه ، فلا جناح على المحكمة إذا لم تجبه إلى دلب التأجيل لإعلانهم .

( نقض ١٩٥٦/٥/١ مع ٧ ص ٧٠٨ )

★ وقانون الإجراءات الجنائية قد رسم في المواد ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق فلا تريب على المحكمة إذا عرضت عن طلب سماع شهود النفى الذين طلب سماعهم بجلسة المحاكمة ولم تستجب إليه .

( نقض ١٩٥٥/١١/٩ مع ٦ ص ١٣٣٢ )

★ وأنه وإن كانت محكمة الموضوع في حل من عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفى مادام لم يسلك السبيل الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادتين ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ إلا أن هذا مشروط بأن يكون استنادها في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من القانون المشار إليه ومن ثم فلا يجوز إذا كان موضوع الشهادة متعلقاً بالواقعة أو منتجاً فيها أن ترفض المحكمة سماعهم إلا إذا رأت أن الفرض من طلب سماعهم إنما هو الحيل أو النكالية . وإن فمتى كانت المحكمة إذا رفضت سماع شهود النفى الذين لم يعلنهم المتهم وفقاً للمادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه وغلت رفض الطلب بما قالت من كذب هؤلاء الشهود عل افتراض أنهم سوف

يرددون ما قالوه في التحقيق - فإن هذا الرفض يكون لغير العلة التي خولها القانون هذا الحق من أجلها .  
وتكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(نقض ١٩٥٤/٤/١٣ مع ٥ ص ٥٢٢ )

كذلك فإنه فيما يتعلق بشهود الواقعة وليس مطلق شهود نفى - فإنه :

★ المحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكناً ، ويتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقيم لهم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يقوم بإعلانهم .

(نقض ١٩٨٥/١١/٢٦ مع ٣٦ ص ١٠٤٥ )

## **الكتاب الثانى**

### **فى المحاكم**

● يشمل ثلاثة أبواب

الباب الأول : فى الاختصاص

المواد ٢١٥-٢٣١

الباب الثانى : فى معاكم المخالفات والجنىح

المواد ٢٢٢-٣٦٥

الباب الثالث : فى معاكم الجنايات

المواد ٣٦٦-٣٩٧





# الباب الأول

## في الاختصاص

### الفصل الأول

#### في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية

##### ● مقدمة :

يتحدد اختصاص المحاكم بالنسبة إلى نوع الجريمة ، وبالنسبة إلى شخص المتهم ، كما يتحدد الاختصاص من حيث المكان .

وتحدد المواد الواردة في هذا الفصل توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية العادية من حيث نوع الجريمة ، ومن حيث المكان .

أما بالنسبة للاختصاص من حيث الأشخاص . فلم ترد في هذا الفصل أية نصوص في هذا الشأن . والأصل بطبيعة الحال أن اختصاص المحاكم الجنائية عام بالنسبة لكل الأشخاص كما هو بالنسبة لكل أنواع الجرائم في مجموعها .

غير أن هناك تشريعات خاصة تورد أحكاماً استثنائية بالنسبة للقواعد العامة الواردة في هذا الفصل . وهذه التشريعات تعطى الاختصاص لغير المحاكم العادية في أحوال خاصة - بالنظر إلى نوع الجريمة ، أو شخص المتهم كما يحدد بعضها قواعد متميزة للاختصاص المكانى . ومن ذلك :

— القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى يجيز إحالة بعض جرائم القانون العام إلى محاكم أمن الدولة التى تنشأ بمقتضى أحكامه عند إعلان حالة الطوارئ - ( تراجع المادة ٩ منه أدناه ) .

— قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ - الذى يمنح للمحاكم العسكرية الاختصاص بمحاكمة الفئات العسكرية المنصوص عليها فيه - ولو كان ذلك عن جرائم القانون العام ، بحيث لا تتولاها في هذه الحالة المحاكم الجنائية العادية - كما يمنح للمحاكم العسكرية الاختصاص في شأن غير العسكريين في أحوال معينة ، ويجيز إحالة بعض جرائم القانون العام إلى تلك المحاكم بقرار من رئيس الجمهورية ( تراجع المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، مكرراً منه أدناه ) .

— قانون الأحداث ٢١ لسنة ١٩٧٤ الذى يعطى لمحاكم الأحداث بتشكيلها وإجراءاتها الخاصة - الاختصاص بمحاكمة الأحداث عما يرتكبون من جرائم من أى نوع كانت - جنائيات أو جنحا أو مخالفات ، ويصرف النظر عن كونها من اختصاص محاكم الجنح أو الجنائيات لو وقعت من غير الأحداث . هذا وينص ذلك القانون على بعض قواعد خاصة للاختصاص المكانى - ( تراجع م ٣٠ منه أدناه ) .

— قانون محاكم أمن الدولة ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذى أقام محاكم خاصة تختص دون غيرها بالنظر فى بعض الجرائم على وجه التحديد وأهمها تلك التى وردت فى الأبواب الأولى والثانى والثالث مكررا والثالث والرابع من قانون العقوبات . وقد نزع بذلك اختصاص المحاكم العادية بتلك الجرائم ، وأصبح اختصاص محاكم أمن الدولة بها اختصاصا أصيلا على وجه الاستمرار كنوع من المحاكم يدخل فى الهيكل القضائى العام للمحاكم الجنائية ، ولو أن تشكيلها فى بعض الأحيان تدخل فيه عناصر غير قضائية ( م ٢/٢ من القانون ) وهو وضع شاذ . ( انظر م ٣ من القانون - أدناه ) .

هذا وقد كان قضاء النقض يسير فى إطاره على أن الاختصاص العام فى المسائل الجنائية يبقى دائما للمحاكم الجنائية العادية . بحيث إنه إذا حدث أن حوكم شخص أمام محكمة جنائية عادية - فى حالة تدخل فى اختصاص محكمة خاصة ، فإنه إذا ما صدر الحكم انتهائيا بعدم الطعن فيه فإنه يجوز حجية الشئ المقضى فيه ولا تجوز إعادة المحاكمة أمام المحكمة الخاصة .

هذا فى حين أنه إذا صدر الحكم من محكمة خاصة فى حالة ليست من اختصاصها كان حكمها متعديا لصدوره من جهة لا ولاية لها بالنظر فى الدعوى .

على أن قانون الأحكام العسكرية نص فى المادة ٤٨ منه على أن السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقررها إذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أولا . غير أن ذلك لا يمنع من حجية الحكم الصادر من المحكمة العادية إذا كان انتهائيا أو أصبح نهائيا قبل صدور أى قرار أو حكم مخالف من جهة القضاء العسكرى .

هذا وقد نص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة على أن تختص تلك المحاكم دون غيرها بما نص عليه من جرائم « م ٣ من القانون » . والنص على هذا النحو يمكن أن يحمل على أنه سلب لولاية المحاكم العادية فى شأن الجرائم الواردة فى قانون محاكم أمن الدولة ، وذلك يؤكد الوضع الشاذ لهذه المحاكم التى يدخل فى تشكيلها عناصر غير قضائية على نحو ما أسلفنا .

● **نصوص للمقارنة :**

**المادة ٩ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ :**

« يجوز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .

**المادة ٤ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ :**

يخضع لأحكام هذا القانون الأشخاص الآتون بعد :

- ١ - ضباط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والإضافية .
  - ٢ - ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموماً .
  - ٣ - طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية .
  - ٤ - أسرى الحرب .
  - ٥ - أي قوات عسكرية تشكل بأمر رئيس الجمهورية لتأدية خدمة أو خاصة أو وقتية .
  - ٦ - عسكريو القوات الحليفة أو المحققون بهم إذا كانوا يقيمون في أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دواية تقضي بخلاف ذلك .
  - ٧ - المحققون العسكريين أثناء خدمة الميدان ، وهم :
- كل مدني يعمل في وزارة الحربية أو في خدمة القوات المسلحة على أي وجه كان .

**المادة ٥ من قانون الأحكام الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ :**

تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

- ١ - الجرائم التي ترتكب ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة .
- ٢ - الجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية .
- ٣ - الجرائم التي تقع في المعسكرات أو التكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو الأشياء أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

**المادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ :**

مع مراعاة أحكام المادة السابقة تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام ، التي تحال إلى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .

**المادة ٧ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ :**

تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على ما يأتي :

- ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أوجد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم .
- ٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهمين غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

المادة ٨ مكرر من قانون الأحكام العسكرية المضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ :

يختص القضاء العسكري بالفصل في الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام هذا القانون ، وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكامه إذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون وذلك كله استثناء من أحكام القانون ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

ويطبق على الحدث عند ارتكابه إحدى الجرائم ، أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه عدا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٢ منه .

ويكون للنسابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لكل من النيابة العامة والمراقب الاجتماعي المنصوص عليها في قانون الأحداث .

ويصدر وزير الحربية بالاتفاق مع وزير الداخلية والشؤون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنفيذ التدابير التي يحكم بها في مواجهة الحدث .

المادة ٢٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث :

تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون ، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث .

المادة ٣٠ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث :

يتحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه إحدى حالات التعرض للانحراف أو بالمكان الذي يضبط فيه الحدث أو يقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال .

المادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محكم أمن الدولة :

تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنائيات المنصوص عليها في الأبواب « الأول » و « الثاني » و « الثاني مكرر » و « الثالث » و « الرابع » من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ ، لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفي قرار رئيس

الجمهورية بالقانون رقم ٢ ، لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن ، وفي القانون رقم ٤٠ ، لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ ، لسنة ١٩٧٩ والجرائم المرتبطة بها . وكذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ ، لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ ، لسنة ١٩٥٠ ، الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح ، أو القرارات المنفذة لها ، وذلك إذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس .

وترفع الدعاوى في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل فيها على وجه السرعة .

وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم رقم ٩٥ ، لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ ، لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما أو القرارات المنفذة لهما ، كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ ، لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن والعلاقة بين المؤجر والمستأجر .

وتفصل المحكمة في هذه الدعاوى على وجه السرعة .

## ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وأن الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

(نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ مع س ٢٤ ص ٦٧٥)

(ونقض ١٩٧٣/٦/٢٥ مع س ٢٤ ص ٧٩٠)

★ لما كانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المتهم - الطاعن - حدث لم تجاوز سنه ثمانية عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة . وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة أمام محكمة أول درجة في ظل قانون الأحداث الجديد - فقد نظرت الدعوى محكمة الجنب العادية « محكمة جنح أبو حماد » المشكلة من قاض فرد قضى في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها - فإن محكمة ثاني درجة إذ لم تفتن لهذا الخطأ المتعلق بالنظام العام لاتصاله بولاية القاضي الذي أصدر الحكم المستأنف - وقضت في موضوع الدعوى ، فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه - إذ كان يتعين عليها أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف لعدم اختصاص المحكمة الجزئية العادية التي أصدرته بمحاكمة المتهم الحدث .

(نقض ١٩٨٤/٥/١٥ مع س ٣٥ ص ٥٠٢) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه صادرا في جريمتين مما تختص بنظره محاكم أمن الدولة المنشأة أعمالا للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - دون غيرها - . وإذا كان الطاعن لا ينازع في أن المحكمة الجزئية التي فصلت في الدعوى كانت مختصة بنظرها فإن الحكم المطعون فيه يكون صادرا بدوره من محكمة مختصة بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم المستأنف . ولا ينحصر هذا الاختصاص بإعلان حالة الطوارئ وما

يستتبعه ذلك من تشكيل محاكم أمن دولة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( نقض ١٩٨٤/١١/٢٠ مع ص ٣٥ ص ٧٨١ ) .

★ من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية . ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وإن أجاز في المادة التاسعة منه إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه أول تشريع آخرى نص على انفرادها في هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها ، وكانت الجريمة التي أسندت إلى المتهمين وهي السرقة ليلا من شخصين فأكثر من مسكن بواسطة التسور حالة كون أحد المتهمين يحمل سلاحا ظاهرا وقد وقعت هذه الجريمة بطريق التهديد باستعمال السلاح - معاقبا عليها بالمادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، وكانت النياية العامة قد قدمت إلى المحاكم العادية ، فإن الاختصاص بمحاكمتهم ينعد للقضاء الجنائي العادي ، ويكون النعى بصدد الحكم من محكمة غير مختصة ولاثيا على غير أساس .

( نقض ١٩٧٨/١١/٣٠ مع ص ٢٩ ص ٨٣٩ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٣/٢٨ مع ص ٣٦ ص ٤٦٣ ) .

★ تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن : « السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا ، ولما كانت التحقيقات قد أرسلت للنيابة العسكرية » لما تبين للمحقق أن الطاعن جندى بالقوات المسلحة « فرأت أن الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينعد للقضاء العادي ، ومن ثم يكون النعى على الحكم من محكمة الجنائيات بأنه صدر من جهة غير مختصة ولاثيا بإصداره على غير سند من القانون .

( نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ مع ص ٢٤ ص ٦٧٥ ) .

★ لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قد جرى على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا ، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري ، وتمارس السلطات المنوطة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، فإنها هي التي تختص بالفصل فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها ، وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الذي لا يقبل ، فإذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما ، تعين على القضاء العادي أن يفصل فيها ، دون أن يعيدها مرة أخرى إلى السلطات القضائية العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص ، فإذا حكم القضاء العادي بعدم الاختصاص الولائي بعد ما سبق خروج الدعوى من ولاية القضاء العسكري ، كان الحكم بعدم الاختصاص الولائي في هذه الحالة منهيا للخصومة ومانعا من السير فيها ، فيجوز الطعن فيه بالنقض .

( نقض ١٩٧١/٦/٢٠ مع ص ٢٢ ص ٤٧٨ ) .

★ تنص المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات على أن « كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ يدفع نفقة لزوجته أو .. وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس

مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين .. « وجرى نص المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه « إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو .. يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدأته محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوما ، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أضر كفيلا فإنه يخل سبيله .. وقد أصدر الشارع المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ونص فى مادته الأولى على أنه : « لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو .. قد استنفد الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات بما مفاده أن المشرع أقام شرطا جديدا علق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات بالإضافة إلى الشرط الوارد بها أصلا ، بالنسبة للخاضعين فى مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية - مقتضاء وجوب سبق التجاء الصادر له الحكم بالنفقة إلى قضاء هذه المحكمة « قضاء الأحوال الشخصية » واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيبها . لما كان ذلك ، وكان هذا الشرط متصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها فإنه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها - ولولم يدفع أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها فى المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها ، بل انساق إلى تقرير قانونى خاطئ ، هو أن لها دوما الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الجنائى ، فإنه فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون يكون مشويا بالقصور .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٣ مع ٢٤ ص ١١٢٢ ) .

★ لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات العسكرية هى وحدها التى تقر ما إذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قد قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكرى وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره ، فإنها هى التى تختص بالفصل فيها إذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها وبالتالي فى اختصاص القضاء العسكرى . وقرارها فى هذا الصدد هو القول الفصل الذى لا يقبل تعقيبا ، فإذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء العادى أن يفصل فيها دون أن يعيدها مرة أخرى إلى السلطات العسكرية التى قالت كلمتها فى هذا الخصوص ، وإذا كان الثابت مما سطره الحكم المطعون فيه وبما لا يمارى فيه الطاعن أن تحقيقات الدعوى الماثلة قد أحيلت إلى النيابة العسكرية فاجابت بكتابتها المؤرخ ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظرها ، وهو ما يتعقد معه الاختصاص بالفصل فيها للقضاء العادى ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأشار إلى أنه ليس فى أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المخبرات العامة ما يخرج الدعوى المتصلة به من يد النيابة العسكرية التى تباشر بالنسبة لها كافة سلطاتها المخولة بموجب قانون الأحكام العسكرية الرقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، ومنها حقها فى تقرير ما إذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها أم لا طبقا لنص المادة ٤٨ منه ، ومن ثم

يكون الحكم قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولاتيا بنظر الدعوى ويكون النعى عليه لذلك في غير محله ولا تجوز الحاجة من بعد بالتزام ما نص عليه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه في شأن الإذن برفع الدعوى أو تمثيل جهاز المخابرات في تشكيل هيئة المحكمة طالما أن الدعوى اقتصت عن مجال تطبيق أحكامه .

(نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ مع س ٢٩ ص ٤٥٧) .

(ونقض ١٩٨١/٦/١٠ مع س ٣٢ ص ١٤٨) .

★ لئن كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون الأحكام العسكرية قد جرى نصها بأن تسرى أحكام هذا القانون على كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكامه ، إلا أن المستفاد من هذا النص أن المشرع جعل الاختصاص لجهة القضاء العسكري منوطا بتوافر صفة معينة لدى الجاني وقت ارتكابه الجريمة هي الصفة العسكرية التي تثبت له أصلا أو حكما بمقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون . ولما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة لم يكن ضابطا بالقوات المسلحة ، وإنما كان موظفا بإحدى الشركات ، فإن الدفع بعدم اختصاص يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧١/٤/١١ مع س ٢٢ ص ٢٥٠) .

★ إن المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ثم نصت المادة الخامسة منه والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

« أ » الجرائم التي تقع في المعسكرات أو التكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

« ب » الجرائم التي تقع على معدات وأسلحة وبخائرووثائق وأسرار القوات المسلحة ، كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه « تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي :

« ١ » كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تاديتهم وظائفهم .

« ٢ » كافة الجرائم التي ترتكب من الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون » . وإذا كان ما تقدم ، وكانت التهمة المسندة إلى الطاعن الثاني « رقيب بالقوات المسلحة » - وهي تهمة ضرب - ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المشار إليه ، ولم تقع من الطاعن بسبب تادية أعمال وظيفته فإن الاختصاص بمحاكمته ينعقد للقضاء العادي طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الأحكام العسكرية ، إذ يوجد معه مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

(نقض ١٩٧٠/٤/٢٦ مع س ٢١ ص ٦٣١) .

(ونقض ١٩٨٥/٤/١٤ مع س ٣٦ ص ٥٦٣) .

(ونقض ١٩٨٢/١١/١٦ مع س ٣٣ ص ٨٨٧) .

★ أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ سنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، إلا أنه ليس في هذين القانونين ولا في أي تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي اسندت إلى الطاعن معاقبا عليها بالمادة ١/٢٢٤ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة



قد قدمت إلى المحاكمة أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع الجرائم ، ولم يقر القضاء العسكري اختصاصه بمحاكمته ، فإن الاختصاص بذلك ينعقد للقضاء الجنائي العادي وما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .  
(نقض ١٩٨٢/١١/١٦ مع ٣٣ ص ٨٨٧ ) .

★ لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به منذ ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تتجاوز سنه ثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة .. » كما نص في المادة ٣٢ منه على أنه « لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية . فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير .. » وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الأحداث أن والدة المتهم قدمت بطلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ شهادة ميلاده التي ثبت من إطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مما يقطع بأن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ قد تجاوزت ثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة ، ومن ثم فلا يعد حدثاً في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .. ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنابات القاهرة بإحالة المتهم .. إلى محكمة الأحداث قد عول في تقدير سنه على أقوال هذا المتهم التي لم تتأيد بوثيقة رسمية أو بتقدير خبير ، وكان هذا الخطأ الذي كشفت عنه شهادة ميلاد المتهم قد حجب محكمة الجنابات عن استبانة اختصاصها بالفصل في موضوع الدعوى فإنه يكون من المتعين إعمالاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبول طلب النيابة العامة لتعين المحكمة المختصة وبتعيين محكمة جنابات القاهرة للفصل في الدعوى بالنسبة للمتهم .  
(نقض ١٩٧٧/٤/١٠ مع ٢٨ ص ٤٧٢ ) .

★ إن الشارع إذ نص في المادة ٢٩ من القانون ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث على أنه « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف » فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أي محكمة أخرى سواها - لما كان ذلك - وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام . وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المتهم المظنون ضدها حدث لم تتجاوز الرابعة عشرة من عمرها وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة في ظل قانون الأحداث الجديد الذي سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها أحكامه لم تقدمها النيابة العامة لمحكمة الأحداث المختصة وحدها بمحاكمتها بل قدمتها إلى محكمة الجناح العادية « محكمة جنح قسم شبين الكوم » المشكلة من قاض فرد قضى في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثاني درجة إذ قضت بإلغاء الحكم المستأنف لاندفاع ولاية القاضي الذي أصدره وبإعادة الأوراق إلى النيابة لإجراء شئونها فيها فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون ، ولا محل لما ذهبت إليه النيابة الطاعنة من أنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أن تصحح البطالان الذي شاب حكم محكمة أول درجة وتتصدى للفصل في الدعوى عملاً بالمادة ١٩٩ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية - لأن ذلك محله أن يكون لمحكمة أول درجة ولاية الفصل في الدعوى ابتداء ، وإذ كانت ولايتها منسحرة عن الحكم في الدعوى فإن قضاءها فيها - ولو بعقوبات مقررة للأحداث - يكون في هذه الحالة معدوم الأثر قانوناً ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن يقتصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف على نحو ما فعل الحكم المطعون فيه لأن القول بغير ذلك معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لا تملك محكمة الدرجة الأولى محاكمتها عنها لخروجها عن دائرة

ولايتها ، فضلا عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لم تتصل بها المحكمة طبقا للقانون ، علاوة على ما فيه من حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان الاختصاص بمحاكمة المتهم - المظنون ضدها - ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها على ما سلف بيانه ، فإن الحكم المظنون فيه إذ انتهى في قضائه إلى إلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وفق ما توجبه المادة ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون قد خالف القانون في شيء مما ينحصر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه .  
(نقض ١٩٧٧/١٢/٤ مج ٢٨ ص ١٢٠٠ ) .

★ الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ، وتجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(نقض ١٩٨٠/١٠/٢٧ مج ٣١ ص ١٧٤ ) .  
( ونقض ١٩٨٠/١١/١٢ مج ٣١ ص ١٨٥ - في شأن الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة وذلك لاتصال هذا الدفع بالولاية ) .

★ من المقرر أن مخالفة قواعد الاختصاص في المواد الجنائية بما في ذلك الاختصاص الولائي لا يترتب عليه إلا بطلان الحكم الصادر من محكمة غير مختصة وليس من شأنه أن يجعل الحكم منعذما لأن اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم لا لوجوده قانونا .  
(نقض ١٩٨١/٣/٤ مج ٣٢ ص ٢١٤ ) .

## المادة ( ٢١٥ )

تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة ، عدا الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد .

● معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الجريدة الرسمية العدد ١٣٦ في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل :

• تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . وتحكم أيضا في الجنايات التي يميلها إليها قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام طبقا للمادتين ١٥٨ و ١٧٩ أو التي تقر هي نظرها طبقا للمادة ٣٠٦ .

● انظر المادتين ١٥٦ ، ٢١٤ والتعليق عليهما .

● المبادئ القضائية :

★ مادامت الوقائع الواردة في المقال الذي يسأل عنه المتهم بالقتل في حق المجنى عليه لا يتعلق أى منها بصفته نائبا أو وكلا لمجلس النواب ، بل هي موجهة إليه بصفته فردا من أفراد الناس فيكون الاختصاص بالنظر في الدعوى المرفوعة بها لمحكمة الجنب لا لمحكمة الجنايات .  
(نقض ١٩٥٠/٥/١٧ مج ١ ص ٦٥٧ ) .

## المادة ٢١٦ ،

تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية وفي الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجناح المضررة بالفرد والنفس وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها .

● مدلة القانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ في ١٢/٢٥/١٩٥٢ .

● نص المادة قبل التعديل .

تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية وفي الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها .

● انظر المادة ١٧٧/١ .

● المبادئ القضائية :

★ مفاد نص المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة ، وسياسة التشريع الإجرائي بعمامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن نوع العقوبة التي قد توقع بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التي تثبت في حقه . والمعلول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى إذ يتمتع عقلاً أن يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء كانت الجريمة قلقة أو ثابتة النوع ، وأياً كان السبب في النزول بالعقوبة عن الحد المقرر قانوناً وإذا كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لسرقة يعود وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون العقوبات هي الحبس أو الأشغال الشاقة ، فإن ذلك يقتضى حتماً أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم في أي من هذه الجرائم هي محكمة الجنايات ، لأن الخيار في توقيع أي من هذه العقوبات لا يتصور إلا أن يكون للمحكمة التي تملك توقيع أشدها ، وإذا قضت محكمة الجنايات بما يخالف هذا النظر فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٦٩/٤/٢١ مع ٢٠ ص ٥٣٩ ) .

★ الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني ، الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة المسندة إلى المتهم وأن من واجبيها أن تحصى الواقعة المطروحة على جميع كيويفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكانت الواقعة المطروحة على محكمة الجنايات - دون إجراء تحقيق فيها بالجلسة - تعد من بعد أعمال القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ - جنحة سرقة معاقبة عليها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فقد كان على المحكمة - محكمة الجنايات - أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعياً بنظرها ، أما وهي ولم تغل وفصلت في موضوعها وأنزلت على المظنون ضده عقوبة جنائية فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٧٨/٥/١٥ مع ٢٩ ص ٥١٦ ) .

★ لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أحيلت أصلاً إلى محكمة الجنايات بوصفها جنائية قتل عمد ولم ترهى أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن فإنه كان متعيناً عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية . أما الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية فلا مجال له - وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى من تلك المادة - إلا إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبيّنة في أمر الإحالة وقيل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

( نقض ١٩٧٧/١١/٦ مج ٢٨ ص ٩٠٢ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٣/٢٨ مج ٣٦ ق ٤٧٩ ) .

★ لما كانت الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحق المدني إلى المتهمين نشرها متهماً إياهم بالقذف والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بلجنة مراجعة الأغاني بهيئة الإذاعة والتلفزيون وليست موجهة إليه بصفته من أحاد الناس ومن ثم فإن الاختصاص يتعقد لمحكمة الجنايات بنظر الدعوى ولا عبرة بكون المدعى بالحق المدني أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف والسب موجهة إليه وليس إلى اللجنة ومن ثم فإن محكمة الجنايات إذ وجدت اختصاصها تكون قد خالفت القانون مما يتعين معه تعيين محكمة جنايات القاهرة محكمة مختصة بنظر الدعوى .

( نقض ١٩٨٤/٤/١٧ مج ٣٥ ص ٤٣١ ) .

## المادة ( ٢١٧ )

يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه .

### ● المبادئ القضائية :

★ تنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه » وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد دلل بأدلة لا يجادل الطاعن في أن لها معيبتها من الأوراق - على أنه أي الطاعن يقيم بدائرة محكمة الجمالية ويخلص إلى اختصاص تلك المحكمة محلياً بنظر الدعوى فإن النزع على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ مج ٢٥ ص ٢٤٢ ) .

★ جرى نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه » وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، ومن ثم فإن ما ساقه الحكم من ضبط الطاعن ببندر دمياط كاف وحده لحمل قضائه وللرد على الدفع بعدم اختصاص محكمة دمياط بنظر الدعوى .

( نقض ١٩٧٠/٥/١١ مج ٢١ ص ٧٠٧ ) .

★ نصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه » وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ويعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد هو المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

( نقض ١٩٧٩/٢/١٤ مع س ٢٣ ص ١٤٢ ) .

★ تتم جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد ، بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبقها الشارع عليه بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية . وإذ كان ذلك . فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة المنشأة بدعوى تحرير الشيك في دأثرتها . يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون . إذ الموعول عليه في تحديد الاختصاص في هذا الخصوص بالمكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد .

( نقض ١٩٧٠/٦/٢٩ مع س ٢١ ص ٩٣٥ ) .

( نقض ١٩٨٣/٣/٢٣ مع س ٣٤ ص ٤٢٥ ) .

★ الاستيلاء على مال للدولة يتم بانتزاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة ، أما اتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه ، فهو امتداد لهذا الفعل وأثر من أثاره . وإذ كان ذلك ، وكان الاستيلاء قد تم في دائرة محكمة معينة ، فإنها تختص بنظر الدعوى عن هذا الفعل .

( نقض ١٩٧٠/٤/٦ مع س ٢١ ص ٥٣٢ ) .

★ لما كان البين من مطالعة محاضر الجلسات أمام درجتي التقاضي أن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة المكانية بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم الابتدائي المعدل والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلت مما يظهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة أول درجة مكانيا بنظر الدعوى فإنه لا يجوز للطاعن أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

( نقض ١٩٧٦/٤/١٨ مع س ٢٧ ص ٤٣٦ ) .

## المادة ( ٢١٨ )

في حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت في كل محل وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ ، وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار . وفي جرائم الاعتداء والجرائم المتتابعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الداخلة فيها .

### ● المبادئ القضائية :

★ لما كانت جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة فإن وقوع الجريمة وإن كان قد بدأ بدائرة محافظة كفر الشيخ إلا أن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة دمنهور التي أصدرت إذن التفتيش

مادام تنفيذ هذا الإذن كان معلقاً على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر ، فإنه يكون بمعنى عن الخطأ في تطبيق القانون .  
( تلقى ١٩٧٣/٣/١١ مع ٢٤ من ٣١٠ ) .

### المادة ( ٢١٩ )

إذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسرى عليها احكام القانون المصرى ، ولم يكن لمرتكبها محل إقامة في مصر ولم يضبط فيها ، ترفع عليه الدعوى في الجنايات امام محكمة جنائيات القاهرة وفي الجناح امام محكمة عليين الجزئية .

## الفصل الثاني

### في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى

#### ● مقدمة :

لعله يصحح وضع عنوان هذا الفصل ويجعله مطابقا لما تحويه نصوصه من احكام -  
أن توجد واو العطف بعد عبارة « المسائل المدنية » الواردة به ، فيدل ذلك على أن للمحاكم  
الجنائية اختصاصا أصليا بالمسائل المدنية على استقلال « م ٢٢٠ » كما قد يكون  
للمحكمة الجنائية اختصاص فرعي بالمسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى  
الجنائية المطروحة عليها على اختلاف بين ما إذا كان الامر يتعلق بمسألة جنائية منظورة  
أمام محكمة أخرى « م ٢٢٢ » ، أم بمسائل مدنية بوجه عام أو من مسائل الأحوال  
الشخصية بوجه خاص « م ٢٢٣ » .

#### المادة ( ٢٢٠ )

يجوز رفع الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم  
الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

#### ● التعليق :

تمارس المحكمة الجنائية اختصاصها المنصوص عليه في هذه المادة طبقا للأحكام  
الواردة في نصوص الفصل الخامس من الباب التالي ، والذي يحمل عنوان « في الإداء  
بالحقوق المدنية » .

ونظرا لتداخل أوضاع الاختصاص بالدعوى المدنية مع شروط قبولها أمام المحاكم  
الجنائية ، فإن تفصيل التعليق على أوضاع الاختصاص الوارد في هذه المادة يرد في مقدمة  
الفصل المشار إليه كما أن المبادئ المتعلقة به ترد عقب تلك المقدمة .

غير أنه يجدر التنويه في شأن نص هذه المادة - بما يأتي :

١ - أن اختصاص المحاكم الجنائية بدعوى التعويض ينحصر في الضرر الناشئ عن الجريمة - أي الخطأ والمسئولية عنه ، ولا تختص بالتعويض الذى يستند إلى المسئولية الشيعية .

٢ - إن المحكمة المعروض عليها الاتهام بالجريمة تختص بالتعويض المطلوب عنها بصرف النظر عن الاختصاص النوعي لمثل درجتها من المحاكم المدنية ، فتختص محكمة الجنايات بالتعويض مهما قل مقداره ، وتختص محكمة الجنح الجزئية كذلك بما يطلب أمامها مهما كبرت قيمته ، وإن كان حكمها لا يقبل الاستئناف إلا إذا زادت قيمة التعويض المطلوب عن النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي حسبما ينص عليه قانون المرافعات ، وذلك بالتطبيق للمادة ١٢/٤٠٥ ج .

٣ - أن اختصاص المحاكم الجنائية المنصوص عليها في هذه المادة يتعلق بدعوى ذات صفة مدنية بحت . أما اختصاصها بالتعويض الذى له كذلك صفة العقوبة في بعض القوانين كقوانين الجمارك وإشغال الطريق العام ، فهو اختصاص جنائي أصيل بحكم الصفة العقابية الكائنة فيه .

٤ - أن الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية مقرر بهذا النص للمحاكم الجنائية ، ولا يمتد إلى قضاء الإحالة ، أو قضاء التحقيق عموماً حيث لا يملك تقرير رفض الدعوى المدنية إذا ما أمر بالأوجه لإقامة الدعوى . بل يبقى الإدعاء المدني المصاحب لإجراءات التحقيق في تلك الحالة - معلقاً ، بعد استنفاد طرق الطعن في الأمر بالوجه « م ١٦٢ ، ١٩٢ ، إلى أن تسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة ( م ١٧٢ مدني ، وانظر التعليق على المادة ٢٥٩ ) ، ولا يحول مع ذلك دون رفع المدعى دعواه أمام المحكمة المدنية المختصة ، إذ لا يعتبر طلبه المعلق - في حوزة محكمة أخرى حتى يمتنع على المحكمة المدنية نظرها ، وذلك على خلاف حالة قيام الادعاء المدني أمام محكمة جنائية ، إذ لا يجوز في هذه الحالة رفع الدعوى عن نفس الموضوع أمام المحكمة المدنية إلا إذا تم ترك الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الجنائية طبقاً للمادة ١٢٦٢ ج .

ويلاحظ مع ذلك أن الحجية المؤقتة التي تثبت للأمر بالأوجه والتي تمنع من رفع الدعوى الجنائية مادام لم يبلغ قانوناً - تمنع بالتالي من عرض الدعوى المدنية على المحكمة الجنائية بطريق الادعاء المباشر من جانب المدعى المدني ، إذ لا تقبل الدعوى المدنية مع قيام مانع من قبول الدعوى الجنائية ( انظر نقض ١٩٨٠/١١/٥ الوارد تحت المادة ١٥٤ كما تراجع المادة ٢٣٢ الفقرة الثانية - أولاً ) .



٥ - استثناء من عموم نص المادة ٢٢٠ فقد نصت المادة ٥٥/٢ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة على عدم قبول الادعاء المدني أمام تلك المحاكم وقد اختلفت أحكام النقض في شأن ما يحال إلى تلك المحاكم من قضايا سبق الادعاء مدنيا فيها قبل نقض القانون ، هل تكون مختصة بالفصل فيما تشمله من دعاوى مدنية ، انظر نقض ١٩٨٢/٦/١٤ ونقض ١٩٨٥/٥/٣٠ - أدناه .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الناشئة عن الأشياء إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته .  
( نقض ١٩٨٥/٣/١٣ مع س ٣٦ ص ٣٩١ ) .

★ الاصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية - فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى - وكانت المحكمة قد قضت بإلزام الطاعن الثالث بالتعويض المدني في الوقت الذي استقرت به على أن الفعل الجنائي بالنسبة له منعدم في الأصل - فالتضمنين المطالب به بالنسبة للطاعن المذكور يكون إذن عن ضرر غير ناشئ عن جريمة الضرب بالتعويض عنها ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية .

( نقض ١٩٨١/١١/١٧ مع س ٣٢ ص ٩١٢ ) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها الرسوم الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ - برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ - هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، ولما كان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى وبدون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها فإن ما ينعاه الطاعن بأنه كان يتعين الحكم باعتبار المدعية بالحقوق المدنية تاركة لدعواها المدنية لتخلفها عن المثل أمام محكمة ثاني درجة - بفرض صحة ذلك - يكون غير سديد .  
( نقض ١٩٧٤/١١/١١ مع س ٢٥ ص ٧٤٠ ) .

★ لما كان التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والجزع ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أي ضرر مع مضاعفته في حالة العودة ويتربط على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن

الحقوق المدنية وملتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض انتهاء نظر الدعوى تستتبع حتماً عدم الاستمرار في الإجراءات والحكم بانقضاء الدعوى إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة .

(نقض ١٩٨٤/٦/٧ مع ج ٣٥ ص ٥٧٧) .

★ ومع ذلك فإنه جرى قضاء محكمة النقض على أن الغرامة والمصادرة التي تقضى بهما اللجان الجمركية في مواد التهريب لا تعتبر أن من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هما من قبيل التعويضات المدنية لمصالح الخزنة العامة ، وأن أفعال التهريب لا تخرج عن كونها من الأفعال التي ترتب المساطة المدنية في الحدود التي رسمها القانون ، وأن النص الوارد بالمادة ٣٢ من اللائحة الجمركية من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من تلك اللائحة من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزنة العامة - ومن ثم إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك تأسيساً على أن التعويض الذي تطلب به هو في حقيقته عقوبة جنائية - فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه في خصوص الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٦٧/١١/٦ مع ج ١٨ ص ١٠٨٤) .

★ قضاء الإحالة ليس إلا سلطة تحقيق لا جهة حكم . ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية ، وإذا كان ذلك ، وكان مستشار الإحالة قد تصدى للدعوى المدنية وأحالها إلى المحكمة المدنية المختصة ، فإن هذا الشق من قضائه يكون لغواً لا يعتد به ولا يجوز قوة الأمر المقضى ولا يترتب النemy عليه سوى تقرير أمر نظري بحث لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره ، الأمر الذي لا تتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن .

(نقض ١٩٦٩/٥/٢٦ مع ج ٢٠ ص ٦١٣) .

★ وكان قد قضى بعد صدور القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة بأنه :

★ متى كان المشرع قد أنشأ محاكم أمن الدولة بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به من أول يونية سنة ١٩٨٠ ، وأضفى عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون اختصاصاً نوعياً بجرائم معينة ، ونص في الفقرة الأخيرة من مادته الخامسة على عدم قبول الادعاء المدني أمام تلك المحاكم فإن هذا المنع ينبغي أن ينصرف بمقتضى منطق اللزوم العقلي إلى عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة والتي تطلبها القانون - دون غيرها - الفصل فيها وبالتالي فإنه يمتنع استمرار السير في الدعوى المدنية في صورتها التبعية في تلك الجرائم التي أصبحت من اختصاص محاكم

أمن الدولة وحدها سواء أمام تلك المحاكم أو أمام المحاكم العادية لما بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعي من تلازم حتمي .

( نكض ١٩٨٣/٦/١٤ مع ٣٤ من ٧٧٠ ) .

★ غير أنه قضى بعد ذلك بأنه : لما كان الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائمه وقعت قبل نفاذها وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبيقاً بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات . ولما كانت الدعوى الراهنة قد أصبحت بين يدي القضاء وغدت منظورة أمام محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة بنظرها وفقاً للقانون المعمول به فإنها تظل مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ولا يحول بينها وبين بقاء هذا الاختصاص لها مانع من المانعة عليه الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر من عدم قبول الادعاء بالحقوق المدنية أمامها إذ أن هذا الحكم لا يسرى إلا على الدعوى المدنية التي ترفع أمامها وقت العمل بهذا القانون دون الدعوى التي رفعت بإجراءات صحيحة قبل سريانه وسعت إليها بعد ذلك طبقاً لأحكامه - كما هو الحال في الدعوى المدنية المطروحة - ذلك بأن الإحالة في مفهوم حكم المادة التاسعة من القانون سالف الذكر تشمل الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها ومعناها دلالة صريحة من الشارع عبر عنها في تلك المادة بعبارة « بالحالة التي تكون عليها » فلا مجال معها للاحتجاج بأن الإحالة تكون قاصرة على الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها على اعتبار أنها أصبحت غير مقبولة أمام محاكم أمن الدولة . إذ أنه لو كان ذلك هو مراد الشارع لكان قد نص عليه صراحة ومن المقرر أنه لا يصبح تخصيص عموم النص بغير مخصص .

( نكض ١٩٨٠/٥/٣٠ مع ٣٦ من ٧٢٩ ) .

## المادة ( ٢٢١ )

تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

### ● التعليق :

يتقيد إطلاق هذا النص بداءة - بأن المحكمة الجنائية لا تختص بالفصل فيما يخرج عن ولاية القضاء العادي ، وعليها في حالة قيام نزاع جدي حول مسألة من اختصاص جهة قضائية أخرى - أن توقف الدعوى لحين الفصل في تلك المسألة من جهة الاختصاص ، على نحو ما نصت عليه المادة ٢٢٢ في شأن مسائل الأحوال الشخصية .

على أنه منعا من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية يكون للمحكمة الجنائية دائماً أن تقدر مدى جدية النزاع الخارج عن ولاية القضاء العادي ومدى تأثيره على الدعوى الجنائية ، كما أن للمحكمة الجنائية أن تتخذ موقفاً في موضوع النزاع إذا امتنع عرضه

على الجهة المختصة أصلاً بسبب أوضاع شكلية - كانقضاء ميعاد الطعن في قرار إداري مثلاً .

وفيما عدا ذلك فإن المحكمة الجنائية تفصل في المسائل العارضة المدنية والتجارية بجميع فروعها بقدر ما يلزم للفصل في الدعوى الجنائية ، وذلك على تفصيل خاص بمسائل الأحوال الشخصية تنظمه المادتان ٢٢٢ ، ٢٢٤ .

### ● المبادئ القضائية :

★ المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تنقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاؤها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ، ومتى كان ذلك فإنه كان متعيناً على المحكمة - وقد تبينت لزوم الفصل في ملكية العقار محل النزاع للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها - أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها فإن استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجر به من تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق ، أما وإنما لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة .

( نقض ١٩٨٣/٤/١٤ مع ٣٤ ص ٥٦١ ) .

★ وإن كان من المقرر أنه ليس للمحاكم الجنائية تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه فإذا عرضت للمحكمة أثناء نظرها الدعوى مسألة من اختصاص القضاء الإداري يتوقف الفصل في الدعوى على الفصل فيها يتعين عليها أن توقف الدعوى حتى يفصل في هذه المسألة من الجهة المختصة إلا أنه من المقرر أيضاً أنه يشترط في الدفع بطلب الإيقاف إلى حين الفصل في مسألة فرعية أن يكون جدياً غير مقصود به مجرد الماطلة والتسويف وأن تكون المسؤولية متوقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها ، فإذا رأت المحكمة أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف .

( نقض ١٩٧٧/٣/٢ مع ٢٨ ص ٤٢١ ) .

★ من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته مما يطرح أمامه في الجلسة دون إلزام عليه بطريق معين في الاثبات إلا إذا استوجبه القانون أو حظر عليه طريقاً معيناً في الإثبات . وإذا كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٢٢١ على أنه « تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » ، وفي المادة ٢٢٢ على أنه « إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية » ، وفي الفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ على أنه « إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد أجلاً للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمعنى عليه حسب الأحوال لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص » ، وفي المادة ٢٢٤ على أنه « إذا انقضى الأجل المشار إليه في المادة السابقة ولم ترفع الدعوى إلى الجهة ذات الاختصاص يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى

وتفصل فيها . كما يجوز لها أن تحدد للخصم أجلا آخر إذا رأت أن هناك اسبابا معقولة تبرر ذلك ، وفي المادة ٤٥٦ على أنه « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ويوسفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبني على أن الفعل لا يعاقب عليه القاضي ، وفي المادة ٤٥٧ على أن « لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها » . وأخيرا في المادة ٤٥٨ على أن « تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية » ، فإن المشرع بذلك كله قد أمد القاضي الجنائي - وهو يفصل في الدعوى الجنائية - إدانة أو براءة - بسلطة واسعة تكفل له كشف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برئ أو يفلت جان ، فلا يتقيد في ذلك إلا بقيد يورده القانون ، ومن ثم كان له الفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - وليس عليه أن يوقف الفصل فيها ترصعا لما عسى أن يصدر من أية محكمة غير جنائية من محاكم السلطة القضائية أو من أية جهة أخرى ، وهو لا يتقيد بأي قرار أو حكم يصدر فيها اللهم إلا بحكم قد صدر فعلا من محكمة الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها وفي المسألة - فحسب - التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية - وفق صريح نص المادة ٥٨ سالف الذكر - لما كان ذلك فإن هذه المحكمة وقد انتهت إلى عدم الاعتداد بالقرار الوزاري مثار الطعن لمخالفته القانون ، فليس ينال من ذلك في مجال الدعوى الجنائية ما عسى أن يكون قد سبق أن لحقه من حصانة نتيجة قعود الطاعن عن الطعن فيه لدى الجهة الإدارية المختصة .

(نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ مع ص ٢٦ من ٧١٨) .

★ القاضي الجنائي مختص بالفصل في كافة المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية فمن حقه بل من واجبه أن يفصل في صفة الخصوم ولا يجوز مطالبة بوقف النظر فيها حتى يفصل في دعوى مدنية وقعت بشأنها . وذلك لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ولأن القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الأصل فيما يصدره القاضي المدني من أحكام .

(نقض ١٩٤٤/٤/١٠ المجموعة الرسمية ٤٤ رقم ٩١ من ١٧٤) .

★ وأن المحكمة في المواد الجنائية لها وهي تقضي في الدعوى العمومية ، أن تفصل في نطاق حاجيات هذه الدعوى في المسائل المدنية كافة ومنها ملكية الأموال كلما كان ذلك لازما للفصل في الدعوى المطروحة أمامها ، فإذا كانت محكمة الجناح وهي تبحث في أمر مصادرة مركب قد تصدت لبحث ملكيته وتعرف المالك له ومبلغ اتصاله بالجريمة وعلمه بها فإن ذلك يكون من حقها .

(نقض ١٩٤٢/١٢/٧ المجموعة الرسمية ٤٣ رقم ١٠٤ من ١٨٩) .

★ ولما كانت المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ، فإن المحكمة إذا دانت المتهم في جريمة تأجير محل يبيجار أعلى من أجر

المثل ، والزيادة المقررة قانونا دون انتظار الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن تخفيض الأجرة لا تكون قد خالفت لقانون .

(نقض ١٩٥٤/٥ ص ٥٧١ ) .

★ والمحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية . وإن كان هذا كانت المحكمة قد قضت ببرائة المتهم وهو مدير شركة من تهمة رفضه وامتناعه عن دفع قيمة التعويض المستحق لعامل يعمل عنده وأصيب أثناء العمل وبسبب تأديته وتخلفت عنه عامة مستديرة قائلة في ذلك « إنه لا يكفى اعتقادها بثبوت العامة للعامل حتى يؤخذ المتهم بتهمة الامتناع عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولا مدى هذه العامة ومقدار التعويض ، وأن ثبوت الحق في التعويض ومقداره ومدى الالتزام به من المسائل التي لا يجوز أن يسبق القضاء الجنائي فيها القضاء المدني الخ » فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ذلك بأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل أو ثبوت العامة أثناء العمل أو بسبب تأديته وبين مقداره وأوجب المطالبة به خلال سنة من ثبوت العامة أو الوفاة بتقرير طبي وشفع ذلك بوجوب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو العامة عند استكمال هذه العناصر ، فإذا امتنع المسؤول عن دفعه حق عليه العقاب .

(نقض ١٩٥٣/٦ ص ٤ ص ٨٩٩ ) .

★ وليس في القانون ما يمنع المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وأن تقضى بصحتها أو ببطلانها . وليست هي مجبرة على إيقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى في قيمة إحدى الأدلة من جهة أخرى وإلا كان ذلك قلبا للأوضاع المتعارفة التي تقضى بإيقاف المدني إلى حين الفصل في الجنائي لا العكس . ومادامت محكمة الموضوع مختصة أيضا بالنظر في الدليل وتقديره بما يستحق ، ولم يخص القانون جهة معينة بنظره دون غيرها . « في واقعة هذا الحكم تمسك المدعى المدني بإقرار صادر من أحد المتهمين مطعون فيه بالتزوير أمام المحكمة المدنية ولا تزال دعواه به مطلقة أمام المحكمة المدنية ولم يفصل فيها بعد » .

(نقض ١٩٣٢/٥ ص ١١ ص ٣٢ ) .

★ ولا محل لإجابة طلب المتهم بالقذف بإيقاف سير الدعوى المقامة ضده بناء على أنه شكلت لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب إلى الوزارة التي كان المدعى المدني « المجنى عليه » عضوا فيها وبناء على أن محاكمة الوزراء طبقا للدستور تكون أمام المحكمة المختصة وأنه لا يجوز لمحاكمة الجنائيات أن تتعرض في هذه الحالة للدلالة على وقائع منسوبة للمدعى المدني - لا محل لإجابة طلب الإيقاف في هذه الحالة لأن المحكمة الخاصة بمحاكمة الوزراء الغرض منها الفصل في التهمة الموجهة إليهم وإدانتهم فيها أو تبرأتهم منها إما إذا كان الأمر يتعلق بمسائل قذف تختص محكمة الجنائيات بالفصل فيها فإن للمحكمة في سبيل الفصل في دعوى القذف أن تحقق الأدلة على الدعوى المطروحة أمامها من غير أن يكون في ذلك أدنى مساس بحق المحكمة المختصة في النظر فيما يقدم إليها من الإثبات على التهم التي تطرح أمامها وقد يعجز المتهم بالقذف عن إقامة الدليل على ما قذف به أمام محكمة الجنائيات ثم يقدم الدليل أمام المحكمة المختصة . ولا يكون في حكم محكمة الجنائيات في هذه الحالة أية مخالفة للقانون إذا أثبتت المحكمة على الطاعة جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة القذف فإن مفاد ذلك أن الطاعة لم تكن على حق فيما أسندته للمجنى عليه .

(نقض ١٩٤٧/٥ ص ٢٦ ص ٢٣٥ ص ٧٣٤ ) .

★ تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها . ولما كان البت في صورية الموالة يتوقف عليه - في خصوص الدعوى المطروحة - الفصل في جريمة التبديد ، فإن الاختصاص في شأنها ينعقد للمحكمة الجنائية ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوعة عنها الطعن . (نقض ١٩٦٦/١١/٢٨ مع ١٧ ص ١٤٩ ) .

## المادة ( ٢٢٢ )

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية :

### ● المبادئ القضائية :

★ تنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية » .. وإذا كان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن قوامه أن الدعوى الأخرى التي موضوعها إعطاء الطاعن للمطعون ضده الأولى شيكاً لا يقابله رصيد هي التي عول في دفاعه فيها على أن الشيك متحصل من جريمة النصب موضوع الدعوى الحالية ، فإن مفاد ذلك أن تلك الدعوى هي التي يتوقف الفصل فيها على نتيجة الفصل في الدعوى المطروحة ، ولما كان الإخلال بحق الدفاع الذي يثيره الطاعن يتعلق بالدعوى الأخرى دون الدعوى موضوع هذا الطعن وكان الطاعن قد أبدى في هذه الدعوى دفاعه كاملاً ولم يكن من بين ما طلبه في هذا الدفاع إيقاف الفصل فيها حتى يفصل في الدعوى الأخرى التي كانت منظورة في نفس الجلسة ولم يثبت حضوره فيها فصدر الحكم فيها غيابياً ، فإن نص الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . (نقض ١٩٧٢/٦/٢٦ مع ٢٣ ص ٩٥٢ ) .

★ مفاد المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورات المحكمة من جدية الطعن وجهها للسعي لتحقيقه فأصلحته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض فإنه ينبغي على المحكمة أن تترص للفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدد أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدد حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما انتهائياً وعندئذ يكون للمحكمة أن تنظر في نظر موضوع الدعوى الموقوفة للفصل فيها . (نقض ١٩٧٧/٤/١٧ مع ٢٨ ص ٤٨٥ ) .

★ الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وهو من ناحية أخرى يعد وفقاً للمادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تطبيقاً خاصاً لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون ، ولما نطلق هذه الإجراءات وحدها وهن التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا

الإيقاف جوازيًا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته للفصل في الدعوى المنظورة أمامها .  
(نقض ١٩٦٨/٢/٥ مع ١٩ س ١٦٥) .

### المادة ( ٢٢٣ )

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ،  
جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو الجنى  
عليه حسب الأحوال أجلًا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص .  
ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الإجراءات ، أو التحفظات الضرورية أو المستعجلة .

● معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل :

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، يجب على المحكمة الجنائية  
أن توقف الدعوى . وتحدد للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه حسب الأحوال أجلًا لرفع المسألة المذكورة إلى  
الجهة ذات الاختصاص . ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الإجراءات ، أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة .

● التعليق :

المادة معدلة في فقرتها الأولى بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بحيث أصبح وقف الدعوى  
الجنائية جوازيًا بعد أن كان وجوبيًا منذ صدور قانون الإجراءات الجنائية في سنة ١٩٥١  
حيث كانت المحاكم الشرعية والمالية قائمة كجهات قضائية مستقلة ، فكانت مسائل  
الأحوال الشخصية تخرج بذلك عن ولاية القضاء العادى ( الأهلى . أو الوطنى ) ، إلى أن  
ألغيت وضم اختصاصها إلى القضاء الوطنى سنة ١٩٥٥ .

ولم ير المشرع أن يلغى كلية النظام الخاص بوقف الدعوى الجنائية لحين عرض النزاع  
على محكمة الأحوال الشخصية المختصة ، فجعل الوقف جوازيًا نظرًا للطبيعة الخاصة  
لبعض تلك الأنزعة وإجراءاتها - بخاصة أن المادة ٢٢٥ تلزم القاضى الجنائى باتباع طرق  
الإثبات المقررة فى القانون الخاص بالمسائل العارضة ، وهو ما قد يعرقل فى حد ذاته نظر  
الدعوى الجنائية ويدخلها فى دورة تشعب غير محمود .

● المبادئ القضائية :

★ لما كانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه : إذا كان الحكم فى الدعوى  
الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف



الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال اجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص ، .. فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة . ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها لم ترمن ظروف الدعوى أن الأمر يقتضى وقفها ريثما يتم استصدار حكم من محكمة الأحوال الشخصية ومضت في نظرها مقرررة للاعتبارات السائغة التى أوردتها أن الطاعن هو بعيته ... وليس ... كما زعم حين اتخذ إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة محل الجريمة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(نقض ١٩٧٨/١/٩ مع ج ٢٩ ص ٣٢ ) .

### المادة ( ٢٢٤ )

إذا انقضى الاجل المشار إليه في المادة السابقة ولم ترفع الدعوى إلى الجهة ذات الاختصاص يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها .  
كما يجوز لها أن تحدد للخصم اجلا آخر إذا رأت أن هناك اسبابا مقبولة تبرر ذلك .

### المادة ( ٢٢٥ )

تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التى تفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل .

#### ● المبادئ القضائية :

★ يجب على المحاكم الجنائية اتباع القواعد المدنية الخاصة بإثبات ملكية العقار إذا توقف الفصل في الدعوى العمومية على الفصل في النزاع المدني . فمن اتهم أنه توصل بالاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ معين من شخص بأن تصرف بطريق البذل في أطيان ليست ملكا له وليس له حق التصرف فيها ، وادعى المتهم بأن الأطيان ملكه فارتكبت المحكمة الجنائية على شهادة الشهود للحكم بأنه غير مالك وكانت شهادة الشهود غير جائزة في الإثبات مدنيا كان حكم المحكمة الجنائية باطلا ويتعين نقضه .

(نقض ١٩٧٤/٧/٤ المحلقة س ٤ رقم ٦٩٤ ص ٩١١ )

★ وأن المحاكم وهي تفصل في الدعوى الجنائية لا تتقيد بقواعد الإثبات الواردة في القانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها . فإذا هي في واقعة سرقة قد عولت في إدانة المتهم على شهادة الشهود بأنه هو الذى باع الأشياء المسروقة لمن ضبطت عنده فلا تثريب عليها في ذلك ولو كانت قيمة المسروقات المبيعة تزيد على العشرة جنيهات ، وذلك لأن سماع الشهود لم يكن في مقام إثبات عقد البيع من المتهم ، وإنما كانت في حقيقته عن واقعة مادية بحتة جائز إثباتها بالبينة والقرائن وغير ذلك من طرق الإثبات

المختلفة ، وهي مجرد اتصال المتهم بالأشياء المسروقة قبل انتقالها من يده إلى يد من ضبطت عنده بغض النظر عن طريقة هذا الانتقال ، لأن هذه الطريقة مهما اختلفت لا تؤثر لها في الدعوى ولذلك فهي لم تكن مدار الإثبات .

( نقض ١٩٤١/١/٢٧ المجموعة الرسمية من ٤٢ رقم ١٧٦ من ٢٨٧ ) .

( نقض ١٩٤٥/٦/١١ المحلة من ٢٧ رقم ٢١٥ من ٧٥٢ ) .

★ ومادامت دعوى السرقة قائمة على أن المدين ، بعد أن حرر سنداً بمديونية للدائن ، سرق هذا السند في غفلة منه ووضع مكانه سنداً آخر عليه توقيع غير صحيح ، فإن سماح المحكمة الجنائية للشهود في هذه الدعوى لإثبات سبق وجود السند الصحيح لدى الدائن لا غبار عليه قانوناً ، إذ السرقة واقعة مادية يجوز إثباتها بالبينة كأنه ما كانت قيمة المسروق ، وإذا كان تحقيق واقعة السرقة قد استلزم تحقيق المديونية التي لم تكن مقصودة لذاتها ، فذلك لا مخالفة فيه للقانون كذلك .

( نقض ١٩٤٣/١/٢٥ المحلة من ٢٤ رقم ١٥١ من ٤٦٤ ) .

★ والقيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد . فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد أن يتمسك به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع . فإذا لم يثر شيئاً من ذلك أمامها فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٥٦/٢/٢٠ مج ٧ من ١٦٥ ) .

## الفصل الثالث

### في تنازع الاختصاص

#### ● مقدمة :

تعالج نصوص هذا الفصل أحوال التنازع الإيجابي « قبول الاختصاص بواقعة معينة » من قبل جهتين من جهات التحقيق أو الحكم ، وأحوال التنازع السلبي « رفض الاختصاص من جهتين عن موضوع واحد » . وتنظم نصوص الفصل حسم هذا التنازع على مستويين :

( أ ) فيكون الاختصاص بالفصل في التنازع - لمحكمة الجنح المستأنفة إذا كان التنازع بين جهتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة ، بمعنى ألا تكون دائرة المحكمة الابتدائية ذاتها طرفا في التنازع .

( ب ) ويكون الاختصاص بالفصل في التنازع - لمحكمة النقض إذا كان التنازع بين جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين ، أو كان أحد أطراف التنازع دائرة المحكمة الابتدائية ، أو أحد تشكيلات محكمة الاستئناف ويدخل ضمنها محاكم الجنايات « م ٢٢٧ » . وقد طبقت محكمة النقض هذا النص في حالة التنازع بين محكمة جنح مستأنفة ، والجزئية المستأنف حكمها أمامها ، وكذلك في حالة التنازع بين محكمة جنايات ودائرة مدنية بمحكمة الاستئناف .

والأساس الذي حددته محكمة النقض للاختصاص بالفصل في التنازع - استخلاصا من نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج - هو أن الاختصاص به ينعقد للجهة الأعلى التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما .

وفيما يتعلق بالتنازع بين محكمة جزئية ومحكمة الجنح المستأنفة في شأن الولاية بالفصل في الموضوع في أحوال التصدي طبقا للمادة ١٤١٩ ج - فإنه في حالة إعادة المحكمة الاستئنافية الموضوع إلى المحكمة الجزئية في حالة تستوجب التصدي - قد اعتبرت محكمة النقض مثل ذلك الحكم مثيرا لحالة تنازع اختصاص تستدعي تدخلها للفصل فيه ، وليس مجرد طعن في حكم المحكمة الاستئنافية للخطأ في تطبيق القانون مما يخضع لشكليات ميعاد الطعن وإجراءاته ، ففصلت في الاختصاص في مثل هذه الأحوال رغم وصول الأمر إليها في صورة طعن لم تستكمل شروط قبوله .

هذا والمفروض أن تكون الجهتان المتنازعتان تابعتين للقضاء العادي حتى يمكن أن تكون للمحكمة المختصة بالفصل في التنازع هيمنة على كلتا الجهتين . ولذلك فإن نص المادة

٢٢٧ جاء شاذاً في تقريره اختصاص محكمة النقض بالفصل في التنازع إذا ما قام بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية . ورغم بقاء النص على حاله حتى الآن . فإنه قد تعدل ضمناً بصدر القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥ ، في شأن السلطة القضائية حيث نقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص ، ثم بصدر القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا ، التي ورثت اختصاصها في هذا الشأن أخيراً المحكمة الدستورية العليا بمقتضى المادة ٢٥ من القانون الصادر بإنشائها « رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ » .

وقد صدر لمحكمة النقض في هذا الصدد قضاء بشأن التنازع بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية ، وكذلك بينها وبين محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ « ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ » . غير أنه يلاحظ الفارق بين وضع هذه المحاكم الأخيرة وبين محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والتي تعتبر جزءاً من النظام القضائي العادي « يراجع في هذا الشأن التعليق بمقدمة الفصل الأول من هذا الباب ، وتحفظنا على وضع تلك المحاكم » . وتختص محكمة النقض على هذا الأساس بالتنازع بين محكمة جنائية عادية وبين محكمة من محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لهذا القانون الأخير .

#### ● المبادئ القضائية :

★ المقصود بالتنازع السلبي في الاختصاص أن تتدخل كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع وأنه يشترط لقيامه أن يكون التنازع منصبا على أحكام أو أوامر نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل فيها بغير طريق تعيين المحكمة المختصة .  
( نقض ١٩٨٤/٢/٩ مج ٣٥ ص ١٣٧ ) .

★ لما كان القرار المطعون فيه الصادر من محكمة شمال القاهرة للجنح المستأنف برفض طلب الطاعن في الفصل في تنازع الاختصاص بين جهة القضاء العسكري وبين نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ عسكرية مركزية لا يندرج تحت الاختصاص الأصلي لمحكمة النقض وهو أيضاً لا يشكل إحدى صور تنازع الاختصاص السلبي أو الإيجابي المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية مما تختص محكمة النقض بالفصل فيه بمقتضى تلك المادة . ذلك بأن المخاط في توفير هذا الاختصاص هو صدر حكيم بالاختصاص أو بعدم الاختصاص من جهتين تابعيتين لمحكمتين ابتدائيتين أو محكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنائية . لما كان ذلك . وكان لا يوجد في أي تشريع قائم ما يجيز الطعن أمام محكمة النقض على القرار المطعون فيه - فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .  
( نقض ١٩٨٤/١٠/٩ مج ٣٥ ص ٦٤٩ ) .

#### المادة ( ٢٢٦ )

إذا قدمت دعوى عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة إلى جهتين من جهات التحليق أو الحكم تابعيتين لمحكمة ابتدائية واحدة ، وقررت كل منهما نهائياً اختصاصها أو عدم اختصاصها

وكان الاختصاص منحصرا فيهما ، يرفع طلب تعيين الجهة التي تفصل فيها إلى دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية .

### ● المبادئ القضائية :

★ مؤدى نص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة . لما كان ما تقدم ، وكان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين محكمة روض الفرج الجزئية ومحكمة أحداث القاهرة التابعتين لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية - على ما يبين من كتابها المرفق - مما تختص بالفصل فيه دائرة الجنح المستأنفة بهذه المحكمة فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

( نقض ١٩٧٧/٥/٢٨ مع س ٢٨ ص ٦٠١ ) .

( ونقض ١٩٨٠/٢/٦ مع س ٣١ ص ٣٧ ) .

## المادة ( ٢٢٧ )

إذا صدر حكمان بالاختصاص أو بعدم الاختصاص جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين ، أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عليية ومحكمة استئنافية يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة إلى محكمة النقض .

● انظر مقدمة الفصل فيما يتعلق بالمحاكم الاستئنافية .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الجنح - باعتبارها جنحة - وأن يكن في ظاهره غير منه للخصومة ، إلا أنه سيقابل حتما من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت بالأوراق من أن الواقعة جنائية لتوافر شروط تطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات باعتبار المتهم عائدا بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فضلا عن سبق الحكم عليه بعدة عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها إحداها لمدة سنة لسرقة ، ومن ثم فقد وجب حرصا على العدالة أن يتمطل سيرها ، اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين وتعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

( نقض ١٩٧٤/١٢/٩ مع س ٢٥ ص ٨٣٦ ) .

★ لما كانت النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي حالة أنها قد استنفدت ولايتها في القضاء في موضوع الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تحكم في الدعوى عملا بالمادة

٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية وكان الحكم المطعون فيه وإن يكن في ظاهره غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الجناح الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ومن ثم فإنه يجب - حرصاً على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها - اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين محكمة الجناح المستأنفة ومحكمة الجناح الجزئية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجناح المستأنفة - وقد استبانت بطلان حكم محكمة أول درجة لقضائه بتأييد الحكم الغيائي المعارض فيه حالة أن المطروح على المحكمة هو اعتراض من المتهم على الأمر الجنائي الصادر بتفريجه - بما كان يتعين عليها معه إعمالاً للفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هي البطلان وتحكم في الدعوى ، أما أنها لم تفعل وقضت بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر الاعتراض على الأمر الجنائي على الرغم من استفاد ولايتها بسبق قضائها في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه - فإن محكمة الجناح المستأنفة بقضائها - بذلك تكون قد خالفت القانون وتخلت عن اختصاصها بنظر الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الجناح المستأنفة للفصل فيها .

( نقض ١٩٧٨/١١/١٠ مع ٢٨ من ٨٩٢ ) .

★ لما كان مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطاً بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين محكمتي جنابات كفر الشيخ والدائرة المدنية بمحكمة الاستئناف ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام كل من محكمتي الجنابات والاستئناف عندما يصح الطعن قانوناً - لما كان ما تقدم - وكان الثابت بالأوراق أن محل عمل المدعى عليه كان محافظة كفر الشيخ فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة جنابات كفر الشيخ للفصل في الدعوى .

( نقض ١٩٧٥/٢/١٢ مع ٢٦ من ٣٦ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٢/٢١ مع ٣٦ من ٢٩٠ ) .

★ متى كان الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بمقولة أن المتهم حدث - تبعاً إلى السن الذي قدره له - قد جاء مخطئاً نظراً لما ثبت من أن المتهم المذكور - استناداً إلى التقرير المعطى له من الطبيب الشرعي - لا يدخل في ذمرة الأحداث وكان قرار مستشار الإحالة وإن كان في ظاهره قراراً غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مما يحقق التنازع السلبي بين مستشار الإحالة - الذي تخلى عن نظر الدعوى « بوصفه جهة تحقيق » وبين محكمة الأحداث « بوصفها جهة حكم » والتي ستقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إذا ما رفعت إليها ، وكان مستشار الإحالة بأمره بعدم الاختصاص قد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين إجابة النيابة العامة إلى طلبها وإحالة القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة دمنهور للفصل فيها .

( نقض ١٩٧٠/١٢/٦ مع ٢١ من ١١٦٥ ) .

★ قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم الإدانة وبعدم اختصاص محكمة أول درجة استناداً إلى أن المتهم حدث على خلاف الثابت بمدوناتها . وقضاء محكمة الأحداث غيابياً بعدم اختصاصها لأن المتهم غير حدث . يوجب قبول طلب النيابة العامة لتعيين المحكمة المختصة .

( نقض ١٩٨٥/١٠/٢٧ مع ٣٦ من ٩٣١ ) .

★ مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي ، إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ نصت المادة ١٧ من هذا القانون على أنه « إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ، ولم تتخل إحداها عن نظرهما أو تخلت كليهما عنها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص » وأخيرا نقل الاختصاص ذاته إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ من أنها تختص « بما يأتي ... » ٤ « الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية » . ولما كان طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة بناء على المادة ٢٢٧ سألقة الذكر منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي النيابة العسكرية مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

( نقض ١٩٧٣/١٠/١ مع ص ٢٤ من ٨٠٤ ) .

( ونقض ١٩٧٤/٤/١ مع ص ٢٥ من ٣٦٧ ) .

★ لما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من المفردات وكان الحكم الصادر في الدعوى في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا وليست باعتبارها محكمة جنائيات وكانت محكمة أمن الدولة العليا هي محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي - هي محكمة أمن الدولة العليا ، وبين محكمة عادية - هي محكمة الأحداث - لما كان ذلك ، ... فإن طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة - بناء منها على المادة ٢٢٧ سألقة الذكر يكون منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه .

( نقض ١٩٧٧/٦/١٢ مع ص ٢٨ من ٧٤٩ ) .

### المادة ( ٢٢٨ )

لكل من الخصوم في الدعوى تقديم طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها بعريضة مشفوعة بالأوراق المؤيدة لهذا الطلب .

### ● التعليق :

يقدم الطلب إلى المحكمة المختصة الفصل في التنازع طبقا للمادتين السابقتين .

### المادة ( ٢٢٩ )

تأمر المحكمة بعد اطلاعها على الطلب بإيداع الأوراق في لقم الكتاب ليطلع عليها كل من الخصوم المائلين ، ويقدم مذكرة بأقواله في مدة العشرة الأيام التالية لإعلانه بالإيداع ويترتب على أمر الإيداع وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها الطلب ، ما لم تر المحكمة غير ذلك .

## ● التعليق :

إذا كانت الدعويان محل التنازع منظورتين « في حالة التنازع الإيجابي » فإن الوقف يشملها جميعا .

## ( المادة ( ٢٣٠ ) )

تعين محكمة النقض أو المحكمة الابتدائية بعد الإطلاع على الأوراق المحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى ، وتفصل أيضا في شأن الإجراءات والأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم الأخرى التي قضت بإلغاء اختصاصها .

## ● المبادئ القضائية :

★ وإذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة أول درجة ، ثم لما استأنف المحكوم عليه الحكم قضت المحكمة الاستئنافية ببطالان الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا ، فلما قدمت القضية إلى هذه المحكمة قررت إعادتها بحالتها إلى محكمة الجنح المستأنفة لنظرها بمعرفتها ، فلقضت هذه فيها ، فالطعن في هذا الحكم بمقولة أنه صدر من محكمة لا ولاية لها على الدعوى غير صائب ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين قضت أول مرة ببطالان الحكم المستأنف قد أخطأت فيما أمرت به من إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها إذ أن هذه المحكمة كانت قد استنفدت ولايتها عليها بالقضاء في موضوعها مما يعتبر تخليا من المحكمة الاستئنافية عن واجبها في نظر الدعوى وتصحيح البطلان الذي لحق الحكم المستأنف ولكن بما أن المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى قد عادت إلى نظر الدعوى والحكم فيها بعد أن أعادتها إليها محكمة الدرجة الأولى بحالتها ، فإنها تكون قد قضت على ما قام في الواقع بين المحكمتين من تنازع سلبي في الاختصاص مثاره ما رآته كل من المحكمتين من اختصاص الأخرى بالتطبيق لقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم .

( نقض ١٩٥٢/١١/٢٥ مع ٤ ص ١٥٤ ) .

★ محكمة النقض هي صاحبة الولاية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة الجنح المستأنفة وبين مستشار الإحالة باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام المحكمة المذكورة وأوامر مستشار الإحالة ، ومن ثم فإن الفصل في التنازع موضوع الطلب المقدم من النيابة العامة ينعقد لمحكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة جنايات القاهرة للفصل في الدعوى - عن التهمة الثانية التي انصب عليها - ولو أن المتهم وحده هو الذي استأنف حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص ، ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص وليس طعنا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون من أن يسوء مركزه بهذا الطعن ، ولا سبيل للفصل في الطلب المقدم من النيابة إلا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب الإحالة إلى محكمة الجنايات في جميع الأحوال .

( نقض ١٩٧٣/٢/٢٦ مع ٢٤ ص ٢٦١ ) .



### المادة ( ٢٣١ )

إذا رفض الطلب ، يجوز الحكم على الطالب - إذا كان غير النياية العامة أو من يقوم بوظيفتها لدى جهات القضاء الاستثنائية - بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .  
● أنظر مقدمة الفصل فيما يتعلق بالمحاكم الاستثنائية .



# **الباب الثاني**

## **في محاكم الجنج والمخالفات**

### **الفصل الأول**

#### **في إعلان الخصوم**

#### **المادة ( ٢٣٢ )**

تحال الدعوى إلى محكمة الجنج والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستثناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين :

أولاً : إذا صدر أمر من قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر في الميعاد أو استأنفه فايدته محكمة الجنج منعقدة في غرفة المشورة .

ثانياً : إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في ١٢٣ من قانون العقوبات .

● معلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، ثم بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ثم أضيفت بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ في آخر المادة عبارة : « ما لم تكن . إلخ » .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

« تحال الدعوى في الجنج والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام ، أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية » .

« ويجوز الاستثناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة » .

● نص الفقرة الثالثة كما أضيفت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

« ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين :

أولاً : إذا صدر أمر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ولم يطعن المدعى بالحقوق المدنية فيه في الميعاد أو طعن فيه وأيدت غرفة الاتهام الأمر .

ثانياً : إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو لحد زهال الضبط للجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

### ● التعليق :

تحدد الفقرة الأولى مصادر اتصال الدعوى الجنائية بمحكمة الجench والمخالفات ، وتعدد في هذا السبيل جهات أربع : قاضي التحقيق - غرفة المشورة - النيابة العامة - المدعى بالحقوق المدنية . غير أن وضع غرفة المشورة أصبح محل نظر بعد تعديل المادة ١٦٧ ج ١ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - وبخاصة الفقرة الثالثة منها - انظر المادة ١٦٧ والتعليق عليها . هذا وينطبق النص على محكمة الجنائيات فيما يتعلق بالجench التي تقع بواسطة طرق النشر والتي تختص بالحكم فيها طبقاً للمادة ٢١٦ ج . وإنما يتم تحديد الجلسة في قلم كتاب محكمة الاستئناف .

وفي جميع الأحوال يتعين لاتصال المحكمة بالدعوى أن يتم تكليف المتهم بالحضور طبقاً للإجراءات المقررة في قانون المرافعات وعلى نحو ما تنص عليه المواد التالية . غير أن قرار الإحالة يكون متميزاً عن التكليف بالحضور في حالة صدور القرار من قاضي التحقيق ( تراجع المواد ١٥٦ ، ١٥٧ - والتعليق عليها ) ، في حين يكون إجراء الإحالة مندمجاً في التكليف بالحضور عند إحالة الدعوى من قبل النيابة العامة - سواء كان ذلك بعد تحقيق « م ٢١٤ ج » ، أو بعد جمع الاستدلالات دون تحقيق « م ١٦٢ ج » ، وكذلك عند تحريك الدعوى الجنائية من المدعى بالحقوق المدنية بتكليف مباشر إلى المتهم بالحضور طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة .

ويظهر أثر التفرقة بين الوضعين في أن الدعوى تعتبر مرفوعة بمجرد صدور الأمر بالإحالة من قاضي التحقيق . ويعتبر التكليف بالحضور بعد ذلك إجراء من إجراءات الدعوى القائمة . أما في الأحوال الأخرى فلا تعتبر الدعوى مرفوعة إلا بإعلان المتهم بتكليفه بالحضور للجلسة المحددة .

### نظام الادعاء المباشر :

ونص الفقرة الأولى على حق المدعى بالحقوق المدنية في رفع الدعوى الجنائية مع دعواه المدنية بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجench والمخالفات - هذا النص هو السند التشريعي الوحيد لنظام تحريك الدعوى الجنائية بطريق « الادعاء المباشر » .

وقد سبقت الإشارة إلى هذا النظام في التعليق على المادة الأولى من القانون في صدد بيان الاختصاص برفع الدعوى الجنائية وتحريكها ومباشرتها . وننوه هنا بوجه خاص بأن التكليف بالحضور من قبل المدعى بالحقوق المدنية لا تبدأ به الخصومة الجنائية بينه وبين المتهم ( على خلاف نظام الاتهام الفردي في النظم التي تأخذ به ) وإنما تنعقد الخصومة الجنائية في هذه الحالة بين المتهم وبين النيابة العامة عن طريق تكليفها بالحضور من المدعى بالحق المدني في ذات صحيفة الدعوى المباشرة - لكن تتولى هي مباشرة الدعوى الجنائية .

أما الدعوى المدنية - التي تنعقد الخصومة في شأنها بين المدعى بالحق المدني وبين المتهم ( والمسئول عن الحقوق المدنية إن وجد ) ، فإنها تخضع لأحكام الدعوى المدنية المنصوص عليها في المواد ٢٥١ - ٢٦٧ ( الفصل الخامس من الباب الحالى ) مع مراعاة أنها في نظام الادعاء المباشر ترفع بذات الإجراء الذى تتحرك به الدعوى الجنائية ، ويظهر أثر ذلك على وجه الخصوص في شأن تطبيق المادة ٢٦٤ إذ يمتنع في الحالة الواردة فيها الادعاء المباشر أمام القضاء الجنائى - على نحو ما يبين من المبادئ القضائية أدناه .

ويشترط لتحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر أن تكون الدعوى المدنية مقبولة في حد ذاتها فضلا عن شرط قبولها أمام المحكمة الجنائية طبقا لنصوص الفصل الخامس المشار إليها .

ولا يجوز رفع الدعوى بالطريق المباشر بإيداء الطلبات من قبل المدعى المدني بالجلسة - على خلاف ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة من حق النيابة في رفع الدعوى بطريق توجيه الاتهام بالجلسة وقبول المتهم الحاضر المحاكمة .

هذا ويمتنع رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة إذا كانت قد حركت أمام سلطة التحقيق « قاضى التحقيق أو النيابة العامة » وإنما يكون لمن يدعى حقا مدنيا أن يباشر الادعاء المدني أمام القائم بالتحقيق « م ٧٦ ، ١٩٩ مكررا ١ ج » ، فإذا صدر أمرا بالوجه لإقامة الدعوى فإن وسيلته في متابعة حقه تنحصر في استئناف ذلك الأمر ، ولا يكون له رفع الدعوى مباشرة لأن للأمر بالوجه حجيته التي تمنعه من ذلك « المادتان ١٩٧ ، ٢١٣ » .

كما يمتنع على المدعى بالحق المدني سلوك طريق الادعاء المباشر إذا كان قد فتح أمامه طريق الطعن بالاستئناف في أمر صادر من سلطة التحقيق بالوجه لإقامة الدعوى ، وفوت حقه فيه ، أو سلكه وانتهى طعنه بالرفض ( الحالة « أولا » من الفقرة الأخيرة ) . والأمر ظاهر في حالة ما إذا كان قد تم الادعاء مدنيا أمام سلطة التحقيق حيث يكون للمدعى حق الاستئناف في مدى ١٠ أيام من تاريخ إعلانه طبقا للمادة ١٦٦ .

أما من لم يدع مدنيا أمام سلطة التحقيق ، ولم يكن له بذلك حق في استئناف الأمر بالوجه

وجه لإقامة الدعوى ، وبالتالي فإنه لا يفوت حقاله في هذا الشأن إذ لم ينشأ له من قبل هذا الحق أصلا ، فهل يسرى عليه هذا المنع - أم يكون له رفع الدعوى بالطريق المباشر رغم صدور الأمر - بخاصة أنه قد يكون له عذره في عدم الادعاء مدنيا أمام سلطة التحقيق ، مع ملاحظة أن الحق في الادعاء المدني لا يختص به المجنى عليه وحده ، وإنما يتعلق أحيانا بمن يمثله قانونا كولي أو وصي أو مدير لشركة ، أو ورثه ، أو أى ممن أصابهم ضرر من الجريمة ممن لا يفترض تقصير من جانبهم بعدم الادعاء مدنيا قبل صدور الأمر بالوجه .

يسر قضاء النقض على أن من لم يدع مدنيا أمام سلطة التحقيق يتمتع عليه سلوك طريق الادعاء المباشر كما يتمتع عليه استئناف الأمر بالوجه لإقامة الدعوى بعد صدوره - حفاظا على ما لهذا الأمر من حجية تغلفه إلى أن يلغى بالطرق وفي الأحوال المقررة قانونا ( راجع التعليق على المادة ١٥٤ والمبادئ القضائية الملحق به ) .

هذا وصدور قرار بالحفظ لم يسبقه تحقيق لا يمنع من رفع الدعوى بالطريق المباشر - على خلاف الأمر بالوجه الذي اقتصر النص على ذكره .

كذلك - ومن جهة أخرى - يتمتع الادعاء المباشر إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف في الحالات المحددة بعجز المادة وهي تتماشى مع ما نص عليه في المواد ٦٣/٢ ، ١٦٢ ج ( يراجع التعليق عليهما ) . وهما ترتبطان بوجه خاص بامتناع رفع الدعوى على الموظف بالطريق المباشر طبقا للمادة الحالية ، ونرى بالنسبة للحماية المسبقة على الموظف العام يمتنع هذه المواد جميعا أن شمولها لما يقع منه بسبب الوظيفة ( دون أن يكون في أثناء أدائها ) هو توسع لا مبرر له ، ويتعين أن يكون تفسيره في أضيق الحدود بل يرتجى إلغاؤه . لأنه إذا كانت نصوص قانون العقوبات تسوئ بين الجريمة المرتكبة أثناء تأدية الوظيفة والمرتكبة بسببها في إخضاعهما للنصوص خاصة عندما يكون الموظف مجنبا عليه ، فإنه لا مبرر لحماية الموظف إذا كان متهما لارتكابه جريمة بسبب يتصل بعمله دون أن يكون قد تورط في ذلك أثناء قيامه بعمله ، لأنها في غير وقت العمل تكون تصرفا شخصيا محضا لا يستحق أية حماية خاصة .



هذا وإذا تنص المادة ٥ ، فقرة أخيرة من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة - على عدم قبول الادعاء المدني أمام تلك المحاكم ، فإنه يتمتع رفع الدعوى الجنائية أمامها بالطريق المباشر إذ لا تقبل الدعوى الجنائية مرفوعة بهذا الطريق مادام الادعاء المدني غير مقبول .

## ● من التعليمات العامة للنيابات :

**مادة ١٠٢٤ -** لا تخرج الدعوى من حوزة النيابة حتى تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة ، فإذا أمرت النيابة بإحالة الدعوى إلى المحكمة دون حصول التكليف بالحضور ، فإنها تملك العدول عن الإحالة والعودة إلى التحقيق والتصرف في الأوراق على ما ضوؤه ما يتضح ، وإصدار أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

**مادة ١٠٨٤ -** يجوز رفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر في الجнг والمخالفات حتى ولو كانت من الجнг التي جعلها القانون بصفة استثنائية من اختصاص محكمة الجنايات وهي الجнг التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجнг المضرّة بأفراد الناس . ويستثنى من ذلك :

- ١ - الجرائم التي تقع خارج الجمهورية إذ الحق في تحريك الدعوى الجنائية عنها مقصور على النيابة وحدها .
- ٢ - إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ، وذلك فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٢ عقوبات وهي استعمال الموظف العام سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة وامتناع الموظف العام عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر دخلا في اختصاص الموظف .
- ٣ - إذا صدر أمر من قاضي التحقيق أو النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر في الميعاد أو استأنفه فأيدته محكمة الجнг المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

## ● المبادئ القضائية :

★ لا تعتبر الدعوى مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية كتقديمها للمحكمة بل لا بد لذلك من إعلان المتهم بالحضور للجلسة .

(نقض ١٨/١١/١٩٤٦ الملحة من ٢٧ من ٣١٩) .

★ وأن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا . وما لم تنعقد الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وذلك لأن القانون أيضا إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط - أي مجرد ادعاء بحقوق مدنية عملا بنص المادة ١٢٥١ ج .

(نقض ١١/١١/١٩٥٦ مع ٧ من ٤١٦) .

(ونقض ٥/٤/١٩٨٤ مع ٣٥ من ٣٩٠) .

★ وأن القانون حين أجاز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد الجنع أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بها ، قد رتب على هذا الإجراء تحريك الدعوى العمومية بحيث تصبح المحكمة مكلفة بالفصل فيها كما لورفعت إليها من النيابة ، ومتى كان ذلك ، وكانت المحكمة الجنائية غير ملزمة بأن تحكم في الدعوى وفقاً لطلبات الخصوم فيها ، فإن ما يثيره الطاعن من أن النيابة لم تطلب معاقبته لا يكون له أساس .

(نقض ١٩٤٨/٣/٢٣ المجموعة الرسمية س ٤٩ ص ٣٥٣) .

★ متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرة من حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم . ويتربط على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة إلى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها .

(نقض ١٩٧٦/٢/٩ مع س ٢٧ ص ١٨٢) .

★ لا تنقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(نقض ١٩٦٨/٤/٨ مع س ١٩ ص ٤٠٢) .

★ وبإدراكه الثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنع ، فإنه إذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يستلزم بسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها ، فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية ، لأنها ، وقد حركت وفقاً للقانون ، تظل قائمة ، ويكون على المحكمة أن تفصل فيها .

(نقض ١٩٥٢/١/٧ مع س ٣ ص ٣٧٣) .

★ من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها ... مثال : المادة ٢٦٠ ، أ ج ، أجازت للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم في التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٦٦/٣/٨ مع س ١٧ ص ٢٧٨) .

★ وأن المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المضرور من الجريمة ، لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني للمطالبة بالتعويض أن يلجأ إلى الطريق الجنائي إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة فإذا لم تكن قد رفعت عنها ، امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعويين في السبب والخصوم والموضوع .

(نقض ١٩٥٥/٦/٧ مع س ٦ ص ١٠٩١) .

★ إذا كانت النيابة العامة قد استعملت حقها الأصلي في تحريك الدعوى الجنائية وبشرت التحقيق في الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن ينتزعها منها بالجوء إلى طريق الادعاء المباشر .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ مع س ٣٢ ص ٩٨١) .



★ الأمر بالآوجه لإقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفةتها هو الذى يمنع من إقامة الدعوى العمومية إذا ظهرت أدلة جديدة أو الغاء النائب العام فى مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقاً فى الدعوى ولم تصدر قراراً بالآوجه لإقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى المدنى يظل قائماً فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .  
(نقض ١٩٥٦/٤/١٧ مع ٧ ص ٥٩١ ) .

★ وإذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو فى الحقيقة أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أياً كان سببه ، أصدرتها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء فى صيغة الحفظ بالأمر الإدارى ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه . وهو أمر له - بمجرد صدوره - حجيت ويمتنع من العود إلى الدعوى الجنائية مادام لا زال قائماً ولما يُلغ قانوناً ، ولا يغير من هذا النظر أن المجنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تقتضى به المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية إذا أن كل ما لها أن تطعن فى القرار أمام الجهة المختصة لو صح أن باب الطعن مازال مفتوحاً أمامها .  
(نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مع ٧ ص ٥٣٥ ) .

★ تنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية ، ولا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ويبين من ذلك أن المدعى المدنى لا يملك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن فى حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من السيد النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٧١/٣/١ مع ٢٢ ص ١٧٨ ) .

(نقض ١٩٨٥/١/٢٩ مع ٣٦ ص ١٨٦ ) .

★ لما كانت الوقائع المنشورة والى نسب المدعى بالحق المدنى إلى المتهمين نشرها متهماً إياهم بالقذف والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بلجنة مراجعة الأغاني بهيئة الإذاعة والتلفزيون وليست موجهة إليه بصفته من أفراد الناس ، ومن ثم فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة الجنايات بنظر الدعوى ولا عبرة بكون المدعى بالحق المدنى أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف والسب موجهة إليه وليس إلى اللجنة ومن ثم فإن محكمة الجنايات إذ جدد اختصاصها تكون قد خالفت القانون مما يتعين معه تعيين محكمة جنائيات القاهرة محكمة مختصة بنظر الدعوى .

(نقض ١٩٨٤/٤/١٧ مع ٣٥ ص ٤٣١ ) .

★ إن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ( ٤٩ ) لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، كما أن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون تنص على أنه « لا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة » .  
ولما كان الاختصاص فى خصوص التهمة موضوع الدعوى فى الطعن المائل إنما ينعقد لمحكمة أمن

الدولة الجزئية وحدها دون غيرها لا يشاركها فيه أية محكمة أخرى سواها فإن المدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - لا يحق له أن يحرك الدعوى بالطريق المباشر البتة سواء أمامها أو أمام المحكمة العادية بطلباته سائلة البيان .

( نقض ١٩٨٥/٣/٢٥ مج ٣ ص ٤٥١ ) .

★ لما كانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه « تحال الدعوى إلى محكمة الجench والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية » فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويرتب عليه كافة الآثار القانونية وبما لا مجال معه إلى تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات المدنية التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية . ومتى كان الثابت أن إعلان المدعى عليه - المطعون ضده - بصحيفة الدعوى المباشرة لم يتم إلا بعد انقضاء مدة السقوط المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجريمة السب موضوع المحاكمة التى تشملها تلك المادة ، فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة وبالتالي أيضا الدعوى المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى الطاعن أنه لحقه من الجريمة .

( نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مج ٢٢ ص ٢٧١ ) .

### المادة ( ٢٣٣ )

يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المخالفات ، وبثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجench ، غير مواعيد مسافة الطريق ، وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية .

وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تنص على العقوبة .

ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فإذا حضر المتهم وطلب إعطائه ميعادا لتحضير دفاعه تاذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الأولى .

### ● التعليق :

يترتب على التكليف بالحضور في الميعاد المقرر في نص المادة وجوب الاستعداد لإبداء الدفاع في الجلسة المحددة - ولهذا نصت المادة ٢٣٦ على حق الخصوم في الإطلاع على أوراق الدعوى بمجرد إعلانهم . أما إذا تم الإعلان لموعد أقصر من المقرر في النص فلا يترتب على ذلك بطلانه ، وإنما يكون للمعلن إليه التكليف بالحضور حق في طلب أجل لاستكمال الميعاد . ومن ذلك ما تشير إليه الفقرة الثالثة من المادة .

## ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أنه إذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لإبداء أوجه دفاعه .

للمحكمة ألا تقبل طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون إعطاءه إياها من تاريخ الإعلان إلى يوم الجلسة ، فإذا حضر غير مستعد فنتبع ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للمحكمة فيه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب كما هي الحال في مواد الجنب والمخالفات .

(نقض ١٩٧٨/٢/١٣ مع س ٢٩ ص ١٥٩ ) .

ولننظر نقض ١٩٦٦/٣/٢١ مع س ١٧ ص ٢٢٩ في شأن اثر الإعلان لال من الاجل بالنسبة لمحكم الجنائيات - في التعليق على المادة ٣٧٤ .

★ أنه وإن كان الأصل - متى صح الإعلان بداءة - أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى - طالما كانت متلاحقة - حتى يصدر الحكم فيها ، إلا أنه من جهة أخرى إذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة استئنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .

(نقض ١٩٦٤/٥/١٨ مع س ١٥ ص ٣٨٤ ) .

★ إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٣ التي لم يعلن بها الطاعن وتخلف عن حضورها ، برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، على الرغم من أن هذه الجلسة غير تلك التي كانت محددة في تقرير الاستئناف لنظر استئنافه ، فإن الحكم يكون قد انبنى على إجراءات باطلة اثرت فيه ، فيتعين نقضه مع الإعادة .

(نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ مع س ٢٦ ص ٢٨٠ ) .

★ تأجيل نظر الدعوى ، المعارضة إداريا يوجب إعلان المعارضة إعلانا قانونا بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة .

(نقض ١٩٧٨/١٠/١٦ مع س ٢٩ ص ٧٠٢ ) .

★ وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها ، وليس عليها فوق هذا أن تعلن لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل ، إذ أن ذلك معا يهده القانون داخلا في علم كافة الناس ، كما أن المحكمة التي تتولى محاكمته ليست مكلفة قانونا بأن تلت نظر المتهم عند المحاكمة إلى ما أدخل من تعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه مادام علمه بذلك مفروضا بحكم القانون .

(نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ للحملة س ١٤ ص ٥٠ ) .

★ وإذا كانت ورقة التكليف بالحضور المعلقة من المدعية بالحقوق المدنية قد اشتملت على بيان الأفعال المنسوبة إلى المعلن إليه ، وهي تكون جريمة خيانة الأمانة ، ولكنها لم تذكر فيها مادة القانون التي تقضى بالعقوبة ، وكان الثابت في محضر جلسات المحاكمة أن المعلن إلى حضر الجلسة المحددة لنظر الدعوى ،

وأن الحاضر عن المدعية طلب فيما طلبه في مواجهته تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فإنه يكون بذلك قد حصل تدارك النقص الموجود في ورقة التكليف بالحضور ويؤجل ما فيها من بطلان .

(نقض ١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية س ٧ ص ١٣٥ ) .

(ونقض ١٩٨١/٢/٥ مع س ٣٢ ص ٥٢٩ ) .

★ وأن التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشتمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم في إعلان الدعوى يجب إيدأه لدى محكمة الموضوع لتتظرو ويقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات فإذا سكت المتهم عن التمسك بشيء من هذا في وقته سقط حقه في الدعوى به ، وكانت العبرة بما اشتمل عليه الحكم ذاته من بيان عن التهمة .

(نقض ١٩٤٠/٣/١٨ المجموعة الرسمية س ٤١ ص ٥٢٩ ) .

### المادة ( ٢٣٤ )

تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه ، أو في محل إقامته ، بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم ، يسلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر ، ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

ويجوز في مواد المخالفات إعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة رجال السلطة العامة ، كما يجوز ذلك في مواد الجنح التي يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية (٥) .

● الفقرة الثالثة مضافة بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ .

### ● التعليق :

الفقرة الثانية تختلف عن النص المنظم للحالة الماثلة في قانون المرافعات ( م ١٢ / ١٠ ) حيث يكون الإعلان للنيابة بنص قانون المرافعات وليس لجهة الإدارة . ولا نرى أن الإعلان يصح في هذه الحالة للنيابة - على خلاف ما جرت به بعض أحكام النقض - انظر نقض ١٩٧٣/٥/٢٢ مع س ٢٤ ص ٥٣٨ ، ، وكذا نقض ١٩٧١/١١/١ أدناه .

هذا ويلاحظ أنه في حالة عدم معرفة محل إقامة المتهم فإن إعلانه لجهة الإدارة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة يختلف عن تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة المنصوص عنه في المادة ١١ من قانون المرافعات في حالة عدم وجود من يستلم الإعلان بالموطن أو امتناعه عن ذلك - ففي هذه الحالة الأخيرة يلزم إخطار المعلن إليه بذلك بخطاب موصى عليه باسم من سلمت إليه صورة الإعلان - أو بعدم وجود من يتسلمه أو امتناعه . أما في حالة الفقرة الثانية من المادة فإنها لم تذكر مثل هذا الإخطار وهو لا محل له بطبيعة الحال .

ويترتب على إتمام التكليف بالحضور طبقاً للمقرر في هذه المادة إمكان الحكم على المتهم في غيبته إذا تخلف عن الحضور بالجلسة « م ٢٢٨ » .

على أن قضاء النقض يفرق في هذا الشأن بين الحكم الغيابي وبين المعارضة فيه ، فيكفي لصحة الحكم الغيابي أن يكون قد صدر بناء على إعلان المتهم بأية طريقة مما ورد بالنص ، أما الفصل في المعارضة في حكم غيابي فلا يصح بناء على إعلان بجلسة المعارضة يتم لجهة الإدارة في الحالة المبينة في الفقرة الأخيرة - أي في حالة عدم الاستدلال على موطن المتهم ( انظر نقض ١١/١/١٩٧١ - أدناه ) وإنما يتعين طبقاً لذلك القضاء أن يتم الإعلان للمتهم شخصياً أو في موطن معروف له ، ولولم يوجد به من يتسلم صورة الإعلان فسلمت للإدارة طبقاً لقانون المرافعات « المادة ١٢ منه » الذي تحيل إليه الفقرة الأولى . وهذا في تقديرنا تشدد أساسه تفرقة نظرية بين حالة الفقرة الثالثة والأحوال العادية المنطبقة على الفقرة الأولى ، وهي تفرقة لا تستند إلى نص في التشريع ولا مبدأ عام في الإجراءات ، فضلاً عن أنها تؤدي إلى احتمال سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة في أحوال الفقرة الثالثة في حين أنها وضعت - ومثلها م ١٠/١٢ مرافعات - لإقامة قرينة قانونية على العلم بالإعلان تمنع من تعليق الإجراءات القضائية على احتمالات مجهولة ، ومع حفظ حق المعلن إليه - في إثبات عدم علمه بالجلسة ، أمام محكمة الطعن أو محكمة الأشكال في التنفيذ .

( انظر في الإعلان بجلسة المعارضة المبادئ الواردة مع التعليق على المادة ٤٠١ ) .

### ● المبادئ القضائية :

يجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة في قانون المرافعات . ولما كانت المادة ١١ من هذا القانون تقضي بأن تسلم ورقة الإعلان إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، كما تقضي المادة ١٢ منه بأنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلان في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى أحد من المقيمين معه المبينين في تلك المادة ، فإذا لم يجد أحداً منهم وجب أن يسلمها حسب الأحوال - إلى مأمور القسم أو العمدة وشيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة . وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته ، لما كان ذلك فإن ورقة إعلان المتهم للجلسة التي حددتها المحكمة لنظر المعارضة والتي اكتفى المحضر فيها بإثبات إعلانه مع مندوب القسم لإغلاق محله تكون باطلة .

( نقض ١٩٥٢/٥/٧ مع ٣ ص ٩٨٠ ) .

★ والأصل في إعلان الأوراق وفقاً للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلان في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه

أو أن يكون ساكتا معه من أقاربه أو أوصهاره وفقا للمادة ١٢ من المرافعات فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب لإعلانه أو أغفل بيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الإعلان ، فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان .

( نقض منفي ١٩٥٥/٦/١٦ مع ٦ ص ١٢٥٦ ) .

★ المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه كما أن الإخطار غير لازم إلا في حالة تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة امتناع من ورد بيانهم في المادة العاشرة عن استلامها على ما يقضى به نص المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات التي لا توجب على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان وغاية ما تتطلبه أن يرسل المحضر الإخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت في محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار في الميعاد .

( نقض ١٩٧٧/٣/١٣ مع ٢٨ ص ٣٥٣ ) .

★ والموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله موطنه له . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن تأسيسا على صحة إعلانه بمحل عمله يكون مضطرا في القانون ومعيبا بالبطلان الذي يستوجب نقضه والإحالة .

( نقض ١٩٦٦/٣/١ مع ١٧ ص ٢١٨ ) .

★ ولما كان الموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة وكان مكتب المحامي وفقا لهذا التعريف لا يعتبر موطنه له فإن إعلانه بالطعن في مكتبه يكون باطلا .

( نقض منفي ١٩٥٥/٣/٣١ مع ٦ ص ٨٧٨ ) .

★ من المقرر أن الأصل في إعلان الأوراق طبقا للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه ، أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو أن يكون مقيما معه من أقربائه أو أوصهاره ويعد استلامهم ورقة الإعلان في هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب بإعلانه ما لم يدحضها بإثبات العكس .. ولما كان الطاعن قد أعلن في محل إقامته إعلانا قانونيا بالجلسة التي نظرت فيها معارضته ، ولم يقدم ما يثبت صحة ما يدعيه من عدم علمه بحصول ذلك الإعلان كما خلت الأوراق مما يدحض قرينة وصول ورقة الإعلان إليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

( نقض ١٩٧٤/٤/٢٩ مع ٢٥ ص ٤٣٤ ) .

★ استقر قضاء محكمة النقض على أن إعلان المتهم لجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبين عليه إلا الحكم الذي يصدر غاييبا ويكون قابلا للمعارضة ، وأن الحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا ، وميعاد الطعن على مثل هذا الحكم الباطل لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان الطاعن به أو علمه رسميا . ولما كان لا يوجد بالأوراق ما يدل على إعلانه بالحكم أو علمه به رسميا إلا في يوم القبض عليه وقام بالطعن في خلال الأجل المحدد قانونا فطعن يكون مقبولا شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

( نقض ١٩٧١/١١/١ مع ٢٢ ص ٦٠٥ ) .

★ لما كان البين من ورقة إعلان الطاعنين بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة أن المحضر اثبت فيها أنه توجه لإعلان المتهمين وخاطبتهما مع شخصهما ورفضاً التوقيع وأنه لأجل العلم ترك الصورة ، إلا أنه لم يذكر سبب امتناعها عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضهما الإمضاء له بهذا السبب ... لما كان ذلك ، وكانت إجراءات الإعلان وفقاً للمادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات وكانت المادة التاسعة من قانون المرافعات توجب في فقرتها الخامسة على المحضر أن يبين « اسم وصفة من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وبسببه » وكان المحضر لم يثبت شيئاً عن سبب امتناع المعلن إليهما « الطاعنين » عن التوقيع الفقرة الخامسة من المادة التاسعة سألقة الذكر ، أو الإشارة إلى رفضهما الإمضاء له وسبب هذا وكان عدم إثبات ذلك يترتب عليه بالبطان عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقيق غاية الشارع من تمكين المحكمة من الاستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من إجراءات ، ومن ثم فإن ورقة التكليف بالحضور المشار إليها تكون باطلة ، ويترتب معها البطان على إجراءات المحاكمة .

( نقض ١٦/١٠/١٩٧٨ مع ص ٢٩ من ٧٠٢ ) .

★ لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان قرار الاتهام المعلن إليه . وكان من المقرر في القانون أن أوجه البطان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة يجب إبدائها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز له إثارة الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، فضلاً عن أن مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة تمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور .

( نقض ٥/٤/١٩٧٥ مع ص ٢٦ من ٣٧٩ ) .

### المادة ( ٢٣٥ )

يكون إعلان المحبوسين إلى مأمور السجن أو من يقوم مقامه . ويكون إعلان الضباط وضباط الصف والعسكري الذين في خدمة الجيش إلى إدارة الجيش .

وعلى من يجب تسليم الصورة إليه في الحالتين المذكورتين أن يوقع على الأصل بذلك . وإذا امتنع عن التسليم أو التوقيع ، يحكم عليه قاضي المواد الجزئية بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات . وإذا أصر بعد ذلك على امتناعه ، تسلم الصورة إلى النيابة العامة بالمحكمة التابع لها المحضر لتسليمها إليه أو إلى المطلوب لإعلانه شخصياً .

### المادة ( ٢٣٦ )

للخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد إعلانهم بالحضور أمام المحكمة .

● التعليق :

انظر التعليق على المادة ٢٢٣ .

## الفصل الثاني

### في حضور الخصوم

#### المادة ( ٢٢٧ )

يجب على المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه (٥) .

أما في الجنب الأخرى وفي المخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيل لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصيا .

● الفقرة الأولى معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكررا في ١١/١١/١٩٨١ .

● الفقرة الأولى قبل تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

يجب على المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه .

● المذكرة الإيضاحية للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

وتيسيرا لإجراءات المحاكمة وللمد من كثرة الأحكام الغيالية التي ترجع أحيانا إلى تعذر تتبع المتهم إجراءات المحاكمة وما يترتب عليها من ازدواج القضية الواحدة فقد عدلت المادة ٢٢٧ على النحو الوارد بالمشرع لكي يكون اشتراط حضور المتهم بنفسه مقصورا على الجنب التي يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره - أي لا تقبل فيها الكفالة - كمالات النفاذ الوجوبي المنصوص عليها في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية وما عسى أن ينص عليه في قوانين خاصة - أما في الجنب الأخرى والمخالفات بطبيعة الحال وخاصة بعد قصر العقوبة فيها على الفرامة فيجوز للمتهم أن ينيب عنه وكيل لإيداء دفاعه إلا إذا رأت المحكمة ضرورة حضوره .

وغنى عن البيان أن مجال حضور وكيل عن المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس طبقا لهذا التعديل سوف يكون في الكثير الغالب أمام محكمة أول درجة ، باعتبار أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثاني درجة وأجبة التنفيذ فورا بطبيعتها اللهم إلا إذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها كما هو الحال في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية وكما لو كانت عقوبة الحبس المقتضى بها مع إيقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده .

#### ● التعليق :

المقصود بنص الفقرة الأولى أن المتهم المعرض للحكم بالحبس في الحالة المشار إليها بالنص لا تجوز الوكالة في الحضور عنه بل يتعين أن يحضر شخصيا حتى إذا ما صدر الحكم بحبسه ينفذ فوراً . على أنه رغم قيام خطر التنفيذ الفوري قد يتحقق للمتهم في هذه الأحوال مصلحة من الحضور لإمكان إيداء دفاعه وتحقيق الدعوى في الجلسة إذ أنه لا يقبل دفاع من وكيل عنه دون حضوره ، كما أن المحكمة تحكم في حالة الغياب بعد



الاطلاع على الأوراق وبدون تحقيق كما تنص المادة التالية ، وهو ما قد يؤدي إلى استغلال الإجراءات وتعقيدها بما يضر بمصلحته .

ويجب تطبيقاً للنص حضور المتهم في حالة استئناف النيابة لحكم صادر بالفرامة في تهمة يجوز فيها الحكم بالحبس وذلك لجواز أن يعدل الحكم إلى حبس . أما إذا استأنف المتهم وحده الحكم بالفرامة في مثل هذه الحالة فلا يتعين حضوره شخصياً ، وإنما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية .

هذا ويجوز أن يحضر وكيل في أحوال الفقرة الأولى لمجرد إبداء عذر المتهم في عدم الحضور . فضلاً عن إبداء أى دفع فرعى أو دفاع لا يتعلق بموضوع الدعوى الجنائية ذاته ، وقد استقر قضاء النقض على ذلك .

### ● المبادئ القضائية :

★ لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - التى نظر الاستئناف في ظلها تنص على أنه " يجب على المتهم في جنة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه . أما في الجنب الأخرى وفي المخالفات فيجوز أن ينيب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه . فقد دلت بذلك صراحة وعلى ما أكدته المذكرة الإيضاحية لهذه المادة على ضرورة حضور المتهم بنفسه أمام محكمة أول درجة في الجنب التى يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره أى لا يقبل فيها الكفالة كحالة النفاذ الوجوبى المنصوص عليها في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية وما عسى أن ينص عليه في القانون المكمل لقانون العقوبات ، أما محكمة ثانى درجة فإنه يجب حضور المتهم بنفسه في كل جنة معاقب عليها بالحبس باعتبار أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها إلا إذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها كما هو الحال في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية وكما لو كانت عقوبة الحبس المقضى بها مع إيقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده . ( نقض ١٩٨٤/١/٢٢ مج ٣٥ ص ٨٥ ) .

★ الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها - ومن ثم وعلى الرغم من حضور وكيل عن الطاعن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابياً قابلاً للمعارضة وإن وصفت المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، ولا يبدأ ميعاد المعارضة في هذا الحكم إلا من تاريخ إعلان المتهم . ( نقض ١٩٨٥/٤/٨ مج ٣٦ ص ٥٥١ )

★ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . والأصل أن يكون المتهم حاضراً بنفسه جلسات المرافعة ، إلا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيله في غير الأحوال التى يجوز الحكم فيها بالحبس . ومتى كان حضور المتهم شخصياً أمراً واجباً فإن حضور وكيله

عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن - وهو متهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس - لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة بل حضر وكيله عنه وترافع في الدعوى الأمر الذي مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكما غيابيا وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري .

★ إن حضور المتهم أمام المحكمة في الجلسة التي تستوجب الحكم بالحبس ليس بمحتم الا عند الفصل في موضوع التهمة فقط ، فإذا كانت المرافعة مقصورة على دفعوع فرعية أو على حقوق مدنية جاز سماع المرافعة من الوكيل دون إيجاب حضور المتهم الأصلي .

( نقض ١٩٨٢/١٢/٣ المحللة س ٤ ص ٤٣٠ ) .

★ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

( نقض ١٩٨٢/١١/١٤ مج س ٣٣ ص ٨٧٤ ) .

★ لما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي استأنفه المتهم وحده ، أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة على المتهم ، فإنه يجوز للمتهم في هذه الحالة إنابة محام في الحضور عنه ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه حضور محام كوكيل عن المتهم وأبدى دفاعه في الاتهام المسند إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون في حقيقته حكما حضوريا .

( نقض ١٩٨٤/٣/٧ مج س ٣٥ ص ٢٥٤ ) .

★ توجب المادة ٢٣٧ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم بفعل جنحة ، الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيلاً عنه . وإذا كان ما تقدم ، وكان النزاع المعروض على المحكمة الاستئنافية قد انحصر في مسألة مدنية ، وكان الطاعن قد اناب وكيلاً عنه حضر بالجلسة ، وكان توكيل الأخير مصرحاً فيه بالمرافعة في القضايا المدنية أم جنائية ، أن الحكم الصادر ضد الطاعن المذكور في مواجهة الوكيل يكون حضوريا في حقه ، ويكون النعي عليه ببطلان الإجراءات - بفرض وقوع خطأ مادي في إثبات حضور الطاعن المذكور بجلطة المحاكمة - في غير محله .

( نقض ١٩٧٠/٥/٢٥ مج س ٢١ ص ٧٣٢ ) .

## المادة ( ٢٣٨ ) \*

إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكيلاً عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق ، إلا إذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر لعدم حضوره فيعتبر الحكم حضوريا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم غيابيا أن تؤجل الدعوى إلى جلسة تالية وتامر بإعادة إعلان الخصم في موطنه ، مع تنبيهه إلى أنه إذا تخلف عن الحضور في هذه الجلسة يعتبر الحكم الذي يصدر حضوريا ، فإذا لم يحضر وتبين للمحكمة إلا مبرر لعدم حضوره يعتبر الحكم حضوريا .

● معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١١/٤ / ١٩٨١ .

● نص المادة قبل التعديل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

« إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف ، ولم يرسل وكيلاً عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك ، يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق .

ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم ، يجوز للمحكمة إذا لم يقدم عذراً يبرر غيابه أن تقرر اعتبار الحكم حضورياً ، وعليها أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك »

● من المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨١

ورغم الإبقاء على نظام المعارضة في الأحكام الغيابية - التي لا يجوز استئنافها - فقد سارت المادتان ٢٣٨ ، ٢٤٠ المعدلتان إلى التوسيع في نظام الحكم الحضورى الاعتبارى لما يدعوا إليه من اهتمام نى الشأن لتتبع إجراءات المحاكمة لأن معارضة فيه لا تلتزم موضوع الدعوى إلا إذا اثبت عسره في التخلّف .

هذا فضلاً عن تفادى تقطيع أوصال القضية الواحدة عند تعدد المتهمين ومثول البعض دون البعض الآخر .

● التعليق :

المقصود « بالخصم » في النص - المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، فهما اللذان يجوز لهما المعارضة في الحكم الذى يصدر في غيبتهما طبقاً للمادة ٢٩٨ . أما المدعى بالحق المدنى فإن غيابه قد يعتبر تركاً لدعواه إذا كان إعلانه بالجلسة قد تم بالجلسة قد تم لشخصه - طبقاً للمادة ٢٦١ ، وإلا فإنه لا أثر لغيابه ويكون للمحكمة أن تقضى في موضوع الدعوى المدنية رغم ذلك ولا تحكم بشطبها حيث لا تعرف الإجراءات الجنائية نظام الشطب المقرر في قانون المرافعات ( تراجع المادة ٢٦٦ ) ومع مراعاة أنه لا تقبل منه المعارضة طبقاً للمادة ٢٩٩ .

كذلك فإن تسليم الإعلان لشخص الخصم يترتب عليه طبقاً لنهاية الفقرة الأولى اعتبار الحكم حضورياً رغم عدم مثوله بالجلسة - بما يترتب على ذلك من آثار نصت عليها المادة ٢٤١ - من حيث عدم إمكان المعارضة فيه إلا بشروط معينة ، فضلاً عن التزام المحكمة بتحقيق الدعوى كما لو كان الخصم حاضراً - وذلك على خلاف الحكم الغيابى الذى يصدر بعد مجرد الاطلاع على الأوراق ، ودون تحقيق بالجلسة .

هذا وفي حالة اعتبار الحكم حضورياً ، فإن ذلك لا يقيد جهة الطعن ولو كان الطعن بالمعارضة - أمام ذات المحكمة ، فالعبرة في ذلك بواقع الحال فيما تم من إجراءات . فتسرى بشأن الحكم كل الأوضاع والإجراءات التى يتطلبها وضعه الحقيقى - مثل الحق في الطعن فيه وميعاد الطعن ، الخ وعلى هذا قضاء مستقر . لحكمة النقض .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن محكمة أول درجة بقضائها في الدعوى بناء على ما دون في أوراقها في حالة غياب المتهم لم تعمل إلا ما هو من حقها ، وهو الاكتفاء بمراجعة الأوراق دون إجراء تحقيق جديد بمعرفتها .

( نقض ١٨/٥/١٩٣٦ المجموعة الرسمية س ٢٧ ص ٥٢٥ ) .

★ وأن الفقرة الثانية ( الأولى - في تعديل ١٩٨١ ) توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت للشخص الخصم ولم يقدم عذرا يبرر غيابه ، وإن كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتا بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فإن الحكم الصادر ضده يكون غيايبا ويكون له أن يقرر بالاطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده .

( نقض ١٧/٣/١٩٥٢ مج ٤ ص ٦٢٢ ) .

★ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيايب هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وأن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

( نقض ٣٠/١١/١٩٧٥ مج ٢٦ ص ٨٠٧ ) .

( ونقض ١٤/١١/١٩٨٤ مج ٣٣ ص ٨٧٤ ) .

★ إن العبرة في تمام المرافعة بالنسبة للمتهم ، هي بواقع حالها وما انتهت إليه ، أعلن هذا الواقع في صورة قرار أولم يعلن ، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أولم تؤجل ، وما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد ، ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه . وإذا كان ما تقدم ، وكان الواقع أن القضية قد سمعت بياناتها بحضور الطاعنين واستوفى الدفاع عنهما مرافعته ، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضوريا ، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم ، أو أن يتخلف الطاعنان في الجلسة التالية التي أجلت إليها الدعوى في مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين ، فإن ذلك من جانبهما تقريظ في واجب السهر على دعواهما لايولمان فيه الا نفسيهما ، ولا يخولهما النemy على المحكمة بشيء لأن المحكمة أولتهما كل ما يوجب القانون عليها أن توليه حماية لحق الدفاع .

( نقض ٦/٤/١٩٧٠ ج ٢١ ص ٥٢٢ ) .

★ إن واجب الخصم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولما كان الثابت أن الدعوى نظرت في حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به . ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفترة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ٦/١٢/١٩٦٥ مج ١٦ ص ٩٠٦ ) .

### المادة ( ٢٣٩ )

يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا .

## ● المبادئ القضائية :

★ إن مناط اعتبار الحكم حضوري وفقا للمادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور عن الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط إحداها أو تفرق مقرر المحكمة من مقر إلى آخر ، فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بالمقر الجديد . ولما كان الثابت بالمفردات أن الطاعن لم يعلن إعلانا صحيحا بالجلسات التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد بعد أن انقطعت حلقة اتصالها بانتهاء الجلسة الأخيرة بالمقر القديم ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي حقيقة الواقع في الدعوى ، فإن حضور الطاعن بعض الجلسات أمام المحكمة بمقرها القديم لا ينال من اعتبار هذا الحكم في حقيقته غيابي ، إذ أنه بسبب عدم إعلان الطاعن بعد توقف الدعوى لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه ، وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٧٠/٥/٤ مع ٢١ ص ٦٥١ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٣/٢٠ مع ٣٦ ص ٤٣١ ) .

★ ومتى كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وتأجلت الدعوى في مواجهته إلى جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ، ولكنه لم يحضر بتلك الجلسة التي تأجلت لها الدعوى ، بل تقدم بلسان محاميه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل الحكم في الدعوى فلم تقبله المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها ، فإن المحكمة إذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا لا تكون قد أخطأت .

( نقض ١٩٥٢/١٢/٢٠ مع ٤ ص ٢٩٧ ) .

★ وإذا كانت المحكمة بعد أن أمرت بتأجيل دعوى مرفوعة على المتهم إلى جلسة معينة قد أجلت دعوى أخرى مرفوعة على ذات المتهم لنظرها مع الدعوى الأولى ، ولكنها ذكرت في أمر التأجيل أنه ليوم حددته سابق على يوم تلك الجلسة المعنية ، فإن أمرها هذا يكون خاطئا من ناحية تضمنه تاريخين للجلسة التي أجلت إليها الدعوى . ذلك لأن قولها بأن تؤجل الدعوى الأخيرة لنظرها مع الدعوى الأولى معناه أن التأجيل كان للجلسة التي حددتها لهذه الدعوى الأولى ، وهذا من شأنه أن يجعل المتهم على الاعتقاد بأنه ذكر يوم آخر في أمر تأجيل الدعوى الأخرى لم يكن مقصودا بل جرى القلم به من باب السهو فقط ، وبأن تأجيل الدعويين لنظرهما معا إنما هو للجلسة التي حضرها وذلك لا يصح معه اعتبار تخلفه عن الحضور في اليوم الأول - بسبب هذا الاعتقاد - بغير عذر مقبول . وبالتالي لا يصح للمحكمة أن تحكم عليه في غيبته وإلا كان حكمها خاطئا .

( نقض ١٩٣٣/١/١٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ص ١٠٠ ) .

★ المقصود بالحضور في نظر المادة ٢٢٨/١ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجود المتهم بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه ، إلا أن الشارع لا يعتبرات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجنبنة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ من

قانون الإجراءات الجنائية ومقتضاها حضور الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا فإذا ما انتفى الأمران أحدهما أو كلاهما بأن تخلف عن الحضور إطلاقا أو حضر ثم غادر الجلسة أو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية بعد أن قدم عذرا مقبولا وكان في مقدار المحكمة أن تشق طريقها في تحقيق قيام أو عدم قيام هذا العذر ، ورغم ذلك لم تفعل فإن حكمها يكون في حقيقته حكما غيابيا جائزا المعارضة فيه رجوعا إلى الأصل العام لانتفاء علة اعتباره حضوريا اعتباريا لتخلف أحد شروطه إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كانت محاضر جلسات محكمة أول درجة تنبئ عن قيام عذر تخلف الطاعنين عن حضور جلسة المحاكمة الأخيرة وهو وجودهما في السجن وكان في مقدور محكمة أول درجة أن تتقصى ثبوت قيام أو عدم قيام هذا العذر والوقوف عليه بنفسها لما قد يترتب على ذلك من أثر على حقيقة وصف الحكم الصادر منها وبشكل المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما ، وكانت مذكرة النيابة العامة التي استند إليها الحكم المطعون فيه قد كشفت عن جدية عذر تخلفهما إذ كانا بالسجن نفاذا لحكم صادر ضدهما ، فإن حكم محكمة أول درجة وقد صدر في غيبة المطعون ضدهما وعذر تخلفهما القهرى ماثل أمامها دون أن تفتن إليه وتتأوله في حكمها بالرد يكون غيابيا وبالتالي قابلا للطعن فيه بالمعارضة لعدم إتاحتها فرصة الدفاع للمتهمين . وإذا جرى الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٠/٢/٢٢ مع س ٢١ من ٢٢٥ ) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه وإن وصفته المحكمة التي أصدرته بأنه حضورى بالنسبة إلى الطاعن الأول إلا أنه في حقيقة الأمر صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة له نظرا لتخلف هذا الطاعن عن الحضور بالجلسة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره شخصيا في جلسات سابقة وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن صدر حضوريا بالنسبة إلى الطاعن باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية - إلا أنه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن الآخر الذي دين بجريمة القتل الخطأ التي هي أساس الادعاء المدني ، ولم يزل هذا الحكم قابلا للمعارضة فيه فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٩ مع س ٢٤ من ١١٦٧ )

## المادة ( ٢٤٠ )

إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون فعلى المحكمة أن تؤجل الدعوى إلى جلسة تالية وتأميرا عادة إعلان من تخلف في موطنه مع تنبيههم إلى أنهم إذا تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة يعتبر الحكم الذي يصدر حضوريا فإذا لم يحضروا وتبين للمحكمة ألا مبرر لعدم حضورهم يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لهم .

● معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية - عدد ٤٤ مكررا في ١١/١٩٨١ .

● انظر ما ورد من المذكرة الإيضاحية تحت المادة ٢٢٨ .

● نص المادة قبل التعديل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

« إذا رجعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة ، وحضر بعضهم وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون ، فيجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى لجلسة مقبلة وتأمير إعادة إعلان من تخلف عن الحضور إليها مع تنبيههم إلى أنهم إذا تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتبار الحكم الذي يصدر حضورياً فإذا لم يحضروا بعد ذلك وتبني للمحكمة الأمر لعدم حضورهم ، فلها أن تقرر اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة إليهم ، وعليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك » .

● التعليق :

يلاحظ في شأن الإعلان الذي يجري لمن تخلف ، للحضور في جلسة مقبلة - أنه لا يشترط فيه لاعتبار الحكم حضورياً في حقه ، ما تشترط الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من تسليم الإعلان لشخصه .

المادة ( ٢٤١ )

في الأحوال المتقدمة التي يعتبر الحكم فيها حضورياً ، يجب على المحكمة أن تحقق في الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضراً .  
ولا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال ، إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور . ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز .

● المذكرة الإيضاحية .

إن اعتبار الحكم الذي يصدر في غيبة الخصم في هذه الأحوال حضورياً يترتب عليه عدم جواز المعارضة فيه غير أنه استثنيت الأحوال التي يكون فيها للغائب المحكوم عليه عذر مقبول منعه من الحضور ولم يكن أمامه طريق للطعن يمكنه من تقديم هذا العذر وتقديره .

● راجع التطبيق على المادة ٢٣٨ .

● المبادئ القضائية :

★ إن الحكم الحضوري الاعتباري هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

( نقض ١٩٨٥/١/٣١ مع ص ٣٦ من ١٩٩ ) .

★ تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضورياً لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، فاستلزم النص الشرطين معاً لقبول المعارضة ، وإذا

كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا بتفريم المتهم عشرة جنحيات وإلزامه بضعف رسوم الترخيص مما يجوز استئنافه عملا بالمادة ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فما كان يجوز لمحكمة أول درجة القضاء في المعارضة بقبولها وتعديل الحكم المعارض فيه ، وتكون المحكمة الاستئنافية إذ قضت على الرغم من استئناف النيابة بتأييد هذا الحكم ، قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز المعارضة .

( نقض ١٩٦٩/٤/٥ مع س ٧٠ ص ٦٣١ ) .

( نقض ١٩٨٥/٣/٢٠ مع س ٣٦ ص ٤٣١ ) .

★ نصت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤول إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا » . كما أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ هو أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب التأجيل لحضور محاميه فأجلت الدعوى ولكنه لم يحضر بالجلسة الأخيرة بل تقدم الدفاع عنه إلى المحكمة بالمعذر المانع من الحضور - وهو المرض - قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة وقضت حضوريا اعتباريا في موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بعدم قبول المعارضة في هذا الحكم ولم يعتد بالمرض عذرا مبررا لقبول المعارضة لما هو ثابت من سابقة التقدم بهذا العذر قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه وعدم أخذ المحكمة به - يكون قد التزم حدود القانون .

( نقض ١٩٦٥/١/١٩ مع س ١٦ ص ٩٠٦ ) .

## المادة ( ٢٤٢ )

إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته ، وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره .

### ● المبادئ القضائية :

★ لا جناح على المحكمة إذ هي - لما قدرته من الأسباب - نظرت قضية قبل دورها ، والخصم الذى لم يكن وقتئذ حاضرا ومادامت الجلسة منعقدة - أن يطلب إلى المحكمة أن تعيد نظر الدعوى في حضرته .

( نقض ١٩٤٠/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٨١ ) .



## الفصل الثالث

### في حفظ النظام بالجلسة

#### المادة ( ٢٤٣ )

ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ، وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بخلها . فإن لم يمتثل وتملأى ، كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بغريمه عشرة جنيهات ، ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه ، فإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة ، كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .  
وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره .

• الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ حيث زيدت الغرامة الواردة بالنص من جنيه إلى ١٠ جنيهات .

#### ● التعليق :

يعتبر نص المادة منشأً لجريمة خاصة يقرر لها عقوبة جنائية . كما أنه يقرر الحق للمحكمة في رفع الدعوى الجنائية فيها والفصل فيها دون أن ينص على دور النيابة العامة في مباشرتها . ويمتثل في ذلك نص المادة ١٠٤ مرافعات التي تمارس بمقتضاها المحاكم المدنية سلطة مماثلة ولو في غياب النيابة العامة عن الجلسة .

ويراجع التعليق على المادة الأولى من القانون :

#### المادة ( ٢٤٤ )

إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة . يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم .  
ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب ، إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ من هذا القانون ، أما إذا وقعت جنحية ، يصدر رئيس المحكمة أمراً بإحالة المتهم إلى النيابة العامة بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون .  
وفي جميع الأحوال يحرر رئيس المحكمة محضراً ويأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .

• معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

• نص المادة قبل التعديل كان يذكر قاضي التحقيق محل النيابة العامة ، في الفقرة الثانية الحالية .

### ● التعليق :

سلطة المحكمة بالنسبة للمخالفات والجنح طبقا للفقرة الأولى تصل إلى رفع الدعوى الجنائية والفصل فيها ، وتباشرها النيابة العامة بناء على رفعها من قبل المحكمة ، والمحكمة أن تتابع نظرها أو الحكم فيها في جلسة أخرى حسبما يقتضيه الحال .

وتختلف سلطة المحكمة الجنائية في هذا عن سلطة المحكمة المدنية المقررة في المادة ١٠٧ مرافعات حيث تقتصر سلطة المحكمة المدنية في رفع الدعوى على جرائم التعدي على هيئة المحكمة أو أعضائها ، ويتعين أن تحكم فيها في ذات الجلسة والا فإنها تحال إلى النيابة العامة لتأخذ مجراها العادي .

أما الجنايات التي تقع بالجلسة فتتساوى فيها سلطة المحكمة الجنائية ( ف ٣ وأخيرة من المادة ) مع سلطة المحكمة المدنية ( م ١٠٦ مرافعات ) ، ويعتبر ما تتخذه المحكمة شأنها مجرد تحريك للدعوى الجنائية في صورة إجراءات تحقيق ، ومنها القبض على المتهم كما ينص عجز المادة .

والحكم الذي تصدره المحكمة في الجنحة أو المخالفة يخضع لطرق الطعن المقررة للدرجة التي صدر فيها ، وإلى مثل ذلك تشير م ٧٢ أج فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر من قاضي التحقيق بجلسته .

### المادة ( ٢٤٥ )

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، إذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام أو ما يستدعي مؤاخذته جنائيا يحرر رئيس الجلسة محضرا بما حدث .

وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامي إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذته جنائيا ، وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذته تأديبيا .

وفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو احد أعضائها عضوا في الهيئة التي تنظر الدعوى .

● معلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

● نص المادة قبل التعديل كان « يذكر قاضي التحقيق » - حل « النيابة العامة في الفقرة الثانية الحالية » .

### ● التعليق :

تنص المادة ٤٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ على استثناء المحامي من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها بالنسبة لما يقع منه « أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه » ولا يشترط نص المادة أن يكون ذلك أثناء « قيامه بواجبه » كنص المادة الحالية من قانون الإجراءات الجنائية الذي قد يؤخذ على محمل قصر الحماية المقررة له على ما يقع منه أثناء نظر القضية التي يحضر فيها . ونص قانون المحاماة خاص ولا حق على نص قانون الإجراءات الجنائية فهو الذي يسرى .

ولا يعتبر ما يجري من إثبات لما حدث تحريكا للدعوى الجنائية لأنه لا يأخذ صفة إجراءات التحقيق ، وإنما تتحرك الدعوى الجنائية بما تبدأ به النيابة من إجراءات طبقا للقواعد العامة .

### المادة ( ٢٤٦ )

الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ، يكون نظرها وفقا للقواعد العادية .

## الفصل الرابع

### في تنحي القضاة وردهم عن الحكم

#### ● مقدمة :

وردت الأحكام الأساسية لتنحي القضاة وردهم عن الحكم في قانون المرافعات في الباب الثامن من الكتاب الأول منه ( المواد ١٤٦ - ١٦٥ مرافعات ) وإليها تحيل على وجه الخصوص المادتان ٢٤٨ ، ٢٥٠ في شأن أحوال الرد وإجراءاته . غير أن نصوص هذا الفصل في قانون الإجراءات الجنائية تتضمن تحديدا لبعض الأوضاع الخاصة فيه نظرا لمرور الدعوى الجنائية في مراحل مختلفة للتحقيق والإحالة والحكم ، وضرورة مراعاة ما يتصل بهذه المراحل جميعا ( م ٢٤٧ ) فضلا عن وجود أطراف في الخصومة لهم طبيعة خاصة كالنيابة العامة والمجنى عليه ( م ٢٤٨ ) ، فضلا عن مراعاة مبدأ اختصاص المحاكم الجنائية دون غيرها بالفصل في طلب الرد في المواد الجنائية .

#### المادة ( ٢٤٧ )

يمنع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصيا ، أو إذا كان قد قلم في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي ، أو بوثيقة النيابة العامة ، أو المدافع عن أحد من الخصوم ، أو أدى فيها شهادة ، أو باشر عملا من أعمال أهل الخبرة .

ويمنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قلم في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه .

#### ● التعليق :

تعالج هذه المادة أحوال عدم الصلاحية الخاصة بالقضاء الجنائي مما يستوجب تنحي القاضي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه إذا قام به سبب منها . هذا بينما تعالج المادة التالية أحوال الرد ، فتحيل على الأحوال الواردة في المادة الحالية وأحوال الرد في قانون المرافعات . ولما كانت أحوال الرد في قانون المرافعات تشمل كذلك أحوال عدم الصلاحية العادية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من ذلك القانون فضلا عن الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٧٥ ، ٧٦ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإنه يتعين بالتالي اعتبار هذه الأحوال من أسباب عدم الصلاحية في القضاء الجنائي بالإضافة إلى الأسباب

الخاصة به والواردة في المادة الحالية : فيكون قيام أى سبب من أسباب عدم الصلاحية الواردة في قانون المرافعات أو قانون السلطة القضائية موجبا لتتحنى القاضى الجنائى من تلقاء نفسه ، فضلا عن أنها تكون سببا للرد إذا لم يقم القاضى بالتحنى من جانبه ( انظر بعده المادة ٢٤٩ ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التى يتمتع فيها على القاضى أن يشترك في نظر الدعوى وفى الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضائه باطلا بحكم القانون ، وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .  
( نقض ١٩٧٨/١٢/١٠ مج ٢٩ ص ٩٠٧ ) .

★ وكيل النيابة العامة الذى كان يباشر تحقيقا فى قضية ما ، ويعين بعدئذ قاضيا ، لا يجوز له أن يجلس للفصل فى هذه القضية نفسها سواء أكان أبدى رأيه فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما .  
( نقض ١٩٣٣/١٦/١٦ للمجلس ١٣ ص ١٠٦٨ ) .

★ حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التى يتمتع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى لما بينهما وبين وظيفة القضاء من تعارض . ومن هذه الأحوال أن يكون قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق . وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٢ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالى ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضائه باطلا بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة مفرد للأطمئنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء .

وإن التحقيق فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية كسبب لامتناع القاضى عن الحكم هو ما يجريه القاضى فى نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق .

ومضى كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة فى باب - التحقيق بمعرفة النيابة العامة - المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذ أجازت النيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزلا غير منزله متى اتضح من أمارات قوية أنه حائز أشياء تتعلق بالجريمة ، وإذ أجازت لها أن تراقب المحادثات الملكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة ، قد اشترطت لاتخاذ أى من هذه الإجراءات الحصول مقدما على إذن بذلك من القاضى الجزئى الذى يصدر الإذن بعد اطلاعه على الأوراق وسماعه ، إن رأى أنوما لذلك ، أقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو مراقبة المحادثات المتعلقة به - فحين مفاد ذلك إن الإذن الذى يصدره القاضى بشئ من ذلك إنما هو من إجراءات التحقيق ، وإن للقاضى مطلق الحرية فى الإذن أو الرضى ، فإذا صدر الإذن من القاضى فإنه ينطوى على إظهار رأيه بأنه اقتنع بجدية وقوع الجريمة ومن ثم يتعارض مع ما يتطلب فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن

حجج الخصوم وزنا مجردا وتتوافر به المحكمة التي تقياما انشاز من دره شبهة تائر القاضي براءى سبق أن ابداه في الدعوى صونا لمكانة القضاء وعلو كلمته بين الناس .

ومتى كانت محكمة اول درجة وإن قضت في موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضاؤها باطلا بطلان متصل بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها ، فإنه لا يعتد به كدرجة أولى للتفاض ولا يجوز لمحكمة ثانية درجة تصحيح هذا البطلان عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما في ذلك من تقويت تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة اول درجة للفصل فيها مجددا من قاض آخر .  
( نقض ١٩٧٢/٦/١٢ مع س ٢٣ ص ٩١٤ ) .

★ وإذا كان اثنان من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشتركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة العامة بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وقصلت فيه بإلغاء الأمر وهو عمل من أعمال الإحالة ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة ولا كان حكمه باطلا ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( نقض ١٩٦٩/٣/١٧ مع س ٢٠ ص ٢٢١ ) .

★ حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن بين هذه الاحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، وهونص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٢ من قانون المرافعات ومتعلق بالنظام العام . وأساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . وللتحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات - كسبب لامتناع القاضي عن الحكم - هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . ولا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الاحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما يبنى عليه من قرارات بإحالة أمر معين إلى الجهة المختصة ، فإذا كان الثابت من دعوى الاحوال الشخصية أن القاضي قام بتحقيق اعتراضات الوصية على محضر الجرد وما أثارته حول الاموال والمجوهرات التي خلفها المورث واستمع في هذا الشأن إلى أقوال الخصوم وشهودهم بحثا عن حقيقة أموال القاصرين ومصريها - وهو ما يدخل في صميم اختصاصه كقاض للاحوال الشخصية فلما عرضت له واقعة السرقة أحالها إلى النيابة العامة لتحقيقها دون أن يبدى رأيا فيها أو ( يتخذ أى قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها ، وهي إجراءات لا تعد من أعمال الاستدلالات أو التحقيق في موضوع واقعة السرقة ، ولا تغيد في حد ذاتها أن القاضي كون رأيا معينا ثابتا بصدد إدانة المتهمين فيها ، فإنه ليس هناك ما يمنعه بعد ذلك من نظر موضوع الدعوى الجنائية والفصل فيها .

( نقض ١٩٦٤/٤/١٤ مع س ١٥ ص ٣٠٣ ) .

★ لما كان أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد سبق له الحكم برفض معارضة الطاعن وتأييد القضاء بإدائته - وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم

في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه . فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعين النقض .  
(نقض ١٩٧١/١/٥ مع ٢٧ ص ٤٦ ) .

★ إن مايقوله الطاعن من أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان قد نظر القضية بمحكمة أول درجة مردود بما تبين من محاضر الجلسات من أن هذا القاضي ، ( وإن عرضت ) عليه الدعوى في إحدى جلساتها بمحكمة أول درجة إلا أن عمله فيها اقتصر على سماع شهادة المجنى عليه ثم أجلها لجلسة أخرى لسماع شهادة محرر المحضر دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما ، ومن ثم يكون ما يثمه الطاعن في هذا الخصوص لا محل له .  
(نقض ١٩٧١/١٢/٦ مع ٢٢ ص ٧١٣ ) .

★ وإذا كان القاضي الذي حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، فقد أشترك في إصدار الحكم الذي صدر استئنافيا في غيبة المتهم ، ولكنه لم يشترك في إصدار الحكم الذي صدر بتأييد ذلك الحكم بناء على معارضة المتهم فيه ، فإنه لا يكون للمتهم أن يدعى أن هذا الحكم غير صحيح وذلك لأن الخطأ الذي وقع في الحكم الغيابي الاستئنافي باشتراك القاضي الذي حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد تدرك بإعادة الإجراءات الاستئنافية في المعارضة .  
(نقض ١٩٤٣/٦/٢٨ المصاحفة ص ٢٦ مع ٢٢٣ ) .

★ وأن مجرد تقرير القاضي في المحاكمة الابتدائية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل على أنه درسها وكون لنفسه رأيا فيها يمنعه من الفصل في القضية الاستئنافية .  
(نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ المجموعة الرسمية ص ٤٦ مع ٢٢٠ ) .

★ إذا كان دور القاضي في الحكم مقصورا على مجرد المشاركة في تلاوته دون المداولة فيه أو إصداره ، فإنه ليس يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون هذا القاضي عضوا في هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الاستئنافي السابق نقضه .  
(نقض ١٩٦٩/٥/١٢ مع ٢٠ ص ٦٨٥ ) .

★ وليس في القانون ما يمنع القاضي من النظر في موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم في دفع فرعى فيها ، بل إن المادة ٢٤٠ تحقيق جنابات إذ خوات المحكمة حق الفصل في المسائل الفرعية التي تعرض لها أثناء نظر الدعوى فقد أجازت لها أن تعصل بعد ذلك في الموضوع .  
(نقض ١٩٤٢/٥/١١ المصاحفة ص ٢٣ مع ٢٠٤ ) .

★ ويجوز أن يقضى المستشار في موضوع الدعوى وإن كان سبق له أن قضى في نقطة قانونية فيها عندما عرضت عليه في محكمة النقض ، لأن قضاؤه الأول لم يتدخل في الموضوع من أية ناحية ولم يمسه من أية وجهة .  
(نقض ١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٢٢٩ ص ٢٨٣ ) .

★ تنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ( م ٧٥ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ) في شأن السلطة القضائية على أنه : « لايجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية - كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينتظرون الدعوى » . والقرابة والمصاهرة كسبب من أسباب عدم صلاحية القضاة هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فإنها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى . (نقض ١٩٦٩/٣/٢٤ مع ٢٠ ص ٣٨٤ ) .

★ إن مجرد كون رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أخا للنائب العام لا ينهض سببا لعدم صلاحية الاشتراك في نظر الدعوى ، مادام أن النائب العام لم يقم بنفسه بتمثيل النيابة العامة في الدعوى ذاتها .

(نقض ١٥/٥/١٩٦٧ مع ١٨ من ٦٥٥ ) .

★ لا يبطل الحكم حضورياً عن أحد الخصوم أمام قاضي يكون شقيقاً لهذا المحامي ما دام النائب في محاضر الجلسات هو أن المحامي لم يحضر في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي ، وإن حضوره كان في جلسة سابقة جلس فيها قاضي آخر ، وما دام الطاعن لم يثبت اتصال المحامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها والحكم فيها .

(نقض ٣١/١/١٩٧٤ المحلة من ٢٨ من ١١ ) .

★ ومؤدى نص المادة ١٨ من القانون ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة - أو أن يكون بين ممثل النيابة وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من هذا النوع . وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه ، ومن ثم فلا يقوم بالقاضي عدم الصلاحية لمجرد كونه قريباً للقاضي التحقيق الذي نديته النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين .

(نقض ٢٦/٦/١٩٥٦ مع ٧ من ٩١٠ ) .

★ صلاحية القاضي من قواعد النظام العام يترتب على مخالفتها بطلان تشكيل المحكمة وما باشرته من إجراءات .

حضور محام ، شقيق لأحد الأعضاء الدائرة التي فصلت في الدعوى ، تحقيقات النيابة العامة وأمام قاضي المعارضات وجلسة سماع الاقوال أمام محكمة الجنايات وتقديم دفاعا فيها عن المتهمين . أثره . عدم صلاحية الدائرة تطبيقاً للمادة ٧٥٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

(نقض ١٦/٥/١٩٨٥ مع ٣٦ من ٦٦٨ ) .

## المادة ( ٢٤٨ )

للخصوم رد القضية عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة ، وفي سلأ حالات الرد المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . ولا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأموري الضبط القضائي . ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى .

### ● التعليق :

يلاحظ أن الفقرة الثانية لا تجيز رد أعضاء النيابة - دون تفرقة بين ما إذا كان ذلك في قيامهم بأعمال الاتهام أو التحقيق ، في حين أن قاضي التحقيق يمكن رده طبقاً لما يفصح عنه نص المادة ٢٥٠ / ٢ - على أن هذا النص يمكن أن يطبق على عضو النيابة حال قيامه بالتحقيق فحسب طبقاً للإحالة الواردة في المادة ١٩٩ .



هذا وتضيف المادة ٧٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية حالات أخرى لعدم الصلاحية تجيز رد القضية ، وقد اشارت إليها المبادئ القضائية التالية .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٢ من قانون المرافعات و ١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها حالة استتعار القاضي الحرج من نظر الدعوى وأن قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية لا يؤثر على صحة الحكم مادام لم يتقدم أحد بطلب رد المحكمة عن نظر الدعوى .  
(نقض ١٩٥٥/٣/١٤ ص ٦ من ٦٢٢)

★ وإذا كان الثابت أن الدعوى التي كانت منظورة أمام محكمة أول درجة بين خصوم متعددين خلاف الطاعة . وتنتهي القاضي عن نظر الدعوى ، فإن هذا لا يمنعه من نظر المعارضة المرفوعة من الطاعة وحدها ، إذ قد يكون سبب تنحية عن نظر الدعوى في أول الامر خاصا بأحد هؤلاء الخصوم الذين كانت القضية قد انتهت بالنسبة لهم - مادام ليس في الدعوى ما يفيد أن سبب التنحية السابق كان متعلقا بالطاعة .

(نقض ١٩٤٨/٣/٢٣ المجموعة الرسمية ص ٤٩ من ٣٥٢)

★ مفاد المادتين ٣١٢ ، ٣١٤ من قانون المرافعات صريح في أنه إذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لراى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد ما كشف القاضي عن اعتناقه لراى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحيته للحكم لما في ابداء هذا الراى من تعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا فإذا ما حكم في الدعوى - على الرغم من ذلك - فإن قضاءه يقع باطلا . ولما كان الثابت أن المحكمة عندما أصدرت حكما بتبرئة المتهم الثانية قد أفسحت فيه على أن الطاعن هو مرتكب الجريمة التي كانت مسندة إلى كليهما ثم عدلت فدانت بحكما المطعون فيه ، وبذلك يكون هذا الحكم الأخير باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها مما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٩٦٥/٥/٣ ص ١٦ من ٤٢٤)

★ ناطت المادة ١٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدائرة الجنب المستأنفة اصدار القرارات في شأن المضبوطات عند المنازعة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلم الشيء . ومتى كان يبين من الرجوع إلى المحدثات - التي أمرت المحكمة بعضها لتحقيق وجه الطعن - أن النيابة الجزئية كانت قد أمرت بتسليم جسم السيارة موضوع تهمة الاخفاء المسندة إلى الطاعنين إلى مالك السيارة فقدم محامي الطاعن الأول تظلم من هذا القرار إلى رئيس النيابة لعرضه على هيئة محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة للفصل في هذا النزاع ، فأصدرت الهيئة قرارها برفض التظلم وتأييد القرار المتظلم منه بما يكشف عن اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك السيارة ويتم عن تكوينها رأيا معيناً ثابتاً في الدعوى . وإذا كان الثابت أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشككة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم ، فإن الحكم يكون باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها .

(نقض ١٩٦٩/١٠/٢٠ ص ٢٠ من ١٠٧٤)

★ وأن ما يدور في الجلسة بين الخصوم أو محاميهم ورئيس المحكمة أثناء نظر الدعوى من مناقشة ، ولو عبر عن وجهة نظر معينة ، لا يصبح عده وحده أنه رأى المحكمة النهائي . إذ المفروض أن يكون ذلك في الحكم النهائي الذي لا يكون إلا بناء على مداولة فيه بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها . (نقض ١٢/٣/١٩٤٦ المحلقة ٧ الملحق للجنائي رقم ٥٦ من ٩٠ ) .

★ وإن قول القاضي في الجلسة أنه لا فائدة من الانتقال لمعاينة مكان الحادث رداً على طلب انتقال المحكمة لإجراء هذه المعاينة لا يدل بذاته على أن القاضي قد أبدى رأياً يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن قائله قد كون رأياً أكيدا في مصلحة المتهم أو ضد مصلحته . فإذا كان القاضي لم يرفعه ما يوجب تنحيه عن فصل في الدعوى ، وكان الدفاع من جانبه لم يعتبره سبباً يصح معه رده ، فلا يكون للمتهم أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . (نقض ١٦/٢١/١٩٤٦ المحلقة ٢٧ الملحق للجنائي رقم ٩ من ١٨ ) .

★ وأن إلمام القاضي بما تم في الدعوى من واقع التحقيقات الأولية المعروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة لا يصح عده تكويناً لرأى معين ثابت له في الدعوى بصدد إدانة المتهم فيها ، فإنه إذا كان انتهى من تلك التحقيقات إلى رأى فإنه لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعة عمله أكثر من فكرة ابتدائية أولية مؤقتة قابلة للتغيير والتبديل على حسب ما يتبينه هو في الجلسة من التحقيقات التي تتم أمامه ولا يوجد في القانون ما يمنع من أن تستند في حكمها بالإدانة إلى ما تستخلصه من أقوال شهود النفي . (نقض ١٧/١/١٩٤٩ المحلقة ٢٠ من ١٦ ) .

★ لوجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه ، ما دام أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً مما يدخل في حدود سلطاتها المخولة لها بمقتضى القانون . (نقض ٢٢/١٠/١٩٧٣ مج ٢٤ من ٨٨٦ ) .

★ وأن القاضي الذي نظر الدعوى المدنية ولا حظ فيها وجود التصليح في الإيصال المطعون فيه بالتزوير إذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائياً ، فهذا لا يصلح سبباً للطعن في الحكم مادام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون . ومجرد إثبات القاضي أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر في أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأياً يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند ، إذ هذه الملاحظة في ذاتها ليس معناها أن من أثبتتها مقتنع بأن التغيير الذي شاهده يكون تزويراً معاقب عليه ، وأن متهما معينا هو الذي ارتكبه بل هو لا يعدو أن يكون إثباتاً لواقعة مادية صرف .

(نقض ٥/٥/١٩٤٢ المحلقة ٢٣ من ٢٠٠ ) .

★ من المقرر أنه إذا قام بالمحكمة سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية وهو ما يلوح به الطاعن في طعنه .- فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع فإن لم يفعل كما هو الحال في الدعوى فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٦/٥/١٩٨٥ مج ٣٦ من ٦٨٨ ) .

## المادة ( ٢٤٩ )

يتعين على القاضي إذا قلم به سبب من اسباب الرد أن يصرح به للمحكمة لتفصل في امر تنحيه في غرفة المشورة . وعلى القاضي الجزئي أن يطرح الامر على رئيس المحكمة .

وفيما عدا احوال الرد المقررة بالقانون يجوز للقاضي إذا قامت إليه اسباب يستشعر منها الحرج من نظر الدعوى ان يعرض امر تنحيه على المحكمة ، او على رئيس المحكمة حسب الاحوال للفصل فيه .

## المادة ( ٢٥٠ )

يتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه ، القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وإذا كان المطلوب رده قاضي التحقيق او قاضي المحكمة الجزئية ، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية . ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ولا توجيه اليمين إليه .

● الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرراً في ١٩٧٦/٢/٢٨ .

● نص الفقرة الأولى قبل التعديل

يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتفصل فيه ، ويتبع في ذلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

### ● التعليق :

كان النص الأصلي للفقرة الأولى يقضى بأن تفصل في الرد الدائرة التي يقدم طلب الرد ضد بعض أعضائها - على ألا يدخل في تشكيلها عند النظر فيه ، بطبيعة الحال ، من وجه طلب الرد ضده . وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون عند صدوره تشير إلى تمشى ذلك مع مبدأ اختصاص القضاء الجنائي بنظر طلبات رد قضاة المواد الجنائية .

ويقوم هذا المبدأ على أساس أن طلبات رد القضاة في المواد الجنائية تعتبر من المسائل الفرعية التي تختص بها المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية طبقاً للمادة ٢٢١ ج ، وباعتبار أنها مسألة فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة . ولذلك فإنه إذا ما صدر الحكم في دعوى الرد فلا يجوز الطعن فيه على استقلال - باعتباره مسألة فرعية مما تشير المادة ٤٠٥ ١ . ج والمادة ٣١ من قانون النقض ٥٧ لسنة ١٩٦٩ - إلى عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . وبذلك يضمن قدر أكبر من التماسك في إجراءات الدعوى الجنائية .

والنص المعدل لا يستبعد هذا المبدأ كما لا يخل به ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الذى عدل الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ : فإن ما أشارت إليه من هدف إلى استبعاد المغايرة بين إجراءات الرد فى القضايا المدنية والجنائية ، والحرص على حياد القاضى والبعد بالأحكام عن الشبهات - ذلك إنما يتحقق دون إخلال بالمبدأ المقرر من أن طلب الرد مسألة فرعية فى الدعوى الجنائية . وفى ظل التعديل الذى اقتصر على الإحالة إلى نصوص قانون المرافعات فإن رئيس المحكمة الذى تعرض الطلب عليه طبقاً للمادة ١٤٧ مرافعات يلتزم بمراعاة مبدأ اختصاص القضاء الجنائى بطلبات الرد التى تقدم ضد قضاته - بأن يحدد رئيس المحكمة ( الابتدائية أو الاستئناف ) الهيئة التى يحال ( يقدم ) إليها طلب الرد للفصل فيه - بأن يستبعد منها القاضى الموجه ضده طلب الرد ويحل غيره محله فى ذات الدائرة التى تنتظر الدعوى ، وذلك إذا كان عضواً فى دائرة ثلاثية ( جنح مستأنفة أو جنائيات ) فإذا كان طلب الرد موجهاً ضد أعضاء الهيئة جميعاً يشكل للدائرة هيئة خاصة لنظر طلب الرد كمسألة فرعية ، فإذا رفض الطلب تعود الهيئة الأصلية لاستكمال نظر الدعوى . إما إذا كان الرد موجهاً إلى قاض فرد ( القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق ) فيحال الطلب إلى دائرة بالمحكمة الابتدائية ( دائرة جنح مستأنفة ) وفقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة .

وهذا كله لا يختلف عما كان يقتضيه النص القديم للفقرة الأولى من المادة - اللهم فى أن الطلب كان يعرض فى ظل النص القديم ابتداء على ذات الهيئة المقدم ضدها أو ضد أحد أعضائها - وهو وضع كان يجب أن يتغير لصيانة كرامة الهيئة ذاتها ، وليكون الطلب فى يد غيرها ابتداء ( رئيس المحكمة ) . ولعل ذلك هو ما عنته المذكرة الإيضاحية لقانون التعديل من إشارتها إلى إبعاد الشبهة عن الأحكام فضلاً عن توحيد إجراءات تقديم الطلب وتحديد الهيئة التى تنتظره ، وذلك كله دون مساس بأوضاع الاختصاص أو الطعن فى الحكم الصادر فى طلب الرد فتستمر خاضعة لنصوص قانون الإجراءات الجنائية والمبادئ التى تحكمه . ( انظر على وجه الخصوص نقض ١٩٥٧/٣/٢٠ - أدناه - فى مدلول نص الفقرة الأولى - الذى لم يتناول التعديل - بشأن إتباع الإجراءات المقررة بقانون المرافعات ) . ويبقى فى ذلك وضع الرد كمسألة فرعية فى القضايا الجنائية ، وأوضاع الطعن فى الحكم الذى يصدر فى طلب الرد - على نحو ما كان من قبل ومتمشياً مع مبدأ اختصاص القضاء الجنائى بطلبات الرد فى المواد الجنائية . ( وانظر محمود نجيب حسنى ، الإجراءات الجنائية ١٩٨٢ بند ٩٢٨ ، ومأمون سلامة - إجراءات جنائية جزء ثان ص ٢٤ ) .

#### المبادئ القضائية :

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن المحاكم الجنائية هى وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم فى طلب رد القاضى عن نظر دعوى جنائية : لأن القانون يقضى بأن المحكمة التى تفصل فى طلب الرد

هي المحكمة المرفوعة امامها القضية الاصلية وإذا كانت تشمل جملة دوائر فالدائرة المختصة هي التي قدمت إليها القضية الاصلية . وإن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الاصلية ، وذلك على أساس أنها ولو كانت منتهية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنتهي الخصومة في الدعوى الاصلية التي تفرع الرد عنها . (نقض ١٩٥٤/١/٩ مع ٥ ص ٢٢١) . (ونقض ١٩٧٨/١/٢٤ مع ٢٩ ص ٢٩١) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الاصلية ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منتهية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنتهي الخصومة في الدعوى الاصلية التي تفرع الرد عنها . وقد تأكد المبدأ الذي قرره هذه المحكمة بما نص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتهديدية الصادرة في مسائل فرعية » . وكذلك بما نص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه : « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير الدعوى » . والمقصود بهذين النصين هو عدم إجازة الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتهديدية وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الاصلية ، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٣١ المذكورة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الاصلية . ولا محل للقول بأن إجازة استئناف أحكام الرد في قانون المرافعات تستتبع إجازة الطعن فيها بطريق النقض ، إذ أن هذا القول إن كان له محل في الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية والتي تخضع لقانون الإجراءات الجنائية ، وذلك : ( أولاً ) لأن الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية غير قابل للاستئناف ، ولأن من المقرر أن الدعوى الجنائية بطبيعتها تقتضي سرعة الفصل فيها لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام ، وقد تداول الشارع هذا المعنى في عدة نصوص من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بتحديد مواعيد الطعن وتبسيط إجراءات نظر الدعوى ، وفيما نص عليه صراحة - كما سبق القول - من عدم إجازة الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الاصلية ( ثانياً ) لأن من المقرر أيضاً في المواد الجنائية ألا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية أو للإعانة على تجلية غموض أحد نصوص هذا القانون وتفهيم مرامه إذا كانت أحكامه ولا تساعد على تفهيمه ، أما ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة في قانون المرافعات - فالمقصود به - كما تدل عليه صياغة النص - هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردتها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً في طلب رد قاضي المحكمة الجزئية التي أقيمت أمامها الدعوى الجنائية ، ولم يصدر الحكم في موضوع الدعوى الاصلية بعد ، فإن الطعن يكون غير جائز .

(نقض ١٩٦٦/٥/٩ مع ١٧ ص ٥٧٣) .

(ونقض ١٩٥٩/٦/٢٣ مع ١٠ ص ٦٦٢) .

(ونقض ١٩٧٨/١٢/٢٨ مع ٢٩ ص ٢٠٦٠) .

★ المقصود من نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ إجراءات فيما نصت عليه من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردتها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية . فلم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات أن يخالف القاعدة الأصلية التي وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها . الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وإنما أراد ببيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب مادام القاضي الجزئي بمجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

( نقض ١٩٥٧/٣/٥ مع ٨ ص ٢٠٢ ) .

★ يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً طبقاً لنص المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلاً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات تقرّر لاعتبارات تتصل بالأطمئنان إلى توزيع العدالة ، ولا يغني عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استثنائياً بالرفض إذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك .

( نقض ١٩٥٩/٦/٢٣ مع ١٠ ص ٦٦٢ ) .

## الفصل الخامس

### في الادعاء بالحقوق المدنية

#### ● مقدمة :

تتضمن نصوص هذا الفصل الأحكام الأساسية في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية مرتبطة بالدعوى الجنائية - وذلك سواء كانت الدعوى الجنائية قد أحيلت من النيابة العامة أو سلطة التحقيق ، أو كانت قد رفعت مباشرة من جانب المدعى بالحقوق المدنية بتكليفه المتهم بالحضور طبقا للمادة ٢٢٢ ، وسواء كان الادعاء بالحقوق المدنية يثار لأول مرة أمام المحكمة أو كان قد أبدى من قبل أمام سلطة التحقيق ( م ٧٦ ، ١٩٩ مكررا ) .

هذا وقد ورد في المادة ٢٢٠ في باب الاختصاص - المبدأ العام باختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، والتي ترفع أمامها لتتظر مع الدعوى الجنائية .

أما نصوص الفصل الحالي فتحدد الأوضاع الإجرائية للدعوى المدنية التي تختص بها المحكمة الجنائية وذلك :

( أ ) من ناحية شروط قبولها من حيث موضوعها ومن حيث أطرافها ونطاق صفتهم فيها ، وكذلك الدعوى المقابلة من المتهم ( م ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ ) .

( ب ) من ناحية أوضاع قيام الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية ، وقبوله من جانب المحكمة ( م ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ) ، أو تركه من جانب المدعى ( م ٢٦٠ ، ٢٦٣ ) وتنظيم ذلك بحيث لا يعطل الادعاء المدني الدعوى الجنائية .

( جـ ) علاقة الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية عموما ، والدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم المدنية - حيث تقوم قاعدة « الجنائي يوقف المدني » ( م ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ) .

( د ) كما تبرز في نص خاص ( م ٢٦٦ ) القاعدة الأساسية التي تقضى بخضوع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية للأوضاع المقررة في قانون الإجراءات الجنائية .

#### قبول الادعاء والفصل فيه :

نظرا لتداخل الأوضاع المشار إليها فيما بينها ، وتداخلها كذلك مع الأوضاع المتعلقة

باختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية بوجه عام مما هو منصوص عليه في المادة ٢٢٠ ، فضلا عن المادة ٢٠٩ الواردة ضمن النصوص الخاصة بإصدار الأحكام - لذلك فإنه يلزم التنويه بما تقتضيه الأصول الإجرائية في تعرض المحكمة لأوضاع الادعاء المدني الذي يقوم أمامها ، وذلك من النواحي المختلفة سالفة الذكر - بما يتحدد به مصير الادعاء أمام المحكمة الجنائية من حيث قبوله والفصل فيه وذلك على النحو الآتي : -

أولا - للمحكمة أن تقرر مبدئيا قبول قيام الادعاء المدني أمامها أو استبعاده (في صورة حكم بعدم قبول الادعاء كإجراء ، لا بعدم قبول الدعوى ذاتها ) أو بتعبير آخر - عدم قبول دخول المدعى كخصم في الدعوى ( م ٢٥١ / ٤ ، ٢ / ٢٥٨ ) كما أن لها ذلك أيضا بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية ( م ٢٥٤ ) وتعطى المادة ٢٥١ سببين لعدم قبول تدخل المدعى بالحق المدني . فطبقا للفقرة الأولى لا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة ، و طبقا للفقرة الرابعة لا يقبل إذا كان يترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

على أن المادة ٢٥٧ تشير إلى حق المحكمة ببناء على معارضة المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية أو النيابة العامة بالجلسة - في أن تتعرض للفصل ( على استقلال ) في قبول الدعوى ، وليس مجرد قبول الادعاء أو التدخل . والأصل أن يكون الفصل في قبول الدعوى متصلا بالتعرض لبحث عناصرها ، ولكن الأمر قد لا يحتاج إلى ذلك أحيانا كما في حالة المادة ٢٦٤ إذ يتعلق فيها بقبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بما إذا كانت الدعوى التي سبق رفعها أمام المحكمة المدنية قد رفعت قبل رفع الدعوى الجنائية أم بعد رفعها - فلا تكون الدعوى المدنية مقبولة أمام المحكمة الجنائية في الحالة الأخيرة ، ومن المناسب أن تفصل المحكمة الجنائية مبدئيا في قبول الدعوى المدنية في مثل هذه الحالة - غند المعارضة فيه من جانب الخصوم الآخرين - حتى تتفرغ للنظر في الدعوى الجنائية .

ثانيا - إذا ما قبل الادعاء بالحق المدني وكان على المحكمة أن تتصدى له كدعوى قائمة أمامها فإن عليها أولا أن تتحقق من اختصاصها بها بأن تكون مرفوعة للتعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة ، وليست - مثلا - بطلب حقوق متصلة بواقعتها ( كطلب قيمة الشيك الذي أعطى بدون رصيد ) ، أو التعويض عن ضرر غير ناشئ عن الفعل موضوع الجريمة بالذات ( كالتعويض عن إتلاف سيارة في واقعة قتل خطأ ) أو عن فعل لا ينطبق وصفه على نص تجريم . ففي مثل الأحوال الأخيرة هذه لا تكون المحكمة مختصة بالدعوى المدنية ، ويتعين الحكم بعدم الاختصاص .

ثالثا - فإذا كانت الدعوى المدنية عن ضرر ناشئ عن الفعل موضوع الدعوى الجنائية وكانت المحكمة الجنائية بذلك مختصة بها فإنه يتعين بعد ذلك توافر شروط قبول الدعوى المرفوعة أمام المحكمة بظروفها الخاصة على نحو ما رفعت به ، وذلك :



( ١ ) بأن تكون مرفوعة ممن لحقه ضرر من الجريمة ( م ١ / ٢٥١ ) .

( ب ) وأن ترفع على المتهم المرفوعة عليه الدعوى الجنائية أو على المسئول عن فعله بالذات من الناحية المدنية ( م ٢٥٢ - مع تفصيلات أخرى يراجع في شأنها نص المادة والتعليق عليها ) .

( جـ ) وبناء على تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية مما تشير إليه المادة ٢٢٠ حيث تنص على جواز رفع الدعوى المدنية « لنظرها مع الدعوى الجنائية » - فإن قيام سبب لعدم قبول الدعوى الجنائية يترتب عليه بالتالى عدم قبول الدعوى المدنية هذا وإن كان القانون يسمح باستمرار نظر الدعوى المدنية إذا ما توافرت شروط قبولها ابتداء ، ولو انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها للسبب خاص بها ( م ٢ / ٢٥٩ ) ، وتستقل بكيانها كدعوى توافرت شروط قبولها وثبت اختصاص المحكمة بها عند رفعها إليها . ومن ذلك أيضا أنه يمكن أن تنظر الدعوى المدنية وحدها في مرحلة الاستئناف إذا ما استؤنف الحكم من جانب المدعى أو المسئول بالحقوق المدنية دون المتهم أو النيابة العامة ، ولا تنفيد المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بحكم أول درجة في الدعوى الجنائية .

رابعا - إذا ما قبل الادعاء المدنى وكانت الدعوى داخله في اختصاص المحكمة ومتوافرة شروط قبولها . فإن على المحكمة أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية بذات الحكم الذى يفصل في الدعوى الجنائية - إلا أن ترى المحكمة أن تحديد التعويض يقتضى إجراء تحقيق يترتب عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية للفصل فيها ( م ١٣٠٩ ج ) .

وعلى ذلك فإنه ما لم تصرح المحكمة بأن تقدير التعويض وما يقتضيه من تحقيق هو الذى يلجئها إلى إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية ، فإنه يكون عليها أن تفصل فيها بتحديد التعويض الذى تراه ، أو يرفض الدعوى .



فإذا ما قضت بالعقوبة في الدعوى الجنائية فعليها القضاء بالتعويض مادامت الدعوى المدنية مقبولة بتوافر الشروط السابقة .

أما إذا قضت في الدعوى الجنائية بالبراءة ، فإن عليها أن ترفض الدعوى المدنية إذا كانت البراءة مبنية على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم . أما إذا كانت الواقعة طبقا لما وصفت به لدى إحالتها إلى المحكمة لا تنطبق على نص من نصوص التجريم ، كما إذا رفعت عن تخلف مدين عن سداد دينه مثلا ، فتحكم المحكمة مع البراءة بعدم الاختصاص بالدعوى المدنية .

أما إذا كانت البراءة مبنية على انتفاء الأركان القانونية للجريمة التي رفعت عنها الدعوى ، أو تخلف شروط المساطة الجنائية - برغم ثبوت الواقعة ماديا ، فإن للمحكمة أن تقضى بالتعويض رغم الحكم بالبراءة ، وذلك كما إذا حكم بالبراءة لانعدام المسؤولية الجنائية لصغر السن أو الجنون ، أو لوجود سبب للإعفاء من العقاب .

أما انتفاء الخطأ كركن في الجريمة غير العمدية فإنه يؤدي مع البراءة إلى رفض دعوى التعويض المبنية على الخطأ ( المسؤولية التقصيرية ) نظرا لوحدة الخطأ في المسئوليتين الجنائية والمدنية . فإذا كان ثم سبب آخر للتعويض ، غير الخطأ - كالمسؤولية الشيئية فإن ذلك يتعلق بعناصر أخرى تخرج عن نطاق ما رفعت به الدعوى أمام المحكمة الجنائية ، وعلى ذلك فإن الحكم برفض الدعوى المدنية هنا يقتصر على انتفاء الخطأ كسبب لها ولا يؤثر ذلك على حق المضرور في رفع دعواه على أساس آخر أمام المحكمة المدنية .

#### أطراف الخصومة المدنية وحقوقهم :

لم تتعرض النصوص لبيان حقوق أطراف الخصومة المدنية أمام المحكمة الجنائية . على أن الأمر يتصل أساسا بنطاق صفتهم كخصوم في الدعوى المدنية كدعوى لها ذاتيتها المستقلة . فليس لهم حقوق بالنسبة للدعوى الجنائية ولا يعتد بما يبدونه من طلبات في شأنها كمادة العقوبة أو وصف التهمة . كما أنه لا تقبل منهم المجادلة في إجراءاتها إلا بقدر ما تمس حقوقهم المدنية ، ولا يملكون الطعن على ما يصدر في الدعوى الجنائية من أحكام . كذلك فإن النيابة العامة لا تتدخل في الدعوى المدنية : أما اختصاصها للمسئول المدني في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٥٢/٢ فإنه يكون للحكم عليه بمصاريف الدعوى الجنائية ولا علاقة له بالدعوى المدنية .

هذا ويكون لأطراف الخصومة المدنية كافة حقوق المرافعة والدفاع في حدود أحكام قانون الإجراءات الجنائية وما يرجع إليه من أحكام قانون المرافعات مما لا يتعارض مع إجراءات الدعوى الجنائية ( انظر التعليق على المادة ٢٦٦ ) وللمتهم بالذات حق في دعوى مدنية مقابلة بنص المادة ٢٦٧ .

#### موضوع الدعوى المدنية - التعويض وصوره :

إذا كان سبب الدعوى المدنية هو الضرر الناشئ عن الجريمة فإن موضوعها هو تعويض ذلك الضرر ، وليس إثبات أو تأكيد أصل الحق الذي اعتدى عليه . وعادة يكون التعويض في صورة مبلغ نقدي .

على أنه قد يكون - ولو جزئيا - في صورة عينية كالرد ، أو الإلزام بإعادة الشيء إلى أصله .

كما يمكن أن يكون في صورة مصادرة في بعض الأحوال ( انظر نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ - أدناه ) .

وأما إصلاح الضرر عن طريق نشر الحكم ( على نفقة المحكوم عليه ) فإنه يثير جدلاً في الفقه ، لما يراه البعض من أن النشر في القانون الجنائي عقوبة تكميلية لا توقع إلا بنص ولا يكفي أن تطلب من جانب المدعى بالحق المدني . غير أن الرأي الغالب هو جواز ذلك تطبيقاً لنص المادة ١٧١ من القانون المدني باعتبار أن نوع التعويض الذي يحكم به هومن الأحكام الموضوعية التي يرجع فيها إلى قواعد ذلك القانون ( انظر مأمون سلامة ، ص ٢١١ ) .

### ● المبادئ القضائية :

#### في قبول الادعاء المدني والحقوق الناشئة عنه

★ لما كان الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني - لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعاً من السير في الدعوى المدنية إذا اتصلت بالحكمة المختصة اتصالاً صحيحاً - ذلك لأنه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تدخل عنها حتى لا يترتب على الفصل في موضوعها إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فإن سعى الطاعنين على هذا الحكم يكون مردوداً بعدم جوازه لأن ما قضى به في دعواهما المدنية غير منه للخصومة . ( نقض ١٩٧٨/١٠/٢٢ مع ٢٩ ص ٧١٥ ) .

★ لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية وإجراءاتها في المواد ٢٤١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه « يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون » ، فإن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام القاضي الجنائي تخضع للقواعد الواردة في قانون الإجراءات فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها ، فإذا ما قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدني أصبح المدعي بالحقوق المدنية خصماً في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان وإيداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإيداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الخصوم الآخرين في ذات الدعوى ، لما كان ذلك وكان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الثابت مما تقدم أن المحامي الحاضر عن الطاعن - المدعي بالحقوق المدنية - قد تمسك في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي الموكل لإيداء دفاع الطاعن بعد ما استحال عليه الحضور لعذر قهري تمثل في مرضه الذي استدل عليه بالشهادة المرضية المثبتة بمحضر الجلسة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإرادة الطاعن ضده ورفض الدعوى المدنية دون سماع دفاع الطاعن

ودون أن يفصح في قضائه عن العلة التي تبرر عدم إجابته إلى طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامي الموكل يكون باطلا لا يثبتانه على مخالفة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة للإخلال بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية .

( نقض ١٩٨١/٤/٣٠ مع ج ٣٢ ص ٤٤٠ ) .

★ لما كان الحكم قد صدر ببراءة المطعون ضده دون سماع دفاع المدعى بالحقوق المدنية وبدون إعلانها بالحضور أمام المحكمة فإنه قد صدر باطلا لا يثبتانه على مخالفة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة ، ولا ينال من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض في منطوقه للفصل في الدعوى المدنية مادام قد أسس البراءة على أن الاتهام المسند إلى المطعون ضده على غير أساس في الواقع فإنه ينطوي ضمننا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها .

( نقض ١٩٨٤/٤/١٠ مع ج ٣٤ ص ٥٠٠ ) .

★ لا يملك المدعى بالحقوق المدنية استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هولها وإنما يدخل فيها بصفته مضرراً من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضاً مدنياً عن الضرر الذي لحقه ، فدعواه المدنية بحة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها .

( نقض ١٩٦٨/٢/١٩ مع ج ١٩ ص ٢٢٣ ) .

★ المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية - راقع الدعوى المباشرة ، وهي بصدد إنزال حكم قانون العقوبات .

( نقض ١٩٨٠/٣/١٧ مع ج ٣١ ) .

★ من المقرر أنه ليس للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا انطوى العيب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٣ مع ج ٣٠ ص ٨٨٢ ) .

( ونقض ١٩٨٠/١١/٥ مع ج ٣١ ص ١٨١ ) .

★ إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم به القاضي الجزئي نهائياً ، وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من وجهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضي ، لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

( نقض ١٩٧٧/٥/٢٩ مع ج ٢٨ ص ٦٥١ ) .

★ لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم في شقة المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوة المدنية ضد الطاعن وتابعه ، لما هو مقرر من أن

الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي تابعة للدعوى الجنائية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة يتعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً ، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية حقه في التمسك على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه وهو دفع يجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(نقض ١٩٨١/١٢/١ مع ٣٢ ص ١٠٠٩) .

★ لما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفت النياية العامة هذا الحكم دون المدعية بالحقوق المدنية - التي كانت قد ادعت بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وما كان لها أن تستأنف - ولما كان من المقرر أن نطلق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة ، فإن استئناف النياية العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحسم الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلاً فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون .

(نقض ١٩٧٨/٤/٢ مع ٢٩ ص ٣٢٩) .

★ الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وأن النياية العامة - سواء انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم - لا صفة لها في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها ، ومن ثم فإن طعنها على الأمر الصادر من مستشار الإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية لا يكون مقبولاً .

(نقض ١٩٦٨/٢/٢٦ مع ١٩ ص ٢٦٨) .

### في الاختصاص بالدعوى المدنية :

★ من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظرها يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ... ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال في الدعوى الراهنة فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٣ مع ٣٠ ص ٨٧٢) .

★ الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من يادئ الأمر سقطت تلك الإباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٦٣/٤/١٩ مع ١٤ ص ٣١٧) .

★ وإن ولاية محكمة الجنح والمخالفات مقصورة في الأصل على نظرها ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها استثناء من تلك القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعوى ووحدة السبب الذي تقام عليها كل منهما ، ومشروط فيه ألا تنتظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية . ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية إذا كانت محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها . فإذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلاً على الطاعن تعويضاً عن الضرر الذي أصاب المطعون ضده من جريمة القتل الخطأ التي كانت مطروحة أمام محكمة الجنح للفصل فيها ، وكانت محكمة الجنح الجنائية قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة أو لم يرتكب خطأ أو إهمالاً ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس المبنى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها . فإذا استأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول الاستئناف شكلاً والحكم من باب الاحتياط بعدم الاختصاص ، وكانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز الاستئناف في هذه الحالة لانعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة قد تناحزت عن هذا الدفع فلم تتعرض له ولم تناقشه ولم ترد عليه ، وقضت بعدم جواز الاستئناف بمقولة أن قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يقضى فيها نهائياً - فإنها تكون قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يتعين معى نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٥٤/٥/٢٥ مع س ٥ ص ٧٠٣ ) .

★ متى كان الحكم بالبراءة ببنى على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي مثازة مدنية بحتة تدور حول عدم الوفاء بقرض وقد البست ثوب جريمة التهديد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع ، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عند الحكم بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٧٠/٣/٢ مع س ٢١ ص ٣٢٥ ) .

★ ويجب لكى تخول المحكمة الجنائية الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم - مع الدعوى العمومية - بتعويض الضرر الذي تسبب في وقوعه للمدعى بالحقوق المدنية - أن يكون الضرر الذي يحكم بتعويضه ناشئاً عن الفعل الجنائي محل المحاكمة الجنائية ، فإذا كانت الواقعة المنسوبة إلى المتهم هي حصوله بطريق غير مشروع على صور أوراق ومستندات خاصة بالجهة التي كان يشتغل بها ( بنك التسليف الزراعى ) قدمها في دعوى جنائية مرفوعة عليه للاستفادة منها في براءته وقضى الحكم بأن لا سرقة وحكم في ذات الوقت على المتهم بالتعويض على أساس أنه استعمل بلا حق صور الأوراق غير مبال بما ترتب على ذلك من الأضرار بمصلحة صاحبها ( البنك ) سواء بسبب إفساء ما تضمنت أو لاي سبب آخر - إذا قضى الحكم بذلك - يكون أخطأ مادام الاستعمال المذكور هو غير فعل السرقة المدعى ومادام هذا الفعل أي السرقة المقامة بها الدعوى العمومية ذاته منعداً من الأصل .

(نقض ١٩٦٥/٥/٧ المجموعة الرسمية س ٤٧ ص ١٠٢ ) .

★ الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من

الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة في موضوع الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٦٧/٥/١٦ مع ١٨ من ١٩٦٧) .

★ والأصل في توزيع الاختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية ، والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ، ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر من خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة لوقائع معينة منسوبة إليهم بالذات وقام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا وأذن فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض ، عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صرح عندها أنها وقعت من غيره مادام هذا التفسير لم يرقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني . فإذا قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعين بالحقوق المدنية وقضى في الوقت نفسه بإلزام المسئول عن حقوقه المدنية بمبلغ التعويض الذي قدر للمدعين على أساس أن الفعل الضار ، وإن لم يثبت أنه وقع من المتهم ، إلا أنه قد وقع من آخرين هو المسئول عنهم ، يكون قد أخطأ مادام هؤلاء لم يكونوا معلومين ولم تكن مرفوعة عليهم أية دعوى بجريمة أمام المحكمة ، ويتعين لذلك نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة بإصداره .

(نقض ١٩٦٧/١١/١٦ للمجموعة الرسمية من ٤٨ من ٨٩) .

★ إذا كان المدعي بالحقوق المدنية قد بنى طلب التعويض لا على الضرر الناشئ عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم ، وإنما على الضرر الذي لحق به نتيجة إخلال المتهم بواجبه في تنفيذ شروط عقد النقل ، مما لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيه ، فإن الحكم إذ قضى باختصاص تلك المحاكم بنظر الدعوى المدنية وتصدى لموضوعها وفصل فيه ، يرفض هذه الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، لأن هذا الاختصاص من النظام العام لتعلقه بالولاية القضائية للمحاكم مما يجوز معه لحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٥٤/١١/١٦ مع ٦ من ١٩٦٧) .

★ متى كان الحكم قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها لا بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية ، وهي جريمة القتل والإصابة خطأ فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٥٤/١١/٥ مع ٥ من ٢١٥) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم وجود جريمة فيما نسب إلى المطعون ضدها بالتهمة الأولى تأسيساً على عدم توفر أحد الأركان التي استلزمتهما الفقرة الأولى من المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاز المقرض ضعف أو هو نفس المقرض - وكان ملاذهب إليه الحكم من أن الحاجة إلى الاقتراض لا توفر ذلك الركن المفقود - صحيحاً في القانون ، وكان الفعل يعد أن انحصر عنه التائيم لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مدني يخرج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .

(نقض ١٩٦٤/٣/١٦ مع ١٥ من ١٦٦) .

★ الإقراض بالرأيا الفاحش لا يجوز الادعاء المدنى فيها أمام المحاكم الجنائية سواء كان المجنى عليه قد تعاقد على قرض ربوى واحد أم أكثر ، ذلك لأن القانون لا يعاقب على الإقراض في ذاته وإنما يعاقب على الاعتداء على الإقراض وهو وصف معزى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلاً أن يضر بأحد معين ، من ثم غلب الحكم المطعون فيه إذ قبل الادعاء المدنى وقضى بالتعويض للمدعيتين بالحقوق المدنية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٨٥/٥/٣٦ مع ٣٦ ص ٥٩٧ ) .

★ استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها بما تنفقى معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

( نقض ١٩٦٢/٢/١٣ مع ١٣ ص ١٢٤ ) .

★ من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥٢ من هذا القانون أولاً ية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظراً يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما .. ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى الجنائية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٣ مع ٣٠ ص ٨٧٢ ) .

✶ لما كان الثابت من مدونات الحكم أن المدعية بالحقوق المدنية لم تكن طرفاً في عقود البيع موضوع جريمة النصب ، وإذ ما كان الضرر الذى لحق بها والذى جعله الحكم أساساً للقضاء بالتعويض فيما يتعلق بجريمة النصب فقط - لم ينشأ عن جريمة النصب التى دين الطاعن بها وإنما نشأ عن التعرض لها في ملكيتها ، وهو فعل وإن اتصل بواقعة الدعوى الجنائية المكونة لجريمة النصب إلا أنه غير محمول عليها مما لا يجوز الإدعاء به أمام المحكمة الجنائية ، ويكون الحكم في هذا النطاق وحده قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به في الدعوى المدنية والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

( نقض ١٩٦٧/٥/١٦ مع ١٨ ص ٦٦٧ ) .

### في قبول الدعوى المدنية - تبعيتها للدعوى الجنائية :

★ الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق الذى رسمه القانون حتى يصح تحرك الدعوى المدنية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم - وهو موظف عمومي - أثناء تادية وتليفته بغير الطريق المرسوم في المادة ٦٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية فتكون إجراءات رفعها قد وقعت باطلاً .. للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى النص السالف الذكر لأن العيب الذى يرمى به الدعوى الجنائية في هذا



الخصوص يمس حقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبول الدفع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه .  
(نقض ١٩٦٦/١١/١٥ مع ٧٧ ص ١١١١ ) .  
( ونقض ١٩٨٥/١/٢٩ مع ٣١ ص ١٨٩ ) .

★ من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومعتقرة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى . ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب العلني أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنهما بعدم قبولها تبعاً لذلك . أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيح الحكم في هذا الشأن .  
(نقض ١٩٦٤/٣/٩ مع ١٥ ص ١٧٦ ) .

★ الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوة تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها ، لما كان ما تقدم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لسبق صدور أمر - مازال قائماً - من النية العامة بالوجه لإقامة الدعوى في التحقيق الذي أجرت عن ذات واقعة الرشوة موضوع الدعوى الماثلة ، يكون قد أصاب صحيح القانون .  
(نقض ١٩٧٨/٥/١٥ مع ٢٩ ص ٥٢٠ ) .  
( ونقض ١٩٨٥/١/٢٩ مع ٣١ ص ١٥٩ ) .  
( ونقض ١٩٨٥/١٢/٣٠ مع ٣٦ ص ١٢٨٨ ) .

★ متى كان الثابت أن إعلان المدعى عليه - المطعون ضده - بصحيفة الدعوى المباشرة لم يتم إلا بعد انقضاء مدة السقوط المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجريمة السب موضوع المحاكمة التي تشملها تلك المادة فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة ، وبالتالي أيضاً الدعوى المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى الطاعن أنه لحقه من الجريمة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى المدنية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .  
(نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مع ٢٢ ص ٢٧١ ) .

★ إذا صدر تنازل من الزوج الجنى عليه في جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتماً أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يتمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية - وهما يرمى إليه الشارع بنص المادتين الثالثة والمباشرة من قانون الإجراءات الجنائية .  
(نقض ١٩٧٨/٥/٢٢ مع ٢٩ ص ٥٢٧ ) .

★ إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العميين دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم أثناء تادية الوظيفة أو بسببها .  
(نقض ١٩٧٦/٢/٢ مع ٢٧ ص ١٥٢ ) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس للمدعي بالحقوق المدنية الذي قات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقض بل يرجع إلى محكمة أول درجة

للفصل فيما أغفلته عملاً بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .  
(نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ مع ١٩ من ٢٦٠ ) .

★ متى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيتمتع الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد . ومتى كان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة الاستئنافية لم تنظر إطلاقاً إلى الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، فإن الطريق السوية أمام الطاعة هي أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته ، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون مازال باقياً بالنسبة له . لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فإن الطعن الحالي يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .  
(نقض ١٩٧٠/٥/١٦ مع ٢٢ من ٤٠٢ ) .

★ إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، وكان لا يشترط بقاء التلازم بينهما ، وكان الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية ... قد أغفل الفصل فيها فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعي بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية أن يحكم في دعواه أن يرجع إلى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات الجديد الذي يحكم واقعة الدعوى والتي تقابل ٣٦٨ من القانون القديم .  
(نقض ١٩٧٢/٣/٢٦ مع ٢٣ من ٣٠٨ ) .

**الحكم في موضوع الدعوى المدنية في حالات الإدانة والبراءة :**

**( ١ ) رفض الدعوى المدنية لدى الحكم بالبراءة :**

★ إذا كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه قد أثبت بغير معقب أن صاحب البناء ( المطعون ضده ) عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثاني وهو المقاتل الذي دين في جريمة القتل الخطأ لأنه أهمل وحده في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو مالا تنازع فيه الطاعة - فإن الحكم إذ خلص من ذلك إلى ثبوت المطعون ضده ، لعدم وقوع الخطأ من جانبه وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله ، وإدانة المقاتل وحده ، يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعة من ثبوت الخطأ في جانب المالك مادام لم يسهم في وقوع الحادث ، ومادام هولم يشرف على تنفيذ قرار الهدم ، يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذي وقع .  
(نقض ١٩٦٨/١١/٤ مع ١٩ من ٩٠٤ ) .

★ متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة القتل الخطأ ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة ، إلا أن تقضى ببراءتها ، وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية . لأن شرط الإحالة ك مفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية ، أي أن تكون ناشئة عن الجريمة . وأن تكون الدعوى في حالة إلى تطبيق تكميل قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى

الجنائية ، وهو ما لا يتوافر في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه .  
( نقض ١٩٧١/٤/٢٦ مع ٢٢ ص ٣٧٩ ) .

★ من المقرر أنه يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .  
( نقض ١٩٧٤/١٠/٧ مع ٢٥ ص ٦٤٨ ) .  
( نقض ١٩٨٥/١/٢٨ مع ٣٦ ص ١٧٧ ) .

★ لما كان مبنى البراءة حسيما جاء في مدونات الحكم أن المحكمة تتشكك في إسناد التهمة للمتهم فإنه ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها ذلك أن القضاء بالبراءة وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند إلى التهمة فإنه يتلامم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطق الحكم .  
( نقض ١٩٨٤/٤/٣ مع ٣٥ ص ٣٨٢ ) .

★ لما كان استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية والازم وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية المقامة قبل المتهم فإن القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يقتضى رفض الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية إذ أن مسئولية المتبوع عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى الجنائية ضد المتهم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت تهمة القتل الخطأ ضد المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء .  
( نقض ١٩٨١/١١/١٥ مع ٣٢ ص ٩٠٧ ) .

★ شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة - بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي مقارفة المظنون ضده الفصل المادى المكون للخطأ الذى نشأ عن الحريق ، ومن ثم فلا يكون هناك وجه لتقرير مسئولية على أساس شبهة الجثة المدنية .  
( نقض ١٩٦٣/٢/٥ مع ١٤ ص ١٦٩ ) .

#### ( ب ) الحكم بالتعويض رغم بالبراءة :

★ الأصل أن الحكم بالتعويض المدنى لا يرتبط حتما بالحكم بالعقوبة ، إذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً ، أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم ، لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم أو على المسئول عنه لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة إسنادها إلى صاحبها ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من تيرئة المتهم تأسيسا على بطلان محضر الضبط لحصوله قبل الطلب أنه استبعد الدليل المستمد من ذلك الإجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواء ، فإن الواقعة التي بنى عليها طلب التعويض تكون قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهم ، فلا تملك المحكمة القضاء بالتعويض عنها لطلبته .  
( نقض ١٩٥٦/٤/٤ مع ٧ ص ٥٩٦ ) .

★ القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتماً إلى انتفاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر .  
(نقض ١٩٥٦/٤/١٧ مع ٧ ص ٥٩٦ ) .

★ من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعين بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقهم المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مادامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة - وقد استمر المدعون بالحقوق المدنية في السير في دعواهم المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية [ بالبراءة ] قد أصبح نهائياً وهائذا لقوة الغرء المحكوم فيه إذ لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ذلك أن الدعيين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .  
(نقض ١٩٨٤/٤/١٦ مع ٣٥ ص ٤٢٥ ) .

★ على محكمة الجنايات بهيئة جديدة فيما يختص بالدعوى المدنية بعد إعادتها إليها من محكمة النقض - أن تعرض ليحت عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مفيدة في ذلك بقضاء المحكمة الأولى ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية ( بالبراءة ) قد حاز قوة الأمر المقضي لأن الدعيين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي .  
(نقض ١٩٨٣/٥/١٦ مع ٣٤ ص ٦٣٦ ) .

#### ( ج ) الحكم بالتعويض في حالة الإدانة :

★ من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ، ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي ذلك بأن في إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية .  
(نقض ١٩٧٥/٤/٢٨ مع ٢٦ ص ٣٦٧ ) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه التي دان الطاعن بها ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض . فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في صحة الحكم هي بمصدوره موافقاً للقانون وكان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ، ووجه المسؤولية ، فإنه لا يبطله - في خصوص الدعوى المدنية - عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الإنزال مفهوماً من الوقائع التي أوردها .  
(نقض ١٩٧٥/١١/١٧ مع ٢٦ ص ٧٠٧ ) .

★ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه فلا ينقضى خطأ أحدهما مسئولية الآخر . كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم . لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول أثناء قيادته السيارة ومدى اتبع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملازمات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الصيغة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحد الذي كان في مكتته بذلها والقدرة على تلافى الحادث من عدمه واثرت ذلك على قيام ركني الإهمال ورابطة السببية - فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويستوجب النقض والإحالة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمطعون ضده الأول والمطعون ضده الآخر - المسئول عن الحقوق المدنية - مع إلزامهما بالمصاريف وبغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

( تلقى ١٩٧٤/٥/١٩ مع ج ٢٥ من ٤٨٣ ) .

#### ( د ) التعويض وصوره :

#### حدود اختصاص المحكمة الجنائية بإصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة :

★ تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون أن تكون ملزمة ببيان تلك الظروف مادام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .

( تلقى ١٩٧٢/٣/١٩ مع ج ٢٣ من ٤١٦ ) .

★ إن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معا ثم ألزم المتهم والمسئول المدني عنه بكامل التعويض المقضى به ابتدائياً على الرغم من أن الحكم الأخير قد حضر الخطأ في جانب المتهم وحده ، يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٦٢ من القانون المدني وإن نصت على أنه « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » إلا أنه إذا كام المضرور قد أخطأ أيضاً وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه ، فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئاً عن خطئين : خطئه وخطأ غيره . يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة ولا يكون الغير ملزماً إلا بمقدار التعويض عن كل الضرر منقوصاً منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه .

( تلقى ١٩٦٩/٢/١١ مع ج ٢٠ من ٣٤٨ ) .

★ لما كان الثابت من التقارير الطبية المرفقة أن المدعى بالحق المدني ( المستأنف ) أصيب بكسر في عرق عظمة الفخذ الأيمن وكسر أسفل الساعد الأيسر وجروح رضوية بالرقبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج ، وهو ما رده المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم ، وأضاف أن ذلك الضرر يتجه نحو الصعود إلى حد العاهة المستديمة ، فإن الحكم المستأنف إذ التفت عما طلب به المستأنف من أن التعويض البالغ قدره واحد وخمسون جنيهاً تعويضاً مؤقتاً ، حتى يكون نواة للمطالبة بالتعويضات الكاملة - بعد استقرار حالته - أمام القضاء المدني ، وقضى بمبلغ خمسين جنيهاً تعويضاً نهائياً له ، يكون قد أخطأ لعدم استقرار عنصر الضرر بما لا يقيس به مع تحديد مقدار التعويض في الدعوى

لعدم تبين مؤدى ذلك الضرر حتى الآن - مما يتعين معه تعديل ذلك الحكم والقضاء بالزام المستأنف عليها متضامنين بأن يدفعها للمستأنف مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .  
(نقض ١٩٧٢/١٢/٧ من ٢٤ من ١٠٩٤ ) .

★ إذا كانت المحكمة قد قضيت للمدعية بالحقوق المدنية بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق أنها قد ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل فإن المحكمة تكون بذلك خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بما يجعل مبلغ التعويض المقتضى به نهائياً .

(نقض ١٩٧٢/١٢/١٧ من ٢٣ من ١٣٨٩ ) .

★ إن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتعويض يزيد عن المحكوم به وقت صدور الحكم القلبي مردود بأن قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات ذلك بأن الحكم الصادر منها في هذا الحال يبطل حتماً إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل صدور الحكم بمضى المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة وبالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة إعمالاً لنص المادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ٣/٢٩٥ من ذلك القانون على أنه في حالة تنفيذ الحكم السابق بالتعويض تآمر المحكمة - في حالة إعادة نظر الدعوى برد المبالغ المحصلة كلها أو بعضها كما أنه إذا تولى المحكوم عليه في غيبته يعاد الحكم في التعويضات في مواجهة الورثة .

(نقض ١٩٧٧/٣/١٢ من ٢٨ من ٢٤٠ ) .

★ من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منها حسبما أصابه من ضرر ، ومن ثم فإنها لم تكن ملزمة بأن تحدد نصيب كل من المدعين بالحق المدني منه .

(نقض ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ من ٣٦٧ ) .

★ من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليهم .  
(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ من ٣٠ من ٩٩٤ ) .

★ قد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتفليتها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل .. كما تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية ، إذا نص على أن تقول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزائن الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوضعها الأول تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به مادت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي بوضعها الثاني توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة ، حتى في حالة الحكم بالبراءة .

(نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ من ٢١ من ٤٠٩ ) .

★ وإذا كان للمحاكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أمامها ، فإدراكاً إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التعويضات إذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عينا بإلزام ذات ما يخصه إليه وهذا بذاهة أولى من أن يعطى مبلغاً

من المال في مقابلة ، الأمر الذي يجعل الرد في صدد تعويضه الضرر الناشئ عن الجريمة في المكان الأول ، وقضاء المحكمة بعد أن ثبت لها تزوير عقدي الرهن والتنازل بردهما وبطلانها ومحو تسجيلهما لا يعدو أن يكون ضريباً من ضروب الرد كما هو معرف به في القانون .  
(نقض ١٩٤٩/١٠/١٤ للمجموعة الرسمية س ٤٨ ع ٥ ص ٢) .

★ ومع ذلك - قضى بأن المحكمة الجنائية لا اختصاص لها برد حيازة العين المتنازع عليها في صدد جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ) لأن اختصاصها مقصور على الحكم بالتعويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة فقط .  
(نقض ١٩٤٨/٦/٨ للمجموعة س ٢٩ ص ٥٥٧) .

★ وكل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجهة المدنية هو أن تقضى في النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه . أما المسائل الخارجة عن هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها . فإذا قضى حكم على متهم بالتزوير بحبس وإلزامه بتعويض للمجنى عليه وإلزامه أيضاً بتسليم مستندات محررة لصالح المجنى عليه كانت قد سلمت للمتهم وببطلان الحجز المتوقع عليها تحت يد المتهم تعين نقض هذا الحكم من جهة قضائه بتسليم المستندات المشار إليها ومن جهة قضائه ببطلان الحجز المتوقع عليها .  
(نقض ١٩٣٣/١/٢٣ للمجموعة الرسمية س ٣٤ ص ١٧٤) .

## المادة ( ٢٥١ )

لن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنفردة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية .

ويحصل الادعاء مدنياً بإعلان المتهم على يد محضر ، أو يطلب في الجلسة المنفردة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضراً ، وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلباته إليه .

فإذا كان قد سبق قبوله في التحقيق بهذه الصفة ، فإن حالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية .

ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، وإلا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله .

### ● المذكرة الإيضاحية :

تبين المادة ٤٤ ( من مشروع الصيغة ) من له الحق في الادعاء مدنياً ، والوقت الذي يقبل فيه هذا الادعاء وكيفية حصوله . وقد جاء فيها حكم جديد وهو أنه لا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . أي أنه يجب أن يكون مستعداً للمرافعة مباشرة عند قبوله مدعياً بحق مدني .

### ● تقرير لجنة الشيوخ :

استبدلت بعبارة ( حتى تتم المرافعة ) عبارة ( حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة ) لأن النص الأصلي لهذه المادة يتفق

مع نص المادة ٦٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في باب محاكم الجench وقد قرر الشراح انه مع عدو وجود نص في هذا الباب بموجب إصدار قرار بإقفال باب المرافعة فإن المرافعة لا تتم إلا بانتهاء القضية فعلا وذلك بإصدار حكم يخرجها من سلطة القاضي أي بإصدار الحكم بالإدانة أو بالبراءة أو عدم الاختصاص وإلى هذه اللحظة يجوز للمدعي المدني أن يدخل في الدعوى وأوكلت المحكمة قد انتهت من سماع الشهود وأقرال الخصوم وأجلت الدعوى للنطق بالحكم .

### ● التعليق :

تتكلم هذه المادة أساسا عن المدعى في الدعوى التي ترفع بالتعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة . ( وتقابلها دعوى المتهم عن سوء استخدام مدعى الضرر لحقه في رفع الدعوى م ٢٦٧ ) .

أما المسئول عن تعويض الضرر فتعالج أحكامه المادة ٢٥٣ .

وتحدد المادة إجراءات الادعاء أمام المحكمة من جانب المضرور - في فقرتها الثانية ، وتشير الفقرة الثالثة إلى حالة سبق الادعاء أمام سلطة التحقيق وتكملها في هذا الشأن المادة ٢٥٨ - ( تراجع ، ويراجع التعليق عليها ) . كل ذلك فضلا عن حق المضرور في رفع الدعوى بالطريق المباشر وفقا للمادة ٢٣٢ ( تراجع ) .

كما يتضمن النص شرطين لقبول الادعاء المدني من جانب المضرور : الأول - أن يقام قبل صدور قرار بإقفال باب المرافعة ( الفقرة الأولى ، ويراجع تقرير لجنة الشيوخ أعلاه ) غير أن ذلك يتحدد في الجench والمخالفات بمرحلة الدرجة الأولى فلا يقبل الادعاء مدنيا لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . كذلك لا يقبل لأول مرة أمام محكمة الموضوع إذا ما أعيدت إليها القضية من محكمة النقض ، إذ أنها تعود إليها للفصل فيها بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . كما أن بعض القضاء كان يتجه إلى عدم قبول الادعاء مدنيا لأول مرة لدى نظر معارضة المتهم حتى لا يضار بمعارضته .. ولكن قضاء النقض استقر على جواز ذلك . والثاني - ألا يترتب على تدخل المدعى بادعائه هذا تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ( الفقرة الأخيرة ) - تراجع المذكرة الإيضاحية في هذا المعنى . كما تراجع مقدمة الفصل وما ورد فيها عن المادة ٣٠٩ أ ج . التي تجيز إحالة الدعوى المدنية - بعد قبولها - إلى المحكمة المدنية .



غير أن أهم ما يثيره تطبيق هذه الم ادة من مشكلات يتعلق بالضرر الذي يصلح سببا للادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية ، ونوع أو وصف إضراره بالمدعى وفي هذا الشأن حددت التفسيرات القضائية والفقهية ما يأتي :

١ - يجب أن يكون الضرر ناشئا عن الفعل المكون للجريمة : أو لما وصف من جانب



الاتهام بأنه جريمة وليس ناشئاً عن جانب آخر غير مؤثم من نشاط المتهم في الواقعة - مثل حدوث تلف للسيارة في واقعة قتل خطأ ، إذ ليس اتلاف المال خطأً محلاً للمسافة الجنائية . كما أنه لا يكون محلاً للمطالبة أمام المحكمة الجنائية ما يتصل بالواقعة محل الاتهام من حقوق المجنى عليه ناشئة عن أسباب أخرى - مثل الشيك الذي أعطى بدون رصيد ، وقد سبقت الإشارة في مقدمة هذا الفصل إلى أن مثل هذه المطالبة تخرج عن اختصاص المحكمة الجنائية .

٢ - أن يكون الضرر ناشئاً مباشرة عن الجريمة وليس ناشئاً عن تداعي أسباب متتابة . بمعنى أن ينحصر في النتيجة ذاتها المعتبرة في تكوين الركن المادي للجريمة وما تمثله من خسارة حلت بالمدعى أو كسب فاتته - كموت المجنى عليه أو فقد عضو من أعضائه ، أو تلف ما تلف من الأموال نتيجة لفعل إتلاف عمدي ، أو تشويه سمعة المجنى عليه في جريمة سب وما إلى ذلك . على أنه يلاحظ في هذا الشأن التفرقة التي يجريها الفقه بين النتائج ذات الضرر والنتائج ذات الخطر . ذلك أن القانون قد يعاقب على الفعل دون أن يضع في الاعتبار تحقق ضرر معين منه ، وإنما يعاقب على ما تضمنته إتيان الفعل من خطر وقوع ضرر ولو لم يقع فعلاً - كما في التحريض على بعض الجرائم إذا لم يترتب على التحريض أثره ( م ٩٥ ع ) ، وكما في التزوير إذا لم يستعمل المحرر المزور . وكما في جريمة إحراز السلاح ( انظر محمود مصطفى شرح قانون العقوبات - رقم ١٨٢ ) . ففي هذه الصور لا يكون ثم محل للإدعاء بحق مدني لعدم قيام ضرر ناشئ عن الفعل المؤثم ذاته . ولا يكون مجرد احتمال الضرر سنداً كافياً لرفع دعوى التعويض ، لأن الضرر يجب أن يكون مؤكداً ولو كان مستقبلاً ، ولا عبء بالضرر الاحتمالي .

على أنه في ذات الجرائم التي يكون محل الضرر فيها هو النتيجة المعتبرة كعنصر في ركنها المادي ، فإن هذا الضرر بالذات هو الذي يقبل الادعاء المدني عنه أمام المحاكم الجنائية ، ولا يقبل عن كل ما يترتب من آثار على الجريمة في مجموعها . فلا يقبل مثلاً من مالك الأرض عن إتلاف زراعة المستاجر وما يترتب عليه من إفساده ، ولا يقبل الادعاء المدني من جانب الحكومة عن مصاريف العلاج التي أنفقتها على المجنى عليه كموظف لديها .

٣ - أن يكون الضرر واقعاً على المدعى بالحقوق المدني شخصياً فلا يقبل الادعاء ممن أصابه الإنزعاج بالضرر الذي أصاب غيره مثلاً . على أن ذلك لا ينفى حق وريثة المضرور من الجريمة في رفع الدعوى عما مورثهم من حق في التعويض عن ضرره الشخصي الناشئ مباشرة من الجريمة ، وذلك باعتبارهم خلفاءه . هذا ، وإن كان قضاء النقض قد استقر في هذا الشأن على أن ذلك مقصور على الضرر المادي الذي أصاب المورث ، أما الضرر الأدبي فلا يكون لهم المطالبة به إلا إذا كان قد تم بشأنه اتفاق أو مطالبة قضائية قبل وفاة المورث . وذلك بالتطبيق للمادة ٢٢٢/١ من القانون المدني .

٤ - يقبل الادعاء المدني عن الضرر الناشئ عن الجريمة سواء كان الضرر ماديا أم ادبيا - وذلك في حدود ما تقدم من شرط أن يكون ناشئا مباشرة عن الفعل المؤثم ، وواقعا على المدعى شخصا . كما أن الضرر الأدبي - من جهة أخرى ، يتقيد بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٢ من القانون المدني فيما يتعلق بالألم الناتج من جراء موت المصاب - وما تنص عليه من قصر حق التعويض في شأنه على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية .

### ● المبادئ القضائية :

#### في إجراءات الادعاء بالحقوق المدنية :

★ لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون ، كما نصت المادة ٢٥١ في فقرتها الثالثة على أنه إذا كان قد سبق قبول المدعى المدني في التحقيق بهذه الصفة ، فإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية . مما لا مجال معه إلى تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم بأسباب طعنه بأن الادعاء المدني قد تم أثناء التحقيق الابتدائي ولا ينازع في قبوله ، فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل أيضا الدعوى المدنية ومن ثم فإن ما دفع به الطاعن من اعتبار الدعوى المدنية كأن لم تكن لعدم إتمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر هو دفع ظاهر البطلان لا يستوجب ردًا ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بالتعويض قد أصاب صحيح القانوني .

( نقض ١٩٨٣/٢/١٣ مع س ٣٤ من ٣٣٢ ) .

★ إن الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ( م ٥٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٢ ) لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيهًا . وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه المباشرة اقتصر على قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة المائلة من محام .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٩ مع س ٢٠ من ٩١٢ ) .

★ متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المقامتين من الطاعنين الثاني والثالث على المطعون ضده ، على سند من قوله « ... أن الثابت من مطالعة صحيفتيهما أنهما لم تقدما من الجنى عليهما ولا من وكل خاص عنهما ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لهما عملا بحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية » .. ولما كان ذلك . وكان يبين من المفردات المضمومة أن دعوى كل من الطاعنين قد رفعت بناء على طلبه - بإعلان على يد محضر إلى المطعون ضده وأما توقيع محام على هامشها فقد كان عملا للفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - الذي رفعت الدعويان في ظله - فحيما توجبه من توقيع محام على صحيفة الدعوى متى بلغت وجاوزت قيمتها نصاب الاستئناف ، وهي الحال في هاتين الدعويتين ، ومن ثم كان الحكم المطعون فيه مخطئا إذ قضي بعدم قبولها تأسيسا منه على أن صحيفتيهما لم تقدما من الجنى عليهما ووكليهما الخاص .

( نقض ١٩٧٤/٣/١٢ مع س ٢٥ من ٢٧١ ) .

★ يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التعويض وإلا يجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان المتهم بطلباته ولا يغنى عن ذلك حضور محاميه إذا كان متهما في جنحة يعاقب عليها بالحبس .  
(نقض ١٤/١٩٥٧/٥ مع ٨ ص ٤٩٠ ) .

★ لما كان الأصل -طبقا لما تنقضى به المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية - أنه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجات التقاضي فيما يتعلق بهذا الادعاء ، فإنه يجوز للمضروب الادعاء مدنيا في المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة لأن المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضي بما لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض .  
(نقض ١٩٨٤/١/٥ مع ٣٥ ص ٣٠ ) .

★ من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضاربطعنه وأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح للقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .  
(نقض ١٩٨٥/٦/٤ مع ٣٦ ص ٧٤٥ ) .

#### صفة مدعى الضرر ، وحالة الحق به :

★ وليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضروب من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن الجريمة .  
(نقض ١٩٥٤/١٢/١٥ مع ٦ ص ٣٠٠ ) .  
(ونقض ١٩٨٥/٥/١٦ مع ٣٦ ص ٧٠٨ ) .

★ فإذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذى أصابه شخصيا والذي نشأ مباشرة عن سرقة سند تحت حيازته هو ، وإن كان محررا باسم زوجته ، فليس في قبوله بهذه الصفة أية مخالفة لتلك المادة ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكا له أم لغيره .  
(نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ مع ٣٥ ص ٥٥٤ ) .

★ الحق في التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو لحقه التقادم المسقط للحقوق قانونا .  
(نقض ١٩٥٠/١٠/٣٠ مع ٢ ص ١١١ ) .

★ إن التعويض عن الضرر الأدبي الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى يقع عليه - لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تعدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب به الدائن أمام القضاة .  
(نقض ١٩٥٨/١/٢٠ مع ٩ ص ٥١ ) .

★ من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطلابه من جرائها لاعلى ثبوت حقه في الإرث حسب أولم يجب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والد المجنى عليها وأخ شقيق لها . مما لم يجعده الطاعن ، كان ثبوت الإرث لهما أو عدمه لا يقدح في صفتها وكونهما قد أصابهما ضرر من جراء فقدان ابنة أولهما وأخت ثانيتهما نتيجة الاعتداء الذي وقع عليها وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابهما من ضرر مباشر لاعلى انتصابهما مقام المجنى عليها بعد أبولة حقا في الدعوى إليهما ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم .

(نقض ١٩٧٧/٢/١٣ مع س ٢٨ ص ٣٤٠ ) .

★ لما كان الواقع الذي أثبتته الحكم أن الدعوى المدنية التي رفعت من رئيس مجلس نقابة المحامين الفرعية بطلب تعويض عن إهانة أحد أعضائها استعمالا لحقه المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التي أحالت إليه الفقرة الثانية من المادة ٤٠ منه - والتي خولت أولهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها ، وجعلت لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة للنقابة الفرعية - فلا يؤثر في قبول الدعوى كون هذا المجلس قد قرر بعد ذلك دعوة الجمعية للنقابة الفرعية لاجتماع قررت هي فيه مواصلة السير في تلك الدعوى المقامة بالفعل ، وبذلك يفرض أن قرارها هذا لم يرفع إلى مجلس النقابة وفقا للمادة ٢٩ من القانون أسوة بسائر قراراتها ، مادام حق رئيس مجلس النقابة الفرعية في رفع الدعوى ومباشرتها غير مقيد بموافقة مجلس النقابة وإذ التزم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(نقض ١٩٧٧/١/٢ مع س ٢٨ ص ١٤ ) .

★ إذا دفعت شركة التأمين التعويض المستحق للعامل المصاب فلا يقبل حلولها محله في المطالبة بالتعويض المذكور -ذلك أنه وإن كان القانون قد أجاز للمدعى بالحق المدني أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، أما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم ، أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية ، فإن هذه الإجازة إنما هي استثناء من أصلين مقررين ، حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور ، وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع الانتجاء فيها يتوافره ، وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ، وإلا كان من شأن إجازة هذا الحق لمن يحل محل المدعى بالحق المدني أن يدخل استعماله في نطاق المسامات الفردية مما لا يتفق مع النظام العام .

(نقض ١٩٥٥/٢/١ مع س ٦ ص ٤٨٢ ) .

#### الضرر المبرر للدعاء وشروطه :

★ إذا أجاز القانون للمدعى بالحق المدني أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، أما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية . فإن هذه الإجازة إن هي إلا استثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن

تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . ولما كان الحكم لم يستظهر وجه الضرر الذي أصاب المدعى بالحق المدني وهو أساس الادعاء مدنيا والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور الذي يعيبه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة إلى كلا الدعويين المدنية والجنائية .

( نقض ١٩٦٥/٢/١٥ مع ١٦ ص ١٣٣ ) .

★ من المقرر في القانون أن احتمال الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققا ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاها على ما قالت من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطاتها التقديرية ، فإنه لا معقب عليها .

( نقض ١٩٦٨/١٢/٢ مع ١٩ ص ١٠٤٢ ) .

★ الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية .

( نقض ١٩٦٧/٥/١٦ مع ١٨ ص ٦٦٧ ) .

★ وأن الضرر الذي يصلح أساسا لطلب التعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئا عن الجريمة مباشرة . فإذا كان نتيجة ظرف لا يتصل بالجريمة إلا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتعويضه بطريق تدخل المدعى به في الدعوى الجنائية أو برفعه إياها مباشرة . وإذا كان الضرر الذي بني الحكم عليه قضاها بالتعويض غير ناشيء عن جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى لأن سببه إنما هو منافسة المتهمين للمدعى ، وهو قومسيونجي بشركة باير ، في تجارة الإسبيرين ببيعهم في السوق إسبيرينا مقلدا على أنه من ماركة باير فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساسا للحكم بالتعويض ، إذ هذه المنافسة مهما كان اتصالها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى فإنها أمر خاص خارج عن موضوع الاتهام والضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها التي لم يضار بها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل النصب بشرائهم الإسبيرين المقلد .

( نقض ١٩٤٠/١٢/٢٣ المصلحة ٢١ ص ٦٩٧ ) .

★ وليس للمحكمة وهي تقضي في جريمة اتلاف زراعية قائمة على أرض مؤجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالكي هذه الأرض لأن الضرر المباشر الناشء عن الاتلاف إنما يصيب صاحب الزراعة التي أتلفت وهو المستأجر أما مالك الأرض فإن كان هو الآخر يصيبه ضرر فإنما يكون ذلك عن طريق غير مباشر وبذلك لا تكون له صفة في رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة بطلب تعويض الضرر الذي يكون قد لحقه فإن هذا الحق مقصور على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصيا دون غيره .

( نقض ١٩٤٢/٦/٨ المصلحة ٢٣ ص ٣٥١ ) .

★ إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حق الطاعنين أنه يتزويرهما الإعلام الشرعي واستعماله قد تسببا في الأضرار بالمدعين بالحقوق المدنية لتعطيلهما صرف المبلغ المستحق لهما وليلقى المستحقين حرمانهم منه

والقضاء لهما بناء على ذلك بصفتها مستحقين وحارسين في وقف معين بمبلغ واحد وخمسين جنيها كتعويض مؤقت . فإن المحكمة تكون قد بينت الجريمة التي بنت عليها قضاها بالتعويض المؤقت والتي هي بذاتها فعل غير يستوجب الحكم على فاعليه بالتعويض طبقا لأحكام القانون .

(نقض ١٩٦٦/٢/١ مع ١٧ ص ٦٩ ) .

★ من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو أصدر لأمر شخص معين أو ذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لامره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا .

(نقض ١٩٧٦/٦/١٤ مع ٣٧ ص ٦٤٥ ) .

(ونقض ١٩٨٥/٦/٥ مع ٣٦ ص ٧٥٢ ) .

★ وأن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصا ومترتبا على هذا الفعل ومتصلا به اتصالا سببيا مباشرا ، فإذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وإنما كان نتيجة ظرف آخر ولو متصلا بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها انتفت علة التبعة التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . وإن فالحق والاضطراب الذي يتولد من الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية .

(نقض ١٩٥٥/٢/٢٢ مع ٦ ص ٥٤٥ ) .

★ إذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لاختها القتيلة ، فإن هذه القرابة تتحقق بها المسلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للمجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٦٩/١/٢٧ مع ٢٠ ص ١٦٨ ) .

★ لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هي والدة المجنى عليها استنادا إلى الإعلام الشرعي المقدم منها - ما يبين من الإطلاع على محضر الجلسة - وهو ما لم يجده الطاعن وكان ثبوت الإرث لها أو عدم ثبوته لا يقدح في صفتها وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقد ابنها نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه والذي أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لأعلى انتصابها مقام ابنها المجنى عليه من أولولة حقه في الدعوى إليها فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٥/١/٥ مع ٣٦ ص ١٥ ) .

★ من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخصي مقصور على الضرر نفسه لا يتعداه إلى سواء ، كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تعدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة ، ومما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث المجنى عليه قد ناله ضرر

ادعى تلقاء عن المجنى عليه وانتقل بدوره إلى ورثته المدعين بالحقوق المدنية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٤/١/١٥ مع ٢٥ من ٣٦) .

★ وأن القانون يسوى بين الضرر الأدبي والضرر المادي في إيجاب التعويض للمضرور وترتيب حق الدعوى به . والضرر الأدبي متى ثبت وقوعه كان لحكمة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال وحق الورثة في تعويض الضرر الأدبي والدعوى به هو من الحقوق المالية التي تعد جزءاً من تركته وتنتقل بوفاة إلى ورثته ما دام أنه لم يأت ما يفيد نزوله عنه . وإن في ذلك ادعى والد المجنى عليه مدنيا وطلب الحكم على المتهمين بالتعويض فحكمت محكمة الدرجة الأولى بتعويض ثم استأنف المحكوم عليهم واستأنفت النيابة وتولى المدعى بالحقوق المدنية قبل نظر الاستئناف فحل محله فيه وارثناه فقضت المحكمة بعدم قبول الدعوى المدنية لإزوال الصفة ، فإنها تكون قد أخطأت .

(نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ مع ٢ من ٣٠٨) .

★ الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة رافعها . جوهري . يوجب على المحكمة الرد عليه . إلا إذا لم يشهد له الواقع ويسانده .

(نقض ١٩٨٥/٦/٥ مع ٣٦ من ٧٥٢) .

## المادة ( ٢٥٢ )

إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثلته قفونوا . جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة أن تعين له وكيلًا ليدعى بالحقوق المدنية بالنيابة عنه ، ولا يترتب على ذلك في أية حال إلزامه بالمصاريف القضائية .

### ● التعليق :

لا يلزم المدعى بالحقوق المدنية بمصاريف دعواه إذا خسرها في حالة رفعها بالأوضاع الواردة في النص - ذلك لأن تحريكها إنما هو بناء على طلب النيابة العامة وليس بإرادة المدعى الذي هو فاقد الأهلية .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا ادعى المجنى عليه القاصري حق مدني ضد المتهم ، ولم يدفع المتهم دعواه بعدم أهليته ، بل قبلها وترافع في موضوعها حتى صدر الحكم لمصلحة المجنى عليه ، فلا يجوز أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لسقوط حقه في ذلك بعدم التمسك به أمام محكمة الموضوع .

(نقض ١٩٤٠/٥/١٣ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٦٤) .

## المادة ( ٢٥٣ )

ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً ، وعلى من يمثله إن كان فاقداً الأهلية ، فإن لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله طبقاً للمادة السابقة .

ويجوز رفع الدعوى المدنية أيضاً على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، وللنيابة العامة أن تدخل المسؤولين عن الحقوق المدنية ، ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية ، للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة .

ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه .

- معلقة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .
- أضيف بتعديل ١٩٧٦ في نهاية نص المادة - عبارة « والمؤمن لديه » ، لتتضمن مع إضافة المادة ٢٥٨ مكرراً بذات القانون الذي عدلت به المادة الحالية ( راجع التعليق على المادة ٢٥٨ مكرراً ) .

### ● التعليق :

تحدد المادة الطرف المدعى عليه في دعوى التعويض وأوضاع إدخاله في الدعوى .

والمقصود من عبارة فاقداً الأهلية في الفقرة الأولى - القاصر والمحجور عليه ، أو من ترى المحكمة أنه فاقداً للأهلية لجنون أو عته ولم تتخذ إجراءات للحجر عليه فتعين من يمثله طبقاً للنص .

والمسؤولون عن الحقوق المدنية الذين تشير إليهم الفقرة الثانية هم من يقع عليهم مسؤولية قانونية عن فعل المتهم - سواء بسبب علاقة تبعية ( م ١٧٤ مدنى ) أو للإخلال بواجب الرقابة ( م ١٧٣ مدنى ) . وتستبعد الفقرة الأخيرة إدخال الضامن الذى ليس له صفة المسئول عن الحق المدنى بحكم القانون على نحو ما تقدم . غير أن تعديلاً لها بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ سمح بإدخال شركات التأمين المؤمن لديها عن المسؤولية المدنية .

واختصاص النيابة العامة للمسئول عن الحقوق المدنية في حالة الفقرة الثالثة هو عن مصاريف الدعوى الجنائية ، ولا علاقة له بالدعوى المدنية . ولذلك فإن ورود هذا الحكم في نص المادة مجرد استكمال لصور دخول المسئول عن الحقوق المدنية ، دون أن يتعلق الأمر بالادعاء المدنى عنوان الفصل : ويلاحظ في هذا الشأن أن المسئول عن الحقوق المدنية المختصم في ادعاء مدنى يلزم بالتضامن مع المتهم بما يحكم عليه من مصاريف الدعوى



الجنائية طبقا للمادة ٢٢٢ ج . فإذا لم يكن قد أقيم في مجريات القضية ادعاء مدنى فيكون للنائب العامة إدخال المسئول عن الحقوق المدنية طبقا لهذه الفقرة الثالثة .

ولا يسمح نص الفقرة الأخيرة أن يطلب المسئول عن الحقوق المدنية من المحكمة الجنائية الحكم له بحقه في الرجوع على متبوعة المتهم ( انظر نقض ١٥/١٢/١٩٨٢ - أدناه ) .

غير أن النص يسمح - في رأينا - بتدخل من ورد ذكرهم في هذه الفقرة الأخيرة في الدعوى المدنية إذا كان أى منهم لم يدخل أو يدخل فيها من قبل ، وذلك للدفاع عن مصالحه ( انظر تفصيلا لهذا النظر في مقدمة الجزء الثانى - الطعن بالنقض ص ٢٧ وما بعدها من طبعة ١٩٨٩ ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ ومتى كان الثابت بالحكم أن المتهم كان قاصرا إذ كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاما وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصيا دون أن توجه إلى وليه أو وصيه أو من يمثله قانونا فإن الحكم إذ قضى بقبولها يكون مخطئا .  
( نقض ١٤/١١/١٩٥٢ مع ص ٣ من ١١٠٣ ) .

★ الدعوى المدنية التى تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ إجراءات والتى تنص على أنه « ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغا وعلى من يمثل له إذا كان فاقد الأهلية » فإن لم يكن له من يمثل له ، يجب على المحكمة أن تعين له من يمثل له . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم « الطاعن » وبوشرت إجراءاتها في مواجهته مع أنه كان قاصرا عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون حين استند إلى نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يمتنع معه نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .  
( نقض ٣/٣/١٩٦٣ مع ص ١٤ من ١٣٩ ) .

★ إذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدنى على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون أن يبين العناصر التى استقى منها ذلك كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس - فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .  
( نقض ١١/٧/١٩٦٠ مع ص ١١ من ١٧٧ ) .

★ وقد قضت محكمة النقض بأنه لا مانع قانونا من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدنى على المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها . لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها . ومتى كان للمتهم أن يدافع عن مصلحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عنها في الدعوى المدنية .

( نقض ١٥/١١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ص ٤ رقم ١١١ من ٩٧ ) .

★ استقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣

لسنة ١٩٥٦ ( بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ) يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع أو الزجر . وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر مع مضاعفته في حالة العود ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية . ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضده الثالث بوصفه وريثا للمتهم الثالث وقيل المطعون ضده الرابع بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون .

( نقض ١٩٧٣/١٠/٢٤ مع ٢٤ ص ٨٠٨ ) .

★ أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغا ، فإذا كان مازال قاصرا فإنها توجه إلى من يمثل قانونا ، ومن ثم فإذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

( نقض ١٩٥٨/٢/١٠ مع ٩ ص ١٦٢ ) .

★ متى كانت الدعوى المدنية وجهت إلى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع أن له من يمثل قانونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة إذا قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانبها من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك .

( نقض ١٩٥٧/٥/١٤ مع ٨ ص ٥٠٩ ) .

★ لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح الشارع استثناءاً رفعها إلى المحكمة الجنائية ، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة محل الدعوى الجنائية المنظورة ، فإذا لم يكن كذلك سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن تلك الإجازة مبناهما الاستثناء ، فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتطه بالولاية ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن لصالح المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ما عساه يدفعه الأخير إلى المدعى بالحقوق المدنية ، تأسيسا على حق المسئول في الرجوع عليه بما يدفعه عنه من تعويض ، فإن الدعوى على هذا الأساس تكون محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة على المحكمة ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون من هذه الناحية .

( نقض ١٩٨٧/١٢/١٥ مع ٣٣ ص ١٠٠٤ ) .

## المادة ( ٢٥٤ )

للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها . وللنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية المعارضة في قبول تدخله .

### ● التعليق :

يضيف هذا النص حالة للتدخل - بالإضافة إلى حالات الفقرة الأخيرة من المادة السابقة - يدخل فيها المسئول بالحق المدني في الدعوى الجنائية ، وليس في الدعوى المدنية حيث الفرض أنها لم ترفع عليه ، وقد لا تكون رفعت ضد المتهم نفسه . فإذا كانت لم ترفع دعوى مدنية إطلاقاً فإنه لا يتصور دخول المسئول عن الحقوق المدنية مفتتحاً خصومة مدنية لطلب نفى مسئوليته - بخاصة أن الخصم فيها ( أى مدعى الضرر ) لم يتحدد .

أما إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت ضد المتهم وحده ، فقد أبدينا في الطبعة السابقة رأياً بأنه لا يقبل تدخله لعدم وجود ما يسمح بذلك في نصوص قانون الإجراءات الجنائية . غير أنه لدى بحث أوضاع الخصوم والتدخل في الطعن بالنقض عند إصدار الجزء الثانى الخاص بالنقض في المواد الجنائية - تبدى إمكان الاستناد إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ في تدخل المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى المدنية ( راجع التعليق على المادة ٢٥٣ ) . وإذا جاء نص المادة الحالية ليسمح بتدخله فضلاً عن ذلك في الدعوى الجنائية - بصرف النظر عما إذا كانت قد رفعت دعوى مدنية بالتعويض أم لم ترفع ، ويكون تدخله مقصوداً به تقادى أو إلغاء الحكم عليه بالمصاريف القضائية طبقاً للمادة ٢٢٢ .

ومنطق هذه الصياغة أن المسئول المدنى الداخل من تلقاء نفسه يعتبر خصماً في الدعوى الجنائية ، فتكون له حقوق الخصم ، ويكون له الطعن في الحكم الصادر فيها ... هذا في حين أن قضاء النقض لم يقر له في حالة رفع الدعوى المدنية عليه بحق أو صفة في استئناف الحكم الجنائى أو الطعن عليه بالنقض ، كما لم يقر بذلك للمدعى المدنى ( راجع ما تقدم في مقدمة الفصل والمبادئ القضائية الملحق بها ) .

على أن الفقرة الثانية تجعل للنزاية العامة والمدعى المدنى المعارضة في تدخله منعاً من قيامه بإقحام عناصر غير مطلوبة في الدعوى الجنائية . هذا وتسمح الفقرة الثانية من المادة ٢٥٨ مكرراً - للمؤمن لديه - أن يتدخل في الدعوى كالمسئول عن الحقوق المدنية تطبيقاً للمادة الحالية .

### ● المبادئ القضائية :

★ استحدثت الشارح نص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وأباح للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال ، وبصرف النظر عما إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن . وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقتضها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية ، وعلة ذلك أن الحكم على المتهم في الدعوى الجنائية سوف ينصرف أثره حتماً إلى المسئول عن الحقوق المدنية عند المطالبة بالتعويض ، فأجاز الشارح دخوله للدفاع عن المتهم وعن نفسه بطريق غير مباشر .

### المادة ( ٢٥٥ )

يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة مالم يكن مقيما فيها . ويكون ذلك بتقرير في قلم الكتاب وإلا صح إعلان الأوراق إليه بتسليمها إلى قلم الكتاب .

### المادة ( ٢٥٦ )

على المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع الرسوم القضائية وعليه أن يودع مقدما الأمانة التي تقدرها النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة اتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم .

وعليه أيضا إيداع الأمانة التكميلية التي تلزم أثناء سير الإجراءات .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعيب الحكم التفتاته عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدني لعدم أدائها الرسم إلا أمام المحكمة الاستئنافية ذلك أنه من المقرر أنه لا إلزام على الحكم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان .  
(نقض ١٩٧٩/١٠/٨ مج ٣٠ ص ٧٥٥ ) .

★ إذا تبين عند الانتهاء من نظر الدعوى والمرافعة فيها أن المدعى بالحق المدني لم يدفع الرسوم المستحقة على دعواه ، فإن ذلك لا يصح عده سببا لبطلان الإجراءات التي تمت في حضوره ، لأنه مادام حضوره بحسب النظام المقرر في المواد الجنائية جائزا قانونا عند دفع الرسوم ، ومادام دفع الرسوم أو عدم دفعها ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع فاطلعن على الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له في الواقع حقيقة الأمر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم ، وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، لأن الرسوم لم تفرض إلا لأغراض لا تتعلق بتاتا بالخصم المطلوب مقاضاته .

(نقض ١٩٤٥/٤/٢ الجلسة من ٢٧ ص ٥٠٠ ) .

★ والأصل في الدعاوى المدنية أن ترفع للمحاكم المدنية الابتدائية كلية أو جزئية فلجان المعافاة بمحاكم أول درجة هي الجهات ذات الاختصاص فيما يراد رفعه من تلك الدعاوى . فإذا أغت طالباً من رسوم دعوى يزعم رفعها ثم بدا لهذا المعفى أن يتدخل كمدع مدني في الدعوى الجنائية المرفوعة بسبب الحادث الناشئ عن الحق الذي أغفى من رسوم تقاضيه ، فلا شك أن قرار إعفائه محترم نافذ ، ولو كان تدخله فيه لدى محكمة الجنايات التي تقضى فيما قضى فيه نهائيا أى ابتدائيا واستئنافيا معا . على أن

الواقع أن الإعفاء من الرسوم وعدم الإعفاء منها أمر عائذ ضرره أو نفعه على الخزينة العامة ، وليس الطاعن بولى عليها فتتظلم في هذا الصدد ليس إلا فضولاً لنفسه فيما لا يعنيه .  
(نقض ١٩٣٠/٢/٩ المحللة ١٠ من ٥١٠ ) .

### المادة ( ٢٥٧ )

لكل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة أن يعارض في الجلسة في قبول المدعى بالحقوق المدنية إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة . وتفصل المحكمة في المعارضة بعد سماع اقوال الخصوم .

#### ● التعليق :

المقصود بالمعارضة في الجلسة - هو أن يعارض من يشاء ممن أشار إليهم النص - معارضة مبدئية في قبول الادعاء المدني بحيث يفصل في هذه المعارضة وفي قبول تدخل المدعى المدني - قبل الدخول في باقى إجراءات تحقيق الدعوى بالجلسة والمرافعة فيها . وهو ما أشرنا إليه في مقدمة الفصل كمرحلة أولى في تعرض المحكمة للادعاء المدني المثار أمامها . ( راجع مقدمة الفصل ) .

ويسرى حكم هذه المادة على المؤمن لديه بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٨ مكرراً .

### المادة ( ٢٥٨ )

لا يمنع القرار الصادر من قاضى التحقيق بعدم قبول المدعى بالحقوق المدنية من الادعاء مدنياً بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ، أو من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية .

ولا يترتب على القرار الصادر من المحكمة بقبول الدعوى المدنية بطلان الإجراءات التى لم يشترك فيها المدعى بالحقوق المدنية قبل ذلك .

والقرار الصادر من قاضى التحقيق بقبول المدعى بالحقوق المدنية لا يلزم المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

#### ● التعليق :

الفقرة الأولى تطبيق لمبدأ عام هو عدم اختصاص قضاء التحقيق ( وقضاء الإحالة ) بالفصل في الدعوى المدنية ، ولذلك فإن أى قرار منه في صدها لا يحوز حجية أمام قضاء الحكم ( راجع التعليق على المادة ٢٢٠ ، ونقض ١٩٦٩/٥/٢٦ الوارد أدناها ) .

ونرى أن هذه الأحكام تسرى على القرار الصادر من النيابة العامة بعدم قبول المدعى المدني حتى ولو تأيد ذلك القرار من محكمة الجنح المستأنفة لدى الطعن عليه أمامها طبقاً للمادة ١٩٩ مكرراً ، لأن هذه المحكمة تنتظر الطعن في قرار النيابة في غرفة مشورة طبقاً لنص تلك المادة ، وباعتبارها سلطة تحقيق ، فلا يكون للقرار الصادر من المحكمة في هذا الطعن حجية تمنع من قبول المدعى مدنياً أمام محكمة الموضوع .

### المادة ( ٢٥٨ مكرراً ) (٥)

يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنتظر الدعوى الجنائية .

وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمستأول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون .

● مضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرراً في ١٩٧٦/٨/٢٨ .

### ● التعليق :

لم يكن اختصاص المؤمن لديه مقبولاً قبل هذا النص ، إذ أن التزامه ليس نابعاً من واقعة الجريمة بل من واقعة الحكم بالتعويض على المؤمن له لأن التأمين هو عن المسؤولية وليس عن الخطأ أو الضرر .

على أن إدخاله إنما يكون لتعويض المضرور المباشر ، وليس تعويض المؤمن إذا دفع هو التعويض إلى المضرور - سواء كان المؤمن هو المتهم أو المستأول المدني فلا يخول لهما النص إدخاله ولو بالاستناد إلى المادة ٢٥٢ .

ويلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة تسمح - على سبيل المثال - للمؤمن لديه بالتدخل من جانبه طبقاً للمادة ٢٥٤ - تراجع ، وكذا الاعتراض على قبول المدعى المدني طبقاً للمادة ٢٥٧ . كما يسرى عليه حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥٢ بالنص عليه بوجه خاص في إضافة إلى تلك الفقرة بذات القانون الذي أضاف المادة الحالية .

### ● المبادئ القضائية :

★ أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ للمضرور من الجريمة إدخال المؤمن لديه في الدعوى لمطالبته بالتعويض ، كما أجازت المادة ٢٥٨ مكرراً المضافة بذات القانون رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة

أمام المحكمة التي تنتظر الدعوى الجنائية . وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون .  
(نقض ١٩٨١/٩/١٤ مع ٣٧ من ٦٦١ ) .

## المادة ( ٢٥٩ )

تنقضي الدعوى المدنية بعضى المدة المقررة في القانون المدني ، ومع ذلك لا تنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ( ١٥ ) من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به .

وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

● معجلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - عدد رقم ٢٩ في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

● نص المادة قبل التعديل .

تنقضى الدعوى المدنية بعضى المدة المقررة في القانون المدني . وإذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

● المذكرة الإيضاحية :

تتناول المادة موضوع انقضاء الدعوى المدنية بعضى المدة . فنفصت على أنها تبقى خاضعة لأحكام القانون المدني . فلا تتبع الدعوى الجنائية في هذا الشأن لاختلاف الملة في انقضاء الدعويين بعضى المدة . ويترتب على ذلك أنه إذا سقطت الدعوى الجنائية بسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها .

● التعليق :

تنص المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى ، في كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ( أى في حالة عدم علم المضرور ) ، على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

والارتباط بين الدعويين في مدد التقادم يتم طبقاً لنص المادة - على نحو ما يأتى:

١ - الدعوى المدنية لا تتقادم قبل الدعوى الجنائية بحال من الأحوال .

٢ - الدعوى الجنائية قد تتقدم قبل الدعوى المدنية فتظل هذه مقبولة وحدها بعد انقضاء الدعوى الجنائية ، وذلك في حالتين : الأولى - حالة المخالفات التي تتقدم فيها بمضى سنة واحدة ( م ١٥ أ ج ) ، في حين لا تتقدم دعوى التعويض فيها إلا بثلاث سنوات طبقاً لنص المادة ١٧٢ مدنى . والحالة الثانية - في المخالفات وغيرها ، إذا لم يثبت أن الضرر قد علم بوقوع الضرر أو بالمسئول عنه لمدة تزيد على مدة سقوط الدعوى الجنائية .



هذا والجرائم التي تشير إليها نهاية الفقرة الأولى من المادة بعد تعديلها بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - تنص في شأنتها م ٢/١٥ المضافة بذات القانون - على أنه لا تنقضى بمضى المدة الدعوى الجنائية الناشئة عن تلك الجرائم التي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون ( وفي النص ضعف في الصياغة لأنها تنصب على تاريخ العمل بقانون الإجراءات الجنائية في حين أن - المقصود هو تاريخ العمل بقانون التعديل رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ وقد عمل به من تاريخ نشره في ١٩٧٢/٩/٢٩ ) . وعلى أية حال فإن نص المادة ٢/١٧٢ مدنى يغنى عن هذه الإضافة المحدثه إلى الفقرة الأولى لأنه طبقاً للمادة المذكورة لا تسقط الدعوى المدنية مادام نص المادة ٢/١٥ أ ج يمنع تقدم الدعوى الجنائية بمضى المدة في تلك الجرائم ( وهى جرائم خاصة بالعدوان على الحريات الذي يرتكبه المسئولون في سلطة الدولة اعتماداً عليها - المذكرة الإيضاحية ق ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

ونص الفقرة الثانية على استمرار الدعوى المدنية المرفوعة مع الدعوى الجنائية - رغم انقضاء هذه الأخيرة ، لا يقتصر على حالة انقضائها بسبب التقادم بل يشمل حالات موت المتهم ، وانعفو عن العقوبة أو الجريمة ، وصدر قانون يرفع عن الفعل صفة الجريمة . كما يمكن أن تشمل حالة انقضائها بالتنازل عن الشكوى أو الطلب ( م ١٠ أ ج - راجع مع ذلك نقض ١٩٧٨/٥/٢٢ الوارد بعد مقدمة الفصل ) . كما أنها تنطبق على حالة الطعن في الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية أو أمام محكمة النقض في حين تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بصيرورة الحكم الصادر فيها باتاً لعدم الطعن فيه .

غير أن ثمة أحوالاً تسقط فيها الدعوى المدنية مع سقوط الدعوى الجنائية وذلك كما في شأن التعويض عن الجرائم الانتخابية حيث ينص قانون مباشرة الحقوق السياسية على مدة حتمية خاصة لسقوطهما معاً . كما أن بعض أحكام النقض ترتب على انقضاء الدعوى الجنائية انقضاء الدعوى المدنية التابعة لها ، وذلك في حالة التنازل عن شكوى ( الذى تنتهى به الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ١٠ أ ج ) ، وكذلك في حالة انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم في قضايا الجرائم المتعلقة بالضرائب والرسوم ومنها الجرائم



الجمركية التي تنص على الحكم بتعويضات للخزانة العامة تحكم بها المحكمة الجنائية ، فإنه وإن أجاز قضاء النقض للخزانة العامة أن تتدخل بطلب تلك التعويضات ومباشرة حقوق الادعاء المدني في شأنها - إلا أنها بما فيها من صفة العقوبة ينقض الحق في المطالبة بها بوقاة المتهم فلا تتابع الدعوى المدنية ضد ورثته بعد وفاته .

على أنه يثور التساؤل عما إذا كان يشترط في سبب انقضاء الدعوى الجنائية أن يكون تاليا لرفعها أم يكفي أن يتبين للمحكمة بعد رفعها إليها ، ولو كان قد تحقق قبلها على نحو ما أقرت فيه محكمة النقض تطبيق النص في بعض قضائها ( انظر نقض ١٩٧٦/١١/١٤ - ادناه ) ولحالة انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وضع خاص في هذا الصدد إذ من النادر - في غير المخالفات - أن يجد سبب التقادم بعد رفع الدعوى وتبقى الدعوى المدنية قائمة ( وهي التي تتقادم بمدة ثلاث سنوات طبقا للمادة ١٧٢ م ) ، وصورة ذلك أن تكون الدعوى المدنية قد رفعت بإجراء مستقل أثناء سير الدعوى الجنائية لم يقطع مدة تقادم هذه الأخيرة . أما أن يكون سبب انقضاء الدعوى الجنائية سابقا على رفعها وتتنبه المحكمة إلى ذلك خلال التحقيق والمرافعة فإن ذلك قد لا يمنع أيضا من استمرار الدعوى المدنية باعتبار أنها رفعت بإجراءات صحيحة مرتبطة بدعوى جنائية - بصرف النظر عما يؤول إليه أمر هذه الأخيرة ( قرب نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ - ادناه ) ، وذلك ما لم يثبت أنه تحقق سقوطها مع سقوط الدعوى الجنائية السابق على إحالتها إلى المحكمة .

هذا ويعتبر نص الفقرة الثانية من المادة - استثناء من الأصل المنصوص عليه في المادة ٢٠٩ من وجوب الحكم في الدعويين الجنائية والمدنية بحكم واحد .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت على أنه « تنقضي الدعوى المدنية بعضى المدة المقررة في القانون المدني » وإن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني وإن نصت على أن « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » إلا أن فقرتها الثانية قد نصت على أنه « إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية » ، لما كان ذلك وكان الحال في الطعن المائل أن الدعوى الجنائية لم تسقط ، فإن الدعوى المدنية - مثار الطعن - تكون كذلك بدورها ويكون الحكم المطعون فيه - بقضائه بانقضاء الدعوى المدنية - قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٧٧/٢/٧ مج ٢٨ ص ٢١٠ ) .

★ إن مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة

المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيابه . وإن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة أن شقيق المطعون ضده - قد حوكم عن ذات الجريمة المسندة إلى المطعون ضده وصدر الحكم ببراءته منها بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ ، فإن إجراءات التحقيق والاثبات والمحاكمة التي تمت في هذه الجريمة والتي اتخذت في الدعوى في مواجهة المتهم الآخر فيها تقطع مدة التقادم في حق المطعون ضده ، وإذ لم تنقض على الحكم الصادر في الدعوى بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ براءة المتهم الآخر حتى تاريخ تقديم المطعون ضده للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ مدة الثلاث سنوات اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيسا على انقضاء مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ سؤال المطعون ضده بمحضر الضبط في ٢/٢/١٩٧٠ حتى تقديمه للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ يكون قد جانب صحيح القانون ... ولما كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من سقوط الدعوى المدنية لإنقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المدعية بالحق المدني بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه غير سديد في القانون ، ذلك بأن ... دعوى التعويض لا تسقط في تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، وإذا كان ما انتهى إليه الحكم من انقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق كما تقدم القول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة .

( نقض ١٩٧٦/١١/١٤ مع ج ٢٧ ص ٨٧٧ ) .

★ لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على انقضاء الدعوى المدنية بمضي المدة المقررة في القانون المدني كما نصت المادة ١٧٢/٢ من القانون المدني على أن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإن ما ذهبت إليه الطاعة من أن خطأ الحكم بالتصدي مرة ثانية بالفصل في الاستئناف المرفوع من المدعي بالحق المدني يضر بمصلحتها في احتساب مدة سقوط الدعوى المدنية إلا بسقوطها ومن ثم فلا مصلحة للطاعة في النعي على الحكم بالخطأ لتصديده بالفصل مرة ثانية في الاستئناف المرفوع من المدعي بالحق المدني مع أنه غير مطروح على محكمة الإعادة ولا يقبل منها ما تنبئه في هذا الصدد لأن المصلحة هي مناط قبول وجه الطعن وحيث تنتقي لا يكون مقبولا .

( نقض ١٩٧٨/٥/٧ مع ج ٢٩ ص ٤٧٩ ) .

★ إن انقضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتما في المسؤولية المدنية فإن نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس المسؤولية المدنية . ( نقض ١٩٥٢/١٢/٢ مع ج ٤ ص ١٨٠ ) .

ومن ثم فإنه :

★ على محكمة الجنائيات - بهيئة جديدة فيما يختص بالدعوى المدنية بعد إعادتها إليها من محكمة النقض - أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء المحكمة الأولى ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية ( بالبراءة ) قد حاز قوة الأمر المقضي لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي وقد خالفت محكمة جنائيات ( دمنهور ) بهيئة جديدة هذا النظر بإحالتها الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة مستندة في ذلك إلى نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ١٩٨٣/٥/١٦ مع ج ٣٤ ص ٦٣٦ ) .

★ استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع عند إعادة القضية إليها بعد نقض الحكم برفض الدعوى المدنية أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة لا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .

( نقض ١٩٥٧/٣/٥ مع ٨ ص ٢٢٥ ) .

★ والأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وجدها امتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثنائها القانون ، من بينها حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالانقضاء ، فإن صدور الحكم الجنائي بانقضاء الدعوى العمومية بعض المدة لا يؤثر في سير الدعوى المدنية إلى أن يفصل فيها بحكم مستقل . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين صحيحة ، كما رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ، وبجلسة ... ديسمبر ١٩٥٢ حكمت محكمة أول درجة بانقضاء الدعوى الجنائية بعض المدة ، وبراءة المتهمين ( الطاعنين ) وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليهم ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لتصحيح منطوقه كما استأنفه المدعي بالحقوق المدنية ، وبجلسة ٢٢٧ يونيو ١٩٥٣ قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى الجنائية ، وبتأجيل نظر الدعوى المدنية لجلسة أخرى ثم تداولت القضية بالجلسات إلى أن قضى بالزام الطاعنين بالتعويض - لما كان ذلك فإن المحكمة إذا فصلت بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وقضت في هذه الأخيرة بحكم على حدة لا تكون قد خرجت عن حدود ولايتها ولا خالفت القانون في شيء .

( نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ مع ٧ ص ٢٤٦ )

★ لما كانت الطاعنة قد قررت الطعن بالنقض في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم استشككت في الحكم المطعون فيه وبجلسة ٣ ديسمبر ١٩٧٢ قضت محكمة بندر الجيزة بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعناتها جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة في الأشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويعتبر لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بعض المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقض إلا بعض المدة المقررة في القانون المدني .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٦ مع ٣٠ ص ٨٩٧ ) .

★ إن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه ، وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، ومفاد ذلك أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها . لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها

لا يمنع - على ما تنقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية - وباعتبار الدعوى مهينة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالظعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني ، كما هو الحال في الظعن الحالي - ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن .

( نقض ١٩٧٧/٦/٥ مع س ٢٨ من ٦٦٦ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٤/٢٨ مع س ٣١ من ٥٨٦ ) .

★ من المقرر أن الالتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إيداعها بعقوبة أخف منها فمطله إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للظعن بأي طريقة من طرقه العادية وغير العادية ولكن إذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلاً عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل في الظعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطية المضي في نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الظعن ، ولما كان من المقرر أيضاً أن العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفة الجنائية التي تظل عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعاً ، لما كان ما تقدم وكان أثر العفو عن الطاعن ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل في ذاته لا إلى العقوبة المفضى بها عنه . وكان الطاعن قد طلب في أسباب طعنه نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظر الظعن المقدم منه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية .

( نقض ١٩٧٩/٤/٩ مع س ٣٠ من ٤٤١ ) .

★ « إذا كانت الجريمة المطروحة لدى محكمة الجench تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى ، فإن محكمة الجench يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية ، أي أنها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية .. ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك إذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى العمومية » .

( نقض ١٩٧٩/٤/١١ مجموعة القواعد جـ ١ ٢٢٢ ) .

★ نصت المادة ٥٠ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن مباشرة الحقوق السياسية على أن تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بعضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

( نقض ١٩٨١/٣/٩ مع س ٣٢ من ٢٢١ ) .

★ الصفة المختلطة للجزاءات المقررة بالقوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة ، بما في ذلك التشديد في حالة العود - بالتعويض المدني للخرانة جبرا للضرر ، وهذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين أن يطبق في شأنها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ، ولا يقضى بها إلا على مرتكب الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، ولأنها لا تقوم إلا على الدعوى

الجنائية - فإن وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية كما تنقضى أيضاً بعضى المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون .  
(نقض ١٩٨٥/١/٢٩ مج س ٣٦ ص ٥ هيئة عامة ) .

### المادة ( ٢٦٠ )

للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ويلزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك ، مع عدم الإخلال بحق المتهم في التعويضات إن كان لها وجه .  
ولا يكون لهذا تأثير على الدعوى الجنائية .

#### ● التعليق :

ترك الدعوى هنا كترك الخصومة في قانون المرافعات ( م ١٤١ - ١٤٣ مرافعات ) لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ، فيجوز رفع الدعوى بالتعويض أمام المحكمة المدنية - طبقاً لما تنص عليه م ٢٦٢ .

ولا يكون لترك الدعوى المدنية أى أثر على الدعوى الجنائية لاختلافهما واستقلالهما . ونص الفقرة الثانية على هذا المعنى ينفي أى شبهة في هذا الشأن بالنسبة لحالة ما تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق المباشر . كما أن الترك لا يعنى شيئاً من ناحية الإثبات في الدعوى الجنائية إذا كان المدعى شاهداً فيها .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان ما أفصحت عنه المجنى عليها من اقتضاؤها من زوجها الطاعن كل حقوقها يعنى نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية ، فإن الحكم في الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع .

(نقض ١٩٧٤/٦/١٦ مج س ٢٥ ص ٥٩٦ )

★ إن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى باعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً لدعواه المدنية مردود ، بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر - على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على الدعوى الجنائية - يستوى في ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة أو عن طريق المدعى بالحق المدني ، بل إنه حتى في الجرائم التي علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه ، فإن تركه لدعواه المدنية لا يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية إلا إذا تنازل عن شكواه أيضاً فضلاً عن تركه لدعواه وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة ، ذلك لأن ترك الدعوى المدنية خلاف التنازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجب وهو بوصفه تنازلاً عن إجراءات الدعوى الجنائية ، ولأن الترك هو محض أثر

قانوني يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدمها دلائها كورقة تنطوي على تعبير عن إرادة المجنى عليه في التقدم بشكواه يكفى لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية عليها . ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها مادام أنها قد قامت صحيفة ولم يتنازل المجنى عليه عن شكواه .  
(نقض ١٩٧٦/٣/٢٩ مع ٢٧ من ٣٦٩ ) .

★ ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية التي اتصلت بها المحكمة بتحريكها بالطريق المباشر .  
(نقض ١٩٨٠/٥/٤ مع ٣١ من ١٠٥ ) .

★ لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية خلافا لما يثيره بالطعن ، فليس له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(نقض ١٩٨٥/١/٢٧ مع ٣٦ من ١٦٧ ) .

★ من المقرر أنه لا يجوز استئناف الحكم الصادر بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المدنية مادام أنه مقر بصحة رواية الحكم عن حدوث هذا الترك .  
(نقض ١٩٨٥/١/٣٠ مع ٣٦ من ١٩٣ ) .  
(نقض ١٩٨٥/١/٢٧ مع ٣٦ من ١٦٧ ) .

## المادة ( ٢٦١ )

يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلًا عنه وكذلك عدم إيدائه طلبات بالجلسة .

### ● التعليق :

يلاحظ ما ورد في التعليق على المادة التالية :

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه -والحكمة من اشتراط الإعلان لشخص المدعى هي التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى . ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أنها قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحق المدني ، الطاعن ، قد أعلن لشخصه للحضور بجلسته ١٩٨٣/٤/١٤ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . كما خلا محضر الجلسة المذكورة مما يفيد طلب المتهم اعتبار المدعى تاركا لدعواه ، فإنه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية استناداً إلى عدم حضوره في جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ التي أجلت إليها الدعوى في غيبته والتي لم يكن قد أعلن بها لشخصه . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا

النظر فإنه يكون قد ابتئي على إجراءات باطلة ، مما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة .

( نقض ١٩٨٤/٤/٢٢ مع ٣٥ ص ٤٤٩ ) .

★ إذا تأجل نظر الدعوى في غياب المدعى المدني وفي حضور وكيله فإن علم الوكيل بالجلسة المزمعة إليها الدعوى لا يفيد حتما علم الأصل الذي غاب عن الجلسة التي صدر بها قرار التأجيل ، ولا يجوز في هذه الحالة مع عدم إعلان المدعى المدني لشخصه - الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية استنادا إلى عدم حضوره .

( نقض ١٩٨٠/١٢/٨ مع ٣١ ص ١٩٨ ) .

★ متى قالت المحكمة ، إن الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدني قد أعلن للحضور للجلسة إلا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا لدعواه ، فإن هذا التعليل الذي بنت المحكمة عليه قضاها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ١٩٥٦/١٠/٢٢ مع ٧ ص ١٠٤٩ ) .

★ لما كان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدعى بالحق المدني وباقي الشهود لم يحضروا بالجلسة فقررت المحكمة التأجيل لجلسة أخرى للاطلاع وصرحت بإعلان شهود نفي ، وفيها لم يحضر المدعى بالحق المدني وسمعت المحكمة الشهود والمرافعة دون أن يطلب المتهم اعتبار المدعى تاركا لدعواه ، ثم أصدرت حكما بالعقوبة والتعويض في جلسة لاحقة ، لما كان ذلك ، وكان المتهم لا يدعي أنه أعلن المدعى بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض .

( نقض ١٩٥٤/٥/١٢ مع ٥ ص ٦١١ ) .

★ لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية قد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه وبدون قيام عذر تقبله المحكمة ، وإذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هي من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، وإذا لم يتمسك الطاعن بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٧٨/١٢/١٧ مع ٢٩ ص ٩٤٧ ) .

★ من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه والحكمة من اشتراط الإعلان للشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وهو ما توافر في الدعوى محل الطعن التي أقامها الطاعن بإعلان منه للمطعون ضدهم حدد فيه الجلسة التي تخلف عن حضورها .

( نقض ١٩٧٦/٢/١ مع ٢٧ ص ١٣٩ ) .

★ إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تاركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيل عنه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة ، فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه وبدون قيام عذر تقبله المحكمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض لعذر المرض الذي

أبداء الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة هذا العذر والتفت عنه وأغفل الرد عليه لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والإحالة .

(نقض ١٩٨٣/١/٦ مع ٣٤ من ٧٩)

## المادة ( ٢٦٢ )

إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ، ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوعة به الدعوى .

### ● التعليق :

يسير قضاء النقض على أن مجرد رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية بعد سبق رفعها مع الدعوى الجنائية يعتبر تركا من المدعى لدعواه أمام المحكمة الجنائية .

### ● المبادئ القضائية :

★ المستفاد من نص المادتين ٢٦٢ ، ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعد تاركا لدعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية ، إذا قام برفعها من بعد أمام المحكمة المدنية ، متى اتحدت الدعويان خصوما وسببا وموضوعا ، لأنه بذلك يكون قد أفصح عن إرادته في التنازل عن الحق في سلوك طريق التقاضي أمام المحكمة الجنائية .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٧ مع ٣٣ من ٩٢) .

## المادة ( ٢٦٣ )

يترتب على ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه أو عدم قبوله مدعيا بحقوق مدنية ، استبعاد المسئول عن الحقوق المدنية من الدعوى ، إذا كان دخوله فيها بناء على طلب المدعى .

### ● التعليق :

مفهوم المخالفة لنص المادة أنه إذا كان المسئول المدني قد أدخل بناء على طلب النيابة العامة طبقا للمادة ٢/٢٥٣ ، فإن ترك المدعى المدني لدعواه سواء كان قد وجهها إليه أم اقتصر على توجيهها ضد المتهم - فإن ذلك لا يؤدي إلى استبعاد المسئول عن الحقوق المدنية من الدعوى . وهذا ما تقتضيه طبيعة الأمور لأن دخوله بناء على طلب النيابة العامة يكون باعتباره خصما في الدعوى الجنائية كما قدمنا في التعليق على المادة ٢٥٣ ، ولا شأن للمدعى المدني به في صفته هذه ، سواء حال قيام الدعوى المدنية أم في حالة تركها .



## المادة ( ٣٦٤ )

إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى المحكمة المدنية ، ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

### ● التعليق :

مفهوم المخالفة لما ورد به نص المادة أنه إذا رفع المضرور دعواه أمام المحكمة المدنية - بعد رفع الدعوى الجنائية . لا يكون له أن يتركها أمام المحكمة المدنية ليرفعها بطريق التبعية للدعوى الجنائية . لأنه يكون بذلك قد سقط حقه في الخيار بين الطريق المدني والطريق الجنائي ( يراجع ما سلف في مقدمة الفصل ) .

كذلك فإن رفع الدعوى الجنائية الذي يجيز له أن يعود لرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية - هو رفع الدعوى من سلطة الاتهام أو التحقيق . فلا يجوز للمدعى بعد الالتجاء إلى القضاء المدني - أن يحرك الدعوى بالطريق المباشر مقرونة بادعائه بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية . لأنه كان قد استعمل خياره بالالتجاء إلى القضاء المدني في الوقت الذي كان أمامه أن يلجأ إلى الطريق الجنائي ما دام أن رفع الدعوى بالطريق المباشر كان جائزاً له في ذلك الوقت .

### ● المبادئ القضائية :

★ المستفاد من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية ، فإنه لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية للدعوى الجنائية القائمة مادام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية قد اختار الطريق المدني بإقامته دعوى مدنية قبل الطاعن بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة . وكان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة ، وأنه لم يترك دعواه المدنية وإنما قضى بإيقافها حتى يفصل في الدعوى الجنائية الماثلة والتي طلب فيها المدعى بالحقوق المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها ، وكان البين من الأوراق اتحاد الدعويتين سبباً وخصوماً وموضوعاً فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعا للدعوى الجنائية القائمة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة للدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها .

( نقض ١٩٧٣/١١/٤ مج ٢٤ ص ٨٩٧ ) .

★ إن المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني بالمطالبة بالتعويض ، أن يلجأ إلى الطريق الجنائي . إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فإذا لم تكن قد رفعت منها امتنع على المدعى

بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعويين في السبب والخصوم والموضوع .

(نقض ١٩٥٥/٦/٧ مع ٦ ص ١٠٩١) .

★ **الالتجاء إلى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي إنما يكون برفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة إلا بإعلان عريضتها إعلانا صحيحا أمام جهة مختصة ومن ثم فإن بروتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .**

(نقض ١٩٥٧/٥/١٤ مع ٨ ص ٤٩٦) .

★ **الأصل إن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية . ولما كانت دعوى إشهار الإفلاس تختلف موضوعا وسببا عن دعوى التعويض عن جنحة إعطائه شيكا لا يقابله رصيد قائم - موضوع الدعوى المطروحة - إذ تستند الأولى إلى حالة انقوف عن دفع الديون وتستند الثانية إلى الضرر الناشئ عن الجريمة لا عن المطالبة بقيمة الدين محل الشك . وكان الطاعن « المتهم » لا يدعى بأن المدعية بالحقوق المدنية قد أقامت دعواها المدنية ابتداء أمام المحكمة المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة . فإن الدفع يسقط حق المدعية بالحقوق المدنية في اللجوء إلى الطريق الجنائي لسلوكها الطريق المدني يكون على غير أساس .**

(نقض ١٩٦٥/١٠/٢٦ مع ١٦ ص ٧٥٦)

★ **متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت في أحد الشيكين موضوع الدعوى كما أسس دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء له بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها . فإن ما يثيره الطاعن من دفع يسقط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي لسبق انتجائه للقضاء المدني يكون غير سديد لاختلاف موضوع الدعويين .**

(نقض ١٩٧١/١/١٨ مع ٢٢ ص ٧٨) .

★ **لما كان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض إلى الدفع المبدئي من الطاعن بعدم قبول الدعوى أو طرحه على أساس أن المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب في الدعوى المستعجلة المرفوعة منه أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن وهي تختلف في موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجناح بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار واستعماله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه صحيحا في القانون إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هو طرد أساسه الغصب فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار ولو كان هذا العقد مرتبطا بدعوى الغصب لاختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .**

(نقض ١٩٧٧/١١/١٣ مع ٢٨ ص ٩٣٥)

★ **وإذا كانت المدعية بالحقوق المدنية لم تطلب في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة المدنية إلا تسليمها منقولاتها عينا لفضليتها ، وأشار الحكم إلى حقها في المطالبة بالتعويض إذا استحالت عليها التنفيذ عينا ، وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد**

منقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .  
( نقض ١٩٥٦/١٠/٣ مج ٧ ص ١١٧٢ ) .

★ لما كان البين من أسباب الطعن أن المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة نصيبه في الشركة كما أسس دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض مؤقت عن الضرر الفعلي الناتج عن جريمة تبديد نصيبه في الماشية موضوع عقد الشركة ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بهذا التعويض باعتباره ناشئاً عن الجريمة التي دان الطاعن بها فإن يكون قد التزم صحيح القانون لاختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على الدفع المبدي من الطاعن في مذكرته - على فرض تضمينه لها - بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ مدني مستأنف طنطا ، مادام أنه - بهذه المثابة - يعتبر دفعا قانونياً ظاهر البطلان .

( نقض ١٩٨٤/١٢/٢٣ مج ٣٥ ص ٩٤٠ ) .

★ الدفع بسقوط حق المدعى في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم إيدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .  
( نقض ١٩٥٩/٦/٢٩ مج ١٠ ص ٦٩٤ )

### المادة ( ٢٦٥ )

إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها ، أو في أثناء السير فيها  
على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم ، يفصل في الدعوى المدنية .

#### ● التعليق :

تضمن نص المادة ما يعرف بقاعدة أن « الجنائي يوقف المدني » أي أن قيام الدعوى الجنائية يحتم وقف إجراءات نظر الدعوى المرفوعة أمام المحكمة المدنية بالتعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة ، وهي الدعوى التي يجوز له أن يتركها ويرفعها تبعاً للدعوى الجنائية طبقاً للمادة السابقة . وفي ذلك صيانة لقاعدة حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني المنصوص عليها في المادة ٤٤٦ ، وصيانة للحكم المدني من أن يهدر بعد صدوره بمقتضى القاعدة العكسية المنصوص عليها في المادة ٤٤٧ ( عدم حجية الحكم المدني أمام المحكمة الجنائية ) ، ومنعاً من تضارب الأحكام .

أما وقف الدعوى الجنائية لجنون المتهم المنصوص عليه في الفقرة الثانية ، وهو الجنون الحادث بعد ارتكاب الجريمة ( وإلا لوجب الحكم بالبراءة لاتقاء المسؤولية الجنائية ) فإنه يفتح الطريق في هذه الحالة للفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية .

أما الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية فإنها في هذه الحالة توقف مع وقف الدعوى الجنائية تطبيقاً لمبدأ تبعيتها لها ، ولا يسرى عليها الاستثناء الوارد في المادة ٢/٢٥٩ ، فهو خاص بحالة انقضاء الدعوى الجنائية ، وهي تختلف عن حالة وقفها الواردة في الفقرة الثانية من المادة الحالية ، على أن للدعوى المدنية في هذه الحالة أن يطلب اثبات تركه للخصومة في مواجهة من يمثل المتهم أو من يعين لتمثيله طبقاً للمادة ٢٥٢ وكذلك في مواجهة المسئول عن الحقوق المدنية - وذلك ليقوم برفعها بعد ذلك أمام المحكمة المدنية التي تملك الفصل فيها نظراً لوقف الدعوى الجنائية طبقاً للنص .

### المادة ( ٢٦٦ )

يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون .

#### ● التعليق :

لا يكفي في هذا المقام الرجوع إلى القاعدة العامة في شأن علاقة قانون الإجراءات الجنائية بقانون المرافعات مما أشرنا إليه في التعليق على المادة الأولى من قانون الإصدار ، والتي مجملها أن قانون المرافعات يكمل نصوص قانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد فيه نص . ذلك أن قيام خصومة مدنية لها طبيعتها وأوضاعها الخاصة ، قد يستدعى - بوجه خاص - الرجوع إلى قانون المرافعات في كل أوضاع تلك الخصومة وعوارضها وإجراءات الإثبات والحكم والطعن فيه باعتبارها أصولاً عامة للإجراءات وهو ما قد يربك الدعوى الجنائية بتفرعات إجراءات الخصومة المدنية التي لا تعرفها الدعوى الجنائية حيث هي تتميز بتبسيط خاص لقيام الخصومة فيها بين النيابة العامة - كخصم ثابت - من جهة وبين المتهم على أساس شخصية المسؤولية الجنائية من جهة أخرى ، فلا تنتقل المخاصمة إلى ورثته وذلك فضلاً عن طبيعة سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في المسائل الفرعية مما نص عليه في المواد ٢٢١ - ٢٢٤ أ ج مما يتيح لها تجنب تفرع الخصومة أو وقفها .

هذا وتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية تقتضى أن تكون السيادة لأوضاع التقاضي الجنائي وإجراءات نظر الدعوى الجنائية والفصل فيها ، ولذلك ورد نص المادة ٢٦٦ لحسم الأمر في هذا الشأن - فتكون السيادة لنظام الإجراءات الجنائية ، وتكون مقتضيات الفصل في الدعوى الجنائية هي معيار اتخاذ إجراء معين مما نص عليه في قانون المرافعات ولم ينص عليه في قانون الإجراءات الجنائية لتعلقه بالأوضاع العامة للدعوى المدنية ، إذ يثور التساؤل في شأنه هل يتبع باعتبار أنه ليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يخالفه .

فالقاعدة العامة في الرجوع إلى قانون المرافعات قد تسمح في هذه الحالة بالرجوع إليه باعتبار أنه ينظم أمراً لم يتعرض له قانون الإجراءات الجنائية . إلا أن ذلك لا يكفي في ظل ما حسم به المشرع الأمر في نص المادة الحالية ، وإنما يتعين في هذه الحالة الرجوع إلى معيار وحدة نظام الإجراءات أمام المحكمة الجنائية في الدعوى الجنائية والمدنية تحت سيادة نظام الإجراءات الجنائية . وعلى ذلك لا يلزم الإعلان بالدعوى المدنية إلا مرة واحدة ، ويعتبر الحكم فيها حضورياً أو غيابياً طبقاً لقواعد الحضور والغياب في قانون الإجراءات الجنائية ، ويطعن في الأحكام الصادرة فيها بتطبيق تلك القواعد كذلك . ولا تشطب بتخلف المدعى عن الحضور وإنما يمكن إثبات تركها في هذه الحالة طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٦١ إذا كان له محل ، وإلا فإنه يتم الفصل في الدعوى رغم تخلف المدعى عن الحضور . كما أنه لا ينقطع سير الخصومة بوفاة خصم أو فقدان أهليته ، وإنما تتخذ المحكمة قرارها الكفيل بتمثيل من يكون صاحب الصفة بعد حصول ذلك العارض . فإذا رأت أن تدخل أو إدخال صاحب الصفة الجديدة يترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الجنائية تحكم بعدم قبول دخوله طبقاً للمادة ٢٥١/٤ .

ويلاحظ أنه مع عمومية نص المادة فإن قواعد الإجراءات الجنائية هي التي تطبق على الدعوى المدنية ولو استقلت عن الدعوى الجنائية لسقوط هذه الأخيرة بعد رفعها ( طبقاً للمادة ٢/٢٥٩ ) ، أو للطعن في الدعوى المدنية دون الدعوى الجنائية في أي مرحلة من مراحل الدعوى ( في المعارضة أو الاستئناف أو النقض ) .

#### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد نقص ، ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصراً وبلغ سن الرشد ، لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وأثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معاً بقدر المستطاع .  
( نقض ١٩٦٢/٢٥ مع س ١٣ من ١٠٧ ) .

★ لما كان المسئول عن الحقوق المدنية قد استأنف في ٩ يولية سنة ١٩٧٥ الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٧٥ فإن استئنافه يكون بعد الميعاد المحدد في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا محل لما ذهب إليه الطاعن في وجه طعنه من تمسكه بنص المادة ٢١٨ مرافعات ذلك أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد النقص وكان قانون الإجراءات الجنائية قد حدد طرق الطعن في الأحكام ومواعيدها فهي الواجبة الاتباع ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما ورد به نص في قانون الإجراءات .

( نقض ١٩٧٩/١٥ مع س ٣٠ من ٩٧ ) .

★ الدعوى المدنية التي ترفع بطريق الذبعية للدعوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون ، فطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية مؤقتاً حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه ، لا سند له من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

(نقض ١٩٦٥/١/٥ مج ١٦ ص ٢٥) .

(وبذلك نقض ١٩٦٤/٥/١٨ مج ١٥ ص ٤١٥) .

(ونقض ١٩٦٤/١/٢١ مج ١٥ ص ٧٧) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضاً على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٩/٢/٥ مج ٣٠ ص ٢١٠)

★ من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات .

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ مج ٢٤ ص ١٠٤٧) .

★ نصت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية ، الإجراءات المقررة بهذا القانون إلا أن نطاق هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصور على إخضاع الدعوى المدنية التابعة ، للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق ببناء الدلائل والمحكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ، أما القواعد الموضوعية التي تحكم الدعوى المدنية آنفة الذكر وقواعد الإثبات في خصوصها ، فلا مشاحة في خضوعها لأحكام القانون الخاص بها .

(نقض ١٩٨٤/١٢/٢٦ مج ٣٥ ص ٩٦١) .

## المادة ( ٢٦٧ )

للمتهم أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه .

## ● التعليق :

يجب النص للمتهم رفع الدعوى بالتعويض عما أصابه من ضرر برفع الدعوى المدنية عليه ، وذلك إذا لم يحكم ضده بالتعويض المطلوب منه لسبب أو لآخر وذلك بفرض سوء استعمال حق التقاضى من جانب من ادعى عليه . وللمتهم الحق فى ذلك بمقتضى عموم النص سواء كانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه بعد تحريك الدعوى الجنائية بالطريق العادى ، أم كان رفع الدعوى المدنية هو الذى حرك الدعوى الجنائية برفعها بالطريق المباشر من قبل المدعى المدنى ، وهذه الحالة الأخيرة هى التى يبرز فيها بوجه خاص الضرر الذى يلحق المتهم من رفع دعوى المدعى المدنى . غير أن تدخل هذا الأخير فى الدعوى المرفوعة ابتداء من النية العامة « أى فى الحالة الأولى » قد لا يخلو من سواء استغلال لفرصة قيامها ، واتخاذ المدعى المدنى فى سبيل تعزيز قيام التهمة ما يلحق الضرر بالمتهم . ولو من الناحية الأدبية .

والمفروض أن ترفع دعوى المتهم أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية ودعوى المدعى المدنى ضد المتهم ، وذلك باعتبار دعوى المتهم فى هذه الحالة دعوى مقابلة ( فهى صورة من صور دعاوى المدعى عليه المنصوص عليها فى المادة ١٢٥ / ١ مرافعات ) ، وإلا لما وجد وجه لاختصاص المحكمة الجنائية بها حيث أن نص المادة ٢٢٠ أج - الذى يحدد اختصاص المحاكم الجنائية فى شأن ما يرفع أمامها من دعاوى مدنية - لم يشر إلى دعوى ترفع من المتهم ، وإنما اقتصر على بيان الاختصاص بدعوى تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة التى ترفع لنظرها مع الدعوى الجنائية ، ولذلك تكون ولاية المحكمة الجنائية فى شأن دعوى المتهم مرتبطة بوضعها كدعوى مقابلة لدعوى الضرر من الجريمة تنقيد بالقيود الناشئة عن هذا الوصف وأهمها أنها لا تقوم أمام المحاكم الجنائية إلا بقيام الدعوى المدنية الأصلية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، وتزول ولاية تلك المحكمة بشأنها إذا ترك المدعى فى الدعوى الأصلية دعواه أمامها .

وعلى هذا فإن مطالبة المتهم للمدعى بالحق المدنى بالتعويض بناء على هذه المادة يجوز أن يكون بتوجه الطلب إليه بالجلسة ، كما يمكن أن يكون بطريق التكليف بالحضور للجلسة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية . وفى الصورة الأخيرة وحدها يمكن أن تتحرك أيضا الدعوى الجنائية ضد المدعى المدنى الأصلى إذا كان الضرر الذى يطالب المتهم الأصلى بالتعويض عنه ناتجا عن تصرف يعتبر جريمة فى حد ذاته .. أما إذا وجه طلب التعويض بالجلسة فلا تتحرك به إلا دعوى المتهم المدنية ولا يصلح لتحريك الدعوى الجنائية لأنها لا تتحرك تبعا للدعاء المدنى إلا إذا كان ذلك بطريق التكليف بالحضور طبقا للمادة ٢٢٢ . « قارن نقض ١٩٨٤ / ٤ / ٥ - أدناه » .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن حق الالتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير ، فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلاً في دعواه ولم يقصد إلا مضارة خصمه والنكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقاً مقفراً في القانون بل يكون عمله خطأ وتحق مساعدته عن تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة استعمال هذا الحق .

( نقتض ١٩٧٢/٦/٢٦ مج س ٢٣ من ٩٥٢ ) .

★ الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بحقوق مدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد خصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليها فيهما إلا عن طريق تكليف بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً وبالم تنعقد الخصومة بالطريقة التي رسمها القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبوليتين من المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة وذلك لأن القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعوى الفرعية فقط .

( نقتض ١٩٨٤/٤/٥ مج س ٣٥ من ٣٩٠ ) .



## الفصل السادس

### في نظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة

#### ● مقدمة :

تحكم الإجراءات في الجلسة ، أو ما يدلق عليه « التحقيق النهائي » مبادئ ثلاثة :

- ١ - علانية الجلسات .
- ٢ - المواجهة في الإجراءات .
- ٣ - شفوية التحقيق والمرافعة .

أما مبدأ علانية الجلسات فقد ورد على سبيل التحديد في المادة ٢٦٨ .

وأما المواجهة أو حضور الخصوم فقد تناولته المادتان ٢٦٩ ، ٢٧٠ . كما أن حقوق الخصوم في هذا الصدد تضمنها الأحكام الخاصة بإعلانهم وحضورهم وغياهم الواردة في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب .

وأما شفوية المرافعة ، فيقصد بها طرح عناصر الدعوى وجعلها تحت نظر الخصوم بالجلسة سواء في ذلك العناصر المادية من مضبوطات أو أوراق مضمومة إلى ملف القضية ، أو شهادة الشهود من سبق سؤاله منهم ومن يسأل لأول مرة أمام المحكمة . ذلك كله يعرض بالجلسة لفحص تلك العناصر ومناقشتها شفويا أمام المحكمة طبقا لما يراه الخصوم محققا لمصلحتهم في هذا الصدد . وفي إطار ما تنظمه مواد هذا الفصل والفصل القادم في شأن الشهود والأدلة الأخرى .

وإذا كان ما تقدم يتعلق بطرح الأدلة بالجلسة على وجه الخصوص ، فإن مبدأ شفوية المرافعة يمتد فضلا عن ذلك وبالتخصيص إلى المرافعة بالمعنى الضيق وهي حديث المتهم وباقي الخصوم في صدد طرح الواقعة بجملة من وجهة نظر كل منهم ، وإبداء الحجج الواقعية والقانونية لتأييد الوجهة التي يدافع عنها . فهذه المرافعة بالمعنى الخاص تبدو شفويا في العادة أمام المحكمة ، وإن لم يكن ثم مانع من أن تستكمل بمذكرات مكتوبة يتبادلها الخصوم تحت إشراف المحكمة . بل إنه لا مانع من أن تحل المذكرات محل المرافعة الشفوية إذا ارتضى الخصوم ذلك .

والأحكام المتعلقة بمبدأ الشفوية شائعة في نصوص هذا الفصل والفصل القادم ولذلك نورد المبادئ القضائية العامة فيها بعد هذه المقدمة .

هذا ويلاحظ أن لمبدأ الشفوية استثناءات أهمها الاستغناء عن سماع الشهود في حالة اعتراف المتهم - م ٢٧١ ، والحكم بعد مجرد الاطلاع على الأوراق من جانب محكمة الجنج المستأنفة - م ٤١١ . غير أن لهذه الاستثناءات شروطا تعالج في مواضعها .

### ● المبادئ القضائية :

★ الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي تحصل أمام نفس القاضي الذي أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوي الذي أجراه بنفسه إذ أساس المحاكمة الجنائية هو حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، مستقلا في تحصيل هذه العقيدة من الثقة التي توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذي تحدثه هذه الأقوال في نفسه وهو ينصت إليها مما يبنى عليه أن على المحكمة التي فصلت في الدعوى أن تسمع الشهادة من فم الشاهد مادام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا ، لأن التفرس في حال الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضي على تقدير أقواله حق قدرها . ولا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية والذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . فإذا تسكك الدفاع بسماع شهود الإثبات ، ورفضت المحكمة هذا الطلب دون أن تعرض له في حكمها وتبرير سبب إطراره بأسباب سائفة واعتمدت في حكمها على التحقيقات التي جرت في جلسة سابقة بمعرفة هيئة أخرى ولا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على المحكمة شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، وكان القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها أو يباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى ، ومن حقها بعد ذلك أن تعتمد على الأقوال والشهادات التي أبدت في محاضر الجلسات أمام هيئة أخرى أو في التحقيقات الابتدائية أو في محاضر جمع الاستدلالات باعتبارها من عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، ولما كانت المحكمة لم تلتزم هذا النظر فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة وجاء حكمها مشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٧٢/٢/١٤ مع ٢٣ من ١٥٦ ) .

(ونقض ١٩٨٥/١٠/٢ مع ٣٦ من ٨٠١ ) .

★ متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثانية درجة سماع شهود الواقعة فأجلت المحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال المجنى عليها بغير حلف يعين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقة دون أن تسألها في موضوع الدعوى وأصدرت حكما في مواجهة المتهم المنكر للتهمة مستندة إلى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يحضر معه محام يمكن أن يعترض بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها ، فإن حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٥٨/٥/١٣ مع ٩ من ٥٤٠ ) .

★ أنه وإن كان الأصل في الأحكام أن تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماعه لأي سبب كان أو قبل

المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وليس يعيب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أ أقوال الشهود الغائبين ، لأن تلاوة أقوالهم هي من الاجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .  
(نقض ١٩٦١/١/١٠ مع ١٢ ص ٧٩ ) .

★ للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعتهم أمامها بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم بمعرفتها .  
(نقض ١٩٥٨/٦/٢٢ مع ٩ ص ٦٩٨ ) .

★ للمحكمة بمقتضى القانون أن تعمل في حكمها على أقوال شاهد أو أكثر أدلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يعلن بالحضور أداء الشهادة أمام المحكمة مادامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، على معنى أنها مدونة بملف القضية الذي كان تحت نظر الدفاع .  
(نقض ١٩٥٧/١١/١٨ مع ٨ ص ٩٠١ ) .

★ وإن القواعد الأساسية للمحاكمات الجنائية توجب ألا تقام الأحكام إلا على التحقيقات التي تجريها المحاكم بنفسها في جلساتها بحضور الخصوم في الدعوى . فإذا كان قوام الحكم بإدانة المتهم أقوال واحد ممن سئلوا في التحقيقات لم تتل بالجلسة ولم تشر المحكمة إليها أثناء المحاكمة ، ولم تتعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فإنه يكون قد أسس على دليل إثبات لم يكن مطروحا على بساط البحث بالجلسة ولم تتح للدفاع فرصة مناقشتها أثناء المحاكمة وإبداء ما يعن له من ملاحظات عليه ويتعين إذن نقضه .  
(نقض ١٩٤٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٥٢ ص ٧٥ ) .

★ الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على ما تجرته المحكمة بنفسها من تحقيق على بالجلسة ، فإذا كان الحكم المستأنف قد أخذ بأساليب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في إدانة المتهم على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية دون أن يسأل في مواجهة المتهم فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات بإجابة المتهم إلى ما طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره .  
(نقض ١٩٥٦/١٠/٨ مع ٧ ص ٩٩٩ ) .

★ أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذى حضر أمامها فلا تثريب على المحكمة الاستئنافية إذا هي لم تسمع من جانبيها شهودا مكتفية بالتحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة .  
(نقض ١٩٥٨/٥/٢٠ مع ٩ ص ٥٥٦ ) .

★ وأنه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن يقوم على التحقيق الذى تجرته المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها مادام سماعهم ممكنا ، إلا أنه ليس هناك ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعو بالجلسة مادام كان ذلك معروضا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن

يتناقشها ويرد عليها ، وإذن فإذا كان المتهم لم يطلب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لإجراء المعاينة ، فإنه ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

( نقض ١٩٥٦/١/٢٤ مع ٧ ص ٦٨ ) .

( نقض ١٩٨٥/١٠/٢٧ مع ٣٦ ص ٩٣٥ ) .

★ الأصل أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه محكمة الموضوع بالجلسة وتسمع فيه شهود الإثبات في حضور المتهم مادام سماعهم ممكناً إلا إذا قبل هو أو محاميه صراحة أو ضمننا الاكتفاء بتلاوة شهادتهم .. ولما كانت محكمة أول درجة لم تسمع شهوداً في الدعوى وعولت في الإدانة على ما ثبت بالأوراق المطروحة ، وكان الدفاع قد أصر أمام المحكمة الاستئنافية على طلب سماع المحلل الكيميائي لمعرفة مدى تأثير اللين المبستر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذي قام بإجرائه ، وما لذلك من أثر على تحديد مسؤوليته ، فإنه كان يتعين عليها أن تستكمل ما شاب الإجراءات من نقص فتجيبه إلى طلبه ، أما وهي لم تفعل وأيدت الحكم المستأنف متبينة أسبابه فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يتعين معه نقض حكمها المطعون فيه والإحالة .

( نقض ١٩٧٢/١/٣١ مع ٢٣ ص ١١١ ) .

★ الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ، ولما كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقاً في الدعوى وعولت في إدانة الطاعن على ما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة في محضره دون أن تسأل في مواجهة الطاعن - الذي أصر عليه ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقض في الإجراءات بإجابة الطاعن إلى طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره أو الرد على طلبه سؤال محرر محضر الضبط عن مدى سلامة غطاء زجاجة اللين المضبوط لدى أحد عملائه المنوط بهم توزيع اللين وهو دفاع جوهري لما يترتب على ثبوته أو نفيه من تفرجه الرأي في الدعوى ، أما وهي لم تفعل فإنه تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وشاب حكمها قصور في التسبب مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( نقض ١٩٧٢/١/٣١ مع ٢٣ ص ١١٤ ) .

★ إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ، أن المحكمة فضت حيز المظروف على ذمة الدعوى بحضور الطاعنين والدفاع وكان محامي الطاعن لم يعترض على شيء في هذا الإجراء ولم يطلب تحقيقاً ما في هذا الشأن ، فإنه لا يصح رمي هذا الإجراء بالبطلان .

( نقض ١٩٧٠/٣/٢٣ مع ٢١ ص ٤٥٤ ) .

★ من المقرر أن إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المنزوعة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تجميع الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يجعل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبيد كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها - الأمر الذي فات محكمة أول درجة إجراؤه وغاب على محكمة ثانية درجة تداركه مما يعيب حكمها بما يطلبه ويوجب نقضه . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى اطلاع المحكمة على الصورة الشمسية للسند المدعى بتزويره لأن اطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفي إلا في فقد أصل السند المزور .

( نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ مع ١٨ ص ٥٦٦ ) .

( نقض ١٩٨٥/٤/٣ مع ٣٦ ص ٥٣٠ ) .

★ لئن كان من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، إلا أنه لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه أثبت بها أن المحكمة قضت المطروف الذي يحوى الشكوى ( موضوع جريمة التزوير ) والصورة المنسوخة من محضرها والمحتوى كذلك على أوراق متعلقة بهذه الشكوى واستكتاب المتهم الطاعن . وقد توافع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذى ورد بين مدوناته ما تبين من الاطلاع على تلك الأوراق ، وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الإجراء ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ مع ٢٣ من ١٤٦٧ ) .

★ لم يوجب القانون عند تغيير هيئة المحكمة إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود أمام الهيئة الجديدة إلا إذا أصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك ، أما إذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنياً ولم ترم المحكمة من جانبها محلاً لإعادة مناقشة الشهود فلا عليها إن هي قضت في الدعوى واعتمدت في حكمها على أقوال من سمع من الشهود في مرحلة سابقة أو في التحقيقات الأولية مادامت مطروحة على بساط البحث أمامها - لما كان ذلك - وكان الدفاع عن الطاعن قد أبدى دفاعه كاملاً بعد المعاينة التي تمت بحضوره وناقش أقوال شهود الإثبات التي أبدت في التحقيقات الأولية وفي مرحلة سابقة من المحاكمة أمام هيئة أخرى ولم يصر أمام الهيئة الجديدة على إعادة مناقشة الشهود فإنه يعد متنازلاً ضمناً عن إعادة سماعهم .

( نقض ١٩٧٤/٤/٧ مع ٢٥ من ٣٩٠ ) .

★ لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوى التي تجريه بنفسها في الجلسة ، ويجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة والحكم الصادر منها أن المحكمة المنعقدة برئاسة الأستاذ ... القاضي بعد أن سمعت شهادة محرر المحضر والدفاع عن الطاعن أجلت النطق بالحكم لجلسة أول مارس سنة ١٩٨١ ثم أصدرت عدة قرارات بعد أجل النطق بالحكم أخرها جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٨١ وفيها صدر الحكم وجاء بديليته أن الذى أصدره الأستاذ ... القاضي بالمحكمة وذلك دون أن يسمع المرافعة ومن ثم فإن ذلك الحكم يكون باطلاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ أيده معيياً بالخطأ في تطبيق القانون متعيناً نقضه . لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة وإن قضت في موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضاؤها باطلاً بطلاناً متصلًا بالنظام العام لصدوره من قاض لم يسمع المرافعة فإنه لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانية درجة تصحيح هذا البطلان - عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لما في ذلك من تقوية تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقروناً بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً من قاض آخر دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

( نقض ١٩٨٤/١١/٢٠ مع ٣٥ من ٩٣٤ ) .

★ الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوى الذى تجريه بنفسها في الجلسة . ويجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة ، وإن فمى كان بين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطاعن الثالث والدفاع عن الطاعنين أجلت النطق بالحكم أسبوعاً ثم أصدرت عدة قرارات بعد أجل الحكم . وفي الجلسة الأخيرة قررت المحكمة - مشكلة من هيئة أخرى لحلول قاض آخر محل القاضي الثالث - فتح باب المرافعة « لجلسة اليوم » أى للجلسة نفسها وذلك لتعذر المدولة بسبب غياب أحد

اعضاء الدائرة ، وقررت في الوقت ذاته النطق بالحكم آخر الجلسة وفي آخر الجلسة أصدرت الحكم المطعون فيه ، وذلك دون أن تسمع هيئة المحكمة بتشكيلها الأخير المرافعة متى كان ذلك فإن الحكم يكون باطلاً معينا نقضه .

( نقض ١٩٥٣/١٢/١ مج ٥ ص ١٣٢ ) .

★ لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تحدد لنظر الدعوى امام المحكمة الاستئنافية جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وفيها أصدرت المحكمة - في مواجهة المطعون ضده - قرار بتأجيل الدعوى لجلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٢ ثم عادت في آخر الجلسة وقضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف رغم عدم عدولها عن قرار التأجيل . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلاً إذا لم يتمكن المطعون ضده من إيداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر استئنافه بسبب لا يد له فيه هو صدور قرار من المحكمة بتأجيل الدعوى في حضوره إلى جلسة أخرى . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢ مج ٣٥ ص ١١٢ ) .

★ لما كان صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه ، وكان القرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى الدوائر إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون إخطار الفائتين من الخصوم به . ومن ثم فإن ما يعبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

( نقض ١٩٨٥/١٠/١٣ مج ٣٦ ص ٨٥٩ ) .

★ ولئن كان الأصل أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها إلا أنه إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط إحداها أو تغيير مقر المحكمة إلى مكان آخر ، فإنه يكون لازماً إعلان المتهم إعلاناً جديداً بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بمقرها الجديد .

( نقض ١٩٨٢/٥/٢٩ مج ٣٣ ص ٦٥١ ) .

★ من المقرر قانوناً أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضراً لجلسة المرافعة أو أعلنها بها إعلاناً صحيحاً . طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى بالحكم فيها .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢٣ مج ٣٢ ص ٢٤٨ ) .

★ لما كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - مالم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها ، فإنه لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الانجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الانجليزية إلى العربية ، إذا هو أمر متعلق بطرؤف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره .

( نقض ١٩٨٨/٢/٢٤ مج ٣٥ ص ٦ هيئة عامة ) .

## المادة ( ٢٦٨ )

يجب ان تكون الجلسة علنية ، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام او محافظة على الآداب ، ان تأمر بسماع الدعوى كلها او بعضها في جلسة سرية . او تمنع فئات معينة من الحضور فيها .

### ● التعليق :

أما النطق بالحكم فيجب ان يكون في جلسة علنية طبقا للمادتين ٢٠٢ ، ٢٢١ .

### ● من تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب :

فسرت اللجنة عبارة « ويجوز للمحكمة مراعاة النظام العام أو محافظة على الآداب أن تمنع فئات معينة من الحضور فيها » بأنها لا تنس حضرات الحامين المترافعين أو غير المترافعين في الحضور بالجلسة في كل الأحوال ، وأنها مقيدة بمراعاة النظام العام أو المحافظة على الآداب ، كمنع السيدات أو الأحداث من الحضور في الجلسة أثناء مناقشة مسائل لا يليق عرضها على أسماعهم ، وقد أقر مندوب وزارة العدل هذا التفسير .

### ● المبادئ والقضائية :

★ الأصل في القانون أن تكون جلسات المحاكمة علنية غير أن المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ولا استثناء لهذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٣٥٢ من ذلك القانون من وجوب انعقاد محاكم الأحداث - دون غيرها من المحاكم - في غرفة مشورة . ولما كانت المحكمة لم ترمحلا لنظر الدعوى ( دعارة ) في جلسة سرية ، فإن نعى الطاعة في هذا الخصوص يكون على غير سند من القانون . ( نقض ١٩٧٣/١٠/٨ ص ٢٤ من ٨١٨ ) .

★ المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب الخصوم جعل الجلسة سرية إذا لم ترمحلا لذلك ولا يترتب على رفضها هذا الطلب حرمان المتهم من تقديم البيانات التي يراها ، لأنه لا مانع يمنعه من تقديمها في الجلسة العلنية شفهيًا أو في مذكرة ، فإذا هو لم يفعل فلا يلومن إلا نفسه . ( نقض ١٩٣٣/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية ٣٤ رقم ٢٢٨ ص ٤٦٨ ) .

★ متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المحكمة أمرت بجعل الجلسة سرية بناء على طلب النيابة تطبيقًا للمادة ٢٥ من قانون نظام القضاء ( تقابل م ١٨ من قانون السلطة القضائية ) ، وكانت هذه المادة تجيز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام ، فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون في شيء . ( نقض ١٩٥٢/٣/٢ ص ٣ من ٥٢٤ ) .

★ للمحكمة أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية متى ترمى لها ذلك مراعاة للآداب العامة أو محافظة على النظام العام وهي في ذلك غير ملزمة يذكر السبب وخطو الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى سرية الجلسة لا يبطله . ( نقض ١٩٤٧/١٢/١ المحللة س ٢٨ رقم ٣٤٧ ص ٩٣٠ )

★ حضور المدعى الدنى مع محاميه المحاكمة السرية لا يبطل الإجراءات لأنه خصم في الدعوى ومن حقه أن لا يكتفى بحضور محاميه عنه وأن يشهد دعواه بنفسه .  
(نقض ١٩٣٠/١/٩ للمحكمة س ١٠ رقم ٢٤٩ ص ٥١٠) .

★ مادام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين ، فإنه لا يسمع منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(نقض ١٩٥٢/٣/١١ مج ٣ ص ٥٦٢) .

### المادة ( ٢٦٩ )

يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة جلسات المحاكم الجنائية وعلى المحكمة أن تسمع اقواله ، وتفصل في طلباته .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١١٢٠ - تساهم النيابة في تشكيل المحاكم الجنائية باعتبارها الطرف الاصيل في الدعوى العمومية ، وتفقد المحكمة تشكيلها الصحيح إذا تخلف عضو النيابة عن حضور إحدى جلساتها ، مما يترتب عليه بطلان الحكم الذي تصدره .

#### ● المبادئ القضائية :

★ ومتى كان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة في جلسة المحاكمة فلا أهمية لإغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة مادام الحكم قد دون اسمه صراحة .  
(نقض ١٩٥٢/١١/١١ مج ٤ ص ١٢٥) .

★ إن المحكمة غير مقيدة برأى النيابة ولا بطلباتها بل لها الحرية المطلقة في تكوين رأيها بحسب ما يؤدي إلى اعتقادها . فإغفال الإشارة في الحكم إلى طلبات النيابة الختامية التي فوضت فيها الرأي للمحكمة لا شأن له بجوهر الحكم ولا يصح أن يتخذ سبباً لطلب نقضه .  
(نقض ١٩٣٢/٢/٢٩ المجموعة الرسمية س ٣٣ ص ٢٥) .

### المادة ( ٢٧٠ )

يحضر المتهم الجلسة بغير قيود ولا اغلال ، وإنما تجرى عليه الملاحظة اللازمة . ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا إذا وقع منه تشويش يستدعي ذلك ، وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات إلى أن يمكن السير فيها بحضوره . وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الإجراءات .



## ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن أحدث تشويشاً فأمرت المحكمة بإخراجه من قاعة الجلسة فهذا من حقها بمقتضى القانون الذى يخولها ذلك . وتعتبر الإجراءات التى تحصل مدة إبعاد المتهم عن الجلسة كأنها حصلت فى حضرته .

( نقض ١٩٤٩/٣/٧ المحللة س ٣٠ رقم ٦١ ص ٥٩ ) .

★ إن ما تقضى به المادة ٤٦ فقرة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه لا يجوز إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى فيها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك ، ما تقضى به من هذا إنما هو مقرر لمصلحة المتهم ، فلا يقبل من النيابة العمومية أن تتمسك به للتوصل إلى نقض الحكم الصادر ببراءته .

( نقض ١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٨١ ص ٧٤ ) .

## المادة ( ٢٧١ )

يبدأ التحقيق فى الجلسة بالنداء على الخصوم والشهود ، ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته ومولده ، وتتلئ التهمة الموجهة إليه بامر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال ، ثم تقدم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية إن وجد طلبتهما .

وبعد ذلك يسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه ، فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافيه والحكم عليه بغير سماع الشهود . وإلا فتسمع شهادة شهود الاتيبت . ويكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة العامة أولاً ، ثم من المجنى عليه ثم من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم من المتهم ، ثم من المسؤول عن الحقوق المدنية .

وللنيابة العامة والمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لإيضاح الوقائع التى ادوا الشهادة عنها فى أجوبتهم .

## ● التعليق :

تجمل الفقرة الأولى بيان الإجراءات الافتتاحية « للتحقيق النهائى » أو التحقيق أمام المحكمة ، وهو نص إرشادى لا يترتب على مخالفته بطلان .

وتشير الفقرة الثانية إلى حالة اعتراف المتهم وما يترتب عليها من جواز عدم سماع الشهود - دون أن يخل ذلك بحق المحكمة فى سماعهم - وحق الدفاع فى مناقشة الاعتراف والتعليق عليه . وقد كانت أحكام النقض تقر هذا الحق للمحكمة فى ظل المادة ١٣٤ من قانون تحقيق الجنايات التى كانت تنص على أنه فى حالة اعتراف المتهم يحكم بغير مناقشة ولا مراعاة .

أما في حالة إنكار المتهم لما هو مسند إليه ، فإن المحكمة تلتزم بسماع الشهود طبقا لمبدأ شفوية المرافعة . وتحدد الفقرتان الثانية والثالثة الأوضاع الخاصة بمناقشة الشهود . ويتعين مراعاة هذه الأوضاع أيضا في حالة ما إذا رأت المحكمة سماع الشهود رغم اعتراف المتهم .

والمقصود بالاعتراف هنا « تسليم المتهم بالتهمة تسليما غير مقيد إذا لم يعترض عليه محاميه » . فإذا كان الاعتراف جزئيا أو قيدته المتهم بتحفظات أو اعترض محاميه على صحة اعترافه ، وجب على المحكمة المضي في تحقيق الدعوى وسماع شهودها . ( الأعمال التحضيرية - تقرير لجنة التنسيق ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية من إجراءات هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات بالجلسة . فلا يترتب على مخالفتها البطلان .  
( نقض ١٩٧٩/١٠/١٧ مع س ٣٠ ص ٧٦٢ ) .  
( ونقض ١٩٨٢/١١/١١ مع ٣٧ ص ٨٨٢ ) .

★ إن المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية قد رتبت البطلان على عدم مراعاة الأحكام المتعلقة بأي إجراء جوهري ، والإجراء يعتبر جوهريا إذا كان الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم أما إذا كان الغرض منه ليس إلا الإرشاد والتوجيه فلا يكون جوهريا ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان . وما نصت عليه المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ من بيان ترتيب الإجراءات في الجلسة ، وإن كان في ذاته مفيدا في تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها ، إلا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ، ولم يقصد به إلا حماية مصلحة جوهرية للخصوم ، فإذا كان الإخلال المدعى بذلك القريب لم يحرم المتهم من إبداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يمس ماله من حق مقرر في أن يكون آخر من يتكلم فإنه لا يترتب عليه البطلان .  
( نقض ١٩٥٢/٦/١٤ مع س ٣ ص ١١٠٣ ) .

★ إن ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم الإجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .  
( نقض ١٩٦٧/٢/٢٧ مع س ١٨ ص ٢٨٧ ) .

★ إذا دانت المحكمة متهما أخذاً باعترافه واستنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإنها تكون قد استعملت حقا مقرر لها بالمادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .  
( نقض ١٩٥٦/٢/٢١ مع س ٧ ص ٢٥٤ ) .

★ إن ما نصت عليه المادة ١٢٤ تحقيق جنائيات من أنه في حالة اعتراف المتهم بارتكاب الفعل المسند إليه يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة ، ليس مؤداه أن تحرم المحكمة في حالة اعتراف المتهم من حقا المطلق في سماع الشهود وإجراء التحقيق تنويرا للدعوى واستظهارا لجميع ظروف الجريمة وملاساتها ، بل معناه أن هذا الاعتراف يخول للمحكمة حق الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مرافعة إذا رأت فيه

مايكلى لتكوين عقيدتها وإلا فتسمع الشهود وتجري التحقيق لتكون رأيها في مجموع الأدلة المعروضة عليها والتي تطمئن إليها بما في ذلك اعتراف المتهم نفسه .  
(نقض ١٩٤٠/١/١٨ المجموعة الرسمية من ٤١ من ٣٩١) .

★ تنازل المتهم عن سماع شهود الإثبات في الجلسة وتسليمه بجميع الوثائق التي قررهما في التحقيق يجعل المحكمة في حل من عدم سماع هؤلاء الشهود اعتماداً على تصديق المحكمة إقرار المتهم بصحة الوقائع التي هي موضوع شهادتهم . واعتمادها في حكمها بالإدانة على أقوالهم في التحقيق إنما هو في الواقع اعتماد على ما سلم بصحته المتهم المحكوم عليه نفسه ولا مخالفة في ذلك للقانون في شيء .  
(نقض ١٩٣٨/١٠/٢٤ الجلسة من ١٩ من ٤٩٣) .

★ إذا طلب محامى المتهم سماع أقوال بعض الشهود إثباتاً ونفيًا فلا يجوز للمحكمة رفض طلبه بحجة أن المتهم معترف بالجريمة إذا كان اعترافه معللاً بالدفاع عن النفس ، لأن المحكمة لو سمعت شهوده لجاز أن تؤثر شهادتهم في اعتقادها في وصف التهمة أو في الظروف المخففة للعقوبة على الأقل وعليه فاستثناء المحكمة عن سماع باقى الشهود في هذه الحالة يعتبر حرماناً للمتهم من حق الدفاع ويصبح حكمها محللاً للنقض .  
(نقض ١٩٢٢/١/٣٠ الجلسة من ٢ من ٤٤٧) .

★ الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً وإنما يصح للمحكمة أن تقرّر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

★ إذا كان موعد عقد الجلسات بالمحكمة الذي حددته جمعيتها العمومية هو الساعة التاسعة صباحاً ،... وكان الثابت من التحقيق الذي أجرى بالإدارة العامة للتفتيش القضائي ، إن الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ( باعتبار المعارضة كأن لم تكن ) قد عقدت وفضت قبل حلول هذا التوقيت ، وهو ما تنص عليه السلامة عن مسلك المحكمة ، فقد بات غير سديد قولها بتخلف الطاعن عن الجلسة ومحاسبتها عن هذا التخلف دون أن تكون قد توافرت لها - من قبل - صلاحية توقيع هذا الجراء بتخلفها هي عن شهود ساعة الحساب ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قام على إجراءات باطلة تعييه وتوجب نقضه .  
(نقض ١٩٧٥/٣/١٧ مج ٢٦ من ٢٤٣) .

## المادة ( ٢٧٢ )

بعد سماع شهود الإثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة المتهم أولاً ، ثم بمعرفة المسئول عن الحقوق المدنية ، ثم بمعرفة النيابة . وللمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة ثالثة لإيضاح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت إليهم .

ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لإيضاح أو تحقيق الوقائع التي ادوا شهادتهم عنها ، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن الأحكام تبنى في الأصل على التحقيقات العينية التي تحصل شفويا أمام المحاكم وفي مواجهة الخصوم ، فللدفاع أن يتمسك أمام المحكمة بسماع شهود النفى ولو كانوا قد سجلوا في التحقيق الابتدائي لما قد يكون في موقفهم وفي كيفية أدائهم للشهادة من أثر في رأى القاضى في صدد القوة التدليلية للشهادة . وإن فلا يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن سماع شهود النفى الذين طلب إليها سماعهم بحجة تسليمها بما جاء بأقوالهم في التحقيقات .

وعلى المحكمة أن تعاون الدفاع في أداء مأموريته وإن تأمر بالبحث عن الشاهد وإحضاره ولو بالقوة لأداء الشهادة مادام الدفاع قد لجأ إليها في ذلك وأثبت أن الشاهد يتهرب من تسلّم الإعلان ليتخلص من أداء الشهادة ومادامت المحكمة نفسها قد تبينت أحقية الدفاع في تمسكه بوجوب مناقشته ، وأنه لم يكن في طلبه مراوغا أو قاصدا تعطيل سير الدعوى ، فإذا قصرت المحكمة في ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

( نفى ١٩٢٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ص ١٧٦ ) .

### المادة ( ٢٧٣ )

للمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه للشهود أى سؤال ترى لزومه لظهور الحقيقة ، أو تاذن للخصوم بذلك .

ويجب عليها منع توجيه أسئلة للشاهد إذا كانت غير متعلقة بالدعوى ، أو غير جائزة القبول ، ويجب عليها أن تمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما ينبغي عليه اضطراب الفكر أو تخويله .

ولها أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقلع ترى أنها واضحة وضوحا كافيا .

### ● المبادئ القضائية :

★ والأصل في المحكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتا ونفيا وأن يحقها في الامتناع عن سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحا كافيا من التحقيق الذي أجرته . وإن فلا ترفض المحكمة سماع شهود النفى الذين طلب الدفاع سماعهم وحكمت مقدما على شهادتهم بأنها « لا تقدم ولا تؤخر في أدلة القضية التي استخلصتها المحكمة من التحقيق وبالجلسة ولا تطمئن المحكمة إطلاقا إلى ما قد يشهد به هؤلاء الشهود سواء لصالح المتهم أو ضده » فإن ذلك ينطوي على إخلال بحقوق الدفاع .

( نفى ١٩٥٥/١١/٢٨ مج ٦ ص ١٣٩٢ ) .

★ وإذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به المحامي عن المتهم إلى أحد الشهود ، وكان هذا الرفض على أساس عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليها في ظهور الحقيقة فهذا من سلطتها .

( نفى ١٩٤٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٩٢٤ ص ٩٠٦ ) .

★ وإذا كان المتهم قد طلب سماع شاهد فريت المحكمة على طلبه هذا بأن الشاهد المطلوب سماعه ضالغ في الجريمة وأنه شاهد نفى وأنها رخصت للمتهم في إعلان شهود النفي وأجلت القضية مراراً لهذا الغرض فلم يحضروا . فهذا الذي قالت المحكمة يجعلها في حل من صرف النظر عن سماع ذلك الشاهد إذ هي رأت أن حضوره لم يكن ضرورياً لظهور الحقيقة .  
( نطق ١٩٥١/١١/٢٠ مع ٣ ص ٢٠٠ ) .

### المادة ( ٢٧٤ )

لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك .

وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، يلفته القاضي إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات .

وإذا امتنع المتهم عن الإجابة ، أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق ، جاز للمحكمة أن تامر بتلاوة أقواله الأولى .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

رؤى النص على عدم جواز استجواب المتهم بصفة عامة ، فيمنع الاستجواب إلا إذا قبله ، ولا يشترط أن يكون ذلك بناء على طلب منه . ويبدو أنه إذا قبل الاستجواب كان من حق الخصوم في الدعوى أن يشتركوا فيه . أما استيضاح المتهم من جانب المحكمة عن بعض وقائع ظهرت أثناء سير الدعوى ففيه ممنوع مادام لا يشترك فيه غير المحكمة .

#### ● انظر المادة ١٢٣ والتعليق عليها .

#### ● المبادئ القضائية :

★ الاستجواب المحظور قانوناً في طور المحاكمة وفقاً لنص المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً ونفيًا في أثناء نظرها - سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم - لئلا من خطورة ظاهرة . وهو لا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما مجرد الاستيضاح - كما هو واقع الحال في الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن إذا كانت له صلة بأحد الشهود وما إذا كان قد توجه إليه بمنزله - فليس فيه أي خروج عن محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع . ومع ذلك فإن هذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ، أما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه هو أو المدافعين عنه على الاستجواب وأجابته على الأسئلة التي توجهها إليه المحكمة . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أن أيًا من الطاعنين أو المدافع عنه قد اعترض على هذا الإجراء فإن هذا يدل على أن مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الاستجواب ولا يجوز له من بعد أن يدعى بطلان الإجراءات .  
( نطق ١٩٧٣/٣/٢٦ مع ٢٤ ص ٤٢٧ ) .

★ الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا ليقول كلمته تسليما بها أو دحضها لها . ولما كان البين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها سألته عن صلته بالشخص الآخر الذى يدعى الطاعن أنه ترك بجواره اللقافة وعن اسم ذلك الشخص ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن في التهمة المسندة إليه ، فإن هذه المناقشة لا تعد في صحيح القانون استجوابا ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج إلى إقرار سكوتى في قبولها أو اعتراض إجرائها .

( نقض ١٩٧٢/٢/١٧ مع ج ٢٣ ص ٣٦٩ ) .

★ إن الاستجواب الذى يحظره القانون في المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات « تقابل م ٢٧٤ ج » هو ، على ما يستفاد من عبارة النص ، مناقشة المتهم على وجه مفصل بمعرفة كل من المدافع عنه والنيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمحكمة في التهمة الموجهة إليه وظروف ارتكابها ومجابهته بأدلة الإثبات القائمة عليه ومناقشته في كل ما يجيب به .. الخ .. للوصول منه ، بناء على ما يصدر من لسانه هو ، إلى حقيقة ما وقع . وهذا الاستجواب الذى يماثل تماما مناقشة الشهود هو الذى لا يجيزه القانون إلا بناء على طلب المتهم .

أما توجيه بعض أسئلة من المحكمة إلى المتهم للاستفسار عن بعض نقط متعلقة بأدلة الثبوت فجاز بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التى تقول بأنه إذا ظهر أثناء نظر الدعوى بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات إليها ويرخص له في تقديم تلك الإيضاحات . ولا يؤثر في ذلك أن يكون توجيه هذه الأسئلة عند البدء في نظر الدعوى قبل سماع الشهود وقبل المرافعة والمناقشة مادام سببه سبق اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى المعروضة عليها لاستخلاص ما ترى استخلاصه منها ، سواء للمتهم أو عليه . وكذلك الحال إذا لم تطلب المحكمة إلى المتهم الالتفات إليه ، لأن هذا الالتفات من جانب المتهم في حق نفسه ، فإغفاله من جانب المحكمة طواعية واختيارا دون أن يبدو منه أو من المدافع عنه أى اعتراض . فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة هو أن المحكمة سألت الطاعن عن التهمة فأنكرها وقص روايته عن الحادث فوجهت إليه بعض أسئلة فأجاب عليها دون اعتراض من أحد ، فلا محل لما ينهض الطاعن على المحكمة في هذا الصدد .

( نقض ١٩٤٦/٢/٢٥ مع ج ٤٧ ص ١٧٠ ) .

★ إن حظر الاستجواب إنما قرأ لمصلحة المتهم ، فللمتهم أن يقبل استجوابه ولو ضمنا ، ولا بطلان إذا حصل الاستجواب دون اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه . فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهمين قد ظلا يجيبان على أسئلة المحكمة دون اعتراض منهما أو من الحاضرين عنهما ، وأنه عندما اعترض الدفاع على الاستجواب لم تسترسل المحكمة فيه ، فلا تثريب على المحكمة في ذلك .

( نقض ١٩٥٦/٤/٣٠ مع ج ٧ ص ٦٧٧ ) .

( ونقض ١٩٨٠/٣/١٨ مع ج ٣٥ ص ٣٠٤ ) .

★ إن نص المادة ١٢٧ تحقيق جنايات ( ٢٧٤ ج ) صريح في أن طلب الاستجواب موكول إلى المتهم شخصيا فهو صاحب الشأن الأصلي في الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة ، أما مهمة المحامي فهي معاونة المتهم في الدفاع بتقديم جميع الأوجه التى يراها في مصلحته ، سواء كانت متعلقة بالموضوع أو بالقانون . فإذا ما أصر المتهم بالرغم من معارضة محاميه أو نصحه إليه على أن يتقدم للمحكمة بدفاع أو يطلب استجواب عن أمور يرى من مصلحته الكشف عنها ، كان على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه وتستمتع إلى أقواله وتستجوبه فيما طلب الاستجواب عنه .

( نقض ١٩٣٧/٢/٨ المجموعة الرسمية س ٣٨ رقم ١٢٥ ص ٣١٩ ) .

★ تنص المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أن « لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قيل ذلك » بما مفاده أن الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً أو نفيًا أثناء نظرها سواء كان ذلك من المحكمة أو من المدافعين عنهم - لئلا من خطورة ظاهرة - لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة - وإذا كان ذلك - وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استجوابه فيما نسب إليه بل اقتصر على إنكار المتهم عند سؤالها عنها وهو لا يدعى في طعنه بأن المحكمة منعت من إبداء ما يروم من أقوال أو دفاع ، فإن ما ينعاه على الحكم من إخلال بحق الدفاع بقالة أن المحكمة لم تقم من تلقاء نفسها باستجوابه في التهمة المسندة إليه - يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٩/٦/١٤ مع س ٣٠ ص ٦٨٥ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٣/١٤ مع س ٣٦ ص ٤٠٣ ) .

★ من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببيان الإجراءات المبنى على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضاً عليه لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تتأثر بالاستجواب . وإذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن مناقشة المحكمة للطاعن تمت باختياره في حضور محاميه الذي لم يعترض على هذا الإجراء فإنه لا يجوز له أن يدعى ببيان الإجراءات .

( نقض ١٩٧٢/٣/١٢ مع س ٢٣ ص ٣٦٩ )

★ ولاحق للمتهم في التمسك بالدفع ببيان استجواب متهم آخر لم يعترض هو على هذا الاستجواب ، الأمر الذي يدل على رضائه .

( نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ المحلطة س ٢١ رقم ١٨٦ ص ٤٢١ ) .

## المادة ( ٢٧٥ )

بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز للنائب العامة وللمتهم ولكل من باقى الخصوم في الدعوى أن يتكلم .

وفي كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم .

وللمحكمة أن تمنع المتهم أو محاميه من الاسترسال في المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله .

وبعد ذلك تصدر المحكمة قرارها بإقفال باب المرافعة ، ثم تصدر حكمها بعد المداولة .

## ● المبادئ القضائية :

### المرافعة الشفوية والمكتوبة :

★ متى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المتهم ومحاميه قد مثلاً منذ بداية المحاكمة بالجلسات التي رأسها القاضي .. وأبدى فيها دفاعه وحجرت الدعوى للحكم ثم

أعيدت للمرافعة لجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٧٧ حيث تغيرت الهيئة ورأس الجلسة القاضي .. وحضر المتهم أمام الهيئة الجديدة ولم يبد دفاعا فحجزت المحكمة الدعوى للحكم وأصدرت حكمها فيها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أبدى دفاعا في مرحلة سابقة من المحاكمة أمام الهيئة السابقة ، وكان قعوده عن إبداء دفاعه أمام الهيئة الجديدة التي أصدر الحكم لا ينفي عنها أنها قد سمعت المرافعة فإن منعه في هذا الصدد يكون غير سليم .

( نقض ١٩٧٩/١٢/١٣ مع ٣٠ ص ٩٣٢ ) .

★ إن سكوت المتهم عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم مادامت المحكمة لم تمنعه عن إبداء دفاع .

( نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ مع ٧ ص ٦٦٦ ) .

★ لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل العينة المحفوظة لديه وإذا استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته ، طلب المدافع عنه تحليل العينتين المحفوظتين لديه ولدى معاون الصحة ، ولوجود مانع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، فإن الطاعن يعد متنازلا عن طلب التحليل الذي كان قد أبداه في مرحلة سابقة للدعوى .

( نقض ١٩٧٧/١/١٧ مع ٢٨ ص ١١٩ ) .

★ وإذا لم يبد المتهم طلباته وأوجه دفاعه بالجلسة ، وكان ذلك على أثر رغبة أباها في تدوين تلك الطلبات والدفاع بالكتابة في مذكرات ، وقد قام بذلك فعلا ، فلا حق له في أن يتخذ من هذا الإجراء الذي تم برضاؤه وجها للطعن في الحكم الصادر على أثر ذلك .

( نقض ١٩٣٩/٥/٨ المجموعة الرسمية ص ٤١ رقم ٤٥ ص ١١٥ ) .

★ ولا يصح أن يجبر الخصوم - في المواد الجنائية - على الاكتفاء بالمذكرات في دفاعهم .

( نقض ١٩٤٥/١٠/٢٩ المحلفات ص ٢٧ رقم ٣٤٧ ص ٧٢٨ ) .

★ لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه مادامت قد سيرت واتاحت له الإدلاء بدفاعه الشفوي بجلسة المحاكمة . ولما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع المطول الذي التفت الحكم المطعون فيه عن إيراد أو الرد عليه بل أرسل القول إرسالا ، وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا ، ومن ثم فإن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائي لا يستفاد منه أنه لم يكن محيطا بدفاع الطاعن ، ويكون النعى على الحكم في غير محله .

( نقض ١٩٧٣/٣/١٩ مع ٢٤ ص ٣٤١ ) .

★ ومتى كانت محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود الدعوى أرجأت النطق بالحكم لجلسة أخرى استجابة لطلب الخصوم وأذنت لهم في تقديم مذكرات بدفاعهم ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع الذي أثاره الطاعن بل أطلقته . فإذا كان الطاعن - مع هذا الإطلاق - قصر دفاعه في المذكرة التي قدمها على الدفع فقط ، ولم يضمنها كل ما عن له من دفاع فليس له أن ينعى على المحكمة أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها .

( نقض ١٩٥٤/٢/١٥ مع ٥ ص ٣٣٧ ) .



★ من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدئي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .

ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي أن يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها .  
(نقش ١٦/١٢/١٩٧٣ مع س ٢٤ من ١٢٢٨ ) .

★ حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له إيداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا .  
(نقش ١٦/١٢/١٩٧٣ مع س ٢٤ من ٤٥٦ ) .

★ لما كان البين من مطالعة محاضر الجهات أن المحكمة الاستئنافية قد قررت بجلسة ١٩٨١/١٠/٣ حجز الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات خلال أسبوعين والمدة مناصفة تبدأ بالمدعى المدني ، وكان هذا الآخر يسلم بأسباب طعنه أنه قدم مذكرة دفاعه في ١٩٨١/١٠/١٢ - بعد الأجل الذي منح له - ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن أغفلت مذكرة الطاعن قدمها بعد الأجل المحدد .  
(نقش ١٦/١٢/١٩٨٥ مع س ٣٦ من ١٦٢ ) .

★ متى كان يبين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٨ قررت حجزها للحكم لجلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم في عشرة أيام ، ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن قدم لها المدعى بالحقوق المدنية مذكرة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ خلّت مما يفيد اطلاع الطاعن أو الدافع عنه عليها أو إعلانها لأي منهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية التي قبلتها المحكمة وأوردت في حكمها مؤدى ما ورد بها من دفاع ، مما يبيط إجراءات المحاكمة للإخلال بحقوق المتهم في الدفاع لما يقضى به نص المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كغاية لعدالة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها وإن يكون المتهم آخر من يتكلم .  
(نقش ١٦/٢/١٩٨١ مع س ٣٢ من ١٨٢ ) .

### إقفال باب المرافعة :

★ إذا كانت الدعوى قد نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها . فإن صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ، وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إيداء رأي فيها .  
(نقش ١٦/٢/١٩٨٢ مع س ٣٣ من ٢٤٨ ) .

★ إن ما كفله القانون للدفاع من الحرية في إيداء كل ما يراه مفيدا من أقوال وطلبات وأوجه مدافعة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بأن تسمع لما يبديه لها من ذلك فتجيبه إليه إن رأت الأخذ به أو ترفضه مع بيان ما يبرر عدم إيجابته . هذه الحرية على هذا المعنى الذي عنه القانون تنفذ ، ويجب أن تنفذ عند إقفال باب المرافعة ، أي وقت الانتهاء من عملية عرض الدعوى على

المحكمة . فيسمع شهود الإثبات وشهود النفي ، ويبداء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن هذه الحقوق والمتهم كل منهم بأقواله ودفاعه الختامي بجلسة المحاكمة تنتهي المرافعة في الدعوى وتخلو المحكمة للمداولة . ومن هذا الطرف يمتنع على الخصوم الحق في تقديم مذكرات أو أقوال إلا إذا رأت المحكمة سماع الدعوى من جديد فتفتح حينئذ باب المرافعة ثانية ، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب مقدم إليها ، وهي وحدها صاحبة الشأن في هذا تقدره كما يترامى لها . ولا يصح على كل حال أن تسمع المحكمة في أثناء المداولة ، وباب المرافعة مغل ، أى دفاع مهما كان ، فإن مثل هذا الدفاع يكون مهذرا ولا وزن له لتقديمه في غير ظرفه المناسب . فإذا تقدم المتهم إلى المحكمة بمذكرة ضمنها طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يكن قد أثارها في الجلسة فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد على المذكرة فإن ذلك لا يعيب حكمها ، إذ مادامت هي صاحبة السلطة المطلقة في تقدير الظروف التي تستدعي إعادة فتح باب المرافعة فإن عدم موافقتها على هذا الطلب يدل بذاته على أنها لم تزل محلا ، ومادامت المذكرة قد قدمت وباب المرافعة مغل فإنها تعتبر بالنسبة لغير ما هو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأنها لم تقدم ، ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شيء مما ورد فيها .

(نقض ١٩٥٦/٢/٢١ مع ٧ ص ٢٤٣ ) .

★ من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي من بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى .

(نقض ١٩٧٩/٦/٧ مع ٣٠ ص ٦٤٥ ) .

★ من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى .

(نقض ١٩٧٢/١٢/١١ مع ٣٣ ص ١٣٦٧ ) .

★ من المقرر أنه إذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة استئنافا للسبب فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوى إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار . ولما كان إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو من محل إقامته ، ولا يصح أن ينبنى على إعلانه للنياية العامة الحكم في معارضته ، وكان الثابت أن الطاعن أعلن للنياية العامة بالجلسة التي حددت لاستئناف السبب في معارضته بعد إعادتها للمرافعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع المعارضة برغضها وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلا .

(نقض ١٩٧٣/٤/٢ مع ٢٤ ص ٤٦٨ ) .

★ ويكفي قانونا في تحقيق الضمان المقرر للمتهم بالجناية أن يكون قد حضر عنه محام وتولى المرافعة عنه .. ووجوب سماع المحامي الموكل عنه وجود المحامي المنتدب محله عند نظر الدعوى والمرافعة فيها . أما إذا كانت الدعوى قد انتهت نظرها بعد مرافعة المحامي المنتدب ثم قفل باب المرافعة ، فإن المحامي الموكل لا حق له - بمقولة أنه موكل - في إلزام المحكمة بفتح باب المرافعة لسماع الدعوى من جديد بحضوره لأن فتح باب المرافعة في القضايا بعد التقرير يقفله خاضع لسلطان المحكمة المطلق .

(نقض ١٩٤٣/٢/٢٩ المجموعة الرسمية ص ٤٣ ص ٣١١ ) .

## استعانة المتهم بمحام :

★ الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية ومعه محام آخر وطلب تأجيل الدعوى لانشغال محاميه الأصلي بمحكمة أخرى ، فكان لزاماً على المحكمة - وقد سبق أن قدم لها المحامي الأصلي طلباً مسبقاً أبدى فيه عذره لعدم الحضور - أما أن تؤجل الدعوى أو تنبه الحاضر مع المتهم إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف ، فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك للبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية ، مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧١/١٢/٦ مع ٢٢ ص ٧٠٤ ) .  
( ونقض ١٩٨١/٤/٣٠ مع ٣٢ ص ٤٤٠ ) .

★ إن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين أمام محاكم الجench والمخالفات ليس بواجب قانوناً ، بل ينبغي على المتهم أن يحضر الجلسة المحددة لنظر دعواه مستعداً للمرافعة فيها سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره من المحامين للمرافعة عنه ، فإذا حضر الجلسة فليس له أن يلزم المحكمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه مادام المحامي لم يقدم عذره عن الحضور مؤيداً بما يبرره .

( نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ الجلسة ٢٧ ص ٩٩٠ )

★ وأن الأصل هو أن حضور محام عن المتهم ليس بالازم في الجench ولكنه حق للمتهم متى وضع ثقله في محام وجب على المحكمة أن تسمع دفاعه عنه . فإذا تخلف عن الحضور روات المحكمة السري في الدعوى في غيابه لعدم أخذها بعذره كان لها ذلك . ولكن إذا أصر المتهم على تمكينه من الاستعانة بمحام آخر غير الذي لم يكن هو ضالماً معه في هذا التخلف وجب على المحكمة أن تؤجل الدعوى . فإذا لم يطلب المتهم ذلك وسارت المحكمة في الدعوى فلا يحق له أن ينمى عليها أنها لم تمكنه من الاستعانة بمحام .

( نقض ١٩٤٩/٣/٢٨ الجلسة ٣٠ ص ٧٥ ) .

★ وأن القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم في جنحة - ومتى كان الأمر كذلك فإن للمتهم أن يفتر محامياً يدافع عنه أو أن يتولى هو الدفاع عن نفسه بنفسه . وعليه هو - لا على المحكمة - أن يشرف على ما إذا كان دفاع المحامي متفقاً مع مصلحته . فالطعن على الحكم الصادر في جنحة ، بحجة أن المحامي كان موكلاً في نفس القضية عن متهمين آخرين تتعارض مصلحتهم مع مصلحة الطاعن لا يكون له محل ، هذا فضلاً عن أن المحامي ليس مفيداً بطريقة معينة في دفاعه عن موكله ، بل هو يدافع عنه حسبما يعليه عليه ضميره واجتهاده .

( نقض ١٩٤٩/١٠/١٨ الجلسة ٣٠ ص ٤٣٥ ) .

★ من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصل فيها ، أما المحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفي حق هذا الآخر في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبيديه الخصم مع وجهة نظر محاميه ، وإن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهرياً .

( نقض ١٩٦٥/٦/١٤ مع ١٦ ص ٥٧٦ ) .

★ وإذا لفتت المحكمة نظر الدفاع عند تعدد القائمين به عن المتهم الواحد إلى ما تكلم فيه أحد ممن

ترافعوا قبله لعدم تكراره ، وامتنع المحامي بعد ذلك عن اتمام مرافعته فلا يعد هذا إخلالا بالدفاع موجبا لبطلان الحكم .

( نقض ١٩٣٠/٦/١٩ المحلقة ص ١١ من ١٣٨ ) .

### المتهم آخر من يتكلم :

★ تقضى المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية بأن المتهم آخر من يتكلم . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات في اسبوع ، ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن استبعدت مستندات الطاعن المقدمة في ٥ أبريل ١٩٧٢ ومذكرته المقدمة في ٨ أبريل سنة ١٩٧١ لتقديمها بعد الميعاد وقبلت مذكرة المدعية بالحق المدني المقدمة هي الأخرى بعد الميعاد - والتي تأسر عليها في ٦ أبريل سنة ١٩٧٢ من محامي الطاعن باستلامه منها وأنه مع تمسكه بدفاعه والمستندات المقدمة منه يحتفظ لنفسه بحق الرد عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر دون أن يبدي الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعية بالحق المدني وقبلتها المحكمة ، فإن ذلك يبطل إجراءات المحاكمة لإخلاله بحقوق المتهم في الدفاع .

( نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ مع ٢٤ من ٦٧٢ ) .

★ وأنه وإن كان يجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم إلا أنه إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم ، بعد أن أبدى محاميه دفاعه سمعت المحكمة المدعى بالحق المدني ، ثم لم يدع المتهم أنه طلب إلى المحكمة أن تسمعه فرفضت ، مما يعتبر معه أنه تنازل عن حقه ولم يجد فيما أبداه المدعى بالحق المدني ، يستوجب ردا من جانبه ، فذلك لا يبطل المحاكمة .

( نقض ١٩٥١/١٢/٣١ مع ٣ من ٣١٧ ) .

★ لئن كانت المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة مرافعة النيابة العامة ، إلا أن ذلك لا يبطل المحاكمة مادام الطاعن لا يدعى في طعنه أنه طلب من المحكمة أن تسمعه بعد مرافعة النيابة فرفضت ذلك ، مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أولم يبق لديه ما يقوله في ختام المحاكمة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بدعوى البطلان أو الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٧/١٢/٥ مع ٢٨ من ١٠٤٣ ) .

## المادة ( ٢٧٦ )

يجب أن يحضر محضر ما يجرى في جلسة المحاكمة . ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكتبتها في اليوم التالي على الأكثر .

ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ما إذا كانت علنية أو سرية واسماء القضاة والكتّاب وعضو النيابة العامة الحاضر بالجلسة واسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود وأقوال الخصوم ، ويشير فيه إلى الأوراق التي تليت وسائر الإجراءات التي تمت ، وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى ، وما قضى به في المسائل الفرعية ، ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجرى في الجلسة .

## ● المبادئ القضائية :

★ الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضاً من صدوره بجلسته ١٩٧٥/٦/٩ إلا بالطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله ، فإنه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الخصوص والاستناد فيه إلى التحقيقات التي يقول إن النيابة قد أجرتها في شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن .

( نقض ١٩٧٨/٣/٣٠ مع س ٢٩ ص ٣١٥ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٥/١٦ مع س ٣٦ ص ٦٨٨ ) .

★ من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ولما كان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة إلى من تلا التقرير من أعضاء المحكمة مادام الثابت أن التقرير قد تلى فعلاً ويكون النعي على الحكم بالبطالان في هذا الخصوص في غير محله .

( نقض ١٩٧٦/٦/٦ مع س ٢٧ ص ٦٠٦ ) .

★ لما كانت المحكمة قد استندت في إطراحها ما كان الدفاع قد أثاره إلى ما ثبت لها من سلامة إبطار الشاهد الوحيد الذي ادعى رؤية الحادث واستندت أساساً إلى أقواله وإلى أنه لا يشوب إبطاره أية علة مرضية تحول دون رؤية الواقعة على بعد أربعين متراً منه مع أن الأوراق كافة خلّت مما يفيد التحقيق من سلامة إبطاره . ومدى قدرته على الرؤية على تلك المسافة لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم لا يمكن أن يرد إلى ما قد تكون المحكمة لاحظته على الشاهد المذكور عندما أدى شهادته أمامها مادام أن محضر الجلسة قد خلا من إثبات ذلك وطالما أنه من المقرر أن الحكم إنما يكمل محضر الجلسة في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق .

( نقض ١٩٧٦/١١/٢٢ مع س ٢٧ ص ٩١٥ ) .

★ من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة .

( نقض ١٩٦١/١٠/١٦ مع س ١٢ ص ٨٢٠ ) .

★ من المقرر أن لا عبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة وإنما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه . وإذا كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وأن قيد اسمه خطأ إلا أنه حضر بنفسه ومعه محاميه ثم تخلف عن الحضور بعد ذلك فصدر الحكم حضورياً اعتبارياً ببدانته . وإذا استأنف هذا الحكم وحضر أول جلسة فقد قرر بنفسه أن اسمه كان مقيداً خطأ ثم ترفع المدافع عنه وطلب أصلياً البراءة واحتياطياً استعمال الرافعة وتآجل نظر الدعوى لجلسة أخرى وفيها حضر الطاعن ومعه محاميه الذي صمم على طلباته فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، فإنه لا شبهة في أن ما جاء بمحاضر جلسات محكمة أول درجة من الخطأ في اسم الطاعن إنما كان عن سهو من كاتب الجلسة وهو لا يمس سلامة الحكم ، وكان الطاعن لم يثر أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية - وما كان له أن يثيره بعد أن سلم بوقوع الخطأ المادى - فإنه لا يقبل منه إثارة النعي على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٧٢/٥/٢١ مع س ٢٣ ص ٧٧٤ ) .

★ وإذا كان الحكم كما أثبتته القاضى بخطه في رول الجلسة يوم النطق به مطابقا لما دونه كاتب الجلسة على غلاف الدوسيه وقت صدوره فإن ما يكون قد جاء بمحضر الجلسة على خلاف ذلك لا يكون له تأثير في صحة الحكم ، إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة .

(نقض ١٩٤٧/١/٢١ المحلة من ٢٨ من ١٣ ) .

★ إذا خلا محضر الجلسة من بيان مدة الأشغال الشاقة التي قضى بها على المتهم ، وجاء في نسخة الحكم الأصلية التي وقع عليها رئيس المحكمة أنه قضى على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة فليس للمتهم أن يطلب نقض الحكم استنادا إلى هذا الخلاف ، إذ العبرة بما وقع فعلا ، ومجرد الخطأ في التحرير لا يهم .

(نقض ١٩٤٩/٥/٢ المحلة من ٣٠ من ١٠٧ ) .

★ وأن المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر ، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .. ومادام أن الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون في المحاضر قد جاء مخالفا لحقيقة الواقع ، فلا يقبل منه التمسك ببطلان الإجراءات تأسيسا على مجرد عدم التوقيع على كل صفحات الجلسات .

(نقض ١٩٥٦/٢/٧ مع ٧ من ١٤٢ ) .

★ من المقرر أن القانون لم يربط البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محاضرها والحكم ، بل إنهما يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن محضر الجلسة والحكم الابتدائي موقع عليهما من القاضى الذى أصدرهما وهو ما لا تتنازع فيه الطاعنة فإن ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(نقض ١٩٧٤/٢/٢٢ مع ٢٥ من ١٦٩ ) .

★ وليس في إغفال اسم المحامى الذى ترافع بحضور المتهم أى تأثير على صحة الإجراءات أمام المحكمة خصوصا إذا كان المتهم لم يبين وجه الضرر الذى لحقه بسبب عدم ذكر اسم محاميه في المحضر .

(نقض ١٩٤٠/٤/٨ المحلة من ٢١ من ٦ ) .

★ من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ كان عليه أن كان يهيم تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته .

(نقض ١٩٧٣/٣/١٩ مع ٢٤ من ٣٤١ ) .

(ونقض ١٩٨٢/٢/١١ مع ٣٣ من ٣٣٥ ) .

★ وأن مجرد الاضطراب في ذكر مرافعة الدفاع بمحضر الجلسة يفرض حذره ، لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع أو بمهمة المدافع عنه ، ذلك لأن الأحكام الجنائية تبني في الأصل على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة والمرافعات الشفوية التي تسمعها .

(نقض ١٩٥١/١/٦ مع ٢ من ٥٨٥ ) .

★ من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق .  
(نقض ١٩٨٢/٢/٢٣ مع ٣٣ من ٢٤٨ ) .

### المادة ( ٢٧٦ مكررا )

يحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث والخاصة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات إذا وقعت بواسطة الصحف والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في مواد الجنب وثلاثة أيام كاملة في مواد الجنائيات ، غير مواعيد مسافة الطريق .

ويجوز أن يكون الإعلان بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة .

وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف أسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة . وإذا كانت القضية محالة على محكمة الجنائيات ، يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتحديد جلسة في الميعاد المذكور .

● مضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ في ١٩٥٧/٥/٢٥ الوقائع العدد ٣٩ مكررا د .

### ● التعليق :

تخضع الجرائم المشار إليها في هذه المادة لنصوص قوانين أخرى صدرت بعد إضافة هذه المادة إلى قانون العقوبات ، فتخضع جرائم الأحداث لنصوص القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، وتخضع باقي الجرائم الواردة بالنص لأحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨١ في شأن محاكم أمن الدولة . ولم يبق منها خاضعا لاختصاص المحاكم العادية سوى جرائم الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وهي الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها ، وكذا جرائم المواد ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ عقوبات ، وجرائم قانون الأسلحة والذخائر - كل ذلك بصرف النظر عما يحدد لمحاكم أمن الدولة من اختصاص في ظل حالة الطوارئ . وتسرى أحكام هذه المادة على تلك الجرائم مع ذلك فيما لا تتعارض فيه مع تلك القوانين الخاصة .

## الفصل السابع

### في الشهود والأدلة الأخرى

#### مقدمة :

خصص هذا الفصل لبعض أحكام تفصيلية في إجراءات الإثبات -بعد أن أورد الفصل السابق أوضاع الشهود واستجوابهم في الإطار العام لإجراءات المحاكمة ، وحقوق المتهم والنيابة العامة والمدعى المدني في هذا الصدد .

وتبرز في نصوص الفصل إيجابية دور القاضي الجنائي في الإثبات ، إذ لا يترك الأمر مطلقا باهتمام الخصوم أو نقص اهتمامهم ، وإنما هو يتدخل -للأمر باستدعاء من يرى من الشهود « م ٢/٢٧٧ » ، ويأمر بتقديم أى دليل يراه « م ٢٩١ » ويلتزم بالسعى لحضور الشاهد إلى أن يتبين تعذر ذلك « م ٢٨٩ » فلا يسارع إلى الاعتماد على أقواله في التحقيقات السابقة والاكتفاء بها عن سؤاله أمام المحكمة . كما أنه عندما يتعذر تحقيق الدليل أمام المحكمة فإنه يمكن ندب قاضٍ لتحقيق ذلك الدليل فتضم نتائجهُ إلى ملف الدعوى « م ٢٩٤ » - ذلك فضلا عن إمكان تعيين خبير أو أكثر في شأن تحقيق أية مسألة فنية لازمة للإثبات .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن قرار المحكمة التي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، ويجوز للمحكمة أن تعدل عنه إذا كانت قد وضعت لديها الواقعة وكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى .  
(نقض ٢٢/٢١ ١٩٨٥ مج ٣٦ ص ٢٨) .

#### المادة ( ٢٧٧ )

يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب الخصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ، إلا في حالة التلبس بالجريمة فإنه يجوز تكليفهم في أي وقت ولو شفويا بواسطة أحد مأموري الضبط القضائي أو أحد رجال الضبط ويجوز أن يحضر الشاهد في الجلسة بغير إعلان بناء على طلب الخصوم .

وللمحكمة إلناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أي شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والإحضار إذا دعت الضرورة لذلك ولها أن تأمر بتكليفه بالحضور في جلسة أخرى .

وللمحكمة أن تسمع شهادة أي إنسان يحضر من تلقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى .



## ● التعليق :

تعطى الفقرة الثانية مثالا للدور الإيجابي للقاضي الجنائي في توجيه إجراءات الدعوى وفي تحقيق واقعتها وصولا إلى حقيقة الأمر فيها - على خلاف ما يتخذة القاضي المدني من موقف سلبي يقتصر على تحميم ما يقدم إليه من الخصوم وما يطلبون اتخاذه من إجراءات تحقيق .

## ● المبادئ القضائية :

★ لما كان تكليف شهود الإثبات بالحضور أمرا منوطا بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب سماع المجنى عليه لتغيبه في الكويت كما رفض تكليفه بتقديم الشيكين موضوع الدعوى ، وإن كان الحكم قد ذكر أن بيانات هذين الشيكين مبينة بمحضر جمع الاستدلالات إلا أنه يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد اطّلت عليهما تحققت من أنهما قد استوفيا الشروط اللازمة لاعتبار كل منهما شيكا ، ومن ثم فإنه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٩٦٩/١٢/أ مع ٢٠ من ١٣٨٤ ) .

★ من حق المحكمة أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليها إن هي أخذت بأقواله واستندت إليها في قضائها .

(نقض ١٩٥٦/٥/٤ مع ٧ من ٨٠٣ ) .

★ يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص ، فإذا هي استعملت هذا الحق فاستدعت شخصا تصادف وجوده بالجلسة ولم تطلعه اليمين ولم يعترض الطاعن على هذا الإجراء أمامها ، فلا يصح له أن يثيره أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٥١/٥/٢٩ مع ٢ من ١١٨٥ ) .

★ ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضابط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها - إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك فإذا كان المتهم وإن أشار في صدر دفاعه إلى أن وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهدا في الدعوى ، إلا أن المحكمة لم ترمبيرا لمسارية المتهم فيما أشار إليه وأطمأت إلى ما أثبتت في حضوره ، وكان للمحكمة أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعتهم من الشهود أمامها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة مادام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه ، فإن ما يصبه المتهم على الحكم من استناده إلى ما أثبتت وكيل النيابة في محضره دون سماعه لا يستند إلى أسس .

(نقض ١٩٦١/١/٩ مع ١٢ من ٥٨ ) .

★ إذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام بإجراء المعاينة نظرا إلى فقد محضرها ، فإن المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقض الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارتأته أخذا بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٦٠/١٢/٢٦ مع ١١ من ٩٤٧ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد أوردت في أسباب الحكم من أقوال شهود النفي الذين استشهد بهم في التحقيقات ما يفيد أنها لم تكن قد أتمت تكوين عقيدتها في الدعوى وأن الواقعة لم تكن قد وضحت لديها وضوحا كافيا ، بل كانت في حاجة إلى أن تستزيد من الأدلة حتى تقول كلمتها فيها ، وأنه لم يمنعها من ذلك سوى أن المتهم لم يقدّم بإعلان شهود النفي حتى تتمكن من المناقشة التي تطعن إليها ، ومع ذلك أدانت المتهم ، فإنها تكون قد حالفت القانون ، إذ للقاضي الجنائي أن يستدعي ويسمع أى شخص يرى لزوما لسماع أقواله ليكشف وجه الحق في الدعوى بقطع النظر عن إعلانه بمعرفة من يرى المصلحة في حضوره أو عدم إعلانه ، ويقطع النظر عن التمسك بطلبه أو عدم التمسك به ، ولا يؤثر في ذلك النظر ما يكون قد استلطدت إليه المحكمة من الحكم على الشهادة كما هي واردة بالتحقيقات مادامت هي قد أوردت في حكمها عن مناقشة شهود النفي ما ذكرته عن تبين الحقيقة والاطمئنان إليها مما يفيد احتمال تغيير رأيها في حالة سماعها إياهم .

( نقض ١٩٥٠/٤/٢٤ مج ١ ص ٥٣٦ ) .

### المادة ( ٢٧٨ )

ينادى على الشهود باسمائهم ، وبعد الإجابة منهم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم ، ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ، ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة إلى حين إقفال باب المرافعة ، ما لم ترخص له المحكمة بالخروج . ويجوز عند الاقتضاء أن يبعد شاهد أثناء سماع شاهد آخر ، وتوسع مواجهة الشهود بعضهم ببعض .

#### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت إليها المادة ٢٨١ من هذا القانون وإن نصت على أن « ينادى على الشهود باسمائهم وبعد الإجابة منهم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ، ومن تسمع شهادته يبقى في قاعة الجلسة إلى حين إقفال باب المرافعة » ، فإنها لا ترتب على مخالفة هذه الإجراءات بطلانا وكل ما في الأمر أن للمحكمة تقدير شهادة الشاهد المؤداة في هذه الظروف على أنه مادام الشاهد قد سمع بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه - فإن حقه في هذا الاعتراض يسقط بعدم تمسكه به في الوقت المناسب ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى البطلان لا يكون له وجه .

( نقض ١٩٧٤/٦/١٦ مج ٢٥ ص ٦٠٠ ) .

★ إذا ثبت في محضر جلسة المحاكمة أن شاهدي الإثبات حضرا واستبعدا عن قاعة الجلسة دل ذلك على أنها اقتيدا إلى الغرفة المخصصة للشهود طبقا للقانون .

( نقض ١٩٢٩/٥/١٥ المحاماة ص ٢٠ من ٤٨ ) .

### المادة ( ٢٧٩ )

إذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به ، جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال

النيلبة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً في المخالفات ولا ثلاثين جنيهاً في الجنيح ، ولا خمسين جنيهاً في الجنابات (\*) .

ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ، ولها أن تامر بالقبض عليه وإحضاره .

● الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، حيث كتبت الغرامة لا تتجاوز جنيهاً في المخالفات ، عشرة في الجنيح ، وثلاثين جنيهاً في الجنابات .

### المادة ( ٢٨٠ )

إذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية أو من تلقاء نفسه وأبدى أعذاراً مقبولة ، جاز إعفؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيلبة العامة .

وإذا لم يحضر الشاهد في المرة الثانية ، جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة ، وللمحكمة أن تامر بالقبض عليه وإحضاره في نفس الجلسة ، أو في جلسة أخرى تؤجل إليها الدعوى .

### المادة ( ٢٨١ )

للمحكمة إذا اعتذر الشاهد بأعذار مقبولة عن عدم إمكانه الحضور أن تنتقل إليه وتسمع شهادته بعد إخطار النيلبة العامة وبالقى الخصوم .

وللخصوم أن يحضروا بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم ، وأن يوجهوا للشاهد الأسئلة التي يرون لزوم توجيهها إليه .

● حضور الوكيل عن المتهم لا يتقيد في هذه الحالة بقيود المادة ٢٣٧ .

### المادة ( ٢٨٢ )

إذا لم يحضر الشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم في الدعوى جاز له الطعن في حكم الغرامة بالطرق المعتادة .

### المادة ( ٢٨٣ )

يجب على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يميناً قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق .

ويجوز سماع الشهود الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال .

### ● المبادئ القضاية :

★ استحلاف الشاهد - عملاً بالمادة ٢٨٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية - هو من الضمانات التي شرعت فيها شرعت لمصلحة المتهم ، لما في الحلف من تذكير الشاهد بالآله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه إن هو قرر غير الحق ، ولما هو مظهر من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلي الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته . إلا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين إليهم لكونهم غير أهل لذلك ، إما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة والمحرمون من أداء الشهادة بيمين كالمحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة فإنهم لا يسمعون طبقاً للبند « ثالثاً » من المادة ٢٥ من قانون العقوبات إلا على سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية .

( نقض ١٩٦١/٤/١٧ مج س ١٢ ص ٤٤٢ ) .

★ مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمع بغير يمين ، يوحى بأنه يرى بأن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ، ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق .

★ العبرة في سن الشاهد في صدد حلفه اليمين هي بسنه وقت أداء الشهادة .

( نقض ١٩٨٥/٢/١٨ مج س ٣٦ ص ٢٦٤ ) .

★ إنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد لغة هو من أطلع على الشيء وعينه ، والشهادة اسم من المشاهدة وهي الإطلاع على الشيء عياناً ، وقد اعتبر القانون - في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية - الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن حلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وصفه أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة .

( نقض ١٩٦٨/١٠/٢١ مج س ١٩ ص ٨٤١ ) .

★ لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، فإنه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه كشاهد في الدعوى بحجة أن سؤاله كان بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال ، مادام أن الطاعن لا يمارى في قدرة المجنى عليه على التمييز وتحمل الشهادة . إذ أن عدم حلفه اليمين لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها أنها شهادة .

( نقض ١٩٨٥/٢/١٨ مج س ٣٦ ص ٢٦٤ ) .

★ ولا يعتبر خطأ جوهرياً في الإجراءات سماع شاهد على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين بسبب ريبة في نفس المحكمة نحو الشاهد .

( نقض ١٩٦٨/١١/١٥ المحاماة ص ٩ ص ١٧ ) .

★ الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة هو في الواقع من الأمر عقوبة معناها الظاهر الترهين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقصي الأهلية طوال مدة العقوبة وبانقضائها تعود إلى هؤلاء جدارتهم للشهادة بيمين ، فهي ليست حرماناً من حق أو ميزة مادام الملاحظ في أداء الشهادة أمام المحاكم ورعاية صالح العدالة . فإذا حلف هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان من أدائه فلا بطلان وتظل هذه الشهادة في حقيقتها وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي ، إذ لا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين حملاً للشاهد على قول الصدق .

(نقض ١٩٦٥/٦/٢٢ مع ١٦ ص ٦١٨ ) .

★ إذا كان الثابت من الحكم أن الشاهد لم يحكم عليه بعقوبة جنائية ، وإنما حكم بحبسه في جنائية ، فإن المادة ٢٥ من قانون العقوبات لا ينطبق حكمها عليه .

(نقض ١٩٥٨/١١/٣ مع ٩ ص ٨٧٤ ) .

★ ولا يعتبر خطأ جوهرياً في الإجراءات سماع شاهد على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين بسبب ريبة في نفس المحكمة نحو الشاهد .

(نقض ١٩٢٨/١١/١٥ المحلّة ص ٩ ص ١٧ ) .

★ والتجاء محكمة الجنائيات عملاً بالسلطة المخولة لها إلى سؤال أحد الشهود على سبيل الاستدلال دون تحليفه اليمين لوجوده بقاعة الجلسة قبل سؤاله ولوقوفه على ما داربها لا يعد وجهاً من أوجه بطلان الإجراءات المؤدية للنقض .

(نقض ١٩٦٩/٥/٤ المجموعة الرسمية ص ٢٨ ص ١١٧ ) .

★ ولما كانت المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت محكمة الجنائيات فصل اللجنة عن الجنائية إذا ما رأت أن لا ارتباط بينهما . وكان لا مانع في القانون من سماع المتهمين في اللجنة كشهود في الجنائية وتحليفهم اليمين ماداموا ليسوا مقدمين للمحاكمة في ذات الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٥٤/٥/٢٤ مع ٥ ص ٦٩٩ ) .

★ وإن ما أوجبه القانون هو أن يحلف الشاهد اليمين قبل تأدية شهادته ، فمتى حلف اليمين كان كل ما يقرره في الدعوى صادراً تحت سلطان هذا اليمين ولو كانت الشهادة مؤداة على أكثر من مرة في القضية التي دعي للشهادة فيها . وإن فلا يعيب الحكم أن تعيد المحكمة سؤال الشاهد في الجلسة ذاتها بغير أن تحلفه اليمين مرة أخرى .

(نقض ١٩٤٨/٥/١٧ المحلّة ص ٢٩ ص ٥٣٣ ) .

★ ومتى كان الثابت أن الشاهد حلف اليمين ، فإن الإجراء يكون صحيحاً ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الشاهد أثناء الحلف قد وضع يده على المصحف ، فإن ذلك لا يعد أن يكون تزييداً في طريقة الحلف .

(نقض ١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ص ٥٨٢ ) .

★ وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المجنى عليهم شهدا بأنهما رآيا المتهمين بالسرقة منهما وعرفاهم ، فطلب المتهمون الحلف على الإنجيل ، فعرضت المحكمة ذلك عليهما فحلفا بأنهم تأكدوا من أنهم هم الذين ارتكبوا الحادث ، ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا يقبل تخطئة المحكمة في هذا الإجراء الذي تم بناء على طلبهم . كذلك لا يقبل الاعتراض منهم على صيغة الحلف بمقولة أنها لم ترد على الرؤية والتحقق ،

بل هي منصرفة إلى مجرد التاكيد الذي قد يكون عن طريق السماع أو نحوه ، وذلك مادام الثابت أن الحلف إنما طلب لتأكيد ما قرره المجنى عليه عن الرؤية فعلاً .

( نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد للقانونية جـ ٧ ص ٧٠٢ ) .

### المادة ( ٢٨٤ )

إذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يجيز له القانون فيها ذلك حكم عليه في مواد المخالفات على بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات ، وفي مواد الجنح والجنائيات بغرامة لا تزيد على مئتي جنيه .

و إذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة يعفى من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها .

● الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ حيث كانت تنص على الحبس أو غرامة لا تزيد على جنيه في المخالفات ، والحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر أو غرامة لا تزيد على ستين جنيه في الجنح والجنائيات .

### ● المبادئ القضائية :

★ لما كان شاهد النفي الذي امتنع عن أداء اليمين ليس من بين الأشخاص الذين قضى الشارع بعدم تحميلهم اليمين ولا تملك المحكمة أن تجبر الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك وكل مالها - طبقاً للمادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية - أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه بل قبل إقفال باب المرافعة . وكان الطاعن وقد وضع قدره حسب تصوره واعتقاده في يد شاهده ، فهو وحده الذي كان يستطيع تكيف موقفه من شهادة هذا الشاهد مقدراً احتمالاتها بعد أن تكشف نية بالامتناع عن أداء اليمين ، وكان له أن يفصح للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين راضياً بقسمة منها . ولما كان الطاعن لم يتمسك بسماع أقوال شاهدة على سبيل الاستدلال ، وكان الإجراء الذي اتخذته المحكمة برفضها الاستماع إلى شهادته بغير يمين قد تم في حضور الدفاع والطاعن الذي سكت عن الاعتراض عليه وبذلك يسقط حقه في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق - ولا يقدح في هذا أن تكون المحكمة قد أصدرت قراراً برفض سماع الشاهد المذكور إذ أن هذا القرار لا يعدو أن يكون من الإجراءات التنظيمية لسير المحاكمة التي لا تقيد المحكمة ولا يتفلق به الباب - على الطاعن .

( نقض ١٩٦٥/٣/١ مع ١٠٠ ص ١٨٧ )

★ إن سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفائتها كدليل في الدعوى .

( نقض ١٩٧٩/١/٢٢ المحلقة من ٣٠ ص ١٤٢ ) .

### المادة ( ٢٨٥ )

لا يجوز رد الشهود لأي سبب من الأسباب .

## ● التعليق :

تشير بعض أحكام النقض إلى المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية باعتبار أن المادة ٢٨٧ أ ج تحيل إليها ، وتذكر أن تلك المادة تجيز رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهزم أولحادثة أو مرض أو لى سبب آخر . غير أن الإشارة إلى ذلك في تلك الأحكام لا يعنى جواز رد الشاهد في المواد الجنائية في مثل تلك الأحوال ، وإنما تنتهى تلك الإشارة إلى أن القدرة على التمييز أمر يتعين على المحكمة التحقق منه إذا قامت منازعة جدية بشأنه .

## ● المبادئ القضائية :

★ الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فهي تقتضى بداهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية - والتي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية - رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهزم أولحادثة أو مرض أو لى سبب آخر - مما مقتضاه أن يتعين على محكمة الموضوع إن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغاً إلى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندها . ولما كان القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والتمييز معا وإنما تتوافر يفقد أحدهما . وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليها بأنها مصابة بما يفقدها القدرة على التمييز وقدم تقريراً طبياً استشارياً يظاها هذا الدفاع . وقعدت المحكمة عن تقدير قدرتها على التمييز أو بحث خصائص إرادتها وإدراكها العام استيثاقاً من تكامل أهليتها لأداء الشهادة ، وعولت في نفس الوقت على شهادتها في قضائها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرتها على الإدلاء بشهادتها بتعقل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧٩/٤/٢٠ ص ٤٦٦ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١١/٢٧ ص ٣٦ ) .

★ والمجنى عليه في الدعوى لا يعتبر خصماً للمتهم ، بل خصم المتهم في الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية . وإن فللمحكمة أن تسمع المجنى عليه في الدعوى كشاهد على المتهم .

( نقض ١٩٥١/٣/١٢ ص ٢ ) .

★ إن الأخذ بأقوال شاهد ولو كان قريباً للمجنى عليه أمر موكل إلى اطمئنان محكمة الموضوع لصحة ما شهد به .

( نقض ١٩٥٥/٥/٣١ ص ٦ ) .

## المادة ( ٢٨٦ )

يجوز أن يمتنع عن الشهادة ضد المتهم اصوله وفروعه والقرابه واصهاره إلى الدرجة الثانية

وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية ، وذلك ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو على أحد اقربيه أو اصدقاءه الأقربين أو إذا كان هو المبلغ عنها ، أو لم تكن هناك أدلة إثبات أخرى .

### ● المبادئ القضائية :

★ مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي راها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له ، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك ، وأما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات - المادة ٦٧ من قانون الإثبات الحالي - فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يفشى بغير رضاء الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضاءها إلا في حالة رفع الدعوى من أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر .  
(نقض ١٩٧٨/٢/٦ مع ٢٩ من ١٣٦ ) .

### المادة ( ٢٨٧ )

تسرى ائام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات لمنع الشاهد عن أداء الشهادة أو لإعفائه من أدائها .

### ● نصوص للمقارنة :

● تضمن قانون الإثبات الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ القواعد المشار إليها في هذه المادة بعد أن استبعدت من قانون المرافعات ، وقد نقلت نصوص المواد ٢٠٦ - ٢٠٩ من قانون المرافعات السابق إلى المواد ٦٥ - ٦٧ من قانون الإثبات ، وتجرى نصوصها كالاتي :

مادة ٦٥ - الموظفون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل إلى علمهم في أثناء قيامهم به من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني ولم تاذن السلطة المختصة في إذاعتها ومع ذلك فلهذه السلطة أن تاذن لهم في الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم .

مادة ٦٦ - لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم من طريق مهنته أو صنعتهم بواقعة أو بمعلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مقصوداً به ارتكاب جنائية أو جنحة .

ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين أن يؤدوا الشهادة على تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرها إليهم على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة .

مادة ٦٧ - لا يجوز لأحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما أبلغه إليه أثناء الزوجية ولو بعد انفصالها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن قانون المرافعات يجيز للمأموري الضبطية القضائية عدم الإقضاء بمصدر علمهم بتوضيحات متعلقة بجريمة ، وإذا فلا جناح على الضابط الذي أجرى التفتيش إن هو امتنع عن الإقضاء باسم المرشد الذي كلفه شراء الحشيش من المتهم تمهيداً لإجراء التفتيش وفي هذه الحالة تكون شهادة رجل الضبطية القضائية عما قام به الشخص الآخر محل تقدير من المحكمة ، فإذا هي عولت على شهادة الضابط وأخذت



بها فيما قام به المرشد لأنه هو الذى ناطبه هذا الشراء بقطعة نفوذ قضية فقام بتنفيذ ذلك ثم عثر الضابط على قطعة النفوذ مع المتهم عند تفتيشه ، فلا تكون محكمة الموضوع قد أخطأت في شيء .  
( نقض ١٦/١٢/١٩٤٠ المجموعة الرسمية س ٤٢ ص ٢١٢ ) .

★ ظهور شخصية المرشد السرى للمطعون ضده لا يلزم عنه بالضرورة إظهار شخصيته للغير ولا يمنع الضابط - الذى اختار هذا المرشد لمعاونته - من الحرص على إخفاء اسمه .  
( نقض ١٦/١/١٩٧٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ص ٣٩ ) .

★ الأصل في أداء الشهادة أمام القضاء عند استجماع شرائطها أنه واجب يقتضيه الوصول إلى تعريف وجه الحق في المنازعات وفي ثبوت الاتهام أو نفيه . ولا يعفى الشاهد من الإدلاء بكل ما يعلم ولا يكتم منه إلا في الأحوال الخاصة التى بينها القانون ومنها حظر الشاهد إفشاء سر من أسرار المهنة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ما لم يطلب من أسريه إفشاءه ، فيجب على الشاهد عندئذ أداء الشهادة عملاً بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التى يدل نصها على أن تحريم الشهادة في هذه الحالة ليس تحريماً مطلقاً ... لما كان ذلك وكان الشارع عند وضع المادة ٢١٠ من قانون العقوبات لم يعم حكماً ، بل أنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل وغيرهم ، وعين الأحوال التى حرم عليهم فيها إفشاء الأسرار التى يضطر صاحبها أن يؤتمنهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضى هذا الإطلاع وهم في سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور ، فإنه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعدي حكمه إلى من عدا المذكورين في النص كالخدم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم ، فهو لا يضطر مخدومهم إلى اطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .  
( نقض ١٩٤٣/٧/٢ مع ٤ ص ١٠٦٤ ) .

★ إن ما يثيره الطاعن يدعى خطأ استناد الحكم لأقوال ... على والده وأقوال ... على مطلقاً ... لأن ذلك منهى عنه بنص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية - مردود بأن مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التى رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له ، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك ، وأما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات - والمادة ٦٧ من قانون الإثبات الحالى - فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يفشى بغير رضا الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضائها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر ، وإذا كان البين من الرجوع إلى المفردات - التى أقرت المحكمة بضمها - أن هذين الشاهدين لم يطلب إغفاهما من الشهادة أو اعترضا على أدائها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنهما إنما شهدا بما وقع عليه بصرهما أو اتصل بسمعهما بإبان الحادث ، فإن شهادتهما تكون بمعنى عن البطالان ويصح في القانون استناد الحكم إلى أقوالهما .  
( نقض ١٦/٢/١٩٧٨ مع ٢٩ ص ١٣٦ ) .

★ وأن المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات حين نصت على عدم وجوب إفشاء أحد الزوجين ما بلغه به أثناء الزوجية قد دلت على جواز الاستشهاد بأقواله لأن عبارة النص لا تقيد أكثر من إعفاء الشاهد من الإدلاء بالشهادة على السر الذى أودعه .  
( نقض ١٦/١/١٩٤٩ المصنف س ٣٠ ص ١٦ ) .

## المادة ( ٢٨٨ )

يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف اليمين

### ● المبادئ القضائية :

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يطلب أحد من الطاعنين أو المدعين بالحقوق المدنية من المحكمة بسماع أى من هؤلاء الآخرين ، ولم ترهى ذلك ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعنون من بطلان الإجراءات لإغفال المحكمة إعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب سماع المدعين بالحقوق المدنية كشهود بعد حلف اليمين ولا يعيب الحكم عزوفه عن سماع أقوالهم وتعويله فى قضائه على ما تضمنته التحقيقات .  
(نقض ١٩٧٨/٢/٦ مج ٢٩ ص ١٣٦) .

★ إن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة استمعت لأقوال المدعية بالحقوق المدنية كشاهدة فى الدعوى ( فى حين أنها لا تسأل أصلاً إلا على سبيل الاستدلال ) مردود بأن المدعى بالحقوق المدنية - طبقاً لما تنقضى به المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .  
(نقض ١٩٧٣/١/٢٢ مج ٢٤ ص ٩٠) .

★ متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدنى بدون حلف يمين فى حضور محامى المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فإن حقه فى الدفع ببطلان شهادة المدعى المدنى يسقط طبقاً لنص المادة ٣٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .  
(نقض ١٩٥٧/٤/١ مج ٨ ص ٣٢٢) .

## المادة ( ٢٨٩ )

للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التى أبديت فى التحقيق الابتدائى ، أو فى محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

● معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

### ● نص المادة قبل التعديل :

للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التى أبديت فى التحقيق الابتدائى أو فى محضر جمع الاستدلالات أو أمام المنبر إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب .

### ● التعليق :

عبارة « أوقبل المتهم أو المدافع عنه ذلك » مضافة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وكان مجرد قبوله التلاوة دون أن يكون سماع الشهادة متعذراً - سببا لبطلان الحكم في قضاء النقض السابق على صدور ذلك القانون - ( انظر على سبيل المثال : نقض ١٩٥٦/١٢/٣ . مج ٧ ص ١٢٢٦ ) .

هذا وأن الصيغة الجوازية التي ورد بها النص تجعل التلاوة من إطلاقا المحكمة فلا يترتب على إغفالها البطلان .

وإنما يترتب البطلان على إغفال طلب المتهم حضور الشاهد إذا لم يكن حضوره متعذراً . ذلك أن قضاء النقض قد استقر على أن التلاوة ليست هي التي تتحقق بها شفوية المرافعة ، وإنما يكفي أن تكون أقوال الشاهد واردة في التحقيقات المطروحة تحت نظر الدفاع بالجلسة ( انظر مقدمة الفصل السابق والمبادئ القضائية الواردة تحتها ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن تلاوة أقوال الشاهد هي من الإجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تعذر سماعه لأي سبب من الأسباب وليست من الإجراءات التي أوجب عليها اتباعها ولا يترتب على مخالفتها البطلان .  
( نقض ١٩٥٩/١/٥ مج ١٠ ص ١ ) .

★ لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع المقدم ... قد توفي إلى رحمة الله وبات سماع شهادته متعذراً فلا على المحكمة إن هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة ، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الغائب هي من الإجازات ولا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .  
( نقض ١٩٨١/١/٢٦ مج ٣٢ ص ٧٩ ) .

★ للمحكمة وفقاً لنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الاستفتاء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . وإذا كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أي منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود ، فإنه يعد نازلاً عن سماعهم .  
( نقض ١٩٦٩/١/٢٠ مج ٢٠ ص ٢٨ ) .

★ ومجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد أن سماعه أصبح متعذراً .  
( نقض ١٩٥٦/١/١٦ مج ٧ ص ٦١ ) .

★ يخول نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، لما كان هذا ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي

لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، وكان الطاعن - يعتبر متنازلاً عن سماع شهادتي نفيه أمام الدرجة الأولى ، وعن سماع الشاهد الثاني منهما أمام الدرجة الثانية ، وذلك بتصرفه ومحاميه بما يدل على ذلك مما ثبت بمحاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضي . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .  
(نقض ١٣١٣/١٢/١٩٧٩ مع ٣٠ من ١٩٣٢ ) .

★ إذا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين استغنى عن سماع أقوال شاهد الإثبات وأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت فإن ذلك لا يحول دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال التي أدلى بها الشاهد في التحقيقات وليس للطاعن أن ينعى على المحكمة أنها لم تناقش الشاهد أو تواجهه بدفاع الطاعن .  
(نقض ١٣٠٧/١٢/١٩٧٢ مع ٢٣ من ١٣٠٧ ) .

### المادة ( ٢٩٠ )

إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر الواقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة .  
وكذلك الحال إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة جاز أن يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بالواقعة موضوع الشهادة .  
(نقض ١٩٥٢/١/١٠ مع ٣ من ١٠٨٩ ) .

★ إذا كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تلاوة أقوال أحد من الشهود غير من سمعته كما لم يطلب تلاوة أقوال الشاهد الذي قال أمامها أنه لا يذكر الواقعة وأحال إلى أقوال المدونة في التحقيق بشأنها ، فلا يقبل من المتهم أن يعترض على الحكم لعدم تلاوة المحكمة هذه الأقوال ، فإن المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الوقائع ، فإنها لم توجب هذه التلاوة ، بل جعلت الأمر فيها جوازياً .

(نقض ١٩٥٣/١/٢٦ مع ٤ من ٤١٨ ) .

(ونقض ١٩٨٣/١/٢٤ مع ٣٤ من ١٤٧ ) .

### المادة ( ٢٩١ )

للمحكمة أن تقرر ولو من تلقاء نفسها إلغاء نظر الدعوى بتقديم أى دليل تراه لازماً لظهور الحقيقة .

## المادة ( ٢٩٢ )

للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر في الدعوى .

### ● التعليق :

#### تعيين الخبراء :

يلزم الاستعانة بخبير عندما تعرض في مجال الإثبات مسألة فنية لا يمكن حسمها بالمعلومات الميسرة للقاضي ، أو تلزم لإثبات الحالة في شأنها مهارة فنية خاصة لا تتوافر له كذلك .

وتندب المحكمة خبيرا أو أكثر دون تقييد بعدد معين - حسبما يقتضيه الأمر المطلوب تحقيقه . ويعملون مجتمعين أو يجرأ العمل بينهم أو يقدمون تقارير منفردة عن ذات الموضوع حسبما يترأى للمحكمة وحسبما تحدده في أمرها الصادر بتعيينهم .

ونظرا لأن الإجراءات الجنائية لا تعرف أسلوب إصدار أحكام خاصة بالإثبات مما تسير عليه الإجراءات المدنية ، فإن المحكمة تصدر أمرا بتعيين الخبير وتحدد فيه المهمة التي توكلها إليه . ويمكن أن تكلف المدعى المدني بدفع أمانة إذا كان الندب بناء على طلبه .

ولم تحدد نصوص هذا الفصل قواعد الندب لأداء الخبرة أو قواعد أداء الخبير لمهمته . وجرى قضاء النقض في ذلك على أن الإجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن بصدد التحقيق الابتدائي « في المواد ٨٥ - ٨٩ » تسرى على الخبراء في التحقيق النهائي . وعلى ذلك يخضع تعيينهم وأداؤهم للمهام التي توكل إليهم - لذات القواعد فيما يتعلق بحضور القاضي عمل الخبير أو تحديده مهمة كتابة ، مع جواز أداء الخبير مهمته دائما بغير حضور الخصوم « م ٨٥ » ، وحلف الخبير لليمين وتقديم التقارير كتابة « م ٨٦ » ، وتقديم التقارير في الموعد الذي يحدده القاضي وإلا جاز استبدال الخبير « م ٨٧ » ، وجواز استعانة المتهم بخبير استشاري « م ٨٨ » ، وجواز رد الخبير وإجراءات الرد « م ٨٩ » .

#### مدى التزام المحكمة بندب خبير ، والتزامها بتقريره :

القاعدة أن المحكمة هي الخبير الأعلى في الدعوى ، ولذلك فإن لها أن تقر مبدئيا ما إذا كان الأمر يقتضي ندب خبير ، ثم إن لها أن تأخذ في النهاية براهي أو لا تأخذ به ، أو تعين خبيرا آخر ، وأن تأخذ براهي خبير دون الآخر .

والمحكمة تجرى كل ذلك بمسئوليتها عن سلامة تطبيق القانون وسلامة الاستدلال فيما تنتهي إليه من نتائج ، ومع التقيد في هذا الصدد بالقواعد الأساسية التي أرساها قضاء النقض - بشأن المسائل الفنية البحتة التي تخرج عن المعلومات العامة التي يأخذ بها القاضي دون بيان لمصدر علمه بها إذ يتعين في مثل هذه المسائل الاستناد إلى مرجع ثابت واضح الدلالة - إذا لم تعين المحكمة خبيراً لإبداء الرأي ، وكذلك إذا كان الأمر يحتاج إلى خبرة عملية في إثبات الحالة أو في استخدام أجهزة خاصة فلا تملك المحكمة إجراء ذلك بنفسها ويتعين الاستعانة فيه بخبير .

أما الأخذ بالرأي الذي يبيده الخبير فلا يقتضى من المحكمة إلا إبداء قبولها له دون تسبیب كما لا يقتضى ترجيح رأي خبير على آخر إلا اطمئنان المحكمة له ، كذلك يكون للمحكمة بالاستعانة بما يثبت لها من بين وقائع الدعوى - أن تجزم فيما لم يجزم فيه الخبير أو رجحه مجرد ترجيح ، ولكنها لا تملك مخالفته في رأيه الفني إلا بأسانيد فنية لها مصادرهما الثابتة على نحو ما تقدم .

### ● المبادئ القضائية :

#### ندب الخبير وإجراءاته بوجه عام :

★ من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم بإيجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأي فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل التأجيل لاتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء .  
( نقض ١٩٧٨/١٠/٣٠ مع ج ٢٩ ص ٧٥٧ ) .

★ إن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها ، تفصل فيه على الوجه الذي ترتهاح إليه ، على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها ، وهي في سبيل تكوين عقيدتها ، غير ملزمة باتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير ، متى كان الأمر ثابتاً لديها للاعتبارات السانعة التي أخذت بها . وإذا كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وانتهت في حكمها المطعون فيه ، إلى أنه ثبت لها من الإطلاع على ذلك السند ، أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف في المراد بين بصمة الأصبع وبصمة الختم ، وأنه إزاء إقرار الطاعة بصحة بصمتها على الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها ، فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال ، فإن ما ذهب إليه المحكمة يدخل ضمن حقاها في فحص الدليل وتقديره ، مما تستقل به ولا معقب عليها فيه .  
( نقض ١٩٧٠/١٠/٤ مع ج ٢١ ص ٩٤٢ ) .

★ وأن قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادتين ٨٥ ، ٨٩ على ندب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق وردهم بمعرفة الخصوم وطلب هؤلاء ندب خبراء استشاريين ونظم الإجراءات التي يسير على الخبراء في أداء مأموريتهم ، فنص على وجوب حضور قاضي التحقيق وقت العمل وملاحظته ما لم يقتض الأمر القيام بالمأمورية بدون حضوره ، وأجاز أن يؤدي الخبر مأموريته في جميع الأحوال بدون حضور الخصوم ، كما نص في المادتين ٢٩٢ ، ٢٩٣ من القانون المشار إليه على حق المحكمة في أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وأن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة دون أن يشفع ذلك بوضع إجراءات تنظم الندب بمعرفة محكمة الموضوع ، ووضع ضوابط يراعيها الخبراء في أداء مأموريتهم ، وسكوت الشارع في هذا الباب عن ذلك يشير إلى اكتفائه بما وضعه عنها من تقنين من قبل ، وأنه لا يرى تعديلا أو إضافة إليها وخصوصا وقد أشار إلى التقارير المقدمة في التحقيق الابتدائي وأجاز للمحكمة أن تستكمل ما بها من نقص بإعلان الخبراء لتقديم إيضاحات عنها بالجلسة .

( نقض ١٩٥٤/١١/١ مع ٦ ص ١٣٦ ) .

★ أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يمينا أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة كما أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك - وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز للمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفويا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط في مواد الجرح والخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبر المقدم في الدعوى ولولم يحلف مقدمة يمينا قبل مباشرة المأمورية ، على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة - لما كان ذلك - وكان الثابت بالأوراق أن عضو النيابة قد ندب الخبر الهندسي لفحص المصعد ليبيان مدى صلاحيته للعمل وما إذا كان به خلل أو أعطال فنية وبالأدوات بابيه الكائن بالدور الثالث من المبنى الذي وقع به الحادث وما إذا كان من الممكن حصول الواقعة بالصورة الواردة بالتحقيقات ، فإنه غير لازم طبقا لمؤدى نص الفقرة الثانية من المادة رقم ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية حضوره أثناء مباشرة الخبر لمهمته مادام أن الأمر قد اقتضى إثباتا للحالة القيام بفحوص وتجارب فنية .

( نقض ١٩٧٥/٤/١٣ مع ٢٦ ص ٣٢٣ ) . ( ونقض ١٩٨٥/١/٢٤ مع ٣٦ ص ١١٧ ) .

★ للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب أخصائي ثم أقر رأيه وتبناه ، وأبدى رأيه في الحادث على ضوءه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الطبيب الأخصائي لم يحلف اليمين .

( نقض ١٩٦٢/١١/٢٦ مع ١٣ ص ٧٧٥ ) .

★ وإذا طلب المتهم انتقال المحكمة لمعينة مكان الجناية لإثبات بطلان الاتهام فبدلا من انتقالها انتدبت خبيرا وحددت له مأموريته ، فليس في ذلك أى بطلان ولا تنازل عن ولاية القضاء ، لأن للمحكمة الحق قانونا في ندب أى خبر لإيضاح نقطة فنية معينة .

( نقض ١٩٣٦/٤/٢٠ المحلقة من ١٧ رقم ٢٤ ص ٤٦ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق الدليل الذى عهدت إلى الخير بتحقيقه ، فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التى دعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق ، وذلك بقض النظر عن مسلك المتهمين فى صدد هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا مشيئة المتهمين فى الدعوى ، فإذا هى استفتت عن الدليل بحجة أن المتهمين لم يصروا على تنفيذ المأمورية دون أن تبين الأسباب التى تدل على أن الدعوى فى ذاتها أصبحت غير مقترة إلى هذا الدليل ، فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .  
( نقض ١٩٤٥/١١/٥ المجموعة الرسمية س ٤٧ رقم ١١ ص ١٨ ) .

#### مدى التزام المحكمة بنقد خبر :

★ الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . إلا أن هذا مشروط بأن المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .  
( نقض ١٩٧٨/٤/٩ مع س ٢٩ ص ٣٨٨ ) .

★ إذا كان الحكم - فى جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار - حين رد على طلب الطاعن ندب خبر هندسى للتحقيق من سلامة العقار قال « إن إجابة الطلب غير مقبولة قانونا لأنه بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة ألزم القانون من تعلق به بتنفيذه » فإن هذا الذى قاله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ، لأنه فضلا عما ينطوى عليه من الإخلال بحق الدفاع فإن فيه تعطيلًا لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها فى تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بهال .  
( نقض ١٩٥٩/١/٢٠ مع س ١٠ ص ٦٥ ) .

★ وإذا كان الدفاع عن المتهم بتزوير محررات عرقية قد تمسك فى دفاعه بتعيين خبر لتحقيق التزوير المدعى ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تستجيب إلى هذا الطلب أو ترد عليه بما يبرر عدم إجابته ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها . ولا يفنى عن ذلك قولها أن المحكمة رأت بنفسها أن العبارات المزورة لا تطابق أوراق المضاهاة .  
( نقض ١٩٤٨/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ص ٥٦٠ ) .

★ لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن حول قدرة المجنى عليه على الجرى والتلق عقب إصابته بالمذئذوف النارى الذى مرق القلب يعد دفاعا جوهريا فى صورة الدعوى ومؤثرا فى مصيرها إذ قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وذلك عن طريق المختص وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل فإنها تكن قد أحلت نفسها محل الخير الفنى فى مسألة فنية ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخير الفنى واستند فى الوقت نفسه إلى أقوال شاهدى الإثبات التى يعارضها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، فضلا عما شاب من قصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .  
( نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ مع س ٢٧ ص ٩٩١ ) .



★ متى كان ما أثاره المدافع عن الطاعنين من دلالة حالة التيسر الرمي على حدوث الوفاة قبل الوقت الذي أثبت فيه ضابط المباحث بمحضرة سؤاله للمجنى عليه ، إنما يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى - المستند من أقوال هذا الضابط ومحضرة - وأنه دفاع قد يبنى عليه لوصح تغيير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة - وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة ، باعتبارها من المسائل الفنية البحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها - عن طريق المختص فنياً - بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، أما وهي لم تفعل ورفضت طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الصدد بحجة أن ما جاء بتقريره - من مضي مدة أقل من يوم على الوفاة - يتلأم مع إخطار المستشفى بإحضار المجنى عليه إليها متوفياً ومع محضر ضابط المباحث المتضمن سؤاله للمجنى عليه شفويًا ، في حين أن إخطار المستشفى لا يغني عما هو مطلوب من تحديد وقت الوفاة وأن ما تضمنه محضر الضابط من سؤاله للمجنى عليه إنما هو بذاته الأمر المراد نفى حصوله عن طريق تلك المناقشة ، ومن ثم يكون ما جاء بحكمها في هذا الخصوص من قبيل المصادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه ، فإن الحكم - فوق إخلاله بحق الدفاع - يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

(نقض ١٩٧٨/١٢/٢٨ مع س ٢٩ ص ٩٨٠ ) .

★ لما كان الدفاع الذي أثاره الطاعنان في الدعوى المطروحة من تعارض الوقت الذي حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيسر الرمي يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستند من أقوال شاهدي الإثبات وهو دفاع يبنى عليه لوصح تغيير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة - وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً ، أما وهي لم تفعل وأعرضت عن طلب المدافع عن الطاعنين الاستعانة برأي كبير الأطباء الشرعيين مستدلة على ما انتهت إليه برأى قننى من عندها فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٩٧٥/١١/١٧ مع س ٢٦ ص ٧١٢ ) .

★ من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحتة كان عليها أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، وكانت المحكمة قد ذهبت إلى أن مرض الطاعن بالشلل النصفي الأيمن وتصلب الشرايين لا يحول بينه وبين حمل زجاجة فارغة والاعتداء بها على المجنى عليهما ومقارفة الجريمتين اللتين دانت بهما على الوجه الذي خلصت إليه في بيانها لواقعة الدعوى ، ودون أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً ، فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية ، ويكون حكمها المطعون فيه معيباً مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٩ مع س ٢٥ ص ٨٤٩ ) .

★ متى كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعنين اقتصر على تجريح شهادة أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى ليلاً ، ولم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق ما في هذا الشأن ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع وأورد ما يسوغ به إطراره - وهو في هذا الخصوص دفاع موضوعي متعلق بواقعة يمكن إدراكها بالحص بغير ما حاجة للجوء إلى ذوى الخبرة بشأنها ، فلا تثير على المحكمة إن هي عولت في إثبات ما نفتت به في خصوصها على أقوال الشهود ، وخاصة أن الطاعنين قد سكتا عن طلب إجراء أى تحقيق فيها .

(نقض ١٩٦٦/١٠/١٧ مع س ١٧ ص ٩٧١ ) .

★ من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهي لا تلزم بالانجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(نقض ١٩٨٢/١/١٩ مع س ٣٣ من ٣٧ ) .

(ونقض ١٩٧٥/٣/٣ مع س ٢٦ من ٢٠٧ ) .

(ونقض ١٩٨٠/٢/١١ مع س ٣١ من ٤١ ) .

★ من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فإن لم تفعل إلخ كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بيانا كافيا وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع اندعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه فإذا هي لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع مما يبطله .

(نقض ١٩٧٧/٥/٢٢ مع س ٢٨ من ٦٤٢ ) .

(ونقض ١٩٨٥/٥/٩ مع س ٣٦ من ٦٣١ ) .

★ من المقرر أن المرض العقل الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتندعم به المسؤولية قانوناً على ما تلقي به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والاختيار أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية وكان المستفاد من دفاع الطاعنة الأولى أمام المحكمة هو أنها ارتكبت الجريمةين المنسوبتين إليها تحت تأثير ما كانت تعانيه من حالة نفسية نتيجة إصابتها بالشلل . ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعنة النفسى - برفض صحته - لا يؤثر على سلامة عقلها وصحة إدراكها وتتوافر معه المسؤولية الجنائية عن الفعل الذي وقع منها يكون صحيحا في القانون إذ أن المحكمة غير ملزمة بندب خبير فنى في الدعوى تحديدا لدى تأثير مرض الطاعنة على مسؤوليتها الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى .

(نقض ١٩٨٥/٥/٩ مع س ٣٦ من ٦٣١ ) .

★ الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجدى في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذي يستقيم به قضاؤه فإنه يكون معيبا متعينا نقضه .

(نقض ١٩٦٠/٣/١٤ مع س ١١ من ٢٣١ ) .

★ من المقرر أن المرجع في مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة إنما هو للتحليل دون الإشراف النظرى .

(نقض ١٩٧٤/٣/١٨ مع س ٢٥ من ٣٠٧ ) .

★ لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل العينة المحفوظة لديه واستأنف الحكم الابتدائى الصلابة بإدائته ، فطلب المدافع عنه تحليل العينتين المحفوظتين لديه وإدى معاون الصحة ، ولوجود مانع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدور الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، فإن الطاعن يعد متنازلا عن طلب التحليل الذي كان قد أبداه في مرحلة سابقة للدعوى .

(نقض ١٩٧٧/١/١٧ مع س ٢٨ من ١١٩ ) .

★ الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى غير عنه بألفاظ تنفيذ التعميم والاحتمال الذى يختلف بحسب ظروف الزمان والمكان دون النظر إلى مدى انطباقه في خصوصية الدعوى ، ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .  
(نقض ١٩٧٣/٤/١ مع س ٢٤ ص ٤٥١ ) .

★ لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم إليها وهى لا تلتزم بنسب خير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترمن جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه بعد أن أطمأنت المحكمة إلى التقرير الطبى الشرعى للأسباب السائغة التى أوردها .  
(نقض ١٩٧٧/٢/٢١ مع س ٢٨ ص ٢٨١ )

★ من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم إليها ، دون أن تلتزم بنسب خير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبر مادام استنادها في الرأى الذى انتهت إليه هو استناد سليم لا يجال المنطق والقانون .  
(نقض ١٩٧٧/٥/١٦ مع س ٢٨ ص ٦٠٩ ) .

#### مدى التزام المحكمة برأى الخير :

★ لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسيماً كشف عنها قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها ، كما أن لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فلها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ، ومعنى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الطبيب الشرعى دون باقى التقارير المقدمة في الدعوى واستخلص من ذلك توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاته وإصابة المجنى عليهم ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم .  
(نقض ١٩٧٩/٦/١٧ مع س ٣٠ ص ٧٠٠ ) .

★ من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القوى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملامة والتوفيق - لما كان ذلك - وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يستطع الخير الجزم به مادامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها . كما أن أخذ الحكم بدليل احتمالي ، غير قاذح فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن المثار بوجه الطعن فرد عليه بقوله .. وكان مفاد هذا الذى أورده الحكم - أن الرأى الفنى المبدي في الدعوى بشأن تحديد وقت حصول إصابة البطن بالمجنى عليه لا يتضمن القطع بحصولها في اليوم الذى عينته النيابة العامة خطأ في مذكرتها كتاريخ لوقوع الحادث ، وإنما كان هذا الرأى بحسب مساهمة مبنية على التقريب والاحتمال وهو ما لا ينافى فيه الطاعن ، ومن ثم فهو لا ينفي إمكان حصول هذه الإصابة نتيجة للضرب الذى أوقعه الطاعن بالمجنى عليه في اليوم السابق مباشرة على التاريخ الخاطيء بما يتواءم مع رواية المجنى عليه وأقوال شهود

الإثبات ممن نقلوا عنه يوم الحادث قبل وفاته وإذ كان ذلك هو عين ما خلص إليه الحكم نتيجة فهم سليم للواقع في الدعوى ويسوغ به رفع التعارض الظاهري القائم بين الدليلين القولي والفني اللذين حصلهما الحكم بغير تناقض ، فإن ما ينعاه الطاعن يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٩/١/٢٥ مع ٣٠ من ١٥٠ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١٠/٣ مع ٣٦ من ٨١٤ ) .

★ لما كان الحكم قد استدل على أن تعذيب المجنى عليه قد ترك آثارا بجسده مما أثبتته المحقق العسكري بمحضرة المؤرخ ١٩٦٨/٢/١٦ حين عدد شطرا من تلك الآثار ، كما ردد الكشف الطبي الموقع عليه ١٩٦٨/٤/٣ شطرا آخر منها وإن لم يجزم بسببها ، ومن ثم فلا تتريب عليه إذا هو التقت عن التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه عند دخوله السجن في ١٩٦٥/١٢/١ ، الذي صمت عن الإشارة إلى تلك الآثار لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه .

( نقض ١٩٧٨/٤/٤ مع ٢٩ من ٤٥٧ ) .

★ لا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة قعودها عن ندب خبير آخر مرجح بعد أن التفتت عن التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ، مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

( نقض ١٩٧٥/٣/٣٠ مع ٢٦ من ٢٨٥ ) .

★ لما كانت المحكمة قد اطمانت إلى ما تضمنته التقارير الطبية الشرعية متفقا مع ما شهد به الطبيب أمامها وأطرح - في حدود سلطتها طلبه استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها - بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى - حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء . وإذ كان من المقرر أن استناد المحكمة إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد إطراحها التقرير الاستشاري المقدم فيها وليس بلائم عليها أن ترد على هذا التقرير استقلا ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

( نقض ١٩٧٨/٢/١٢ مع ٢٩ من ١٥٠ ) .

★ لما كان من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من أي دليل يطرح عليها ، وليس ثمة ما يمنع محكمة الجنتج من أن تأخذ بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمانت إليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكاب المتهم للجريمة ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ، وكانت المحكمة قد اطمانت إلى ما تضمنته تقرير دعوى اثبات الحالة من وجود عجز في الأخشاب التي تسلمها الطاعن وأطرح في حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشاري فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض مادام استنادها إلى التقرير السابق ذكره سليما .. وهي غير ملزمة من بعد بواجبة الدفاع إلى ما طلبه من ندب خبير مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .

( نقض ١٩٧٧/٥/١ مع ٢٨ من ٥٣٢ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٤/١١ مع ٣٦ من ٥٥٨ ) .

★ متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن تمسك أمامها بطلب إعادة التحليل مما يعد تنازلا عن هذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة ، وإذا ما كانت

محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على انطعون الموجهة إلى تقرير الخبير مادامت قد أخذت بما جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما جاء بتقرير التحليل فإن ذلك يفيد إطراح ما أثاره الدفاع عن الطاعن في هذا الصدد ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٧٤/١١/١١ مع ٢٥ ص ٧٤٠ ) .

★ إذا كان الحكم قد استند إلى تقرير الخبير دون أن يعرض إلى الأسانيد التي أقيم عليها هذا التقرير ودون أن يعنى بذكر حاصل المناقشة التي دارت حوله بالجلسة أو يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها المتهمان في خصوص مضمون ذلك التقرير ودون أن يورد مؤدى التحقيقات التي أشار إليها ، فإنه لا يكون كافياً في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالأدلة المذكورة التي استنبطت منها معتقده في الدعوى ، مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

( نقض ١٩٦١/١١/٦ مع ١٢ ص ٨٨٠ ) .

★ الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهي الخير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأى الخير الفني في مسألة فنية بحتة فإنه يتعين عليها أن تستند في تقنيده إلى أسباب فنية تحمله ، وهي لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الخير فيها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تبريراً لإطراحه تقرير التحليل المقدم في الدعوى من إرجاع اختلاف نسبة الكحول إلى احتمال عدم دقة أجهزة القياس أو افتراض حدوث تقاعل في السوائل الكحولية بفعل الزمن - مجرداً عن سنده في ذلك ، لا يكفي بذاته لإهدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية . وكان خليقاً بالمحكمة وقد داخلها الشك في صحة النتيجة التي انتهى إليها ذلك التقرير ، أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فنياً ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية .

( نقض ١٩٧٤/١/٢٧ مع ٢٥ ص ٧٤ ) .

★ من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند في حض ما قاله الخبير الفني إلى معلومات شخصية ، بل يتعين عليها إذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها . ولما كان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن ما استند إليه الحكم في إثبات توافر ركن الخطأ في حق الطاعنين من الجزم بأن ثمة خلافاً سابقاً قد ظهر في البناء لم يبادر الطاعنون بإصلاحه يخالف ما شهد به مذيّر الأعمال الهندسية أمام المحكمة من أنه لا يستطيع نفى أو إثبات ظهور الخلل في تاريخ سابق على الحادث ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

( نقض ١٩٧١/١/٣١ مع ٢٢ ص ١١٩ ) .

## المادة ( ٢٩٣ )

للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تامر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة .

## ● التعليق :

شفوية المرافعة بالنسبة لأعمال الخبراء - سواء منها ما أجرى خلال التحقيق الابتدائي أو بناء على طلب المحكمة - يكفي فيها أن تكون تقارير الخبرة معروضة للمناقشة بالجلسة ، فلا تلزم تلاوتها ولو بناء على طلب الخصوم كما هو الشأن بالنسبة لشهادة الشهود الغائبين ( م ٢٨٩ ) . غير أن للمحكمة أن تأمر بحضور الخبير للمناقشة أو تقديم الإيضاحات سواء كان تقريره قدم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة . ولا تلزم المحكمة بإجابة طلب الخبير لمناقشته بالجلسة إذا كان ذلك التحقيق غير منتج في الدعوى .

ولا يحلف الخبير يمينا قبل إدلائه بالإيضاحات بالجلسة اكتفاء بما يكون قد أداه من يمين لأداء المهمة التي قدم تقريره عنها ، أو قبل ممارسته لمهنته .

## ● المبادئ القضائية :

★ لا يقلل من الطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن مناقشة الأطباء أو كبراء الأطباء الشرعيين ترجيحاً لأحد التقارير ، طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أنه لم يطلب منها شيئاً من ذلك ولم تر المحكمة من جانبها محلاً له اطمئناناً منها إلى التقرير الطبي الشرعى .

( نقض ١٩٦٧/١١/٢٧ مع س ١٨ ص ١١٩١ )

( ونقض ١٩٨٥/٥/١٥ مع س ٣٦ ص ٦٦٢ ) .

★ لا تلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

( نقض ١٩٧٦/١١/١٤ مع س ٢٧ ص ٨٩٢ ) .

★ لا تلزم محكمة الموضوع بأن تفحص الحساب بنفسها ، أو أن تناقش الخبر في النتيجة التي لم تأخذ هي بها ، مادام أنها لم تجد من ظروف الدعوى وملابساتها ما يدعو إلى هذا الإجراء .

( نقض ١٩٦٠/١١/٧ مع س ١١ ص ٧٦٤ ) .

★ لما كان البين من الحكم أنه عرض لطلب الطاعن استدعاء الطبيب الشرعى ، لمناقشته في وصف إصابات المجنى عليه وما إذا كانت طويلة أم عرضية وهل حدثت من فأس أم من بلطة ، ورد عليه - بصدد تدليله على صدق أقوال الطاعنين الثلاثة الأول - في قوله « وقد تأيدت هذه الأقوال أيضاً بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى الذى أثبت أن الاعتداء على المجنى عليه وقع بالة حادة ثقيلة نوعاً كسب بلطة أو ما في حكم ذلك . ولا شك أن الفأس هي مما يدخل تحت لفظ ( ما في حكم ذلك ) ولا تجدى منازعة الدفاع من أن الضربة بالفأس تحدث إصابة مستعرضة وأن الإصابة بالبلطة تحدث إصابة طويلة ذلك أن إصابة الفأس كما تحدث إصابة مستعرضة يمكنها أيضاً أن تحدث إصابة طويلة وحدوث الإصابة على هذا النحو أو ذاك يختلف باختلاف وضع كل من المجنى عليه والضارب ولا شك في أن الاثنين كانا في وضع غير ثابت وهذا القول من البديهيّات التي تلمنّ إليها المحكمة دون حاجة في ذلك إلى سماع أقوال الطبيب الشرعى إجابة إلى طلب الدفاع » . وإذا كان هذا الذى رد به الحكم على طلب استدعاء الطبيب الشرعى سائفاً في رفض هذا الطلب ، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته

مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، ولأن البلملة لا تعدو - في حقيقتها - أن تكون فأسا يقطع بها الخشب ونحوه ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٧/١١/٢٧ بج ٢٨ من ١٩٧٦ ) .

★ من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدنيلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن استنادها إلى الرأي الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعى وضم أوراق علاج المجنى عليه لتحقيق دفاع الطاعة المبني على انقطاع رابطة السببية للتراخي والإهمال في علاج المجنى عليه مادام أنه غير منتج في نفى التهمة عنها على ما سلف بيانه - ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون في غير محله .

( نقض ١٩٧٧/١٢/٤ مج ٢٨ من ١٩٧٦ ) .

★ متى كان الذى أوردته الحكم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن ذلك بأنه انتهى في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن المرض الذى يدعيه الطاعن على فرض ثبوته لا يؤثر على سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذى وقع منه . وكان من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدنيلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيها لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو بإعادة مناقشته مادام استنادها إلى الرأي الذى انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون وهو الأمر الذى لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما اطمأن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقاتها فإن ما يثيره الطاعنون ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الأدلة لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٣٠ مج ٣٠ من ١٩٩٤ )

★ إن تقدير آراء الخبير والفصل فيما يوجه إلى تقاريره من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدنيلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفاف عما عداه ولا تقبل مصادره المحكمة في هذا التقرير ، وإذا كانت ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ماورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت إلى رأيه الفنى من وجود آثار التآلم تام التكوين مستديرة الشكل على غرار ما يتخلف من مقذوفات الرش النارى منتشرة بمقدم فروة رأس المجنى عليه وبالجبهة والوجه وأعلى الصدر على الجانبين وأعلى وحشية العضد الأيسر وظهر الساعد الأيسر وتخلف لدى المجنى عليه من جراء إصابته بالعينين في الحادث عانة مستديرة أدت إلى فقد إبصار العين اليسرى تماما ونهائيا وضعف شديد في قوة إبصار العين اليمنى فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب مناقشة أخصائى المميز أو تقديم تقرير استشارى مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء . ( نقض ١٩٧٨/١١/١٥ مج ٢٧ من ١٩٠٥ ) .

★ وإن قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة ، فإذا كان الطاعن لم يطلب هذه التلاوة فلا يجوز أن يؤثر شيئاً في صحتها أمام محكمة النقض .  
(نقض ١٩٥٦/٣/١٥ مع ٧ ص ٣٥١) .

## المادة ( ٢٩٤ )

إذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة ، جاز لها أن تندب أحد اعضائها أو قاضياً آخر لتحقيقه .

### ● التعليق :

يشير النص إلى ندب أحد أعضاء هيئة المحكمة لتحقيق دليل معين في غير جلسة المحاكمة ، أو ندب قاضي آخر من غير هيئة المحكمة . ولا يجوز تطبيقاً لهذا النص ندب النيابة العامة لإجراء مثل هذا التحقيق ، فهي في مرحلة المحاكمة خصم يمثل جانب الاتهام ، ولا يجوز تكليفها بما يجاوز صفتها هذه فيجوز تكليفها بإعلان متهم أو شاهد أو تكليفه بالحضور ، أو إحضاره من السجن إذا كان محبوساً ، أو تقديم ورقة معينة من أوراق الدعوى أو أدلة الإثبات كصحيفة الحالة الجنائية - على أن يكون الدليل محققاً من قبل والا تتضمن الورقة المطلوبة تحقيقاً جديداً .

### ● المبادئ القضائية :

★ يجوز للمحكمة بدلاً من أن تنتقل بكامل هيئتها لمعاينة محل الحادث أن تأمر بذلك واحداً من قضاتها ممن كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى ، ولا تثريب على المحكمة أن قام من انتدب من الأعضاء لهذا الانتقال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة إذ أن هذا الحكم قد صدر من هيئة تملكه ولا حرج في نفاذه . ومن جهة أخرى فإنه ، وهو جزء من التحقيق الذي أجرى في الدعوى ، قد تم بحضور طرفي الخصوم ، وكان مطروحا على بساط البحث عند نظر الدعوى ثانية ولم يعترض أحد عليه بشيء ، ومن ثم فلا يقبل إثارة البطلان في شأنه لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(نقض ١٩٥١/٣/٢٧ مع ٢ ص ٨٧٦) .

★ وإذا كانت المحكمة قد ندبت النيابة لإجراء معاينة وكان هذا الندب قد تم بحضور محامي الطاعنين دون اعتراض منه ، كما أنه لم يثر بشأنه اعتراضاً في جلسة المرافعة التالية لحضوره ، وكان الحكم ليس فيه ما يدل على أن المحكمة استندت في إدانة الطاعنين إلى هذه المعاينة ، فإن ما ينعاه الطاعنان على هذا الإجراء لا يكون مقبولاً .

(نقض ١٩٥٤/٥/٢٥ مع ٥ ص ٧١٤) .



## الفصل الثامن

### في دعوى التزوير الفرعية

#### ● من المذكرة الإيضاحية :

لم يبين القانون القائم كيفية الطعن بالتزوير بصفة فرعية أى بطريق التبعية لدعوى أصلية تحرر أو تقدم فيها ورقة رسمية أو عرفية عندما يدعى أحد الخصوم بتزويرها مما يدعو إلى التساؤل عن حكم القانون في هذا الصدد . وقد تدارك المشروع هذا النقص فبين القواعد الكفيلة بتنظيم هذا الطعن . وقد توخى في ذلك تبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية ، ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذه القواعد قد وضعت للعمل بها سواء أكانت الدعوى الأصلية لا تزال في مرحلة التحقيق أم كانت منظورة لدى المحكمة .

#### المادة ( ٢٩٥ )

للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى ، أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها .

#### ● من المذكرة الإيضاحية :

تجيز المادة للنيابة العمومية ولسائر الخصوم أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق الدعوى كمحاضر التحقيق ومحاضر الجلسات أو الأوراق المقدمة فيها كالعقود والسندات . ولما كان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي يجوز إبدائها والسري في تحقيقها حتى ينتهي الفصل فيها ، فقد أجاز هذا الطعن في أية حالة كانت عليها الدعوى . إذن يجوز الادعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية بل أمام محكمة النقض والإبرام في صدد تحقيق تجربة في أوجه الطعن المقدمة إليها .

#### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن المحكمة متى قدم إليها دليل يعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل من دام ذلك ممكنا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشبهة المتهم في الدعوى ... والمتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده ، لا يصبح قانونا مطالبته - حتى ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرته الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه ، إذ أن مناط الإثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل - وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص - هو اقتناع القاضي وأطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه ومن ثم فإنه يجب ألا يتقيد في تحوير عقيدته بأى قيد من القيود الموضوعية للدلالة في المواد المدنية ، وإن فتمى كان اتهم قد ادعى بالتزوير وإن لم يسلك طريق الطعن به فقد كان على المحكمة

أن تحقق هذا الدفاع وأن تقول كلمتها فيه ومادامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بغير حق بمسألة قانونية فإن ذلك بالإضافة إلى ماسبق خطأ يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .  
(نقض ١٩٧٩/١٠/٢٢ مع س ٣٠ ص ٧٧٧ ) .

★ وإذا كان ما أثاره الدفاع من تزوير في صور الأوراق التي حصلت عليها لجنة الجرد من المخزن الرئيسي والتي تم الفحص على أساسها هو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة تحقيقه تحقيقاً يبين منه مدى اتصال ذلك بالتزوير بالجرائم المسندة إلى الطاعن سواء بالنسبة إلى الاختلاس أو بالنسبة إلى التعديلات التي جرت في الاستمارة والدفتر ، ما وقع عليها من الطاعن ومالم يوقع ، وكذلك مدى اتصالها بالتزوير الحاصل في الاستمارات وإذا كان من شأن هذا الدفاع - إن صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٧٢/١١/١٢ مع س ٢٣ ص ١١٨٤ ) .

★ إن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانوناً مطالبتة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير وإلا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٥٨/٢/١٠ مع س ٩ ص ٢٥٣ ) .

★ الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضاً من صدوره بجلسته ١٩٧٥/٦/٩ إلا بالطعن بالتزوير وهو مالم يفعله فإنه لا يقبل منه ما يشره في هذا الخصوص والاستناد فيه إلى التحقيقات التي يقول أن النيابة قد أجرتها في شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن .

(نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ مع س ٢٩ ص ٣١٥ ) .

(ونقض ١٩٨٥/٥/١٦ مع س ٣٦ ص ٦٨٨ ) .

★ لا يجدى الطاعن التذرع بعدم العلم بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مادام أنه لم يقدم ما يدحض قرينة العلم بها المستفادة من مخاطبته مع أخته المقيمة معه لغيابه وقت الإعلان . ولا يجديه أيضاً الادعاء بأن الإعلان قد تم في غير موطنه خلافاً لما أثبت في أصل ورقة الإعلان طالما أنه لم يعلن عليه بالتزوير .

(نقض ١٩٧٦/١١/٨ مع س ٢٧ ص ٨٦٩ ) .

★ إذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمعارضة وذكر بتقريرها أنه حدد لنظرها جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فإن لزوم ذلك أنه علم بالجلسة التي تحدت لنظر معارضته ومن ثم يعتبر هذا إعلاناً صحيحاً بيوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر . ولا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي أثبت بتقرير المعارضة إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(نقض ١٩٧٦/١/١٩ مع س ٢٧ ص ٦٦ ) .

★ الادعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( نقض ١٩٧٧/٥/٨ مع س ٢٢٨ من ٥٦٥ ) .

★ لنن كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحاكمة جرت في جلسة سرية ، إلا أنه متى كان الثابت من ورقة الحكم قد صدرت على غايتها لا يقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك ، إلا باتباع إجراءات الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يقم به ، ومن ثم يكون منعا في هذا الشأن غير سديد .  
( نقض ١٩٧٠/٣/٨ مع س ٢١ من ٣٥١ ) .

★ الخطأ المادي في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم اللجوء إلى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الإجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام ، مادام هذا الخطأ واضحا .  
( نقض ١٩٦٣/٥/٢٧ مع س ١٤ من ٤٥٦ ) .

### المادة ( ٢٩٦ )

يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ويجب أن تعين فيه الورقة المطعون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها .

#### ● المذكرة الإيضاحية

تبين المادة طريقة الطعن بالتزوير وقد نص فيها على أنه يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية ويجب أن تعين فيه الورقة المطعون فيها والأدلة على تزويرها . وهذا لا يمنع بالبداية من قبول أدلة أخرى .

#### ● التعليق

يقصد بالمحكمة المنظورة أمامها الدعوى - في حالة الادعاء بالتزوير في مرحلة التحقيق الابتدائي ، المحكمة التي يقع بداثرتها التحقيق .

#### ● المبادئ القضائية :

★ لما كان طلب المتهم من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء .  
( نقض ١٩٧٨/١٠/٣٠ مع س ٢٩ من ٧٥٧ )

### المادة ( ٢٩٧ )

إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير ، تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يعصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

### ● المذكرة الإيضاحية :

الطعن بالتزوير لا يترتب عليه حتماً وجوب السير في تحقيقه كما أنه لا يترتب عليه إيقاف الدعوى الأصلية لعدم الفصل في دعوى التزوير بل إن الجهة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية هي التي تقدر هذين الأمرين وتأمراً بما تراه فيهما حسباً يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها . فإذا رأت شبهة التزوير أحالت الأوراق إلى النيابة العمومية للسير في التحقيق حسب القانون .

ولا يترتب على السير في تحقيق دعوى التزوير وجوب إيقاف الدعوى الأصلية فإن هذا الإيقاف لا يكون إلا إذا كان الفصل في الدعوى المذكورة يتوقف على الورقة التي يجري التحقيق فيها .

### ● التعليق :

الإحالة إلى النيابة العامة إنما هي باعتبارها سلطة الاتهام ولذلك يلتزم قاضي التحقيق أيضاً بالإحالة للنيابة . ونرى أنه إذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق فيتعين أن تفرد لدعوى التزوير إجراءات مستقلة عن التحقيق الأصل .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وإلا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية .  
(نقض ١٩٧٦/٦/٧ مع ٣٠ ص ٦٤٠ ) .

★ لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد يوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب ، وكان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإيجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطاعن تكليف المدعى بالحق المدني تقديم أصل الشيك لإتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير وردت عليه بالرفض تأسيساً على أن الطاعن كان قد طلب أجلاً للسداد ثم عاد وقرر أنه يطعن بالتزوير مما يدل على التسوية وعدم جدية دفاعه ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٦/٤/١٨ مع ٢٧ ص ٤٣٦ ) .

★ متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن - من أن الشيك موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به وكان تاريخ إصداره مثبتاً تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة قضاء مما دعا الطاعن إلى إتخاذ طريق الادعاء بالتزوير وطلب نذب أحد الخبراء لتحقيق ما ادعاه - وأطرحه تأسيساً على أن المحكمة لم تتبين من إطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المدني ثمة ما ينم على أنها تحمل تاريخاً آخر أسفل إمضاء الطاعن على نحو ما زعم واستندت المحكمة من ذلك ومن إبداء الطاعن لادعائه

بالتزوير في مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الادعاء ، وكان ما أورده الحكم سائغا وكافيا في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التبادلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ومادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .

( نقض ١٩٧٣/١٢/٣ مع س ٢٤ ص ١١٣٦ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٤/١٧ مع س ٣٦ ص ٥٧٨ ) .

★ إذا كان الحكم لم يتم قضاءه بإدانة الطاعن بالتزوير على أساس أنه هو الذي حرر بخطه صلب الإقرار موضوع الدعوى بل على أساس ما اقتنعت به المحكمة واستخلصته في منطق سليم من أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بصنعها بالسند المتضمن للإقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر ومن أنه المقدم للسند والمتمسك به وصاحب المصلحة فيه ما يصح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره فإنه لا يقدح في سلامة الحكم إغفال المحكمة لطلب الطاعن إليها إرسال الورقة محل الطعن إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صلب الإقرار بخطه أورده على الطلب رداً صريحاً .

( نقض ١٩٧٢/١١/١٢ مع س ٢٣ ص ١١٧٩ ) .

★ مفاد المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه كلما كانت الورقة المطعون بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورات المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض فإنه ينبغي على المحكمة أن تترتب للفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء يصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو يصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة كليهما انتهائيا وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

( نقض ١٩٧٧/٤/١٧ مع س ٢٨ ص ٤٨٥ )

★ إن الطعن بالتزوير لا يمنع الطاعن من التنازل عنه في أى وقت وله أن يتقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها ، وهى ليست ملزمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد تنازل الطاعن عن طعنه .

( نقض ١٩٦٩/٦/٢٣ مع س ٢٠ ص ٩٥١ ) .

## المادة ( ٢٩٨ )

في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بإلزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

### ● المذكرة الإيضاحية :

رؤى وجوب توقيع جزاء على مدعى التزوير إذا ترتب على طعنه إيقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه فنص على أنه في هذه الحالة يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود تزوير بإلزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

### ● التعليق :

يقصد بالقرار هنا القرار الصادر من قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالآوجه لإقامة الدعوى فى واقعة التزوير الفرعية - ويجب أن يكون الحكم أو القرار قاطعاً فى عدم وجود التزوير كما هو نص المادة - فلا يكفى عدم كفاية الأدلة عليه للقضاء بالغرامة .

### المادة ( ٢٩٩ )

إذا حكم بتزوير ورقة رسمية كلها أو بعضها ، فامر المحكمة التى حكمت بالتزوير بإلغائها أو تصحيحها حسب الأحوال ، ويحرر بذلك محضر يؤشر على الورقة بمقتضاه .

### ● التعليق :

تظهر أهمية هذا النص بالنسبة للأوراق الرسمية ، وبخاصة محاضر وأوراق التحقيق ذاته - حيث يستمر وجودها بملف القضية رغم الحكم بتزويرها .

## الفصل التاسع

### في الحكم

#### ● مقدمة :

يتناول هذا الفصل الأدلة التي يستند إليها الحكم الجنائي في إطار مذهب الإثبات الحر والأدلة الإقناعية الذي يعتنقه القانون المصري « م ٣٠٠ - ٣٠٢ » ، كما يتناول شكليات إصدار الحكم والنطق به علنا ، وتحريره بأسبابه ، والتوقيع عليه من القاضي الذي أصدره « م ٣٠٣ ، ٣١٢ » وكذلك ما تنتهي المحكمة إليه في الحكم الذي تصدره - من براءة أو إدانة وعقوبة ، أو عدم اختصاص وإحالة إلى النيابة العامة « م ٣٠٤ ، ٣٠٥ » ، فضلا عن قضائها في الدعوى المدنية « م ٣٠٩ » . كما تحدد نصوص هذا الفصل حدود سلطة المحكمة في الدعوى وواجبها في الفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم مما يتعلق بحقهم في الدفاع ، وكذا واجبها في بيان الأسباب التي تستند إليها فيما تقضى به « م ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ » .

#### المادة ٣٠٠ ،

لا تنفيذ المحكمة بما هو مدون في التحقيق الابتدائي أو في محاضر جمع الاستدلالات ، إلا إذا وجد في القانون نص على خلاف ذلك .

#### ● نصوص للمطالبة :

المادة ٧٩ من قانون المرور الصادر بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .  
« تكون المحاضر المحررة من رجال الشرطة والمرور في الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له حجة بالنسبة لما ورد فيها من وقائع إلى أن يثبت العكس . »

#### ● التعليق :

يشير النص ضمنا إلى أن المعول عليه أساسا هو التحقيق الذي تجريه المحكمة بالجلسة - وهو ما خصصت لبيان أحكامه نصوص الفصلين السادس والسابع من هذا الباب - المواد من ٢٦٨ - ٢٩٤ ، فتراجع وتراجع التعليقات والمبادئ القضائية الواردة تحتها ، كما تراجع فيما يلي المبادئ الواردة تحت المادة ٣٠٢ .

هذا وتورد المادة التالية حالة من الحالات التي نص القانون فيها على حجية ما ثبت بمحاضر جمع الاستدلالات . ومنها أيضا ما ورد بقانون المرور في نص م ٧٩ منه أعلاه ،

والحجية طبقاً لهذا النص تسرى في شأن محاضر الجتج والمخالفات على حد سواء ، فيؤدى بالنسبة لجرائم المرور ما يؤديه نص المادة التالية بالنسبة للمخالفات بوجه عام . ( راجع ايضاً م ٢٢/١ ج ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصبح مصادرتة في شيء من ذلك ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، لما كان ذلك ، فإنه لا محل لتعيب الحكم إن هو اطمأن إلى ما تبينته المحكمة من اطلاعها على دفتر الوفيات بالجلسة والتفتت عما دونته النيابة في هذا الخصوص .  
(نقض ١٩٧٩/١٢/١٣ مج ٣ ص ٣٠١ ) .

★ إن محاضر التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة ، وما تحويه هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومعاينات المحققين وأقوال الشهود ، هي عناصر إثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضى ، وتحتمل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة . فللخصوم أن يفتدوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير ، وللمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو أن تطرحها ، ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا مما استثناءه القانون وجعل له حجية خاصة بنص صريح ، كمحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات « تقابل ٣٠١ من القانون الحالى » على وجوب اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه . وإن فإذا أنكر المتهم الاعتراف المعزى إليه . فإنه يكون من واجب المحكمة أن تحقق دعواه وتقديرها ، فتأخذ الاعتراف إذا تبين صدقه وصدوره عنه ، وتطرحه إذا ثبت لديها أنه في الواقع لم يصدر عنه . وذلك من غير أن تكون مقيدة بالقواعد المدنية التي توجب الأخذ بما تضمنته الأوراق الرسمية إلا إذا ثبت عن طريق الطعن بالتزوير تعبير الحقيقة فيها ، فإذا هي لم تفعل ، بل اعتمدت محضر البوليس حجة رسمية واجبا الأخذ بها ، وأدانت المتهم بناء عليها ، فإن ذلك منها يكون قصوراً يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١/١١ مجموعة القواعد النفلونية جـ ٦ رقم ٧٠ ص ٩٥) .

★ حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها بالتزوير محله الإجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضى بأن يجرى في قضائه على مقتضاها . أما في المواد الجنائية فإن ما تحويه الأوراق إن هي إلا عناصر إثبات تخضع في جميع الأحوال لتقدير القاضى الجنائى وتحتمل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة ، وللخصوم أن يفتدوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير ، ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناءه القانون وجعل له قوة إثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير كما هي الحال في محاضر الجلسات والأحكام وطورا بالطعن بالطرق العادية كمحاضر المخالفات بالنسبة إلى الوقائع التي يشتهها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها .

(نقض ١٩٦٧/٩/١٢ مج ١٨ ص ٧٩٧) .

★ المحاضر التي يحررها القضاة لإثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالجلسات هي محاضر رسمية يصدرها من موظف مختص بتحريها ، فهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها ، إلا أن تلك الحجة



لا يمكن أن تكون حائلا بين المتهمين بهذه الجرائم وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذى يروونه مهما تعارض ذلك مع الثابت بتلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضى من أن يقضى فى الدعوى على الوجه الذى يطمئن إلى صحته من أى طريق من طرق الإثبات فله إذن أن يأخذ أو لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المحاضر ، كما أن له أن يأخذ أو لا يأخذ بأى دليل آخر .

( نكض ١٩٤٠/١١/٢٥ المحللة جـ ٢١ ص ٥٥١ ) .

### المادة ( ٣٠١ )

تعتبر المحاضر المحررة فى مواد المخالفات حجة بالنسبة للوقائع التى يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها .

#### ● التعليق :

مقتضى النص أن القاضى يعفى من تحقيق شفوية المرافعة فى مواد المخالفات ما لم يطلب منه تحقيق معين . ( تراجع فى مبدأ شفوية المرافعة مقدمة ونصوص الفصلين السادس والسابع ) ويمكن اعتبار المادة ٢٢/٢ من هذا القانون تطبيقا خاصا لحكم المادة الحالية ( تراجع م ٢٢ والتعليق عليها ) وراجع التعليق على المادة السابقة .

والمادة ٧٩ من قانون المرور الصادر بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٢ ( انظر نص المادة الوارد فى التعليق على المادة السابقة ) - وهى تنص على حجية للمحاضر المحررة فى شأن جرائم المرور سواء كانت مخالفات أم جنحا - تورد ما أورده من قبل المادة ٩٠ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن السيارات وقواعد المرور - الذى جعل لأول مرة بعض مخالفات المرور جنحا ، ومد إلى محاضرها الحجية المقررة لمحاضر المخالفات بنص المادة المذكورة ، وتطبق فى شأن الحكم فى تلك الجرائم ذات المبادئ التى تحكم تطبيق نص المادة الحالية من قانون الإجراءات الجنائية .

#### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن اعتبار المحاضر المحررة فى المخالفات حجة لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها ، بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطمع فيها على الوجه الذى رسمه القانون .

( نكض ١٩٦٢/٢/١٢ مع ١٣ ص ٢٢٣ ) .

★ لا يشترط القانون فى مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود لأن لمحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية حجية خاصة توجب اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيها ، يستوى فى ذلك أن

تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف أنها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة ، أو أنها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة إذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تصفيه عليها المحكمة .

( نقض ١٣/٥/١٩٥٨ م ج ٩ ص ٥٤٠ ) .

## المادة ( ٣٠٢ )

يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة . وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الإكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه .

● معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية رقم ٢٩ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ - وقد أضيفت في التعديل العبارة الأخيرة « وكل قول .. الخ المادة » .

### ● التعليق :

يتضمن نص هذه المادة صياغة تشريعية لمبدأ الاقتناع الحر للقاضي الجنائي في القانون المصري ، كما يضع بعض حدوده من حيث عدم قضاء القاضي بعلمه الشخصي ولزوم أن يكون الدليل الذي يستند إليه قد طرح بالجلسة . ويصور قضاء النقض هذا المعنى في مقام التسبب بمعنى « وجوب أن يكون للدليل الذي يعتمد عليه الحكم مأخذ ثابت بأوراق الدعوى » باعتبار أن كل ما هو ثابت بالأوراق قد طرح بالجلسة . وفي إطار هذه الصياغة يفتقر مدلول نص هذه المادة عن فكرة شفوية المرافعة التي يؤدي إغفالها إلى بطلان الإجراءات ذاتها ، وهو ما سبق أن تناوله الفصلان السادس والسابع من هذا الباب ( المواد ٢٦٨ - ٢٩٤ ) في حين أن أثر مخالفة المادة الحالية هو بطلان الدليل ذاته ، فيقدر من بعد ذلك مدى أثره على استدلال الحكم في جملته .

كما يضع النص شرطاً بانتفاء الإكراه في حق من تعتمد المحكمة على أقواله ، ليؤخذ بها كدليل في الدعوى - سواء كان شاهداً أو متهماً - فيثور في هذا الصدد بحث شروط الاعتراف الذي ينسب إلى المتهم ، ومدى قوته في الإثبات .

وتعتبر هذه المادة أهم نص تشريعي يشير إلى نظرية الدليل في الإثبات الجنائي وتشمل جوانب هذه النظرية فضلاً عما تقدم : قيام أحكام الإدانة على الجزم واليقين دون مجرد الترجيح ، واستقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل والوصول منه إلى الاقتناع أو عدمه ومبدأ تساند الأدلة ، وما يقبل كدليل وما لا يقبل ، ومشروعية الدليل ، والتفرقة بين قوة الدليل وقوة القرائن التي يمكن أن تعزز الأدلة ولكنها قد لا تكفي وحدها لحمل حكم الإدانة . ومن هذا ما يثار بشأن تحريات الشرطة وتعرف الكلب البوليسي .

## ● المبادئ القضائية :

### القناع القاضي طبقاً للثبوت بالأوراق :

★ العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون دليل كما أنه من المقرر أن لحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه طالما أن له مأخذاً صحيحاً من أوراق الدعوى كما أن لها أن تعول في تكوين عقيدتها على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها . ومن حقها كذلك أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عما قاله شهود النفي مادامت لا تتقيد بشهواه ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما أنها لم تستند إليها في قضائها .

(نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مع ٢٤ ص ٤٢٧ ) .

(ونقض ١٩٨٦/٦/٨ مع ٣٦ ص ٢٦٤ ) .

(ونقض ١٩٨٥/١٠/٣٠ مع ٣٦ ص ٩٥٧ ) .

★ من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، إلا أنه محظور عليه أن يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه بالجلسة . يستوى في ذلك أن يكون دليلاً على الإدانة أو للبراءة وذلك لكي يتسنى للخصوم الاطلاع عليه والإدلاء برأيهم فيه .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٦ مع ٣٠ ص ٩٠٢ ) .

★ لحكمة الموضوع أن تقدر التحقيقات وشهادة الشهود وأن تستخلص منها الوقائع التي تعتقد ثبوتها وتبنى عليها حكمها بالإدانة أو التبرئة . وإنما يشترط أن تكون هذه الوقائع متمشية مع تلك التحقيقات وشهادة الشهود كلها أو بعضها ، بحيث إذا كان لا أثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداء للوقائع وانزعاجاً من الخيال ، وهو ما لا يسوغ له إثباته وهو مكلف بتسبيب حكمه تسبيحاً يبين من جهة الوقائع على أدلة تنتجها ، ومن جهة القانون على نصوص تقتضي الإدانة في تلك الوقائع الثابتة .

(نقض ١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ص ١٦٦ ) .

★ من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف معه المحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مع ٢٤ ص ٤١٦ ) .

(ونقض ١٩٧٩/١/٨ مع ٣٠ ص ٣٢ ) .

(ونقض ١٩٨٥/٣/١٧ مع ٣٦ ص ٤٠٩ ) .

★ من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن اعتمدت على دليل استقته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي

تنظرها للفصل فيها ، ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر الخصوم ، فإن حكمها يكون باطلا .

(نقض ١٩٧٦/٦/١٤ مع ٢٧ من ٦٤٢) .

★ من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنائيات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة ، كما أنه من المقرر ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم ، ولما كان ما تضمنته إشارة إدارة شرطة ميناء الاسكندرية وخطاب مصلحة أمن الموانئ من بين ما أسست المحكمة عليه قضائها برفض الدفع الذي أبدته الطاعة ببطلان الضبط ، وكان ضم هاتين الورقتين إلى أوراق الدعوى قد تم بعد إقفال باب المرافعة وبعد أن خلت المحكمة للمداولة دون أن يكون ذلك في مواجهة الطاعة ومحاميه ، فإن المحكمة تكون قد بنت حكمها على أحد العناصر التي لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٣/١٠/١٤ مع ٢٤ من ٨٣٣) .

★ لا مانع من أن يدون القاضي في حكمه معلومات حصلها وهو في مجلس قضائه وأثناء نظر الدعوى التي فصل فيها بذلك الحكم ، فإن مثل هذه المعلومات لا تعتبر من التحصيل الشخصي الذي لا يجوز له أن يستند إليه في قضائه . وإذن فلا تثير عليه إذا قال في حكمه أن الفريقين من النوع المعروف بالفتوات وقد ارتكبا مع بعضهم جنائية قتل في المحكمة أثناء نظر هذه الدعوى في جلسة سابقة وقد ضبط للجنائية واقعة مستقلة وترى المحكمة استعمال الشدة مع الطرفين .

(نقض ١٩٤٠/١/١٩٤٠ المجلد جـ ١٠ من ٩٠٣) .

★ إذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمده رئيسها وكتبتها بالتوقيع عليه فالكسب بذلك حجية لا يحل بعدها للمحكمة أن تطرحه وتعتمد في قضائها على ما سمعت هي دون الثابت في المحضر مادامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون .

(نقض ١٩٥٩/٢/٣ مع ١٠ من ١٦٣) .

★ من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملت أوراقاً رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت إليها المحكمة ، وأن المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لأن وظيفتها والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب برىء أو يفلت مجرم يقتضى أن تكون هذه المحاكم مقيدة بآراء وظيفتها بأي قيد لم يرد به نص في القانون مما يلزم عنه ألا يكون للأوراق الرسمية وللأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أي شأن في الحد من سلطة المحاكم الجنائية التي مأموريتها السعي للكشف عن الحقائق كما هي في الواقع لا كما تقرره جهات أخرى مقيدة بقيود لا يعرفها قانون الإجراءات . لما كان ذلك فإنه لا يعيب الحكم أنه أطرح شهادة رسمية والتفت عما ورد بمنطوق حكم في دعوى مدنية .

(نقض ١٩٧٩/٣/١١ مع ٣٠ من ٣٣٢) .

(ونقض ١٩٨٢/٢/٢٠ مع ٣٣ من ٤٨) .

★ وإذا اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه ،

وجوب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب إذ يكون ذلك معناه أنه لم يرد في أي دليل آخر ولو كانت ورقة رسمية ما يغير النظر الذي انتهى إليه . أما ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها ، فعلم في الإجراءات المدنية والتجارية فقط حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها ، والزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها ، وإن فلا تثريب على المحكمة إذ هي لم تأخذ بمحض كسر ختم المتول لاقتناعها من الأدلة التي أوردها بأنه لا صحة لما هو وارد فيه .

(نقض ١٩٤٣/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٢١٣ ص ٢٨٣ ) .

★ للمحكمة الجنائية أن تستند في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتنفيذها بما يشاء فإذا أدانت المحكمة متهما استنادا إلى شهادة شهود في قضية مدنية لم يكن هو طرفا فيها ، ولم تكن له علاقة بها فلا تثريب عليها في ذلك مادامت هذه القضية كانت مضمومة إلى الدعوى المطروحة أمامها في هذه الدعوى .

(نقض ١٩٣٨/١١/٧ المحلة ص ١٩ رقم ٢٥٤ ص ٦٢٣ ) .

★ من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه الحكم الصادر في ذات الواقعة على متهم آخر ولا مجال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(نقض ١٩٦٢/١٠/٢٣ مع ص ١٣ ص ٦٧٢ ) .

(ونقض ١٩٨٥/٦/١٣ مع ص ٣٦ ص ٧٨٩ ) .

★ من المقرر أن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضي للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولا انتفاء الحجية في دعويتين مختلفتين موضوعا وسببا .

(نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ مع ص ٢٩ ص ٤٥٧ ) .

### الاحكام تبني على اليقين الناتج من مجموع الأدلة :

★ الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبني على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، فإذا كانت المحكمة لم تنته من الأدلة التي ذكرتها إلى الجزم بوقوع الجريمة من المتهم بل رجحت وقوعها منه ، فحكمها بإدانته يكون خاطئا واجبا نقضه .

(نقض ١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ رقم ١٣٩ ص ١٢٤ ) .

(نقض ١٩٧٧/٢/٦ مع ص ٢٨ ص ١٨٠ ) .

★ الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا تبني إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٢ مع ص ٢٤ ص ١١١٢ ) .

★ لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(نقض ١٩٧٩/٦/١٧ مع ص ٣٠ ص ٧٠٠ ) .

★ لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون

عقيدة المحكمة فلا ينظر أى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة فى اكتمال اقتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

( نقض ١٩٧٩/٦/١٧ مع ٣٠ من ٧٠٠ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٢/٢٨ مع ٣٦ من ٣١٥ ) .

★ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ، فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التوقف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

( نقض ١٩٧٨/٤/٩ مع ٢٩ من ٣٨٨ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٥/٢ مع ٣٦ من ٦٠١ ) .

### مشروعية الدليل :

★ للقاضى الجنائى أن يكون عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى إلا إذا كان هذا العنصر مستمدا من إجراء باطل قانونا .

( نقض ١٩٣٤/٢/٩ مجموعة القواعد القلوتونية ج-٣ من ٢٦٩ ) .

★ لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع .

( نقض ١٩٧٢/٦/١١ مع ٢٣ من ٩٠٦ ) .

★ يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلى الذى تقوم به النيابة العامة - بناء على ندب المحكمة إياها أثناء سير المحاكمة - باطلا ، وهو يطلان تعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائى ولا يصححه رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء .

( نقض ١٩٦٧/١٠/٢ مع ١٨ من ٨٩١ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٣/٢٨ مع ٣٦ من ٥٠٠ ) .

★ لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات « التى أمرت المحكمة بضمها » أن الطلب المقدم للمحامى العام لنيابة المخدرات بتاريخ ٨٢/٧/٤ تقدم من محامى الطاعن وموقع عليه منه وحده دون الطاعن ولما كان من المقرر أنه مادامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شيء من أقواله هو فى إدانة المتهم وإن عول الحكم المطعون فيه فى إطار دفاع الطاعن وإثبات صلتة بمحل الضبط وقضااته بالإدانة على هذا الإقرار الوارد بتلك المذكرة فإنه يكون قد استند فى إدانة الطاعن إلى دليل باطل مستمد من أقوال محاميه مما يعيب الحكم .

( نقض ١٩٨٥/٣/٢٨ مع ٣٦ من ٥٠٠ ) .

★ ومتى كان الثابت أن الضابط وزميله إنما انتقلا إلى محل المجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا إقرار المتهم بأجل الدين وحقيقة الفائدة التى يحصل عليها فى القرضين الربويين ، فإنه لا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمنافاة الأخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل إلى معاقبة مرتكبها ولا يمكن أن يعتبر تفریط الطاعن فى مكتون سره والإفضاء بذات نفسه وجها للطعن على الدليل المستمد من اعترافه طواعيه واختيارا .

( نقض ١٩٥٦/٦/١٧ مع ٧ من ٧٨٩ ) .

★ لا مجال للطاعن لإثارة النعمي المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم مشروعيته طالما أن الحديث جرى في محل مفتوح للعامة دون ثمة اعتداء على الحرمات .  
(نقض ١٩٦٥/١١/٩ مع ١٦ ص ٨٢٧) .

#### تعليق :

أضاف القانون رقم ٣٧ لسنة ٧٢ إلى قانون العقوبات مادتين جديتين برقم ٣٠٩ مكررا ورقم ٣٠٩ مكررا ١ « وبمقتضى المادة الأولى أصبح معاقبا بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو بغير رضا المجنى عليه ، ويعتبر الرضا مفترضا إذا صدر الفعل المشار إليه أثناء اجتماع على مسمع أو رأى من الحاضرين .

ومفاد ذلك أن الدليل المستمد من التسجيل يصبح موصوما بعدم المشروعية إذا كان في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو بغير رضا المجنى عليه الصريح أو المفترض ، حتى لو كان الحديث قد جرى في محل مفتوح للعامة ، مادام أن قائله لم يقصد إسماعه لمجموع الحاضرين .

#### حرية الإثبات وحدوده القانونية :

★ فتح القانون الجنائي - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الإثبات - بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرق ما يراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .  
(نقض ١٩٦٩/١/٢٠ مع ٢٠ ص ١٦٤) .

★ لا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يترجح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .  
(نقض ١٩٦٨/٢/٥ مع ١٩ ص ١٥٦) .  
(ونقض ١٩٨٥/٣/٢١ مع ٣٦ ص ٤٣٦) .  
(ونقض ١٩٨٥/١١/١٤ مع ٣٦ ص ١٠٠٩) .

★ إن الشارع لم يقيد القاضى الجنائى في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهادة وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح في الأوراق .  
(نقض ١٩/١١/١٤ مع ٣٦ ص ١٠٠٩) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجوز إثبات الفعل الجنائى بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ، ففي جريمة استلام سند قيمته تجاوز نصاب الإثبات بالبيئة إذا اعتمد الحكم في وجود

السند هو في الوقت ذاته إثبات لوجود هذا السند وهما في هذه الجريمة امران متلازمان لا انفصام لاحدهما عن الآخر .

(نقض ١٩٧٤/٥/٢٦ مع س ٢٥ من ٥١٤) .

★ يصح في الدعاوى الجنائية الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للأوراق متى كان القاضي قد اطمان من أدلة الدعوى ووقائعها إلى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها .

(نقض ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج-٥ من ٤٧١) .

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ مع س ٣٥ من ٨٢٤) .

★ عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمانت إلى صحتها .

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ مع س ٣٥ من ٨٢٤) .

★ إن عماد الإثبات في القضايا الجنائية هي شهادة الشهود بالجلسة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، على أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تتزود لحكمها من العناصر الأخرى التي تجيء في التحقيقات الابتدائية .

(نقض ١٩٣٦/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج-٤ من ١٥) .

★ إن عدم توقيع الشاهد على محضر الاستدلالات ليس من شأنه إهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع . ذلك لأن قانون الإجراءات الجنائية وإن كان قد أوجب في المادة ٢٤ منه أن تكون المحاضر التي يحررها رجال الضبط القضائي مشتملة على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا إلا أنه لم يرتب البطلان على إغفال ذلك .

(مجموعة الربع قرن ج-٢ من ٨٥٣ بند ١٦ : نقض جلسة ١٩٥٤/٢/٣ طعن رقم ١٤١ سنة ٢٤ قضائية - نقض جلسة ١٩٨٠/١١/٣٠ طعن رقم ٩١٥ لسنة ٥٠ قضائية ، لم ينتظر بعد) .

★ من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا . بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .

(نقض ١٩٧٦/٥/٢٣ مع س ٣٧ من ٥١٠) .

★ الطريق المرسم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها في الأصل حرة في انتهاز السبيل الموصّل إلى اقتناعها ، ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضي في تحري الأدلة .

(نقض ١٩٧٣/١٠/٢١ مع س ٢٤ من ٨٢٣) .

★ المحاضر التي يحررها القضاة لإثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالجلسات هي محاضر رسمية لصورتها من موثف مختص بتحريها ، فهي بهذا الاعتبار حجة بما ثبت فيها ، إلا أن حجيتها لا يمكن أن تكون حائلا بين المتهمين بهذه الجرائم وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذي يرونه مهما كان ذلك متعارضا



مع الثابت بتلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضي من أن يقضى في الدعوى على الوجه الذي يطمئن إلى صحته من أى طريق من طرق الإثبات ، فله إذن أن يأخذ أو لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المحاضر ، كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(نقش ١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ص ٢٧٨ ) .

★ لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .

(نقش ١٩٧٩/٦/١٤ مع ٣٠ من ١٩٨٥ ) .

(ونقش ١٩٨٥/٣٣/١٣ مع ٣٦ من ١٩٨٥ ) .

★ من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بصورة المحرر كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها .

(نقش ١٩٨٥/١١/١٤ مع ٣٦ من ١٩٨٥ ) .

★ الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبارة في المسائل الجنائية إنما تكون بافتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات في القانون المدني فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى مطابقتها للأصل ، وإن كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي اتخذها الخبير الاستشاري أساسا للمضاهاة هي أوراق تصلح لذلك واطمأنت إلى صحة المضاهاة فلا يقبل من الطاعن أن يعود إلى مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك .

(نقش ١٩٧٩/١١/٧ مع ٢٧ من ١٩٨٥ ) .

★ لم يجعل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - - والذي حل محله القانون رقم ١٩٧٧/٤٩ ، ١٩٨١/١٣٦ ، لإثبات العناصر القانونية للجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طريقا خاصا .

(نقش ١٩٧٩/٣/١١ مع ٣٠ من ١٩٧٩ ) .

★ وأن الدليل من تطابق البصمات هو دليل مادي له قيمته وقوته الاستدلالية المقامة على أسس علمية وفنية لا يوهن منها ما يستنبطه الطاعن من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر .

(نقش ١٩٥٤/٣/٢٩ مع ٥ من ١٩٥٨ ) .

★ وإذا كانت محكمة الموضوع قد بنت حكمها على الأدلة التي اقترعتها بوقوع جناية القتل على شخص المجهنى عليه والتي تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ، فإن عدم العثور على جثة القتيل لا يقطع عن ثبوت وقوع القتل بناء على ما أرتأته المحكمة .

(نقش ١٩٧٨/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ رقم ١٥٤ من ١٤٥ ) .

★ إن انعدام جسم الجريمة لا يؤدي إلى بطلان الاتهام القائم بشأنه .  
(نقض ١٩٥٣/٥/٢٥ مع س ٤ ص ٨٧٩) .

★ وإذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ومن مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع لذلك ، فليس يقدح في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف ، إذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقا للحادث أو معاصرا له .  
(نقض ١٩٤٥/٤/٢ الجلسة ٢٧ رقم ١٩٩ ص ٤٨٤) .

★ ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخيرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .  
(نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ مع س ١٩ ص ٦٠٨) .  
(ونقض ١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦٣٣ ص ١٥) .

★ إن المادة ٢٧٦ عقوبات قد أوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه ، ولا يشترط لتوافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت بالفعل .  
(نقض ١٩٧٥/٥/١٩ مع س ٢٦ ص ٤٤٧) .

★ إن المكاتيب التي أوردتها المادة ٢٧٦ عقوبات ضمن الأدلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورهما من المتهم دالة على حصول الفعل .  
(نقض ١٩٥٠/٥/١ مع ١ ص ٤٤٧) .

### الأدلة والقرائن :

★ المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(نقض ١٩٧٧/٢/٢١ مع س ٢٨ ص ٢٨١) .

(ونقض ١٩٨٥/٦/١٣ مع س ٣٦ ص ٧٨٩) .

★ إنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي بني عليه الحكم مباشرا ، بل لمحكمة الموضوع وهذا من أخص خصائص وظيقتها أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

(نقض ١٩٧٤/٦/١٠ مع س ٢٥ ص ٥٨٠) .

★ إن القرائن التي تعتبر أدلة غير مباشرة للقاضي أن يعتمد عليها وحدها في استخلاص ما تؤدي إليه .

(نقض ١٩٥٤/١٢/٦ مع ٦ ص ٢٦٣ ) .

★ إن القانون لم يشترط لثبوت جريمة القتل قيام دليل بعينه بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة من كل ما تطمئن إليه ، فإذا هي أخذت في إثبات القتل بما تكشف لها من الظروف والقرائن فلا تثريب عليها في ذلك ، إذ القرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية والقاضي أن يعتمد عليها وحدها مادام الرأي الذي يستخلصه منها سائقا .

(نقض ١٩٥١/١١/٢٧ مع ٣ ص ٢٢٥ ) .

★ وإذا اعتمدت المحكمة في حكمها على قرائن اقتنعت بكفايتها لثبوت الإدانة كقص الأثر ومعرفة اثر قدمى المتهم حسب تقرير مندوب تحقيق الشخصية وتعرف كلب البوليس على المتهم فهي لم تخالف القانون ، إذ أن القانون أمد القاضي في المسائل الجنائية بسلطة واسعة وحرية كاملة في سبيل تقصى الجرائم والوقوف على علاقة المتهمين ومقدار اتصالهم بها . ولا يطالب القاضي بأن يبين العناصر التي اعتمد عليها في قضائه إلا فقط للتحقق مما إذا كانت تلك العناصر يجوز اتخاذها مقدمات منطقية للوصول إلى النتيجة التي رتبته عليها ، وبالتالي لا تقبل المجادلة في مقدار الدليل وكفايته على شرط أن يكون ذلك كله مما عرض على بساط البحث أمام الجلسة .

(نقض ١٩٣٩/٩/١٢ للمجموعة الرسمية ص ٤١ رقم ٧٥ ص ١٩٥ ) .

★ وإن استعترف كلاب الشرطة لا يعدوان يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ بها كدليل أساسي على ثبوت التهمة على المتهم .

(نقض ١٩٦١/٢/١٣ مع ١٢ ص ١٨٩ ) .

(نقض ١٩٥٦/٣/٢٠ مع ٧ ص ١٩٤ ) .

★ للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تتناول ما للمتهم من السوابق فتنخذ منها قرينة تكميلية في إثبات التهمة كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى .

(نقض ١٩٦١/٤/١٧ مع ١٢ ص ٤٣٩ ) .

★ يصح الاستناد إلى سوابق المتهم سواء لتشديد العقوبة في العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام .

(نقض ١٩٦٨/٤/١٥ مع ١٩ ص ٤٥٦ ) .

★ إنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما سالتها من أدلة ما دامت أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .

(نقض ١٩٦٩/٣/٣١ مع ٢٠ ص ٤٣٧ ) .

★ لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير المحاكمات من وجود آثار دماء آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن . وإنما

استندت إلى تلك الآثار كقرينة تعززها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم أن عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيفا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من تقرير المعامل دليلا أساسيا في ثبوت التهمة قبل الطاعن - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( نقض ١٩٧٨/٢/٥ مع ٢٩ من ١٢٦ ) .

★ من المقرر قانونا أن المتهم إذا شاء أن يمتنع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها فلا يعد هذا الامتناع قرينة ضده ، وإذا تكلم فإنما ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق الذي باشروا به النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وفقد الملف - لاعتقاده بطلان هذا التحقيق ، قرينة على ثبوت التهمة قبله .

( نقض ١٩٦٠/٥/١٧ مع ١١ من ٤٦٧ ) .

### تقدير الأدلة وتجزئتها :

★ لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق في من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها وحدها .  
ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من أقوال شهود آخرين ، وأن تجمع بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتنسب إليهم معا مادام ما أخذت به من شهادتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله عنهم .

( نقض ١٩٧٨/٢/٥ مع ٢٩ من ١٢٦ ) .

★ من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة إلى الأدلة ذاتها في حق متهم آخر .

( نقض ١٩٧٣/٤/٨ مع ٢٤ من ٤٩٣ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١١/٧ مع ٣٦ من ٩٩٢ ) .

★ لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب الحكم مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها مادام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها .

( نقض ١٩٧٦/١١/١ مع ٢٧ من ٨٢٤ ) .

★ من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الدافع في الدعوى .

( نقض ١٩٧٧/٤/٢٥ مع ٢٨ من ٥٢٠ ) .

★ للمحكمة أن تعتمد على أقوال المجنى عليه وهو يحتضر متى اطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .

( نقض ١٩٨٠/١/٣١ مع س ٣١ ص ٢٧ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١٠/٢٨ مع س ٣٦ ص ٩٤٧ ) .

★ يصبح في منطق العقل أن يعرف الشخص من صوته ، خصوصا إذا سبقت للشاهد معرفته .  
( نقض ١٩٦٧/١١/٢٧ مع س ١٨ ص ١٥٧ ) .

★ دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمور الضبط القضائي ، وهي عناصر إثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتمل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة .  
( نقض ١٩٦١/٣/١٣ مع س ١٢ ص ٢٣٦ ) .

### المسائل الفنية والمعلومات العامة :

★ إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها .  
( نقض ١٩٧٣/٤/١ مع س ٢٤ ص ٤٥١ ) .

وانظر أمثلة المسائل الفنية التي يلزم فيها الالتجاء إلى أهل الخبرة - في المبادئ القضائية الواردة تحت المادة ٢٩٢ بشأن مدى التزام المحكمة بنذب خير .

★ متى كان شاهدا الرؤية قد اتفقا على أن القمر كان ساطعا وقت وقوع الحادث وأنهما تمكنوا من رؤية الطاعنين على صوته وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها التقديرية بعدم تعذر الرؤية وقت الحادث في الساعة التاسعة مساء وهي حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .  
( نقض ١٩٦٦/٣/٧ مع س ١٧ ص ٢٦٩ ) .

★ من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى ، وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند إليها في قضائه وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال أنه قضى بطله .  
( نقض ١٩٦٩/١١/٢٠ مع س ٢٠ ص ١٤٥ ) .

★ لا يجوز للقاضي أن يقضى بطله ، وإنما له أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تلزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه .

( نقض ١٩٦٨/٢/٥ مع س ١٩ ص ١٢٤ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٣/١٢ مع س ٣٦ ص ٣٦٦ ) .

★ من المعارف العامة التي لا تحتاج إلى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب ثقيل كما هو الشأن في الآداة المستعملة - الكوريك - يمكن أن تتخلف عنه العامة سواء تم الاعتداء بالجزء الحاد منها أو بالجزء الخلفى الخشبي .

( نقض ١٩٨٥/٣/١٢ مع س ٣٦ ص ٣٦٦ ) .

### الاعتراف :

★ من المقرر أنه لا يصبح تأثيم إنسان ولو ببناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

( نقض ١٩٧٥/٦/٨ مع س ٢٦ من ٤٩٧ ) .

★ لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق . ولو عدل عنه بعد ذلك متى أطمأنت المحكمة إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

( نقض ١٩٧٩/٤/٥ مع س ٣٠ من ٤٤٣ ) .

( ونقض ١٩٨٠/٣/٦ مع س ٣١ من ٥٩ ) .

( ونقض ١٩٨٢/٢/٢٠ مع س ٣٣ من ٤٧ ) .

★ من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه ، وعلى غيره من المتهمين متى أطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . ولو لم يكن مغرزا بدليل آخر .

( نقض ١٩٧٩/١١/٧ مع س ٣٠ من ٧٩٢ ) .

( نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ مع س ٣٥ من ٨٢٩ ) .

★ للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى أطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب .

( نقض ١٩٨٤/١١/٢٦ مع س ٣٥ من ٨٢٩ ) .

★ من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، وأنها ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفه الذكر ، الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة المكتات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع العقل والمنطق .

( نقض ١٩٧٨/٢/٢٧ مع س ٢٩ من ٢٠٧ ) .

( ونقض ١٩٨٤/١/١٥ مع س ٣٥ من ٥٠ ) .

★ إن القول بعدم تجزئة الإقرار محله ألا يكون في الدعوى أدلة غيره ، أما إذا كانت هناك أدلة أخرى غيره فإن المحكمة يكون لها أن تقضي فيها بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها ولا يمكن بداهة أن يمنعها من ذلك ما يصدر عن المدعى عليه من أقوال مركبة ، ولها عندئذ أن تعتمد على ما تطمئن إليه منها .

( نقض ١٩٥٢/١/٢٨ مع س ٣ من ٤٦٣ ) .

★ من المقرر أن خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً - على فرض وقوعه - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ، وهو الاكتفاء به وحده والحكم على المتهم بغير سماع شهود ، بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددها .

( نقض ١٩٧٧/٦/٦ مع س ٢٨ من ٧١٣ ) .

( ونقض ١٩٧٩/٢/٨ مع س ٣٠ من ٢٢٦ ) .

### الإكراه مع المتهم أو الشاهد والرء :

★ الأصل في الاعتراف الذى يعمل عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر أثر ضبط أو إكراه كائن ما كان قدره . وعلى المحكمة بحث الصلة بين الاعتراف والإحصائيات المقول بحصولها لإكراه المجنى عليه ونفى حصولها في استدلال سائق إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه . ومخالفة ذلك قصور وقصد في الاستدلال .

(نقض ١٩٨٠/١٠/١٥ مع ٣١ ص ١٦٨ ) .

(ونقض ١٩٨٥/٥/٢ مع ٣٦ ص ٦٠١ ) .

★ من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته ، لأن سلطات الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراها مادام لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، إلا إذا ثبت أنها قد أثرت فعلا في إرادة المدعى فحملته على أن يدلى بما أدلى ، وعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتخصيص ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة .

(نقض ١٩٧٦/١/٢٦ مع ٢٧ ص ١٠٥ ) .

(ونقض ١٩٧٧/٦/٦ مع ٢٨ ص ٧١٣ ) .

(ونقض ١٩٨٤/١١/٢٦ مع ٣٥ ص ٨٢٩ ) .

★ من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة للوقوف على وجه الحق فيه ، فإذا أطرحته تعين أن تقيم ذلك على أسباب سائفة .

(نقض ١٩٧٦/١/٢٥ مع ٢٧ ص ٩٠ ) .

★ من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرء عليه ردا سائفا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول في قضاؤه بالإدانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا ، ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائن ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه .

(نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ مع ٢٦ ص ٧٢٦ ) .

★ لما كان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه أو التهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والاعتراف ويؤدى إلى الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، كما أنه لما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت الاعتماد على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين ما وقع له من وعد أو إغراء وأثر ذلك على الاعتراف الصادر في استدلال سائق .

(نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ مع ٢٣ ص ١٤٧٢ ) .

(ونقض ١٩٨٣/٦/٢ مع ٣٤ ص ١٤٦ ) .

★ لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذى يصدر من المتهم الذى اتخذت ضده إجراءات قبض وتفتيش باطله فيما إذا كان هذا الاعتراف قد صدر عن إرادة حرة أو أنه لم يصدر إلا نتيجة للإجراء الباطل ، وتقدير المحكمة في ذلك هو من المسائل الموضوعية التى لا محقق لحكمها فيه .

(نقض ١٩٥٤/٤/٥ مع ٥ ص ٤٦٤ ) .

★ لا يصح التعويل على الاعتراف متى كان وليد إكراه ، فإذا كانت المحكمة قد عولت في إدانة المتهمين على اعترافهما عند استعتراف الكلب البوليسى عليهما ، ثم في التحقيق الذى أعقب ذلك في منزل العمدة قائلة إن الاعتراف الذى يصدر عن المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسى عليهما يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف ، سواء أجهم الكلب عليهما ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم إصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء ، فهذا القول لا يصلح ردًا على ما دُفعا به من أن اعترافهما كان وليد ما وقع عليهما من إكراه ، إذ هي مع تسليمها بما يفيد وقوع إكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الإكراه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر عنهما سواء لدى عملية استعتراف الكلب البوليسى أو في منزل العمدة ، ولا يفنى في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف .  
(نقض ١٩٤٩/١١/٢٢ مع ١ من ٨٧) .

### المادة ( ٣٠٣ )

يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسات سرية ، ويجب إقباله في محضر الجلسة ويوقع عليه رئيس المحكمة والكتاب .  
وللمحكمة أن تأمر بتفقد الوسائل اللازمة لمنع المتهم من مغادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره في الجلسة التي يؤجل لها الحكم ولو كان ذلك بإصدار أمر بحبسه إذا كانت الواقعة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي .

#### ● التعليق :

توقيع القاضى والكتاب المشار إليه في الفقرة الأولى ينصب على محضر الجلسة وهو غير توقيعهما على النسخة الأصلية للحكم ( م ٣١٢ ) .

#### ● المبادئ القضائية .

★ علانية الحكم - عملاً بالمادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قاعدة جوهرية تجب مراعاتها - إلا ما استثنى بنص صريح - تحقيقاً لل غاية التي توخاها الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والامتنان إليه .. فإذا كان محضر الجلسة والحكم لا يستفاد منهما صدوره في جلسة علنية بل الواضح منهما أنه قد صدر في جلسة سرية ، فإن الحكم يكون معيباً بالبطلان الذى يستوجب نقضه ، أخذاً بنص المادة ٢٣١ التى ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري .  
(نقض ١٩٦٢/٢/٢٧ مع ١٣ من ١٩٥) .

★ لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسته أنه صدر علناً ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالظن بالتزوير فإنه لا يقبل من الطاعن قوله إن الحكم صدر بجلسته غير علنية مادام لم يتخذ من جانبهِ إجراء الظن بالتزوير فيما دُين بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رده في طعنه في هذا الصدد غير مسديد .  
(نقض ١٩٧٩/١/١١ مع ٣٠ من ٧٩) . (ونقض ١٩٨٤/٢/١٤ مع ٣٥ من ١٤٩) .



★ من المقرر على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا اثر له على صحة الحكم .

( نقض ١٩٨٤/٢/١٤ مج ٣ ص ٣٥ من ١٤٩ ) .

★ وإذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم لإعلان شاهد ، قد أمرت بالقبض عليه وحبسه فلا يصح أن ينعى عليها أنها بذلك قد كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال تحقيقها ، فإن القبض الذى أمرت به لا يعدو أن يكون إجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطاتها المخولة لها بمقتضى القانون .

( نقض ١٩٥١/١٢/١٧ مج ٣ ص ٢٩٧ ) .

### المادة ( ٣٠٤ )

إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو كان القانون لا يعاقب عليها تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويفرج عنه إن كان محبوبا من أجل هذه الواقعة وحدها .

أما إذا كانت الواقعة ثابتة وتكون فعلا معاقبا عليه ، تقضى المحكمة بالعقوبة المقررة في القانون .

#### ● عنصر الإدانة : الإسناد ، والإثم :

يشير نص المادة إلى العنصرين اللذين يتعلق بهما مصير الاتهام موضوع الدعوى الجنائية - إدانة أو براءة للمتهم : وهذان هما : عنصر الإسناد ، وعنصر الإثم . ويعبر النص عن عنصر الإسناد بقوله « إذا كانت الواقعة ثابتة » ، ويعبر عن عنصر الإثم بأن « الواقعة تكون فعلا يعاقب عليه القانون » .

وتعبر النص في شأن الإسناد ( Imputabilité ) ينصرف بوجه خاص إلى الإسناد المادى أى نسبة الواقعة إلى المتهم .. غير أن الإسناد الذى يؤدي إلى الإدانة أو البراءة يجب أن يتضمن كذلك عنصره المعنوى وهو كون الفعل مسندا إلى إنسان مسئول هو المتهم - بما يتضمنه ذلك من تحقق شروط المسؤولية الجنائية فيمن يسند إليه الفعل .

أما عن عنصر الإثم ( Culpabilité ) فإنه يتوافر موضوعيا باكتمال أركان الجريمة طبقا لنص التجريم في الفعل المسند إلى المتهم - بما في ذلك ركنها المعنوى الذى يتمثل فيه الإثم بمعناه الخاص وهو تحدى نواهي القانون أو إهمال واجباته أو أوامره .

( في تفصيل عنصرى الإثم والإسناد ، بمعناهما العام والخاص : دروس المؤلف في القسم العام من قانون العقوبات جامعة القاهرة فرع الخرطوم ١٩٦٢ ) .

وتتوقف الإدانة على ثبوت عنصرى الإسناد والإثم ثبوتاً إيجابياً قائماً على الجزم واليقين على نحو ما تؤكده مبادئ النقض الواردة تحت المادة ٣٠٢ ، غير أن ثمة farkاً بين العنصرين فيما يتعلق بسلطة المحكمة .

ذلك أنه فيما يتعلق بالإسناد يتعلق الأمر بالسلطة التقديرية للمحكمة في شأن أدلة الإثبات - بما في ذلك سلطتها في تقدير الحالة العقلية للمتهم طبقاً لما ورد من مبادئ تحت المادة ٣٠٢ ، فإذا ما تداخل يقيناً في شأن ثبوت الإسناد بأى قدر من الشك فإنه يتعين أن تقضى بالبراءة .

أما في شأن عنصر الإثم واكتمال أركان الجريمة فيما يثبت للمحكمة من وقائع ، فإن ذلك محل مسؤولية فنية قانونية للمحكمة لا تخضع للتشكك بل إن عليها أن تبحث عن حكم القانون في شأن الواقعة الثابتة لديها ، فتتزل حكمه بصدها ، وتحدد واجب المحكمة وسلطتها في هذا الشأن المادة ٣٠٨ ( وانظر المبادئ القضائية الواردة تحتها ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .  
( نقض ١٩٧٩/١٠/١ مع ٣٠ ص ٧٣٠ ) .

★ من المقرر أنه وإن كان لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أول عدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها فحصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجعت دفاع المتهم أو دخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك ، فإن عدم إيراد الحكم مؤدى التحقيقات والدعوى المباشرة التي استخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها .. قصور يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

( نقض ١٩٧٩/٣/٢٥ مع ٣٠ ص ٣٧٨ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٣/١٣ مع ٣٦ ص ٣٩٥ ) .

★ من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت الحقائق الثابتة بالأوراق وخلا حكمها من عيوب التسبيب .

( نقض ١٩٧٩/١/٢٥ مع ٣٠ ص ١٥٩ ) .

★ لا يلزم قانوناً في الأحكام الصادرة بالبراءة بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة اكتفاء ببيان أسانيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك .

( نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ مع ١٦ ص ٦٢٤ ) .

★ لا يعيب الحكم التفتاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على أن المحكمة قد فطنت إليه .

(نقض ١٩٧٢/١/٢٣ مع س ٢٣ ص ١٥٠) .

★ لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة . ويكفى أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصيرة وبصيرة ، فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم .

(نقض ١٩٥٦/١٠/٨ مع س ٧ ص ١٠٠٤) .

(ونقض ١٩٨٥/١/١٧ مع س ٣٦ ص ٨٧٨) .

★ لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعبر بتحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتهجة هي له مواد من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع اوقوف على مسوغات ما قضى به .

(نقض ١٩٧٥/٦/٢٢ مع س ٢٦ ص ٥٢٨) .

★ يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون مشتملا على الأسباب التي تفيد عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بأدلة الثبوت التي أخذت بها محكمة أول درجة .

(نقض ١٩٥٤/٢/٨ مع س ٥ ص ٢١٠) .

★ من المقرر أنه وإن كان يشترط في دليل الإدانة أن يكون مشروعا إذ لا يجوز أن تبني إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، إلا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ، ذلك بأنه من المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية إن كل متهم يتمتع بقراءة البراءة إلى أن يحكم بإدانته بحكم نهائي وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تجيش به نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية . وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تيرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة معا إدانة برىء .

(نقض ١٩٦٧/١/٢١ مع س ١٨ ص ١٢٨) .

## المادة ( ٣٠٥ )

إذا تبين للمحكمة الجزئية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الجفح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد ، تحكم بعدم اختصاصها وتحيلها إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .

● معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● نص المدة قبل التعديل :

إذا تبين للمحكمة الجزئية أن الجريمة الحالة إليها من اختصاص محكمة الجنايات تحكم بعدم اختصاصها .

وإذا كان الفعل جنحة من الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد ، تحيلها إلى محكمة الجنايات .

أما إذا كان الفعل جنحية وكانت الدعوى قد تم تحقيقها بمعرفتها أو بمعرفة سلطة التحقيق وراثت أن الأدلة كافية ، تحيلها إلى غرفة الاتهام ، وتكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق فوراً إلى الجهة المختصة إليها ، وإن لم يكن قد تم تحقيقها تحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها .

وإذا رأت أن الأدلة غير كافية ، تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وتكون الأوامر التي تصدرها المحكمة الجزئية بالإحالة إلى غرفة الاتهام أوبأن لا وجه لإقامة الدعوى ، قابلة للطعن طبقاً للمواد ١٦١ وما بعدها كما لو كانت صادرة من قاضي التحقيق .

## ● التعليق :

عدل النص إلى صيغته الحالية مع إلغاء نظام غرفة الاتهام وإحلال نظام مستشار الإحالة محلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . ولم يقتض الأمر تعديله بعد إلغاء نظام مستشار الإحالة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

## ● المبادئ القضائية :

★ إن محكمة الجنب إنما يجب عليها الامتناع عن نظر الدعوى إذا هي وجدت في وقائعها شبهة جنائية ، وعندئذ فقط يمتنع عليها التقدير ، بل يتعين عليها أن تترك ذلك للمحكمة التي تملكه لأن حكمها في قوة القرائن الدالة على توافر عناصر الجنائية أو في ضعفها يكون تعرضاً منها لأمور خارج عن اختصاصها ، إما إذا لم تقم لدى المحكمة أية شبهة من حيث طبيعة الجريمة وكانت مقتنعة بأن الوصف القانوني الوحيد الذي يصح انطباقه على الوقائع المقدمة إليها وهو وصف الجنحة كان متعيناً عليها في هذه الحالة أن تفصل في القضية بحسب الوصف الذي اقتنعت بصحته ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم الاختصاص .

( تلغى ١٩٣٣/٤/٢٤ المحللة من ١٤ قسم أول رقم ٧ ص ٩ ) .

## المادة ( ٢٠٦ )

### ( ملغاة ) (٥)

● ملغاة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى ما كان يعرف بنظام ، التجنيح ، وعلى كذلك في هذا الصدد الملحقين ١٥٨ ، ٢١٤ .

## ● نص المادة الملغاة :

إذا رأت المحكمة أن الفعل جنحية ، وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً للمادة ١٥٨ ، فلها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر قراراً بنظرها وتحكم فيها .

وللنائب العام الطعن في القرار الصادر بنظر الجنحية في هذه الحالة بطريق الاستئناف ، ويفصل فيه على وجه الاستعجال . ولا تنظر الدعوى إلا بعد فوات ميعاد الاستئناف أو بعد الفصل فيه .

ويتبع في الفصل في الجنايات التي تنتظر أمام المحكمة الجزئية ، سواء أحييت إليها بقرار من سلطة التحقيق أم قررت هي نظرها ، الإجراءات المقررة في مواد الجنب .

### المادة ( ٢٠٧ )

لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المعلقة عليه الدعوى .

#### ● حدود الدعوى أمام المحكمة :

تتكون من أحكام هذه المادة والمادة التالية ما يطلق عليه « حدود الدعوى أمام المحكمة » ، فسلطة المحكمة تنقيد بحدود الواقعة التي رفعت إليها طبقا لما ورد في أمر الإحالة « من قاضي التحقيق . أو النيابة العامة في الجنايات » أو في التكليف بالحضور . كما تنقيد بمحاكمة من وجهت إليه التهمة في ذلك الأمر أو التكليف بالحضور دون غيره . ذلك أن قضاء الحكم لا يختص بتتبع كل ما يظهر في تحقيق الواقعة من مسؤوليات تتكشف له بشأن وقائع أخرى أو فاعلين آخرين . وإنما تحريك الدعوى الجنائية في شأن ما قد يظهر من ذلك - هوللنيابة العامة أساسا على نحو ما سلف بيانه في المادة الأولى وما يليها . وإذا كان قد أعطى لمحكمة الجنايات حق في التصدي لتحريك الدعوى الجنائية عما قد يظهر لها خلال تحقيقها للواقعة المعروضة عليها - طبقا للمادة ١١ من القانون ، ولم يقر هذا الحق لمحكمة الجنب ، فإنه على أية حال لا يمكن الجمع بين سلطة الحكم وسلطة تحريك الدعوى الجنائية بحيث أن محكمة الجنايات إذا مارست تحريك الدعوى الجنائية طبقا للمادة ١١ ج ، فإنه يمتنع عليها الحكم فيما تصدت له من وقائع على هذا النحو طبقا لما سبق تفصيله في صدد المادة ١١ ج . غير أنه يمكن أن تحرك الدعوى بشأن وقائع أخرى أو متهمين آخرين أمام محكمة الجنب طبقا لما يسفر عنه تحقيقها ، وذلك بطلب النيابة العامة وبطريق توجيه الاتهام الجديد منها إلى المتهم الحاضر طبقا للمادة ٢٢٢/٢ ، أو التأجيل لإدخال متهمين آخرين بطريق التكليف بالحضور . هذا مع ملاحظة أن ذلك لا يجوز إلا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا محل له أمام محكمة الدرجة الثانية التي تنقيد الإجراءات أمامها بحدود ما فصلت فيه محكمة أول درجة .

هذا وتسمح المادة التالية بحدود معينة لتناول المحكمة للواقعة المرفوعة إليها بشأن متهم معين ، وذلك بتعديل وصفها القانوني إضافة ما يتكشف لها من ظروف مشددة متعلقة به ، ولو كانت تلك الظروف المشددة خارجة عن الحدود الضيقة للواقعة الموصوفة في أمر الإحالة أو التكليف بالحضور .

## ● المبادئ القضائية :

★ إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم وقوع الجريمةتين الواردتين في أمر الإحالة من الطاعن ، ودانته بجريمة أخرى وقعت على مجنى عليه أخروهاى الشروع في ابتزاز مال بطريق التهديد من والد المجنى عليه ، في جريمة الخطف ، فإن هذا الذى أجرته المحكمة لا يعد مجرد تعديل في التهمة مما تملك إجراؤه - بعد لفت نظر الدفاع إليه - بل هو في حقيقته قضاء بالإدانة في واقعة مختلفة عن واقعة الدعوى المطروحة وتستقل عنها في عناصرها وأركانها .. ولم تكن واردة في أمر الإحالة ، ومن ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تتعرض للواقعة الجديدة فتتخذ منها أساسا لإدانة الطاعن بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية . بل غاية ما كان للمحكمة - في شأنها - أن أرادت - هو أن تعمل حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية دون أن تتجاوز ذلك إلى الفصل في موضوع تلك الواقعة ، وإذ كان ما تقدم ، فإن الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة الجديدة تكون غير مقبولة بحالتها .

(نقض ١٩٦٨/٦/١٧ مع ١٩ ص ٧١٧ ) .

(ونقض ١٩٨٣/٣/٢٢ مع ٣٤ ص ٣٩٦ ) .

★ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بالإضافة إلى واقعة القتل العمد المرفوعة بها الدعوى . بجريمة « تقديمها وهى » الشروع في هتك العرض بالقوة والتهديد التى لم ترد بأمر الإحالة - وكانت محكمة الجنائيات حين تصنت لواقعة لم ترد بأمر الإحالة وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الإجراءات التى رسمها الشارع في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أخطأت خطأ ينطوى على مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية ، ولا يغير من ذلك أن محكمة الجنائيات نهبت المدافع عن الطاعن بأن يتناول في مرافقته واقعة الشروع في هتك عرض المجنى عليها إعمالا لحكم المادة ٣٠٨/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وفى أركانها عن جريمة القتل العمد - الأمر الذى يخرجها عن نطاق المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وينطبق عليها حكم المادة ٣٠٧ من القانون ذاته التى تحظر معاقبة المتهم عن واقعة غير واردة بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ مع ٣٤ ص ٣٩٦ ) .

★ لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير التهمة بأن تسند إلى الخصم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه - لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن واقعة خطف المجنى عليها لم يسند إلى انطاعن ارتكابها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع مما يبطله .

(نقض ١٩٧٩/٦/١ مع ٣٠ ص ٥٢٦ ) .

★ إذا اعتبرت المحكمة المتهم فاعلا للجريمة بعد أن كان مقدا إليها باعتباره شريكا فيها فأضافت إليه واقعة لم يشملها أمر الإحالة ، وهى أنه أطلق على المجنى عليه عيارا ناريا ، فإنها تكون قد أخطأت ويكون حكمها باطلا ، ولا يهون من ذلك أن تكون العقوبة التى قضت بها هى المقررة للجريمة التى أحيل للمحكمة من أجلها .

(نقض ١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٦٣٥ ص ٥٠٧ ) .

★ تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه علة مستديرة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه . وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة .  
( نقض ١٩٤٥/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٤٧٨ ص ٦١٩ ) .

★ ولما كانت المحكمة مقيدة في حكمها في تطبيق القانون بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى العمومية حسبما تقتضيه المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت النيابة لم تطرح على محكمة الموضوع أن الأرض المقام عليها البناء هي مما ينطبق عليه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ بل قصرت التهمة على أن المتهم أقام بناء بدون رخصة وطلبت عقابه بالمادتين ١ ، ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذا لم تقتض على المتهم بالعقوبة الخاصة بجريمة إنشاء تقسيم على أرض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه .  
( نقض ١٩٥٤/٤/١٩ مج س ٥ ص ٥٢٩ ) .

★ لئن كان للنيابة العامة بوصفها سلطة اتهام أن تطلب من المحكمة إضافة تهمة جديدة مما يبنى عليها تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم . إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع إعلانه به إذا كان غائبا وأن يكون أمام محكمة أول درجة حتى لا تحرمه ، فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتي التقاضي .  
( نقض ١٩٧١/١٠/٤ مج س ٢٢ ص ٥٢٤ ) .  
( ونقض ١٩٦٨/١١/٢٥ مج س ١٩ ص ١٠٢١ ) .

★ وإذا اتهم شخص أمام محكمة الجناح بإحداث عاهة مستديرة بأصبع شخص آخر فبرأت المحكمة ووافقت المحكمة الاستئنافية على هذه البراءة ولكنها دانت في تهمة ضرب المجنى عليه على رأسه ضربا عجز بسببه عن أعماله مدة تزيد على العشرين يوما ، فإن حكمها يكون باطلا لأن الضرب على الرأس هو غير الضرب على اليد وليس بين الجناية التي كان الطاعن متهما بها من قبل النيابة وبين الجريمة الجديدة أدنى علاقة ولا اشتراك في الفعل الذي يكون قد أحدث كلا منهما .  
( نقض ١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ رقم ٣٢٣ ص ٢٦٩ ) .

★ إذا كان الثابت بالحكم أن النيابة قدمت المتهم لمحاكمته عن جريمة اعتدائه بالضرب على شخص معين ، وأن المحكمة عند نظرها الدعوى أثبتت أن المتهم اعتدى على شخص سمته هو غير المجنى عليه الحقيقي وادانته على هذا الاعتبار فإن المحكمة تعتبر في هذه الحالة قد فصلت في واقعة لم تكن معروضة عليها ويكون حكمها واجبا نقضه .  
( نقض ١٩٣٧/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ص ٥٦ ) .

★ وليس للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة المرفوعة لها على وجه يخرج الواقعة التي هي محل اتهام من أن تكون غير معاقب عليها قانونا إلى أن تكون معاقبا عليها ، فمن اتهم بعرض سمن صناعى للبيع على اعتبار أنه سمن طبيعي لا تجوز محاكمته على أساس أنه باع فعلا ، إذ الوصف الجديد ينطوي على تهمة أخرى يجب أن ترفع بها دعوى خاصة تأخذ سيرها القانوني ويدافع فيها المتهم عن نفسه أمام الدرجتين .

( نقض ١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية س ١ رقم ٣٤٣ ص ٣١٦ ) .  
( ونقض ١٩٨١/١٠/٣٠ مج س ٣٢ ص ١٣٠ ) .

★ التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه بغير تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة وهى واقعة القتل الخطأ فإن حكمها يكون مشوباً بالبطالان ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الدفاع قال فى مرافعته « إن التكيف الصحيح للواقعة لا يخرج عن كونه قتل خطأ » لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإعمال التى قالت المحكمة بتوافرها ودانت بها حتى يرد عليها ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ مع ٣٣ من ١٠٥٧ ) .

★ إذا كان المتهم قد قدم لمحكمة الجنايات بتهمة القتل عمداً فلا يجوز لهذه المحكمة أن تدينه بتهمة القتل الخطأ لاختلاف التهمتين فى أركانها ، وكان لزاماً عليها ، إذا لم تتروافر أركان جناية القتل العمد ، إما أن تقضى ببراءة المتهم من التهمة التى أحيل عليها من أجلها وأما أن تبين له الجريمة التى رأت إسنادها إليه ليعتد من إبداء دفاعه فيها ، مادامت الأفعال التى ارتكبها لا تخرج عن دائرة الأفعال التى نسبت إليه وشملتها التحقيقات الابتدائية التى أجريت فى الدعوى .

(نقض ١٩٥٥/١٢/١٢ مع ٦ من ١٤٧٠ ) .

### وأنظر تعليقا على هذا الحكم ضمن المبادئ القضائية الواردة تحت المادة التالية

★ أنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه إلا أن التغيير المظهر هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفاصيل التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنتها أمر الإحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٣١ مع ٢٤ من ١٣٠١ ) .

(نقض ١٩٦٢/١١/٢٦ مع ١٣ من ٧٧٠ ) .

★ الأصل فى المحاكمة أن تجرى فى مواجهة المتهم الحقيقى الذى اتخذت الإجراءات قبله ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى طبقاً للمادة ٢٠٧ إجراءات جنائية ، فإذا كان المتهم الذى حوكم هو غير من اتخذت ضده إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه فإن إجراءات المحاكمة التى تمت تكون باطلة ويبطل معها الحكم الذى بنى عليها . بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة .

(نقض ١٩٦٤/١١/٣٠ مع ١٥ من ٧٦٢ ) .

(نقض ١٩٦٠/٥/١٠ مع ١١ من ٤١٦ ) .

★ الأصل فى المحاكمة أن تتقيد المحكمة بوقائع الدعوى وأشخاصها فلا يجوز لها طبقاً لحكم المادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن تفصل فى وقائع غير معروضة عليها ولا أن تحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى ، وكانت الدعوى لم ترفع على الطاعن أصلاً إذ أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكلفه بالحدود أمام محكمة أول درجة إلا باعتباره المظهر للشيكين للحكم فى مواجهته فحسب على المتهم بالمعقوبة المقررة لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وبالتعويض ، الأمر الذى لا يعد معه الطاعن - وأياً ما



كان الرأي في إدخاله في الدعوى على هذه الصورة - خصصا حقيقيا - فيها لا بوصفه متهما أو مدعى عليه كمستئول عن الحقوق المدنية مادامت لم توجه إليه أى طلبات لا في الدعوى الجنائية ولا في الدعوى المرفوعة تبعا لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن رغم عدم رفع الدعوى الجنائية عليه والزمه بالتعويض يكون - فضلا عن مخالفته القانون - مشوبيا بالبطلان .  
( نقض ١٩٨٢/٥/٢٩ مج ٣٣ ص ٦٤٨ ) .

### المادة ( ٣٠٨ )

للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المستند للمتهم ، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بامر الإحالة أو بالتكليف بالحضور .

ولها أيضا إصلاح كل خطأ مادي ، وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في امر الإحالة ، أو في طلب التكليف بالحضور .

وعلى المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير ، وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك .

### ● التعليق :

يراجع التعليق على المادة السابقة والمادة ٣٠٤ ، ويلاحظ :

أولا - فيما يتعلق بتغيير وصف التهمة :

أن سلطة المحكمة في ذلك ترتبط بالتزامها بإنزال حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى ، وأنها لا تقضى بالبراءة إلا إذا لم يكن في القانون نص يعاقب على الفعل - طبقا للمادة ٣٠٤ .

كما يرتبط بذلك حقها في تعديل مواد الاتهام إنزالا لحكم القانون الصحيح . وإذا كانت المحكمة تتقيد في تعديل وصف التهمة بالأخراج عن الوقائع المرفوعة عنها الدعوى فإنها لا تخرج عن حدود سلطتها إذا عدلت الوصف استنادا إلى استبعاد بعض الوقائع ( انظر نقض ١٩٧٧/٤/٢٥ أدناه ) .

ثانيا - فيما يتعلق بتعديل التهمة وإضافة الظروف المشددة :

إن إضافة الظروف المشددة تتضمن في الغالب إضافة لواقعة لا يشملها امر الإحالة أو التكليف بالحضور ، ولكنها لصيقة بالواقعة موضوع التهمة وتتدخل في تكوين الصورة الحقيقية لكيفية ارتكاب الجريمة ، أو تحديد نتيجة الفعل موضوع الاتهام - ولو أدى ذلك

إلى تغيير الوصف ذاته على أساس إضافة تلك النتيجة - كما في تغيير الإصابة خطأ إلى قتل خطأ أو تغيير الشروع في قتل إلى جريمة قتل تامة .

ولا يشترط أن تثبت تلك الظروف مما تجريه المحكمة من تحقيق بنفسها ، بل يكفي أن تتبين قيامها من التحقيق السابق على رفع الدعوى - لعموم النص .

ونص الفقرة الأخيرة في شأن تنبيه المتهم إلى التغيير أو التعديل الذي تجريه المحكمة في الوصف أو التهمة - جاء بصيغة عامة . إلا أنه يتقيد بعدة قيود فيلاحظ ، من ناحية - أن تنبيه المتهم إلى التغيير الذي تجريه المحكمة لا يجدى في تصحيح الإجراءات إذا خرجت المحكمة في ذلك التغيير عن حدود سلطتها متجاوزة حدود المادة الحالية إلى إضافة وقائع جديدة ، أو عناصر مستقلة عن الواقعة التي ينطبق عليها الوصف الوارد بأمر الإحالة أو التكاليف بالحضور مما تحظره المادة السابقة . ( وفي هذا أبدينا رأينا تعقيباً على الحكمين المنشورين أدناه والصادرين في ١٩٧٢/١١/٥ ، ١٩٧٦/١/١٩ ورجحنا عليهما القضاء الوارد تحت المادة السابقة ) .

ومن ناحية أخرى ، أن قضاء النقض يترخص في عدم لزوم التنبيه إذا كان تعديل الوصف - على أساس ذات الوقائع - لا يجرى على المتهم عقوبة أشد ، أو كان التعديل بإسقاط بعض الوقائع أو عناصر الواقعة محل الاتهام .. وذلك اتباعاً لما كان يسير عليه قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية حيث لم يكن في القانون السابق نص على ضرورة تنبيه المتهم إلى التعديل ، وكانت قواعد التنبيه من صنع القضاء ذاته .

## ● المبادئ القضائية :

### ( ١ ) حق المحكمة وواجبها في تغيير الوصف :

★ إن المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ، مادامت الواقعة المطروحة بها الدعوى لم تتغير ، وليس عليها في ذلك الأمر إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهي تنبيه المتهم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك . ( نقض ١٩٥٤/١١/١ مع م ٦ ص ١٥٥ ) .

★ الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ، مادام أن الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف المحكمة إليها شيئاً . ( نقض ١٩٧٧/٥/١٦ مع م ٢٨ ص ٦٠٤ ) .

★ وإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها ببرائة المتهم على ما قالت من أن الواقعة المنسوبة إليه - إن صحت - فإنها تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، وأنها لا تملك تعديل الوصف ولا لفوتت على المتهم درجة من درجات التقاضى ، فإن ما قالت يتطوّر عليه خطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأنه ما دامت الواقعة المطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان متعيناً عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانونى الصحيح الذى ينطبق عليها .

( نقض ١٩٥٣/١٠/٢٠ مع ٥ من ٥٩ ) .

★ تقوم كل من جريمتى إقامة بناء بغير ترخيص وإقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى ، غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص ، فالواقعة المادية التى تتمثل فى إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها ، والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكن كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفاً للقانون - مما كان يتعين معه على المحكمة المطعون على حكمها - وقد طعنن النيابة بالاستئناف على الحكم الابتدائى للخطأ فى تطبيق القانون - أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية - وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً سليماً وأن تضيف إلى الوصف المسند إلى المتهم - وهو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها - تهمة إقامة بناء بغير ترخيص .

( نقض ١٩٧٢/١١/٥ مع ٢٣ من ١١٢٩ ) .

( ونقض ١٩٥٥/١٢/١٩ مع ٦ رقم ٤٤١ من ١٤٩١ ) .

وقارن مع ذلك : نقض ١٩٥٤/٤/١٩ تحت المادة السابقة ، ونراه أدق لاختلاف العناصر المادية للواقعة من حيث وجود قرار بالتقسيم أو عدم وجوده .

★ ليس للمحكمة أن تقضى بالبراءة فى دعوى قدمت إليها بوصف معين ( سرقة ) إلا بعد التحقق من أن الواقعة لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب ( خيانة أمانة ) .

( نقض ١٩٦٤/٦/٨ مع ١٥ من ٤٧٦ ) .

★ التعديل فى مواد القانون دون تعديل فى وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع .

( نقض ١٩٧٣/١٢/٢ مع ٢٤ من ١٠٩٨ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١/٢٨ مع ٣٦ من ١٧٠ ) .

★ يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى - وذلك كله من غير سبقي تعديله فى التهمة أولفت نظر الدفاع - على اعتبار أن دفاع المحكوم عليه فى الجريمة المرفوع بها الدعوى يتناول حتماً الجريمة التى نزلت إليها بسبب استبعاد الأفعال الداخلة فيها ، وعلى اعتبار أن واجب الدفاع يقتضيه أن يترافع على أساس جميع ما يمكن أن توصف به الواقعة فى القانون .

( نقض ١٩٥٦/٤/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٦٥ من ٧٥٠ ) .

★ وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على ذات واقعة القذف التى رفعت بها الدعوى عليه من يادى الأمر بعد أن انتقص منها ركن العلانية لما استخلصه من عدم توافرها واعتبر الواقعة مخالفة

منطبقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، فكل ما يثيره الطاعن في صدد تغير وصف التهمة لا يكون له محل .

( نقض ١٩٥٢/١٢/٢٢ مجموعة احكام النقض ص ٤ ورقم ١٠٢ ص ٣١٢ ) .

★ لما كان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار في جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار - لدى الطاعة واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعة للمخدر مجرداً من أى قصد إنما هو تطبيق سليم للقانون وليس فيه إخلال بحق الدفاع بحجة تغير الوصف دون تنبيه .

( نقض ١٩٧٩/٥/١٧ مج ٣ ص ٥٨٨ ) .

★ تعديل وصف التهمة من القتل العمد - الذي أقيمت بمقتضاه الدعوى الجنائية - إلى ضرب أقصى إلى الموت مرده هو استبعاد نية القتل دون أن يتضمن إسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى ولا يعطى الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذا الحال بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف مادام قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

( نقض ١٩٨٠/١٠/٩ مج ٣ ص ٨٦٩ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٥/١٤ مج ٣ ص ٦٥٤ ) .

★ إن الوصف الصحيح الذي نزلت إليه المحكمة حين استبعدت قصد الاتجار واعتبرت نقل المخدر الذي هو من قبيل الإحراز مجرداً من أى قصد لم يكن يستلزم تنبيه الدفاع .

( نقض ١٩٨٥/٣/٢٠ مج ٣ ص ٤٢٤ ) .

★ وإذا كانت محكمة أول درجة قد دانت الطاعة بجريمة إدارة مسكنها للدعارة ، وكانت المحكمة الاستئنافية غيرت الوصف القانوني للواقعة التي أثبتتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال والعناصر التي لم تكن موجهة إليها ، ودانتها بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة وعاقبتها بعقوبة أخف من التي كانت محكوماً عليها بها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت في شيء بدفاع الطاعة .

( نقض ١٩٥٢/٦/٣٠ مج ٤ ورقم ٣٦٦ ص ١٠٤٩ ) .

★ وإن رفع الدعوى بجناية الشروع في القتل العمد المقترن بجناية الشروع في السرقة يتضمن ضمناً رفعها بجناية الشروع في السرقة ، فإذا لم تثبت جناية الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حكمها المتهم بجناية الشروع في السرقة .

( نقض ١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج- ٧ ص ٤٧٦ ص ٤٤٠ ) .

★ ولحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - الذي كان معمولاً به وقت المحاكمة - أن تغير وصف الأفعال المسندة للمتهم في أمر الإحالة دون سيق تعديل في التهمة ، مادامت لا تسند إليه أفعالاً غير التي وجهت إليه في أمر الإحالة ، و تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الأفعال ، وإن فمتى كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة ( أنه شرع في قتل بدور السيد إبراهيم ومحمد السيد إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار ) فاستبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار ، ودانته بأنه شرع في قتل المجنى عليها الأولى عمداً ، وأن هذه الجناية قد اقترنت بجناية أخرى هي شروعه في قتل

المجنى عليه الآخر عمداً وحكمت بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس سنين ، فإنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

( نقض ١٩٥٤/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض من ٣ رقم ٣٢٢ ص ٨٦٨ ) .

### ( ب ) تعديل التهمة ، في حدود الواقعة المحالة إلى المحكمة :

★ وإذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهمين بأنهما اشتركا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم التعدي مع علمهم بالغرض المقصود منه ، فاستبعدت المحكمة تهمة التجمهر لعدم ثبوت أركانها القانونية ودانت المتهمين بتهمة الضرب الذي خلف عاهة بالمجنى عليهما ، وكانت واقعة الضرب التي دين المتهمان بها لم توجه إليهما بالذات ولم تدر عليها المرافعة أثناء المحاكمة ، فإن الحكم إذ قضى بإدانتهم يكون باطلاً ولا يصح القول بأنهما كانا متهمين بالتجمهر وأن الضرب الواقع على المجنى عليهما قد وقع أثناء التجمهر مادامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة إليهما وذلك لاختلاف الواقعتين ولإسناد واقعة جديدة للمتهمين لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام .

( نقض ١٩٥٥/١٢/١٩ مج ٦ رقم ٤٤٩١ ص ١٤٩١ ) .

★ لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بالإضافة إلى واقعة القتل العمد المرفوعة بها الدعوى ، بجريمة ( تقدمتها وهي .. ) الشروع في هتك العرض بالقوة والتهديد التي لم ترد بأمر الإحالة - وكانت محكمة الجنائيات حين تصدت لواقعة لم ترد بأمر الإحالة وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الإجراءات التي رسمها الشارع في المادة من قانون الإجراءات الجنائية قد أخطأت خطأ ينطوي على مخالفة للنظام العام لتلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية ، ولا يغير من ذلك أن محكمة الجنائيات نبهت المدافع عن الطاعن بأن يتناول في مرافعته واقعة الشروع في هتك عرض المجنى عليها إعمالاً لحكم المادة ٣٠٨/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها ولأركانها عن جريمة القتل العمد - الأمر الذي يخرجها عن نطاق المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وينطبق عليها حكم المادة ٣٠٧ من القانون ذاته التي تحظر معاقبة المتهم عن واقعة غير واردة بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

( نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ مج ٣ ص ٢٤ رقم ٣٩٦ ) .

★ إذا كانت الدعوى الجنائية التي نظرتها المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن المتهم قتل المجنى عليه عمداً فادانته المحكمة لا في الجنائية المذكورة بل في جنحة القتل الخطأ وكانت جنحة القتل الخطأ تختلف في وصفها وفي أركانها عن جنحية القتل العمد التي أحيل بها فإن المحكمة تكون قد أخطأت وأخلت بحقوق الدفاع . ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تتروافر أركان جنحية القتل العمد فإنه كان لزاماً عليها إما أن تقضي ببراءة من التهمة التي أحيل من أجلها . وإما أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عنها وأن تبين له الجريمة التي رأت إسنادها إليه ليتمكن من إبداء دفاعه فيها مادامت الأفعال التي ارتكبت لا تخرج عن دائرة الأفعال التي نسبت إليه وشملت التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى ، وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادتان ٣٠٧ ، ٣٠٨ إجراءات جنائية ، إذ أن الشارع عند تقرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد إلى الاقتنات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه

امام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة إسنادها إليه ، كلما كان تنبيه الدواعي لازماً قانوناً .

(نقض ١٢/١٢/١٩٥٥ مع س ٦ ص ١٤٧٠ ) .

### تعليق :

توجيه الاتهام عن القتل خطأ - المشار إليه في هذا المبدأ - للحكم فيه بالجلسة لا يكون من جانب المحكمة ذاتها لأنها لا تملك حينئذ أن تحكم فيه - تطبيقاً للمادة ١١ من القانون ، وإنما يمكن أن يتم من جانب النيابة العامة باعتبار الواقعة جنحة يكفى في شأنها توجيه الاتهام في مواجهة المتهم بالجلسة طبقاً للمادة ٢٣٢/٢ ، وباعتبار أن محكمة الجنايات تختص بالفصل فيها طبقاً للمادة ٣٨٢ من القانون على أساس أن الواقعة في مادياتها لا تخرج عما ورد في أمر الإحالة ، وإن كان اختلاف الركن المعنوي ( العمد أو الخطأ وضرورة قيام صورة من صورته ) يمنع المحكمة من تغيير التهمة طبقاً للمادة الحالية .. كما أشير إليه في هذا المبدأ ذاته .

★ تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر المدافع عنه إلى ذلك ، فيضحي الحكم المطعون فيه مبنياً على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٥ مع س ٣٠ ص ٢٩١ ) .

وقارن مع ذلك نقض ١٩٤٥/١/٢٩ تحت المادة السابقة ، ونراه أدق .

★ لما كان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من جنائية جرح نشأت عنه عاهة مستديمة إلى جنائية شروع في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد إنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن إضافة عناصر جديدة إلى الواقعة هي قصد القتل مع سبق الإصرار والترصد والتي قد يثير الطاعنون جدلاً في شأنها كالمجادلة في توافرنية القتل وتوافرنية سبق الإصرار والترصد مما يقتضي من المحكمة تنبيه الدفاع إليه عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات جنائية أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بني على إجراء باطل بعينه .

(نقض ١٩٧٦/١٠/٤ مع س ٢٧ ص ٤٦٠ ) .

### تعليق :

ويكون الأساس في إجازة تعديل التهمة في واقعة هذا المبدأ ولو بشرط تنبيه الدفاع أن أركان الجريمة الموصوفة في أمر الإحالة وواقعيتها المادية لا تختلف عنها في الجريمة التي تعدل إليها التهمة باعتبار كل منهما تقتضي فعلاً مادياً نشأت عنه عمداً إصابة بجسم المجنى عليه ، وإنما تتميز الجريمة الجديدة ( الشروع في قتل ) بقصد خاص يتماثل مع

الظرف المشدد - الذى اضافته المحاكم ايضا - فى انهما عنصران معنويان يضافان إلى الأركان الأساسية للواقعة الواردة فى أمر الإحالة على ما تقدم . ويختلف ذلك عن الحالة العكسية ( تغيير الشروع فى قتل إلى عاهة مستديمة ) إذ أن وجود العاهة هو عنصر مادى جديد فى الواقعة ( ولهذا رجحنا انطباق المادة ٢٠٧ على هذه الحالة طبقا لما علقنا به على المبدأ السابق ) . كما أن الأمر يختلف كذلك عن تغيير التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ لانهما يختلفان فى الركن المعنوى ذاته ( عمد أو خطأ ) - راجع التعليق على نقض ١٢/١٢/١٩٥٥ - أعلاه .

★ وإذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة إلى التهم من قتل عمد مقتنر بجناية أخرى - جناية السرقة بحمل سلاح - إلى اشتراك فى جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح - دون أن تنبيه إلى هذا التغيير - فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدوى ، وهو قتل جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكمها ميبأ لإخلاله بحق الدفاع . ( نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ مع ٧ من ٩٠٧ ) .

★ إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك فيه ونسبت إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة فى أمر الإحالة دون أن تنبيه إلى هذا التعديل كى يؤسس عليه دفاعه ، فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ( نقض ١٩٥٦/٢/٢٨ مع ٧ رقم ٨٢ من ٢٧١ ) . ( ونقض ١٩٨٥/٤/٣٠ مع ٣٦ من ٥٩٠ ) .

★ تغيير المحكمة التهمة من تزوير فى محرر رسمى إلى تزوير فى محرر لأحد المنشآت التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ ( نقض ١٩٨٣/١١/٢٧ مع ٣٤ من ٢٠١ ) .

★ متى كانت الجريمة التى رفعت بها الدوى على المتهم وجرت المحاكمة على أساسها هى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكررا عقوبات والخاصة باستغلال النفوذ وهى تختلف فى أركانها وعناصرها القانونية على جريمة الرشوة القائمة على الاتجار بالوظيفة التى دانت المحكمة بها بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٢ مكرر عقوبات فإن التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة على النحو المتقدم ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى المتهم وإنما هو فى حقيقته تعديل فى التهمة ذاتها يتضمن إسناد عنصر جديد إلى الواقعة التى وردت فى أمر الإحالة ، وهو تغيير لا تملك المحكمة إجرائه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدوى . ويشترط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك ، والا تكون قد أخلت بحق الدفاع بما يبطل حكمها ويوجب نقضه . ( نقض ١٩٦٨/١٠/١٧ مع ١٩ من ٨٠٧ ) .

★ وإذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث ، فإن ذلك لا يعد فى حكم القانون

تغييراً لوصف التهمة المحال بها المتهم مما يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة لتتراجع على أساسه ، بل يصبح إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى .

(نقض ١٩٥٦/١/٣١ مع ٧ ص ٩٥) .

★ إنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالاً غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٣١ مع ٢٤ ص ١٣٠١) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ولم يأخذ بصورة الخطأ الواردة في وصف التهمة وهي السماح بوجود نزلاء في العقار مع أن حالته لا تسمح بذلك وعاقب الطاعن على صورة أخرى من الخطأ هي التراخي في تنفيذ قرار الهدم وعدم مولاة العقار بالصيانة والترميم التي استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فإنه لم يخطئ بذلك الحق المحل له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبهذاها القانوني ،

(نقض ١٩٨٢/٢/١١ مع ٣٣ ص ٣٣٥) .

★ قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهم بإدخال آخر مجهول . مجرد تمسّيح لبيان كهيّة ارتكاب الجريمة . لا يحتاج إلى تنبيه الدفاع .

★ من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تحصّل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشدّ مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده .

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٣ مع ٢٩ ص ٨٢٦) .

★ إضافة المحكمة ببيان نسبة العاهة إلى وصف التهمة حسبما ورد بتقرير الطبيب الشرعي لا يعد تعديلاً للتهمة المسندة إلى المتهم وهي جريمة الضرب الذي أحدث عاهة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة . ومن ثم فلا تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

(نقض ١٩٧٩/٤/٢٧ مع ٣٠ ص ٤٢١) .

★ تعديل تاريخ الحادث لا يعد تعديلاً للتهمة . ومن حق المحكمة إجراؤه دون لفت نظر الدفاع .

(نقض ١٩٧٧/١/٢ مع ٢٨ ص ٥) .

★ إذا كان الثابت من سياق الحكم المطعون فيه أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم على المطعون ضده من أجلها من محكمة أول درجة وأن ماورد بوصف التهمة من تاريخ الواقعة ليس إلا خطأ مادياً في المادى في تاريخ الواقعة الذي ورد في عبارة الاتهام والفصل في الدعوى على هذا الأساس عملاً بالمادة ٣٠٨/٢ إجراءات جنائية ، أما وقد تنكبت المحكمة هذا الطريق وقضت بالبراءة لمحض وقوع هذا الخطأ المادى البحث فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٦٩/١١/١٧ مع ٢٠ ص ١٣٠٤) .



## (جـ) تنبيه المتهم إلى التغيير أو التعديل :

★ على المحكمة عند إعمال المادة ٣٠٧ إجراءات مراعاة ما تنص به المادة ٣٠٨ من ضرورة تنبيه المتهم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك منعا من الاقتئات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا يتورا ولا شكليا أمام سلطة القضاء في التهمة من بعد أن يكون قد أحيط بها علما وصار على بينة من أمره منها دون أن يفاجأ بتعديلها من غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجر به المحكمة من تعديل . والأصل المتقدم من كليات القانون المبنية على تحديد نطاق اتصال المحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المعين بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة ، وعلى الفصل بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويفسر أن سلطة التحقيق لا تقضى في مسئولية المتهم فلا يتصور أن تستبدل التكليف النهائي للجريمة ، بل إن هذا التكليف مؤقت بطبيعته . وأن قضاء الحكم بما يتوافر لديه من العلانية وشفوية المرافعة وسواهما من الضمانات التي لا تتوافر في مرحلة التحقيق أولى بأن تكون كلمته هي العليا في شأن الواقعة وتكييفها سواء ما استمدته من التحقيقات التي أجريت في مجموع الواقعة بعناصرها المكونة لها أو ما يكشف عنه التحقيق الذي تجر به بجلسة المحاكمة .

(نقض ١٩٦٩/٢/٣٠ مج ٢٠ ص ٥١٢) .

★ ومتى كانت الواقعة التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة إذا هي لم تبعد ذلك ضرورة لتنبيه الدفاع لهذا التغيير .

(نقض ١٩٥٦/٤/٣٠ مج ٧ رقم ١٩٢ ص ١٨٤) .

★ إذا كانت محكمة أول درجة قد عدلت في حكمها وصف التهمة التي دانت الطاعن بها ، فإن استئناف المتهم الحكم الصادر فيما يتوافر به علمه بهذا التعديل ولا يقبل منه قوله بأنه لم يخطر به .

(نقض ١٩٧٧/٣/١٣ مج ٢٨ ص ٣٤٦) .

★ لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة ... ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه . ولما كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة سألت الطاعن عما نسب إليه فاعترف بضبط السلاح وملكيته له بدون ترخيص كما اعترف بالسابقة الواردة بصحيفة حالته الجنائية وذلك في حضور محاميه الذي أشار إلى السابقة في مرافعته الشفوية وتناول الظروف المشددة بالمناقشة والتفنيد ، فإن ذلك يكون كافيا في تنبيه الطاعن والدفاع عنه إلى الظروف المشددة المستمدة من صحيفة حالته الجنائية التي كانت مرفقة بملف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم ينحسر عن الحكم دعوى الإخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٧٣/٣/١١ مج ٢٤ ص ٣١٥) .

★ لمحكمة الجنائيات أن تغير في الحكم وصف الأفعال المبنية في أمر الإحالة بغير لفت نظر المتهم بشرط ألا تحكم عليه بمقوية أشد من العقوبة المقررة للجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة .

(نقض ١٩٥١/٢/١٩ مج ٢ ص ١٣٧) .

★ تعديل المحكمة التهمة من جريمة هناك عرض بالقوة إلى جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه فيه إخلال بحق الدفاع .  
( نقض ١٩٦٨/١١/٢٥ مج ١٩ ص ١٠٢٧ ) .

★ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بالإضافة إلى واقعة القتل العمد المرفوعة بها الدعوى . بجريمة ( تقدمتها وهي ) الشروع في هناك العرض بالقوة والتهديد التي لم ترد بأمر الإحالة - وكانت محكمة الجنائيات حين تصدت لواقعة لم ترد بأمر الإحالة وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الإجراءات التي رسمها الشارع في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أخطأت خطأ ينطوي على مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية ، ولا يغير من ذلك أن محكمة الجنائيات نبهت المدافع عن الطاعن بأن يتناول في مرافعته واقعة الشروع في هناك عرض المجنى عليها إعمالاً لحكم المادة ٣/٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وفي أركانها عن جريمة القتل العمد - الأمر الذي يخرجها عن نطاق المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وينطبق عليها حكم المادة ٣٠٧ من القانون ذاته التي تحظر معاقبة المتهم عن واقعة غير واردة بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .  
( نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ مج ٣٤ ص ٢٩٦ ) .

## المادة ( ٢٠٩ )

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف .

### ● التعليق :

يؤكد النص التزام المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية التي اتصلت بها بسبب رفعها تبعاً للدعوى الجنائية ، وإن كانت في الأصل من اختصاص المحكمة المدنية . والنص على الفصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يمنع من أن تستمر الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بعد الفصل في الدعوى الجنائية بما يتعارض مع معنى تبعيتها لها في اتصال المحكمة بها .

والنص يفترض أن مسألتى قبول الادعاء ، والاختصاص بالدعوى المدنية قد حسمتا طبقاً لما فصلت أحكامه في الفصل الخامس من هذا الباب -يراجع ، وأنه لم يبق إلا الفصل في التعويض - رفضاً ، أو قبولاً وتقديراً لقيمته .

ولما كان الأصل في قبول الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية مرتبطاً بالآ يترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الجنائية - طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٥١ ، فإن النص الحالي قد أورد الحل لحالة ما إذا تبين للمحكمة بعد قبول الادعاء أن الدعوى الجنائية أصبحت صالحة للفصل فيها في حين أن تقدير التعويض المدني يحتاج إلى إجراء تحقيق خاص ، فسمح في هذه الحالة استثناء - بأن يتم الفصل في الدعوى الجنائية مع إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية .

وفي غير هذه الحالة ، وبغير هذا السبب - لا تملك المحكمة الجنائية إلا الفصل في موضوع الدعوى المدنية مع الفصل في الدعوى الجنائية سواء قضت فيها بالإدانة أو البراءة .

وقد سبق تفصيل موقف المحكمة الجنائية من الفصل في التعويض المطلوب وسلطانها في شأنه في حالتى البراءة والإدانة ، في مقدمة الفصل الخامس من هذا الباب ، والخاص بالادعاء بالحقوق المدنية ( م ٢٥١ - ٢٦٧ ) ، فيرجع إليه في ذلك ، وفي آثار وحدود ارتباط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية بوجه عام .

ويلاحظ أن هناك استثناء إيجابياً لقاعدة الفصل في الدعويين المدنية والجنائية بحكم واحد - الوارد في المادة الحالية - بحيث تستمر الدعوى المدنية بعد الفصل في الدعوى الجنائية ، وذلك في حالة الحكم بانقضاء هذه لسبب خاص بها - إذ لا يؤثر ذلك على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، طبقاً للمادة ٢/٢٥٩ ، مع ملاحظة أن الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية هو فصل في موضوعها - تراجع مقدمة الفصل الخامس ، والتعليق على المادة ٢٥٩ .

ويثير الحكم في التعويض مسألة خاصة بتعدد المتهمين أو المسؤولين عن الضرر الناشئ عن الجريمة - حيث إن الأصل هو التضامن بين المسؤولين عن الفعل الخاطئ طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدني - وفي هذا يتعين أن يتم التمييز بين أفعال المتهمين إذا تعددوا ، فلا يقع التضامن إذا كانت الأفعال مستقلة والضرر الناشئ عن كل منها متميزاً عن غيره . أما إذا انصبت الأفعال على إحداث ضرر واحد وكانت تمثل في ذات الوقت عدواناً التقت عليه إرادات الفاعلين ، فإن التضامن يكون واجباً قانوناً .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك

عملاً بنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفلته الفصل فيها فإنه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بنص المادة رقم ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية ، وهي قاعدة وأجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات .  
(نقض ١٩٨٤/٥/٢٢ مع س ٣٥ ص ٥٢١ ) .

★ وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية الذي أوجب على كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية ، أما وقد قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقضه .  
(نقض ١٩٥٩/١١/٣ مع س ١٠ ص ٨٤٩ ) .

★ ومع ذلك فإنه متى ثبت أن الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانوناً - ( مثال - اقتضاء المستأجر مبالغ من المؤجر مقابل إنهاء عقد الإيجار ) - تعين القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية .  
(نقض ١٩٧٩/١٢/٣ مع س ٣٠ ص ٨٧٢ ) .

★ ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧ ، ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات الملغى التي كانت تميز للمحاكم الفصل في الدعوى المدنية رغم البراءة في الدعوى الجنائية . ولما كانت المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في صراحة على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم ثر أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إجراء الفصل في الدعوى الجنائية . فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف لما كان ذلك ، فإنه كان متعيناً على المحكمة إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته في الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها ، وإما أن تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية - أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظرها مظنة أنها غير مختصة أصلاً بالفصل فيها . فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون .

(نقض ١٩٥٣/٦/٣٠ مع س ٤ ص ١٠٥٢ ) .

(ونقض ١٩٥٦/٤/١٧ مع س ٧ ص ٥٩٦ ) .

تعليق :

لا يتحقق الخيار الذي يشير إليه هذا المبدأ إلا في حالة محدودة هي أن تكون الواقعة قد أحيلت إلى المحكمة الجنائية بوصف فيه أركان الجريمة قانوناً ، ولكن تبين للمحكمة تخلف بعضها خلال نظر الدعوى ، ففي هذه الحالة يكون لها أن تقضى بالبراءة دون أن يسقط اختصاصها بالفصل في الدعوى المدنية على أساس شبه الجنحة المدنية ، ويكون لها أن تقضى فيها مع الدعوى الجنائية أو أن تحيلها إلى المحكمة المدنية المختصة طبقاً لفقرتي المادة ٣٠٩ . أما إذا كان الوصف أصلاً غير منطبق على نص تجريم فإن المحكمة الجنائية تكون غير مختصة بالدعوى المدنية ويتعين عليها مع الحكم بالبراءة أن تقضى بعدم

اختصاصها بها . وأما إذا كانت البراءة لعدم الثبوت فإنها لا تملك الإحالة كذلك بل يتعين عليها الحكم برفض الدعوى المدنية .

( تراجع مقدمة الفصل الخامس من هذا الباب في الادعاء بالحقوق المدنية . والمبادئ القضائية الملحق بها في شأن الاختصاص بالدعوى المدنية ، والحكم في موضوع الدعوى المدنية في حالتى الإدانة والبراءة ) .

★ فإذا كانت المحكمة الجنائية قد تخلت عن الدعوى للقضاء المدني على أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة فهذا التخلي يكون قد تم في حدود ما رخص به القانون ، ولكن إذا كانت المحكمة قد قضت في هذه الحالة بعدم الاختصاص فإنها تكون قد أخطأت وكان يجب عليها أن تحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية ، ويتعين على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون .

( نقض ١٩٥٣/٥/١٩ مع ٤ ص ٨٥٧ ) .

★ حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ إجراءات جنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مما يمس حرية القاضى المدني .

( نقض ١٩٥٧/٣/٥ مع ٨ ص ٢٢٥ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٥/٣٠ مع ٣٦ ص ٧٢٩ )

★ قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية ( القتل الخطأ ) يحكم نهائى لعدم استئناف النيابة العامة له ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . وتأسيسها قضاها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق التهم انطواء هذا القضاء ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها . استئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم قد نقل إلى محكمة ثانية درجة موضوع الدعوى المدنية التي لم يعد هناك طائل من وراء إعادةتها إلى محكمة أول درجة لاحتمة القضاء برفضها إذا أعيدت إليها ، وإذ لك فإنه كان يتعين على محكمة ثانية درجة أن تنص على أنها تقضى في موضوعها . أما وهى لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها يكون قد انطوى على خطأ في القانون .

( نقض ١٩٦٦/٣/٢٢ مع ١٧ ص ٣٤٨ ) .

★ إذا كانت المحكمة قد قضت بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة لما رآته من أن ما أثاره المحكوم عليها من انتفاء صفة المدعين بالحقوق المدنية يستلزم إجراء تحقيق يغطى الفصل في الدعوى مستعملة في ذلك حقها المخول لها في المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن ما يقوله الطاعن من أنه كان يجب على المحكمة تأجيل الدعوى حتى يقدم المدعون بالحق المدني لإعلام الورثة وإلا فكان عليها أن تحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ، يكون مردودا .

( نقض ١٩٦٠/١٢/١٩ مع ١١ ص ٩١٨ ) .

★ الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منهيًا للخصومة المدنية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

( نقض ١٩٨٢/١٠/٨ مع ٢٣ ص ٩٩٥ ) .

### التضامن في التعويض :

★ التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدي .  
( نقض ١٩٥٧/١/٢٩ مع ٨ ص ٨٨ ) .

★ من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه .  
( نقض ١٩٧٩/١٢/٣٠ مع ٣٠ ص ٩٩٤ ) .

★ لا يشترط قانوناً في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع من كل منهم واحداً ، بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أولم تقع في وقت واحد .  
( نقض ١٩٧٣/١٢/٩ مع ٢٤ ص ١١٧٦ ) .

★ وأساس المسؤولية التضامنية هو مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة وبغير تدبير سابق ، ويكفي أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى كل إرادة مع إرادة الآخرين على إيقاعه . ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت اتفاق ثابت بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة .  
( نقض ١٩٥٦/٤/٢ مع ٧ ص ٤٦٤ ) .

★ إذا كانت المحكمة قد نفت عن المتهمين سبق الإصرار ومع ذلك أثبتت أنهما قد اعتديا معا بالضرب على المجنى عليه بما يفيد اتحاد إرادتهما على الاعتداء عليه بصرف النظر عن جسامة ما وقع من كل منهما فهذا يستوجب مساهلة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نشأ عن فعله وعن فعل زميله .  
( نقض ١٩٥٢/١٠/١٥ مع ٣ ص ٦٦ ) .

★ التضامن في التعويض ليس معناه مساواة المتهمين في المسؤولية فيما بينهما ، إنما معناه مساواتهما في أن للمقضى له بالتعويض على أيهما بجميع المحكوم به .  
( نقض ١٩٤٣/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ص ٣٣٩ ) .

★ وإن القانون لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكونوا قد ساهموا في الجريمة الواحدة بصفة فاعلين أو شركاء ، أو بعبارة أخرى أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحداً . بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه ، متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أولم تقع في وقت واحد . وإن فساد الخطأ الذي وقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى بنتيجة من الخطأ الذي يقع ممن يخفي المسروق بالنسبة للمال الذي وقع عليه فعل الإخفاء في الضرر الذي يصيب المضرور بحرمانه من ماله ، فإن الحكم الذي ألزم المخفي لكل ما سرقه بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب ولم يخطئ في شيء .  
( نقض ١٩٤٣/٥/٢٨ المحلقة ص ٢٦ ص ٤٩ ) .

★ وإنه لما كان إخفاء الأشياء المسروقة بعد في القانون جريمة قائمة بذاتها ، لها كيانها وعقوبتها المقررة لها ، ولا اتصال لها بجريمة السرقة إلا من حيث وجوب إثبات أن الأشياء المخفأة متحصلة عن

سرقة . كانت مساطة المخفى مدنيا لا يصح أن تتجاوز الأشياء التي أخفاها بالفعل ، إلا إذا كان ضالعا مع السارق أو مع من أخفوا باقي المروقات ، فعندئذ فقط يصح أن يسأل مدنيا بطريق التضامن مع زملائه عن كل المروقة . ويكون من المتعين على الحكم الذي يترتب عليه هذه المسئولية أن يبين في غير غموض الأساس الذي استند إليه . وإذن فالحكم الذي يلزم جميع المتهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المروقة كلها مع كونه لم ينسب في أسبابه إلى كل منهم إلا إخفاء جزء منها يكون خاطئا لقصور أسبابه ويتعين نقضه .

( نقض ١٩٤٥/١١/١٢ مجموعة القواعد القانونية من ٧ ص ٤ ) .

★ ولا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر ، واستقلال كل منهم بما أحدثه ولو وقعت تلك الأفعال جميعا في مكان واحد وزمان واحد .  
( نقض ١٩٥٤/١٠/١١ مع ٦ ص ٤٩ ) .

## المادة ( ٣١٠ )

يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها ، وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

### ● أسباب الحكم ، وعناصره الأخرى :

يتكلم النص عن أسباب الحكم ، ويثير ذلك وضعها بين أجزائه المختلفة :  
فالحكم منطوق ، وأسباب ، فضلا عن ديباجة تحدد ذاتيته .

ومنطوق الحكم هو ما يصدر عن المحكمة محددًا ما قضت به في الدعوى - سواء فصلت به في موضوع الاتهام براءة أو عقوبة ، أو اقتضت على الفصل في وضع إجرائي كالاختصاص أو قبول الدعوى ( أو الطعن ) أو عدم جواز نظرها . وكثيرا ما يطلق لفظ الحكم على المنطوق ذاته - وهو الذي ترد عليه حجية الأحكام أساسا ( انظر المواد ٤٥٤ - ٤٥٧ ) .

غير أن الحكم كعمل إجرائي يجب أن يتضمن بيانا للجهة التي صدر عنها ، وأوضاع صدوره والواقعة التي صدر فيها والأسباب التي بنى عليها ، فيشمل فيما عدا منطوق الحكم .

( ١ ) ديباجة الحكم ، التي تحدد فيها المحكمة التي أصدرته ، وأن ذلك باسم الشعب ، فضلا عن تحديد اسم القاضي وأعضاء هيئة المحكمة وتاريخ صدور الحكم واسم المتهم وباقي الخصوم إن وجدوا وما أبدوا من طلبات ، وما اتخذ من إجراءات الاتهام والإحالة والادعاء المدني ونظر الدعوى .

( ب ) الاسباب الواقعية للحكم ، وهى تشمل فضلاً عما يشير إليه النص من « بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة » والظروف التى وقعت فيها ، - كل ما يتعلق بإيراد الأدلة على ثبوتها فى حالة الإدانة ، أو نفي ثبوت التهمة فى حالة البراءة ( ويلاحظ هنا أنه لا يكون ثم محل لبيان واقعة ثم نفيها بل يكفى نفي ما ورد به الاتهام ) وإشارة النص إلى بيان الظروف التى وقعت فيها الجريمة - يقصد بها بوجه خاص بيان زمان ومكان وقوعها ، وكذا طريقة ارتكابها وصفة المتهم فيها وكل ما يترتب عليه تحديد وصف الفعل المسند إليه - فى نظر القانون .

(جـ) النصوص القانونية التى يطبقها الحكم فى شأن الواقعة أو الدعوى - وذلك بوجه خاص إذا قضى بالعقوبة .

وخلو الحكم من بياناته وعناصره الجوهرية سالفة الذكر يؤدى إلى بطلانه . كما أن سلامة بيان تلك العناصر وسلامة الاستدلال من الوقائع يعتبر شرطاً أساسياً لقيام الحكم على أسباب مما يشترطه النص . فإذا شاب الحكم قصور فى بيان الواقعة ، أو أخطأ فى إيرادها بما يخالف الثابت بالأوراق التى يسند إليها تحصيله لتلك الواقعة أو للدالة عليها ، أو تناقض فى إيراد الواقعة أو الأدلة التى يسوقها عليها ، أو اختل استدلاله منها بما يخرجها عن سلامة المنطق التى يجب أن تستند إليها الأحكام ، فإن ذلك يعتبر من عيوب التسييب التى تؤدى - فى ظل رقابة محكمة النقض على سلامة إجراءات الدعوى والحكم - إلى وسم الحكم بالبطلان .

وقد وضع قضاء النقض حدود الكل ذلك تتناولها المبادئ القضائية التالية طبقاً للترتيب الآتى :

- ( ١ ) بيانات ديباجة الحكم .
- ( ب ) بيان الواقعة والأدلة .
- (جـ) النصوص القانونية التى يستند إليها الحكم .
- ( د ) تسييب الأحكام بوجه عام .
- (هـ) عيوب التسييب : القصور ، الخطأ فى الإسناد ، فساد الاستدلال .
- ( و ) مالا يعيب الحكم من خطأ أو نقص غير مؤثر .

## ● المبادئ القضائية :

### ( ١ ) بيانات ديباجة الحكم :

★ إن بيان المحكمة التى صدر منها الحكم والهيئة التى أصدرته وتاريخ الجلسة التى صدر فيها وأسماء المتهمين فى الدعوى ورقمها ووصف التهمة المسندة إلى المتهم ، هى من البيانات الجوهرية ، وخلو



الحكم منها يجعله كأنه لا وجود له . فإذا أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب هذا الحكم فإنه يكون باطلاً أيضاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانوناً .

(نقض ١٩٥٥/١١/٧ مع ٦ ص ١٣٠٤ ) .

★ إجراءات المحاكمة أنها قد روعيت ، فإن ما تثيره الطاعة بشأن إغفال بيان مكان انعقاد المحكمة التي أصدرت الحكم ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم مادام قد ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٥ مع ٣٤ ص ٦٧٤ ) .

★ لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - أن محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الإخصائيين أحدهما على الأقل من النساء يتعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضي في حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث وإلا كان الحكم باطلاً ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الإخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسات المحاكمة الابتدائية ، كما أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أنهما قدما تقريرهما ، لما كان ذلك فإن إغفال اسم الخبيرين في أحد محاضر الجلسات وفي الحكم لا يبدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان .

(نقض ١٩٨٣/٤/٥ مع ٣٤ ص ٤٩٧ ) .

★ من المقرر أن إغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النياية تطبيقها لا يبطله طالما أورد في مدوناته مواد القانون التي عاقب الطاعن بموجبها ودانه عن ذات الجريمة التي أحيل إلى المحاكمة عنها .

(نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ مع ١٨ ص ٩٦١ ) .

★ ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدان عنصرها من مقومات وجودها قانوناً ، لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته .

(نقض ١٩٧٥/٥/١٩ مع ٢٦ ص ٤٥١ )

★ خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله إذ لا يوجد في قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم .

(نقض ١٩٧٣/١٠/١٤ مع ٢٤ ص ٨٣٣ ) .

★ إن خلو الحكم من بيان صدره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته ولا يترتب بطلانه .

(نقض ١٩٧٩/٦/٧ مع ٣٠ ص ٦٢٦ ) .

(ونقض ١٩٨٥/١/٢٤ مع ٣٦ ص ١١٧ ) .

★ لما كانت المادتان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن بيانات الحكم والمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن مشتعلاته قد استهلتا أولاهما بعبارة يجب أن يبين في الحكم الأخرى بعبارة يجب أن يشمل الحكم ، ولم يرد بأيتهما ذكر للسلطة التي تصدر الأحكام باسمها ، فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع سواء يمتنقضى الدستور أو سواء من القوانين لا يعتبر من بيانات الحكم صدره باسم الأمة أو الشعب ، وإن قضاء الدستور بصنوع الحكم بهذه المثابة ( م ٧٢ دستور ١٩٧١ ) ليس إلا

إفصاحاً عن أصل دستوري أصيل وأمر مسبق مفترض بقوة الدستور نفسه من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعاً - الأمة أو الشعب - لتكون ذلك الأصل واحداً من المقررات التي ينهض عليها نظام الدولة كشأن الأصل الدستوري بأن الإسلام دين الدولة وبأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية ، وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء إصداره ، دون ما يقتضى لائ التزم بالإعلان عنه من القاضي عند النطق به أو الإفصاح عنه في ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فإن إيراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره أو بعد صدوره بالنطق به ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً كاشفاً عن ذلك الأمر المفترض ، وليس منشئاً له ، ومن ثم فإن خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

( الهيئة العامة ، ١٩٧٤/١/٢١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١ ص ١ ) .

وكان قضاء النقض يجرى قبل ذلك على أن :

★ القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة ، وأنه يجب أن يبين في ديباجتها صدورها باسم الأمة ، ومكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك ببول المحكمة أو إثباته بمحضر الجلسة .

( نقض ١٩٦٥/١/١٢ مع ١٦ ص ١٦٣ ) .

★ وإن خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانونياً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً ، وهذا البطلان من النظام العام .

( نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ مع ٧ ص ٩٤٢ ) .

★ مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه » . هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه في ذلك ، وإذا كان هذا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يفنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

( نقض ١٩٨١/٤/٢٦ مع ٣٢ ص ٤٠٤ ) .

محضر الجلسة يكمل الحكم في بيانات الديباجة - ماعدا التاريخ : كما لا يكمله في بيان العقوبة .

★ من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها وأسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم .

( نقض ١٩٧٩/١/١١ مع ٣٠ ص ٦٧ ) .

★ خلو كل من الحكم الابتدائي والاستئنافي الذي أيده لاسبابه ومحاضر الجلسات من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم يؤدي إلى الجهالة بهما ويجعلهما كأن لا وجود لهما ويكون الحكم المظنون فيه قد تعيب في ذاته بالبطلان فضلاً عن البطلان الذي امتد إليه بتأييده واعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل مما يوجب نقضه والإحالة .

( نقض ١٩٧٩/١٠/٢٢ مع ٣٠ ص ٧٨١ ) .

★ من المقرر أن اسم القاضي هو من البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذي يكمل الحكم في هذا الخصوص وخلوهما معا من هذا البيان يجعل الحكم كأنه لا وجود له ، من ثم يكون قد لحق به البطلان . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضي بتأييد ذلك الحكم أخذا بأسبابه دون أن ينشأ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها - فإنه يكون مشوبا بدوره بالبطلان لاستناده إلى حكم المحكمة .

(نقض ١٩٧٩/١/١٨ مع س ٣٠ من ١١٥) .

★ متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وترافعت فيها وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلاً صحيحاً وفق أحكام القانون ، فلا محل لما يثيره في شأن إغفال اسم ممثل النيابة العامة - أو الخطأ فيه - في محضر الجلسة والحكم .

(نقض ١٩٧٣/١١/٥ مع س ٢٤ من ٩٢٢) .

★ لما كان يبين من الأوراق أن الحكم المستأنف الصادر في المعارضة قد خلا من بيان تاريخ إصداره ولا عبرة للتاريخ المؤشر به عليه مادام أنه جاء مجهلاً إذ اقتصر على اليوم والشهردون السنة ، وكان خلوه الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، فإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ولا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ إصدار الحكم المستأنف الباطل ، لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكماً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢٦ مع س ٣٠ من ٣٩٠) .

★ لما كان البين من الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه قضي بحبس المتهم وتغريمه ٧٠٠ جنيه دون أن يحدد مدة الحبس التي أوقعها عليه فإنه بذلك يكون قد جهل العقوبة التي قضي بها على الطاعن مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه ، ولا يقدح في ذلك أن يكون محضر الجلسة قد بين مدة عقوبة الحبس - طالما أن ورقة الحكم لم تستظهرها إذ يتعين أن يكون الحكم منبئاً بذاته على قدر العقوبة المحكوم بها ، ولا يكمله في ذلك أى بيان خارج عنه .

(نقض ١٩٨٢/١/٣١ مع س ٣٣ من ١٢١) .

#### الخطأ المادى :

★ الخطأ المادى في أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم لا يبطله .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢١ مع س ٣٠ من ٥٩٨) .

★ خطأ الحكم في اسم المحكمة التي أصدرته لا يعيبه - مادام محضر الجلسة قد اشتمل على الاسم الصحيح .

(نقض ١٩٧٩/٦/٧ مع س ٣٠ من ٦٣٦) .

★ إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة أمن الدولة وصدر الحكم فيها من هذه المحكمة بالفعل مع عنوان الحكم باسم محكمة الجنائيات - خطأ مادى لا يعيبه .

(نقض ١٩٧٧/١/١٢ مع س ٢٨ من ٧٤٩) .

★ إحالة الدعوى من مستشار الإحالة إلى محكمة الجنائيات وصدر حكم فيها من هذه المحكمة بالفعل مع غرنة الحكم باسم محكمة أمن الدولة العليا - خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى .  
( نقض ١٩٧٤/١٢/١٦ مع ٢٥ ص ٨٦٦ ) .

★ والخطأ المادى الواضح الذى يرد على تاريخ الحكم لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ومن ثم فلا عبرة به .  
( نقض ١٩٥٥/١١/٢١ مع ٦ ص ١٣٧٨ ) .

★ وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم ثم صدر فيها قرار بالتأجيل بناء على طلب الدفاع إلى جلسة أخرى سمعت فيها الدعوى وحصلت المرافعة وصدر الحكم وذلك بحضور المتهم في إثبات تاريخ صدور الحكم واضح أنه لم ينشأ إلا عن سهو من كاتب الجلسة فهو لا يمس سلامة الحكم .  
( نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ مع ٢ ص ٢٩٤ ) .  
( ونقض ١٩٨٤/٣/١٨ مع ٣٥ ص ٣٠٤ ) .

★ خطأ الحكم فيما نقله في ديباجته عن وصف النيابة العامة للتهمة المسندة إلى المتهم لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى ولا يؤثر في سلامة استدلال الحكم .  
( نقض ١٩٧٩/٤/٢٢ مع ٣٠ ص ٤٩٥ ) .

★ الخطأ المادى في بيان رقم القضية لا يؤثر في سلامة الحكم ، مما هو مقرر من أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعميه لأنه خارج عن موضوع استدلاله .  
( نقض ١٩٧٣/١٠/١٤ مع ٢٤ ص ٨٣٣ ) .

★ خطأ الحكم فيما يشته بديباجته من أن الدعوى سمعت بالجلسة التى نطق به فيها في حين أنها كانت قد سمعت بجلسات سابقة فإن ذلك لا يبطئه ، لأنه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامة الحكم .  
( نقض ١٩٧٧/١٠/٢ مع ٢٨ ص ٨٠٣ ) .  
( نقض ١٩٧٨/٤/٩ مع ٢٩ ص ٣٨١ ) .

★ خطأ الحكم المطعون فيه في بيان طلبات النيابة العامة أو بشأن القانون الذى طلبت تطبيقه بديباجته لا يعميه .  
( نقض ١٩٧٧/١/١٦ مع ٢٨ ص ٩٠ ) .  
( ونقض ١٩٧٧/١/٢٣ مع ٢٨ ص ١٢٠ ) .

★ إحالة الدعوى من مستشار الإحالة إلى محكمة الجنائيات بالفعل وصدر حكم من هذه المحكمة مع إيراد الحكم بديباجته من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من النيابة العامة لا يعدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى .  
( نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ مع ٢٩ ص ٤٥٧ ) .

★ خطأ الحكم في بيان تاريخ صدور قرار الإحالة لا يعدو أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر في منطق الحكم أو في النتيجة التى أنتهى إليها .  
( نقض ١٩٧٨/٣/١٩ مع ٢٩ ص ٢٩٥ ) .

★ تقرير اسم الطاعن بمحاضر الجلسات وما نقل عنها من أحكام لا يعيب الحكم طالما أن الطاعن لا ينازع في أنه المعنى بالاتهام والمحاكمة .

(نقض ١٩٧٨/٣/٥ مع ٢٩ ص ٢٢٠) .

★ وإذا ذكرت المحكمة في أول الوقائع التاريخ الميلادي والهجرى للحادثة صحيحا ثم جاءت في الأسباب وأخطأت في ذكر التاريخ الميلادي للحادثة دون الهجرى ، فليس لهذا الخطأ المادى تأثير على سلامة الحكم .

(نقض ١٩٣٧/١٢/١٣ مع ٣٩ رقم ١٣١٩) .

★ خطأ الحكم في إثبات تاريخ الواقعة أو طلبات النيابة الصومية في الدعوى لا يؤثر على سلامة الحكم .

(نقض ١٩٥٢/١/١٠ مع ٣ ص ١٠٦٨) .

### بيان تاريخ الحكم

★ إن قضاء النقض مستقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استرحى ببيان تاريخ إصدار الحكم .

(نقض ١٩٧٢/٦/٥ مع ٢٣ ص ٨٩٨) .

(ونقض ١٩٥٤/٢/٨ مع ٥ ص ٣٢٣) .

★ لا يعيب الحكم ورود تاريخ إصداره في صفحاته الداخلية ذلك أن القانون لم يشترط إثبات هذا البيان في مكان معين من الحكم .

(نقض ١٩٧٧/١/١٦ مع ٢٨ ص ٩٠) .

★ لما كان الحكم المستأنف - الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن - أو بتأييد الحكم الغيايى - قد خلا من تاريخ إصداره ولا عبرة بالتاريخ المؤشر به عليه مادام أنه جاء مجهلا إذ اقتصر على اليوم والشهر دون السنة ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى بطلانه ، ومن ثم فإن الحكم المستأنف - يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الغيايى الاستثنائى - وإن استوفيت بياناته - قد صدر باطلا لأنه أيد الحكم المستأنف في منطوقه وأخذ بأسبابه ولم ينشئ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها ، كما يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ إصدار الحكم المستأنف الباطل ، إلى الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٦ مع ٣٠ ص ٣٩٠) .

★ بطلان الحكم لخلوه من تاريخ إصداره إنما ينبسط أثره حتما إلى كافة أجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا فإذا أحال الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف . مع أنه باطل لخلوه من تاريخ إصداره يكون قد انصرف أثره إلى باطل

وما بني على الباطل فهو باطل ، مما يؤدي إلى استئالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه .

( نقض ١٩٦٩/١١/١٠ مع س ٢٠ ص ١٢٣٤ ) .

### البيانات الخاصة بالمتهم :

★ إذا كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذى حكم عليه في منطقته بالعقوبة اكتفاء بوروده في ديباجته فإن ذلك لا يمس سلامته مادام أنه لم يكن هناك متهم غيره في الدعوى .

( نقض ١٩٥٣/٣/٢ مع س ٤ ص ٥٧٧ ) .

★ إذا الحق منطق الحكم عيب في تعيين المتهم المحكوم عليه وكان في أسباب هذا الحكم ما يكشف عن المتهم المقصود فإن هذا لا يعد من العيوب الجوهرية التى تستوجب نقض الحكم .

( نقض ١٩٦٧/٤/١٩ المحلة س ١٧ ص ١١٢٨ ) .

★ وأن الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التأكد من أنه الشخص المطلوب محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه وصناعته فلا يكون النقض في بيان آخر كمثل إقامة المتهم أو إغفال هذا البيان سببا في بطلان الحكم .

( نقض ١٩٥٦/٦/٤ مع س ١٧ ص ١١٢٨ ) .

★ وإغفال بيان صناعة المتهم ومحل سكنته وسنه لا يعيب الحكم مادام ليس هناك شك في شخصية المتهم ومادام هو لا يدعى أنه في سن تؤثر في مسئوليته أو عقابه .

( نقض ١٩٥٦/٣/٥ مع س ٧ ص ٢٨٤ ) .

★ وإذا كان سن الطاعن على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ أول يونية سنة ١٩٤٩ مقدرة بثمانى عشرة سنة وهى - على هذا التقدير - كانت في يوم الحادث الذى وقع في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ أقل من خمس عشرة سنة وكان الثابت في ذلك الوقت بمحضر جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٤٢ أن سن الطاعن ثمانى عشرة سنة وبناء على ذلك كانت أكثر من خمس عشرة سنة في يوم الحادث فإنه إذا كان السن مجهلة حقيقتها إلى هذا الحد ولا تستطيع ذلك محكمة النقض القيام بوظيفتها فيما يختص بمراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٤٦٦ يكون الحكم متعينا نقضه .

( نقض ١٩٤٥/٢/١٢ المحلة س ٣٧ ص ٣٢٢ ) .

★ الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا فإذا أغفل اسم المجنى عليه في صيغة التهمة المبينة يصدر الحكم وكان قد ورد في أسبابه بيان عنه ذلك لا يقدح في سلامته .

( نقض ١٩٥٠/١/٣٠ مع س ١ ص ٢٩٠ ) .

( ب ) في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأدلة الإثبات والنفي :

★ أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها

المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً .

( نقض ١٩٧٩/٣/٤ مع ج ٣٠ ص ٣١٧ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١١/٢٤ مع ج ٣٦ ص ١٠٤٢ ) .

★ إن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

( نقض ١٩٧٩/٢/٥ مع ج ٣٠ ص ٢١٥ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١٠/٢٨ مع ج ٣٦ ص ٩٤٧ ) .

★ إبانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاءه وأفعاله الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة يعيبه .

( نقض ١٩٨٣/٥/١٨ مع ج ٣٤ ص ٦٤٥ ) .

★ المقصود من عبارة « بيان الواقعة » الواردة بالمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات ( هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة مع إثبات ما خرج عن هذه الأركان مما له شأن هام ترتب عليه نتائج قانونية كتاريخ الواقعة ومحل حدوثها ومأخذ الظروف المشددة للعقاب ، فإن أعمل قاضي الموضوع ذكر شيء من كل ذلك ، مما يخل بركن من الأركان التي لا تقوم الجريمة إلا على توافرها جميعاً ، أو مما لا يسوغ زيادة العقوبة إلا بها جاز نقض الحكم لمخالفته القانون .

( نقض ١٩٦٨/١٢/٢٠ المحلة ص ٩ ص ٢٠٧ ) .

★ لا يعيب الحكم الصادر باعتباره المعارضة كأن لم تكن عدم بيانه الواقعة محل الاتهام ، لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ولا كذلك الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية .

( نقض ١٩٧٨/١٢/١١ مع ج ٢٩ ص ٩٣١ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٣/٢٠ مع ج ٣٦ ص ٤٣١ - عن الحكم بعدم جواز المعارضة ) .

★ وإذا خلا الحكم المطعون فيه من الفاظ السب التي عوقب الطاعن من أجلها وإنما أحال إلى ذكرها في صحيفة الدعوى ، فإنه يكون معيباً بما يبطله لأن الحكم في جريمة السب ينبغي أن يشتمل على الفاظ السب إذ هي الركن المادي للجريمة وحتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ولا تكفي الإحالة إلى موطن آخر .

( نقض ١٩٤٧/١٢/٨ المحلة ص ٢٨ ص ٩٣٢ ) .

★ وإن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد قد أوجب في المادة الثالثة منه على كل شخص ، فرداً كان أو شخصاً معنوياً ، أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي ما يحصل عليه في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملية أجنبية وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو حيازته من أوراق النقد الأجنبي كما نص في المادة السابعة على أن يبين وزير المالية بقرار منه البلاد والعملة التي تخضع لأحكام هذا القانون وله وقف تنفيذ هذه الأحكام بالنسبة إلى بلد معين أو عملة معينة ، وأن يقرر ما يراه من القواعد والتدابير التي تكفل تنظيم العمليات سواء أكانت بالنقد المصري أم كانت بالنقد الأجنبي ، وقد صدر القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ تنفيذاً لهذا القانون واستثنى من أوراق النقد الواجب عرضها للبيع على وزارة المالية الجنيه الاسترليني . فإذا كان الحكم

الذى ادان المتهم بأنه وجد بحيازته أوراق نقد أجنبية لم يعرضها للبيع بسعر الصرف الرسمى على وزارة المالية ، وقد خلا من بيان أنواع الأوراق الأجنبية التى ضبطت معه ولم يبين أن لكل منها سعرا رسميا معروفا ، فإنه يكون قاصرا متعمينا نقضه . إذ هذا البيان لازم لكى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(نقض ١٩٤٨/١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س ١ ص ١١٠) .

★ وإذا ادانت المحكمة المتهم فى جريمة إحرازه قبائيا غير مضبوطون أن تتحدث عن مقدار العجز الذى وجد فيه حتى تمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانونا أوزيد عليه ، فإنه يكون قد قصر فى بيان الواقعة الجنائية التى ادانتها فيها .

(نقض ١٩٤٣/٦/١٤ المحللة س ٢٦ ص ٢٠٧) .

★ وإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن بأنه اقام بناء مخالف للقانون بدون ترخيص ، والحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، دانه وعاقبه بالغرامة والإزالة ، وكل ما قاله فى ذلك أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر الجنحة المحرر ضده ، وما ثبت فيه من أنه « اقام بناء مخالفا للقانون وبدون ترخيص » فهو إذن لم يتحدث عن وجه مخالفة البناء الذى اقامه الطاعن ، حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها من مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ومتى كان الأمر كذلك وكان القضاء بالإزالة لا يكون فى الحكم سند يبرره ، فإنه يكون من المتعين نقض الحكم المطعون فيه لقصوره .

(نقض ١٩٤٦/٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ٤٧ ص ١٢٠) .

★ ولما كانت المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالمباني التى عوقب الطاعن بمخالفة مقتضاها قد نصت على أنه « يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق ، عاما كان أو خاصا مفتوحا للمارة أو غير مفتوح ، ألا يزيد ارتفاعها بما فى ذلك غرف السطوح والجمالون والدروة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٣٥ مترا . وإذا كان عدا الطريق غير متوازيين ، كان مدى الارتفاع مثلا ونصف مثل من المسافة الأدنى بين الحدين ، وبحسب هذا الارتفاع ابتداء من أعلى نقطة لمنسوب سطح الأفريز إن وجد ، وإلا فمن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء ولما كان ذلك يقتضى أن يذكر الحكم فى بيان الواقعة الجنائية التى قال بأنها تكون المخالفة ، عرض الشارع الذى أقيم البناء على جانبه والارتفاع الذى بلغه البناء بعد التعمية التى أجراها الطاعن ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح - لما كان ذلك فإن خلو الحكم من هذا البيان يكون مستوجبا لنقضه لقصوره فى بيان الواقعة التى استوجبت العقاب .

(نقض ١٩٤٣/٤/١٢ المجموعة الرسمية س ٤٣ رقم ١٨٠ ص ٢٢١) .

(ونقض ١٩٥٦/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٧ ص ٢٥٠) .

★ وإذا كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة قانونا لمنع انتشار حمى الملاريا ، اكتفى بالقول بأن المتهم أعلن باتخاذ إجراءات صحية بمنزله فى خلال مدة معينة ، وأنه يتبين من المعاينة عدم قيامه بهذه الإجراءات ، ولم يبين المحكمة الأعمال والأوامر التى خالفها لمعرفة مدى اتصافها بالقانون الذى عوقب بمقتضاه فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٤٨/٤/٢٨ المحللة س ٢٩ ص ٣٣١) .

★ يجب للإدانة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتبيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تغيير الحقيقة وإلا كان بطلا .

(نقض ١٩٣٣/١/٨ مج س ٢٤ ص ٧٢) .



★ إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر حده أن تنصب الشهادتان على واقعة واحدة ولا يوجد خلاف عليها ، أما إذا وجد خلاف بين أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان شخص متهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

( نقض ١٩٧٣/٦/٤ مع ٢٤ ص ٧١٥ ) .

★ الباحث على ارتكاب الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها ، ومن ثم فإنه لا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو إغفاله جملة .

( نقض ١٩٧٥/١١/١٧ مع ٢٦ ص ٧٠٧ ) .

★ إن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

( نقض ١٩٧٣/١٢/٩ مع ٢٤ ص ١١٦٢ ) .

( ونقض ١٩٧٤/٦/٢ مع ٢٥ ص ٥٣٦ ) .

( ونقض ١٩٧٨/٦/١١ مع ٢٩ ص ٥٩٤ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١/٢٣ مع ٣٦ ص ١١٤ ) .

★ إن بيان أركان الجريمة ليس واجبا إلا في الأحكام الصادرة بالإدانة كما هو مقتضى المادة ( ٢٢٩ تحقيق جنابات ) التي تنص على أن كل حكم صادر يعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة ولا كان باطلا . أما الأحكام الصادرة بالبراءة فيكفي لصحتها أن تبين سبب البراءة فإن كان السبب عدم توافر ركن من أركان الجريمة فإن التحدث عن سائر الأركان لا يكون لازما .

( نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ المسجلة في ٢٧ ص ٣٣٦ ) .

### تاريخ الواقعة :

★ من المقرر أن خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة يعيبه طالما أن هذا التاريخ يتصل بحكم القانون على الواقعة ومادام الطاعن يدعى أن الدعوى الجنائية قد انتقضت بالتقادم ، وكان الطاعن يذهب في وجه طعنه إلى أن الجريمتين اللتين حوكم من أجلهما قد سقطتا بمضى المدة فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يتصل بحكم القانون على الواقعة .

( نقض ١٩٨٣/٣/١٤ مع ٢٤ ص ٣٤٩ ) .

★ بيان تاريخ الواقعة في الحكم من الإجراءات المهمة التي بدونها يبطل الحكم إذ بدون هذا البيان لا يتسنى لمحكمة النقض معرفة صحة أو عدم ما يدفع به المتهم من سقوط الحق ، وعلى ذلك فإذا تناقض البيان بحيث لا يعرف الصحيح منه من الفاسد يجب إلغاء الحكم .

( نقض ١٩٦٦/١/٤ لمجموعة قيسية ٢٧ ص ١٤٩ ) .

★ وإذا رفعت الدعوى على الطاعن بجريمة الزنا ولم يعين يوم الواقعة إلا بعبارة « أنه في تاريخ سابق على ١١ فبراير سنة ١٩٤٥ » وذلك الحكم الطاعن دون أن يزيد على ذلك البيان بحيث لا يستطاع معه تحديد التاريخ الذي وقعت فيه الواقعة فإن خلو الحكم من هذا البيان يعيبه بما يستوجب نقضه ، لأن بيان

تاريخ وقوع الجريمة مما يجب أن يرد في الحكم لما يترتب عليه من نتائج قانونية خصوصاً في صدد الحق في رفع الدعوى العمومية .

(نقض ١٩٤٦/١٧/٢٣ للمجلس ٢٧ من ٢٤٨) .

★ وإذا كانت الجريمة لا تتحقق في الواقعة المذكورة تاريخ وقوعها في الحكم وإنما تتحقق في وقائع سابقة أثبت الحكم وقوعها من المتهم وأسس الإدانة عليها من غير أن يعني بتحديد تاريخ حصولها صراحة فلا يقبل من المتهم طعنه على هذا الحكم إذا كان المفهوم من سياق أن هذه الوقائع إنما وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور به ، وإذا كان هو لا يدعى في جه الطعن أن تلك الوقائع قد مضت عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية .

(نقض ١٩٤٠/١١/١١ للمجلس ٢١ من ٥٣٦) .

★ وإذا كان لوقت حصول الواقعة أهمية في الدعوى لما عليه من ثبوت التهمة على المتهم أو عدم ثبوتها ، فلا يقبل من المحكمة القول بحصولها بعد الظاهر مثلاً لا قبله إذا كانت المحكمة لم تحقق ذلك في الجلسة ولم تطلب من شهود الإثبات والنفي تحديد وقت حصول الواقعة بالضبط ولأن هذا وجه جوهرى لبطلان الإجراءات .

(نقض ١٩٢٧/٦/٦ للمجلس ٨ من ٤٦٢) .

#### مكان الواقعة :

★ إن بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الأحكام ، وخلو الحكم منه يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ١٩٤٥/١/٢٢ للمجلس ٢٧ من ٢٦٤) .

★ وأن في ذكر الحكم لاسم القرية التي وقعت فيها الجريمة ما يكفى لبيان مكان وقوع الجريمة ولا ضرورة لذكر المركز التابعة له تلك القرية مادامت تلك القرية تابعة للمحكمة التي أصدرت الحكم .

(نقض ١٩٣٨/١١/١٤ للمجلس ١٩ من ٦٢٩) .

★ وإذا اكتفت المحكمة في تعيين مكان الجريمة بذكر المركز دون القرية التي وقعت فيها ، فإنه لا يقبل الطعن على الحكم لهذا السبب مادام الطاعن لا يدعى في طعنه أن ضرراً أصابه من وراء ذلك .

(نقض ١٩٤٨/٤/٢٨ للمجلس ٢٩ من ٣٣٠) .

#### (ج) في بيان نص القانون :

★ نصت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ومتى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه - الاستثنائي - أنشأ لنفسه أسباباً جديدة ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف ، وقد أغفل ذكر نص القانون الذي حكم بموجبه فإنه يكون باطلاً .

(نقض ١٩٧٨/١/٢٦ مع ٢٩ من ٧٣٥) .

★ لما كانت مواد القانون التي ذكرها الحكم المستأنف ودان الطاعن بموجبه تختلف كلية عن تلك التي ذكرت في ديباجة الحكم الاستثنائي الذي لم يرق قضاءه بتأييد الحكم المستأنف إلا على عبارة « أن الحكم المستأنف في محله » وفي ذلك ما يجعله من جهة خالياً من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة

أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت المحكمة المطعون ضده عليها الأمر الذي يصمه بالفوضى المعجز للمحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة والإدلاء برأى فيما تشهه الطاعة بوجهه الطعن مما يستوجب نقضه والإحالة .

( نقض ١٩٨٤/٤/٢٤ مع ٣٥ من ٤٥٢ ) .

★ إذا كان الحكم قد بين الواقعة الجنائية المكونة لجريمة السب ودلل على وقوعها من المتهم وانتهى إلى إدانته ، وذكر أن نص القانون الذي يوقع العقاب بموجبه على المحكوم عليه هو الوارد في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، وكانت هذه المادة لم ترد بها عقوبة معينة لآية جريمة من الجرائم ولا تتصل بجريمة السب العلني إلا من جهة ما تضمنته من بيان الطرق العلانية المختلفة فقط ، تعين القول بخلو الحكم من الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل بموجبه العقوبة بالمتهم ومن ثم يكون باطلا متعينا نقضه .

( نقض ١٩٤٠/١١/١١ المجموعة الرسمية س ٤٢ ص ١٥٦ ) .

★ إغفال الحكم الإشارة إلى النص الذي حكم بموجبه يبطله قانونا ، ولا يفنى عن ذلك ما أثبتته الحكم المذكور من أن النية طلبت عقاب المتهم بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات مادامت المحكمة لم تقل أنها أخذت بهذا الطلب وعاقبت الطاعن بمقتضى المادة المذكورة .

( نقض ١٩٧٩/٦/١٢ المجموعة الرسمية س ٤١ ص ١٩٤ ) .

★ متى كان الحكم لم يقتصر على الإشارة في صلب مدوناته إلى مواد الاتهام التي طلبت النية العامة تطبيقها وإنما أورد في عجزها عبارة « عملا بمواد الاتهام » ، تعقيبا على ما انتهى إليه من إدانة الطاعة التي رفض استئنافها والمحكوم عليها الأخرى التي تلتها وألفى الحكم المستأنف فيما قضى به من براءتها ، قاصدا من ذلك - وظل ما يبين من سياقه - انصراف هذه العبارة إلى عقاب الاثنين معا فإن في ذلك ما يحقق الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه على الطاعة .

( نقض ١٩٧٦/٣/١٤ مع ٢٧ من ٢٠٥ ) .

★ متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها أطلعت على المواد التي طلبت النية العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك في الدعوى فلا يصح أن يطعن في حكمها بمقولة أن الحكم قد خلا من ذكر المواد التي أخذ بها .

( نقض ١٩٥٦/٦/٤ مع ٧ من ٨٠٧ ) .

★ خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها يبطله ، ولا يعصمه من البطلان إشارته في ديباچته إلى مادة الاتهام أو إثباته من منطوقه اطلاعه عليها مادام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

( نقض ١٩٧٠/٦/١٤ مع ٢١ من ٨٧١ ) .

★ خلو الحكم الاستثنائي من الإشارة إلى مواد العقاب ، يبطله . ولو أيد الحكم الابتدائي الذي أشار إليها ، مادام لم يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي أو يحل إليها .

( نقض ١٩٧٧/٥/١٥ مع ٢٨ من ٥٨٣ ) .

★ إشارة الحكم الاستثنائي إلى مادة العقاب غير لازم .. متى اعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي أفصح عن أخذه بهذه المادة .

( نقض ١٩٧٧/٢/٢٨ مع ٢٨ من ٣١٠ ) .

★ وإذا أشار الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه إلى المادة التي طبقها على المتهم بعد بيان التهمة المسندة إليه ، فإن هذا يكفي لتعيين المادة التي أرادها الحكم ولا يبطله عدم ذكر الفقرة المنطبقة على الواقعة .

( نقض ١٩٣٧/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٣٩ من ١٩٣ ) .

★ لا يعصم الحكم من البطلان أن يكون قد ورد بديباجة الإشارة إلى رقم القانون الذي طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بمواده طالما أنه لم يبين مواد ذلك القانون التي طبقها على الواقعة ، ولا يكفى في بيان ذلك أن يكون الحكم قد أثبت بعجزه أنه « يتعين معاقبة المتهم بمواد الاتهام » مادام لم يفصح عن تلك المواد التي أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب .

( نقض ١٩٧٦/٢/١ مع ٢٧ من ١٤٣ ) .

★ إبانة الحكم نص القانون الذي يحدد العقوبات الأصلية دون ذلك الذي يبين العقوبات التكميلية لا يكفى بيانا لنص القانون الذي حكم بموجبه .

( نقض ١٩٧٥/٥/١٨ مع ٣٦ من ٤٢٨ ) .

★ لما كان كلا من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه الذي أيده قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا ولا يعصمه من هذا العيب ما ورد في ديباجته من إشارة إلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ مادام أنه لم يحله إلى مواد هذا القرار الخاصة بالتجريم والعقاب - إن وجدت - بما يفصح عن أخذه بها ، ومن ثم يتعين نقضه والإعادة .

( نقض ١٩٨٢/٤/٢١ مع ٣٣ من ٥٢٧ ) .

★ الأحكام الشكلية - مثل الحكم الصادر في المعارضة بتأييد حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا - لا يعيها خلوها من بيان مادة العقاب .

( نقض ١٩٧٨/١٢/١٧ مع ٢٩ من ٩٤٤ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١٠/٨ مع ٣٦ من ٨٢٤ ) .

★ لا يعيب الحكم خلوه من إيراد نص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات التي أعمل مقتضاها في حق الطاعنين لأن هذه المادة من المواد التعريفية ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة .

( نقض ١٩٧٩/٢/٢٥ مع ٣٠ من ٢٩٤ ) .

★ متى كان الحكم قد انتهى إلى إدانة الطاعن طبقا لقانون معين وعنى بالإشارة إلى أنه قد عدل . ومن ثم فليس يلزم أن يشير إلى القانون الذي أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد اندمج في القانون الأصلي وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه .

( نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مع ٢٤ من ٤١٦ ) .

★ أبانت المادة ٣١٠ إجراءات بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنها من البيانات الجوهرية التي تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، أما إغفال الإشارة إلى نص قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا يبطل الحكم .

( نقض ١٩٦٧/٤/٣ مع ١٨ من ٤٨٠ ) .

★ الواجب هو أن يذكر في الحكم مادة العقوبة ، أما عدم الإشارة إلى النص الخاص بوقف تنفيذها فلا يبطله .

( نقض ١٩٤٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ص ٧ من ٦٦٧ ) .

★ ومتى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية عليه ، فإنه يكون قد أعمل حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات ولا يؤثر في سلامته كونه أغفل الإشارة إلى هذه المادة .

( نقض ١٩٥٢/٣/٣ مجموعة أحكام للنقض ص ٣ رقم ١٩٩ من ٥٣٠ ) .

★ وإذا كانت الواقعة ، كما اثبتتها الحكم المطعون فيه ، تكون جنائية معاقبا عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة كل من المتهمين فيها بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات يكون قد أخطأ مادامت المحكمة لم تشر فيه إلى موجبات الرأفة والمادة الخاصة بها ، ويجب إذن في سبيل وضع الأمور في نصابها الصحيح نقضه والقضاء بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة .  
(نقض ١٩٤٦/٢/٤ الجلسة ٢٧ ص ٤٤ ) .

★ وإنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ، مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون . ومادام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .  
(نقض ١٩٥٥/١٢/٢٤ مجموعة أحكام النقض ص ٤٦ ص ١٤٩٨ ) .

★ لما كان الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة واجبة التطبيق ، فإن خطئه في ذكر مادة العقاب لا يبيطل ولا يقتضى نقضه اكتفاء بصحيح أسبابه .  
(نقض ١٩٧٨/٢/٢٦ مع ٢٩ ص ١٨٢ ) .

★ إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه ، إلا أنه لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان ، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه يعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها قد أشار إلى نصوص القانون التي أخذ الطاعن بها بقوله « الأمر المعاقب عليه بالمواد ١١٢ ، ١١٨ ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات ، فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .  
(نقض ١٩٧٠/٦/٢١ مع ٢١ ص ٨٩٨ ) .  
(نقض ١٩٧٤/٦/١٦ مع ٢٥ ص ٦٠٤ ) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ، ووجه المسؤولية فإنه لا يبيطل - في خصوص الدعوى المدنية - عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص واجب الإنزال مفهوما من الوقائع التي أوردها الحكم .  
(نقض ١٩٧٥/١١/١٧ مع ٢٦ ص ٧٠٧ ) .

★ لا توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الإشارة إلى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه إلا في حالة حكم الإدانة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة إلى مادة الاتهام .  
(نقض ١٩٦٢/١/١٣ مع ١٣ ص ٤ ) .  
(نقض ١٩٧٩/١٢/٣ مع ٣٠ ص ٨٨٢ ) .

★ ليس في القانون نص يوجب بيان مواد الاتهام في محضر الجلسات .  
(نقض ١٩٦٧/٦/١٦ مع ١٨ ص ٩٦١ ) .

★ لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .  
(نقض ١٩٨٥/٦/١٣ مع ٣٦ ص ٧٩٦ ) .

## ( د ) في التسبب بوجه علم :

★ إن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب الاعتبار تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتهجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مصوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارة عامة معماه أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .

( نقض ١٩٧٩/٣/٢٦ مع ٣٠ من ٣٩٤ ) . ( ونقض ١٩٨٥/١/٢٩ مع ٣٦ من ٥ ) .

★ من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداهما في حكمها بيانا كافيا ، فلا يكفي الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقي الأدلة ، وإذا كان ذلك فإن مجرد استناد محكمة الموضوع في حكمها - على النحو السالف بيانه - إلى التحقيقات وتقارير رسم أبحاث التزييف والتزوير في القول بتزوير المستندين ، دون العناية بسرد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التي أقيم عليها ، لا يكفي لتحقيق الغاية التي تفيهاها الشارع من تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - كما صار إثباتها في الحكم - الأمر الذي يصم الحكم بقصور يتسع له وجه الطعن .

( نقض ١٩٧٩/٢/٨ مع ٣٠ من ٢٣١ ) . ( ونقض ١٩٨٥/١/١٤ مع ٣٦ من ٦٦ ) .

★ تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يبطله مادام مستوفيا بالذات أو بالإحالة للبيانات الجوهرية المقررة قانونا .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٢ مع ٣٠ من ٨٥٨ ) .

★ إحالة الحكم الاستثنائي إلى أسباب الحكم المستأنف يكفي تسبيبا لقضائه وبيانا لمواد العقاب ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٢ مع ٣٠ من ٨٥٨ ) .

★ إذ كانت أسباب الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انصرفت إلى واقعة أخرى لا شأن لها بالحكم عليه ولا بالواقعة المسندة إليه فإنه يكون في واقعه غير قائم على أسباب باطلا متعينا نقضه .

( نقض ١٩٥٠/٣/٢ مجموعة أحكام النقض من ٢٥ ج - ١ من ٢٥٠ بند ٢٢٤ ) .

## أسباب الإدانة :

★ لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

( نقض ١٩٧٨/٣/١٣ مع ٢٩ من ٢٧١ ) .

( ونقض ١٩٨٢/٣/١٠ مع ٣٣ من ٦٦ ) . ( ونقض ١٩٨٥/١/٢٣ مع ٣٦ من ١١٤ ) .

★ يجب لسلامة الحكم في الجرائم غير العمدية أن يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيام الطاعن في حجرته بتعينة مواقد البوتاجاز الصغيرة من أنابيب البوتاجاز الكبيرة وحدث انفجار أثناء أحد عمليات التعينة ما يوفر الخطأ في جانبه ، دون أن يستظهر قدر الحيلة الكافية التي قعد عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها ، وكيفية سلوكه أثناء عملية التعينة والظروف المحيطة بها والصلة بينها وبين حدوث الانفجار لكي يتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف على تلافي الحادث ، وأثر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو انتفائها ، فإن الحكم إذ أغفل بيان كل ما تقدم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٨٥/١/٢٣ مج ٣٦ ص ١١٤ ) .

★ إذا كان الحكم الاستثنائي قد أورد أسباباً جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي ، وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه ، فإنه إذا قرع ذلك أنه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة له ، فإن ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع الأسباب الجديدة .

( نقض ١٩٥٥/٦/٢٠ مج ٦ ص ١١٥٤ ) .

★ إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول « بأن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لثبوت التهمة وتقدير العقوبة بالنسبة للمتهمين عدا المتهم السادس فلان ، فيتعين تأييده قبلهم » ولم يبين ما إذا كان قد أخذ بالأسباب التي بنى عليها ذلك الحكم الذي أيده أو أن هناك أسباباً أخرى غيرها رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها ، فهذا الحكم يكون خالياً من بيان الأسباب التي أقيم عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( نقض ١٩٥١/٥/٧ مج ٢ ص ١٠٦٢ ) .

★ متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف ، فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، كما خلا من البيانات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه .

( نقض ١٩٥٣/١/٢٤ مج ٤ ص ٤١١ ) .

★ إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة بالمرّة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ، ولم تذكر المحكمة عند تأييدها الحكم الابتدائي سوى قولها « إن الحكم المستأنف في محله ، فإن مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خالياً من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ، ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت عليها المحكمة ويتعين إذن نقضه .

( نقض ١٩٣٣/٣/٢٧ المحلة ص ٩٣ ص ١١٩٩ ) .

★ إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، وكان ذلك الحكم قد صدر في المعارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكفي لإقامته وإثبات التهمة التي ادان الطاعن بها أو يستند إلى أسباب ذلك الحكم الغيابي . فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً لأسباب متعيناً نقضه .

( نقض ١٩٥٠/١٠/١٦ مجموعة أحكام النقض ص ٢ ص ٥٨ ) .

★ **الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن** يشمل الحكم الغيابي ، فإذا كان هذا الحكم قد فقد ولا تعرف أسبابه حتى كان يمكن الرجوع إليها لتقدير صحة الإدانة وكان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يتضمن من الأسباب أكثر من أن المتهم لم يحضر بعد أن قرر بالمعارضة وبعد أن أعلن بالحضور للجلسة ، فإنه يكون من المتعين اعتبار الحكم المطعون فيه كأنه خال من الأسباب ، ويجب إذن نقضه .

( نقض ١٩٤٥/٤/٢٧ مع ٢٧ ص ٤٧١ ) .

★ **إنه وإن كان للمحكمة أن تأخذ في حكمها بأسباب حكم آخر ، إلا أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم .** فإذا اكتفت محكمة الجنح في تسبیب حكمها القاضي بتزوير ورقة يقولها أنها تأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية برد و بطلان هذه الورقة ، وكان الثابت أن المتهمين لم يكونوا جميعا أطرافا في الدعوى المدنية ، فهذا لا يصلح سببا يبنى الحكم عليه .

( نقض ١٩٣٩/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ص ٥٥٧ ) .

★ **يجب أن يبين كل حكم بالإدانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه** تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان باطلاً .

( نقض ١٩٧٣/٦/٤ مع ٢٤ ص ٧١٥ ) .

★ **يتعين سلامة الحكم أن يورد الأدلة التي استند إليها حتى يتضح به وجه استدلاله بها ، وإذا استند إلى نتيجة تحليل فيلزم أن يعين ما هو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة .**

( نقض ١٩٧٣/٢/١١ مع ٢٤ ص ١٧٣ ) .

### التسبیب في حالة البراءة :

★ **شرط صحة الحكم الصادر بالبراءة : أن يشتمل على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة فقعود الحكم عن بسط مضمون الاعتراف ومضمون أقوال الشهود - قصور يبطله .**

( نقض ١٩٧٩/٣/٢٦ مع ٣٠ ص ٣٩٤ ) . ( ونقض ١٩٨٥/٣/١٣ مع ٣٦ ص ١٩٠ ) .

★ **ويكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يتضمن ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة وارتياها بها في أقوال الشهود ، وهي ليست مكلفة بعد ذلك بأن تفصل هذه الأقوال التي لم تأخذ بها ولم ترفيها ما يصح التحويل عليه .**

( نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ مجموعة لحكم النقض ص ٦ ص ٨٩١ ) .

★ **ويكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة ، ولا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام ذلك لأنها ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ، ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهمين .**

( نقض ١٩٥٦/١/٣١ مع ٧ ص ١٢٠ ) .



## ( هـ ) عيوب التسييب :

## القصور في بيان واقعة الدعوى والأدلة :

★ من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . وإن فُيذا كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهمين قد اعتمد فيما اعتمد عليه في إدانتها على التقارير الطبية الشرعية الواقعة على المجنى عليهما دون أن يذكر شيئاً مما جاء بها ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

( نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ مع س ٦ من ١٣٩٤ ) .

( ونقض ١٩٨٢/١/٣ مع س ٣٣ من ١١ ) .

★ اعتماد الحكم على تقرير الصفة التشريحية دون بيان مضمونه اكتفاء بالإشارة إلى نتيجته . قصور .

( نقض ١٩٨٢/١/٣ مع س ٣٣ من ١١ ) .

★ إحالة الحكم في بيان دليل الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمونه أو وجه استدلاله به ، قصور بطله د م ٣١٠ .

( نقض ١٩٧٧/١٠/٢٠ مع س ٢٨ من ٨٨٥ ) .

( ونقض ١٩٨٢/٤/٢٠ مع س ٣٣ من ١٠٠٣ ) .

★ استناد الحكم إلى تقرير الخبير مكتفياً بالإشارة إلى نتيجته دون أن يبين مضمونه ، قصور يعيبه .

( نقض ١٩٧٦/١٠/١٧ مع س ٢٧ من ٧٤٦ ) .

★ من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة الأخذ به تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد - من بين ما اعتمد عليه - في إدانة الطاعن على التقرير الطبي الشرعي الذي لم يورد عنه إلا قوله « ويثبت من التقرير الطبي الشرعي أن وفاة المجنى عليها نتيجة عن اسفكسيا الخنق وكتم النفس » ، وكان الحكم قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن إحداثها وموضعها من جسم المجنى عليها وكيفية حدوثها .. فإن ذلك يصح به بالقصور .

( نقض ١٩٧٧/١٠/١٠ مع س ٢٨ من ٥٧ ) .

★ استناد الحكم إلى أقوال أحد الشهود دون إيراد محترما . اكتفاء بالقول بأنها تؤيد أقوال المجنى عليها بما لا يعرف معه كيف أنه يؤيد شهادة المجنى عليها - قصور .

( نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مع س ٢٣ من ٤٥٩ ) .

( ونقض ١٩٨٠/٥/٢١٣ طعن رقم ٥٠ قضائية ، لم ينشر بعد ) .

★ عدم إيراد الحكم للمستندات وأقوال الشهود التي عرل عليها في قضائه بالإدانة قصور .

( نقض ١٩٧٦/٤/١٩ مع س ٢٧ من ٤٤٩ ) .

★ لما كان قدفات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعاينة ووجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لصحة الواقعة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

( نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ مع س ٢٥ ص ٨٩٠ ) .

★ إذا اقتصرتم المحكمة في حكمها الاستثنائي القاضي بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر ببرائة المتهمين وبالإدانة ، على قولها أن التهمة ثابتة من شهادة الشهود والكشف الطبي فيعتبر هذا قصوراً واضحاً لأنه كان واجباً على المحكمة أن تبين من هم هؤلاء الشهود وما قالوه وأن تفند ما قرره المحكمة الأولى .

( نقض ١٩٣٠/١/٢٣ المصلحة س ١١ ص ١٢ ) .

★ وأن المحكمة لا تكون مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة . أما إذا كانت لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً .

( نقض ١٩٤٣/١/١٨ المصلحة س ٢٤ ص ٤٥٥ ) .

★ وأن تحقيق المحكمة للدليل في الدعوى وعدم إيرادها شيئاً عنه في حكمها رغم ثبوت عدم صحته لا يؤثر في سلامة الحكم مادام ذلك غير منتج في نفى التهمة عن المتهم ومادامت الأدلة التي اعتمدت عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، إذ أن ذلك مفاده أنها أطرحت ذلك الدليل من بين أدلة الثبوت .

( نقض ١٩٤٩/١١/١ مع س ١ ص ٢٤ ) .

★ وأن المحكمة غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفي متى كان مستفاداً من أخذها بأدلة الثبوت .

( نقض ١٩٥٦/٤/٩ مع س ٧ رقم ٥٣ ص ٥٢٣ ) .

★ وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي إذ يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الحكم استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها .

( نقض ١٩٥٥/٢/١ مع س ٦ ص ٤٨٥ ) .

★ لأن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناهي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح أنها فطنت إليها ووازنت بينها أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن من أنه توجد خلافات عائلية بينه وبين زوجته الشاهدة الوحيدة وأن بعض هذه الخلافات قضايا متداولة أمام المحاكم كما قرر بشكواه للنيابة العامة وبالتحقيقات أمامها وهو ما أكدت زوجته جلسة المحكمة وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها اطلعت عليه وأسقطته حقه فإن حكمها يكون قاصراً .

( نقض ١٩٨٥/١٠/١٠ مع س ٣٦ ص ٨٤٠ ) .

★ وإذا استشهد شخص في مقام إثبات براعته بتقرير الطبيب الشرعي ثم إدانة الحكم الاستثنائي دون أن يرد على هذا الدفاع ، ودل على إدانته بتقرير الطبيب الشرعي أيضاً ولم يبين مضمون هذا التقرير ومؤداه ولم يسرد الأدلة الواردة في التقرير الشرعي فإن تجهيل الحكم لأدلة الثبوت على هذا النحو المتكتم يعيبه .

( نقض ١٩٣٨/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٣٩ ص ٤٢٠ ) .

★ لما كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة إلى الكشف الطبي ، وخلا من أي بيان عن الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت إلى

وفاته من واقع هذا التقرير الطبي ، وإذ ذلك فإنه أن يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته والإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وأدت إلى وفاته استنادا إلى دليل فني فإنه يكون قاصرا .  
(نقض ١٩٧٨/١١/٢٧ مع ٢٩ ص ٨٣٦ ) .

★ الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت حتى يتضح وجه استدلاله به وإلا كان باطلا ، فإذا ادان الحكم المتهم في جريمة القتل الخطأ دون أن يورد مضمون ما قاله شاهد الإثبات في الدعوى ولا حاصل ما جاء في المعاينة وفي تقرير المهندس الفني وتقرير الصفة التشريحية مع تعويله في الإدانة على الأدلة المستمدة من ذلك ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .  
(نقض ١٩٥٠/٥/٨ مع ١ ص ٥٩٦ ) .

★ إذا كان الحكم عندما تحدث عن نية القتل قال إن نية القتل - وقد وقاما التحقيق بيانا - تراها المحكمة قائمة في الدعوى من استعمال المتهم لآلة قاتلة بطبيعتها « بندقية » وإطلاقه الرصاص منها على المجنى عليها وإصاباتها في موضع قاتل من جسمها - دون أن يوضح الأدلة الواردة في التحقيق والتي استخلص منها ثبوت نية القتل ، فإنه يكون قاصر البيان متعيينا نقضه .  
(نقض ١٩٥٥/١٠/١٧ مع ٦ ص ١٣٣٤ ) .  
(ونقض ١٩٨١/١١/١٧ مع ٣٢ ص ١٥٨ ) .  
(ونقض ١٩٨٥/٥/٢ مع ٣٦ ص ٦٠١ ) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على لسان الطاعنين وأحد الشهود أن الطاعنين والمجنى عليه احتسوا بعض المشروبات الروحية « بيرة وكينا » وقت ارتكاب الجريمة دون أن يبين ماهية حالة السكر التي أثارها الطاعنان ودرجة السكر - إن كان - ومبلغ تأثيره في إدراك الطاعنين وشعورهما مع أنه غير قائم - سواء في بيان الواقعة الدعوى أو في حديثه عن نية القتل وطرف سبق الإصرار الذي جمع بينهما في بيان واحد - على أن الطاعنين ارتكبا القتل ثم تناولا المسكر للعمل على فقدان الشعور وقت القتل فإنه يكون قاصر البيان .  
(ونقض ١٩٨٥/٥/٢ مع ٣٦ ص ٦٠١ ) .

★ من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه .  
(نقض ١٩٨١/١٢/٢٢ مع ٣٢ ص ١١٧٤ ) .

★ إذا كانت المحكمة في صدد إدانة المتهم بتهمة إحداث عاهة بالمجنى عليه اكتفت بقولها إن المجنى عليه شهد في التحقيق بأن الطاعن الأول هومحدث إصابة الرأس « التي أحدثت العاهة » وكان الثابت أن للمجنى عليه رواية أخرى مخالفة قللها في التحقيق أسند فيها العاهة إلى شخص آخر خلاف الطاعن الأول ، ولم تبين المحكمة أي تحقيق تضمن الدليل الذي استندت إليه ، أهو تحقيق البوليس أم تحقيق النيابة ، فإن حكما يكون قاصرا .  
(نقض ١٩٤٨/٤/١٩ المعلة ٢٩ ص ٣١٥ ) .

★ لما كان الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على السند المنسوب إلى الطاعن استسلامه بموجب البضاعة التي دين بتبديدها دون أن يبين مضمونه ، فإنه يكون معيبا بقصور في البيان يبطله .  
(نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ مع ٢٧ ص ٣٦٦ ) .

★ يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يكفي منه في ذلك أن يشير إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على إدانة المتهم . وإن كان الحكم الذي اقتصر على القول بثبوت التهمة من مشاهدة شاعدي الإثبات التي يستفاد منها تسلمه المبلغ « المتهم بتبديده » دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصر متعينا نقضه .  
( نقض ١٩٥٢/١/٣١ مع ٣ ص ٤٤٤ ) .

★ لما كان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين مدى أثر الإصابات التي أحدثتها الطاعن بالمجننى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية يكون مشوبا بالقصور .  
( نقض ١٩٧٥/٤/٦ مع ٢٦ ص ٣٠٤ ) .

★ إن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية . فإذا لم يستظهر الحكم أن نية الجاني قد انصرفت إلى تملك المال المقول باختلاسه وتضييعه على ربه ، فإنه يكون معيبا بالقصور .  
( نقض ١٩٧٣/١/٢٩ مع ٢٤ ص ١١٤ ) .

★ لما كان خلط التبغ « الدخان » المؤثم الذي يعتبر تهريفا وفق المادة ٤/٢ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستتبت أو المزروع محليا والتبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي والتبغ المشفوش بإعدادهم من الفضلات ، فإذا لم يستظهر الحكم في مدوناته نوع التبغ المخلوط - مثار الاتهام - وهل يندرج في أي نوع مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة أو أنه ليس منها فإنه يكون مشوبا بقصور في البيان يبطله .  
( نقض ١٩٧٥/١٢/٢٩ مع ٢٦ ص ٨٩٦ ) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الأفعال التي قارفها الطاعن مما يعد تهريفا ، ولم يبين إن كانت تلك الأفعال تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٦٤/٩٢ فإنه يكون معيبا بالقصور في التسييب .  
( نقض ١٩٦٩/٢/٢٤ مع ٢٠ ص ٢٩٠ ) .

★ تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وبيان أوجه التشابه بينهما . قصور .  
( نقض ١٩٦٦/٣/٧ مع ١٧ ص ٢٣٣ ) .  
( ونقض ١٩٧٤/١٢/١٥ مع ٢٥ ص ٨٥٩ ) .  
( ونقض ١٩٧٧/١٢/٢٥ مع ٢٨ ص ١٠٧٠ ) .

★ إغفال الحكم استظهار أن الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبيته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات - يصمه بالقصور .  
( نقض ١٩٦٧/١٢/١١ مع ١٨ ص ١٢٣٩ ) .

★ الحكم بالإدانة في جريمة إدارة مكان وتهيته لتعاطي المخدرات يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتعامله القائم عليه حتى يمكن لحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه سواء في بيان واقعة الدعوى أو سرده أقوال الشهود - قد خلا من ذكر هذا البيان فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه .

( نقض ١٩٨١/٦/١١ مع ٣٢ من ٦٥٥ ) .

★ يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى ، وإلا كان قاصراً على بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها بما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٧/٤/١٨ مع ٢٨ من ٥٠٣ ) .

★ الحكم الصادر بعقوبة أو تعويض عن جريمة القذف أو السب ( وكذا الإهانة ) يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب ، فاقصر الحكم في بيان هذه الألفاظ على الإحالة إلى ما ورد بعريضة المدعى المدني دون أن يبين الدقائق التي اعتبرها قذفاً أو العبارات التي عدها سباً يعيبه بالقصور .

( نقض ١٩٧٢/٤/٢٣ مع ٢٣ من ٦٠٠ ) .

( ونقض ١٩٧٩/١/١٥ مع ٣٠ من ١٠٣ ، في إهانة ) .

★ عدم استظهار حكم الإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أمر الرصيد من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ، قصور .

( نقض ١٩٧٦/٤/٢٥ مع ٦٧ من ٤٦١ ) .

★ لما كان خلط الشاي الأسود بأية مواد أخرى محظوراً بمقتضى قرار وزير التموين رقم ١٧ سنة ١٩٧١ ، وكان الحكم قد قصر في بيان نوع الشاي المضبوط ، ما إذا كان من الشاي الأسود - الذي اقتصر عليه التائيم - أم لا فإنه يكون مشوباً بقصور يعيبه .

( نقض ١٩٧٦/١٠/١٨ مع ٢٧ من ٧٧٢ ) .

★ وإذا كانت المحكمة حين أدانت في جريمة التهديد المسندة إليه لم تقل في حكمها إلا أنه « تبين من الاطلاع على تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة لأداء المأمورية المبنية بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن المتهم يدد مبلغ كذا حصله من بيع الساعات وأجور التصليحات وذلك إضراراً بالمجنى عليه الذى سلمه محله وعلى أن يأخذ النصف من صافي الإيراد من تصليح الساعات فإن حكمها هذا يكون قاصراً إذ أنها لم تبين في حكمها الأدلة التي اعتمدت عليها في القول بقيام العلاقة المدنية الذي ذكرتها بين المجنى عليه والمتهم وأن تسليم الأشياء التي قالت بتبديدها كان حاصلأ بناء على تلك العلاقة .

( نقض ١٩٤٥/١/٨ المحلقة مع ٢٧ من ٢٢٠ ) .

★ من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في قضائه ببرائة المطعون ضدهما على مجرد القول بخلو الأوراق مما ينفي دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون أن يبين الدليل على صحة ما ادعاه المطعون ضدهما من أنها كانتا يعتقدان أنهما إنما كانا يباشران عملاً مشروعاً والأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

( نقض ١٩٨١/٥/٢٧ مع ٣٢ من ٥٦٣ ) .

### فساد الاستدلال :

★ من المقرر أيضاً أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبه عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق وأن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبت الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة .

(نقض ١٩٨٥/١٣ مع ٣٦ ص ٧٨٢) .

★ إذا كان الحكم مع تسليمه بأن ضابط البوليس هدد المتهم بالقبض على ذرية وأقاربه وبأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد هذا التهديد قد اعتمد في إدانته على هذا الاعتراف وحده ولم يورد دليلاً من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهب إليه من اعتبار هذا الاعتراف صحيحاً سوى ما قاله من أن المتهم لا يتأثر بالتهديد لأنه من المشبوهين فإنه يكون قاصراً ، إذ أن ما قاله من ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً على إطلاقه ، فإن توجيه إنذار الاشتباه إلى إنسان ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والعواطف التي فطر الناس عليها .

(نقض ١٩٤٢/٣/٢٣ المحلقة ص ٢٥ ص ٥١١) .

★ مناط جواز إثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استناداً إلى القرائن أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائفاً لا يتجاف مع المنطق أو القانون - فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانة المتهم والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي إلى ما انتهت إليه فعدتد يكون لحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

(نقض ١٩٦٠/٥/١٧ مع ١١ ص ٤٦٧) .

★ لما كان الحكم قد اتخذ من تراخي الشاهد في الإدلاء بشهادته قرينة توهن من قوتها في إثبات ما أسند للمتهمين الثالث والرابع ، وهي علة تكتنف رواية هذا الشاهد بأسرها ، بما لا يسوغ معه تجزئتها على ما تردى فيه الحكم من الاعتماد بها في قضائه بإدانة المتهمين الأول والثاني ( الطاعنين ) وعدم الاطمئنان إليها في قضائه ببراءة الآخرين ، فإن ذلك يعيبه بعدم التجانس والتهافت في التسبيب .

(نقض ١٩٧٧/١٠/١٠ مع ٢٨ ص ٨٢٥) .

★ استناد الحكم على تقارير ثلاثة على ما بينها من اختلاف في النتيجة تناقض . يعيب الحكم .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ مع ٢٥ ص ٩٠٦) .

★ وإذا أوردت المحكمة في حكمها دليلين متعارضين تعارضاً ظاهراً وأخذت بهما معاً ، وجعلتهما عماداً في ثبوت إدانة المتهم ، دون أن تتصدى لهذا التعارض وتبين ما يفيد أنها وهي تقضى في الدعوى كانت على بيئة منه وأنها اقتنعت - بعد تحقيق وجه الخلاف - بعدم تناقض في الواقع فإنها تكون اعتمدت على دليلين متناقضين لتعارضهما مما يجعل حكمها كأنه غير مسبب متعيناً نقضه .

(نقض ١٩٣٩/١/٢ المحلقة ص ١٩ ص ١٠٦٨) .

★ الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة أسباب إpruchها . لحكمة النقض مراقبتها في ذلك اختلاف الأمراض التي تتوالى على الشخص والتي حملتها الشهادتان المقدمتان من الطاعن في جلستين متتاليتين والمؤرختان في زمنين متعاقبين . لا يصلح حجة للقول بتضاربهما واصطناع دليلهما .

(نقض ١٩٨٥/٢/٢ مع ٣٦ ص ٨٠٦) .

★ لما كان مجرد كون الطاعة هي صاحبة المصلحة في التزوير لا يكفي في ثبوت اشتراكها فيه والعلم به ، فإن الحكم يكون مشوباً بالفساد في التسبب والفساد في الاستدلال .  
(نقض ١٩٨١/١١/٢٥ مع ٣٢ من ١٩٧٨ ) .

★ إذا كانت المحكمة على ما هو ظاهر من حكمها قد فهمت شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه محصلها الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منها ما لا تؤدي إليه واعتبرته دليلاً على الإدانة ، فهذا فساد في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .  
(نقض ١٩٥٣/٤/١٤ مع ٤ من ٧٢٠ ) .

★ أنه وإن كان لحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطراحها لها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن لحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .  
(نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ مع ٢٩ من ٤٢٢ ) .

#### التناقض في التسبب :

★ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة .  
(نقض ١٩٥٦/٦/١١ مع ٧ من ٨٦٨ ) .

★ وأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يكون واقعاً بين أسباب الحكم نفسه ، بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ، أما الخلاف بين ما يقرره الشهود وبين ما تستنتجه المحكمة من باقى أدلة الدعوى فلا يعتبر تناقضاً ، لأن للمحكمة - في سبيل تكوين عقيدتها - أن تعتمد على ما يرتاح إليه ضميرها من أقوال الشهود وتنبذ ما لا تظمن إليه منها ، ولا يعتبر هذا الخلاف عيباً في الاستدلال يبطل الحكم .  
(نقض ١٩٤١/١١/٢٠ المجموعة الرسمية س ٤٣ من ١٥ ) .  
(ونقض ١٩٨٥/١/٣ مع ٣٦ من ٤٨ ) .

★ قول الحكم في موضع منه أن المتهم صوب سلاحه نحو غريمه فأخطأه وقتل المجنى عليه ثم قوله في موضع آخر لدى استظهاره لنية القتل أن المتهم صوب السلاح نحو القتل تناقض يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها .  
(نقض ١٩٧٨/٤/٢٣ مع ٢٩ من ٤٠٥ ) .

★ إيراد الحكم عند تحصيله للواقعة وشهادة الضابط أن السلاح المضبوط في حيازة المتهم . مدفع رشاش ثم نقله عن تقرير الممثل الجنائي أن السلاح بندقية سريعة الطلقات . تناقض يعيبه .  
(نقض ١٩٨٢/١٢/١٥ مع ٣٣ من ١٠١٦ ) .

★ وإذا كان ما أوردته المحكمة في ختام حكمها لا يتفق بما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت لها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم ، وكان لا يمكن لحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى مع اضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها ، وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه .  
(نقض ١٩٥٥/٥/٣ مع ٦ من ٩٤٩ ) .

### التناقض بين الأسباب والمنطوق :

★ قضاء الحكم في منطوقه بالإدانة بالمخالفة لأسبابه المؤدية إلى البرائة يعيب الحكم بالتناقض والتخاذل الموجب لنقض والإحالة . ولا يغير من ذلك إشارة الحكم في أسبابه إلى أن ما ورد في منطوقه من القضاء بالإدانة هو خطأ مادي .

( نقض ١٩٧٤/٣/١١ من ٢٥ من ٢٥٥ ) .

( ونقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ من ١٨ من ١٠٣١ ) .

★ قضاء الحكم في منطوقه بالبرائة بالمخالفة لأسبابه المؤدية إلى الإدانة . يعيب الحكم بالتناقض والتخاذل الموجب لنقضه ولو أشار في أسبابه إلى أن ما ورد في منطوقه خطأ مادي .

( نقض ١٩٧٧/٦/٦ مع ٢٨ من ٧٢٦ ) .

★ ولما كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام والأوامر الجنائية هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى ، وجب ألا يعمل على الأسباب التي يدونها القاضي في الحكم أو الأمر الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق لأن حقوق الخصوم تتعلق بهذا المنطوق وتتحدد به دون غيره ولا يمكن قانوناً أن تتأثر بشيء مما قد يدونه القاضي في الحكم أو الأمر بعد أن نطق بما انتهى إليه في النزاع الذي كان مطروحا عليه وبعد أن يكون حقه في الفصل في الدعوى قد انتهى .

( نقض ١٩٤٠/١٢/٢ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٢٠٦ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد أوردت في صدر الحكم عند تحصيلها الواقعة ما يفيد أن إحراز الملتهم المواد المخدرة كان للإتجار ، إلا أنها دانتته بجرime أخف ، وهي جريمة الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون أن تبين الأسباب التي انتهت منها إلى هذا الرأي وترفع التناقض بين المقدمة والنتيجة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على تناقض بين الأسباب والمنطوق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( نقض ١٩٥٤/١١/٦ مع ٦ من ١٤٧ ) .

★ وإذا أشارت أسباب الحكم إلى وجوب الرأفة بالملتهم وتعديل العقوبة ، ونقضت المحكمة بالرغم من ذلك بالتأييد ، كان هناك تناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه ووجب نقض الحكم .

( نقض ١٩٢٧/٦/٢١ المحلقة من ٨ من ٧٤٤ ) .

★ لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد ما انتهى إليه من وقف تنفيذ عقوبة الحبس الملقى بها على الطاعن طبقاً لما صرح به الحكم في أسبابه قد عاد فقضى بعكس ذلك في المنطوق فإن الحكم يكون معيباً بالتخاذل مما يوجب نقضه .

( نقض ١٩٨١/٥/١٧ مع ٣٢ من ٥٢٥ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد صرحت في أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملاً للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، ولكنها قضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها ، فهذا الحكم يكون متخاذلاً متعيناً نقضه .

( نقض ١٩٥٠/١١/٧ مع ٢ من ١٣١ ) .

★ وإذا كان الحكم في الدعوى المدنية قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه ومع ذلك فإنه في منطوقه قضى بتعديل التعويض المحكوم بزيادته ، فإن منطوقه يكون قد جاء مناقضاً لأسبابه ويتعين نقضه .

( نقض ١٩٥٢/١٠/٦ مع ٤ من ٧ ) .



### الخطأ في الإسناد :

★ لما كان الحكم المطعون فيه أورد الأدلة على واقعة الدعوى كما أقتنع بها ومن بينها ضبط السلاح المستعمل في الحادث ، وكان يبين من مفردات الدعوى أن السلاح المستعمل في الحادث لم يتم ضبطه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد على خلاف الثابت الأوراق أن السلاح المستعمل قد تم ضبطه وعول على ذلك في إدانة الطاعن فإنه يكون معيباً بالخطأ في الإسناد .  
( نقض ١٩٧٩/٣/٢٩ مع ٣٠ ص ٤٠٢ ) .

★ استناد الحكم إلى اعتراف المتهم - نقلاً عن الشاهد - على خلاف ما قرره هذا الشاهد خطأ في الإسناد .  
( نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ ص ٢٦ ص ٢٧٧ ) .

★ لما كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بالإدانة - ضمن ما عول عليه - على اعتراف الطاعن والمحكوم عليه الآخر بمحض ضبط الواقعة ، وكان اليمين من مطابقة المفردات أن كليهما قد أنكر ما أسند إليه : فإن الحكم يكون قد استند إلى دعامة غير صحيحة بما يبيطه لابتدائه على أساس فاسد .  
( نقض ١٩٧٤/١/١٣ ص ٢٥ ص ١٦ ) .

★ لإيراد الحكم في سياق استدلاله على توافر نية القتل وقائع لا معين لها من الأوراق يعيبه بالخطأ في الإسناد .  
( نقض ١٩٧٤/٤/١٤ ص ٢٥ ص ٤٠٨ ) .

★ قول الحكم أن الشاهدة شهدت بالتحقيقات وبالإجلسة بأن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه في حين أنها لم تشهد بذلك إلا في التحقيقات في حين قررت في شهادتها بجلسته المحاكمة أنها لا تستطيع تحديد موضع الاعتداء من جسم المجنى عليه ( أوخلت شهادتها من تقرير رؤية المتهم بضرب المجنى عليه على رأسه ) ، يكون قد أقام قضائه على ما لا أصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات مادام استدل على جديتها بأقوالها بجلسته المحاكمة مما لا أصل له في الأوراق بما يثمين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .  
( نقض ١٩٧٩/٥/٦ ص ٣٠ ص ٥٣٤ ) .  
( ونقض ١٩٨٠/٥/١٩ طعن رقم ٢١٧ سنة ٥٠ قضائية ، لم ينشر بعد ) .

### نقص أو خطأ لا يعيب الحكم :

★ الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره طالما أن ما أوردته الحكم من أقوال الشاهد له مأخذه الصحيح في محضر الجلسة .  
( نقض ١٩٦٨/١١/٢٠ مع ١٩ ص ١٠١٣ ) .

★ لا يثال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجلسته المحاكمة ، إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .  
( نقض ١٩٦٤/١١/٣ مع ١٥ ص ٦٣٧ ) .

★ ومتى كان ما أثبتته الحكم عن أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله في التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل فلا يضيره أن يكون قد أخطأ في قوله إن هذه الأقوال قد قبلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع إنما تليت عليها .

( نقض ١٩٥١/٤/١٠ مع ٢ ص ٩٦١ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١/١٦ مع ٣٦ ص ٩٠ ) .

★ متى كان ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له مأخذه الصحيح من أقواله بمحضر ضبط الواقعة وكان لا يقال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال هذا الشاهد إلى كل من محضر الضبط وتحقيقات النيابة ، إذ الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره ، ومن ثم فقد انحصر عن الحكم مسألة الخطأ في الإسناد .

( نقض ١٩٧٢/٢/٢٦ مع ٢٤ ص ٢٥٦ ) .

★ وإذا كان الحكم مع استناده إلى التقرير الطبي الشرعي عن إصابة المجنى عليه ضمن الأدلة التي ذكرها ، فقد أغفل جزءاً من هذا التقرير ، وكان هذا الجزء غير متعارض مع ما نقلته المحكمة عن التقرير ورتبت قضاها عليه ، فهذا الإغفال لا يؤثر في سلامة الحكم .

( نقض ١٩٤٩/١٢/٦ مع ١ ص ١٣٦ ) .

★ ولا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها فإن لا تتريب على الحكم أن أطلق القول بأن بعض اللاعبين قرروا بأن المتهم يتقاضى جعلاً نظير لعب القمار في مسكنه دون أن يشير إلى أسمائهم مادام قد أورد مضمون أقوالهم في مدوناته ومادام المتهم لا ينازع في نسبة هذه الأقوال اليوم .

( نقض ١٩٥٦/٣/٢٠ مع ٧ ص ٤٢٦ ) .

★ الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم - بفرض وجوده - ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

( نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ مع ٢٩ ص ٤٥١ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١/١٦ مع ٣٦ ص ٨٢ ) .

★ لا يعيب الحكم خلوه في الإسناد حيث أثبت في مدوناته أن المجنى عليها أبلغت بالحادث فور وقوعه على خلاف الثابت بالأوراق طلالاً أنه يفرض صحته غير مؤثر فيما استخلصه من نتيجة .

( نقض ١٩٧٢/٦/١٠ مع ٢٤ ص ٧٢٢ ) .

★ إذا كان الظاهر مما يثبته الطاعن من خطأ الحكم في إسناد إجراءات التحريات واستصدار الإذن ومباشرة إجراءاته إلى الضابط الذي تولى تنفيذ الإذن به بدلاً من الضابط الذي تولى التحريات هو خطأ مادي لا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط فإن ما يثبته الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٣/٢/٤ مع ٢٤ ص ٢٦٦ ) .

★ لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقة ، ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما ينسب إلى الحكم من خطأ في تحديد الحجرة التي عثر بها على المخدرات المضبوطة .

( نقض ١٩٧٢/٣/١٢ مع ٢٣ ص ٣٥٩ ) .

★ إن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وإذا كان الحكم لم يذكره ( ١ ) مثلاً - ضمن شهود الإثبات وهو يعدد أدلته على قيام الجريمة إلا أنه في معرض

إيراده مؤدى الأدلة عرض تزييد لأقوال هذا الشاهد ، فإن خطأ الحكم في الإستناد لهذه الأقوال لا يقدح في سلامة الحكم مادام قد استوفى دليله من أقوال المجنى عليه والشاهد . ( ب ) والتقارير الطبية ، وليست هذه الأقوال المقررة لا المشهود بها بذات أثر على وجوه الواقعة التي اقتنعت بها المحكمة .

( نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ مع س ٢٩ ص ٤٥١ ) .

★ خطأ في الإستناد بالنسبة لجزء من أقوال الشاهد - على فرض حصوله - لا يعيبه أن هذا الجزء المقول بالخطأ في الإستناد فيه كان خارجاً عن سياق استدلال الحكم .

( نقض ١٩٧٧/٣/٢١ مع س ٢٨ ص ٧٣٧٨ ) .

★ إن خطأ الحكم في تحديد الأشخاص الذين بدأوا المشاجرة ليس بذى أثر على جوهر الواقعة من اعتداء الطاعن على المجنى عليه وإحداثه إصابته التي تخلفت عنها العاهة المستديمة .

( نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ مع س ٢٤ ص ٤٠٢ ) .

★ إشارة الحكم عرضاً في نهاية ما أورده ببيان الواقعة الدعوى إلى واقعة لم يترتب عليه أية نتيجة ولم يسأل المتهم عنها أو يضمنها وصف الجريمة التي انتهى إلى إدانة المتهم عنها لا ينال من سلامة الحكم .

( نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ مع س ١٨ ص ١١٢٢ ) .

★ لا عبرة بقول الطاعن أن المحكمة أسندت إليه دفاعاً لم يقله مادامت المحكمة لم تعول على هذا الدفاع في إدانته .

( نقض ١٩٦٨/١/٨ مع س ١٩ ص ١٢ ) .

★ خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد لا يقدح في سلامته مادام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند إليها الحكم بين ما استند إليه وأوردها بما تؤدى إليه .

( نقض ١٩٦٥/١/٢٢ مع س ١٦ ص ٦١٨ ) .

★ إن مجرد السهو المادى الذى وقع في الحكم لا يؤثر في سلامته .

( نقض ١٩٦٨/١٢/١٦ مع س ١٩ ص ١١٠٣ ) .

★ لا يعيب الحكم ما استلزم إليه من تقارير قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي انتهى إليها .

( نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مع س ٢٤ ص ٥٣٨ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١/٢٤ مع س ٣٦ ص ١١٧ ) .

★ تزييد المحكمة مالم تكن في حاجة إليه لا يعيب حكمها مادام أنها أقامت قضاها على سند صحيح .

( نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ مع س ٢٤ ص ٥٣٨ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١١/٢٨ مع س ١٩٨٢ ص ١٠٥٥ ) .

## ( المادة ( ٣١ ) )

يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم ، وتبين الأسباب التي تستند إليها .

## ● الطلبات وحقوق الدفاع :

تكمل هذه المادة ما تنص عليه المادة السابقة في شأن ما يشملته الحكم - بياناً لعناصر الدعوى ، وفصلاً فيما يقدم في مجرياتها من طلبات ودفع ، وتسببياً لما ينتهي إليه من القضاء .

فالمادة السابقة تذكر البناء الأساسي لواقعة الاتهام وما يتعلق بها من تفاصيل وما ينطبق عليها من نص القانون مما يحدد مدى توافر أركان الجريمة فيها ، ويؤدي إلى توقيع العقوبة أو إعلان البراءة . أما المادة الحالية فتبين واجب المحكمة في الفصل في الطلبات المقدمة من الخصوم خلال المرافعة - سواء تعلقت بموضوع الاتهام أو إجراءات الدعوى ونظرها . وتعبير المادة بلفظ « الطلبات » يقصد به المعنى الواسع للطلب بحيث يشمل كل ما يطلب الخصم من المحكمة أن تتخذه كإجراء في الدعوى ، أو أن تقضى به سواء كان طلباً موجهاً إلى الخصم الآخر أو دفعاً لطلباته ، وتحقيق هذه الطلبات والفصل فيها هو محل مراعات المحكمة « حق الدفاع » .

وعلى ذلك فإن ما تشير إليه المادة الحالية يشمل :

- ( أ ) طلب التأجيل لاتخاذ إجراء أو تقديم دفاع أو مستند .
- ( ب ) طلب التحقيق ، أو الدفاع الجوهري الذي يقتضى تحقيقاً ولو لم يطلبه الخصم الذي أبدى ذلك الدفاع .
- ( جـ ) الدفع القانونية والفصل فيها .

فإذا تضمن الطلب إجراء تحقيق أو اتخاذ إجراء آخر فإن المحكمة إما أن تتخذ الإجراء المطلوب فتدخل نتيجة ضمن وقائع الدعوى التي تحصلها في حكمها ، وإما أن ترى الرد عليه في حكمها بما يكشف عن أسباب رفضه أو الالتفات عنه ، وتوفي بذلك المحكمة التزامها بالفصل في مطلب مما نصت عليه المادة ، فإذا لم تستجب للطلب ولم ترد عليه في حكمها كان ذلك منها إخلالاً بحقوق الدفاع .

على أنه يشترط لالتزام المحكمة بالفصل في الطلب - أن يكون جازماً ، وأن يبدى قبل إقفال باب المرافعة ، وأن يكون منتجاً بمعنى أن يكون له تأثيره على الفصل في الدعوى ذاتها ، فلا تكون الدعوى قد وضحت أمام المحكمة بحيث لا يضيف المطلوب إثباته جديداً ، أو لا يتغير وجه الرأي إذا سلم به جدلاً .

هذا ، وللمحكمة الحرية بالنسبة للدفع القانونية - ولو كانت تتعلق بالإجراءات - أن تضم الدفع للموضوع فتؤجل الفصل فيه لتضمنه حكمها الشامل في الدعوى ، دون أن يعتبر ذلك إفصاحاً عن اتجاهها إلى رفض الدفع - لأن الفرض في قرار ضم الدفع إلى

الموضوع أن الفصل في الدفع يعتمد على ما يتبين للمحكمة من فحص الموضوع - مما يكشف لها عن أحقية الدفع ذاته بالقبول أو الرفض .

### ● المبادئ القضائية :

( ١ ) الطلب وتعلق حق الخصم به .

الطلب الجازم :

★ لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بحجز الدعوى للحكم أن الطاعن لم يطلب التأجيل للإطلاع واقتصر على طلب ضم المستندات السابق التقرير بضمها ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجابة طلب أمسك عن إيدائه وإذا كان الطاعن قد أورد نعيه في خصوص المستندات التي طلب ضمها في صيغة التساؤل دون أن يذهب إلى حد القول بأنها لم تكن قد ضمت فإن هذا الشق من النعى يكون غير مقبول .

( نقض ١٩٨٥/٥/٧ مع ٣٦ ص ٦١٤ ) .

★ إن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به . وإذن فإذا كان الدفاع قد قال : « إن بالقضية نقصا كان بوجه أن يتم هو عمل معانة وافية تبين بعد أقرب كل بلد لمكان الحادث وهل عزبة بدر أقرب من بلدة عزبة الصباغ ... » فإن ما ذكره الدفاع بشأن المعانة لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقض بدون أن يتمسك بطلب استكمالها ، ومن غير أن يبين الهدف الذي يرمى إليه منه .

( نقض ١٩٥٥/٥/٦ مع ٦ ص ٩٣٥ ) .

★ لكي تكون المحكمة ملزمة بالرد على الدفع ، ينبغي أن يكون من قدمه مصرا عليه . أما الكلام الذي يلقي في غير مطالبة جازمة ولا إصرار ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم ترد عليه .

( نقض ١٩٤٨/١/٣٠ الجلسة ٢٩ رقم ٣٩ ص ٥٨ ) .

★ وإذا كان يستنتج من دفاع المتهم أمام محكمة الموضوع أنه فوض للمحكمة أن تعين خبيرا للتأكد من أن الحادث ليس سبب الإصابة الذي يدعيها المجنى عليه متى رأت المحكمة لزوما لذلك ، فإن هذا ليس طلبا يقتضى - عند عدم الاستجابة له - ردا من المحكمة عليه ، مادامت المحكمة لم ترم من جانبها لزوما له استنادا إلى الأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

( نقض ١٩٤٩/١٠/٢٥ مع ٣ رقم ٣٣١ ص ٤٣٩ ) .

★ وإذا كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن قال : « إنه يفضل أن تنتقل المحكمة لمعانة مكان الحادث » مما يعتبر تقويضا منه للمحكمة إن شاعت أجابيت طلب الانتقال ، وإن لم تجد هي له من ضرورة لتحقيق واقعة الدعوى غضت الطرف عنه ، فلا يصح النعى عليها بأنها لم تجب المتهم إلى هذا الطلب ولم ترد عليه .

( نقض ١٩٥٤/٧/٥ مع ٥ رقم ٢٨٤ ص ٨٩٢ ) .

★ إذا كان الدفاع قد طلب التأجيل حتى يحضر الشاهدان ويمكن من مناقشتها فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط محامي المتهم بالحرج الذي يجعله معذورا إن هوالم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه

والإصرار على نظر الدعوى بما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذى قصده الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية عندما خول للمحكمة تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لآى سبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويكون مشويا بسبب الإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٦١/٣/٦ ص ١٢ من ٣٠٤ ) .

( ونقض ١٩٦٦/٥/٩ ، مع ١٧ من ٥٨٢ - فى حالة التنازل عن سماع الشهود إزاء طلب النيابة القبض على المتهم إذا لجأت الدعوى لإعلانهم ) .

★ طلب الدفاع فى ختام مرافقته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .

( نقض ١٩٧٧/٥/٢٣ مع ٢٨ من ٤٦٧ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١٢/١٢ مع ٣٦ من ١١٠٦ ) .

★ إذا انتهى الدفاع إلى طلب البراءة أو استدعاء مهندس فنى لمناقشته دون أن يحدد طلبه وسبب استدعاء الخبير ، كان للمحكمة أن تلتفت عن هذا الطلب ولا تجيبه إليه على اعتبار أنه طلب غير جدى .

( نقض ١٩٥١/٢/٢١ مع ٢ من ٥٧٨ ) .

★ العدول من الدفاع عن طلب إيداء دون إصرار عليه لا يستأهل من المحكمة ردأ .

( نقض ١٩٦٦/٢/٢٨ مع ١٧ من ٢١٥ ) .

#### الطلب المنتج :

★ يشترط لكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها . حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل فى الموضوع ذاته ، ومن غير ذلك يجوز لها ألا تلتفت إلى الطلب وألا ترد عليه .

( نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مع ٧ رقم ١٥٨ من ٥٤٢ ) .

★ طلب سماع شهود النفى هو دفاع موضوعى يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل فى الموضوع ذاته وإلا فالمحكمة فى حل من عدم الاستجابة إليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة فى حكمها .

( نقض ١٩٧٣/١٢/١٦ مع ٢٤ من ١٢٢٣ ) .

★ مادام الأمر المراد إثباته لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا تكون المحكمة ملزمة ، إذا هى لم تجب طلب تحقيق هذا الأمر بأن ترد عليه ردأ صريحا .

( نقض ١٩٤٦/١/٢١ المحصلة من ٢٧ الملحق الجنائى رقم ١١ من ٢٢ ) .

★ لا تثريب على المحكمة إن هى التفتت عن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لتحقيق دفاع الطاعن المبني على انقطاع رابطة السببية للإهمال فى علاج المجنى عليها مادام أنه غير منتج فى نفي التهمة عنه .

( نقض ١٩٨٥/١١/٢٠ مع ٣٦ من ١٠١٦ ) .

★ لما كان طلب إجراء تجربة رؤية للشاهد مع ما يرتبط به من طلب ضم قضية وطلب معاينة مكان الحادث هي طلبات لا تنجح مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل لإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت إليها المحكمة فلا عليها أن هي أعرضت عنها والتفتت عن إيجابتها .  
(نقض ١٩٧٣/٢/٢٥ مع ٢٤ من ٢٤٣ ) .

★ لما كان التخالص اللاحق لا تأثير له على قيام الجريمة فإنه لا يجدي الطاعن ثبوت صحة المخالصة المقدمة منه أو تزويرها ، ومن ثم فإن طلب تحقيقها عن طريق قسم أبحاث التزييف والتزوير يكون غير منتج في الدعوى ولا على المحكمة أن هي التفتت عن إيجابته .  
(نقض ١٩٨٣/٢/١٨ مع ٢٤ من ٢١٣ ) .

★ من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد ، بل المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت إليها المحكمة طبقاً للتقرير الذي أخذت به - يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة .  
(نقض ١٩٧٦/٦/٢١ مع ٢٧ من ٦٧٨ ) .  
(ونقض ١٩٨١/١٠/٢٧ مع ٣٢ من ٦٣٣ ) .

★ لئن يوجب القانون سماع ما يبيد المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة بحيث يكون الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها إن هي أغفلت الرد عليه .  
(نقض ١٩٧٩/١/٨ مع ٣٠ من ٣٢ ) .

#### وقلت إبداء الطلب :

★ إن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله إبداء ما يعين له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لم يزل مفتوحاً ، ومن ثم فإن نزول المدافع عن الطاعنين - بادئ الأمر - عن سماع ضابط المباحث بمثابة أحد شهود الإثبات واسترساله في المرافعة لا يجرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه في العودة إلى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة مازالت دائرة لم تتم بعد .  
(نقض ١٩٧٨/١٢/٢٨ مع ٢٩ من ٩٨٠ ) .

★ من المقرر أنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة الشهود أو يقيم المتهم بـإعلانهم ، وأن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله إبداء ما يعين له من طلبات التحقيق - طالما كان باب المرافعة مفتوحاً - ولا يسلبه نزوله بادئ الأمر عن طلب معين منها ، حقه في العدول عن ذلك النزول والعودة إلى التمسك بهذا الطلب مادامت المرافعة لم تزل دائرة .  
(نقض ١٩٧٧/٦/١٢ مع ٢٨ من ٧٥٣ ) .

★ لا على الحكم التفاته عن طلب الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية إحضار المجنى عليها بالجلسة لمناظرتها ، مادام الثابت من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه لم يبد هذا الطلب ومن ثم فإنه يعتبر متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام تلك المحكمة ، هذا فضلاً عن أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه .  
(نقض ١٩٨٥/١/٢٤ مع ٣٦ من ١٤٦ ) .

### ومع ذلك .

★ الدفاع الجديد الذى يبدى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية تلتزم المحكمة بتحقيقه مادام منتجاً من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى : ولا يصبح نعته بعدم الجدية لمجرد التأخير فى الإدلاء به .

( نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ مع ٢٩ ص ٤٤٢ ) .

★ إنكار الشاهد أن الأقوال المبينة بمحضر الضبط صدرت منه وقوله أن محرر المحضر هدده بالاعتقال وقوع عليه -دفاع جوهري على المحكمة تمحيصه ، دون أن يقدح فى ذلك عدم إبداء هذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، مادام سببه لم يكن قد قام حينذاك ، وإنما صدر الإقرار بعد القضاء بالإدانة من تلك المحكمة .

( نقض ١٩٧٧/١/٣ مع ٢٨ ص ٢٥ ) .

★ من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبدىه الطاعن فى مذكرته التى قدمها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى .

( نقض ١٩٧٨/٢/٦ مع ٢٩ ص ١٣٦ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١٢/١٩ مع ٣٦ ص ١١٥١ ) .

★ لا تلزم المحكمة بعد سماح الدعوى وإقفال باب المرافعة وحجز القضية لإصدار الحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرته بشأن مسألة يريد تحقيقها .

( نقض ١٩٧٨/١/١٧ مع ٢٢ ص ٥١ ) .

( ونقض ١٩٧٢/٢/٢١ مع ٢٣ ص ٢١٩ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٢/١٣ مع ٣٦ ص ٢٥٠ ) .

★ إذا كان الثابت أن الدعوى حجزت للحكم لجلسة معينة مع الإذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، ولم يسبق هذا الحجز استيفاء دفاع المتهم لمعرفة عمل العمال المشار إليهم فى موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التى يمكن أن تصرف لهم ، وهل تكفى الملابس التى تصرفها الشركة فعلاً للوقاية من عدمه ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بالإدانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها بما يبرر رفضها فإن إغفال هذا الرد يجعل الحكم مشوباً بالقصور مستوجباً للنقض .

( نقض ١٩٦١/٣/٢٨ مع ١٢ ص ٢٨٢ ) .

### إبداء الطلب وحقوق الدفاع :

★ وإذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الذى حرر الشهادة الطبية المقدمة لمناقشته ، فإن ما يشبه فى شأن إطراح هذه الشهادة وعدم سماح الطبيب لا يكون مقبولا .

( نقض ١٩٥٤/٦/١٤ مع ٥ ص ٧٦٦ ) .

★ وإذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طلب إلى المحكمة ندب خبير



لتحقيق وجه دفاع ادلى به ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تندب خبيراً لهذا الغرض .  
(نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ مع ٢ من ١٨٦ ) .

★ وإذا خلا محضر الجلسة ، والحكم مما يدل على أن الدفاع عن الطاعن ابدى طلبات معينة ، فإنه لا يجوز للمتهم الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة أغفلت الرد على طلباته ، فقد كان عليه - إذا صحت دعواه - أن يطلب صراحة إثبات ما يهجم إثباته من الطلبات .  
(نقض ١٩٤٨/١١/٧ المعاملة من ٢٩ رقم ٣٤٨ من ٧٠٣ ) .

★ خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الإجراءات إذ أن على المدافع أن يطلب ما يريد إثباته من أوجه دفاعه .  
(نقض ١٩٥٦/٤/٣ مع ٧ رقم ١٣٨ من ٤٧٢ ) .  
(ونقض ١٩٨٥/٥/١٤ مع ٣٦ من ٦٥٤ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد رأت - من تلقاء نفسها - اتخاذ إجراء ما ، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتماً على تنفيذ هذا الإجراء فاستفتت عنه ، فإنها لا تكون قد أخطأت إذ ذلك لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً في تحقيق الدعوى فلا تتولد عنه حقوق للخصوم بوجوب حتماً العمل على تنفيذه صوباً لهذه الحقوق ، وإذن فلا يقبل من المتهم أن ينعى عليها ذلك وخصوصاً إذا كان هولم بيد منه تمسكاً بتنفيذ هذا القرار .

(نقض ١٩٥٠/٣/١٤ مجموعة أحكام النقض من ١ رقم ١٣٧ من ٤٠٩ ) .  
(ونقض ١٩٨٥/٦/٥ مع ٣٦ من ٧٥٢ ) .

★ يجب للأخذ بأقوال الشاهد أن يكون مميزاً ولا يصح عند الطعن في شأده أنه غير مميز الاعتماد بصفة أصلية على أقواله دون تحقيق هذا الطعن واتضح عدم صحته .  
(نقض ١٩٤٦/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ من ٩٤ ) .

★ لا يترتب على مخالفة نص المادة ٢٧٨ إجراءات جنائية بطلان . وكل ما في الأمر أن للمحكمة تقدير شهادة الشاهد المؤداة في هذه الظروف ، على أنه مادام الشاهد قد سمع بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه فإن حقه في هذا الاعتراض يسقط بعدم تمسكه به في الوقت المناسب .  
(نقض ١٩٧٤/٦/١٦ مع ٢٥ من ٦٠٠ ) .

### الخلل عن الطلب :

★ متى كان المدافع عن المتهم قد طلب في إحدى الجلسات ضم ملف قضية لتطلع المحكمة عليه قبل الفصل في الدعوى ، ثم تداولت بعد ذلك عدة جلسات وترافع المحامي في آخر جلسة دون أن يعاود طلب الضم أو يتمسك به في مرافعته مما يفيد تنازله عنه فليس للمتهم أن ينعى على المحكمة عدم إجابة هذا الطلب .

(نقض ١٩٥٤/٦/٢٠ مع ٥ من ٨١٧ ) .

★ إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن شهود النفي حضروا وأبعدوا عن خارج الجلسة في المكان المخصص للشهود ، وأنه بعد أن سمعت المحكمة شهود الإثبات وأبدت النيابة العمومية طلباتها ترافع الدفاع طويلاً ولم يشر من قريب أو من بعيد إلى طلب سماع شهود ، فهذا يعتبر من جانبته تنازلاً ضمناً عن

سماعهم ولا يحق له من بعد أن يعود فينتعى في طعنه على الحكم أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع إذ لم تسمع شهوده .

( نقض ١٩٥١/٤/٢ مج ٢ ص ٩٠٩ ) .

★ إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فإنه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب لم يبدئه أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .

( نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ مج ١١ ص ٧١٥ ) .

★ إذا كان الطاعن عند حجز القضية للحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلبا من طلبات التحقيق ثم لما أعيدت القضية للمرافعة لم يتمسك بهذا الطلب ويصر عليه في الجلسات التالية فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٥١/١١/٢٦ مج ٣ ص ٢١٦ ) .

★ لما كان الدين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وإن أبدى في مستهل مرافعته طلب المعاينة إلا أنه لم يصر عليه في ختام المرافعة ولم يضمه طلباته الختامية ، فلا على المحكمة أن هي التفتت عن هذا الطلب دون أن تضمن حكمها ردها عليه ، لما هو مقرر من أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الحازم الذي يقرر سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .

( نقض ١٩٨٦/١٢/٢٦ مج ٢٧ ص ٩٨٢ ) .

( ونقض ١٩٧٨/٥/١٤ مج ٢٩ ص ٥٠٧ ) .

★ وإذا كان المتهم قد طلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وأجابته المحكمة إلى ذلك ، إلا أنه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتخلف الطبيب عن حضورها لم يتمسك بضرورة حضوره ومناقشته فليس له بعد أن ينمى على المحكمة أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه .

( نقض ١٩٥١/٤/٢ مج ٢ ص ٣٣٦ رقم ٩٠٩ ) .

★ الدفاع - وإن تعدد المدافعين - وحدة لا تتجزأ ، لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ، فالم يكن الدفاع مقسما بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر في أسباب طعنه إلى أن الدفاع انقسم على وكيليه اللذين لم يشارا بدورهما إلى شيء من ذلك في مرافعتهما ، فإن ما يثيره الطاعن من قالة إخلال المحكمة بحقه في الدفاع لإعراضها عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ثم نزل عنه - من بعد - المدافع الآخر يكون غير سديد .

( نقض ١٩٨٥/٥/١٥ مج ٣ ص ٦٦١ ) .

#### ( ب ) حقوق الدفاع في الصور المختلفة للطلب :

##### طلب التأجيل وحضور المحامي :

★ تقدير طلبات التأجيل من سلطة محكمة الموضوع مادام الطاعن لم يدع أنه لم يعلن بالجلسة في الميعاد القانوني .

( نقض ١٩٥١/١٢/٣١ مج ٣ ص ٣٤٩ ) .

★ إن المتهم متى أعلن إعلانا صحيحا بجلسة المحاكمة وجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لابتداء أوجه دفاعه . فإذا طرأ عليه عذر قهري حال بينه وبين هذا الاستعداد في المدة التي أوجب القانون

إعطائه إياها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة ، وجب عليه أن يبين عذره للمحكمة التي يكون عليها حينئذ متى تبينت صحة عذره ، أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه ، ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه في مواد الجنب والمخالفات حيث لا يكون وجود المحامي واجبا .  
(نقض ١٩٥٢/١/٧ مع ٣ ص ٣٩٢ ) .

★ متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقرر عدم صحة ذلك العذر فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(نقض ١٩٥٦/١٠/٢٢ مع ٧ ص ١٠٤٥ ) .

(ونقض ١٩٨٥/١١/٦ مع ٣١ ص ٩٨٤ ) .

★ مطلق القول بعدم الاطمئنان إلى الشهادة المرضية ويسهولة الحصول عليها لا يصلح سببا لإهدارها ولا يبنى عليه بالضرورة أنها قدمت ابتغاء تعطيل الفصل في الدعوى ، وإن الوكالة تلتزم في ابداء العذر القهري المانع للمتهم من حضور الجلسة وتقديم دليله ، فالقانون لم يحدد وسيلة يعينها لعرضها على المحكمة .

(نقض ١٩٧٧/٤/١٧ مع ٢٨ ص ٤٩٧ ) .

★ إن المحكمة غير ملزمة بأن ترسم للمتهم الطريق الذي يسلكه في دفاعه ، ومادام الطاعن لم يذهب إلى أن المحكمة قد منعت من تقديم الدليل على عذر المرض فلا يحق له من بعد أن ينعى عليها الإخلال بحقه في الدفاع .

(نقض ١٩٧٥/١٢/٢٨ مع ٢٦ ص ٨٧٧ ) .

★ للمحكمة ألا تقبل طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون إعطائه إياها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة .

(نقض ١٩٧٨/٢/١٣ مع ٢٩ ص ١٥٩ ) .

(ونقض ١٩٨٥/١٠/١٣ مع ٣٦ ص ٩١٨ ) .

★ إن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبها يوحى إليه ضميره واجتهاده ، وإذن فمتى كان المتهم لم يتمسك بحضور محاميه الموكل فلا يصح القول بأن المحامي الذي ندبته المحكمة وقام بالدفاع عنه قد انتدب قبل نظر القضية بفترة غير كافية للاستعداد .

(نقض ١٩٥٤/٥/١٠ مع ٥ ص ٥٩٣ ) .

(نقض ١٩٨٥/١٠/٢٢ مع ٣٦ ص ٩١٨ ) .

★ للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ، وإصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل ، والتفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر ، دون الإفصاح عن علة عدم إجابة هذا الطلب يعتبر إخلالا بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .

(نقض ١٩٧٢/٥/٢١ مع ٢٣ ص ٧٨٣ ) .

★ من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصل فيها ، أما المحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفي حق هذا الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات وعلى المحكمة أن تستمع إليه

ولو تعارض ما يبيده الخصم مع وجهة نظر محاميه وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .  
(نقض ١٩٦٥/٦/١٤ مع ١٦ من ٥٧٦) .

★ لا يشترط حضور محام مع المتهم في جنة ، إذ يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه إذا لم يوافق على دفاعه . وإذن فحضور محام عن المتهمين في جنة تتعارض مصلحتهما لا يصح أن يرتب عليه القول بحصول إخلال بحق الدفاع مادام لكل منهم أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصا على مصلحته . وإذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تطرح إلا بالنسبة إلى أحد المتهمين فلا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض الإخلال بحقه في الدفاع . إذ المحامي عنه كان حرا طليقا في أن يترافع عنه بما يشاء .

(نقض ١٩٥٠/١٠/٣٠ مع ٢ من ٩٩) .

★ الأصل أن حضور محام عن المتهم ليس بلازم في مواد الجنتج ، إلا أن المتهم إذا كان قد وضع ثقته في محام ليقيم بالدفاع عنه فإنه يجب على المحكمة أن تتبجح له الفرصة للقيام بمهمته ، وإذا لم يتمكن من ذلك بسبب قهرى من المتهمين عليها أن تؤجل الدعوى لحضوره أو لتمكين المتهم من توكيل محام غيره .  
(نقض ١٩٥٤/٣/٢٤ مع ٥ من ٤٢٥) .

★ متى كان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنة غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإذا لم يحضر فإن المحكمة لا تنقيد بسماحه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى . وإحجام المحامي الحاضر والذي سبق أن منحه المحكمة في جلسة سابقة أجلا للاطلاع والاستعداد عن إبداء دفاعه دون أن تمنعه عنه . وترخيصها للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه في فترة حيز الدعوى للحكم ومنحها بذلك المحامي الاصيل فرصة إبداء هذا الدفاع مكتويا لا إخلال فيه بحق الدفاع .  
(نقض ١٩٧٢/١١/١٩ مع ٣٣ من ١٢٤٠) .

★ إصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل ، والتفات المحكمة عن هذا الطلب ، ومضيها في نظر أندعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثل المحامي الحاضر دون الإنصاح بالحكم عن غلة عدم إجابة هذا الطلب - إخلال بحق الدفاع .  
(نقض ١٩٧٢/٥/٢١ مع ٢٣ من ٧٨٣) .

### الدفاع الجوهري وطلبات التحقيق :

★ الدفاع الجوهري هو الذي يرتب عليه - لو صح - تغيير روجه الرأى في الدعوى فتلتزم المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه دون تعلق ذلك على ما يبيده المتهم تأييد الدفاعه ، أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدى إلى إطراره .

(نقض ١٩٧٢/١/٢١ مع ٢٣ من ٢١٤) .

★ متى كان الحكم قد استند في الإدانة إلى اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد إكراه ، وأنه لم يعترف تلقائيا ، وهو دفاع جوهري كان يجب على المحكمة أن تحققه لتبين مدى صحته وأن تعنى بأن تضمن حكمها ردا عليه فإن الحكم يكون مشويا بالقصور .

(نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ مع ٩ من ٤١٦) .

★ دفاع الطاعن - المحكوم عليه في جريمة قتل عمد - القائم على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت جثة المجرى عليه فيه ، مستنداً على ذلك بشواهد من المعاينة ، هو - في صورة الدعوى - دفاع جوهرى لما يبنى عليه - لوصح - النفل من أقوال شاهدى الإثبات ، بما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن إليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد أغفلت جملة فإن حكمها يكون معيباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٩/١/٢٩ مع ٣٠ ص ١٨٦ ) .

★ منازعة الطاعن - المحكوم عليه بجريمة قتل عمد - في وقت حصول الوفاة بناء على تعارض الوقت الذى حدده الشهود للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريعية عن حالة التيسيس الرسمى - يعد دفاعاً جوهرياً لتلقه بالدليل المقدم فيها والمستند من أقوال الشهود ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهى مسألة فنية بحثة - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

ولا يقدح في اعتبار الدفاع جوهرياً أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .

( نقض ١٩٧٣/٤/١ ص ٢٤ ص ٤٥١ ) .

( ونقض ١٩٧٨/١٢/٢٨ ص ٢٩ ص ٩٨٠ ) .

( ونقض ١٩٨٣/٦/٢ مع ٣٤ ق ١٤٦ ) .

★ تكذيب أقوال المجرى عليه ، تمسكاً بعدم قدرته على الجرى والالحاق بالمتهم . عقب إصابته بمقذوف نارى في بطنه . دفاع جوهرى ، وطلب جازم بتحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنياً ، فالتحويل على أقوال المجرى عليه دون تحقيقه أو الرد على ذلك الدفاع - إخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧٩/٤/٢ مع ٣٠ ص ٤٢٢ ) .

★ التمسك بعدم قدرة المجرى عليه على التحدث - عقب إصابته - لقطع شرايين رقبته - دفاع جوهرى - وطلب حازم - على المحكمة تحميمه عن طريق خبير - إطراحها هذا الطلب ركناً إلى أقوال الشهود إخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧٨/٤/٩ مع ٢٩ ص ٣٨٨ ) .

★ دفاع الطاعن بعجزه عن حمل آلة الاعتداء بسبب إصابته بعاهة في يده وطلب تحقيق دفاعه عن طريق الطبيب الشرعى - إطراح هذا الطلب وذلك الدفاع ركناً إلى أقوال الشهود إخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧٤/٥/١٩ مع ٢٥ ص ٤٧٤ ) .

★ الدفع بعدم قدرة المجرى عليه على التكلم بتعلل عقب إصابته يعد دفاعاً جوهرياً في الدعوى ومؤثراً في مصيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لإبداء رأى فيها فيتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى .

( نقض ١٩٧٤/٣/٤ مع ٢٥ ص ٢١٤ ) .

★ وإذا كان الدفاع عن الطاعنين قد تمسك في محضر الجلسة بأن ما اتفق عليه المجنى عليه والشاهد من أن السلاح المستعمل هو النوع المشخص وأن إطلاق النار حصل والمجنى عليه جالس أى باتجاه من أعلى لأسفل ، قد عارضهم فيه التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن إحدى الإصابات من سلاح عاوى غير مشخص وأن اتجاه الإصابات من أسفل لأعلى ، فإن هذا الذى أبداه محامى الطاعنين يعتبر دفاعا جوهريا يقضى من المحكمة ردا خاصا يرفع به التناقض المدعى بين الدليل القولى والدليل الفنى ، فإذا لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان ومخلا بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .  
(نقض ١٩٥٥/٦/١٤ مع ٦ رقم ٤٣٢ من ١١٤٠ ) .

★ متى كان الفرق بين وزن المضر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على شك التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى - فى صورة الدعوى - بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت عنه إيرادا له وردا عليه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب الرد .  
(نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ مع ٢٠ من ١١٤٢ ) .

★ متى كان المدافع عن الطاعن قد أثار جلسة المرافعة الأخيرة دفاعا محصلا أن الثابت من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار الموتولين الذى لم يرد بالجدول الملحق بالقانون المبين للمواد المخدرة وطلب استدعاء خبير الطب الشرعى لمناقشته في هذا الشأن . وإذا كان ما تقدم وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصرا في الجدول الملحق بالقانون المجرم وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجدية كالحال في الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاء الحكم ، وكانت المحكمة قد قعدت عن تقصى هذا الأمر عن طريق الخبير المختص بلوغا لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع بما يجب نقضه .  
(نقض ١٩٨٣/٣/٦ مع ٣٤ من ٣٢١ ) .

★ طلب نذب خبير لتحقيق دفاع جوهرى هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار وجه الحق فيها فإذا لم تر المحكمة إجابة لعدم حاجة الدعوى إليه وجب الرد عليه في الحكم بما يبرر رفضه ، فإذا لم تفعل كان حكمها معيبا لقصوره في البيان .  
(نقض ١٩٥١/٥/٢٢ مع ٢ رقم ٤٣٢ من ١١٨٣ ) .

★ إقامة الطاعن دفاعا على نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت به جثة المجنى عليه استنادا إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم إصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية هو دفاع جوهرى يبنى عليه لو صح النيل من أقوال شاهدى الإثبات بما كان يقتضى من المحكمة أن تقطن إليه وتعى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه . (نقض ١٩٧٣/١/٢٢ مع ٢٤ من ٨٧ ) .

★ طلب الدفاع سماع شاهد لتحقيق شخصية الجانى ورفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد وتبريرها ذلك بأن الدعوى في غير حاجة لمناقشته ، وأن الطاعن لم يقصع عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الأقوال التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما قد يتقير به وجه الرأى في الدعوى .  
(نقض ١٩٧٣/٤/١ مع ٢٤ من ٤٥٦ ) .

★ إذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد المسندة إليه بأن العقد محل الدعوى ليس عقد وديعة ، وإنما هو حرد بصيغتها لكي يكره صاحب العقد على دفع دين مدني وطلب إعلان شهود نفي لتأييد هذا الدفاع ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه إلى ما طلب ولم تعن بالرد على طلبه وقضت بإدانته فتعسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه هي الأخرى ولم ترد عليه فهذا منها قصورا يوجب نقض الحكم ، إذ هذا الدفاع لو صح لأدى إلى براءة المتهم فكان عليها إما أن تحققه أو ترد عليه بما يفنده .

( نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ مع ٢ ص ٣١٦ ) .

★ تمسك الطاعن بأن المنقولات موضوع الاتهام - والمسلمة إليه على سبيل الوديعة - بيعت جبريا وفاء لدين على المجنى عليه وتقديمه صورة محضر حجز تساند ذلك الدفاع - التفات الحكم عن هذا المستند وعن تحقيق مؤداه . إخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧٨/١/٢٢ مع ٢٩ ص ٧٠ ) .

★ متى كانت الطاعنة قد دفعت التهمة المسندة إليها ( تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار ) بأنها كلنت خارج البلاد طوال شهر أغسطس الذي حدده المستأجرون لتقاضيتها المبالغ موضوع التهمة وهو التاريخ المعطى للواقعة كما رفعت بها الدعوى الجنائية ، وقدم الحاضر معها جواز سفرها مبينا به أنها غادرت البلاد ١٩٧٢/٧/٣٠ وعادت إليها في ١٩٧٢/١٠/١٠ فإن هذا الدفاع المؤيد بدليله يعد في خصوص الدعوى هاما وجوهريا يتعين أن تعرض له المحكمة على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشويا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧٩/٤/١٢ مع ٣٠ ص ٤٧٤ ) .

★ حيث إنه ولئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى والمث بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي بالإدانة لأسبابه - وإن أوقف تنفيذ العقوبة - دون أن يعرض لدفاع الطاعن إيرادا له وردا عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ولو أنه عنى بيبته وتمحيصه ولخص المستندات التي ارتكز عليها بلوغا إلى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطه حقه فإنه يكون مشويا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

( نقض ١٩٨٥/٦/٦ مع ٣٦ ص ٧٦٢ ) .

### الدعوى القاتونية والفصل فيها :

★ متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن المحكمة قضت بإدانته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفصل فيه فإن حكمها يكون معيبا موجبا نقضه .

( نقض ١٩٥٧/٦/٢٤ مع ٨ ص ٦٩٥ ) .

★ إذا كان المتهم بالضرب مع سبق الإصرار قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم الغيابي القاضي بإدانته لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع

الجوهري أو تقييم الدليل على توفر سبق الإصرار فإن حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه ، ولا يفرض من ذلك أن تكون العقوبة المقررة للجريمة بغير سبق إصرار ، إذ المحكمة - في حالة سبق الإصرار - مقيدة بالحكم بعقوبة الحبس ، مما لا يستطاع معه معرفة الرأي الذي كانت تنتهي إليه لو أنها تحلت من ذلك القيد .

(نقض ١٩٥١/١١/٢٦ مع ٣ ص ٢١٤ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد أثبت أن المتهمين قد بيتوا النية على ارتكاب الجرم ونفذوا هذه النية بأن ضربوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقارير الطبية ، فإنها تكون بذلك قد ردت على دفاع المتهمين من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي وخلصت إلى تقنيده .

(نقض ١٩٥٥/١٠/٢٣ مع ٣ رقم ٣٥ ص ٨٧ ) .

(نقض ١٩٨٥/١/١٦ مع ٣٦ ص ٨٢ ) .

★ لما كانت المادة الثامنة والأربعون من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، الصادر بها قرار وزير الداخلية رق ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ وهي توجب على قائد المركبة ألا يجاوز بمركبته السرعة التي يظل في حدودها مسيطرا على المركبة ، وأن يلتزم في سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق وإمكانه الرؤية والظروف الجوية القائمة وحالته الشخصية وحالة المركبة والحمولة والطريق ومناظر الظروف المحيطة به وأن تكون سرعته بما لا يجاوز القدر الذي يمكنه من وقف المركبة في حدود الجزء المرئي من الطريق ، لم تفرق في إيجاب ما تقدم بين نوع من السيارات ونوع آخر فتسرى أحكامها على قائدي السيارات عامة كانت أم خاصة ، فإن دفاع الطاعن بعدم سريان النص المذكور على سيارة النقل العام للركاب قيادته يعد دفاعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب ، فلا على الحكم إن هولم يعرض له - بفرض أن الطاعن أثاره في دفاعه .

(نقض ١٩٨٥/١/١٦ مع ٣٦ ص ٨٢ ) .

★ وإذا كان الدفاع عن الطاعن قد قال في سياق مرافعته ، في صيغة عابرة ، أن المتهم قد انتابته حالة نفسية فأصبح لا شعوره ، وأنه خرج من دور التعقل إلى دور الجنون الوقتي غير أنه أسس مرافعته بعد ذلك على أن الجريمة ارتكبت وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، فإن هذا القول لا يعتبر دفاعا بقيام سبب من أسباب موانع العقاب مما يتعين معه على المحكمة أن تفصل فيه صراحة في حكمها بل هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا صريحا ، ويكفي أن يكون رد المحكمة عليه مستفادا من عدم أخذاها به والحكم بإدانتها لأدلة الثبوت التي بينتها .

(نقض ١٩٥٤/١٧/٢ مع ٥ رقم ٢١٤ ص ٦٣٧ ) .

★ وإذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك في مرافعته بأنه لم يكن معتديا ، وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ، فإن هذا الدفع يعتبر جوهريا من شأنه - لوصح - أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسئولية المتهم ، فإذا قضى الحكم عليه بالعقوبة وأغلغ التحدث عن الدفع المذكور فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ١٩٥٦/١١/٢٨ مع ٦ رقم ٤١٢ ص ١٣٩٦ ) .

★ وإذا كان الثابت بمحضر المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بانقضاء الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المحجوزة بمضى المدة . ومع ذلك ادانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع ، كان ذلك



منها قصورا مستوجبا نقض حكمها ، إذ هذا الدفاع لو صح لا يستوجب البراءة لانقضاء الدعوى العمومية .

( نقض ١٩٤٥/١/٢٩ المحلقة س ٢٧ رقم ١١٢ ص ٢٧٠ ) .

★ الدفع المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه لقصره هومن الدفوع الجهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها .

( نقض ١٩٦٨/١٢/٣٠ مع س ١٩ ص ١١٠ ) .

★ متى كان الطاعن وهو متهم بالتبديد - قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة فحجزت المحكمة القضية للحكم في الدفع ، إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المتهم دون أن تسمح بدفاعه في موضوع التهمة وبدون أن تعنى بالدفع على هذا الدفع الذي أبداه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٦٢/٢/٥ مع س ١٣ ص ١١٧ ) .

**الرد على الدفاع وأحوال عدم لزومه :**

★ إذا كان الثابت أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام المحكمة بغطا المعايينة التي أجرتها النيابة وأن شاهدي الإثبات لا يستطيعان أن يريا من المكان الذي كلنا به من يكون في المكان الذي وقع فيه الحادث لوجود مبان بين المكانين وطلب الانتقال للمعينة ، ولكن المحكمة صدقت الشاهدين وردت على الدفاع ردا لا يصح بذاته لأن ينبنى عليه رفض طلب الانتقال ، لأنه مادام هذا الطلب كان الغرض منه إثبات عدم صحة ما تضمنته معايينة النيابة ، فمن الخطأ الرد عليه بما جاء في هذه المعايينة ، إذ هذا وحده لا يمكن في النطق الصحيح اعتباره ردا ، فعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان متعينا نقضه .

( نقض ١٩٤٦/٤/٨ المجموعة الرسمية س ٤٧ رقم ١٣٦ ص ٢٤٩ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد عللت رفضها سماع الخبر الذي طلب الطاعن سماعه بأن رأيه سيكون استشاريا ولها ألا تأخذ به فهذا ، منها لا يصح ردا على طلبه ، لأن تقدير الأدلة يكون بعد تحقيقها ، وبهذا تكون المحكمة قد أخذت بحقه في الدفاع .

( نقض ١٩٥١/٢/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٣٣٤ ص ٦١٦ ) .

★ إن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها .

( نقض ١٩٧٨/١/٢٩ مع س ٢٩ ص ١٠٨ ) .

★ متى كان الرد على الدفاع مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة فلا وجه للنعي على الحكم بأنه لم يرد على مثل هذا الدفاع ردا صريحا .

( نقض ١٩٥٠/١٠/٩ مع س ٢ ص ٢٣ ) .

★ لا تلتزم المحكمة بالرد استقلالا على التقرير الاستشاري وتقدير الطبيب المعالج .

( نقض ١٩٦٧/١١/٢٧ مع س ١٨ ص ١١٩١ ) .

★ الدفع بشيوع التهمة هومن الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراره .

( نقض ١٩٧٧/١/٣٠ مع س ٢٨ ص ١٥٦ ) .

★ دفع المتهم بأن المنزل الذي ضيافته المخدر ليس له هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستقلا من الحكم بالإدانة .  
(نقض ١٩٥١/١/٢٢ مع ٢ ص ٥٣٩ ) .

★ إن الدفاع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ، ويكفى للرد عليه بأن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة ، إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد حتما إطراح ذلك الدفاع .  
(نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ مع ٢ ص ٣٦٨ ) .

### المادة ( ٣١٢ )

يحرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتبتها ، وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ، وإذا كان الحكم صادرا من المحكمة الجزئية وكان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بخطه ، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب ، فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب .

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ما لم يكن صادرا بالبراعة ، وعلى قلم الكتب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه ، شهادة بعدم توقيع الحكم في الميعاد المذكور .

● معجلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - اللوائح المصرية ١٩٦٢/٦/١١ .

وكانت تتضمن لدى تعديلها ذلك القانون إشارة إلى نظام المستشار الفرد الذي استحدثه ، فمع أن تلك الإشارة حذفت بمقتضى القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية الذي ألغى ذلك للنظام .

● نص المادة قبل التعديل :

يجب أن يحرر الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتبتها ، وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ، وإذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وكان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بخطه ، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب . فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب .

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية . وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع .

● المبادئ القضائية :

جلسة إصدار الحكم ، والهيئة التي يصدر عنها .

★ لما كان مؤدى المادة التاسعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وجوب صدور أحكام

المحكمة الابتدائية من ثلاثة أعضاء وكان التشكيل المنصوص عليه في المادة المذكورة مما يتعلق بأسس النظام القضائي ، وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه « لا يجوز أن يشترك في الدالة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا » كما تنص المادة ١٧٠ على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في الدالة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم كما توجب المادة ١٧٨ فيما توجبه بيان » المحكمة التي أصدرته وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته » وكان البين من استقراء ثلاث النصوص الأخيرة وورودها في فصل « إصدار الأحكام » أن عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم إنما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا - فحسب - تلاوة الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ران عليه بطلان يتمثل في أنه صدر من هيئة مشكلة من أربعة أعضاء تغاير الهيئة التي سمعت المرافعة وحجزت الدعوى للحكم ولم يثبت به أن القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين اشتركوا في إصداره كل ذلك خلافا لما يوجب القانون على ما سلف بيانه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٨٤/١/٢٢ مع ٣٥ ص ٩١ ) .

★ لم ينص القانون على البطلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك وتحديد أيام انعقاد جلسات الدوائر المختلفة بالمحكمة هو إجراء تنظيمي لحسن سير العمل بما لا يترتب عليه البطلان لمخالفته .

( نقض ١٩٧٦/١٢/١٩ مع ٢٧ ص ٩٥٢ ) .

( ونقض ١٩٧٧/٢/٢٨ مع ٢٨ ص ٣١٠ ) .

★ متى كانت المحكمة قد قررت تأجيل القضية ثلاث أسابيع للحكم مع تقديم مذكرات فيها في ظرف أسبوعين ثم أصدرت حكمها في الدعوى في نهاية الأسبوعين اللذين رخصت للمتهم بتقديم مذكراته فيهما أي قبل أن ينتهي اليوم الأخير الذي كان من حقه أن يقدم فيه مذكرته فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

( نقض ١٩٥١/١٢/١٧ مع ٣ ص ٢٩١ ) .

★ مجموعة الإجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حيز الدعوى للحكم - تأجيل إصداره أكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم وجب اتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق الحكم الصادر من المحاكم الجنائية في الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها مهما تعدد تأجيل النطق به .

( نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مع ٢٢ ص ٢٨٢ ) .

**النسخة الأصلية والمسودة :**

★ إن العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يعررها الكاتب ويوقع عليها هو رئيس الجلسة ، لأنها هي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها .

( نقض ١٩٦٨/٢/٥ مع ١٩ ص ١٦٠ ) .

★ إن القانون لا يوجب وضع أعضاء رئيس المحكمة على الورقة التي يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الأصلية ، ومتى كان لرئيس المحكمة التي أصدرت الحكم توقيع ثابت على نسخة الحكم الأصلية الشاملة للأسباب والمنطوق فلا يكون ثمة إخلال بما يوجبه القانون .

( نقض ١٩٨٨/٢/١٦ مع ٧ ص ٥٠٠ ) .

★ لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى عدم توقيع أحد آخر من أعضاء الهيئة سوى عضو اليمين وعدم توقيع رئيس الهيئة على المسودة يكون في غير محله .

(نقض ١٩٧٩/١/٧ مع ٣٠ ص ٦٤٠ ) .

★ العبرة في الحكم هي بنسخه الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى ، فإن تبين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم أنه استوفى شروط الصحة التي يطلبها القانون ، فلا ينال من الحكم أن أوراق الدعوى قد خلت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق إملائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقتضى بطلانه .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١٣ مع ٣٠ ص ٩٣٢ ) .

★ تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام الثابت أن الحكم المعلن فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية ، والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ مع ٣٥ ص ٣٨٨ ) .

★ المادة ٣١٢ إجراءات جنائية لا توجب تحرير مسودة بالحكم بخط القاضي إلا في حالة فريدة ، هي حالة وجود مانع للقاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد إصداره ، فإنه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو القاضي الذي يندبه أن يوقع على الحكم إلا إذا كان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بخطه .

(نقض ١٩٧١/١/٢١ مع ٢٢ ص ١٢٢ ) .

★ توجب المادة ١٧٠ مرافعات أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المدافعة حاضرين تلاوة الحكم ، فإذا حصل مانع لأحدهم وجب أن يوقع مسودته ، ولما كان القاضي الذي اشترك في الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجرتها للحكم لم يشترك في الهيئة التي نطقت به ولم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته ، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه .

(نقض ١٩٦٩/٤/٢١ مع ٢٠ ص ٥١٥ ) .

★ لما كان لا يلزم في الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، وإذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ، ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين اشتركوا في المدافعة على مسودة الحكم إلا إذا حصل مانع من حضور تلاوة الحكم عملاً بنص المادة ١٧٠ من قانون المرافعات ، ولما كان الطاعن لا يمارى في أن رئيس الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى واشتركت في المدافعة هو الذي وقع نسخة الحكم الأصلية وكان البين من مطالعة الحكم المعلن فيه ومحاضر جلساته أن الحكم تلى من ذات الهيئة التي استمعت المرافعة واشتركت في المدافعة ، فإنه يفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم توقيع جميع أعضائها على مسودته فإن ذلك لا ينال من صحته .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٣ مع ٣٠ ص ٨٨٢ ) .

(ونقض ١٩٨٥/٢/١٣ مع ٣٦ ص ٢٥٠ ) .

★ لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته مادام الثابت أن هذا القاضي قد وقع بإمضائه على مسودة الحكم بما يفيد اشتراكه في المدافعة .

(نقض ١٩٥١/١١/٥ مع ٣ ص ١٣٥ ) .

(ونقض ١٩٨٥/١٢/٦٦ مع ٣٦ ص ١١٧١ ) .

★ وإن كان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به إلا أن ذلك لا ينفي أن المحكمة إذ تتداول في الحكم الذي تنطق به تتداول في الوقت عينه في الأسباب التي يبنى عليها لتلازم الأمرين تلازما لا يتصور معه فصل أحدهما عن الآخر ومادام الحكم وليد أسبابه فلا يحجر منطقته إلا بعد أن يكون قضاء المحكمة قد فكروا وتناقشوا واستقروا على أسبابه بحيث لا يكون باقيا بعد النطق به سوى صياغة الأسباب على أساس ما تقرر في المداولة مما يصح أن يقوم به أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة . هذا والتوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة إقرار بما حصل فيكفي أن يكون من أى واحد ممن تداولوا في الحكم إذ الرئيس وزملاؤه في قوة الإقرار سواء ولم يقصد بالنص على حصول التوقيع من الرئيس إلا تنظيم العمل وتوحيده فإذا تولى الرئيس بعد الحكم أو عرض له مانع قهرى فحذر أقدم العضوين الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا منه . فلا يقلل بناء على ذلك القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة أو أنها لم تكن هي التي تناولتها المداولة .

(نقض ١٩٤٨/٥/١٨ المجموعة الرسمية س ٤٩ ص ٤٧٥) .

★ وفي ظل قانون المرافعات القديم قضى بأن :

★ عدم توقيع القاضى الذى سمع المرافعة فى الدعوى على مسودة الحكم الذى اشرك فى إصداره ولم يحضر النطق به ، كما هو مقتضى المادة ١٠٢ مرافعات لا يستوجب البطلان ، لأن القانون إذ لم ينص فى هذه المادة على البطلان فى هذه الحالة ، مع أنه قد نص عليه فى المادتين ١٠٠ ، ١٠٣ من القانون المذكور قد دل بذلك على أنه لا يعتبر هذه المخالفة مستوجبة للبطلان .

(نقض ١٩٤١/٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية س ٥ ص ٣٩٧) .

### التوقيع على النسخة الأصلية من رئيس الهيئة والكتاب :

★ دل الشارع بالمادة ٣١٢ إجراءات على أن التوقيع على الحكم إنما قصد به استيفاء ورقته شكلها القانونى الذى تكتسب به قوتها فى الإثبات ، وأنه يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى قاضى ممن اشتركوا فى إصداره . أما النص على اختصاص رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده ، فإن عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التى كانت محل مداولة الأعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم العضوين الآخرين فلا يصح أن ينعى على ذلك الإجراء بالبطلان لاستناده فى ذلك إلى قاعدة مقررة فى القانون بما لا تحتاج إلى إنابة خاصة أو إذن فى إجرائه .

(نقض ١٩٦٧/١/٣٠ مع ١٨ ص ١٠٨) .

★ والتوقيع على الأحكام بعد تحريرها إنما يكفي فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكتاب دون بقية أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات .

(نقض ١٩٥٦/٥/١ مع ٧ ص ٧٠١) .

(نقض ١٩٨٥/٢/١٣ مع ٣٦ ص ٢٥٠) .

★ وأن نص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أوجب تحرير الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ، وتوقيع رئيس المحكمة وكتابها عليه . ثم بين ما يتبع عند قيام مانع بالرئيس يمتنع من توقيع الحكم . ولم يواجه حالة قيام المانع بكتاب الجلسة ولم يرتب بطلانا على خلو الحكم من توقيعيه .

(نقض ١٩٥٦/٤/٩ مع ٢ ص ٥٢٣) .

★ خلو ورقة الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنه من بيانات وأسباب لا وجود لها قانوناً ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب بما يعيبه ويوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٨/١٠/٢٩ مع ٢٩ من ٧٤٤ ) .

( ونقض ١٩٨١/٥/٢٥ مع ٣٢ في ٩٧ ) .

★ من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعتبر شرطاً لقيامه ، إذ ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صور به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها . ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصفحة الأخيرة المتضمنة باقي أسبابه ومنطوقه ، فإنها تكون مشوبة بالبطلان بما يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم .

( نقض ١٩٦٦/١١/٢٨ مع ١٧ من ١١٥٩ ) .

ميعاد التوقيع : ( ثمانية أيام ، وثلاثين يوماً ) .

★ تكفل قانون الإجراءات في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها ولم يرتب البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ؛ أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليها فيه ، فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته ، وكل ما رتب على ذلك من أثره وأن يكون للمحكوم عليه ، إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالظن بالنقض ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب كما هو مقتضى نص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ١٩٥٦/٤/٣ مع ٧ من ٤٩٨ ) .

ملحوظة :

ألغيت المادة ٤٢٦ بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولم يرد لحكمها المشار إليه في هذا المبدأ - مقابل في نصوص القانون المذكور الذي تضمن حالات وإجراءات الظن بالنقض ، ولم يرتب أثراً على ميعاد الثمانية أيام . وإنما أجاز ( م ٢٤ منه ) امتداد ميعاد الظن في حالة الحكم بالبراءة إذا تم الحصول على شهادة بعدم إيداع الحكم موقفاً عليه خلال الثلاثين يوماً ، وذلك تمثيلاً مع نص المادة الحالية التي تستثنى حكم البراءة من البطلان لهذا السبب .

★ إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه إيداع أحكام الإدانة والتوقيع عليها معاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورهما وإلا بطلت . فالتوقيع وحده في الميعاد لا يكفي مادام أن الحكم لم يودع الملف في الميعاد .

كما أن إيداع مسودة الأسباب في الميعاد موقفاً عليها من رئيس الدائرة لا عبرة به وإنما العبارة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحضرها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصور التنفيذية وفي الظن عليه من ذوي الشأن .

( نقض ١٩٧٨/٢/٢٧ مع ٢٩ من ١٩٦٦ ) .

★ أوجب القانون إيداع أحكام الإدانة والتوقيع عليها في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورهما وإلا كانت باطلة ، فمجرد إيداع الحكم في الميعاد غير موقع لا يعصمه من البطلان لأن ورقة الحكم قبل التوقيع

عليها - سواء كانت أصلا أو جسدية لا تكون إلا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن .

( نقض ١٩٧٧/٤/١٧ مع ج ٢٨ ص ٤٩١ ) .

( ونقض ١٩٧٧/٢/١٨ مع ج ٢٤ ص ٢٢١ ) .

★ وأن بطلان الحكم بسبب التأخير في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارات تأملي بطبيعتها أن يمتد هذا الأجل لأي سبب من الأسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون المرافعات أو قانون تحقيق الجنايات ، فلا يجدى في هذا المقام التعلل لتأخير ختم الحكم عن الثلاثين يوما بسوء المواصلات بين مقر المحكمة ومحل وجود القاضي بسبب الحجر الصحي .

( نقض ١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ص ٧ ص ٤٤٧ ) .

( ونقض ١٩٦٣/٣/٤ مع ج ١٤ ص ١٤٢ ) .

★ إذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي لعدم توقيعه في بحر ثلاثين يوما ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فإنها لا تكون قد خالفت القانون ، ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استندت ولايتها بإصدار حكمها في الموضوع فلا سبيل إلى إعادة القضية إليها ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ملزمة بسماع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة من جديد ، لأن البطلان إنما ينسب إلى الحكم الابتدائي ولا يتعدى إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون .

( نقض ١٩٥١/١٢/٢١ مع ج ٣ ص ٣٤٤ ) .

★ متى كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ولا كانت باطلة . وإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٩ وقد خلا ملف الدعوى من أصل هذا الحكم موقعا عليه من القاضي الذي أصدره ورغم انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون باطلا ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييده فإنه يكون باطلا بدوره مما يوجب نقضه .

( نقض ١٩٨٣/١١/٩ مع ج ٢٤ ص ٣٠٧ ) .

★ إذا لم يكن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع أسبابه والتوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره بل ترفع في موضوع الدعوى فلا يقبل منه أن يثير هذا الطعن أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٥٢/١/٧ مع ج ٣ ص ٣٩٠ ) .

★ التعديل الذي جرى على المادة ٣١٢/٢ إجراءات جنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ، وذلك أن مؤدى التعديل على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببرامته بسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحسار الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر في المادة ٣١٢ إجراءات جنائية فيبطل الحكم إذ أمضى ثلاثين يوما دون حصول التوقيع عليه .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٢٧ مع ج ٣٠ ص ٩٨٥ ) .

( ونقض ١٩٧٧/١/٥ مع ج ٢٨ ص ٧٠٢ ) .

### الشهادة السلبية :

★ يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببيان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ إجراءات جنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، ولا يقضى عن الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .  
( نقض ١٩٧٨/٤/٧٤ مع س ٢٩ من ٤٥١ ) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يعتد بها في هذا الشأن هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء هذا الميعاد .  
وأن الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يتمتع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد .

( نقض ١٩٧٣/١/١ مع س ٢٤ من ١٩ ) .

( ونقض ١٩٧٣/٣/١٩ مع س ٢٤ من ٣١٢ ) .

( ونقض ١٩٧٣/١٢/١٦ مع س ٢٤ من ١٢٤٦ ) .

( ونقض ١٩٧٩/٣/١ مع س ٣٠ من ٣١٣ ) .

★ استقر قضاء محكمة النقض على حساب مدة الثلاثين يوما كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه .

( نقض ١٩٧٣/١/١ مع س ٢٤ من ١٩ ) .

( نقض ١٩٧٣/١٢/١٦ مع س ٢٤ من ١٢٤٦ ) .

★ من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدي في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني .  
( نقض ١٩٧٣/١/١ مع س ٢٤ من ١٩ ) .

★ للمحكمة أن تأخذ بالصورة الشمسية للشهادة السلبية كدليل على عدم إيداع الحكم ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته ، متى أطمأنت إليها ، كالحال في الدعوى الماثلة ، إذ الثابت من التأشير المدونة على النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٨٢/٩/٨ أن أسيايه أودعت في ٨ من أغسطس سنة ١٩٨٢ وهو ما يجعل المحكمة تسترسل بتقنتها في صحة الصورة الشمسية للشهادة السلبية وأنها تطابق الأصل المصورة منه .  
( نقض ١٩٨٣/١١/٩ مع س ٣٤ من ٩٣١ ) .

★ وجوب أن تتضمن الشهادة الدالة على أن الحكم لم يودع في الميعاد القانوني - عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ، أما تتضمن الشهادة أن الحكم أودع في ميعاد معين - ولو كان بعد مضي الثلاثين يوما ، فلا يجدي في اعتباره شهادة سلبية .

( نقض ١٩٧٧/١/١٦ مع س ٢٨ من ٧٢ ) .

( ونقض ١٩٧٠/٦/٢٢ مع س ٢١ من ٩١١ ) .



★ الشهادة السلبية الصادرة من قلم الكتاب ، دليل إثبات ، يغنى عنها مذكرة رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم ( في ١٩٧٤/١٢/١٤ ) والتي ورد بها بقاء الحكم بدون توقيع حتى عرضه بمنزله بالأجازة المرضية يوم ١٩٧٥/١/٢٧ لتوقيعه .  
( نقض ١٩٧٧/٤/١٧ مع س ٢٨ ص ٤٩١ ) .

★ الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي الشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتي تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، ولا يغنى عن تقديم تلك الشهادة تاشيرة أحد مستخدمي قلم الكتاب أن القضية لازالت طرف القاضي لكتابة الأسباب .  
( نقض ١٩٧١/٢/٢١ مع س ٢٢ ص ١٦٠ ) .

★ إن مفاد نص المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٦ إجراءات جنائية أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني إنما هي الشهادة التي تثبت أن الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه الطعن فلم يجده به ، فإذا هو أهمل في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم إيداع الحكم في الميعاد فإن طعنه لا يكون مقبولا ، لأن الأمر في ذلك ليس بعدم ختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه فيتمسنى له تقديم أسبابه في الميعاد وإذن فلا يجوز للطاعن أن يتمسك بما جاء في إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين .  
( نقض ١٩٥٨/١٠/٧ مع س ٩ ص ٧٥٨ ) .

## الفصل العاشر

### في المصاريف

#### ● مقدمة :

تضع نصوص هذا الفصل الإطار الذي تفصل في نطاقه المحكمة الجنائية في مصاريف كل من الدعوى الجنائية والمدنية .

وتتناول المواد ٣١٢ - ٣١٨ ، وكذا المادة ٣٢٢ أحكام مصاريف الدعوى الجنائية ، وتتعرض باقى المواد ( ٣١٩ - ٣٢١ ) لبعض أحكام مصاريف الدعوى المدنية فيرجع فيما عداها إلى قواعد قانون المرافعات طبقا لما أوضحناه في التعليق على المادة ١ من قانون الإصدار ، وعلى مواد الفصل الخامس من هذا الباب في شأن الادعاء بالحقوق المدنية .

هذا ويلاحظ بوجه عام أنه على حين تضع نصوص هذا الفصل قواعد أمرة بالنسبة لمصاريف الدعوى المدنية ، فإنها تجعل قواعد مصاريف الدعوى الجنائية كلها جوازية - ولذلك فإنه تصدر أحكام العقوبة الجنائية عادة « بلا مصاريف » . ولعل أساس النظر السائدة في هذا الشأن أن الدعوى الجنائية تباشر لمصلحة المجتمع على أية حال - فبضلا عن قيام احتمال غالب بعدم جدوى متابعة المتهم في تحصيل تلك المصاريف لعدم ملاحظته . ولذلك جاء نص المادة ٣١٩ في شأن مصاريف الدعوى المدنية كذلك يلزم بها المدعى المدني بوجه شامل في مواجهة الدولة ولو كان قد أغفى منها عند رفع الدعوى ، وهو شأنه مع من يحكم عليه بها « المتهم أو المسئول المدني » .

#### المادة ( ٣١٣ )

كل متهم حكم عليه في جريمة ، يجوز إلزامه بالمصاريف كلها أو بعضها .

#### المادة ( ٣١٤ )

إذا حكم في الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي جاز إلزام المتهم المستأنف بكل مصاريف الاستئناف أو بعضها .

### المادة ( ٣١٥ )

إذا برىء المحكوم عليه غيابيا بناء على معارضته ، يجوز إلزامه بكل أو بعض مصاريف الحكم الغيابي وإجراءاته .

### المادة ( ٣١٦ )

لمحكمة النقض ان تحكم بمصاريف الطعن كلها أو بعضها على المتهم المحكوم عليه إذا لم يقبل أو إذا رفض .

### المادة ( ٣١٧ )

إذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة ، فاعلين كانوا أو شركاء ، فالمصاريف التي يحكم بها تحصل منهم بالتساوي ، ما لم يقض الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك ، أو إلزامهم بها متضامنين .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥١٩ - إذا نص صراحة في الحكم الجنائي على إلزام المتهمين متضامنين بالمصاريف فينفذ عليهم عند الوفاء بها طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ٧٧١ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .  
( تراجع المادة ٧٧١ كتابية تحت المادة ٥٢٠ ج ) .

### المادة ( ٣١٨ )

إذا لم يحكم على المتهم بكل المصاريف ، وجب ان يحدد الحكم مقدار ما يحكم به عليه منها .

#### ● التعليق :

لما كان الالتزام بالمصاريف جوازيا ، فإنه إذا لم ير القاضي إلزام المتهم المحكوم عليه بشيء منها ، فله ان يحدد في الحكم أنه صاندر دون أى إلزام بالمصاريف .. والدارج في هذا الشأن أن تذكر في نهاية منطوق الحكم عبارة « بلا مصاريف » أو « بلا مصاريف جنائية » .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥١٧ - إذا لم ينص على المصاريف في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية فلا يجوز للنيابة تحصيلها من المحكوم عليه ، إذ أن الرسم الثابت المفروض في الدعوى الجنائية لا يستحق إلا إذا حكم به ، أما بالنسبة إلى رسم التنفيذ المفروض فيجب تحصيله أو التنفيذ به ولو أغفل الحكم النص عليه أو نص على الإعفاء من المصاريف إذ أن الإغفال أو الإعفاء لا ينسحب إلا على رسم الدعوى الجنائية ذاتها لا على رسم التنفيذ .

### المادة ( ٣١٩ )

يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى ، ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية .

### ● التعليق :

طبقاً للنص - لا تخاطب الحكومة المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية في شأن مصاريف الدعوى المدنية ، ولو حكم عليهما بها ، وإنما تخاطب المدعى ذاته ، ويكون الحكم بها على المتهم أو على المسئول مدنياً هو لصالح المدعى المدني - طبقاً لصريح نص المادة ٣٢٠ - وليس لصالح الخزنة .

### ● المبادئ القضائية :

★ الأصل أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون آخر إلا لسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى ، ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية » ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع أعمال أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بمعز المادة ٣١٩ سالف الذكر .

( نقض ١٩٥٨/١١/١٨ مع ٩ ص ٩٢٩ ) .

★ إذا كانت محكمة الجناح الابتدائية لم تحكم بمصاريف الدعوى المدنية ابتدائياً ، فذلك لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تحكم بالمصاريف الاستئنافية على من خسر دعواه أمامها .

( نقض ١٩٤٨/٥/١ مجموعة القواعد في ربيع ثلث ١٠٢١ ص ٢٥١ بند ٢ ) .

★ متى كان تقدير الرسوم متفرعا من الأصل المقتضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ، فإن المحكمة التى تنتظر فى أمر التقدير لا تمتد ولايتها إلى الفصل فى النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التى أرساها قانون الرسوم فى حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . ولما كان ذلك سوكان الثابت من الإطلاع على الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية أنه لم يلزم المتهم أو الطاعنة بوصفها المسئولة عن الحقوق المدنية بشئ من المصاريف ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه إدراج الرسوم المدنية فى المعارضة الاستئنافية ، فإنه يكون قد خرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه باستبعاد رسوم المعارضة الاستئنافية .

( نقض ١٩٧٤/٦/١٠ مع ٢٥ ص ٥٧٦ ) .

★ إن مجال أعمال نص المادة ١٨٩ من قانون المرافعات ، هو عندما يصدر حكم بالمصاريف دون تقدير ، فيتعين لتقديرها استصدار أمر على عريضة يقدمها المحكوم له لرئيس الهيئة التى أصدرت الحكم . وإن كان ذلك وكانت هذه المحكمة « النقض » عندما أصدرت حكمها فى الطعن قد أغفلت الفصل فى المصاريف . وكانت المادة ١٩٢ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » ، وكانت المادة ١٨٤ من قانون المرافعات توجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الدعوى أن تحكم فى مصاريف الدعوى بما فيها مقابل انتخاب المحاماة على الخصم المحكوم عليه فيها . لما كان ذلك وكان المطعون ضدهما قد خسر الطعن فإنه يتعين الحكم بإلزامها بالمصاريف المدنية .

( نقض ١٩٧٥/٦/٨ مع ٢٦ ص ٤٩٠ ) .

★ يجرى نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية بأنه « لا يستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فإذا حكم فى الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة الأداء » ، ولما كانت هيئة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهى من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فإن حكم المادة ٥٠ سالف الذكر لا ينصرف إليها ولا تعفى بالتالى من أداء الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم والإلزام به الطاعن بصفته « رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام بالقاهرة » بمناسبة خسارته الحكم الابتدائى القاضى بالتعويض صحيحا فى القانون .

( نقض ١٩٧٤/١/٢٧ مع ٢٥ ص ٦٥ ) .

## المادة ( ٣٢٠ )

إذا حكم بإدانة المتهم فى الجريمة ، وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التى تحملها . وللمحكمة مع ذلك أن تخلض مقدارها إذا رأت أن بعض هذه المصاريف كان غير لازم . إلا أنه إذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات تكون عليه المصاريف التى استلزمها دخوله فى الدعوى . أما إذا قضى له ببعض التعويضات التى طلبها يجوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين فى الحكم .

## ● التعليق :

يخالف النص القواعد الأساسية للحكم بالمصاريف - الواردة في قانون المرافعة ، من ناحيتين : ١ - أن الحكم بها يصدر لصالح المدعى بالحق المدني ( انظر التعليق ٤ المادة السابقة ) - ٢ - أن المدعى المدني يعتبر قد كسب دعواه كلياً بمجرد إدانة المتهم ، فيلتزم المتهم أساساً بالمصاريف كلها ولولم يحكم للمدعى المدني بكل مبلغ التعويض الذي طلبه - وإن كان للمحكمة أن تقصر التزامه على بعضها أو نسبة منها ، طبقاً لما ورد بالنص .

## ● المبادئ القضائية :

★ تنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها ، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على أن يدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة « حلت محل هاتين المادتين المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ٦٨ المنشور في ١٩/٥/١٩٦٨ والمعمول به اعتباراً من ١٩/١١/١٩٦٨ ، ومن ثم فإن قضاء الحكم بإلزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وإنما إعمالاً لحكم القانون .

(نقض ١٩٦٠/١٢/٥ مع س ١١ ص ٨٦١) .

★ إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائياً لكل من المدعين بالحقوق المدنية والذي يقل عن المبلغ الذي طلب كل منهما الحكم له به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامها بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٧٢/٣/١٩ مع س ٢٣ ص ٤١٦) .

★ لما كان الثابت أن المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية « الطاعن » قد خسروا دعواهم الاستئنافية فإنهم يلزمون بمصاريفها ، وإذا كانوا متضامنين في أداء التعويض المحكوم به للمدعين بالحق المدني على ما قضى به الحكم الابتدائي وأيده في ذلك الحكم الاستئنائي فإن الطاعن يكون ملزماً - فضلاً عن المصروفات الابتدائية - بالمصاريف المدنية الاستئنافية ويكون تسويتها على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائياً ، وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، وذلك إعمالاً للمادتين ٣٢٠ إجراءات جنائية و ١٨٤ مرافعات .

(نقض ١٩٧٤/١/٢٧ مع س ٢٣ ص ٦٥) .

★ الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منهاياً للخصومة المدنية ، مما يستوجب بقاء الفصل في المصروفات المدنية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

(نقض ١٩٧٢/١٠/٨ مع س ٢٣ ص ٩٩٥) .

## المادة ( ٣٢١ )

يعامل المسئول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى المدنية .

### ● التعليق :

يصدر الحكم على المسئول عن الحقوق المدنية على ذات الأسس الموضحة في المادة السابقة ، ومن ذلك أن يكون التزامه في مواجهة المدعى بالحقوق المدنية دون الحكومة .

### ● المبادئ القضائية :

★ خسران المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الدعوى المدنية يستتبع التزامهما بمصاريفها ابتدائياً واستثنائياً ، وتضامنها في الوفاء بهذا الالتزام إذا كانا متضامنين في أصل التزامهما المقضى به - عملاً بالمادتين ٣٢٠ ، ٣٢١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .  
( نكض ١٩٧٤/١/٢٧ مع ٢٥ ص ٦٥ ) .

## المادة ( ٣٢٢ )

إذا حكم على المتهم بمصاريف الدعوى الجنائية كلها أو بعضها ، وجب إلزام المسئول عن الحقوق المدنية معه بما حكم به ، وفي هذه الحالة تحصل المصاريف المحكوم بها من كل منهما بالتضامن .

### ● التعليق :

وللنيابة العامة أن تدخل المسئول عن الحقوق المدنية للحكم عليه بمصاريف الدعوى الجنائية ولولم يختصم من جانب مدع بالحقوق المدنية ، وذلك طبقاً للمادة ٢٥٣/٢ ١ ج .

## الفصل العادى عشر

### فى الأوامر الجنائية

#### ● مقدمة :

بدأ نظام الأوامر الجنائية فى التشريع المصرى بصدر القانون ١٩ لسنة ١٩٤١ ، ثم أدمجت أحكامه فى قانون الإجراءات الجنائية عند صدوره . ليسرى على الجنع التى لا يحكم فيها بغير الحبس والغرامة ولا يسرى على المخالفات اكتفاء بنظام الصلح الذى كان مقررأ فى شأنها بالمادة ١٩ من القانون ، وكان مقتضاه فى أول صدوره أن يعرض الصلح على المتهم بالمخالفة عند سؤاله بالمحضر ، أو بإخطار رسمى إذا لم يكن قد سئل بالمحضر .

وقد تم مد نظام الأوامر الجنائية إلى المخالفات فى تعديل للمادة ٣٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، مع إلغاء نظام عرض الصلح بإخطار فى حالة عدم سؤال المخالف فى المحضر مما كانت تنص عليه م ١٩ ج - وذلك بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٥٢ مع استمرار تركيز سلطة إصدار الأمر الجنائى - فى يد القاضى دون النيابة العامة . ثم ألغى نظام الصلح فى المخالفات إطلاقاً فى التعديل الذى أجرى بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ . وأدخل بدلاً منه تعديل هام على نظام الأوامر الجنائية جعل إصدار الأمر فى المخالفات فى يد النيابة العامة فى حدود معينة وذلك طبقاً لما تضمنه نص المادة ٣٢٥ مكرراً المحدث بذلك القانون ( مع ملاحظة الأخطاء التشريعية المشار إليها فى التعليق على المادة ) . وهذه الخطوة التشريعية قد كشفت عن طبيعة نظام الأمر الجنائى باعتباره أقرب إلى عرض الصلح على المتهم وغيره من الخصوم - منه إلى أن يكون عملاً قضائياً .

ومازال الهيكل الأساسى لنظام الأوامر الجنائية يقوم على الأوضاع التى صيغت فى التعديل الذى أجراه القانون المذكور ، وإن كانت النيابة العامة قد خولت بتعديل أجرى بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ إصدار الأمر الجنائى فى الجنع التى يعينها وزير العدل ، ثم قنن اختصاصها فى الجنع بمعايير ثابتة أخيراً - مع تعديلات فرعية أخرى أدخلت بمقتضى القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على المواد ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ مكرراً .

وترتسم حدود ذلك الهيكل الأساسى فى المذكرتين الإيضاحيتين للقانون ٢٥٢ سنة ١٩٥٣ ، والقانون ١٧٠ سنة ١٩٨١ ( أدناه ) .



## ● المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ :

تجيز المادة ٣٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٢ للنياية العامة أن تطلب من القاضي الجنائي إصدار أمر جنائي بتوقيع العقوبة على المتهم في جميع المخالفات والجنح التي لا يعاقب عليها القانون بغير الحبس والغرامة .

ونصت المادة ٣٢٤ أنه لا يجوز للقاضي أن يقضى في الأمر بغير الغرامة والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ومقادير ذلك أنه لا يجوز القضاء في الأمر بالعقوبات التكميلية على خلاف ما كانت تنص عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية من إجازة القضاء بتلك العقوبات . وهذا من شأنه أن يضيق كثيرا من دائرة العمل بنظام الأمر الجنائي ، وهو نظام ثبت من العمل فائدته إذا هوييسر الفصل في الجرائم قليلة الأهمية ويخفف العبء على عاتق القاضي الجنائي ويوفر له الوقت الكافي لنظر القضايا الهامة . وقد رؤى لذلك تخويل القاضي حق القضاء في الأمر بالعقوبة التكميلية ولا ضمير على المتهم من ذلك إذ له أن يقبل الأمر أو يعترض عليه بإعلانه عدم قبوله له ويترتب على هذا الاعتراض سقوط الأمر حتما واعتباره كأنه لم يكن وتقديم الدعوى إلى المحكمة لنظرها بالطرق العادية

ولما كان العمل قد دل ويظهر من الاحصاءات أن نسبة الصلح في مواد المخالفات ضئيلة جدا مما يجعل نظام الصلح في الواقع عديم الجدوى فقد رؤى إلغاء هذا النظام والاستعاضة عنه بنظام آخر ادنى وأوفى بالفرض وهو تخويل وكيل النيابة بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى سلطة إصدار الأمر الجنائي في المخالفات التي لا يجب القانون الحكم فيها عقوبة الحبس أو بعقوبة تكميلية ، على ألا يؤثر فيه بغير الغرامة وعلى ألا تزيد هذه الغرامة على خمسين قرشا .

وإذا كان من الجائز أن يعطى وكيل النيابة القانون فيصدر أمرا جنائيا في مخالفة لا يجوز له أن يصدر هذا الأمر فيها فقد رؤى تخويل رئيس النيابة أو من يقوم مقامه حق إلغاء الأمر في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره على ألا يكون له هذا الحق إلا لخطأ في تطبيق القانون ، ويترتب على إلغاء الأمر اعتباره كأن لم يكن فلا يتعلق به أي حق للمتهم . ويجب في هذه الحالة السري في الدعوى بالطرق العادية ، وللمتهم أن يعان عن عدم قبوله هذا الأمر ، كما هو الشأن تماما بالنسبة للأمر الذي يصدره القاضي .

## ● من المذكرة الإيضاحية للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

وبشأن نظام الأوامر الجنائية ، فلقد حقق هذا النظام بالتطبيق العملي الفاية التي تفياها المشرع من الأخذ به ، والتي تتمثل في تبسيط إجراءات الفصل في الجرائم قليلة الشأن واضحة البيان تحقيقا لسرعة البت فيها وتخفيفا عن كاهل المحاكم حتى تتفرغ لنظر غير ذلك من الدعاوى . وليس في نظام الأوامر الجنائية ، الذي قطعت المحكمة العليا بشرعيته ودستوريته بقرارها الصادر في أول أبريل سنة ١٩٧٨ في القضية رقم ١٥ لسنة ٨ أ ثمة افتئات على حقوق الخصوم ، وذلك بعدما أعطى المشرع الخصوم جميعا حق الاعتراض على الأمر الجنائي ، ورتب على هذا الاعتراض سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن ويوجب نظر الدعوى وفقا للإجراءات العادية . كما أن المشرع قد ارتأى في الآونة الأخيرة - وفي سبيل العمل على انضباط المجتمع المصري - تشديد العقوبات على بعض الجرائم وذلك برفع حدتها الأدنى والأقصى مراعى في ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما استتبع خروج الكثير من هذه الجرائم من نطاق تطبيق نظام الأوامر الجنائية . ولكي تعود لنظام الأوامر الجنائية فاعليته ويهاكب التعديلات التشريعية التي لحقت بالقوانين الجنائية المكاملة لقانون العقوبات فلقد رؤى تعديل المواد ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية بهدف توسيع نطاق الأوامر الجنائية على النحو التالي .

١ - رفع نصاب الأمر الجنائي إلى مائة جنيه سواء بالنسبة للقاضي أو النيابة العامة وإعطاء النيابة العامة سلطة إصدار الأمر الجنائي بالعقوبات التكميلية أيضا .

٢ - بسط اختصاص النيابة العامة في إصدار الأوامر الجنائية بالنسبة لمواد الجنح التي يجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو الغرامة التي يزيد حددها الأدنى على مائة جنيه متى رأت أن الجريمة يحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية مائة جنيه ، ذلك أن قصر اختصاص النيابة العامة بإصدار الأوامر الجنائية على جنح دون غيرها فيه تقريدي لإجراءات خاصة لهذا النوع من الجنح دون مقتضى يميزها عن جنح كثيرة أخرى منصوب عليها في قانون العقوبات والقوانين الجنائية المكاملة لها .

٣ - أصبح الاختصاص في إصدار الأوامر الجنائية من النيابة العامة مخولاً لرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى ، فلا يحق لمن دون ذلك إصدارها ضماناً لحسن تطبيقها .  
ونتيجة لهذا رتب أن يكون حق إلغائها للمحامي العام أو رئيس النيابة أن صدر الأمر من وكيل النيابة من الفئة الممتازة ، وللمحامي العام أن صدر الأمر من رئيس النيابة .

### المادة ( ٢٢٣ )

**للنيابة العامة في المخالفات وفي مواد الجنب التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بغرامة يزيد حددها الأدنى على مائة جنيهه إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية مائة جنيهه فضلاً عن العقوبات التكميلية والتضييعات وما يجب رده والمصاريف ، أن تطلب من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة .**

● مدلة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٥٢ ، ثم بالذ : ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، ثم أخيراً بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرراً في ١١/٤/١٩٨١ .

● نص المادة عند صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للنيابة العامة في مواد الجنب التي لا يحكم فيها بغير الحبس والغرامة ، إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية عشرة جنيهات غير التضييعات وما يجب رده والمصاريف ، أن تطلب كتابة من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة .

● نص المادة في القانون ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :

يجوز للنيابة العمومية أن تطلب كتابة من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب وبناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة وذلك في الجرائم الآتية :  
أولاً : جميع المخالفات التي لا يعاقب عليها بغير الحبس والغرامة .  
ثانياً : في الجنب التي لا يعاقب عليها بغير الحبس والغرامة متى رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية عشرة جنيهات غير التضييعات وما يجب رده والمصاريف .

● نص المادة في القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٣ :

للنيابة العامة في مواد الجنب والمخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بغرامة يزيد حددها الأدنى على عشرة جنيهات إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية عشرة جنيهات غير العقوبات التكميلية والتضييعات وما يجب رده والمصاريف أن تطلب من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة .

● المذكرتان الإيضاحيتان للقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، والقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . تراجع المذكرتان أدنى مقدمة الفصل .

### ● التعليق :

سلطة الأمر بالعقوبة التكميلية كالمصادرة والغلق الخ ... خولت للقاضي الجزئي في تعديل المادة بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، وقد أضيفت في ذلك التعديل أيضاً إلى نص المادة التالية .  
وتراجع مقدمة الفصل .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٩٤٨ - يجب على أعضاء النيابة قبل أن يصدرُوا الأمر الجنائي أو يطلبوا من القاضي إصداره مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ التي لا تجيز في غير الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات إقامة الدعوى الجنائية على المتهم إذا كان موظفاً أو مستخدماً عاماً أو أحد رجال الضبط وأرتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها إلا بأمر من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، وكذا حكم المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ التي لا تجيز إقامة الدعوى الجنائية على قاض أو أحد أعضاء النيابة في مواد الجنب والجنبايات إلا بإذن اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وأيضاً ما تقضي به المادة ٩٩ من الدستور من أنه لا يجوز في أثناء دور انعقاد مجلس الشعب وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس ، وفي حالة اتخاذ أي من هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها .

### المادة ( ٣٢٤ )

لا يقضى في الأمر الجنائي بغير الغرامة والعقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف . ولا يجوز في مواد الجنب أن تتجاوز الغرامة مائة جنيه .

● معدلة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٥٢ ، ثم بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ ثم أخيراً بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكر في ١١/٤/١٩٨١ .

● نص المادة عند صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .  
لا يقضى في الأمر بغير الغرامة والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ، ولا يجوز أن تتجاوز الغرامة عشرة جنيهات .

● نص المادة في القانون ١١٦ لسنة ١٩٥٢ .  
لا يقضى في الأمر بغير الغرامة والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ولا يجوز في مواد الجنب أن تتجاوز الغرامة عشرة جنيهات .

● نص المادة في القانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ .  
لا يقضى في الأمر الجنائي بغير الغرامة والعقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ، ولا يجوز في مواد الجنع أن تتجاوز الغرامة عشرة جنيهات .

● انظر التعليق على المادة السابقة ، ومقدمة الفصل .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٩٦٥ : يجوز الادعاء مدنيا في أى وقت حتى يصدر القاضى الأمر الجنائي ولا يكون أمام المضرور بعد ذلك ، سوى سلوك سبيل رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية المختصة .

أما إذا نظرت الدعوى الجنائية بالطرق العادية نتيجة عدم قبول المتهم أو النيابة للأمر الجنائي ، فإنه يجوز الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية طبقا للقواعد العامة .

مادة ٩٦٦ : لا يتقيد القاضى بمبلغ معين للتعويض ، بل يجوز له أن يأمر بالتعويض الذى يقدره سواء كان هو التعويض المطلوب أو بعضه ، ويجوز له أن يقتصر على اصدار الأمر الجنائي في الدعوى الجنائية مع رفض اصداره في الدعوى المدنية التبعية .

## المادة ( ٣٢٥ )

يرفض القاضى إصدار الأمر إذا رأى :

أولاً - أنه لا يمكن الفصل في الدعوى بحالتها التى هى عليها أو بدون تحقيق أو مراعاة .  
ثانياً - أن الواقعة نظرا لسوابق المتهم أو لآى سبب آخر تستوجب توقيع عقوبة اشد من الغرامة التى يجوز صدور الأمر بها .

ويصدر القاضى قراره بالرفض بفاشيرة على الطلب الكتابى المقدم له ولا يجوز الطعن في هذا القرار .

ويترتب على قرار الرفض وجوب السير في الدعوى بالطرق العادية .

● من تقرير لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ :

تقضى هذه المادة ( في مشروع الحكومة ) بأن القاضى يرفض إصدار الأمر إذا رأى وجوب الحكم بالبراءة أو يرفض طلبات المدعى بالحقوق المدنية بينما المادة السابقة توجب في حالة الإدانة الحكم بالعقوبة والتعويض . ورات اللجنة أنه لا مبرر لهذه التفرقة وأنه يجب أن يكون للقاضى الحكم في الحالتين سواء بالإدانة أو بالبراءة أو بالتعويض أو برفضه ، ولا ضرر من ذلك مادام للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية حق المعارضة في الأمر كالتهم ، لذلك حذفت الحالتان الثالثة والرابعة ، وعدلت اللجنة صياغة هذه المادة .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٩٦٤ - لا يجوز للقاضي أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، فإذا رأى ذلك تعين عليه رفض إصدار الأمر .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا قدمت النيابة أوراق الدعوى إلى القاضي الجزئي ليصدر أمرا جنائيا فيها بمعاينة المتهم فرفض ، فإن هذا الرفض ليس من شأنه ولا يصح أن يكون من شأنه ، أن يمنع النيابة العامة من تقديم الدعوى إلى المحكمة للسفر فيها ضد المتهم بالطرق العادية .  
( نقض ١٩٤٦/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية حـ ١ ص ٢٨٠ ) .

## المادة ( ٣٢٥ مكررا )

لرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى إصدار الأمر الجنائي في المخالفات وفي الجناح التي لا يوجب القانون الحكم فيها بالحبس أو بالغرامة التي يزيد حدها الأدنى عن مائة جنيه ولم يطلب فيه التضمنات وما يجب رده والمصاريف . ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة التي لا تزيد عن مائة جنيه والعقوبات التكميلية .

وللمحامي العام ولرئيس النيابة ، حسب الأحوال ، أن يلغى الأمر لخطأ في تطبيق القانون في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره . ويترتب على ذلك اعتبار الأمر كأن لم يكن ووجوب السير في الدعوى بالطرق العادية .

● مضافة بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ تحت رقم ٣٢٥ خطأ مما ترتب عليه حذف نص المادة ٣٢٥ الأصلي ، وقد صحح الوضع بالقانون ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ .

● عدلت بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، ثم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكررا في ١٩٨١/١١/٤ .

● نص المادة في القانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٨٠ لسنة ١٩٥٧ :

لوكل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى إصدار الأمر الجنائي في المخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بعقوبة تكميلية أو التي لا يطلب فيها التضمنات أو الرد . ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة على ألا يزيد على خمسين قرشا .

ولرئيس النيابة أو من يقوم مقامه أن يلغى الأمر لخطأ في تطبيق القانون ، في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره . ويترتب على ذلك اعتبار الأمر كأن لم يكن ووجوب السير في الدعوى بالطرق العادية .

● نص المادة في القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

لوكل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى إصدار الأمر الجنائي في الجناح التي يعيها وزير العدل بقراره ، وفي المخالفات ، متى كان القانون لا يوجب الحكم فيها بالحبس أو بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التضمنات أو الرد . ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة على ألا تزيد في مواد الجناح على مائتي قرش .

ولرئيس النيابة اومن يقوم مقامه ان يلغى الامر لخطأ في تطبيق القانون في ظرف عشرة ايام من تاريخ صدوره ويترتب على ذلك اعتبار الامر كأن لم يكن ووجوب السع في الدعوى بالطرق العادية .

#### ● المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

وبالنظر إلى ما حققه نظام الأوامر الجنائية مع رفع اعباء القضايا قليلة الأهمية عن المحاكم لتفرغ لمواجهة القضايا التي تستلزم مجهودا في المحاكمة ، فقد رُؤى استزادة من هذه النتائج المحمودة الاثر تعديل المادة ٢٢٥ مكرراً على وجه يتيح لوكيل النائب العام إصدار الامر الجنائي في الجنب التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل وفي الحدود المبينة في النص المقترح .

#### ● التعليق :

استحدثت بهذه المادة اختصاص النيابة العامة بإصدار الامر الجنائي ليحل محل نظام الصلح في المخالفات - انظر مقدمة الفصل ومعها المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

وقد وسع مجال اختصاصها بالتعديل الذي تم بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ليشمل أنواعاً معينة من الجنب يحددها وزير العدل . ثم أصبح مطابقاً لاختصاص القاضي الجزئي فيما عدا حالة طلب التعويض أو الأمر به ، والرد . أما الأمر بالعقوبات التكميلية فقد أصبحت النيابة العامة تملكه كما يملكه القاضي الجزئي - بمقتضى تعديل المادة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٩٥٥ - لرئيس النيابة ( للمحامى العام في التعديل الأخير ) اومن يقوم مقامه ان يلغى الامر الجنائي الذي يصدره وكيل النيابة ( أو رئيسها في التعديل الأخير ) لخطأ في تطبيق القانون في ظرف عشرة ايام من تاريخ صدوره . ولا يحول دون سلطة الإلغاء ان يكون الامر قد أصبح نهائياً واجب التنفيذ بعد اعتراض المتهم عليه .

ويترتب على الإلغاء اعتبار الامر كأن لم يكن وتقديم القضية للمحكمة الجزئية بالطرق العادية للحكم فيها .

ولا يجوز عرضها على القاضي لإصدار أمر جنائي فيها .

ويكون لرئيس النيابة الذي يدير نيابة جزئية إلغاء الأوامر الصادرة من وكلاء النيابة الاعضاء بتلك النيابة التي يرأسها لخطأ في تطبيق القانون .

### المادة ( ٣٢٦ )

يجب ان يعين في الامر فضلاً عما قضى به اسم المتهم والواقعة التي عوقب من اجلها ومادة القانون التي طبقت .

ويعلن الأمر إلى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على الد - ذج الذي يقرره وزير العدل ، ويجوز أن يكون الإعلان بواسطة أحد رجال السلطة العامة .

● مدلة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٥٢ ثم بالقانون ٢٧٩ لسنة ١٩٥٢ القواعد المصرية في ١٩٥٣/٨/٦ .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجب أن يعين في الأمر ، فضلاً عما قضي به اسم المتهم والواقعة التي عرّقت من أجلها ومادة القانون التي طبقت والأسباب التي بنى عليها .

ويعلن الأمر إلى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

● أضاف القانون ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ العبارة الواردة في عجز المادة عن جواز الإعلان بواسطة رجال السلطة العامة .

### ● التعليق :

لا تأخذ الشروط الواردة في الفقرة الأولى من المادة مثل أهميتها في الأحكام ( انظر ماورد تحت م ٣١٠ ) - لأن الأمر الجنائي ليس عملاً قضائياً ، كما سبقت الإشارة في مقدمة الفصل - ولذلك رفعت من النص الأصلي في تعديله بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٥٢ العبارة التي كانت توجب ذكر الأسباب التي بنى عليها الأمر .

ومع ذلك فإن إعلان الأمر دون أن يشتمل على البيانات الواردة بالنص - ولو بمنتهى الاختصار - لا يحدث أثره في بدء ميعاد الاعتراض على الأمر - الوارد في المادة التالية .

### المادة ( ٣٢٧ )

للمنيابة العامة أن تعلن عدم قبولها للأمر الجنائي الصادر من القاضي وللباقى الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الصادر من القاضي أو من وكيل النائب العام . ويكون ذلك بتقرير في قلم مكتب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للمنيابة العامة ومن تاريخ إعلانها بالنسبة لباقي الخصوم . ويترتب على هذا التقرير سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن .

ويحدد الكاتب اليوم الذي تنظر فيه الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواعيد المقررة في المادة ٣٣٣ .

وينبه على المقرر بالحضور في الميعاد ويكلف باقى الخصوم والشهود بالحضور في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ .

أما إذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالطريقة المتقدمة يصبح نهائياً واجب التنفيذ .

● مدلة بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ - القواعد المصرية في ١٩٥٣/٥/٢١ .

### ● نص المادة في القانون ١٠٥ لسنة ١٩٥٠ :

لكل من الخصوم أن يعلن عدم قبوله للأمر الجنائي ويكون ذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للنيابة العامة ومن تاريخ إعلانه لباقي الخصوم .

ويحدد الكاتب اليوم الذي تنتظر فيه الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواعيد المقررة في المادة ٢٢٢ وينب على المقر بالحضور في هذا اليوم ويكلف الخصوم والشهود بالحضور في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ .

أما إذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالطريقة المتقدمة يصبح بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ .

### ● التعليق :

يتحدد مآل الصلح المعروض بمقتضى الأمر الجنائي بناء على موقف الخصوم منه .

فإذا رفضه أحد الخصوم ( بما في ذلك النيابة العامة إذا كان الأمر صادراً من القاضي ) - فإن الأمر يسقط ويعتبر مشروع الصلح كأن لم يكن .

وإذا لم يحدث اعتراض عليه في الميعاد المحدد في النص يصبح سنداً واجب التنفيذ . وقد رفع تعديل الفقرة الأخيرة تعبير « بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ » لأن الأمر لا يزيد على أن يكون سنداً تنفيذياً كما يكون الصلح الموثق أمام المحكمة ، وتلافياً لآثار قانونية قد تترتب على اعتباره حكماً مثل جواز الطعن فيه - انظر المادة التالية والتعليق عليها - ومثل حجبه فيما يتعلق بالدعوى المدنية وما إلى ذلك .

والإشارة إلى الميعاد ( ٢٤ ساعة ) المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ - وهي واردة في باب المعارضة في الأحكام الغيابية لا يعني وجود أية مطابقة بين أحكام الاعتراض على الأمر الجنائي ، والمعارضة في الحكم الغيابي وكان أولى أن يردد النص الميعاد ( ٢٤ ساعة ) دون إحالة على المادة المشار إليها منعاً من إثارة أي لبس . - انظر التعليق على المادة التالية .

### ● المبادئ القضائية :

✱ من المقرر عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ٣٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا لم يحصل اعتراض على الأمر أصبح نهائياً واجب التنفيذ لما كان ذلك وكان المطعون ضده لم يعترض على الأمر الجنائي الصادر من القاضي بتفريجه بالصورة التي رسمها القانون فأصبح نهائياً واجب التنفيذ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئناف هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز استئناف المطعون ضده الأمر الجنائي المستأنف .

( نقض ١٩٧٥/٥/٤ مع س ٢٦ ص ٣٨٩ ) .

### المادة ( ٣٢٨ )

إذا حضر الخصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته وفقاً للإجراءات العادية .



والمحكمة ان تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة اشد من الغرامة التي قضى بها الامر الجنائي .  
اما إذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ .

- معدلة بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ - وقلع ١٩٥٢/٥/٢١ .
- حلت في النص الجديد للفقرة الاخيرة عبارة « ويصبح نهائيا » - محل عبارة « ويصبح بمثابة حكم نهائي » في النص السابق .

### ● التعليق :

انظر التعليق على المادة السابقة في مغزى التعديل المشار إليه أعلاه ، ويؤدى التعديل بالنسبة لاحكام المادة الحالية بوجه خاص - إلى أنه في حالة ما إذا غاب المعارض عن الجلسة الاولى المحددة لنظر الاعتراض ، وعادت للأمر قوته ، فإنه - وهو مجرد عن وصف « الحكم » - لا يقبل في شأنه معارضة ولا استئناف - حتى لمجرد إثبات العذر في شأن عدم الحضور . وإنما يبدى ذلك العذر بطريق الاشكال في التنفيذ ، طبقاً لما تحدده المادة ٣٢٠ .

أما في حالة حضور الخصم المعارض - مما تشير إليه الفقرة الاولى فإن الدعوى تنظر كما لو كانت مرفوعة ابتداء من النيابة العامة إلى المحكمة ، ويجوز استئناف الحكم الصادر فيها ، كما أنه قد يجوز المعارضة إذا توافرت شروطها في حالة غياب المتهم بعد الجلسة الاولى .

كذلك فإن الاعتراض على الأمر - إذ لا يعتبر طعناً في حكم - لا تنطبق عليه قاعدة ان الطاعن لا يضارب طعنه ( م ٤٠١ ، ٤١٧ ج ) ولهذا تقضى المحكمة في الدعوى دون تقيد بما سبق أن صدر به الأمر من غرامة - طبقاً لما تفصّل عنه الفقرة الثانية من المادة .

### ● المبادئ القضائية :

★ هدف الشارع من تطبيق نظام الاوامر الجنائية في الجرائم التي عينها - إلى تبسيط إجراءات الفصل في تلك الجرائم وسرعة البت فيها . وهو وإن كان قد رخص في المادة ٣٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية - للنّياية العامة ولباقى الخصوم ، أن يعلنوا عدم قبولهم الأمر الجنائي الصادر عن القاضي . بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة إلى النيابة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة إلى باقى الخصوم ورتب على ذلك سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن فإذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالصورة المتقدمة أصبح نهائياً واجب التنفيذ ، إلا أنه نص في المادة ٣٢٨ على أنه إذا حضر الخصم الذى لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته طبقاً للإجراءات العادية ، وإذا لم يحضر تعود للأمر الجنائي قوته ويصبح نهائياً واجب التنفيذ ، فدل بذلك على أن الاعتراض على الأمر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الاحكام الغيابية ، بل هذا لا يعدو أن يكون إعلاناً من المعارض لعدم

قبوله إنهاء الدعوى بتلك الإجراءات يترتب على مجرد التقريرية سقوط الأمر بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن . غير أن نهائية هذا الأثر القانوني ترتبط بحضور المعترض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه فإن تخلف عنها عد اعتراضه غير جدى واستعاد الأمر قوته وأصبح نهائيا واجب التنفيذ بما مؤداه عدم جواز المعارضة فيه أو استئنافه رجوعا إلى الأصل في شأنه .

لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئناف الحكم الذى صدر بناء على تخلف المظنون ضده باعتبار الأمر الجنائى نهائيا واجب التنفيذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعنيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز استئناف النيابة العامة الحكم المستأنف .  
( نقض ١٩٧٤/٢/١٠ مع ٢٥ من ١٠٨ ) .

★ متى كان الحكم المستأنف قد قضى في معارضة المتهم في الأمر الجنائى باعتبارها كأن لم يكن ، وكان الحكم الاستثنائى - المظنون فيه - قد صدر بالإلغاء وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، فإن هذا الحكم الأخير لا يعد منهيا للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى وبالتالي فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .  
( نقض ١٩٦٣/١/٢٢ مع ١٤ من ٢٩ ) .

★ إن المتهم إذا عارض في الأمر الجنائى الصادر ضده وحضر جلسة المعارضة فإن محاكمته تجرى طبقا للإجراءات العادية على اعتبار أن الدعوى لم يصدر فيها أمر جنائى . وإن فالحكم الذى يصدر على المتهم في حضرته بناء على معارضته يكون قابلا للاستئناف أو غير قابل له على حسب الأوضاع المعتادة .  
( نقض ١٩٤٧/١/١٤ طعن رقم لسنة ١٧ قضائية . مجموعة القواعد جـ ٧ من ٢٨١ بند ٤ ) .

★ قضاء محكمة ثانى درجة بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائى الصادر فيها من جديد - يعد سابقة فصلها في موضوعه ، قضاء منه للخصومة لأنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الجنب الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ومن ثم يجب اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة - بعد الميعاد - بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع سلبي في الاختصاص بين محكمتي أول وثانى درجة .

لما كان ذلك وكانت محكمة الجنب المستأنفة وقد استبانت بطلان حكم محكمة أول درجة لقضائه بتأييد الحكم القيايى المعارض فيه حالة أن المطروح على المحكمة هو اعتراض من المتهم على الأمر الجنائى الصادر بتقريره بما كان يتعين عليها معه إعمالا للفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، أما وإنها لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون وتخلت عن اختصاصها بنظر الدعوى بما يتعين معه الحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة الأخيرة للفصل فيها .  
( نقض ١٩٧٨/١٢/١٠ مع ٢٩ من ٨٩٢ ) .

★ إذا كانت النيابة العامة قد اعتبرت الواقعة جنحة ضرب بسيط المادة ٢٤٢/١ ع وقدمت الأوراق إلى القاضى الجزئى فأصدر أمرا جنائيا بتقرير المتهم خمسين قرشا ، ثم أعلن هذا الأمر إلى العمد لغياب المحكوم عليه ومضى الميعاد المقرر للمعارضة فأصبح نهائيا ، ثم حدث بعد ذلك أن تولى المجنى عليه فجاء بالمتهم إلى النيابة وأعلن بالأمر الجنائى شخصا وأخذ منه تقرير يفيد معارضته فيه ، ونظرت المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى ، ثم أعيد التحقيق بمعرفة النيابة وقدم المتهم إلى

محكمة الجنائيات فقضت بإدانتها في الجنائية قطعاً بأنه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائي المشار إليه وأصبح نهائياً بانقضاء ميعاد المعارضة فيه بناء على الإعلان الحاصل في مواجهة العدة ، فإنه إذا كان المتهم يسلم بأنه لما أعلن شخصياً بالأمر الجنائي الصادر ضده عارض فيه بتقرير في قلم كتاب النيابة وأنه حضر في الجلسة المحددة محكمة الجench بنظر الدعوى لأنها جنائية . إذا كان ذلك ، فلا يكون ثمة محل للقول ببطالان الإجراءات التي تمت قبل إحالته إلى محكمة الجنائيات ، إذ أن حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه بمقتضى القانون اعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن مما يستتبع أن يكون للمحكمة أن تحكم عليه بعقوبة أشد من التي كان محكوماً عليه بها أو بعدم الاختصاص إذا تبين لها أن الواقعة جنائية . وخصوصاً إذا كان الثابت أن المتهم لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الجنائيات بل أثاره فقط أمام محكمة الجench عند نظر المعارضة في الأمر الجنائي فلم تقره على وجهه نظره .

( نقض ١/٨/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ص ٦ من ٨٧ ) .

### المادة ( ٣٢٩ )

إذا تعدد المتهمون وصدر ضدهم أمر جنائي وقرروا عدم قبوله ، وحضر بعضهم في اليوم المحدد لنظر الدعوى ولم يحضر البعض الآخر ، تنظر الدعوى بالطرق المعتادة بالنسبة لمن حضر ، ويصبح الأمر نهائياً بالنسبة لمن لم يحضر .

● انظر التعليق على المادة ٣٢٨ .

### المادة ( ٣٣٠ )

إذا ادعى المتهم عند التنفيذ عليه أن حقه في عدم قبول الأمر لا يزال قائماً لعدم إعلانه بالأمر أو لغير ذلك من الأسباب ، أو أن مانعاً قهرياً منعه من الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، أو إذا حصل اشكال آخر في التنفيذ ، يقدم الاشكال إلى القاضي الذي أصدر الأمر ليفصل فيه بغير مراعاة ، إلا إذا رأى عدم إمكان الفصل فيه بحالته أو بدون تحقيق أو مراعاة ، يحدد يوماً لينظر في الاشكال وفقاً للإجراءات العادية ، ويكلف المتهم وبقي الخصوم بالحضور في اليوم المذكور . فإذا قبل الاشكال تجرى المحاكمة وفقاً للمادة ٣٢٨ .

● التعليق :

انظر التعليق على المادة ٣٢٨ .

ويلاحظ أن النص لم يعدل منذ صدوره رغم ما تناول نصوص الفصل من تعديلات - تضمنت إعطاء اختصاص للنسبة العامة في إصدار الأوامر الجنائية ( م ٣٢٥ مكرراً ) .

ويتعين في ضوء ذلك ، أن يؤخذ تعبير النص بلفظ ( القاضي الذي أصدر الأمر ) على أن يشمل كل من أصدر الأمر الجنائي سواء كان القاضي الجزئي أو عضوا من النيابة العامة . فيعرض الاشكال على من أصدر الأمر في كل حالة ليفصل فيه دون مراقبة الخ ما ورد بالنص . وبغير هذا يكون ثم فراغ يتعين ملؤه . على أن فصل النيابة العامة في الاشكال يعد سلطتها إلى الفصل في نزاع هي طرف فيه - وهو ما يبدو شذوذه ، ولذلك يجعل بالنيابة العامة أن تقدم كل اشكال في أمر تصدره - إلى المحكمة الجزئية لتنظره وفقا للإجراءات العادية على نحو ما ورد بالنص - وذلك انتظارا لتعديل يضع حدودا أوضح .

وتشير تعليمات النيابة العامة إلى اتباع ذلك فعلا ، ولا نرى أن الأمر يختلف في شأنها بعد تعديل المادة ٥٢٤ في شأن الاختصاص بنظر اشكالات التنفيذ لأن مقتضى النص الحالي الذي لم يعدل - واضح في أن القاضي الجزئي يحدد جلسة لنظر الاشكال ( أمام نفسه ) بالإجراءات العادية - أي أن الاختصاص يكون للمحكمة الجزئية ، وهذا الوضع الخاص لا يتأثر بتعديل المادة ٥٢٤ . ولا محل لأن يختلف الحال في شأن الاختصاص بالاشكال في الأمر الصادر من النيابة العامة عن ذلك .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٤٩ - إذا كان الاشكال خاصا بتنفيذ أمر جنائي يقدم إلى النيابة لرفعه إلى القاضي الذي أصدر الأمر ليفصل فيه طبقا لأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا كان الأمر الجنائي صادرا من النيابة ، فإن القاضي الجزئي يختص بنظر الاشكال فيه بوصفه صاحب الاختصاص الأصلي بنظر الاشكالات المتعلقة بالأحكام والأوامر بوجه عام . ( يراجع التعليق أعلاه والتعليق على المادة ٥٢٤ ج معدلة ق ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ) .

## الفصل الثاني عشر

### في أوجه البطلان

#### ● مقدمة :

نصوص البطلان في هذا الفصل تسرى على كل جوانب الإجراءات الجنائية ، ولا تقتصر على إجراءات محاكم الجنح والمخالفات موضوع الباب الذى هو وارد ضمنه ، بل يمتد أثرها إلى إجراءات التحقيق ، ومحاكم الجنايات والطعن فى الأحكام ، والتنفيذ - لأنها تتعلق بقواعد عامة كان المنطقى أن ترد فى موضع من القانون يتناسب مع صفتها هذه .

فقد حدد المشرع فى المادة الأولى من الفصل مذهب بالنسبة للبطلان وأنه جزاء لمخالفة الأوضاع الجوهرية للإجراءات ( م ٣٣١ ) ، ولا يتعلق بمجرد مخالفة الشكل ، كما لا يتوقف على إفصاح عنه بنص فى القانون . غير أنه تعرض بعد ذلك للفرقة بين البطلان الذى يتعلق بالنظام العام ( م ٣٣٢ ) والذى لا يتعلق به ( م ٣٣٣ ) . كما تعرض لإمكانية تصحيح الإجراء الباطل فى نص عام ( م ٣٣٥ ) بعد أن خص حالة بطلان التكليف بالحضور بنص خاص فى المادة السابقة ( م ٣٣٤ ) . كما أشار فى المادة ( ٣٣٦ ) إلى آثار بطلان الإجراء على كل ما يترتب على ذلك الإجراء ويستند إليه ، وكذلك إشارة فى ذات المادة إلى إمكان تجديد العمل الباطل .

وقد ترك المشرع بذلك للفقه والقضاء دورا كبيرا فى تحديد أحوال البطلان ، وأسبابه ، وما يتعلق منه بالنظام العام ( البطلان المطلق ) وما ليس كذلك ( البطلان النسبى ) ، فضلا عن دور المحكمة فى تصحيح الإجراء الباطل . وكان لزاما على من يتعرض لتحديد كل ذلك أن يبحث كل حالة على حدة . ولذا كان للمبادئ التى أرساها القضاء دورها البارز فى هذا المجال على وجه الخصوص .

على أنه مع قيام الأمثلة على تطبيق قواعد البطلان فى كل جانب من جوانب الإجراءات الجنائية ، وورود تلك الأمثلة فى المبادئ القضائية المتعلقة بالنصوص المختلفة للقانون ، فإن الأمر لم يخل من بعض مبادئ لها دلالة خاصة بالنسبة للقواعد التى وردت فى نصوص الفصل الحالى نوردتها تحت كل منها تركيزا للفكرة وجمعا لأطرافها من شتات .

هذا وتجدر الإشارة إلى صفة أساسية للبطلان كجزاء إجرائى - أنه لا ينتج أثره بقوة القانون وإنما يلزم أن يقضى به ، وإلا استمر الإجراء الباطل منتجا لآثاره . على أن القضاء به إنما يكون من الجهة التى يعرض عليها ذلك الإجراء بعد حصوله - بطبيعة المجرى

المادى لسير الدعوى أو الطعن القائم فيها . فالبطلان في إجراءات التحقيق يمكن إثارته أمام غرفة المشورة أو محكمة الموضوع . وبطلان إجراء أو تكليف بالحضور يثار أمام المحكمة المكلف بالحضور أمامها . وإجراءات محكمة الدرجة الأولى يعرض بطلانها على محكمة الدرجة الثانية ، وبطلان إجراءات محكمة الموضوع عموماً يعرض على محكمة النقض . كل ذلك بشرط ألا يكون الحق في إثارته قد سقط بعدم الدفع به في أول فرصة ، في حالة البطلان النسبى ( م ٢٢٢ ) . أما إذا كان متعلقاً بالنظام العام فتختص المحكمة التى يعرض عليها الإجراء بالنظر في بطلانه من تلقاء نفسها . وذلك في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، غير أن محكمة النقض لا تتعرض له إلا إذا كانت مقوماته ثابتة فيما يعرض عليها من أوراق الدعوى . هذا ، والبطلان النسبى لا يثار أمام محكمة النقض لأول مرة ، كما لا تقضى به أية محكمة إلا بناء على الدفع به من صاحب الصفة فيه مع تفصيل في شأن الصفة يتضح من مراجعة المبادئ القضائية الواردة أدناه .

هذا وتفترض صحة الإجراء إذا لم يقض ببطلانه في مجرى نظر الدعوى ، فإذا استنفدت طرق الطعن وحاز الحكم قوة الأمر المقضى ، فلا سبيل إلى إثارة البطلان بدعوى أصلية . وإنما قد يجوز إثارة انعدام الحكم لفقدان مقوماته على نحو ما قرره محكمة النقض في قضائها الوارد أدناه . ( نقض ١٩٦٨/٦/٣ ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه ، ومن ثم فإنه ليس للطاعن أن يثير الدفع ببطلان ما أثبت مأمور الضبط القضائي من أقوال باقى المتهمات في الدعوى .

( نقض ١٩٧٢/١٢/١١ مع ٢٣ ص ١٣٦٧ ) .

( ونقض ١٩٨٣/١٠/٤ مع ٣٤ ص ١٥٧ ) .

( وانظر مع ذلك نقض ١٩٦٧/٥/١٥ تحت المادة ٢٣١ ) .

★ الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التى بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان .

( نقض ١٩٥٦/٤/٢٣ مع ٧ ص ٦٣٠ ) .

★ وأن بطلان التفتيش لا يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به ، لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه ، فليس لسواه أن يثيره ولو كان يستفيد من ذلك ، لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التيمية فقط .

( نقض ١٩٥١/١١/١٢ مع ٣ ص ١٦٣ ) .

( ونقض ١٩٥٦/٤/٣٠ مع ٧ ص ٦٨٨ ) .

★ وإن للزوجة - وهي تسكن زوجها وتحوز المنزل في غيبتها من الصفة ، بوصف كون المنزل منزلها ، ما يخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي نتأذى من حصوله بغير رضاها وتضار من نتيجته ، مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .

( نطق ١٩٥٤/١١/٢٢ مع ٦ س ٢٠١ ) .

★ أنه وإن كان الأصل أن إجراءات المحاكمة لا تجوز في أيام العطلة الرسمية إلا أن هذا الحظر ليس من النظام العام ، وللمحكمة أن تباشر فيها ما تشاء من إجراءات المحاكمة إذا لم يعترض الخصوم على ذلك ، فإذا قبل الطاعن حصول المحاكمة في يوم عطلة رسمية ولم يبد أي اعتراض على ذلك لا هو ولا الدفاع عنه فليس له بعد ذلك أن يتظلم من حصول إجراءات المحاكمة في هذا اليوم .

( نطق ١٩٤١/٥/٢٦ المجموعة الرسمية س ٤٢ ص ٢٥١ ) .

★ دل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ إجراءات جنائية في عبارة صريحة على أن التمسك بالدفع بالبطلان إنما يكون أثناء الدعوى التي وقع البطلان في إجراءاتها ، وهذا الإجراء الباطل - أيًا كان سبب البطلان - يصححه عدم الطعن به في الميعاد القانوني ، ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ، وألا يخالطها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها وذلك تغليبا لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام .

( نطق ١٩٦٠/٤/٢٦ مع ١١ ص ٣٨٠ ) .

★ توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه فإذا تخلف هذا التوقيع فإن الحكم المقصود ورقة الحكم ، يعتبر معدوماً . وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فإن بطلاتها يستتبع بطلان الحكم ذاته .

( نطق ١٩٦٨/٦/٣ مع ١٩ ص ٦٥٢ ) .

## المادة ( ٣٣١ )

يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري .

### ● التعليق :

يحدد النص مذهب قانون الإجراءات الجنائية في شأن البطلان - وذلك بربطه بجوهرية العمل الإجرائي ذاته أو بمعنى أدق : أن تكون المخالفة متعلقة بعنصر جوهري في الإجراء سواء كان عنصراً شكلياً أو موضوعياً ، فلا يتعلق البطلان بمجرد مخالفة الشكل ، ولا يتوقف على وجود نص في القانون يقرره ( راجع مقدمة الفصل ) . ومن ثم يعتمد تقرير البطلان على تقدير حصول مخالفة لعنصر جوهري في إجراء ما تقوم الممارسة القضائية بدور كبير في هذا الشأن ، وتورد فيما يلي بعض الأمثلة ، ونحيل فيما عدا ذلك على ما ورد

تحت مختلف نصوص القانون من وقوع البطلان وشروطه لدى مخالفة النص أو ما يتعلق به من قواعد مقررة .

### ● المبادئ القضائية :

★ الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هودفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع مناقشته والدرد عليه ، سواء دفع به المتهم المقر أو متهم آخر فى الدعوى - مادام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف .

( نقض ١٩٦٧/٥/١٥ مع ١٨ ص ١٢٧ ) .

( ونقض ١٩٨٥/٢/٢٥ مع ٣٦ ص ٣٠٠ ) .

★ وأن المحاكم ليس لها أن تبحث فى صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا لمناسبة بحث دليل مقدم إليها والنظر فى قبوله فى الإثبات أمامها أو عدم قبوله . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستند فى الإدانة إلى دليل مستمد من استجواب المتهم فى التحقيقات فلا يصح التعرض للاستجواب من حيث صحته وعدمها .

( نقض ١٩٤٧/٦/١٦ مع ٢٨ ص ٧٤٠ ) .

★ قرار الإحالة إجراء سابق على المحاكمة ومن ثم فلا تقبل إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

( نقض ١٩٦٩/١٠/٢٠ مع ٢٠ ص ١٠٧٨ ) .

★ إن أوجه البطلان الذى يقع فى الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب إيدؤها قبل سماع أول شامد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط الحق فيها .

( نقض ١٩٥٢/٤/٨ مع ٣ ص ٨٨٢ ) .

### المادة ( ٣٣٢ )

★ إذا كان البطلان راجعا لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتهما بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ونقض به المحكمة ولو بغير طلب .

### ● التعليق :

تتكلم المادة عن البطلان المطلق ، أو المتعلق بالنظام العام - ( راجع مقدمة الفصل ) وتعطى المبادئ التالية ، أمثلة منه ، وشروط وقوع البطلان فيها ، وشروط إثارته أمام محكمة النقض .



## ● المبادئ القضائية :

★ إن الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة في المادة ٢٣١ إجراءات جنائية وما بعدها ، إلا أن هذه النصوص تدل عبارتها الصريحة على أن الشارع لم يحصر -وما كان في مقدوره أن يحصر- ، والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبدا متغيرة - المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه المسائل في المادة ٢٣٢ وترك للقاضي استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه .

(نقض ١٩٥٨/٦/٣ مع ٩ ص ٦٠٩) .

★ لما كانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان البين أن المتهم المطعون ضدها حدث وعلى الرغم من ذلك قدمتها النيابة العامة إلى محكمة الجنيح العادية المشكلة من قاض فرد قضي في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها . فإن محكمة ثاني درجة إذ قضت بإلغاء الحكم المستأنف لا نعدام ولاية القاضي الذي أصدره وبإعادة القضية إلى النيابة الطاعة .. لإجراء شئونها فيها فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٧/١٢/٤ مع ٢٨ ص ١٠٠٢) .

★ إبداء الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث وإن كان مما يتصل بالولاية وأنه متعلق بالنظام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولولا أول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي .

(نقض ١٩٧٧/١٢/٤ مع ٢٨ ص ١٠٣٣) .

★ من المقرر أن مبادئ قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضي هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم ، وكانت المحكمة المطعون في حكمها إذ قضت في موضوع جريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة التي دين بها المطعون ضده على الرغم من أن سنة لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة - قبل سريان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - وقت ارتكابه إياها تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحاكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .

(نقض ١٩٧٣/١/٢٥ مع ٢٤ ص ٧٩٠) .

★ عدم جواز الدفع بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .

(نقض ١٩٧٦/٤/١٨ مع ٢٧ ص ٤٣٦) .

## ( المادة ٣٣٣ )

في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاص بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنيح والجنايات إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه .

أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحا ، إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة .

وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنياحة العامة إذا لم تتمسك به في حينه .

### ● التعليق :

يتعين أن يدفع بالبطلان النسبي حتى يحكم به . ويكون الدفع به ممن له الصفة في ذلك على تفصيل في تحديد الصفة تتناوله المبادئ القضائية في كل حالة تقرر فيها البطلان .

ويتعين أن يكون الدفع ببطلان أى إجراء في أول فرصة يعرض فيها على المحكمة ، وإلا سقط الحق في الدفع به . ويشير النص إلى سقوط الحق في الدفع بالبطلان بمجرد عدم الاعتراض على الإجراء عند حصوله - وذلك بشرط وجود محام مع المتهم في الجنايات والجنح .

أما النياحة العامة فيسقط حقها ( طبقا للفقرة الثالثة ) بعدم التمسك بالبطلان في إجراء معين فور وقوعه ، باعتبارها تكون حاضرة جميع الإجراءات .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تتأثر بالاستجواب .  
( نقض ١٩٧٢/٣/١٢ مع ٢٣ ص ٣٦٩ ) .

★ متى كان الثابت من الإطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة استدعت الطبيب الشرعي بجلسة نظر الدعوى وكلفته بالإطلاع على أوراقها والتقاريرين الفنيين المقدمين فيها ، ثم وهي بسبيل تحقيق الدعوى ، قامت بمناقشته بحضور الطاعن ومحاميه دون أن يعترض على ذلك بشيء ، بل لقد اشترك محامى الطاعن في هذه المناقشة ثم ترفع في الدعوى على أساس ما جرى منها بالجلسة فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة المحكمة للقانون في هذا الإجراء يكون في غير محله .  
( نقض ١٩٥٢/٥/١٩ مع ٣ ص ٩٥٦ ) .

★ وإذا استدعت محكمة الجنايات شخصا تصانف وجوده في الجلسة ولم تطلعه اليمين ولم يعترض الطاعن على هذا الإجراء أمامها ، فلا يصح له أن يثيره أمام محكمة النقض .  
( نقض ١٩٥٢/٥/٢٩ مع ٣ ص ١١٨٥ ) .

★ وإذا كان سماع الشاهد بدون حلف يمين قد تم بحضور محامى المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الإجراء فإن حقه في الدفع ببطلانه يكون قد سقط .  
( نقض ١٩٥٥/١٠/٣ مع ٦ ص ١١٧٥ ) .  
( ونقض ١٩٧٣/١٢/١٠ مع ٢٤ ص ١٢١٣ ) .

★ إن البطلان الذي يترتب على إجراء عضو النيابة تحقيقاً في غير اختصاصه هو بطلان نسبي ، فإذا حضر محام أثناء التحقيق مع المتهم بالنيابة ولم يتمسك ببطلان التحقيق عند إجرائه فإن الحق في الدفع به يسقط عملاً بالمادة ٣٢٣ إجراءات جنائية .  
(نقض ١٩٥٥/٥/٣ مع ٦ ص ٤٧٩ ) .

★ لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبي الابتدائي لعدم أداء محوره اليمين القانونية طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه لم يدفع ببطلان هذا التقرير أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فيسقط حقه في التمسك ببطلان هذا الإجراء وفقاً للمادة ٣٢٣ إجراءات جنائية .  
(نقض ١٩٦٤/١٢/٢١ مع ١٥ ص ٨٤٠ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد نذبت النيابة لإجراء معانة وكان هذا الذنب قد تم بحضور محامي الطاعنين دون اعتراض منه ، كما أنه لم يثر بشأنه اعتراضاً في جلسة المرافعة التالية لحصوله ، وكان الحكم ليس فيه ما يبدل على أن المحكمة استندت في إدانة الطاعنين إلى هذه المعانة ، فإن ما ينهض الطاعنان على هذا الإجراء لا يكون مقبولاً .  
(نقض ١٩٥٥/٥/٢٥ مع ٥ ص ٧١٤ ) .

### المادة ( ٣٢٤ )

إذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه ، فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أي نقص فيه أو إعطاء ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه .

#### ● التعليق :

مجرد حضور المتهم ينتج عنه تصحيح للبطلان الحادث بشأن البيانات أو الإجراءات الواردة في التكليف والمؤدية إلى الحضور في الزمان والمكان المحددين لنظر الدعوى كالأخطاء في عنوان محل الإقامة أو المحكمة أو ميعاد أو تاريخ الجلسة أو تسليم الإعلان لغير من يسلم إليه قانوناً - وهو بذلك يعتبر صورة من التصحيح للبطلان ذاته .

أما ما يطلبه بالجلسة بعد حضوره من تصحيح للتكليف أو استيفاء أي نقص فيه ، فهذا ليس تصحيحاً للبطلان ، وإنما هو تصحيح للإجراء ليتفق مع الواقع كتصحيح الاسم أو وصف التهمة . كما قد يكون تدارك البطلان الحادث عن الإعلان دون مراعاة ميعاد الحضور - بمجرد التأجيل ليحضر المتهم دفاعه على نحو ما أورد النص . وتصحيح ما بطل في التكليف بالحضور على هذا النحو هو من أهم صور تصحيح الإجراء ، مما جاء النص عليه بوجه عام في المادة التالية .

هذا والحضور الذى يصحح التكليف الباطل - هو حضور المتهم المعترف قانونا - أى بشخصه أو بوكيل حيث يجوز ذلك . أما حضور شخص آخر ليقدم عذرا عن عدم حضور المتهم فهذا لا يصحح البطالان .

### ● المبادئ القضائية .

★ من المقرر أن أوجه البطالان المتعلقة بالتكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم بالجلسة بنفسه أو بوكيل عنه ، فليس له أن يتمسك بهذا البطالان .

( نقض ١٩٧٥/٩/٢٢ مع س ٢٦ ص ٥٥٤ ) .

( ونقض ١٩٨٤/١٠/١٤ مع س ٣٥ ص ٦٥٨ ) .

★ ومتى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى وعلى الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بامر غرفة الاتهام الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وكلف بمقتضى هذا بالحضور أمام محكمة الجنايات يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ فلما حضر أمامها دفع ببطالان ورقة التكليف بالحضور أمامها ويطالان ورقة التكليف بالحضور أمام غرفة الاتهام فقررت ضم الدفيعين للموضوع وأجلت نظر الدعوى ليوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ للاستعداد ، وفي هذا اليوم سمعت المحكمة الدعوى وقضت برفض الدفيعين وحكمت في موضوع الدعوى . متى كان ذلك فإن المحكمة تكون قد قامت بما أوجبه المادة ٣٢٤ وأجلت الدعوى لتمكين الطاعن من الاستعداد وتحضير دفاعه ، وهي إذ فعلت ذلك ثم قضت بعدم قبول الدفع تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

( نقض ١٩٥٣/٢/٩ مع س ٤ ص ٤٨٦ ) .

★ أوجه البطالان المتعلقة بالإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ليست من النظام العام ، ويسقط الحق في الدفع بها لعدم التمسك بها قبل سماع أحد الشهود .

( نقض ١٩٥٩/٣/١٦ مع س ١٠ ص ٣٠٨ ) .

★ وإذا كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الجنايات وسارت المحكمة في إجراءات المحاكمة وسمعت شهود الدعوى وأبدى الحامى المنتدب عنه دفاعه دون أن يشير في مرافعته إلى عدم إعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام أو عدم إعلانه بامر الإحالة وبالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة الجنايات ، وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ميعادا لتحضير دفاعه ، فليس له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ويكون ما وقع من خطأ في إجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم .

( نقض ١٩٥٥/١٢/٢٧ مع س ٦ ص ١٥٥٣ ) .

★ إذا كانت ورقة التكليف بالحضور الملعنة من المدعية بالحقوق المدنية قد اشتملت على بيان الأفعال المنسوبة إلى المعلن إليه وهي تكون جريمة خيانة الأمانة ، ولكنها لم تذكر فيها مادة القانون التي قضى بالعقوبة ولكن في الجلسة بحضور المعلن إليه طلبت في مواجهته تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات فإنه بهذا يكون قد حصل تدارك النقص الموجود في ورقة التكليف بالحضور ويؤزل ما فيها من بطلان .

( نقض ١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج - ٧ ص ١٣٥ ) .

★ من المقرر أن التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشتمل عليها التهمة الموجه إلى المتهم يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع لتتظرو وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .  
( نفس ١٩٦٦/٣/٧ مج ١٧ ص ٢٤٧ ) .

## المادة ( ٢٢٥ )

يجوز للقاضي أن يصحح ، ولو من تلقاء نفسه ، كل إجراء يتبين له بطلانه .

● انظر التعليق على المادة السابقة .

### ● المبادئ القضائية :

★ البطلان - طبقاً للمادة ٢٢٦ إجراءات لا يلحق إلا بالإجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يعلق بما سبقه من إجراءات كما أنه ( في حالة بطلان التحقيق الابتدائي ) لا يؤثر في قرار النيابة بإحالة الواقعة إلى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ، ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان إن صح - إعادة القضية إلى النيابة كما طلب الطاعن . لأن في ذلك إهداراً لحجية أمر الإحالة بل يكون للمحكمة أن تصحح الإجراء الباطل طبقاً للمادة ٢٢٥ إجراءات .  
( نفس ١٩٥٦/٣/١٢ مج ٧ ص ٣٦١ ) .

## المادة ( ٢٢٦ )

إذا تقرر بطلان أي إجراء ، فإنه يقتل جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ، ويلزم إعادته متى أمكن ذلك .

### ● التعليق :

يقرر النص المبدأ المعروف « ما بنى على الباطل فهو باطل » .

ويورد النص تحفظاً خاصاً بإمكان تتابع الإجراءات دون أن يترتب أحدها على الآخر ، فإذا بطل الإجراء الأول وكان للأخر استقلاله عنه فإنه لا يبطل . وتعبير النص في اشتراطه لكي يبطل الأثر الذي تترتب على الإجراء الباطل - أن يكون قد تترتب عليه « مباشرة » - هذا التعبير يقصد به مدى استقلال الإجراءات على نحو ما تقدم . وقد وردت أمثلة له في المبادئ القضائية الواردة تحت النصوص الخاصة بالتفتيش والاستجواب ( راجع على وجه الخصوص المبادئ الواردة بعد مقدمة المادة ٤٥ ، ومقدمة المادة ١٢٣ ) .

ويقرر النص إعادة الإجراء الباطل متى أمكن ذلك ، وقد يمكن ذلك في إعادة إجراء معانة بحضور المتهم مثلا ، ويحدث كثيرا في إعادة التكليف بالحضور إذا تبينت المحكمة عيبا فيه مع عدم حضور المتهم ، فتؤجل الدعوى من تلقاء نفسها لإعادة إعلانه .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان الثابت في الحكم يدل على أن المتهم لم يقبض عليه إلا مجرد اشتباه رجل البوليس في أمره ، وإن إذن النيابة بالتفتيش لم يصدر إلا بناء على هذا القبض غير القانوني مما يؤدي إلى أن استصدار هذا الإذن لم يكن إلا للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه بغير هذا القبض غير القانوني ، وقد كان للبوليس ، إذا كانت القرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم ، أن يعرضها على النيابة لاستصدار إذن منها بالتفتيش بغير أن يقبض عليه ، فالإذن بالتفتيش في هذه الحالة لم يبين على إجراءات صحيحة وكفيلة بالمحافظة على حرية الأفراد التي يحرص عليها القانون ، فيكون لذلك باطلا ، كما يعتبر أيضا باطلاً الدليل المستمد منه .

( نقض ١٩٤١/٣/٣ المجموعة الرسمية س ٤٢ ص ٣٢٩ ) .

★ القاعدة أن ما بني على باطل فهو باطل ، ولما كان لا جدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من الحصول على فئات لمخدر الحشيش بجيب صديري المطعون ضده بعد إبطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ماتلاه متصلا به ومرتبيا عليه ، لأن ما هو لازم بالاقتضاء العقلي والمنطقي لا يحتاج إلى بيان . لما كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم سائفا ويستقيم قضائوه ومن ثم تنحصر عنه دعوى القصور في التسبب .

( نقض ١٩٧٣/٤/٩ مع س ٢٤ ص ٥٠٦ ) .

( ونقض ١٩٧٣/٤/٢٩ مع س ٢٤ ص ٥٦٨ ) .

★ خلو الحكم الابتدائي من التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره رغم مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها يبطله ، وهذا البطلان بنسبته حتما إلى كافة أجزاء الحكم بما في ذلك منطوقه . وإحالة الحكم الاستثنائي إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل ، يؤدي إلى امتداد البطلان إليه هو الآخر ولو أنشأ لقضائه أسبابا خاصة به .

( نقض ١٩٧٧/٥/٩ مع س ٢٨ ص ٥٧٨ ) .

( نقض ١٩٧٤/١/٥ مع س ٢٥ ص ٤١ ) .

### ( المادة ٣٣٧ )

إذا وقع خطأ مادي في حكم ، أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ولم يكن يترتب عليه البطلان تقوى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وذلك بعد تكليفهم بالحضور .

ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع اقوال الخصوم ، ويؤشر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر .

ويتبع هذا الإجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبه .

- معدلة بالقانونين ١٠٧-١ لسنة ١٩٦٢ . ثم بمقتضى المادة الثالثة من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ رفع من النص ذكر مستشار الإحالة الذي أدخله القانون الأول على النص كأحد الجهات التي يحدث التصحيح في أوامرها .
- وكان القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد استبدل لفظ مستشار الإحالة بلفظ غرفة الاتهام التي وردت في النص الأصلي .

### ● المبادئ القضائية :

★ لما كان ما ورد بالحكم من صدوره يوم سماع المرافعة ومن ورود قرار المحكمة - بمحضر الجلسة - تاليا لمباراة « صدر الحكم الآتي » ، لا يدوكل منهما أن يكون خطأ ماديا بحثا ليس من شأنه أن يبطل الحكم أو ينال من سلامته إذ أنه لا يفرض عن حقيقة الواقع عن سماع الدعوى في جلسة سابقة ثم إصدار المحكمة قرارها بحجزها لإصدار الحكم فيها بالجلسة التي صدر فيها بالفعل وهو ما لم يجادل فيه الطاعن .

( نكض ١٩٨٤/٢/٢٧ مع ٣٥ ص ٣٥٣ ) .

★ لم يجز قانون المرافعات في المادة ١٩١ منه الطعن في القرار الصادر بتصحيح الحكم من الأخطاء المادية البحتة كتابية كانت أم حسابية ، إلا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقا فيها ، وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .

ولم يرسم قانون الإجراءات الجنائية طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر أعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ٢/١٩١ مرافعات التي أجازت الطعن استثناء في حالة رفض الطلب . ولما كان حكم المادة ٢/١٩١ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية وإنما تكمل نقصا فيها يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه قرينه ينعين الرجوع إلى هذا الحكم والاخذ بمقتضاه في الحدود الواردة فيه .

( نكض ١٩٧٠/١١/١ مع ٢١ ص ١٠٣٠ ) .

★ وإن مجرد حصول تعديل في إحدى العبارات في محضر الجلسة برفض حصوله - لا يدل على عدم صحة العبارة الجديدة ، بل هو يفيد التصحيح بما يتفق من حقيقة الواقع .

( نكض ١٩٥٣/٦/١٠ مع ٣ ص ١٠٨١ ) .

## الفصل الثالث عشر

### في المتهمين المعتوهين

#### المادة ( ٢٣٨ )

إذا دعا الأمر إلى فحص حالة المتهم العقلية يجوز للقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة ، أو للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى حسب الأحوال ، أن يأمر بوضع المتهم إذا كان محبوساً احتياطياً تحت الملاحظة في أحد المحال الحكومية المخصصة لذلك لمدة أو مدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً بعد سماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن التهم إن كان له مدافع .

ويجوز إذا لم يكن المتهم محبوساً احتياطياً أن يأمر بوضعه تحت الملاحظة في أي مكان آخر .

● معدلة بالقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - وقائع ١٢/٢٥ / ١٩٥٢ .

● زُيِّت في التعديل - على النص الأصلي - عبارة « أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة » - وذلك في إطار التعديل الشامل الذي أدخله بذلك القانون إعطاء النيابة العامة سلطة التحقيق بصفة أصلية .

#### ● التعليق :

المفروض أن يتم التقرير في شأن حالة المتهم العقلية خلال مدة خمسة وأربعين يوماً ، ولا يبقى في المحل المخصص لذلك بعدها - أما حبسه الاحتياطي فيأخذ مجراه طبقاً للقواعد العامة .

فإذا لم يكن محبوساً احتياطياً ، فلا يكون ثم سبيل عليه بعد تلك المدة فيخلى سبيله ما لم يكن للحبس الاحتياطي وجه في حد ذاته .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٣١٤ - إذا استلزم التحقيق في جناية أوجنتها فامة فحص حالة المتهم العقلية فيجب على النيابة - إن كان المتهم محبوساً احتياطياً - أن تصدر من القاضي الجزئي أمراً بوضعه تحت الملاحظة في أحد المحال المخصصة لذلك لمدة أو مدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً .

ويكون تجديد مدة الوضع تحت الملاحظة حتى تصل إلى الحد الأقصى المذكور بناء على طلب النيابة ، فإذا انتفى الحد الأقصى يجب إخراج المتهم من المحل الموضوع فيه ، إلا إذا رأت النيابة مد حبسه فإنها تقوم بعرضه على غرفة المشورة وفقاً للقواعد العامة في مد الحبس الاحتياطي .

ويجوز للنيابة في كل الأحوال أن تأمر بإخلاء سبيل المتهم طبقاً للقواعد العامة المشار إليها ، غير أن إخلاء سبيل المتهم من المحل الخاص لكي يودع في السجن لا يكون إلا بأمر من القاضي .



وإذا لم يكن انتهم محبوبا احتياطيا يجوز أن يؤمر بوضعه تحت الملاحظة في أى مكان آخر يتيسر إجراؤها فيه .

وفي مرحلة ( الإحالة ) والمحكمة يكون الأمر بالوضع تحت الملاحظة طبقا لما سلف ، من ( مستشار الإحالة ) أو المحكمة المنظور أمامها الدعوى على حسب الأحوال .

مادة ١٣١٦ - لا يجوز على الإطلاق أن يندب الطبيب الشرعى لفحص حالة المتهم العقلية في قضية من قضايا الجنائيات والجنح الهامة .

مادة ١٣١٧ - إذا استلزم التحقيق فحص حالة المتهم العقلية في قضية جنحة غير هامة أو مخالفة فيجب على النيابة انتداب الطبيب الشرعى لإجراء ذلك الفحص ووضع تقرير عن نتيجته فإذا قرر الطبيب الشرعى أن المتهم مصاب بمرض عقلي يستدعى العناية والعلاج داخل دور الاستشفاء للصحة العقلية والنفسية فيجب على النيابة أن تتصرف في القضية على هدى ما يتبين من تقرير الطبيب المذكور ، وأن تتصل بالجهة الإدارية لتتولى إرسال المتهم إلى أحد الدور المذكورة بصفته مريضا وليس متهما بعد أن يحزرله طبيب الصحة المختص الاستمارة رقم ٥ ، صحة أمراض عقلية ، ولا شأن للنياية بعد ذلك في قبول المتهم بالمستشفى أو خروجه منه إذ أنه يخضع في ذلك للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بحجز المصابين بأمراض عقلية .

أما إذا لم يقطع الطبيب الشرعى برأى في حالة المتهم العقلية وأشار بوضعه تحت الملاحظة فيجب على النيابة إحالته إلى طبيب الصحة المختص لتحرير الاستمارة رقم ٢٩ صحة مستشفيات ، مع إيداع المتهم المستشفى العام المحلى للملاحظة بمعرفة أطبائه وتقديم تقرير عن حالته ، فإن ظهر من تقريرهم أنه مصاب بمرض عقلي وأن حالته تستدعى العناية والعلاج بدور الاستشفاء سالفة الذكر ، فيجب على النيابة أن تتصرف في القضية على هدى ذلك وأن تكلف الجهة الإدارية بإرسال المتهم إلى إحدى الدور بعد تحرير الاستمارة رقم ٥ ، صحة أمراض عقلية ، طبقا لما تقدم .

مادة ١٣٢٣ - إذا اشتبه في حالة المتهم العقلية بعد رفع الدعوى الجنائية عليه ، فيجب على النيابة أن تطلب من المحكمة المطروحة أمامها الدعوى أن تصدر أمرا بوضع المتهم تحت الملاحظة بالدور المخصصة لذلك لفحص حالته إن كانت القضية من الجنائيات أو الجنح العامة أو تندب الطبيب الشرعى لإجراء هذا الفحص إذا كانت من الجنح الأخرى أو المخالفات .

## المادة ( ٣٣٩ )

إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محكمته حتى يعود إليه رشده .

ويجوز في هذه الحالة للقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس إصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله .

● معلة بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ على نحو ما عدلت المادة السابقة .

● ثم عدلت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لإحلال عبارة مستشار الإحالة محل عبارة غرفة الاتهامك التي كانت واردة بالنص . ثم رفعت عبارة مستشار الإحالة بمقتضى المادة الثالثة من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى ذلك النظام .

### ● التعليق :

يشير النص إلى إحدى الحالات النادرة التي توقف فيها إجراءات الدعوى الجنائية - يراجع التعليق على المادة الأولى .

أما ما يتخذ من إجراء مع المتهم لحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، فيكون في إطار أحكام قانون حجز المصابين بأمراض عقلية - رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ - وبخاصة المادة الرابعة منه التي تشترط لبقاء المريض محجوزاً أن يكون من شأن مرضه أن يخل بالامن أو النظام العام ، أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير .

ويخضع استمرار المتهم محجوزاً أو إخلاء سبيله لقرارات مجلس مراقبة الأمراض العقلية طبقاً للمواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ من القانون المشار إليه لأن النص لم يحدد وسيلة أخرى لإنهاء حجزه ولا يمكن أن يكون ذلك الحجز مؤبداً .

فإذا ما تقرر إخلاء سبيله ينظر في إعادة السير في الدعوى الجنائية في ضوء ما تكون عليه حالته من حيث قدرته على الدفاع عن نفسه .

### ● المبادئ القضائية :

★ متى ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عامة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة فإنه يكون لزاماً على المحكمة إيقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده - المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يكفي قول الحكم أنه ثبت لديه من التقارير الطبية أن الطاعة تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والإحساسات الخاصة والعامة - دون التثبت مما إذا كانت هذه الحالة تعد عامة في العقل تجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها وقضاؤه في الدعوى على ذلك إخلال بحقها في الدفاع عنها في موضوع الجرائم التي دبت بها فالمتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسها فلا تسوغ محاكمته دون أن يكون في مقدوره الدفاع عن نفسه والاسهام مع محاميه في تشطيط أسلوب دفاعه .

(نقض ١٩٧٨/٦٤ مج ٣ ص ٢٩ (٩٤٦) .

### المادة ( ٣٤٠ )

لا يحول إيقاف الدعوى دون اتخاذ إجراءات التحقيق التي يرى أنها مستعجلة أو لازمة .

### المادة ( ٣٤١ )

في الحالة المنصوص عليها في المادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ تخصم المدة التي يقضيها المتهم تحت الملاحظة ، او في الحجز ، من مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .

#### ● التعليق :

خصم المدة المنصوص عليها في المادة ٣٣٨ - يتفق مع القواعد العامة في خصم مدة الحبس الاحتياطي ( انظر المادة ٤٨٢ أ ج ) .

أما الحجز المنصوص عليه في المادة ٣٣٩ ، فإنه حجز إداري طبقاً لقانون حجز المصابين بأمراض عقلية ولمناسبة طرات بعد الجريمة - ولم يكن ليخصم من العقوبة لولا نص المادة الحالية التي يقوم حكمها في هذا الشأن على اعتبارات إنسانية قبل أى شيء آخر .

### المادة ( ٣٤٢ )

إذا صدر أمر بآن لا وجه لإقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم ، وكان ذلك بسبب علة في عقله ، تآمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم ، إذا كانت الواقعة جنسية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن تآمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم بالإفراج عنه ، وذلك بعد الإطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة وإجراء ما تراه للثبوت من أن المتهم قد عاد إلى رشده .

● ممدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وقائع ١١/٦/١٩٦٢ .

#### ● نص المادة قبل التعديل :

إذا صدر أمر بآن لا وجه لإقامة الدعوى ، أو حكم ببراءة المتهم ، وكان ذلك بسبب علة في عقله ، تآمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم ، إذا كانت الواقعة جنسية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن تآمر الجهات المختصة بإخلاء سبيله .

#### ● التعليق :

بررت المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ما أجراه من تعديل نص المادة - بأن ذلك « قد رؤى توفيراً للضمانات اللازمة في هذا الشأن » .

والتعديل يعطى للأمر الصادر بحجز المتهم في هذه الحالة صفة تدبير الأمان « الاحترازي » القضائي - بمعنى أن يكون القضاء مشرفاً على تنفيذه وإنهائه - بعد أن

كان قبل التعديل مماثلاً لما تنص عليه المادة ٣٢٩ في فقرتها الثانية كمجرد تسليم للمتهم إلى جهة مراقبة الأمراض العقلية لتتصرف في شأنه طبقاً لأوضاع القانون العام .

والتعديل الذي تم ، برغم حسن المقصد فيه ، لا يحقق في نص المادة على وضعه الحالي - اتساقاً فقهيًا ، - ضمناً محكماً :

( أ ) فهو يجعل للجهة القضائية سلطة إصدار الأمر بالحجز رغم انقضاء الدعوى بحكم البراءة أو الأمر بالآلا وجه في حين أن التدبير الاحترازي يتعين أن يستند إلى قيام جريمة .

( ب ) والنص لا يحدد التزامات إزاء المتهم - على الجهة التي يحجز فيها ، أو مدداً لتقديم التقارير في شأنه - بما يضمن عدم بقاءه بها بعد شفاؤه . وفي هذا الشأن فإن نظام مراقبة الأمراض العقلية الإداري هو في وضعه الحال أكثر ضمناً طبقاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤ .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٣٢١ - إذا ثبت أن المتهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس مصاب بمرض عقلي يجعله غير مسئول عن ارتكاب الجريمة المنسوب إليه طبقاً للحكم المبين بالمادة السابقة ، فيجب على النيابة عند إصدار الأمر بالآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بالحفظ أن تأمر بإيداع المتهم دار الاستشفاء للصحة العقلية والنفسية .

ويجب على النيابة أن ترسل أمر الإيداع فوراً إلى مكتب المحامي العام الأول لإرساله إلى الدار المذكور ليتخذ اللازم في شأن تنفيذه .

مادة ١٣٢٢ - إذا نسب إلى المتهم ارتكاب جنابة أو جنحة عقوبتها الحبس وحكم ببرأته منها المعاهة في عقله فيجب على النيابة أن تطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تأمر بإيداع المتهم في الدار المذكور بالمادة السابقة .

وعلى النيابة إرسال أمر الإيداع إلى ذلك الدار عن طريق مكتب المحامي العام الأول على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة ١٣٣٣ - في حالة إيداع المتهم في أحد المحال المخصصة لذلك في الحالتين المنصوص عليهما بالمادتين ١٣٢١ و ١٣٢٢ من هذه التعليمات ، فإن الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم تكون هي المختصة بالإفراج عنه وذلك بعد الإطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة وإجراء ما تراه للتثبت من أن المتهم قد عاد إلى رشده ويتولى ذلك المحامون أو رؤساء النيابة الكلية - مع مراعاة إرسال أوامر الإفراج إلى مكتب المحامي العام الأول لاتخاذ اللازم بشأنها .

### ● المبادئ القضائية :

★ لما كان الحكم المَطعون فيه على الرغم من قضائه ببراءة المَطعون ضده من التهم المستندة إليه بسبب عاهة في عقله ، لم يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقاً لما توجبه المادة سالفه الذكر ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بحجز المَطعون ضده في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن تأمر محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم بالإفراج عنه .  
( تفض ١٩٦/١١/٧ من ٢٧ من ٨٥٥ ) .

## **الفصل الرابع عشر**

### **في محاكمة الأحداث**

**( المواد من ٢٤٢ حتى ٢٦٤ ملفاة )**

● **القيت بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الجريفة الرسمية العدد ٢٠ الصادر في ١٦ مايو ١٩٧٤ .**

## الفصل الخامس عشر

### في حماية المجنى عليهم الصغار والمعتوهين

#### المادة ( ٢٦٥ )

يجوز عند الضرورة في كل جنائية أو جنحة تقع على نفس الصغير الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه ، أو إلى معهد خيري معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في الدعوى ، ويصدر الأمر بذلك من قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة ، أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى على حسب الأحوال .

وإذا وقعت الجنائية أو الجنحة على نفس معتوه ، جاز أن يصدر الأمر بإيداعه مؤقتاً في مصحة أو مستشفى للأمراض العقلية أو تسليمه إلى شخص مؤتمن على حسب الأحوال .

● معدلة بالقانون ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وأخيراً بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

#### ● النص الأصلي للفقرة الأولى :

يجوز عند الضرورة في كل جنائية أو جنحة تقع على نفس الصغير الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه ، أو إلى معهد خيري معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في الدعوى ، ويصدر الأمر بذلك من قاضي التحقيق ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة ، أو من غرفة الاتهام أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى على حسب الأحوال .

● أضاف القانون ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ عبارة « أو من القاضي الجزئي بناء على طلب النيابة العامة » .

● استبدل القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بعبارة غرفة الاتهام في النص الأصلي - عبارة مستشار الإحالة ، ثم حذفت هذه من النص بمقتضى المادة الثالثة من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨٢ .

#### ● التعليق :

الأمر المباشر بحجز الصغير - الذي يصدر من قاضي التحقيق أو القاضي الجزئي أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى - يكون عند الضرورة كما يشير النص في مستهله . والمقصود بالضرورة في هذه الحالة عدم وجود عائل مؤتمن له من والديه أو غيرهما ، مع عدم ملامحة الظروف لانتظار اتخاذ الإجراءات في شأنه من جانب نيابة الأحداث المختصة طبقاً للمادة ٢ (أ) ، ٥ ، ٢٩ ، ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

ويخضع إنهاء هذا التدبير لاختصاص محكمة الأحداث ، بناء على طلب النيابة وطبقاً لما تقضى به أحكام قانون الأحداث ( م ٩ ، ١٩ من القانون ) .

أما الأمر بحجز المعتوه في مصحة أو مستشفى للأمراض العقلية فيعتبر حجزاً إدارياً مما تنظمه أحكام القانون ١٤١ سنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية .

ويبقى من بعد ذلك حالة تسليم المعتوه إلى شخص مؤتمن ، وهي تمثل وضعاً لا ينظمه أى قانون وعلى الجهة التى تصدر الأمر أن تضع له حدوداً لضمان عدم تحوله إلى استرقاق .. إلى أن يعدل نص المادة بما يتفق مع تطورات التشريع في أمور الأحداث والمعتوهين .



# السبب الثالث في محاكم الجنايات

## الفصل الأول

### في تشكيل محاكم الجنايات ، وتحديد أدوار انعقادها

#### المادة ( ٣٦٦ )

تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاريها .

● كانت قد عدلت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بإضافة ثلاث فقرات تقيم نظام المستشار الفرد الذي استمر منذ صدور ذلك القانون حتى الفى في القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - وقائع ١٩٦٥/٧/٢٢ . وعادت المادة إلى ما كانت عليه عند صدورهما بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

● الفقرات الثلاث التي أضيفت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وإلغيت بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ :

ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جنابة من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له مالم تكن هذه الجنابة مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير مذكور فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها .

ولا يجوز للمستشار الفرد أن يقضى بمقوبة الأشغال الشاقة أو السجن مدة تزيد على خمس سنين د فإذا رأى أن ظروف الدعوى تستوجب القضاء بمقوبة تجاوز هذا الحد أو أن الجنابة المعروضة عليه ليست من اختصاصاته أو أنها مرتبطة بجناية أخرى لا تختص بها يجب عليه إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المشار إليها في الفقرة الأولى التي يتمتع عليها في هذه الأحوال أن تفصل فيها .

وإذا رأت محكمة الجنايات المذكورة أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقيل تحقيقها بالجلسة جنابة من الجنايات التي يختص المستشار الفرد بنظرها فلها أن تحيلها إليه .

#### ● المبادئ القضائية :

★ لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنايات طناً بدلالة ما ورد ببدياجة الحكم وما تضمنته أسبابه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من السيد مستشار الإحالة - وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق - ولما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال إلى محكمة الجنايات بناء على أمر من مستشار الإحالة فإن المحكمة إذا نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحال إليها بالطريق الذي رسمه القانون فإن حكمها وما بنى عليه يكون معدوم الأثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه . ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » هي التي أصدرت الحكم استناداً إلى أن ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا أمن الدولة العليا « طوارئ » ، ذلك أنه

فضلاً عما ورد بمحضر الجلسة وديباجة الحكم المطعون فيه من أنهما صادران من محكمة الجنايات فقد تضمن الحكم أن الدعوى محالة من مستشار الإحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ باختصاصها بصفتها محكمة جنايات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطئ الذي تردت فيه لا يعد خطأ مادياً غير مؤثر في الحكم .

( نكض ١٩٨٣/٦/٩ مع س ٣٤ من ٧٥٥ ) .

## المادة ( ٣٦٦ مكررا )

تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنائيات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدرو والتزوير وغيرها من الجنائيات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . وترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة . ويفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة .

● مسافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٢/١ .

### ● تقرير اللجنة التشريعية :

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية واستعادت نظر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية . كما نظرت القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون المذكور . يتبين لها أن الجنائيات المنصوص عليها في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي الخاصة بجرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدرو والتزوير ، يقتضى الصالح العام سرعة الفصل فيها لما في تأخير ذلك من مضار تصيب أجهزة الدولة والأموال العامة وأموال القطاع العام وتصيب كذلك الثقة في المحررات الرسمية وما في حكمها . فضلاً عما هو في تعليق مصرح المتهمين فيها من الموظفين العموميين ومن إليهم مدة طويلة من ضرر يقيق بهم ويثال في الوقت نفسه من حسن سير العمل وانتظامه .

لذلك رأى مراعاة لصالح الجماعة وصالح المتهم نفسه تخصيص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر هذه الجرائم وما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى ، على أن ترفع الدعوى إلى هذه الدوائر مباشرة من النيابة العامة ، أي دون عرضها على مستشار الإحالة ، لأنه إذا ما كان الداعي إلى تغليظ العقاب في مثل هذه الجرائم ، فلن يؤتى ثماره المرجوة في الزجر والردع فلم توجد إجراءات مبسطة تكفل سرعة الفصل في القضايا .

### ● التعليق :

تضائل مجال هذا النص بعد صدور القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة حيث أعطى الاختصاص بالجنائيات المشار إليها في النص لمحاكم أمن الدولة العليا ( م ٣ من القانون ) - فبقا عدداً جرائم الرشوة الواردة في الباب السادس عشر المشار إليه بالنص ، فأصبحت هي الوحيدة التي تخصص دوائر من محكمة الجنايات لنظرها .

أما عن رفع الدعوى من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات فقد أصبح قاعدة عامة في المادة ٢/٢١٤ بعد إلغاء نظام مستشار الإحالة وذلك طبقاً للتعديلات المحدثه بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

## المادة ( ٣٦٧ )

تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات .

وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من الدوار انعقاد محكمة الجنايات ، يستبدل به آخر من المستشارين يندب رئيس محكمة الاستئناف .

ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك أكثر من واحد من غير المستشارين .

● الفقرتان ٢٠٢ ٢٠٣ أضيفتا بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ - وقائع ١١/١٢/١٩٥٣ .

● المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ :

رات وزارة العدل تسهياً لإجراءات التقاضي أن تعيد النظر في بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية .

وكانت المادة الرابعة من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعللة بالقانون رقم ٤ الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ تنص على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بأخر من المستشارين المحلفين بمحكمة الجنايات ( يعينه رئيس محكمة الاستئناف ) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية .

ولما صدر قانون الإجراءات الجنائية نصت المادة ٣٧٢ منه على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين يندب رئيس محكمة الاستئناف .

ويجوز عند الاستعجال وإلى أن يندب مستشار آخر أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها عند وجود مانع من غير المستشارين .

وهذه المادة تضع قيداً شديداً تقضي بعدم تشكيل محكمة الجنايات إلا من المستشارين في غير حالة الضرورة عندما يحدث مانع لأحد المستشارين ، وهي تقضي أيضاً بأنه لا يجوز أن يجلس بمحكمة الجنايات أقل من وكيل محكمة ولا يندب رئيس المحكمة أو وكيلها إلا في حالة الاستعجال وتهدد بفساد مستشار بدلاً من المستشار الغائب ولا يندب أكثر من مدة اللازمة لنائب المستشار المذكور .

ولما كان الفيد الذي قرره هذه المادة خاصاً بعدم جواز أن يجلس بمحكمة الجنايات أقل من وكيل محكمة في محله نظراً لخطورة القضايا التي تعرض على هذه المحكمة وضرورة أن يتوافر لمن يجلس بها السكك والتجربة التي تتوافر عادة فبين مارسوا القضاء مدة أطول من غيرهم إلا أن العمل قد أظهر وجوب التخفيف من بعض القيود الأخرى الواردة بهذه المادة ، وذلك لأن المادة ٧٠ من قانون استقلال القضاء قد أوجبت أن تجري التعيينات والترقيات والتقلبات بين القضاة مرة واحدة كل سنة في غير حالات الضرورة القصوى - وقد ترتب على تطبيق هذا النص أن ظلت مناصب المستشارين شاغرة أثناء السنة القضائية ، الأمر الذي تعذر معه تشكيل محكمة الجنايات من ثلاثة من المستشارين ، وبذلك ظهرت صعوبة التقيد بالقيود الواردة بالمادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

- وقد رأى ضمناً لحسن سير العمل أن يعدل هذا الوضع بأن ينص على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندب رئيس محكمة الاستئناف . وأنه يجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، وأنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكيلها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها وأنه لا يجوز ندبه لأكثر من دور واحد إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

### المادة ( ٣٦٨ )

تتعقد محاكم الجنايات في كل جهة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ، ويجوز إذا اقتضت الحال أن تعقد محكمة الجنايات في مكان آخر يعينه وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

#### ● المبادئ القضائية :

★ مكان انعقاد محكمة الجنايات هو الجهة التي بها مقرها ، ولم يشترط القانون انعقادها بذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية . وصدر قرار وزير العدل محله انعقاد المحكمة خارج المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية .  
( نقتض ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ من ٣٨٠ ) .

★ مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن اختصاص محكمة الجنايات إنما يتعقد صحيحا بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها المتعقد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر ، بل هو تنظيم إداري لتوزيع الأعمال بين الدوائر .

ومن ثم فلا يكون صحيحا في القانون ما يدعيه المتهم - الطاعن - من بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة أن قرار الجمعية العمومية بمحكمة استئناف الاسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتي محكمة الجنايات بها على أساس اختصاص كل منها بنظر الجنايات التي تقع في أقسام معينة من المدنية ، وأن الجناية التي حوكم من أجلها وقعت في قسم « مينا البصل » الذي لا تختص به الدائرة التي أصدرت الحكم - طالما أنه لا يجدد أن المحكمة التي أصدرته هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف الاسكندرية .  
( نقتض ١٩٦٢/٤/١٧ ص ١٣ من ٣٦٨ ) .

### المادة ( ٣٦٩ )

تتعقد محاكم الجنايات كل شهر ، مالم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

### المادة ( ٣٧٠ )

يحدد تاريخ افتتاح كل دور من الدورات الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ، وينشر في الجريدة الرسمية .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن ما نصت عليه المادة ٢٧٠ من قانون محاكم الإجراءات الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية - لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ولا يترتب على مخالفتها أى بطلان .  
(نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ مع س ٩ ص ٤١٩) .

### المادة ( ٢٧١ )

يعد في كل دور جدول للقضايا التي تنظر فيه وتوالى محكمة الجنايات جلساتها إلى أن تنتهى القضايا المقيمة بالجدول .

### ● المبادئ القضائية :

★ لما كان القانون قد نص في المادتين ٢٧٠ ، ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يحدد تاريخ كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير العدل ، وبأن يعد في كل دور جدول للقضايا التي تنظر فيه ، وأن توالى محكمة الجنايات جلساتها إلى أن تنتهى من نظر القضايا المقيمة بالجدول . وكانت محكمة الجنايات المطعون في حكمها إذ نظرت الدعوى في آخر يوم في دور الانعقاد وهو يوم ١٩٥٣/١/٣١ وأجلت النطق بالحكم فيها مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات في الدعوى المدنية إلى جلسة ١٩٥٢/٢/٢٣ التى تقع في الشهر التالي إنما أفادت بذلك أن المرافعات التحريية في الدعوى المدنية مازالت مستمرة وهذا لا يتعارض مع القول بأن دور الانعقاد في محاكم الجنايات ينتهى بنهاية الشهر المحدد له مادام للمحكمة أن توالى عملها في نظر الدعوى المعروضة عليها في دور الانعقاد حتى تنتهى منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته - لما كان ذلك فإن المحكمة بقرارها الأنف الذكر لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(نقض ١٩٥٤/٣/٣١ مع س ٥ ص ٤٣٩) .

(ونقض ١٩٨٤/٣/٢٧ مع س ٣٥ ص ٢٥٣) .

### المادة ( ٢٧٢ )

يجوز لوزير العدل عند الضرورة ، بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ، أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها ، للجلوس بمحكمة الجنايات ، مدة دور واحد من أدوار انعقادها . ويجوز له نذبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

● معدلة بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٢ وقائع ١٩٥٢/١١/١٢ .

### ● نص المادة قبل التعديل :

إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات ، يستبدل به آخر من المستشارين ، يندبه رئيس محكمة الاستئناف ويجوز عند الاستعجال ، وإلى أن يندب مستشار آخر أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية

أو وكيلها عند وجود مانع لدى رئيس المحكمة . و لا يجوز أن يستمر ذلك أكثر مما يلزم لحضور المستشار ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .  
● انظر المذكرة الإيضاحية للقانون ٥٣٥ لسنة ١٩٥٢ الواردة بعد المادة ٣٦٧ .

### ● المبادئ القضائية :

★ البين من مقارنة نص المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ إجراءات جنائية أن المشرع أطلق حق النذب لوزير العدل عند توافر حالة الضرورة لیتسع بحيث يشمل نذب أى رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية أو وكيلاتها للجلوس في أى محكمة من محاكم الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ولم يقيد بالقيود الذى نص عليه في المادة ٣٦٧ ، إذ قصرت النذب الوارد بها عند توافر حالة الاستعجال على رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تتعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها . فمضى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بنذب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائيات اسبوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون ويمقتضى الحق المخول لوزير العدل بنص المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ١٩٧٥/٥/٢٦ مع ٢٦ ص ٤٥٨ ) . ( ونقض ١٩٥٦/٦/٤ مع ٧ ص ٨٤٢ ) .

★ نذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكيلاتها المنتدبين للعمل بإدارة التفتيش القضائى للجلوس بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، ذلك أن نذب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائى لا يرفع عن أيهما صفة القاضى أو يخلع عنه ولاية القضاء .  
( نقض ١٩٥٦/٢/٢٠ مع ٧ ص ٣٩٤ ) . ( ونقض ١٩٧٢/٤/٣٠ مع ٢٢ ص ٦٢٢ ) .

## المادة ( ٣٧٢ )

### تحال الدعوى إلى محكمة الجنايات بناء على امر من .....

● معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية ثم رفعت من نهايتها عبارة « مستشار الإحالة » يمتضى نص المادة الثالثة من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ( انظر التعليق أدناه ) .  
● كان القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى غرفة الاتهام وأحل محلها في النص عبارة « مستشار الإحالة » ، كما نظم في فقرة ثانية الإحالة إلى المستشار الفرد - الذى ألغى في القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥ - والفيت معه الفقرة الثانية السابق إضافتها إلى المادة .

● نص المادة عند صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحال الدعوى إلى الجنايات بناء على امر من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة استثنائية .

● نص المادة في القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تحال الدعوى إلى محكمة الجنايات أو المستشار الفرد بناء على امر من مستشار الإحالة ويتبع في الدعوى التى ينتظرها المستشار الفرد الأحكام والأوضاع المقررة أمام محاكم الجنايات . ويكون له ما لرئيس محكمة الجنايات من سلطة في ذلك .

### ● التعليق :

بإلغاء نظام مستشار الإحالة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ لم يعد لبقاء نص هذه المادة محل بعد أن نظمت الإحالة إلى محكمة الجنايات في المادتين ١٥٨ ، ٢١٤ / ٢ . أو تعدل بما يتفق معهما .

## الفصل الثاني

### في الإجراءات أمام محكمة الجنايات

#### ● مقدمة :

تتبع أمام محكمة الجنايات أساسا الإجراءات المقررة أمام محاكم الجنح والمخالفات طبقا لما تنص عليه المادة ١/٢٨١ . غير أنها تتميز بأحكام تضمنتها نصوص هذا الفصل ويقصد منها توفير الظروف اللازمة لنظر الدعوى وإتمام المرافعة فيها منذ الجلسة الأولى بقدر الإمكان دون تأجيل لاستكمال إجراءات أو توكيلات أو لاستحضار شهود أو إحراز أو عناصر إثبات أخرى ، ذلك مع ضرورة أن تكفل ضمانات الدفاع بكامل أبعادها القانونية .

#### المادة ( ٢٧٤ )

يكون تكليف المتهم والشهود بالحضور أمام المحكمة ، قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد بالمادة ٢٧٤ إجراءات جنائية لا يؤثر في صحة الإعلان ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف للشكل القانوني ، وإنما يصح للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون ، وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة .  
( نكض ١٩٦٦/٣/٣١ مع ١٧ ص ٣١٩ ) .

★ إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب في المادة ٢٧٤ إعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل قد حدد بذلك المدة الكافية للمتهم الاستعداد وليوكل المحامي التي يرى توكيله فإن لم يفعل فللمحكمة أن تكتفي بالمحامي المعين بمعرفة غرفة الاتهام ورئيس المحكمة الذي أشار إليه في طعنه والذي طلب التأجيل للاستعداد لأنه وكل حديثا ، لا يكون لهذا الطاعن أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع .  
( نكض ١٩٥٣/٤/٢١ مع ٤ ص ٧٤٦ ) .

★ المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة ، وأمام محكمة الجنايات مقررًا لمصلحة المتهم نفسه ، فإذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متنازلاً عنها لأن قدر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه المخالفة .  
( نكض ١٩٦٦/٣/٣١ مع ١٧ ص ٣١٩ ) .  
( وانظر نكض ١٩٧٥/٦/٢٢ مع ٢٦ ص ٥٤٤ تحت المادة ٣٣١ ) .

## المادة ( ٣٧٥ )

فيما عدا حالة العذر الذى يثبت صحته ، يجب على المحامى سواء اكن مندوبا من قبل قاضى التحقيق او النيابة العامة او رئيس محكمة الجنايات ، ام كان موكلا من قبل المتهم ، ان يدافع عن المتهم فى الجلسة او يعين من يقوم مقامه ، وإلا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنبا مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال .  
وللمحكمة إعفائه من الغرامة إذا اثبت لها انه كان من المستحيل عليه ان يحضر فى الجلسة بنفسه او ان ينيب عنه غيره .

- معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ثم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .
- محل القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ محل عبارة غرفة الاتهام فى النص الاصل عبارة مستشار الإحالة كما ادخل فى اعتباره نظلم المستشار الفرد الذى استحدثه وفى بعد ذلك بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية ، كما ألقى نظام مستشار الإحالة بالقانون ١٧٩ لسنة ١٩٨١ ، فاستبعدت من النص الإشارة إلى مستشار الإحالة والمستشار الفرد .

### ● المبادئ القضائية :

★ أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية امرله خطره ، وهذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها إلى نهايتها حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذه من إجراءات طوال المحاكمة ، بما يتعين معه ان يتم سماع جميع الشهود فى وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .  
( نقض ١٩٦٤/٦١ مع س ١٥ ص ٤٥٢ ) .

★ إذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن ممثل النيابة ترافع وشرح ظروف الدعوى على حين لم يثبت أن الحاضر مع المتهم ترافع عنه أو قدم أى وجه من وجوه المعاونة له فإن حق الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقديره ، ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطلا .

( نقض ١٩٧١/٣/٨ مع س ٢٢ ص ٢٢٥ ) .

★ والمدافع الذى يتدب للدفاع عن متهم بجناية يجب أن يكون دفاعه حقيقيا لا شكليا . ولكن لا يصح مع ذلك أن يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة فى الدفاع ، بل إن له أن يرتب دفاعه طبقا لما يراه هو فى مصلحة المتهم . فإذا وجد أن المتهم معترف اعترافا صحيحا بجريمته كان له أن يبنى دفاعه على طلب الرافعة فقط دون أن ينسب إليه أى تقصير فى ذلك .

( نقض ١٩٣٥/٤/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٤٥٦ ) .

★ إن وجود محام بجانب المتهم فى المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى أن يلتزم المحامى خطة الدفاع التى يريها لنفسه ، بل للمحامى أن يرتب الدفاع كما يراه هو فى مصلحة المتهم ، فإذا رأى ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها أو من قيام أدلة أخرى كان له أن يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة



إليه مكتفياً ببيان أوجه الرافعة التي يطلبها له . ومادامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شيء من أقواله في إدانة المتهم .

( نقض ١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ص ٣٤١ ع ٤٤٦ ) .

★ إنه لما كانت مهمة المحامى في المواد الجنائية هي مساعدة المتهم ومعاونته في الدفاع بتقديم جميع الأوجه التي يرى أن الدفاع يقتضيها ، سواء كانت متعلقة بالموضوع أم بالقانون ، كان للمتهم - وهو صاحب المصلحة - أن يقدم بما يبدوله هو نفسه من دفاع أو طلب ، وكان على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض مع وجهة نظر المحامى .

( نقض ١٩٣٨/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ص ٣٥٩ ) .

★ وإذا غيرت المحكمة وصف التهمة بعد سماع الشهود من جنة أحداث إصابة إلى جنائية ضرب نشأت عنه عامة ، وفي أعقاب هذا التغيير طلب إليها المحامى عن المتهم التأجيل فلم تستجب له وتبدت محاميا آخر للمرافعة عنه ، فإنه مادام المحامى المنتدب لم يحضر سماع الشهود بالجلسة بل كان عمله مقصوراً على إبداء المرافعة بعد أن كان الشهود قد سمعوا في حضرة محام آخر وهو المحامى الأصلي ولم يعد سماعهم في حضوره ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مقاما على إجراءات تنطوي على إخلال ظاهر بحقوق الدفاع .

( نقض ١٩٤٦/٥/٢١ المجموعة الرسمية س ٤٧ ص ٣٧٩ ) .

★ مناقشة الطبيب الشرعى - والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة - في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب الحكم ببطالان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧٢/٤/٢٣ مع ٢٣ ص ٥١١ ) .

★ حضور محام مع المتهم بجنائية أمام محكمة الجنايات واجب قانوناً وبحق المتهم في اختيار محاميه مقدم على حق المحكمة في تعيينه . فإذا اختار المتهم محامياً وتمسك بضرورة حضوره - صراحة أو ضمناً - ليس للقاضي أن يفتأ على اختياره ويعينه له مدافعاً آخر إلا إذا كان المحامى المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير في الدعوى وهو ما لم يكشف الحكم عنه ، مما ينتج عنه بطالان إجراءات المحاكمة لا ببتنائها على إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

( نقض ١٩٦٧/١٠/٢ مع ١٨ ص ٩٢٦ ) .

★ إن القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم في الجنائية . وإنه فإذا كانت المحكمة بعد أن امتنع المحامى الحاضر عن إبداء الدفاع ، وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر محامى المتهم الأصلي ، قد رأت عدم إجابتها إلى طلبه ولم تندب محامياً آخر يطلع على أوراق الدعوى ويتراجع بما يراه محققاً لصلة المتهم فيما جد من تحقيق ومعاينة ، بل فصلت فيها بإدانة المتهم دون أن تتيج له الفرصة لإبداء دفاعه كاملاً ، فإن هذا التصرف من جانبها ينطوي على إخلال بحق المتهم في الدفاع يعيب حكماً بما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٥٥/٤/٢٣ مع ٦ ص ٧٣٨ ) .

★ يكفى أن يتولى محام الدفاع عن المتهم - سواء كان هذا المحامى موكلاً أو نيابة عن المحامى الموكل أو منتدباً من المحكمة أو حضر من تلقاء نفسه - مادام لم يبد من المتهم أى اعتراض .

( نقض ١٩٧٥/١/٥ مع ٢١ ص ٤٦ ) .

★ ولا نزاع في أن المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه وحقه في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع . فإذا اختار المتهم مدافعاً فليس للقاضي أن يفتأ عليه في ذلك وأن يعين له

مدافعا آخر . ولكن هذا المبدأ إذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق إدارتها والمحافظة على عدم تعديل سير الدعاوى وجب بالبداهة إقرار الرئيس في حقه وتخويله الحرية التامة في التصرف على شرط واحد هو ألا يترك المتهم بلا دفاع ، فإذا امتنع محامي المتهم عن المرافعة وانسحب من الجلسة فندبت المحكمة غيره وقام المحامي المندوب بالدفاع عن المتهم وأقل باب المرافعة ثم فتح هذا الباب ثانية لطرف طرا وفي أثناء نظر الدعوى من بعد طلب المتهم أن يترافع عنه محام آخر رفضت المحكمة طلبه لأنها وجدت هذا الرفض لازما انتفاء لمعلقة سير القضية ولما لاح لها من ظروف الدعوى من هذا الطلب الذي رفضته لم يكن مقصودا به أية مصلحة حقيقية للدفاع فإنه يكفي أن يخامر المحكمة مثل هذا الاعتقاد حتى تكون لها الحرية التامة في رفض مثل هذا الطلب من غير أن يكون لأحد مطعن عليها أو رقابة في ذلك مادام ثابتا أن هذا المتهم لم يترك بلا دفاع .

( نقض ١٩٣٣/١/٢٢ المحللة س ١٣ ص ١٠٨٣ ) .

★ لا يوجب القانون أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه .

( نقض ١٩٧٠/٦/٢٢ مج ٢١ ص ٩١٨ ) .

★ وأن التعارض بين مصلحة متهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ، لأن قيام محام واحد بالدفاع عنهما لا يهيئ له الحرية الكاملة في تنفيذ ما يقرره أيهما ضد الآخر ويترتب عليه الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

( نقض ١٩٥٤/١٢/٧ مج ٦ ص ٣٦٦ ) .

★ مناط التعارض في المصلحة أن يكون لأحد المتهمين دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما .

( نقض ١٩٧٠/٦/٢٢ مج ٢١ ص ٩١٨ ) .

★ لا يرفع عوار حضور مدافع واحد عن متهمين كان من المحتم فصل دفاع كل منهما عن الآخر أن المحكمة قد فطنت أثناء المرافعة ويعد سماع الشهود إلى وجود ذلك التعارض وندبت مدافعا مستقلا للطاعن الأول ، ذلك بأن الغرض من إيجاب حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يمكن تحقيقه على الوجه الأكمل إلا إذا كان المدافع متتبعا لإجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها إلى آخرها بما يكفل له حرية مناقشة الشهود والتعقيب على أقوالهم في حدود مصلحة موكله الخاصة .

( نقض ١٩٧٣/١٢/٢ مج ٢٤ ص ١١١٢ ) .

★ إذا كانت واقعة الدعوى أن رجلا وابنه اتهما بضرب المجنى عليه ضربا نشأت عنه عاهة وكان لهما المتهمين محام واحد وكلاء للدفاع عنهما . فأعلن المحامي شهود نفى شهودا أمام المحكمة بما ينفي التهمة عن الأب ويحصرها في الابن ، فهذا اختلاف ظاهر في المصلحة بين المتهمين كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام . فإذا كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك واكتفت بالمحامي الموكل وحده فهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم .

( نقض ١٩٤٨/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ص ٥٥٩ ) .

★ متى كان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة المطعون ضده الأول - ضمن ما عول عليه - على إقرار زوجته المطعون ضدها الثانية لضابط الشرطة بأن المخدرات المضبوطة لزوجها ، وكان مؤدى هذه الأقوال أن يجعل مقررها شاهد إثبات ضد المطعون ضده الأول مما يستلزم حتما فصل

دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتيهما وحتى يتوافر بكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، ومن ثم فإن المحكمة بسماتها لحام واحد بالمرافعة عن المطعون ضدتهما مع قيام هذا التعارض تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( نقض ١٩٦٨/١١/٢٥ مع ١٩ من ١٠٠٠ ) .

★ إن تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل متهم محام خاص يتولى الدفاع يبني على أساس الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبده بالفعل .

( نقض ١٩٧١/١٢/٦ مع ٢٢ من ٧١٩ ) .

★ إذا كان الواضح من الأدلة التي استند إليها الحكم أن ثبوت الفعل المكون للجريمة في حدود القدر المتيقن وهو الشروع في القتل في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، فلا تقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص .

( نقض ١٩٦٧/١٠/٢ مع ١٨ من ٩٠٤ ) .

★ إذا كان الثابت أن هيئة الدفاع رغم تقديمها للمحكمة على أساس المدافعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص قد عنيت بتقسيم الدفاع عن المتهمين فتولى منها مساعدة كل منهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر ، ومحض كل فريق بها الأدلة القائمة على كل متهم اختص بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه ، ففي هذه الصورة تكون مظنة حرج المحامي في المدافعة عن مصلحتين متعارضتين منتقبة في الواقع . ومادام كل منهم قد أخذ حقه في الدفاع وأتيح له أن يتناول بكامل الحرية تفنيد ما أسنده زميله إليه فقد انهار كل أساس يقوم عليه القول بحصول إخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ من ٥٠٠ ) .

## المادة ( ٣٧٦ )

للمحامي المنتدب من قبل قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس محكمة الجنايات أن يطلب تقدير اتعاب له على الخزانة العامة إذا كان المتهم فقيراً . وتقدر المحكمة هذه الاتعاب في حكمها في الدعوى .

ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه .

ويجوز للخزانة العامة متى زالت حالة فقر المتهم . أن تستصدر عليه من الأمر بالتقدير أمراً بإداء الاتعاب المذكورة .

● معلة بالقوانين ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٢ لسنة ١٩٦٥ ، ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

● الفقرة الثالثة مضافة بالقانون ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ .

● النص الأصلي للفقرة الأولى في القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمحامي المعين من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير اتعاب له على الخزانة العامة إذا كان المتهم فقيراً . وتقدر المحكمة هذه الاتعاب في حكمها في الدعوى .

● **الفقرة الأولى في تعديل سنة ١٩٦٢ :**

للمحامي المنتدب من قبل قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة أو رئيس محكمة الجنايات أو المستشار الفردي أن يطلب تقدير اتعاب له على الخزانة العامة إذا كان المتهم فقيراً ، وتقدر المحكمة هذه الاتعاب في حكمها في الدعوى .

**( المادة ٣٧٧ )**

**المحامون المقبولون للمرافعة أمام محكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .**

● **المبادئ القضائية :**

★ **ثبوت أن المحامي الذي يتولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلاً عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام ينتج عنه بطلان إجراءات المحاكمة ، وإخلال بحق الدفاع .**

( نقض ١٩٧٢/٥/٢٢ مع ص ٢٢ من ٧٩٢ ) .

★ **حضور محام تحت التمرين كمدافع عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يترتب عليه بطلان إجراءات المحاكمة ( المادة ، ٣٧٧ إجراءات ) .**

( نقض ١٩٧٥/١٢/٢٢ مع ص ٢٦ من ٨٦٥ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١٢/٢٥ مع ص ٣٦ من ١١٦٩ ) .

★ **ويعتبر على محكمة الجنايات ألا تقبل حضور محام تحت التمرين أمامها ولو في استكمال ما أرادت استيفاءه عن تحقيق نقطة فرعية كاستدعاء طبيب للاطلاع على تقرير الطبيب الشرعي ومناقشته فيه ، فإن هذا التحقيق جزء من إجراءات الدعوى والمأمور به قانوناً وجوب حضور محام لمساعدة المتهم بجناية ، وأن يكون هذا المحامي من درجة المقبولين للمرافعة باسمهم أمام المحاكم الابتدائية على الأقل فقبول المحكمة محامياً تحت التمرين فيه إخلال بحق الدفاع مبطل للإجراءات لا يصححه أن تأخذ المحكمة فيه بسماع المتهم لهذا المحامي بالحضور عن وكيله الذي ترافع عنه في الدعوى .**

( نقض ١٩٦٩/٤/١١ المحللة ص ٩ من ٩٤٦ ) .

★ **إن المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ و ٢٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، قد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يرق بسداد الاشتراك في الميعاد، للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يربط على اجترائه على مزولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم ببطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلًا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعداً من الجدول يكون في غير محله مادام مقبولاً للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنايات .**

( نقض ١٩٥٧/٦/٢٥ مع ص ٨ من ٧٠٠ ) .

★ **تحقق الضمان المقرر للمتهم بجناية بحضور محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه . وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الثابت بحضوره معه . لا تأثير له على سلامة الحكم .**

( نقض ١٩٧٥/١٠/٥ مع ص ٢١ من ٣٩ ) .

★ لئن كان من المقرر أن المتهم حرى اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك أصيل مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع عنه ، إلا أنه وقد أجلت المحكمة نظر الدعوى ليوكل الطاعن محامياً للدفاع عنه . وجاء في الجلسة التالية وطلب التأجيل لحضور محاميه الأجنبي الجنسية الذي ما كان من حقه أن يعمل للدفاع عنه لعدم قيده بجدول المحامين المشتغلين بجمهورية مصر العربية ، وهى حقيقة واقعة لا يمارى فيها الطاعن ، فلا ضير على المحكمة إذا هى التفتت عن طلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى ومضت في نظرها مكثفة بإداء المحامى المختدب للدفاع عنه لمهمته بالترافع في الدعوى ، بما يكون معه الطاعن قد استوفى حقه في الدفاع أمام المحكمة ، وبما لا يتوافره الإخلال بحق الدفاع المبطّل لإجراءات المحاكمة ، وبحسب الحكم ما أثبت بحضور الجلسة دون أن يكون في حاجة إلى بيان العلة في عدم إجابة الطاعن مطلبه ويكون النعى على الحكم في هذا المقام في غير محله .  
(نقض ١٩٧٣/٢/٥٠ من ٢٤ من ١٣٠ ) .

★ مرافعة المحامى الذى تحت التمرين أمام محكمة الجنابات وإن كانت ممنوعة قانوناً ، إلا أن حصولها من مدعى مدنى لا يصلح أن يكون متكالطعن المتهم في الحكم الذى أصدرته المحكمة التى قبلت هذه المرافعة لعدم مساسها بحقوق المتهم في الدفاع .  
(نقض ١٩٦٩/٢/٢٨ من مجموعة القواعد القانونية جـ ١ من ٢٢٠ ) .

### المادة ( ٢٧٨ )

على رئيس محكمة الاستئناف عند وصول ملف القضية إليه أن يحدد الدور الذى يجب أن تنظر فيه القضية . وعليه أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار الانعقاد ويرسل صور ملفات القضايا إلى المستشارين المعيّنين للدور الذى أحييت إليه . ويأمر بإعلان المتهم والشهود بالدور وباليوم الذى يحدد لنظر القضية .

وإذا دعت اسباب جديده لتأجيل نظر القضية فيجب أن يكون التأجيل ليوم معين سواء في ذات الدور أو في دور مقبل .

● معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ولقاع ١٩٦٢/٦/١١ .

● نص المادة قبل التعديل :

على رئيس محكمة الجنابات عند وصول ملف القضية إليه أن يحدد الدور الذى يجب أن تنظر فيه القضية . وعليه أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار الانعقاد . ويرسل صور ملفات القضايا إلى المستشارين المعيّنين للدور الذى أحييت إليه . ويأمر بإعلان المتهم والشهود بالدور وباليوم الذى يحدد لنظر القضية .

● المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ..

عللت الماد ٢٧٨ بحيث يكون تحديد الدور الذى تنظر فيه القضية أمام محكمة الجنابات من حق رئيس محكمة الاستئناف وحده لأنه أدرى بحالة العمل في المحكمة وإقدر من سواء على حسن توزيع القضايا على دوائر المحكمة المختلفة وأدوارها المتعددة . وحتى يتحدد بذلك ميزان التوزيع بالنسبة للقضايا نوعاً وكماً . وقد أضيفت فقرة جديدة إلى هذه المادة توجب أن يكون التأجيل ليوم معين سواء في ذلك الدور أو في دور مقبل .

## المادة ( ٣٧٩ )

لكل من النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق إعلانهم بأسمائهم .

### ● التعليق :

المقصود هم الشهود غير المدرجة أسماؤهم في قائمة الشهود المرفقة بتقرير الاتهام طبقاً للمادة ٢١٤/٢ معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . وقد ألغى ذلك القانون نظام مستشار الإحالة والمواد ١٧٠ - ١٩٢ التي كانت تحدد أوضاع ذلك النظام ، وكان من بينها المادة ١٨٧ التي كانت تنص على أن يعلن كل من الخصوم الآخر قبل الجلسة بأسماء الشهود الذين يعلنهم من قبله ولم تدرج أسماؤهم في القائمة المذكورة . وكان نص المادة الحالية ينصرف إلى ما تنص عليه المادة ١٨٧ فضلاً عن قائمة الشهود المرفقة بتقرير الاتهام .

### ● المبادئ القضائية :

★ لم توجب المادة ٣٧٩ إجراءات جنائية جزاء على عدم إعلان المتهم بقائمة شهود الإثبات ، وإنما أجازت فقط لصاحب الشأن الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في قائمة الشهود ، والحق في الدفع ببطالان الإجراءات يفرض وقوعه يكون قد سقط لحصول الإجراء بحضوره دون اعتراض منه طبقاً للمادة ٣٢٣ إجراءات جنائية .

( نقض ١٩٦٦/١٢/٢٦ مع ١٧ من ١٩٨٨ ) .

★ مخالفة الإجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ إجراءات جنائية ( قبل إلغاءها ) لا يترتب عليها إلا الأثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم الذي لم يعلن بأسماء الشهود في الميعاد المحدد أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق إعلانهم بأسمائهم .

( نقض ١٩٥٦/١١/٢٠ مع ٧ من ١٩٦٧ ) .

★ من المقرر أنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات ، أو يقيم المتهم بإعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن يتفحص لتحقيق الواقعة وتقضيها على الوجه الصحيح ، غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبته في قائمة شهود الإثبات ، أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة ، أو يمكن أن يكونوا عاينوها ، وإلا انتفت الجدية في المحاكمة وانقلب باب الدفاع إلى وجه طارقيه ، وهو ما تأباه العدالة في هذا الخصوص ، فلم يجبه أو يرد عليه ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٠/٣/٢ مع ٢١ من ١٩٤١ ) .

( نقض ١٩٧٤/٢/١٨ مع ٢٥ من ١٤٨ ) .

## المادة ( ٣٨٠ )

لمحكمة الجنائيات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ، ولها أن تأمر بحبسه احتياطياً ، وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطياً .

### ● التعليق :

تنص المادة ١٥١ أ ج . على أن يكون الإفراج عن المتهم إذا كان محبوساً احتياطياً ، أو حبسه إن كان مفرجاً عنه من اختصاص الجهة المحال إليها لمحاكمته ، ويتقيد ذلك بالشروط العامة للحبس الاحتياطي ، والإفراج ، وإعادة العيس إذا قويت الأدلة أو أخل المفرج عنه بالشروط المفروضة عليها أو وجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء - طبقاً لما تنص عليه المادة ١٥٠ .

أما المادة الحالية فتطلق حق محكمة الجنائيات في الأمر بالقبض وفي الأمر بالحبس دون تقييد بشروط معينة أو الاستناد إلى ظروف معينة تكون قد جدد بعد الإفراج . وأكثر ما تطبق في شأنه هذه السلطة - حالة القبض على محكوم عليه غيابياً من محكمة الجنائيات عندما يittal الحكم السابق صدوره ضده ويعرض على المحكمة لإعادة نظر الدعوى طبقاً للمادة ٣٩٥ فإذا كان المحكوم عليه محالاً إلى المحكمة من قبل النيابة العامة مفرجاً عنه ، فإن لها أن تأمر بحبسه إلى حين استكمال الترتيبات لمحاكمته ، على أن ما يجب إيضاحه في هذا الصدد أن مثل هذا الأمر إنما يصدر من هيئة محكمة الجنائيات منعقدة لنظر الدعوى مادام عرض المتهم عليها خلال دور الانعقاد ولهذا يتعين أن يكون تشكيلها كاملاً ومع المتهم محاميه ، لأن محكمة الجنائيات لا تتعقد ولا تصدر أوامر أو قرارات إلا كمحكمة كاملة التشكيل وليس لها انعقاد كغرفة مشورة . أما في غير أدوار الانعقاد فيكون الاختصاص لمحكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة طبقاً للمادة ١٥١/٢ في حدود الشروط الخاصة بها ، المشار إليها أعلاه وذلك بناء على طلب فوري من النيابة العامة لحين تحديد دور لنظر القضية طبقاً للمادة ٣٧٨ بعد . إرسال الملف من النيابة العامة إلى رئيس محكمة الاستئناف ( وانظر التعليق على المادة ٣٩٥ ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٢٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمحكمة الجنائيات في جميع الأحوال أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة أن تستعمل المحكمة حقها بحبس المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

( نقض ١٩٩٩/٤/٩ مع ٢٩ ص ٣٨١ ) .

★ إذا كانت المحكمة قد استجابت لطلب محامى الطاعن في الجلسة الأولى وأجلت نظر الدعوى

لرضه ، وكانت قد استعملت الحق الذي خولت لها المادة ٢٨٠ إجراءات جنائية وأمرت بحبس الطاعن احتياطياً فإن ذلك منها لا إخلال فيه بحق الدفاع .

(نقض ١٩٥٤/١/١٢ مع ٥ ص ٢٥٠) .

★ لا يتال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين احتياطياً على ذمة الدعوى فإن ذلك منها كان استعمالاً لاحقاً المقرر بالمادة ٢٨٠ إجراءات جنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب التأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود ، أما وهو لم يفعل بتعلة غير مقبولة هو أنه أكره على التنازل عن سماعهم فإن نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٨/٢/٦ مع ٢٩ ص ١٣٦) .

★ لوجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدار الأمر بالقبض عليه وحبسه مادام أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(نقض ١٩٧٣/١٠/٢٢ مع ٢٤ ص ٨٨٦) .

(ونقض ١٩٨٤/٣/١٨ مع ٣٥ ص ٣٠٤) .

## المادة ( ٣٨١ )

تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجنح والمخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ، ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية ويجب إرسال أوراق القضية إليه فإذا لم يصل رايه إلى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه ، حكمت المحكمة في الدعوى .

وفي حالة خلو وظيفة المفتي أو غيابه أو قيلام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه .

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات إلا بطريق النقض أو إعادة النظر .

● معدلة بالقانون ٦٢٧ سنة ١٩٥٥ - وقائع ١٩٥٥/١٢/٢٥ ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجنح والمخالفات ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ويجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالإعدام أن تأخذ رأي مفتي الجهة الموجود في دائرتها المحكمة ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، وإذا لم يبد رايه في ميعاد الثلاثة أيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة في الدعوى .

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات إلا بطريق النقض أو إعادة النظر .

● نص المادة في القانون ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ :

تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجنح والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك .



ويجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالإعدام أن تأخذ رأى مفتى الديار المصرية . ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، وإذا لم يصل رايه خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى .

وفي حالة خلو وتلغية المفتى أو غيابيه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل - بقرار منه - من يقوم مقامه .

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنائيات إلا بطريق النقض أو إعادة النظر .

#### ● المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجب على محكمة الجنائيات قبل أن تصدر حكماً بالإعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة . ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، وإذا لم يبد رايه في ميعاد الثلاثة أيام التالية لإرسال الأوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى .

ولما كانت المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، قد نصت على أنه فيما عدا محكمة القاهرة يؤدى نائب المحكمة الشرعية أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها ، وكان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد قضى بإلغاء المحاكم الشرعية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ فمن أجل ذلك رؤى ابتداء من هذا التاريخ جعل الافتاء في قضايا الإعدام جميعاً لمفتى الديار المصرية ، فإن شغرت وتلغيته أو قام لديه مانع ، أصدر وزير العدل قراراً يندب من يقوم مقامه .

ولما كان هذا التعديل يقتضى الإفساح للمفتى من أجل الافتاء فمن ثم رؤى مد هذا الأجل إلى عشرة أيام .

#### ● المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

نظراً لجسامة الجزاء في عقوبة الإعدام رؤى النص على وجوب الإجماع في حالة الحكم بها ( م ٣٨١ ) .

#### ● التعليق :

كان النص على الإجماع بشأن عقوبة الإعدام في تعديل سنة ١٩٦٢ تجاوباً مع الاتجاه الذى ساد عالمياً في تلك الفترة نحو إلغاء عقوبة الإعدام ، فكان في هذا التعديل توضيح للاحتمالات الحكم بالإعدام .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن المادة ٢٧٨ إجراءات جنائية والتي أحالت عليها المادة ٢٨١ من هذا القانون في باب الإجراءات أمام محاكم الجنائيات وإن كانت قد نصت على أن يتأدى الشهود بأسمائهم وبعد الاجابة منهم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ، فإنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة بطلاناً .  
( نقض ١٩٥٥/١١/١٤ مج ٦ ص ١٣١٧ ) .

★ إنه وإن كان من الواجب على المتهم الحال إلى محكمة الجنائيات أن يعلن شهود النفي قبل جلسة المرافعة ، وليس على المحكمة أن ترد على طلب التأجيل لإعلان شهود النفي ، فإنه متى كان طلب المتهم شهوداً غير من حضروا مقروناً ببيان العذر في عدم إعلانهم يكون من المتعين على المحكمة أن تقول كلمتهما في صدد العذر الذى لو كان صحيحاً لأوجب عليها التأجيل ، فإذا لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً متعیناً نقضه .

( نقض ١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ص ١٠٨ ) .

★ يجوز للمحاكم - ومحكمة الجنايات من بينها - أن تسمع إنشاء نظر الدعوى ، وفي سبيل استكمال اقتناعها والسعى وراء الوصول إلى الحقيقة شهودا ممن لم ترد أسماؤهم في القائمة أولم يعلنهم الخصم أو بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير إعلان وأن تستدعي أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .

( نقض ١٩٦٧/٦٥/٨ مج ١٨ ص ٦٠٥ ) .

★ لمحكمة الجنايات بمقتضى المادتين ٢٨٦ ، ٢٧١ إجراءات جنائية أن تكفى باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع شهود .

( نقض ١٩٦٥/٥/٢٤ مج ١٦ ص ٥٠٥ ) .

★ لم يأخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنايات من محكمة الجنايات .

( نقض ١٩٦٩/١/٦ مج ٢٠ ص ٧ ) .

★ الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات فى مواد الجنب المقدمة إليها لارتباطها بجناية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب فى مواد الجنب والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ إجراءات . فلا يقبل الطعن بالنقض فى الحكم الغيابى مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا : المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ ، حيث لا يجوز الطعن بالنقض إلا فى الأحكام النهائية : المادة ٣٠ من القانون المذكور .

( نقض ١٩٧٣/١٢/٢٤ مج ٢٤ ص ١٢٦٨ ) .

### الحكم بالإعدام :

★ الشارع إذ استوجب انعقاد الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام إنما دل على اتجاه مراده إلى أن يكون الإجماع معاصرا لصدور الحكم وليس تأليا له لأن ذلك هو مما تتحقق به حكمة تشريعية ، ومن ثم فإن النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالإعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة . وإذا كانت العبرة فيما نقض به الأحكام هى بما ينطق به القاضى بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فإنه لا يكفى أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع مادام لم يثبت بورقة الحكم أن تلك الأسباب قد تليت علنا بجلسة النطق به مع المنطوق ، وإذا كان الثابت أن منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلوا مما يفيد صدوره بالإجماع بالنسبة إلى التهم المحكوم عليه بالإعدام ، كما خلا من ذلك رول الجلسة الموقع عليه من هيئة المحكمة وكذلك محضرها فإن الحكم يكون متعين النقض .

( نقض ١٩٦٨/٣/٢٥ مج ١٩ ص ٣٦٨ ) .

★ إن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذى استحدثه الشارع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد فى الفصل الثانى من الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المفتى وهو الإجراء الذى كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لإصدار الحكم بالإعدام فأصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الإجراءات سالفى الذكر بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل

الحكم ، فالإجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته .. ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب القانون عليها بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ولا ينشئ لها عقوباتاً أضراراً وظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن عقوبة القتل العمد مع سبق الإصرار هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مادامت المحكمة لم تجمع رايها على توقيع عقوبة الإعدام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . (نقض ١٩٦٩/١/٦ مع ٢٠ ص ١٢) .

★ إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأي المفتي في عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضي على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزم بالأخذ بمقتضى الفتوى فليس المقصود من الاستفتاء تعرف رأي المفتي في تكيف الفعل المسند إلى الجاني وإعطائه الوصف القانوني . (نقض ١٩٦٩/١/٩ للحلقة ١٩ ص ١٠٧٦) .

★ إن كل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأي المفتي قبل إصدار الحكم بالإعدام ، ولكنها غير مقيدة بهذا الرأي إذ أجاز لها القانون أن تحكم دونه إذ ما فات الميعاد من غير أن يبيده . فمتى اتخذت المحكمة هذا الإجراء كان حكمها سليماً لا ملعن عليه . وذلك النص لا يجعل لأحكام الإعدام طريقاً خاصاً في الإثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام . (نقض ١٩٥١/٥/٦١ مع ٢ ص ١٢٢٠) .

★ لا يوجب في القانون عند الحكم بالإعدام .. بعد أخذ رأي المفتي أن تبين المحكمة هذا الرأي في حكمها ، وكل ما أوجبه المادة ٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها هو أن تأخذ رأيها قبل إصدار الحكم بالإعدام . (نقض ١٩٦٠/٣/١٥ مع ١١ ص ٢٤٢) .

## المادة ( ٢٨٢ )

إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .  
أما إذا لم ترد ذلك إلا بعد التحقيق ، تحكم فيها .

### ● المبادئ القضائية :

★ المادة ٢٨٢ إجراءات جنائية صريحة في أنه إذا لم ترمحمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة جنحة إلا بعد التحقيق فإنه يتعين عليها أن تحكم فيها . (نقض ١٩٧٦/٢/٢٧ مع ٢٧ ص ١٤٥) .  
(نقض ١٩٨٥/٣/٢٨ مع ٣٦ ص ٤٧٩) .

★ لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أحييت أصلاً إلى محكمة الجنايات بوصفها جنائية قتل عمد ولم تر هي أن الواقعة جنحة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن ، فإنه كان متعيناً عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية . أما الحكم بعدم الاختصاص والإحالة استناداً إلى تلك المادة ، فلا مجال له - وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى من تلك المادة - إلا إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

( نقض ١٩٧٧/١١/٦ مع س ٢٨ ص ٩٠٢ ) .

( ونقض ١٩٧٦/٢/١ مع س ٢٧ ص ١٤٥ ) .

★ متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهمين بتهمة إحداث إصابات بالمجنى عليه تخلفت عنها عاهة مستديمة وأحييت إلى محكمة الجنايات بهذا الوصف فأخذت المحكمة في نظرها ، وتبين لها بعد التحقيق الذي أجرته أن الواقعة جنحة فعليها أن تحكم فيها باعتبارها جنحة ، أما الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية فمحلّه إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

( نقض ١٩٥٥/٦/٢٠ مع س ٦ ص ١١٤٤ ) .

### المادة ( ٢٨٣ )

لمحكمة الجنايات إذا أحييت إليها جنحة مرتبطة بجنحية ، ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط ، أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

#### ● التعليق :

يشترط لفصل الجنحة عن الجنحية - كما يشترط في الحكم بعدم الاختصاص طبقاً للمادة السابقة - أن تتبين المحكمة عدم الارتباط قبل التحقيق الذي يجري بالجلسة فإذا لم يتبين لها ذلك إلا بعد التحقيق تحكم في التهمتين دون أن تملك فصل الجنحة عن الجنحية .

وسلطة فصل الجنحة لعدم ارتباطها بالجنحية يستوى في شأنها أن يكون المتم بالجنحة غير المتهم بالجنحية أو أن يكون هو نفسه أو مع غيره .

واستخدام المحكمة لهذه السلطة جوازى كما تفصح عنه صياغة النص ، فلا يكون ثم محل للنمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون ( قارن نقض ١٩٨٢/٤/١٤ - أدناه ) .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن ارتباط الجنحة بالجنحية المحالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير

المحكمة ، فإذا كانت المحكمة قد فصلت الجنة المسندة إلى الطاعن عن الجناية فإنه لا يضار بذلك في دفاعه مادام أن له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجنة . كما يكون من حقه الاتوقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنة إذا تبين لها من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .  
( نقض ١٩٥٣/١٠/١٢ مج ٥ ص ٦ ق ) .

★ لما كان ارتباط الجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا إلى حكم المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي أجازت لتلك المحكمة إذا أحيلت إليها جنة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ، هذا فضلا عن أن القاعدة التي أتت بها المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون ، فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .  
( نقض ١٩٨٢/٤/٢٤ مج ٣ ص ٣٣ ق ٤٨٥ ) .

★ لا مانع في القانون من سماع المتهمين في الجنة - بعد فصلها عن الجناية عملاً بالمادة ٣٨٢ إجراءات جنائية - كشهود في الجناية وتحليفهم اليمين ماداموا ليسوا مقدمين للمحاكمة في ذات الدعوى .  
( نقض ١٩٥٤/٥/٢٤ مج ٥ ص ١٩٩ ) .

★ محكمة الجنايات غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها أمرها بفصل الجنة عن الجناية .  
( نقض ١٩٥٤/٣/١ مج ٥ ص ٣٨٥ ) .

★ إن القاعدة التي أتت بها المادة ٢٨٢ إجراءات جنائية إنما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ، ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون . وإذا كان المتهم لم يعترض على فصل الجنة عن الجناية بعد سماعه أقوال الشهود فإنه لا يكون له أن يدفع ببطلان الإجراءات أمام محكمة النقض .  
( نقض ١٩٦١/١١/١٢ مج ٥ ص ٨٨٤ ) .

## الفصل الثالث

### في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات

#### في حق المتهمين الغائبين

##### ● مقدمة :

تكمل نصوص هذا الفصل الاتجاه الذي أشرنا إليه في مقدمة الفصل السابق ، والذي ينحو إلى حسم الدعاوى أمام محكمة الجنايات في أقصر وقت ، لتتسم إجراءاتها بسرعة وفعالية خاصة - فإذا ما تمت إجراءات رفع الدعوى وإعلانها في المدد القانونية فإن غياب المتهم لا يمنع في إطار ذلك الاتجاه - من أن يكون الحكم الذي يصدر في غيبته حكماً مكتمل القوة ، ينفذ منه ما يمكن تنفيذه في غيبته من العقوبات المحكوم بها - كالغرامات ( م ٣٩٣ ) ، فضلاً عن التضمينات المحكوم بها في الدعوى المدنية المرتبطة ( م ٣٩٣ ) ، ولا ينقض الحق في تنفيذ العقوبة المقضى بها إلا بالمدد المقررة لسقوط العقوبة كما لو أنه حكم نهائي ( م ٣٩٤ ) - ذلك في حين أن الحكم الغيابي الصادر في جنة إنما يعتبر إجراء من إجراءات نظر الدعوى تبقى معه الدعوى ذاتها قابلة للانقضاء بمضي المدة المسقطة للدعوى وهي أقل من المدد المقررة لسقوط العقوبة - وذلك ما لم يتم الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف . أما التنفيذ على شخص المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية أو إعدام ، فإنه إذ لا يمكن إلا بحضوره ، ولا يسوغ لذلك إلا بمقتضى حكم حضوري فقد جعلت نصوص الفصل ( م ٣٩٥ ) ضبط المحكوم عليه غيابياً أو حضوره - مؤدياً لإعادة إجراءات المحاكمة ، مع سقوط الحكم الغيابي ( أو بطلانه ) بمقتضى حضور المتهم أو ضبطه ، ويكون ذلك خلال المدة المسقطة للعقوبة كذلك وليس خلال مدة سقوط الدعوى ( م ٣٩٥ ) فإذا ما بطل الحكم الغيابي تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها إلى حين صدور الحكم الحضوري في الدعوى .

أما الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في غيبة المتهم في مواد الجنة فإنها تأخذ الأوضاع العادية للأحكام الماثلة الصادرة من محكمة الجنح وتخضع لطرق الطعن المقررة لها ، وتعتبر إجراء يسقط بالمدة المسقطة للدعوى الجنائية ، ( م ٣٩٧ ) .

## المادة ( ٣٨٤ )

إذا صدر أمر بإحالة متهم بجنائية إلى محكمة الجنائيات ، ولم يحضر يوم الجلسة بعد إعلانه قانوناً بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور ، يكون للمحكمة أن تحكم في غيبته ويجوز لها أن تؤجل الدعوى وتأمّر بإعادة تكليفه بالحضور .

● معدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ - في ١٢/١١/١٩٥٣ .

● نص المادة قبل التعديل .

إذا صدر أمر بإحالة متهم بجنائية إلى محكمة الجنائيات ولم يحضر يوم الجلسة ، تؤجل المحكمة الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور .  
ويجوز أن تصدر أمراً بالقبض عليه إذا كان مفرجاً عنه .

● المذكرة الإيضاحية للقانون ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ .

نص المادة ٣٨٤ ( قبل التعديل ) يقتضي حتماً أن تؤجل محكمة الجنائيات الدعوى إذا لم يحضر المتهم ولو كان قد أعلن بورقة التكليف بالحضور مخاطباً مع شخصه ، وكثيراً ما يعمد المتهم المعلن إلى التخلف كسباً للوقت وفي ذلك تعطيل للفصل في الدعوى بغير مبرر وقد رُئِيَ تلافياً لذلك وتبسيط الإجراءات تعديل نص المادة ٣٨٤ بحيث يكون للمحكمة أن تحكم في الدعوى في غيبة المتهم متى كان قد أعلن بورقة التكليف إعلاناً قانونياً .

وقد رُئِيَ أيضاً حذف الفترة الثانية من المادة ٣٨٤ التي كانت تجيز للمحكمة أن تصدر أمراً بالقبض على المتهم إن كان مفرجاً عنه اكتفاء بما ورد في هذا الشأن بنص المادة ٢٨٠ الذي يتتبع أن لمحكمة الجنائيات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطياً .

● التعليق :

لم يشترط النص المعدل للمادة لكي يحكم في غيبة المتهم إلا تمام الإعلان طبقاً للقانون ، ولم يشترط أي درجة أخرى من التأكيد كإعلانه لشخصه مثلاً أو بذلك ألقى التعديل عبء ضمان حقوق الدفاع بالكامل على مرحلة المحاكمة الحضورية التي قد تتم بعد ضبط المتهم بناء على الحكم الغيابي . غير أن ضمان تمام تلك المحاكمة لا يكون - إن حدث - إلا بإصدار المحكمة أمراً بحبسه لدى عرضه عليها بعد ضبطه ، وتحديد جلسة لنظر الدعوى ، وهو محبوس على ذمتها . وهذا التأجيل مع القبض على المتهم هو ما كان يهدف النص الأصلي إلى الوصول إليه ولكن قبل صدور حكم غيابي . وبذلك تكون محصلة التعديل الذي تم في النص هي تأجيل حسم الموقف من جانب هيئة المحكمة التي لم يحضر أمامها في أول محاكمة ، وانتظار أن تحسم الهيئة التي يعرض عليها عند ضبطه بعد إصدار الهيئة الأولى حكماً غيابياً ضده . وبهذا يتضح أن التعديل كان لا يوفر غير إنجاز شكلي . ويعوق في الواقع الغرض المقصود من إنشاء محكمة للجنائيات ذات نظام خاص لنظر هذه الجرائم ذات الأهمية . والنص الأصلي كان أقرب إلى تحقيق هذا الغرض .

## ● المبادئ القضائية :

★ مفاد نص المادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية - في مفهومه المخالف - أنه لا يجوز لمحكمة الجنائيات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانونيا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه ، وإلا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .

(نقض ١٩٦٧/٦/٢٦ مع ١٨ ص ٨٦٦ ) .

★ مفاد نص المادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنائيات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه . فإذا كان الثابت أن المتهم قد بحث عنه رجال الإدارة فلم يستدلوا عليه ولا على محل إقامته ، فإن إعلانه وهو هارب في مواجهة النيابة يكون صحيحا ، فضلا عن أنه قد أعلن إعلانا قانونيا للإدارة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم تكون محاكمة الطاعن غيبيا قد تمت بعد إعلانه إعلانا قانونيا .

(نقض ١٩٧٢/٤/٢٢ مع ٢٤ ص ٥٣٨ ) .

★ لم يأخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات ومن المقرر في قضاء محكمة النقض ، إن العبرة في وصف الأحكام هى حقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للخصم إلا إذا حضر وتهيأت له الفرصة لإدعاء دفاعه كاملا . كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بالجلسة التي أعيدت الدعوى فيها للمرافعة إذ تقضى المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه لا يجوز لأحد أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أوصهاره ويبدى عزره في عدم الحضور ، فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تعين ميعادا لحضور المتهم أمامها .

(نقض ١٩٦٩/١/٦ مع ٢٠ ص ٧ ) .

## ( المادة ٣٨٥ )

### ( ملغاة )

● ألغيت بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٢ - ق ١٩٥٢/١١/١٢ .

● انظر المذكرة الإيضاحية للقانون تحت المادة السابقة .

● نص المادة الملغاة :

يجب أنه تتشاور قبل الجلسة المؤجلة إليها الدعوى بثمانية أيام صورة من أمر الاحالة ومن ورقة التكليف بالحضور بالجريدة الرسمية ، وأن تعلق صورة منها على باب قاعة الجلسة وصورة أخرى على مسكن المتهم إذا كان مطوما وصورة ثالثة على باب مفرجة الإدارة التي بها مسكنه .

## ( المادة ٣٨٦ )

يُزَلَّ في الجلسة أمر الإحالة ثم الأوراق المثبتة لإعلان المتهم وتبدى النيابة العلمية والمدعى بالحقوق المدنية إن وجد اقوالهما وطلبتهما ، وتسمع المحكمة الشهود إذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل في الدعوى .



- معدلة بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٣ - في ١٢/١١/١٩٥٣ .
- رفعت من النص الأصل عند تعديله عبارة « حصول النشر والتعليق » . بعد أن أُلغِيَ ذلك الإجراء الذي كان منصوباً عليه في المادة السابقة الملغاة ( انظر المذكرة الإيضاحية للقانون ٥٢٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٨٤ ) .

### المادة ( ٣٨٧ )

إذا كان المتهم مقيماً خارج مصر ، يعلن إليه أمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور بمحل إقامته إن كان معلوماً ، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بشهر على الأقل غير مواعيد المسافة . فإذا لم يحضر بعد إعلانه يجوز الحكم في غيبته .

#### ● التعليق :

وإذا لم يكن معلوماً محل إقامته بالخارج يعلن للجهة الإدارية ، طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ وفقاً للإحالة الواردة بالمادة ٢٨١ .

### المادة ( ٣٨٨ )

لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقربائه أو أصدقائه ويبدى عذره في عدم الحضور . فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول ، تعين ميعاداً لحضور المتهم أمامها .

### المادة ( ٣٨٩ )

#### ( ملغاة )

- ألغيت بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٣ - في ١٢/١١/١٩٥٣ .
- انظر المذكرة الإيضاحية للقانون تحت المادة ٣٨٤ .

#### ● نص المادة الملغاة :

تعلق صورة الحكم الصادر على المتهم الغائب بالمعقوبة في الأماكن المبيّنة بالمادة ٣٨٥ ، وتنتشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة .

### المادة ( ٣٩٠ )

كل حكم يصدر بالإدانة في غيبة المتهم يستلزم حتماً حرمانه من أن يتصرف في أمواله أو أن يديرها أو أن يرفع أي دعوى باسمه . وكل تصرف أو التزام يتعهد به المحكوم عليه يكون باطلاً من نفسه .

وتعين المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها اموال المحكوم عليه حارسا لإدارتها بناء على طلب النيابة العامة او كل ذى مصلحة في ذلك وللمحكمة ان تلزم الحارس الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون تابعا لها في جميع ما يتعلق بالحراسة وتقديم الحسب .

### ● التعليق :

ينشئ نص المادة نوعا من الموت المدنى للمحكوم عليه غيابيا - وهو يجاوز في اثره ما يترتب على الحكم بعقوبة جنائية طبقا للمادة ٢٥ ( رابعا ) عقوبات حيث يمتنع عليه التصرف في امواله إطلاقا ، وهو وضع تهديدى مؤقت ينتهى بصدر حكم حضورى أو موت المتهم - طبقا للمادة التالية .

والمقصود بحكم الادانة الصادر في غيبة المتهم - هو الحكم الصادر ( بأية عقوبة ) في الجنائية - لا في الجنحة ، حيث يخضع الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم في جنحة لأوضاع الاحكام الصادرة من محاكم الجنح ( م ٣٩٧ ) .

### المادة ( ٣٩١ )

تنتهى الحراسة بصدر حكم حضورى في الدعوى او بموت المتهم حقيقة او حكما وفقا لقانون الاحوال الشخصية ، وبعد انتهاء الحراسة يقدم الحارس حسبا عن إدارته .

● انظر التعليق على المادة السابقة .

### المادة ( ٣٩٢ )

ينفذ من الحكم الغيابى كل العقوبات التى يمكن تنفيذها .

● انظر مقدمة الفصل :

● من التعليمات العامة للنيابات :

م ١٤٤٤ - تنص المادة ٣٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية بأن ينفذ من الحكم الغيابى الصادر في جنائية كل العقوبات التى يمكن تنفيذها كالفراغة والمصادرة والإغلاق وسلب الولاية والحرمان من الحقوق والمزايا ، ونحوها سواء وصفت بأنها عقوبات أصلية أو تبعية أو تكميلية .

أما العقوبات المقيدة للحرية وعقوبة الإعدام فلا تنفذ على المحكوم عليه غيابيا أبدا .

فإذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة وأعيد نظر الدعوى أمام

المحكمة وقضى ببراءته أو يحكم لا يستتبع هذه العقوبات كلها أو بعضها فيجب على النيابة إعادة الحال إلى ما كانت عليه بقدر الإمكان .

### المادة ( ٣٩٣ )

يجوز تنفيذ الحكم بالتضمنينات من وقت صدوره .

ويجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يقدم كفالة ، ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك أو تقرر المحكمة الابتدائية إعفائه منها .

وتنتهى الكفالة بمضى خمس سنوات من وقت صدور الحكم .

#### ● التعليق :

انظر مقدمة الفصل .

وتنتهى الكفالة بمضى خمس سنوات ، وإن كان الحق في استرداد ما نفذ به من الحكم بالتعويض يبقى طبقا للمادة ٢٩٥/٢ . كما لا يكون ثم محل لتقديم الكفالة إذا بدأت إجراءات التنفيذ بعد مضى خمس سنوات على صدور الحكم .

### المادة ( ٣٩٤ )

لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات في جنائية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها .

#### ● من تقرير لجنة الشيوخ .

المبدأ العام هو أن الدعوى مادامت لم تنته بحكم نهائى يمكن أن تستلغ بمضى المدة والحكم الغيابى ليس نهائيا ولا ينهى الدعوى بل هو من ضمن إجراءاتها القاطعة للمدة ولذلك فهو يسقط معها بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى ، ولكن المادة ٢٨٤ من أصل المشروع التى أصبحت مادة ٢٩٨ ( ٢٩٥ من القانون ) فى باب محاكم الجنائيات نصت على أنه إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة فيبطل الحكم السابق صدوره ، ومعنى ذلك أن الذى يسقط فى هذه الحالة هو العقوبة وليس الدعوى وإن المادة ٢٨٤ ( ٢٩٥ الحالية ) نصا هى تطبيق لهذا المبدأ الذى يخالف القاعدة العامة والذى لم يذكر بنص صريح فترات اللجنة ضرورة النص صراحة على هذا المبدأ أولا وجعله قاصرا على الجنائيات وأضافت لذلك المادة ٢٨٧ من مشروع اللجنة ( المادة ٢٩٤ الحالية ) التى تعتبر المادة ٢٨٤ ( ٢٩٥ الحالية ) من مشروع الحكم نتيجة طبيعية لها .

#### ● التعليق :

انظر مقدمة الفصل .

وتبدأ مدة سقوط العقوبة منذ صدور الحكم ذاته طبقا للمادة ٥٢٩ .

## ● المبادئ القضائية :

★ واضح من نصيب المواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ من قانون الإجراءات أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فإن الحكم الذى يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهى عشرون سنة ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقررة بها هى عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة . وإذن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المظنون ضدها لارتكابها جنائية اشتراك في تزوير ورقتين رسميتين وقضت محكمة الجنايات غيابيا بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٤٠ بمعاقيتها بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ، ولما قبض عليها أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بانقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمضى المدة . متى كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

( تنقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مع ٢٤ من ٥٣٨ ) .

( وتنقض ١٩٥٣/٧/٩ مع ٤ من ١١٦٠ ) .

## المادة ( ٣٩٥ )

إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ ، تآمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها .

وإذا تولى من حكم عليه في غيبته يعاد الحكم في التضمينات في مواجهة الورثة .

## ● التعليق :

يرتبط النص بما سبقت الإشارة إليه في مقدمة الفصل من أن القانون يعتبر الحكم الصادر في جنائية في غيبة المتهم أنه أساسا حكم مكتمل القوة وليس مجرد إجراء ، ولذلك فإن ما يرتبه النص من إعادة إجراءات المحكمة لدى حضور المحكوم عليه غيابيا ، إنما هو نتيجة لبطلان يلحقه بحكم القانون وليس نتيجة لظعن أو تظلم .

ويلحق البطلان في حالة حضور المتهم أو القبض عليه - الحكم بكافة أجزائه سواء منها العقوبات التي لا تنفذ إلا على شخص المحكوم عليه - ( السالبة للحرية والإعدام ) ، أو العقوبات والأثار المالية والعينية ، أو التعويضات المحكوم بها في الدعوى المدنية - بحيث يكون للمحكمة أن تأمر لدى إعادة نظر الدعوى - وبناء على طلب المتهم - برد المبالغ المتحصلة من أمواله - كلها أو بعضها حسبما يترأى لها طبقا للفقرة الثانية من المادة .

وسقوط الحكم بالتعويضات ممكن حصوله على نحو ما تقدم طوال مدة العشرين سنة المقررة لسقوط العقوبة المحكوم بها في جناية ، ولا يصبح الحكم نهائياً في شأنها إلا مع سقوط العقوبة طبقاً للمادة السابقة . ويكون الحكم في شأن التعويضات بعد ذلك قابلاً للتنفيذ دون شرط الكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ بطبيعة الحال ، ولا يسقط الحق في تنفيذه إلا بمضي المدة الطويلة المسقطة للحقوق - ١٥ سنة بعد سقوط العقوبة ، لأنه لا يسقط مع سقوط العقوبة بمقتضى نص المادة السابقة ، ولم تكن الدعوى في شأن الحق المدني ذاتها قد سقطت بمضي المدة لعدم سقوط الدعوى الجنائية ذاتها ( م ١٩٨ مدني ) حيث كان يمكن أن يعاد نظرها في أي وقت حتى مضي عشرين سنة من صدور الحكم الغيابي ( راجع التعليق على المادة ٢٥٩ ج ) .

على أنه إذا توفي المحكوم عليه قبل مضي تلك المدة فإنه إعمالاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٩٥ يتعين إعادة النظر فيما صدر من حكم في الدعوى المدنية - في مواجهة الورثة ولو كان الحكم قد نفذ طبقاً للمادة ٢٩٢ ، وللورثة أن يسعوا إلى استرداد ما قد تنمض عنه الإجراءات المعادة من فروق لصالحهم ، وأن يواجهوا في هذا الصدد قيام الكفالة التي قدمها المدعي بالحقوق المدنية ، أو انقضاءها إذا كانت قد مضت خمس سنوات على الحكم طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٢ .

وتعتبر إعادة الإجراءات في شأن الدعوى المدنية في هذه الحالة استثناء آخر من شرط ارتباطها أمام المحكمة الجنائية بقيام دعوى جنائية أمامها . وتعامل في هذا الصدد حالة المادة ٢٠٨ مكرراً ( د ) .

هذا ولإعادة الإجراءات بحضور المتهم أو القبض عليه تطبيقات عملية متباينة تضمنتها المبادئ القضائية التالية - فضلاً عما سبق الإشارة إليه في التعليق على المادة ٢٨٠ في شأن حبس المتهم احتياطياً عند ضبطه بعد الحكم الغيابي .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن إعادة المحاكمة الجنائية طبقاً لنص المادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس معناها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وبالتالي فإن لمحاكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها في كلتا الحالتين صحيح قانوناً .  
( نقض ١٩٦٦/١١/١٤ مج ١٧ ص ١٠٩٨ ) .

★ قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات ، ذلك بأن الحكم الصادر منها في هذه الحالة يبطل حتماً إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل

سقوط الحكم بمضى المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة إعمالاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٧٧/٣/١٣ مع ٢٨ ص ٣٤٠) .

★ إن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتعويض يزيد عن المحكوم به وقت صدور الحكم الغيابي مردود بأن قاعدة عدم وجوب تسوء مركز الطاعن لا ينطبق على الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات ، ذلك بأن الحكم الصادر منها في هذه الحالة يبطل حتماً إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضى المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة .

(نقض ١٩٧٧/٣/١٣ مع ٢٨ ص ٣٤٠) .

★ من المقرر أن إعادة المحاكمة الجنائية طبقاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، ولحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها ، وإذا كان ذلك وكانت محاكمة الطاعن أمام محكمة الإعادة قد تمت صحيحة ، فإنه غير مقبول ما يتمسك به الطاعن من بطلان إعلانه في المحاكمة الغيابية ولا يقلل إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧١/٤/٢٤ مع ٢٢ ص ٣٣٩) .

★ مقتضى نص المادة ٣٩٥ إجراءات جنائية أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره ويعاد النظر في الدعوى أمام المحكمة ، هو سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة ، ومن ثم فإنه يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .

(نقض ١٩٦٤/١/٢٧ مع ١٥ ص ٨٧) .

★ سقوط الحكم الغيابي وإعادة المحاكمة لسقوط الحكم الغيابي في الجنائيات . لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات المبدأة في المحاكمة الغيابية . بقاؤها ضمن عناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستناد إليها في قضائها .

النفي على المحكمة عدم إعادة مناقشة الطبيب الشرعي الذي مثل في المحاكمة الغيابية لا محل له مادم الطاعن لم يطلب ذلك .

(نقض ١٩٧٤/١/٢١ مع ٢٥ ص ٥٤) .

(ونقض ١٩٨٢/٢/٨ مع ٣٣ ص ٣٤) .

★ لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند إعادة محاكمة الخصم الذي كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانوناً أسباب لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

(نقض ١٩٧٨/٣/١٣ مع ٢٩ ص ٧١) .

★ لما كانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية - قد نصت في فقرتها الأولى - على أنه « إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتماً الحكم السابق

صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة - - ومقتضى ذلك ، أن بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم أو بقاءه قائما - - مرمون بحضور المحكوم عليه أو تخلفه أمام المحكمة عند إعادة نظر الدعوى - - فإذا مثل أمامها وحضر محاكمة بطل الحكم الصادر في غيبته حتما بحكم القانون وتصبح إعادة محاكمته بمثابة دعوى مبتدأة يكون لمحكمة الإعادة أن تفصل فيها بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء في الحكم الغيابي ، لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات إعادة المحاكمة - - على نحو ما تقدم أن المطلاعون ضده مثل أمام المحكمة بعد القبض عليه فأمرت المحكمة بحبسه على ذمة الدعوى - - وأصدرت قرارا بوضعه تمت الملاحظة لفحص قواه العقلية في أحد المحال الحكومية المختصة لذلك .. إلخ . فحين حضوره على هذا النحو يبطل به حتما الحكم الذى صدر في غيبته من قبل إعادة محاكمته بما كان يتعين معه على المحكمة أن تفصل في الدعوى بحكم جديد . أما وقد خالفت هذا النظر ، وقضت بحكمها المطلاعون فيه ببقاء الحكم الغيابي قائما على الرغم من بطلانه فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٨٤/٤/١٠ مع ٣٥ من ٤١٢ ) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ، بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن تقضى بعدم سقوط الحكم الأول واستمراره قائما .

( نقض ١٩٧٠/١/١٢ مع ٢١ من ٧٨ ) .

( نقض ١٩٨٥/٤/٤ مع ٣٦ من ٥٤٨ ) .

★ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنايات أن تعاد المحاكمة أمام الدائرة ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة - - كشرط لصحة الإجراءات - - بل كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون في هذه الحالة هي إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة .

( نقض ١٩٦٥/٣/٢٩ مع ١٦ من ٣١٤ ) .

★ مؤدى نص المادتين ١٩١ ، ٣٩٥ إجراءات جنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، ولا تعاد القضية إلى غرفة الاتهام للنظر في إحالتها للمرة الثانية ولو كان القرار الصادر منها غيايبيا ، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الإحالة الأول حتى تقضى فيها بحكم نهائى .

( نقض ١٩٦٣/١٢/١٧ مع ١٤ من ٩٤٦ ) .

★ المناطق في اعتبار الحكم صادرا في جنائية أو جنحة ، هو بالوصف الذى رفعت به الدعوى . إقامة الدعوى أمام محكمة الجنايات بوصف الجنائية . سريان حكم المادة ٣٩٥ إجراءات على حكمها . ولو وصفتها المحكمة بأنها جنحة .

( نقض ١٩٧٤/٦/٢٤ مع ٢٥ من ٦٣٥ ) .

( ونقض ١٩٨٣/٤/١٣ مع ٣٤ من ١٠٥ ) .

★ لما كان الفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية قد نظم الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين ونصت المادة ٣٩٥ منه على أنه « إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكماً الحكم السابق صدوره » ونصت المادة ٣٩٧ من ذات القانون على أنه « إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة » وكان مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الوصف الذي ترفع به الدعوى به فإذا رفعت بوصفها جنائية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل حكماً الحكم الصادر في غيبة المتهم بالقبض عليه وإعادة نظر الدعوى في حضوره ، فإذا لم يمثل المتهم عند إعادة المحاكمة وجب اعتبار الحكم القيايى قائماً . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى التي صدر فيها الحكم القيايى على المطعون ضده قد رفعت إلى محكمة الجنايات بوصف أنها جنائية موافقة آنش بغير رضاها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الحكم القيايى الذي صدر فيها بتاريخ ١٩٧٨/٢/٥ - على أساس أن الواقعة جنحة هناك عرض - قابلاً للمعارضة وقضى باعتبار المعارضة كان لم تكن لتخلف المحكوم عليه عن حضور الجلسة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على وجهه الصحيح بما يوجب نقضه .

( نقض ١٩٨٣/٤/١٣ مع ٣٤ في ١٠٥ ) .

★ أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنيابة العامة والدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجنائية . ولما كان مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم القيايى مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع وبذلك فالطعن المقدم من النيابة العامة يعتبر ساقطاً بسقوطه .

( نقض ١٩٦٣/١٢/١٦ مع ١٤ ص ٩١٧ ) .

( ونقض ١٩٧٤/٦/٢٤ مع ٢٥ ص ٦٣٥ ) .

★ لما كان الطاعن متهماً بجنائية ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الحكم القيايى الصادر من محكمة الجنايات يبطل بحضور المحكوم عليه في غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

كما وأن الشارع في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خول حق الطعن بطريق النقض - في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم - لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى ، فإن الطعن الصادر ضد الطاعن لا يكون جائزاً .

( نقض ١٩٦٩/١/٦ مع ٢٠ ص ٧ ) .

## المادة ( ٣٩٦ )

لا يترتب على غياب متهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه .



### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت أعمال نص المادة ٢٩٦ إجراءات جنائية فمصدرت قرارها في بداية الجلسة بنظر الدعوى بالنسبة للحاضرين من المتهمين وتأجيلها بالنسبة إلى الغائب لاتخاذ الإجراءات قبله ولم يعترض المتهمون الحاضرون ولم يبينوا للمحكمة مصلحتهم في نظر الدعوى بالنسبة إليهم وإلى الغائب جميعا في وقت واحد فلا يقبل من بعد أن ينعوا على حكمها لهذا السبب .  
(نقض ١٩٥٢/٦/٥ مع ٣ من ١٤١٧ ) .

### المادة ( ٢٩٧ )

إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنائيات ، تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجench . ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

### ● التعليق :

لا يقتصر النص على الحديث عن الأحكام الغيابية الصادرة في الجench التي تفصل فيها محكمة الجنائيات ، وإنما يتكلم عن كل أحوال غياب المتهم في جنحة منظورة أمام محكمة الجنائيات ، ولذلك فإن ما أشار إليه النص من اتباع الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجench في هذه الحالة - إنما يشمل كل أحكام الغياب الواردة في المواد ٢٣٨ - ٢٤٢ من القانون - بما في ذلك أحوال الحكم المعتبر حضوريا وشروط المعارضة فيه .

### ● المبادئ القضائية :

★ الأحكام الصادرة من محاكم الجنائيات في مواد الجench إليها لارتباطها بجنابة تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجench والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ إجراءات جنائية .  
(نقض ١٩٧٢/١٢/٢٤ مع ٢٤ من ١٢٦٨ ) .

★ الحكم الصادر في جنحة من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم يقبل المعارضة عملا بنص المادة ٢٩٧ إجراءات ، والظعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا إلا إذا ثبت أنه أصبح نهائيا قبل التقرير بالظعن بالنقض .  
(نقض ١٩٦٧/٤/١٧ مع ١٨ من ٥٢٨ ) .

★ إذا حوكم متهم ( وهو ضابط بوليس ) غيابيا عن تهمتين إحداهما ارتكاب جنابة تعذيب وحبس والآخرى ارتكابه جنحة ضرب واستعمال قسوة ، وثبت الحكم الغيابي أن الجريمةين وقعتا من المتهم لغرض واحد وإنهما مرتبطتان إحداهما بالآخرى بحيث لا يقبلان التجزئة ، وقضى على المتهم غيابيا

بالعقوبة المقررة لجناية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ ع . فإن جريمة الجنحة المذكورة لا يعود لها استقلال ذاتي ، بل هي تندمج في الجناية وتصبح الجريمتان جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب ، وهذه باعتبارها جنائية تجرى عليها الأحكام والإجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضي المدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيائي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه . ولا يجوز في هذه الصورة أن يستند المتهم في الدفع بسقوط الجنحة وفي قيام حقه في المعارضة في الحكم الصادر فيها إلى نص المادة ٥٣ المعدلة من قانون تشكيل محاكم الجنايات ( تقابلها المادة الحالية ) لأن هذه المادة لا تنطبق إلا عند عدم تطبيق المادة ٢٢ فقرة ثانية عقوبات أي عند صدور الحكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفعت مع الجناية لحكمة الجنايات .

( نكض ١٩٣٦/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج-٣ ص ٦١١ ) .

## الكتاب الثالث

# فى طرق الطعن فى الأحكام

● يشمل خمسة أبواب

- |                |  |
|----------------|--|
| المواد ٣٩٨-٤٠١ | الباب الأول : فى المعارضة              |
| المواد ٤٠٢-٤١٩ | الباب الثانى : فى الاستئناف            |
| المواد ٤٢٠-٤٤٠ | الباب الثالث : فى النقض                |
| المواد ٤٤١-٤٥٣ | الباب الرابع : فى إعادة النظر          |
| المواد ٤٥٤-٤٥٨ | الباب الخامس : فى قوة الأحكام النهائية |



## مقدمة

بصدور حكم منه للخصومة في الدعوى الجنائية ، تكتسب أوضاع تلك الخصومة تحديداً يكون مؤقتاً أو نهائياً - حسبما يكون ذلك الحكم قابلاً للطعن أو غير قابل له .

فالحكم إذ يصدر تكون له حجية تمنع من أن تتعرض للدعوى التي صدر فيها أية محكمة أخرى ، اللهم إلا إذا كان قابلاً للطعن ، فيعاد عرض الدعوى على المحكمة المختصة بنظره بإجراءات تتم في المواعيد التي حددها القانون ( م ٢ / ٤٥٤ ) .

وقد يسمح القانون بأن تعيد المحكمة التي أصدرت الحكم ذاتها - نظر الدعوى وذلك بطريق « المعارضة » ، إذا كان الحكم قد صدر غيابياً . ولكن الطعن فيما عدا ذلك يعطى السلطة لمحكمة أعلى - لإعادة النظر في واقعة الدعوى وذلك في حالة الاستئناف ، أو لمراجعة قانونية الحكم الصادر فيها وذلك في حالة الطعن بالنقض .

فإذا ما كان الحكم غير قابل للطعن بطريق من هذه الطرق أو استنفدت تلك الطرق في شأنه فإنه يكون حكماً نهائياً أو « باتاً » . ونصوص القانون تستعمل تعبير نهائى ، ولا تستعمل تعبير « بات » ، ويقصد به في نصوص هذا الفصل الحكم الذى استنفدت في شأنه تلك الطرق جميعاً ، ويكون قد ثبت للحكم في هذه الحالة ما يعرف بقوة الأمر المقضى ويتم مع ثبوتها له انقضاء الدعوى الجنائية بذلك الحكم النهائي ( م ١ / ٤٥٤ ) . ويلاحظ في هذا اختلاف قوة الأمر المقضى عن القوة التنفيذية للحكم التي تعالجها نصوص الباب الأول من الكتاب التالى ( الكتاب الرابع - في التنفيذ ) .

وقد خصص كل من الأبواب الثلاث الأولى من الكتاب الحالى - لمعالجة طريق من طرق الطعن الثلاثة سائلة الذكر : المعارضة ، والاستئناف ، والنقض - غير أن نصوص الباب الثالث ألغيت بصدور القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض الذى حلت نصوصه محل الباب الثالث ، وأصبحت تكون واحداً من قوانين الإجراءات الجنائية الخاصة ( التى تكون موضوع الجزء الثانى من هذا الكتاب ) .

أما الباب الرابع فيعالج طريق إعادة النظر في الأحكام « النهائية » - وذلك في حالات استثنائية رغم ثبوت قوة الأمر المقضى فيما صدرت به من قضاء - وذلك حفاظاً على هيئة الأحكام عندما يتكشف أمر كان خافياً يقطع بعدم اتفاق الحكم مع الواقع أو تناقضه مع حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضى .

وتعالج تفصيلات حجية الأحكام وقوة الأمر المقضى وعلاقة الدعوى الجنائية في ذلك بالدعوى التي تتصل بها أمام المحاكم المدنية ومحاكم الأحوال الشخصية - في باب أخير من هذا الكتاب ( الباب الخامس ) .



# الباب الأول

## في المعارضة

### ● مقدمة :

الطعن بالمعارضة طريق خاص بالأحكام الغيابية - التي تصدر ضد المدعى عليه ( المتهم أو المسئول مدنيا ) في حالة غيابه عن الجلسة التي تمت فيها المرافعة وصدر الحكم أو أجل النطق به منها إلى جلسة تالية ، وذلك في المخالفات والجنح دون الجنايات .

والطعن بالمعارضة جائز كقاعدة عامة في الأحكام الغيابية إلى جانب قابليتها للاستئناف إذا ما تخلى المحكوم ضده عن طريق المعارضة - غير أنه في فترة محدودة كان قد أجرى في المادة ٢٩٨ تعديل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ اشترط فيه لجواز المعارضة في الحكم الغيابي الا يكون استئنافه جائزا ، وعلى ذلك أصبح الحكم الغيابي يقبل الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف ، ولا يجتمع في شأنه الطريقتان ، فصار الحق في الطعن مردداً بينهما يثبت أحدهما حيث ينتفى الآخر .

ولم يدم ذلك طويلا .. حيث ترتب عليه تكس القضايا أمام دوائر الجرح المستأنفة ؛ فأعيد الوضع إلى ما كان عليه في هذا الصدد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ ونشأت عن تلك القلقة بعض مشكلات تعرضنا لها في التعليق على القانون ١٥/١٩٨٢ في الملحق الأول لموسوعة التشريعات والتعليقات والمبادئ القضائية - ١٩٨٤ . ونخص بالذكر في هذا ، الصعوبات الناشئة بصدد ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون بشأن إحالة القضايا المستأنفة فيها حكم غيابي لم يعارض فيه - إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها . وقد صدر فيها بعض قضاء للنقض ننشره بعد هذه المقدمة .

هذا وتسرى أحكام هذا الباب على الأحكام الغيابية المعتبرة حضورية طبقا لنصوص المواد ٢٣٨ - ٢٤٠ بشرط قبول المحكمة لعذر المعارض عن سبق تخلفه قبل صدور الحكم المعارض فيه طبقا لما تقرره المادة ٢٤١ .

### ● المبادئ القضائية :

★ لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ والمعمل به اعتبارا من ٣٥ من مارس سنة ١٩٨٢ - والذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله قد نصت على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ النص الآتي .. ونصت المادة الثانية من

القانون ذاته على أن « تحال القضايا المنظورة أمام دوائر الجench المستأنفة التي لم يفصل فيها إلى محكمة أول درجة للفصل فيها إذا طلب المتهم ذلك .. » وكان الطاعن قد طلب إلى محكمة الجench المستأنفة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة فلم تجبه إلى طلبه وفصلت في موضوع الاستئناف ، فإن حكمها يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها .  
( نقض ١٢/٤ ١٩٨٥ مع س ٣٦ من ١٠٦٦ ) .

## المادة ( ٣٩٨ )

تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجench وذلك من المتهم أو من المسؤول عن الحقوق المدنية في ظرف العشرة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة القانونية ، ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

ومع ذلك إذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان ، وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة .

ويجوز أن يكون إعلان الأحكام الغيابية والأحكام المعتمدة حضورية طبقاً للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ بواسطة أحد رجال السلطة العامة وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ .

● الفقرة الثالثة مضافة بالقانون ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ - وقائع ٨/٦ ١٩٥٣ .

● الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٤ مكرراً في ١١/٤ ١٩٨١ ، ثم بالقانون ١٥ لسنة ١٩٨٣ .

● نص الفقرة الأولى قبل التعديل :

تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجench من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق ، ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

● نص الفقرة الأولى لدى تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجench ما لم يكن استئنافها جائزاً وذلك من المتهم أو المسؤول عن الحقوق المدنية في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق ، ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

● التعليق :

يخصص النص المعارضة كطريق للطعن في الأحكام الغيابية ، وهو يطلق التعبير في هذا الشأن على المعنى الأصلي للحكم الغيابي - وهو الذي يصدر في غياب الخصم عن الجلسة التي تمت فيها المرافعة وصدر فيها الحكم أو أجل النطق به منها إلى جلسة أخرى . ومن



هذه الأحكام ما يكون في نظر القانون حضوريا اعتباريا طبقا للأحوال الواردة في المواد من ٢٣٨ - ٢٤٠ ج - إلى أن يثبت العذر الذي منع الخصم من الحضور وتقبله المحكمة ، فيأخذ أوضاع الحكم الغيابي . ووسيلة إثبات العذر في هذه الأحوال هو التقرير بالمعارضة باعتبار الحكم في طبيعته الأصلية حكما غيابيا ، وعلى أن يتقرر وصفه النهائي ومآل المعارضة تبعاً لذلك طبقا لما تقرره محكمة المعارضة من قبول العذر عن سبق عدم حضور المعارض . ولا تكون معارضته مقبولة إلا إذا أثبت العذر وأنه لم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز - طبقا لما تقرره المادة ٢٤١ ج ١ .

ويحسب ميعاد المعارضة المنصوص عليه في الفقرة الأولى - بالنسبة لتلك الأحكام المعتبرة حضورية - من تاريخ إعلانها ، كما يحسب بالنسبة للأحكام الصادرة « غيابيا » - وذلك باعتبارها « غيابية معتبرة حضورية » وتشير الفقرة الثالثة من المادة إلى حكم مشترك بين هذين النوعين فيما يتعلق بإعلانها بواسطة رجال السلطة العامة - اعتبارا بأن ما تنص عليه هذه المادة ينصرف إلى كلا النوعين من الأحكام بشرط إثبات العذر على نحو ما تقدم . وقد نص في المادة ٤٠٧ على إعلان الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا ليبدأ ميعاد استئنافه - مع ملاحظة أنه إذا كان استئنافه جائزا فلاحق في المعارضة فيه ، وإذا لم يكن جائزا فالمعارضة في خلال ميعادها على أن يثبت العذر للمحكمة . ويوقف تنفيذه كالحكم الغيابي طيلة ميعاد المعارضة أو لحين الفصل فيها - م ٤٦٧ .

وتراجع في شأن قبول المعارضة في الحكم الغيابي المعتبر حضوريا وفي شروط العذر وقبوله المادة ٢٤١ والتعليق عليها وما ورد تحتها من مبادئ قضائية . ( وراجع حكم ١٩٦٨/١١/٤ ، أدناه ) .

هذا - ويشير النص إلى قبول المعارضة في الأحكام الصادرة في الجنب والمخالفات - دون أن يخصص ذلك بصورها من محكمة الجنب والمخالفات ، ولهذا فإن الأوضاع المنصوص عليها هنا تنطبق على الأحكام الصادرة غيابيا من محكمة الجنائيات في جنحة طبقا للمادة ٣٩٧ ، وذلك على خلاف الأحكام الصادرة منها في الجنائيات في غيبة المتهم حيث نظمت أوضاع هذه الأحكام في الفصل الثالث من الباب السابق ، وحيث تعتبر تلك الأحكام كأنها نهائية فتكون قابلة للتنفيذ إلى أن يقبض على المتهم أو تسقط العقوبة ، المحكوم بها بعضى المدة ( المواد ٣٨٤ - ٣٩٧ ) ..

.. ذلك في حين يربط نص الفقرة الثانية من المادة الحالية حد جواز المعارضة في الحكم الغيابي الصادر في الجنب والمخالفات - بسقوط « الدعوى الجنائية » في حالة عدم إعلان له لشخص المتهم ، وفي هذا إشارة إلى أن الحكم الغيابي في هذا الإطار لا يعدو وأن يكون مجرد إجراء في سياق الخصومة .

أما إعلان الحكم الذي صدر غيابياً والذي يبدأ به موعد المعارضة المنصوص عليه في الفقرة الأولى ، فللقضاء تطبيقات تفصيلية في شأنه وفي شأن ما حددته الفقرة الثانية من ضرورة أن يكون الإعلان لشخص المحكوم عليه وإلا فإن الميعاد يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان ، فيعتبر إعلانه مع أحد المقيمين معه بموطنه مجرد قرينة على العلم قابلة لإثبات العكس .

### ● المبادئ القضائية :

#### من له الطعن بالمعارضة :

★ دفاع المعارض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيقي دفاع جوهري ، فيجب على المحكمة تقصى هذا الدفاع وإسقاطه حقه إيراداً ورداً ، إذ لو ثبتت صحته لتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يجب على المحكمة أن تقضى بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ، أما وقد قعدت عن تحقيق هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه .  
( نقض ١٩٧٠/١١/١ مع س ٢١ ص ١٠٣٧ ) .

★ وإذا صدر حكم غيابي على متهم يادانته في تبديد ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم وعارض فيه شخص غير المحكوم عليه فقضت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ، ثم عارض هذا الشخص نفسه مرة أخرى في الحكم ذاته ، فقضى في هذه المعارضة بقبولها شكلاً ويرفضها بتأييد الحكم الغيابي ، فاستأنف المعارض هذا الحكم ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف وإيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن المتهم الحقيقي بالحكم الغيابي المستأنف منها وأسست المحكمة قضاها بذلك على أن المستأنف ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في القضية التي لا يزال الحكم فيها غيابياً بالنسبة إليه ، فإن حكمها يكون مخالفاً للواقع متناقضاً ، إذ كان يتعين عليها وقد اعتبرت المستأنف أمامها ليس هو المتهم الحقيقي أن تقضى تبعاً لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذي صفة كما فعلت في المعارضة الأولى حتى يكون قضاؤها متسقاً ومتشعباً مع ما قضت به من وقف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن الحكم الغيابي للمتهم الحقيقي . أما وقد قضت بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالإدانة فإنها تكون قد تناقضت ويتعين نقض حكمها . ويكون لحكمة النقض - على أساس أن الواقعة الثابتة بالحكم الطعون فيه قاطعة بأن المعارض ليس هو المتهم الحقيقي - أن تقضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ، وذلك بما لها من سلطة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما هي ثابتة في الحكم .  
( نقض ١٩٥٠/٣/٢١ مجموعة أحكام للنقض س ١ رقم ١٥٠ ص ٤٥٧ ) .

#### الأحكام الجائز فيها المعارضة :

★ العبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع الدعوى لا بما يرد في المنطوق .

( نقض ١٩٧٣/١٢/٩ مع س ٢٤ ص ١١٦٧ ) .

★ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه غيابي وهو في حقيقته حضوري اعتباري ، فإن الطعن فيه بطريق المعارضة لا يكون مقبولا ( وراجع التعليق أعلاه ) .  
( نقض ١٩٥٠/١١/٨ مع ٦ ص ١٣٠٥ ) .

★ من المقرر أن الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي يكون قابلا للمعارضة إذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . وإذا كان الطاعن قد قدم شهادة مرضية فإنه يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفعا ، أما وقد التفتت عنه وأغفلت الرد عليه بالقبول أو بالرفض وقضت بعدم جواز المعارضة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان منطويا على إخلال بحق الدفعا بما يبيطه ويوجب نقضه والإحالة .  
( نقض ١٩٧٧/٣/٢٧ مع ٢٨ ص ٣٨٦ ) .

★ قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيدا الحرية يوم صدور الحكم الأخير دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفعا ويشوبه بالقصور في التسييب .  
( نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ مع ١٩ ص ٥٦٩ ) .

★ متى كان الثابت أن الدفعا عن المتهم قد قدم قبل صدور الحكم الحضوري الاعتباري العذر المانع لوكيله عن شهود الجلسة التي تخلف عن حضورها ، فقعدت المحكمة عن تحصيل هذا العذر وأطرحته دون أن تورد أية أسباب تبررها أطراحها له ، فإنه متى عاود المتهم إيداع عذره أمام محكمة المعارضة وتمسك به فقد بات واجبا عليها أن تتقصى ثبوت قيامه وأن تدلي برأى في قبوله أو عدمه ، لما قد يترتب عليه من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة منه .  
( نقض ١٩٦٨/١١/٤ مع ١٩ ص ٩٣٧ ) .  
( قلن نقض ١٩٦٥/١/١٩ - ولده تحت المادة ٢٤١ ) .

★ لما كان الثابت أن المتهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الاستئناف المرفوع منه وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون غيابيا وإن جرى منطوقه خطأ بالقضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وبالتالي يجوز للمتهم المعارضة فيه ، ويظل باب الطعن بطريق المعارضة مفتوحا طالما أن المتهم لم يعلن به .  
( نقض ١٩٦٨/٥/٦ مع ١٩ ص ٥٦٦ ) .

★ الحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، لا يضر بالمتهم ، ومن ثم لا يصح له بالمعارضة فيه .  
( نقض ١٩٧٩/٥/١٧ مع ٣٠ ص ٥٧٨ ) .

★ الحكم الذي يصدر باعتبار الأمر الجنائي نهائيا واجب التنفيذ لا تجوز المعارضة فيه .  
( نقض ١٩٧٤/٢/١٠ مع ٢٥ ص ١٠٨ ) .

★ لا تجوز المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض لآية علة طبقا للمادتين ٢٧ ، ٢٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .  
( نقض ١٩٧٠/٢/٩ مع ٢١ ص ٢٤٨ ) .  
( ونقض ١٩٨٤/٢/٢٦ مع ٣٥ ص ٢٠١ ) .

★ الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المجال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له . عدم جواز الطعن فيها بطريق المعارضة بنص القانون .

(نقض ١٩٧٤/١/٢٧ مع س ٢٥ ص ٧١) .

★ إن الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم جواز المعارضة - في حكم حضوري اعتباري دون عذر - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أجابت الطاعن إلى طلب التأجيل للإطلاع والاستعداد ثم واجهته بالتهمة فأنكرها في جلسة لاحقة ، لأن هذا ما كان يحول دون قضائها بما انتهت إليه لما يفرضه عليها القانون من وجوب التحقق من جواز المعارضة وفقاً للقانون أو عدم جوازها قبل النظر في موضوعها .

(نقض ١٩٧٥/٦/١٦ مع س ٢٦ ص ٥٢٤) .

### ميعاد المعارضة :

★ المعارضة في الحكم الغيابي لا يفتح بابها ولا يبدأ ميعادها إلا من تاريخ إعلان المتهم به . عدم إعلان المحكوم عليه بهذا الحكم مقتضاه أن باب المعارضة مازال مفتوحاً .

(نقض ١٩٧٢/١١/٥ مع س ٢٣ ص ١١٥٦) .

★ لا تقوم طريقة أخرى مقام الإعلان متى أوجب القانون لإتخاذ إجراء أو بدء ميعاد .

(نقض ١٩٧٢/٥/٧ مع س ٢٣ ص ٦٤١) .

★ ولما كان الثابت من مذكرة نيابة النقص الجنائي المرفقة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذي يبدأ به سريان الميعاد المحدد في القانون للطعن في الحكم بالمعارضة ولا يقوم مقامه تنفيذ الطاعن للحكم فإن باب المعارضة في الحكم المطعون فيه لما يذل مفتوحاً ، ويكون الطعن فيه بالنقص غير جائز ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن إلى أن يتم إعلانه قانوناً .

(نقض ١٩٨٤/١١/١٤ مع س ٣٥ ص ٧٦٣) .

★ حيث إن البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثاني حضر بجلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ثم أجت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٧/٥/٩ التي لم يحضر فيها الطاعن الثاني فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ثم مدت المحكمة أجل الحكم لجلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ووصفته بأنه حضوري بالنسبة إليه ولباقي الطاعنين ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً » وكان مؤدى هذا النص أن الحكم المطعون فيه هو بحق حكم حضوري اعتباري بالنسبة للطاعن الثاني وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم بالنسبة للطاعن الثاني لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه به ، وكانت المادة ٢٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص بأن لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا

الحكم لم يعلن بعد للطاعن الثاني ، وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحاً أمام الطاعن الثاني ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز بالنسبة إليه .

( نقض ١٩٨١/٣/١ مع ٣٧ ص ١٩٠ ) .

★ من المقرر وجوب اشتغال الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت إليه صورة الورقة - على الأصل ، أو إثبات امتناعه وسببه ، وإلا كان باطلاً ويطلق هذا الإعلان - ( بالحكم الغيابي ) يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ولا يبدأ به ميعاد المعارضة .

★ الأصل في إعلان الحكم الغيابي أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه فإذا لم يوجد فيه يسلم الإعلان إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيماً معه من أقاربه أو أصدقاءه طبقاً للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات وفي هذه الحالة الأخيرة لا يسرى ميعاد المعارضة إلا من يوم علم المحكوم عليه بهذا الإعلان . وإن كان الإعلان كان المحكوم عليه قد أعلن في محل التجارة عن أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته وكان هذا المحل لا يعتبر في حكم القانون موطناً إلا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة ، فإن إعلان الحكم الغيابي بالمحضر يكون قد وقع باطلاً . وبالتالي لا يبدأ به ميعاد المعارضة .

( نقض ١٩٥٧/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ص ١٠٢٥ ) .

★ إن القانون صريح في وجوب مراعاة مواعيد المسافة في ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي ، وإن كان الحكم الذي قضى بعدم قبول المعارضة لتقديرها بعد الميعاد مع تمسك المعارض ببعد إقامته عن قلم الكتاب الواجب تحرير التقرير بالمعارضة فيه - لم يقل في ذلك إلا أن الفترة التي انقضت بين تاريخ الإعلان وتاريخ التقرير بالمعارضة طويلة بحيث كان في استطاعته الحضور للتقرير في الميعاد ، فهذا الحكم يكون قاصراً بحيث كان في استطاعته الحضور للتقرير في الميعاد ، فهذا الحكم يكون قاصراً البيان إذ هو لم يبين المكان الذي أعلن فيه المعارض بالحكم الغيابي ولم يذكر المسافة التي بينه وبين قلم كتاب المحكمة الواجب التقرير فيه بالمعارضة .

( نقض ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ص ١٠٢٤ ) .

★ النص الخاص بالمعارضة جاء في إطلاقه فيما يتعلق بإعلان الحكم ، فيفهم منه قطعاً أن الإعلان الذي يريجه للمتهم كما يجوز أن يحصل من النيابة يجوز أن يحصل من الدعي المدعى الذي هو خصم ذو شأن في الدعوى وإذا حصل من هذا الأخير أنتج نفس الأثر الذي يحصل من تولى النيابة الإعلان وهذا الأثر هو احتساب الثلاثة الأيام الجائز فيها المعارضة من تاريخ وصول هذا الإعلان .

( نقض ١٩٣٦/٥/٧ المحاملة س ١٢ ص ٢٨٢ ) .

★ الميعاد المقرر لرفع المعارضة في الحكم الغيابي هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، فعل المحكمة أن تقتصر في شكل المعارضة ، وذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى . مادامت هي لم تعرض له من قبل . وإن كان إعلان المحكمة ... عند نظرها المعارضة في الحكم الغيابي الصادر منها ، قد قررت سماع المرافعة في موضوع الدعوى وسماع شهود من غير أن تكون قد فصلت في أمر المعارضة من حيث الشكل ، فتقريرها سماع الشهود لا يعتبر قصراً في قبولها شكلاً ولا يمنعها قانوناً من الحكم بعد ذلك بعدم قبول المعارضة لعدم رفعها في الميعاد القانوني .

( نقض ١٩٣٦/١١/١٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ص ١٠٢٤ ) .

★ من المقرر أن للمحكمة أن تفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام . فإذا كانت المحكمة عند نظر المعارضة قد قطعت شوطاً في طريق الفصل في موضوعها ، فإن ذلك لا يعتبر فعلاً ضمنياً في شكل المعارضة ولا يمنعها قانوناً من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها . (نقض ١٩٧٢/١١/٢٦ مع ٢٣ ص ١٢٩٣ ) .

★ المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا حصل الإعلان لشخص المحكوم عليه فإن هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدر الحكم الغيابي ، أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصياً بل استلمه غيره ممن يجوز تسلمه بالنيابة عنه ، فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت إليه ولكنها قرينة غير قاطعة إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بإثبات العكس .

ولما كان الثابت ( من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ) أن المحكوم عليه لم يثر أي دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تقيد علمه بإعلان الحكم - تلك القرينة المستمدة من مخاطبته مع أحد المقيمين معه لغيبابه وقت الإعلان - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد يكون قضاؤه سليماً متفقاً وصحيح القانون . (نقض ١٩٦٥/٥/١٧ مع ١٦ ص ١٧٦ ) .

★ ويجب لسريان ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية من تاريخ إعلانها أن يحصل الإعلان لشخص المحكوم عليه ، فإذا لم يتسلم هو شخصياً الإعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانوناً تسلمه بالنيابة عنه في مسكنه ، فلا يسرى الميعاد إلا من تاريخ علمه به هذا الإعلان ، والأصل أن هذا الإعلان يعتبر قرينة على العلم إلى أن ثبت المحكوم عليه أن الإعلان لم يصله فعلاً . أما إذا أنكر المعلن صفة من تسلم الإعلان وأنه ممن يجوز لهم قانوناً تسلمه بالنيابة عنه ، فيكون على النيابة أن تثبت هي صفة من تسلم عنه الإعلان وأنه ممن يجوز لهم قانوناً تسلمه بالنيابة عن المحكوم عليه . (نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج - ٤ ص ٣٩٩ ) .

★ إذا كان الطاعن لم ينازع عند نظر معارضته أمام محكمة الموضوع - في شأن إعلانه بالحكم الغيابي أو علمه بحصول الإعلان أو صفة من تسلم الإعلان نيابة عنه ، فإنه لا تقبل منه المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (نقض ١٩٦١/١١/٢٧ مع ١٢ ص ٩٢٧ ) .

★ ومتى كان الحكم المطعون فيه مع ما بدا له من أن الإعلان لم يحصل لشخص الطاعن ، قد اقتصر على البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه ، أم غير موطنه ، ولم يستظهر ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان ، وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة بالنسبة إليه طبقاً للقانون ، فإن الحكم يكون قاصراً واجبا نقضه . (نقض ١٩٥٣/٤/١٣ مع ٤ ص ٦٨٢ ) .

## المادة ( ٣٩٩ )

لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

### ● التعليق :

لا تعرف الإجراءات الجنائية نظام شطب الدعوى لغياب المدعى ، ولذلك قد يحكم في موضوع الدعوى المدنية في غيبة المدعى بما لا يتفق مع طلباته ، كما قد يحكم باعتباره تاركا دعواه - لغيابه رغم إعلانه لشخصه - طبقا للمادة ٢٦١ أ ج . ومع ذلك فلا يكون له سبيل للمعارضة سواء وصف الحكم بأنه غيابي أو كان معتبرا حاضوريا .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر بنص المادة ٣٩٩ إجراءات جنائية أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ومن ثم فلا مصلحة له من وراء ما يثيره من المنازعة في وصف الحكم بالمبرورية أو الغيابية . لأن وصف الحكم بأى الوصفين لا ينشئ له حقا ولا يهدره .  
( نقض ١٩٦٦/٢/٢٨ مع ص ١٧ ص ١١ ) .

## المادة ( ٤٠٠ )

تحصل المعارضة بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم يثبت فيه تاريخ الجلسة التي حددت لنظرها . ويعتبر ذلك إعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل . ويجب على النيابة العامة تكليف باقى الخصوم في الدعوى بالحضور وإعلان الشهود للجلسة المذكورة .

● معلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٤ مكروا في ١١/٤/١٩٨١ .

### ● نص المادة قبل التعديل :

تحصل المعارضة بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، وتستأنز الحضور في الجلسة التي يحددها كاتب المحكمة في التقرير مع مراعاة أن تكون أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها . ويجب على النيابة العامة تكليف باقى الخصوم في الدعوى بالحضور ، في ميعاد أربع وعشرين ساعة ، وإعلان الشهود للجلسة المذكورة .

### ● التعليق :

نظام التقرير يحقق تبسيطا لإجراءات رفع المعارضة ، وتحريره على يد موظف قلم الكتاب يحل مشكلة المتهمين الأمينين . وهو يتم بدون ذكر أسباب ولا تحديد لموضع الطعن في

الحكم حيث المعارضة تعيد نظر الدعوى برمتها أمام المحكمة طبقا لنص المادة التالية بحضور المعارض أمامها .

وقد استهدف تعديل المادة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ أن يكون علم المعارض بالجلسة ثابتا بمجرد حصول التقرير حتى لا يفتح في حالة التقرير بالمعارضة من وكيل عن المتهم - باب للصعوبات الناجمة عن عدم وجود محل إقامة ثابت للمتهم المعارض ، وذلك إزاء ما يشترطه قضاء النقض من ضرورة أن يكون إعلان جلسة المعارضة مع شخصه أو في محل إقامته بحيث لا يصح الإعلان لجهة الإدارة لعدم الاستدلال على محل الإقامة . ( انظر المبادئ القضائية أدناه ) .

### ● المبادئ القضائية :

#### في التقرير بالمعارضة .

★ التقرير بالمعارضة يصح في القانون إيا كان الشكل الذي يتخذه مادام يحقق الغرض منه وهو حصول المعارضة في الحكم الغيابي ، طالما أن التقرير بالطعن لا يدعو عملا إجرائيا يباشره موظف مختص بتحريره . ولما كان الطاعن لا يمارى في أن التقرير الذي ينعى عليه شكك - لتحريره على نموذج معد بحسب الأصل للتقرير بالاستئناف - قد أدى الغرض منه من ناحية علمه بالجلسة المحددة والمحكمة التي ستعقد عراه ولم يتخلف عن الحضور إلا لسبب آخر لا صلة له بما يثيره في وجه طعنه ، ومن ثم يكون منعا في هذا الصدد في غير محله .

( نقض ١٩٧١/١/٣١ مع ٢٢ من ١٢٢ ) .

★ لما كان القانون ليس فيه ما يوجب لتحويل المحامي في المواد الجنائية الطعن في الحكم بالنيابة عن الخصوم في الدعوى أن يكون هناك توكيل خاص معين فيه الحكم المطلوب الطعن عليه والقضية الصادرة فيها ذلك الحكم ، فإنه يكفي أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق الطعن ليخول الوكيل الطعن عن الموكل بهذا الطريق في جميع الأحكام الصادرة في القضايا الخاصة به وإن لم يكن مشارا إليها فيه ، وإذن فالحكم الذي يقضى ببطالان المعارضة على أساس أن التوكيل الذي بيد المحامي لم يخوله التقرير بها إذ هو ليس توكيلا خاصا معيناً فيه الحكم والقضية التي صدر فيها ، هذا الحكم يكون معيبا متعينا نقضه .

( نقض ١٩٤٧/١١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ص ٣٥ ) .

★ وایس من الضروري أن يقرر بالمعارضة في الحكم الغيابي محامي المتهم الذي صدر إليه التوكيل ، بل له أن ينب عنه في التقرير بالمعارضة زميلا له مادام قد تصرح في سند التوكيل أن له أن يوكل عنه أحد زملائه في إجراء العمل محل التوكيل .

( نقض ١٩٤٧/١/٦ للحامدة ص ٢٨ من ٨ ) .



★ يمنع المتهم من المعارضة في الحكم الغيابي بنفسه تقديم محاميه معارضته بناء على توكيل صحيح عنه والفصل في هذه المعارضة .

( نقض ١٩٤٧/١/٦ المحاماة ص ٢٨ رقم ٤ ص ٨ ) .

★ وإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم جواز المعارضة في الحكم لسبق المعارضة ، وكان الثابت أن الطاعة كانت قد قالت في دفاعها أن التوكيل المنسوب إليها والذي بناء عليه قدمت المعارضة الأولى إنما هو توكيل مزور عليها وأوردت أدلتها على التزوير ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم تتعرض له مع ما قد يكون له من أثر واضح في النظر الذي انتهت إليه ، فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

( نقض ١٩٥٠/٥/٢٠ مجموعة احكام النقض ص ١ ص ٥٦٣ ) .

★ توقيع المعارض ( أو وكيله ، في تعديل المادة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ) على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ الجلسة مفاده علم الطاعن بالجلسة التي تحددت لنظر معارضته ، ومن ثم يعتبر هذا إعلانا صحيحا بيوم الجلسة ، ولا ضرورة لإعلانه على يد محضر ولا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي أثبت بتقرير المعارضة إلا بطريق الطعن بالتزوير .

( نقض ١٩٧٦/١/١٩ مج ص ٢٧ ص ٧٦ ) .

★ النص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها مفاده أن الشارع رأى أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة ، وأن المعارض بناء على ذلك وبغير حاجة إلى إعلان يكون مكلفا بالحضور مباشرة في مواد المخالفات أو الجنح حسب الأحوال ، إلا أن العمل جرى على أن يحدد لنظر المعارضات جلسات على خلاف ما هو مشاز إليه في نصوص القانون ، وذلك بالنظر إلى ما يقتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات وهذا وإن كان يتعارض مع مقتضى نصوص القانون ، إلا أن التعارض لا وجود له إلا فيما يختص بتعيين يوم الجلسة ، وهذا لا يجب له في القانون تكليف بالحضور مادامت الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة كما سلف القول ، بل يكفي فيه إخبار المتهم بصفة رسمية على أية صورة ، كما يحصل عند تأجيل القضايا في الجلسات بإعلان من القاضي ، وإذن فإخطار المعارض كتابة وقت تقريره بالمعارضة باليوم الذي عين لنظر المعارضة حسبيما سمحت به الظروف كاف في إثبات علمه بيوم الجلسة .

( نقض ١٩٤٥/٤/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ٦٩٤ ) .

★ إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التي حددت أولا لنظرها ينتهي أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته .

( نقض ١٩٧٢/٣/٣٦ مج ص ٢٣ ص ٤٦٥٠ ) .

★ تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة .

( نقض ١٩٧٥/٢/١٧ مج ص ٢٦ ص ١٦٧ ) .

★ تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كأن لم تكن وتأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى - يقتضى إعلانه إعلاناً قانونياً للحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر معارضته - على اعتبار أن إعلانه بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر معارضته ينتهى أثره بعدم حضوره في تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيابه باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، فإذا حضر عنه محام في هذا الجلسة وقرر بأنه لم يحضر لمرضه فأجلت المحكمة القضية لجلسة أخرى وجب إعلان المعارض بالحضور .  
( نقض ١٩٦٨/٣/٢٥ مع س ١٩ ص ٣٦٣ ) .

★ من المقرر أنه إذا لم يعد المحكوم عليه غيابياً بالجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فأجابه المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى - وجب إعلانه إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة .  
( نقض ١٩٧٦/٦/٢٠ مع س ٢٧ ص ٦٦٥ ) .

★ غير أن هذا الوضع ، ومثله في المبدأ السابق أصبح محل نظربعد تعديل المادة ٤٠٠ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ حيث سارت على مبدأ أن علم الوكيل بالجلسة التي تحدد يكفى عن علم الأصل .

#### في الإعلان بجلسة المعارضة :

★ لا يصح الحكم في المعارضة المرفوع من المتهم المحكوم عليه غيابياً من غير أن يكون قد أتبع له الدفاع عن نفسه ، ولذلك فإنه يجب قانوناً أن يكون تسليم إعلان طلبات التكليف بالحضور في هذه الحالة إلى شخص المطلوب إعلان ، فإذا لم يوجد صح إعلانه بمحل إقامته في مواجهة أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدم ويعتبر الإعلان في هذه الحالة الأخيرة مجرد قرينة على أن ورقته قد وصلت إلى الشخص المراد إعلان ، ويكون له أن يدحض هذه القرينة بإثبات عدم وصول الورقة إليه ولا يجوز بأية حال أن يحصل الإعلان للنياية .  
( نقض ١٩٤١/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٥٩٥ ) .

★ لما كان من المقرر أن إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، وكان قضاء محكمة النقض وإن جرى على أن المحضر غير مكلف بلا حقيق من صفة من يتقدم له باستلام الإعلان أن تسليمه لمن خاطبه في هذه الحالة يعد قرينة على علم الشخص المطلوب إعلان إلا أن له أن يدحض هذه القرينة بإثبات عكسها .  
( نقض ١٩٧٩/٥/٧ مع س ٣٠ ص ٥٥٢ ) .

★ وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن المحضر توجه في .. إلى محل إقامة الطاعن لإعلانه للحضور بجلسة .. التي حددت لنظر معارضته الاستئنافية وخاطب زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن الاستلام فسلم الإعلان إلى مأمور القسم وتم إخطار الطاعن بذلك بخطاب مسجل

في .. ولما كان هذا الإعلان صحيحا طبقا لما تنقضي به المادة ١/١٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات فإن النعي بالبطلان على الحكم الصادر في معارضة الطاعن الاستثنائية باعتبارها كأن لم تكن يكون على غير أساس .  
(نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ مع ٢٨ من ٦٥٨ ) .

★ تجوب المادة ١١ مرافعات عند تسليم الإعلان للمأمور القسم أن يخطر المحضر المعان إليه بخطاب مسجل يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ، ورتبت المادة ١٩ من هذا القانون البطلان على مخالفة المادة ١١ ، ولما كان يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطاعن للجلسة التي تأجل إليها نظر معارضته أن المحضرون بها أنه توجه لإعلان الطاعن فلم يجده وامتنعت زوجته عن الاستلام فقام بإعلانه مخاطبا مع مأمور القسم دون أن يخطر به ذلك بخطاب مسجل فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض المعارضة استنادا إلى هذا الإعلان الباطل يكون معيبا .  
(نقض ١٩٧٠/١/٢١ مع ٢١ من ٢١٣ ) .

★ يبين من الإطلاع على إعلان الطاعن لجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المحضر الذي باشر الإعلان قام بإعلانه لجهة الإدارة يوم ١٠/٢/١٩٨١ لرفض تابعه الاستلام وأثبت في نهاية الإعلان أنه سيخطر عنه بالبريد المسجل وهي عبارة لا تنفيذ بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن إليه - الطاعن - في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة وأن الإخطار تم بطريق المسجل ، ومن ثم فإن إعلان الطاعن لجهة الإدارة يكون قد تم باطلا ولا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن بناء على ذلك الإعلان الباطل فإنه يكون باطلا بما يوجب نقضه والإحالة .  
(نقض ١٩٨٤/١٢/١٦ مع ٣٥ من ٩٠٤ ) .

★ لما كان الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي نظرت فيها معارضته وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقد جرى الاعلان وفق أحكام المادة ١/٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، والتي تنقضي بإعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعان إليه أو في محل إقامته والمادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه إذا لم يجد المحضر أحدا في موطن المطلوب إعلانه ممن يصح تسليم الورقة إليه فعليه تسليم الورقة إلى جهة الإدارة ، فإن هذا الإعلان الصحيح يعتبر - عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر - منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعن بحصول الإعلان .

(نقض ١٩٧٥/١١/٢٤ مع ٢١ من ٧٤٥ ) .

(ونقض ١٩٨٤/٢/٣١ مع ٣٥ من ٩٧١ ) .

★ لما كان الثابت أن الطاعن أعلن للحضور للجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - بجهة الإدارة لغلق مسكنه السالف الذكر ، وأنه ترك هذا المسكن منذ أكثر من سنة وأصبح يقيم بعنوان آخر غير الذي تم إعلانه فيه فإن الإعلان الأخير يكون قد وجه إلى محل آخر غير محل إقامة المعارض ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل

إقامته ، فإن نكح الاعلان الذى تم لجهة الإدارة بعد توجيه لحل لا يقيم فيه على نحو ما تقدم يكون باطلا .  
( نقض ١٩٧٧/٥/١ مع ٢٨ من ٥٢٩ ) .

★ إذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التى صدر فيها الحكم فى موضوع معارضته لجهة الإدارة فى شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل إقامته ، رغم ما هو ثابت من أن له محل إقامة معين وقد سبق إعلانه فيه بالحكم الفياضى الابتدائى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لا ابتنائته على إجراءات باطلة .  
( نقض ١٩٦٢/٥/٢١ مع ١٣ من ٤٦٤ ) .  
( ونقض ١٩٨٢/٥/١٠ مع ٣٠ من ٥٦٦ . وانظر تعليقاتنا عليه فى الملحق السنوى الثانى ( ١٩٨٥ ) لموسوعة  
التشريعات والتعليقات واللباىء القضائية ) .

★ من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته ، فإذا كان الثابت من ورقة الإعلان أن المحضر اكتفى فيها بإعلان المعارض لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه بمحل إقامته فإن هذا الإعلان يكون باطلا وبالتالى غير منتج لآثاره فلا تنقطع به المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .  
( نقض ١٩٧٢/٢/٢١ مع ٢٣ من ٢٠١ ) .

★ إذا كان الثابت أن الطاعن أعلن للحضور بجلسة المعارضة لجهة الإدارة لعدم الاستدلال على موطنه - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا .  
( نقض ١٩٧٢/١٢/٤ مع ٢٢ من ١٣٣٠ ) .

★ من المقرر أنه إذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة استثناء للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوى إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو بثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار . ولما كان إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته ولا يصح أن يبنى على إعلان النيابة العامة الحكم فى معارضته ، وكان الثابت أن الطاعن أعلن للنياية العامة بالجلسة التى حددت لاستئناف السير فى معارضته بعد إعادتها للمرافعة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلا .  
( نقض ١٩٧٣/٤/٢٠ مع ٢٤ من ٤٦٨ ) .

★ من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى موطنه ، ولما كان الموطن كما عرفته المادة ٤٠ مدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله موطناً له ، ولما كان الثابت أن إعلان الطاعن ( المعارض ) بالجلسة التى تقرر حجز القضية فيها للحكم قد جرى بعنوان مكتب حيث سلم إلى وكيل المكتب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه تأسيسا على صحة ذلك الاعلان يكون مختطفا فى القانون ومعيبا بالبطلان .  
( نقض ١٩٧٣/١١/١٢ مع ٢٤ من ٩٦١ ) .

★ لما كان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، ولا يقضى عن إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة علم وكيه بها طالما أن الأصل لم يكن حاضراً وقت التقرير بالمعارضة طالما أن التقرير بالمعارضة قد تم قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن بناء على إعلانه لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه في العنوان الذي لم يبين فيه أنه موطنه والذي ينزع أنه يقيم فيه ، يكون باطلاً لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إستعمال حقه في الدفاع .

( نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ مع ٣٤ ص ٤٠٣ ) .

★ لما كان الطاعن - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة لم يثر عدم إعلانه لجلسة المعارضة الابتدائية ، فإنه لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٥/٣/٢٠ مع ٣٦ ص ٤٣١ ) .

★ الحرس المرم من عهده لدى الرجل العادي من شأنه أن يحتم على الطاعن إزاء علمه سلفاً بأن قضية منظورة مع قضيتين أخريين له مثل فيها أمام المحكمة ذاتها وفي اليوم ذاته وهو - ما يسلم به أسباب طعنه - أن يتابعها وأن يمثل فيها أمام المحكمة لما كان ذلك فإن ما يدعيه الطاعن لا يتوافر به العذر القهري الذي يجعل ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب لا يفتح إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن علماً رسمياً بصدر الحكم فيه ، بل يبدأ من تاريخ صدوره .

( نقض ١٩٨١/٦/١٠ مع ٣٢ ص ٦٤٥ ) .

## المادة (٤٠١)

يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي ، ولا يجوز بآية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه .

ومع ذلك إذا تم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، تعتبر المعارضة كأنها لم تكن . وللمحكمة في هذه الحالة أن تقرر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف بالنسبة للتعويضات المحكوم بها ، وذلك على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٦٧ .

ولا يقبل من المعارض بآية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته .

## ● التعليق :

إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة كأثر للطعن بالمعارضة - لا يلزم إلا إذا حضر المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . فإذا لم يحضر سقط أثر المعارضة وكأنها لم تكن ، وهذا

ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة على أن تقضى به المحكمة . والمحكمة إذ تقضى بذلك لغياب المتهم يخضع حكمها لما تنص عليه المادة ٢٤٢ من إعادة نظر الدعوى إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها حكم عليه فى غيبته . والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يقبل المعارضة - ككل حكم يصدر على المعارض فى غيبته ، طبقا للفقرة الأخيرة من المادة .

هذا وإعادة نظر الدعوى بالنسبة للمعارض - كما يجرى نص المادة فى صدرها - يقتضى إعادة نظر الدعوى المدنية مع الدعوى الجنائية - إذا كان المعارض هو المتهم ، وإعادة نظر الدعوى المدنية وحدها بطبيعة الحال إذا كان : لمعارض هو المسئول عن الحق المدنى . وتشير نهاية الفقرة الأولى إلى تطبيق المبدأ العام الذى يقضى بالألا يضار الطاعن من طعنه .

ويشترط أن يكون تخلف المتهم بغير عذر حتى يصح الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فإذا كان التخلف بعذر ، وطعن فى الحكم ففيل العذر لدى محكمة الطعن قانونا تعيد الدعوى إلى المحكمة التى صدر منها الحكم لنظر المعارضة من جديد .

هذا وتسترد المحكمة - طبقا للفقرة الثانية - عند الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، حقها فى الأمر بتنفيذ الحكم بالتعويضات تنفيذا مؤقتا على نحو ما تقضى به المادة ٤٦٧ - وذلك إذا لم تكن قد أمرت بالتنفيذ المؤقت بالنسبة لها فى الحكم الغيابى . وهذه الرخصة المعطاة للمحكمة شاذة عن مبادئ الإجراءات إذ أن الأمر بالتنفيذ المؤقت جزء من قرار المحكمة فى الخصومة مما يجب أن يكون فى إطار الاجراءات المتخذة فى مواجهة الخصوم . ومادامت المعارضة قد اعتبرت كأن لم تكن فإن مقتضى ذلك أن ترفع يد المحكمة عن الحكم الغيابى فلا تملك أن تعدل فيه ولو فيما تضمنه من شروط التنفيذ .

#### ● من التعليمات العامة للتدابير :

مادة ١٢٣٨ - يجوز أن يحضر عن المتهم بالجلسة وكيل عنه إذا كان الحكم الغيابى المعارض فيه قد صدر بحبس المتهم مع وقف التنفيذ أو بالغرامة ، ولو كانت الجريمة مما يجوز الحكم فيها بالحبس .

مادة ١٢٤٢ - لا يجوز للمضروور الادعاء مدنيا لأول مرة فى المعارضة .

## ● المبادئ القضائية :

### حضور المعارض وإعادة نظر الدعوى .

★ إن حضور المعارض في الجلسة التي حددت لنظر المعارضة المرفوعة منه يوجب على المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي ولو كانت مشكلة من نفس أشخاص القضاة الذين أصدروه إعادة نظر الدعوى على أساس بحث موضوعها وتحقيق أدلتها شفوياً في مواجهة الخصوم بالطرق العادية المحيطة بكامل الضمانات القانونية مما يستلزم إصدار حكم ثان جديد قائم بذاته ومستقل عن الحكم الأول .  
(نقض ١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ بند ١٨٨ ) .

★ لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كائن لم تكن أو يرفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذها طلب نقض الحكم .  
(نقض ١٩٨٤/٦/٥ مع ٣٥ ص ٥٥٦ ) .

★ إن القانون قد أوجب أن تنظر الدعوى بالنسبة إلى المعارضة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي . وليس ثمة ما يمنع القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي من نظر المعارضة فيه .  
(نقض ١٩٥٥/١/١٠ مع ٦ ص ٣٧٧ ) .

★ إنه لما كانت المعارضة في الحكم الغيابي تعيد الدعوى إلى حالها فإن المحكمة الاستئنافية إذ تنظر المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابي الصادر منها إنما هي في الواقع تنظر في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي ، فلا يكون ثمة ما يمنعها وهي تقضى في هذه المعارضة بتأييد حكمها الغيابي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي من أن تجعل أسباب هذا الحكم أسباباً لحكمها وأن تحيل في بيان واقعة الدعوى عليه .  
(نقض ١٩٥٢/١١/٣ مع ٣ ص ٦٥ ) .

★ المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافية لا تقبل الاستئناف شكلاً تطرح على المحكمة أولاً الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض ، أما تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أول للعقوبة المقررة بها قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فإنه يؤدي إلى بطلان الحكم .  
(نقض ١٩٧٤/٣/١٠ مع ٢٥ ص ٢٢٩ ) .

## لا يضار المعارض من معارضته :

★ إن المعارضة لا تعيد الدعوى لنظرها من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده ،  
فليس للمدعى المدني أن يبدى طلبات جديدة لدى نظر معارضة المتهم .  
(نقض ١٩٥٢/١/٦ مج ٤ ص ٣٦١ ) .

★ إن المحكمة التي تنتظر في المعارضة لا تكون مطالبة قانوناً بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته  
إلا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط ، فكل ما تجرّبه في هذه الحدود من  
تصحيح للحكم الغيائي سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفاً لما تقتضيه  
المعارضة مادامت لم تتغير في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالا  
عليه وما دامت المحكمة تراعى حقوق الدفاع كما هي معروفة في القانون .  
(نقض ١٩٤٤/١٢/١٨ المحلة س ٢٧ ص ١٢٩ ) .

★ لا يجوز بأية حالة أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهو حكم عام ينطبق في  
جميع الأحوال مهما تضمن الحكم الغيائي من خطأ في تقدير الوقائع أو خطأ في تطبيق القانون .  
(نقض ١٩٦٧/١٠/٢٣ مج ٥ ص ١٨ ص ١٠٠٨ ) .

★ لا يجوز لمحكمة المعارضة أن تشدد العقوبة ولا أن تحكم في الدعوى بعدم الاختصاص على أساس  
أن الواقعة جنائية حتى لا تسوَّى مركز رافع المعارضة وإلا فإنها تكون قد خالفت نص المادة ٤٠١ / ١  
إجراءات جنائية .  
(نقض ١٩٧٢/٤/٢٤ مج ٣ ص ٢٣ ص ٦٠٣ ) .

★ وأن المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض  
بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهذا الحكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً  
للمادة ٢٦٦ من هذا القانون . وإذا فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لأنه تسبب  
بإهماله في إصابته الجنى عليه ، وكانت المحكمة قد قضت عليه غيائياً بالعقوبة وبالزام والده بصفته ولياً  
طبيعياً عليه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنيهاً دون أن تنص على أنه تعويض مؤقت ، وعند  
نظر المعارضة المقدمة من الطاعن قرر المدني بالحق المدني أنه ليس له طلبات قبل الولي الطبيعي لزوال  
صفته ، وطلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنية على سبيل التعويض ، فقضت المحكمة في  
المعارضة برفضها وتأييد الحكم الغيائي فيما قضى به من عقوبة وبإثبات تنازل المدعى المدني عن مخاصمة  
الولي الطبيعي على الطاعن ، وبإلزام الأخير بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٣٠٠ جنية على سبيل  
التعويض ، ووردت على دفاع الطاعن بعدم جواز طلب تعويض يزيد على ما سبق الحكم به بأن الدعوى  
المرفوعة عليه دعوى مبتدأة مقطوعة الصلة بالدعوى الأولى ، ثم تأيد هذا الحكم استئنافاً بالحكم  
المطعون فيه . متى كان الحكم قد قضى بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن والد الطاعن قد  
اختصم في الدعوى وقضى عليه غيائياً بالتعويض بصفته ولياً على ابنه المتهم أي بوصف كونه ممثله ونائبه



لصغر سنه لا باعتباره مسئولاً مدنياً عما وقع منه ، فالحكم عليه غيابياً بتلك الصفة إنما ينصرف إلى الخصم الأصلي في الدعوى وهو المتهم الذى عارض في الحكم ويكون تنازل المدعى عن مخاصمة الأب لزوال صفة لا يغير من الوضع القانونى ولا يجعل الدعوى على الإبن مبتدأة ولأن المعارضة لا تعيد الدعوى لنظرها من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده وهو المدعى بالحق المدنى الذى صدر الحكم الغيابى على ممثل المتهم حضورياً بالنسبة إليه .

(نقض ١٩٥٣/١/٦ مع س ١ ص ٣٦١) .

(ونقض ١٩٧٠/٤/١٢ مع س ٢١ ص ٥٧٣ - فيما يتعلق بعدم الإضرار في الدعوى المدنية) .

★ الأصل وفقاً للمادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وكانت قاعدة وجوب عدم تسوئ مركز الطاعن هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وهي قاعدة إجرائية أصولية تعلق على كل اعتبار وواجبة التطبيق في جميع الأحوال ، لما كان ذلك ، وكان الحكم بعدم الاختصاص وإن حاز حجية الأمر المقضى وصار نهائياً في شأن اختصاص محكمة الجنائيات بنظر الدعوى إلا أنه ما كان يسوغ للمحكمة الأخيرة - وقد اتجهت إلى إدانة المتهم ( الطاعن ) - أن تقضى عليه بما يجاوز حد الغرامة المحكوم بها عليه غيابياً إذ أنه إنما عارض في هذا الحكم لتحسين مركزه فلا يجوز أن ينقلب تظلمه وبإلا عليه - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بحبس الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالقوة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيابي من تغريم المتهم ( الطاعن ) عشرة جنيهاً .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٧ مع س ٣٤ ص ٩٩٦) .

تخلف المعارض عن الجلسة واعتبار معارضته كأن لم تكن .

★ لا يجوز قانوناً الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارضة في أول جلسة حددت لنظر معارضته ، أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن بل يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع .

(نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج - ٧ ص ٢٠) .

(ونقض ١٩٨٣/٢/٢ مع س ٣٤ ص ١٩٧) .

★ الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته .

أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متعيناً على المحكمة أن تنظر موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو تخلف عن الحضور في جلسة أخرى ، ذلك بأن المادة ٤٠١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ رتبته الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن على عدم حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته ففرضت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابياً ، بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك ، فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقاً .

(نقض ١٩٧٩/٢/٥ مع س ٣٠ ص ٢١٩) .

★ المحكوم عليه غيابيا بالحبس يجب - على مقتضى القانون - أن يكون حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه ، ولا يكون له أن ينيب عنه غيره ، فإذا حضر عنه محام في هذه الجلسة فإنه هو يكون في الواقع لم يحضرها ، فإذا أجلت المعارضة إلى جلسة ثانية ولم يحضرها أيضا مع تكليفه بالحضور تنفيذا لقرار المحكمة في الجلسة الأولى ، فإنه يصح في هذه الجلسة الثانية الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن .  
(نقض ١٩٤٥/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ٧٠٦) .

★ توجب المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم بفعل جنحة الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيلًا عنه .

ولما كان الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بحبس الطاعن مع إيقاف تنفيذ العقوبة ، وكان الطاعن قد أناب عنه وكيلًا حضر الجلسة ، فإن المحكمة إذا قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٦ مع ٢٤ ص ١٠٧٦) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانة باعتبارها كأن لم تكن ، أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إيدأؤه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .

(نقض ١٩٧٩/١/١ مع ٣٠ ص ١٠) .

(ونقض ١٩٧٩/١/٢٨ مع ٣٠ ص ١٧١) .

★ القضاء باعتبار المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى كأن لم تكن لتخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى هو في حقيقته : قضاء بعدم قبولها . فاطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة الطيبة المقدمة إليها تبريرا لهذا التخلف . يستوجب نقض الحكم .

(نقض ١٩٧٤/١/١٤ مع ٢٥ ص ٣٢) .

(ونقض ١٩٧٦/١/٢٠ مع ٢٧ ص ٦٦٥) .

★ لما كان عدم حضور المعارض الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الاستثنائي يرجع إلى وجوده بالخارج في العمل الرسمي الثابت بالشهادة المقدمة منه والتي تطمئن المحكمة لصحتها ، فإنه يكون قد أثبت العذر القهري المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء بغيته باعتبار المعارضة كأن لم تكن ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(نقض ١٩٧٤/٦/٢٤ مع ٢٥ ص ٦٢٥) .

★ انقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة بسبب هطول أمطار غزيرة يعتبر عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور والقضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم ذلك إخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر المقدمة من الطاعن عند استشكاله في التنفيذ . وجوب النقض والإحالة .

( نقض ١٩٧٣/٥/٧ مع ٢٤ من ٦٢١ ) .

★ وإن تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بسبب تعطل السيارة التي استقلها إلى مقر المحكمة لا يصلح في القانون اعتباره نتيجة قرة قاهرة ، فإذا ما حكمت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن صحيح حكمها .

( نقض ١٩٥١/١٠/٨ مجموعة أحكام النقض من ٣ ص ٣٦ ) .

★ لما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، ومن ثم يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو بعدم الإعتداد بها وإن تبني ما تنتهي إليه من رأى في هذا الشأن على أسباب سائفة تؤدي إلى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تعطل به الطاعن كعذر منه من حضور جلسة المعارضة ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فإن في إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساسا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٤/٦/٢ مع ٢٥ من ٥٣٢ ) .

★ القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره في إبداء عذره في عدم الحضور ، أو يرسم طريقا معينا لإبلاغ قاضيه بالعذر القائم لديه ، بل له أن يعرضه بأية طريقة تكفل إبلاغه إلى المحكمة وعدم تعرض المحكمة للشهادة المرضية المرفقة بالخطاب المسجل قصور ، وإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٧١/٦/٦ مع ٢٢ من ٤٣١ ) .

★ نظر عدة قضايا للطاعن بجلسة واحدة ، وتقديمه شهادة مرضية بإحداها يصرف دلالتها إلى كافة القضايا المتهم فيها والمنظور بذات الجلسة .

( نقض ١٩٧٨/١٢/٤ مع ٢٩ من ٨٦٨ ) .

★ إذا كانت المحكمة في قضائها باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأن لم تكن قد أسست رفضها اعتذاره عن حضور جلسة المعارضة على أن مرض الروماتيزم المفصل لا يمنعه من الحضور ، وذلك دون أن يتبين وجه استنادها فيما قالت ٧٠ في إيجابها عليه الحضور محمولا كما ذكرت في حكمها فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ مع ٢ ص ٣٧٦ ) .

★ من المقرر انه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وفي إغفال الحكم بالإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع عن نفسه بما يستوجب نقضه .  
(نقض ١٩٧٩/١/١٨ مع س ٣٠ ص ١١٢ ) .

★ إذا كان القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن باطلا لصدوره رغم عدم إعلان المعارض بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة . فإنه في حالة استئناف القضاء المذكور يكون على المحكمة الاستئنافية إلغاء وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . أما قضاؤها في الاستئناف موضوعا فهو خطأ في تطبيق القانون يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي ، وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .  
(نقض ١٩٧١/٦/١٣ مع س ٢٢ ص ٤٥٥ ) .

★ وكذلك .. في حالة الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن إذا ثبت للمحكمة الاستئنافية مرضه في اليوم المحدد لنظر المعارضة .  
(نقض ١٩٧٤/٣/١٠ مع س ٢٥ ص ٢٥٥ ) .

★ لما كان الحكم قد صدر باعتبار المعارضة كان لم تكن فإن ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم ببيان الواقعة محل الاتهام غير مقبول لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ، ولا كذلك الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب .  
(نقض ١٩٧٨/١٢/١١ مع س ٢٩ ص ٩٣١ ) .

★ القضاء في المعارضة بتأييد الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ، دون بيان الواقعة محل الاتهام أو ذكر مواد العقاب . قضاء صحيح . لأنه حكم شكلي .  
(نقض ١٩٧٥/١٢/٢٨ مع س ٢٦ ص ٨٧٧ ) .

★ الحكم الغيابي الصادر في المعارضة - سواء في موضوعها أو باعتبارها كان لم تكن - لا يمكن أن يكون محلا لمعارضة أخرى . فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره .  
(نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج-٣ ص ٣٦ ) .

## الباب الثاني

### في الاستئناف

● مقدمة :

الاستئناف والتقاضي على درجتين :

الاستئناف هو طريق الطعن العادي الذي يتحقق به مبدأ التقاضي على درجتين ، وتمسك فيه المحكمة الاستئنافية بزمام هذا المبدأ ، فتتظر في موضوع الدعوى مرة ثانية إذا كان الحكم المستأنف قد تعرض للموضوع (ولو كان باطلا في ذاته) ؛ أما إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تتظر الموضوع بل قضت بعدم الاختصاص أو بعدم القبول أو بقبول أى دفع منعها عن نظر الموضوع ، فإن المحكمة الاستئنافية تتظر في مدى صحة الحكم المذكور في حدود ما قضى به . فإن الفته فإنها لا تتعرض للموضوع بل تعيده إلى محكمة أول درجة لتتظره تحقيقا لمبدأ التقاضي على درجتين ( م ٤١٩ ) .

هذا واستيفاء المتهم حقه في الدفاع أمام محكمة الدرجة الأولى في محاكمة حضورية أو في معارضة يثيرها في وجه الحكم الغيابي - هو ما تتحقق منه المحكمة الاستئنافية حتى تعتبر الموضوع قد نظر أمام محكمة الدرجة الأولى فيكون لها أن تنظره في المرة الثانية . أما الحكم الغيابي فلا تعتبر المحاكمة قد استوفيت به أمام محكمة الدرجة الأولى ، إلا إذا فوت المتهم فرصة المعارضة فيه وقرربا لاستئناف مباشرة . كما أن أحوال إعلان المتهم لشخصه أو حضوره بعض الجلسات والغياب بعدها أمام محكمة الدرجة الأولى - تعتبر من أحوال المحاكمة الحضورية بمقتضى المواد ٢٣٨ - ٢٤١ . كما يعتبر المتهم مستوفيا للدفاعه إذا ما قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي ثم لم يحضر في الجلسة المحددة ، فاعتبرت معارضته كأن لم تكن ( م ٤٠٢ ) ففي هذه الأحوال جميعها يكون لمحكمة الاستئناف أن تبشر نظر الموضوع للمرة الثانية ولا تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .

غير أن التعديل الذي كان قد أجرى بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، اشترط لجواز المعارضة في الحكم الغيابي ( في م ٣٩٨ ) ألا يكون الاستئناف جائزا في الدعوى الصادر فيها الحكم الغيابي - فجعل الاستئناف بذلك محل المعارضة - أو بمعنى أدق يجيها في كل الأحوال مادام جائزا ، فتتظر محكمة الاستئناف الموضوع بعد مجرد محاكمة غيابية لم يمتل فيها المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولا تعيدها إليها لنظر موضوعها .

ولما كان الاستئناف جائزاً طبقاً للمادة ٤٠٢ في جميع الأحكام الصادرة في الجنب ، فإن الأمر انتهى بذلك إلى إلغاء المعارضة في الجنب أمام محكمة الدرجة الأولى وأصبح مجرد إعلان المتهم للحضور أمامها قبل صدور الحكم الغيابي - كافياً لاعتبار أن المحاكمة قد تمت في هذه الدرجة ، وأنه استوفى حقه في الدفاع ولو أبدى استحالة حضوره وإبداء دفاعه فعلاً أمام تلك المحكمة ، وهو أمر بررته المذكرة الإيضاحية لذلك القانون بأن التجربة قد أفصحت عن تسويق الفصل في هذه القضايا بل وتقادمها أحياناً تحت ستار ذريعة الإعلان (في حالة المعارضة بتوكيل) .

ولما كان القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد تناول فيما عدله من مواد قانون الإجراءات الجنائية المادة ٤٠٠ فنص فيها على اعتبار تحديد الجلسة في تقرير المعارضة إعلاناً بجلستها ولو كان التقرير من وكيل ، فإن ذلك كان كافياً لمنع تسويق الفصل في المعارضات فأجرى المشرع بالقانون ١٥ لسنة ١٩٨٣ تعديلاً جديداً في المادة ٣٩٨ - عاد به إلى إطلاق حق المعارضة في الأحكام الغيابية ، وعدم ربطه بجواز الاستئناف أو عدمه .

وفيما عدا ذلك فالاستئناف جائز في بعض الأحوال دون الأخرى في المخالفات (م ٤٠٢) ، وغير قائم كطريق للطعن في شأن الجنائيات حيث تنظر على درجة واحدة أمام محاكم الجنائيات ، ولا يطعن في أحكامها سوى بطريق النقض .

### أثر الاستئناف ونطاقه :

يؤدي الاستئناف إلى إعادة طرح الدعوى على محكمة الدرجة الثانية ويعطى للمتهم وللباقى الخصوم - الفرصة لاستيفاء التحقيق من جانب المحكمة بما تستكمل به شفوية المرافعة وحقوق الدفاع ، دون أن تلتزم المحكمة بإعادة التحقيق الذي يكون قد تم في المواجهة أمام محكمة الدرجة الأولى (م ٤١٢) . وكما يتبين ذلك للمتهم استكمال دفاعه توسع له نصوص هذا الفصل فرص البراءة أو التخفيف من العقاب إذ يستفيد في ذلك من استئناف النيابة ، في حين تضيق احتمالات إلغاء البراءة أو التشديد - باشتراط الإجماع على ذلك من قضاة المحكمة الاستئنافية .

وسلطة المحكمة الاستئنافية تحددها في هذا الشأن المادة ٤١٧ .

أما نطاق نظرها للدعوى الاستئنافية - فإنه فضلاً عما يقتضيه مبدأ التقاضي على درجتين من التقيد بالوقائع التي كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى وفصلت فيها ، مما سلف بيانه - يتقيد بأمرين أساسيين :

١ - صفة رافع الاستئناف - إن كان هو المتهم أو النيابة العامة أو المدعى المدني أو المسئول عن الحقوق المدنية . فالمتهم هو الوحيد الذي ينقل استئنافه الدعويين الجنائية والمدنية إلى محكمة الدرجة الثانية ، في حين أن استئناف النيابة العامة ينقل الدعوى الجنائية وحدها ، واستئناف المدعى المدني والمسئول عن الحقوق المدنية ينقل إليها الدعوى المدنية وحدها ( م ٤٠٣ ) .

٢ - ما رفع عنه الاستئناف طبقا للتقرير الذي يرفع به ( م ٤٠٦ ) وفي هذا الشأن فإنه يسود في شأن نطاق الاستئناف طبقا لأحكام القضاء مبدأ أن الاستئناف يتحدد بموضوعه ، ولا يتخصص بسببه .

وقد أدرجت المبادئ القضائية الخاصة بنطاق الاستئناف تحت المادة الأولى من الفصل ( م ٤٠٢ ) نظرا لعدم ورود نص يتعرض مباشرة لهذا المعنى .

### المادة (٤٠٢)

يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنب .

أما الأحكام الصادرة منها في مواد المخالفات فيجوز استئنافها :

- ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف .
- ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته .

وفيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم لو من النيابة العامة إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

● معدلة بالقانون ٣٠٢ لسنة ١٩٥٢ ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وقائع ١١/٦/١٩٦٢ .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنب :

- ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات .
- ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة أو لم يحكم بما طلبته .

● وكانت الفقرة الأخيرة من المادة قد أضيفت بالقانون ٣٠٢ لسنة ١٩٥٢ بالصيغة الآتية :

وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها :

● المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

عادت المادة ٤٠٢ تعديلا من شأنه إطلاق حق الاستئناف في الجنب تطبيقا للعدالة ، ولما كان يترتب على نهائية بعض الأحكام الصادرة بالغرامة من آثار خطيرة تمس كيان الشخص وشرفه بما يؤثر أحيانا على مستقبله ، فضلا عن أن إطلاق حق الاستئناف في الجنب من شأنه أن يظل من حالات المعارضة في الأحكام الضرورية اعتبارا في بعض صورها . أما بالنسبة إلى المخالفات فقد بقي الوضع على ما هو عليه إذ لا تقترب مثل هذه الآثار على الأحكام التي تصدر فيها .

## ● التعليق :

الاستئناف - على خلاف المعارضة - يتقيد بأحوال تختلف باختلاف الخصم الذي يرفع منه ولذلك فهو ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية في نطاق ما يرفع بالنظر إلى ما هو جائز استئناف من جانب الخصم رافع الاستئناف طبقاً للتفصيل الوارد بالنص ، ووفقاً لما تحدده كذلك المواد التالية .

( وتراجع مقدمة الفصل ) .

## ● المبادئ القضائية :

### أحوال الاستئناف :

★ حق النيابة في الاستئناف مطلق مباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزاً استئنافه . ويكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاؤها الحكم الابتدائي .

( نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مج ٧ ص ٢٨٨ ) .

★ التعبير بعبارة إذا طلبت النيابة العامة الحكم إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاهاً بالجلسة مادام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة . وسواء في ذلك أكانت أبدته في مواجهة المتهم أو في غيبته بجلسة أعلن لها ، ويستوى كذلك أن تم في الجلسة أن يكون قد أبدى قبل أن تبدأ المحكمة في التحقيق وقبل النداء على الخصوم أو بعد ذلك مادام المتهم قد أعلن لتلك الجلسة .

( نقض ١٩٦٤/١/٦ مج ١٥ ص ١ ) .

★ ومتى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تحديداً صريحاً بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة ، فإن إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر جديداً يستلزم إعلاناً جديداً مادام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور التي أعلن بها المتهم . فإذا قضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبييد المستندة للمتهم بحبسه شهراً وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزاً وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة .

( نقض ١٩٥٦/٤/٣٠ مج ٧ ص ٦٥٥ ) .

★ ولا يجوز للنيابة استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة استناداً إلى أن سوابق المتهم لم ترد مادام الحكم قد أجابها إلى طلباتها وأوقع العقوبة في حدود المواد التي طلبت تطبيقها في حق المتهم .

( نقض ١٩٥٤/٧/٢ مج ٧ ص ٨٧٠ ) .

★ الطعن في الأحكام لا يجوز إلا من المحكوم عليهم دون غيرهم . فإذا كان والد المحكوم عليه هو الذي قرر بالطعن بالاستئناف بصفة أنه المحكوم عليه ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة يكون صحيحاً في القانون - ( المادة ٢١١ مراقعات ) .

( نقض ١٩٧٣/٢/١١ مج ٢٤ ص ١٦٧ ) .

★ إن قانون الإجراءات الجنائية قد أقر المادة ٤٠٢ منه لبيان الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية في الجنح والمخالفات . كما خص المادة ٤٠٢ منه لبيان الأحوال التي



يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها ومن المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها ، ويبين من ذلك أن الأحوال التي يجوز فيها للمتهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية هي غير الأحوال التي يجوز له فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وحدها لاختلاف نصاب الأحكام في كل من الدعويين ، وأن استئنافه للحكم الذي يصدر عليه بغير الغرامة والمصاريف منوط بقبوله بأن يكون الحكم بذلك صادرا عليه في الدعوى الجنائية ، أي بعقوبة أخرى أصلية أو تكميلية غير الغرامة والمصاريف لا بالتعويض في الدعوى المدنية .

( نقض ١٩٥٣/١٢/١٥ مع س ٥ ص ١٦٤ ) .

★ استئناف المتهم الحكم الصادر في مخالفة - للخطأ في تطبيق القانون على أساس بطلان التكليف بالحضور جائز بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها عليه عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ١٩٦١/١٢/٢٦ مع س ١٢ ص ١٠٠٧ ) .

★ يبين من نص المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ إجراءات جنائية أن هذا القانون عرض لحالة البطلان الذي يلحق بالإجراءات أو يلحق بالحكم ويخص المتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحقوق المدنية ومن ذلك ما يكون قد لحق بالحكم الابتدائي من بطلان بسبب عدم تبادل المذكرات والرد عليها .

( نقض ١٩٥٩/٢/١٦ مع س ١٠ ص ٢٠٤ ) .

★ لما كان الطعن باستئناف موقر للمحكوم عليه متعلق بالنظام العام - لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون ، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الأحكام الغيابية ، ومن ثم يكون استئناف المطعون ضدها للحكم الغيابي الابتدائي رغم سبق معارضتها فيه وصدر حكم باعتبار معارضتها كان لم تكن صحيحة في القانون طالما أنه قد رفع في الميعاد مستوفيا لشرائط القانونية .

( نقض ١٩٧٧/١/٢٤ مع س ٢٨ ص ١٣٥ ) .

★ استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف .

( نقض ١٩٧٩/٥/٣ مع س ٣٠ ص ٥٢١ ) .

★ حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ، ولها كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم . ومتى كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم حكما قائما بذاته ، فللنيابة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الأمر أن استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم لا يخلو المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة العامة قد استأنفته أيضاً ، ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بعدم قبول استئناف النيابة للحكم المذكور - يكون حكمها معيبا ، إذ كان على المحكمة المذكورة أن تتعرض للحكم المستأنف وتعمل على تصحيح ما قد يكون قد وقع فيه من أخطاء .

( نقض ١٩٦٧/١٠/٩ مع س ١٨ ص ٩٤٠ ) .

( ونقض ١٩٧٦/٥/٩ مع س ٢٧ ص ٤٧٨ ) .

★ استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يظل قائماً إذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة ، أما إذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة وجب تجديد الاستئناف إذا رأت النيابة لزوماً لذلك .  
(نقض ١٩٣٤/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٤٠٥) .

★ ومادامت المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الابتدائي الغيابي الصادر عليه لم يفصل فيها ، فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم سواء أكان بالنسبة لتقدير الكفالة أم بالنسبة للموضوع ، بل يجب في هذه الحالة أن يوقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة فإذا هي فصلت في الاستئناف فإنها تكون قد حرمت المتهم من حق المعارضة في الحكم الابتدائي وأضاعت عليه درجة بين درجات التقاضي ويتعين إذن نقض حكمها برمتها .  
(نقض ١٩٤١/١١/١٧ مع ج ٥ رقم ٣٠٤ ص ٥٧٩) .

★ وإن الاستئناف المرفوع عن الحكم الغيابي من النيابة ضد المتهم المحكوم عليه غيابياً لا يصح في القانون أن تفصل فيه المحكمة الاستئنافية مادامت المعارضة فيه من المحكوم عليه جائزة على مقضى القانون بمراعاة الأوضاع العادية المرسومة لها .  
والحكم المطعون فيه إذ قضى حضورياً بإدانة المتهم وشدد العقوبة عليه بناء على استئناف النيابة ، مع أن الحكم الابتدائي صدر عليه غيابياً ثم رفع معارضته فيه ولم يفصل بعد فيها ، يكون قد أخطأ وكان الواجب على المحكمة الاستئنافية أن توقف الفصل في الاستئناف بالنسبة للمتهم المذكور حتى يتم الفصل في المعارضة من محكمة أول درجة .

(نقض ١٩٤٦/١٠/٢٨ المجموعة الرسمية ص ٤٨ ص ٢٧) .

★ من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، فإذا أغفل الحكم الاستئنائي شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها وهو ما لم يكن مطروحاً فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

لما كان ذلك - وكان الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها قد طبق القانون تطبيقاً سليماً فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه تصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها .  
(نقض ١٩٧٥/٥/٤ مع ج ٢٦ ص ٣٨٦) .

★ مؤدى نص المادة ٤٠٢ إجراءات جنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنائيات ، فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة إهانة وقعت عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً لم يخالف القانون في شيء .  
(نقض ١٩٥٦/٤/٣ مع ج ٧ ص ٤٩٦) .

★ الحكم الذي يصدر باعتباره الأمر الجنائي نهائياً واجب التنفيذ لا يجوز استئنافه .  
(نقض ١٩٧٤/٢/١٠ مع ج ٢٥ ص ١٠٨) .

نظاق الاستئناف :

★ لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بأي قيد إلا ما نص في

التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة . ولما كان استئناف النيابة جاء عاماً فهو لا يتخصص بسببه وإنما ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة تاني درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعها فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتتصل بها اتصالاً يخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير أساليب استئنافها .  
(نقض ١٩٧١/١٢/١٢ مع ٢٢ ص ٧٣٤ ) .

★ استئناف النيابة العامة وإن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب الموضوعات الأخرى من عيب ، وكان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة أنه جاء مقصوراً على ما قضى به الحكم المستأنف في الجريمة الثانية وحدها بما لازمه قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيد الذي وضعت النيابة العامة في تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى به في الجريمة الأولى ومن ثم فإن تعرض المحكمة هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة - وهي الخصم المستأنف - مما يعيب حكمها .  
(نقض ١٩٧٧/٥/١٥ مع ٢٨ ص ٥٨٦ ) .

★ إذا كان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة أنه جاء لعللة الثبوت فيما لم يثبت لدى محكمة أول درجة من وقائع الدعوى التي قضى فيها بالإبراء - مما لازمه قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيد الذي وضعت النيابة العامة في تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى فيه بالإدانة من التهم دون أن يقدح في هذا النظر أن يكون تحديد استئناف النيابة في موضوعه قد سبق لعللة الثبوت مساق السبب ، لأن العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني ، فإن تعرض المحكمة الاستئنافية للثمة الثانية الموجهة إلى المتهم بإلفاء وقف التنفيذ ولو وقع القضاء به مخالفاً للقانون ، إنما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة المستأنفة ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .  
(نقض ١٩٦٦/٦/٦ مع ١٧ ص ٧٤٧ ) .

★ لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بأي قيد إلا إذا نص في التقرير على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة . فاستئناف النيابة لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة تاني درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتتصل فيها بما يخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من طلبات .  
(نقض ١٩٧٦/١٠/٢٥ مع ٢٧ ص ٧٨٥ ) .

★ من المقرر أن تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من الحكم ، وأن نطاق الاستئناف يتحدد بمسافة رافعه ، ومن ثم فإن حكم محكمة أول درجة في شقة القاضي ببراءة المتهم الخامس يظل قائماً طالما أن النيابة العامة لم تستأنفه فقد أصبح نهائياً وحاز حجية الشيء المقضي فيه ، ويكون الحكم الاستئنافي فيما قضى به من بطلان الحكم الابتدائي قاصراً على المستأنفين دون غيرهم .  
(نقض ١٩٦٩/٦/٢٣ مع ٢٠ ص ٩٤٤ ) .

★ استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن .

ولما كانت الدعوى المدنية قد انحصم الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وهداها فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلاً فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها ما هو مخالف للقانون ، مما يقتضى نقض الحكم المطعون فيه جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية .

( نقض ١٩٧٨/٤/٢ مع س ٢٩ من ٣٢٩ ) .

★ من المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف ، وأن استئناف المتهم وحده يحصل لمصلحته الخاصة ، وأن حضور المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية - إذا لم يكن قد استأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية - لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض .

( نقض ١٩٧٤/١٢/٧ مع س ٢٥ من ٦٤٨ ) .

★ حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق ، تباشره في الموعد المقرر له ولو لمصلحة المتهم متى كان الحكم جائزاً استئنافه ورات هي وجهاً لذلك . وغاية الأمر أنها إذا ما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة ، فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيبي المعارض فيه ، كى لا يضر المعارض بمعارضته ، اللهم إلا إذا كانت النيابة قد استأنفت هذا الحكم ، لما كان ذلك وكان الحال في الطعن المائل أن الحكم الابتدائي الغيبي قضى بتقريم المطعون ضده جنيتها عن الجريمتين اللتين دانه بهما ، بيد أن النيابة لم تستأنف هذا الحكم وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة والقاضي باعتبارها كان لم تكن ، فإن المحكمة الاستئنافية لم يكن لها بناء على هذا الاستئناف أن تجاوز حد العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيبي .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف وتشديد العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ومن ثم لزم تصحيح الحكم المطعون فيه على حاله دون نقضه - م ٢٩/١ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك بتأييد الحكم المستأنف .

( نقض ١٩٧٤/٢/٤ مع س ٢٥ من ٩٤ ) .

★ متى كانت المحكمة الاستئنافية قد استنفدت ولايتها في الدعوى بعد أن قضت بحكمها السابق الصادر بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٤ في موضوع استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فما كان يصح لها من بعد عند تقديم القضية إليها من النيابة العامة بعد تحريكها خطأ بالنسبة للمطعون ضده أن تعاد نظر الاستئناف بالنسبة له وتقضى في موضوعه ليزال ولايتها . ذلك بأنه من المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالطعن فيه بالطرق المقررة في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومتى كان الأمر كذلك فما كان يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه . ومن ثم فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى وفصلت في موضوع الاستئناف من جديد بالنسبة للمطعون ضده بعد أن زالت ولايتها بإصدار حكمها الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لمحكمة النقض عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم وتصحيحه على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده لسابقة الفصل فيه . ( نقض ١٩٧٦/٦/٦ مع س ٣٧ من ٥٩٢ ) .

## المادة (٤٠٣)

يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنتح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها ، إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا .

### ● التعليق :

نظم القانون في هذا النص استئناف الدعوى المدنية على استقلال - سواء كان هذا الاستئناف مرفوعا من المدعى المدنى أو المسئول عن الحقوق المدنية - للذين لا صفة لهما في غير الدعوى المدنية - أم كان الاستئناف من المتهم في شأن ما حكم به في الدعوى المدنية وحدها ، وذلك كله يفترض إمكان استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية في مرحلة الاستئناف - استثناء من مبدأ تبعية الدعوى الجنائية للدعوى المدنية أو تحديدا لماده (راجع ما سبق من تعليقات ومبادئ تحت المواد ٢٥١ - ٢٦٧) . وفي هذه الحالة يكون للمحكمة الاستئنافية التعرض للواقعة من جميع جوانبها بما فيها ثبوتها أو ثبوت الخطأ فيها - دون أن يمس ذلك بحجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لاختلاف الدعويين . ويخضع النص لشرط النصاب استئناف المتهم للدعوى المدنية وحدها . أما في حالة استئنافه الحكم الصادر في الدعوى الجنائية فإن الاستئناف يشمل الدعوى المدنية بالتبعية ولو كان التعويض المطلوب فيها لا يبلغ نصاب الاستئناف .

### ● المبدأى القضائية :

#### استئناف المدعى المدنى ونصاب الاستئناف :

★ من المقرر أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية حتى ولو كان هو الذى حركها ، لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة والمتهم . وكان البين من مدرنات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية على تخلفه عن الحضور بالجلسة رغم علمه بها ولم يتصل هذا الشق من الحكم بالأسباب التى بنيت عليها البراءة ، فإنه لا تكون للطاعن صفة أو مصلحة فيما يثيره في أسباب طعنه من أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ويضحي منعه في شأنها غير مقبول .

( نقض ١٩٧٦/٢/١ مع س ٢٧ ص ١٣٩ ) .

★ إن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنتح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وحقه في ذلك مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض

لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(نقض ١٩٧٧/٥/٢٩ مج ٢٨ ص ٦٥١) .

★ إن حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية بالمادة ٤٠٣ إجراءات جنائية إنما هو حق مستقل عن حق النيابة العامة والمتهم ، فعلى المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف ذلك المدعى أن تبحث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم ، بغیر أن يكون حكمها هي نفسها الصادر في الدعوى الجنائية حائلاً دون ذلك ، لأن الدعويين الجنائية والمدنية وإن نشأتا عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كليهما مختلف مما لا يسوغ التمسك بقوة الأمر المقضى وإلا لتعطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولبطلت وظيفة محكمة الجench المستأنفة في شأنه إذا ما نظر استئنافه على استقلال في جلسة لاحقة لتلك التي سبق أن فصل فيها في استئناف النيابة العامة ، إذ قد لا يتحد ميعاد الاستئناف في بدايته أو في مدهاء وفق المادتين ٤١٦ ، ٤٠٧ من ذلك القانون بالنسبة إلى المتهم أو النيابة العامة أو النائب العام . وقد يتحد تاريخ الجلسة التي تحدد في تقرير الاستئناف وفق المادة ٤٠٨ وقد يتحد تاريخ تقديم الاستئناف إلى الدائرة المختصة عملاً بالمادة ٤١٠/إجراءات جنائية .

(نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ مج ٢٦ ص ٢٨٠) .

★ يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ، ومتى تحركت هذه الدعوى أصبحت مبلشرتها من حقوق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ، كما أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة والمتهم من ثم فلا محل لما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من أن استئنافه ينصب على الدعويين الجنائية والمدنية ، ولما كان الثابت أن المدعى المدني وحده دون النيابة العامة هو وحده الذي استأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية فإن الحكم الصادر منها في الدعوى الجنائية بعدم قبولها يصبح نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم به .

(نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مج ٢٢ ص ٢٧١) .

★ الجزء المنصوص عليه في المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول - عقوبة تكميلية بها مسحة من التعويض ، فيجوز القضاء به ولو لم تدع الخزنة العامة مدنياً أو يصيبها ضرر . وإذا كانت الخزنة قد تدخلت في الدعوى أمام محكمة أول درجة طالبة القضاء على المطعون ضدهم بقيمة رسم الإنتاج والتعويض المستحق ولم يقض لها بطلباتها ، فاستأنفت هذا الحكم ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه .. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٥/٣/٩ مج ٢٦ ص ٢٢٣) .

★ ولا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان

التعويض المطالب به - خمسة عشر جنيها - لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي، ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(نقض ١٩٧٦/١/١٩ مع ٣٧ من ٨٠) .

(ونقض ١٩٨٤/١٢/٢٠ مع ٣٥ من ١٢٨) .

★ تنقض المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع في الفصل في الدعوى التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها .

ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينطلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك وكانت الطاعة في دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يفرض من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانية درجة بعد أن استأنفت الاتهام الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدعوى بالحقوق المدنية حقا في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

(نقض ١٩٧٩/١/٢١ مع ٣٠ من ١٣٦) .

★ انصرف مراد الشارع في المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية إلى وضع قاعدة عامة تسرى على كافة طرق الطعن فيعتمد أثرها إلى الطعن بالنقض إذ لا يقبل ، في الوقت الذي أوصد فيه باب الطعن بالاستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنب لقلّة النصاب أن يترك الباب مفتوحا للطعن فيها بالنقض ، وسوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنب ومحكمة الجنائيات ، إذ القول بغير ذلك يؤدي للمغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير مبرر وهو ما يقتضيه عنه الشارع ويخرج عن مقصده فلا يتصور أن يكون الحكم الصادر من محكمة الجنب غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلّة النصاب ويكون في الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنائيات ورغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافرا .

(نقض ١٩٧٦/١/١٠ مع ٢٣ من ٥٢) .

(ونقض ١٩٧٣/١٢/١٩ مع ٢٤ من ١١٥٧) .

★ ومتى كانت الدعوى المدنية مقامة أصلا من الطاعن وأخرى أمم المحكمة الجزئية بالمطالبة بمبلغ إجمالي قدره واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، وقضى الحكم الابتدائي - الذي قبلاه - بهذا المبلغ لهما دون تعيين نصيب كل منهما فيه ، ومن ثم تعين لمعرفة نصيب الطاعن قسمة المبلغ بينهما بالتساوي ، ولا يلتفت إلى مجموعته في تقدير قيمة دعوى الطاعن مادام الثابت أن تلك المطالبة إنما تتضمن دعويتين مستقلتين خصوصاً وموضوعاً وسبباً (أولاهما) موضوعها تعويض الطاعن عن الأضرار الناشئة

عن الاشتراك في جريمة سرقة منقولات من محله وإتلاف أبوابه (وأخراها) وهي التي قضى فيها (استئنافيا) بعدم الاختصاص - موضوعها تعويض جدة الطاعن عن الأضرار الناشئة عن الاعتداء على حقها في استغلال محلها المغاير لمحل الطاعن واغتصابه وسرقته ما به من منقولات . لما كان ما تقدم ، فإنه لا يجوز للطاعن - من بعد - أن يطعن في الشق من الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية برفض دعواه المدنية ، لأن التعويض المؤقت المطلب به فيها - والذي قضى دعواه المدنية - لأن التعويض المؤقت المطلب به فيها - والذي قضى به استئنافيا له عن نفسه وارتضاه يدخل في النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . وهو خمسون جنيها طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات .

( نقض ١٩٧٩/١/٤ مع س ٣٠ ص ١٥ ) .

★ لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطلب به لا يزيد على النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطلب به بأنه مؤقت .

( نقض ١٩٨٥/١/٢٤ مع س ٣٦ ص ١٤٣ ) .

( نقض ١٩٨٥/١٠/٢٢ مع س ٣٦ ص ٥٧١ ) .

★ مما تنص عليه المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ( ١٩٤٩ ) أن تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف على وفق أحكام المواد ٤٤٠ - ٤٤١ والمادة ٤٧ تنص على أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به يتماهى بغير التفات إلى نصيب كل منهم فيه ، وإن كان هذا كان الثابت بالحكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم متعددون ، وأن السبب الذي يستند إليه المدعى ، في طلب التعويض هو الجريمة ، وأن المدعى عليهم ، وإن كان قد نسب إلى بعضهم تزوير الشهادة الإدارية وإلى بعض الاشتراك في هذا التزوير وإلى بعض استعمال الشهادة المزورة مما لا يغير من وحده السبب وهو جريمة التزوير ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعا على المدعى فإنه لا يجوز في هذه الحالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف . فإذا كان هذا المبلغ ستين جنيها وهو ما يجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي ، جاز استئناف الحكم . وكان الحكم القاضي بعدم جواز الاستئناف في هذه الصورة بدعوى اختلاف السبب في ظروف الواقعة غير صحيح .

( نقض ١٩٥١/٢/٢٧ مع س ٣ رقم ٢٧٩ ص ٧٤٤ ) .

★ وتقدير قيمة الدعوى - إذا تعدد المدعى عليهم أو المدعون - بقيمة المدعى به يتماهى بغير التفات إلى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد . فإذا طلب المجنى عليها في جريمة ضرب مبلغ ٥١ جنيها تعويضا عن هذا العمل الضار فإنه يجوز استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى التعويض هذه .

( نقض ١٩٥٧/١/١٦ مع س ٧ رقم ٢٢ ص ٥٧ ) .

★ جرى قضاء النقض على أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية ، الذي فات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقض ، بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغلته عملا بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

( نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ مع س ١٩ ص ٢٦٠ ) .



★ لا يقبل من المتهمين الاحتجاج بعدم دفع المدعى بالحق المدني الرسوم المستحقة على الاستئناف إذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهما ليسا نائبيين عنه .  
(نقض ١٩٥٩/٣/٢٤ مع ١٠ ص ٣٤٨) .

★ إنه تطبيقاً لنص المادة ١٠ مرافعات إذا رفعت الدعوى بمقتضى سندات مختلفة فيكون التقدير باعتبار نصيب كل من المدعين في المبلغ المطالب به . والسندات تكون مختلفة متى كانت لا تنطبق في أي عنصر من عناصرها أو جزئية من جزئياتها ولو كان مصدر الالتزام فيها واحداً . وإذن فالمدعى الذي ترفع من عدة أشخاص بطلب تعويض الضرر الذي لحقهم من جريمة واحدة أو من فعل واحد ضار تكون في الحقيقة مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة إلى كل واحد من المدعين فيها ، وذلك لأنه وإن كان مصدر الالتزام واحداً بالنسبة إليهم جميعاً فإن الأساس القانوني للمطالبة ليس هو الفعل الضار وحده ، بل هو هذا الفعل والضرر الذي وقع على كل من المضررين . ولما كان هذا الضرر يتفاوت ويختلف باختلاف الأشخاص فإن كلا من المدعين يعد مستنداً في دعواه إلى سند خاص به ويجب إذن تقدير دعواه باعتبار نصيبه وحده .

(نقض ١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ص ١٤٤) .

#### استئناف المسئول المدني والمتهم :

★ تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم به القاضي الجزئي نهائياً ، وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم ولا يقيد به إلا النصاب .  
(نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ مع ٢٩ ص ٣١٥) .

★ المسئول عن الحقوق المدنية . ليس خصماً للمتهم بل هو متضامن معه في المسؤولية المدنية ، ويكون قبول المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية وهي بصدد استئناف المتهم مجرد تدخل انضمامي لا يسبغ عليه طبقاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية صفة الخصم مما هو شرط للدعاء أو الطعن ، واستئناف المتهم على استقلال إذا كان يفيد المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية والزم لا ينشأ - للمسئول - حقاً في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضي .

(نقض ١٩٧٦/٢/١ مع ٢٧ ص ٨٣٠) .

★ مفاد نص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهائي للقاضي الجزئي إذا كان مقصوراً على الدعوى المدنية وحدها ، أما إذا استأنف المتهم للحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية - أياً كان مبلغ التعويض المطالب به ، فلا يجوز - لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة إلى إحداهما دون الأخرى لما في ذلك من التجزئة .

(نقض ١٩٦٣/٦/١١ مع ١٤ ص ٥٢١) .

★ يشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تقيد بنصاب معين أن يكون استأنافه للحكم الجنائي جائزاً .  
(نقض ١٩٥٨/٢/١٠ مع ٩ ص ١٥٧) .

★ مجرد تبرئة المتهم من الجريمة لا ينقله إلى صف المسؤولين عن الحقوق المدنية المشار إليهم بالمادة ١٧٦ تحقيق جنائيات ، بل إن الحكم عليه بالتعويض مع تبرئته لا يخرج عن أنه محكوم عليه ينتفع في الاستئناف من حيث جوازه وعدمه بالنص العام الوارد بالمادة ١٧٥ تحقيق ، فإذا حكم بتبرئة متهم من الجريمة مع إلزامه بالتعويض المدني فإنه يجوز له أن يستأنف هذا الحكم من جهة التعويض ، ولا يصح الدفع بعدم قبول الاستئناف بزعم أن التعويض أقل من التصالب الجائز فيه الاستئناف .  
(نقض ١١/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ١٦٧ ) .

### المادة (٤٠٤)

يجوز استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولو لم يكن الاستئناف جائزاً للمستأنف إلا بالنسبة لبعض هذه الجرائم فقط .

#### ● التعليق :

قصد بالنص منع التعارض بين مصير التهم المرتبطة (المذكورة الايضاحية) فضلاً عن ضرورة مراعاة آثار حالة عدم التجزئة المنطبقة على المادة ٣٢ عقوبات (تقرير لجنة الشيوخ) . على أن نطاق تطبيق النص قد تضاعف بعد تعديل المادة ٤٠٢ بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حيث أصبح الاستئناف جائزاً في الجنح جميعها .

ولحكمة النقض قضاء فريد قبل القانون الحالي - يعتبر الاستئناف شاملاً لما أغفلت محكمة أول درجة الحكم فيه من التهم التي تكون مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٢٥٦ : يجوز استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات ولو لم يكن الاستئناف جائزاً للمستأنف إلا بالنسبة إلى بعض هذه الجرائم فقط - وسواء كانت المحكمة قد أوقعت على المتهم عقوبة واحدة أو أوقعت عليه عقوبات متعددة خطأ منها فإذا قضت المحكمة في جنحة ومخالفة على هذا النحو يجوز استئناف الحكم الصادر في المخالفة تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الجنحة ولو كان الحكم الصادر في المخالفة غير جائز استئنافه بشرط أن يكون استئناف الجنحة جائزاً .

#### ● المبادئ القضائية :

★ لما كان ضم تهمة إلى أخرى لنظرهما معاً والفصل فيهما بحكم واحد ، سواء أكان ذلك بسبب الارتباط بينهما أم بسبب عدم التجزئة ، يترتب عليه نتائج قانونية معروفة فإن المصلحة في استئناف

الحكم الذي يفصل على خلاف مقتضى القانون بين التهمتين الواجب ضم كل منهما إلى الأخرى تكون ظاهرة محققة - ولما كانت محكمة أول درجة قد أغفلت بلا حق الفصل في تهمة العود إلى الاشتباه التي طلب منها الفصل فيها مع تهمة السرقة للارتباط الوثيق بينهما . ولما كان الاستئناف الذي ترقعه النيابة العامة عن الحكم يترتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة على المحكمة الاستئنافية للفصل فيها سواء في ذلك ما فصلت فيه محكمة أول درجة وما لم تفصل فيه - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقبل الاستئناف المرفوع من النيابة عن تهمة العود إلى الاشتباه بدعوى أنه لم يصدر بشأنها حكم ، يكون قد أخطأ . ولا يشفع للمحكمة الاستئنافية ما قالته تبريراً لقضائها من أن للنّياية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في دعوى العود لأن إمكان إعادة نظر دعوى العود إلى الاشتباه أمام محكمة أول درجة مرة أخرى شيء والعمل على تحقيق المصلحة المرجوة من ضم واحدة شيء آخر ، لأن عدم صدور حكم في تهمة العود إلى الاشتباه بعد أن نظرتها المحكمة وسمعت أدلتها ليس من شأنها قانوناً أن يحول دون استئناف الحكم الصادر في الدعوى كما قدمت إلى المحكمة بغية توحيد سير الإجراءات في صدد التهمتين المضمومة كل منهما إلى الأخرى ، والاستئناف في هذه الحالة يصح القول عنه بأنه تظلم من الحكم الذي صدر على صورة من شأنها الفصل بين تهمتين واجب ضمهما .

(نقض ١٩٤٦/٢١ للمجموعة الرسمية من ٤٧ رقم ١٨٩ من ٣٧٤ ) .

### المادة (٤٠٥)

لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتهديدية والصادرة في مسائل فرعية .

ويترتب حتماً على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئناف هذه الأحكام .

ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص يجوز استئنافها ، كما يجوز استئناف الأحكام الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

نص في المادة ٤٣٦ ( ٤٠٥ من القانون ) على عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وهي الأحكام التحضيرية والتهديدية والأحكام التي تصدر في مسائل فرعية ولم تنته بها الخصومة أمام المحكمة وذلك لعدم إطلاقة سير الدعوى ، على استئناف الحكم الصادر في الموضوع يترتب عليه حتماً استئناف هذه الأحكام ، واستثنى من ذلك الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص وكذا الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى ، وذلك لأن أحكام عدم الاختصاص تنتهي الخصومة أمام المحكمة ، ولأنه لا يستتاع في الحالة الثانية أن تستمر المحكمة في نظر الدعوى وهي لا ولاية لها مطلقاً .

#### ● التعليق :

يلاحظ أنه قد انتهت في قانون المرافعات التفرقة بين الأحكام التحضيرية والتهديدية .

أما عن الأحكام الصادرة في مسائل فرعية فهي ما تتعرض به المحكمة الجنائية لتلك المسائل طبقاً للمواد ٢٢٠ وما بعدها ، وكذا خصومة الرد (المواد ٢٤٧ وما بعدها) - فضلاً

عن الدفع ببطالان دليل والدفع الشككية والدفع بعدم القبول ، فيشملها النص جميعا ، ولا يجوز استئنافها على حدة - إلا أنه إذا كان من شأن الحكم بقبول الدفع انتهاء الخصومة أمام المحكمة قبلته ( كالدفع بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد أو بعدم قبول الدعوى أو عدم جواز نظرها ) - فإنه لا يكون ثم محل لانتظار فصل في موضوع الدعوى إذ أنها تخرج بالحكم بقبول الدفع - عن حوزة المحكمة ، وتنتهي الخصومة أمامها ، فيجوز استئناف هذا الحكم وحده بطبيعة الحال .

انظر بعده المادة ٤١٩ حيث تفترض ذلك - في فقرتها الثانية ، إذ نتحدث عن نظر استئناف مرفوع عن حكم بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، هذا ويرجع إلى تفصيل في التفرقة بين الحكم المنتهى للخصومة والحكم المانع من السير في الدعوى في التعليق على المادة ٣١ من قانون حالات النقض في الجزء الثاني من هذا الكتاب ) .

هذا ويلاحظ أن الحكم بعدم الاختصاص ينهي الخصومة ولا يمنع السير في الدعوى ، ولذلك فإن الاستثناء الوارد في الفقرة الثالثة جاء شاملا الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص فضلا عن الصادرة بالاختصاص الولائي . وهذه الأحكام لولم يذكرها النص لما كان من الجائز استئنافها ، ولخضع الحكم الصادر بالاختصاص الولائي لنص الفقرة الثانية .

### ● المبادئ والقضايا :

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منبهة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهي الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها وقد تأكد هذا المبدأ الذي قررت هذه المحكمة بما نص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية والصادرة في مسائل فرعية » ، وكذلك بما نص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه : « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى » والمقصود بهذين النصين هو عدم إجازة الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتمهيدية وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .

( نقض ١٩٦٦/٥/٩ مج ١٧ ص ٥٧٢ ) .

★ إن الحكم القطعي هو الذي يحسم النزاع في موضوع الدعوى أو في شق منه ، والعبرة في وصف الحكم بأنه تمهيدى أو قطعي هي بحقيقة ما قضى به ، ولا مانع من أن بعض المقضى به يكون في الأسباب .

وقضاء الحكم في أسبابه بأن العمال المعينين بعد أول مارس سنة ١٩٥٠ لا يستحقون إعانة غلاء معيشة هو قضاء قطعي وتتسحب حجية الأمر المقضي به على أسباب الحكم باعتبارها مكمل للمنطوق .  
(نقض ١٧/٦/١٩٦٨ مع س ١٩ من ٧٠١) .

### المادة (٤٠٦)

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو إعلان الحكم الغيابى . أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة في الحالات التي يجوز فيها ذلك .

وللنائب العام أن يستأنف في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم ، وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .

- معلقة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٤ مكررا من ٤/١١/١٩٨١ .
- نص المادة قبل التعديل :

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ، أو الحكم الصادر في المعارضة ، أو تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابى ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

وللنائب العام أن يستأنف في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم ، وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .

### ● التعليق :

كان النص الاصلى يطلق بدء ميعاد استئناف الحكم الغيابى على انتهاء ميعاد المعارضة ، وقد نجم عن التعديل الذى أدخل على المادة ٣٩٨ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - والذي منع فيه حق المعارضة عندما يكون الاستئناف جائزا ( تراجع المادة والتعليق عليها ) أن الحكم الغيابى يكون قابلا إما للاستئناف وإما للمعارضة فلا يجتمع الحق في الطعن بالطريقين معا . ولذلك جعل بدء ميعاد الاستئناف - كبداية ميعاد المعارضة (م ٣٩٨) - من تاريخ إعلان الحكم الغيابى . وقد تساوى في ذلك مع الحكم المعقبر حضوريا طبقا للمواد ٢٢٨ - ٢٤١ والذي تورد المادة التالية نصا خاصا يربط موعد استئنافه بتاريخ إعلانه . ( انظر المبادئ القضائية الواردة تحت المادة التالية - ٤٠٧ ) . أما بعد إعادة الحق في المعارضة دون ربطه بعدم جواز الاستئناف ، وذلك بمقتضى إعادة تعديل المادة ٣٩٨ بالقانون ١٥ لسنة ١٩٨٢ فإنه يتعين إعادة نص المادة الحالية إلى ما كان عليه قبل القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . بما في ذلك جعل بدء ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الغيابى اعتبارا من انتهاء ميعاد المعارضة لحسم موقف المحكوم عليه غيابيا ؛ فإما معارضة في موعدها ، وإما إستئناف بعد فوات ميعاد المعارضة .

أما في الوضع الحالي فإن ميعاد المعارضة يتطابق مع ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الغيابي بدءاً ونهاية بحيث أن المحكوم عليه غيابياً يختار في ذات الميعاد بين الطعن بالمعارضة والطعن بالاستئناف متنازلاً عن المعارضة ، أو يطعن بالطريقين احتياطاً لعدم قبول المعارضة لأي سبب من الأسباب . على أنها إذا قبلت فلا يقبل الاستئناف إلا عن الحكم الصادر فيها ومن تاريخ صدوره كما يذكر النص ولا يكون ثم وجه لنظر استئناف الحكم الغيابي ذات .

( تراجع أيضاً مقدمة م ٤٠٢ في تتابع الحق في المعارضة والاستئناف ) .

على أن ما يشير إليه النص من بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة وفي الحالات التي يجوز فيها ذلك، فإن تلك الحالات كانت نادرة في ظل تعديل المادة ٢٩٨ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، وهي بوجه عام حالات الخطأ في القانون في الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها وما اتصل بذلك من أحوال نادرة - أما بعد عودة الحق في المعارضة في الأحكام الغيابية دون شرط بمقتضى التعديل الأخير للمادة ٢٩٨ بالقانون ١٥ لسنة ١٩٨٢ فإن صياغة المادة ٤٠٦ أصبحت غير متوازنة إذ تشير إلى الوضع الأصلي (جواز المعارضة) كأنه استثناء ، وتورد الحكم الاستثنائي (بدء الميعاد من تاريخ إعلان الحكم الغيابي عند عدم جواز المعارضة) كأنه هو الأصل . ولعل ذلك يتدارك في أول تعديل قادم لقانون الإجراءات الجنائية .

وتقرير الاستئناف يحضره الموظف المختص بقلم الكتاب ويوقعه المحكوم عليه أو وكيله وهو الذي يحدد ما يطعن عليه من بين ما صدر به الحكم المستأنف ، ولكن لا يحدد فيه أسباب الطعن بل إن ما قد يذكر فيه كسبب للاستئناف مثل الخطأ في القانون لا يقيد المحكمة الاستئنافية ، وفي هذا تقوم قاعدة أن الاستئناف يقيد بموضوعه ولا يتخصص بسببه فإذا لم يتحدد في التقرير موضع معين للطعن اعتبر منصباً على كل ما مس المستأنف . ويختلف محل الاستئناف بل وموعده أحياناً - باختلاف صفة المقرّب - متهماً أو مستنولاً مدنياً أو مدعياً بالحق المدني ، أو النيابة العامة .

### ● المبادئ القضائية :

#### إجراءات التقرير بالاستئناف :

★ متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء من إجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول الإجراء ، وكان الواجب على ذوي الشأن استيفاءه حتى يكون الإجراء معتبراً مهما استعاض عنه بغيره مما قد يؤدي المراد أو يدل عليه ، فإن هذه الاستعاضة لا تقني بل يبقى الإجراء في نظر القانون معدوماً لا أثر له . فالدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحضره موظف قلم

الكتاب مثبتاً فيه حضور صاحب الشأن أمامه وطلب تدوين إرادته استئناف الحكم . أما ما عداه من عريضة تقدم لقلم الكتاب أو للنيابة العامة أو خطاب يرسله النائب العمومي أو واحد وكلائه لقلم الكتاب فكله لا يغنى مهما تكن إرادة الاستئناف منصوباً عليها فيه . ومن باب أولى لا يغنى أن يكون قصد الاستئناف ثابتاً من عمل آخر ولو كان متصلاً بقلم الكتاب ومن شأنه عادة ألا يأتيه إلا مريد الاستئناف كدفع المحكوم عليه الكفالة المقررة لإيقاف تنفيذ الحكم المراد استئنافه .  
(نقض ١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية س ١ ص ٤٣٣ ) .

★ يحصل الاستئناف ويعتبر قائماً بتقرير كتابي يحرر في قلم كتاب المحكمة المختصة بتلقيه ولهذا يكون تأشير عضو النيابة على الرول أو على ملف القضية بعبارة يستأنف غير كاف لاعتبار الاستئناف قائماً .

(نقض ١٩٣٤/١٠/١٥ مج ٣ ص ٣٦٩ ) .

(نقض ١٩٨٥/٣/٢١ مج ٣ ص ٤٤٤ ) .

★ من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم خلال الأجل المحدد في المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية ، فمضى حضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب وقرر أمام الموظف المختص شفاهاً برغبته في رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه هو ، فإن الاستئناف يعد قائماً قانوناً بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الإجراء دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به .

(نقض ١٩٦٣/١٠/٢٩ مج ٣ ص ١٤ ص ٧٢٩ ) .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ مج ٣ ص ١٧٢ ) .

★ إنه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في حدود إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، إلا أنه متى كان قد أثبت بها تاريخ لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادي فإنه لا يعتد به ، إذ العبرة بالتاريخ الحقيقي الذي قرر فيه المحكوم عليه بالاستئناف .

(نقض ١٩٦٣/٣/٤ مج ٣ ص ١٤ ص ١٤٤ ) .

★ أن فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

(نقض ١٩٥٨/١٢/٩ مج ٣ ص ٩ ص ١٠٦٠ ) .

★ إذا اطمانت المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية إلى قيمة الشهادة المستخرجة من جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعى المدني ووجدت فيها بحق غناء عن الاطلاع على الجدول مادامت قد برئت من الطعن فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من قبول الاستئناف .

(نقض ١٩٥٨/١٢/٩ مج ٣ ص ٩ ص ١٠٦٠ ) .

، تقدير المحكمة الاستئنافية بما في تقرير الاستئناف :

★ تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم ، ومن المقرر أن استئناف النيابة وإن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة

الاستئنافية بغير الموضوع الذى طرح عليها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب .

( تلغى ١٩٧٧/٥/١٥ مج ٢٨ ص ٥٨٦ ) .

( وتلغى ١٩٨٥/١/٣١ مج ٣٦ ص ١٩٥ ) .

★ تتصل محكمة ثانية درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف ، فهي تنقيد بما جاء به وبالوقائع التى طرحت على المحكمة الجزئية ، فإذا أدانت المحكمة الاستئنافية المتهم من واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى - لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها ، فإن هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقاً للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضى ولو كان للواقعة أساس فى التحقيقات وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له ، فقضاؤها على تلك الصورة باطل .

( تلغى ١٩٦٩/١/١٣ مج ١٠ ص ٤٠ ) .

### الصفة فى التقرير بالاستئناف :

★ يشترط لقبول الاستئناف أن يحصل بتقرير فى قلم كتاب المحكمة من نفس المتهم أو من وكيله بشرط أن يكون هناك توكيل منصوب فيه على الاستئناف ولا يقبل الاستئناف من ولى المتهم إلا إذا كان قاصراً وإلا فلا قيمة لاستئنافه ولا يصحح ذلك التوكيل اللاحق ولا حضور المتهم (الاستئناف) بشخصه ومرافعته فى الجلسة .

( تلغى ١٩٤٩/٥/١٠ المجموعة الرسمية ص ٥٠ ص ٢٨٨ ) .

★ وأن الاستئناف فى المواد الجنائية هو حق منوط بشخص الخصم يستعمل بنفسه أو بواسطة أى شخص آخر يوكله عنه لهذا الغرض إذا شاء . أما ما جاء بالمادة ٢٤ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ من أنه لا يجوز أن يحضر أمام المحاكم عن الخصوم سوى المحامين أو الأقارب فخاص فقط بالمرافعة وإبداء الطلبات بالجلسات أمام المحاكم . وأما الحظر الوارد بالمادة المذكورة الخاص بوجوب التوقيع من محام على صكف الاستئناف فلا يسرى إلا على الاستئناف فى المواد المدنية لأنها هى وحدها التى يوجب القانون فيها أن يكون الاستئناف بصكف مشتملة على أسباب وبيانات أخرى يقتضى الاضطرار بها سوى المحامين . أما المواد الجنائية فلا يشترط القانون فى الاستئناف الذى يرفع فيها أكثر من أن يقرر الخصم ذلك فى قلم الكتاب اذ لك تكون محكمة الاستئناف قد أخطأت فى قضائها بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غيرذى صفة مادامت هى أثبتت فى الحكم أنه رفع فى الميعاد القانونى من وكيل عن الطاعن بمقتضى توكيل ثابت يبيح له ذلك ومن ثم يتعين نقض هذا الحكم .

( تلغى ١٩٤٢/٣/٩ المجموعة الرسمية ص ٤٣ ص ١٢٠ ) .

★ ومادام التوكيل الذى قرر المحامى الاستئناف بمقتضاه قد نص فيه صراحة على أن له استئناف أى حكم يصدر ضد الموكل ، فإن هذا يكفى قانوناً فى تخويله الاستئناف فى كل دعوى ، ولا يلزم أن تكون الدعوى معينة بالذات فى سند التوكيل .

( تلغى ١٩٤٣/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ١٨٥ ) .

★ إذا كان الثابت بالأوراق أن المحامى قرر استئناف الحكم الابتدائى بصفته وكيلاً عن المدعى بالحقوق المدنية ، فى حين أن هذا الأخير كان قد تولى قبل التقرير بالاستئناف ، فإن الاستئناف المرفوع عن



الدعوى المدنية يكون قد تقرره من غير ذي صفة ولا يغير من الأمر حضور ورثة المجنى عليه جلسات المحاكمة الاستئنافية ، إذ أن مثولهم أمام هذه المحكمة لا يغني عن وجوب التقرير بالاستئناف ممن له صفة في ذلك .

(نقض ١٩٦٧/١٠/٢٣ مج س ١٨ ص ٩٩٤) .

★ من المقرر أنه إذا رفعت دعوى من الولي الشرعي وحكم فيها ابتدائيا ثم استأنف الولي الحكم الصادر فيها بعد بلوغ القاصر سن الرشد وزوال الولاية فإن الاستئناف يكون صحيحا ولا يجوز التمسك بالبطلان .

(نقض ١٩٤٠/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٤٣ ص ٦٨) .

★ إن الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالاستئناف وفقا للمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو عشرة أيام ، وللنائب العام - أو للمحامى العام في دائرة اختصاصه - أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم . ولما كان الحكم الابتدائي قد صدر في ١٩٧٠/١/٢٩ وتم التقرير بالطعن فيه بالاستئناف في ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٠ وكان الثابت أن الذي قرر بالاستئناف هو وكيل النيابة بغير توكيل من النائب العام أو المحامى العام المختص فإن استئناف النيابة العامة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بقبول استئنافها شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٢/١٠/٣٠ مج س ٢٣ ص ١٠٩٤) .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١٣ مج س ٣٠ ص ٩٢٤) .

#### ميعاد الاستئناف :

★ إن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ جعلت لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد حده عشرة أيام من يوم صدوره ، فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٧/١١/١٤ مج س ٢٨ ص ٩٦٧) .

★ لما كان اليوم العاشر لميعاد الاستئناف وهو يوم .. يوافق يوم الجمعة وهو يوم عطلة رسمية فإن المحكوم عليه - الطاعن - إذ استأنف الحكم في اليوم التالي لعطلة يوم الجمعة يكون قد صادف الميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبول الاستئناف شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٩/١١/١٢ مج س ٣٠ ص ٨٢٦) .

★ متى كان الحكم المستأنف قد صدر يوم ١٨/١٠/١٩٥٦ وكان اليوم العاشر لميعاد الاستئناف هو يوم ٢٨/١٠/١٩٥٦ الذي وافق يوم عطلة بلغ حد الرسمية حيث أضريت الأمة المصرية بموافقة حكومتها مشاركة لشعور أبناء الجزائر وتعطل العمل في دواوين الحكومة فإن المتهم إذ استأنف الحكم في يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ أي في اليوم التالي لعطلة يوم الجزائر فإن استئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني .

(نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ مج س ٩ ص ٤٤١) .

★ الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام والمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، فإذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت إلى دفاع المتهم

وناقشته ، ثم أجلت الدعوى لسماع الشهود من غير أن تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من أن تنتظر في شكل الاستئناف وأن تقضى بعدم قبوله لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني .

( تقضى ١٩٦٠/١/٢٥ مع ١١ ص ١٠٠ ) .

( وتقضى ١٩٦٤/٤/٢٧ مع ١٥ ص ٣٣٤ ) .

( وتقضى ١٩٨٥/١٠/٨ مع ٣٦ ص ٨٢٤ ) .

★ وإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة الاستئنافية عن حكم صدر بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، قد أجلت الدعوى لإعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم سند الأمانة تحقيقا لمنازعة المتهم في شأنه من غير أن تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من النظر من جديد في شكل الاستئناف وأن تقضى بتأييد الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا بعد أن ثبت أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني .

( تقضى ١٩٧٨/١٢/٧ مع ٢٩ ص ٨٨٣ ) .

★ ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها المحكمة ولا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

( تقضى ١٩٧٩/١/٢٨ مع ٣٠ ص ١٧١ ) .

★ يبتدىء ميعاد استئناف المتهم للحكم الحضورى من يوم صدوره لا من يوم إعلانه ، والعبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هي بشهود المتهم جلسة المحاكمة والمرافعة أو عدم شهوده إياها ، لا بحضوره أو غيابه بجلسة النطق بالحكم .

( نقض ١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ص ٢ ص ٥٧ ) .

وقضت محكمة النقض منذ ما قبل صدور القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بأن :

★ الحكم الغيابي يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة هو الثلاثة أيام التالية لإعلانه .

( نقض ١٩٧٠/١١/١٥ مع ٢١ ص ١٠٨٢ ) .

★ وكان من المقرر أن الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه متعلق بالنظام العام لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون ، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الأحكام الغيابية ، ومن ثم فإن استئناف المحكوم عليه - الطاعن - للحكم الغيابي الابتدائي الذي لم يكن قد أعلن إليه رغم سبق استئناف وتأييد الحكم المستأنف يكون صحيحا في القانون طالما أنه رفع في الميعاد مستوفيا لشرائطه القانونية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك فإنه يكون قد جانب صحيح القانون مستوجبا نقضه .

( نقض ١٩٨٤/٣/١ مع ٣٥ ص ٣٣٢ ) .

★ وأنه متى كانت محكمة ثانية درجة وإن أقرت الطاعة (المتهمة) على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري في حين أنه غيابي ، إلا أنها عقيبت على ذلك بما مؤداه أن استئناف الطاعة لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها بالمعارضة في هذا الحكم يعتبر أنها تجاوزت عن استعمال حقها في المعارضة اكتفاء منها باستئناف الحكم الذي يبدأ ميعاده من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة ، فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويتفق مع ما قضت به المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية .  
(نقض ١٩٦٣/٢/٥ مج ١٤ ص ٩٧) .

★ الحكم الغيابي الصادر تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وإن جاز استئنافه فهو يخرج من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية ويبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذاً بما نص عليه في المادة ٤٠٧ إجراءات جنائية بشأن الحكم الصادر في الغيبة والمعتبر حضورياً ولا يفني عن ذلك علم المتهم بصدره عن طريق المعارضة فيه ، لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدى المراد منه .  
(نقض ١٩٦٤/١٢/١٥ مج ١٥ ص ٨٩) .

ويلاحظ أن الاجتهاد الوارد بالحكم قد صدر بمثل تعديل المادة ٤٠٦ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١

★ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وإن مناط اعتبار الحكم حضورياً هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى . والأصل أن يكون المتهم حاضراً بنفسه جلسات المرافعة ، إلا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيل في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . ومتى كان حضور المتهم شخصياً أمراً واجباً فإن حضور وكيله عنه خلافاً للقانون لا يجعل الحكم حضورياً . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن - وهو المتهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس - لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة بل حضروا وكيل عنه وترافع في الدعوى الأمر الذي مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكماً غيابياً - وصفت المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري .  
- وبالتالي لا يفتتح ميعاد الطعن فيه بطريق المعارض أو الاستئناف ... إلا بعد إعلانه إعلاناً قانونياً وذلك إعمالاً لنص المادتين ٣٩٨ و ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .  
(نقض ١٩٧٥/١١/٣٠ مج ٢٦ ص ٨٠٧) .

★ وصف المحكمة الحكم الغيابي خطأ بأنه حضوري لا يفتح معه ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة ، أو الاستئناف أن اختار المتهم الطعن فيه مباشرة بالاستئناف إلا بعد إعلانه إعلاناً قانونياً عملاً بالمادتين ٣٩٨ ، ٤٠٩ إجراءات جنائية .  
(نقض ١٩٧٢/٥/٧ مج ٢٣ ص ٦٤١) .

★ الحكم المطعون فيه إذ حاسب الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها تأسيساً على أن ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدر الحكم مما يقوم مقام الإعلان القانوني يكون قد أخطأ صحيح القانون .  
(نقض ١٩٧٢/٥/٧ مج ٢٣ ص ٦٤١) .

★ متى كان يبين أن الحكم الفيابي الابتدائي الصادر بإدانة المطعون ضده والمقصود بالاستئناف أصلاً لم يعلن إليه بعد ، فإن استئناف المطعون ضده لهذا الحكم - وإن كان قد قرره قبل سريان مواعيد استئنافه بالإعلان يكون صحيحاً وفي موعده القانوني ، ولا يغير من الأمر أن يكون المطعون ضده قد علم بصور الأمر عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه .

(نقض ١٩٧٠/١١/٢٣ مع ٢١ من ١١٤٢) .

★ للنياية العامة استئناف الحكم الصادر في المعارضة بالرفض والتأييد ولو لم يستأنف الحكم الفيابي ، ويبدأ ميعاد استئناف هذا الحكم من تاريخ صدوره ، ولا يجوز تشديد العقوبة في هذه الحالة عن تلك المقتضى بها غيائياً .

(نقض ١٩٧٦/٥/٩ مع ٢٧ من ٤٧٨) .

★ ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٤٠٦ إجراءات جنائية ، إلا إذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعاً إلى أسباب قهرية لاشأن لإرادته فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم .

(نقض ١٩٧١/٤/٤ مع ٢٢ من ٣٣٥) .

★ إذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت مما يفيد إعلان المتهم للجلسة التي نطق فيها بالحكم الصادر في معارضته مع وجوب ذلك قانوناً فإن ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمى .

(نقض ١٩٦٢/٣/١٣ مع ١٣ من ١٥٥) .

★ من المقرر أنه متى كان أول قرار بتأجيل الدعوى ( في المعارضة ) قد اتخذ في حضرة المتهم فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتتبع سيرها من جلسة إلى أخرى مادامت الجلسات متلاحقة ، ويكون الطاعن إذ استأنف الحكم بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم فإن استئنافه يكون غير مقبول شكلاً .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٨ مع ٢٣ من ٢٤٦) .

★ إذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة بغير عذر قهرى فإن الحكم إذا قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون بريئاً من شائبة البطلان ، ومن ثم يبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٤٠٦ إجراءات جنائية .

(نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ مع ١٨ من ١١٣٣) .

★ ميعاد الاستئناف طبقاً للنص المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولا محل للاحتجاج بأن الحكم الفيابي لم يعلن للمتهم مادام قد ثبت أنه عارض فعلاً في هذا الحكم .

(نقض ١٩٥٦/٥/١ مع ٧ من ٧٠١) .

### المر العذر في بدء الميعاد وفي امتداده :

★ إذا قام عذر قهري منع المحكوم عليه من التقرير بالاستئناف في الموعد المحدد قانونا ، فيجب التقرير بالاستئناف في اليوم التالي مباشرة لزوال المانع .  
(نقض ١٩٧٤/٥/٢٩ مع ٢٣ من ٨٢١ ) .

★ إن الطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوم أنفسهم ، ومن ثم فإذا كان الطاعن قد منعه عذر قهري عن أن يطعن في الحكم فإن ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان يتعين عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن ، لأن الطعن بواسطة وكيل هو حق خوله القانون له ، فلا يصح أن يؤخذ عليه عدم استعماله والتقرير به بشخصه .  
(نقض ١٩٧٠/١١/١٦ مع ٢١ من ١٠٩٩ ) .

★ المحكوم عليه غير ملزم بعمل تقرير الاستئناف في قلم الكتاب بوكيل عنه توفي في ذات اليوم الذي صدر فيه الحكم ، بل إن من حقه أن يعمل التقرير بنفسه وفي أي وقت شاء غير متجاوز الأجل المحدد في القانون . فإذا هومريض أثناء هذا الأجل مرضا يقعه عن الانتقال إلى قلم الكتاب فهذا المرض يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يجب أن يكون لها اعتبار عند حساب الأجل .  
(نقض ١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ من ١٨٨ ) .

★ لما كان المرض من الأعذار التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة ، والتخلف بالتالي - إذا ما استطاعت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم إذا ما تمسك الطاعن بعذر المرض وقدم دليله ، أن يعرض الحكم لهذا الدليل ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الفيائي الاستئنافي القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، دون أن يعرض البتة للشهادة الطبية التي قدمها الطاعن لإثبات صحة ذلك العذر ، تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ، ولم يحقق دفاعه ذاك والتفت عنه كلية ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .  
(نقض ١٩٨٥/١٠/١٦ مع ٣٦ من ٨٧٥ ) .

★ لاتشفع للطاعن في تجاوز ميعاد التقرير بالاستئناف الشهادة المرضية المقدمة للمحكمة الاستئنافية التي تلزمه الاعتكاف لمدة عشرة أيام إذ كان عليه أن يبادر في اليوم التالي مباشرة للتقرير بالاستئناف فور زوال المانع .  
(نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ مع ٢٣ من ٨٢١ ) .

★ مجرد تعقيد حرية المتهم وتواجده بالسجون لا يعتبر عذرا يحول بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ما دام نظام السجون يمكنه من التقرير بوجود الدفاتر المعدة لهذا الغرض .  
(نقض ١٩٧٦/١١/٢٠ مع ١٨ من ١١٣٣ ) .

★ وجود المتهم في السجن يعد مانعاً قهرياً حال دون شهوده الجلسة وعلمه بالحكم الذي صدر فيها ، ويترتب على ذلك أن ميعاد استئناف ذلك الحكم لا يسرى في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بصدوره لا من يوم صدوره .

( نقض ١٩٥٣/١١/٩ مع ٥ ص ٧٥ ) .

★ متى كان المتهم مفيد الحرية في اليوم الذي صدر فيه الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسمياً بصدور هذا الحكم فإنه يتعين احتساب ميعاد الطعن به من تاريخ التقدم للتنفيذ .

( نقض ١٩٥٨/١/٢١ مع ٩ ص ٨٢ ) .

★ متى كان الطاعن مسلماً في طعنه بأن سفره خارج القطر إنما كان في شئون عمله المعتاد فلا يقبل منه أن يتدرع لعدم تقريره بالاستئناف في الميعاد بهذا السفر باعتباره حادثاً قهرياً .

( نقض ١٩٥١/٢/٥ مع ٢ ص ٥٦٧ ) .

★ تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضي الموضوع ، فمتى انتهى إلى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض إلا إذا كانت علة الرفض غير سائغة .

( نقض ١٩٧٣/١١/١٩ مع ٢٤ ص ١٠١٩ ) .

★ إذا كانت المحكمة حين قضت بعدم قبول الاستئناف المقدم من المتهم شكلاً لرفعه بعد الميعاد على أساس أنها لا تلمن إلى الشهادات التي قدمت لإثبات مرضه لعداثة تاريخها ، وكانت هذه الشهادة واضحة في أن المتهم كان ولا يزال مريضاً . فإن حكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، إذ كان من الميسور للمحكمة إن لم تثق بصحة الشهادات المقدمة إن تتحقق من دفاع المتهم عن المرض ودرجة خطورته ومدته بأي طريق آخر تراه .

( نقض ١٩٥٢/٢/٢٦ مع ٣ ص ٧٣٧ ) .

## المادة ( ٤٠٧ )

الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضورية طبقاً للمواد ٢٣٨ إلى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها .

### ● التعليق :

لدى تعديل المادة السابقة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وجعل بدء ميعاد استئناف الحكم الغيابي من تاريخ إعلانه ، أصبح نص المادة الحالية يكرر تلك القاعدة في شأن الأحكام المعتبرة حضورية ، حيث كان التعديل قد سوى بينهما في شأن التنسيق بين الحق في

الاستئناف والحق في المعارضة بحيث لا تكون المعارضة جائزة حيث يكون الاستئناف جائزاً - على نحو ما سلف الإشارة إليه في مقدمة هذا الباب ، والباب السابق وكذا في التعليق على المادة السابقة .

على أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ الذي أعاد الحق في المعارضة إلى سابق وضعه قبل القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد طابق في نفس الوقت ميعاد المعارضة الذي عدله في المادة ٢٩٨ [ ١٠ أيام ] مع ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الغيابي كما هو منصوص عليه في المادة ٤٠٦ ( التي بقيت بعد القانون الجديد على ما آلت إليه بالتعديل الذي أصابها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ) ( يراجع التعليق عليها ) .. وبذلك فإن إعلان الحكم الغيابي يفتح باباً مزدوجاً للطعن بالمعارضة وبالاستئناف فيطرق المحكوم عليه أيهما حسب اختياره في ذات الميعاد ( ١٠ أيام من تاريخ إعلان الحكم ) - ذلك في حين أن الحكم الحضورى الاعتبارى إذ لا يقوم بشأته حق المعارضة إذا كان استئنافه جائزاً ( م ٢٤١ ) فإن إعلانه للمحكوم عليه إذا كان يفتح له ميعاد الاستئناف ( حين يكون استئنافه جائزاً ) فلا يقوم معه حق المعارضة في ذلك الميعاد .. وعلى ذلك فإنه إذا تبين في معارضة في حكم موصوف بأنه غيابي - أن الحكم في حقيقته حضوري اعتبارياً فلم تقبل المعارضة فيه بسبب جواز استئنافه ، ولم يكن المحكوم عليه قد قرر بالاستئناف في موعده المحسوب من تاريخ إعلان الحكم ، فإن استئنافه بعد ذلك لا يكون مقبولاً لرفعه بعد الميعاد .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن قانون الإجراءات الجنائية قد فرق في مبدأ ميعاد الاستئناف بين الأحكام فبينما نص في المادة ٤٠٦ منه على أن يبدأ ميعاد استئناف الأحكام الحضورية أو الصادرة في المعارضة من تاريخ النطق بها ، فإنه قد قضى في المادة ٤٠٧ على أن الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضورية طبقاً للمواد ٢٢٨ - ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها ولما كان لا محل للتأويل والاجتهاد حيث يكون النص صريحاً فإن ميعاد استئناف الحكم المعتبر حضورياً لا يبدأ بالنسبة للمحكوم عليه إلا من تاريخ إعلانه به ، بغض النظر عما إذا كان قد علم عن طريق آخر غير الإعلان بصور الحكم ، وإن كان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ميعاد استئناف الحكم المعتبر حضورياً سارياً في حق الطاعنين من تاريخ تقريرهم بالمعارضة فيه يكون مخطئاً .

(نقش ١٩٥٤/٧/٥ مج ٥ ص ٨٨٨) .

★ نص المادة ٤٠٧ إجراءات جنائية على أن الأحكام الصادرة في الغيبة والمعتبرة حضورية يعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها ، ذلك بأن هذه الأحكام - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية - غيابية في حقيقتها ، غاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة ، فأوجب القانون أن يكون بدء ميعاد استئنافها من تاريخ إعلان المتهم بها .

(نقش ١٩٧٠/١١/٢٣ مج ٢١ ص ١١٤٣) .

★ إذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف - الحضورى الاعتبارى - يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا والإحالة ، ولا يقدح في هذا أن يكون الطاعن لم يثر الأمر أمام محكمة الموضوع إذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٧٢/١٠/١٥ مع ٢٣ من ١٠٣٦ ) .

★ متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر حضوريا اعتباريا فهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة إلى المحكوم عليه إلا من تاريخ إعلانه بفض النظر عما إذا كان قد علم من طريق آخر بصدر الحكم . ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليه لم يعلن بهذا الحكم إلا في ذات اليوم الذى قرر استئنافه ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا . ولما كان هذا الخطأ القانونى قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

( نقض ١٩٧٣/١/١ مع ٢٤ من ٢٣ ) .

★ والمبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم ، ولما كان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن لم يحضر بشخصه بالجلسة الأخيرة التى حوزت فيها الدعوى للحكم وقد حضر الجلسة الأولى ، ومع ذلك قضت المحكمة حضوريا بالعقوبة ، ولما كان مؤدى تطبيق نص المادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة - في هذه الحالة - هو حكم حضورى اعتبارى وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا للمادة ٤٠٧ من نفس القانون إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه .

( نقض ١٩٧٢/١٠/١٥ مع ٢٣ من ١٠٣٦ ) .

★ إن مجال تطبيق المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص على أن ميعاد الاستئناف لا يبدأ بالنسبة للمتهم إلا من تاريخ إعلانه بالحكم هو الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضورية طبقا للمواد ٢٢٨ إلى ٢٤١ من القانون المذكور وليس الأحكام الصادرة في المعارضة إذ أن هذه الأحكام ينطبق عليها نص المادة ٤٠٦ إجراءات .

( نقض ١٩٧١/٤/٤ مع ٢٢ من ٣٣٥ ) .

## ( المادة ٤٠٨ )

يحدد لقم الكتاب للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة التى حددت لنظره ويعتبر ذلك إعلانا لها ولو كمن التقرير من وكيل ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي ثلاثة أيام كاملة ، وتكلف النيابة العامة الخصوم الآخرين بالحضور .



- معدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٤ مكررا في ١١/١١/١٩٨١ .
- نص المادة قبل التعديل .

يحدد قلم الكتاب المستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي ثلاثة أيام كاملة وتكلف النيابة العامة الخصوم الآخرين بالحضور في الجلسة التي حددت .

### ● التعليق :

نص التعديل على اعتبار تحديد الجلسة في التقرير إعلانا للخصم المستأنف بها ولو كان التقرير من وكيل على غرار ما نص عليه يصدر التقرير بالمعارضة في المادة ٤٠٠ .  
والموعود الوارد بالنص حتمى في المخالفات وفي الجنب ، ويترتب على مخالفته حق للمستأنف في تأجيل نظر الدعوى للاستعداد . أما حق باقى الخصوم الذين تكلفهم النيابة العامة بالحضور فينبطق عليه حكم المادة ٢٢٢ .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان الطاعن قد قرر بالاستئناف بنفسه ووقع بإمضائه على تقرير الاستئناف بما يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظر استئنافه - وهو ما يقوم مقام الإعلان - فإن ما يثيره من بطلان بدعوى عدم إعلانه لتلك الجلسة يكون غير سديد .  
(نقض ١٩٧٣/١٢/٣٠ مع س ٢٤ ص ١٢٨٣) .

★ إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجلسته ١٨/٣/١٩٧٢ التى لم يعلن بها الطاعن وتخلف عن حضورها برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف على الرغم من أن هذه الجلسة غير تلك التى كانت محددة في تقرير الاستئناف لنظر استئنافه فإن الحكم يكون قد ابتنى على إجراءات باطلة أثرت فيه فيتعين نقضه مع الإحالة .  
(نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ مع س ٢٦ ص ٨٠) .

★ متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه في الدعوى إعمالا لنص المادة ٤٠٨ إجراءات جنائية ، فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراء مهم من إجراءات المحكمة بما يبطله .  
(نقض ١٩٥٧/٢/٢٦ مع س ٨ ص ١٨٣) .

★ على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، وإدعاء مصلحة الجمارك مدنيا في جريمة عدم تادية رسم الانتاج المقرر على المواد الكحولية يوجب اعتباره خصما في الدعوى ، وصدر الحكم دون إعلانها يكون قد بنى على بطلان في إجراءات المحاكمة مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية .  
(نقض ١٩٧١/١/٢٤ مع س ٢٣ ص ١٠٣) .

## المادة (٤٠٩)

إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة .

### ● المذكرة الإيضاحية :

الحكمة في تلك ظاهرة فقد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة أيام وذلك بفاجئ خصمه الذي يكون قد امتنع عن الاستئناف إزاء سكوت خصمه ، فمن العدل أن تتاح له الفرصة فيستأنف إذا أراد صونا لحقوقه ، وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعي لا يجوز إلا إذا كان الاستئناف الأصلي مرفوعاً في ميعاد العشرة أيام . ويبنى على ذلك أن الاستئناف الذي يرفع من النائب العام بعد هذا الميعاد في مدة الثلاثين يوماً المقررة له لا يعطى حق رفع الاستئناف الفرعي لأي من الخصوم .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

المادة ١٢٦٥ - إذا تعدد المتهمون واستأنف بعضهم ولم يستأنف البعض الآخر امتد ميعاد الاستئناف لمصلحة النيابة أو المدعى المدني بالنسبة إلى من استأنف بالنسبة إلى من لم يستأنف ، وذلك أخذاً بقاعدة نسبة أثر الطعن التي تقضى بالآلا يستفيد أو يضار بالطعن إلا من رفعه .

### ● المبادئ القضائية :

★ لا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المقررة للتقرير به ، ذلك لأن نص هذه المادة عام لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصلي قد تم في نهاية المدة أو خلالها .  
(نقض ١٩٦٥/٤/١٩ مع ١٦ ص ٣٧٧ ) .

★ القول بأن من حق المسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنف الحكم في الخمسة أيام التالية لانتهاء العشرة أيام المقررة قانوناً لاستئناف المتهم لا يتفق وصحيح القانون ، إذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذي يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع .  
(نقض ١٩٧٩/١/١٥ مع ٣٠ ص ٩٧ ) .

## المادة (٤١٠)

يرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم ويقدم في مدة ثلاثين يوماً على الأكثر إلى الدائرة المختصة بنظر الاستئناف في مواد المخالفات والجناح . وإذا كان المتهم محبوساً ، وجب على النيابة العامة نقله في الوقت المناسب إلى السجن بالجهة الموجودة بها المحكمة الابتدائية ، وينظر الاستئناف على وجه السرعة .

### ● المذكرة الإيضاحية :

إذا كان الغرض من الإجراء ليس إلا الإرشاد والتوجيه فلا بطلان إذا لم يراع هذا الإجراء لأنه ليس جوهرياً في التحقيق أو الدعوى . فمثلاً إذا نص القانون على وجوب الحكم في الاستئناف في ظرف ثلاثين يوماً ولم يراع هذا الميعاد فلا بطلان .

### ● التعليق :

المدة الواردة بالنص هي حد أعلى ، وإن كان توجيهها كما ورد بالمذكرة الإيضاحية - أما الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٤٠٨ وهو ثلاثة أيام فإنه يتعلق بحق الدفاع .

### ● المبادئ القضائية :

★ إنه وإن نصت المادة ٤١٠ إجراءات جنائية على أن يقدم الاستئناف في مدة ثلاثين يوماً على الأكثر إلى الدائرة المختصة بنظره ، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها .

(نقش ١٩٧٠/١١/٢٢ مج ٢١ ص ١١١٨ ) .

## المادة ( ٤١ )

يضع أحد أعضاء الدائرة المخوطة بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه ، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الذبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت .

وبعد تلاوة هذا التقرير ، قبل إبداء رأي في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء ، تسمع أقوال المستأنف والأوجه المستند إليها في استئنافه ، ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم ، ويكون المتهم آخر من يتكلم ، ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق .

### ● المذكرة الإيضاحية :

ضماناً لجدية تقرير التلخيص الذي يقدمه أحد أعضاء المحكمة الاستئنافية نص في المادة ٤٤١ ( ٤١١ ) على أنه يجب أن يكون موقعاً عليه منه وأن يكون مشتملاً على جميع العناصر اللازمة للفصل في الدعوى من بيان وقائعها وظروفها وأدلة الذبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي اتمت والإجراءات التي تمت .

### ● التعليق :

كتابة تقرير التلخيص وتلاوته عنصر جوهري في إجراءات نظر الدعوى الاستئنافية على نحو ما يتضح من المبادئ القضائية الواردة أدناه .  
ويكون المتهم آخر من يتكلم ولو كان هو المستأنف .

أما ما أوردته المادة في نهايتها من صدور حكم المحكمة بعد الاطلاع على الأوراق ، فهو يرفع عن المحكمة الاستئنافية الالتزام بتحقيق الدليل في الجلسة - في حدود ما تنص عليه المادة ٤١٢ فيما بعد . غير أنها تلتزم فيما عدا ذلك بما يقتضيه مبدأ شفوية المرافعة ( راجع ما تقدم بيانه تحت المادتين ٢٧٥ ، ٣٠٢ ) .

### ● المبادئ القضائية :

#### في تقرير التلخيص :

★ من المقرر في قضاء النقض أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجبت أن يضع أحد أعضاء الدائرة المخطط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه ، وأن يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والإجراءات التي تمت وأن يتلى هذا التقرير ، فقد دلت بذلك دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعاً بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها فيها ، فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون نقصاً في إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويطلبه ، ولا يفنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي فإن هذا عمل غير جدي لا يفنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح أن يعول عليه القاضيان الآخران في تفهم الدعوى .

(نقض ١٩٧٨/٦/١٢ مع ٢٩ من ٦٠٧ ) .

★ ذكر البيانات الواردة في المادة ٤١١ إجراءات جنائية بتقرير التلخيص واجب إذا اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى ، أما إذا كانت بصدد الفصل في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يتكفى في تقرير التلخيص بالقدر الذي يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف .

(نقض ١٩٥٦/١١/٢٧ مع ٧ من ١١٩١ ) .

★ من المقرر أن المادة ٤١١ إجراءات جنائية وإن استلزمت توقيع المقرر على التلخيص إلا أنها لم ترتب الإعلان على خلو التقرير من التوقيع أو على خلو محضر الجلسة من ذكر من وضعه ، كما جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة التلخيص .

(نقض ١٩٧٨/٢/١٣ مع ٢٩ من ١١٢٢ ) .

★ وأن الفرض الذي رعى إليه القانون من إيجاب تلاوة تقرير عن القضية من أحد قضاة الهيئة الاستئنافية هو إحاطة القاضي الملخص باقي الهيئة بما هومدون بأوراقها حتى تكون على بينة من ظروفها وقائعها ، فإذا قامت الهيئة بأكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقيقات تكميلية أخرى فلا يكون هناك محل لتلاوة تقرير آخر مادامت هيئة المحكمة محيطلة بما جرى فيها ، فإذا ثبت أن تقرير التلخيص تلى في الجلسة الأولى وأن هيئة المحكمة التي سمعت التقرير هي التي قامت بالتحقيق التكميلي ، فتكون إجراءات المحكمة صحيحة قانوناً .

(نقض ١٩٣٩/١١/٢٠ الملحق مع ٢٠ من ٥٨٨ ) .

★ متى كان الثابت من الحكم ومن محضر الجلسة أن عضو اليمين قام بتلاوة التقرير بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتقرر حجزها للحكم فإنه لا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون التقرير من وضع

هيئة أخرى غير التي فصلت في الدعوى ، إذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه وقد اطلع على أوراق الدعوى رأى أن ما اشتمل عليه التقرير من عناصر وقائع كاف للتعبير عما استخلصه من جانبها ولأنه لم يجد دأعيا لوضع تقرير آخر .

(نقض ١٩٧٨/١٠/١٦ مع ٢٩ من ٢٩٩ ) .

(ونقض ١٩٨٢/٢/٨ مع ٣٣ من ٣٢ ) .

★ وإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها فتعيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة وإلا فإن المحكمة تكون قد أغضت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(نقض ١٩٥٦/٢/٢١ مع ٧ من ٢٤٧ ) .

(ونقض ١٩٨٤/١١/١٤ مع ٣٥ من ٧٧٢ ) .

★ إن تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق الحكم الصادر في الدعوى . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه أن رأى أن التقرير أغفل الإشارة إلى واقعة تهمة ، أن يوضحها في دفاعه ومن ثم فلا وجه لما ينعاها الطاعن في هذا الصدد .

(نقض ١٩٧٨/١٠/١٦ مع ٢٩ من ٢٩٩ ) .

★ إذ كان يبين من محضرى جلستى المعارضة الاستئنافية ومن الحكم المطعون فيه - الصادر في المعارضة الاستئنافية - أنها خلت جميعها مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص . فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا نتيجة هذا البطلان في الإجراءات وليس يفنى الحكم عن هذا الإجراء ويعصمه من هذا البطلان سبق تلاوة تقرير التلخيص إبان المحاكمة الاستئنافية الغيابية ، ذلك لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض مما يستلزم إعادة الإجراءات ومن ثم يكون الحكم متعينا نقضه .

(نقض ١٩٧٥/٣/٩ مع ٢٦ من ٢١٧ ) .

(ونقض ١٩٨١/١١/١٨ مع ٣٢ من ٩٣٨ ) .

★ إن ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤١١ منه هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه . ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والإجراءات التي تمت ، ولم يحتم القانون كتابة التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة . وإذن فلا يترتب على تحريره بوجه ملف الدعوى أي بطلان .

(نقض ١٩٥٥/١٠/١٠ مع ٦ من ١٢١٧ ) .

★ وإن كل ما أوجبه القانون هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية ، وأن يتل هذا التقرير عند بدء نظرها ، ولم يفرض القانون على القاضي المقرر تلاوته بنفسه بل يكفي أن تحصل تلاوته بحضوره .

(نقض ١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ من ٥٠٨ ) .

★ لا توجب المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية بيان اسم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء الدائرة فلا يعيب الحكم خلوه من الإشارة لاسم من تلا التقرير مادام الثابت أنه قد تلى فعلا .  
(نقض ١٩٧٩/١/٢٨ مع ٣٠ من ١٧١ ) .

★ من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاع أن يجحد ما يثبت من تمام هذا الإجراء إلا بالظن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة إلى من تلا التقرير من أعضاء المحكمة مادام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا ويكون النص على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص في غير محله .  
(نقض ١٩٧٦/٦/٦ مع ٢٧ من ٦٠٦ ) .

★ وإن عدم وضع تقرير التلخيص موقعا عليه من أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف يكون تقصيرا في إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ، ولا يقدح في ذلك القول بأن الحكم قد جاء فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لجحده إلا بالظن بالتزوير - مادام قد أثبت في مدوناته صراحة عدم وضع تقرير تلخيص مما يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .  
(نقض ١٩٧٧/٥/٩ مع ٢٨ من ٥٨١ ) .

★ فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يبطل الإجراء بعد صحته .  
(نقض ١٩٦٦/٢/٨ مع ١٧ من ١١٥ ) .

★ إذا كانت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض قولا بأن الحكم مادام ثابتا فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لجحده إلا بالظن بالتزوير مادام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلا .  
(نقض ١٩٧٨/٦/١٢ مع ٢٩ من ٦٠٧ ) .

في سماع الخصوم :

★ إن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بسؤال المتهم عن تهمته كما هو الشأن لدى محكمة أول درجة إنما هي مكلفة بسماع ظلامة المستأنف سواء أكان المتهم أو النيابة أو المدعى بالحق المدني أو المسئول عن هذا الحق المدني ثم سماع كلام خصمه في هذه الظلامة على أن يكون المتهم آخر من يتكلم .  
(نقض ١٩٣٠/١١/٦ مع مجموعة القواعد القانونية ج-٣ من ٨٠ ) .

★ متى كان المتهم محكوما ببراءة ابتدائيا ورفع الاستئناف من النيابة والمدعى المدني فهما اللذان يسألان ، وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة في هذه الحالة أن النيابة أبدت طلباتها وترافع المدعى بالحق المدني ثم ترافع محامي المتهم كانت الإجراءات صحيحة لا غبار عليها .  
(نقض ١٩٣١/٦/٨ مع مجموعة القواعد القانونية ج-٢ من ١٨٦ ) .

★ والمدعى بالحق المدني أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض وإن لم يكن قد استأنفه وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية وله في هذا السبيل أن يتعرض لجميع الأسس التي تبرر طلباته ، فلا يمنعه من ذلك أن يكون المتهم مسلما بالمبلغ الذي قضى به ابتدائيا .  
(نقض ١٩٤٤/١٢/١٠ مع ٢٧ من ٩٨٨ ) .

★ ولا يعيب إجراءات المحاكمة أن يحضر المدعى بالحقوق المدنية المقتضى برفض دعواه ابتدائياً أمام المحكمة الاستئنافية ويترافع إلى الدعوى من غير أن يكون قد استأنف الحكم الابتدائي ، مادامت المحكمة لم تقض بتعويضات وما دام المتهم لم يعتز على حضوره .  
(نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ للمجلس من ٢٢ ص ١٨٨ ) .

### في الحكم بعد الاطلاع على الأوراق :

★ الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تلزم بإجراء تحقيق إلا ملفات محكمة أول درجة إجراؤه أو ما ترى هي لزوماً لإجرائه .  
(نقض ١٩٧٨/٤/٢ مع ٢٩ ص ٣٣٣ ) .

★ الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقتض على المدعى على مقتضى الأوراق ما لم ترى هي لزوماً لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ، فإذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لسماع شاهد نفى فلم تجبه المحكمة إلى طلبه فإنها لا تكون قد خالفت القانون .  
(نقض ١٩٥١/١/١ مع ٢ ص ٤٣٣ ) .

★ إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أمرت باستدعاء شهود لسماعهم ، ثم لما تفرغت هيئتها لم تر هذه الهيئة الجديدة ما يدعولسماع أولئك الشهود فعدلت عن ذلك فلا يصح أن ينعى عليها أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .  
(نقض ١٩٥١/١٢/١٧ مع ٣ ص ٢٨٧ ) .

★ إنه لما كانت المحكمة الاستئنافية تقتضى بناء على الأوراق من واقع الأدلة سمعت أمام محكمة أول درجة ، ولا تلزم بسماع الدليل ، فإنها إذا ما سمعت الشاهد في جلسة ثم تغيب أحد الأعضاء الذين سمعوه وحل محله قاض آخر يكون لها أن تعتمد على تلك الشهادة ولو أن العضو الجديد لم يسمعها .  
(نقض ١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ٦١٧ ) .

★ إنه وإن كان الأصل وفق المادة ٤١١ إجراءات جنائية أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقها وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل إن المادة ٤١٢ إجراءات جنائية توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديب لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم وتستوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق ، وترتيب على ذلك عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .  
(نقض ١٩٧٧/١/٣ مع ٢٨ ص ٢٥ ) .

## المادة ( ٤١٢ )

يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتناهي قبل الجلسة .

### ● التعليق :

أصبح يكفي لكي يلتزم المتهم بالتقدم للتنفيذ قبل الجلسة توقيع وكيله على تقرير الاستئناف إذ يفيد ذلك علم المتهم به طبقاً لما عدلت إليه المادة ٤٠٦ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٢٧٨ - يسقط الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه إذا لم يقدم نفسه للتنفيذ قبل الجلسة .  
ويكفي لتعاضد ذلك أن يتقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل وقت النداء على الدعوى في يوم الجلسة ، مادام التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، دون اعتداد بما إذا كانت السلطة المهيمنة على التنفيذ قد اتخذت إجراءات قبل الجلسة .

### ● المبادئ القضائية :

★ وأن المادة ٥١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، ولم توجب أن يكون ذلك قبل يوم الجلسة ، فافادت بذلك أنه لا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه كان قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف .  
(نقض ١٩٥٤/١/١٩ مع ٥ ص ٢٧٢ )  
( ونقض ١٩٧٨/١٠/١٥ مع ٢٩ ص ١٩٢ )  
( ونقض ١٩٨٤/١٢/٢٥ مع ٣٥ ص ٩٥٨ )

★ تنص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات على أن يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا تقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، بما مفاده أنها جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن المطعون ضدها إذ مثلت أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في استئنافها عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليها قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع استئنافها قد أصاب صحيح القانون .  
(نقض ١٩٧٨/١٠/١٥ مع ٢٩ ص ١٩٢ )

★ لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإيداع المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها .

(نقض ١٩٦٠/١١/١ مع ١١ ص ١٣٩ )



★ وإن قانون الإجراءات الجنائية يقضى بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، لا بمجرد استئنافه الحكم الصادر عليه ، وإن كان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظرها استئنافه ، فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة مادامت المحكمة لم تنتظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة . وهي إذ أجلت نظر الاستئناف لجلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي تصح مساوئته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ فيها .

(نقض ١٩٥٢/٦/٩ مع ٣ ص ٥٧ .

(ونقض ١٩٥٦/٥/١ مع ٧ ص ٦٩٢ .

★ وإن البداهة القانونية تقضى بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الاستئناف متى تقدم المستأنف للتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون إلا عندما يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا ، وهو لا يتحقق في حالة الخطأ في الأمر بالنفاذ ، مادام المحكوم عليه قد استأنف الحكم . (مجموعة القواعد القانونية في ربيع قرن ج - ١ ص ٢٤٦ لث ٢٨٥ طعن رقم ٢٢/١١٠٥ في جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ .

★ يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنتظر أول ما تنتظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا ، فإذا كان غير واجب فإنه يتعين عليها أن تعجل الاستئناف وتفصل في الدعوى ، ومن ثم فإذا تبين أن الكفالة التي دفعها المحكوم عليه المستأنف حين الإفراج عنه من النياية - وهي تعادل الكفالة المحكوم بها لو وقف التنفيذ - وما زالت باقية بالخزانة الآن على ذمة المتهم ولم تدع النياية العامة أن إخلالا بشروط هذه الكفالة قد وقع أو أن لها حقا عليها ، فإن الحكم إذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٥٧/٦/٢٥ مع ٨ ص ٧١٤ .

★ مناط الحكم بسقوط الاستئناف طبقا لحكم المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ألا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه واجبا إلى عذر قهري . وإن تقديم الطاعن شهادة طبية في إحدى القضايا التي اتهم فيها بتدليلا على توافر العذر القهري تنصرف دلالة إلى كافة القضايا التي اتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بذات الجلسة مادام قد أثبت بمحضرها تمسك بهذا الدقاع .

(نقض ١٩٨٤/٤/١٠ مع ٣٥ ص ٤٠٨ .

★ سقوط استئناف المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة طبقا للمادة ٤١٢ إجراءات جنائية - لا يسرى على حالة عدم سداد الغرامة المقررة بها ابتدائيا وإن كانت واجبة النفاذ .

(نقض ١٩٨١/١٢/٦ مع ٣٢ ص ١٨٧ .

## المادة ( ٤١٣ )

تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها . أو بواسطة أحد القضاة تنديبه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

ويسوغ لها في كل الأحوال أن تامر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود .  
ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور إلا إذا أمرت المحكمة بذلك .

### ● التعليق :

تضع هذه المادة حدود تطبيق مبدأ شفوية المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية - وتجعل دورها في شأنه أساسا هو استكمال ما أخلت به محكمة الدرجة الأولى من حيث تحقيق الأدلة بالجلسة ، بحيث يكون تحقيق مبدأ الشفوية في ذلك على نحو متكامل بين الدرجتين .  
أما المرافعة الشفوية من الخصوم فإنما تتم في إطار ما نصت عليه المادة ٤١١ .

### ● المبادئ القضائية :

★ الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها ، فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شهودا في الدعوى وقضت ببراءة المتهم ، وجاءت المحكمة الاستئنافية فأدانته دون أن تسمع شهودا أيضا مع طلبه سماعهم فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع إذ كان يتعين عليها أن تجيبه إلى ما طلبه من سماع الشهود مادام أنهم لم يسمعوها أمام محكمة أول درجة .  
(نقض ١٩٥٠/٦/١ مع ١ ص ٧٢٤ ) .

★ وإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اعتمدت في إدانة المتهم بصفة أصلية على أقوال الشهود في التحقيقات دون أن تجري تحقيقا بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع شهادة شهود الإثبات - بصرف النظر عن تنازله عن سماعهم وعن اعترافه الذي لم تعمل عليه إلا بوصفه مؤيدا لشهادة هؤلاء الشهود - فإنه يكون من المتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تصحح هذا الخلل في إجراءات المحكمة وتجيب المتهم إلى ما طلبه إليها من سماع الشهود في مواجهته وإلا كان حكمها معيبا متعيينا نقضه .  
(نقض ١٩٥١/٢/١٩ مع ٢ ص ٦٤٩ ) .

★ لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر عن الطاعن نفى عن موكله التهمة المسندة إليه - بيع عجوة مفسوشة وقرر أن فساد العجوة المضبوطة سببه .. وطلب مناقشة محلل العينة في أسباب الغبن والسوس الموجود بالعينة المحللة ، ولما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا بالجلسة إنما تبني قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حقا في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أولى درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية لم تستجب إلى ما طلبه الدفاع بشأن مناقشة محلل العينة ودين أن تعرض لهذا الطلب إيرادا له وردا عليه مع أن الطاعن لم يمثل أمام محكمة أول درجة حتى يقال إنه تنازل عنه . كل ذلك مما يصح الحكم بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٦/١٠/٣ مع ٢٧ ص ٦٩١ ) .

★ وإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات في غيبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية لم تستجب إلى ما قد تمسك به محاميه من طلب سماعهم فإن حكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحاكمات الجنائية تقتضى سماع الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا ، وإنه فقد كان على المحكمة أن تسمع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة في غيبة المتهم سواء طلب هو سماع هؤلاء الشهود أم لم يطلب .

(نقض ١٨/١٠/١٩٥١/٣ ص ٣ من ٣٢) .

★ ومتى كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في إدانة الطاعن على أقوال شاهدي الإثبات في التحقيقات دون أن يسألا أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات بسماعها في مواجهة المتهم الذى طلب منها ذلك . ولا يقبل من محكمة الموضوع ، وهي المكلفة بتحري حقيقة الواقع ، أن تتعلل بعدم إجابة طلب المتهم بسكوته في آخر جلسة عن التمسك بطلبه .

(نقض ٢٩/٣/١٩٥٤/٣ ص ٥ من ٤٣٧) .

★ لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الإثبات وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستقرى في هذه الشأن أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وأن محكمة ثانية درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشاهد أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكوت المتهم عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ٢٨/٢/١٩٨٤/٣ ص ٣٥ من ٢١٣) .

★ وأن محكمة ثانية درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يعتبر متنازلا عنه بسبب سكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .

(نقض ٢٧/١٢/١٩٧٦/٣ ص ٢٧ من ١٠٠٤) .

★ ومن المقرر أن محكمة ثانية درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإدائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجرائه ، ومن ثم فإن النعى على المحكمة الاستئنافية لتفاتها عن إجابة الطاعن إلى طلبه إعادة سماع الشهود يكون على غير أساس ، مادامت هي لم تر من جانبها حاجة إليه ، ومادامت محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة بسماع شاهدي الإثبات وشاهدي النفى .

(نقض ٣/١٢/١٩٧٤/٣ ص ٢٥ من ٨٠٨) .

★ الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقتضى الأوراق المطروحة عليها وهي ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقص الذى شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو إذا ارتأت هى لزوما لإجرائه ، وإذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يبد طلب سماع محرر المحضر أمام محكمة أول درجة إلا على سبيل الاحتياط ، كما أنه وإن تمسك به أمام محكمة ثانية درجة إلا أنه لم يصر عليه فى ختام مراقبته ، فإنه لا على هذه إن التفتت عن ذلك الطلب ولم ترد عليه لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية .

(نقض ١٩٧٣/٣/٤ مع ٢٤ من ٢٧٧ ) .

★ مادامت محكمة ثانية درجة لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود نظرا لوضوح الواقعة أمامها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة فإن ما يشبه بشأن التفات المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ مع ٢٤ من ٨٦٤ ) .

★ إذا كانت المحكمة الاستئنافية - مع أنها فى الأصل تحكم على مقتضى الثابت فى الأوراق - قد أجابت الطاعن إلى ما طلب من سماع شهود ثم لما حضروا عدا واحدا سمعته ولم يعترض الطاعن أو يصر على سماع من لم يحضر ، مما يفيد أنه تنازل ضمنيا عن سماعه ، فإنه إذا ما حجرت القضية للحكم وصرح له بتقديم مذكرة لا يكون له أن يعود إلى ما تنازل عنه ضمنا ويطلب فى مذكرته سماع هذا الشاهد بعد أن تم تحقيق الدعوى .

(نقض ١٩٥١/٤/١٠ مع ٢ من ٩٣٤ ) .

★ إن محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة فى الأصل بسماع شهود إلا إذا رأت هى ضرورة ذلك ، فإذا رأت إحدى الدوائر ما يدعو إلى سماع الشهود وسمعتهم ثم تقيمت وحلت محلها دائرة أخرى فإنها تكون مطلقة الحرية كسابقتها فى اتخاذ ما ترى من الإجراءات .

(نقض ١٩٣٣/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ من ١٧٦ ) .

★ ليس فى القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية - وهى تفصل فى الدعوى - من اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق إذا هى رأت لزوما لذلك لاستظهار وجه الحق فى الدعوى ، ولو كان هذا بعد نقض الحكم بناء على طعن المتهم أو كان المتهم وحده هو المستأنف . مادامت لم تسوى مركزه بالمعقوبة التى قضت بها عليه .

(نقض ١٩٥١/٣/٢٦ مع ٢ من ٨٦٧ ) .

## المادة ( ٤١٤ )

إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الواقعة جنائية ، أو أنها جنحة من الجنح التى تلغ بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحكم بعدم الاختصاص وتحيل الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .

- معدلة بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ ، ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وقائع ١١/٦/١٩٦٢ .
- نص المادة في القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الجريمة من اختصاص محكمة الجنائيات تحكم بعدم الاختصاص .  
وإذا كان الفعل جنحة من الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد ، تحيلها إلى محكمة الجنائيات .  
أما إذا كان الفعل جنائية ، وكانت الدعوى قد تم تحقيقها أمام سلطة التحقيق أو أمام محكمة أول درجة ، ورأت أن الأدلة كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، تحيلها إلى محكمة الجنائيات ، وتقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً ، وإذا لم تكن قد تم تحقيقها تحيلها إلى قاضي التحقيق .  
وإذا رأت أن الأدلة غير كافية ، تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، ويكون الأمر الصادر من المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات أو بأن لا وجه لإقامتها قابلاً للطعن طبقاً للمواد ٩٢ إلى ١٩٦ ، كما لو كان صادراً من غرفة الاتهام .  
● أجل القانون ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ عبارة : « النيابة العامة » محل عبارة « قاضي التحقيق » ، في نهاية الفقرة الثالثة من النص الأصلي .

## المادة (٤١٥)

### (ملفأة)

- ألغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وقائع ١١/٦/١٩٦٢ ، مع إلغائه لنظام التجنيد الوارد أساساً في المادة ١٥٨ الملغاة .
- نص المادة الملغاة :

للمحكمة الاستئنافية إذا رأت أن الفعل المحكوم فيه باعتباره جنحة يعد من الجنائيات التي يجهز للقاضي التحقيق إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقاً للمادة ١٥٨ ، تصدر قراراً ينظرهما وتحكم بهما .  
والنائب العام أن يطعن في القرار الصادر بنظر الجنائية في هذه الحالة بطريق النقض ، إذا كان قد بنى على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ويفصل في الطعن على وجه الاستعجال وينبئ على ردهم بإيقاف الفصل في الدعوى .

## المادة (٤١٦)

إذا ألغى الحكم الصادر بالتعويضات ، وكان قد نفذ بها تنفيذاً مؤقتاً ترد بناء على حكم الإلغاء .

### ● التعليق :

يتضمن النص مبدأً مقررًا في التنفيذ المدني ، إذ يعتبر حكم الإلغاء سنداً تنفيذياً لاسترداد ما سبق التنفيذ به معجلاً بمقتضى الحكم الملغى .  
هذا وتضع الفقرة الثانية من المادة ٤٦٧ ضماناً لذلك الاسترداد - هو أن يكون أمر محكمة أول درجة بالتنفيذ المؤقت رغم المعارضة أو الاستئناف مقروناً بتقديم كفالة .

## المادة (٤١٧)

إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة ، فالمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

**ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع لراء قضاة المحكمة .**

أما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة ، فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف ويجوز لها إذا قضت بسقوط الاستئناف أو بعدم قبوله أو بعدم جواز أو برفضه أن تحكم على رافعه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .

● عدلت الفقرة الأخيرة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وقائع ١١/٦/١٩٦٢ .

● إضافة تعديل سنة ١٩٦٢ العبارة الواردة بنهاية الفقرة الأخيرة عن الحكم بالغرامة على رافع الاستئناف في حالة الحكم ضده .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

أدخل المشرع تعديلاً مهماً فيما يتعلق بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتداء وإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة إذ نص في المادة ٤٤٤ ( ٢/٤١٧ ) على أنه لا يجوز التشديد أو الإلغاء إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة الاغلبية لا تكفي في هذه الحالة ، وذلك على أساس أن رأي قاضي أول درجة يجب أن يكون محل اعتبار عند الفصل في الدعوى استئنافياً ، فإن كان رأي أحد قضاة الاستئناف مطبقاً لرأي قاضي محكمة أول درجة فلا يجوز إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة ، لأنه إذا كان هناك مجال للترجيح فإنما ترجع كلمة الرأي الذي يشترك فيه القاضى الذى أجرى تطبيقاً في الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو القاضى الجزئى فضلاً عما في ترجيح هذا الرأي من مراعاة لمصلحة المتهم .

#### ● أثر الاستئناف وسلطة المحكمة في شأنه :

تقرر الفقرة الأولى ما قد يبدو استثناء من مبدأ أن الطاعن لا يضار بطعنه ، ولكن أساسه هو اعتبار أن النيابة العامة تمثل الصالح العام ، فكونها هي المستأنفة لا يمنع المحكمة من القضاء بما تراه ولو كان لصالح المتهم براءة أو تخفيفاً في العقاب . بل يمكن القول أن النيابة لا تضار من ذلك مادامت المحكمة ذاتها لا تتوخى إلا العدالة والصالح العام .

أما في شأن استئناف من عدا النيابة العامة - فتذكر الفقرة الثالثة المبدأ العام الذى يقضى بأن الطاعن لا يضار بطعنه ، ومع ذلك فقد أضيف إلى النص في تعديل سنة ١٩٦٢ ما يخلو المحكمة تغريم الطاعن بالاستئناف إذا لم يوفق في طعنه على النحو الوارد بنهاية الفقرة .

هذا وتكون للمحكمة الاستئنافية - فيما يتعلق بالتكييف القانونى لوقائع الدعوى في حدود ما تقدم سلطة كاملة طبقاً للمادة ٣٠٨ ، وإن التزمت فيما يتعلق بالعقوبة والتعويض حدود مصلحة رافع الاستئناف كما أنها تنقيد في مدى ما يتعرض له من الدعوى بصفة رافع الاستئناف إذ أن الاستئناف لا ينقل إليها الدعوى إلا في حدود صفة رافعه ، وفي ذلك تفصيل خاص بالنسبة للمدعى المدني في حالة رفع الدعوى بالطريق المباشر ( انظر المبادئ الخاصة به أدناه ) .

هذا ، واشتراط الاجماع للتشديد أو إلغاء البراءة - لا يسرى إلا في حالة مخالفة الحكم الاستثنائي لحكم محكمة أول درجة في شأن تقدير الوقائع ، اما فيما يتعلق بالتطبيق القانوني فلا يشترط الإجماع .

هذا ويشترط الإجماع في ذات الحدود بالنسبة للدعوى المدنية .

### ● المبادئ القضائية :

#### استئناف النيابة .

★ من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة ، فإن استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن .  
( نقض ١٩٧٨/٤/٢ مع ص ٢٩ من ٢٢٩ ) .

★ استئناف النيابة لا يستفيد منه المدعى بالحق المدني فهذا حكم ابتدائياً بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية واستأنفت النيابة العمومية هذا الحكم دون المدعى بالحق المدني فلا يجوز الحكم بالتعويض لهذا الأخير ولو قضى استئنافياً بقبول الدعوى .  
( نقض ١٩٣٠/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج- ٢ ص ٤٥ ) .

★ وإذا كان الحكم الاستثنائي قد قضى برفع التعويض المقضى به ابتدائياً مع أن الاستئناف إنما كان مرفوعاً من النيابة وحدها عد ذلك خطأ يتعين تصحيحه بإرجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائياً .

( نقض ١٩٤٤/١٠/٣٠ المحلقة ص ٢٧ من ٥١ ) .

( ونقض ١٩٨٢/٢/٢٣ مع ص ٣٤ من ٥١ ) .

★ لما كان لا يصح في القانون القول بتقيد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بأى قيد إلا إذا نص في التقرير على أنه من واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة ، وكان استئناف النيابة لا يخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة ثانية درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتفصل فيها بما يخلوها للنظر من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من طلبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر على ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون .

( نقض ١٩٨٤/٣/٥ مع ص ٣٥ من ٢٤٣ ) .

★ وإن استئناف النيابة يترتب عليه نقل موضوع الدعوى برمته إلى المحكمة الاستئنافية واتصال هذه المحكمة بخولها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم فيه طبقاً لما تراه في حدود القانون غير مقيدة في ذلك بأى قيد تضمنه النيابة في تقرير الاستئناف أو طلب تبديده في جلسة المرافعة . فإذا كان محكمة الدرجة الأولى لم تقض بنشر الحكم الصادر على المتهم في جريدين على نفقة المتهم ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة السوابق ، وطلبت أمام المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف ، فذلك لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تقضى بالنشر . وبغضلا عن ذلك ، فإنه لما كان النشر عقوبة تكميلية فإن للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها مع العقوبة الأصلية عند قيام مسوغاتها ولو لم تطلب النيابة ذلك .

( نقض ١٩٥٢/٣/٣١ مع ص ٣ من ٦٦٢ ) .

★ تنقيد المحكمة بما ورد في تقرير الاستئناف في صورتين ، صورة ما إذا تعددت التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض وصورة ما إذا تعدد المتهمون وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض ، ووجه التنقيد هو أن الاستئناف لا ينقل للمحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه ولا يبيح لها التعرض لغير المستأنف عليه من المتهمين .

(نقض ١٩٣٢/١١/٧ مع القواعد القانونية ٢ ص ٧) .

★ استئناف النيابة للحكم الغيابي يشمل الحكم الذي يصدر في المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتباره المعارضة كأن لم تكن .

(نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ مع ٧ ص ٢٠) .

★ من المقرر أن حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق مباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ، وكان الحكم الصادر في معارضة المتهم هو حكم قائم بذاته للنيابة حق الطعن عليه بالاستئناف إذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الأمر أنها إذا استأنفت الحكم الصادر في المعارضة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيابي المعارض فيه - كى لا يضار المعارض بمعارضته اللهم إلا إذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي . وإذا كانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم وإنما استأنفت الحكم الصادر في معارضة المطعون ضده والقاضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فإنه لا تثريب على المحكمة الاستئنافية إن هي قبلت استئناف النيابة لهذا الحكم ، بيد أنه لم يكن لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة التي قضى بها حد الحكم الابتدائي الغيابي ، إذ خالف الحكم هذا النظر وشدّد عقوبة الغرامة برفعها إلى مائتي جنيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٢/١٠/٢٦ مع ٣٣ ص ٨٠٧) .

★ من المقرر في تفسير المادة ٤١٧ إجراءات أن استئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده عدا استئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة ، ومن ثم يجوز للمحكوم عليه أن يعارض في الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية غايابيا طبقا لما هو مقرر بالمادة ٣٩٨ إجراءات جنائية التي أطلقت للمتهم الحق في المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في مواد المخالفة والجنح سواء كانت صادرة من محكمة أول درجة أو من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة أو بناء على استئنافه هو .

(نقض ١٩٦٦/١١/٧ مع ١٧ ص ١٠٨٦) .

★ متى كانت العقوبة التي قضى بها الحكم لا تتعدى حدود النص الذي يعاقب على الجريمة التي أدين المتهم فيها ، وكانت المحكمة لم تقل بأنها شددت العقوبة عليه بسبب العود ، وكان لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة بأي قيد إلا إذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة أو عن متهم دون آخر من المتهمين في الدعوى ، فإن النعي على الحكم الاستئنافي بأنه شدد العقوبة المقضى بها ابتدائيا مع خلو ملف الدعوى من سوابق للمتهم واستئناف النيابة لم يكن إلا لاحتمال وجود سوابق له ، ذلك لا يكون مقبولا .

(نقض ١٩٤٩/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ص ٨٩٤) .

★ استئناف النيابة يعيد الدعوى برمتها لحالتها الأصلية ويجعل المحكمة الاستئنافية في حل من أن تقدر التهمة وأدلتها والعقوبة ومبلغها التقدير الذي تراه فتبرئ أو تدين وتنزل بالعقوبة لحدّها الأدنى أو



ترفعها إلى حد ما الأقصى بدون أن تكون ملزمة ، إن هي شددت العقوبة ، بإبداء أسباب هذا التشديد .  
(نقض ١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ص ٦٥ ) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ إجراءات جنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية وتقدير العقوبة ، وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط إجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير في تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه .  
(نقض ١٩٧٠/٥/٢١ مع ٢١ ص ٦٧٧ ) .

★ من المقرر أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط إجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى في موضوع الدعوى بإدائته وإلزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به ، تأسيسا على ثبوت الخطأ في جانبه وإهماله في إغلاق باب الترام وتركه مفتوحا عند مبارحة المحطة مما أدى إلى وقوع الحادث ، مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذي كان يتعين معه صدور حكمها بإجماع آراء القضاة تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان القانون لا يستوجب النص على الإجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع إلا أن الحكم المطعون فيه قد تضمن إلى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة لخلو الأوراق منه القضاء بإدانة المتهم بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط الإجماع ، وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه فإنه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء برفضها وإلزام رافعها بالمصروفات .  
(نقض ١٩٧٩/٢/٣٠ مع ٣٠ ص ٢١٠ ) .

★ إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فهذا الحكم يصبح باطلا فيما قضى من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون .  
(نقض ١٩٥٢/١٠/٦ مع ٤ ص ٢ ) .

★ إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتشديد العقوبة فإنه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به إذ تخلف شرط صحة الحكم بالتشديد وفقا للقانون .  
(نقض ١٩٥٦/٤/١٦ مع ٧ ص ٥٧٠ ) .

★ ومتى كان الحكم المطعون فيه ( الصادر في المعارضة الاستئنافية ) قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية إلى حالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .  
(نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ مع ٢٥ ص ٣٣٧ ) .

★ إن مقتضى الجمع بين حكم المادتين ٤٠١ ، ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، يجعل النص على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء ، واجبا لصحة كل من الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بناء على استئناف النيابة والحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم ، وإن كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الاستثنائي الذي ألقى القضاء ببراءة المتهم وقضى بإدائته لم يصدر بالإجماع ، فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضى في المعارضة إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف ومن ثم فإن الحكم الاستثنائي وقد قضى على خلاف ذلك بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يحق معه لمحكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه وتؤيد الحكم الصادر ببراءة المتهم وذلك إعمالا لنص المادة ٢/٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .  
(نقض ١٩٦٩/٢/١٠ مع ٣٠ ص ٢٤٠ ) .

★ متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة إنه وإن جاء منطوق الحكم المطعون فيه خلوا مما يفيد صدوره بالإجماع إلا أن رول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة قد أثبت فيه هذا البيان كذلك نص بمحضر الجلسة الذي صدر فيها الحكم المطعون فيه على صدوره بإجماع الآراء لما كان ذلك وكان الشارح إذا استوجب صدور الحكم بالإجماع معاصرا لصدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة إنما دل على اتجاه مراده أن يكون الإجماع معاصرا لصدور الحكم وليس تاليا له لأن ذلك ما يتحقق به حكمة تشريعه ومن ثم فإن النعي على إجماع الآراء قرين بالنطق بالحكم بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو برفض الدعوى المدنية شرط لازم لصحة صدور الحكم بالإلغاء والقضاء بالإدانة أو بالتعويض وإذا كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي بالجلسة الطنية عقب سماع الدعوى فإن إثبات هذا البيان برول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة

وبمحضر تلك الجلسة دليل على حصوله قرين النطق بالحكم - كما هو الحال في هذه الدعوى - ومن ثم يكون معنى الطاعن في هذا الخصوص لا محل له .  
(نقض ١٩٨٤/٤/١٦ مع ٣٥ من ١٩٨٥ ) .

★ وإذا كانت العبرة فيما تنقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي بالجلسة العلنية عتب سماع الدعوى ، فإنه لا يكفي أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع مادام لم يثبت بورقة الحكم أن تلك الأسباب قد تليت عليه بجلسته النطق به مع المنطوق وهو ما خلا الحكم من الدلالة عليه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لتخالف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .  
(نقض ١٩٧٦/١٠/٣١ مع ٣٧ من ٨٠٠ ) .

#### استئناف المدعى المدعى :

★ يقتصر أثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة .  
(نقض ١٩٥٩/٢/١٦ مع ١٠ من ٢٠٤ ) .

★ من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة فإن استئناف المدعى بالحقوق المدنية - وهو لا صفة له في التحدث إلا عن الدعوى المدنية ولا شأن له بالدعوى الجنائية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيها بتبيرة المتهم وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي النيابة العامة وحدها فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلا فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون .  
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ مع ٣٥ من ٣١٠ ) .

★ للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقها المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما لو كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ، ما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعاوها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ، إذ لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن هذه الدعوى المدنية وحدها ، ذلك أن الدعين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداها يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . كما أن المقرر كذلك أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالعقوبة ويجوز الحكم به حتى في حالة القضاء بالبراءة عند توافر شروط ذلك .

(نقض ١٩٧٨/٥/٢٨ مع ٢٩ من ٥٣٣ ) .

(ونقض ١٩٨٤/٤/١٦ مع ٣٥ من ٤٢٥ ) .

**اثر استئناف المدعى المدني للحكم بعدم قبول دعواه المباشرة :**

**لمحكمة النقض قضاء سابق مؤداه :**

★ إن القانون حول المدعى المدني بطريقة استئنائية رفع دعواه المدنية للمحكمة الجنائية وتحريك الدعوى العمومية ، فحوله بذلك المركز الذي تشغله النيابة العامة عادة في تحريك الدعوى الجنائية ، فيجب أن يكون له حق التقاضي أمام درجتين لاقبما يتعلق بدعواه المدنية وحدها ، بل فيما يتعلق بالنتائج التي تترتب عليها من تحريك الدعوى الجنائية . فإذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص ولم تتعرض للموضوع فإن استئنافه يحرك الدعوى العمومية أيضا والمحكمة الاستئنائية أن تلتفى الحكم فيما يتعلق بالدعوىين معا وإعادتها لمحكمة أول درجة للفصل فيهما .  
(نقض ١٩٢٠/١/٢٤ للمجموعة الرسمية من ٢١ من ١٠٤ ) .

**ثم قضت على خلاف ذلك :**

★ إذا حكمت محكمة الجench بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واستأنف المدعى بالحق المدني وحده فإن استئنافه لا يطرح أمام المحكمة الاستئنائية إلا الدعوى المدنية في حدود ما هو مستأنف من الأحكام الصادرة فيها كما تقضى بذلك المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات ، فليس للمحكمة الاستئنائية أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار الواقعة جنحة واختصاص محكمة الجench بنظرها وإعادتها للفصل في الموضوع .  
(نقض ١٩٢٨/٢/٢٨ المحللة من ٤٢٩ من ١٢٢ ) .

★ كما قضت بأنه إذا حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى المباشرة لأن المدعى المدني سبق أن رفع دعواه للمحكمة المدنية وحكم فيها فاستأنف المدعى المدني هذا الحكم وحكمت المحكمة الاستئنائية بإلغائه وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها ، فإن الحكم لا يتعدى حقوق المدعى المدني ، ولا تأثير له في الدعوى العمومية التي أصبح الحكم فيها نهائيا لعدم استئنافه من النيابة .  
(نقض ١٩٢٧/٦/٧ المحللة من ٦٢٢ من ٧٣٦ ) .

**استئناف المتهم :**

★ متى كان الثابت من السياق المتقدم أن محكمة أول درجة قد دانت المظنون ضده بجريمة القتل الخطا المسندة إليه وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية فقد كان يتعين على محكمة ثانية درجة أن تقتصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التي نقلها استئناف المتهم إليها ولا تتصدى للدعوى المدنية وتقتصر في موضوعها إذ لم تكن مطروحة عليها .  
(نقض ١٩٨١/٢/١٨ مع ٣٢ من ١٦٠ ) .

★ لا يصح في القانون تشديد العقوبة المقتضى بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضار بإستئنافه وذلك وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٨٥/٣/٢١ مع ٣٦ من ٤٤٤ ) .

★ لما كان الاستئناف المقبول شكلا الذي طرح أمام محكمة ثانية درجة - بالنسبة للدعوى الجنائية -

هو الاستئناف المرفوع من المتهم وحده فلا يصح في القانون أن يغلظ العقاب عليه ، إذ لا يجوز أن يضار باستئنافه ، وبهذا يكون القضاء بتشديد العقوبة المقضى عليه بها ابتدائيا مخالفا للقانون ، مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه فيما قضى به من ذلك - بالقضاء بقبول استئناف المتهم ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

(نقض ١٢/١٣/١٩٧٩ مع ج ٣٠ ص ٩٢٤) .

★ نصت المادة ٤١٧/٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : إذا كان الاستئناف مرفوع من غير النيابة العامة ، فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لصلحة رافع الاستئناف ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح لاتهامه بجريمة التبديد وكانت محكمة أول درجة قد قضت بإدانته فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وحده : إلا أن المحكمة الإستئنافية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى أن الواقعة تكون جنائية تنطبق على المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ، فإذن ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(نقض ١٣/١٠/١٩٧٥ مع ج ٢٦ ص ٥٩٠) .

(ونقض ١/٣١/١٩٨٥ مع ج ٣٦ ص ١٠٥) .

★ من المقرر أن الطاعن لا يضارب طعنه إعمالا لما تنقضي به المادة ٤١٧/٢ إجراءات . ولما كان الثابت أن الدعوى قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح لاتهامه بارتكاب جنحة شروع في سرقة وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبس سنتين مع الشغل والنفاذ فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى ما قالت من أن سوابق المتهم تجعله عاندا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ عقوبات ، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(نقض ٤/٨/١٩٧٣ مع ج ٢٤ ص ٤٩٠) .

★ لا يقدح في حكم المحكمة الاستئنافية أنها - مع عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي - قد أضافت مادة العود إلى المواد التي عاقبت المتهم بها محكمة الدرجة الأولى مادامت لم تشدد العقوبة المحكوم بها عليه ولم ترتب على ذلك أي أثر .

(نقض ١/٥/١٩٨٨ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ص ٤٧٤) .

★ إن الأصل قانونا أن الأحكام الصادرة في مواد الجنح تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة ، فإذا كانت النيابة قد فوتت الميعاد الذي يجوز لها فيه استئناف الحكم الغيابي ، فإن هذا لا يترتب عليه إلا أن المحكمة يكون متمتعا عليها أن تشدد العقوبة المقضى بها في هذا الحكم . ولكنه لا يترتب عليه منع النيابة من استئناف الحكم الذي يصدر فيما بعد في المعارضة إذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غيابيا ولو من طريق وقف تنفيذها .

(نقض ٥/٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ص ٦٣٠) .

★ حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له ولو لصلحة المتهم متى كان الحكم جائزا استئنافه . إذا رأت هي وجهها لذلك ، وغلبة الأمر أنها إذا ما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي نهى عليها الحكم الابتدائي الغيابي المعارض فيه .

كي لا يضار المعارض بمعارضته اللهم إلا إذا كانت النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم .  
(نقض ١٩٧٤/٢/٤ مع ٢٥ ص ٩٤ ) .

★ من المقرر قانوناً أنه يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس - في حالة استئناف المتهم وحده - أن تبدلها مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها ، وليس في ذلك تشديد للعقوبة لأن العبرة بنوع العقوبة في ترتيب العقوبات .  
(نقض ١٩٦٦/٢/٨ مع ١٧ ص ١٠٦ ) .

★ إن نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لصالح رافع الاستئناف . ومن المقرر قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لذلك النص أنه وإن كانت العبرة في تشديد العقوبة أو تخفيفها هي بدرجة الغلط في ترتيب العقوبات ، إلا أنه إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبة ، الحبس والغرامة ، فليس للمحكمة الاستئنافية أن تزيد مقدار الغرامة وإن خفضت عقوبة الحبس أو أوقفت تنفيذها مادام أنه المستأنف وحده ولا تكون قد أضرت الطاعن باستئنافه إذ لم تحقق له ما ابتغاه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما أنها أنزلت به كلا النوعين من العقوبة .  
(نقض ١٩٨٥/١٠/٢٢ مع ٣٦ ص ٩١٥ ) .

★ الحبس مع الشغل أشد من الحبس المبسط حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها ، واستبدال الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط رغم ما أثبتت من أن الطاعن هو المستأنف وحده - خطأ في القانون - .  
(نقض ١٩٦٣/١١/٤ مع ١٤ ص ٧٥٩ ) .

★ إذا قضت محكمة الدرجة الأولى على المتهم بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إليه فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم فرأت المحكمة الاستئنافية أن هاتين التهمتين مرتبطتان أحدهما بالآخرى وطبقت المادة ٣٢ عقوبات ، فإنه يتعين عليها ألا تقضى عليه إلا بإحدى العقوبتين المقضى بهما ابتدائياً ، أما أن تضم هاتين العقوبتين وتجعل من مجموعهما عقوبة واحدة توقعها على المتهم فهذا خطأ في تطبيق القانون .  
(نقض ١٩٣٥/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٤١٤ ) .

★ وأن المبدأ الذي يحرم على محكمة الاستئناف تشديد العقوبة على المتهم ما دامت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي إنما ينصب على مقدار العقوبة الذي يعتبر في هذه الحالة حداً أقصى لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعده . ولا يتناول هذا المبدأ المسائل الأخرى إذ تحتفظ محكمة الاستئناف بحريتها في تقدير جميع العناصر الأخرى الخاصة بالعقوبة المستأنفة بسببها . فلها أن تقضى بالبراءة من بعض التهم التي يكون الحكم الابتدائي اعتبرها ثابتة وحكم فيها جميعاً بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . وفي هذه الحالة يكون لها أن تؤيد مقدار تلك العقوبة الواحدة عن التهمة أو التهم التي اعتبرتها ثابتة مادام أن العقوبة المقررة قانوناً لهذه التهمة أو التهم لا تقل في نهايتها عن المقدار الذي قضى به الحكم المستأنف .

(نقض ١٩٧٨/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ١٤ ) .

★ وأن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف فإذا كان حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم الطاعن بفرق العالوة ولكنه جهلها فجاء الحكم الاستئنافي

وفصلها ، فإنه لا يكون قد خرج على هذه القاعدة ولم يتصد إلى واقعة جديدة ، بل إنه يكون قد حقق مصلحة الطاعن في عدم تكبده مؤونة المقاضاة مستقبلا في سبيل تحديد قيمة العلوة المقضى بها .  
(نقض ١٩٥٣/٣/١٠ مع ٤ من ٦١١ ) .

### سلطة المحكمة في نظر موضوع الاستئناف :

★ الأصل أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وكل ما عليها الا ترجع أفعالا جديدة إلى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده .  
(نقض ١٩٦٥/٥/٣ مع ١٦ من ٤١٥ ) .

★ من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبريها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ إجراءات جنائية ، ويشترط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده .  
(نقض ١٩٧٨/١١/٢٣ مع ٢٩ من ٨٢٦ ) .

★ وإذا كان الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المتهمين لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة هو الذي قضى بإدانة الطاعن بإخفاء الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها فإن استئناف النيابة هذا الحكم بالنسبة إلى الطاعن دون باقي المتهمين معه لا يمكن قانونا أن ينتقص من سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى هي أنه الحاصل من أمرها وإجراء قضاؤها متعارضا مع القضاء الابتدائي الذي صار نهائيا بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم استئناف ، وهذا التعارض لا يصح بحال النظر إليه من ناحية مخالفته قوة الشيء المحكوم فيه لأنه إنما كان ضرورة اقتضاها استعمال المحكمة الاستئنافية حقها المقرر بالقانون بالفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعة الدعوى كما كانت معروضة على محكمة أول درجة .  
(نقض ١٩٤٥/١٠/٨ المجموعة الرسمية س ٤٦ من ٢١٣ ) .

★ لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام .  
(نقض ١٩٥٩/٣/٢ مع ١٠ من ٣٧٩ ) .

★ من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات إلا عند إحالة ضريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية ، أو عند ظهور هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ، فإن الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية أن ترجع لذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته عملا بالمادة ٣٦٨ مرافعات ، وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص لأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون مازال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة

الاستثنائية أن تحكم في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه . وإلا فونت على المتهم درجة من درجات التقاضي .

(نقض ١٩٧٢/١٢/٣ مع ٢٤ من ١١٢٧ ) .

★ المحكمة الاستثنائية وإن كانت مقيدة بالوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي غير مقيدة بالنسبة إلى الدفوع وطرق الدفاع ، فلها أن تعرض لجميع ما يعرضه الخصوم تأييداً للتهمة أو دفعاً لها ولو كان جديداً ، فإذا كانت محكمة أول درجة قد قصرت بحثها على القرابة كما نزع من الاستحصا على كتابة ثم جاءت المحكمة الاستثنائية فأضافت إلى ذلك حالة الاضطراب من جانب المدعى بسبب القيود المفروضة على تداول السلعة المدعى بتبديدها والظروف التي تمت فيها الوديعة لقيام الأحكام العرفية والتخوف منها من جانب المتهم بالتبديد وهو مما فيها لا تكون قد خالفت القانون .

(نقض ١٩٥٠/١/٣٠ مع ١ من ٢٧٩ ) .

★ يترتب على الاستئناف المرفوع من أحد الخصوم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى على محكمة الدرجة الثانية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف . والمحكمة الاستثنائية وإن كانت ترتبط بالوقائع التي أوردتها محكمة أول درجة إلا أن لها إذا ما رأت أن هذه المحكمة أخطأت واستبدلت برواقعة الدعوى واقعة أخرى أن ترجع الأمور إلى نصابها وتفصل في الموضوع الذي رفعت به الدعوى ، وليس فيما تجرعه من ذلك تسوية لمركز المستأنف ما دام منطوق الحكم لم يمس بما يضره .

(نقض ١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد للقانونية جـ ٥ من ٦١٨ ) .

### استئناف المسئول عن الحقوق المدنية :

★ لما كان استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية والالزوم وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية القائمة قبل المتهم فإن القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يقتضى رفض الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية إذ أن مسئولية المتبوع عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى الجنائية ضد المتهم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت تهمة القتل الخطأ ضد المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء ولا محل لما يثيره الطاعن .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ مع ٣٢ من ٩٠٧ ) .

★ الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لا يلزم المحكمة الاستثنائية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية على أساس أن هذا الحكم قد أصبح نهائياً فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استئنافه من المتهم أو من النيابة ، حتى لا ييطل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطريق المرسوم جميعاً . مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقيين في ضده ، فإن مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم في استعمال حقه وإنزاداً كانت المحكمة قد أسست قضائياً برفض الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية على ما قالته من حجية للحكم الجنائي تتعدى إلى الاستئناف المرفوع منه فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون .

(نقض ١٩٥٦/١/١٥ مع ٣ من ٤١٦ ) .



## الفصل في شكل الاستئناف :

★ إن الخطأ في إثبات طلبات النيابة بالحكم ليس من شأنه الإضرار بالمتهم إذ أن المحكمة لا تنقيد بهذه الطلبات ولها أن تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطلب النيابة ذلك .  
(نقض ١٩٥٢/١٢/١٥ مع ٤ من ٢٤٤ ) .

★ متى كان يبين من مطالعة ديباجة الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة استأنفت حكم محكمة أول درجة وقد طرح استئنافا مع استئناف الطاعنين فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بما مفاده أن المحكمة نظرت الاستئنافين معا وقضت برفضهما موضوعا فإن ما تنبئه الطاعنتان من أن محكمة ثاني درجة أغفلت الفصل في استئناف النيابة بما ينبئ عن أنها لم تحط احاطة كافية بأوراق الدعوى ووقائعها وأطراف الاستئناف المطروح عليها ، لا يكون له محل .

(نقض ١٩٧٣/١/٨ مع ٢٤ من ٥٤ ) .

★ لا يحول تأجيل نظر الدعوى دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفق للقانون قبل النظر في موضوعه .  
(نقض ١٩٥٧/١٠/١٤ مع ٨ من ٧٨٢ ) .

★ الإشكال في التنفيذ ليس من طرق الطعن في الأحكام ، وقضاء محكمة الإشكال بأن الاستئناف مقبول شكلا لا يجوز قوة الأمر المضي ولا يئال من صحة الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا .  
(نقض ١٩٧٠/١١/٢٢ مع ٢١ من ١١٨ ) .

★ لما كان من المقرر أن الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وكانت المادة ٢١٦ مرافعات - وهي من كليات القانون - لا تجيز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفا في الخصومة ومصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى ، وكانت النيابة العامة لا تمارى في أن الأب هو الذي قرر بالاستئناف بصفته المحكوم عليه وليس بصفته وكيعلا عن ابنه المتهم الحقيقي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقريبه من غير ذي صفة يكون قد أصاب صحيح القانون .  
(نقض ١٩٧٢/٢/١١ مع ٢٤ من ١٧٦ ) .

★ من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جواز نظرها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الغيابي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، فإذا أغفل الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الغلق وهو مالم يكن مطروحا فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه :  
(نقض ١٩٧٠/٥/٢٥ مع ٢١ من ٧٥٣ ) .

★ لما كان من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، وكان من المقرر أن الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه متعلق بالنظام العام لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون ، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الأحكام الغيابية ومن ثم فإن استئناف المحكوم عليه - الطاعن -

للحكم الغيابي الابتدائي الذي لم يكن قد أعلن إليه رغم سبق استئنائه للحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها وصدر الحكم برفض ذلك الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف يكون صحيحاً في القانون طالما أنه رفع في الميعاد مستوفياً لأشراطه القانونية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك فإنه يكون قد جانب صحيح القانون مستوجباً نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٣/١ مع ٣٥ من ٢٣٢ ) .

★ طعن المتهم في الحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن (بالاستئناف أو النقض) يشمل كذلك الحكم الغيابي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض نظراً إلى أن كلا من الحكمين متداخِلان ومندمجان أحدهما في الآخر .

فتنظر محكمة الاستئناف - أو النقض - في الحكم الغيابي إذا رأت أن لا طعن على الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، وذلك حيث يكون المتهم لم يطعن في الحكم الغيابي في حد ذاته بالاستئناف اكتفاء بالطعن فيه بالمعارضة ، وأنه إذا لم يعتبر طعن على الحكم الصادر في المعارضة طعنًا على الحكم الغيابي ذاته لكان قد فات ميعاد استئنائه .

(نقض ١٩٧٦/١٠/٤ مع ٣٧ من ٧٠٩ ) .

★ أما إذا رأت محكمة الاستئناف (أو النقض) أن الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن معيباً بالبطان أو مخالفة القانون ، فإنها تعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لإعادة الفصل في المعارضة - حفاظاً على عدم حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي (نقض ١٩٧١/٦/١٣ - تحت المادة ٤٠١) .  
واتباعاً لحكم الفقرة الثانية للمادة ٤١٩ (انظر تحت المادة ٤١٩ : نقض ١٩٦٩/١٢/٢٢) .

★ وكان لمحكمة النقض قضاء سابق يأن : استئناف حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا إلا هذا الحكم بالذات ولا يمكن بحال أن ينصرف إلى الحكم الغيابي الصادر قبله في موضوع الدعوى .

(نقض ١٩٣٢/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج-٢ من ٤٥٣) .

## المادة (٤١٨)

يتبع في الأحكام الغيابية والمعارضة فيها أمام المحكمة الاستئنافية ما هو مقرر أمام محكمة أول درجة .

## المادة (٤١٩)

إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ، ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطاناً في الإجراءات أو في الحكم ، تصحح البطان وتحكم في الدعوى .

أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يقرب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وبإختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وبغض الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها .

### ● تقرير لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ :

لا يوجد بقانون تحقيق الجنائيات الملفى نص خاص بهذا الموضوع وكان المقرر إلى الآن أنه إذا حكمت محكمة أول درجة بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى لأى سبب ثم ألغت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وجب إعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظرها ولا يجوز لها الحكم فيها حتى لا يحرم المتهم من التمتع بمزية الدرجتين ، ولكن جاءت المادة (٤١٩) فى أصل المشروع مقبرة لمبدأ جديد وهو أنه يجب على المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة أن تفصل فى الموضوع بنفسها رغم أن محكمة أول درجة لم تفصل فيه ، ولم توافق اللجنة على هذا المبدأ ورات الإبقاء على المبدأ المعول به الآن والنص عليه صراحة . كذلك رأت اللجنة ضرورة النص على أنه إذا أصدرت محكمة أول درجة حكماً فى الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً فى الإجراءات أو أن الحكم فتحكم فى الموضوع بنفسها وتصحب البطلان وأيس لها أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد .

### ● التعليق :

مبدأ التقاضى على درجتين يقتضى أنه إذا تعرضت محكمة أول درجة لموضوع الدعوى فلا ترد إليها عند إلغاء الحكم فى الاستئناف ، وإنما تنتظر محكمة الدرجة الثانية موضوع الدعوى بمقتضى الأثر الناقل للاستئناف ينقل إليها الدعوى بجميع عناصر موضوعها والدفعو المثارة فيها ، أما إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تتعرض للموضوع فإنه لدى إلغاء الحكم الذى منعها من التعرض له لعدم الاختصاص أو لسبب شكلى أو متصل بشروط قبول الدعوى - فیتعين فى هذه الحالة إعادة الدعوى إليها للنظر فى الموضوع حتى لا يحرم الخصم من درجة من درجات التقاضى .

ويقوم حق المحكمة الاستئنافية فى التصدى لموضوع الدعوى حتى ولو تبين لها بطلان إجراءات محكمة الدرجة الأولى أو الحكم الصادر فيها - مادامت قد تعرضت للموضوع . فلا يجوز لها إعادة الدعوى إليها مهما كان سبب البطلان - سواء تعلق بشكليات الحكم أو تحريره وتوقيعه ، أو تعلق بتسببيه أو الإخلال بحقوق الدفاع أو بشفوية المرافعة وتحقيق الأدلة فى الجلسة مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الدرجة الأولى بإجراءات صحيحة تضمن تحقق مبدأ التقاضى على درجتين - (راجع فضلاً عن المبادئ أدناه : نقض ١٩٧١/٦/١٣ - تحت المادة ٤٠١) .

### ● المبادئ القضائية :

#### أولاً : التصدى للموضوع :

✳ ليس للمحكمة الاستئنافية أن تصدى لنظر موضوع الدعوى قبل أن تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى لأن فى هذا التصدى حرماناً للمتهم من إحدى درجتى التقاضى ، فإذا هى فعلت فإنها تخل بحق الدفاع إخلالاً يستوجب نقض حكمها .

( نقض ١٩٧٧/٣/١ مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ ص ٥٥ ) .

★ إذا دفع المتهم بعدم جواز إثبات واقعة التمييز بالبيئة لزيادة قيمة الشيء المدعى تمييزه على الحد الجائز لإثباته بهذا الطريق ، وتمسك المدعى بالحقوق المدنية بجواز الإثبات لوجود مانع من الاستحصاى على كتابة مثبتة لحقه ، فقضت محكمة أول درجة ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى وقالت بوجود المانع وبجواز سماع الشهود وبعد أن سمعتهم قضت فى الدعوى فلا خطأ منها فى ذلك ، فإن محكمة أول درجة قد استندت ولايتها بالحكم الذى أصدرته فلا سبيل لإعادة القضية إليها مرة ثانية .  
( نقض ١٩٥٠/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض ص ١ ص ٢٧٩ ) .

★ وإذا كان المتهم قد دفع ببيان التفتيش أمام محكمة الدرجة الأولى فقبلت هذا الدفع وبراءته فاستأنفت النيابة فقضت المحكمة الاستئنافية برفض الدفع وفى موضوع الدعوى بالإدانة فإنها لا تكون قد أخطأت إذ الاستئناف المرفوع من النيابة ينقل الدعوى برمتها بالحالة التى كانت عليها إلى محكمة الدرجة الثانية كى تعيد النظر فيها بجميع عناصر . والدفع ببيان القبض والتفتيش ليس من الدفوع الفرعية التى تقتضى من المحكمة الفصل فيها قبل نظر الموضوع ، بل هو - لتطرق بإجراءات التحقيق فى الدعوى - دفع موضوعى لا يسوغ للمحاكم القضاء فيه بصحة القبض والتفتيش أو بطلانها استقلاى ، بل كل ما لها أن تأخذ بالدليل المستند منهما فى حالة صدورهما فى الحدود التى رسمها القانون أو أن تلتفت عن هذا الدليل فى حالة بطلانها لصدورهما بالمخالفة لتلك الحدود .  
( نقض ١٩٥٠/٥/١٧ مع ١ ص ٦٧٠ ) .

★ وإذا ما قضت المحكمة الاستئنافية ببيان الحكم الابتدائى لعدم توقيمه فى بحر ثلاثين يوما (أو أخاوه من تاريخ إصداره) ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فإنها لا تكون قد خالفت القانون ، ذلك لأن محكمة أول درجة قد استندت ولايتها بإصدار حكمها فى الموضوع فلا سبيل إلى إعادة القضية إليها .

( نقض ١٩٥١/١٢/٣١ مع ٣ ص ٣٤٤ ) .

( ونقض ١٩٨٥/١٠/١٠ مع ٣٦ ص ٨٤٦ ) .

★ لما كانت المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت تحرير الحكم بأسبابه والتوقيع عليه من القاضى الذى أصدره وقضت ببيان الحكم إذا حصل مانع للقاضى ولم يكن قد كتب الأسباب بخطه أو إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادرا بالبراءة ، فإن قول الطاعن بانعدام الحكم الابتدائى لعدم التوقيع عليه من القاضى الذى أصدره خطأ محكمة ثانى درجة فى التصدى للموضوع لما ينطوى عليه ذلك من تقويت إحدى درجات التقاضى على المتهم غير سديد ، وتكون المحكمة الاستئنافية قد أصابت حين نظرت موضوع الدعوى وقضت فيها بحكمها المطمون فيه نزولا منها على حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من القانون .

( نقض ١٩٧٣/٣/٤ مع ٢٤ ص ٢٧٩ ) .

★ متى كانت محكمة أول درجة وأن قضت فى موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضاؤها باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاضى محظور عليه الفصل فيها ، فإنه لا يستد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانى درجة تصحيح هذا البطلان - عملا بالمادة ١/٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية لما فى ذلك من تقويت تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا من قاضى آخر .

( نقض ١٩٧٢/١/١٢ مع ٣٣ ص ٩١٤ ) .

★ إن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

ولما كان البين من الرجوع إلى الأوراق أن محكمة أول درجة حكمت في موضوع الدعوى ببرائة المتهم الأول وبمعاقبة المتهم الثاني - الطاعن - بالحبس سنة مع الشغل عن الجرائم الأربع المستندة إليه بناء على قولها : وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني - (الطاعن) - مما جاء بمحضر الضبط وعدم دفعه للتهمة بدفاع مقبول ومن ثم يتعين الحكم بإدانته عملاً بمواد الاتهام ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن لمدة ستة شهور عن التهم الأربع وأورد الحكم الاستئنافي أسباباً جديدة لعمل قضائه بالإدانة تصحيحاً لما شاب الحكم المستأنف من قصور في التسيب فين ما سار عليه الحكم المطعون فيه من ذلك يتفق وصحيح القانون ذلك أن محكمة أول درجة وقد استنفدت ولايتها بالحكم الذي أصدرته في الموضوع فلا سبيل لإعادة القضية لها مرة ثانية مهما انطوى حكمها أو شابها من عيوب في التسيب .

(نقض ١٩٧٩/١/١١ مع ٣٠ ص ٧١) .

★ من المقرر أن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ إجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى . ولا يقال من هذا النظر أن محكمة أول درجة لم تتصل في هذه الدفوع لا يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت الموضوع ، مما يجعل هذه الدفوع معروضة مع موضوع الدعوى على المحكمة الاستئنافية .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٣ مع ٢٠ ص ٦٤٤) .

★ إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم وأسست قضاها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائزة إلا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٢/٤١٩ إجراءات جنائية .

(نقض ١٩٥٦/١١/١٢ مع ٧ ص ١١٤٤) .

★ إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك المحكمة أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد ، بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . وذلك وفقاً لما تقتضيه المادة ١/٤١٩ إجراءات جنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقاً للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

(نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مع ٧ ص ٥٣٨) .

### ثانيا : الإعادة إلى محكمة أول درجة :

★ على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذى قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وأن تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتى التقاضى .  
(نقض ١٩٧٢/١٢/١٧ مع ٢٣ من ١٣٧٤ ) .

★ قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى يمنعها من السير فيها ، وإلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية يوجب إعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها ، ومخالفة ذلك والتصدى لموضوع الدعوى هو خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها .  
(نقض ١٩٧٠/٢/٢٢ مع ٢١ من ٢٦٩ ) .

★ متى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائى من عدم قبول الدعوى المباشرة وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائى وقضى بقبول الدعوى ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقا للمادة ٤١٩ إجراءات جنائية ، لا أن تتعرض للموضوع وتفصل فيه وذلك حتى لا تحرم الطاعن من الانتفاع بإحدى درجتى التقاضى .  
(نقض ١٩٥٣/٦/٢٣ مع ٤ من ١٠١٦ ) .

★ الحكم الابتدائى بعدم قبول الدعوى المدنية يوجب على المحكمة الاستئنافية عند إلغائه إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتى التقاضى .  
(نقض ١٩٧٦/٢/٢ مع ٢٧ من ١٥٢ ) .  
(ونقض ١٩٨٤/٤/٢٦ مع ٣٥ من ٤٨٣ ) .

★ (قبل تعديل م ٣٩٨ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨٢) إذا كان الثابت أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر قهرى أقره الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهى لم تفعل وفوتت على الطاعن إحدى درجتى التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٦٩/١٢/٢٢ مع ٢٠ من ١٤٤١ ) .

(ونقض ١٩٨١/١١/١١ مع ٣٢ من ١٥٠ ) .

★ (قبل تعديل م ٣٩٨ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١) أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جواز نظرها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم وحده باعتباره حكما شكليا قائما بذاته ، دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الغيابي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد أخطأ صحيح القانون إذ كان من المتعين في هذه الحال أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة فحسب إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للنظر في المعارضة عملا بنص المادة ٤١٩ إجراءات جنائية .

(نقض ١٩٧٠/١٠/٥ مع ٢١ من ٩٥٧ ) .

★ لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على المحكمة الاستئنافية إذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها بعدم الاختصاص وحكمت هي بإلغائه وباختصاص المحكمة أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في موضوع الدعوى -بعدما ألقى الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص- ولم يعد القضية لمحكمة أول درجة يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه في شقه الخاص بقضائه في موضوع الدعوى ، وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم فيها .

(نقض ١٩٧٦/٤/١١ مع ج ٣٧ ص ٤٠٧) .

★ إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وأسست قضاها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده فإن هذا القضاء ينطوي ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها . واستئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم يجعل إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة لا طائل منه لحتمية القضاء برفضها ، وعلى محكمة ثانية درجة التصدي لها والفصل في موضوعها ، فإن تخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية يكون هذا خطأ في القانون وإخلاله بحق الدفاع .

(نقض ١٩٦٦/٣/٢٢ مع ج ١٧ ص ٣٤٨) .

★ لما كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت في الاستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده -الدعوى بالحقق المدنية- بإلغاء الحكم المستأنف وقضت بقبول الدعوى المدنية وتصدت لموضوعها وفصلت فيها فصلاً مبتدئاً بإلزام الطاعن فيما مضى من عدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، التعميض المؤقت مع أنه كان من المتعين عليها أن تلغى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتي التقاضي وذلك طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

★ وفي مقام آخر قضى بأنه : إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد ألفتته المحكمة الاستئنافية وأعدت القضية إليها للحكم في موضوعها ، فلا يجوز لمحكمة أول درجة أن تقضى في الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

(نقض ١٩٥٤/١٢/٢٨ مع ج ٦ ص ٣٦٩) .





## **الباب الثالث**

### **في النقص**

**( المواد من ٤٢٠ الى ٤٤٠ - ملغاة )**

● ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض حيث حلت محلها المواد ٣٠ - ٤٦ منه . وهذا القانون يقوم على رأس القوانين الخاصة في الإجراءات الجنائية - وهو موضوع الجزء الثاني من هذا المجلد .



## الباب الرابع في إعادة النظر

### ● مقدمة :

طلب إعادة النظر طريق استثنائي للطعن في الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه - والتي أصبحت نهائية (بأية) بانقضاء طرق الطعن المقررة لها أصلا سواء طرق الطعن الموضوعية أو القانونية (النقض) .  
وتنظره محكمة النقض بصرف النظر عن صدور الحكم المطعون فيه منها أو من محكمة أدنى مهما كانت درجتها .

ولنأخذ بتقدير جواز إعادة النظر بأن تكون الجريمة جنائية أو جنحة ، ثم بأن يكون الطلب مثبطا بحالة من حالات خمسة نصت عليها المادة ٤٤١ ويجمعها أن تكون قد ظهرت أحوال من شأنها أن تجعل الحكم المطعون فيه ظاهر التناقض مع حقيقة جدد وثابتة ثبوتاً قاطعاً - مما يستلزم إعادة النظر في الحكم برغم اكتمال حجتيه ، حفاظاً على هيبة الأحكام ذاتها ومنع تضاربها فيما بينها ، أو تناقضها - رغم حجيتها - مع حقائق ناصعة .  
ولهذا يجوز إعادة النظر حتى بعد وفاة المحكوم عليه (م ٤٤٥) فنتخذ الإجراءات في مواجهة من يمثل ذكراه (م ٤٤٧) .

على أن إعادة النظر إنما تنصب على الحكم الجنائي (الصادر بالعقوبة - طبقاً لتعبير المادة ٤٤١) . ولكن الإجراءات تتخذ في مواجهة جميع الخصوم (م ٤٤٥) . ثم يترتب على الحكم الذي يصدر بعد إعادة النظر - أثره بالنسبة للدعوى المدنية وما حكم به من تعويضات - طبقاً للمادة ٤٥١ .

### المادة (٤٤١)

يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح في الأحوال الآتية :

- (١) إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد المدعى قتله حياً .
- (٢) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما .
- (٣) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقاً لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم .

(٤) إذا كان الحكم مبنياً على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم .

(٥) إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

#### ● تقرير لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ :

لا يوجد بالقانون تحليل الجنائيات الملقى نص خاص بهذا الموضوع وكان المقدر إلى الآن أنه إذا حكمت محكمة أول درجة بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى لأى سبب ثم ألت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وجب إعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظرها ولا يجوز لها الحكم فيها حتى لا يحرم المتهم من التمتع بمزية الدرجتين ، ولكن جاءت المادة (٤١٩) في أصل المشروع مقرة لبدا جديد وهو أنه يجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تفصل في الموضوع بنفسها رغم أن محكمة أول درجة لم تفصل فيه ، ولم توافق اللجنة على هذا المبدأ ورأت الإبقاء على المبدأ المعمول به الآن والنص عليه صراحة ، كذلك رأت اللجنة ضرورة النص على أنه إذا أصدرت محكمة أول درجة حكماً في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم فتعكم في الموضوع بنفسها وتصمم البطلان وليس لها أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

لوحت أن التشريع الحالي (السابق) فاعرفها يتلحق بطريق إعادة النظر - بالخصوص الحالية - قد اقتصر على ثلاث حالات ندر أن تعرض في العمل ، وأظلت صوراً عامة يثبت فيها بصورة جلية وأجوع خطأ قضائى ويلقى العمل والمصلحة بوجوب تدارك إصلاح هذا الخطأ ، من أجل ذلك ونشدنا مع الروح السائدة في التشريعات الحديثة رضى التوسع في الحالات التي تجهز إعادة النظر مع الحرص على الاحترام الواجب للأحكام النهائية .

لهذا زاد المشروع على الأحوال الواردة في القانون ما يأتى :

١ - أضاف إلى حالة الحكم على بعض شهود الإثبات من أجل شهادة الزور ، حالة الحكم على الضير من أجل التزوير في رأي وحالة الحكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى . وذلك لأنه لا معنى للفرقة بين حالة شهادة الزور وحالتين ، بل إن أثر الورقة المزورة أو رأى الضير في عقيدة القاضي الجنائى يكون غالباً أشد من أثر الشهادة المقلوبة .

٢ - كذلك نصت المادة ٤٦٩ / ٤ ، ٤ / ٤٤ من القانون على حالة ما إذا كان الحكم مبنياً على حكم صادر من محكمة مدنية في الأحوال التي يتعين على المحكمة الجنائية الأخذ بحكم صادر من جهة القضاء المدنى أو الشرعى . وذلك إذا ألغى الحكم فيما بعد . كما لو طعن فيه بطريق التماس إعادة النظر بعد أن صدر الحكم الجنائى بناء عليه .

٣ - نص في المادة ٤٦٩ / ٥ على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما إذا حدث أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن مطبوعة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهمة أنه كان مصاباً بالعمالة في عطله وقت ارتكابها أو أنه كان مقيمياً في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه أو عثر على إيصال برد الأمانة ، والمفهوم من ذلك هو أن تكون هذه الوقائع والأوراق مجهولة من المحكمة ومن المتهم ، فلا تكون المتهم عالماً بها ولم يتقدم بها إلى المحكمة ، فلا يصح له بعد ذلك أن يتقدم بطلب إعادة النظر استناداً إليها .

ويلاحظ أنه وإن كانت هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يشمل مدلولها بقلى الحالات الأربع الأخرى التي وردت إلا أنه لوحت أن في هذه الحالات الأخرى يبنى وجه الطعن على أسباب واضحة لا تحتمل ما تحتمله هذه الحالة من التوكيدات ، ومن أجل ذلك نص على هذه الحالات استقلاً وميزت بإجراءات خاصة .

## ● التعليق :

طلب إعادة النظر ينصب على الدعوى الجنائية - كما يتضح من صدر المادة كما أنه ينصب على الأحكام التي انفلقت فيها طرق الطعن الأخرى باعتبار أنه طريق استثنائي لمراجعة الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى - راجع مقدمة الباب .

## ● المبادئ القضائية :

★ يبين من نص المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي حددت طلب إعادة النظر وبما ورد بمذكرتها الإيضاحية ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسى المستمدة منه أن الحالات الأربع الأولى التي وردت في المادة المشار إليها ، وهى حالات منضبطة يجمعها معيار محدد أسلسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن ينبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، وإما أن ينبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذى بنى عليه الحكم . والملاحظ أن القانون المصرى كان في صدد تحديد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشددا من القانون الفرنسى ، إذ بينما تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب وجود المدعى قتله حيا لاعتباره وجهاً لإعادة النظر ، يترخص القانون الفرنسى فيكتفى بظهور أوراق من شأنها إيجاد الأمارات الكافية على وجوده حيا . وقد كان النص الفرنسى أمام الشارع المصرى وقت وضع قانون الإجراءات الجنائية ومع ذلك فقد أثر احتراماً لمحجية الأحكام الجنائية ألا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا بل استلزم وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أنه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على إدانته . ولما كان من غير المقبول - على هدى ما تقدم - أن يتشدد الشارع في الحالات الأربع الأولى للمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه في الحالة الخامسة التي تستوعب بعصومها ما تقدمها ، وإنما قصد بها في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الإيضاحية والتي تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو على عمله التابعة الجنائية ، وباستصحاب سياسة التشريع والقاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها في الفترات السابقة عليها - أن تكون نصاً احتياطياً ابتغاء أن يتدرك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها والتي قد يتعذر فيها إقامة الدليل على الوجه المتطلب قانوناً ، كوقاية الشاهد أو تعته أو تقادم الدعوى الجنائية قبله أو لغرض ذلك من حالات شبيهة مما لازمه عدم الاكتفاء فيها بعدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه ، وهو ما يقيم موازنة عادلة لا إفراط فيها ولا تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذى يضره المساس من غير سبب جازم بقوة الشيء المقضى فيه جنائياً وهى من حالات النظام العام التي تمس مصلحة المجتمع والتي تقضى بوضع حد لنزاع فصل فيه القضاء نهائياً ، وهما سجلته المادة ٤٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية حين نصت على أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة ، فأصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هو أقوى من الحقيقة نفسها مما لا يصح معه النفل منها بمجرد دعوى غير حاسمة ، كما أنه لا يجوز أن تكون محلاً للمساومة بين الأفراد .

★ الأصل أنه لا يكفي لإعادة نظر الدعوى الادعاء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها .  
( نقض ١٩٦٦/٥/٣ مع ١٧ من ١٠٠٠ ) .

★ تشترط الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية - فضلاً عن صدور حكمين نهائيين متناقضين عن واقعة واحدة - أن يكون الحكمان صادرين ضد شخصين ، أما إذا كان الحكمان صادرين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثمة تناقض في تقدير الوقائع يبرر التماس إعادة النظر . وإن شاب الحكم الثاني عندئذ خطأ في تطبيق القانون لإخلاله بحجية الشيء المحكوم فيه نهائياً ، ويكون ذلك موجبا للنقض . وإذا ما كان الحكمان موضوع دعوى الالتماس المطروحة صادرين في حق الطالب وحده فإن التناقض بينهما - بفرض وقوعه - لا يصلح سبباً لإعادة النظر .  
( نقض ١٩٦٧/١/٣١ مع ١٨ من ١٤٢ ) .

★ يشترط نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ إجراءات لقبول طلب التماس إعادة النظر صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون هذان الحكمان كلاهما قد صدر بالإدانة بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما . وإذا كان ما تقدم وكان الحكمان قد قضى بالبراءة في كليهما لذات الطالب وكان أحد الحكمين لم ينص فيه على المصادرة ، فحين ذلك لم يكن متأتياً لأن المضبوطات كانت قد صدرت فعلاً قبل ذلك تنفيذاً لما قضى به الحكم الآخر ، وهو ما يرتفع به التناقض بينهما .  
( نقض ١٩٦٣/١٠/١٣ مع ٢٠ من ١٠٦٥ ) .

★ لما كان الطالب يستند في طلبه ضمن ما يستند إليه ، إلى الحالة الثانية من المادة ٤٤١ ، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطلب صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة ، وأن يكون بين هذين الحكمين تناقض يستنتج منه براءة أحدهما ، ومفاد ذلك أن يكون هذان الحكمان قد صدرتا بالإدانة على شخصين مختلفين بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما . لما كان ذلك ؛ وكان الحكمان اللذان يستند إليهما الطالب قد قضى أحدهما بإدانته وقضى الآخر ببراءة المتهم ..... ، فإن طلب إعادة النظر لا يندرج تحت الحالة الثانية المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله ، وتفريم الطالب خمسة جنيهات عملاً بنص المادة ٤٤٩ من القانون ذاته .  
( نقض ١٩٨٣/٣/٣٠ مع ٣٤ من ٤٦٧ ) .

★ لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت في خمس فقرات منها حالات طلب إعادة النظر ينصها على أنه «يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في الأحوال الآتية : (أولاً) ... (ثانياً) ... (ثالثاً) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور ولمقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم (رابعاً) ... (خامساً) ... لما كان ذلك ، وكانت العبارة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه ، وكانت الطالبة تستند إلى الحالة الثالثة من المادة سالفة البيان . وكان نص الفقرة الثالثة من هذه المادة يشترط لقبول الطلب أن تكون الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم

بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي ينشأ عليه الحكم ، وكان البين من مطالعة الأوراق أن الحكم موضع الطلب استند في إدانة الطالبة بجريمة الضرب البسيط إلى أقوال المجنى عليها التي اطمأنت إليها المحكمة من أن الطالبة هي التي أحدثت إصاباتها ، وكان من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من أي دليل يطرح عليها وليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع من أن تأخذ بأقوال المجنى عليها وحدها متى اطمأنت إليها ووجدت فيها ما يقتنعها بارتكاب المتهم للجريمة مادام أن تقدير أقوال الشاهد هو مما تستقل به محكمة الموضوع وهي غير ملزمة من بعد بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وإذا كان البين من الحكم أنه لم يشر إلى التقرير الطبي في مدوناته ولم يستند إليه من بين الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة ومن ثم فإن الحكم بتزوير هذا التقرير ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى ثبوت براءة الطالبة ولا يلزم عنه سقوط الدليل على إدانتها أو تحملها التبعة الجنائية مادام أنه لم يكن له تأثير في الحكم ، وبالتالي فإنه لا ينقض بذاته وجهها لطلب إعادة النظر .

(نقض ١٩٨٤/٤/٥ مع ٣٥ ص ٢٨٥ ) .

★ وقد قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٢٤ من تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه «يجوز أيضاً طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حياً ، أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادته بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة (لحكمة النقض والإبرام) أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة» - إذ نصت على ذلك فقد أفادت أنه لا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم إلا إذا كان الشاهد قد حكم عليه فعلاً بسبب تزويره في الشهادة . فمادام الشاهد لم يحكم عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم ، كما أنها لا يجوز أن تطالب محكمة النقض بإرجاء الفصل في طعن أمامها حتى يقول القضاء الموضوعي كلمته في شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبه فيها .

(نقض ١٩٤١/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ص ٤٩٧ ) .

★ وأن أقوال متهم على آخر ما تمت تصدق من غير يمين فلا تعتبر شهادة بالمعنى القانوني حتى يصح القول بأن ما يجري على الشهادة يجري عليها ، فإذا اعترف المتهم - بعد أن أخذت المحكمة بأقواله في إدانة متهم آخر - بأن أقواله تلك لم تكن صحيحة فلا يجوز - بناء على ذلك - طلب إلغاء حكم الإدانة بحجة أن القانون قد أجاز إلغاء الحكم عن طريق التماس إعادة النظر إذا حكم على شاهد الإثبات بأنه شهد زوراً في الدعوى .

(نقض ١٩٤٠/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ص ٢٩٧ ) .

★ الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات وإن جاء نصها عاماً فلم يقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين ، إلا أن المذكرة الإيضاحية للقانون جاء بها تعليق على هذه الفقرة أنه «نص فيها على صورة عام تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معروفة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثال ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على المتهم أنه كان مصاباً بالعمالة في عظه وقت ارتكابه أو أنه كان محبوباً في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه أو عثر على إيصال برد الامانة» وقد استند الشارع حكم المادة سالفه البيان من المادة ٤٤٢ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بعد تعديلها بالقانون الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ التي صار موضعها المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون رقم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ومن غير المقبول أن يتشدّد الشارع في الحالات الأربع الأولى للمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ليفتح الباب على

مصراعيه في الحالة الخامسة التي تستوعب عمومها ما تقدمها وإنما قصد بها - في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الإيضاحية - أن تكون الوقائع الجديدة ، أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حكماً سقوط الدليل على إدانته أو على حمله التبعة الجنائية .. مما يلزمه عدم الاكتفاء فيها بعبول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع أو بمجرد قول مرسل لشاهد أمام محكمة أخرى ما لم يصاحب هذا القول أولئك العدول ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه .

(نقض ١٩٦٧/١/٣١ مع ١٨ من ١٤٢ ) .

★ استقر قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم ، على براءة المحكوم عليه ، أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو تحمله التبعة الجنائية . وإذا كان ما تقدم وكان البين من الإطلاع على أوراق التحقيق الإداري الذي أجرى في تاريخ لاحق على تاريخ صدور الحكم نهائياً في الدعوى موضوع الطلب ، أن معاون التنظيم محرر المحضر قد أقر في ذلك التحقيق بأنه لم يصعد إلى الدور الخامس العلوى لمعاينته وإنما اكتفى بتسجيل الأبعاد والمساحة التي قدرت قيمة المبانى على أساسها ، من وجهات الدور الأرضي ، بسبب منع زوج الطالبة له من الصعود إلى الدور العلوى ، كما اشتمل التحقيق الإداري على معاينة أجراها مهندس التنظيم أثبت فيها أن أعمال البناء قد تمت في مساحة ١٢٢ متراً مربعاً من الدور الخامس العلوى ، قيمتها ١٨٨٨ جنيه وأنهما لو استكملت لبلغت التكاليف ٥٧٤ جنينها ، وانتهى التحقيق الإداري إلى مجازاة محرر المحضر ، وكان شرط قيام جريمة إقامة بناء تزيد قيمته على ألف جنيه قبل موافقة اللجنة المختصة بالتطبيق للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ - أن تكون قيمة الأعمال المطلوب إقامتها تزيد على الألف جنيه ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة ، وإذا ثبت أن التحقيقات الإدارية وما كشفت عنه من وقائع كانت مجهولة من المحكمة والموضحة إبان المحاكمة ، إذ لم تحدث ولم تظهر إلا بعد الحكم نهائياً في الدعوى ، وكانت بذاتها حاسمة في النيل من دليل إدانة الطالبة بالنسبة إلى قيمة المبانى موضوع التهمة الثالثة وما يترتب على ذلك من أثر في تقدير قيمة ما تلزم بإدائه ، فإن ذلك مما يسوغ قبول الطلب والقضاء بإلغاء الحكم موضوع الطلب فيما قضى به في التهمة الثالثة والإحالة . (نقض ١٩٧٠/٥/٣ مع ٢١ من ١٤٦ ) .

★ وإذا كان القانون قد اشترط في الوقائع أو الأوراق - التي تظهر بعد الحكم وتصلح سبباً للالتماس - أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا إبان المحاكمة وكان الثابت بالأوراق أن واقعة بطلان إجراءات القبض والتفتيش التي يستند إليها طالب إعادة النظر لم تكن مجهولة منه أثناء محاكمته بجريمتي إحراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص ، فقد دفع في محضر التحقيق - تحقيقاً لهذا الدفع - ببطلان القبض عليه وتفتيشه وطلب محاميه - تحقيقاً لهذا الدفع - سؤال شرطي المرور ، ومع ذلك فلم يثر أي منهما أمر ذلك البطلان بجلسة المحاكمة ، وقد قرر شرطي المرور صراحة في محضر التحقيق أنه لا يعلم من أمر ضبط المتهم وملاصقته شيئاً ، فإذا عدل عن أقواله أمام محكمة الجنائيات عند نظرها قضية المخدرات ، فإن هذه الأقوال - بفرض اعتبارها واقعة جديدة لم تكن معروفة وقت المحاكمة - لا تعدو أن تكون مجرد دليل احتمالي لا ينهض بذاته وجهاً لطلب إعادة النظر مادام لم يحسم ما يحسم الأمر ويقطع بترتيب أثره في إهدار الحقيقة التي سجلها الحكم البات وخاصة أن بطلان إجراءات القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يهدى بذاته إلى ثبوت براءة المحكوم عليه ولا يلزم عنه في كل الأحوال سقوط الدليل على إدانته .

(نقض ١٩٦٧/١/٣١ مع ١٨ من ١٤٢ ) .



★ إن مناط قبول طلب التماس إعادة النظر في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ إجراءات هو ظهور وقائع أو أوراق جديدة لم تكن معلومة عند الحكم تثبت براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل على إدانته أو على تحمل التبعة الجنائية .

لما كان ما تقدم ، وكان ما ظهر من الوقائع والأوراق من أن المحكوم عليه - طالب إعادة النظر - كان مصابا بعاهة في العقل وقت ارتكابه جريمة الشروع في السرقة تحول دون عقابه عنها طبقا للمادة ٦٢ عقوبات ، وإذ كانت هذه العلة على ما يبين من ظروف الحال ومن الأوراق ومن محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع في درجتي التقاضي مجهولة من المحكمة والمحكوم عليه معا إبان المحاكمة ، ولا يغير من جهالة المحكوم عليه بها ما ورد على لسانه عرضا في التحقيقات من إشارة إليها ، فذلك لا ينضج دليلا على علمه اليقيني بإصابتها بها وقت اقتراح الجريمة خاصة بعد الإنذار له بمغادرة دار الاستشفاء معا وقر في نفسه براءته من علته ، فضلا عن أن هذا العلم لا يمكن الاعتداد به ممن كان سقيم العقل لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يسائله عن أفعاله ، وكانت تلك العلة قد ظهرت بعد صدور حكم بات بالعقاب في الدعوى وتشكل واقعة جديدة تحسم بذاتها الأمر وتقطع بترتيب أثرها في ثبوت عدم تحمل الطالب التبعة الجنائية للجريمة وإعفائه من العقاب ، فإن طلب إعادة النظر يكون قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته مما يتعين معه قبوله وإلغاء الحكم وبراءة الطالب المحكوم عليه .

(نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ مع ٢٧ ص ٣٥٣) .

★ مؤدى استصحاب سياسة التشريع مع القاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها بالأحكام الواردة بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ والفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ والمادة ٤٥٥ إجراءات أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام واحترامها - التي تملئها المصلحة العامة - تفرض قيда على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم بالإدانة فيها ، فهي وإن كان لها أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانته - سواء كان فاعلا منضمما أو شريكا - إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعوها الأخيرة إلى أسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا ممن صدر الحكم بإدانته إذ يمتنع عليها في هذه الحالة تحريك دعوها الجديدة طالما بقي الحكم الأول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة .

وقد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات للنياية العامة أن تطلب - عن طريق التماس النظر - إلغاء الحكم متى قدرت أن الوقائع الجديدة قد حسمت الأمر وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فإذا ما تم لها ذلك استعادت سلطاتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر . وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها مقصورا على حالات الأخطاء الإجرائية التي لا ينكشف أمرها إلا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق . أما ما أشارت إليه النيابة في طعناتها من أنها كانت تسمى ابتداء إلى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرها وكذلك شاهدي الزور حسب تصويرها بغية الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنها نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ سالف الذكر ، ما نقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار إليها التي لم تكن لها ما يقابلها في قانون تحقيق الجنايات الملغى ، فضلا عما فيه من مسلسل ظاهر بالأحكام ومجلة لتناقضها ومضمية لوقيتها وهيئتها التي حرص القانون دائما على صونها مقرر لها في سبيل ذلك من الضمانات والقيود ما يكفل عرضه تغليبا له عما عدها من اعتبارات أخرى ، ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجية الحكم نسبية الأثر ،

لأن المقام ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم وإنما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة .  
(نقض ١٩٦٩/٣/٣١ مع ٢٠ ص ٤٠١ ) .

### المادة ( ٤٤٢ )

في الأحوال الأربع الأولى من المادة السابقة ، يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً إذا كان عديم الأهلية أو مفلوذاً أو لاقر به أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر .  
وإذا كان الطالب غير النيابية ، فعليه تقديم الطلب إلى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، والوجه الذي يستند عليه ، ويشفعه بالمستندات المؤيدة له .  
ويرفع النائب العام الطلب سواء كان مقدماً منه أو من غيره مع التحقيقات التي يكون قد رأى إجرائها - إلى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التي يستند عليها .  
ويجب أن يرفع الطلب إلى المحكمة في الثلاثة الأشهر التالية لتلقيه .

#### ● التعليق :

المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة موجه فيها الخطاب إلى النائب العام في الأحوال التي يتقدم إليه فيها بطلبهم ذوو الشأن المشار إليهم في الفقرة الأولى .  
أما تحريك الطلب ابتداء من النائب العام فلا يتقيد بمدة معينة على نحو ما ورد في المادة التالية بشأن الحالة الخامسة من أحوال إعادة النظر .  
ويلاحظ أن الأقارب الذين أجاز لهم في الفقرة الأولى طلب إعادة النظرهم من يسئ إليهم صدور الحكم بإدانة قريبهم فيما نسب إليه ثم تحققت بعد ذلك براءته منه ، فتتخذ الإجراءات في مواجهتهم - انظر فيما يلي ، المادة ٤٤٧ .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

ملءة ١٣٠٢ : يجب على النيابة إذا توافرت حالة من الأحوال التي تجيز طلب إعادة النظر أن ترسل القضية التي صدر فيها الحكم إلى النائب العام مشفوعة بمذكرة تشتمل على بيان موضوعها والأوجه القانونية التي تستند إليها في الطلب ، ولا يجوز للنيابة إجراء تحقيق في هذا الطلب إلا بأمر من النائب العام ، وعليها إرسال التحقيقات بعد إتمامها إلى مكتب مشفوعة بمذكرة بالرأى سواء كان طلب منها أو من غيرها ، في الأحوال التي يجيز القانون لهم فيها ذلك .

ملءة ١٣٥٣ : يقدم طلب إعادة النظر من غير النيابة بعريضة للنائب العام يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه والوجه الذي يستند إليه ويشفع بالمستندات المؤيدة له فإذا قدم الطلب إلى إحدى النيابة فيجب عليها إحالته إلى مكتب النائب العام للنظر فيه .

## المادة ( ٤٤٣ )

في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن ، وإذا رأى له محلا يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ، تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها ، ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها .

وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق ، وتامر بإحالة إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله .

ولا يقبل الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب العام أو في الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله .

● الفقرة الأخيرة معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الجريدة الرسمية ١٧/٦/١٩٦٢ .

● الفقرة الأخيرة قبل التعديل :

« ولا يقبل الطعن في الأمر الصادر منها بقبول الطلب أو عدم قبوله » .

### ● التعليق :

اقتصرت الحق في طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ على النائب العام لأن الأسباب التي يبنى عليها الطلب لا تكون حاسمة بذاتها كما في الحالات الأربع الأولى - بل يكون مدى جسمها محلا للتقدير ، فترك للنائب العام وحده اتخاذ القرار في شأن تحريك طلب إعادة النظر - بعد أن يجري ما يراه من تحقيقات ، وذلك دون أن يكون ملتزما بالسعي في الطلب ورفعها إلى المحكمة في مدة معينة إذا كان مقدما إليه من ذوي الشأن على خلاف ما عليه الحال في المادة السابقة .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية صريحة وقاطعة في أن حق طلب إعادة النظر في الحالة الخاصة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهي حالة ما «إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم» وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن مطبوعة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه» - هذا الحق إنما خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الشأن ، فإن رأى له محلا يرفعه إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون ، وتقديره في ذلك نهائي لا معقب عليه ، والطعن في قراره في هذا الخصوص أمام غرفة الاتهام غير جائز قانونا .

( تظني ١٩٥٣/١/١٣ مع س ٤ ص ٣٩٦ ) .

★ المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ إجراءات جنائية لا تقيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر ، بل تقيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنيا على الحالة الميينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالف الذكر ، ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ مج س ١٣ ص ١٧٤ ) .

★ مفهوم نصوص المواد ٤٤١ ، ٤٤٣ إجراءات جنائية وما تضمنته المذكرة الايضاحية أن الشارع خول طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ ، أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على النائب العام وحده . وإذا كان الشارع قد أرفق بعبارة «سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن» ، فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى ، وهي حالات تبدو فيها جديّة الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه فليس الأمر فيها من الوضوح بمثل الحالات الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر إلى هذا الخلاف الواضح بين الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإن الشارع لم يخول حق طلب إعادة النظر في الحالة الأخيرة إلا للنائب العام وحده ، ولم يكثف بهذا القيد بل وضع قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائياً . وقصد بهذه القيود المحافظة على حيية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام .

( نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ مج س ١٣ ص ١٧٤ ) .

★ إن مناط قبول طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، رهين بعرضه من النائب العام وحده دون سواء ، على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقبول اللجنة هذا الطلب ، وإذا كان ذلك ، وكان النائب العام على ما يبين من الأوراق - لم يرفع الطلب على الوجه المتقدم إلى اللجنة المشار إليها ، فإن محكمة النقض لا تتصل بطلب إعادة النظر في هذه الحالة ، ويكون الطلب في هذا الخصوص غير مقبول .

( نقض ١٩٨٣/٣/٣٠ مج س ٣٤ ص ٤٦٧ ) .

### المادة ( ٤٤٤ )

لا يقبل النائب العام طلب إعادة النظر من المتهم أو من يحل محله في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ إلا إذا أودع الطلب خزائن المحكمة مبلغ خمسة جنيهات كغرامة ، تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٩ . ما لم يكن قد أعفى من إيداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض .

● المذكرة الايضاحية :

لما كان تقديم النائب المعصومي طلب إعادة النظر إلى محكمة النقض والإبرام واجبا دائما في الحالات الأربع الأولى فقد رأى منعا لتقديم

طلبات لا أساس لها أن ينص على أن النائب العمومي لا يقبل الطلب المقدم إليه من ذوي الشأن ما لم يودع مقدم الطلب كفاية تخصص للفرامة التي يحكم عليها بها إذا حكم بعدم قبوله . والمفهوم بداهة أن هذا لا يتخلل بما للنائب العمومي من الحق في أن يطلب إعطاء النظر بناء على الحق المقرر له قانوناً .

### ● الجلباء القضائية :

★ لما كان الطالب قد أسند في الوجه الأول من وجهي الالتماس إلى الحالة الثانية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ دون أن يقوم بسداد الكفاية المنصوص عليها في القانون أو يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول هذا الوجه .  
( نقض ١٩٦٧/١/٣١ مع س ١٨ ص ١٤٢ ) .

## المادة ( ٤٤٥ )

تعلن النيابة العامة الخصوم للجلسة التي تحدد لتنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بخلافة أيام كاملة على الأقل .

### ● التعليق :

إشارة النص إلى إعلان الخصوم وليس مجرد إعلان من قدم الطلب - يجعل الإعلان شاملاً لخصوم الدعوى المدنية ، فيصدر الحكم في مواجهتهم ويترتب عليه الأثر الوارد في المادة ٤٥١ دون حاجة إلى أية إجراءات جديدة .

على أن إعلانهم لا يعنى طرح الدعوى المدنية في ذاتها أو إمكان المجادلة في مبلغ الضرر وقيمة التعويض .

كما أن النص على إعلانهم لم يعزز في النصوص التالية بما يرتب أي أثر على عدم تمام الإعلان ، أو عدم إمكانه ، كما في حالة وفاة المدعى أو المستول مدنيا وعدم معرفة ورثته - فإن مثل ذلك ينبغي ألا يعطل سير إعادة النظر في الدعوى الجنائية ، وإنما يترتب على السير فيها رغم عدم حصول الإعلان ضرورة استصدار حكم من المحكمة المدنية في مواجهة ذوي الشأن باسترداد ما تم التنفيذ به إذا ما ألقى الحكم بالعقوبة باعتباره قد تبين أنه دفع بغير حق ، طبقاً للمادة ٤٥١ ، وتنفيذاً لمقتضاها بعد سقوط الحكم بالتعويضات إذ لا يصلح الحكم الصادر في إعادة النظر في هذه الحالة سنداً لتنفيذاً ضدهم لعدم صدوره في مواجهتهم .

## المادة ( ٤٤٦ )

تفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع اقوال النيابة العامة والخصوم ، وبعد إجراء ما تراه لازماً من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تندبه لذلك ، وإذا رأت قبول الطلب تحكم بإلغائه

الحكم وتقضى ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة ، وإلا فتحيل الدعوى إلى المحكمة التى أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل فى موضوعه ، ما لم ترهى إجراء ذلك بنفسها .

ومع ذلك إذا كان من غير الممكن إعادة المحكمة كما فى حالة وفاة المحكوم عليه أو عتقه أو سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة ، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ، ولا تلغى من الحكم إلا ما يظهر لها خطأ .

### ● التعليق :

إحالة الدعوى إلى المحكمة التى أصدرت الحكم للفصل فى موضوعها لا يكون إلا فى الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ التى تقتضى إجراء التحقيق وتقدير نتيجته ، أما الحالات الأربع الأولى فتدخل فيما أشار إليه النص من قضاء محكمة النقض بالبراءة «إذا كانت البراءة ظاهرة» .

وتعبر الفقرة الأخيرة غير دقيقة فى قولها إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة . لأنه فى الأحوال المشار إليها فى الفقرة تكون الدعوى قد رفعت فعلا إلى محكمة النقض ولو أن ذلك يتم بالطريق الاستثنائى المقرر لإعادة النظر . ولعل المقصود أنه بمقتضى الأصول العامة لا يكون ثم محل لرفع الدعوى الجنائية لو تبينت تلك الأحوال قبل رفعها (الوفاة - العتة - سقوط الدعوى الجنائية) ، ولكنه إذا ما أعيد عرضها على محكمة النقض بالذات فى ظل الأوضاع الخاصة لطلب إعادة النظر ، فإنها تقضى فيه دون أن يكون لها طبقا للنص إحالتها إلى محكمة الموضوع - ولو اقتضى الأمر تحقيقا - ويبرر ذلك أيضاً أن الإحالة إلى محكمة الموضوع تستتبع جواز الطعن فى الحكم الذى يصدر منها طبقا للمادة ٤٥٢ ، وهو ما يدخل الدعوى فى تعقيدات لا لزوم لها .

### المادة ( ٤٤٧ )

إذا تولى المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقدما من أحد الأقارب أو الزوج ، تنظر المحكمة الدعوى فى مواجهة من تعينه للدفاع عن ذكواه . ويكون بقدر الإمكان من الأقارب ، وفى هذه الحالة تحكم عند الاقتضاء بمحو ما يمس هذه الذكوى .

### المادة ( ٤٤٨ )

لا يترتب على طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم إلا إذا كان صاهرا بالإعدام .

### المادة ( ٤٤٩ )

في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ ، يحكم على طالب إعادة النظر إذا كان غير النائب العلم بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات إذا لم يقبل طلبه .

● راجع المادة ٤٤٤ .

### المادة ( ٤٥٠ )

كل حكم صادر بالبراءة بناء على إعادة النظر ، يجب نشره على نفقة الحكومة في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة وفي جريدتين يعينهما صاحب الشأن .

● التعليق :

النشر يكون على نفقة الحكومة سواء بالنسبة للجريدة الرسمية أم الجريدتين الأخرين .

### المادة ( ٤٥١ )

يترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ، ووجوب رد ما نفذ منها بدون إخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة .

● التعليق :

إعادة النظر تنصب على الحكم الجنائي طبقاً للمادة ٤٤١ (راجع مقدمة الباب) ، وإن كان مقتضى المادة ٤٤٥ أن يعلن بالجلسة خصوم الدعوى المدنية على ما سبق بيانه في التعليق عليها ، ليكون الحكم الذي يصدر ، وما يترتب عليه من الأثر المنصوص عليه في المادة الحالية - حجة عليهم في شأن رد ما حكم به من تعويضات ، وليصبح بذلك سنداً تنفيذياً بردها . ويشبه ذلك حالة المادة ٤١٦ في باب الاستئناف .

أما إذا لم يعلن خصوم الدعوى المدنية فيكون الحكم الذي يصدر في إعادة النظر في الدعوى الجنائية أساساً لسقوط الحكم بالدعوى المدنية ، ولكن لا يكون سنداً تنفيذياً ضدهم لعدم صدوره في مواجهتهم ، ويتعين الحصول على حكم من المحكمة المدنية باسترداد ما دفع بغير وجه حق بناء على الحكم الذي سقط بمقتضى نص المادة الحالية ، وتكون له حجته أمامها طبقاً للمادة ٤٥٦ فضلاً عن المادة الحالية .

أما إذا قضى في إعادة النظر بالبراءة عن تهمة دون أخرى في حين كانتا سويا سببا للتعويض المحكوم به ، فإن تحديد ما يسقط من الحكم بالتعويضات إنما يلزم محكمة إعادة النظر ولا يختص به غيرها ، ويكون من واجبها أن تنص عليه في حكمها ، وإلا فإنه يتعين إعادة عرض الأمر عليها مع إعلان الخصوم بإجراءات مبتدأة للفصل فيما أغفله الحكم الصادر منها . ويوقف تنفيذ الرد إلى أن تحدد المحكمة ما يسقط من التعويضات هذا ويلاحظ أنه يكون للمدعى المدني أن يطلب ذلك التحديد ولو من باب الاحتياط أمام محكمة إعادة النظر ويعتبر ذلك مما قصده المشرع بالنص في المادة ٤٤٥ على إعلان الخصوم بالجلسة المحددة لنظر طلب إعادة النظر .

### المادة ( ٤٥٢ )

إذا رفض طلب إعادة النظر ، فلا يجوز تجديده بناء على ذات الوقائع التي بنى عليها .

#### ● التعليق :

مفهوم النص بداهة أنه يجوز تجديد الطلب بعد رفضه من محكمة النقض إذا كان مستندا إلى أسباب أخرى ، وذلك على خلاف الطعن بالنقض الذي لا يجوز بأية حال لمن رفعه أن يرفع طعنا آخر عن الحكم ذاته لأي سبب ما ( م ٣٨ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ) .

وليس في القانون ما يلزم محكمة النقض بنظر موضوع الدعوى في حالة تقديم الطلب إليها بعد المرة الأولى . وإنما تفصل فيه باعتباره يعرض عليها بأسبابه الجديدة لأول مرة ، وطبقا للأوضاع المقررة في المادة ٤٤٦ .

أما الطعن بالنقض في حكم محكمة الموضوع المحالة إليها الدعوى من محكمة النقض ( طبقا للمادة التالية ) ، فإنه يخضع للأوضاع العادية للطعن بالنقض . فإذا قضت بنقض الحكم والإحالة وطعن أمامها في الحكم الصادر بعد الإحالة ، فإنها تفصل في الموضوع طبقا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض ( ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ) .

#### ● المبادئ القضائية :

★ العبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه ، ومعاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف استنادا إلى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأولى هو محاولة



يراد بها - افتتاناً على الأوضاع المقررة في القانون - أن يعرض الطلب على محكمة النقض وجوباً ومباشرة بغير الطريق السوى ، وإذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله .  
( نقض ١٩٦٢/١/١٦ مع س ١٣ ص ٦٣ ) .

### المادة ( ٤٥٣ )

الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناء على طلب إعادة النظر من غير محكمة النقض ، ولا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابق الحكم بها عليه .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

نص في المادة ٤٨٢ ( ٤٥٣ من القانون ) على أن الأحكام التي تصدر في الدعوى بناء على إعادة النظر من غير محكمة النقض عند إحالتها إليها منها طبقاً للمادة ٤٤٦ يجوز الطعن فيها بجميع الطرق المقررة في القانون ، العادية منها وغير العادية . هذا وإن إحالة الدعوى في حالة قبول التماس إعادة النظر - إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وفق المادة ٤٤٦ قد يردها إلى محكمة الجنح الجزئية أو الجنح المستأنفة حسب الأحوال فيتعرض الحكم الذي يصدر في الدعوى للطعن بالمعارضة أو الاستئناف حسبما يقضى الحال . أي أن الدعوى تعود سيرتها الأولى مع استثناء واحد تقتضيه العدالة ، وهو أنه لا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابق الحكم بها عليه وقد لوحظ في ذلك ما قد يترتب على ظهور الوقائع الجديدة من اختلاف في النظر والتقدير .

#### ● التعليق :

انظر التعليق على المادة السابقة ، فيما يتعلق بالطعن بالنقض .

هذا وإن إحالة الدعوى في حالة قبول التماس إعادة النظر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وفقاً للمادة ٤٤٦ قد يردها إلى محكمة الجنح الجزئية أو الجنح المستأنفة حسب الأحوال فيتعرض الحكم الذي يصدر في الدعوى للطعن بالمعارضة أو الاستئناف حسبما يقتضى الحال .



## الباب الخامس

### في قوة الأحكام النهائية

#### ● مقدمة :

تعالج نصوص هذا الباب قوة الأمر المقضى التى تثبت للحكم غير القابل للطعن ( أى البات ) - وهوما يسميه عنوان الباب بالحكم النهائى ( حيث لا تستعمل نصوص التشريع تعبير الحكم البات ) - هذا وإن كان الحكم النهائى فى التعبير الفقهى هوما لا يقبل الطعن بالطرق العادية ، وإن كان جائزا فى حقه الطعن بالطرق غير العادية ، وأهمية وصف الحكم بأنه نهائى فى الإطار الأخير تتصل أكثر من أى شىء بإمكان تنفيذه - برغم جواز الطعن فيه بطريق غير عادى ( النقض ) ، وتستعمل نصوص الباب القادم فى شأن الأحكام الواجبة التنفيذ - تعبير الحكم النهائى بهذا المعنى الأخير ( م ٤٦٠ ) .

أما الحكم النهائى بمعنى الحكم البات وهوما تعنيه نصوص الباب الحالى ، فإنه مع ثبوت قوة الأمر المقضى فيما فصل فيه - تنقضى به الدعوى الجنائية موضوعه ، وهو الأمر الذى يتصدر بيانه نصوص الفصل ، فى المادة ٤٥٤ .

غير أن الحكم غير النهائى - ولولم يحز تلك القوة - تكون له « حجية » تمنع من أن تتناول أية محكمة أخرى أى عنصر فى الدعوى فصلت فيه المحكمة التى أصدرت الحكم ، إلا أن تكون هى محكمة الطعن . وقد أوردت المادة ٤٥٤ أيضا نصا أساسيا فى هذا المعنى فى فقرتها الثانية . كما أوردت باقى نصوص الفصل أثارا أخرى لحجية الحكم ، أو لقوة الأمر المقضى ، ومدى الأثر المتبادل فى هذا المجال بين الأحكام الجنائية وغيرها .

( انظر أيضا مقدمة الكتاب الحالى من قانون الإجراءات الجنائية - قبل م ٣٩٨ ) .

#### المادة ( ٤٥٤ )

تنقضى الدعوة الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة .

وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى هذا القانون .

## ● التعليق :

تقوم حجية للحكم منذ صدوره ولو كان قابلا للطعن . ومقتضى هذه الحجية هو خروج الدعوى من حوزة المحكمة التى أصدرت الحكم وعدم جواز تعرض أية محكمة أخرى لها ، إلا أن تكون هى المحكمة التى يقرر القانون طريقا للطعن فى الحكم أمامها ، وباتباع طريق الطعن المقرر فى شأنه - سواء كانت تلك المحكمة هى ذاتها التى أصدرت الحكم كما فى حالة المعارضة ، أم محكمة أعلى درجة منها - فى حالتى الاستئناف والنقض . وقد جاء نص الفقرة الثانية من المادة تعبيرا دقيقا نادرا عن معنى الحجية فى هذا المقام .

وبناء على حجية الحكم يجوز بعدم جواز نظر الدعوى إذا رفعت إلى غير محكمة الطعن مادامت قد توافرت عناصر ذلك الدفع من اتحاد الخصوم والموضوع والسبب - بين الدعوى الجديدة والدعوى المحكوم فيها .

على أن حجية الحكم المؤقتة تكتسب قوة جديدة إذا ما استنفدت طرق الطعن الجائزة فى شأنه فأصبح نهائيا ، إذ تثبت بمقتضى الحكم النهائى « قوة الأمر المقضى » التى تكون أساسا للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بصدر حكم نهائى فيها - وهو السبب العام لانقضاء كل دعوى .. مما سبق تناوله ضمن أسباب انقضاء الدعوى الجنائية فى مقدمة الفصل الثالث من الباب الأول من القانون ( م ١٤ - ٤٠ ) . وانقضاء الدعوى يحدث فى هذه الحالة بالنسبة إلى شخص المتهم وكذلك موضوعيا بالنسبة إلى الوقائع المسندة إليه ، فلا تسند إلى غيره فى إجراءات جديدة إلا إذا كان الحكم قد صدر ببراءته لعدم ثبوت ارتكابه لها ( راجع نقض ١٩٦٩/٣/٣١ تحت المادة ٤٤١ ) .

على أنه يحدث تساهل فى الاستخدامات الفقهاء والقضائية لتعابير « حجية الحكم » ، « وقوة الشيء المحكوم فيه » ، أو « المقضى به » ، والدفع بإيهما أو بانقضاء الدعوى الجنائية - فيما أوضحنا إطاره فى هذا التعليق . ونحاول فى تبويب المبادئ القضائية تحت المادة الحالية وضع كل مبدأ منها تحت العنوان الذى ينتمى إليه بصرف النظر عن التعابير التى يستخدمها فى صدد ما يتعرض له من خصوصيات .

## ● المبادئ القضائية :

### فى حجية الأحكام وعناصرها :

★ إن صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إحطاله إلا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه فى المادة ٣٢٧ إجراءات جنائية .

( نقض ١٩٥٨/٦/١٠ مع ٩ من ٦٤٤ ) .

★ من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ، وإذ كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى محاكمة جنائية جرت له تتحد موضوعا وسببا وأشخاصا مع الدعوى المائلة ويصدر فيها حكم معين ، فإن معنى الطاعن على الحكم بأن القضاء يبدأنته إخلال بقاعدة قوة الشيء المقضي يكون غير سديد .

( نقض ١٩٧٤/٣/١٠ مع ٢٥ من ٢٣٦ ) .

★ استقرت أحكام محكمة النقض على أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية في موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض - توقيها ، أما إذا صدر حكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع فإنه لا يحوز حجية الشيء المقضي به . ولما كان من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم القيايى الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى لسابقة الفصل فيه في الاستئناف المرفوع من ذات المطعون ضده عن الحكم الصادر في معارضته الابتدائية بعدم جوازها وهو ما لا يعتبر قضاء في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة يحوز حجية الشيء المحكوم فيه وتتقضى به الدعوى الجنائية - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٨٤/٥/١٤ مع ٢٥ من ٤٩٨ ) .

★ يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية : ( أولا ) أن يكون هناك حكم جنائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة .

( ثانيا ) أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع واتحاد في السبب واتحاد في اشخاص رافعي الدعوى والمتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى . ووحدة الموضوع تتوافر في كل القضايا الجنائية ، لأن الموضوع في كل قضية جنائية هو طلب عقاب المتهم أو المتهمين المقدمين للمحاكمة . أما اتحاد السبب فيكفي فيه أن يكون بين القضيتين ارتباط لا يقبل التجزئة ( indivisibilité ) برغم اختلاف الواقعة في كل منهما ، كأن تكون القضية المنظورة هي دعوى ارتكاب تزوير مخالصة وتكون القضية الصادر فيها الحكم المقول بأنه حائز لقوة الشيء المحكوم فيه هي دعوى الشهادة زورا على صحة هذه المخالصة ويكون هذا الحكم المراد الاحتجاج به قد برا الشاهد تأسيسا على اقتناع المحكمة بأن المخالصة صحيحة لا تزوير فيها مما يجعل القول بعد ذلك بتزوير المخالصة متناقضا مع حكم البراءة الانتهائي السابق ، وأما وحدة الأشخاص فتكون موفرة فيما يتعلق بالمتهمين متى ثبت أن أحدهم - سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا - كان مثالا في القضية التي صدر فيها الحكم النهائي بالبراءة مثلا وأن براءته لم تكن مبنية على أسباب شخصية خاصة به . ففي هذه الصورة يمتنع أن يحاكم من جديد هذا الذي كان مثالا في القضية السابقة - وذلك يدهي - كما تمنع محاكمة زملائه ، سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء من أجل الواقعة بعينها أو من أجل أية واقعة أخرى تكون مرتبطة بالأولى ارتباطا لا يقبل التجزئة .

( نقض ١٩٢٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج-٣ من ٣٧٤ ) .

★ من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد

السبب أن تكون الواقعة التي يحكم المتهم عنها هي بعينها التي كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكابها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع بها القول بوحدة السبب في كل منها .

( نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ مع ج ٢٧ ص ٩٨٧ ) .

★ واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير البيع موضوع هذه الدعوى ، إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها المغيرة التي يتمتع بها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

( نقض ١٩٦٠/١/٢٧ مع ج ١١ ص ٦٠٠ ) .

★ قوة الشيء المقضي به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، ودعوى إصدار شيك بدون رصيد تختلف موضوعا وسببا عن دعوى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره .

( نقض ١٩٧٦/٥/٣٠ مع ج ٢٧ ص ٥٥٨ ) .

★ إن القضاء بالبراءة في تهمة التبييد لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو يكذبه . ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه أنه لم يبتغي بالحكم الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة التبييد طالما أنه لم يقطع بكتب بلاغ المطعون ضدها .

( نقض ١٩٧٥/٢/٣ مع ج ٢٦ ص ١٢٢ ) .

★ من المقرر أنه متى صدر حكم بالبراءة بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا ، أو على أنها ليست في ذاتها من الأفعال التي يعاقب عليها القانون فإنه يكتسب حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها ويتعدى نطاقه إليهم بطريق الزوم وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة والأثر العيني للحكم وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في ذات الجريمة فضلا عن أن ضمير المجتمع يرفض المغايرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة الذين تتكافأ مراكزهم في الاتهام إذا قضى بتبرئة أحدهم وبراءة غيره اتحاد العلة ولا كذلك إذا كان الحكم بالبراءة مبنيا على أسباب خاصة بأحد المساهمين دون غيره فيها فإنه لا يحوز الحجية إلا في حق من صدر لصالحه ولا يفيد منه الآخرون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءة الطاعنين مما أسند إليهما .

( نقض ١٩٨٤/٢/٢٢ مع ج ٣٥ ص ٣٣٥ ) .

★ لما كان الواضح من مدونات الحكم المطعون فيه أن القضاء ببراءة حائز الأرض بنى على أسباب شخصية لصيقة بذات المتهم الذي جرت محاكمته استنادا إلى عدم ثبوت أنه هو الذي قام بعملية التجريف في الأرض ولا تتصل بذات واقعة التجريف التي ارتكبتها الطاعن وثبتت في حقه ، وكانت أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا وهو الأمر الذي لم يتوفر في الدعوى المطروحة فإن ما يشهره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

( نقض ١٩٨٤/١/١٤ مع ج ٣٥ ص ٥٩٥ ) .

★ تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن ..... « تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون » ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين ، لما كان ذلك وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه يتعين أن يكون ما ارتكبه من ذلك سائفا في حد ذاته - لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ( خيانة أمانة ) لسبق الفصل فيها بقولها باستقلال كل من سندی الدعويين عن الآخر دون أن يبين من الوقائع التي أوردتها ما إذا كان المبلغان المشتبان بالسندين قد سلما إلى المحكوم عليه في الوقت نفسه والمكان ذاته أم لا وظروفا ، هذا التسليم وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائيا ، وبذلك جاء الحكم مشوبا بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز محكمة النقض عن الفصل فيما هو متار من خطأ الحكم الملحق فيه في تطبيق القانون - الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٥/١١/١٦ مع ج ٢٦ ص ١٩٦ ) .

★ لا يصح القول بوحدة الغرض فيما يتعلق بالأفعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه . وإذا اختلف السبب - على الرغم من وحدة الغرض ، متى كان الاعتداء المتكرر على الحق قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص .

( نقض ١٩٦٦/٥/٢ مع ج ١٧ ص ٥٤١ ) .

★ ولا يصح في المواد الجنائية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إذا لم يتوافر شرط اتحاد السبب في الدعويين . ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة التي كانت محل الحكم السابق . وفي الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متعاقبة ترتكب لغرض واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بهذه الأفعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه . فإذا اختلف ، وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص عن طريق تكرار الفعل المرتكب في مناسبات مختلفة ، فإن السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض .

( نقض ١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ١٨٢ ) .

( ونقض ١٩٥١/٣/٦ مجموعة أحكام النقض ص ٢ ص ٧٤١ ) .

★ وأنه مهما قيل في مدى حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة أو الصادرة بالعقوبة فيما يختص بالدعوى المدنية المترتبة على الجريمة ، فإنه في المواد الجنائية يجب دائما للتمسك بحجية الأحكام الصادرة بالعقوبة تحقق الوحدة في الموضوع والسبب والخصوم ، فالحكم بإدانة متهم عن واقعة جنائية يكون حجة مانعة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة .. ولا يكون كذلك بالنسبة إلى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وإيجاب تحقق هذه الوحدة أساسا ما تتطلبه المبادئ الأولية لأصول المحاكمات الجنائية من وجوب تمكين كل متهم من الدفاع عن نفسه فيما هو منسوب إليه - قبل حكم المحكمة عليه ، حتى لا يجابه متهم بما يتضمنه حكم صادر بناء على إجراءات لم تتخذ في حقه .

( نقض ١٩٤٥/٤/٢ المحلقة ص ٢٧ ص ٤٩٤ ) .

★ المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكما في الدعوى فإنها لا تملك تعديله أو تصحيحه لزوال ولايتها في

الدعوى ، وذلك في غير الحالات المبينة في المواد ٢٣٧ إجراءات جنائية و ٣٦٧ و ٣٦٨ مرافعات ، وفي غير حالة الحكم الغيابي .

( نقض ١٩٥٩/٣/٢٣ مع ١٠ من ٢٣٧ ) .

★ ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا وإن حكما نهائيا صدر بالإدانة في إحداهما وحاز قوة الأمر المقضي قبل الفصل في الأخرى يوجب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ومخالفة ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٧٣/١/٢٩ مع ٢٤ من ١٠٨ ) .

في أثر الحجية ونطاقها :

★ لا تجوز محاكمة الشخص الواحد عن فعل واحد مرتين ، ذلك أن ازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون ويتأذى به العدالة .

( نقض ١٩٧٣/١/٢٩ مع ٢٤ من ١٠٨ ) .

★ طلب التهم بجريمة إصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك بفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ومن ثم فإن ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا وإن حكما نهائيا صدر بالإدانة بعد ذلك في إحداهما وحاز قوة الأمر المقضي قبل الفصل في الأخرى يستوجب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٧٣/١/٢٩ مع ٢٤ من ١٠٨ ) .

★ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وتجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وإذا كان البين مما جرى به منطوق الحكم أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة في مدونات حكمها فتتوسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، أما متى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( نقض ١٩٧٢/٤/٣٠ مع ٢٣ من ٦٢٧ ) .

★ من المقرر أن الدفع بعدم جواز الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام فيجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن قبوله مشروط بأن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق تنأى عنه وتليف محكمة النقض .

( نقض ١٩٧٥/١١/٢٤ مع ٣١ من ٧٤٨ ) .

★ والأصل في الأحكام الآتية الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجا من واقعة مطروحة عليها ، فإن هذا الاستنتاج لا يجوز حجية ، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقًا وظروف وملايسات الدعوى المعروضة عليها .

( نقض ١٩٥٥/٤/١٠ مع ٦ من ٧٤٤ ) .

( ونقض ١٩٨٤/٥/٨ مع ٣٥ من ٤٩١ ) .



★ والمحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تتصدى وهى تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسؤولية المتهم فيها ، إلى أية واقعة أخرى . ولو كانت جريمة ، وتقول كلمتها عنها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها . ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص ، دون أن يكون ملزما للمحكمة التى ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

(نقض ١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد الظرفونية جـ ٦٨٧ من ٦٨٧) .

★ لما كانت قوة الشيء المقضى به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، وكانت دعوى إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب تختلف موضوعا وسببا عن دعوى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره فإن الحكم الصادر في الدعوى الأولى لا يحوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة للدعوى الثانية .

ولا يغير من ذلك أن ورقة الشيك التى اتخذت دليلاً على تهمة إصدار شيك هى بذاتها أساس بتهمة تزوير الشيك واستعماله ، وذلك أن تلك الورقة لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الإثبات في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات وأن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ، ومن ثم فإن قضاء محكمة برد وبطلان الشيك بقالة تزويره وببراءة المظنون ضده من جريمة إعطائه بدون رصيد لا يلزم المحكمة التى نظرت جريمتي تزوير الشيك واستعماله ، ولها أن تتصدى هى لواقعتي التزوير والاستعمال لتقرر بنفسها مدى صحة التزوير من عدمه .

ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المظنون فيه قد عول - فيما عول عليه - في إدانة الطاعن على ما يقر في ذهن المحكمة خطأ من أن الحكم الصادر في تهمة إصدار الشيك بدون رصيد برد وبطلان الشيك لتزويره يحوز قوة الأمر المقضى به في الدعوى مثار الطعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٦/٥/٣٠ مع ٢٧ من ٥٥٨) .

★ ومثال مطابق في جريمة تهديد ، وتزوير سند الدين واستعماله .

(نقض ١٩٦١/١١/٧ مع ١٢ من ٨٨٨) .

★ واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير البيع موضوع هذه الدعوى ، إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التى يمتنع القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

(نقض ١٩٦٠/٦/٢٧ مع ١١ من ٦٠٠) .

★ تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولانتفاء الحجية بين حكمين في دعويين مختلفين موضوعا وسببا .

(نقض ١٩٧٢/١٠/١٥ مع ٢٣ من ١٠٥٢) .

(ونقض ١٩٧٤/١١/١٠ مع ٢٥ من ٧١٥) .

★ والحكم الصادر بالبراءة في دعوى الجنحة المباشرة من المتهم بسرقة عقد ضد من اتهمه بالسرقه بأنه أبطل في حقه كذباً بالسرقه ، لا تأثير له على دعوى السرقة وهي المعتبرة أنها الأصل فيه . وقد كانت الدعويان تنظران معاً مما يقتضاه تأثر الأولى بالثانية ووجوب انتظار الفصل في دعوى موضوع الإخبار ، الأمر الذي يترتب عليه أنه لا يمكن للقول بتعدى أثر الحكم الأول إلى دعوى السرقة ليكون له قوة الشيء المحكوم به فيها بحيث إذا ما قضى فيها بالبراءة يخشى التحدى بتضارب الحكيم .  
(نقض ١٩٥١/٤/١٦ مع ٢ من ٩٧٠ ) .

★ والحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ أو كذبه .  
(نقض ١٩٤٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ من ٨٥٧ ) .  
(نقض ١٩٦٤/١٢/٨ مع ١٥ من ٨١٥ ) .

★ لما كان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق ، فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه من خطئه فيما قضى به من براءة المطعون ضده رغم ثبوت التهمتين في حقه لا يكون له من أثر مادام الحكم لم ينته في منطوقه إلى القضاء بمعاقبته بالعقوبة المقررة في القانون .  
ولما كان ما انتهى إليه الحكم في منطوقه مناقضاً لأسبابه التي بنى عليها بما يعيبه بالتناقض والتخاذل وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز به إلى اضطراب يبنى عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .  
(نقض ١٩٧٧/٦/٦ مع ٢٨ من ٧٧٧ ) .

★ إذا كان الحكم المنقوض قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة عن جرائم الشروع في قتل وإحراز سلاح ناري وإحراز ذخيرة ويرفض الدعوى المدنية عن تهمة قتل ذكر الحكم في أسبابه أنه برأ المتهم منها ومن جريمة قتل مماثلة ، فإن هذه الأسباب تكون مكملة للمنطوق ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ وتترد عليها قوة الأمر المقضى وتمنع من محاكمة المتهم عنها أو إعادة نظر الدعوى المدنية المحكوم برفضها بعد أن أصبح الحكم نهائياً بعدم الطعن عليه من الخصوم .  
(نقض ١٩٦٧/١٠/٩ مع ١٨ من ٩٠٥ ) .

★ حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملاً للمنطوق . فإذا كان الحكم المطعون فيه يتحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فإنه لا أثر لذلك طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة له .  
(نقض ١٩٦٢/٦/١٢ مع ١٣ من ٥٤٦ ) .

★ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - إن صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحكمة العادية ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .  
(نقض ١٩٦٢/٣/١٢ مع ١٣ من ٢٠٦ ) .

## في الحجية والظعن في الأحكام :

★ المادة ٤٥٤ إجراءات تدل على أن تعيب الأحكام لا يكون إلا عن طريق الظعن فيها بالطرق المقررة في القانون . وإذا توافر سبيل الظعن وضيعة صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه . ويعتبر الحكم عنواناً للحقيقة وحجة على الكافة فلا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى إذ قصد الشارع أن يجعل لظعن الظعن المذكورة في القانون على سبيل الحصر حداً يجب أن تقف عنده ضماناً لحسن سير العدالة واستقراراً للأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .

( نقض ١٩٧٢/٢/٦ مع ٢٣ من ١٩٦٦ ) .

★ نصت المادة ٤٥٤ إجراءات على أنه تقتضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه الدعوى والوقائع المستندة فيها إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة . وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، ولما كان القانون قد بين طرق الظعن في الأحكام الجنائية ورسم أحوال وإجراءات كل منها فإن الظعن في تلك الأحكام بالبطان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون مما يقتضي الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطان فيها .

( نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ مع ١١ من ١٩٨٠ ) .

★ ومتى كانت المحكمة الاستئنافية قد استنفدت ولايتها على الدعوى بعد أن قضت بحكمها السابق الصادر بتاريخ ..... في موضوع استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده - المتهمة - برفضه وتأييد الحكم المستأنف فما كان يصح لها من بعد عند تقديم القضية إليها من النيابة العامة بعد تحريكها خطأ بالنسبة للمطعون ضده أن تعاد نظر الاستئناف بالنسبة له وتقتضي في موضوعه لزوال ولايتها . ذلك بأنه من المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالظعن فيه بالطرق المقررة في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومتى كان الأمر كذلك ، فما كان يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وفسد ذات المتهم المحكوم عليه ، ومن ثم فإن المحكمة إذا عدلت إلى نظر الدعوى وفصلت في موضوع الاستئناف من جديد بالنسبة للمطعون ضده بعد أن زالت ولايتها بإصدار حكمها الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة - عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم وتصححه على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده لسابقة الفصل فيه .

( نقض ١٩٧٦/٦/٢٧ مع ٢٧ من ٥٩٦ ) .  
( ونقض ١٩٧٥/٦/٢٣ مع ٢٦ من ٥٦٢ - بشأن استئناف للمتهم ) .

★ ومادام الطاعن كان متهماً مع آخرين في جلب مواد مخدرة وإحرازها ، فإن براءتهم كلهم ابتدائياً ثم إدانة واحد منهم استئنافياً بناء على استئناف النيابة بالنسبة إليه وحده - ذلك لا يصح عده تناقضاً متى كانت الإدانة مبنية على أسباب مؤيدة إليها ، لأن الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا يمكن أن تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدهم .

( نقض ١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ من ٧٢٨ ) .

★ إذا كان الحكم الابتدائي الصادر في واقعة السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال الجاني عليه العيّن في وصف التهمة هو الذي يقضى بإدانة المتهم بإخفاء الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها ، فإن استئناف النيابة لهذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم دون المتهمين في السرقة لا يمكن قانوناً أن تنقضي به سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى أنه هو الحاصل من أمرها ، وأوجاء قضاؤها متعارضاً مع القضاء الابتدائي الذي صار انتهائياً بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم استئناف وهذا التعارض لا يصح بحال النظر إليه من ناحية مخالفة قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه إنما كان ضرورة اقتضائها استعمال المحكمة الاستئنافية حقها المقرر بالقانون في الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعة الدعوى كما كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى .  
(نقض ١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ٧٤٨ ) .

★ خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن مفاده اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة على الطاعن وحده ، وقضاء محكمة الإعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لم سابقة الفصل فيها صحيح .  
(نقض ١٩٧٢/٤/١٦ مع ٢٣ ص ٥٦٨ ) .

★ إذا كان الطعن المقدم في حكم المحكمة الاستئنافية القاضي برفض الأشكال في التنفيذ الذي رفعه الطاعن يتضمن أن الطاعن إنما يرمى من وراء الأشكال محل هذا الطعن إلى إعادة البحث في موضوع الدعوى الأصلية بعد أن صدر فيها حكم على المتهم بالإدانة في الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه وصار هذا الحكم نهائياً فإنه يكون متعيناً لرفضه ، إذ هذا الحكم بصيرورته نهائياً في الخصوص الذي قضى فيه يكون مانعاً للمحكوم عليه ولغيره من إعادة المناقشة في خصوص ما قضى به .  
(نقض ١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ١٨١ ) .

★ محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا كان الثابت أن الدعويين المقاتلين على الطاعن لم يصدر فيهما حكم بات فيها ، بل نظر الاستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد فإنه كان لزاماً على المحكمة الاستئنافية أن تامر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكماً واحداً بعقوبة واحدة . أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .  
(نقض ١٩٦٦/١١/١٤ مع ١٧ ص ١٠٩٤ ) .

في قوة الشيء المحكوم فيه وانقضاء الدعوى بالحكم النهائي :

- تراجع المبادئ الواردة مع مقدمة الفصل الثالث من الكتاب الأول في شأن انقضاء الدعوى الجنائية بالحكم النهائي ، فضلاً عن المبادئ الآتية :

★ يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية (أولاً) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سابق صدوره في محاكمة جنائية معينة (ثانياً) أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع واتحاد في السبب واتحاد في أشخاص رافعي الدعوى والمتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى .  
(نقض ١٩٦٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٣٧٤ ) .

★ يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى الجنائية (أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائى سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التى يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين (ثانيا) أن يكون الحكم صادرا في موضوع الدعوى سواء قضي بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها ، أما إذا صدر الحكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع فإنه لا يحوز حجية الشيء المقضي به . ومن ذلك الأحكام التى تخرج الدعوى من حوزة المحاكمة بغير أن تفصل في النزاع كالحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(نقض ١٩٧٣/١١ ص ٢٤ مع ٢٤ ص ٧٣٢ ) .

★ وقارن حكم النقض المدنى فى ١٩٥١/٥/٢ مع مد س ٢ ص ٧٧٥ الذى يعتبر الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - حكما في موضوع الدعوى .

★ وأن من الجرائم جريمة يحصل التصميم عليها ولكن تنفيذها قد يكون لا بفعل واحد بل بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل الغرض الجنائى الواحد الذى قام في فكر الجانى . فكل فعل من الأفعال التى تحصل تنفيذها لهذا الغرض لا يكون العقاب عليه وحده ، بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة بحيث إذا كان أحد هذه الأفعال لم يظهر إلا بعد المحاكمة الأولى فإن الحكم الأول يكون مانعا من رفع الدعوى بشأن هذا الفعل احتراما لبدأ قوة الشيء المحكوم فيه . والتمييز بين الجرائم التى من هذا النوع وبين غيرها من أنواع الجرائم الأخرى - التى يعتبر كل منها جريمة مستقلة واجبا العقاب عليها على حدة وإن كانت كلها متعلقة في موضوعها - لا يمكن وضع قاعدة عامة له ، إذ هو بحث موضوعى دقيق يجب أن يبيته قاضى الموضوع في كل قضية على حدة . فتمتد لدية أن الظرف الذى وقعت فيه أفعال الاختلاس والتزوير مثلا التى عوقب عليها متهم هو ظرف الزمن نفسه الذى وقعت فيه اختلاسات وتزويرات مطلوب عنها عقاب هذا المتهم عينه بحيث تنصر على القاضى أن يفهم أن هذه الأفعال الجديدة - التى كان وقوعها متخللا لفترات وقوع الأفعال الأولى المحكوم فيها - قد وقعت تنفيذا لغرض جنائى خاص مستقل عن الغرض الجنائى الذى وقعت الأفعال فيها تنفيذا له ، كانت كل أفعال الاختلاس التى وقعت من المتهم في ذلك الظرف والتى هي موضوع القضية المحكوم فيها والقضية الجديدة إنما هي أفعال جريمة واحدة . ويكون الحكم السابق صدوره على المتهم في جريمتي الاختلاس والتزوير حكما شاملا قاضيا في الجريمتين بشأن ما ظهر من أفعالهما وما لم يظهر إلا من بعد ويكون مانعا من إعادة الدعوى بخصوص تلك الأفعال التى لم تظهر إلا من بعد .

(نقض ١٩٦٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ ص ١) .

★ من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن اختلفت في أزمنة متوالية - إلا أنه يقع تنفيذها لمشروع إجرامى واحد ، والاعتداء فيها مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال متى تقاربت أزمنتها وتعاقبت دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوجب بانقضاء هذا الاتصال الذى جعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكتشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

(نقض ١٩٤٨/١٠/٢٣ مع ٢٩ ص ٧١٨) .

★ إن قيام المتهم بإصدار عدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد - لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة - أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها - يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنتقض الدعوى الجنائية فيه - وفقا لما تنص به الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - بصور حكم نهائي واحد بالإدانة أو البراءة في إصدار شيك منها .  
(نقض ١٩٧١/١١/١٩ مع س ٢٩ من ١٧٣ ) .

★ وإذا كانت واقعة الدعوى هي أن عدة جرائم قد ارتكبت في أماكن مختلفة ولم يكن ذلك إلا تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر الذي كان المتهم مشتركا فيه ، فإنه وإن كان من الواجب قانونا ألا يوقع على كل من اشترك في التجمهر إلا عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم إلا أنه لا يلزم عن ذلك أن الحكم بالبراءة في واحدة منها لمسبب من الأسباب يقتضي البراءة في الجرائم الباقية مع ثبوتها . وإن فُزن محاكمة المتهم عن بعض ما ارتكبه من الجرائم المقصودة من التجمهر لا يؤثر فيها سبق محاكمته عن واحدة أو أكثر منها إذا كانت قد انتهت بالبراءة .  
(نقض ١٩٤٠/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٢١٦ ) .

★ وأن جريمة الامتناع عن تسليم طفل لن له حق حضائته شرعا تعتبر من قبيل الجرائم المستمرة استمرارا متتابعيا بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل إرادة الجاني تدخل متتابع ومتجدد بخلاف الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا فُزن الأمر المعاقب عليه فيها يبقى ويستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني . والمتفق عليه أنه في حالة الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعا من تجديد محاكمته عليها مهما طال زمن استمرارها فإذا رفعت عليه الدعوى العمومية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . أما في حالة الجريمة المستمرة استمرارا متتابعيا فمحاكمة الجاني لا تكون إلا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى ، أما فيما يتعلق بالمستقبل فتجدد إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة يصح محاكمته من أجلها مرة أخرى ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه .  
(نقض ١٩٣١/٥/٧ للمجموعة الرسمية س ٣١ من ٦٩ ) .

★ جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متتابعيا متجددا ، ومحاكمة الجاني عن جريمة مستمرة يشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . وعلى المحكمة الاستثنائية ضم الدعاوى القائمة على المحكوم عليه لإدارة محل واحد على الرغم من سبق غلقه ، وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة مادام لم يصدر فيها حكم بات . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم نقضا جزئيا والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا بالإضافة إلى عقوبة الغلق المقضى بها .  
(نقض ١٩٧٣/٥/٦ مع س ٢٤ من ٦٠٧ ) .

★ لا يصح عند محاكمة أي متهم عن واقعة أن يحتج لسبق صدور حكم بالبراءة لمتهم آخر بذات الواقعة بصفتها فاعلا معه أو شريكا له فيها إلا إذا كانت الأسباب التي أقيمت عليها البراءة مؤدية بذاتها

إلى براءة المتهم المطلوبة محاكمته أيضاً بحيث لو أن محاكمة المتهمين الاثنين كانت قد حصلت في دعوى واحدة لرعى الحكم فيها بالتناقض الذين إذا هو أدان أحدهما ويرأ الآخر وهذا هو الشأن في أحكام البراءة التي يكون أساسها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها في حد ذاتهما كانت أشخاص المتهمين بها . أما الأحوال الأخرى التي يمكن أن يتصور فيها قانوناً براءة متهم وإدانة آخر في ذات الواقعة فإنه لانعدام التناقض فيها يكون حكم البراءة مقصوراً أثره على من قضى له بها دون غيره . ومن ذلك القبول الأحكام الصادرة ببراءة الفاعل لانعدام القصد الجنائي لديه ، فهي لا تصلح لأن يحتج بها بالنسبة للشريك المقدم إلى المحاكمة على أساس توافر القصد الجنائي عنده .  
(نقض ١٩٤١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ص ٣٩٦ ) .

★ وإذا صدر حكم نهائي من أية محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها ، فإن المتهم بالاشتراك في ارتكابها مع من صدر له الحكم يستفيد حتماً منه ، ولو لم يكن هو طرفاً فيه ، لأن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة في ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعتبر . ويجب أن تعتبر ، على خلاف أحكام الإدانة أو أحكام البراءة الصادرة لأسباب متعلقة بأشخاص المتهمين . حجة في حق الكافة ، أي بالنسبة لكل من له شأن في الواقعة موضوع الدعوى ، ولو لم يكن خصماً فيها .  
(نقض ١٩٤١/١١/٢٧ المجموعة الرسمية ص ٤٣ ص ٤١ ) .

★ وأحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم تعتبر عنواناً للحقيقة ، سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان في مصلحة أولئك الغير ، ولا يفوت عليهم أي حق مقرر لهم بالقانون . فالحكم النهائي الذي ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً ، ويبنى على ذلك براءة متهم فيها ، يجب قانوناً أن يستفيد منه كل من اتهموا في ذات الواقعة وإن لم يكونوا طرفاً في الاستئناف باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء ، سواء أقدموا للمحاكمة معاً أم على التعاقب بإجراءات مستقلة ، وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى إليه المساهمة فيها ، فاعلاً أصلياً وشريكاً ارتباطاً لا يقبل بطبيعته أي تجزئة ، ويجعل بالضرورة صوالهم المستمدة من العامل المشترك بينهم وهو الواقعة التي اتهموا فيها متحدة اتحاداً يقتضي أن يستفيد كل منهم من دفاع مشترك .  
(نقض ١٩٣٩/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ص ٥٧١ ) .

★ والحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية بانتضاء الحق في إقامتها بسبب وفاة المتهم لا يمكن هذه حكماً من شأنه أن يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا ما تبين أن المتهم لا يزال حياً ، لأنه لا يصدر في دعوى مريدة بين خصمين مطلين بالحضور ، أو حاضرين يدل كل منهما بحجته فيها ثم تفصل في الخصومة المرفوعة بها الدعوى أمامها ، بل يصدر غيابياً بغير إعلان لا للفصل في خصومة أو دعوى بل لمجرد الإعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب القول بوفاء المتهم إلا الوقوف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد لأن الحكم لا يكون ليت أو على ميت . فإذا ما تبين أن هذا الإعلان يبنى على أساس خاطئ فلا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشيء المحكوم فيه يحول دون العدول عنه .  
(نقض ١٩٤٥/١٥/١٤ مجموعة الرسمية ص ٤٦ ص ١٤ ) .

★ إذا حصل المتهم بطريق الغش والتدليس على حكم قضى ببرأته فإن هذا الحكم لا يمنع من محاكمته والقضاء عليه بالعقوبة من أجل الجريمة نفسها .  
(نقض ١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ص ٥٠ ) .

★ وإذا كان المتهم يعد أن حوكم أمام المحكمة العسكرية على تهمة ذبحه جملاً خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه . وبيع لحم طازج في يوم منع بيع اللحم قد قدم للمحاكمة على تهمة أنه تسبب من غير قصد ولا تعدد في قتل فلان وإصابة آخرين ببيعه لحوما فاسدة أكل منها المجنى عليهم وأصيبوا ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي في هذه الدعوى الأخيرة رفضت الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة العسكرية . فإن واقعتها مختلفة عن واقعة الجثة العسكرية ومستقلة عنها استقلالاً تاماً . إذ لكل متهم ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الفرية التي يتمتع معها إمكان القول بوحدة السبب في القضيتين وإذا كانت الواقعتان ليس بينهما من الارتباط ما يمكن معه عددهما فعلاً واحداً يصبح وصفه بأوصاف قانونية مختلفة ، أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة أو عدة أفعال صدرت عن غرض جنائي واحد فلا يكون محل للقول بأن المحكمة العسكرية استنفدت كل ما يمكن توقيعه على المتهم من عقاب .

(نقض ١٩٤٤/١٠/٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ص ١٢٧) .

★ وأن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه لا يحول أيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى القانون العام عن كل جريمة قد تتكون من هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين التأديبية والجنائية في الموضوع والسبب وفي الخصوم مما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في إحداهما قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للآخرى وإذن فالحكم بعقاب المعدة عن جريمة إعماله عدداً في تأديبه واجباته المفروضة عليه في قانون القرعة لتخليص شخص من الخدمة العسكرية بغير حق رغم سبق مجازاته إدارياً عن هذا الفعل نفسه لا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ١٩٣٩/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ص ١٠) .

## المادة (٤٥٥)

لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة .

### التعليق :

تفترق حجية الحكم النهائي ( م ٤٥٤ ) عن حجية الأمر بالآوجه لإقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق ( انظر المادتين ١٥٤ ، ٢٠٩ ) في أن الحجية المؤقتة للحكم تكتسب قوة الأمر المقضى ، إذا ما أصبح الحكم نهائياً ، أما حجية الأمر بالآوجه لإقامة الدعوى فتظل مؤقتة دائماً إلى أن تسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فلا يمنع من العودة إلى التحقيق ( أى إلى إعادة السير في الدعوى ) إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ( م ١٩٧ ، ٢١٣ أ ج ) . وهذا الرجوع إلى الدعوى الجنائية لظهور أدلة جديدة هو ما ينفيه نص المادة الحالية بعد أن يحكم في الدعوى نهائياً . وهذا النص ينفي حق سلطة التحقيق ذاتها في العودة إلى التحقيق لظهور أدلة جديدة لأن ذلك



يعتبر رجوعاً إلى الدعوى الجنائية ، في حين أن حقها في العودة إلى التحقيق يظل قائماً في حالة الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى إلى أن تسقط الدعوى بمضى المدة .

على أن حجية الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى تمنع الرجوع إلى الدعوى الجنائية عن طريق إحالتها مباشرة إلى المحكمة المختصة ، وإنما يكون الرجوع إلى الدعوى في هذه الحالة عن طريق العودة إلى التحقيق أولاً ثم اتخاذ قرار فيه بإحالة الدعوى إلى المحكمة .

ويثير النص ، بإشارته إلى تحريم الرجوع إلى الدعوى بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة - مسألة نطاق حجية الحكم الجنائي فيما يتعلق بحالة تعدد الجرائم ، بصورة التي تذكرها م ٢٢ عقوبات (التعدد المعنوي ، والتعدد مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة) - حيث يمتنع الرجوع إلى الدعوى الجنائية بوصف آخر لذات الفعل (ف ١ م ٢٢ ع) أو بوصف لفعل مرتبط به ارتباطاً لا يقبل التجزئة (ف ٢ م ٢٢ ع) ولو كان وصفه أشد من الوصف الذي حوكم عنه لأن الفعلين يعتبران في نظر القانون جريمة واحدة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات ، وقد كان على المحكمة عند فصلها في الواقعة أن تتحرى كل ما يمكن أن يتصل بهما مما يتغير به الوصف القانوني أو يشدد به العقاب ، طبقاً للمادة ٢٠٨ ج ١ . وهي تستنفذ سلطاتها في الدعوى بالنسبة للواقعة في مجموعها بصدر حكمها مهما قصرت في القيام بما تفرضه عليها المادة ٢٠٨ ج ١ . ولا يكون ثم طريق لإصلاح ذلك الخطأ إلا بطرق الطعن المقررة ، طبقاً للمادة ٤٥٤ - إلى أن يصبح الحكم نهائياً ، فيمتنع الرجوع إلى الدعوى الجنائية .

هذا ويلاحظ إمكان طلب إعادة النظر في الأحوال الاستثنائية التي نص عليها في المادة ٤٤١ أ ج .

#### ● المبادئ القضائية :

★ مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم ، فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها فإنه يمتنع بعد الحكم النهائي الصادر فيها إعادة نظرها حتى ولو تغير الوصف القانوني . وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ إجراءات جنائية .

(نقض ١٩٦٠/٦/١٤ مع ١١ ص ٥٦٧) .

★ متى أصدرت المحكمة حكماً في الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة ، وذلك على ما سجلته المادتان ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، أي أنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه .

فإذا كان عرض المتهم كحولا - غير مطابق للمواصفات - للبيع ، ينطوي في ذاته على حيازته منتجاً من معمل أو مصنع غير مرخص به وبالتالي مهرياً من أداء رسوم الإنتاج ، ومن ثم فإنه يمثل فعلاً واحداً تقوم

به جريمتان ، فإن محاكمة المتهم عن التهمة الأولى نهائيا يترتب عليه عدم جواز محاكمته عن التهمة الثانية «المادة ٢٢ عقوبات والمادة ٢٠٨ إجراءات» ، فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى - بوصف آخر للفعل وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يؤذن لمحكمة النقض - عملا بنص المادة ٢٩/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائيا .  
(نقض ١٩٧٩/٦/١٧ مع س ٣٠ من ١٩٩٤ ) .

★ من المقرر أنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لايجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ، كما أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أي حق يقرر لهم في القانون ، فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب ، لما كان ذلك ، وكان المدافع عن التهمة الأولى طلب القضاء ببراعتها تأسيسا على أنها قدمت للمحاكمة في الجئة رقم ٢٣٦٧ لسنة ١٩٧٢ آداب القاهرة بتهمة الاعتداء على ممارسة الدعاية عن الواقعة ذاتها التي تحاكم عنها بوصف الزنا ، وقضى ببراعتها لعدم صحة هذه الواقعة ، كما تمسك المدافع عن الطاعن بحجية حكم البراءة المذكور في الدعوى الحالية ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى الذى يقوم على انتفاء الجريمة ذاتها مع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله مدى تعرض الحكم الصادر في الجئة رقم ٢٣٦٧ آداب القاهرة لواقعة الزنا موضوع الدعوى الماثلة ، وما قد يترتب عليه - إن صح فيه لها - من تغيير وجه الرأى في هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفسور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .  
(نقض ١٩٧٦/٣/٢٨ مع س ٢٧ من ٣١٢ ) .

★ إذا كانت النية العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لأنه عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في قضية سرقة حالة كونه سبق الحكم عليه باعتباره مشبوها ، وكان يبين من أسباب الحكم أن المحكمة قد أمرت بضم قضية السرقة استكمالاً لتحقيق الدعوى ، ولكنها لم تترث حتى ينفذ هذا الأمر ، بل قضت فيها بالبراءة على أساس خلو الملف مما يدل على إدانة المتهم في القضية التي أمرت بضمها ولم تضم ، أو على أن اتهامه فيها كان اتهاماً جدياً وعلى أساس حفظ حق النية في الرجوع إلى الدعوى بعد ذلك إذا ما أقامت الدليل الجدى عليها ، مخالفة بذلك ما تقتضى به المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - فحكمها بذلك يكون مبنياً على خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه .  
(نقض ١٩٥٧/١١/١١ مع س ٤ من ١٤٤ ) .

★ إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة فلا يجوز بعد ذلك إعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ، لكن إذا كانت قد اقترنت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة مخالفة للجريمة الأصلية فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى . فإذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً وحكم ببراعته من السرقة فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفياً للأشياء المسروقة ولو كانت الواقعة المكونة لجريمة الاخفاء قد ذكرت في النيابة في مرافعتها في قضية السرقة على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة

السرقه وكانت المحكمة كذلك قد عرضت لذكرها في دعوى السرقه باعتبارها دليلاً قدمت النيابة لها على التهمة المذكورة .

( نقض ١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ص ٤١٥ ) .

★ إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً للأشياء المضيوبة وحكم ببرأته فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفياً لها لاختلاف الواقعتين ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكاً في السرقه .

( نقض ١٩٥٧/٦/١٠ مع ٨ ص ٦٣٧ ) .

وكان قد قضى قبل صدور القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن القضاء العسكري بأنه :

★ وإن كان لا يجوز محاكمة الشخص غير مرة واحدة عن فعل وقع منه إلا أنه يشترط لعدم محاكمته مرة ثانية أن تكون المحكمة الأولى تملك الفصل في هذا الفعل بجميع أوصافه المختلفة ، وعلى الأخص وصف الجريمة الأشد . فإذا كانت المحكمة الأولى لا تملك قانوناً تعديل الوصف المرفوعة به الدعوى أمامها ، وكان هذا الوصف مقراً للجريمة الأخف فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد . ولما كانت المجالس العسكرية ليست إلا محاكم استثنائية مقيدة بطبيعة وظيفتها بأن تفصل في الدعوى المرفوعة أمامها على أساس أوصاف معينة ، ولا تملك - كما تملك المحاكم العادية - تعديل تلك الأوصاف ، فإنه إذا حكم مجلس عسكري في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين العسكرية ، وكانت الواقعة تتحمل أن توصف بوصف جريمة أشد فإنه في هذه الحالة تجوز محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الجريمة الأشد .

( نقض ١٩٤٢/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ص ٦١٩ ) .

## المادة ( ٤٥٦ )

يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً ، فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

### ● التعليق :

يصدر هذا النص عن فكرة حجية الحكم الجنائي بالنسبة للكافة بناءً على تمثيل النيابة العامة فيه . وعلى ذلك يتقيد بحجيتهم من يدعى حقاً ناشئاً عن الجريمة - أمام المحكمة المدنية ، سواء رفع الدعوى إليها مباشرة دون أن يمثل أمام المحكمة الجنائية أم أحيلت إليها دعواه من المحكمة الجنائية بعد رفعها إليها طبقاً للمادة ٣٠٩ .

واستخدام النص تعبير «قوة الشيء المحكوم فيه» يشير إلى أن المقصود هو الحكم

الجنائي النهائي - أما في حالة الحكم غير نهائي فإن الدعوى الجنائية تكون في هذه الحالة مازالت أمام المحكمة الجنائية ، فيتعين وقف الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم المدنية طبقاً للمادة ٢٦٥ ج .

ويقول النص سيكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة، وإن كان يبدو تكراراً أو مجرد تخصيص لما قبله فإنه يحمي بوجه خاص الدعوى الجنائية - إذا ما صدر فيها حكم نهائي - من أن يعاد بحث الدليل في شأنها من غير المحاكم الجنائية التي يمتنع عليها ذاتها العودة للدعوى الجنائية بناء على ظهور أدلة جديدة طبقاً للمادة السابقة .

أما إذا كانت البراءة لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون ، فذلك لا ينفي إمكان قيام المسؤولية المدنية على أساس خطأ غير جنائي ، بل إن للمحكمة الجنائية أن تحكم في تلك الحالة بالتعويض طبقاً لما هو موضح تحت المادة ٢٠٩ ومقدمة الفصل الخامس من الباب الثاني من الكتاب الثاني بشأن الادعاء بالحقوق المدنية ( م ٢٥١ وما بعدها ) .

ويلاحظ أن النص يقرر حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . أما الحكم الصادر في الدعوى الجنائية والذي لم يستأنف - في حين استؤنف الحكم في الدعوى المدنية التابعة ، فإنه لا يقيد المحكمة الاستئنافية في نظرها استئناف الدعوى المدنية - مما سبق التعرض له في باب الاستئناف .

### ● المبادئ القضائية :

★ يجب أن تكون للحكم الجنائي الصادر بالإدانة حجية أمام المحاكم المدنية متى كان أساس الدعوى المدنية هو ذات العمل الذي فصلت فيه المحكمة الجنائية وإلا أدى ذلك إلى وجود تناقض بين الحكم الجنائي والحكم المدني بشأن فعل واحد بعينه هو الذي استوجب العقاب . وليس من المقبول من جهة النظام الاجتماعي أن يعاقب شخص على فعل وقع منه وينفذ فيه الحكم ثم تأتي المحكمة المدنية وتقضى بما يفيد براءته بالفصل في الدعوى المدنية على أساس أن ذلك الفعل لم يقع منه ، خصوصاً وقد أحاط الشارع الدعوى العمومية بضمانات قوية من حيث إجراءاتها لأنها شرعت في سبيل المصلحة العامة والمحافظة على الأمن العام لا في سبيل المصلحة الخاصة وذلك لتعلقها بأرواح الناس وحررياتهم وأعراضهم . فيجب إذن أن يكون الحكم الجنائي الصادر بالإدانة محل ثقة الكافة بصورة مطلقة لا تصح إعادة النظر في موضوعه على أي حال .

(نقش مني المجموعة الرسمية ١٩٤٤/١/٢٢ من ٩٩ هـ ١٠٨ )

(نقش مني ١٩٥٥/٣/٢٤ مع مني من ٦ هـ ٧٢٢ ) .

★ ومؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة . فإذا لم يكن الخصم متهما في الحكم الجنائي الذي يتمسك بحجيته فلا يمكنه أن يفيد من عبارات قد يكون الحكم المذكور أوردها في سياق أسبابه .  
(نقض مني ١٩٥٦/١٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض المدنية س ٧ ص ١٠٠١ ) .

★ متى كان الثابت أن قضاء الحكم المطعون فيه يرفض الادعاء بتزوير المخالصة موضوع الادعاء بالتزوير لم يكن لازما للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة إصدار شيك بدون رصيد - الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية - أو في الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، بل هو أمر ارتأت المحكمة تحقيقه كطرف مخفف في تقدير العقوبة . ومن ثم فليس للقضاء في هذا الشق حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية .  
(نقض مني ١٩٧٤/٥/١٣ مع س ٢٥ ص ٤٧٠ ) .

★ وأن محل الاحتجاج بالحكم الجنائي أمام القضاء المدني أن يكون الحكم الجنائي سابقا على الحكم المدني لا لاحقا له إذ أن استقرار الحقوق بين الطرفين بحكم نهائي مدني لا يصح المساس بها بحكم جنائي يصدر بعده .  
(نقض مني ١٩٤٧/٣/٦ المحلقة س ٢٨ ص ٥٤٧ ) .

★ من المقرر قانونا أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضي إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتطبق بذات الحق محلا وسببا ، وأن القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم توافر الخطأ في حق المطعون ضدهم لا يفيد المحكمة المدنية ولا يمنعها من القضاء للطاعنين بالتعويض بناء على أسباب قانونية أخرى متى توافرت عناصره .  
(نقض مني ١٩٧٤/٢/٣ مع س ٢٥ ص ٨٠ ) .

★ وأن الحاجة بقوة الأمر المقضي للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا لدى المحاكم المدنية ، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها - وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .  
(نقض مني ١٩٧٥/٣/٢٤ مع س ٣٦ ص ٢٨٠ ) .

★ إن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعي بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وبثوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر

المقضى ، لأن الدعويين - الجنائية والمدنية ، وإن كانتا ناشتتين من سبب واحد ، إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

( تنقض ١٩٧٧/٥/٢٩ مع ٢٨ ص ٦٥١ ) .

( وتنقض ١٩٧٧/١/١٥ مع ٣٠ ص ٩٧ ) .

( وتنقض ١٩٨٣/١/٢٥ مع ٣٤ ق ٢٨ ) .

## المادة ( ٤٥٧ )

لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها .

### ● التعليق :

يلاحظ الاستثناء الوارد في المادة التالية .

### ● المبادئ القضائية :

★ من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ألا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يماقب برىء أوبقات مجرم ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأي قيد لم يرد به نص في القانون .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ علق قضاؤه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائياً في موضوع الدعوى المدنية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعين النقض مع الإحالة .

( تنقض ١٩٨٢/٣/٢٠ مع ٢٣ ص ٤٣٢ ) .

★ ولما كانت المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تنقيد بالأحكام المدنية التي صدرت ، أو تعلق قضاؤها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة ، فإن المحكمة إذ دانت المتهم في جريمة تأجير محل بإيجار يزيد على أجر المثل ، والزيادة المقررة قانوناً دون انتظار الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن تخفيض الأجرة لا تكون قد خالفت القانون .

( تنقض ١٩٥٤/٥/٤ مع ٥ ص ٥٧١ ) .

★ من المقرر أن عقد الاستصناع يدخل في عداد عقود الأمانة التي عدتها المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن في هذا الصدد من صدور حكم في دعوى تجارية حائز لقوة الشيء المحكوم به بتكليف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحتة - وذلك لما هو مقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، وذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . (نقض ١٩٧٧/١٠/٩ مع ٢٨ من ٨١٨ ) .

★ من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل التفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت إليها ، وأن المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لأن وظيفتها والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب بريء أو يفلت مجرم يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون بما يلزم عنه ألا يكون للأوراق الرسمية أو للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أى شأن في الحد من سلطة المحاكم الجنائية التي تكون مأموريتها السمي للكشف عن الحقائق كما هي في الواقع لا ما تقرره جهات أخرى مقيدة بغيرها لا يعرفها قانون الإجراءات الجنائية . (نقض ١٩٧٩/٣/١١ مع ٣٠ من ٣٣٣ ) .

★ وصدور أحكام مدنية بشأن صحة الدين المدعى بأنها تشتمل فوائد ربوية لا تأثير لها على الدعوى العمومية المرفوعة بشأن الاعتداء على الإقراض بالربا الفاحش الذي احتوته تلك الدين ، لأن المحاكم الجنائية غير مقيدة بحسب الأصل بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . (نقض ١٩٤٠/٤/٨ المجموعة الرسمية ص ٤٢ من ١٥ ) .

★ من المقرر أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى ، فله أن يبحث كل ما يقدم إليه من الدلائل والأسانيد بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً . لا كذا ذلك وكان من المقرر أيضاً أنه لا تترتب على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دفاع ظاهر البطلان ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . (نقض ١٩٧٩/٦/٧ مع ٣٠ من ٦٤٠ ) .

★ إن القاضي الجنائي لا يتقيد بما يصدره القاضي المدني من أحكام ، ولا يطلق قضاؤه على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة لا كذا ذلك - وكان الحكم قد استظهر أن ضرراً لحق المجنى عليها من جريمة التزوير التي أثبتت مقارفة الطاعن إياها ، فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدني عملاً بالمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الأوان ، على غير سند من القانون .

أما ما يتحدى به الطاعن من أنه نزل عن التمسك بالورقة المزورة وأن المحكمة لم تنقيد بأحكام قانون الإثبات الذي يرتب على هذا التنازل إنهاء إجراءات دعوى التزوير وانتهاء كل أثر قانوني للورقة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام الإثبات في المواد المدنية

والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضي بأن يجرى في أحكامه على مقتضاها .  
والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر  
المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها في الأصل حرة في انتهاز السبيل الموصل إلى اقتناعها ، ولم يرسم  
القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضي في تحري الأدلة . ومن المقرر أنه متى وقع التزوير أو  
الاستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ، ونزول المتهم عن التمسك بالسند  
المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(نقض ١٩٧٧/٦/٢٠ مع ٢٠ ص ٧٣٧) .

★ إن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند  
نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على  
صحة تلك الورقة أم بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون  
الحكم المدني قد أصبح نهائيا .

(نقض ١٩٧٥/٣/٢٠ مع ٢٦ ص ٦٨٥) .

★ الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المقضي أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق  
بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . فإذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ، ثم رفعت  
دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فاعلها أن تقوم هي يبحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في  
الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبحثت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى أدلة  
الإدانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ مع ١٨ ص ١١٣٠) .

(ونقض ١٩٦٧/٣/٦ مع ١٨ ص ٣٢٢) .

(ونقض ١٩٧٩/٣/٢٩ مع ٣٠ ص ٤٠٨) .

★ لما كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه وقد قضى بالإدانة أشار إلى أخذه بما جاء بمحضر  
التحقيق وما أثبت في الحكم القاضي برد وبطلان السند مثار الاتهام مستدلا بذلك على أنه مزور وعلى ثبوت  
جريمته تزويره واستعماله في حق الطاعن ، دون أن يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذ دليله  
ضد الطاعن ، ودون أن تقوم المحكمة بنفسها بتحديد عناصر الدعوى وإجراء ما تراه من تحقيق موصل  
إلى ظهور الحقيقة لديها في شأن الجريمتين المستندتين إلى الطاعن ، اجتزاء بمجرد سرد وقائع الدعوى  
المدنية نقلا عن الحكم الصادر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعينا للنقض مع الإحالة .

(نقض ١٩٦٧/٣/٦ مع ١٨ ص ٣٢٢) .

★ إن الأحكام الصادرة في منازعات التنفيذ الوقتية ليست لها إلا حجية مؤقتة على أطرافها فحسب  
ولا تؤثر في محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ، وبالتالي ليست لها قوة الشيء المحكوم به  
أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٧ من  
قانون الإجراءات الجنائية فتستطيع المحكمة الجنائية أن تنتظر في الواقعة المروضة عليها بحرية كاملة ،  
وتتصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلزمه في  
تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تقيد بالأحكام المبيئة التي صدرت أو تعلق قضاها على  
ما سوف يصدر من أحكام .

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٨ مع ٣٦ ص ٤٦٠) .



## المادة ( ٤٥٨ )

تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية .

### ● التعليق :

وضع هذا النص عندما كانت محاكم الأحوال الشخصية تمثل نظاما قضائيا مستقلا قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، غير أن النص ترك على حاله وأصبح بعد إدماج تلك المحاكم في القضاء الوطني بالقانون سالف الذكر - نصا استثنائيا بالنسبة إلى ما تقرره المادة السابقة ، وهذا الاستثناء يبرره كون أحكام الأحوال الشخصية تقرر مراكز قانونية لها حجيتها بالنسبة للكافة ، واتساقا مع حكم المادة ٢٣٢ في شأن مسائل الأحوال الشخصية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية .



## الكتاب الرابع

### فى التنفيذ

● يشمل تسعة أبواب

الباب الأول: فى الأحكام الواجبة التنفيذ

المواد ٤٥٩ - ٤٦٩

الباب الثانى: تنفيذ عقوبة الإعدام

المواد ٤٧٠ - ٤٧٧

الباب الثالث: فى تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية

المواد ٤٧٨ - ٤٩٠

الباب الرابع: فى الإفراج تحت شرط (ملفى)

المواد ٤٩١ - ٥٠٤ ملغاة

الباب الخامس: فى تنفيذ المبالغ المحكوم بها

المواد ٥٠٥ - ٥١٠

الباب السابع: فى الإشكال فى التنفيذ

المواد ٥٢٤ - ٥٢٧

الباب الثامن: فى سقوط العقوبة بمضى المدة،

ووفاء المحكوم عليه

المواد ٥٢٨ - ٥٣٥

الباب التاسع: فى رد الاعتبار

المواد ٥٣٦ - ٥٥٣



# الباب الأول

## في الأحكام الواجبة التنفيذ

### ● مقدمة :

يحدد هذا الباب الأحكام الخاصة بسند التنفيذ العقابي . ويطبق لمبدأ الشرعية ومبدأ فصل السلطات - فإن العقوبة لا توقع إلا عن جريمة ينص عليها قانون قائم كما ينص على عقوبتها ، وأن تلك العقوبة لا توقع إلا بمقتضى حكم قضائي ، ولا تنفذ إلا بالأوضاع التي يقررها القانون بما يحدده لها من مضمون .

فتشير نصوص الفصل أولا إلى هذا المبدأ الأساسي ، ثم تتعرض لسند التنفيذ المؤقت - الحكم غير النهائي الذي يسمح القانون بتنفيذه أو بتنفيذ بعض ما قضى به ، سواء رغم المعارضة فيه أو رغم الاستئناف ، ويلاحظ أن نصوص الباب في هذا الشأن إنما تنصب على أحكام الجنب والمخالفات . أما أحكام الجنايات فإنها إذا كانت حضورية فهي نهائية من حيث وجوب تنفيذها ولو طعن فيها بالنقض ، وأما الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات فقد تضمنت الأوضاع الخاصة بها وتنفيذها نصوص الفصل الأخير من الكتاب الثاني من هذا القانون ( المواد ٢٨٤ - ٢٩٧ ج ) .

### المادة ( ٤٥٩ )

لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لاية جريمة إلا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك .

### ● التعليق :

تنص المادة على شق من مبدأ شرعية العقوبة ، تكلمة لما تنص عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وإليه تشير المادة ٦٦ من الدستور ( سنة ١٩٧١ ) بقولها : لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي ، .

والخطاب في النص موجه إلى سلطة التنفيذ بحيث يحرم عليها اقتضاء أى شخص مضمون عقوبة مما نص عليه القانون إلا بمقتضى حكم من محكمة مختصة .

غير أنه ليس لسلطة التنفيذ أن تبحث اختصاص المحكمة مادام الأمر بالتنفيذ صادرا إليها من السلطة المختصة به - وهي النيابة العامة طبقا للمادة ٤٦١ فقرة أولى .

هذا ويعتبر الأمر الجنائي في هذا الصدد بمثابة حكم واجب التنفيذ - وإن كان تعديل المادتين ٣٢٧ ، ٣٢٨ ( بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٣ ) قد رفع من صيغتها عبارة « بمثابة حكم » ، إلا أن ذلك كان مقصوداً منه الاحتياط لأوضاع الطعن فيها - على نحو ما ورد في التعليق على المادتين المذكورتين ، ولا يؤثر في اعتبار الأمر الجنائي من حيث التنفيذ بمثابة حكم في تطبيق المادة الحالية .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٩٤٦ - الأمر الجنائي الصادر من وكيل النيابة يدخل في مفهوم عبارة ( حكم قضائي ) الواردة في المادة ٦٦ من الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ والتي تنص على أنه لا عقوبة إلا بحكم قضائي .

### المادة ( ٤٦٠ )

لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحكم الجنائية إلا متى صارت نهائية ، ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك .

#### ● التعليق :

يستعمل النص عبارة « نهائية » بمعناها الفقهى المتعارف عليه - على خلاف الباب السابق حيث تستعمل بمعنى « باتة » . والمقصود من كون الحكم نهائياً في تطبيق المادة الحالية هو ألا يكون قابلاً للمعارضة أو الاستئناف ، ولو كان قابلاً للطعن بالنقض . والاستثناء الوارد في عجز المادة يشير إلى حالات النفاذ المعجل الواردة في المادة ٤٦٣ .

### المادة ( ٤٦١ )

يكون تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر بهذا القانون .

والأحكام الصادرة في الدعوى المدنية يكون تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية وفقاً لما هو مقرر بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

#### ● التعليق :

تتولى النيابة العامة مباشرة إجراءات التنفيذ بالنسبة لكل نوع من العقوبات طبقاً لما هو مقرر في الأبواب التالية - بأن تخاطب سلطات التنفيذ ، أو تقوم بتحصيل الغرامات أو اقتضاء الأموال التي تدفع لها اختياريًا .

أما التعويضات المحكوم بها في الدعوى المدنية فيتولاها المدعى فيها ، ولو كان جهة حكومية - ذلك فيما عدا التعويضات التي تختلط بفكرة الغرامة الجنائية ، فتتولى تنفيذها النيابة العامة ( أنظر الامثلة في تعليمات النيابة العامة ، أدناه ) .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات .

مادة ١٥٢١ - من المقرر أن رسوم اشغال الطريق التي يحكم بها ، وكذلك التعويضات في جرائم الانتاج والرسوم والتعويضات في جرائم رسم الدمغة والتهرب الجمركي تنطوي على جزاء جنائي ولها خصائص العقوبة من حيث كونها تعلق الجاني مع الغرامة ، ويجب على النيابة أن تتولى المطالبة بها أسوة بالغرامة ، وأن تنفذ بها على المتهم المحكوم عليه طبقاً للقواعد المبينة بالمادة ٧٧٢ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

#### ● المبادئ القضائية :

★ مفاد نص المادة ٤٦١ إجراءات أن تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية منوط بالنيابة العامة وحدها ، فإن هي رأت إيقاف تنفيذها وأمرت به فلا رقابة عليها ولا معقب ، ولما كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أمرت بإيقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية على الطاعن فإن التزامه بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن يكون قد سقط عنه .  
( نفس ١٩٧٧/١/٣١ مع ١٨ ص ١٣٣ ) .

### المادة ( ٤٦٢ )

على النيابة العامة أن تباشر في تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ الصادرة في الدعوى الجنائية ، ولها عند اللزوم أن تستعين بالقوة العسكرية بمباشرة .

#### ● التعليق :

تكلم المادة عن دور النيابة كطرف في خصومة التنفيذ الجنائي .

ويشير النص إلى الخاصية الأساسية للتنفيذ الجنائي حيث تختلط بصفة النيابة كخصم في الدعوى الجنائية - بصفتها كشيعة من السلطة القضائية التي يقع التنفيذ في الأصل بإذنها وتحت إشرافها . ولذلك يطفى الدور الذي تقوم به النيابة العامة في المجرى العام للتنفيذ الجنائي على دور القاضي أو معاونيه من المحضرين ومن قلم الكتاب . فيقع التنفيذ بمبادرة من النيابة العامة توجه فيه أوامرها مباشرة إلى السلطات التنفيذية والقوة العسكرية المدعمة لها لتقوم بما يطلب منها من إجبار للمحكوم عليه على الخضوع لإجراءات التنفيذ . ويقع التنفيذ عموماً بمقتضى أوامر توجهها النيابة إلى السلطات التي

يعهد إليها القانون بالتنفيذ - في صورة أمر حبس تنفيذي - أمر إيداع - أمر غلق إلخ .. ولتنفيذ العقوبات التي تتضمن تقييدا للحرية بالذات نماذج يقررها وزير العدل طبقا لأحكام المواد ٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٥١٦ .

ولا يتدخل القاضي في خصومة التنفيذ الجنائي إلا في حالة الإشكال في التنفيذ - المواد ٥٢٤ - ٥٢٧ ( انظر مقدمة الباب ) ، وأحوال أخرى محدودة كتكسيط الغرامة ( م ٥١٠ ) ، والأمر بالاكراه البدني في تنفيذ التعويضات ( م ٥١٩ ) .

### ● المبادئ القضائية :

★ أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ ، ولم يرسم لذلك شكلا خاصا كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .

( نقض ١٩٥٧/١١/١١ مج ٨ ص ٨٨٤ ) .

✳ إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة قد أصبح قابلا للتنفيذ في نظر النيابة بسبب أنه في ذاته وبحسب ظاهره لم يعد قابلا للطعن فيه بأي طريق من جانب المحكوم عليه فلا يصح القول بأن مدة سقوط الدعوى لا تزال جارية وإنما الذي يصح القول به هو إن مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة هي التي تسري ذلك لأن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبدأ كلما كان للنيابة الحق في تنفيذ العقوبة على أساس أن الحكم الصادر بها في ذاته وبحسب ظاهره لم يعد قابلا للطعن فيه بأي طريق من الطرق من جانب المحكوم عليه - ولا يؤثر على ذلك ما افترضته المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنايات ( تقابل ٢٩٤ ج ١ ) من جواز الطعن من المحكوم عليه الصادر ضده أثناء مدة سقوط العقوبة - لا مدة سقوط الدعوى - لأن الطعن في هذه الحالة استثناء من القواعد العامة ، وإذا ما قبل الطعن فإن مدة سقوط الدعوى تعود سيرتها الأولى ويصرف النظر بطبيعة الحال عن مدة سقوط العقوبة .

( نقض ١٩٤٥/٤/٢ للمجموعة الرسمية ص ٤٧ رقم ٩٣ ص ١٧٨ ) .

### المادة ( ٤٦٣ )

الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا ، ولو مع حصول استئنافها . وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة ، أو على متهم عائد ، أو ليس له محل إقامة ثابت بمصر ، وكذلك الحال في الأحوال الأخرى إذا كان الحكم صادرا بالحبس ، إلا إذا قدم المتهم كفالة بأنه إذا لم يستأنف الحكم الصادر لا يمر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف ، وأنه إذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يمر من الحكم الذي يصدر . وكل حكم صادر بعقوبة الحبس في هذه الأحوال يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به .

وإذا كان المتهم محبوسا حبسا احتياطيا ، يجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم تنفيذا مؤقتا .



وللمحكمة عند الحكم بالتعويضات المدعى بالحقوق المدنية أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ، ولو مع حصول الاستئناف حسب المقرر بالمادة ٤٦٧ .

### ● التعليق :

حكم المادة الحالية هو الاستثناء الاساسى مما تشير إليه نهاية المادة ٤٦٠ التى تقرر المبدأ الاصلى من أن القوة التنفيذية لا تلحق غير الحكم النهائى .

والاحكام التى يشير النص إلى تنفيذها ولو مع حصول استئنافها هى الاحكام الحضورية والاحكام الصادرة فى المعارضة ، فضلاً عن الغيابية التى فات فيها ميعاد المعارضة ، أو قضى باعتبار المعارضة فيها كأنه لم تكن . أما الحكم القابل للمعارضة أو الذى رفعت عنه معارضة لم يفصل فيها بعد فإنه لا يكون قابلاً للتنفيذ سواء كان موصوفاً بأنه حكم غيابى أو معتبراً حضورياً ( انظر المادة ٤٦٧ ومواد التعليمات العامة للنيابات الواردة تحتها ) .

ويلاحظ مع ذلك ما تقتضى به المادة ٤٦٨ فى شأن بعض الاحكام الغيابية . هذا وفيما يتعلق بالتعويض المدنى المحكوم به غيابياً ، فتنص المادة ٤٦٧ فقرة ثانية على حكم خاص بجواز الامر بتنفيذه مؤقتاً . ( انظر المادة والتعليق عليها ) .

وفى الأحوال التى يوجب فيها النص أن يحدد فى الحكم مبلغ الكفالة المقررة لوقف التنفيذ - إذا لم يحدد فى الحكم مبلغ الكفالة ، فلا يسقط ذلك حق المتهم فى وقف التنفيذ . ولا يتعارض ذلك مع ما ورد فى تعليمات النيابة العامة فى المادة ١٤٣٤ ( ثالثاً ) - أدناه ، فذلك إنما يتعلق بالامتثال الواردة بها والتى يكون النفاذ فيها وجوبياً فلا تقدر فيها - بحسب الاصل - أية كفالة . فإذا قدرت فيها المحكمة كفالة خطأ - تعين قبول الكفالة ووقف التنفيذ ( قارن الحالة « رابعا » من ذات المادة ) .

والفقرة الأخيرة تحيل فى تفصيل احكامها إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٦٧ ، ويتساوى بذلك الحكم الحضورى والحكم الغيابى فى شأن جواز التنفيذ المؤقت بهما فيما يتعلق بالتعويضات .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٣٤ . الاحكام الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات الجزئية لا تكون واجبة التنفيذ إلا بعد أن تصبح نهائية بانقضاء ميعاد المعارضة وميعاد الاستئناف دون رفعهما أو الفصل فيهما إذا رُفعا . ويستثنى من ذلك الاحكام الآتية فإنه يجب تنفيذها فوراً إذا كانت حضورية ، ولو مع حصول استئنافها :

( أولا ) الاحكام الصادرة بالبراءة او بالحبس مع وقف التنفيذ .

( ثانيا ) الاحكام الصادرة بالفرامة او المصاريف سواء كان محكوما بها وحدها او مع عقوبة اخرى كالحبس او المصادرة .

( ثالثا ) الاحكام الصادرة بالحبس إذا كانت مشمولة بالنفاذ المؤقت أو كانت المحكمة قد سكنت عن النص على نفاذها مؤقتا متى كان القانون ينص على أنها واجبة التنفيذ فورا وكانت المحكمة لم تقدر فيها كفالة لوقف تنفيذها ، وأهم هذه الاحكام ، الحكم الصادر بالحبس من أجل سرقة أو هل متهم عائد أو على متهم ليس له في مصر محل إقامة ثابت .

( رابعا ) الاحكام الصادرة بالحبس إذا قدرت فيها كفالة لوقف التنفيذ ولم تقدم الكفالة - مع مراعاة قبول الكفالة في حالة تقديمها والتقرير للمحكوم عليه بالاستئناف إذا ما رغب في ذلك مع الإفراج عنه فورا . أما إذا دفع الكفالة ولم يرغب في الاستئناف يفرج عنه ويضبط للتنفيذ عليه فور انقضاء الميعاد القانوني للاستئناف دون الطعن فيه .

مادة ١٤٧٠ - إذا قدرت المحكمة الجزئية في الحكم الصادر بالحبس كفالة لإيقاف تنفيذه فيجب على النيابة قبول الكفالة المقدرة في الحكم طالما أن الحكم لم يصبح نهائيا ، وإذا كان المحكوم عليه لم يتمكن من دفع الكفالة في يوم الجلسة وطلب إمهاله إلى اليوم التالي ، فيتعين على العضو المدير للنائبية النظر في إجابة الطلب إذا تبين له أن لا خوف من هرب المحكوم عليه وأن في ميسورة دفع الكفالة المذكورة .

مادة ١٥٠٦ - لا يجوز التنفيذ بالإكراه البدني أو التشغيل إذا كانت قد صدرت ضد المحكوم عليه عن نفس الجريمة عقوبة مقيدة للحرية قدرت كفالة لوقف تنفيذها وسددت هذه الكفالة ، وذلك في الفترة المصنوعة بين سداد الكفالة وصيرورة الحكم نهائيا .

مادة ١٤٤٢ - إذا حكم على أحد رجال القوات المسلحة أو طلبة الكليات العسكرية بالحبس مع الكفالة ولم يؤد المحكوم عليه الكفالة فلا محل لتنفيذ عقوبة الحبس إلا بعد صيرورة الحكم نهائيا ، إذ أنه لا خوف من هرب المحكوم عليه من تنفيذ الحكم طالما أنه في ضمان النظام العسكري التابع له .

وإذا كان الحكم صادرا بالفرامة ولم يدفعها المحكوم عليه المذكور فلا ينفذ عليه بالإكراه البدني إلا إذا أصبح الحكم نهائيا .

★ سقوط استئناف المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة طبقا للمادة ٤١٢ إجراءات جنائية - لا يسرى على حالة عدم سداد الفرامة المفضى بها ابتدائيا ولي كانت واجبة النفاذ .

( نقض ١٩٨١/١٢/٦ مع ٣٢ من ١٨٧ ) .

## المادة ( ٤٦٤ )

تنفذ أيضا العقوبات التبعية المقيدة للحرية المحكوم بها مع عقوبة الحبس إذا نفذت عقوبة الحبس طبقا للمادة السابقة .

### ● المكرة الإيضاحية :

ولعما يتعلق بتنفيذ العقوبات التبعية نص في المادة ٤٢٨ ( ٤٦٤ ) على تنفيذ العقوبات التبعية المقيدة للحرية المحكوم بها مع عقوبة الحبس إذا نفذت عقوبة الحبس طبقاً للمادة ٤٢٧ ( ٤٦٣ ) وعلى ذلك فالوضع تحت المراقبة والحرمان من تعاطى بعض المهن والصناعات وسحب الرخص والوضع في ملجأ وما إلى ذلك من العقوبات التي تقيد حرية المحكوم عليه من ناحية ما ، تنفذ عليه متى كان تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها واجبا ، وسيان في ذلك أكان الحبس واجب النفاذ فوراً من أول الأمر أو وجب تنفيذه لعدم قيام المحكوم عليه بتقديم كفالة مثلاً .

### ● التعليق :

المقصود بالنص « العقوبات التكميلية » - وهي يحكم بها على استقلال إلى جانب أية عقوبة أصلية . فإذا كانت العقوبة الأصلية التي حكم بها هي الغرامة وحدها ، فلا تنفذ العقوبات التكميلية إلا إذا أصبح الحكم نهائياً - أما إذا كانت العقوبة الأصلية هي الحبس ونفذت قبل صيرورة الحكم نهائياً - بالتطبيق للمادة ٤٦٣ ، فإنه تنفذ معها العقوبات التكميلية المقيدة للحرية بمقتضى المادة الحالية .

أما العقوبات التكميلية غير المقيدة للحرية فلا تنفذ إلا بعد صيرورة الحكم نهائياً .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٣٨ - إذا نفذت عقوبة الحبس ولو مع حصول الاستئناف في الأحوال المبينة في المادة ١٤٣٤ من هذه التعليمات فيجب أيضاً تنفيذ العقوبات التبعية والتكميلية المقيدة للحرية كعقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة أو الوضع في ملجأ وعقوبة الحرمان من تعاطى بعض المهن والصناعات وسحب الرخص وما إلى ذلك من العقوبات التي تقيد حرية المحكوم عليه من ناحية ما .

مادة ١٥٢٣ - تنفذ العقوبات التكميلية كالغلق والهدم والإزالة ونحوها بمجرد صيرورة الحكم الصادر بها نهائياً . ويجب على الموظف المختص تحرير صورة تنفيذية لهذا الحكم ، تعلن للمحكوم عليه بمعرفة قلم المحضرين ، ويقوم هذا القلم بتنفيذ العقوبات المذكورة بعد مضي أربعة وعشرين ساعة على الأقل من إعلان الحكم .

### المادة ( ٤٦٥ )

يُفرج في الحال عن المتهم المحبوس احتياطياً ، إذا كان الحكم صادراً بالبراءة ، أو بعقوبة أخرى لا يقتضى تنفيذها الحبس ، أو إذا أمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، أو إذا كان المتهم قد قضى في الحبس الاحتياطى مدة العقوبة المحكوم بها .

### ● التعليق :

يُفرج عن المحبوس احتياطياً في الأحوال المشار إليها بالنص - فوراً ودون إنتظار مضي ميعاد الاستئناف مما هو منصوص عليه في المادة التالية - وذلك على خلاف الأمر بالإفراج

من قاضى التحقيق في الجنايات طبقاً للمادة ١٦٨ حيث لا ينفذ قبل انقضاء ميعاد استئنافه .

وتعتبر الحالات المشار إليها بالنص من حالات النفاذ المؤقت في حدود ما نص عليه من إفراج عن المحبوس احتياطياً ، فيفرج عن استولى بالحبس الاحتياطي مدة العقوبة الصادر بها الحكم من محكمة الدرجة الأولى ولو استأنفت النيابة العامة الحكم طالبة التشديد .

وانظر المادة ١٤٣٤ ( أولا ) من التعليمات العامة للنيابات - وردت تحت المادة ٤٦٣ أ ج .

### المادة ( ٤٦٦ )

• في غير الأحوال المتقدمة ، يوقف التنفيذ أثناء الميعاد المقرر للاستئناف بالمادة ٤٠٦ وإنهاء نظر الاستئناف الذي يرفع في المدة المذكورة .

#### ● التعليق :

تقرر المادة المبدأ العام في شأن الأثر الموقف للإستئناف - وهو ما ترد عليه الاستثناءات الخاصة بالنفاذ رغم الاستئناف الواردة في المادة ٤٦٤ ، فضلاً عن تنفيذ الحكم الذي يكون من مقتضاه الإفراج عن المحبوس احتياطياً - فوراً وبدون انتظار لإجراءات الاستئناف ، طبقاً للمادة السابقة .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٣٩ - الأحكام التمهيدية والفرعية واجبة التنفيذ فوراً لأنه لا يجوز استئنافها قبل الفصل في موضوع الدعوى ، ويستثنى من ذلك الأحكام الصادرة برفض الدفع بعدم الاختصاص المبني على أن المحكمة ليست لها ولاية الحكم في الدعوى ، فإنه لما كان استئنافها جائزاً ( م ٢/٤٠٥ ج ) وكان القانون لا ينص على وجوب تنفيذها فوراً فإنه يجب وقف تنفيذها بوقف السير في نظر الدعوى حتى ينتهي ميعاد الاستئناف دون رفعه أو يفصل فيه إذا رفع .

### المادة ( ٤٦٧ )

يجوز تنفيذ الحكم القلبي بالعقوبة إذا لم يعارض فيه المحكوم عليه في الميعاد المبين بالفقرة الأولى من المادة ٣٩٨ .

والمحكمة عند الحكم بالتعويضات للمدعى بالحقوق المدنية ان تاجر بالتنفيذ المؤقت مع تقديم كفالة ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه ، ولها ان تعفى المحكوم له من الكفالة .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

ولما يتعلق بتنفيذ الحكم الغيابي نص في المادة ٤٢٤ ( ٤٦٧ ) على جواز التنفيذ متى مضت الثلاثة أيام المحددة للمعارضة بصفة عامة ولم يمارض المحكوم عليه في ثلثائها ، وحصول التنفيذ ليس معناه امتناع المعارضة ، فقد يظن المتهم مثلاً في محله ولا يصل الاعلان إلى علمه إلا بعد ثلاثة أيام ، فعفى الثلاثة أيام بجهز التنفيذ ، وعدم علمه بالاعلان إلا بعد مضي هذه الثلاثة الأيام يسوغ امتداد مهلة معارضته ، وما استحدثه المشروع فيما يتعلق بالتنفيذ اجازة شمول الحكم الغيابي الذي يقضى بالتعويضات للمدعى الدني بالنفاذ بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه ، وذلك بالرغم من المعارضة أو الاستئناف ، وذلك لكيلا يضار المجنى عليه من جراء تصد المتهم عدم الحضور .

#### ● التعليق :

ينطبق النص على الاحكام الصادرة في الغيبة والمعتبرة حضورية - إذا كانت المعارضة فيها جائزة لعدم جواز استئنافها ( م ٢٣٨ ) ، وكذا المخالفات غير الجائز استئنافها .

والفقرة الثانية تطبق أيضاً في هذه الأحوال الأخيرة ، وفي حالة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فتسترد المحكمة سلطاتها في الأمر بالتنفيذ المؤقت للتعويضات - إذا لم تكن قد أمرت بذلك في الحكم الغيابي - طبقاً لما سبق إيضاحه في التعليق المادة ٤٠١/٢ .

وتكون الكفالة ضماناً لاسترداد ما ينفذ به مؤقتاً من التعويضات - وذلك عندما يلغى الحكم في المعارضة أو في الاستئناف طبقاً للمادة ٤١٦ .

#### ● من التعليلات العامة للتغييرات :

مادة ١٤٤٠ : الاحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنح تعتبر بمثابة احكام حضورية إذا انقضى مهلة المعارضة فيها دون رفعها ، أو رفعت المعارضة وحكم بعدم قبولها شكلاً أو اعتباراً كأن لم تكن أو برفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه - وتكون واجبة التنفيذ فوراً في الأحوال التي يوجب القانون فيها ذلك شأنها شأن الاحكام التي تصدر حضورية ابتداء .

مادة ١٤٤١ : لا تنفذ الاحكام التي تعتبر حضورية طبقاً للمواد من ٢٣٨ إلى ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا بعد فوات مهلة المعارضة فيها - أو الفصل في المعارضة إذا رفعت - وذلك في حالة ما إذا كان الاستئناف غير جائز أما إذا كان الاستئناف فيها جائزاً فلا تنفذ إلا بعد انقضاء مهلة الاستئناف أو الفصل في الاستئناف في حالة رفعه - ما لم تكن من الاحكام التي يجب تنفيذها فوراً ولومع حصول الاستئناف .

## المادة ( ٤٦٨ )

المحكمة عند الحكم غيابياً بالحبس مدة شهر فأكثر ، إذا لم يكن للمتهم محل إقامة معين بمصر ، أو إذا كان صاعداً ضده أمر بالحبس الاحتياطي ، أن تأمر ببناء عن طلب النيابة العامة بالقبض عليه وحبسه .

ويحبس المتهم عند القبض عليه تنفيذاً لهذا الأمر حتى يحكم عليه في المعارضة التي يرفعها ، أو ينقض الميعاد المقرر لها . ولا يجوز بآية حال أن يبقى في الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها ، وذلك كله ما لم تر المحكمة المرفوعة إليها المعارضة الإفراج عنه قبل الفصل فيها .

### ● المذكرة الإيضاحية :

ولقد لوحظ أنه كثيراً ما يبرر حبس المتهمين احتياطياً على أن تنفذ هذه الأوامر عند ضبطهم عند ضبط المتهمين بعد صدور الأحكام الغيابية عليهم غير جائز قانوناً ، وكان في هذا ضرر محقق إذ يؤدي إلى إفلات المجرمين بعد ضبطهم لاند رؤى وضع حكم مريب يتفق ، والمصلحة العامة فنص في المادة ١/٤٢٥ ( ١/٤٦٨ ) على تخويل القاضي عند إصدار الحكم الغيابي أن يأمر في الحكم بحبس المتهم ببناء عن طلب النيابة ، وذلك في حالتين إحداهما ألا يكون للمتهم محل إقامة معين بالملكة المصرية ، والثانية إذا كان المتهم قد صدر أمر بحبسه احتياطياً ولم ينفذ بسبب هربه ، على أنه يفترض لذلك في الحالتين أن تكون العقوبة على شيء من الجسامة حتى يجوز اتخاذ هذا الإجراء ، فيجب أن تكون مدة الحبس شهراً على الأقل ، وقد نظمت المادة ٢/٤٢٥ ( ٢/٤٦٨ ) طريقة تنفيذ أمر الحبس في هذه الحالة فنصت على حبس المحكوم عليه غيابياً تنفيذاً لهذا الأمر حتى يحكم في المعارضة ، ولا يجوز بأي حال أن يبقى المحكوم عليه في الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها غيابياً ، والمحكمة المرفوع إليها المعارضة الإفراج عنه قبل الفصل فيها .

## المادة ( ٤٦٩ )

لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف التنفيذ إلا إذا كان الحكم صاعداً بالإعدام أو كان صاعداً بالاختصاص في الحالة المبيته بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢١ .

### ● نصوص للمقارنة :

المادة ٣٦ مكرراً - من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض - مضالفة بالقانون ١٧٣ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية عدد ٤٤ تبليغ ١/١١/١٩٨١) : تنصص بإثارة أو أكثر منعقدة في غرفة المشورة للفحص الطعون في أحكام محكمة الجنت المستأنفة ، لتفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلاً أو موضوعاً ، ولتقرر إحالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة ، ولها في هذه الحالة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية إلى حين الفصل في الطعن .

### ● التعليق :

المادة ٤٢١ ألغيت بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ، ولم يرد لنص الفقرة الأخيرة منها مقابل بالقانون المذكور ، فاقصر بذلك نطاق المادة الحالية على حالة الحكم الصادر بالإعدام .

أما ما استحدثه القانون ٢٧٢ لسنة ١٩٨١ فهو وقف للتنفيذ بأمر المحكمة (دائرة فحص طعون الجنب بمحكمة النقض) - عندما ترى ذلك في حالة إحالة الطعن لنظره بالجلسة . فالوقف هنا يترتب على أمر المحكمة ولا يترتب على مجرد الطعن بالنقض . كما أنه لا يتوقف على طلب يبدى من جانب الطاعن ، بل لدائرة فحص الطعون أن تأمر بوقف التنفيذ من تلقاء نفسها لأن النص يطلق حقها في ذلك .

وسلطة الأمر بوقف التنفيذ هنا تقتصر على العقوبات المقيدة للحرية ، غير أن النص (م ٣٦ مكررا قانون حالات وإجراءات النقض) لم يفرق في هذا بين العقوبات الأصلية والتبعية أو التكميلية المقيدة للحرية ، ونرى لذلك أنه محوز الأمر بوقف العقوبات التكميلية المقيدة للحرية - (راجع أمثلة لها تحت المادة ٤٦٤) .

### ● المبادئ القضائية :

★ الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ولم يستثن الشارع - في قانون الإجراءات الجنائية - من هذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الأشكال في التنفيذ .

(نقض ١٩٥٩/٥/١٨ مع ١٠ من ٥٤٠) .

★ لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى يدعى أن يجد المحكوم عليه سبيلا للطعن بالبلان مما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن الممنوحة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر هذا يجب أن تقف عنده الأحكام ضمانا لحسن سير العدالة واستقرارا للأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .

(نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ مع ١١ من ٣٨٠) .





## الباب الثاني في تنفيذ عقوبة الاعدام

### المادة ( ٤٧٠ )

متى صار الحكم بالإعدام نهائيا ، وجب رفع اوراق الدعوى فورا إلى (الملك) \* بواسطة وزير العدل .

وينفذ الحكم إذا لم يصدر الأمر بالعفو أو بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما .

● استبدل بحق «الملك» حق رئيس الجمهورية في المفروضة تخفيض العقوبة الوارد في المادة ١٤٩ من دستور ١٩٧٢ .

### ● التعليق :

يقصد بصيرورة الحكم بالإعدام نهائيا - صدور حكم النقض في شأنه إذ أن النقض يوقف التنفيذ طبقا للمادة السابقة ، والنيابة ملتزمة بمقتضى القانون بأن تعرض كل حكم صادر بالإعدام - على محكمة النقض مشفوعة برأيها في الحكم ولولم تروجهما للطعن عليه ( م ٤٦ من قانون حالات النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ) .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٤٨ : ينفذ ما تقضى به المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام فإنه يجب على النيابة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ من القانون المذكور وتراعى في هذا الصدد القواعد المنصوص عليها في شأن الطعن بالنقض بهذه التعليمات ، وتلتزم النيابة بهذا الواجب ، ولو كان الحكم في نظرها لا يظن عليه ، ولا يضيها منه انقضاء الميعاد المشار إليه فيقبل العرض منها ولو بعد ذلك .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن ممثل النيابة ذو صفة في التقرير بأن الإجراءات التي نصت عليها المادة ٤٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد تمت لأن النيابة العامة هي صاحبة الشأن في تنفيذ حكم الإعدام ولا تستطيع إجراء التنفيذ دون إتمامها .

( نقض ١٩٥٥/١٠/١٠ مع ٦ من ١٩٦١ ) .

### المادة ( ٤٧١ )

يودع المحكوم عليه بالإعدام في السجن بناء على امر تصدره النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل إلى ان ينفذ فيه الحكم .

### المادة ( ٤٧٢ )

لأقارب المحكوم عليه بالإعدام ان يقبلوه في اليوم الذى يعين لتنفيذ الحكم ، على ان يكون ذلك بعيدا عن محل التنفيذ .

وإذا كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراف او غيره من الغروض الدينية قبل الموت ، وجب إجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقابلته .

● تقابل المادتين ٧٠ ، ٦١ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون . (وانظر التعليق) .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

قد خول لأقارب المحكوم عليه بالإعدام الحق في مقابلته في اليوم الذى يعين لتنفيذ الحكم بعيدا عن محل التنفيذ وذلك ليتمكن المحكوم عليه من عمل وصيته الأخيرة ، كما نص على تمكن أحد رجال الدين من مقابلته إذا كانت ديانته تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الغروض الدينية قبل الموت .

#### ● التعليق :

يعتبر ما نص عليه في الفقرة الأولى حقا لأقارب المحكوم عليه تلتزم النيابة العامة بتمكينهم منه ، وذلك بإخطارهم بموعد التنفيذ قبل حلوله بمدة كافية لحضورهم - ذلك فضلا عن أن المادة ٧٠ من قانون السجون تعطي لأقارب المحكوم عليه الحق في أن يزوره في اليوم السابق على التنفيذ ، وتلتزم إدارة السجن بإخطارهم بذلك ، ولهذا لا يجوز التنفيذ بالإعدام قبل التحقق من استيفاء هذا الإجراء - بخاصة لضمان إمكان الاتصال بالمدافع عن المحكوم عليه لحضور التنفيذ إذا أريد ذلك طبقا للمادة ٤٧٤ .

### المادة ( ٤٧٣ )

تفقد عقوبة الإعدام ، داخل السجن ، أو في أى مكان آخر مستقر ، بناء على طلب بالكتابة من النائب العام يبين فيه استيفاء الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٧٠ .

● تنال المادة ٦٥ من قانون السجون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

## المادة ( ٤٧٤ )

يجب أن يكون تنفيذ عقوبة الإعدام بحضور أحد وكلاء النائب العام ومأمور السجن وطبيب السجن أو طبيب آخر تتدبه النيابة العامة . ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضروا التنفيذ إلا بإذن خاص من النيابة العامة . ويجب دائما أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور .

ويجب أن يتلى من الحكم الصادر بالإعدام منطوقة ، والتهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه ، وذلك في مكان التنفيذ بمسمع من الحاضرين ، وإذا رغب المحكوم عليه في إبداء القوال ، حرر وكيل النائب العام محضرا بها .

وعند تمام التنفيذ ، يحرر وكيل النائب العام محضرا بذلك ، ويثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها .

● تقبل المادتين ٦٦ ، ٦٧ من قانون السجون (٢٩٦ لسنة ١٩٥٦) .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٥١ : لا محل لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في حالة إدعاء الجنون من المحكوم عليه بها .

## المادة ( ٤٧٥ )

لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام في أيام الأعياد الرسمية أو الأعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه .

● تطبق المادة ٦٩ من قانون السجون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

## المادة ( ٤٧٦ )

يوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الحبس إلى ما بعد شهرين من وضعها .

● مدلة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٥٢ - وقائع ١٩٥٢/٨/٤ .

● نص المادة قبل التصديل :

إذا أصيب المحكوم عليه بالإعدام بجنون يوقف تنفيذ الحكم عليها ويوضع في أحد الحال المعدة للأمراض العقلية بالكلن المخصص للمسجونين بناء على أمر من النيابة العامة حتى يبرأ .  
ويوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الحبس إلى ما بعد شهرين من وضعها .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٥٠ : إذا ادعت المحكوم عليها بالإعدام بأنها حبلى ، يقوم المحامي العام أو رئيس النيابة

الكلية يندب الطبيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي عليها للتأكد من حملها ، فإذا تبين صحة ذلك يجب وقف التنفيذ عليها إلى ما بعد شهرين من وضع حملها ، وعلة ذلك إنقاذ الجنين ، تطبيقاً لمبدأ شخصية العقوبات .

### المادة ( ٤٧٧ )

تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالإعدام ما لم يكن له اقارب يطلبون القيام بذلك .  
ويجب أن يكون الدفن بغير احتفال ما .

● تنقل المادة ٧٧ من قانون المسجونين ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

## **الباب الثالث**

### **في تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية**

#### **المادة ( ٤٧٨ )**

تتخذ الأحكام الصادرة بالعقوبات المقيدة للحرية في السجون المعدة لذلك بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل .

#### **● المذكرة الإيضاحية :**

أضيفت عبارة في السجون المعدة لذلك لأن العقوبة يجب أن تنفذ بالسجون الرسمية المخصصة لتنفيذها وإلى ظل النظام المقرر لها .

#### **● التعليق :**

ينص قانون السجون (٣٩٦ سنة ١٩٥٦) في المادة الأولى منه على أربعة أنواع من السجون : ليمانات ، وسجون عمومية ، وسجون مركزية ، وسجون خاصة تنشأ بقرارات من رئيس الجمهورية تعين فيها فئات المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الإفراج عنهم . وتحدد المواد التالية في قانون السجون الفئات التى توزع في الأنواع الثلاثة الأساسية للسجون - سالفه الذكر .

#### **● من التعليمات العامة للنيابات :**

مادة ١٤٥٨ : يكون الحد الأدنى لسن من يودع بالسجون العمومية ثمانى عشرة سنة ، أما من تجاوز سنه خمس عشرة سنة ولم يبلغ الثامنة عشرة فيكون تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية عليه داخل المؤسسات العقابية الخاصة المنوه عنها بالمادة ٤٩ من القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث .  
مادة ١٤٥٩ : يراعى أن يتم تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية التى تصدر ضد أفراد هيئة الشرطة وعساكر الدرجة الثانية غير المفصولين من الخدمة - بالسجون المبينة بالمادة ٦٥٥ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

#### **المادة ( ٤٧٩ )**

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر بالمواد ٥٢٠ وما بعدها . وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

### المادة ( ٤٨٠ )

يحسب اليوم الذى يبدأ فيه التنفيذ من مدة العقوبة ويخرج عن المحكوم عليه في اليوم التالى ليوم انتهاء العقوبة في الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين .

- المادة ٤٩ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم المسجون :  
« يخرج عن المسجون ظهر اليوم التالى لإنهاء مدة العقوبة » .

### المادة ( ٤٨١ )

إذا كانت مدة عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم اربعاً وعشرين ساعة ينتهى تنفيذها في اليوم التالى للقبض عليه في الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين .

### المادة ( ٤٨٢ )

تبتدىء مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ ، مع مراعاة إنقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض .

- تقرير لجنة مجلس الشيوخ :  
أضيف عبارة ومدة القبض في آخر الفقرة الأولى من المادة لأنه مقيد لحرية المتهم كالحبس ويجب أن يخصم من مدة العقوبة مثله .

#### ● التعليق :

يخصم من مدة العقوبة كذلك المدة التى يقضيها المتهم تحت الملاحظة أو الحجز في المحال المعدة للأمراض العقلية بالتطبيق للمواد ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ج .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٤٥ : إذا حكم بحبس المتهم في قضية وكان محبوساً احتياطياً على ذمة قضية أخرى فيقطع حبسه الاحتياطي وتنفذ عليه عقوبة الحبس مع التأشير على ملف القضية بهذه الإجراءات وتسرى هذه القاعدة على ما تصدره لجان الرى واللجنة الجمركية من غرامات على المحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا جنائية عند التنفيذ عليهم بالإكراه البدنى .

### المادة ( ٤٨٣ )

إذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التى حبس احتياطياً من أجلها ، وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها في أية جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها في اثناء الحبس الاحتياطي .

● **المذكورة الإيضاحية :**

إذا برىء المتهم من الجريمة التي حبس احتياطياً من أجلها تقصم مدة الحبس الاحتياطي من المدة المحكوم بها عليه في أي قضية أخرى يكون قد ارتكها أو حقق معه فيها أثناء الحبس الاحتياطي كأنه يعتبر محبوباً احتياطياً على ذمة القضية المذكورة .

● **التعليق :**

ويتعين تطبيق حكم هذه المادة على حالة المادتين ٣٣٨ ، ٣٣٩ باعتبار أن الحجز والوضع تحت الملاحظة فيهما قد سوى بالحبس الاحتياطي بمقتضى المادة ٣٤١ - على أن يقتصر تطبيق هذه القاعدة على حالة ما إذا كانت البراءة بسبب آخر غير ثبوت وجود عاهة في العقل ، فإن هذه الحالة تقتضى - على العكس - استمرار حجز المتهم المحكوم ببراءته ، طبقاً للمادة ٣٤٢ .

**المادة ( ٤٨٤ )**

يكون استئصال مدة الحبس الاحتياطي عند تعدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الأخف أولاً .

**المادة ( ٤٨٥ )**

إذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلي في الشهر السادس من الحمل ، جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضي مدة شهرين على الوضع .

فإذا رُؤي التنفيذ على المحكوم عليها أو ظهر في أثناء التنفيذ أنها حبلي ، وجبت معاملتها في السجن معاملة المحبوسين احتياطياً حتى تمضي المدة المقررة بالفقرة السابقة .

● **المادة ١٩ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ :**

تعامل المسجونة الحامل ابتداء من الشهر السادس معاملة طبية خاصة من حيث الغذاء والتشغيل والنوم حتى تضع حملها وتمضي أربعين يوماً على الوضع .

ويجب أن يبذل للام وطفلها العناية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة ولا يجوز حرمان المسجونة الحامل أو الأم من الغذاء المقرر لها لأي سبب كان .

● **التعليق :**

يكون تأجيل التنفيذ بأمر من النيابة العامة طبقاً للاوضاع المقررة في المادة ٤٨٩ .

كما أن حق المحكوم عليها في تأجيل التنفيذ يمكن أن يكون أساساً لأشكال في التنفيذ طبقاً للأوضاع المقررة في الباب السابع .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٦١ : إذا ادعت محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أنها حبلى في الشهر السادس من الحمل على الأقل ، يتولى عضو النيابة المختص عرضها على مفتش الصحة للتحقق من ذلك ، فإذا تبين صحته يجوز أن يأمر عضو النيابة بتأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضي مدة شهرين على الوضع .

أما إذا رُئي التنفيذ على المحكوم عليها ، أو ظهر في أثناء التنفيذ أنها حبلى فيجب معاملتها في السجن معاملة المحبوسين احتياطياً حتى تمضي المدة المقررة بالفقرة السابقة .

### المادة ( ٤٨٦ )

إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه .

#### ● التعليق :

انظر التعليق على المادة السابقة .

ويلاحظ أن في تعليمات النيابة العامة ما يوجه إلى عدم اعتبار الطلبات المقدمة طبقاً للمادة الحالية إشكالات في التنفيذ . انظر أيضاً المادة ١٥٥١ من التعليمات تحت المادة ٥٢٥ أ ج .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٦٢ : إذا كان المحكوم عليه مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته بالخطر ولم يكن قد أودع السجن بعد لتنفيذ العقوبة عليه ، تتخذ بشأنه الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٦٦٢ من التعليمات الكتابية المنوه عنها آنفاً .

م ٦٦٣ (كفائية) - إذا كان المحكوم عليه مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته بالخطر ولم يكن قد أودع السجن بعد لتنفيذ العقوبة عليه ، فيجب على النيابة ندب الطبيب الشرعي لفحص حالته فإذا ما ثبت إصابته بهذا المرض جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه .

أما إذا تبين بعد دخوله السجن تنفيذاً للعقوبة المحكوم بها عليه إصابته بمرض يهدد حياته أو يعجزه عجزاً كلياً ، فيعرض أمره على مدير القسم الطبي بمصلحة السجن الفحص بالاشتراك مع الطبيب الشرعي للنظر في الإفراج عنه ، وينفذ قرار الإفراج بعد اعتماده من مدير عام السجن وموافقة النائب العام .

ولا تعتبر الطلبات التي تقدم لتأجيل التنفيذ في الحالات المذكورة إشكالات في التنفيذ .



ويتعين على جهة الإدارة التي يقيم بدائرتها من تأجيل تنفيذ العقوبة عليه أو التي يطلب المخرج عنه الإقامة في دائرتها في الحالات السابقة ، عرضه كل ستة أشهر على طبيب الصحة لتوقيع الكشف الطبي عليه وتقديم تقرير عن حالته يبلغ إلى النيابة المختصة . كما ترسل صورة منه إلى مصلحة السجون للنظر في استمرار تأجيل تنفيذ العقوبة واستمرار الإفراج . كما أنه يجوز لمدبر عام للسجون نائب مدير القسم الطبي بمصلحة السجون والطبيب الشرعي للكشف على المخرج عنه لتقرير حالته الصحية كما رأى ذلك .

وإن جميع الأحوال يرسل المحكوم عليه إلى السجن بعد استطلاع رأى النائب العام ، لتنفيذ العقوبة أو استيفاء المدة الباقية بمجرد زوال الأسباب الصحية التي دعت إلى تأجيل التنفيذ أو الإفراج وكذلك إذا غر المخرج عنه محل إقامته دون إخطار الجهة الإدارية التي يقيم في دائرتها .

ويراعى أنه إذا كان المحكوم عليه قد أدخل السجن لتنفيذ العقوبة الصادرة ضده وأفرج عنه بسبب مرضه المشار إليه ثم أعيد إلى السجن بعد شفائه لاستيفاء العقوبة ، فيجب احتساب المدة التي قضاه خارج السجن من مدة عقوبته .

### المادة ( ٤٨٧ )

إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون ، وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ ، ويجوز للنيابة العامة أن تامر بوضعه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، في هذه الحالة تستنزل المدة التي يقضيها في هذا المحل من مدة العقوبة المحكوم بها .

#### ● التعليق :

يمكن أن يكون تنفيذ مقتضى هذه المادة بناء على طلب يقدم ممن يهمة الأمر إلى النيابة العامة إذا لم تقم إدارة السجن بالإخطار عنه .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٦٠ : يجب إرجاء تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية التي يقضى بها حكم نهائى إذا أصيب المحكوم عليه بالجنون قبل البدء في تنفيذ العقوبة وذلك حتى يبرأ ، وتراعى في ذلك الأحكام المبينة بالمادة ٦٦١ من التعليمات المشار إليها بالمادة السابقة .

م ٦٦١ (كفائية) - إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون ولم يكن قد بدء في تنفيذ هذه العقوبة فيجب على النيابة أن ترسل المحكوم عليه إلى مكتب المحامى العام لإرساله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص حالته ، فإذا تبين أنه مصاب فعلاً بالجنون ، فيجب على النيابة المختصة أن تؤجل تنفيذ العقوبة ، وتامر بوضعه في المستشفى المذكور حتى يتم شفؤه مع إرسال أمر الإيداع إلى مكتب المحامى العام الأول لإرساله إلى المستشفى ليتخذ اللازم نحو تنفيذه .

أما إذا كان المحكوم عليه موجوداً في السجن نفذاً للعقوبة المقيدة للحرية الصادرة ضده ، وتبين لطبيب السجن أنه مصاب بخلل في قواه العقلية ، فيعرض أمره على مدير القسم الطبي بمصلحة السجون لفحصه ، فإذا رأى إرساله لمستشفى الأمراض العقلية للتثبيت في حالته ، واتضح من الفحص أنه مختل العقل ، فينقل بالمستشفى مع إبلاغ المحامى العام الأول ليصدر أمراً بإيداعه ذلك المستشفى حتى يتم شفؤه .

وإن جميع الأحوال تقوم إدارة المستشفى بإبلاغ المحامى العام الأول بمجرد شفاء المحكوم عليه ليأمر بإعادته للسجن . وتستنزل المدة التي يقضيها المحكوم عليه المذكور بمستشفى الأمراض العقلية من مدة العقوبة المحكوم بها .

### المادة ( ٤٨٨ )

إذا كان محكوماً على الرجل وزوجته بالحبس مدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر ، وذلك إذا كانا يكفلان صغيراً لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة ، وكان لهما محل إقامة معروف بمصر .

● انظر التعليق على المادة ٤٨٥ .

### المادة ( ٤٨٩ )

للنيابة العامة في الأحوال التي يجوز فيها تأجيل تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه - أن تطلب منه تقديم كفالة بان لا يفر من التنفيذ عند زوال سبب التأجيل ، ويقدر مبلغ الكفالة في الأمر الصادر بالتأجيل .

ولها أيضاً أن تشترط لتأجيل التنفيذ ما تراه من الاحتياطات الكفيلة بمنع المحكوم عليه من الهرب .

### المادة ( ٤٩٠ )

لا يجوز في غير الأحوال المبينة في القانون إخلاء سبيل المحكوم عليه قبل أن يستوفي مدة العقوبة .

● التعليق :

تلاحظ أحكام الإقراج تحت شرط التي وردت بقانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ٥٦ م ( ٥٢ - ٦٤ ) ، بعد إلغاء الباب الرابع من هذا الكتاب من قانون الإجراءات الجنائية .

# **الباب الرابع**

## **في الافراج تحت شرط**

### **(المواد ٤٩١ . ٥٠٤ ملغاة)**

● ألغيت بالقانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون - وقائع ١١/٢٥ / ١٩٥٦ . وحل محلها الفصل الحادي عشر منه (المواد ٥٢ - ٦٤) .



## **الباب الخامس**

### **في تنفيذ المبالغ المحكوم بها**

#### **المادة ( ٥٠٥ )**

عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف ، يجب على النيابة العامة قبل التنفيذ بها إعلان المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ ، ما لم تكن مقدرة في الحكم .

● من التعليمات العامة للنيابات :

ملادة ١٤٩٦ - . . . . .

والحكمة من الإعلان هي تمكين المحكوم عليه من الوفاء بما هو مطلوب منه اختياريا إذ هو لا يستطيع بداهة سداد مبلغ لا يعرف مقداره .

#### **المادة ( ٥٠٦ )**

يجوز تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية .

● التعليق :

سواء اتخذت إجراءات التنفيذ طبقا لقانون المرافعات ، أو لقانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، فإن الأشكال في التنفيذ المرفوع من الغير بخصوص التنفيذ على أمواله - يرفع إلى المحكمة المدنية طبقا للمادة ٥٢٧ ج .

#### **المادة ( ٥٠٧ )**

إذا لم يدفع المتهم المبالغ المستحقة للحكومة ، تصدر النيابة العامة أمرا بالإكراه البدني وفقا للأحكام المقررة بالمواد ٥١١ وما بعدها .

#### **المادة ( ٥٠٨ )**

إذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا ، وكلت أموال المحكوم عليه لا تفي بذلك كله ، وجب توزيع ما يتحصل منها بين نوى الحقوق على الترتيب الآتي :

- (لولا) المصاريف المستحقة للحكومة .
- (ثانيا) المبالغ المستحقة للمدعى المدنى .
- (ثالثا) الغرامة وما تستحقه الحكومة من الرد والتعويض .

### ● التعليق :

يشترط لى يحفظ للمدعى المدنى حقه فى التوزيع - أن يكون قد اتخذ إجراءات التنفيذ من جانبه طبقا لقانون المرافعات فتكون له هذه الأسبقية فى داخل مرتبة الامتياز للمبالغ المستحقة للخزانة العامة بمقتضى المادة ١١٢٩ من القانون المدنى .

### المادة ( ٥٠٩ )

إذا حبس شخص احتياطيا ، ولم يحكم عليه إلا بالغرامة ، وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس المذكورة ، وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا ، وكانت المدة التى قضاهما فى الحبس الاحتياطى تزيد على مدة الحبس المحكوم به ، وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

### ● التعليق :

عدلت المواد ٥١١ ، ٥١٨ ، ٥٢٣ بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ليحسب اليوم مقابل ١٠٠ قرش فى الأحوال الواردة بها وبقيت هذه المادة على حالها .

### المادة ( ٥١٠ )

لقاضى المحكمة الجزئية فى الجهة التى يجرى التنفيذ فيها أن يمنح المتهم فى الأحوال الاستثنائية بناء على طلبه وبعد أخذ رأى النيابة العامة أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة ، أو أن يأذن له بدفعها على أقساط ، بشرط ألا تزيد المدة على تسعة أشهر . ولا يجوز الطعن فى الأمر الذى يصدر بقبول الطلب أو رفضه .

وإذا تأخر المتهم عن دفع قسط ، حلت باقى الأقساط ويجوز للقاضى الرجوع فى الأمر الصلبر منه ، إذا جد ما يدعو لذلك .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٤٩٩ : إذا طلب المحكوم عليه أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة والمضى بها من المحكمة الجنائية أو طلب الإذن له بدفعها على أقساط نظرا لظروفه المالية فإنه يتعين عليه أن يحرر هذا الطلب على

ورقة مدموغة وأن يبين به الظروف المبررة لإجابته ، وعلى النيابة أن تعرض هذا الطلب على قاضي المحكمة الجزئية التي يجرى التنفيذ فيها مشفوعا برأيها سواء بإجابة الطلب أو برفضه ، والقاضي أن يمنح المحكوم عليه في الأحوال الاستثنائية اجلا لدفع المبالغ المذكورة ، أو ياتن له بدفعها على أقساط على حسب الأحوال بشرط ألا تزيد على تسعة أشهر ، والأمر الذي يصدر من القاضي بقبول الطلب أو رفضه لا يجوز الطعن فيه بأي حال من الأحوال .

ولا يجوز للنيابة أن تكتفى برأيها في التقسيط أو أن تتخذ إجراءات السيرفيه دون أن تعرض الطلب على قاضي المحكمة الجزئية المختصة طبقا لما سلف .

ويجوز للنيابة أن تطلب من القاضي الرجوع في الأمر الصادر منه إذا جد ما يدعو إلى ذلك - وإذا تأخر المحكوم عليه في دفع قسط في موعده حلت باقي الأقساط .

مادة ١٥٠٠ : تختص النيابة وحدها بإصدار الأمر بتأجيل أو تقسيط المبالغ المستحقة للحكومة إذا كانت المحكمة المدنية هي التي قضت بها .

ولا يجوز للنيابة أن تقبل تأجيل أو تقسيط الرسوم والغرامات في المواد المدنية إلا إذا ثبت أن المدين غير قادر على دفعها كلها فورا أو تبين أن ممتلكاته لا تفي بها ومصاريف الإجراءات القانونية لو اتخذت ، ويراعى دائما تكليف المدين بتقديم كفيل عند قبول طلبه .





## الباب السادس في الاكراه البدني

### المادة ( ٥١١ )

يجوز الإكراه البدني لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقتضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة . ويكون هذا الإكراه بالحبس البسيط . وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل .

ومع ذلك ففي مواد المخالفات لا تزيد مدة الإكراه على سبعة أيام للغرامة ولا على سبعة أيام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

وفي مواد الجنح والجنايات ، لا تزيد مدة الإكراه على ثلاثة أشهر للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

- محلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ .
- جمل مقابل اليوم الواحد مائة قرش في التعديل ، بدلا من عشرة قروش في النص الأصلي مراعاة لتغير قيمة العملة .
- المذكرة التوضيحية للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لما كانت عقوبة الحبس في المخالفات لا يجوز يعقضى المادة ١٢ من قانون العقوبات أن يزيد أقصى مدتها على أسبوع ، فقد رُئي للتوافق بين النصين ألا تزيد مدة الإكراه البدني للغرامة في المخالفات على أسبوع ، وألا استعالت الغرامة المحكوم بها في مخالفة إلى حبس مدته أطول من العقوبة المقررة في القانون للمخالفة ، ومن جهة أخرى فإنه لما كانت الغرامة هي عقوبة مستقلة عن المصاريف والرد والتعويضات ، وكان من غير المستساغ أن تكون مدة الإكراه البدني واحدة بالنسبة إلى من يحكم عليه بالغرامة فقط ، ومن يحكم عليه بغرامة وبالتزامات مالية أخرى ، فقد رُئي أن يكون الإكراه البدني للغرامة مستقلا عن الإكراه البدني للمصاريف والرد والتعويضات . ولذلك نص على أنه في مواد المخالفات لا تزيد مدة الإكراه على سبعة أيام للغرامة ، ولا سبعة أيام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات . وفي مواد الجنح والجنايات لا تزيد مدة الإكراه على ثلاثة أشهر للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

#### ● تقرير لجنة الشيوخ :

قيدت المبالغ المقتضى بها للحكومة بأنها «الناشئة عن الجريمة» لأنها هي وحدها التي يجوز تنفيذها بالإكراه البدني ، فهذا يرى المتمعن لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون وحكم عليه مع ذلك بالتعويضات للحكومة لم يجز تنفيذ هذا الحكم بالإكراه البدني . كذلك قيدت المبالغ المحكوم بها بأن تكون محكوما بها ضد مرتكب الجريمة ، لأنه هو وحده الذي يجوز التنفيذ عليه بالإكراه البدني فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق ضد المسئول عن الحقوق المدنية .

#### ● انظر م ٥١٩ في الإكراه لتنفيذ التعويض المحكوم به للمدعى المدني .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٠٣ : تصدر النيابة الأمر بالإكراه البدني على النموذج المعد لذلك ويتخذ به بعد اعلان المحكوم عليه بمقدار المبالغ المستحقة للحكومة مع مراعاة ما هو مقرّر بالمادة ٥٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويعد أن يكون المحكوم عليه قد أمضى جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية للمحكوم عليه بها .

ويكون التنفيذ بالإكراه البدني بالحبس البسيط ، الذي يتبع في تأجيل تنفيذه وخصم مدد القبض والحبس الاحتياطي منه ، ذات القواعد المعمول بها في شأن العقوبات المقيدة للحرية .

مادة ١٥٠٧ : لا يجوز التنفيذ بالرسوم المدنية في المواد الجنائية بطريق الإكراه البدني أو التشغيل على المتهم أو المدعى المدني أو المسئول بحق مدني كما لا يجوز التنفيذ بالرسوم الجنائية بهذه الكيفية على المدعى المدني أو المسئول بحق مدني .

مادة ١٥٠٩ : لا يجوز التنفيذ بالإكراه البدني إلا على الأشخاص المحكوم عليهم بالذات بصفة فاعلين أصليين أو شركاء في الجريمة فلا يجوز التنفيذ بهذا الطريق ضد وزيتهم ولا ضد المسئولين عن الحقوق المدنية .

### المادة ( ٥١٢ )

لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ولا على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

إن الأحداث في الغالب لا مال لهم حتى يكرهوا على التنفيذ فيه ، فضلاً عما في حبسهم من الخطر عليهم . أما المحكوم عليهم بالحبس مع إيقاف التنفيذ ، فإن التنفيذ عليهم بطريق الإكراه البدني لتحصيل ما قد يكون محكوماً به عليهم أيضاً من غرامة أو تعويضات أورد أو مصاريف في تقويت للفرض المقصود من إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس .

#### ● التعليق :

نصت كذلك المادة ٤٧ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على عدم التنفيذ بالإكراه البدني على الأحداث الخاضعين لأحكامه - وهم من لم تتجاوز سنهم ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ( م ١ من القانون ) . وهذا القانون الخاص صادر كذلك بعد قانون الإجراءات الجنائية ، فحكمه هو الواجب التطبيق فيما يتعلق بالسن التي لا يجوز تحتها التنفيذ بالإكراه البدني .

#### ● من التعليمات العامة للتدابير :

مادة ١٥٠٥ : لا يجوز التنفيذ بالإكراه البدني على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ولا على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ ولا على المتهم الذي يحكم ببرامته لأن الفعل الذي قاربه لا يعاقب عليه القانون مع إلزامه بالتعويض للحكومة ، ولا على الشخص الذي حكم عليه من المحكمة المدنية بالتعويض للحكومة ولو كان التعويض ناشئاً عن جريمة إلا إذا كان قد سبق الحكم عليه من المحكمة الجنائية بثبوت هذه الجريمة عليه ، وإنما يجوز التنفيذ بالعقوبات المالية والمبالغ المحكوم بها للحكومة في هذه الأحوال بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية .

وتعتبر من قبيل الغرامات المدنية التي لا يجوز التنفيذ بها بالإكراه البدني الغرامات المحكوم بها في حالة القضاء بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه وفي حالة الحكم برفض طلب رد القضية أو برفض المخاصمة أو عدم جوازها .

مادة ١٥٠٦ : لا يجوز التنفيذ بالإكراه البدني أو التشغيل إذا كانت قد صدرت ضد المحكوم عليه عن نفس الجريمة عقوبة مقيدة للحرية قدرت كفالة لوقف تنفيذها وسددت هذه الكفالة وذلك في الفترة المحصورة بين سداد الكفالة وصيرورة الحكم نهائياً .

### المادة ( ٥١٣ )

تسرى أحكام المواد ٤٨٥ - ٤٨٨ فيما يتعلق بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

لما كان الإكراه البدني ينفذ بالحبس البسيط فقد أجاز تأجيل التنفيذ بهذه الطريقة في الأحوال التي يجوز فيها تأجيل تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية .

● انظر المادة ١٥٠٣/٢ من التعليمات العامة للنيابات - وردت تحت المادة ١٥١١ ج .

### المادة ( ٥١٤ )

إذا تعددت الأحكام وكانت كلها صادرة في مخالفات أو في جنح ، أو في جنليات ، يكون التنفيذ باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها . وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد مدة الإكراه على ضعف الحد الأقصى في الجنح والجنليات ولا على واحد وعشرين يوماً في المخالفات .

أما إذا كانت الجرائم مختلفة النوع ، يراعى الحد الأقصى المقرر لكل منها . ولا يجوز بآية حال أن تزيد مدة الإكراه على ستة أشهر للغرامات وستة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

#### ● التعليق :

يسرى حكم هذه المادة على كل حكم تتخذ إجراءات تنفيذه خلال فترة إكراه سارية - حتى لا تمتد فترة واحدة لأكثر من الحدود التي وردت بالنص .

### المادة ( ٥١٥ )

إذا كانت الجرائم المحكوم فيها مختلفة ، تستنزل المبالغ المدفوعة أو التي تحصلت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولاً من المبالغ المحكوم بها في الجنايات ثم في الجنح ثم في المخالفات . .

### المادة ( ٥١٦ )

يكون تنفيذ الإكراه البدني بأمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذي يقرره وزير العدل ، ويشرع فيه في أي وقت كان بعد إعلان المتهم طبقاً للمادة ٥٠٥ . وبعد أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المفيدة للحرية المحكوم بها .

● انظر المادة ١٥٠٢ من التعليمات العامة للنيابات - وردت تحت المادة ٥٠٥ أ ج .

### المادة ( ٥١٧ )

ينتهي الإكراه البدني متى صار المبلغ الموازي للمدة التي قضاهما المحكوم عليه في الإكراه محسوباً على مقتضى المواد السابقة مساوياً للمبلغ المطلوب أصلاً ، بعد استنزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته .

● التعليق :

هذا ما لم يصل التنفيذ بالإكراه البدني إلى الحد الأقصى المقرر في المادتين ٥١١ ، ٥١٤ قبل استيفاء المبلغ المطلوب ، فينتهي الإكراه البدني ، ولا يكون أمام النيابة العامة إلا اتباع طريق التنفيذ المدني طبقاً للمادة ٥٠٦ .

### المادة ( ٥١٨ )

لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الإكراه البدني عليه ، ولا تبرأ من الغرامة إلا باعتبار مائة قرش بدلاً من عشرة قروش في النص الأصل مراعاة لتفاهير قيمة العملة .

● معلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، الجريدة الرسمية ١٩٨٢/٤/٢٢ .

● جعل مقابل اليوم الواحد في التعديل مائة قرش بدلاً من عشرة قروش في النص الأصل مراعاة لتفاهير قيمة العملة .

## المادة ( ٥١٩ )

إذا لم يقيم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر لغير الحكومة بالتعويضات ، بعد التنبيه عليه بالدفع ، جاز لمحكمة الجench التي بدانرتها محله ، إذا ثبت لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به فلم يعتزل ، أن تحكم عليه بالإكراه البدني ولا يجوز أن تزيد مدة هذا الإكراه على ثلاثة أشهر . ولا يخصم شيء من التعويض نظير الإكراه في هذه الحالة ، وترفع الدعوى من المحكوم له بالطرق المعتادة .

### ● تقرير لجنة الشيوخ :

أضيفت هذه المادة لتمكين المجنى عليه من الحصول على التعويض المحكوم به من المحكمة الجنائية قبل المحكوم عليه المماطل ، ولحكم هذه المادة نظير التشريع الفرنسي ، وهو قريب من الحبس المقرر استيفاء لدين النفقة لاثثة ترتيب المحاكم الشرعية ، والمراد بالمحكوم عليه هذا المتهم بالجريمة ، أي من ارتكب الفعل أو التره الضار الذي كان موضوع المحاكمة الجنائية فلا يخضع للإكراه البدني من حكم عليه باعتباره مسئولاً مدنياً عن فعل المتهم ، كما لا يخضع ورقة المتوكل .

### ● تقرير لجنة التمييز :

أضيفت لتمكين المجنى عليه من الحصول على التعويض المحكوم له من المحكمة الجنائية قبل المحكوم عليه المماطل ، ولحكم هذه المادة نظير التشريع الفرنسي وهو قريب من الحبس المقرر استيفاء لدين النفقة في لاثثة ترتيب المحاكم الشرعية ، وغنى عن البيان أن المحكوم عليه بالتعويض يستطيع أن يطلب إخلاء سبيل غريمه في أي وقت . ولما كان غير ملزم بنفقات غريمه في السجن فليس له حق فيما قد يستحقه هذا مقابل تشغيلة في السجن أو خارجه .

### ● التعليق :

يلاحظ أن الإكراه هنا يقتصر على تنفيذ التعويض المحكوم به من المحكمة الجنائية ، أو ما يقضى به من المحكمة المدنية استناداً للحكم الجنائي . على أن الإكراه لا يكون إلا بناء على حكم محكمة الجench طبقاً للنص ، ولا يكون بمبادرة من النيابة العامة لأنها ليست خصماً في الدعوى المدنية ولا هي مكلفة بمباشرة التنفيذ فيها . غير أنه يتعين اختصاصها في الدعوى التي يرفعها طالب الإكراه لأنها هي التي ستقوم بتنفيذه .

ونظراً إلى أن الإكراه البدني يصدر بحكم طبقاً لهذه المادة فلا تسرى عليه المادة التالية .

## المادة ( ٥٢٠ )

للمحكوم عليه أن يطلب في أي وقت من النيابة العامة قبل صدور الأمر بالإكراه البدني إبداله بعمل يدوي أو صناعي يقوم به .

### ● التعليق :

لا تلتزم النيابة العامة بعرض الخيار الوارد بالمادة على المحكوم عليه ، وإنما عليه هو أن يطلب الإيدال من تلقاء نفسه .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

م ٧٧١ (إدارية) - إذا نص صراحة في الحكم الجنائي على إلزام المتهمين متضامنين بالمصاريف فينفذ عليهم عند عدم الوفاء بها طبقاً للقواعد الآتية :

(أولاً) إذا اختار المحكوم عليهم التنفيذ بالإكراه البدني ، فينفذ على كل منهم بالمبلغ كله . أما في حالة اختيارهم طريق التشغيل فيوزع المبلغ المحكوم به بين الحاضرين منهم وينفذ على كل منهم بنسبة ما يخصه فيه .

(ثانياً) إذا اختار بعض المحكوم عليهم التنفيذ بطريق الإكراه البدني واختار بعضهم الآخر طريق التشغيل ، فيوزع المبلغ المحكوم به بينهم جميعاً وينفذ على من اختار التشغيل بنسبة ما يخصه - وينفذ بالمبلغ الباقي بعد ذلك على كل من المحكوم عليهم الذين اختاروا التنفيذ بطريق الإكراه البدني .

## المادة ( ٥٢١ )

يشغل المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لإحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مسلوية لمدة الإكراه التي كُنَّ يجب التنفيذ عليه بها ، وتعين أنواع الأعمال التي يجوز تشغيل المحكوم عليه فيها والجهات الإدارية التي تقرر هذه الأعمال بقرار يصدر من الوزير المختص .

ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج المدينة السكن بها أو المركز التابع له . ويراعى في العمل الذي يفرض عليه يومياً أن يكون قاصداً على إتمامه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته .

## المادة ( ٥٢٢ )

المحكوم عليه الذي تقرر معاملته بمقتضى المادة ٥٢٠ ولا يحضر إلى المحل المعد لشغله أو يتغيب عن شغله ولا يتم العمل المفروض عليه تأنيته يومياً بلا عذر تراه جهات الإدارة مقبولا ، يرسل إلى السجن للتنفيذ عليه بالإكراه البدني الذي كُنَّ يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الأيام التي يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأنيته من الأعمال .

ويجب التنفيذ بالإكراه البدني على المحكوم عليه الذي اختار الشغل بدل الإكراه ، إذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .

**المادة ( ٥٢٣ )**

**يستنزّل من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ مائة قرش عن كل يوم .**

- معدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الجريدة الرسمية ١٩٨٢/٤/٢٢ .
- جعل مقابل اليوم الواحد في التعديل مائة قرش بدلا من عشرة قروش في النص الاصل .





## الباب السابع

### في الاشكال في التنفيذ

#### ● مقدمة شاملة :

الإشكال في التنفيذ هو الصورة المكتملة لخصومة التنفيذ في الإجراءات الجنائية - يتمسك فيها المحكوم عليه أو المنفذ ضده بعدم صحة التنفيذ قانونا ، أو عدم جوازه .

وإذا كان فقه الإجراءات المدنية (الرافعات) يؤسس نظرية التنفيذ على فكرة الحق في التنفيذ ، فإن فقه الإجراءات الجنائية لم يجد حاجة إلى البحث في الحق في التنفيذ لأنه موكل إلى سلطة الدولة ذاتها ممثلة في النيابة العامة ، فليس بها من حاجة إلى اللجوء إلى القضاء مطالبة بحقوق معينة في التنفيذ ومستخدمه دعوى التنفيذ . وكل ما عليها أن تبادر إلى التنفيذ طبقا للمادة ٤٦٢ ، فتصدر أوامرها في شأنه إلى السلطة التنفيذية وأوامرها واجبة الطاعة باعتبارها جزءا من السلطة القضائية فإذا امتنع المحكوم عليه عن الخضوع لإجراءات التنفيذ فإنه يجبر عليه بالقوة العسكرية مباشرة بطلب النيابة العامة دون حاجة إلى الالتجاء إلى أى جهاز قضائي آخر طبقا لنص المادة ذاتها .

وفي هذا يختلف التنفيذ الجنائي عن التنفيذ المدني الذي يسود فيه مبدأ أنه ليس لأحد أن يقتضى حقه بنفسه (تفصيل مقارن في هذا الشأن - في الجزء الثاني من كتابنا - القانون القضائي الجزائري - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر ١٩٧٥ - ص ٥٢ وما بعدها) . ولهذا أيضاً تعاضم في نظرية التنفيذ الجنائي وضع إشكالات التنفيذ باعتبارها الصورة الأساسية لخصومة التنفيذ من وجهة الطرف الآخر وهو المحكوم عليه ، أو بالأحرى المنفذ عليه . بل إن الإشكال في التنفيذ يعتبر في إطار معين محورا أساسا للرقابة القضائية على تفصيلات التنفيذ في السجون وعلاقة السجين بإدارة السجن ، وحقوقه المتصلة بشرعية التنفيذ ووجوب عدم مساسه بما يجاوز الأبعاد القانونية للعقوبة وبما يحفظه مبدأ الشرعية للسجين من حقوق شخصية لا تمسها العقوبة المحكوم بها - هذا إلا إذا وجد في نظام عقابي معين تنظيم شامل للرقابة القضائية على التنفيذ العقابي يستبعد في هذه الحالة أسلوب الإشكال في التنفيذ بأوضاعه التقليدية (انظر تفصيلا لكل ذلك في البحث الخاص بالحالة القانونية للسجون في كتابنا : العمل في السجون - دراسة في النظرية العامة للعمل في النظم العقابية ، ١٩٦٠ - ص ١١٤ وما بعدها) .

### إجراءات الإشكال : ولوضع الخصوم فيه :

ودعوى الإشكال في التنفيذ إذ تتعلق بالحق في التنفيذ وسلامة إجراءاته - ليست بذلك امتدادا للدعوى الجنائية التي تنتهي بصدر حكم نهائي فيها . وليس الإشكال بطبيعة الحال طريقا من طرق الطعن في ذلك الحكم ومع ذلك فإن قضاء النقض قد اعتبر إجراءات الإشكال قاطعة لمدة تقادم الدعوى الجنائية إذا كان مرفوعا عن حكم لم يصبح نهائيا لقيام طعن في شأنه أمامها (انظر نقض ١٧/٢/١٩٧٥ - أدناه) .

على أن إجراءات دعوى الإشكال أمام المحكمة الجنائية تخضع لقانون الإجراءات الجنائية مع قياسها في ذلك على ما يقابلها من إجراءات الدعوى الجنائية حيث لم يرد تفصيل للإجراءات التي تتبع في رفع الإشكال ونظره ، واقتصرت إشارة النصوص في هذا الشأن - بعد بيان الاختصاص (م ٥٢٤) - إلى رسم طريق تقديمه إلى المحكمة فنصت على أن النيابة العامة هي التي تقدم إليها ، وأن المحكمة تفصل في الطلب في غرفة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العامة وذوى الشأن ، وتجرى من التحقيقات ما ترى لزومه ، ومعنى ذلك أنها تعمل في كافة الإجراءات التي لم يرد لها ذكر إلى الإجراءات المتبعة أمام محكمة الإشكال في نظر الدعاوى المختصة بها أصلا - (سواء محكمة الجناح المستأنفة أو محكمة الجنابات أو المحكمة المدنية في حالة المادة ٥٢٧) .

غاية ما في الأمر أنه يلزم تحديد ما إذا كان المستشكل يأخذ بوضع المدعى عليه أو وضع المدعى عند تقديم القضية إلى المحكمة من جانب النيابة العامة - ويؤثر ذلك أساسا في أوضاع الحكم في غيبته ، فإن اعتبر مدعى عليه فتطبق عليه أحكام الغيبة بالنسبة للمدعى عليه (المتهم والمسئول المدني) فيكون له أن يعارض في الجناح ، وتتبع في شأنه الإجراءات الخاصة بالحكم في الغيبة في الجنابات . وإذا اعتبر مدعى فتطبق عليه أحكام المدعى بالحق المدني باعتبارها الأحكام الوحيدة الواردة في قانون الإجراءات الجنائية بشأن مدع فرد (أي غير النيابة العامة) ، ويعتبر تاركا الخصومة إذا كان قد أعلن لشخصه ، أو إذا حضر ولم يبد طلبات في الجلسات طبقا للمادة ٢٦١ .

ونرى أنه - بخاصة بعد التعديلات الأخيرة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ والتي شملت المادة ٥٢٤ في شأن المحاكم المختصة بالإشكال في التنفيذ ، وجعلت محكمة الجنابات مختصة بإشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة منها ، كما أنها اتجهت إلى التضييق من نطاق الأحكام الغيابية والمعارضة فيها .

نرى أنه - رغم قيام النيابة العامة بتقديم النزاع إلى المحكمة طبقا للمادة ٥٢٦ - فإن الأمر لا يعدو في هذا الصدد أنها تمارس ذلك باعتبار قلم كتاب المحكمة الجنائية تابعا لها ، لا بصفتها صاحبة الدعوى الجنائية - لأنها تكون قد انقضت بصدر الحكم ، والإشكال

ليس طعننا فيه - ولا بصفتها طرفا في خصومة التنفيذ لأن الخصم لا يسلم إليه مصير الطلب المقدم من خصمه .

هذا وإن كان تقديم الطلب المتضمن الاعتراض على التنفيذ - إلى النيابة العامة - يتيح لها كطرف في التنفيذ أن تقدم مدى إمكان الاستجابة إليه دون عرضه على المحكمة .

وعلى ذلك فإن النزاع إذا قام على طلب من المستشكل فيكون هو المدعى فيه ، وتطبق عليه الأحكام الخاصة بالإدعاء الفردي أمام المحكمة الجنائية - وهي الأحكام الواردة في شأن المدعى المدني ، فيعتبر تاركاً لدعواه إذا ما غاب بعد إعلانه لشخصه . ولا تكون له حقوق المدعى عليه المحكوم في غيبته ، وإنما يبقى له حق الطعن بالنقض وإثارة بطلان الحكم لعدم إعلانه لشخصه .

ذلك أنه بصرف النظر عن أية آراء أو ممارسات سابقة في شأن إجراءات الإشكال في التنفيذ وأوضاعه والطعن فيه بالمعارضة ، فإنه بعد التعديلات التي أجريت في قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - والتي شملت إعطاء اختصاص لمحكمة الجنايات في الإشكالات المتعلقة بتنفيذ أحكامها ، مع الاتجاه إلى التضييق من مجال الأحكام الغيابية والمعارضة فيها أمام محكمة الجنج - لم يعد الأمر يحتمل آثار اعتبار المستشكل في مركز المتهم أو المدعى عليه في الدعوى الجنائية ، واعتبار الحكم الصادر في الإشكال في غيبته خاضعاً لأوضاع الحكم في الغيبة وبخاصة أمام محاكم الجنايات .

وعلى هذا أيضاً وباعتبار المستشكل في مركز المدعى ، ولو كان محكوماً عليه ، فهو على أية حال ليس المتهم فلا تسرى عليه قواعد الحضور المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ ، وإنما يكون له دائماً أن يوكل من يحضر عنه أمام المحكمة .

ويخضع الإشكال في التنفيذ أمام المحكمة الجنائية - للشروط العامة لإشكالات التنفيذ من حيث استناده إلى أسباب لاحقة لصدور الحكم ، وعدم جواز النعي فيه على الحكم ذاته من حيث صحة ما قضى به ، أو ما يتعلق بإجراءات إصداره أو الإجراءات السابقة عليه مما يكون مجال إثارته هو من خلال الطعن عليه بطرق الطعن المقررة في شأنه .

ذلك إلا إذا كان المستشكل غير المحكوم عليه فإن أن يثير كل ما يخصه مما تعرض له الحكم ، دون أن يكون في ذلك مساس بحجيته إذ أنه لم يكن طرفاً فيه .

#### أسباب الإشكال :

هذا وفي إطار ما تقدم عن وظيفة الإشكال في علاقات التنفيذ الجنائي ، فإن الإشكال يمكن أن يبنى على سبب من الأسباب الآتية :

١ - عدم صحة سند التنفيذ وذلك لقيام سبب لانعدام الحكم ، أو بطلانه بعدم التوقيع عليه في ٣٠ يوما (م ٣١٢) أو لإلغائه من محكمة الطعن ، أو سقوط العقوبة بمضي المدة ، أو بالعفو الشامل .

٢ - النزاع حول شخص المحكوم عليه أو الملتزم بالتنفيذ - والمادة ٥٢٦ تذكر حالة قيام النزاع في شخصية المحكوم عليه ، وهو ما يفترض إثارة الإشكال من جانب غيره عند التنفيذ عليه . ولما كان مبدأ شخصية العقوبة يفترض أن العقوبة لا تنفذ إلا على المحكوم عليه ولا تمس غيره فإن كل من يمسه التنفيذ أو يمس حقاً له ، يمكن أن يستشكل فيه طبقاً لذات الإجراءات .

٣ - عدم مطابقة التنفيذ الجارى على المستشكل لمضمون العقوبة المقتضى بها إما خطأ في تحرير الأمر بالتنفيذ الصادر من النيابة العامة ، بشأن نوع العقوبة أو مدتها أو قواعد الحبس أو حساب مدة الحبس الاحتياطي ، أو لمخالفة الجهة الإدارية القائمة بالتنفيذ لمضمون تلك العقوبة مالية كانت أو مقيدة للحرية ويدخل في ذلك كل ما يمكن أن يثور من نزاع بين المسجون وإدارة السجن حول حقوقه والحدود الشرعية للعقوبة السالبة للحرية المحكوم بها .

٤ - وجود سبب قانوني لوقف تنفيذ الحكم - وذلك دون منازعة في وصف النفاذ ذاته من حيث صحة ما قضى به الحكم لأن ذلك يتضمن نعيًا على الحكم يخرج من نطاق الإشكال في تنفيذه ليدخل في نطاق الطعن عليه .

ومن الأسباب القانونية لوقف تنفيذ الحكم أن يكون الحكم غير نهائي ولم تتوافر فيه شروط النفاذ المؤقت ، أو تكون العقوبة موقوفة تنفيذه ولم تستوف إجراءات إلغاء وقف التنفيذ (م ٥٦ - ٥٩ عقوبات ) ، وكذا قيام سبب وجوبي لتأجيل التنفيذ - مثل وقف تنفيذ الإعدام على الحبلى إلى ما بعد شهرين من وضعها (م ٤٧٦ ) ، ووقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية على المجنون حتى يبرأ (م ٤٨٧ ) . ونرى أنه في أحوال جواز التأجيل أيضاً (م ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ) أن النيابة العامة تلتزم إما بإجابة طلب التأجيل أو تقديم النزاع إلى المحكمة لأن النصوص لم تجعل الأمر في يد النيابة العامة في تلك الأحوال - بل أطلقت التعبير بجواز تأجيل التنفيذ ، ولذلك يكون من حق المحكوم عليه أن يعرض الأمر على المحكمة لتستعمل تلك السلطة التقديرية في إطار إجراءات الإشكال في التنفيذ . ( انظر م ١٢/٥٢٥ ج وقارن م ١٥٥١ من تعليمات النيابة الواردة تحتها ) .

### محل الإشكال والطعن في الحكم المستشكل في تنفيذه :

ويلاحظ أن الحكم في الإشكال يرد على التنفيذ وصحته أو بطلانه ، أو عدم جوازه ، أو وقفه أو تأجيله - وذلك كله دون أن يمس موضوع الدعوى أو صحة الحكم . ولذلك يظل الحكم قائما إلى أن يلغى أو يعدل من جهة الطعن أو يعاد التنفيذ في إطار سليم . وهذا المعنى هو ما يعبر عنه بأن الحكم في الإشكال حكم وقفي ، دون أن يكون معنى ذلك أنه دائما يؤدي إلى وقف مؤقت للتنفيذ الذي استشكل فيه إلى حين الفصل في الطعن ، أو أن الإشكال لا يقبل إلا في حكم قابل للطعن ، فقابلية الحكم المستشكل فيه للطعن لا تكون شرطا لقبول الإشكال إلا إذا كان سببه متعلقا بأمر يعرض على محكمة الطعن للفصل فيه ، فيطلب في الإشكال وقف التنفيذ لحين الفصل في الطعن . ففي مثل هذه الحالة لا يكون الإشكال مقبولا إذا لم يتم طعن في الحكم كما لا يكون النظر فيه جائزا بعد الفصل في الطعن .

أما في غير ذلك من الأحوال التي تتعلق بسند التنفيذ ذاته ، أو شخصية المحكوم عليه وعموما في الإشكال المرفوع من الغير - فإن الفصل في الإشكال يمس صحة التنفيذ أو جوازه في ذاته دون أن يعلق على نتيجة طعن في الحكم المستشكل فيه . قارن م ١٥٥٠ ، ١٥٥٧ من تعليمات النيابة - أدناه .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٤٣ : الإشكال في التنفيذ دعوى تكميلية لا تهدف إلى تغيير مضمون الحكم وليس وسيلة للطعن فيه بل هو تظلم من إجراء تنفيذه ، ومن ثم لا يجوز أن يبنى على تعيب الحكم بعدم الصحة أو البطلان أو مخالفة القانون .

مادة ١٥٤٤ : يكون الإشكال في التنفيذ من المحكوم عليه أو من غيره ، ويجب أن يكون للمستشكل مصلحة في الإشكال ، وتتوافر المصلحة ولو رأت النيابة وقف تنفيذ الحكم مؤقتا لأن من مصلحة المستشكل الحصول على حكم من القضاء يلزم النيابة بهذا الإيقاف ، ولا يترك لتقديرها ومشيتها .

مادة ١٥٥٠ : إذا كان الإشكال مرفوعا من المحكوم عليه فيشترط في الحكم المستشكل في تنفيذه أن يكون معلوما فيه أو أن يكون باب الطعن مازال مفتوحا ، أما إذا كان الإشكال من غير المحكوم عليه ، فإنه يستوى أن يكون الحكم محلا للطعن أو أصبح باتا ، لاقتصار أثر رجعية الأحكام على أطرافها ، كما أن له أن يبنى إشكاله على أسباب سابقة على الحكم ويترك الفصل في ذلك للمحكمة المختصة بنظر الإشكال .

مادة ١٥٥٦ : يخضع الحكم الصادر في الإشكال لجميع طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي (المعارضة) والاستئناف والتقض .

ويجوز للنيابة العامة أن تستأنف أو تطعن بالتقض في الحكم الصادر في الإشكال على حسب الأحوال وفقا لنوع المحكمة التي أصدرت الحكم .

● فيما يتعلق بالاستئناف فإنه . يعد تعديل المادة ٥٢٤ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فإنه لم يعد مجال استئناف الحكم

المصادر في الإشكال الذي يرفع طبقاً لتلك المادة . وإنما بقي حق الاستئناف في الإشكال الذي ينظره القلبي الجزئي عند تنفيذ الأمر الجنائي - م - ٢٢٠ .

ملحق ١٥٥٧ : إذا أصبح الحكم المستشكل في تنفيذه ، غير قابل للطعن ينقضي أثر وقف التنفيذ الذي قضى به الحكم الصادر في الإشكال .

## ● المبادئ القضائية :

★ الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ولم يستثن المشرع في قانون الإجراءات الجنائية من هذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الإشكال في التنفيذ .

(نقض ١٩٥٩/٥/١٨ مع ١٠ من ٥٤٠) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر ، وليس الإشكال في التنفيذ من بينها ، وإنما هو تظلم من إجراء تنفيذه ما مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم تحصل بإجراءات تنفيذه .

(نقض ١٩٦٢/١٠/٢ مع ١٣ من ٥٩٦) .

★ سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال ذاته ، الذي لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً وفقاً للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فهو نعى على التنفيذ لا على الحكم . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الإشكال قد تصدت في قضائها إلى موضوع الحكم المستشكل فيه فأيدته ثم استظهرت مبررات وقف التنفيذ مستندة إلى أمور في جعلتها سابقة على الحكم ، فإنها تكون بذلك قد جاوزت ولايتها وأهدرت حجبة الحكم المستشكل فيه ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف وإيقاف تنفيذ العقوبة وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف تنفيذ تلك العقوبة .

(نقض ١٩٦٧/٣/١٤ مع ١٨ من ٤٢٢) .

★ من المقرر أن للمستشكل إذا لم يكن طرفاً في الحكم المستشكل فيه أن يبنى إشكاله على أسباب سابقة على صدور الحكم ، وليس في ذلك مساس بحجية الأحكام لقصور أثرها على أطرافها ، ولما هو مقرر من عدم جواز طعنه فيها بأي طريقة من الطرق التي رسمها القانون .

(نقض ١٩٦٥/١٢/٢١ مع ١٦ من ٩٥٠) .

★ إن سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وهذا الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه تحصل بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلاً لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام ، وبغضاً عن ذلك فإن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر وليس الإشكال من بينها .

لما كان ذلك ، وكانت أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في الإشكال وعن الحكم الصادر فيه تتصل بموضوع الدعوى الذي فصلت فيه المحكمة الاستئنافية ومحل الاعتراض بها هو الطعن في الحكم متى كان باب الطعن مازال مفتوحا - وسواء أكان هذا الطعن من الطرق العادية أم غير العادية ، أما الإشكال في تنفيذ الحكم فليس طعنا فيه وإنما هو تنظلم من إجراء تنفيذه .

لما كان ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه يرفض الإشكال هو قضاء صحيح أصابت المحكمة فيه وجه التطبيق القانوني السليم .

( نقض ١٩٦٠/١١/١٤ مع ١١ ص ٧٨٨ ) .

★ ليس لمحكمة الإشكال أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو إجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام لما كان ذلك ، فإن ما يدعيه الطاعن من تزوير لا يصلح قانونا أن يكون سببا للإشكال في تنفيذ الحكم طالما أمره كان معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ويستوى في ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع ، ذلك أن الإشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يعتبر نعيما على الحكم بل نعيما على التنفيذ ذاته ، ومن ثم فإن سببه يجب أن يكون حاصلًا بعد صدور هذا الحكم ، أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به في الدعوى أم كان لم يدفع به .

( نقض ١٩٦٢/٧/٢٠ مع ١٣ ص ١٧٤ ) .

★ من المقرر أن مخالفة قواعد الاختصاص في المواد الجنائية بما في ذلك الاختصاص الولائي لا يترتب عليه إلا بطلان الحكم الصادر من محكمة غير مختصة وأيس من شأنه أن يجعل الحكم منعما لأن اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم لا لوجوده قانونا وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقت تنفيذ الحكم المستشكل فيه على أمور تتعلق باختصاص المحكمة التي أصدرته فإنه يكون قد أهدر حجته بعد صيرورته باتا بالتصديق عليه من نائب الحاكم العسكري بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

( نقض ١٩٨١/٣/٤ مع ٣٧ ص ٢١٤ ) .

★ إن الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتًا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، إذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحا ، وذلك طبقا للمادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكان الطعن بالنقض من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه قد قضى بعدم قبوله شكلاً وانقضى بذلك أثر وقف التنفيذ الذي قضى به الحكم للصادر في الإشكال ، فإن طعن النيابة العامة في هذا الحكم الأخير الوقتي يكون قد أضاعى عديم الجدوى متعين الرفض .

( نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ مع ٢٥ ص ٨٩٩ ) .

★ إذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد طعن بالنقض في الحكم الصادر باعتباره المعارضة كان لم تكن ، وقضى في الطعن بعدم قبوله شكلاً ، فإن طلب النيابة العامة - الحاصل بعد هذا القضاء - بتعيين الجهة المختصة بنظر الإشكال يكون قد اتخذ بعد صيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا وبعد أن أصبح الإشكال لا محل له ، ومن ثم لا يكون مقبولا لعدم جدواه .

( نقض ١٩٧٦/١/١٩ مع ٣٧ ص ٨٧ ) .

★ إذا كان الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه قد انتهى بالقضاء برفضه ، فإنه لا يكون ثمة وجه لنظر الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لعدم الجدوى منه بصيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ مع ٢٣ ص ٢١٩ ) .

★ يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وإذا كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل في تنفيذه فمن ثم يكون الطعن المقدم من الطاعن غير جائز مادام الثابت أن طعنه قد ورد على الحكم الصادر في الإشكال وهو حكم وقضى انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(نقض ١٩٦٨/١٢/٢ مع ١٩ ص ١٠٥٣ ) .

★ لا تجيز المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للطاعن الذي يرفض طعنه موضوعا أن يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم لأي سبب ما . ومن ثم يكون هذا الحكم الصادر في الموضوع قد أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه .

ولما كان من المقرر أن الحكم الصادر في الإشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، وكان الحكم فيه قد صدر في إشكال في تنفيذ حكم من محكمة الجنايات سبق أن رفض الطعن بالنقض فيه موضوعا ، فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا ويتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(نقض ١٩٧١/١٠/١٨ مع ٢٢ ص ٥٥٧ ) .

★ لا يفرق القانون في دعوى الإشكال بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت إذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل بعبارة صريحة في طلب الإيقاف «المؤقت» فلا محل لما ينهض الطاعنان عليه من قالة إغفاله الفصل في الطلب .

(نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ مع ١٣ ص ١٧٤ ) .

★ لما كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد جرى نصها - بعموم لفظة - على أن إجراءات المحكمة من الإجراءات التي تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية - وكان الإشكال في التنفيذ هو من قبيل هذه الإجراءات - وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قرر بالطعن بالنقض في ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ وقدم أسبابه في ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠ ثم حدد لنظر طعنه جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٤ ، مما قد يوحي بأنه قد مضت مدة تزيد على الثلاث سنوات منذ التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه حتى حددت جلسة لنظره ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا أنه لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ الحكم المطعون فيه وأنه لم تمض بين أي إجراء وآخر من الإجراءات المتخذة في الإشكال المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون الإجراءات ، كما لم تمض هذه المدة بين آخر إجراء فيها وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض ، فإنه لا محل للقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

(نقض ١٩٧٥/٢/١٧ مع ٢٦ ص ١٦٢ ) .



★ لما كان الإشكال - تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - لا يعتبر نعيًا على الحكم بل نعيًا على التنفيذ ذاته ، وكان يشترط طبقًا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادي بنظر الإشكال في التنفيذ والفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادرًا من إحدى محاكم تلك الجهة ، وأن يكون مما يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانونًا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرًا من المحكمة العسكرية العليا وهي محكمة خاصة ذات اختصاص استثنائي فإنه يفدرجها أنه لا اختصاص ولائيا لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الإشكال في تنفيذ ذلك الحكم .

(نقض ١٩٨٥/١٠/٢ مج ٣٦ ص ٨٢٠) .

### المادة ( ٥٢٤ )

كل إشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى محكمة الجنائيات إذا كان الحكم صادرًا منها ، وإلى محكمة الجنح المستأنفة فيما عدا ذلك ، وينعقد الاختصاص في الحالتين للمحكمة التي تختص محلًا بنظر الدعوى المستشكل في تنفيذ الحكم الصادر فيها .

● معلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكررا في ١٩٨١/١١/٤ .

● النص الأصلي عند صدوره بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

« كل إشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . ومع ذلك إذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنائيات يرفع إلى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية » .

● استبدلت بعبارة «غرفة الاتهام» في النص السابق - في تعديل سنة ١٩٦٢ عبارة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة» إلى أن نقل الاختصاص إلى الجهات المحددة بالنص الحالي .

● المفكرة الإيضاحية للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

نظراً لما كشف عنه العمل من تباين الرأي والتقدير في شأن إشكالات التنفيذ وكانت محاكم الجنائيات هي الأقدر والأجدر بنظر الإشكالات في تنفيذ أحكامها وكذلك الحال بالنسبة لمحكمة الجنح المستأنفة فيما عدا ذلك ، فقد روي تعديل المادة ٥٢٤ على هذا الأسس ، وينعقد الاختصاص للمحكمة المختصة أصلاً ومحلياً بنظر الدعوى لتتصل فيها في غرفة المشورة حسبما أصبحت عنه المادة التالية .

### ● التعليق :

القاعدة الأصلية أن قاضي الحكم هو قاضي الإشكال في تنفيذه . وقد كان النص الأصلي للمادة يتمشى مع هذه القاعدة فيما عدا محاكم الجنائيات فيعطى الاختصاص في إشكالات أحكامها لمحكمة الجنح المستأنفة . أما النص الجديد فيجري القاعدة على محاكم الجنائيات والجنح المستأنفة ، ويتجاوزها فيما عدا ذلك .

فالتعديل جعل نظر الإشكال في أحكام محاكم الجنح والمخالفات الجزئية من اختصاص محكمة الدرجة الثانية بالنسبة إليها (محكمة الجنح المستأنفة) . وهنا يجب ألا يختلط أمر الإشكال واختصاصها به - باختصاصها كدرجة ثانية بالنسبة للطعن بالاستئناف في الحكم ذاته ، كما يلاحظ أن نظرها للإشكال في غرفة المشورة - لا يؤثر على صلاحيتها لنظر الطعن فيه لأنها لا تبدى رأيا في الموضوع الذي يحوز الحكم حجية فيه ، ولا يعدو تعرضها له أكثر من نظر شق مستعجل أو طلب للإفراج عن المتهم المحبوس قبل الفصل في موضوع الدعوى استئنافيا .

أما اختصاص محكمة الجنايات في التعديل الجديد بنظر الإشكالات في تنفيذ أحكامها ، فإنه اختصاص متعين لها إذ لم يفتح النص بابا لحلول محكمة الجنح المستأنفة محلها في غير دور الانعقاد كما هو الشأن بالنسبة للأحكام السالبة للحرية ، لأن النظر في الإشكال فيه تعرض لتنفيذ حكم واجب النفاذ ، وهو اختصاص يختلف جوهريا عن الاختصاص بالنظر في الحبس الاحتياطي ، ولهذا يتعين أن تحدد محاكم الاستئناف دائرة أو أكثر لنظر الإشكالات في غير أدوار الانعقاد أو يعدل النص فيعطى الاختصاص في هذه الحالة دائرة الجنح المستأنفة .

هذا وكانت محكمة النقض قد قبلت - قبل التعديل - نظر الإشكالات التي ترفع بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة منها بالعقوبة ، كما في حكمها الصادر في ١٠/٢ - ١٩٦٢ - أدناه ، وفيه رفضت الإشكال المرفوع عن حكم صادر منها ، ولم تحكم بعدم جوازه . غير أن محكمة الجنح المستأنفة أصبحت هي المختصة بعد التعديل ، باعتبارها جهة الاختصاص العام .

أما الأوامر الجنائية فيختص بالإشكال في تنفيذها القاضي الذي أصدر الأمر - طبقاً للمادة ٢٢٠ ج ، فإذا رأى عدم إمكان الفصل في الإشكال بحالته يحدد يوماً لنظر الإشكال وفقاً للإجراءات العادية ، وذلك أمام المحكمة الجزئية التي يعمل بها . ونرى أن اختصاصه بنظر الإشكال في الأمر الصادر منه يستمر العمل به طبقاً للمادة ٢٢٠ رغم تعديل المادة الحالية ، وذلك لأنه يتعلق بالنظام الخاص للأوامر الجنائية وليس إستشكالا في حكم صادر بعد مراعاة .

#### ● المبادئ القضائية :

★ مفاد نص المادتين ٥٢٤ ، ٥٢٧ إجراءات جنائية أن الاختصاص بنظر الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية ينقل للمحكمة الجنائية أو المحكمة المدنية على حسب الأحوال والشروط المقررة في القانون . (نقض ١٩٦٥/١٢/٢١ مع ص ١٦ ص ٩٥٠ ) .

★ من المقرر أن سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال ذاته الذي لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقف مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وفقا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية فهو نعى على التنفيذ لا على الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن قضى بقبول الإشكال عرض لموضوعه في قوله « وحيث أن المتهم قد تقدم بجلسة اليوم بمخالصة السداد ملتصقا استعمال الرافعة . وحيث أن المحكمة اعتقادا منها أن المتهم لن يعود لمثل ذلك مستقبلا ترى أن تأخذ المتهم بشيء من الرافعة فتأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبات » لما كان ذلك ، وكان الثابت من ذلك أن محكمة الإشكال قد قصدت في قضائها إلى استظهار مبررات وقف التنفيذ مستندة إلى أمور متعلقة بموضوع الدعوى - الذي فصل فيه الحكم المستشكل فيه بقضاء نهائي لم يطعن فيه بطريق النقض - وأعملت في الشأن أحكام المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، فإنها تكون بذلك قد جاوزت ولايتها وأهدرت حجية الحكم المستشكل فيه ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

( نقض ١٩٧٩/١/٢٨ مع ٣٠ ص ١٧٩ ) .

★ لما كانت أوجه النعى التي أثارها المستشكل ( بشأن عدم إعلانه للجلسة المحددة لنظر الطعن أمام محكمة النقض ) تتصل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض ، مما لا يجوز الطعن فيه فإن الإشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها . ولما كان الطعن ( المرفوع من المستشكل ) في الحكم موضوع الإشكال قد فصل فيه بعدم جوازه فإنه يتعين القضاء برفض الإشكال .

( نقض ١٩٩٦/١٠/٢ مع ١٣ ص ٥٩٦ ) .

## المادة ( ٥٢٥ )

يقدم النزاع إلى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة ، ويعلن ذوو الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره ، وتفصل المحكمة فيه في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن . وللمحكمة أن تجري التحقيقات التي ترى لزومها . ولها في كل الأحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع .

وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع إلى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا .

### ● التعليق :

انظر مقدمة الباب .

ويقدم النزاع إلى المحكمة من النيابة العامة بناء على الطلب الذي يقدمه إليها المستشكل طالبا وقف التنفيذ . وللنيابة أن توقف التنفيذ إذا اقتنعت بأسباب الطلب باعتبارها صاحبة الحق في التنفيذ ، كما أن لها أن توقفه مؤقتا كمشفرة على التنفيذ إذا رأت ترك الأمر للمحكمة وإحالة النزاع إليها . كما أن للمحكمة أن توقف التنفيذ مؤقتا إلى أن تفصل في النزاع ( أى في موضوع الإشكال ) على نحو ما توضح نهاية الفقرة الأولى .

على أن المستشكل يعتبر مدعياً على نحو ما سبق بيانه في مقدمة هذا الباب ويتبع بالنسبة لحضوره وغيابه ما يتبع في شأن حضور المدعى الأدنى ، فيمكن حضور وكيل عنه في كل الأحوال ، ويعتبر تاركاً دعواه إذا غاب بعد إعلانه لشخصه . غير أن إعلانه الأول من قبل النيابة العامة هو مجرد إخطار بتحديد الجلسة وليس تكليفاً بالحضور مما هو منصوص عليه في المادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ فلا تسرى عليه شروطه ولا آثاره .

وفيما عدا ذلك فإن إجراءات الإشكال تخضع للأحكام الخاصة بنظر الدعوى الجنائية ذاتها - فيما عدا ما تشير إليه المادة من أن دعوى الإشكال تنظر في غير علانية .

#### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٤٥ - يرفع الإشكال من المحكوم عليه بطلب إلى النيابة ، وعليها أن ترفعه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، وذلك على وجه السرعة ، لتفصل فيه طبقاً لأحكام المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يجوز للنيابة أن تمتنع من تقديم الإشكال للمحكمة المختصة لأي سبب ، مع مراعاة تحصيل الرسوم المنصوص عليها بالمواد ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ من التعليمات الكتابية المالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة ١٥٥٢ - يجوز للنيابة ، عند تقديم الإشكالات في التنفيذ إليها ، وقيل تقديم النزاع إلى المحكمة ، أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتاً ، وذلك إذا توافرت حالة الاقتضاء ، فإذا رفع الإشكال إلى المحكمة المختصة لنظره ، فإنه لا يجوز للنيابة أن تأمر بوقف التنفيذ ، ويصبح هذا الحق للمحكمة وحدها .

مادة ١٥٥١ - لا يعتبر إشكالا في التنفيذ ، الطلبات التي يقدمها المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية ، إلى النيابة لتأجيل تنفيذ العقوبات المقررة بها عليهم استناداً إلى شهادات طبية يقدمونها تفيد إصابتهم بمرض يعرض حياتهم للخطر ، ولا يجوز رفع هذه الطلبات إلى المحكمة للفصل فيها على أساس أنها من قبيل الإشكالات ، وإنما يتبع بالنسبة لها الأحكام التي تقضي بها المادة ١٤٦٢ من هذه التعليمات . ( تراجع تحت م ١٤٨٦ ج ) .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن المادة ٢٢٧ إجراءات جنائية إنما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجنح والمخالفات لحاكمتهن عن جنحة أو مخالفة منسوبة إليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر إشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام ، بل تطبق المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٥ من القانون المشار إليه وهما اللتان تحدثنا عن هذا الموضوع بذاته ، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الإعلان قبل الجلسة بميعاد معين ، وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر الإشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الإشكال لم يطلب ميعاداً لتخصير دفاعه . فإن البطلان - إذا كان شمة بطلان - يزول وفقاً للمادة ٢٦ مرافعات ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجباً مادام محاميه قد حضر وسمعت أقواله ، وهو يمثل الطاعن فتحقق بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم ، مادامت الغرفة لم ترحلوا لإحضار المستشكل نفسه لسماع إيضاحاته . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ إجراءات

جناثية ذلك بأن هذه المادة إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت تصرف الفرقة لتسمع إيضاحاتهم إذا رأت محلاً لذلك .

( نفس ١٠/١٠/١٩٥٥ مع ٦ من ١٢٢١ ) .

## المادة ( ٥٢٦ )

إذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه ، يحصل في ذلك النزاع بالكيفية والأوضاع المقررة في المادتين السابقتين .

### ● التعليق :

النزاع في شخصية المحكوم عليه يمتد - في ضوء مبدأ شخصية العقوبة - إلى كل أحوال أساس التنفيذ بغير شخص المحكوم عليه أو بغير أمواله ، ولهذا يقبل الإشكال في التنفيذ من غير المحكوم عليه كلما مسه التنفيذ في شخصه أو مصالحه المادية .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٥٥ - يجب على أعضاء النيابة أن يطلبوا من المحكمة القضاء بعدم قبول الإشكالات في التنفيذ التي تقدم من المحكوم عليه أو من غير المحكوم عليه للنزاع في شخصيته إذا رفعت إلى المحكمة المذكورة مباشرة دون تقديمها للنيابة .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر برفض الإشكال في تنفيذ حكم بإغلاق محل أثبت أن رخصة المحل الذي يستشكل الطاعن في الحكم الصادر بإغلاقه ليست باسم المستشكل وإنما هي باسم الذي صدر ضده محضر المخالفة وصدر عليه الحكم بالغرامة والإغلاق فإذن إجراءات المخالفة تكون صحيحة ولا تكون للطاعنة صفة في رفع هذا الإشكال ويكفي قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليماً .  
( نفس ١٩٥٣/٢/٩ مع ٤ من ٥٩٧ ) .

★ من المقرر أن الإشكال المرفوع من الغير الذي يطلب فيه وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه يشترط لقبوله موضوعاً أن يكون الاستمرار في التنفيذ يتعارض مع حقوق الغير الذي يعارض في التنفيذ ، وكان تنفيذ عقوبة الفلوق على العين المؤجرة لا يتعارض مع حقوق المؤجر المترتبة على عقد الإيجار ، وإنما يتعارض مع حيافة العين وهي للمستأجر لا للمؤجر . وكان المطعون ضده لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد أن عقد الإيجار قد انقضى وأصبحت حيافة العين المحكوم بغلقها خالصة له بحيث يكون في التنفيذ أساس بهذه الحيافة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى على خلاف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، ولما كانت محكمة الموضوع متأثرة بهذا الرأي غير الصحيح الذي انتهت إليه قد حجبت نفسها عن بحث حيافة العين محل عقوبة الفلوق بحيث لا يمكن القول - من واقع ما جاء بالحكم -

بأن المحكمة اعتبرت حيازة العين قد آلت للمطعون ضده المستشكل فيتعين إعادة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً على هذا الأساس .  
(نقض ١٩٧٩/٣١ مع ٣٠ من ٣١٠) .

## المادة ( ٥٢٧ )

في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه ، إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرفع الأمر إلى المحكمة المدنية طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات .

### ● تقرير لجنة الشيوخ :

المقصود من هذه المادة كما يتضح من المذكرة الإيضاحية أنه في حالة التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية لأحكام قانون المرافعات فالإشكال في التنفيذ يكون طبقاً لذلك القانون ، ويظهر أن تنفيذ الأحكام المالية بطريق الحجز على أموال المحكوم عليه يكون إما بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية ، وفي الحالتين إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب الحجز عليها كان لدعى ملكيتها فرفع هذا الإشكال إلى المحكمة المدنية طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات .

### ● التعليق :

المقصود بالأحكام المالية - الجنائي منها والمدني على حد سواء ، كالغرامة والرد والتعويضات .

ولا ينطبق النص على الإشكال الذي يرفع من المحكوم عليه ( المتهم أو المسئول المدني ) بشأن التنفيذ على أمواله ، فيختص بمثل هذا الإشكال المحكمة الجنائية طبقاً للمادة ٥٢٤ ، ويكون الإشكال قائماً في هذه الحالة على أسباب أخرى كالمنازعة في سند التنفيذ ، أو مد الالتزام طبقاً للحكم ، أو على قيام سبب لوقف تنفيذه ، أو على تقديم الكفالة المقررة في الحكم بالمادة ٤٦٣ أو المادة ٤٦٧ .

ويلاحظ أن الحكم بالتعويض على المتهم الغائب في جنائية يكون قابلاً للتنفيذ طبقاً للمادة ٣٩٣ ، غير أنها تحدد صلاحية خاصة للمحكمة الابتدائية في شأن تقديم كفالة من قبل المدعى المدني .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قصبت إلى أنه كلما أريد تنفيذ الأحكام المالية الصادرة من المحاكم الجنائية على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية المقررة للحجز على المنقول أو نزاع ملكية العقار وقام نزاع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها كان ادعى ملكيتها فبن نزاع يكون من اختصاص المحاكم المدنية ويرفع إليها طبقاً لأحكام قانون المرافعات . والمقصود بالأحكام

المالية الأحكام الصادرة بالفرامة أو ما يجب رده أو التعويضات والمصاريف مما يراد تحصيله عن طريق التنفيذ على أموال المحكوم عليه ، وهو التنفيذ الذي ينتهي إلى بيع الأموال المنفذ عليها للحصول منها على قيمة الأحكام المالية المنفذ بها ، أما الحكم بإزالة البناء القائم بالمخالفة لأحكام القانون فليس من الأحكام المالية المشار إليها بل هو عقوبة جنائية مقصود بها محو المظهر الذي أحدثته الجريمة وتنفيذ الحكم الصادر بها إنما يكون بإزالة الأثر الناجم عن مخالفة القانون حتى يرتفع ضرر الجريمة عن المجتمع وعلى ذلك فلا تختص المحكمة المدنية بنظر النزاع القائم بشأن تنفيذ هذا الحكم .

( تلغى مدني ١٩٥٦/٦/١٤ مجموعة أحكام التلغى المدنية من ٧ ص ٧١٨ ) .





## الباب الثامن

# في سقوط العقوبة بمضى المدة ووفاء المحكوم عليه

### المادة ( ٥٢٨ )

تسقط العقوبة المحكوم بها في جنحية بمضى عشرين سنة ميلادية ، إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة .  
وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنوات .  
وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين .

#### ● التعليق :

تسبب مدة السقوط بالنظر إلى نوع الجريمة التي دين المحكوم عليه بشأنها ، وليس بالنظر إلى نوع العقوبة من حيث أنها مقررة للجنايات أو للجنح والمخالفات .

وسقوط العقوبة كالعفو عن العقوبة محدود أثره بعدم تنفيذها ، فلا يمتد إلى غير ذلك من الآثار الجنائية للحكم أو للإدانة في حد ذاتها . ولذلك تظل جميع آثار الحكم قائمة من حيث العود ومن حيث التنفيذ بالرد والتعويضات ، وغير ذلك . على أنه مع سقوط العقوبة يسقط الحق في إكراه المحكوم عليه على الوفاء بالتعويضات ( انظر بعده م ٥٢٤ ، والمذكورة الإيضاحية بشأنها ) .

#### ● من التعليمات العامة للتعليمات :

مادة ١٥٤٢ - يراعى أن نصوص القانون الخاص بالتقادم في المسائل الجنائية عموما تتعلق بالنظام العام ويتمتع على المحكمة أن تقتضى بها من تلقاء نفسها ولو لم يطلب ذلك المتهم أو المحكوم عليه .

فعل عضو النيابة الحاضر بالجلسة أن يطلب إلى المحكمة إعمال النصوص المذكورة كلما اقتضى الحال تطبيقها .

ويراعى فيما يتعلق بسقوط العقوبة بالتقادم تطبيق نصوص القانون السارى وقت صدور الحكم النهائي بهذه العقوبة .

#### ● المبادئ القضائية :

★ مداامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فإن الحكم الذى يصدر فيها غيابيا ، يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين

سنة ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقررة بها هي عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة . وإذن فمقتضى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المظنون ضدها لا ارتكابه جنابة اشتراك في تزوير ورقتين رسميتين وقضت محكمة الجنايات غيايبيا بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٠ بمعاقبها بالحبس مع الشغل لمدة سنة أشهر ، ولما قبض عليها أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بأنقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمقتضى المادة ، متى كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

( نقض ١٩٥٢/٧/٩ مجموعة أحكام النقض من ٤ من ١١٦٠ ) .

( ونقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مع ٢٤ من ٥٣٨ ) .

★ إذ نصت المادة ٥٢٨ إجراءات جنائية على سقوط العقوبة المحكوم بها بمقتضى المادة التي حددتها ، فإن أثر هذا السقوط أنه يحول دون تنفيذ تلك العقوبة ، ويظل الحكم بها معتبرا يصح اتخاذه أساسا لتوافر الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٣٦ من قانون الأسلحة والذخائر إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره بحكم القانون أو قضاء .

( نقض ١٩٦٦/١٢/١٩ مع ١٧ من ١٢٦٤ ) .

★ لما كانت الغرامة المحكوم بها في قضية إحرار مواد مخدرة تعتبر وفقا لنص المادة ٢٢ من قانون العقوبات عقوبة أصلية فإنه يسرى عليها أحكام التقادم المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تحكم واقعة الدعوى . ( تقابل م ٥٢٨ أ ج ) .

والتقادم في المسائل الجنائية من النظام العام ذلك أنه يقوم على افتراض نسيان الحكم وأنه ليس من المصلحة إثارة ذكريات جريمة طواها النسيان . فإذا انقضت مدته دون تنفيذ العقوبة المحكوم بها سقطت ولا يجوز قانونا بعد ذلك تنفيذها ، ويتعين على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو لم يطلب المحكوم عليه . ولا يغير من ذلك أن يكون قد تنازل عن التمسك بالتقادم أو قبل تنفيذ عقوبة الغرامة بعد سقوطها ، مادام السقوط في هذه الحالة يعتبر من النظام العام ، وهو في هذا الخصوص يختلف عن التقادم في المسائل المدنية الذي لا بد من التمسك به من المدين حتى ينتج أثره .

ويشترط لاعتبار الدين بعد سقوطه التزاما طبيعيا أن لا يكون مخالفا للنظام العام ، فإنه إذا تكاملت مدته لا يختلف عن التزام طبيعي . وإذن فمقتضى كان الحكم قد قرر أن دفع الغرامة من المحكوم عليه بعد سقوطها بالتقادم يعتبر بمثابة وفاء لدين طبيعي لا يصح استرداده ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

( نقض مدني ١٩٥٥/٣/٢٤ مجموعة أحكام للنقض المدنية من ٦ من ٨٦١ ) .

## المادة ( ٥٢٩ )

تبدا المدة من ولت صيرورة الحكم نهائيا ، إلا إذا كانت العقوبة محكوما بها غيايبيا من محكمة الجنايات في جنابة ، فتبدا المدة من يوم صدور الحكم .

● راجع المادة ٣٩٤ .

### المادة ( ٥٣٠ )

تنتزع المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل إجراء من إجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل إلى علمه .

#### ● التعليق :

أهم الإجراءات التي أشار إليها النص هي ما يتخذ من طرق التنفيذ المدني للعقوبات المالية ، كإعلان السند التنفيذي والحجز - هذا ولو أن سياق النص قد يؤخذ على أن المدة لا تنتزع إلا في شأن العقوبات المقيدة للحرية .

### المادة ( ٥٣١ )

في غير مواد المخالفات ، تنتزع المدة أيضا إذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو معاقلة لها .

#### ● المذكرة الإيضاحية :

هذا التعديل الذي طُلما نادى به المشتغلون بالعلوم الجنائية وقرره كثير من القوانين الحديثة وأخذ به في قانون تحقيق الجنايات المختلط ، وتعليله أنه لا محل لأن يتسامح المجتمع في تنفيذ العقوبة متى وقت لم يرتدع فيه المتهم بل تهادى في الإجرام والإساءة .

#### ● التعليق :

ويرجع في التماثل إلى ما ورد في مواد العود في قانون العقوبات .

### المادة ( ٥٣٢ )

يوقف سريان المدة كل مانع دون مباشرة التنفيذ سواء كن قانونيا أو ماديا .

#### ● التعليق :

من الموانع القانونية أحوال تأجيل التنفيذ كالمراد ٤٧٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ ، ومدة وقف تنفيذ العقوبة فضائيا ( م ٥٦ عقوبات ) . وانظر مع ذلك ، المادة ٦٦٢ ( كتابية ) . فقرة أخيرة ، من التعليمات العامة للسيابات أدنى المادة ٤٨٦ ١ . ج .  
ومن الموانع المادية احتلال جزء من الإقليم أو انعزاله بكارثة طبيعية .

## المادة ( ٥٣٣ )

لا يجوز للمحكوم عليه بالإعدام أو بالاشغال الشاقة في جنائية قتل أو شروع فيه أو ضرب الضى إلى موت أن يقيم بعد سقوط عقوبته بمضى المدة في دائرة المديرية أو المحافظة التي وقعت فيها الجريمة إلا إذا رخص له في ذلك المدير أو المحافظ ، فإذا خالف ذلك ، يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة .

وللمدير أو المحافظ أن يأمر بإلغاء الترخيص إذا رأى ما يدعو لذلك . ويكلف المحكوم عليه أن يتخذ له في مدة عشرة أيام محل إقامة خارج دائرة المديرية أو المحافظة . وإذا خالف المحكوم عليه ذلك يعاقب بالعقوبة المتقدمة .

ولوزير الداخلية في جميع الأحوال المذكورة أن يعين للمحكوم عليه محل إقامته وتلتبع في ذلك الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس .

### ● المذكرة الإيضاحية :

إقامة المحكوم عليه في جنائية من جنائيات الدم بعد سقوط عقوبته بمضى المدة في الجهة التي ارتكب فيها الجريمة مما يؤلم شعور المجنى عليه أو أهله ويستفزهم إلى الانتقام والأخذ بالثأر منه .

### ● التعليق :

ما ورد بالمذكرة الإيضاحية يبرر ما جاء بالفقرتين الأولى والثانية . أما تحديد الإقامة المخول لوزير الداخلية في الفقرة الثالثة فهو يتجاوز المقبول في شأن إجراءات الأمن ، ويحمل معنى عقوبة إضافية ، ولغير مدى محدد ... مما يخل بمبدأ شرعية العقوبة .

## المادة ( ٥٣٤ )

تلتبع الأحكام المقررة لمضى المدة في القانون المدني فيما يختص بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف المحكوم بها . ومع ذلك فلا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة .

### ● المذكرة الإيضاحية :

وتتبع فيما يتعلق بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف الأحكام المقررة لمضى المدة في القانون المدني ، وهو ما يستلزم ضمنا منصوص القانون الحالي . ويترتب على ذلك أن الالتزامات الخاصة بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف يمكن أن تظل قائمة بالرغم من سقوط العقوبة بمضى المدة وخصوصا في المخالفات والجنح إذ المدة المقررة لسقوط العقوبة فيها أقل من المدة المقررة لسقوط الالتزامات المدنية . ولكن لما كان تنفيذ الإكراه البدني فيه معنى العقوبة فقد نص على أنه لا يجوز التنفيذ به بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة وإثر الالتزامات المالية .

### ● راجع المادة ٥١٩ .

## المادة ( ٥٢٥ )

**إذا تولى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا ، تنفيذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته .**

### ● المذكرة الإيضاحية :

وفاء المحكوم عليه سبب من أسباب سقوط العقوبة ، ولكن هناك خلافا فيما إذا كانت العقوبة المالية وخصوصا الفرامة يجب أن تكون شخصية كسائر العقوبات بحيث لا يجوز للتنفيذ بها على ورثة المحكوم عليه بعد وفاته ، أو أنها بعد الحكم نهائيا تصبح ديناً على المحكوم عليه وتنتقل بالوفاء إلى ورثته وقد حسم هذا الخلاف بما يتفق وهذا الرأي الأخير .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

**مادة ١٥٢٢ -** تجوب المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنفيذ العقوبات المالية كالغرامات والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركة المحكوم عليه إذا تولى بعد الحكم عليها نهائيا ، إذ أنها تصبح ديناً في ذمته بمجرد الحكم النهائي والدين لا تنتقض بالوفاء على أن يجرى التنفيذ بها في هذه الحالة بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الاموال الاميرية ، لأن التنفيذ بالإكراه البدني لا يمتد إلى الورثة .



## الباب التاسع

### في رد الاعتبار

#### ● مقدمة :

كانت تحكم نظام إعادة الاعتبار نصوص القانون ٤١ لسنة ١٩٣١ الذي صدر مستقلا عن قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات الساريين في ذلك الوقت ، ثم رأى أن تدمج نصوصه في قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أنها تعالج آثار الحكم بالعقوبة الجنائية فيما بعد انقضاء العقوبة المحكوم بها ، كما أنها تتضمن الإجراءات التي تتبع في إزالة تلك الآثار بشرط تنتم عن صلاح حال المحكوم عليه وبعده عن السلوك المنحرف . وتحدد المادة ١٥٥٢ ج ( م ١٠ من القانون السابق ) آثار رد الاعتبار . كما تحدد باقى مواد الباب مجاله وشروطه وإجراءاته . وتفصل أحوال رد الاعتبار القضائي الجوازي ( المواد ٥٣٨ - ٥٤٩ ) ثم أحوال رد الاعتبار القانوني ( م ٥٥٠ ، ٥٥١ ) .

#### المادة ( ٥٣٦ )

يجوز رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه في جنابة أو جنحة . ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه ، وذلك بناء على طلبه .

● تقابل المادة الأولى من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٢ .

#### ● المبادئ القضائية :

★ إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ سنة ١٩٣١ صريحة في إجازة رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه لجنابة أو جنحة ، ونصها مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها ، فسواء كانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به ، وسواء كانت العقوبة مالية أو مقيدة لحرية أم غير ذلك ، وسواء أترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق ، أم لم يترتب عليها شيء من ذلك ، فالنص يشملها جميعا ولا يفرق بين نوع وآخر منها .  
( نفى ١٩٣٢/١/٤ مجموعة الفوائد القانونية ج ٢ ص ٤٧٢ ) .

#### المادة ( ٥٣٧ )

يجب لرد الاعتبار :

( أولا ) أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا ، أو صدر عنها عفو أو سقطت بعض المدة .

( ثانيا ) ان يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة او صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية ، او ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة . وتضاعف هذه المدة في حالتى الحكم بالعود وسقوط العقوبة بعضى المدة .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا لم تكن مدة الإيقاف قد انقضت عند الحكم بإعادة اعتبار المظنون ضده إليه ، مما يقتضاه ان طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ، إذ العقوبة في هذه الحالة مازال مطلقا تنفيذها ويتعين الانتظار حتى تنتقضى - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فإن الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها في الجنة المشار إليها تعين أن يكون مع النقض الإحالة .  
(نقض ١٩٧١/١١/١٤ مع ٢٢ ص ٦٤٣ ) .

★ متى كان الحكم المظنون فيه بعد أن عدد الأحكام الصادرة ضد طلب رد الاعتبار قد رفض طلبه على سند من أن المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون اثنتا عشرة سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهي لم تمض بعد . ولما كان ينبغي على المحكمة أن تفصل في الطلب المعروض عليها وفقا لأحكام القانون الخاص برد الاعتبار القضائي الواردة في المواد من ٥٣٦ إلى ٥٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ على أنه « يجب لرد الاعتبار أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة او صدور العفو عنها ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية او ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتى الحكم بالعود وسقوط العقوبة بعضى المدة » . وبذلك يكون الحكم المظنون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .  
(نقض ١٩٦٩/١/١٧ مع ٢٠ ص ١٢٧٧ ) .

## المادة ( ٥٣٨ )

إذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الاصلية ، تبدىء المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة .

وإذا كان قد أخرج عن المحكوم عليه تحت شرط ، فلا تبدىء المدة إلا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة او من التاريخ الذى يصبح فيه الإفراج تحت شرط نهائيا .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا عفى عن المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة او عدلت عقوبته يجب بمقتضى المادة ٧٥ من قانون العقوبات وضعه تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنين ، وإذا أراد رد اعتباره فإن مدة الخمس عشرة سنة الواجب انقضاؤها كمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار تبدأ حيث تنتهى المراقبة سواء نفذت أو لم تنفذ .

(نقض ١٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ص ٦ ) .



★ كشف القانون بما قرره في الفقرة الأولى من المادة ٥٣٨ إجراءات عن قاعدة عامة تسرى على نوعي رد الاعتبار القضائي والقانوني ، مفادها أن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس من العقوبات التي لا تبدأ المدة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة لها إلا بعد انتهاء مدتها ، ومن ثم فهو قد استغنى بعد أن أوردتها في صدد أحكام رد الاعتبار بحكم القضاء عن العودة إلى ترديدها عند بيان أحكام رد الاعتبار بحكم القانون . وإذا كان ذلك فإن ما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٥٠ من القانون المذكور لزوال أثر الحكم إنما تبدأ من تنفيذ العقوبة الأصلية هو تخصيص لا يحمله نص هذه المادة التي لا تفرق بين عقوبة أصلية وغير أصلية .

( نقض ١٩٦٧/٣/٢٨ مج س ١٨ ص ٤٦٢ ) .

### المادة ( ٥٣٩ )

يجب للحكم برد الاعتبار أن يوفي المحكوم عليه كل ما حكم به عليه من غرامة أو رد أو تعويض أو مصاريف . وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا إذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء .

وإذا لم يوجد المحكوم له بالتعويضات أو الرد أو المصاريف ، أو امتنع عن قبولها وجب على المحكوم عليه أن يودعها طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . ويجوز له أن يستردها إذا مضت خمس سنوات ولم يطلبها المحكوم له .

وإذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتضامن ، يكفي أن يدفع مقدار ما يخصه شخصياً في الدين . وعند الاقتضاء تعين المحكمة الحصة التي يجب عليه دفعها .

### المادة ( ٥٤٠ )

في حالة الحكم في جريمة تفالس ، يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم برد اعتباره التجارى .

### المادة ( ٥٤١ )

إذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام ، فلا يحكم برد اعتباره إلا إذا تحققت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة إلى كل حكم منها ، على أن يراعى في حساب المدة إسنادها إلى أحدث الأحكام .

### ● التعليق :

يجرى قضاء النقض على أنه إذا كان قد حكم بعقوبة جنائية على طالب رد الاعتبار ، فإنه

يلزم انقضاء المدة المقررة لها محسوبة بعد أخر حكم ولو كان صادرا بعقوبة جنحة - انظر تقض ١٧/١٢/١٩٥٩ ، تحت المادة ٥٥٠ .

### ● المبادئ القضائية :

★ إن إعادة الاعتبار إلى المحكوم عليه معناه عده نقى السيرة حسن الخلق ، ولذلك لا يصح الحكم بإعادة الاعتبار إلى المحكوم عليه بالنسبة لبعض الأحكام دون البعض ، بل يجب أن يكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابق صدورهما عليه .

( تقض ١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ص ٦٨٧ ) .

★ إن رد الاعتبار لا محل له إذا كانت الأحكام السابق صدورهما على طالبه مطلقا تنفيذها على شرط لانه بمجرد مضي المدة القانونية المعلق التنفيذ فيها وعدم وقوع جريمة من المحكوم عليه تقتضى إلغاء وقف التنفيذ ، يعتبر الحكم كأنه لم يكن بقوة القانون كما هو الحال تماما في رد الاعتبار ، لكن إذا كان المحكوم عليه يطلب رد اعتباره بالنسبة لحكم صادر عليه بعقوبة واجب تنفيذها وكانت توجد في صحيفة سوابق أحكام أخرى صادرة عليه بوقف تنفيذ العقوبة لا تزال قائمة لعدم انقضاء مدة الخمس السنوات المقررة في القانون لوقف التنفيذ فلا تصح إجابته إلى طالبه على أساس توافر جميع الشروط التي يتطلبها القانون في إعادة الاعتبار بالنسبة للحكم موضوع الطلب بل يجب في هذه الحالة الانتظار حتى تمضي مدة التجربة اللازمة في الأحكام الصادرة بوقف التنفيذ ، فإذا مضت صار الحكم بوقف التنفيذ كأنه لم يكن بحكم القانون وصح للمحكمة رد الاعتبار بالنسبة للحكم الذي نفذت عقوبته .

( تقض ١٩٤٢/٦/٢٢ المجموعة الرسمية ص ٤٢ رقم ٨٩ ص ١٦٤ ) .

### المادة ( ٥٤٢ )

يلزم طلب رد الاعتبار بعريضة إلى النيابة العامة ، ويجب أن يشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب ، وأن يبين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والامكن التي اقام فيها من ذلك الحين .

### ● من التعليمات العامة للنيابات :

ملادة ١٥٦٠ - إذا عجز الطالب عن سداد الرسم المقرر فله أن يتقدم بطلب لإعفائه منه لنيابة الاستئناف التي تحيله للنيابة التي يقيم الطلب بدانرتها - ويتعين على النيابة الأخيرة أن تسارع بطلب سوابقه وإجراء التحريات الإدارية التي تكشف عما إذا كان الطلب يتوافر فيه الشروط القانونية ، وعلى حال لا يتيسر معه قيامه بإداء الرسوم المستحقة ، مع استعراض ذلك في مذكرة ترسل مع الأوراق إلى المحامي العام لدى محكمة الاستئناف ليعت بها إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة الاستئناف المختصة للبت في الطلب في أقرب وقت .

### المادة ( ٥٤٣ )

تجرى النيابة العامة تحقيقاً بشأن الطلب للاستيفاء من تاريخ إقامة الطالب في كل مكان نزل به من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة . وللوقوف على سلوكه ووسائل ارتزاقه ، ويوجه علم تنقصى كل ما تراه لازماً من المعلومات ، وتضم التحقيق إلى الطلب وترفعه إلى المحكمة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديمه بتقرير يدون فيه رأياها ، وتبين الأسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب :

- ( ١ ) صورة الحكم الصالح على الطلب .
- ( ٢ ) شهادة سوابقه .
- ( ٣ ) تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن .

### المادة ( ٥٤٤ )

تنتظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المشورة . ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والطالب ، كما يجوز لها استيفاء كل ما تراه لازماً من المعلومات . ويكون إعلان الطلب بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل . ولا يقبل الطعن في الحكم إلا بطريق النقض لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وتتبع في الطعن الأوضاع والمواعيد المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام .

#### ● التعليق :

انظر المادة ٥٤٨ التي تجيز تجديد الطلب وتحدد شروط ذلك .

### المادة ( ٥٤٥ )

مضى توافر الشرطان المذكوران في المادة ٥٣٧ ، تحكم المحكمة برد الاعتبار إذا رأت أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه .

#### ● التعليق :

تتحصر السلطة التقديرية لمحكمة رد الاعتبار في شرط حسن السلوك الوارد بالنص . وهو شرط يجعل رد الاعتبار القضائي جوازياً ، ويختلف بذلك عن رد الاعتبار القانوني المقرر في المادة ٥٥٠ .

### المادة ( ٥٤٦ )

ترسل النيابة العامة صورة من حكم رد الاعتبار إلى المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة للتأشير به على مغضيه ، وتامر بأن يؤشر به في قلم السوابق .

### المادة ( ٥٤٧ )

لا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه إلا مرة واحدة .

#### ● التعليق :

لا يستفيد المحكوم عليه من المدد المخفضه لرد الاعتبار القضائي إلا مرة واحدة . فإذا ارتكب أية جريمة أخرى بعد الحكم برد اعتباره ، فعليه أن ينتظر اكتمال شروط رد الاعتبار القانوني في شأن ما يحكم عليه بشأنها من عقوبة .

### المادة ( ٥٤٨ )

إذا رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع إلى سلوك المحكوم عليه ، فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي سنتين . أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازم توافرها .

#### ● التعليق :

للحكم برفض طلب رد الاعتبار حجية مؤقتة ترتبط بزوال سبب الرفض إذا كان قانونيا ، ويمضى سنتين إذا كان تقديرية متعلقا بسلوك الطالب .

والطعن في الحكم الصادر بالرفض لا يكون إلا بطريق النقض والمخطأ في القانون - طبقا لما هو مقرر في المادة ٥٤٤ .

### المادة ( ٥٤٩ )

يجوز إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار إذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها ، أو إذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله .

ويصدر الحكم في هذه الحالة من المحكمة التي حكمت برد الاعتبار بناء على طلب النيابة العامة .

## المادة ( ٥٥٠ )

يرد الاعتبار بحكم القانون إذا لم يصدر خلال الأجل الآتية على المحكوم عليه حكم بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بـلقـم السوابق :

( أولا ) بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية ، أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات - متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة الفـتـا عشرة سنة .

( ثانيا ) بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر - متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات ، إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عـلـلـا ، أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة الثـنـى عشرة سنة .

● مدلة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ - وبلغ ١٦/٦/١٩٥٥ .

● اشترط النص الجديد في صدره أن تكون الجريمة الجديدة التي تمنع من رد الاعتبار قانونا هي ما يحفظ عنه صحيفة بـلقـم السوابق .

● المـتـكـرة الإـيـضـلـيـة القـانـون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ :

جـلـت المـادـة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية رد الاعتبار بحكم القانون رهنا بالاصـدـر على المحكوم عليه - خلال الأجل المـضـرـوبـة بـتـلك المـادـة - حـكـم بعقوبة جنائية أو جنحة .

ولما كان قـلـم السوابق بـودـارة تحـقـيـق الشـخـصـيـة لا يـخـطـر إلا بالأحكام الصادرة في الجنائيات جميعا والجنح الضلعية ولا يحفظ صفحا إلا عنها ، أما ما دونها فيعضه يبلغ إلى قـلـام السوابق الحـطـيـة بالمحافظات أو بمراكز ويندرج البوابس والبعض الآخر لا يبلغ عنه أصلا .

ولما كان إطلاق شرط عدم صدور حكم في جنائية أو جنحة يقتضي تبين هذه الطوائف الثلاث من الأحكام جميعا وهو أمر - إن كان يسيرا بالنسبة للأحكام المبيلة لقلم السوابق بـودـارة تحـقـيـق الشـخـصـيـة ، فإنه جد عسير بالنسبة للأحكام المبيلة لقلام السوابق الحـطـيـة لما يتطلبه من كشف عن الأحكام في هذه الأقلام بالجمهورية جميعا ، أما الأحكام التي لا تبلغ إلى هذه الأقلام أو القلم الأنف ، فيكاد يكون الكشف عنها ضربا من الحـال ، فقد لا يكون واقفا على أمرها سوى المحكوم عليه ، وقد أسفر ذلك كله عن اضطرار قلم السوابق بـودـارة تحـقـيـق الشـخـصـيـة إلى الاحتفاظ بصـفـح الأحكام المنوعة عنها بذلك النص مخافة أن يكون المحكوم عليه قد لـمـن خلال الأجل في جنح مما لا يـخـطـرـه نـك القـلـم ، فكان أن تقل كاهل الفـلـتـمـين بالعمل فيه وتعمل تطبيق تلك المادة .

وقد لفتن الشارح الفرنسي إلى ذلك - فشرط أن يكون الحكم الجديد بالسبب أو بعقوبة أشد لجنائية أو جنحة ( م ٦٢٠ من ق . ت . ج . الفرنسي المحلة بالأمر الرقيم ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٥ ) .

وقد رأى تعديل المادة ٥٥٠ المشار إليها بقصر الحكم الجديد على ما تحفظ عنه صحيفة بـلقـم السوابق ، وهو لا يعنى إلا قلم السوابق التي بـودـارة تحـقـيـق الشـخـصـيـة ، ذلك لأن هذا القلم لا يـخـطـر إلا بالأحكام الصادرة في الجنائيات جميعا والجنح الضلعية مما تنص عليه اللائحة المنفذة للأمر العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق - كما سلف البين ، فلا يسوغ أن يلف ما دونها حـالـا دـون رد الاعتبار ، وسببا في تراكم الصفـح بـلقـم السوابق ، وتحصيل العلمـلـين به ما لا طـلـاقـة لـهـم به .

## ● المبادئ القضائية :

★ مقتضى المادتين ٥٥٠ ، ٥٥١ أن المدة المحددة لرد الاعتبار بحكم القانون لا تنقطع إلا بصدر حكم لاحق لا بمجرد الاتهام ، والتطبيق الصحيح لاحتساب المدة المقررة لرد الاعتبار يكون من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة حتى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة لا تاريخ الواقعة .  
( نقض ١٩٧٢/٦٤ مع ٢٣ من ٨٧٣ ) .

★ لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون وربت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار معو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤيدى إلى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثلثا من قانون الأسلحة والذخائر . لما كان الأصل في احتساب الأجل المتقدم هو من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة وإسناد نهائيتها إلى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة ولا عبرة في هذا الصدد بتاريخ صدور الحكم القاضي بالعقوبة في السابق على نحو ما ذهب الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، فإنه كان على المحكمة أن تحصى مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة . أما وهي لم تغفل واحتسبت هذه المدة من تاريخ صدور الحكم بالعقوبة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور ومنطويا على خطأ في تطبيق القانون .  
( نقض ١٩٨١/١/٢٥ مع ٣٢ من ٧١ ) .

★ وجوب تحقق المحكمة من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .  
( نقض ١٩٧٣/١٠/٢٢ مع ٢٤ من ٨٧٩ ) .

★ إن مواد العود وشروط رد الاعتبار إنما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .  
( نقض ١٩٥٨/٥/٢٦ مع ٩ من ٥٦٦ ) .

★ إذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسرقة ، فإن رد اعتباره عن جريمة الاشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقا للمادتين ٥٥٠ و ٥٥١ إجراءات جنائية إلا بمضي ١٢ سنة على انقضائها .  
( نقض ١٩٥٩/٢/١٧ مع ١٠ من ٢٠٩ ) .

★ كشف القانون بما قرره في الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية عن قاعدة عامة تسرى على نوعي رد الاعتبار - القضائي والقانوني - مفادها أن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس من العقوبات التي لا تبدأ المدة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة لها إلا بعد إنتهاء مدتها ، ومن ثم فهو قد استغنى بعد أن أوردتها في صدر أحكام رد الاعتبار بحكم القضاء عن العود إلى ترديدها عند بيان أحكام رد الاعتبار بحكم القانون . ولما كان ما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٥٠

من القانون المذكور لنزول أثر الحكم إنما تبدأ من تنفيذ العقوبة الأصلية هو تخصيص لا يجعل نص هذه المادة التي لم تفرق بين عقوبة أصلية وغير أصلية ، فإنه بما انتهى إليه من عدم توافر الطرف المشدد في جرمي إحرار السلاح والذخيرة المنسوبتين إلى المظنون ضده فأسس على أن المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون قد انقضت بالنسبة إلى العقوبة الأصلية دون أن يعنى الحكم ببحت عقوبة المراقبة المقتضى بها وما تم بشأن تنفيذها ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .  
( نقض ١٩٦٧/٣/٢١ مع ١٨ من ١٩٦٧ ) .

★ يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة ، في غير ما ذكر في البند ( أولا ) من المادة ٥٥٠ إجراءات أن يمضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عاندا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة . فإذا كان الثابت أن عقوبة الغرامة المقتضى بها على طلب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه إلا في حدود القدر الذى يجوز فيه التنفيذ بطريق الإكراه البدنى ، وهو ما لا يجاوز ثلاثة أشهر عملا بنص المادة ٥١١ إجراءات ، وكان باقى مبلغ الغرامة المحكوم به والذى تبرأ منه ذمة المحكوم عليه قد سقط بمضى المدة المسقط للعقوبة في الجرح وهى خمس سنين اعتبارا من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التنفيذ التى اتخذت في مواجهته عملا بحكم المادتين ٥٢٨ ، ٥٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية . وكانت المدة اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملا بحكم البند ( ثانيا ) من المادة ٥٥٠ سالفه البيان ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن اعتبار الطالب قد رد إليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يعمال التطبيق السليم للقانون .  
( نقض ١٩٦١/٦/١٥ مع ١٢ من ١٩٦١ ) .

### المادة ( ٥٥١ )

إذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام ، فلا يرد اعتباره إليه بحكم القانون إلا إذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة - على أن يراعى في حساب المدة إسنادها إلى أحدث الأحكام .

● يرجع التعليق على المادة ٥٤١ وكذا نقض ١٩٥٩/١٢/١٧ تحت المادة السابقة .

### المادة ( ٥٥٢ )

يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل ، و زوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

● من التعليمات العامة للنيابة :

ملءة ١٥٧٨ - لا يجوز للنيابة أن تسلم شهادة من قضية رد الاعتبار إلا لطالب رد الاعتبار نفسه ما لم يوافق كتابة على تسليم الشهادة المطلوبة لغيره .

ولا يجوز لها كذلك أن تعطى أحدا شهادة يسبق الحكم على شخص في قضية بعد رد اعتباره من الحكم الصادر عليه فيها .

### ● المبادئ القضائية :

★ إذا كان الحكم لم يتعرض إلى ما تمسك به المتهم بإعراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس ( قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون ، وهو دفاع - إن صح - فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يمضى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها ، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن إدانة المتهم على اعتبار توافر الظرف المشدد المستند من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تمحيص سببه .

( نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ مع ٩ ص ٨١٢ ) .

★ رتبته المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يقتضى مع هذه القاعدة العامة يؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها ، ولما كان مفاد المادة ٥٥٠ سالفه الذكر أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع إلا بصور حكم لاحق لا بمجرد الاتهام ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن نفذ العقوبة المحكوم بها في الجنابة ... وقد انتهى تنفيذها في ٢٠/٢/٦٠ ثم صدر الحكم عليه في الدعوى الحالية في ١٢/٥/١٩٧٢ ولم يثبت صدور حكم عليه بعقوبة عن جريمة مما يحفظ عنه صحيفة الحالة الجنائية في الفترة ما بين التاريخين وهي تزيد على اثنتي عشرة سنة ميلادية ، ومن ثم فإن الطاعن قد رد إليه اعتباره بقوة القانون ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاؤه على توافر الظرف المشدد المستند من وجود سابقة للطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض ١٩٧٢/٣/١١ مع ٢٤ ص ٣١٥ ) .

★ الحكم يرد الاعتبار وإن ترتب عليه عملا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع والواقع لا يمضى - على أنه وإن أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتتبعه عنه ، والأمر في ذلك - وبالنظر إلى قانون المحاماة - تقديرى يرجع فيه إلى الهيئة التي تحصل في طلبات القيد . ولما كان رد الاعتبار - بناء على ما سبق - لا يكسب الطاعن حقا خلاصا في القيد بجدول المحاماة لأن قانون المحاماة لم يدع كما فعلت بعض القوانين إلى إغفال هذا النظر ، بل يستوجب القانون فيمن يقيده اسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة حائزا بوجه عام على ما يؤوله للاحترام الواجب للمهنة - وهي ذات طابع خاص - ولا يلزم لتخلف هذه الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم ، فإن للجنة إذ



رفضت قيد الطاعن استنادا إلى ما تبينته من ماضيه - تكون قد استعملت سلطاتها في التقدير الذي تقرها عليه المحكمة .

( نقض ١٩٦١/١/٢٣ مع ص ١٢ من ٩ ) .

( ونقض ١٩٦٩/١٠/١٣ مع ص ٢٠ من ٩٩٩ ) .

### المادة ( ٥٥٣ )

لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالإدانة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات .



## أحكام عامة

— في الإجراءات التي تتبع في حالة فقد الأوراق والأحكام

( م ٥٥٤ - ٥٥٩ )

— في حساب المدة

( م ٥٦٠ )



## الاجراءات التي تتبع في حالة فقد الأوراق والأحكام

### المادة ( ٥٥٤ )

إذا فُقدت النسخة الأصلية للحكم قبل تنفيذه أو فُقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه ، تتبع الإجراءات المقررة في المواد الآتية :

### المادة ( ٥٥٥ )

إذا وجدت صورة رسمية من الحكم ، فهذه الصورة تقوم مقام النسخة الأصلية .  
وإذا كانت الصورة تحت يد شخص لوجه ما ، تستصدر النيابة العامة أمراً من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم بتسليمها ، ولأن أخذت منه أن يطلب تسليمه صورة مطابقة بغير مصروف .

#### ● التعليق :

يكون الأمر الصادر من رئيس المحكمة أمراً ولائياً من نوع الأوامر على العرائض ويصدر دون إعلان لمن تحت يده الصورة - تحت مسئولية النيابة العامة ، باعتبار ذلك بالنسبة إليها من أعمال الإدارة وليس من أعمال التحقيق .

### المادة ( ٥٥٦ )

لا يترتب على فقد نسخة الحكم الأصلية إعادة المحكمة متى كانت طرق الطعن في الحكم قد استنفذت .

#### ● الفكرة الإيضاحية :

إذا لم توجد صورة رسمية من الحكم فلا يجوز أن يترتب على فقد نسخة الحكم الأصلية إعادة المحكمة متى كانت طرق الطعن في الحكم قد استنفذت لأن إعادة المحكمة تتعارض مع قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً .

أما إذا كانت طرق الطعن لا تزال مفتوحة ، فلها أن يطعن في الحكم أمام محكمة الموضوع بطريق المعارضة أو الاستئناف أو يطعن فيه بطريق النقض والإبرام فإذا كان الطعن مرفوعاً إلى محكمة الموضوع تولت هي إجراء ما تراه من التطبيق وإصلحت في الدعوى حسبما يتبين لها من التطبيق الذي تجريه . . طبقاً للمادة ٥٥٨/٢ .

● أما إذا كان الطعن قائماً أمام محكمة النقض فينطبق حكم المادة التالية .

## المادة ( ٥٥٧ )

إذا كانت القضية منظورة أمام محكمة النقض ولم يتيسر الحصول على صورة من الحكم ، تلقى المحكمة بإعادة المحاكمة متى كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن قد استوفيت .

### ● المبادئ القضائية :

لما كان البين من الإخلال على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التي يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقد ، ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد - لما كان ذلك - وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض استوفيت ، فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجناليات لإعادة محاكمة الطاعن .

( نطق ١٩٧٥/٤/٢٠ مع ٢٦ من ٢٣٥ ) .

★ إن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدانها كاملة ولما كان البين من الإخلال على الأوراق أن ورقة من نسخة الحكم الأصلية قد فقدت وكان من غير المتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم فإن مثله لا تنقضي به الدعوى الجنائية ، ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد .

ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

( نطق ١٩٧٢/٢/٢٧ مع ٢٤ من ٢٢٢ ) .

## المادة ( ٥٥٨ )

إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه ، يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه .

وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة ، تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق .

### ● المبادئ القضائية :

★ متى كانت التحقيقات الأولية التي تضمنها محضر جمع الاستدلال قد فقدت ، مما تعذر معه على محكمة النقض تحقيق ما يشهده الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه في الإسناد إذ عول في إدانته على ما قرره شامدا الإثبات في ذلك المحضر من أنها اعترفا له بارتكاب الجريمة رغم أن ذلك لا أصل له في الأوراق وكان هذا الذي يشهده الطاعن هو ما يجب عرضه على محكمة الموضوع لتبعته وتقول كلمتها فيه وإن مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من أثر في عقيدتها ، فإنه يتعين تحقيقا لحسن سير العدالة نقض الحكم وإحالة لإعادة المحاكمة من جديد . ( نطق ١٩٦٢/٥/٢٢ مع ١٣ من ٤٩٢ ) .

★ الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه يعتمد كإصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . فإذا رفعت الدعوى إلى المحكمة كانت هي المختصة دون غيرها بإجراء التحقيق وذلك بالنظر إلى الفصل بين سلطة التحقيق وقضاء الحكم باعتباره من الضمانات الأصلية الواجب أن تعاطبها المحاكمات الجنائية . ولا تعتبر الدعوى أنها دخلت في حوزة محكمة الجنايات إلا إذا رفعت إليها طبقاً للمادة ٣٧٢ إجراءات بقرار الإحالة .

( نقض ١٩٦٨/٦/٣ مع ١٩ ص ١٢٢ ) .

★ إذن التفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة . وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى وقد دلت المادة ٥٥٨ إجراءات جنائية على أن الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه يعتمد كإصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . وإذا كانت الحال في الدعوى الماثلة أن فقد أوراق التحقيق قد وقع أثناء نظر الدعوى بمرحلة الإحالة وهي المرحلة النهائية من مراحل التحقيق . ومن ثم قامت النيابة العامة بإعادة التحقيق . وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة قضت ببراءة المظنون ضده تأسيساً على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى وهو ما لا يكفي وحده لعمل قضائها . ولكن عليها إن هي استرابت في الأمر وحتى يستقيم قضاؤها أن تجري تحقيقاً تستجلب به حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى ما انتهت إليه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٢/٣/٢٠ مع ٢٣ ص ٤٦٦ ) .

★ إذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام بإجراء المعاينة نظراً إلى فقد محضرها . فإن المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقض الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارتأته أخذاً بما يجري به نص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

( نقض ١٩٦٠/١٢/٢٦ مع ١١ ص ٩٤٧ ) .

★ دلت المادة ٥٥٨ إجراءات جنائية على أن الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة يقتضي حرصاً على الضمانات الواجب أن تعاطبها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي دون غيرها ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها . والعبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم فإذا اعتمدت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى - بصفة أصلية - في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب . من واقع صورة الإطلاع المحررة بالقلم الرصاص وهي ليست من أوراق التحقيق ولا صورة رسمية فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع . ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما لا يعد تسليمًا منه بصحة صورة الإطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

( نقض ١٩٥٨/٤/٨ مع ٩ ص ٣٩٤ ) .

## المادة ( ٥٥٩ )

إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها . وكان الحكم موجوداً والقضية منظورة أمام محكمة النقض فلا تعد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلاً لذلك .

## ● المبادئ القضائية :

★ لما كان فقد أوراق التحقيق في الدعوى الماثلة قد جعل تحقيق وجه الطعن متعذراً فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لإعادة المحاكمة .

( نقض ١٩٦٧/٢/٧ مع ١٨ ص ١٧١ ) .

★ إن العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في جلساتها فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتمدت على عناصر الإثبات التي طرحت أمامها بالجلسة ومنها صورة محضر الحجز والصورة الرسمية لمحضر التبييد الذي حرره المحضر واستخلصت مما دار أمامها بالجلسة ومن أقوال المتهم نفسه إنه لم يقدم الأشياء المحجوزة أو بعضها في اليوم المحدد للبيع وناقضت دفاعه في هذا الشأن وبيئت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت التهمة قبله ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه من إدانته ، فإن ما يثيره هذا المتهم من طعن على الحكم ببطالان الإجراءات بسبب فقد ملف القضية لا يكون له محل .

( نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ مع ٣ ص ٥١٠ ) .



## فى حساب المدد

### المادة ( ٥٦٠ )

جميع المدد المبينة فى هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى .

#### ● من التعليمات العامة للنيليات :

مادة ٦٥٧ ( ادارية ) - تحسب مدة العقوبة بالتقويم الميلادى .

#### ● التعليق :

كان حساب مدد العقوبة يتم بالتقويم الهجرى لمصلحة المتهم إلى ما قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية وفيه نص المادة الحالية . وبعد صدوره جرت تعليمات النيابة العامة على حساب تلك المدد طبقا للتقويم الميلادى ، ولو أن نص المادة ليس فى حد ذاته سنداً فى شأن حساب مدد العقوبة لأنها ليست من المدد المبينة فى قانون الإجراءات الجنائية مما يشير إليه النص .

## فهرس أبجسدى

لرقلم المواد

الموضوع

البات :

( انتظار : ائلة . استدلالات . خبراء . شهود )

اتباع طرق الابيات المقررة فى المسائل غير الجنائية عند الفصل فيها

٢٢٥

كمسائل فرعية المدعى الجنائية

إجراءات تعفظية :

٣٥

انتخالها من مامور الضبط القضالى

( انتظار ايضا :

ضبط : وضع الاختتام على الامكن

مضبوطات : التحفظ عليها

منع من التصرف )

إحالة :

. ١٥٧ . ١٥٦ . ١٥٥

إلى المحكمة الجزئية

٢٣٢ . ٢١٤ . مكرراً

٢١٤ . ١٥٨ . ١٥٦

إلى محكمة الجنائيات

١٦١

مشمتملات امر الإحالة

إحالة المحكمة الجزئية الدعوى إلى النيابة العامة فى الجنائيات

٣٠٥

وجنح النشر

٣٠٩

إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية

٣٨٣ . ٣٨٢

إحالة محكمة الجنائيات الواقعة إلى المحكمة الجزئية

٤١٤ . ٢١٤ . ١٠٦

إحالة جنح النشر إلى محكمة الجنائيات

٤٤٦

إحالة الدعوى إلى المحكمة التى أصدرت الحكم فى إعادة النظر

إحالة الجنابة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكرراً عقوبات محكمة

مكرراً ١٦٠

الجنح

أحوال شخصية :

مسائل الأحوال الشخصية التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى

٤٥٨ . ٢٢٤ . ٢٢٣

الجنائية

## ترقيم المواد

## الموضوع

## اختصاص :

- ٢١٥ اختصاص محكمة الجنائيات  
 ٢١٦ اختصاص المحكمة الجزئية  
 تعيين الاختصاص المكلفى  
 — فى حالة الشروع والجرائم المستمرة  
 ٢١٨ وجرائم الاعتيك والجرائم المتتبعة  
 ٢١٩ — فى حالة الجرائم التى تقع فى الخارج

## تنازع الاختصاص :

- ٢٢٦ ( ١ ) فى نطاق التحقيق لو المحكمة الابتدائية  
 ٢٢٧ ( ب ) فى الاحوال الأخرى  
 ٢٢٨ . ٢٣١ ( جـ ) إجراءاته  
 ٤١٤ . ٣٠٥ اختصاص بالنسبة للموضوع  
 ٢٢١ 'الاختصاص بالمسائل الفرعية للدعوى الجنائية  
 ٤٠٥ الطعن فى الأحكام الصادرة فى الاختصاص  
 ٤١٩ اثر إلغاء الحكم بعدم الاختصاص

## أدلة :

- ٢١ جمعها  
 أدلة جديدة . شرط العودة إلى التحقيق بعد صدور قرار بالإلا وجه  
 ١٩٧ لإقامة الدعوى  
 ٢٩١ حق المحكمة فى أن تامر بتقديم أى دليل  
 ٢٩٤ جواز نذب احد أعضائها لو قاض آخر لتحقيق الدليل  
 ٣٠٢ وجوب طرح الدليل بالجلسة  
 ٤٤٥ ظهور أدلة بعد الحكم النهائى

## ارتباط الجرائم :

- ١١ الجرائم المرتبطة بالدعوى المطروحة على محكمة الجنائيات  
 ٢١٤ المحكمة المختصة بالجرائم المرتبطة  
 ٣٨٣ فصل الجنبعة عن الجنابة لهدم الارتباط

## أرقام المواد

## الموضوع

- ٤٠٤ استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة  
٢٢٦ تنازع الاختصاص في شأنها  
استئناف :
- استئناف أوامر قاضي التحقيق :
- ١٦٤ ، ١٦١ استئناف النيابة  
١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٦٢ استئناف المدعى بالحقوق المدنية للأمر بالإلزام المدعى  
١٦٧ ، ١٦٣ استئناف الخصوم الأوامر المتعلقة بالاختصاص والره على التحقيق  
١٦٩ الحكم بالتعويضات في حالة رفض الاستئناف  
١٦٥ شكل الاستئناف  
١٦٦ ميعاد الاستئناف  
١٦٧ الجهة التي يرفع إليها الاستئناف  
استئناف الأحكام :
- ٤٠٥ ، ٤٠٢ الأحكام الجائز استئنافها  
٢٤٣ عدم جواز استئناف الحكم في جرائم الإخلال بنظام الجلسة  
٤٠٤ الاستئناف في الجرائم المرتبطة  
٤٠٦ شكل الاستئناف وميعاده  
٤٠٧ ميعاد استئناف الأحكام الحضورية اعتباراً  
٤١١ ، ٤١٠ نظر الاستئناف  
٤١١ تقرير التخصيص  
٤١٢ سقوط الاستئناف بعدم تنفيذ العقوبة المفيدة للحرية قبل الجلسة  
٤١٧ سلطة المحكمة في تعديل الحكم  
٤١٩ التصدي للفصل في الموضوع ، وإعادة لمحاكمة أول درجة  
٢٥١ عدم قبول الإدعاء المدني لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية  
٣١٤ إلزام المستأنف بكل مصاريف الاستئناف أو بعضها  
٤١٦ إلغاء الحكم بالتعويض في الاستئناف والره  
٤١٨ المعارضة في الاستئناف

## لرقلم المواد

## استجواب :

- ٣٦ استجواب المتهم المضبوط بمعرفة النيابة  
 ١٢٥ . ١٢٤ . ١٢٣ إجراءات الاستجواب ، وحضور محام مع المتهم  
 ١٣١ مهلة استجواب المتهم بمعرفة قاضي التحقيق  
 ١٣٤ ضرورة الاستجواب قبل الامر بالحبس  
 ٢٧٤ استجواب المتهم بمعرفة المحكمة

## استدلالات :

- ٢٤ . ٢١ جمعها  
 ١/٢٤ المعينات والتحفظ على الأدلة  
 ٢/٢٤ محاضرها : تحريرها ومكانها  
 ٢٩ سلطات مامورى الضبط القضائى  
 ٦٣ - ٦١ التصرف فى محاضر جمع الاستدلالات

## إشكال فى التنفيذ :

- ٥٢٤ المحكمة المختصة بنظره  
 ٥٢٥ إجراءاته  
 ٥٢٧ النزاع من غير المتهم بشأن الاموال المطلوب تنفيذ عليها  
 ٣٣٠ الإشكال فى تنفيذ الامر الجنائى

## إعادة النظر :

- ٤٤١ احواله  
 ٤٤٢ من له الحق فى طلبه  
 ٤٤٣ متى يكون للنائب العام وحده هذا الحق  
 ٤٤٤ تقديم كفالة  
 ٤٤٥ ميعاد إعلان الخصوم بالجلسة  
 ٤٤٦ الفصل فى الطلب  
 ٤٤٧ . ٤٤٦ حالة وفاة المحكوم عليه  
 ٤٤٨ إيقاف تنفيذ الحكم

الموضوع	أرقام المواد
الحكم بالفقرامة إذا لم يقبل الطلب	٤٤٩
نشر الحكم الصادر بالبراءة	٤٥٠
إثر إلغاء الحكم المطعون فيه على التعويضات	٤٥١
عدم جواز تجديد الطلب بعد رفضه	٤٥٢
الطعن في الأحكام الصادرة بناء على طلب إعادة النظر	٤٥٣
<b>إعسلاص :</b>	
وجوب الإجماع في الحكم - اخذ رأى المفتى	٣٨١
إيقاف تنفيذ الحكم في حالة طلب إعادة النظر	٤٤٨
إثر الطعن بالنقض في تنفيذه	٤٦٩
إجراءات تنفيذه	٤٧٠ - ٤٧٤
تأجيل تنفيذه في الأعياد	٤٧٥
وقف تنفيذه على الحبس وحتى شهرين من الوضع	٤٧٦
بأن جثة المحكوم عليه	٤٧٧
<b>أعضاء النيابة :</b>	
اعتبارهم من مأموري الضبط القضائي	٣٤
المحافظة على سرية التحقيق	٧٥
عدم جواز ردهم	٢٤٨
حضور جلسات المحكمة الجنائية	٢٦٩
( وانظر : نيابة عامة )	
<b>إعسلاص :</b>	
( انظر : تكليف بالحضور )	
إعلان أمر الحفظ للمجنى عليه والمدعى المدني أو ورثتهما	٦٢
إعلان المجنى عليه والمدعى المدني والمسئول عن الحقوق المدنية في	
مرحلة التحقيق	٧٩
إعلان الخصوم بأوامر قاضي التحقيق	٨٣ ، ٧٩
إعلان المثلهم بأوامر قاضي التحقيق بالحضور أو القبض والإحضار	
أو الحبس	١٢٨

الموضوع	لرقلم المواد
إعلان الخصوم عند صدور قرار الإحالة إلى المحكمة الجزئية	١٥٧
طريقة إعلان ورقة التكليف بالحضور	٢٣٤
إعلان المحبوسين وإعلان الضباط والجنود	٢٣٥
الإعلان لشخص المتهم	٢٣٨ ، ٣٩٨
إعلان المتهم بالإدعاء مدنيا	٢٥١
إعلان المدعى بالحقوق المدنية بالأوراق في مرحلة المحاكمة	٢٥٥
إعلان المتهم في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة	٢٧٩
إعلان الشهود	٢٧٧
إعلان الخبراء	٢٩٣
إعلان الأمر الجنائي للخصوم	٣٢٦
إعلان المتهم المقيم خارج مصر	٣٨٧
إعلان الأحكام الغيبية والأحكام المعتبرة حضورية	٣٩٨
اعتبار تحديد الجلسة في تقرير المعارضة إعلانا بها	٤٠٠
اعتبار تحديد الجلسة في تقرير الاستئناف إعلانا بها	٤٠٨
إعلان الخصوم في إعادة النظر	٤٤٥
إعلان المحكوم عليه بالغرامة والتعويضات والمصاريف قبل التنفيذ بها	٥٠٥ ، ٥١٦
إعلان الأشكال في التنفيذ	٥٢٥
إعلان طلب الاعتبرل	٥٤٤

## إفسراج :

( انظر : عقوبة : إفراج بعد استيفاء العقوبة )

## ( ١ ) مؤقت :

من قاضي التحقيق أو غرفة المشورة	١٤٤ ، ١٤٥
من النيابة العامة	٢٠٤
تقديم كفاية	١٤٦ ، ١٤٧
جواز إلغائه بإصدار امر جديد بالقبض . احوال ذلك	١٥٠
اختصاص النظر فيه إذا أحيل المتهم إلى المحكمة	١٥١

## ترقيم المواد

## الموضوع

- ١٦٤ استئناف النيابة الأمر إذا كان صغيراً في جنائية  
عدم جواز تنفيذه في الجنائيات قبل انقضاء ميعاد الاستئناف
- ١٦٨ لو الفصل فيه ، وحيد ذلك
- ( ب ) حتمى :
- ١٤٢ في الجنب المعلق عليها بسنة على الأكثر  
٢٠٩ ، ١٥٤ عند الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى
- ( ٤٩١ - ٥٠٤ ، ملغاة ) إفراج تحت شرط :
- إكراه بنئى :
- ٢٠٧ لدفع المبالغ المستحقة للحكومة قبل المتهم  
٥١٧ ، ٥١٤ ، ٥١١ منه ، وحسبها
- ٥١٢ أحوال عدم جوازه  
٥١٣ تاجيله
- ٥١٥ ترتيب التنفيذ به عند تعدد الجرائم  
٥١٦ أمر النيابة به - إجراءاته
- ٥١٩ ، ٥١٨ اثره في براءة ذمة المحكوم عليه من المبالغ المحكوم بها  
٥١٩ الإكراه البدنى في تنفيذ التعويض البدنى وإجراءاته
- ٥٣٤ عدم جواز ذلك بعد مضي مدة سقوط العقوبة  
٥٢٣ - ٥٢٠ إبداله بعمل يدوى أو صناعى
- أمر بالأوجه لأقامة الدعوى :
- ١٥٤ صدوره من لطفى التحقيق  
١٠٦ وجوب التصرف في الأشياء المضبوطة عند صدوره
- ١٦٧ ، ١٦٥ - ١٦٧ استئناف الأمر وإجراءاته
- ٢٠٩ صدوره من النيابة العامة  
٢١٠ الطعن فيه من المدعى البدنى إجراءاته وميعاده
- ٢١٣ ، ١٩٧ العودة إلى التحقيق لظهور قلة جديدة  
( انظر : امر حفظ )



الموضوع	لرقام المواد
أمر جنائي :	
اختصاص القاضى الجزئى	٣٢٣
العقوبة الجائز توقيعها	٣٢٤
رفض القاضى إصداره	٣٢٥
اختصاص النيابة بإصدار الأمر الجنائى وسلطة الغائه	٣٢٥ مكررا
مشملااته وإعلانه	٣٢٦
قيام النيابة والخصوم بإعلان عدم قبولهم للأمر الجنائى ميعاده .	
شكله . اثره	٣٢٧ . ٣٢٨
متى يصبح نهائيا واجب التنفيذ	٣٢٨
تعدد المتهمين	٣٢٩
الإشكال فى تنفيذه	٣٣٠
أمر حبس	
مشملااته	١٢٧
إعلانه للمتهم	١٢٨
الأحوال التى يصدر فيها	١٣٤
الحبس الاحتياطى فى جنح الصحافة	١٣٥
صدوره من قاضى التحقيق	١٣٦
جواز طلبه من النيابة	١٣٧
تنفيذه	١٣٨ . ١٣٩
مدته . وامتداده	١٤٢ . ١٤٣
اختصاص النظر فيه إذا أحيل المتهم للمحاكمة	١٥١
صدوره من النيابة العامة وامتداده	٢٠١ - ٢٠٣
صدوره من محكمة الجنائيات	٣٨٠
أمر حفظ :	
صدوره من النيابة العامة	٦١
إعلانه	٦٢
وجوب التصرف فى الأشياء المضبوطة عند صدوره	١٠٦

## أرقام المواد

## الموضوع

## أمر ضبط :

- ٣٥ أمر ضبط المتهم من مأمور الضبط القضائي  
 ٣٦ وجوب سماح أقوال المتهم المضبوط فوراً  
 ١٢٦ صدوره من قاضي التحقيق  
 ١٢٧ مشتملات الأمر  
 ١٢٨ إعلانه للمتهم  
 ٢٠١ ، ١٣٩ سقوطه وتجديده  
 ٢٧٩ ، ٢٧٧ أمر ضبط وإحضار الشهود

## أمر قبض ( انظر : قبض )

## انقضاء الدعوى ( انظر : دعوى جنائية )

## أوراق ومستندات :

- ٤٧ ضبط الأوراق بمعرفة رجال الضبط في حالة التلبس  
 ٥٣ عدم جواز قبضها إذا كانت مختومة  
 ٥٨ المحافظة على سريتها  
 ٥٩ إعطاء صورة منها لمن ضبطت عنده  
 ٩١ ضبطها بمعرفة قاضي التحقيق أثناء تفتيش الأماكن  
 ٩٦ عدم جواز ضبطها لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري  
 ٩٩ الأمر لحاظرها بتقديمها  
 ٢٠٧ ضبطها بمعرفة النيابة العامة

## ( ب )

## بطلان :

## ( انظر تفتيش )

- ٣٣١ البطلان لعدم مراعاة إجراء جوهري  
 ٣٣٢ البطلان المتعلق بالنظام العام  
 ٣٣٦ ، ٣٣٣ سقوط الحق في الدفع به  
 ٣٣٧ ، ٣٣٥ تصحيح البطلان

الموضوع	أرقام المواد
اثار البطالان	٣٣٦
تصدي المحكمة الاستئنافية للموضوع في حالة بطلان الحكم	
المستأنف	٤١٩

## ( ت )

## تبليغ :

واجب مامورى الضبط حيال التبليغات والشكوى التى ترد إليهم	٢٤
حق التبليغ عن وقوع جريمة	٢٥
واجب الموظفين العموميين في التبليغ عن الجرائم	٢٦
ما يعتبر من قبيل التبليغات	٢٨
تبليغ شكوى المسجون	٤٣
تبليغ اوامر قاضى التحقيق إلى النيابة العامة	٨٣
تبليغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى المتهم او المرسل إليه	١٠٠

## تحقيق : أحكام عامة :

عدم جوازه إلا بعد تقديم الشكوى او الحصول على الاذن او الطلب	
في الحالات التى يشترط فيها ذلك	٩
انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية بإجرائه	١٧
سرية إجراءات التحقيق وعقوبة إفشائها	٧٥
طلب صور من الأوراق	٨٤
العودة إلى التحقيق بعد صدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى	١٩٧ ، ٢١٣
إجراء تحقيقات تكميلية بعد صدور الامر بالإحالة	٢١٤ مكرراً
تنازع الاختصاص بين جهات التحقيق	٢٢٦
حجية محاضر التحقيق الابتدائى	٣٠٠ ، ٣٠١
الدفع ببطلان التحقيق	٣٣٣
التحقيق رغم إيقاف الدعوى لعامة عقلية طارئة	٣٤٠
فقد أوراق التحقيق قبل صدور قرار فيه	٥٥٤ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩

الموضوع	أرقام المواد
تحقيق بمعرفة قاضي التحقيق :	
ندبه بناء على طلب النيابة في مواد الجنائيات	٦٤
نائب مستشار بناء على طلب وزير العدل	٦٥
نائب محكمة الجنائيات أحد أعضائها للقيام بالتحقيق	١١
مباشرة التحقيق	٧٣ ، ٧٢ ، ٧٠ ، ٦٧
انتقاله لحل الواقعة	٧٠
تكليفه النيابة أو مأمور الضبط القضائي ببعض أعمال التحقيق	٧١
تمتعه بما للمحكمة من اختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة	
وجواز الطعن في الأحكام التي يصدرها	٧٢
رقابة رئيس المحكمة	٧٤
فصله نهائي في قبول الادعاء مدنيا	٧٦
حضور الخصوم وجواز مباشرة التحقيق في غيبتهم	٧٧
اثبات شخصية المتهم	١٢٣
الاستجواب والمواجهة . حضور المحامي	١٢٤
اطلاع المحامي على التحقيق	١٢٥
إرسال الأوراق إلى النيابة بعد الانتهاء من التحقيق	١٥٣
استئناف الخصوم لأوامر قاضي التحقيق في مسائل الاختصاص	
وأثره على التحقيق	١٦٣
( وانظر : استئناف )	
إصدار أمر بالا وجه لإقامة الدعوى	١٥٤
الإحالة في المخالفات والجناح والجنائيات	١٥٨ - ١٥٥
الفصل في أمر الحبس الاحتياطي عند الإحالة	١٥٩
( وانظر : استجواب ، حبس احتياطي إخراج )	
تحقيق بمعرفة النيابة العامة :	
اتباعها في مواد الجناح والجنائيات القواعد المقررة لقاضي التحقيق	١٩٩
تكليفها بالتحقيق من قاضي التحقيق	٧١ ، ٧٠
تكليفها بمأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال	٢٠٠
سماع الشهود . وجزاء امتناعهم	٢٠٨

الموضوع	أرقام المواد
أمر الحبس الصادر من النيابة العامة ومد مدته	٢٠١ - ٢٠٣
الإفراج عن المحبوس احتياطياً	٢٠٤ - ٢٠٥
( انظر أيضاً : ضبط ، تفتيش ، منع من الصرف )	
الأمر بالوجه لإقامة الدعوى	٢٠٩
العودة للتحقيق لظهور دلائل جديدة	٢١٣
الإحالة للمحكمة	٢١٤
التحقيق في دعوى التزوير الفرعية	٢٩٧
التحقيق في طلب رد الاعتبار	٥٤٣
تحقيق بمعرفة مأمور الضبط القضائي :	
نذبه من قاضي التحقيق	٧٠ . ٧١
نذبه من النيابة العامة	٢٠٠
تحقيق بمعرفة المحكمة :	
التحقيق في الجلسة	٢٧١ - ٢٧٣
نذب أحد أعضاء المحكمة أو قاض آخر للتحقيق	٢٧٧ - ٢٩٣
التحقيق في إشكالات التنفيذ	٥٢٥
تسجيل :	
تسجيل احاديث في مكان خاص	٩٥
تصديق :	
( انظر : استئناف )	
تعهد الجرائم :	
المحكمة المختصة	٢٢٦
( وانظر : ارتباط )	
تعهد المتهمين :	
تقديم شكوى ضد ائدهم ، والتنازل عنها	١٠ . ٤
انقطاع المدة بالنسبة لائدهم	١٨

الموضوع	أرقام المواد
حضور البعض وتغيب الآخرين بالجلسة	٢٤٠
في الأوامر الجنائية والاعتراض عليها	٣٢٩
غياب أحدهم أمام محكمة الجنائيات	٣٩٦
توزيع مصاريف الدعوى	٣١٧
تعدد المجنى عليهم :	
كفالة تقديم شكوى من أحدهم	٤
تنازل أحدهم عن الشكوى	١٠
تعويضات :	
طلبها بمعرفة المدعى المدنى في مرحلة الاستدلال	٢٨ ، ٢٧
طلبها بالادعاء مدنيا أمام قاضى التحقيق	٧٦
طلبها في التحقيق بمعرفة النيابة	١٩٩ مكرراً
منع المتهم من التصرف في أمواله ضماناً لما عسى أن يقضى به منها	٢٠٨ مكرر (أ)
طلبها أمام المحكمة الجنائية	٢٢٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤
طلبها أمام المحكمة المدنية	٢٦٤ ، ٢٦٥
الفصل فيها ما لم يكن يستلزم تحقيقاً خاصاً	٣٠٩
أحوال تعويض المتهم	١٦٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧
الأمر بالنفاز المؤقت للتعويضات	٤٠١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧
استئناف الحكم الصاغر فيها	٤٠٣
إلغاء الحكم الصاغر فيها وأثره	٤١٦ ، ٤٥١
إعلان المحكوم عليه بها	٥٠٥
ترتيبها في التوزيع عند التنفيذ بالمبالغ المحكوم بها	٥٠٨
مضى المدة في التنفيذ بالتعويضات	٥٣٤
وجوب الوفاء بها قبل رد الاعتبار	٥٣٩
تنفيذها بالإكراه البدنى	٥١١ ، ٥١٩ ، ٥٣٤
تنفيذ التضمينات الصاغر فيها حكم غيائى في الجنائيات	٣٩٣ ، ٣٩٥
تنفيذ الحكم بالتعويضات على أموال زوج المتهم وأولاده القصر	٢٠٨ مكرر (جـ)

## أرقام المواد

## الموضوع

تفتيش :

تفتيش الأشخاص :

حق مأمور الضبط القضائي :

٤٩

في حالة القبض

٩٤

انتهاء تفتيش المنازل

٩٤ ، ٤٩

بأمر سلطة التحقيق

٢٠٦

تفتيش غير المتهم

تفتيش المساكن :

٤٧

حق مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس

٩١

بأمر سلطة التحقيق

٩٢ ، ٥١

حضور المتهم أو من يمثله أثناء تفتيش منزله

٢٠٦ ، ٩٢

تفتيش منزل غير المتهم

٥٠

تقليد التفتيش بالفرض منه

٥٢

عدم جواز فحص الأوراق المختومة أو المغلفة

٥٧ ، ٥٤ ، ٥٣

وضع الاختام على الأملكن للمحفظ على الأدلة

ضبط الأشياء والأوراق في غير حيازة المتهم :

( انظر : مضبوطات . وإجراءات تحفظية )

٩٩ ، ٥٥

ضبط الأشياء في غير حيازة المتهم

٩٦

عدم جواز ضبط الأوراق المتعلقة بالدفاع

٢٠٦ ، ٩٥

ضبط الخطابات وما إليها لدى مكتب البريد والبرق

تكليف بالحضور :

( انظر : إعلان )

تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة بناء على محاضر جمع

٦٣

الاستدلالات

١١٧ ، ١١١

تكليف الشهود بالحضور أمام قاضي التحقيق

١٢٦

أمر قاضي التحقيق بحضور المتهم

٢٣٢ ، ٢١٤

تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة بمعرفة النيابة بعد التحقيق

## أرقام المواد

## الموضوع

٢٣٢	ويطلب من المدعى المدني
	تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة مبعده ، وبيانات ورقة
٢٣٣	التكليف
٢٣٤	إعلان ورقة التكليف بالحضور
٢٣٨	إعلان التكليف بالحضور لشخص المتهم ، وإثمه
٢٤٠	إعادة التكليف بالحضور ليعتبر الحكم حضوريا
٢٧٦ مكررا	التكليف بالحضور في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة
٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٤١٣	تكليف الشهود بالحضور أمام المحكمة
٣٢٧	في حالة الاعتراض على الأمر الجنائي
٣٣٠	في حالة الاستشكال في تنفيذ الأمر الجنائي
٣٣٤	الدفع ببطالان ورقة التكليف
٣٣٧	في حالة تصحيح خطأ ملأى في حكم أوامر
٣٨٨ ، ٣٨٤ ، ٣٧٤	أمام محكمة الجنائيات
٣٨٧	المتهم المقيم خارج مصر
٤٠٠	في المعارضة
٤٠٨	في الاستئناف

## تلبس :

٣٠	تعريفه : أحواله
٣٣ ، ٣٢ ، ٣١	سلطات مأمور الضبط القضائي
٣٩ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٣٤	القبض على المتهم والأمر بضبطه
٤٧	تفتيش منزل المتهم

## أثار خاصة لحالة التلبس :

١٢٤	في استجواب المتهم بمعرفة قاضي التحقيق
	أمر قاضي التحقيق بالقبض على المتهم ولو كانت الواقعة مما لا يجوز
١٣٠	فيها الحبس احتياطيا
٢٣٣	ميعاد التكليف بالحضور أمام المحكمة
٢٧٧	تكليف الشهود بالحضور أمام المحكمة



## ارقلم المواد

## الموضوع

## توكيل :

٢٣٧	التوكيل في الحضور
٤٠٠	التوكيل في التقرير بالمعارضة
٤٠٨	التوكيل في التقرير بالاستئناف

## تنفيذ :

٤٦٤ ، ٤٦٣ ، ٤٦٠	الاحكام الجائز تنفيذها
٤٦٢ ، ٤٦١	تنفيذ العقوبة بطلب النيابة
٤٦١	تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية طلب المدعى المدني
٤١٢	تنفيذ الحكم الصادر بالحبس دون كفالة قبل جلسة الاستئناف
٤٦٤	تنفيذ العقوبات التبعية
٤٦٦	وقفه اثناء الميعاد المقرر للاستئناف ، والثناء نظر الاستئناف
٤٦٨ ، ٤٦٧	تنفيذ الحكم الغيابي
٤٦٩	اثر الطعن بالنقض في التنفيذ
٤٧٨ - ٤٩٠	تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية
٤٨٥	تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية على الحبس ، وتاجيله
٤٨٦	جواز تاجيله على المريض بمرض خطير
٤٨٧	وجوب تاجيله إذا اصيب المحكوم عليه بالجنون
٥٠٧ ، ٥٠٦	تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة
٥٠٩	إنقاص الغرامة بقدر ايام الحبس الاحتياطي
٥١٠	تاجيل الدفع او التقسيط بامر قاضي المحكمة الجزئية
٥١١ ، ٥١٥ ، ٥١٧	تحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة بالإكراه البدني انظر ايضا : إعدام اكراه بدني . عقوبة . غرامة )

## ( ج )

## جرالم التشعر :

٢/١٢٣	موعد تقديم الدليل لنفي جريمة القذف
١٣٥	الحبس الاحتياطي فيها
٢١٤ ، ١٥٦	التصرف في الدعوى

## لرقام المواد

## الموضوع

٤١٤ . ٢١٩ . ٢١٦ . ٢١٥

## المحكمة المختصة

## جلسة :

٧٢ . ٢٤٣

## ضبطها وإدارتها

٢٤٦ . ٢٤٤

## وقوع جريمة في الجلسة

٢٤٥

## اخلال المحامي بالنظام

٢٦٨

## علنية الجلسة

٢٦٩

## وجوب حضور أحد أعضاء النيابة العامة

٢٧٥ - ٢٧١

## إجراءات الجلسة

٢٧٦

## محضر الجلسة

## ( وانظر : حضور وغيب )

## جنسية :

١٥

## انقضاء الدعوى فيها

٦٣

## إحالة الدعوى للتحقيق

٢١٤ . ١٥٨

## إحالتها إلى محكمة الجنايات

١٤٣

## مد الحبس الاحتياطي بعد ٦ شهور بأمر المحكمة

١٦٨

## تنفيذ أمر الإفراج المؤقت واستئنافه

٢١٤

## رفع الدعوى في مواد الجنايات

٢١٦

## المحكمة المختصة

٢٤٤

## جنسية في الجلسة

٥٢٩ . ٥٢٨

## سقوط العقوبة

## جنحة :

١٥

## انقضاء الدعوى فيها

٦٣

## إحالتها للتحقيق أو المحكمة بعد جمع الاستدلالات

٢٠١ . ١٣٥ . ١٣٤

## حبس المتهم احتياطياً

١٤٢

## الإفراج عن المتهم

## ( وانظر : إفراج )

١٤٣

## مدة الحبس الاحتياطي

## أرقام المواد

## الموضوع

١٥٦	إحالة المتهم فيها إلى المحكمة الجزئية لمعرفة قاضي التحقيق
٢١٤	رفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة بمعرفة النيابة
٢٣٧	الحالات التي يجب فيها على المتهم الحضور بنفسه إلى المحكمة
٢٤٤	جنتحة في الجلسة
٣٢٣ ، ٣٢٥ مكرراً	أوامر جنائية فيها
٣٩٨	المعارضة في الأحكام الغيابية
٣٩٧	غياب المتهم بجنتحة أمام محكمة الجنائيات
٤٠٢	جواز استئناف الأحكام الصادرة في الجنتح جميعها
٥٢٨ ، ٥٢٩	سقوط العقوبة

## (ح)

## حبس احتياطي :

( انظر أيضاً : أمر حبس )

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٥٩ ، ٤٦٨	أحد الوالدين
١٣٦	سماع أقوال النيابة قبل الأمر به من قاضي التحقيق
١٥٢	عدم قبول طلب الحبس من المجنى عليه أو المدعى المدني
٢٠١	صدور الأمر به من النيابة العامة
١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣	مد الحبس
١٤١	الأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره
١٤٠	عدم اتصال رجال السلطة به
١٥١	اختصاص المحكمة المحالة لها الدعوى بالحبس والإفراج
٤٦٥	الإفراج عن المحبوس احتياطياً عند الحكم
٤٨٢ ، ٤٨٤	إنقاص مدة العقوبة بمقدار مدة الحبس الاحتياطي
٥٠٩	إنقاص الفرامة بمقدار مدة الحبس الاحتياطي

## حراسة :

٣٩٠	تعيين حارس على أموال المحكوم عليه غيابياً في الجنائيات
٣٩١	انتهاء الحراسة على أموال المحكوم عليه غيابياً في الجنائيات
	( وانظر أيضاً : منع من التصرف )

## أرقام المواد

## الموضوع

حجية : انظر : قوة الأحكام النهائية

حضور الخصوم وغيابهم :

( انظر أيضاً : تكليف بالحضور )

٢٣٧ حضور المتهم بشخصه امام المحكمة او إنابة وكيل عنه

٢٣٨ - ٢٤١ غياب المتهم عن الجلسة

مغادرة الخصوم الجلسة او تخلفهم عن الحضور في الجلسات

٢٣٩ التولية

٢٤٢ حضور الخصم الغائب قبل انتهاء الجلسة

اعتبار عدم حضور المدعى المدني امام المحكمة بعد إعلانه

٢٦١ لشخصه - تركا لدعواه

حضور الخصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة

٣٢٨ وجزاء تخلفه

حكم :

أحكام عامة :

٢٧٦ مكرر صدور الحكم على وجه السرعة

٣٠٢ حرية الماضى في الحكم في الدعوى حسب عقيدته

٣٠٢ صدوره بناء على الأدلة التي تطرح بالجلسة

٣٠٣ إجراءات إصداره وصدوره في جلسة علنية

٣٠٧ تنفيذ الحكم بالواقعة والتهم المرفوعة بشأنهما الدعوى

٣٠٨ تغيير وصف التهمة وإضافة الظروف المشددة

٣١٠ تسبب الحكم وبين الواقعة ونص القانون

٣١١ وجوب الفصل في طلبات الخصوم والرد عليها

٣١٢ تحرير الحكم والتوقيع عليه

٣٣٧ تصحيح خطأ ملأى في الحكم

٥٥٤ - ٥٥٧ لقد النسخة الأصلية للحكم قبل تنفيذه

٢٠٨ مكرر (ج-) جواز تنفيذه على اموال زوج المتهم واولاده القصر

## الموضوع

## أرقام المواد

## قوة الأحكام النهائية :

- ٤٥٤ انقضاء الدعوى الجنائية بصورها  
 ٤٥٦ قوة الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية  
 ٤٥٧ مدى قوة الأحكام المدنية أمام المحاكم الجنائية  
 ٤٥٨ قوة أحكام الأحوال الشخصية أمام المحاكم الجنائية

## حكم غيابي :

- ٢٣٨ صدوره بعد الإطلاع على الأوراق دون تحقيق بالجلسة  
 ٣٨٨ - ٣٨٤ إجراءات صدوره في الجنائيات  
 ٣٩١ ، ٣٩٠ منع المحكوم عليه غيابيا من التصرف في أمواله  
 ٣٩٢ ما ينفذ من الحكم الغيابي في الجنائيات  
 ٣٩٤ عدم سقوط الحكم الغيابي في جنابة  
 ٢/٣٩٨ سقوطه بمضي المدة في جنحة  
 بطلان الحكم الغيابي في جنابة بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه  
 ٣٩٥ تنفيذه في جنحة إذا لم يعارض فيه  
 ١/٤٦٧ الأمر بالتنفيذ المؤقت للتعويضات  
 ٢/٤٦٧ الأمر بالحبس حين الفصل في المعارضة  
 ٤٦٨ تنفيذه بالتضمينات في جنابة  
 ٣٩٣ الحكم الغيابي في الاستئناف  
 ٤١٨

## حكم حضوري اعتبارا :

- ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ أحوال اعتبار الحكم الصادر في غيبة المتهم حضوريا  
 ١/٢٤١ صدوره بعد تحقيق الدعوى  
 ٢/٢٤١ شروط المعارضة فيه  
 ٤٠٧ ميعاد استئنافه

(خ)

## خبراء :

## الموضوع                      أرقام المواد

٨٥	حضور الخصوم
٨٦	حلف اليمين
٨٧	تحديد ميعاد تقديم التقرير
٨٨	خبير استشاري وحقه في الاطلاع
٩٦	عدم جواز ضبط الأوراق والمستندات والمراسلات لديه
٨٩	رد الخبير وأثره
٢٩٢	حق المحكمة في تعيين الخبراء
٢٩٣	إعلانهم ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن تقاريرهم

### ( ٥ )

#### دعوى التزوير :

٢٩٥	حق النيابة العامة والخصوم في الطعن بالتزوير
٢٩٦	إجراءات الطعن بالتزوير
٢٩٧	تحقيق التزوير ووقف الدعوى الأصلية
٢٩٨	الحكم بالفرامة على مدى التزوير
٢٩٩	إلغاء أو تصحيح الورقة الرسمية

#### دعوى جنائية :

٩ . ٣ . ١ مكرر	تحريكها وتقييد حق النيابة فيه
٦٣	( انظر أيضا : شكوى )
٢	مباشرتها
١٣ . ١٢ . ١١	إقامتها من محكمة الجنائيات أو النقض
٢٣٢	رفعها بالطريق المباشر
١٠	انقضائها بالتنازل عن الشكوى أو الطلب
١٤	انقضائها بوفاء المتهم
١٥	انقضائها بمضى المدة
١٦	عدم وقف سريان المدة
١٨ . ١٧	انقطاع المدة
٤٥٤	انقضائها بالحكم النهائي

## أرقام المواد

## الموضوع

٢٢٢	وقف الدعوى الجنائية حتى يتم الفصل في دعوى جنائية أخرى
٢٢٤ ، ٢٢٣	وقف الدعوى الجنائية لحين الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية
٢٥٩	انقضاء الدعوى الجنائية بعد رفعها والثره في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها
٢٦٥	وقف الدعوى الجنائية لجنون المتهم والثره على الدعوى المدنية
٤٥٥	عدم جواز الرجوع إليها بعد الحكم النهائي
٤٦٢ ، ٤٦١	تنفيذ الأحكام الصادرة فيها

## دعوى مدنية :

٢٨ ، ٢٧	الادعاء مدنيا في الشكوى أو في مرحلة الاستدلال
٧٦	الادعاء مدنيا امام قاضي التحقيق
١٩٩ مكررا	الادعاء مدنيا امام النيابة العامة
٢٦٤ ، ٢٥١ ، ٢٣٢ ، ٢٢٠	الادعاء مدنيا امام المحكمة الجنائية
٢٥٨	القرار الصادر بعدم قبوله في التحقيق
٢٥٨ مكررا	رفعها ضد المؤمن لديه
٢٥٩	انقضاءها بمضى المدة
٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٠	تركها والثره
٢٦٤	جواز رفعها بعد تركها امام المحكمة المدنية
٢٦٥	وقفها امام المحاكم المدنية حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية
٢٦٦	الإجراءات التي تتبع في الفصل فيها امام المحاكم الجنائية
٤٦١ ، ٣٩٣	تنفيذ الأحكام الصادرة فيها
٢٦٧	المطالبة بالتعويض عن رفعها

## ( ر )

## رد القضاة وغيرهم :

٢٤٧	اسباب امتناع القضاة عن الحكم
٢٤٨	اسباب ردهم
٢٤٩	التفحى عن الحكم

## أرقام المواد

## الموضوع

٢٥٠	إجراءات الرد
٨٩	رد الخبراء
٢/٢٤٨	عدم جواز رد أعضاء النيابة
٢٨٥	عدم جواز رد الشهود

## (س)

## سجن :

٤١	مشروعية الحبس فيه
٤٢	تفتيش السجن
٤٣	قبول شكاوى المسجون
١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٢٧	تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي
١٣١	إيداع المتهم السجن لحين استجوابه
١٤٠	اتصال رجال السلطة بالمحبوس داخل السجن
٤٧٤ ، ٤٧٣	تنفيذ عقوبة الإعدام داخل السجن
٤٧٨ - ٤٩٠	تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية
	( وانظر أيضاً : عقوبة . وتنفيذ )

سقوط الدعوى بمضى المدة :

( انظر : دعوى جنائية )

## (ش)

## شكوى :

٩ . ٨ . ٣	رفع الدعوى الجنائية بناء على شكوى أو اذن أو طلب
٤	حالة تعدد المجنى عليهم أو المتهمين
٥	حالة المجنى عليه الصغير أو المصاب بعامة في عقله
٧ . ٢/٣	انقضاء الحق في الشكوى
١٠	التنازل عنها
٢٧ . ٢٤	إجراءات مأموري الضبط القضائي في شأنها
٢٧	الادعاء مدنيا في الشكوى
٢٨	اعتبارها من التبليغات إذا لم تتضمن ادعاء بحقوق مدنية



## أرقام المواد

## الموضوع

لزوم تقديمها لضبط المتهم في حالة التلبس ، ولو إلى رجل السلطة العامة

٣٥

٤٣ ، ٤٢

شكوى المسجون وتبليغها

٤٤

إعلان الشكوى بأمر الحفظ

شهود :

( أ ) أمام قاضى التحقيق :

١٢١ ، ١١٥ ، ١١١ ، ١١٠

سماعهم

١١١

اعلانهم بمعرفة النيابة

١١٢

سماع كل شاهد على انفراد ومواجهتهم بعضهم ببعض وبالمتهم

١١٤ ، ١١٣

بياناتهم وتدوين شهادتهم

١١٤

توقيعهم على المحضر

١١٥

إبداء ملاحظات الخصوم على شهادتهم

١١٦

الشروط اللازمة في الشهود

١١٧

تخلف الشاهد عن الحضور ، وتغريمه والامر بضبطه وإحضاره

١١٨

إغفاله من الغرامة

٢٨٤ ، ١١٩

الحكم عليه عند الامتناع عن الشهادة او اداء اليمين

١٢١ ، ١٢٠

الطعن في الاحكام الصادرة على الشهود

١٢٢

تعويض الشهود بسبب حضورهم

( ب ) في التحقيق الذى تجريه النيابة :

٢٠٨

سماعهم

٢/٢٠٨

الحكم على الشاهد الذى يمتنع عن الحضور او يمتنع عن الإجابة

( جـ ) أمام المحكمة

٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٧

تكليفهم بالحضور

٢٨٠ ، ٢٧٨

تخلفهم عن الحضور

٢٨٢ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩

تغريمهم والامر بضبطهم وإحضارهم

٢٨١

انتقال المحكمة إليهم

٢٨٤ ، ٢٨٣

حلفهم اليمين

الموضوع	أرقام المواد
عدم جواز ردهم	٢٨٥
أحوال جواز الامتناع عن أداء الشهادة	٢٨٦
أحوال المنع من الشهادة أو الإعفاء منها	٢٨٧
سماع المدعى المدنى كشاهد	٢٨٨
أحوال جواز تلاوة أقوال الشهادة	٢٨٩ . ٢٩٠
إصدار الشهادة الصادرة تحت الإكراه أو التهديد	٣٠٢
سماع الشهود في الاستئناف	٤١٣

( ض )

ضبط :

( انظر أيضاً : قبض ، ومضبوطات )

أمر الضبط والإحضار	١٢٦ . ٣٥
مدة نفاذ أمر الضبط ومدها	٢/٢٠١ . ٢/١٣٩
ضبط المتهم المتلبس بمعرفة الفراد الجمهور	٣٧
ضبط المتهم المتلبس بمعرفة رجال السلطة العامة	٣٨
وضع الاختصاص على الأماكن بمعرفة مأموري الضبط ، والنظام منه	٥٤ . ٥٣
ضبط الأشياء بمعرفة مأمور الضبط	٥٥
ضبط الأشياء بمعرفة قاضي التحقيق	٩١
ضبط الأشياء في غير حيلة المتهم	٥٩ . ٥٥
ضبط الخطابات والرسائل والمطبوعات والبريد لدى مكاتب البريد	

والبرق :

— بمعرفة قاضي التحقيق	٩٥
— بمعرفة النيابة بأمر من القاضي الجزئي	٢٠٦
عدم جواز ضبط الأوراق والمستندات والمراسلات لدى المدافع	
أو الخبير الاستشاري	٩٦
التصرف في الأشياء المضبوطة بمعرفة قاضي التحقيق	١٠٩ . ١٠٦ . ١٠١

( ع )

عاهة عقلية :

وضع المتهم تحت الملاحظة	٣٣٨
-------------------------	-----

## أرقام المواد

## الموضوع

- ٣٣٩ حجز المتهم في أحد المحال المعدة  
٣٤٠ اثر ذلك على اتخاذ إجراءات التحقيق  
٣٤٢ حجز المتهم عند الأمر بالأوجه أو القضاء بالبراءة  
٤٤٦ عنه المحكوم عليه في حالة إعادة النظر  
٤٨٧ إصابة المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بالجنون  
خضم المدة التي يقضيها المتهم بعامة عقلية تحت الملاحظة  
٣٤١ أو محجوزاً من مدة العقوبة

## عقوبة :

- ٤٥٩ وجوب صدور حكم بها  
٤٦١ تنفيذها بطلب النيابة  
٤٧٨ وبناء على أمر منها بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية  
٤٦٣ التنفيذ المؤقت  
٤٦٤ تنفيذ العقوبات التبعية المقيدة للحرية مؤقتاً  
٤٦٧ تنفيذ الحكم الغيابي بالعقوبة والتضمينات  
٤٧٩ التشفيل خارج السجن بدلاً من تنفيذ الحبس البسيط  
٥٦٠ - ٤٨٠ - ٤٨٤ حساب مدة العقوبة المقيدة للحرية  
٤٨٦ تأجيل تنفيذها على المريض بمرض خطير  
٤٨٧ تأجيل تنفيذها لإصابة المحكوم عليه بالجنون  
٤٨٨ تأجيل تنفيذها على أحد الزوجين  
٤٩٠ الإخراج بعد استيفاء العقوبة  
٥٢٨ - ٥٢٩ سقوط العقوبة بمضي المدة  
٥٣٠ - ٥٣١ إنقطاع مدة السقوط  
٥٣٢ وقف سريان المدة  
٥٣٣ عدم جواز الإقامة بعد سقوط العقوبة بمضي المدة في دائرة الجريمة  
٥٣٥ تنفيذ العقوبات المالية بعد وفاة المتهمة

( غ )

غرامة :

١١٩ ، ١١٧	توقيعها على الشاهد والإعفاء منها : امام قاضى التحقيق
٢٨٠ ، ٢٧٩	امام المحكمة
٢٠٨	طلب النيابة من القاضى الجزئى توقيعها على الشاهد
٢٨٢	ملعن الشاهد فى حكم الغرامة
٣٧٥	توقيعها على المحامى
٢٤٣	فى جرائم الجلسات
٢٩٨	فى دعوى التزوير الفرعية
٤٤٩	فى حالة عدم قبول طلب إعادة النظر
٣٢٥ ، ٣٢٤ مكرراً	حدودها فى الاوامر الجنائية
٤٦٣	وجوب تنفيذها فوراً ولو مع حصول الاستئناف
٥٠٥	إعلانها للمحكوم عليه
٥٠٧	الإكراه البدنى لتنفيذها
٥٠٨	ترتيبها فى التوزيع عند التنفيذ بالمبالغ المحكوم بها
٥٠٩	إنقاص الغرامة بما يقبل الحبس الاحتياطى
٥١٠	منح المتهم اجلاً لدفعها او تقسيطها
٥١٧ - ٥١١	تنفيذها بالإكراه البدنى
٥١٨	اثر الإكراه البدنى فى براءة ذمة المحكوم عليه
٥٣٥	تنفيذ الغرامات فى التركة إذا تولى المحكوم عليه
٥٣٩	وجوب الوفاء بها قبل رد الاعتبار

غرفة المشورة :

١٠٥ ، ١٠٣	الامر برد الاشياء المضبوطة
١٠٧	وضع الاشياء المضبوطة تحت الحراسة او التحفظ عليها
١٤٣	الامر بمد الحبس
١٤٦	تقدير مبلغ الكفالة
	الاختصاص بالحبس والإفراج بين ادوار الجنائيات وعند الحكم

## الموضوع أرقام المواد

١٥١	بعدم الاختصاص
١٦٧ ، ١٦٨	اختصاصها بنظر استئناف أوامر قاضي التحقيق
٢١٠	اختصاصها بنظر الطعن في الأمر الصادر بالآ وجه لإقامة الدعوى
١٦٩	الحكم بالتعويضات في حالة رفض الاستئناف عن الأمر بالآ وجه
١٩٩ مكرراً	اختصاصها بنظر الطعن في قرارات النيابة برفض قبول الإدعاء مدنيا
	عرض الأوراق عليها إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس
٢٠٣	الاحتياطي
	اختصاصها بنظر التظلم من أمر النائب العام بمنع المتهم من
٢٠٨ مكرراً (ب)	التصرف في أمواله
٢٤٩	اختصاصها في حالة تنحي القاضي

غياب :

( انظر حضور الخصوم وغيابهم : حكم غيابي . وحضوري  
اعتبراً )

( ق )

قاضي التحقيق :

٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ١١	نذبه واختصاصه
٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣	مباشرة التحقيق
٧٠ ، ٧١	نذبه غيره للتحقيق
٧٢	ضبط النظام بجلسة التحقيق
٧٤	رقابة رئيس المحكمة
٧٥	سرية التحقيق
٧٦	فصله في قبول الادعاء المدني
٧٧	أحوال إجراء التحقيق في غيبة الخصوم
٧٨	إخطار الخصوم بموعد ومكان التحقيق
٨١ ، ٨٢	الدفع والطلبات والفصل فيها
٨٣	إبلاغ أوامره إلى النيابة العامة
٨٥	حضوره عمل الخبراء
٨٧	تحديد موعد تقديم تقرير الخبير وجواز استبداله بأخر

الموضوع	أرقام المواد
الفصل في طلب رد الخبير	٨٩
انتقاله للمعينة	٩٠
الامر بتفتيش المنازل . وشروطه	٩٢ ، ٩١
إخطاره النيابة بالانتقال للمكانة او التفتيش	٩٣
تفتيش الاشخاص	٩٤
ضبط الخطابات والرسائل والمطبوعات والطرود ، والتصرف فيها	٩٧ ، ٩٥
مالا يجوز ضبطه من الاوراق والمستندات والمراسلات	٩٦
التصرف في الاشياء المضبوطة	٩٨ ، ١٠٠
امر حائز الاشياء بتقديمها لضبطها او الاطلاع عليها	٩٩
تبليغ الخطابات والرسائل التفرافية المضبوطة للمتهم	١٠٠
الامر برد الاشياء المضبوطة	١٠٣ ، ١٠٥
تكليف المتهم بالحضور والامر بضبطه وإحضاره	١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣
الامر بحبس المتهم	١٣٤ ، ١٣٦
الامر بعدم اتصال المحبوس بغيره	١٤١
مد حبس المتهم	١٤٢ ، ١٤٣
الامر بالإفراج المؤقت عن المتهم	١٤٤
تقدير مبلغ الكفالة	١٤٦
إعفاء المتهم من الكفالة مع إلزامه بتقديم نفسه للبوليس أو حظر	
ارتياك مكان معين	١٤٩
إلغاء امر الإفراج بإصدار امر جديد بالقبض أو الحبس	١٥٠
إرسال اوراق التحقيق إلى النيابة بعد الانتهاء منه وإخطار الخصوم	١٥٣
الامر بان لا وجه لإقامة الدعوى	١٥٤
الإحالة للمحاكمة إذا كانت الواقعة جنائية او جنحة	١٥٥ - ١٥٨
الفصل في الحبس أو الإفراج عند الإحالة	١٥٩
استئناف قراراته بمعرفة النيابة والخصوم	١٦١ - ١٦٧

قبض :

( انظر أيضاً : ضبط )

## أرقام المواد

## الموضوع

٣٦	بأمر النيابة العامة
١٣٠	بأمر سلطة التحقيق
٣٨٠	بأمر من محكمة الجنايات
٣٩	القبض في الجريمة التي يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى
٤٠	شرعية القبض ومعاملة المقبوض عليه
١٢٨ . ١٣٧	مشتملات أمر القبض وإعلانه
٢٤٤	في جرائم الجلسة
٢٨٠ . ٢٧٩ . ٢٧٧	القبض على الشهود

قوة الأمر المقضى :

( انظر حكم - قوة الأحكام النهائية )

( ك )

كفالة :

١٤٦	في حالة الإفراج المؤقت
١٤٧	كيفية دفعها
١٤٨	متى تصبح ملكا للحكومة
١٤٩	الإعفاء منها
٢٠٤	تقديرها من النيابة العامة
٢٠٥	تقديرها من القاضي الجزئي
٣٩٠	تقديمها من الحارس على أموال المحكوم عليه غيابيا في الجنايات
٣٩٣	تقديمها من المدعى المدني قبل التنفيذ
٤٤٤	في طلب إعادة النظر
٤٦٣	تقديمها من المتهم في حالة الحكم بالحبس
٤٨٩	طلبها بواسطة النيابة من المحكوم عليه عند تأجيل تنفيذ العقوبة

( م )

مأمورو الضبط القضائي :

٢٧ . ٢٤ . ٢١ . ٣	اختصاصهم
٥٥ . ٥٠ . ٢٩	

الموضوع	لرقلم المواد
تبعيتهم	٢٢
بياناتهم	٢٣
واجباتهم	٤٧ . ٣٦ . ٣١ . ٢٤
	٥٣ . ٥٠
سلطاتهم	٣٥ . ٣٤ . ٣٣ . ٣٢ . ٢٩
حقهم في القبض	٣٤
الضبط والإحضار	١/٣٥
اتخاذ الإجراءات التحفظية	٢/٣٥
حقهم في تفتيش المتهم	٤٦
الاستعانة بالقوة العسكرية	٦٠
جواز تكليفهم ببعض أعمال التحقيق	٢٠٠ . ٧٠
عدم جواز ردهم	٢٤٨
متهم :	
( انظر أيضاً : تعدد المتهمين )	
انقضاء الدعوى بوفاة المتهم	١٤
حالات جواز القبض عليه	٣٨ . ٣٥ . ٣٤
	١٥٩ . ١٣٠
تفتيشه بمعرفة مأمور الضبط	٤٦
تفتيشه بمعرفة قاضي التحقيق	٩٤
حضوره التفتيش بمسكنه	٩٢ . ٥١
حضوره فض الاختام على الأمتكن والإحراز	٥٧
حضور التحقيق والإطلاع عليه	٧٧
حقه في طلب صور من التحقيق	٨٤
جواز استعانته بخبير استشاري	٨٨
حقه في الإطلاع على الأوراق المضبوطة أمام قاضي التحقيق	٩٧
استجوابه أمام قاضي التحقيق	١٣١ . ١٢٥ . ١٢٤ . ١/١٢٣
وجوبه تقديم بيان الأدلة في جرائم الغف بطريق النشر	٢/١٢٣
حقه في دعوة محام والاستعانة به	١/ ١٣٩ . ١٢٥ . ١٢٤



الموضوع	أرقام المواد
عرضه على النيابة في جهة ضبطه	١٣٢
حالات حبسه احتياطياً	١٣٤
إبلاغه بأسباب القبض أو الحبس	١٣٩
سماع أقواله قبل مد حبسه	١٤٢
الإفراج المؤقت عنه بمعرفة قاضي التحقيق	١٤٤ - ١٥٢
إلزامه بتقديم نفسه للبوليس أو حظر ارتياده لمكان معين	١٤٩
القبض عليه بعد سبق الإفراج عنه	١٥٠
الإفراج عنه بمعرفة قاضي التحقيق عند الأمر بالأمر بوجه لإقامة الدعوى	١٥٤
تكليفه بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة	٢٣٢ ، ٤/٦٣
حضوره الجلسة	٢٣٧ ، ٢٧٠
حق محكمة الجنائيات في القبض عليه أو حبسه احتياطياً	
أو الإفراج عنه	٣٨٠
جواز الحكم في غيبته في الجنائيات لعدم حضوره بعد إعلانه قانوناً	٣٨٤
إعلان المتهم المقيم خارج مصر بالحضور وميعاده في الجنائيات	٣٧٨
جواز حضور وكيله أو أحد أقاربه في الجنائيات لإبداء العذر في غيبته	٣٨٨
معارضته في الحكم الغيابي	٣٩٨
استثنائه الحكم الصابر في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية	٤٠٢
استثنائه الحكم الصابر في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية	٤٠٣
مجنى عليه :	
أحوال رفع الدعوى بناء على شكواه وميعاد قبول الشكوى منه	٣
الشكوى في حالة تعدد المجنى عليهم	١٠ ، ٤
الشكوى في حالة المجنى عليه الصغير أو المصطب بعلمه في عقله	٦ ، ٥
إعلان المجنى عليه بأمر الحفظ	٦٢
تعيينه لمحله المختار	٧٨
حقه في طلب صورة من أوراق التحقيق	٨٤
عدم جواز اشتراكه في المناقشات المتعلقة بطلب حبس المتهم	
أو الإفراج عنه	١٥٢

## أرقام المواد

## الموضوع

- ١٦٣ حقه في استئناف أوامر قاضي التحقيق في مسائل الاختصاص
- ٢٤٨ اعتباره فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى
- ٢٧٢ . ٢٧١ حقه في استجواب الشهود في الجلسة
- ٣٦٥ عملية المجنى عليهم من الصغار والمعتوهين
- محادثات تليفونية :  
٢٠٦ . ٩٥ . ٩٥ مراقبتها وتسجيلها
- معهم :  
١٢٤ دعوته لحضور استجواب المتهم  
السماح له بالإطلاع على التحقيق وعدم جواز الفصل بينه  
١٢٥ وبين المتهم أثناء التحقيق  
١٣٩ حق المقبوض عليه في الاستعانة به  
١٤١ اتصاله بالمحبوس احتياطياً  
٢١٤ مكرراً (١) طلبه الإطلاع على ملف القضية بعد صدور الأمر بالإحالة  
٢٤٥ إخلاله بالنظام في الجلسة  
٢٧٥ سماع مرافعة المحامي بالجلسة  
٣٧٥ وجوب دفاعه عن المتهم وجزاء امتناعه عن ذلك أمام الجنايات  
٣٧٦ تقدير أتعاب المحامي المنتخب  
٣٧٧ المحامون المقبولون أمام محكمة الجنايات  
٣٨٨ جواز حضوره في الجنايات في غيبة المتهم لإبداء عذره  
٤٠٨ . ٤٠٠ التوكيل في التقارير بالمعارضة والاستئناف  
٤٧٤ حضوره لتنفيذ حكم الإعدام
- محكمة الجنايات :  
١٣ . ١١ حقها في إقامة الدعوى  
٢١٦ . ٢١٤ . ١٥٨ . ١٥٦ اختصاصها  
٣٨٣ . ٣٠٥ . ٢١٩ تشكيلها  
٣٧٢ . ٣٦٧ . ٣٦٦ تشكيل دوائر خاصة  
٣٦٦ مكرراً

الموضوع	أرقام المواد
مكان عقدها ودائرة اختصاصها	٣٦٨
أنوار انعقادها	٣٦٩
تحديد تاريخ افتتاح كل دور	٣٧٠ . ٣٧١
إحالة الدعوى في الجنائيات	١٥٨ . ٢١٤
التكليف بالحضور أمامها	٣٧٤
وجوب المرافعة أمامها يوم الجلسة من المحامي الموكل أو المنتدب	٣٧٥
المحامون المقبولون أمامها	٣٧٧
تحديد دور نظر القضية	٣٧٨
حلقها في القبض والحبس والإفراج	٣٨٠
الإجراءات التي تتبع أمامها والطمع في أحكامها	٣٨١
نظرها في جنحة	٣٨٢
الإجراءات التي تتبع حق المتهم الغائب	٣٨٤ . ٣٨٦ . ٣٩٧
الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها	٥٢٤
محكمة التقاض :	
حلقها في إقامة الدعوى	١٢ . ١٣
تعيينها المحكمة المختصة في حالة تنازع الاختصاص	٢٢٧
رفع طلب إعادة النظر إليها من النائب العام	٤٤٢
إعلان الخصوم للحضور أمامها في إعادة النظر	٤٤٥
فصلها في التماس إعادة النظر	٤٤٦ . ٤٤٧
محكمة جزائية :	
اختصاصها	٢١٥
حكمها بعدم الاختصاص والإحالة إلى النيابة في الجنائيات	
وجنح النشر	٣٠٥
الإحالة إليها من محكمة الجنائيات	٣٨٢ . ٣٨٣
استئناف الأحكام الصادرة منها في الدعوى الجنائية	٤٠٢
استئناف الأحكام الصادرة منها في الدعوى المدنية	٤٠٣
اختصاصها في تقييد الغرامة أو تأجيلها	٥١٠
اختصاصها في الإشكال في تنفيذ الأوامر الجنائية	٣٣٠

## الموضوع

## لرقلم المواد

## مصدق مننسى :

٢٨ . ٢٧	الادعاء مدنيا في الشكوى المقدمة إلى النيابة أو مامور الضبط
١٩٩ . ٧٦ مكرراً	الادعاء مدنيا في التحقيق
٢٥١	الادعاء مدنيا أمام المحكمة
١٩٩ مكرراً	الطعن في قرار النيابة بعدم قبول الادعاء مدنيا
٧٧	حضوره التحقيق والإطلاع عليه
٧٩	تعيينه لمحله المختار
٨٤	حقه في طلب صور من التحقيق
٦٢	إعلانه بأمر الحفظ
١٥٢	عدم أحقيته في التعرض لحبس المتهم والإفراج عنه
٢٠٩ . ١٥٤	إعلانه أو إعلان ورثته بالأمر بالا وجه لإقامة الدعوى
٢١٠	حقه في الطعن في الأمر بالا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة
١٦٢	استئنائه أوامر قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى
١٦٩	الحكم عليه بالتعويضات إذا رفض الاستئناف
١٥٧	إعلانه بالحضور أمام المحكمة عند إحالة الدعوى للمحكمة الجزئية
١٦٣	استئنائه أوامر قاضي التحقيق في مسائل الاختصاص
٢٣٢	حقه في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر
٢٣٢	حالتان لعدم جواز رفع الدعوى بالطريق المباشر
٢٥٨ . ٢٥١	سبق الادعاء أمام سلطة التحقيق وأثره
٢٥٢	تعيين المحكمة وكيلها للادعاء المدني إذا كان المضرور فاقد الأهلية
٢٥٣	من يجوز الادعاء المدني ضده
	معارضة المدعى المدني في قبول تدخل المسئول المدني في الدعوى الجنائية
٢٥٤	
٢٥٥	تعيينه محلاً لإعلانه فيه بأوراق الدعوى
٢٥٦	إلزامه بمصاريف الخبراء والشهود
٢٥٧	من له حق المعارضة في قبوله
٢٦٤ . ٢٦٣ . ٢٦٠	تركه دعواه وأثره
٢٦١	اعتباره تاركاً لدعواه

## رقلم المواد

## الموضوع

٢٦٧	رجوع المتهم عليه بالتعويض
٢٧١ ، ٢٧٢	حقه في استجواب الشهود بالجلسة
٢٨٨	سماعه كشاهد
٣٠٩	الفصل في التعويضات التي يطلبها
٣١٩ ، ٣٢٠	الزامه بالمصاريف
٣٧٩	معارضته في سماع شهادة الشهود بالجنائيات
٣٩٣	تقديم كفالة لتنفيذ الحكم الفيلى في الجنائيات
٣٩٩	عدم قبول المعارضة منه
٤٠٣	استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية

## مراسلات :

## ( انظر : خطابات واوراق )

## مسئول عن الحقوق المدنية :

٧٧	حضوره التحقيق والاطلاع عليه
٧٩	تعيينه لمحله المختار
٨٤	حقه في طلب صور من التحقيق
١٦٣	استئناف اوامر قاضى التحقيق في مسائل الاختصاص
٢٥٣	رفع الدعوى المدنية عليه
٢/٢٥٣	ادخله في الدعوى الجنائية للحكم عليه بالمصاريف
٢٥٤	جواز تدخله من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية
٢٥٧	حقه في المعارضة في قبول المدعى بالحقوق المدنية
٢٥٨ مكرراً	سريان الاحكام الخاصة به على المؤمن لديه
	استبعاده من الدعوى في حالة ترك المدعى المدني دعواه
٢٦٣	او عدم قبوله
٢٧١ ، ٢٧٢	حقه في توجيه الاستئلة للشهود بالجلسة
٣٢١	إلزامه بمصاريف الدعوى المدنية
٣٢٢ ، ٢٥٣	إلزامه بمصاريف الدعوى الجنائية
٣٧٩	معارضته في سماع شهادة الشهود

الموضوع	أرقام المواد
معارضته في الحكم الغيابي	٣٩٨
استثنائه للأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية	٤٠٣
مستندات :	
( انظر : لوراق )	
مصادرة :	
وفاء المتهم لا تمنع الحكم بها	١٤
مضبوطات	١٠١
مصاريف :	
مصاريف الشهود	١٢٢
تخصيص جزء من الكفالة لدفع المصاريف	١٤٦
إعفاء المضرور فائد الاهلية من المصاريف القضائية	٢٥٢
مصاريف الخبراء والشهود	٢٥٦
إلزام المدعى المدني بالمصاريف السابقة على ترك دعواه	٢٦٠
إلزام المتهم المحكوم عليه - بالمصاريف	٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢
مصاريف الاستئناف	٣١٤
مصاريف الحكم الغيابي	٣١٥
مصاريف الطعن بالنقض	٣١٦
تحصيل المصاريف في حالة تعدد المتهمين	٣١٧
الزام المدعى المدني بالمصاريف	٣١٩
إلزام المسئول بالحقوق المدنية بالمصاريف	٣٢١ ، ٣٢٢
التنفيذ بها فوراً ولو مع حصول الاستئناف	٤٦٣
إعلان المحكوم عليه بها	٥٠٥
أسبقيتها في التنفيذ	٥٠٨
منح المتهم أجلا لدفعها او تقسيطها	٥٤٠
تنفيذها بالإكراه البدني واثره	٥١١ ، ٥١٥ ، ٥٢٣ ، ٥١٨
الأحكام المقررة لضي المدة في المصاريف	٥٣٤
تنفيذ المصاريف بعد وفاة المحكوم عليه نهائياً	٥٣٥
وجوب الوفاء بها قبل رد الاعتبار	٥٣٩

الموضوع	أرقام المواد
مضبوطات :	
( انظر أيضا : أوراق )	
عرض المضبوطات على المتهم	٥٥
تحريرها	٩٨ ، ٥٦
فرض الإحراز	٥٧
سرية المضبوطات	٥٨
ضبط الأشياء لدى الغير	٩٩
طلب تسليمها لمن يدعى حقا بها والتظلم من رفض التسليم	١٠٠
الأمر بردها	١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١
	١٠٥ ، ١٠٤
وضعها تحت الحراسة أو اتخاذها وسائل تحفظية نحوها	١٠٧
متى تصبح ملكا للحكومة	١٠٨
مضبوطات قابلة للتلف	١٠٩
معارضة :	
المعارضة في الأحكام الغيابية في المخالفات والجنح . جوازها	
وميعادها	٣٩٨
عدم قبولها في الأحوال التي يعتبر فيها الحكم حضوريا إلا إذا اثبت	
المحكوم عليه قيام العذر	٢٤١
عدم قبولها من المدعى المدني	٣٩٩
التقرير بالمعارضة والتوكيل فيه ، وتحديد جلسة لنظرها	٤٠٠
أثرها والفصل فيها	٤٠١
عدم جواز المعارضة في الحكم الصلح فيها	٤٠١
عدم جواز نظر الاستئناف قبل انتهاء ميعادها	٤٠٦
المعارضة في الأحكام الاستئنافية الغيابية	٤١٨
تنفيذ الحكم الغيابي بالعقوبة في حالة عدم المعارضة في الميعاد	٤٦٧
الأمر بالحبس الاحتياطي عند الحكم غيابيا . أحواله	٤٦٨
معاقبة :	
انتقال قاضي التحقيق	٩٠

## أرقام المواد

## الموضوع

- منع من التصرف :  
 أمر النائب العام بالمنع  
 التظلم منه  
 تنفيذ الرد في أموال زوج المتهم وأولاده القصر  
 حرمان المحكوم عليه غيبيا في جنسية من التصرف في أمواله  
 ( ن )  
 نظام عام :  
 البطلان لمخالفة القواعد المتعلقة بالنظام العام  
 نيابة عامة :  
 ( انظر أيضا : أعضاء نيابة )  
 اختصاصها بالدعوى الجنائية  
 رئاستها للضبط القضائي  
 أعضاء النيابة . اعتبارهم من مأموري الضبط  
 استجواب المتهم المضبوط والأمر بالقبض عليه  
 التصرف في محاضر جمع الاستدلالات  
 رقابة السجون العامة  
 - دورها مع قاضي التحقيق :  
 انتدابها للتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق  
 حضور إجراءات التحقيق والإطلاع عليه أمام قاضي التحقيق  
 تكليفها بفرز الأوراق المضبوطة  
 الأمر برد الأشياء المضبوطة  
 سماح أقوال المتهم المضبوطة خارج دائرة التحقيق  
 تكليفها بمأمور الضبط القضائي ببعض الأعمال  
 طلب حبس المتهم احتياطيا من قاضي التحقيق  
 الآنز لرجال السلطة بالاتصال بالمحبوس  
 الأمر بعدم اتصال المحبوس بغيره

٢٠٨ مكرر (أ)  
 ٢٠٨ مكرر (ب)  
 ٢٠٨ مكرر (ج)  
 ٣٩٠

٣٣٢

٢٠١

٢٠٠ ، ٢٢

٢٣

٣٦ ، ٣٥

٦٣ - ٦١

٤٢

٧٠

٨٠ ، ٧٧

٩٧

١٠٥ ، ١٠٣

١٣٢

٢٠٠

١٣٧

١٤٠

١٤١



الموضوع	رقلم المواد
سماع اقوالها قبل الامر بعد الحبس والإفراج المؤقت من قاضى التحقيق	١٤٢ . ١٤٣
عرض الامر على النائب العام إذا انقضى على الحبس الاحتياطى ثلاثة شهور	١٤٣
تقديم طلباتها لقاضى التحقيق بعد الانتهاء من التحقيق	١٥٣
واجباتها عند صدور قرار الإحالة إلى المحكمة الجزئية	١٥٧
استئنافها لوامر قاضى التحقيق ولو لمصلحة المتهم	١٦١
طلبها إعادة التحقيق بعد صدور قرار بالآ وجه لإقامة الدعوى	١٩٧
<b>- مباشرتها التحقيق :</b>	
الفصل في قبول الادعاء مدنيا وميعاده	١٩٩ مكررا
الامر بالحبس الصابر منها . مدته ونفاذه	٢٠١
الإفراج عن المتهم	٢٠٤
تفنيشها غير المتهم او منزلاً غير منزله شروطه	٢٠٦
ضبط الخطابات والرسائل والمطبوعات والطرود لدى مكتب البريد والإطلاع عليها	٢٠٦
إجراء تسجيلات لمحدثات في مكان خاص	٢٠٦
منع المتهم من التصرف في امواله او إدارتها	٢٠٨ مكرر (أ)
الامر بالآ وجه لإقامة الدعوى	٢٠٩
حق النائب العام في إلغاء الامر الصابر بالآ وجه لإقامة الدعوى	٢١١
<b>- دورها في الدعوى المدنية :</b>	
حق النيابة في إدخال المسئولين عن الحقوق المدنية في الدعوى الجنائية	٢٥٣
معارضتها في قبول تدخل المسئول عن الحقوق المدنية	٢٥٤
<b>- دورها في الجلسة :</b>	
حضورها الجلسة	٢٦٩
حقها في استجواب الشهود	٢٧١
معارضتها في سماع شهادة الشهود	٣٧٩

## أرقام المواد

## الموضوع

٣٢٥ مكررا

- اختصاصها بإصدار الأمر الجنائي :

- استئنافها الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة

٤٠٢

الجزئية في المخالفات والجنح

- اختصاصها في تنفيذ الأحكام :

٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٨

طلبها تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية

٤٧٨

طلبها القبض على المتهم أو حبسه عند الحكم غيابيا

٥١٦

الأمر بالتنفيذ بالإكراه البدني

٥٢٠ ، ٥٢١

إبدال الإكراه البدني بعمل يدوي أو صناعي

٥٢٥

دورها في إشكالات التنفيذ وإيقاف تنفيذ الحكم مؤقتا

( وانظر : تنفيذ )

( ٥ )

يعين :

٢٩

تحليف الشهود بمعرفة مأمور الضبط

٨٦

تحليف الخبراء أمام قاضي التحقيق

٢٨٣ ، ٢٨٤

تحليف الشهود أمام المحكمة

٢٨٨

تحليف المدعي المدني كشاهد

## محتويات الجزء الأول

### قانون الاجراءات الجنائية

#### صفحة

٢	تقدمة الطبعة الثانية .....
٥	مقدمة .....
	قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .....
٩	بإصدار قانون الإجراءات الجنائية .....

### الكتاب الأول في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

#### ( الباب الأول ) في الدعوى الجنائية

	الفصل الأول - فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفي الأحوال التي يتوقف فيها
٢٣	رفعها على شكوى أو طلب .....
	( المواد ١ - ١٣ )
٥٦	الفصل الثاني - في انقضاء الدعوى الجنائية .....
	( المواد ١٤ - ٢٠ )

#### ( الباب الثاني ) في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

٨١	مقدمة .....
٨٢	الفصل الأول - في مأموري الضبط القضائي وواجباتهم .....
	( المواد ٢١ - ٢٩ )
٩٩	الفصل الثاني - في التلبس بالجريمة .....
	( المواد ٣٠ - ٣٢ )

١٠٩	الفصل الثالث - في القبض على المتهم ( المواد ٣٣ - ٤٤ )
١٣٢	الفصل الرابع - في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص ( المواد ٤٥ - ٦٠ )
١٦٥	الفصل الخامس - في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات ( المواد ٦١ - ٦٣ )

### ( الباب الثالث )

### في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

١٧٥	مقدمة
١٧٧	الفصل الأول - في تعيين قاضي التحقيق ( المواد ٦٤ - ٦٨ )
١٨٠	الفصل الثاني - في مباشرة التحقيق ، وفي دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في التحقيق ( المواد ٦٩ - ٨٤ )
١٩٢	الفصل الثالث - في ندب الخبراء ( المواد ٨٥ - ٨٩ )
١٩٦	الفصل الرابع - في الانتقال والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة ( المواد ٩٠ - ١٠٠ )
٢٢٥	الفصل الخامس - في التصرف في الأشياء المضبوطة ( المواد ١٠١ - ١٠٩ )
٢٢٩	الفصل السادس - في سماع الشهود ( المواد ١١٠ - ١٢٢ )
٢٣٥	الفصل السابع - في الاستجواب والمواجهة ( المواد ١٢٣ - ١٢٥ )
٢٤٣	الفصل الثامن - في التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار ( المواد ١٢٦ - ١٣٣ )
٢٥٢	الفصل التاسع - في أمر الحبس ( المواد ١٣٤ - ١٤٣ )
٢٦١	الفصل العاشر - في الإفراج المؤقت ( المواد ١٤٤ - ١٥٢ )
٢٦٦	الفصل الحادي عشر - في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى ( المواد ١٥٣ - ١٦٠ مكررا )

- ٢٧٢ ..... الفصل الثاني عشر - في استئناف اوامر قاضي التحقيق  
( المواد ١٦١ - ١٦٩ )
- ٢٨٠ ..... الفصل الثالث عشر - في مستشار الإحالة ( الفئ )  
( المواد ١٧٠ - ١٩٢ )
- ٢٨٦ ..... الفصل الرابع عشر - في الطعن في أوامر مستشار الإحالة ( الفئ )  
( المواد ١٩٣ - ١٩٦ )
- ٢٨٧ ..... الفصل الخامس عشر - في العودة إلى التحقيق لظهور دلائل جديدة  
( الملة ١٩٧ )

#### ( الباب الرابع )

#### في التحقيق بمعرفة النيابة العامة

- ٢٨٩ ..... ( المواد ١٩٨ - ٢١٤ مكررا )

#### الكتاب الثاني

#### في المحاكم

#### ( الباب الأول )

#### في الاختصاص

- ٣٢١ ..... الفصل الأول - في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية  
( المواد ٢١٥ - ٢١٩ )
- ..... الفصل الثاني - في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية التي يتوقف  
عليها الفصل في الدعوى الجنائية  
٣٣٥ ..... ( المواد ٢٢٠ - ٢٢٥ )
- ..... الفصل الثالث - في تنازع الاختصاص  
٣٤٧ ..... ( المواد ٢٢٦ - ٢٣١ )

#### ( الباب الثاني )

#### في محاكم الجنح والمخالفات

- ..... الفصل الأول - في إعلان الخصوم  
٣٥٥ ..... ( المواد ٢٣٢ - ٢٣٦ )

٣٦٨	الفصل الثاني - في حضور الخصوم
	( المواد ٢٣٧ - ٢٤٢ )
٣٧٧	الفصل الثالث - في حفظ النظام بالجلسة
	( المواد ٢٤٣ - ٢٤٦ )
٣٨٠	الفصل الرابع - في تنحي القضاة وردهم عن الحكم
	( المواد ٢٤٧ - ٢٥٠ )
٣٩١	الفصل الخامس - في الإدعاء بالحقوق المدنية
	( المواد ٢٥١ - ٢٦٧ )
٤٤١	الفصل السادس - في نظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة
	( المواد ٢٦٨ - ٢٦٧ )
٤٦٤	الفصل السابع - الشهود والأدلة الأخرى
	( المواد ٢٧٧ - ٢٩٤ )
٤٨٩	الفصل الثامن - في دعوى التزوير الفرعية
	( المواد ٢٩٥ - ٢٩٩ )
٤٩٥	الفصل التاسع - في الحكم
	( المواد ٣٠٠ - ٣١٢ )
٥٨٦	الفصل العاشر - في المصاريف
	( المواد ٣١٣ - ٣٢٢ )
٥٩٢	الفصل الحادي عشر - في الأوامر الجنائية
	( المواد ٣٢٣ - ٣٣٠ )
٦٠٥	الفصل الثاني عشر - في أوجه البطلان
	( المواد ٣٣١ - ٣٣٧ )
٦١٦	الفصل الثالث عشر - في المتهمين المعتوهين
	( المواد ٣٣٨ - ٣٤٢ )
٦٢٢	الفصل الرابع عشر - في محاكم الأحداث ( الفنى )
	( المواد ٣٤٣ - ٣٦٤ )
٦٢٣	الفصل الخامس عشر - في حماية المجنى عليهم الصغار والمعتوهين
	( المادة ٣٦٥ )

### ( الباب الثالث )

### في محاكم الجنائيات

٦٢٥	الفصل الأول - في تشكيل محاكم الجنائيات وتحديد أدوار انعقادها
	( المواد ٣٦٦ - ٣٧٣ )

- ٦٣١ ..... الفصل الثاني - في الإجراءات أمام محاكم الجنايات  
( المواد ٣٧٤ - ٣٨٣ )
- ٦٤٦ ..... الفصل الثالث - في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق  
المتهمين الغائبين  
( المواد ٣٨٤ - ٣٩٧ )

### الكتاب الثالث في طرق الطعن في الأحكام

- ( الباب الأول )  
في المعارضة  
٦٦٣ ..... ( المواد ٣٩٨ - ٤٠١ )

- ( الباب الثاني )  
في الاستئناف  
٦٨٥ ..... ( المواد ٤٠٢ - ٤١٩ )

- ( الباب الثالث )  
في النقض ( انعى )  
٧٤٥ ..... ( المواد ٤٢٠ - ٤٤٠ )

- ( الباب الرابع )  
في إعادة النظر  
٧٤٧ ..... ( المواد ٤٤١ - ٤٥٣ )

- ( الباب الخامس )  
في قوة الأحكام النهائية  
٧٦٣ ..... ( المواد ٤٥٤ - ٤٥٨ )

## الكتاب الرابع في التنفيذ

### ( الباب الأول )

#### في الأحكام الواجبة التنفيذ

٧٨٩ ..... ( المواد ٤٥٩-٤٦٩ )

### ( الباب الثاني )

#### في تنفيذ عقوبة الإعدام

٨٠١ ..... ( المواد ٤٧٠-٤٧٧ )

### ( الباب الثالث )

#### في تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية

٨٠٥ ..... ( المواد ٤٧٨-٤٩٠ )

### ( الباب الرابع )

#### في الإفراج تحت شرط ( الغى )

٨١١ ..... ( المواد ٤٩١-٥٠٤ )

### ( الباب الخامس )

#### في تنفيذ المبالغ المحكوم بها

٨١٢ ..... ( المواد ٥٠٥-٥١٠ )

### ( الباب السادس )

#### في الإكراه البدني

٨١٧ ..... ( المواد ٥١١-٥٢٣ )

### ( الباب السابع )

#### في الإشكال في التنفيذ

٨٢٥ ..... ( المواد ٥٢٤-٥٢٧ )







لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني

لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني

لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني

لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني

لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني

لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني

لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



لجنة  
البحرية  
والخمس  
القانوني



Biblioteca Alexandrina



0417041